

المؤتمر القومي العربي

حال الأمة العربية

المؤتمر القومي العربي الثامن

الوثائق • القرارات • البيانات



(نيسان/إبريل ١٩٩٨)

حال الأمة العربية

المؤتمر القومي العربي الثامن



المؤتمر القومي العربي

حال الأمة العربية

المؤتمر القومي العربي الثامن

الوثائق • القرارات • البيانات

(نيسان/إبريل ١٩٩٨)

المؤتمر القومي العربي

ص.ب. ١٣٥٩٨٤ ـ شوران
بيروت ـ لبنان
تلفاكس: 749925 ـ 1 ـ 00961

الطبعة الأولى
بيروت، آذار/مارس ١٩٩٩

*

نشر وتوزيع مركز دراسات الوحدة العربية
بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون : ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)
e-mail: info@caus.org.lb
Web Site: http://www.caus.org.lb

المحتويات

القسم الأول

حال الأمة العربية

الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأمة العربية خلال العام ١٩٩٧

(التقرير الملخص)

القسم الثاني

الدراسات التفصيلية

للأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأمة العربية خلال العام ١٩٩٧

القسم الثالث

وثائق وبيان المؤتمر

تقـــديـم

يسر الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي أن تقدم إلى أعضاء التجمع وأصدقائه، فضلاً عن المهتمين بالشؤون القومية العربية والرأي العام العربي، هذا الكتاب الدوري الذي يجمع كافة الدراسات الأساسية وتقرير «حال الأمة ـ ١٩٩٧»، وكذلك الوثائق والقرارات المتعلقة بالدورة الثامنة للمؤتمر، التي انعقدت في القاهرة، خلال الفترة من ٢٧ ـ ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨.

لقد انعقدت هذه الدورة، للمرة الأولى، في مصر ذات الدور المتميز والمتواصل في النهوض العربي، وبكل ما تمثله من مكانة قومية وتاريخية. وفي جو القاهرة الممتلئ بحس المسؤولية أمام الحاضر والمستقبل، وبالقدرة على مخاطبة الأمة العربية، في كامل حجمها وقدراتها، وبمشاركة فاعلة من عدد كبير من رموز الأمة وأجيالها المتعاقبة، دار الحوار الجاد بين أعضاء المؤتمر القومي العربي، حيث برزت بوضوح الحاجة الملحة إلى استحضار الطاقات العربية كافة في صيغة متكاملة وفاعلة تحدث نقلة نوعية عند الجميع، لتنطلق المبادرات الخلاقة والعملية بما يحمي أمن الأمة، وهويتها، ويعزز مواقفها، ويصون حقوقها ومصالحها، ويكسر حالة الحصار التي تفرض عليها، وبما يستجيب لتطلعات الجماهير العربية، وإرهاصاتها الواعدة، بكل ما تختزنه من رصيد الإيمان بوحدة الأمة وإرادتها في صنع المستقبل اللائق بها، والبشرية على أعتاب ألفية جديدة.

ويؤكد هذا السجل الشامل أن المؤتمر القومي العربي، منذ نشأته عام ١٩٩٠ حتى الآن، يثبت أن طريق العمل القومي الجاد ما زال مفتوحاً وممكناً، بل إنه أكثر واقعية من كل ما يدعون، على رغم كل ما يحيط به من صعوبات وعراقيل، تفرضها القوى المعادية للأمة ولتحررها وتقدمها ومستقبلها الوحدوي. ولقد جاءت التطورات العالمية المتسارعة الخطى منذ ذلك الحين لتؤكد مدى جدارة الحل القومي، وشرعيته ومصداقيته، لمواجهة مشكلات التخلف والتبعية والتجزئة والهيمنة الإمبريالية والصهيونية.

لقد كان انعقاد هذا المؤتمر الثامن محطة جديدة تدارس فيها جمع من أهل الرأي والفكر والعمل في هذه الأمة مجمل القضايا والأخطار والتحديات التي تواجهها، والطرق والآمال التي تنفتح أمامها، بعزيمة المخلصين من أبنائها، فخرجوا من مناقشاتهم بالمواقف والمقررات والتوصيات التي يضمها هذا الكتاب.

الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي

كلمتا الافتتاح

(١) كلمة رئيس الجلسة

ضياء الدين داوود(*)

السيد الأمين العام

الإخوة أعضاء المؤتمر

تغمرني السعادة إذ يكون جمعنا بالقاهرة عاصمة العروبة وقلبها المفتوح والمرحب بكل العرب والمحتضن لكل نشاطاتهم ولقاءاتهم. وأقدم خالص شكري إلى السيد الرئيس حسني مبارك إذ استجاب فوراً لطلبكم انعقاد هذه الدورة بالقاهرة. وفيما أتصور أن دورة اجتماعنا هذه تنعقد في ظل تحديات عاصفة ومنعطف خطير مما يستدعي منا أفكاراً واعية واضحة، وعملاً دؤوباً شجاعاً، وتجدداً في الأساليب وفي الأداء، واتساعاً لدائرة العمل والتأثير. فأعداؤنا عتاة وكثيرون، وقد أغرتهم بل غرتهم انتصاراتهم، وشجعهم ضعف العرب وتفككهم وكثرة تراجعاتهم وتنازلاتهم. نحن الآن نعيش في ظل كل ذلك، وفي ظل ذكرى مرور خمسين عاماً على القرار المشؤوم بتقسيم فلسطين، والاحتلال الاستيطاني لأرض فلسطين، ودفع أهلها العرب إلى الشتات والبعثرة في الأرض.

بارك الله سعيكم وضاعف عزمكم.

بناءً على اقتراح الأمانة العامة ندعو حضراتكم الوقوف دقيقة حداداً على شهداء الأمة العربية خلال خمسين عاماً من النضال دفاعاً عن فلسطين، وتحيةً لكل الذين ضحوا وقاتلوا من أجل الحق العربي في مواجهة الهجمة الصهيونية الاستعمارية.

(*) رئيس الحزب العربي الديمقراطي الناصري، مصر.

(٢) كلمة الأمين العام

عبد الحميد مهري

أيها السادة، أيها الإخوة والأخوات

إن هذا اللقاء في مصر، وهذا اللقاء مع مصر، يثير في نفوسنا جميعاً فيضاً من العواطف والمعاني ينبع من الصلة الحميمة التي تربطنا بهذا البلد الطيب الذي يحتل في العالم العربي مكان القلب، ويحتل في قلب كل عربي الجانب الذي يخفق بالحب، ويهفو لعزة النضال، ويختزن رصيد الإيمان بمستقبل الأمة العربية، وإرادتها في صنع المستقبل اللائق بها.

والعلاقة بين مصر والمثقفين العرب، على اختلاف أقطارهم، ليست مجرد عواطف، إنها أيضاً صلات فكر وعقل. فمصر اليوم، والأمة العربية تواجه تحديات خطيرة ومتعددة، تمثل الساحة التي يمكن أن تتجمع فيها شروط مواجهة هذه التحديات، بوعي أعمق، وتصور أشمل، وإرادة ثابتة، وبحظوظ أكبر في النجاح والانتصار.

والعلاقة بين ثورة ٢٣ يوليو بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر، رحمه الله، والثورة الجزائرية التي جعلتني أتعرف على مصر لأول مرة ما زالت بالنسبة لي، شخصياً، مصدر اعتزاز بالنضال العربي المشترك ومنبع إيمان بالمصير العربي المشترك.

وإني أود باسم الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي أن أتوجه بالشكر والامتنان لجمهورية مصر العربية الشقيقة رئيساً وحكومة وشعباً على توفير فرصة هذا اللقاء، باحتضان هذا التجمع الثامن لمؤتمرنا، كما أتوجه بالشكر الأخوي لأعضاء المؤتمر وأنصاره، وأخص منهم بالذكر الأستاذ محمد فائق والاستاذ ضياء الدين داوود، والذين هيأوا الأسباب المعنوية والمادية لهذا التجمع وبذلوا في سبيل ذلك، وما زالوا يبذلون، جهوداً مضنية صامتة.

أيها الإخوة والأخوات

إن الظروف التي ينعقد فيها هذا التجمع الثامن تجعلنا نتطلع لنقلة نوعية لأشغال المؤتمر القومي العربي تفرضها القضايا المصيرية المطروحة على امتداد الساحة العربية، وطبيعة المخاطر المحدقة بها، وتفرضها تطلعات الجماهير العربية، وإرهاصاتها الواعدة في مواجهة هذه القضايا والتحديات، وتهيىء لها، لحسن الحظ، التجربة المكتسبة طيلة السنوات الماضية.

لقد أثبت المؤتمر القومي العربي، منذ نشأته حتى الآن أن طريق العمل القومي الجاد ما زال سالكاً، رغم ما يحيط به من صعاب وعراقيل. وأن حرص المؤتمر على استقلاليته وانفتاحه على مختلف تيارات الفكر العربي في آن واحد قد مكناه من التطور والنماء.

ولقد وضعت المؤتمرات السابقة معالم واضحة حول الطريق الصعب المؤدي للغايات القومية المرسومة، ولكن تدهور الأوضاع في الوطن العربي، وحول الوطن العربي، جعلت هذه الغايات تبدو أكثر بعداً. والتزام المؤتمر أساساً، بهذا العمل الفكري جعل تلك المعالم تبدو وكأنها مغرقة في التجريد، بعيدة عن الواقع، وعديمة الصلة بساحات العمل القومي.

لكن النظرة الفاحصة تثبت أن الساحة العربية في مجملها لم تتحرك فقط في الاتجاه السلبي، بل إن هناك مؤشرات على جملة من التحولات الإيجابية ما زالت في بدايتها لكنها واضحة. كما أن المبادىء والتوجهات النظرية التي تبناها المؤتمر طيلة السنوات الماضية، لم تكن عديمة التأثير في التحركات العديدة التي شهدتها الساحة العربية على غير صعيد. إن أمامنا، أيها الإخوة والأخوات، فرصة لتبادل الآراء حول الأوضاع العربية، انطلاقاً من التقرير المقدم لكم حول حال الأمة، والذي نطمح أن يكون مدخلاً موفقاً للمساهمات التي يقدمها السادة أعضاء المؤتمر على اختلاف اتجاهاتهم السياسية والفكرية. وأني أود أن أشيد بالجهد الذي بذله في إعداد هذا التقرير نخبة من المفكرين والأساتذة العرب، وأعتذر مسبقاً عما يبدو من اختصار في معالجة بعض القضايا، فالنص المعروض عليكم، على رغم ما أدخل عليه من التعديلات المقترحة التي وصلت من الإخوة أعضاء المؤتمر لا يطمح أن يكون شاملاً لكل الموضوعات والاهتمامات، بل يرمي فقط لربط المستجدات على الساحة العربية بكل التوجهات والآراء التي صدرت عن المؤتمر طيلة السنوات السابقة.

ولكنني استسمح الإخوة والأخوات أعضاء المؤتمر في التطرق باختصار إلى ثلاث قضايا هي: قضية فلسطين، وآثار حرب الخليج، ومشكلة العنف في بعض الساحات العربية.

إن الوطن العربي وجد نفسه مدفوعاً، بعد مرور نصف قرن على قضية فلسطين، إلى تسوية «انشطارية» بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان. وجعلت هذه التسوية مرادفة

للسلام، فمن رفضها وصم برفض السلام، ومن حاربها اتهم بمساندة الإرهاب. وفي كل يوم تلد هذه التسوية مأزقاً جديداً تمتحن فيه الأنظمة العربية امتحاناً قاسياً أمام شعوبها، وتستغله الدعاية الصهيونية لتغذية الإحباط واليأس في النفوس.

وقد آن الأوان لأن تنفض الحكومات العربية يدها من هذه التسوية المهزلة وتطرح بديلاً قومياً يأخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وتحرير الأراضي العربية المحتلة، واسترجاع مكانة الأمة في صنع مصير المنطقة.

ولا شك في أن الحكومات العربية، إذا عبرت بصدق، في مبادرة جدية مدروسة، عن المطامح المشروعة للشعوب، فإن الجماهير، التي تدرك بحسها القومي، مقتضيات المعارك المصيرية، ستكون سنداً للحكومات، كما أعطت المثل الرائع بمقاومة الاحتلال في جنوب لبنان.

ويعيش الوطن العربي من جهة أخرى آثار حرب الخليج التي تعمل المخابر الغربية المعادية على تحويلها إلى حرب مزمنة بين العرب. وتعزز هذه الحرب المزمنة بحصار تحت مظلة الأمم المتحدة لم يسبق له مثيل في تاريخ هذه المنطقة. وعلى رغم الآثار المدمرة لهذا الحصار على الشعب العراقي فإن أمريكا وانكلترا ما زالتا تعارضان رفع الحصار الذي لم يحقق شيئاً من أهدافه المعلنة.

وقد آن الآوان هنا أيضاً لأن ترفض الحكومات العربية الاستمرار في تحمل مسؤولية هذه المأساة بدعوى أنها الوسيلة لحل المشاكل العالقة بين العراق وجيرانه العرب، أو بين العراق والأمم المتحدة.

إننا لا نريد أن تنتهي هذه المأساة التي تنوء المنطقة كلها تحت أعبائها العاجلة والآجلة بمصالحة عربية شكلية، ولكن بمواجهة كاملة وصريحة لآثار هذه الحرب، وإرادة كاملة في معالجة إفرازاتها في إطار عربي، وبين العرب أنفسهم.

وتعيش بعض الساحات العربية، منذ سنوات، مآسي العنف السياسي وما ينجم عنه من انعكاسات خطيرة على الدول والمجتمعات. وقد فتح اللجوء إلى العنف باب التباري في العنف. وفتح التباري في العنف الباب لأطراف مجهولة الهوية، مشبوهة الأهداف، تجاوزت حد الإجرام إلى الإبادة الجماعية.

وعندما ندين العنف واللجوء إلى العنف إدانة مطلقة، وعندما نرفض العنف اللفظي لأنه يمهد للعنف المادي، فإننا نعتقد مع ذلك أن الإدانة لا تكفي للخروج من مسلسل العنف عندما يندلع.

وعندما نعتقد بأن الحكومات العربية، منفردة ومجتمعة، مطالبة باتخاذ كل التدابير لحماية الدولة والمجتمع، فإننا نعتقد أيضاً بأن هذه التدابير لا تجفف منابع العنف إذا خرجت عن إطار القانون وتجاوزت حقوق الإنسان.

على ان تحرير المجتمع نهائياً من آفة العنف لا يأتي نتيجة التدابير الأمنية، ولا الفتاوى الدينية ولكن بمعالجة الأسباب السياسية والاجتماعية التي فجرته.

أيها الإخوة والأخوات

أريد أن أكتفي بهذه الأمثلة من القضايا الكبرى المطروحة على الساحة العربية. وأود أن أشير، بعد هذا، إلى السؤال الذي يتردد من حين لآخر حول ما حققه المؤتمر من نتائج عملية على الطريق الذي سلكه حتى الآن. ولعل السؤال في صيغته هذه يمكن أن يوجه لأي تنظيم عربي آخر، بل يمكن أن يوجه أيضاً للنظام العربي كله. لكننا نعتقد أن المكانة التي يحتلها المؤتمر والإقبال على نشاطه يمثلان في حد ذاتهما إنجازاً في هذه الحقبة من الانحسار القومي والنضالي.

لكن هذا السؤال يعزز مطلباً آخر يعبر عنه بعض أعضاء المؤتمر القومي العربي وأنصاره. وهو أن يكرس جانب من الجهد الفكري العربي الممثل في هذا المؤتمر للجوانب العملية التي تكون جسراً بين المبادىء والتوجهات النظرية التي يصوغها، وامتداداتها العملية في الحياة العربية.

وهذا يقتضي صياغة المبادىء والقناعات التي تجمعنا، في محاور عمل ومدونات سلوك، يمكن أن تنظم جهود العمل القومي على امتداد الساحة العربية وفي مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتشكل أرضية مرنة وواضحة لتنسيق العمل في جميع الميادين.

وهذا الطرح يلتقي مع ما نشعر به جميعاً من ضرورة تحقيق قدر أدنى من التنسيق بين مختلف التنظيمات العاملة في الحقل القومي دون اللجوء إلى ترتيبات هيكلية قد تحد من الحرية والاستقلالية التي يجب أن تكون الأساس والمنطلق لنشاط كل تنظيم وتطوره.

ومن الصيغ التي يمكن أن يعتمدها المؤتمر بعد مناقشتها وتبادل الرأي حولها، وبالإضافة إلى البيان الختامي للمؤتمر، توجيه رسالة بعد كل تجمع للتنظيمات العربية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية يقترح ويشرح فيها باختصار محاور العمل القومي الذي يتطلبه حال الأمة في المستويات القطرية والعربية والدولية، تاركاً لكل تنظيم اختيار طرق العمل التي تتلاءم مع طبيعته ومع الظروف المحيطة به.

فما العمل ومن أين نبتدىء؟ والجواب هو أن العمل المطلوب هو عمل بعيد المدى، لأن النتائج التي تتحقق في ميدان ومستوى معين تنميه حصيلة النتائج العامة.

لقد درج المؤتمر على التوجه إلى الرأي العام العربي والرؤساء العرب ليعرض خلاصة الأفكار والتوجهات التي يصل إليها، بغية تبنيها والعمل على إخراجها إلى مجال التطبيق. ولعله يكون من المفيد أن نضيف إلى ما تقدم التوجه إلى التنظيمات الشعبية المختلفة، ابتداء من هذا المؤتمر، بخلاصة النتائج التي نتوصل إليها، لعلها تجد الامتداد التطبيقي في

مستويات العمل الشعبي. ويمكن أن تتضمن الرسالة هذه المرة المحاور التالية:

المحور الأول: ترشيد الساحة السياسية في المستوى القطري. وذلك بدعم التحولات الديمقراطية السليمة، ونبذ العنف كوسيلة للعمل والتعبير السياسي، والقضاء على جذور العنف حيث يوجد بمعالجة أسبابه السياسية والاجتماعية، ونبذ الإقصاء السياسي لتنظم الساحة السياسية كل التيارات التي يفرزها المجتمع، في إطار القانون والمطالبة باحترام الحقوق وصيانة الحريات الفردية والجماعية وفي مقدمتها حرية التنظيم والتعبير السياسي، وصيانة الاقتراع العام من الضغوط والتلاعبات التي تفرغ الانتخابات من معناها الذي يضعها في مستوى القانون الأسمى لتنظيم الساحة السياسية، والعمل على ترشيد مخططات التنمية التي تحافظ على التوازن بين متطلبات الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والدفاع عن حقوق العمال في التنظيم النقابي الحر، وحماية حقوق المرأة، وتحسين وضعيتها في المجتمع، والحرص على إعطاء الدولة الدور الذي يمكنها من حفظ التوازن المطلوب في مخططات التنمية.

المحور الثاني: ترشيد العلاقات الثنائية بين الأقطار العربية بتنمية التعاون في جميع المجالات مع الأقطار العربية المجاورة، وحصر الخلافات الثنائية في معطياتها الموضوعية والدعوة لحلها بالطرق السياسية المباشرة، ومنع استعمالها لتعميق الخلافات بين الشعوب والمحافظة على حرية التنقل والتبادل بين الأقطار المجاورة في جميع الظروف.

المحور الثالث: ترشيد العلاقة مع دول الجوار الافريقي والآسيوي سواء منها العلاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف، بتنمية التعاون معها في مختلف المجالات وحل الخلافات حيث تكون بالطرق السلمية ودون تدخل أطراف أجنبية، ووضع مجمل هذه العلاقات في منظور استراتيجي يتصل بمكانة الأمة العربية ودورها الحضاري.

المحور الرابع: ترشيد العمل العربي المشترك بالعمل على تفعيل آليات النظام العربي وتطوير الاتحادات الاقليمية في اتجاه التكامل بينها، والتركيز في هذه المرحلة على تطوير الاتصالات والمواصلات بين الأقطار العربية وحرية الانتقال بين مواطنيها.

الدعوة لإيجاد بديل قومي سليم لمشاريع التسوية الملغومة للصراع العربي ـ الصهيوني ومقاومة التطبيع بجميع أشكاله ودعم مقاومة الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية.

الدعوة لتطويق آثار حرب الخليج وحل المشاكل الناجمة عنها في إطار عربي وبين الأطراف العربية دون غيرها. وتنظيم الدعوة لرفع الحصار عن العراق وجميع الأقطار العربية. ودعوة الدول العربية لوضع حد لمساهمتها بشكل أو بآخر في تغطية الحصار.

المطالبة بعقد قمة عربية شاملة تكون منطلقاً لوضع الآليات اللازمة لمعالجة القضايا المصيرية للأمة وإحلالها المكانة التي تليق بها في تقرير مصير المنطقة.

وفقنا الله جميعاً لما فيه الخير، والسلام عليكم ورحمة الله.

المشاركون في المؤتمر القومي العربي الثامن

د. ابتسام بن هويدن	(الامارات)	أستاذة جامعية
د. ابراهيم سعد الدين	(مصر)	أمين عام منتدى العالم الثالث
أ. إبراهيم السملالي	(المغرب)	رئيس جمعية هيئات المحامين بالمغرب
أ. ابراهيم شكري	(مصر)	رئيس حزب العمل في مصر
أ. ابراهيم علام	(مصر)	سفير سابق
د. إجلال رأفت	(مصر)	أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة
أ. أحمد الأسعد	(سوريا)	أمين عام الحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي في سوريا
د. أحمد الجباعي	(سوريا)	طبيب
أ. أحمد الجمال	(مصر)	صحفي
أ. أحمد حسن أحمد	(مصر)	أمين التنظيم وعضو المكتب السياسي/ الحزب الناصري
أ. أحمد الحسني	(سوريا)	كاتب
د. أحمد صدقي الدجاني	(فلسطين/ مصر)	كاتب ومفكر وسياسي
أ. أحمد طبارة	(لبنان)	رئيس مركز توفيق طبارة ـ بيروت
أ. أحمد عبيدات	(الأردن)	محام/ ورئيس وزراء سابق
أ. أحمد العودات	(سوريا/ مصر)	دبلوماسي/ جامعة الدول العربية
أ. أحمد مصطفى	(مصر/ بريطانيا)	صحفي
أ. أحمد حسين اليماني	(فلسطين/ لبنان)	عضو سابق في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
د. أحمد يوسف أحمد	(مصر)	مدير معهد البحوث والدراسات العربية
د. اسماعيل صبري عبد الله	(مصر)	رئيس منتدى العالم الثالث
أ. الياس مطران	(لبنان)	محام
أ. أمل فايد	(مصر)	بكالوريوس تجارة

أ. أمين اسكندر	(مصر)	كاتب
أ. أمين محمد أمين	(مصر)	صحفي ورئيس قسم الشؤون العربية في الاهرام
د. برهان زريق	(سوريا)	محام
أ. بسام الطيبي	(فلسطين/ الامارات)	مهندس
أ. جاد الكريم جباعي	(سوريا)	كاتب
أ. جادو عز الدين	(سوريا/ مصر)	وزير سابق
أ. جار الله عمر	(اليمن)	وزير سابق/ رئيس الدائرة السياسية في الحزب الاشتراكي اليمني
أ. جاسم علوان	(سوريا/ مصر)	ضابط متقاعد
أ. جلال عارف	(مصر)	صحفي
أ. جمال هنيدي	(سوريا)	محام
أ. جميل مطر	(مصر)	رئيس المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل
أ. جورج صدقني	(سوريا)	وزير سابق
أ. حامد محمود	(مصر)	أمين عام مساعد/ الحزب الناصري في مصر
أ. حذامي زهور عدي	(سوريا)	أستاذة/ باحثة اجتماعية
د. حسام عيسى	(مصر)	أستاذ في كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة
أ. حسن اسماعيل عبد العظيم	(سوريا)	محام/ نائب الأمين العام للاتحاد الاشتراكي العربي في سوريا
أ. حسين عبد الرازق	(مصر)	رئيس تحرير مجلة «اليسار»
أ. حلمي الشعراوي	(مصر)	رئيس مركز البحوث العربية
أ. حمد حجاوي	(فلسطين/ مصر)	كاتب
أ. حمد الفرحان	(الأردن)	وزير سابق
أ. حمدين صباحي	(مصر)	صحفي
د. حيدر إبراهيم علي	(السودان/ مصر)	مدير مركز الدراسات السودانية في القاهرة
أ. خالد السفياني	(المغرب)	محام/ أمين عام الجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني
أ. خليفة علي البكوش	(ليبيا)	باحث سياسي
د. خير الدين حسيب	(العراق/ لبنان)	اقتصادي/ مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية

د. خيرية قاسمية	(سوريا/ السعودية)	استاذة جامعية
أ. دينا حسيب	(العراق/ مصر)	اقتصادية
أ. رسول الجشي	(البحرين)	صيدلي/ نائب سابق
أ. رشيد الصلح	(لبنان)	رئيس وزراء سابق
أ. رشيد القاضي	(لبنان)	رئيس المجلس المركزي في المنتدى القومي العربي
أ. رغدة	(سوريا/ مصر)	فنانة
أ. رفعت النمر	(لبنان)	مصرفي
أ. رفيق مراد	(لبنان)	رئيس حزب الاتحاد ـ لبنان
د. رياض قاسم	(لبنان)	أستاذ جامعي
د. زاهية قدورة	(لبنان)	عميدة سابقة لكلية الآداب في الجامعة اللبنانية
أ. سامي شرف	(مصر)	وزير سابق
د. سامي لطيف	(ليبيا)	كاتب وباحث
أ. سلمى عبد القادر الجزائري	(الجزائر/ مصر)	جامعة الدول العربية
أ. سليم الزعبي	(الأردن)	محام/ وزير ونائب سابق
أ. سمير حباشنة	(الأردن)	وزير ونائب سابق
أ. سمير طرابلسي	(لبنان)	عضو قيادة المؤتمر الشعبي اللبناني
د. سهام الفريح	(الكويت)	أستاذة جامعية
أ. سهام نجم	(مصر)	رئيسة مجلس إدارة جمعية المرأة والمجتمع
أ. سيد شعبان	(مصر)	عضو المكتب السياسي للحزب العربي الديمقراطي الناصري
أ. صالح برانسي	(فلسطين)	مدير مركز إحياء التراث العربي
أ. صالح الدروقي	(ليبيا)	سفير سابق
أ. صباح المختار	(العراق/ بريطانيا)	محام
د. صباح ياسين علي	(العراق)	مدير الإذاعة والتلفزيون
أ. صبحي توما	(العراق/ فرنسا)	باحث اجتماعي
أ. صفوان قدسي	(سوريا)	الأمين العام للحزب الاشتراكي العربي في سوريا
أ. صلاح صلاح	(فلسطين/ لبنان)	عضو سابق في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
أ. ضياء الدين داوود	(مصر)	رئيس الحزب العربي الديمقراطي الناصري
أ. ضياء الفلكي	(العراق/ بريطانيا)	أمين عام مساعد/ المؤتمر القومي العربي

أ. طارق أبو الحسن	(سوريا)	مستشار قانوني
أ. طاهر المصري	(الأردن)	عضو مجلس النواب الأردني ورئيس الوزراء الأسبق
أ. طلال سلمان	(لبنان)	رئيس تحرير جريدة «السفير»
أ. طلعت رميح	(مصر)	صحفي
أ. طلعت مسلم	(مصر)	مدير عام جريدة «الشعب»/ لواء أركان حرب متقاعد
أ. عادل حسين	(مصر)	أمين عام حزب العمل
د. عارف دليلة	(سوريا)	أستاذ جامعي
د. عبد الله آدم	(الصومال/ مصر)	مستشار الأمين العام لجامعة الدول العربية
د. عبد الله تركماني	(سوريا/ تونس)	أستاذ/ باحث
أ. عبد الله السناوي	(مصر)	صحفي
د. عبد الله السيد ولد أباه	(موريتانيا)	أستاذ جامعي
أ. عبد الله شكري	(سوريا)	محام
أ. عبد الإله البياتي	(العراق/ فرنسا)	كاتب
أ. عبد الباري عطوان	(فلسطين/ بريطانيا)	رئيس تحرير صحيفة «القدس العربي» ـ لندن
أ. عبد الحليم قنديل	(مصر)	صحفي
أ. عبد الحليم محمود المحجوب	(مصر)	مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام
أ. عبد الحميد مهري	(الجزائر)	أمين عام المؤتمر القومي العربي
أ. عبد الرحيم مراد	(لبنان)	نائب
أ. عبد العزيز حسين الصاوي	(السودان/ بريطانيا)	كاتب
أ. عبد العظيم مناف	(مصر)	رئيس تحرير «صوت العرب»
أ. عبد الفتاح اليعقوبي	(المغرب)	مفتش الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ـ مراكش
د. عبد القدوس المضواحي	(اليمن)	طبيب
أ. عبد المحسن تقي مظفر	(الكويت)	مدير الإعلام ـ ارابك
د. عبد النبي الفيلالي	(المغرب)	نائب/ رئيس مجلس بلدي
أ. عبيد الدين عبد الرحمان	(المغرب)	محام
د. عدنان شومان	(سوريا)	كاتب وباحث

د. عزيز صدقي	(مصر)	رئيس وزراء سابق
د. عصام نعمان	(لبنان)	محام/ نائب سابق
أ. علاء الاعرجي	(العراق/ أمريكا)	محام/ باحث
د. علي بن محمد	(الجزائر)	أستاذ جامعي/ وزير سابق
د. علي خليفة الكواري	(قطر)	باحث
أ. علي سيف حسن	(اليمن)	كاتب
د. علي عقلة عرسان	(سوريا)	رئيس اتحاد الكتاب العرب
أ. علي عبد الله المناعي	(قطر)	مدرس
أ. عمر خليفة الحامدي	(ليبيا)	أمين عام مؤتمر الشعب العربي والمجلس القومي للثقافة العربية
أ. عمر فاضل	(لبنان)	عضو الهيئة الإدارية للنادي الثقافي العربي في بيروت
أ. عوني فرسخ	(فلسطين/ الامارات)	كاتب
أ. غازي العريضي	(لبنان)	عضو قيادة الحزب التقدمي الاشتراكي
أ. غازي فخري مرار	(فلسطين/ مصر)	مدير المجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم في م.ت.ف.
أ. فادية محمد عبد السلام	(مصر)	معهد التخطيط القومي
أ. فاروق أبو عيسى	(السودان/ مصر)	أمين عام اتحاد المحامين العرب
أ. فائز اسماعيل	(سوريا)	أمين عام حزب الوحدويين الاشتراكيين/ وزير سابق
د. فاطمة الجامعي الحبابي	(المغرب)	أستاذة جامعية
أ. فخري قعوار	(الأردن)	رئيس اتحاد الأدباء والكتاب العرب
أ. فريد عبد الكريم	(مصر)	محام
أ. فريدة النقاش	(مصر)	رئيس تحرير مجلة «أدب ونقد»
أ. الفضل شلق	(لبنان)	وزير سابق/ رئيس تحرير مجلة «الاجتهاد»
أ. فهمي هويدي	(مصر)	كاتب وصحفي
د. قاسم عزاوي	(سوريا)	طبيب وشاعر
أ. كمال شاتيلا	(لبنان/ مصر)	رئيس المؤتمر الشعبي اللبناني
أ. لبيب قمحاوي	(الأردن)	كاتب/ ناشط سياسي
د. مارلين نصر	(لبنان/ مصر)	أستاذة جامعية
أ. ماهر عبد الله أحمد	(فلسطين/ بريطانيا)	صحفي

د. مجدي حماد	(مصر/لبنان)	معاون مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية
أ. محسن عوض	(مصر)	مساعد الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان
أ. محسن العيني	(اليمن)	رئيس وزراء سابق
أ. محسنة توفيق	(مصر)	فنانة
د. محمد أبو العلا	(مصر)	عضو المكتب السياسي للحزب العربي الديمقراطي الناصري
أ. محمد البصري	(المغرب)	أمين عام مساعد ـ المؤتمر القومي العربي
أ. محمد حسنين هيكل	(مصر)	كاتب وصحفي
أ. محمد خالد	(لبنان/الامارات)	مهندس
د. محمد رؤوف حامد	(مصر)	أستاذ علم الأدوية
أ. محمد زيان	(ليبيا/بريطانيا)	محام
أ. محمد عبد الحكم دياب	(مصر/بريطانيا)	صحفي/المركز الدولي للإعلام
د. محمد عبد الملك المتوكل	(اليمن)	المنسق العام للمؤتمر القومي ـ الإسلامي
أ. محمد عمر كرداس	(سوريا)	عضو المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي في سوريا
أ. محمد عودة	(مصر)	صحفي
أ. محمد فائق	(مصر)	أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان/ وزير سابق
د. محمد محمود الامام	(مصر)	وزير سابق
د. محمد المسعود الشابي	(تونس)	محام/عضو سابق في القيادة القومية لحزب البعث
أ. محمد نظيف	(المغرب)	محام
أ. محمد وفاء حجازي	(مصر)	سفير سابق
أ. محمود حربي	(مصر/الكويت)	صحفي
د. محمود عبد الفضيل	(مصر)	أستاذ جامعي
أ. محمود عوض	(مصر)	نائب رئيس تحرير «أخبار اليوم»
أ. محمود المراغي	(مصر)	نائب رئيس تحرير «روز اليوسف»
أ. محمود معروف	(المغرب)	صحفي
أ. مصطفى نويصر	(الجزائر)	أستاذ جامعي

أ. معن بشور	(لبنان)	رئيس المنتدى القومي العربي
د. مفلح أبو سويرح	(فلسطين)	طبيب
أ. ممدوح رحمون	(سوريا/لبنان)	رئيسة مجلس إدارة شركة التأمين العربية العالمية
أ. منح الصلح	(لبنان)	مفكر لبناني ورئيس مجلس إدارة دار الندوة
د. منير الحمش	(سوريا)	باحث اقتصادي
د. موريس أبو ناضر	(لبنان)	أستاذ جامعي ـ عضو اللقاء اللبناني الوحدوي
د. نبيهة لطفي	(مصر)	سينمائية
أ. نجيب الحسين	(المغرب)	محام
د. نشأت الحمارنة	(الأردن)	أستاذ جامعي
أ. نصر شمالي	(سوريا)	كاتب/مدير دار المستقبل للنشر
د. نيفين مسعد	(مصر)	أستاذة مساعدة بكلية الاقتصاد بجامعة القاهرة
أ. هاني إدريس مجيد	(العراق)	كاتب
أ. هاني الحسن	(فلسطين/الأردن)	عضو اللجنة المركزية لحركة فتح
أ. هاني الدحلة	(الأردن)	محام
د. هاني سليمان	(لبنان)	محام/استاذ جامعي
أ. هاني فاخوري	(لبنان)	عضو ندوة العمل الوطني ـ لبنان
د. هدى جمال عبد الناصر	(مصر)	رئيسة وحدة دراسات الثورة المصرية في مؤسسة الاهرام
د. هدى زريق	(لبنان/مصر)	أستاذة باحثة
د. هيثم الكيلاني	(سوريا/مصر)	رئيس تحرير مجلة «شؤون عربية»
أ. وليد علي رضوان	(سوريا)	كاتب
د. يحيى الجمل	(مصر)	وزير سابق/محام/أستاذ القانون العام في جامعة القاهرة
د. يوسف الحسن	(الامارات)	رئيس مجلس الإدارة ـ مركز الدراسات الإنمائية والاستراتيجية ـ الشارقة

القسم الأول

حال الأمة العربية

الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأمة العربية خلال العام ١٩٩٧

(التقرير الملخص)

حال الأمة العربية ١٩٩٧(*)

تقديم

يعد العام ١٩٩٧ واحداً من تلك الأعوام التي يمكن قراءتها من نهايتها، وذلك أن الأحداث التي شهدتها خواتيم هذا العام أتت لتؤكد بعض التطورات التي شهدتها بداياته وتكرسها. ومن هذه الزاوية، تعد الأزمة العراقية ـ الأمريكية الأخيرة التي بدأت إرهاصاتها قرب نهاية ١٩٩٧ أزمة كاشفة لكثير من تلك التطورات.

أحد التطورات المشار إليها هو ما يمكن وصفه بتعدد «مراكز القوى» على الساحة الدولية. فإذا كانت الولايات المتحدة بدت، في العام ١٩٩٦، هي الأعلى صوتاً في مواجهة أربعة عشر صوتاً دولياً، في أزمة الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة، فإنها عجزت عن أن تؤمن لنفسها وضعاً مماثلاً في أزمتها الأخيرة مع العراق، علماً بأنها كانت قد عمدت إلى السلوك نفسه (ضرب العراق ضد الإرادة الدولية) مرتين متتاليتين منذ انتهاء حرب الخليج الثانية. أكثر من ذلك، ظهرت الولايات المتحدة عاجزة عن أن تؤمن لسياستها حيال العراق تأييداً حتى على المستوى الأمريكي نفسه. ومثلت ولاية أوهايو، التي كانت نقطة الانطلاق للحركة المناهضة للحرب الفيتنامية، نقطة جديدة لانطلاق الحركة الرافضة لضرب العراق، بعد أن قارن ممثلوها بين موقف أمريكي وآخر، وبين رد فعل أمريكي وآخر، وبين سياسة

(*) يعكس هذا التقرير وجهة نظر الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي، وقد أعد الصياغة الأساسية لهذا التقرير، بتكليف من الأمانة العامة للمؤتمر، فريق معظمه من أعضاء تجمع المؤتمر مؤلف من السادة (حسب الترتيب الهجائي): د. أحمد يوسف أحمد، د. أماني قنديل، د. جلال معوض، د. حسام عيسى، د. راسم الجمال، د. رؤوف حامد، د. سلوى شعراوي جمعة، د. طه جابر العلواني، د. فادية عبد السلام، د. مجدي حماد، أ. محسن عوض، د. محمد السيد سليم، د. محمد عبد الشفيع عيسى، د. نادية مصطفى، د. ناصيف حتي، أ. نبيل يعقوب، د. نجوى الفوال، د. نيفين مسعد (منسق)، د. هيثم الكيلاني، وذلك استناداً إلى دراسات فرعية أعدّ كلاً منها أحد أعضاء الفريق. وقام الفريق بمناقشة الدراسات الفرعية، وكذلك خلاصاتها المعروضة في هذا التقرير قبل إعدادها بصيغتها النهائية. ثم استعرضت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي تلك الصياغة الأساسية، وأدخلت عليها بعض التعديلات والإضافات، لتعكس وجهة نظرها.

أمريكية وأخرى رغم تشابه المحرك للموقف ورد الفعل والسياسة الأمريكيين. ما سبق لا يعني التهوين من الدور الأمريكي وتجلياته على الساحة الدولية في العام ١٩٩٧. إلا أنه في الوقت نفسه كانت ثمة مظاهر للتململ والتفلت والتمرد على هذا الدور، أمكن رصدها من أكثر من دولة وفي أكثر من مناسبة بطول العام.

تطور آخر هو الخاص بانعكاس ملابسات الأزمة العراقية ـ الأمريكية الأخيرة على تفاعلات النظام العربي وسياساته. ومرة ثانية، إذا كان من قبيل التزيد الحديث عن تحول في تفاعلات هذا النظام بتأثير الأزمة، كون التحول يفترض فيه الاستقرار والاستمرار والتعبير عن نمط، إلا أنه يمكن الحديث عن تغير طال تلك التفاعلات والسياسات وحمل تحسناً نسبياً في أداء النظام العربي، ولذلك شواهده: تَبلوُر موقف عربي رافض لمبدأ العمل العسكري ضد العراق، والسماح أحياناً بهامش محدود من مظاهر التعبير عن التضامن الشعبي مع العراق في بعض الساحات العربية، وتجاوز هذا الهامش أحياناً أخرى، كان ضمن شواهد التغير المرصود. اعتبر البعض أن المواقف العربية حيال الأزمة العراقية ـ الأمريكية هي تأكيد لاتجاه أخذ يتبلور منذ مطلع العام وبامتداده. عبر هذا الاتجاه عن نفسه في مقاطعة أغلبية الدول العربية لمؤتمر الدوحة، حيث لم تترك لها توجهات «نتنياهو» وسياساته أي مخرج آخر، وانعكس في الأزمة التي بات يعانيها «حلف التطبيع» في مواجهة السياسات الإسرائيلية. وتمثل في أجواء التهدئة لبعض نزاعات كان قد ألفها النظام وتعايش معها. ولكن لأنه تغير وليس تحولاً، فقد ظلت بعض الإشكاليات المرتبطة بأداء النظام العربي، والتي رحلها هذا النظام من عقد إلى آخر، بنفس إلحاح لحظة النشأة. وكانت الإشكالية المتعلقة بغياب الآلية التنفيذية لقرارات جامعة الدول العربية واحدة من أهم الإشكاليات التي أثيرت في العام ١٩٩٧.

تطور ثالث يتعلق ببروز ملف ٦٥ مليون عربي هم جملة شعوب العراق والسودان وليبيا الواقعة تحت الحصار. فقد كانت المواجهة العراقية ـ الأمريكية الأخيرة مناسبة لإثارة جملة من الاستفهامات، تدور حول العقوبات الدولية، بكل آثارها الفادحة، على شعوب الدول الثلاث من قبيل: ما هي جدوى تلك العقوبات؟ ومن الذي يتحمل تكلفتها؟ ولماذا تسري بحق دول دون أخرى؟ وما هو مستقبلها؟ وتجاوبت تلك الاستفهامات مع جهود ـ شعبية بالأساس ـ تواصلت على مدار العام في اتجاه رفع الحصار. ولأن الحالة العراقية كانت هي الأسوأ، فإنها استقطبت تحركاً أوسع، تحول بالحملة لجمع مليون توقيع إلى حملة تهيأ لها ١٨ مليون توقيع، للمطالبة بتحرير أبناء الشعب العراقي من قائمة محظورات طويلة تبدأ بخيوط العمليات الجراحية وتنتهي بأقلام الرصاص للأطفال.

تلك التطورات الثلاثة يعالجها تقرير حال الأمة للعام ١٩٩٧، ويتوقف من خلالها أمام الثابت والمتغير في توازنات القوى الدولية، وفي تفاعل مكونات النظام العربي، وفي السياسات الداخلية للدول العربية. ويناقش في إطارها عديداً من القضايا، بعضها هو من ركائز هذا التقليد وثوابته، كتطورات العلاقة مع دول الجوار، ومعضلات الأمن القومي العربي، وقضية التنمية الشاملة، وحال التقانة، وإشكاليات الديمقراطية وحقوق الإنسان،

وبعضها الآخر يمثل إضافة لتقرير هذا العام.

تعد قضية دور الدولة واحدة من الإضافات الأساسية التي يناقشها التقرير، على هدى بعض نذر العولمة التي شهدها العالم في النصف الثاني من العام الفائت، وفي مقدمتها انهيار الأسواق المالية في شرق وجنوب شرق آسيا، ويحاول أن يقرأ الدعوة لمحاصرة دور الدولة وربما للاستغناء عنه كلية على ضوء التجربة الآسيوية، ويناقش قابلية هذه الدعوة للتطبيق في وطننا العربي بل قابليتها للتطبيق بالمطلق على ضوء مقررات دورة أورجواي. كذلك فإن قضايا التعليم والإعلام والبيئة والجمعيات الأهلية، هي بدورها من مستجدات هذا التقرير، وجميعها يرتبط بشكل أو بآخر مع اتجاهات السجال الدائر، على مستوى المثقفين العرب، بخصوص العولمة: ما ندرك منها وما نترك؟ فلئن كانت موضوعات البيئة والمجتمع المدني هي من الموضوعات التي دخلت مجال العولمة بعد الحرب الباردة، فإن التعليم والإعلام، كأداتين رئيسيتين من أدوات التنشئة، تتحكمان في أسلوب مقاربة مثل تلك الموضوعات وأخرى غيرها (كقضايا المرأة)، من حيث منهج المقاربة، ومساحتها، وأهدافها، بكل ما يرتبط بذلك من مسائل تتصل بالهوية الوطنية والقومية، وحدود حرية الرأي والتعبير، والعلاقة بين العولمة والعالمية. أما قضية العرب في المهجر، فإنها تعكس اهتماماً ـ ولو أنه جاء متأخراً ـ بجزء لا يتجزأ من هذه الأمة، نحن مدعوون للانشغال بحاله، بعد أن درجنا على التعامل مع عرب المهجر في سياق معين (هو السياق الأمريكي)، وفي ظروف خاصة (هي دعوتهم للاستثمار متى عادوا إلى أوطانهم، ومطالبتهم بمؤازرة القضايا العربية إذا ما استقروا في مهجرهم)، بينما هم يجنون بعض الحصاد المر للعولمة. ففي الوقت الذي تنخفض فيه الحواجز أمام حركة البشر في ما بين دول الشمال، فإن حواجز أخرى تقام وتعلى أمام حركة أبناء الجنوب سواء في داخل دول الشمال أو في ما بين تلك الدول.

وعلى ضوء ذلك، ينقسم تقرير حال الأمة للعام ١٩٩٧ إلى ثمانية أجزاء رئيسية هي على التوالي:

* التطورات الدولية.
* الصراع العربي ـ الصهيوني.
* الأمن القومي العربي.
* النظام العربي.
* التنمية العربية.
* العلم والتقانة.
* الديمقراطية وحقوق الإنسان.
* أوضاع الجاليات العربية في المهجر.

أولاً: التطورات الدولية

ازدادت ردود الفعل على سياسة الهيمنة الأمريكية ومحاولات الاستفراد بتحديد الأجندة الدولية. ومن نماذج ردود الفعل هذه القمة الروسية ـ الصينية التي دعت إلى إقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب، وكذلك دعوة فرنسا في الاتجاه ذاته، واتفاق زعماء كل من فرنسا وروسيا وألمانيا على عقد قمة سنوية كتأكيد على المرجعية الدولية لهذه الأطراف. وفي سياق محاولة الولايات المتحدة صياغة نظام أمني جديد في العالم، جرى توسيع الحلف الأطلسي شرقاً، مما أدى إلى رد فعل روسي قوي رغم محاولات الطمأنة الأمريكية خلال القمة الروسية ـ الأمريكية. وعلى صعيد آخر تصاعد الدور الأمريكي في البوسنة وهو ما كرس موقعاً قوياً للولايات المتحدة على الساحة الأوروبية، ودعم موقف الولايات المتحدة المعارض بشدة لسياسة «أوربة» الدفاع على المسرح الأوروبي كما تطرحها فرنسا. وخارج أوروبا، نشطت الولايات المتحدة بالتعاون مع إسرائيل في تحقيق مواقع لها في جمهوريات آسيا الوسطى، كان أبرزها في أذربيجان، وكذلك في الدخول بقوة إلى افريقيا وتحديداً منطقة البحيرات الكبرى، حيث سجلت الولايات المتحدة انتصارات على الوجود الفرنسي.

وفي ما يتعلق بروسيا، لم يحمل العام ١٩٩٧ أي مؤشرات تجاوز الأزمة الداخلية التي تحد من القدرة على الحركة الخارجية الفاعلة. ورغم ترسخ اقتناع موسكو بوجود سياسة احتواء أمريكية ناشطة تجاهها، إلا أن ضعف الإمكانات الروسية لم يسمح بعد باحتواء هذه السياسة بنجاح، رغم بوادر التقارب الروسي ـ الصيني التي ظهرت هذا العام، ورغم الانفتاح الجديد على اليابان. وطالما لم يحسم الوضع الداخلي فلن تستطيع روسيا أن تقوم بدور فاعل في المجال الدولي بدوائره المتعددة.

وبالنسبة للاتحاد الأوروبي، يمكن اعتبار العام ١٩٩٧ بحق عام الإصلاح المؤسسي الكبير، دون أن يعني ذلك أن القرارات التي اتخذت ستجد طريقها إلى التنفيذ كلياً. فهنالك تساؤلات حول مدى تطبيق قرارات «أمستردام» خاصة مع التغيرات الحاصلة في أوروبا والتي كان من أبرزها عودة اليسار، رغم تغير طبيعة الحكم في كل من فرنسا وبريطانيا. ولا بد من التنبه هنا إلى أن هدف هذه التطورات لا ينحصر داخل الحدود الأوروبية، وإنما هو بداية لتوحيد شعوب القارة الأوروبية، بصفتهم مجموعة بشرية «حضارية» متجانسة، استعداداً لامتداد المصالح الأوروبية للهيمنة من جديد باتجاه آسيا وافريقيا.

وعلى صعيد الصين الشعبية طبعت السياسات الاقتصادية اهتمامات بكين هذا العام بشكل كبير، حيث صارت التقانة تحل مكان الايديولوجيا ـ من حيث الشكل ـ في السياسة الخارجية الصينية، دون أن يعني ذلك تخلي الصين عن التمسك بمواقفها المبدئية التقليدية في العديد من القضايا. وقد ظهر الاهتمام بالتحول الاقتصادي، بشكل خاص، في المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي الصيني، الذي انعقد في أيلول/سبتمبر، حيث أعطى دفعاً جديداً نحو اعتماد اقتصاد السوق، وإعادة هيكلة القطاع العام، تحت عنوان: «التكيفات الاستراتيجية وتنوع الملكية».

وشهد هذا العام أيضاً مزيداً من الأحداث باتجاه خروج اليابان من سياسة العزلة التي فرضتها عليها الولايات المتحدة. فقد جاء تجديد الحلف الأمني الأمريكي ـ الياباني ليدل على مستوى جديد من الشراكة بين الدولتين، كما أن إصرار اليابان المدعومة من الولايات المتحدة وأوروبا للحصول على مقعد في مجلس الأمن دليل آخر على الخروج من سياسة العزلة الدولية. وهنالك العديد من المؤشرات التي تدل على تأييد الولايات المتحدة لدور ياباني أكثر نشاطاً في الأمن الإقليمي الآسيوي. وإن كانت سياسات اليابان تجاه القضايا العربية، والاشتراك في محاصرة أقطار منها، هي تصرفات مرسومة وربما مفروضة من قبل الولايات المتحدة.

وإلى جانب هذه الملامح العامة للسياسات الدولية للقوى الكبرى تبقى إحدى أهم قضايا العام ١٩٩٧ الانهيار المالي الذي حصل في دول «النمور الآسيوية». ويحمل هذا الانهيار نتائج سياسية واقتصادية واستراتيجية بعيدة المدى، أبرزها ما يتصل بتوابع العولمة الاقتصادية التي تتجذر دون أي قيود موضوعية تضعها الأطراف المعنية.

مثل هذه التطورات الدولية تماست وتقاطعت مع أهم القضايا العربية خلال العام، وشكلت ملامح العلاقات العربية ـ الدولية على مداره.

١ ـ العرب والولايات المتحدة الأمريكية

ما زالت العلاقات العربية ـ الأمريكية تحتل مركز الصدارة في العلاقات العربية الإقليمية والدولية. وأهم عنوان لهذه العلاقات هو ما يطلق عليه أطرافها: «عملية السلام»! حيث عادت الولايات المتحدة إلى التحرك، منذ خطاب مادلين أولبرايت في آب/أغسطس، أمام النادي القومي للصحافة، ولو أن هذا التحرك ظل دون «الحد الأدنى» حتى من الذين يراهنون على الولايات المتحدة. إذ أصرت واشنطن على حصر دورها الدبلوماسي في حدود «الوسيط» الذي يعني أدنى درجات التدخل، ورفضت أي ضغط على إسرائيل، بحيث يمكن القول إن استمرار الوضع القائم مع الحركة الأمريكية يشكل ضغطاً موضوعياً على الطرف الفلسطيني. وقد ذهبت الدبلوماسية الأمريكية إلى أبعد من ذلك حيث مارست أقصى الضغوط من أجل انعقاد مؤتمر الدوحة وعلى أعلى مستوى سياسي. وعكس ذلك تطوراً خطيراً في الموقف الأمريكي، إذ بينما كانت تصر واشنطن على وجود تلازم بين المفاوضات الثنائية وعملية التطبيع، انقلب الوضع عشية الدوحة ليصبح التطبيع بأي ثمن هو الهدف، رغم توقف المفاوضات. وقد أدى هذا الإصرار الأمريكي إلى فشل مؤتمر الدوحة بالمعيار المطروح، استمراراً لفشل المؤتمرات السابقة، وإن اختلفت المعايير.

ولحقت قمة طهران بمؤتمر الدوحة ليقدما سوياً خير مثال على تجاهل الولايات المتحدة لضرورة فهم خصوصيات الوطن العربي بشرعياته وسياساته، وأثبتت طهران الفشل الكبير لسياسة الاحتواء المزدوج، بعد أن كانت الولايات المتحدة قد اصطدمت مع الموقف الأوروبي بشأن هذه السياسة إبان صفقة «توتال» الفرنسية، على ما سوف يفصل لاحقاً.

كذلك ليس ثمة ما ينم عن انتهاء الخلاف العربي ـ الأمريكي حول كيفية حل أزمة لوكيربي، وحتى بعد صدور حكم محكمة العدل الدولية المؤيد للموقف القانوني الليبي بشأن محاكمة المواطنين الليبيين ذوي الصلة. كما استمر التشدد الأمريكي ورفض التحرك العربي ـ الأفريقي المشترك في مجلس الأمن بصدد «قضية لوكيربي». وجاء الموقف الأمريكي بشأن السودان، من خلال العمل على إقامة تحالف أفريقي ضاغط على الخرطوم، يحمل في طياته تهديداً للوحدة الترابية للسودان، ليلقى أيضاً معارضة عربية حتى من أصدقاء واشنطن.

خلاصة القول إن السياسة الأمريكية لم يصبها النجاح هذا العام مقارنة مع العام الماضي، حيث ظهرت مقاومة عربية نجحت إلى حد كبير في الوقوف في وجه واشنطن في بعض المسائل. ولكن المفارقة الكبرى المستمرة أنه بقدر ما تظهر المسافة السياسية بين واشنطن والنظام العربي حول العديد من القضايا، يستمر الرهان العربي غير المشروط والمطلق على واشنطن في مجال تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فيما تستمر واشنطن في تجاهل الموقف العربي طالما أنها تدرك غياب أي خيارات متنوعة عند أغلبية الحكام العرب غير المراهنة على واشنطن.

٢ ـ العرب وروسيا

وعلى صعيد آخر بدا الدور الروسي في الشرق الأوسط أكثر بروزاً هذا العام، دون أن يعني ذلك بالضرورة أنه كان أكثر فعالية، رغم أن عودة الدبلوماسية الناشطة شرط ضروري لبلورة دور روسي فاعل. ولعب وزير الخارجية الروسي بريماكوف دوراً خاصاً في بلورة هذه السياسة الروسية، التي يريدها أن تشكل امتداداً للسياسة السوفياتية، دون العامل الأيديولوجي بالطبع. ولكن هذه السياسة تصطدم بضعف الإمكانات الروسية المتاحة، وبتضارب المصالح في روسيا حول المنحى الذي يجب أن تتخذه تلك السياسة. وكان لقاء القمة الروسي ـ المصري، ثم التحرك الروسي في الأزمة العراقية ـ الأمريكية أهم محطتين على صعيد تنشيط الدور الروسي في المنطقة العربية، هذا إلى جانب الإعلان عن تعيين فيكتور بوسوفاليوك مبعوثاً لعملية السلام، بما يحمله هذا الإعلان من معنى رمزي وسياسي، ودعوة موسكو إلى بلورة ميثاق عمل وسلوك لتحقيق الأمن والسلام في المنطقة.

كذلك من الأهمية بمكان رصد انشغال موسكو بالتحالف العسكري الإسرائيلي ـ التركي، ومخاطره على مصالحها في المنطقة العربية وآسيا الوسطى، باعتباره يندرج في إطار استراتيجية أمريكية واضحة المعالم. ولا شك أن تدعيم موقف روسيا وتشجيع تحركها، يقتضي بلورة موقف عربي قومي ضد مخاطر هذا التحالف.

٣ ـ العرب والاتحاد الأوروبي

وعلى صعيد العلاقات العربية ـ الأوروبية، احتلت «عملية السلام»، وتحديداً التحرك الأوروبي في هذا الخصوص، المساحة الأوسع في تلك العلاقات، خاصة وأن

الاتحاد الأوروبي أدرك مجدداً وبشكل ملموس صعوبة، إن لم يكن استحالة، التقدم بالشراكة الأوروبية المتوسطية في أبعادها الثلاثة السياسية الاستراتيجية والاقتصادية والإعلامية والثقافية، دون حدوث تقدم في عملية السلام.

ويمكن القول إن هذا الالتباس حول تكييف علاقة مرجعية برشلونة بمرجعية مدريد، عبر منذ البداية عن أحد جوانب الخلل الهيكلي في صياغة البعد السياسي ـ الأمني للشراكة، كما عكس أحد مظاهر التداخل والتنافس أيضاً بين الدائرتين الأطلسية والأوروبية حول المتوسط. وجاءت المشكلات الإجرائية التي أحاطت بانعقاد برشلونة ٢ (استمرار الرفض الأوروبي للمشاركة الليبية، وتغيير مكان انعقاد المؤتمر من تونس إلى مالطة بسبب التوافق العربي على رفض حضور إسرائيل هذا المؤتمر على أراض عربية، وغياب دور مؤسسي فاعل للجامعة العربية) لتضيف تعقيدات جديدة لعلاقة لا تنقصها أسباب التعقيد. ويذكر في هذا الخصوص أن مؤتمر مالطة (١٤ ـ ١٥ نيسان/ابريل ١٩٩٧) قد انفض دون إصدار بيان ختامي. فعلى حين تمسكت الدول العربية بتضمين هذا البيان إدانة صريحة للسياسة الإسرائيلية الاستيطانية رفضت ذلك بحسم رئاسة الاتحاد (الهولندية).

ومن بعد، عقد اجتماع بين كبار المسؤولين من الطرفين العربي والأوروبي للبت في القضايا المعلقة، وهو الاجتماع الذي تم في بروكسل لاحقاً، وصدرت عنه وثيقة ختامية تضمنت تقويماً عاماً لما تم خلال العام الأول من عمر الشراكة، وتحديداً لعناصر التحرك المستقبلي وأولوياته على صعيد الاقتصاد والأمن والاجتماع والثقافة. فيما فسر تعذر الاتفاق حول الفقرة الخاصة بالشرق الأوسط خلو الوثيقة من مناقشة المسائل المتخصصة.

ولم يكن الوضع على صعيد اتفاقات الشراكة مع الدول العربية أفضل حالاً. فعلى مدار العام ١٩٩٧ استمرت المفاوضات المصرية ـ الأوروبية تواجه مشكلات جمة تخللها تهديد مصري بإلغاء المفاوضات إذا لم يستجب الاتحاد الأوروبي لمطالب مصر، سيما في ما يتعلق بالملف الزراعي، كون الشراكة على ما هي عليه لا تخدم المصالح المصرية.

وفي الأخير، فإن الإنجاز الأهم الذي قدمه الاتحاد الأوروبي، في العام ١٩٩٧، تلخص في مدونة السلام الفلسطينية ـ الإسرائيلية، التي تضمنت اقتراحاً بإنشاء لجنة أمنية دائمة يكون لأوروبا فيها دور ثابت.

٤ ـ العرب والقوى الآسيوية الكبرى

خلال العام ١٩٩٧ تبلورت في آسيا مجموعة من القضايا والظواهر التي أثرت أو ينتظر لها أن تؤثر مستقبلاً على العلاقات العربية ـ الآسيوية. ولعل أهم تلك القضايا والظواهر، الأزمة الاقتصادية الآسيوية، واتجاه بعض الدول العربية الخليجية إلى الاعتماد على الأسواق الآسيوية لتصدير النفط، واستكمال «طريق الحرير» العابر لآسيا، وإنشاء تجمع دول المحيط الهندي.

فمن ناحية أولى، وفي أيار/مايو ١٩٩٧ تفجرت في تايلاند أزمة مالية، تمثلت في هبوط أسعار العملة المحلية وأسهم السوق التايلاندية، سرعان ما امتدت إلى معظم دول شرقي آسيا بما في ذلك اليابان. بحيث لم تنج منها سوى تايوان والصين وإلى حد ما سنغافورة. وقد أحدثت الأزمة آثاراً عميقة على معظم دول شرقي آسيا، جعلتها تذعن لمطالب صندوق النقد الدولي. وإذا كان لهذه الأزمة أسبابها «الداخلية» المؤكدة، إلا أنه ينبغي التنبه لدور الغرب والعولمة.

ومن ناحية ثانية، تواكب مع الأزمة الآسيوية اتباع بعض الدول العربية المصدرة للنفط سياسة الانفتاح على الأسواق الآسيوية لزيادة صادراتها النفطية، في الوقت الذي ستؤدي فيه تلك الأزمة إلى هبوط طلب دول شرقي آسيا على النفط، مما سيؤدي إلى تدهور أسعاره.

ومن ناحية ثالثة، بدأت في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ عملية إحياء «قطار الشرق السريع»، التي بدأت في العام ١٨٨٣، مستهدفة ربط أوروبا باسطانبول وتجاوزها إلى بغداد وطهران والقاهرة مروراً ببلاد الشام. وكان هذا الخط قد توقف مع اندلاع الحرب العالمية الثانية. وقد شرعت مصر في إعادة تشغيل الجزء الخاص بها من الخط حتى رفح، وتسعى إلى مده وصولاً إلى إيطاليا. كذلك شارف على الاكتمال «طريق الحرير» الجديد، الذي يمتد بالسكك الحديدية من الشواطىء الصينية عبر أراضي الصين إلى كازاخستان وقيرغيزيا وأوزبكستان وتركمنستان وإيران. ومن المقدر أن يمتد إلى تركيا ومنها إلى أوروبا والخليج العربي. ومن المؤكد أن يتداخل «طريق الحرير» مع «قطار الشرق السريع» ليربط العالم العربي بشرقي آسيا ووسطها بشبكة من السكك الحديدية التي تسهل التجارة العربية ـ الآسيوية، إذا تم حل القضايا السياسية العالقة مثل العلاقات مع إيران وقضية أفغانستان.

وأخيراً، في آذار/مارس ١٩٩٧ تم إعلان إنشاء تجمع دول المحيط الهندي باسم رابطة التعاون الإقليمي لإقليم المحيط الهندي، وذلك في المؤتمر الوزاري الذي عقدته الدول المؤسسة الأربع عشرة في جزيرة موريشيوس. وتسعى دول التجمع إلى ضم باقي الدول العربية الخليجية إليه، إذ يضم حالياً عمان واليمن، كما أن مصر طالبت بالانضمام بالفعل.

مثل هذه التطورات انعكست في مجملها على علاقات الدول العربية مع الدول الآسيوية الكبرى كالهند والصين واليابان، وأسهمت في تشكيل تلك العلاقات على مدار العام ١٩٩٧.

فعلى صعيد العلاقات العربية ـ الهندية، واتساقاً مع الطابع العام لمجمل العلاقات العربية ـ الآسيوية، ظلت معظم التفاعلات العربية ـ الهندية خلال العام ١٩٩٧ اقتصادية بالأساس، كما ظلت دول مجلس التعاون الخليجي تشكل معظم تلك التفاعلات. وبدا أن هناك توجهاً خليجياً اقتصادياً نحو الهند. أما من الزاوية السياسية، فقد اهتمت الدول

العربية بقضيتين رئيسيتين تتعلقان بالهند، هما موقف الهند من اتفاقية حظر التجارب النووية، وقضية كشمير. بالنسبة للقضية الأولى، فإن الهند قاومت، في اجتماع لجنة نزع السلاح في صيف ١٩٩٧، عقد اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية. وصوتت ضدها عندما عرضت على الجمعية العامة للأمم المتحدة لإقرارها. وقد ساندت سوريا والعراق وليبيا الموقف الهندي، تأسيساً على مطالبة الهند بربط الاتفاقية بالنزع الشامل للأسلحة النووية، بينما وافقت عليها مصر ودول الخليج العربية. أما بالنسبة لقضية كشمير، فلم يحدث تغير يذكر في السياسات العربية التقليدية. إذ استمرت السعودية تدعم باكستان في مطالبتها بتطبيق قرارات الأمم المتحدة بخصوص كشمير، بينما ترى سوريا ومصر أن كشمير هي قضية داخلية هندية.

أما عن العلاقات العربية ـ الصينية فلقد مثلت عودة هونج كونج إلى الصين في ١ تموز/يوليو ١٩٩٧ أهم تطور سياسي في آسيا على مدار العام. وقد تمت تلك العودة بموجب اتفاق صيني ـ بريطاني، تعهدت بموجبه الصين بالحفاظ على النظام المستقل الخاص بهونج كونج لمدة ٥٠ سنة. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، قام وزير خارجية الصين كيان تشي تشي بزيارة المنطقة العربية، لمحاولة إثبات أن الصين ما زالت مهتمة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي، وذلك بعد أن تضاءل دورها بشدة في هذا المجال، إثر تبادلها العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل في العام ١٩٩٢. ومن الزاوية العسكرية، سعت الصين إلى بيع انتاجها الحربي لبعض الدول العربية كالكويت والمغرب، وهو المسعى الذي دأبت عليه منذ نهاية حرب الخليج الثانية. وقد حققت نجاحاً في هذا المجال، حيث عقدت صفقة مع الكويت لبيع معدات حربية صينية. أما من الزاوية الاقتصادية، فقد زار رئيس الوزراء المصري الصين في نيسان/ابريل ١٩٩٧، ووقع هناك اتفاقية تقضي بتعاون الدولتين في مجال إنشاء منطقة للتجارة الحرة شمال غرب خليج السويس. وتم بالفعل تكوين لجنة مصرية ـ صينية مشتركة لإقامة تلك المنطقة. كذلك تم الاتفاق على إقامة مشروعات مشتركة في مجالات صناعة الحديد والصلب، والأسمدة، وكذلك على زيادة قيمة الصادرات المصرية بالإضافة إلى اتفاق لمنع الازدواج الضريبي. كما قام وزير النفط والثروة المعدنية السعودي بزيارة بكين في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، بهدف تنشيط الواردات الصينية النفطية من السعودية. ولا شك أن مثل تلك الاتفاقيات والزيارات يمكن أن تكون لها قيمة استراتيجية كبرى، إذا أحسنت الدول العربية توظيفها في إدارتها للإمكانيات الدولية، في ظل البيئة العالمية المتغيرة.

وعلى صعيد العلاقات العربية ـ اليابانية، يبدو أن العام ١٩٩٧ قد شهد تقلصاً في حجم تلك العلاقات وفعاليتها، فقد هيمنت القضايا الاقتصادية وبالذات تلك المتصلة بالتصدير والاستثمار على نظيرتها السياسية. وفي هذا السياق، يلاحظ أن الجهود السعودية الحثيثة خلال ١٩٩٧ لزيادة الواردات اليابانية من النفط السعودي باءت بالفشل، وهو ما أدى إلى امتناع السعودية عن التعهد بتجديد امتيازات اليابان للتنقيب فيها عن النفط وانتاجه، بحيث يمكن القول إنه فيما خلا حصول شركتي ميتسوبيشي وتايو اليابانيتين على

عقدي إنشاء مصنع في السعودية، لم يشهد التعاون الاقتصادي بين البلدين تقدماً يذكر. وفي مجال الاستثمار، عقد بالبحرين مؤتمر لرجال الأعمال الخليجيين واليابانيين، استهدف زيادة الاستثمارات اليابانية في الخليج، التي تتراوح حالياً بين ٣ و٣,٥ مليار دولار. كما أجرى رئيس الوزراء اللبناني مفاوضات مع اليابان للمساهمة في إعادة إعمار البلاد. ويلاحظ أن رئيس الوزراء الإسرائيلي قد خصص زيارته لليابان للهدف نفسه (زيادة الاستثمارات)، آخذاً بعين الاعتبار أن اليابان تعد هي الشريك الثاني لإسرائيل بعد الولايات المتحدة.

٥ ـ العرب ودول الجوار الجغرافي

في العام ١٩٩٧، عبرت علاقات العرب بكل من تركيا وإيران عن مفارقة مفادها تبادل الأدوار في ما بين دولتي الجوار الإقليمي في تفاعلهما مع الدول العربية. فعلى حين بدا أن تركيا آخذة في إدارة ظهرها للوطن العربي، بالمضي قدماً في توطيد تعاونها العسكري مع إسرائيل أخذت إيران تنفتح على الوطن العربي، وهو التوجه الذي تعزز باستضافتها لأول مرة للقمة الإسلامية الثامنة. أما دول الجوار الأفريقي، فإن تطوراً كبيراً لم يحدث على صعيد تفاعلاتها مع الوطن العربي سواء بشكل إيجابي أو بشكل سلبي.

أ ـ العرب وتركيا

حفلت علاقات تركيا بالدول العربية بجملة من التوترات التي دارت إجمالاً حول محورين، أولهما يتعلق بتطور علاقات التعاون أو بالأحرى التحالف بين تركيا وإسرائيل، ووضوح ارتباطه بالولايات المتحدة واستراتيجيتها في المنطقة العربية. وثانيهما اتساع نطاق دور تركيا في شمال العراق، وارتباطه أيضاً بكل من إسرائيل والولايات المتحدة. هذا بالإضافة إلى المحور الثابت لتوتر علاقات تركيا بسوريا والعراق بشأن مشكلة المياه، وطرح تحديات جديدة أبرزها إثارة مسألة «بيع مياه الفرات ودجلة» في إطار صيغة «المياه مقابل النفط».

ولم تنفصل هذه التوترات، وكذلك تطورات العلاقات التركية ـ العربية، عن مشكلات تركيا الداخلية وعلاقاتها الإقليمية والدولية لاسيما مع إسرائيل، وإيران، والاتحاد الأوروبي، واليونان، والولايات المتحدة.

(١) المشكلات الداخلية التركية

انعكست المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التركية على تطلع تركيا لمزيد من دعم علاقاتها الاقتصادية مع الدول العربية في مجالات شتى، وكذلك على سعيها لتطوير العلاقات ذاتها مع إسرائيل والولايات المتحدة، في إطار حرصها على المشاركة في أي ترتيبات إقليمية «شرق أوسطية» ـ من جانب، وتعزيز وضعها التفاوضي مع مؤسسات التمويل الدولية ـ من جانب آخر. كذلك فإن الإطاحة بحكومة نجم الدين أربكان أثارت

تكهنات حول الآثار المحتملة لهذا التطور على العلاقات العربية ـ التركية. وعلى الرغم من أن أربكان لم يدخل تغييرات فعلية على السياسة الخارجية لبلاده إلا أنه اقتحم دوائر جديدة، ومثيرة للجدل، مثل زيارتيه لكل من ليبيا وإيران (التي عقد معها اتفاقاً للنفط له أهميته السياسية، فضلاً عن قيمته الاقتصادية) وإن كان قد اضطر إلى تدعيم التعاون الوثيق بين تركيا وبين إسرائيل، تحت ضغط المؤسسة العسكرية.

(٢) دور تركيا في شمال العراق وتوتر علاقاتها مع الدول العربية

تعددت جوانب هذا الدور ومخاطره خلال العام ١٩٩٧، وشملت بين ما شملت، ممارسة ما تعتبره تركيا حماية للأكراد العراقيين، بالتنسيق مع الولايات المتحدة وبريطانيا، في إطار قوة المراقبة الجوية، التي حلت منذ نهاية ١٩٩٦ محل قوات المطرقة الغربية العاملة منذ تموز/يوليو ١٩٩١، لمراقبة منطقة الحظر الجوي في شمال العراق. والوساطة بين جلال طالباني ومسعود بارزاني في إطار ما يسمى بـ «عملية أنقرة للسلام»، التي تتم كذلك بالتنسيق مع أمريكا وبريطانيا. وتكرار غزو شمال العراق، وهو الدور المستمر منذ آب/أغسطس ١٩٩١، ملاحظة ما طرأ عليه من تحولات نوعية مهمة خلال العام ١٩٩٧، لم تقتصر على الكثرة العددية للعمليات البرية والجوية التركية في المنطقة، وإنما شملت كذلك ما يلي:

ـ القيام بعملية «فولاذ ٩٧»، كأكبر عملية غزو لشمال العراق منذ ١٩٩١، والتي تعكس تجديد طموحات تركيا في الموصل.

ـ إعلان منطقة أمنية في شمال العراق، في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ كأحد أهم نتائج «فولاذ ٩٧» وكذا عملية «فجر» اللاحقة.

وفي ما يتعلق بردود الفعل العربية إزاء الدور التركي في شمال العراق، فمع استمرار التركيز على إدانة الغزو التركي المتكرر لشمال العراق وإعلان تركيا عن إقامة منطقة أمنية فيه، باعتبار ذلك يمثل انتهاكاً لسيادة العراق ووحدة أراضيه، لم تخل المواقف العربية من بعض التطورات الإيجابية نسبياً بالرغم من عدم اكتمالها، ومن ذلك:

ـ معاودة الأمين العام للجامعة العربية، في افتتاح اجتماعات الدورة (١٠٨) لمجلس الجامعة، طرح مبادرته الخاصة باستعادة التضامن العربي في مواجهة المخاطر المحدقة بالأمن القومي العربي، بما تستدعيه هذه المواجهة من إعادة العراق إلى الأسرة العربية.

ـ قيام العراق بمناورات كبيرة لقواته (١٠٠ ألف جندي) على حدود «منطقة الحكم الذاتي الكردي»، وهذه خطوة مهمة ليس باعتبارها «مقدمة محتملة لمعاودة مساندة بارزاني»، وإنما باعتبارها إجراء وقائياً في مواجهة أسوأ الاحتمالات.

ـ التقارب السوري ـ العراقي كوسيلة من وجهة النظر السورية «لحماية العراق من خطر التقسيم»، وكذلك كوسيلة لتأمين سوريا نفسها من خطر «التطويق» من الشمال

(بتركيا)، ومن الجنوب (بإسرائيل)، ومن الشمال الشرقي (بمنطقة أمنية تركية أو قوات مشتركة تركية ـ كردية برزانية).

(٣) تطور تعاون/ تحالف تركيا وإسرائيل والعلاقات التركية ـ العربية

ثمة مؤشرات عديدة تعبر عن تطور هذا التحالف، وكذا ارتباطه وطرفيه بالاستراتيجية الأمريكية، وبالتالي مخاطره على المنطقة العربية، ومنها:

ـ تدعيم الاتفاق العسكري والاستراتيجي الأول المبرم بين البلدين في ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٩٦ باتفاق ثان في ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٩٦ بشأن مشروع تحديث إسرائيل (٥٤) طائرة تركية من طراز «إف ٤»، وباتفاق ثالث في ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ بشأن المشروع نفسه وتنظيم تدريبات ومناورات مشتركة، وباتفاق رابع في نيسان/ ابريل ١٩٩٧ بشأن خطة «تقدير مخاطر سوريا وإيران».

ـ تبادل الزيارات رفيعة المستوى بين مسؤولي البلدين وخاصة من العسكريين. ويلاحظ كثافة هذه الزيارات، والاتفاقات خلال فترة رئاسة أربكان للحكومة، وكان ذلك مقصوداً من المؤسسة العسكرية التركية في صراعها مع زعيم حزب الرفاه، باعتبار ذلك يمثل لا مجرد وسيلة ضاغطة، ولكنه كذلك وسيلة لخلق واقع جديد يصعب مستقبلاً تغييره.

ـ تطور التعاون بين البلدين في التصنيع العسكري والمشروعات العسكرية المشتركة.

ـ تدعيم التعاون بين القوات الجوية والبحرية للبلدين بموجب اتفاق شباط/ فبراير ١٩٩٦ لإجراء مناورات مشتركة «ذئب البحر ٩٧» في حزيران/ يونيو ١٩٩٧.

ـ تطور التعاون بين البلدين في المجالات الأمنية المرتبطة بـ «مكافحة الإرهاب»، وكذا الأنشطة الاستخبارية وتبادل المعلومات الأمنية.

ـ ظهور الغرض الحقيقي للتعاون العسكري بين البلدين، والمتمثل في تكوين قوة ردع مدعومة أمريكياً، في مواجهة دول معينة حددت بسوريا، والعراق، وإيران، لمنعها من تغيير الأمر الواقع والحدود القائمة في المنطقة.

وعلى غرار ردود الفعل العربية تجاه الدور التركي شمال العراق، جاءت ردود الفعل العربية تجاه تطورات التحالف التركي ـ الإسرائيلي، حيث تراوحت بالأساس بين التنديد بهذا التحالف ومناشدة تركيا إعادة النظر فيه حفاظاً على علاقاتها ومصالحها مع العرب، وذلك دونما ارتباط ردود الفعل بشقيها باتخاذ موقف عربي جماعي للحد من خطورة هذا التحالف.

(٤) سوريا والعراق وتركيا ومشكلة مياه الفرات

لم تهدد تركيا، خلافاً للأعوام السابقة، بإشهار سلاح المياه في وجه سوريا رداً على ما تزعمه من دعمها لأعضاء حزب العمال الكردستاني، بغير أن يرتبط ذلك بتحول الموقف المبدئي التركي من قضية المياه. يذكر في هذا الخصوص أن تركيا رفضت الموافقة

على الاتفاقية الدولية الجديدة حول قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية، كما أنها لم تستجب للمطالب السورية والعراقية المتكررة باستئناف اجتماعات اللجنة الفنية الثلاثية الخاصة بالمياه (التي لم تجتمع منذ نهاية ١٩٩٢)، ولا بإبرام اتفاق نهائي وعادل لتحديد حصص الدول الثلاث من مياه الفرات وفقاً للقانون الدولي.

(٥) العلاقات الاقتصادية التركية ـ العربية

على خلاف توتر العلاقات السياسية بين تركيا وأكثرية البلدان العربية عام ١٩٩٧، واصلت العلاقات الاقتصادية بين الجانبين خلال هذا العام تطورها في مجالات عديدة كالتجارة، والنفط، والغاز، والطاقة الكهربائية، والاستثمارات، والمقاولات، وغيرها.

وقد يعكس ذلك نجاح تركيا في تحييد هذه العلاقات الاقتصادية، وما تحققه في إطارها من مزايا، عن ردود الفعل العربية المناوئة لمواقفها إزاء القضايا الخلافية سالفة الذكر، دون أن يعني ذلك أن يحقق للجانب العربي المصلحة نفسها.

ب ـ العرب وإيران

كان العام ١٩٩٧ بالنسبة لإيران عاماً للتغيير على المستويين الداخلي والخارجي. داخلياً كانت القوى الاجتماعية التي نصبت محمد خاتمي رئيساً للجمهورية الإسلامية، والتوجهات الديمقراطية لخاتمي نفسه، محملة بأكثر من دلالة في ما يتعلق بمستقبل التطور السياسي للنظام، وخاصة ما يتصل منها بالخلاف حول ولاية الفقيه. وخارجياً عبرت السياسة الإيرانية عن جملة تحولات، صححت بموجبها الخلل في علاقاتها الخارجية (إقليمياً ودولياً)، وجعلت من طهران للمرة الأولى ساحة لالتقاء ممثلي ٥٤ دولة، هم جملة أعضاء مؤتمر القمة الإسلامية. وفي ما يلي تحليل للتطورات السابقة بشقيها.

(١) البيئة الداخلية

شهدت إيران على مدار العام ١٩٩٧ تفاعل قضيتين داخليتين جوهريتين، أولاهما قضية الانتخابات الرئاسية التي أجريت في ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧. وثانيتهما قضية ولاية الفقيه.

تنافس على رئاسة الدولة أربعة مرشحين كان أبرزهم علي أكبر ناطق نوري، رئيس مجلس الشورى الإسلامي، ومحمد خاتمي وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي السابق. وخلافاً لكل التوقعات، فاز خاتمي بـ ٦٩٪ من إجمالي أصوات الناخبين مقابل ٢٤,٩٪ منها لنوري. ولعب الشباب والنساء دوراً أساسياً في إيصال خاتمي لمقعد الرئاسة، اطمئناناً إلى نهجه الانفتاحي، الذي تجلى أثناء توليه مسؤولية الوزارة (١٩٨٢ ـ ١٩٩٢) وكان سبباً في إطاحته، ثم تأكد خلال حملته الانتخابية وبرنامجه ذي الاثنتي عشرة نقطة. ولما كان نوري ينظر له على أنه من صقور تيار التشدد، وخاتمي على أنه من حمائم تيار الاعتدال، ولما كان من المتوقع أن يكون نوري هو الرئيس الجديد للجمهورية الإسلامية، فلقد ارتبط

ذلك بمحاولة علي خامنئي مرشد الجمهورية تهيئة تمثيل مقبول لتيار الاعتدال. وفي هذا السياق، جاء تعيينه هاشمي رافسنجاني رئيساً لمجمع تشخيص مصلحة النظام، وتوسيع صلاحيات هذا الأخير ليكون هو مستشار المرشد بعد أن كان مجرد حكم بين السلطات الثلاث.

وعلى صعيد آخر، فجر حسين منتظري الذي كان قد رشحه الخميني لخلافته، قضية ولاية الفقيه في خطاب أمام جمهوره بمناسبة الاحتفال بذكرى مولد الإمام علي بن أبي طالب في ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧. ومن أهم النقاط التي تطرق إليها منتظري في خطابه، نقطتان أساسيتان، أولاهما تحديد حدود ولاية الفقيه بمراقبة تطبيق الشرع وعدم عصمة صاحبها، فلا عصمة إلا لنبي. وثانيتهما التشكيك في أحقية علي خامنئي بالولاية ورد تنصيبه إلى تآمر ثلاثي كان هو أحد أطرافه، فيما كان هاشمي رافسنجاني وأحمد الخميني (نجل الخميني) طرفيه الآخرين. وقد حمل خامنئي بعنف على منتظري وجماعته، كما اندلعت المظاهرات المؤيدة له، بينما عارض رافسنجاني وخاتمي انتقاد ولاية الفقيه.

(٢) البيئة الإقليمية

قاربت الرئاستان الإيرانيتان المتعاقبتان (رافسنجاني وخاتمي) الملفات العربية بدرجات متفاوتة من النجاح، وعبر التزام خمسة اتجاهات رئيسية، مثلت في جوهرها أبرز خصائص السياسة الخارجية لإيران، كما أثرت على مسار العلاقات العربية ـ الإيرانية.

- **تأكيد الموقف من أهم القضايا السياسية الخلافية**

جددت إيران موقفها من قضيتين رئيسيتين مثلتا محورين للشد والجذب بين الجمهورية الإسلامية والدول العربية، وهما قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي وقضية جزر الإمارات الثلاث، أما قضية الحركات الإسلامية فقد شهدت تحولاً نوعياً في الموقف الإيراني منها، يستحق اختصاصه بتفصيل أكبر لاحقاً.

بداية بالصراع العربي ـ الإسرائيلي، فما يكاد العام ١٩٩٧ يشهد عدواناً إسرائيلياً أو أمريكياً واحداً على أرض (بناء مستوطنة جبل أبي غنيم)، أو نفس (خالد مشعل مدير المكتب السياسي لحركة حماس بالأردن) أو رمز عربي أو إسلامي (الرسول ﷺ والسيدة مريم العذراء)، إلا ويعقبه رد فعل إيراني مضاد وفوري وعنيف. وعلى صعيد آخر، هاجمت إيران بحدة التحالف العسكري التركي ـ الإسرائيلي، واعتبرته تجديداً لسياسة الأحلاف العسكرية.

وانتهاء بقضية الجزر الإماراتية الثلاث: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، فلقد حافظت إيران على مضمون خطابها السياسي الذي يؤكد على الاستعداد للحوار مع دولة الإمارات، والذي يتمسك في الوقت نفسه بتثبيت سيادة إيران على الجزر الثلاث، بما أبقى على ملف القضية مفتوحاً. ومن جانبها احتجت دولة الإمارات على الإجراءات الإيرانية لتغيير طبيعة الجزر وأثبتت بطلانها، وجددت تمسكها بحقوقها السيادية عليها،

وأيدتها في ذلك مؤسسات النظام العربي وتجمعاته الفرعية.

● **الفصل بين الخلافات السياسية والتعاون الاقتصادي**

كانت بواكير هذا الاتجاه قد بدأت في أعقاب حرب الخليج الثانية عندما حاولت إيران أن تفصل بين خلافها مع دول الخليج العربي حول قضية الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة وقضية الصراع العربي - الإسرائيلي من جهة، وحاجتها إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية مع تلك الدول في إطار سياسة كسر العزلة المضروبة على الثورة من جهة أخرى. غير أن العام ١٩٩٧ شهد تطويراً مهماً لهذا الاتجاه من خلال تعميق أواصر التعاون الاقتصادي القائم مع بعض الدول العربية، وتنويع مجالاته ووسائله.

وفي هذا السياق، شهدت العلاقات الاقتصادية بين إيران والسعودية تقدماً ملحوظاً، من بشائره افتتاح خط للرحلات الجوية المباشرة بين البلدين في ١٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧ ومشاركة إيران لأول مرة في معرض جدة للسلع الاستهلاكية في تشرين الأول/اكتوبر، وتفاهم الدولتين على ضرورة مضاعفة قيمة مبادلاتهما التجارية من ٤٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٧ إلى ثلاثة أضعاف تلك القيمة، مع ملاحظة أنها كانت ٢٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٦. وجاءت مشاركة ولي العهد السعودي في اجتماعات قمة طهران ثم زيارة رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام «رافسنجاني» للرياض، في مطلع عام ١٩٩٨، لتعطيا دفعة أكبر لعلاقات البلدين. ولم تحل معارضة إيران لقمة الدوحة دون اطراد تحسن علاقاتها الاقتصادية المتميزة مع قطر، حيث اتفقت الدولتان على إقامة مركزين تجاريين لتسويق منتجات الدوحة تم وضع أساسهما بالفعل، وتسيير خط جديد للطيران بين البلدين، يرفع عدد رحلاتهما الجوية إلى خمس رحلات أسبوعياً، إضافة إلى رحلات بحرية ثلاث. أما مع البحرين، ففي أعقاب رفع التمثيل الدبلوماسي بين البلدين من مستوى قائم بالأعمال إلى مستوى السفراء في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، قامت السيدة معصومة ابتكار، نائبة خاتمي للبيئة وشؤون المحيط، بزيارة البحرين لحضور اجتماعات اللجنة التنفيذية للمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، المناط بها تحقيق التنسيق البيئي بين دول الخليج.

واستمر النمو الحثيث في العلاقات الاقتصادية لإيران بالمغرب، وشهد شهر آذار/ مارس ١٩٩٧ توقيع مجموعة من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين خلال زيارة وزير التجارة الإيراني للرباط. ويذهب البعض إلى أن الانفتاح الداخلي النسبي، الذي أبداه ملك المغرب تجاه التيار الإسلامي المعتدل، ومحاولة التقريب بين المذاهب، ساعدا على تعزيز هذا المنحى الإيجابي. ومع مصر تحققت إنجازات اقتصادية مهمة خلال العام ١٩٩٧. فلقد دخلت الدولتان طرفين في مجموعة الثماني للتنمية G-8 التي ضمت إلى جوارهما كلاً من تركيا وباكستان وأفغانستان وماليزيا واندونيسيا وبنجلاديش، والتي أعلن تأسيسها رسمياً في اجتماع قمة اسطانبول الذي عقد في ١٥ حزيران/ يونيو ١٩٩٧.

وبطبيعة الحال، فإن مصير تلك المجموعة أصبح موضع شك كبير بعد الإطاحة بأرباكان صاحب فكرة إنشائها. إلا أن المجموعة، التي لو صح العزم على تفعيلها، كانت ستشكل تطوراً ملموساً في علاقات الدولتين، ليست هي التعبير الوحيد عن التحسن الحثيث في علاقات مصر وإيران على المستوى الاقتصادي. فلقد بدا أن الدولتين قد راهنتا على أن يصلح الاقتصاد ما كان قد أفسدته السياسة. بل بدا أن الدولتين كانتا، في لحظتين معينتين، قاب قوسين أو أدنى من استئناف علاقاتهما الدبلوماسية المقطوعة منذ العام ١٩٧٩. اللحظة الأولى بعد زيارة وزير الخارجية الإيراني الأسبق للقاهرة في مطلع العام، واللحظة الثانية بعد مشاركة مصر في مؤتمر القمة الإسلامية بطهران في نهاية العام.

أما سوريا الحليف الرئيسي والأقدم لإيران في المنطقة العربية، والذي درجت إيران على فصل علاقاتها الاقتصادية به عن بعض القضايا السياسية الخلافية معه (التوجه الأيديولوجي)، ووظفت تلك العلاقات في خدمة البعض الآخر من القضايا الوفاقية (الموقف من إسرائيل)، فإن العام ١٩٩٧ قد راكم أبعاداً أخرى لتلك العلاقات، لعل في مقدمتها الاتفاقيات الخمس التي أثمرتها زيارة وزير الإسكان الإيراني لدمشق، في آذار/ مارس ١٩٩٧، والتي بلغت قيمتها ١٠ مليارات دولار. بالإضافة إلى متابعة اللجنة الاقتصادية المشتركة تنفيذ بنود «مذكرة التفاهم»، التي كان قد وقعها نائبا الرئيسين في آب/ أغسطس ١٩٩٦.

- **إظهار الالتزام «بالشرعية الدولية»**

يعد مثل هذا الالتزام بالشرعية الدولية في الخارج امتداداً لإعلان الرئيسين الإيرانيين المتعاقبين رافسنجاني وخاتمي احترامها للشرعية الدستورية في الداخل، وذلك مع ملاحظة أنهما خلعا على الشرعية الدولية تفسيرهما الخاص، الأمر الذي ميز الموقف الإيراني حيال بعض القضايا بالتناقض، فيما احتفظ هذا الموقف بتماسكه حيال بعض القضايا الأخرى. وفي العام ١٩٩٧ كانت العراق مختبراً للتعبير عن الموقف الإيراني بشقيه. فعلى جانب، اتسق الموقف الإيراني تجاه قضيتي حصار العراق ونزع سلاحه مع تقييم إيران للدور الذي تمارسه الولايات المتحدة في إطار النظام الدولي، كدور مهيمن ومحقق للمصالح الأمريكية، بقطع النظر عن تصادم تلك المصالح مع الشرعية الدولية. لكن على جانب آخر، بدا الموقف الإيراني تجاه قضية انتهاك سيادة العراق، فاقداً كل مصداقية. ففي حين دأبت إيران على إدانة المسلك العدواني التركي باجتياح الأراضي العراقية المرة تلو المرة، فإنها في العام ١٩٩٧ كما في أعوام سابقة مضت تتبع المسلك ذاته. وفي هذا السياق، قامت إيران بالعدوان على مواقع مجاهدي خلق في محافظتي ديالى وكوت العراقيتين في ٢٩ أيلول/ سبتمبر، وبررت إيران عدوانها كما جاء على لسان وزير خارجيتها بأنه «دفاع عن النفس»، بل وهددت من خلاله بأن تعود إلى اجتياح العراق إن عاد مجاهدو خلق لاستئناف نشاطهم المعارض. ويلاحظ أن توقيت العدوان نفسه جاء بعد أقل من يومين على لقاء وزيري خارجية إيران والعراق في نيويورك للتفاهم على تطوير العلاقات بين

بلديهما، الأمر الذي يثير التساؤل حول طبيعة القوى السياسية الإيرانية المعارضة للانفتاح على العراق.

● **الاتجاه نحو التعاون العسكري مع دول الخليج العربي**

والاتجاه في حد ذاته ليس جديداً، لكونه وثيق الارتباط بالرؤية الإيرانية لأمن الخليج، وفحواها أن أمن الخليج تحميه دوله. لكن الجديد في هذا الطرح في العام ١٩٩٧ يتمثل في الإلحاح عليه مراراً وتكراراً، وفي اقتراح صيغ مختلفة لتنفيذه، منها على سبيل المثال صيغة المعاهدة الدفاعية الأمنية، وصيغة الترتيبات الأمنية الإقليمية، وصيغة التكتل الإقليمي ذي الذراع العسكري.

● **التعامل مع الحركات الإسلامية كجزء من دولها وليس كبدائل لها**

لم تتخل إيران عن دعم الحركات الإسلامية حيثما وجدت لذلك موجباً، وفي حدود ما كانت تستطيع أن تفعل. لكن تلك الحركات بالنسبة لها لم تعد بدائل لدولها، وفي هذا تأكيد على معنى تحول إيران من طور الثورة إلى طور الدولة. وفي العام ١٩٩٧ الكثير من دلائل هذا التحول. من قبيل ذلك تعاطف إيران مع مصر في مواجهة مذبحة الأقصر البشعة، وإدانتها بلهجة واضحة بوصفها «فاجعة مؤلمة» و«هجوماً إرهابياً». ومعلوم أن الجماعة الإسلامية في مصر كانت قد أعلنت مسؤوليتها عن الحادث. وبالنسبة للجزائر، وعلى الرغم من أن إيران كانت، ولا زالت، لها تحفظاتها على مسار العملية «الديمقراطية» هناك وعلى آليات تنفيذها، إلا أنها أدانت المجازر التي ترتكب ضد الشعب الجزائري، وخصت بالإدانة لأول مرة وبشكل صريح الجماعة الإسلامية المسلحة. أما لبنان، فقد شهد العام ١٩٩٧ تطوراً حثيثاً في علاقة إيران الدولة بلبنان الدولة، بعد أن ظلت علاقة إيران مع لبنان تنصب على علاقتها بحزب الله كحركة تشترك معها في المذهبية الشيعية وكمقاومة تلتقي معها على هدف مجابهة إسرائيل. ومن مؤشرات التطور السابق، ذلك المعنى المهم الذي حمله تأكيد خاتمي في اجتماعه بكل من الرئيس اللبناني الياس الهراوي ورئيس وزرائه رفيق الحريري، بمناسبة قمة طهران الإسلامية، على وجوب خضوع كل القوى والفصائل اللبنانية لسلطة الدولة. كذلك نما التعاون الاقتصادي بين الدولتين كما وسعت إيران دائرة علاقاتها بالقوى السياسية اللبنانية، وانتهت زيارة نبيه بري إلى طهران في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧، بموافقة إيران على افتتاح مكتب لحركة أمل فيها. أكثر من ذلك، وإعمالاً لمنطق الدولة لا الثورة، امتنعت إيران عن دعم حركة الشيخ صبحي الطفيلي، الأمين العام الأسبق لحزب الله، وهي الحركة الداعية لتثوير الجياع في ٤ تموز/ يوليو ١٩٩٧ في مدينة بعلبك. جزء من تفسير هذا الامتناع يرتبط بحرص إيران على عدم الإساءة إلى علاقتها بالأمين العام الحالي للحزب، لكن جزءاً من التفسير يرتبط باهتمام إيران باستقرار الدولة اللبنانية، ولو بالتزام الحياد إزاء شعاري المظلومية والاستضعاف الأثيرين لدى الجمهورية الإسلامية.

(٣) البيئة الدولية

كان العام ١٩٩٧ هو العام الأكثر فشلاً لسياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية، في شقها الإيراني. فلقد شهد هذا العام توقيع إيران عقداً مهماً مع شركة توتال الفرنسية، يقضي باستثمار الأخيرة مبلغ ٢ مليار دولار في استغلال حقل غاز فارس في الخليج، وهو ما يتجاوز بنحو ٥٠ ضعفاً الحد الأعلى (٤٠ مليون دولار) الذي يحدده قانون داماتو الأمريكي للمبالغ المستثمرة في كل من إيران وليبيا. ولم يتعد الاحتجاج المتواضع الذي أبدته الولايات المتحدة على مسلك الشركة الفرنسية كونه محاولة لحفظ ماء الوجه. ولكن حتى في إطار هذا التفسير للزوبعة الأمريكية، فلقد رفضت فرنسا فكرة العقاب الأمريكي، وتضامنت معها دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة في موقفها. كما دخلت إيران في العام نفسه في مفاوضات مع شركة شل البريطانية ـ الهولندية لتنفيذ ثلاثة مشروعات أخرى للغاز تبلغ تكلفتها ١٠ مليارات دولار ويستغرق تنفيذها ٦ سنوات. ومثل هذه الخروقات المتتالية في سياسة الاحتواء الأمريكية، من قبل شركائها الأوروبيين، كانت من أهم العوامل التي أدت إلى جعل قضية العلاقة مع إيران قضية من قضايا الرأي العام الأمريكي في العام ١٩٩٧، ودعت الرئيس الأمريكي لاقتراح الحوار مع إيران. لكن في كل الأحوال، ورغم الانفتاح الذي يميز الرئيس الإيراني الحالي، ظلت قضية العلاقات مع الولايات المتحدة تخضع لاعتبارات شديدة الحساسية، بعيدة عن متناول رأس السلطة التنفيذية الإيرانية.

أقل من ذلك تعقيداً بدا مسار العلاقات الإيرانية ـ الأوروبية لأسباب عدة، أهمها أن دول أوروبا نفسها تتنافس مع الهيمنة الأمريكية. ومن تلك الزاوية، وعلى الرغم من أن توتر علاقات إيران بدول الاتحاد الأوروبي قد استغرق جل العام ١٩٩٧، إلا أن تلك العلاقات في الأخير لم تلبث أن عادت سيرتها الأولى في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧. أما روسيا والصين فقد اطرد التعاون الإيراني معهما، وتوطد بصفة خاصة في فترة تأزم العلاقات الإيرانية ـ الأوروبية.

ج ـ العرب ودول الجوار الافريقي

حفل العام السابق بالعديد من الأحداث والأزمات التي تفجرت في عدد من دول الجوار الافريقي، إلى جانب استمرار تفاعل بعض الأزمات القائمة منذ بداية التسعينيات، واستدعاء عوامل الصراع الدولي على مناطق النفوذ بالقارة، خاصة بين كل من الولايات المتحدة وفرنسا، على نحو يشكك في مقولة تراجع موقع القارة الأفريقية إلى هامش أولويات القوى الفاعلة في النظام العالمي الجديد. وعلى مستوى العلاقات بين العرب وافريقيا، استمر تفاعل بعض مصادر النزاع بين الطرفين، وفي الوقت نفسه شهدت هذه العلاقات ـ على المستوى الثنائي ـ مدأ جديداً ملحوظاً.

(١) الأزمات السياسية في دول الجوار الأفريقي

جسدت هذه الأزمات سلسلة الصراعات التي اندلعت في عدة دول في إطار منطقة البحيرات العظمى. وكانت الأزمة في زائير (الكونغو الديمقراطية) واحدة من أكثر تلك الصراعات تفجراً.

فمع مطلع العام ١٩٩٧ تحولت قوات المتمردين التوتسي، في شرقي زائير، إلى حركة منظمة للقوى المعارضة لنظام الرئيس موبوتو، حتى تمكنت في منتصف شهر أيار/مايو من إسقاط النظام، وهو ما عبر عن عمق الأزمة الاجتماعية التي عاشتها زائير تحت حكم موبوتو لأكثر من ٣٠ سنة. ومن جانبها، حاولت حكومة جنوب افريقيا القيام بالوساطة بين الأطراف المتصارعة، بالتنسيق مع الولايات المتحدة والأمم المتحدة، ولكن جهودها باءت بالفشل. كما شاركت قوات من المغرب وجبهة يونيتا المعارضة في أنجولا في القتال لصالح موبوتو. وفي ما يخص الموقف المصري، نفت الحكومة المصرية قيامها بتزويد أي من دول منطقة البحيرات بالأسلحة، أو العتاد العسكري، على عكس موقفها من زائير إبان أزمتي شابا الأولى والثانية في السبعينيات. وفي تلك الحدود، قنعت مصر بدور المراقب للأحداث، رغم مصالحها الحيوية والاستراتيجية في المنطقة.

وما كادت الأحداث تهدأ في الكونغو الديمقراطية حتى اشتعلت مرة أخرى على الضفة الغربية لنهر الكونغو في حزيران/يونيو ١٩٩٧، إثر تفجر الصراع بين الرئيس الحاكم باسكال ليسوبا وغريمه الرئيس السابق دينيس ساسو نجيسو والميلشيات القبلية التابعة لكليهما. وقد تمكنت ميلشيات نجيسو من إسقاط العاصمة في قبضتها، وأرغمت خصمها على الدخول معها في مفاوضات برعاية فرنسية. لكن فشل المفاوضات دفع نجيسو لاستكمال سيطرته على العاصمة حتى تمكن من العودة مجدداً للسلطة في تشرين الأول/اكتوبر، بعد أن كانت قد أطاحته انتخابات ديمقراطية في العام ١٩٩٢.

وعلى صعيد آخر، شهدت بوروندي محاولة لرأب الصدع بعد أكثر من ثلاث سنوات من الحرب الأهلية، فيما استمرت أعمال العنف المسلح في رواندا، خاصة مع تداعيات أحداث زائير، التي أثرت سلباً على أوضاع اللاجئين الهوتو في كينشاسا بعد وصول التوتسي إلى الحكم.

وفي التحليل الأخير، يمكن القول إن الأحداث الجارية في منطقة وسط افريقيا خلال العام ١٩٩٧ جاءت لترسخ عدداً من الحقائق التي أصبحت تحكم الحياة السياسية في القارة في نهاية القرن العشرين، من أهمها أثر العامل الشخصي في تحقيق الاستقرار السياسي داخل الدول الافريقية، نظراً لغياب المؤسسات التي تكفل إرساء أسس العملية الديمقراطية، واقتران العامل الشخصي بالصراع القبلي الذي يتسم باستخدام العنف المسلح، والتأثير المتبادل لعدم الاستقرار السياسي بين الدول الافريقية نتيجة الامتدادات القبلية، وهشاشة الحدود السياسية. وقبول الدول الكبرى للعنف، وربما ضلوعها في تفجير الأحداث، طالما أن مصالحها لا تمس.

(٢) العلاقات العربية ـ الافريقية

كدأبها في أعوام خلت، ترددت العلاقات العربية ـ الافريقية ما بين تعاون وصراع. وتميزت تلك العلاقات في شقها التعاوني بكثافتها أولاً، وثنائيتها ثانياً.

فعلى مستوى التحرك المصري في افريقيا، شهد هذا العام تدعيماً للتوجه المصري نحو القارة الافريقية، واتساعاً في مجال حركته من الدائرة التقليدية الخاصة بدول حوض النيل إلى الدائرة المحيطة بدول جنوبي القارة. وفي هذا السياق، قام وزير الخارجية المصري بزيارتين ـ رافقه فيهما وفد من رجال الأعمال المصريين ـ إلى ثلاث دول في شرق افريقيا، وست دول في جنوب القارة. وأسفرت الزيارتان عن عقد عدد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية، وفتح مجالات للاستثمار أمام رأس المال المصري، بالإضافة إلى تنسيق المواقف السياسية تجاه القضايا الإقليمية والدولية. كذلك شكل مجلس الوزراء المصري مجموعة وزارية، من تسعة وزراء برئاسة رئيس الوزراء، لتطوير العلاقات مع دول القارة. وأصدرت هذه المجموعة عدداً من القرارات، عدت بمثابة تصورات استراتيجية عامة، وإن أعوزها تصميم البرامج المنفذة لها بالاتفاق مع الأطراف الافريقية.

وعلى مستوى التحرك الليبي في افريقيا، اتخذت ليبيا عدداً من الخطوات الدبلوماسية من أجل خلق رأي عام افريقي مؤيد لفك الحصار المضروب عليها. وفي هذا الإطار، استضافت ليبيا الدورة الـ ٦٥ لمنظمة الوحدة الافريقية في شباط/فبراير ١٩٩٧. كذلك فاجأ الرئيس القذافي العالم بزياراته لعدد من دول غرب افريقيا في أيار/مايو من العام نفسه، متحدياً قرار حظر الطيران المفروض على بلاده. ورغم كثافة الضغوط الأمريكية، فإن الدول التي شملتها الزيارة رفضت منع طائرة القذافي من الهبوط والإقلاع. وقام الرئيس الليبي بإمامة ٤٠ ألف مصل في صلاة الجمعة في عاصمة النيجر. وأكدت زياراته لهذه المنطقة تعاطف حكومات دولها مع ليبيا في موقفها من أزمة لوكيربي، وهو الموقف الذي تأكد لاحقاً في مناسبات مختلفة. فبمناسبة انعقاد القمة الافريقية الثالثة والثلاثين في هراري في حزيران/يونيو ١٩٩٧، جاء البيان الختامي متضمناً دعوة مجلس الأمن إلى رفع الحظر عن ليبيا جزئياً في الأمور الإنسانية والدينية والخاصة بالتجمعات الافريقية، وإن حذر من قيام الدول الافريقية باتخاذ إجراءات منفردة للتخفيف من معاناة الشعب الليبي. وثنى اتحاد البرلمانيين الأفارقة في مؤتمره العشرين على هذا الموقف. كما قام نيلسون مانديلا، رئيس دولة جنوب افريقيا، بجهود حثيثة من أجل حل أزمة لوكيربي في نهاية تشرين الأول/أكتوبر، حيث قام بزيارة ليبيا مرتين متتاليتين. وعلى الرغم من أن مانديلا أعلن عدم نيته في ممارسة الوساطة بين ليبيا وبريطانيا، إلا أن البعض رصد بواكير تحول طفيف في الموقف البريطاني من مكان محاكمة المتهمين الليبيين، على أثر زيارة مانديلا للمنطقة. وعلى صعيد آخر، دعا الرئيس القذافي لعقد قمة افريقية خماسية تضم دول وسط افريقيا وغربها، وعقدها بالفعل في آب/أغسطس للتباحث في سبل تحقيق التنمية الاقتصادية لهذه الدول، وتدارس كيفية الحفاظ على أمنها، وتمخضت القمة عن تشكيل

تجمع اقتصادي بين الدول المشاركة.

أما العلاقات الصراعية، فقد تمحورت بالأساس حول مسائل المياه، والاتهامات المتبادلة بالتدخل في الشؤون الداخلية، وإن اختلفت حدتها من حالة إلى أخرى. بداية بأزمة جزر حنيش بين اريتريا واليمن، لم يشهد العام ١٩٩٧ تطوراً يذكر بالنسبة للأزمة الحدودية بين اليمن واريتريا حول جزر حنيش بعد الاتفاق على إحالة القضية للتحكيم الدولي. ولكن القول هو أن إجراءات التحكيم، التي استغرقت العام بأكمله، لم تنته إلى قرار فاصل بعد. وقد أعلنت الحكومتان اليمنية والاريترية أسماء المحكمين لتمثيل كل منهما في هيئة التحكيم. كما تقدمتا بالوثائق والخرائط التاريخية المتعلقة بمدى أحقية كل منهما بالسيادة على الجزر.

مروراً بالخلاف حول مياه النيل، ففي أعقاب إعلان اثيوبيا عزمها على إنشاء سدين على النيل الأزرق وروافده، بدأت حلقة جديدة من التوتر في علاقاتها مع مصر حول مياه النيل. وظهر هذا التوتر واضحاً أثناء انعقاد المؤتمر الدولي الخامس لدول حوض النيل في أديس أبابا في شباط/فبراير ١٩٩٧، وأثناء اجتماعات اللجنة الفنية لمنظمة «تكونيل». وقد انتقدت اثيوبيا في ورقة العمل المقدمة منها المشروعات المائية الجديدة لمصر، وادعت أن ذلك يزيد على حصة مصر من المياه. كما دفع الوفد الاثيوبي ببطلان الاتفاقيات الدولية المنظمة لحقوق الدول في مياه النيل، بدعوى عدم توارث هذه الاتفاقيات التي عقدت أثناء الاحتلال البريطاني. غير أن الوفد المصري أكد ضرورة التزام اثيوبيا بهذه الاتفاقيات طبقاً لنصوص القانون الدولي. كما أوضح أن المشروعات المصرية للمياه لا تخرج عن حصتها. وقد صعدت اثيوبيا الموقف بتهديدها بإلغاء اتفاقية المياه مع كل من مصر والسودان، وأبلغت البنك الدولي اعتراضها على إقامة المشروعات المائية في كلتا الدولتين. إلا أن العلاقات بين مصر واثيوبيا شهدت انفراجاً في النصف الأخير من العام. ومن جانبه، أعلن الرئيس الأوغندي أثناء زيارته للقاهرة أن المشروعات المائية المحتملة في أوغندا لا تهدد حصة مصر من مياه النيل، مزيلاً بذلك سوء تفاهم كان قد بدأ ينمو بين البلدين.

وانتهاء بتوتر العلاقات بين السودان ودول القرن الافريقي، استمرت حالة التوتر تخيم على علاقات السودان بجاراتها الافريقية خلال العام ١٩٩٧، ووصل الأمر إلى حد الاشتباك المباشر بين الجيش السوداني والجيش الاثيوبي في نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وتبادل المسؤولون في البلدين الاتهامات حول تورط اثيوبيا في النزاع الداخلي في السودان. كما استمرت الاتهامات المتبادلة بين اريتريا والسودان حول قيام كل منهما بمحاولة زعزعة الاستقرار الداخلي. وتقدمت السودان بشكوى رسمية في نيسان/ابريل لمجلس الأمن، ضد الاعتداءات الاريترية على حدودها الشرقية، فيما نفت اريتريا تورطها في المعارك في شرق السودان وجنوبه. كما تبادلت الدولتان الاتهامات حول محاولة اغتيال بعض القيادات السياسية في كل منهما، وأحدث ذلك أزمة سياسية في ختام قمة الهيئة

الحكومية للتنمية (إيجاد) في تموز/يوليو ١٩٩٧. ومثلت التطورات السابقة بيئة محبطة لجهود الرئيس مانديلا سواء للوساطة بين السلطة السودانية وقوى المعارضة، أو بين حكومة السودان ومحيطها الافريقي.

ولا شك أن المشكلات الداخلية، أو الحدودية، التي تواجه بعض الدول العربية الافريقية لا تؤدي إلى تفعيل دورها في إطار محاولات كسب افريقيا إلى جانب القضايا العربية (الجزائر، السودان، الصومال). كما أن الصورة السلبية لبعض الجاليات العربية في افريقيا، والتي ينظر إليها كقوى استغلال، تؤثر على العلاقات العربية ـ الافريقية.

٦ ـ العرب وجمهوريات وسط آسيا الإسلامية

لا زالت التعاملات الاقتصادية بين الدول العربية وجمهوريات وسط آسيا الإسلامية محدودة جداً مقارنة بتعاملات تلك الجمهوريات مع الدول الإقليمية المجاورة. ويعزى ذلك إلى أن الدول العربية فوجئت باستقلال جمهوريات آسيا الوسطى، وبالتالي لم تكن لديها استراتيجية محددة للتعامل مع تلك الجمهوريات، بحيث لم تبدأ بالفعل في صياغة استراتيجية معينة تجاهها، إلا بعد عدة شهور من استقلالها عن الاتحاد السوفيتي السابق. أما القوى الإقليمية الأخرى، كإيران وتركيا وإسرائيل، فإنها شرعت في صياغة استراتيجية للتعامل مع دول آسيا الوسطى قبل استقلالها. فقد فتحت إسرائيل خط باكو ـ تل أبيب في العام ١٩٩٠، وعندما احتجت الدول العربية على ذلك رفضت أذربيجان احتجاجها، تأسيساً على أن تلك الدول لم تتعاون معها رغم مناشدتها المتكررة.

وعلى أية حال، فقد أدركت الدول العربية لاحقاً أن لها مصالح محددة في آسيا الوسطى، في مقدمتها عدم السماح لقوة إقليمية أخرى بالهيمنة على المنطقة، لأن من يسيطر على آسيا الوسطى يكن له قصب السبق في الشرق الأوسط. أما ثاني تلك المصالح، فهو أن تسود قوى الاعتدال السياسي والديني في آسيا الوسطى خاصة بعد امتداد الحركات الدينية المتطرفة إلى بعض دولها. وأخيراً، تنبهت الدول العربية إلى أن هناك فرصاً اقتصادية متاحة في آسيا الوسطى لتنويع مصادر الاستثمار من خلال استغلال الموارد الطبيعية المتاحة، عبر فتح أسواق دول آسيا الوسطى أمام المنتجات العربية. وفي هذا السياق، اتبعت الدول العربية استراتيجيات متفاوتة تجاه آسيا الوسطى. فقد ركزت مصر وسوريا على تدريب الكوادر البشرية لدول تلك المنطقة في معاهدها المتخصصة، بالإضافة إلى محاولة فتح الأسواق لمنتجاتها. أما دول مجلس التعاون الخليجي فإنها ركزت على الاستثمار في استخراج الموارد الطبيعية كنفط بحر قزوين، والغاز الطبيعي التركماني، ونفط كازاخستان، بالإضافة إلى عمليات التصدير وإعادة التصدير إلى آسيا الوسطى.

وخلال العام ١٩٩٧ سيطرت على علاقات العرب بآسيا الوسطى عدة قضايا، أبرزها قضايا المشاركة العربية في استخراج نفط بحر قزوين في أذربيجان، وتصدير الغاز الطبيعي التركماني، ونقل نفط كازاخستان عبر روسيا. بحيث اتفق على أن تشارك شركة

سعودية في كونسورتيوم دولي لاستخراج نفط بحر قزوين، وبدأت بالفعل عمليات الاستخراج. كما اتفق على أن تسهم شركتان سعوديتان في مشروع نقل الغاز الطبيعي التركماني عبر أفغانستان وباكستان إلى الأسواق الدولية، وأكدت شركة نفط عمان مشاركتها في مشروع نقل النفط الكازاخستاني بعد زيارة نازارباييف رئيس كازاخستان إلى سلطنة عمان في ١٩٩٧. كذلك أيدت الدول العربية إعلان دول آسيا الوسطى اعتبار منطقتها منطقة خالية من السلاح النووي في مؤتمر دمشق المنعقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، كما سعت إلى محاولة القيام بدور الوساطة في النزاع بين السلطة والمعارضة السياسية الدينية في طاجيكستان. وكما يتضح، فإن الدول العربية تقيم علاقاتها بجمهوريات وسط آسيا على أسس ثنائية، وهو ما يعد في حد ذاته أحد أهم معوقات تفعيل الدور العربي في تلك المنطقة.

ثانياً: الصراع العربي ـ الصهيوني

يعتبر «الصراع العربي ـ الصهيوني»، بلا شك، هو قضية العرب المركزية الأولى، وبالتالي فإن تخصيص جزء في تقرير «حال الأمة» تحت هذا العنوان، لا يعني بحال من الأحوال أن معالجته تجري حصراً في ذلك الجزء. وأساس ذلك أن الصراع العربي - الصهيوني، باعتباره انعكاساً مباشراً للصراع الأساسي في المنطقة، وهو الصراع العربي - الغربي، يرتبط ارتباطاً عضوياً بقضايا العرب الأساسية وبصفة خاصة قضايا التبعية والتخلف والتجزئة. ومعنى ذلك أن معالجات التقرير لهذه القضايا العربية المحورية تتضمن، على نحو أو آخر، معالجة في نفس الوقت، ومن منظور القضية محل البحث، لجانب من جوانب الصراع العربي ـ الصهيوني.

وفي ضوء ما تقدم، شهد العام ١٩٩٧ تصعيداً شاملاً للتوتر في جميع ميادين الصراع العربي ـ الصهيوني. وفي حين تمثل هذا التصعيد، على الجانب الإسرائيلي في مبادرات ومشروعات استيطانية، تستهدف استمرار تنفيذ «المشروع الصهيوني»، في حده الأقصى، فإنه تمثل على الجانب العربي في ردات فعل، لم تبلغ حدّ التصدي لتلك المبادرات والمشروعات أو تعطيلها. . ومن الجدير بالذكر ـ في هذا السياق، أن «مسيرة التسوية» قد توقفت إلى الدرجة التي حدت بعض من تبنوها سابقاً من القادة العرب على التعبير عن احتمالات انهيار «عملية السلام» برمتها، وأنهم فقدوا الأمل تماماً في «نتنياهو» صراحة. والسؤال الدائم الذي يطرحه دعاة القومية العربية وأنصارها، إزاء هذا المصير المحتوم؛ ألا يستدعي ذلك البحث عن استراتيجية بديلة، طالما أننا إزاء «صراع وجود» لا «صراع حدود»؟

ومن ناحية أخرى، وعلى الرغم مما لاقاه نتنياهو من انتقادات داخل إسرائيل وخارجها، فإن الولايات المتحدة، الفاعل الدولي الرئيسي القادر على التأثير المباشر، قد استمرت في دورها المتردد حيناً، والغائب حيناً آخر، دون التخلي عن انحيازها الدائم إلى

إسرائيل ومبادراتها ومشروعاتها كما كانت، دائماً، ملتزمة بضمان تفوق إسرائيل عسكرياً على مجموع الدول العربية، وضامنة أمنها وسلامتها. كذلك تميز العام ١٩٩٧، عن ما سبقه من سنوات الصراع العربي ـ الصهيوني، بحملة للذكرى المئوية الأولى لمؤتمر بال في سويسرا، وتأسيس الحركة الصهيونية العالمية، وللذكرى الخمسين لقرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين وإقامة الكيان الصهيوني، مما أدى إلى انشغال نشط لعدد كبير من المثقفين والمؤرخين وعلماء الاجتماع، عرباً وإسرائيليين، وتقديم قراءات وأبحاث مستلهمة من وحي هاتين المناسبتين وتطور حركتيهما التاريخية وصولاً إلى المرحلة الراهنة. وعلى ضوء المدخل السابق، يمكن مناقشة أهم التطورات ذات الصلة بالصراع العربي ـ الصهيوني في العام ١٩٩٧ على أكثر من مستوى.

١ ـ إسرائيل من الداخل

لا يزال حزب ليكود يستند في سياساته، إلى مسلمة تقول إنه، بايديولوجيته الصهيونية، هو الأقدر على الحد من التناقضات السياسية والعقائدية التي تموج في إسرائيل. ومن جانبه، واصل نتنياهو محاولته اغتنام الظروف العربية والإقليمية والدولية لدفع «المشروع الصهيوني» إلى الأمام، بخلق المزيد من الوقائع الاستيطانية على أرض فلسطين، لكنه في كل الأحوال، ورغم صهيونيته المتطرفة، ظل هدفاً لنقد القوى الأكثر تطرفاً وتلك الأقل تطرفاً في الوقت نفسه. ومن هنا جاءت استقالة وزير خارجيته واحتجاجات المتعصبين الرافضين أي انسحاب من الأراضي المحتلة.

٢ ـ الحركة الصهيونية

حل موعد الذكرى المئوية الأولى لمؤتمر بال (بسويسرا)، وتأسيس الحركة الصهيونية العالمية، وكان الاحتفال بهذه الذكرى مناسبة لعرض تاريخ الحركة وتطورها، حتى بلغت مرحلتها الراهنة التي يميزها ظهور فئة جديدة من المثقفين والمؤرخين وعلماء الاجتماع، على الجانب الإسرائيلي، يمكن تسميتهم بمفكري «ما بعد الصهيونية»، سواء من المثقلين بينهم بأزمة التأريخ للكيفية التي اعتمدتها الحركة الصهيونية لإقامة كيانها على أنقاض كيان آخر، أو المسكونين بهواجس فكرة «ما فوق القوميات» المستقبلية. ولم يفت نتنياهو أن يتصدى لهؤلاء عندما قال إنه لا بد لإسرائيل من «أن تتشبث بفكرة الصهيونية المتجددة على حساب فكرة ما بعد الصهيونية، وبفكرة القومية اليهودية على حساب فكرة ما فوق القوميات». وفي تصوره، فإن إسرائيل المستقبل هي التي تضاعف عدد سكانها وحجم مستعمراتها واقتصادها ثلاثة أو أربعة أضعاف، لتصبح من أغنى دول العالم. وعندما يتم ذلك، على حد قوله، ستتغير معالم وجود إسرائيل في «الشرق الأوسط» وفي الأسرة الدولية، وتتحول إلى شريك حقيقي متكافىء، وإلى عنصر دولي من المرتبة الأولى.

٣ ـ فلسطين من الداخل

زحمت الأحداث، بكثرتها وتتابعها طوال العام ١٩٩٧، السلطة الوطنية الفلسطينية، ففي حين سعت تلك السلطة إلى إجراء حوار وطني مع المنظمات الفلسطينية المعارضة، فإنها تعرضت هي نفسها لأزمات داخلية. وكثرت اعتداءات وتحديات حكومة إسرائيل وتنظيمات المستوطنين، ووضعتها أعمال المقاومة الفلسطينية أمام ضغوط إسرائيلية وأمريكية قاسية، أدت إلى إغلاق الضفة والقطاع غير مرة. كما اندلعت المظاهرات الشعبية في فلسطين المحتلة، احتجاجاً على قرار مجلس النواب الأمريكي اعتبار القدس عاصمة موحدة لإسرائيل.

٤ ـ تطورات الصراع وأزمة التسوية

كما دخلت عملية التسوية عام ١٩٩٦، وهي مثقلة بأعباء ما تبقى من اتفاقات لم تنفذ، دخلت كذلك العام ١٩٩٧ لتتضاعف خلاله هذه الأعباء، بعد استتباب الأمر لنتنياهو، وتمكنه من المضي في تصعيد سياسته وممارساته المعادية لمنطق التسوية، رغم كل ما يحمله من خطايا وأخطاء، فضلاً عن توجهاته غير المبالية باستمرار عملية التسوية من أساسها. فباستثناء توقيع «بروتوكول التنفيذ» لإعادة الانتشار في الخليل، الذي أبقى أربعاً وعشرين نقطة معلقة بحسب تصريح السيد ياسر عرفات، فلقد كانت كل الممارسات الإسرائيلية لهذا العام منصبة على تفريغ ما تبقى من اتفاقية أوسلو، وعلى اختزال جدول مفاوضات المرحلة النهائية إلى الصفر قبل أن يحين موعدها.

ومما تجدر الإشارة إليه أن موقف نتنياهو السلبي والمعادي لعملية التسوية لا ينعكس على مسار دون مسار، وإنما يشمل جميع المسارات بما فيها تلك التي تم إبرام «اتفاقيات سلام» معها، مثل مصر والأردن.

إن الملف الإعلامي للحملات الإسرائيلية ضد مصر، وضد سياسة وزير خارجيتها بالذات، والمضايقات التي تعرض لها السفير المصري في تل أبيب، يشهد على ذلك، علماً بأن مصر كانت ولا تزال تحاول تقريب وجهات النظر والدفاع عن مسيرة التسوية في إطار المبادىء التي قامت عليها هذه المسيرة.

أما الأردن، ورغم ما يلحظه جميع المراقبين من حرصه الشديد على الالتزام باتفاقية وادي عربة، لدرجة التفرد أحياناً بمواقف يخرج فيها عن الوفاق العربي الرسمي، فلم ينج هو الآخر من استفزازات حكومة نتنياهو وسياستها العدوانية، عندما انتهكت أراضيه من قبل الموساد، ومحاولة اغتيال أحد قادة حماس السيد خالد مشعل، وما عكسته هذه المحاولة من توتير للأوضاع الأردنية الداخلية، ومن تحريك لإسفين الخلاف بين الأردن والسلطة الفلسطينية.

أما على المسار الفلسطيني فبعد أكثر من ست سنوات على بدء «عملية التسوية»،

ظلت الحركة على ذلك المسار متجمدة حيناً ومتعثرة حيناً آخر. ففي الوقت الذي لم تستطع عملية التسوية أن تتقدم خطوة واحدة لحل المؤجل من مسائل كان يفترض حلها قبل عامين، فإن حركة الاستيطان، ومصادرة الأراضي، وتدمير منازل السكان العرب، ومضاعفة ألوان الضغوط المختلفة من اقتصادية وأمنية، لحظت تصاعداً وتسارعاً يؤكدان أن كل ما يجري ذو طبيعة استراتيجية نهائية، وليس تكتيكاً عابراً، أي أنه يستهدف مرحلة الحل النهائي.

ولا شك في أن ذلك أدى إلى تشديد الخناق من حول عنق السلطة الفلسطينية، ووضعها أمام مفترق مفصلي وأزمة داخلية وخيار مصيري، بين أن تتحول إلى أداة لسلطات الاحتلال والاستسلام لمختلف الضغوط الإسرائيلية والأمريكية، أو أن تقلب الطاولة بالانضمام إلى شعبها، عبر الانفتاح على جميع القوى الوطنية الفلسطينية، وتجديد التزامها بالمشروع الوطني الفلسطيني، المطالب بالحقوق الوطنية المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني.

وكما على المسار الفلسطيني، كذلك على المسارين المتلازمين السوري واللبناني، حيث ما انفكت حكومة العدو الصهيوني تواصل محاولاتها لفصل المسارين تمهيداً للتفرد بكل قطر على حدة.

فبعد الإعلان المتكرر عن رفض نتنياهو لعودة المفاوضات مع سوريا من حيث انتهت في «واي بلانتيشن»، أي رفضها لمبدأ الانسحاب من المرتفعات السورية في الجولان، حاولت إسرائيل فصل المسارين السوري واللبناني، بطرحها بداية مشروع «لبنان أولاً»، ولما فشلت محاولتها هذه أمام صمود سوريا ولبنان معاً، عادت تحت وطأة المقاومة الوطنية الإسلامية في جنوب لبنان إلى طرح صيغة، حملت في الشكل تنازلاً ملحوظاً هو الاعتراف بالقرار ٤٢٥، بعد أن قرنته بشروط تحد من نصه الصريح والقاضي بتنفيذه دون أية شروط.

وهكذا انقضى العام ١٩٩٧ والجبهة اللبنانية مستعرة مع نمو ملحوظ لقوى المقاومة وتعاظم تأثير ضرباتها على المجتمع الإسرائيلي، مما أوقع حكومة نتنياهو في ارتباكات واختلافات حول إيجاد المخرج من هذه الجبهة، في ضوء الخسائر البشرية والمادية التي أنزلتها المقاومة اللبنانية بالجيش الإسرائيلي، خاصة بعد قتل ٣٧ ضابطاً وجندياً إسرائيلياً إثر تحطم طائرتي هليكوبتر كانتا تقلانهم إلى الجبهة اللبنانية في «عملية كومندوز» لقيت فشلاً ذريعاً. ولذلك فقد ازداد الجدل داخل إسرائيل، وخاصة في صفوف القوات المسلحة، بشأن سبل الخلاص من هذه الخسائر الجسيمة، والمتصاعدة نتيجة لاحتلال الجنوب اللبناني.

٥ ـ المواقف العربية

في إطار مناسبة مرور مائة عام على مؤتمر بال، ومرور خمسين عاماً على قيام الكيان

الصهيوني، شهد الوسط الثقافي العربي بوجه عام، ردة فعل عالية النبرة في التصدي للمشروع الصهيوني وللتحالف الإسرائيلي ـ الأمريكي، بالمقارنة مع الخطاب السياسي العربي، أو حتى للخطاب الثقافي نفسه قبل مجيء نتنياهو، وكشفه لما كانت تسمّيه الدبلوماسية الأمريكية «الغموض البناء». وفي هذا السياق يمكن القول إن هذا العام قد شهد عودة للسجال الايديولوجي، طغت إلى حد ما على لغة السياسة البراغماتية المرتبطة بعملية التسوية. ولا شك أن لبروز وتنامي التيارات الدينية لدى طرفي الصراع دوره في هذا الترجيح.

أما على المستوى الرسمي، فقد كررت الدول العربية، فرادى ومجتمعة، المبادىء والأهداف التي جسدها بيان القمة العربية في القاهرة (١٩٩٦)، خاصة ما جاء فيه بشأن اعتبار السلام هدفاً استراتيجياً، وربط التطبيع بمدى تقدم عملية السلام. وقد ورد التأكيد مجدداً على هذا المعنى في قرار مجلس الجامعة ذي الصلة، رغم المشاكل التي اكتنفته في التطبيق، والتي سيشار إليها لاحقاً.

٦ ـ المواقف الدولية

أصبح واضحاً ومستقراً، أن الإدارة الأمريكية، حينما تضطر إلى الاختيار بين العدل والقانون الدولي من جهة، ومواقف وسياسات الحكومة الإسرائيلية من جهة أخرى، فإنها تذهب إلى تسويغ موقف يتبنى الرؤية الإسرائيلية. وفي جميع المواقف التي اتخذتها الولايات المتحدة في العام ١٩٩٧، تأكد، من جديد، فساد المنطق الذي يتصور إمكانية قيام الإدارة الأمريكية بدور الوسيط العادل النزيه، بمثل ما تأكد نجاحها في أداء الدور المنحاز إلى إسرائيل، في سياساتها وممارساتها الاستعمارية والعنصرية والمعادية للسلام. وفي حين اجتهدت الإدارة الأمريكية لإيجاد الذرائع للسلوكيات الإسرائيلية، وإضفاء المشروعية على قرارات العقاب الجماعية، وعدم اتخاذ موقف حازم ضدها، فإنها وضعت شروطاً تعجيزية أمام الرئيس ياسر عرفات، تفقده مصداقيته، وتحوله إلى ذراع أمنية إسرائيلية، وتدفع إلى فتنة واقتتال أهلي.

ومن جانبها سعت روسيا، باعتبارها «الشريك الثاني» في رعاية عملية التسوية، إلى القيام بالدور الذي يفرضه وضع «الشريك»، ومن شواهد هذا المعنى، الجولة التي قام بها وزير خارجيتها بين بعض عواصم الدول العربية، والمحاولة الروسية، التي أجهضتها واشنطن وتل أبيب، للدعوة لما سمي بمؤتمر «مدريد ٢» لتقييم ما تم إنجازه، واستشراف المستقبل.

أما الاتحاد الأوروبي فكان أكثر المنظمات الإقليمية تحركاً من أجل «بناء السلام» في المنطقة العربية. ولقد ظهر ذلك جلياً في عدة جولات في المنطقة قام بها دبلوماسيون من دول أوروبية، ومن الاتحاد الأوروبي طوال العام ١٩٩٧، وإن كانت الحصيلة نيات حسنة كثيرة ونتائج هزيلة أكثر. ويعود ذلك إلى ما هو معلوم من الرفض الإسرائيلي ـ الأمريكي

لكل مساعي الوساطة غير الأمريكية.

٧ ـ موقف الأمم المتحدة

شكت الدول العربية إلى مجلس الأمن انتهاك إسرائيل قرارات الأمم المتحدة بشأن الاستيطان. وبعد أن ناقش المجلس الشكوى، ونال مشروع القرار تأييد الأكثرية، أسقطته الولايات المتحدة باستعمالها حق الفيتو. ولقد تكررت الشكاوى العربية، كما تكرر استخدام الفيتو الأمريكي. وإذ ذاك دعت المجموعات العربية والإسلامية ومجموعة عدم الانحياز في الأمم المتحدة الجمعية العامة إلى عقد دورة استثنائية طارئة في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٩٧. وبالفعل انعقدت هذه الدورة، واتخذت الجمعية إبانها قراراً يدعو إسرائيل إلى الوقف الفوري والكامل للعمل في مستعمرة جبل أبي غنيم ولجميع أنشطة الاستيطان الأخرى. ولم تذعن إسرائيل للقرار. وعلى أثر ذلك، استأنفت الجمعية العامة دورتها الاستثنائية الطارئة في ١٥ تموز/يوليو ١٩٩٧، وأصدرت قراراً أكد «عدم الاعتراف بالأعمال الإسرائيلية غير القانونية، ولا سيما الأنشطة الاستيطانية والنتائج المترتبة عليها».

ثالثاً: الأمن القومي العربي

يمكن القول إن العام الفائت كان استمراراً لحالة الأمن القومي العربي، من حيث تغييبه، بفقدان الإرادة السياسية الجماعية القادرة على إعادة صوغه وبنائه، وبانعدام الأسس التي يبنى عليها، خاصة الأساس الاقتصادي، الذي لا تزال بنيته متمثلة في اقتصادات صغيرة وضعيفة. ولقد أدى غياب الأمن القومي العربي، وفشل محاولات إحيائه أو إعادة تأسيسه، إلى نشوء ثلاث ظواهر رئيسية، هي وجود فراغ استراتيجي في المنطقة تسعى الولايات المتحدة وإسرائيل وتركيا وإيران إلى شغله كلياً أو جزئياً، وتعاظم الاختلال في ميزان القوى بين الدول العربية ـ من جهة، والقوى غير العربية الفاعلة والمؤثرة في المنطقة ـ من جهة أخرى، مع غلبة الأمن القطري واعتباره الهدف والوسيلة في الوقت نفسه، رغم كل ما تأكد من أنه يمثل أوسع أبواب التدخل الأجنبي، وفقدان المناعة الوطنية، ومن ثم إهدار لا الأمن القومي وحده، وإنما «الأمن القطري» نفسه. وفي ما يلي تفصيل ما أجمل عن حال الأمن القومي العربي على مدار العام ١٩٩٧.

١ ـ مصادر التهديد

واجه الأمن القومي العربي في العام المنصرم مجموعة من التهديدات والمخاطر، هي وليدة ضعفه وانكشافه وطي مفهومه وتعطل أحكامه وتوقف أجهزته. وهو ما أدى إلى أن تسعى كل دولة عربية إلى البحث عما يضمن لها أمنها والدفاع عنها، سواء بقواها الذاتية أو بالاستعانة بقوى أجنبية. ويمكن الإشارة إلى أهم تلك التهديدات والمخاطر، ومعظمها يشكل استمراراً لما كان عليه في العام الماضي، فيما نما بعضها وازداد خطره، أو تقلص

وخبا أواره. وتلك التهديدات هي مسار التسوية والصراع العربي ـ الصهيوني، ونشوء احتمالات الصراع المسلح، وتصاعد التوتر. وفي هذا السياق، تنبغي الإشارة إلى خطورة التعاون العسكري والأمني الأردني ـ الإسرائيلي، وترسيخ التحالف العسكري التركي ـ الإسرائيلي، وتواصل الوجود العسكري الأجنبي، بخاصة في منطقة الخليج. ومن الملاحظات الجديرة بالتسجيل في هذا المجال، التطور الهام للمناورات المشتركة، المعروفة باسم «النجم الساطع»، حيث شاركت فيها دول أوروبية ـ فرنسا وانكلترا وإيطاليا ـ إلى جانب الولايات المتحدة. ومأزق الأمن العربي في البحر الأحمر (ومن دلائل ذلك، احتلال اريتريا جزيرة يمنية)، وانكشاف السيادة الوطنية (في دول مثل العراق والسودان والصومال)، وانعكاس مشكلة الجزر الإماراتية الثلاث على إمكانية تطوير العلاقات العربية ـ الإيرانية. ومخاطر أطروحة «الشرق أوسطية» خاصة في جانبها الأمني. وأخيراً القوة الأوروبية الجنوبية (يوروفور).

٢ ـ مشروعات الأمن الإقليمي

ضعف تيار الشرق أوسطية في العام ١٩٩٧ بسبب سياسات الحكومة الإسرائيلية وممارساتها، وكان «المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمالي افريقيا» أحد شواهد ذلك الضعف. وعلى حين لم يطرأ تغير يذكر على موقف إيران تجاه الجزر الإماراتية الثلاث رغم السمت المعتدل لرئاستها الجديدة، نشط التحالف التركي ـ الإسرائيلي في إطار الاتصالات والزيارات المتبادلة بين الطرفين، وتتابعت تصريحات المسؤولين في تركيا وإسرائيل رداً على المواقف العربية والإسلامية المناهضة للتحالف. وعبّر مؤتمر القمة الإسلامي الثامن عن رفضه التعاون العسكري مع إسرائيل. كذلك فإن المناورة الثلاثية المشتركة (الولايات المتحدة وتركيا وإسرائيل) في شرقي البحر المتوسط في أوائل العام ١٩٩٨ والتي اشترك فيها الأردن بصفته مراقباً، تمثل تحدياً للأمن القومي العربي.

٣ ـ مشروعات الأمن العربي

ناقش مجلس جامعة الدول العربية ثلاثة موضوعات ذات علاقة مباشرة بالأمن القومي العربي، بهدف إحيائه وتجديد بنيته وأجهزته. بيد أنه تبين من خلال المناقشات وتأجيل اتخاذ القرار بشأن هذه الموضوعات، أن الأمن العربي، بمفهومه والنصوص التي تحكمه وآليات عمله، لا يزال في موضع خلاف وتباين وجهات النظر وفقدان الإرادة السياسية الجامعة بشأنه. وهذه الموضوعات هي: ميثاق الشرف للأمن والتعاون العربي، ومحكمة العدل العربية، وآلية الجامعة للوقاية من النزاعات.

٤ ـ السيادة الوطنية والقومية

استمرت القوات الغربية الأجنبية ـ وهي في معظمها بحرية أمريكية ـ متمركزة في مياه الخليج وبعض الدول العربية الخليجية. وقد تضخم حشدها تربصاً بالعراق عقب

افتعال الولايات المتحدة أزمة معه جراء موقفه من لجنة التفتيش الدولية. ومن جانب آخر، توالت انتهاكات السيادة العراقية من قبل كل من تركيا وإيران، على ما سبق بيانه. وفي ما له صلة أيضاً بالعراق، واصلت اللجنة الخاصة المكلفة بنزع أسلحة الدمار الشامل عن العراق ـ يونيسكوم ـ عملها في المواقع العراقية، وقدمت تقريرها الدوري إلى مجلس الأمن، وأشارت إلى بعض الصعوبات التي تلقاها في عملها، كمنعها من زيارة بعض المواقع (القصور الرئاسية) التي قدر العراق أنها تحمل الطابع السيادي. كما احتج العراق على عدم توازن جنسيات المفتشين، فمعظمهم من الرعايا الأمريكيين والبريطانيين. ومن جانب ثالث، ظل أوار الحرب الجنوبية مشتعلاً في السودان بدور لا يغفل من بعض دول الجوار وبعض الجهات الدولية. وطرحت علناً ولأول مرة، فكرة الكونفدرالية السودانية، وهي الفكرة التي تعني التقسيم الفعلي للدولة السودانية. ومن جانب أخير، احتفلت إسبانيا والمستوطنون الإسبان في المدينتين المغربيتين المحتلتين «سبتة ومليلة» بمرور ٥٠٠ عام على الاحتلال الإسباني لهما، باعتبارهما أرضاً «إسبانية». وكان حزب الاتحاد الاشتراكي المغربي قد أعلن أن العام ١٩٩٧ هو «عام استرجاع سبتة ومليلة»، وعمل على تعبئة الرأي العام المغربي في هذا الاتجاه.

٥ ـ تسلح الدول العربية ودول الجوار

استمرت التوترات والمشكلات الحدودية والأمنية الناجمة عن سياسات دولتي الجوار تركيا وإيران، إضافة إلى إسرائيل ـ كل منها لأغراض محددة وبوسائل مختلفة ـ تجاه البلدان العربية بصورة خاصة، ومع سائر الدول العربية بصورة عامة. وقد أثرت تلك التوترات والمشكلات والسياسات على تشكيل موازين القوى في المنطقة، بحيث عكست هذه الأخيرة المتغيرات والأحداث والتطورات الجارية في المنطقة، وتمثلت ملامحها العامة في ما يلي: محاولة بعض الدول الاعتماد، قدر استطاعتها، على ذاتها في تأمين الدفاع عن نفسها دون ارتباط بمفهوم قومي أو جماعي للأمن مع مواصلة دول أخرى الاستعانة بالقوى الأجنبية ـ من ناحية، ونشاط برامج التسلح بعامة، ومنها حيازة الصواريخ البالستية وأسلحة الدمار الشامل ـ من ناحية ثانية، وانفراد إسرائيل بحيازة الرادع النووي والرادع الفضائي (الأقمار الصناعية). فضلاً عن أن من أهم التغييرات التسليحية خلال العام ١٩٩٧ حصول إسرائيل على طائرات من طراز F 15-I ـ من ناحية ثالثة. واستمرار تقدم تركيا في تنفيذ برنامجها العشري لتحديث أسلحتها، والذي كان قد بدأ في العام ١٩٩١ ـ من ناحية رابعة، هذا بالإضافة إلى تنامي تعاون إيران مع روسيا والصين وكوريا الشمالية لتطوير قدراتها العسكرية، وسعيها في الوقت نفسه لتحديث صناعتها العسكرية ـ من ناحية خامسة. أما بالنسبة للتسلح العربي، فهو يعاني من ضيق الخيارات في مصادر التسلح بعد زوال الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي، كما يخضع لرقابة وتقييد متزايدين وخاصة من قبل الولايات المتحدة. ومن المفارقات الصارخة هنا أن حوالى نصف البلدان العربية، التي يشكل إنفاقها العسكري أكثر من ٥٠ بالمئة من جملة الإنفاق

العسكري العربي، هي بلدان لا يحيط بها سوى بلدان عربية أخرى!

رابعاً: النظام العربي

يظهر تشخيص حال النظام العربي في العام ١٩٩٧ سواء على مستوى العلاقات بين دوله، أو على مستوى مؤسسته الجامعة وتجمعاته الفرعية، أو على مستوى بعض مؤسسات المجتمع المدني فيه، أنه لم يشهد تحولات جذرية عن العام السابق عليه، ومع ذلك فإن هذا لا ينفي كونه شهد على المستويات الثلاثة أحداثاً مهمة ينبغي التوقف عندها وتحليل دلالاتها.

١ ـ العلاقات العربية ـ العربية

يمكن معالجة أهم أحداث العلاقات العربية ـ العربية على مدار العام الفائت من خلال نقطتين رئيسيتين، هما مؤشرات التنسيق العربي من جهة، والنزاعات العربية ـ العربية من جهة أخرى.

أ ـ في ما يتعلق بمؤشرات التنسيق العربي، يلاحظ أن المحاولات المحددة لعقد قمة عربية جديدة في العام ١٩٩٧ والتي كان مصدرها في أوقات متفاوتة كل من فلسطين، وليبيا، وسوريا لم تكلل بالنجاح، كما يلاحظ أن هذه الأطراف لم تلح على هذه الفكرة على النحو الذي يجعل منها قضية دائمة على جدول الأعمال العربي خلال العام، كما أن طرفاً عربياً مهماً واحداً على الأقل (وهو مصر) كان واضحاً في موقفه بأنه ليس ثمة حاجة محددة لعقد هذه القمة باعتبار أن قرارات قمة ١٩٩٦ ما زالت تمثل مرجعية سليمة للتحرك العربي. وفي هذا الخصوص، يلاحظ أن التعامل مع القمة العربية كمجرد آلية لمواجهة المخاطر الخارجية عامة والإسرائيلية خاصة على النظام العربي، دون أن ينظر إليها كآلية لتطوير أوضاع هذا النظام في حد ذاتها، يعد مؤشراً لقصور واضح في أداء النظام العربي. وقد يذكر أن الطرف العربي الوحيد الذي تجاوز هذا التفكير تمثل في القيادة الليبية التي وجهت الدعوة في أيار/مايو لعقد قمة عربية موسعة تبحث في مستقبل الأمة العربية في القرن الواحد والعشرين، وإن لم تواجه دعوتها بالقبول الفعلي كما أوضح مسار الأحداث في ما تبقى من العام.

وفي إطار ما سبق لم يكن التنسيق العربي تجاه عملية التسوية في الصراع العربي ـ الإسرائيلي شاملاً، وإن حافظ على بعض منجزاته السابقة، واستمر يعمل أيضاً في حدوده المعروفة. فقد اعتمد من ناحية ـ كونه غير شامل ـ على استمرار علاقات التنسيق الجيدة بين مصر وكل من فلسطين، وسوريا، والأردن بدرجة أقل، مع ملاحظة أن الدبلوماسية المصرية أخفقت على مدار العام في عقد قمة مصغرة تضم هذه الأطراف الأربعة بحكم الاختلافات ـ أو حتى التناقضات ـ الموجودة بين مواقفها. ومن ناحية ثانية، استمر توحد الموقفين السوري واللبناني تجاه التسوية. وحافظت العلاقات السورية ـ الأردنية ـ السورية ـ

الفلسطينية على مستوى لا يجعل منها علاقات تنسيق جيدة أو علاقات تنسيق أصلاً، وإن كان لا يجعل منها كذلك علاقات متأزمة.

وفي إطار غياب التنسيق الشامل أيضاً، لوحظ أن الدبلوماسية السورية تحركت على الصعيد العربي عامة، والخليجي خاصة، غير مرة أثناء العام لكسب التأييد لمواقفها سواء تجاه عملية التسوية على وجه العموم أو في ما يتعلق بمؤتمر الدوحة تحديداً، ويمكن القول إنها نجحت في الحصول على تأييد لفظي غير مؤثر في مجريات الأحداث لمواقفها تجاه عملية التسوية، كما أنها نجحت في التأثير على التطورات المرتبطة بمؤتمر الدوحة.

ولعل غياب التنسيق الشامل، ومن ثم غياب الاتفاق على مواقف محددة تجاه القضايا التي أثارتها عملية التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي أثناء العام يمثل السبب الرئيسي في العجز العربي عن إحداث أي تغيير نوعي إلى الأفضل من منظور المصالح العربية في مسار تلك العملية، وربما اقتصر الإنجاز الوحيد في هذا الصدد على استمرار تمسك الأطراف العربية برفض المطالب الإسرائيلية المذلة والمدعومة بالسياسة الأمريكية.

وتوضح التطورات التي ارتبطت بمؤتمر الدوحة للتعاون الاقتصادي هذه المسألة، فقد ثار خلاف عربي واسع حول جدوى انعقاد المؤتمر في ظل تعثر عملية التسوية بسبب سياسات الحكومة الإسرائيلية الحالية، ولم يتمكن مجلس الجامعة في دورتيه رقمي (١٠٧) و(١٠٨) من اتخاذ موقف واضح من المؤتمر، وانقسم الموقف العربي ما بين أقلية تزعمتها قطر والأردن، وترى ضرورة عقد المؤتمر في مكانه وموعده، كالتزام دولي قطعته قطر على نفسها خاصة وأنه سبق عقد مؤتمر مماثل في القاهرة في العام ١٩٩٦ في ظل وجود حكومة نتنياهو، وكإطار يمكن أن تتحقق من خلاله مصالح اقتصادية عربية، ولتفويت الفرصة على تحميل العرب مسؤولية إجهاض عملية التسوية؛ وأكثرية ترى عدم انعقاد المؤتمر نظراً للتعثر في عملية التسوية بسبب سياسات الحكومة الإسرائيلية. وقد انتهى الخلاف كما هو معروف بانعقاد المؤتمر في موعده في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر وفي مكانه المحدد سلفاً وبحضور ثماني دول عربية، هي بالإضافة إلى قطر (الدولة المضيفة): الأردن، واليمن، وتونس، والكويت، وعمان، وموريتانيا، وجزر القمر. واختلفت التحليلات بشأن دلالة انعقاد المؤتمر على هذا النحو، وما إذا كان يمثل انتصاراً للتنسيق العربي في عملية التسوية، أم أنه يعد استمراراً للخلافات العربية في هذا الخصوص.

والواقع أن عدداً من الملابسات يجعل الكيفية التي انعقد بها مؤتمر الدوحة تمثل مؤشراً إيجابياً بخصوص الموقف العربي بصفة عامة، إذ يجب ألا ننسى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد مارست أكبر قدر ممكن من الضغط العلني - على نحو يتنافى والأعراف الدبلوماسية السائدة - من أجل ضرورة حضور كافة الدول العربية المدعوة للمؤتمر بمستوى التمثيل المطلوب. ومن ثم فإن استجابة ثماني دول عربية فقط وبمستوى يقل كثيراً عن المطلوب، مع حرص هذه الدول على تسجيل مواقفها الرافضة للسياسات الإسرائيلية يعد إخفاقاً للسياسة الأمريكية، خاصة إذا تذكرنا أن عدداً من الدول العربية الرئيسية التي

قاطعت المؤتمر لها علاقاتها الإيجابية مع الولايات المتحدة الأمريكية، كذلك فإن دولة عربية واحدة من الدول المعنية مباشرة بعملية التسوية وهي الأردن هي التي حضرت المؤتمر، بينما غابت باقي الأطراف بما فيها السلطة الفلسطينية التي كان اتفاقها مع إسرائيل في أوسلو ١٩٩٣ هو الذي دشن هذه العملية أصلاً. ولذلك يمكن القول إن المؤتمر كان رسالة رمزية من الأغلبية في النظام العربي للولايات المتحدة الأمريكية، بأنها لا تستطيع أن تجمع بين الامتناع عن فعل أي شيء غير المواقف الإسرائيلية الراهنة تجاه عملية التسوية، والإصرار على تحقيق الامتثال العربي المطلق لإرادتها، بل إن الطريقة التي تبلور بها موقف الأغلبية العربية الواضحة تجاه مؤتمر الدوحة قد تعطي مؤشرات مفيدة بخصوص الكيفية التي يمكن أن يتطور بها العمل العربي المشترك مستقبلاً، معتمداً على اتجاه واضح لأغلبية قوية دون الإصرار على التوصل إلى إجماع يصعب ـ إن لم يستحل ـ تحقيقه.

ولقد تكرر الأداء العربي في مؤتمر الدوحة وفي الشهر نفسه (تشرين الثاني/ نوفمبر)، بشكل أفضل، إزاء التهديد الأمريكي بضربة عسكرية للعراق، كرد على طرده للأعضاء الأمريكيين في فريق التفتيش على ما يسمى بأسلحة الدمار الشامل العراقية، حيث تبلور ما يشبه الإجماع العربي الكامل على رفض هذه الضربة. وعلى الرغم من استحالة القياس الدقيق لأثر هذا الموقف على السلوك الأمريكي، إلا أن ثمة ما يدفع للاعتقاد بأنه ـ أي الموقف العربي ـ قد مثل كابحاً يعتد به للسلوك الأمريكي، حيث سبق للولايات المتحدة الأمريكية أن وجهت ضربات عسكرية للعراق رداً على أفعال عراقية أقل تحدياً بكثير للسياسة الأمريكية.

ب ـ أما بخصوص النزاعات العربية ـ العربية، فقد استمرت خريطة تلك النزاعات خلال العام ١٩٩٧ دون تغيرات جذرية، وإن كان هذا كما سبقت الإشارة لا يعني أنها لم تشهد تطورات مهمة باتجاه التهدئة أو حتى التسوية، أو على العكس باتجاه التصعيد، وقد تم تناول أهم تلك التطورات في ما يتعلق برواسب أزمة الخليج، والنزاع السوري ـ العراقي، والسعودي ـ اليمني، والقطري ـ البحريني، والقطري ـ المصري، والمصري ـ السوداني، والجزائري ـ المغربي.

بداية برواسب أزمة الخليج، يمكن القول ـ مع بعض التحفظات ـ باستمرار نموذج العلاقات بين أطراف الأزمة الذي كشفت عنه السنوات الأخيرة الماضية، بمعنى استمرار التحسن التدريجي في العلاقات بين تلك الأطراف عدا طرفيها الرئيسيين، أي العراق والكويت. فمن ناحية استمرت العلاقات العراقية ـ الخليجية في التحسن بصفة عامة، وبالذات مع كل من الإمارات وقطر، كما قطع التقارب المصري ـ العراقي أشواطاً كبيرة في العام ١٩٩٧. ومن ناحية أخرى بدا وكأنه قد اتخذ قرار سياسي كويتي بعودة العلاقات إلى سابق عهدها مع الدول التي اعتبرت مؤيدة للعراق في أزمة الخليج في العام ١٩٩٠ والمسماة كويتياً بدول الضد.

أما العلاقات السورية ـ العراقية فقد باتت مؤهلة لنفي صفة النزاع عنها مع استمرار التطورات الإيجابية وتراكمها بشأنها في العام ١٩٩٧، ومن المعلوم أن هذه العلاقات وإن تأثرت سلباً بتداعيات أزمة الخليج (١٩٩٠/ ١٩٩١)، إلا أن النزاع السوري ـ العراقي كانت له ذاتيته الخاصة به في التطور المعاصر للنظام العربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد شهد العام ١٩٩٧ تصريحات سياسية سورية على أعلى مستوى أبرزت الاهتمام بحاضر العراق ومستقبله، وتعزيزاً للتبادل التجاري بما في ذلك فتح الحدود لهذا الغرض وتبادل الوفود التجارية والاشتراك في المعارض ذات الصلة، فضلاً عن تصريحات سورية أشارت إلى أن فتح الحدود قد تتبعه خطوات أخرى للتطبيع، وهو ما حدث سواء بإيقاف الحكومة العراقية لإذاعة صوت سوريا العربية المعادية لدمشق وتغيير برامج إذاعة صوت العراق من دمشق بحيث صارت أكثر عمومية وأقل انتقاداً للنظام العراقي (تموز/يوليو)، أو بزيارة وزير التجارة العراقي لدمشق والتقائه رئيس الوزراء السوري بمناسبة مشاركة العراق في معرض دمشق الدولي (آب/اغسطس)، أو باجتماع اللجنة السورية ـ العراقية للمياه في دمشق (تشرين الأول/اكتوبر) لتنسيق المواقف بين البلدين بشأن حقوقهما في مياه الفرات. ومع ذلك فإن المتابع لتطور العلاقات السورية ـ العراقية في العام ١٩٩٧ لا يمكنه، على الرغم من كل هذه المؤشرات الإيجابية، أن يتجنب انطباعين أساسيين، أولهما أن العراق هو الأكثر إقبالاً على التطوير الإيجابي للعلاقات، والثاني أن سوريا لم تتخذ بعد قراراً استراتيجياً بالتحالف مع العراق إذا جاز التعبير، أو على الأقل قرار التطبيع الكامل للعلاقات معه، حيث إن مثل هذا القرار يتطلب تغييرات جذرية في معادلة السياسة السورية على كل من المستوى العربي والإقليمي والعالمي في آن واحد، وهو ما يعني إما أن السياسة السورية ما زالت تراهن على أن المعادلة الحالية يمكن أن تفضي إلى تحقيق «ما» للأهداف السورية، وإما أن أي تغيير جذري لهذه المعادلة سوف تكون تكلفته أعلى من التكلفة الحالية للمعادلة القائمة.

وبخصوص النزاع اليمني ـ السعودي على الحدود، والذي كان قد تم تسكينه عبر آليات تفاوضية منذ العام ١٩٩٥، فقد تطور على نحو غير متوقع بنهاية العام، إذ ظلت التطورات طيلة الشهور العشرة الأولى من العام ١٩٩٧ تشير إلى إنجاز خطوات على طريق تسوية المسألة الحدودية إلى أن وقعت اشتباكات حدودية لم تعرف تفاصيلها على نحو دقيق في تشرين الثاني/نوفمبر، قيل بداية إنها لن تؤثر على مسار المفاوضات. ثم فوجىء المراقبون باقتراح الرئيس اليمني «تأجيل المفاوضات لفترة غير محدودة في حالة عدم الرغبة (السعودية) في حل مشكلة الحدود بين البلدين في الوقت الراهن». وأياً كان تفسير ما حدث أو تحديد مسؤوليته، فإنه يعني للأسف أن ثمة إخفاقاً محدداً من البلدين في التوصل إلى تسوية للمسألة الحدودية بينهما، وهي مسألة تنذر بالخطر بالنسبة لمستقبل العلاقات العربية ـ العربية في شبه الجزيرة.

أما النزاع القطري ـ البحريني فقد بدأ العام ١٩٩٧ محملاً بأجواء التصعيد التي كانت نهاية العام ١٩٩٦ قد شهدتها، ولم يظهر في البداية أن لجنة تنقية الأجواء الرباعية

التي شكلها مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد تمكنت من عبور التباعد بين الموقفين القطري والبحريني، غير أن العاصمة البريطانية شهدت في الرابع عشر من شباط/ فبراير اجتماعاً بين ولي العهد البحريني ووزير الخارجية القطري، أعقبه إعلان البحرين مشاركتها في الاجتماع الوزاري الخليجي ـ الأوروبي بالدوحة. وقد توالت بعد ذلك علامات وقف التصعيد في النزاع، وإن كان ما تبقى من العام لم يشر إلى حل جذري للنزاع بين البلدين أو يشهد خطوات محددة بشأن ذلك.

وقد شهد العام ١٩٩٧ نزاعاً ثنائياً جديداً لم يؤثر على مجمل الأداء العربي وهو النزاع المصري ـ القطري الذي بدا ظاهرياً وكأنه أحد تداعيات اختلاف السياسات العربية تجاه مؤتمر الدوحة، وإن كان ذلك التفسير من الصعب قبوله على الأقل كتفسير وحيد أو حتى رئيسي، لأن مصر لم تكن هي الدولة الرائدة أو القائدة في معارضة مؤتمر الدوحة، بحكم أن سوريا هي التي لعبت ذلك الدور منذ البداية، كما أن غياب مصر عن المؤتمر كان جزءاً من تطور أعم في سياسة مصر الخارجية. والواقع أن الأرجح أن النزاع قد عكس عوامل محلية (قطرية) وعالمية (أمريكية) تتجاوز الخلاف حول المؤتمر، إذ لا يمكن فصل نشوب النزاع عن الاعتقاد القطري بأن مصر لعبت دوراً في محاولة الانقلاب على الأمير الحالي لقطر، والاعتقاد المصري بأن قطر حاولت تخريب العلاقات المصرية ـ الأمريكية بتحريض دوائر صنع القرار الأمريكية ضد مصر من خلال الإشارة إلى مواقف مصرية تتعلق بالضغط على عدد من الدول العربية أو تحريضها على عدم حضور المؤتمر. وقد وقعت في سياق تطور النزاع حملات إعلامية متبادلة بلغ بعضها حداً من القسوة والإسفاف لا علاقة له بأصل النزاع، ومن ثم قامت السعودية في الأيام الأولى من شهر كانون الأول/ ديسمبر بمبادرة لحل النزاع ترتب عليها لقاء ثلاثي بين الرئيس المصري وأمير قطر والعاهل السعودي، أسفر عن إعلان رسمي عن انتهاء الأزمة في العلاقة بين البلدين، غير أنه كان واضحاً أن الوساطة لم تواجه الأسباب الحقيقية لتفجر الأزمة، الأمر الذي جعل الكثيرين يعتقدون أن ما تم لا يعدو أن يكون تهدئة مؤقتة، وهو توقع سرعان ما ثبتت صحته بعودة العلاقات إلى التأزم مرة أخرى في مطلع العام ١٩٩٨، ليتم تهدئتها من جديد بعد قيام أمير قطر بزيارة لمصر.

ويعتبر النزاع المصري ـ السوداني من أهم النزاعات التي شهدت تقدماً ملحوظاً بشأن تسويتها خلال العام ١٩٩٧. فلقد شهدت نهاية شهر تشرين الأول/ أكتوبر اجتماعاً بين الرئيس المصري ونائب الرئيس السوداني، واتفق الجانبان على أن اللقاء بادرة لتحسين العلاقات، وأوحى التقدم الوئيد في خطى التقارب هذه المرة بجدية المحاولة، خاصة وقد بحث الجانبان في موضوعات شديدة الحساسية كالاتهام المصري السابق للسودان بإيواء إرهابيين معارضين للنظام المصري. ولوحظ أن تصريحات القيادتين المصرية والسودانية بخصوص العلاقات الثنائية أصبحت أكثر إيجابية بكثير عن ذي قبل، وأصبح واضحاً أن لغة المصالح المشتركة بين الطرفين قد تغلبت على مؤثرات نابعة من أطراف عالمية وإقليمية ليس من مصلحتها حدوث تقارب مصري ـ سوداني. والواقع أنه يمكن تفسير هذا

التقارب الذي تم بنجاح حتى الآن باعتباره ثمرة للتطورات الإيجابية التي برزت بشكل أوضح في السياسة الخارجية المصرية طيلة العام ١٩٩٧، في إطار رؤيتها لمصالح مصر الاستراتيجية، كذلك يمكن تفسيره باعتباره نتيجة للتحرك السوداني الرسمي الهادف إلى حشد التأييد الخارجي لجهود الحكومة السودانية في التغلب على قوى المعارضة المسلحة.

أما النزاع الجزائري - المغربي فقد ظل للأسف طيلة العام ١٩٩٧ مراوحاً مكانه بسبب تباين موقف طرفيه من القضية الصحراوية وما اعتبرته الجزائر من حين لآخر تدخلاً في شؤونها الداخلية، وعلى الرغم من بعض المؤشرات اللفظية الإيجابية من قيادتي البلدين من حين لآخر إلا أنها لم تفض إلى تحقيق تقدم يذكر في إنهاء الخلاف الذي دفع الاتحاد المغاربي ككل الثمن عنه.

٢ ـ الجامعة العربية والتكتلات الإقليمية

توضح الخبرات والتطورات المتواترة، في التاريخ العربي المعاصر، أنه في مواجهة مساعي التجزئة والتفرقة، كان الرد دوماً الشعور بقوة اللحمة بين الشعوب العربية، باعتبار أن ما يجمع بينها إنما هو الانتماء، أساساً، إلى الثقافة نفسها، والحضارة نفسها، والتاريخ نفسه، مع التصميم على بناء مصير مشترك. تلك الجهود الرامية إلى بناء هذا المصير المشترك، هي التي يطلق عليها اصطلاحاً العمل العربي المشترك في مختلف المجالات وهي الغاية من قيام جامعة الدول العربية. وفي هذا السياق العام تجري مناقشة مسيرة العمل العربي المشترك، سواء من حيث دور المؤسسات، أو حركة المتغيرات، باعتبار أن هذه وتلك تمثل جزءاً لا يتجزأ من حقيقة كبرى هي النظام العربي بكل مؤسساته ومتغيراته.

ويمكن القول ـ ابتداء ـ إن «ظاهرة نتنياهو» بكل ما ترمز إليه ما تزال تفعل فعلها في النظام العربي ككل، فهي تدفع بتيارات متعاقبة من الأزمات والتناقضات، وتفرض أنماطاً متباينة من الاستجابات. وعلى سبيل المثال، فهي توحد الحكام العرب في مواجهتها على المستوى الرسمي، ولكنها تفرق بينهم على المستوى الفعلي. وهي تكشف حقيقة التناقضات العربية، التي أصبحت لها الأولوية حتى على التناقض العربي ـ الإسرائيلي. وفي مسيرة العمل العربي المشترك في العام ١٩٩٧ الكثير من ذلك.

أ ـ جامعة الدول العربية

مجلس الجامعة

عقد مجلس الجامعة دورتيه العاديتين، رقمي (١٠٧) و(١٠٨)، في المواعيد المقررة لهما: آذار/مارس وأيلول/سبتمبر من كل عام. كما عقد ثلاث دورات غير عادية. في الدورة العادية رقم (١٠٧)، اتخذ مجلس الجامعة مجموعة القرارات التقليدية، التي درج على اتخاذها بالنسبة لأغلبية الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، ومع ذلك، فقد

فرضت «ظاهرة نتنياهو» نفسها على مجلس الجامعة، في أكثر من موضوع، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وهنا تنبغي الإشارة إلى ثلاثة قرارات محددة، أولها القرار الخاص بعملية السلام، وعنوانه «الصراع العربي ـ الإسرائيلي وتدمير إسرائيل لعملية السلام»، وقد نص على إيقاف خطوات التطبيع التي جرى اتخاذها مع إسرائيل في إطار عملية السلام، وإيقاف التعامل معها، حتى «تنصاع إلى مرجعية مؤتمر مدريد»، وقضى بتعليق المشاركة العربية في المفاوضات متعددة الأطراف، واستمرار الالتزام بالمقاطعة العربية من الدرجة الأولى، وتفعيلها إزاء إسرائيل، حتى يتم تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة. أما القراران الثاني والثالث فلقد اتصلا بمباركة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالإعلان عن قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى ابتداء من مطلع عام ١٩٩٨، وبالتصدي لمحاولات إسرائيل استضافة المركز الإقليمي الآسيوي الخاص بقطاع إدارة المصادر المائية في المناطق الجافة وشبه الجافة في إطار الأمم المتحدة، لمكافحة التصحر.

ثم جاءت الدورة العادية رقم (١٠٨)، التي عقدت في الفترة من ٢٠ ـ ٢١ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧، ليؤكد مجلس الجامعة خلالها على القرارات الثلاثة نفسها، وذلك مع ملاحظة أن المجلس ضمن قراره الخاص بالصراع العربي ـ الإسرائيلي وتدمير إسرائيل لعملية السلام تذكيراً بما أعلنته وزيرة الخارجية الأمريكية من ضرورة احترام مبدأ الأرض مقابل السلام، وتوقف التوسع الاستيطاني، ومن ثم طالب بمتابعة مدى التزام الولايات المتحدة بذلك الموقف «وحثها على القيام بدورها كراع أساسي لعملية السلام». وهو ما يعني أن الرجاء ما زال معقوداً على واشنطن. كذلك اتجه المجلس لإصدار بيان بخصوص النقاط الاسترشادية المتعلقة بتطورات عملية السلام. وهو تقليد غير مسبوق، لجأ إليه مجلس الجامعة بشأن قضية العرب المركزية الأولى، وهي الصراع العربي ـ الإسرائيلي. هذا إلى كون قرار مجلس الجامعة بخصوص «مواقف الدول أعضاء الأمم المتحدة في التصويت على قراري الجمعية العامة الطارئة الاستثنائية العاشرة» بشأن «الاستيطان الإسرائيلي»، تضمن الإشادة بمواقف الدول التي صوتت إلى جانب القرارين، والإعراب عن «الأسف» لإقدام الولايات المتحدة على معارضتهما و«الدهشة» لامتناع كل من ألمانيا وروسيا عن التصويت. وامتد قرار الدورة العادية للمجلس، بشأن «المركز الإقليمي الآسيوي للمياه»، إلى الحيلولة دون انضمام إسرائيل للمجموعة الآسيوية للاتفاقية، ودون إنشاء أية مؤسسات في إطار الاتفاقية بإسرائيل، فضلاً عن الحيلولة دون استغلال إسرائيل تلك الاتفاقيات لتحقيق أهداف سياسية. وأخيراً أدرج على جدول أعمال المجلس للمرة الأولى، «الوضع في جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية، بعد محاولات الانفصال التي شهدتها، حيث أكد المجلس حرصه الكامل على وحدة جمهورية القمر، بجزرها الأربع، وسلامتها الإقليمية، رغم أن الجزيرة الثالثة «مايوت» ما تزال مستعمرة فرنسية! ولم يتبق تحت السلطة المركزية سوى جزيرة «القمر الكبرى».

وتأتي قرارات دورتي الانعقاد العاديتين للمجلس، وعلى الرغم من السمة الإيجابية التي ميزتها بخصوص عدة قضايا منها تأييد الموقف الليبي تجاه الأزمة مع الولايات

المتحدة، وربط التطبيع مع إسرائيل بتنفيذ التزاماتها الدولية، لتؤكد أهمية وجود آلية أو مرجعية للتنفيذ على ضوء الاختلافات الكثيرة والمهمة التي وقعت بشأنها. ومن هذه الأخيرة الاختلاف حول ماهية الموضوعات المتضمنة في نطاق التجميد المنشود (وهل تنسحب مثلاً على مؤتمر الدوحة الذي دافع عنه أنصاره بأنه مؤتمر دولي للتعاون الاقتصادي لا علاقة له بالضرورة على نحو مباشر بالتطبيع مع إسرائيل أم لا تنسحب)، وتحديد النطاق الزمني لتنفيذ التوصية (وهل يمتد بأثر رجعي ليشمل التزامات سبق الارتباط بها كمؤتمر الدوحة أم لا يشملها)، وأخيراً وربما قبل كل شيء الخلاف حول التكييف القانوني لتوصيات المجلس في هذا الصدد (وهل هي ملزمة لكافة الدول العربية أم أنها مجرد توجيهات إرشادية لها).

أما الدورات غير العادية الثلاث التي عقدها مجلس الجامعة، فقد اكتفت كل منها بإصدار بيان، وهو مؤشر له دلالته الهامة في التعبير عن إدراك الدول العربية الحاجة لدعوة المجلس إلى دورة غير عادية. يذكر في هذا الخصوص أن مجلس الجامعة عقد دورتين غير عاديتين، بناء على طلب دولة فلسطين، لمناقشة موضوعات مرتبطة بالقضية الفلسطينية. عقدت أولاهما في ١ آذار/مارس ١٩٩٧ لمناقشة التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة (القدس)، وهي دورة «مستأنفة» للدورة غير العادية التي عقدت لبحث الموضوع نفسه في العام السابق، كما أنها جاءت لتكرر نفس البيان الصادر عن سابقتها. أما الدورة غير العادية الثالثة، فقد عقدت في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، لمناقشة الوضع في جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية، بناء على طلبها. وقد أكد البيان الصادر عن المجلس تمسكه بوحدة الجمهورية، والعمل على تسوية الأزمة الانفصالية بالوسائل السلمية. وحيث أرجعها إلى الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها جمهورية القمر فقد ناشد المجلس «المجتمع الدولي» ـ لا الدول العربية الأعضاء في الجامعة ـ تقديم الاحتياجات الاقتصادية، الملحة لجمهورية القمر.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

عقد المجلس دورتيه العاديتين، رقمي (٥٩) و(٦٠)، في المواعيد المقررة لهما: شباط/فبراير وأيلول/سبتمبر من كل عام. وقد سميت الدورة رقم (٥٩) باسم «دورة إعلان إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى»، على أساس أنه إذا صح العزم، فإن إقرار البرنامج التنفيذي لإقامتها يمثل علامة بارزة في مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. أما دورة المجلس رقم (٦٠)، وبناء على قرار الدورة السابقة، فقد جعلت محور أعمالها «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى». ولقد حدد القرار المرتبط بهذا الموضوع الخطوات التنفيذية الواجب اتباعها من قبل الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من الناحيتين الموضوعية والزمنية. كما طالب الدول التي لم تصادق عليها بعد بالعمل على «استكمال إجراءات المصادقة عاجلاً لتتمكن من الاستفادة من الامتيازات التي تتيحها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى».

ولكن دواعي توخي الحذر، وخاصة المستندة إلى التجربة الفعلية، تدعو إلى التساؤل بشأن مناطق التجارة الحرة، التي تكاثرت بين أكثر من بلدين عربيين، أخذاً في الاعتبار أن القاعدة المستقرة تذهب إلى أن ما يجري على المستويات الثنائية يتمتع بدرجة كبيرة من الواقعية والمصداقية بالنسبة إلى ما يجري على المستوى القومي.

ب ـ التجمعات الإقليمية

تميزت تطورات العام ١٩٩٧، بالنسبة للتجمعات الإقليمية العربية، باتجاه عام ناحية استمرارية العناصر السلبية، وتغليب النواحي الشكلية، وعدم التطبيق الفعلي للاتفاقيات والسياسات والبرامج الرسمية المعلنة، فضلاً عن تأثير العوامل السياسية على كل ما يجري الاتفاق عليه، حتى بالنسبة لمواعيد الاجتماعات المقررة سلفاً. وهي سمات عامة للعلاقات والتجمعات العربية، على الرغم من أن مؤتمر القمة العربي في عمان العام ١٩٨٠، قد أكد على ضرورة «تحييد الاقتصاد» وإبعاده عن التأثيرات السياسية الظرفية.

ويمكن القول إن «ظاهرة نتنياهو» كان لها حضورها البارز، في صياغة هذا التوجه العام في المشرق العربي وتجمعاته البارزة، أي مجلس التعاون لدول الخليج العربية من ناحية، ودول إعلان دمشق من ناحية أخرى. بينما مارست العلاقات الغربية ـ المغاربية، والمشكلات المغاربية ـ الإقليمية، دوراً في استمرارية تجميد عمل مؤسسات اتحاد المغرب العربي واجتماعاته، بل وحتى على مستوى الإعلام، لم يبد الاتحاد قائماً طوال العام.

(١) مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يلاحظ بداية أن اجتماعات مجلس التعاون الخليجي تسير بانتظام على كافة المستويات، بدءاً من القمة، إلى المجالس الوزارية، إلى اجتماعات اللجان الفنية. ولقد تضمنت تطورات العام ١٩٩٧ مجموعة من التوجهات الأساسية، أحدها أنه إذا كانت قمة الدوحة قد ولدت قبلها اتجاهاً عربياً رافضاً لانعقادها، فإن تأثيرها كان مختلفاً على مستوى مجلس التعاون الخليجي سواء من حيث مقر انعقادها، أو من حيث تأثيرها على العلاقات الخليجية ـ الأمريكية، أو من حيث ارتباطها بالتوجهات المتغيرة لدولة قطر منذ انقلابها الأخير. والثاني، أنه رغم إدراك المجلس لخطورة العمالة الأجنبية، وأهمية «توطين القطاعين العام والخاص»، ورغم أن المجلس الأعلى لقادة دول المجلس في دورته (١٥) العام ١٩٩٤، اتخذ قراراً يقضي بتسهيل انتقال الأيدي العاملة الوطنية بين الدول الأعضاء، إلا أن الأمانة العامة للمجلس قد أكدت في تقرير لها، صدر في ٥ تموز/يوليو ١٩٩٧ «أن دول المجلس في سعيها إلى بلوغ هذه الأهداف، تستشعر خطورة الاعتماد على العمالة الوافدة في معظم قطاعات العمل لديها، ومدى تأثير ذلك على فرص العمل والإنتاجية للمواطنين. والثالث، أن العام ١٩٩٧ شهد انعقاد عدة اجتماعات بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية، في نطاق المراجعة المرحلية للحوار الخليجي ـ الأمريكي، ركزت على ضرورة تطوير أسواق المال الخليجية وفك قيود الملكية في دول

المجلس، واتخاذ إجراءات محددة لتشجيع القطاع الخاص». كذلك عقدت الدورة السابعة للمجلس الوزاري المشترك لمجلس التعاون والاتحاد الأوروبي، وأكد وزير خارجية قطر في افتتاحها على وحدة التحديات بين الجانبين! والرابع، أن المجلس حافظ على توجهه العام تجاه العراق. وواصل المجلس انفتاحه تجاه إيران.

وعموماً، يمكن القول إن تراجع «الأداء الاقتصادي» لمجلس التعاون، قد ترافق مع تزايد مطرد في الهموم الأمنية، ثم جاءت تفجرات الحس السيادي لتتناسب عكسياً مع الوفاق داخل الأسرة الخليجية. وإذا كان الصراع العربي ـ الإسرائيلي قد أعطى مبرراً إضافياً لمقولات الوحدة، فإن المسيرة السلمية الحالية مثلت أداة تعويم هذه المقولات. ويلاحظ أن السياسة الأمريكية القائمة على تعويم البيئة الإقليمية للخليج دفعت باتجاه إدخال تركيا وإسرائيل في العمق الخليجي، وتعويم هذا العمق لمصلحة إطار إقليمي أوسع هو الشرق الأوسط. وهذا التعويم لا ينسجم، في مضمونه الفلسفي والاستراتيجي معاً، مع وجود مؤسسة فرعية جامعة، مهما بلغ تواضع هذه المؤسسة.

(٢) إعلان دمشق

كان تأثير «ظاهرة نتنياهو» أكثر حدة في محيط دول إعلان دمشق، نظراً لما تفرضه الضرورات التي ارتبطت بكل من سوريا وقطر خلال العام. كذلك فقد فعلت السياسة فعلها، نتيجة للتناقضات التي تفرضها تلك الضرورات نفسها، فإذا بموضوع الإعلان كله يصبح في مهب الريح بعد الحملة التي شنها وزير خارجية قطر على مصر رئيساً وشعباً ودولة، والحملة المضادة التي انطلقت من مصر، بما يعيد إلى الأذهان مناخ الحرب الباردة العربية، رغم نجاح السعودية في رأب الصدع العلني بين الدولتين.

ولا شك أن الاجتماع رقم (١٥) الذي عقده وزراء خارجية دول إعلان دمشق، في اللاذقية أواخر شهر حزيران/ يونيو، أثار الكثير من الاهتمام، ويعود ذلك ـ لا إلى طبيعة التحديات والمشكلات التي تواجه الدول العربية مجتمعة ومنفردة فحسب ـ ولكن أيضاً إلى الحاجة الماسة إلى أداة عربية جامعة تكون لها المصداقية والفعالية. وربما يكون الموضوع الأساسي الذي حظي بإجماع الدول المشاركة هو تشخيص المرحلة الراهنة من الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ولكن الأمر اقتصر على التذكير بالمبادىء، دون الحديث عن الوسائل، كما يبدو في الصياغة الغامضة لموضوع «قمة الدوحة». وكان من اللافت للنظر أن السفير الأمريكي في الدوحة عقد مؤتمراً صحفياً ـ في نفس الوقت الذي اجتمعت فيه دول «إعلان دمشق» ـ أعلن فيه «أن الغاء قمة الدوحة يعني وقف عملية السلام»، وأضاف مؤكداً: «إن مسألة عدم اشتراك إسرائيل في القمة الاقتصادية غير واردة، وإلا فليست هناك قمة. أما الهمان التركي والإيراني، فقد عولجا بكثير من الحذر والرجاء، ومثلهما الموضوع العراقي الشائك بطبيعته.

وأخيراً شهد الاجتماع طرحاً مصرياً سورياً مزدوجاً. من ناحية، محاولة إبرام «بروتوكول أمني» بين الدول الثماني يرد على التحديات الجديدة والقائمة في المنطقة، ومن

ناحية أخرى، اقتراح إقامة منطقة تجارة حرة عربية تكون مدخلاً لسوق عربية مشتركة، استجابة للعديد من الضرورات والتحديات. ولكن تحفظت دول مجلس التعاون الخليجي بحجة أن وثيقة إعلان دمشق لا تتضمن توقيع مثل هذا البروتوكول، وأن وثيقة «إطار العمل المشترك» تشتمل على بنود عديدة خاصة بالتنسيق الأمني، وفقاً لمعاهدة الدفاع العربي المشترك. وأبديت الحجة نفسها للتنسيق الاقتصادي، رغم حساسيته، حيث قيل إن في الوثيقة ـ التي لم يصادق عليها بعد ـ متسعاً لكل شيء.

٣ ـ حال الجماهير العربية ومنظماتها

درجت تقارير «حال الأمة»، في إطار تحليلها للأزمة الاستراتيجية العامة التي يتعرض لها الوطن العربي، على تسجيل حقيقة غياب وتغييب الجماهير العربية عن الساحة السياسية؛ فهي غائبة عن الفعل السياسي، وبالتالي تصبح غائبة عن التحليل والتفسير واستشراف المستقبل. ولقد أكدت تلك التقارير على أن تلك الحالة الجماهيرية العامة أسهمت في صنعها، وتساهم في استمرارها، أطراف محلية وإقليمية وعالمية عديدة، ومعنى ذلك أن لهذه الحالة أسبابها الموضوعية، التي سيسجلها التاريخ ضد «إنجازات» الأنظمة، التي استفادت فيها، بكفاءة وفاعلية، من الخبرة والتقانة الأجنبية، إضافة إلى «الإبداع» المحلي، وخصوصاً في مجالي الأمن والإعلام. واستناداً إلى هذه الحالة الجماهيرية العامة، أمكن للعديد من الحكام العرب، اتخاذ قرارات مصيرية بالغة الخطورة، وتشكل انتهاكاً خطيراً لإجماع الأمة، بل ولبعض مقدساتها، فضلاً عما تحمله من مخاطر جسيمة بالنسبة لحاضر الشعوب العربية ومستقبلها. وأساس ذلك أن «وجود» الجماهير العربية على الساحة السياسية يمثل شرطاً ضرورياً لفعالية «الشرعية القومية»، التي كانت تمثل قيداً وصداً، وربما سداً، أمام أي محاولات قطرية للمساس بالأمن القومي العربي، أو بالمصالح والقيم القومية العربية، أو أجيال الأمة غير القابلة للتصرف.

وحيث يمكن القول إن تغييراً جوهرياً، في الوضع العربي العام، لا بد من أن ينبع من جذور جماهيرية، فقد حرصت تقارير «حال الأمة»، في الأعوام الأربعة الأخيرة، على متابعة ورصد التغيرات الجارية في «حال الجماهير العربية»، حيث هناك بوادر صحوة، ومظاهر حركة، شكلت «حال الانتفاض» والمقاومة ضد العدو الصهيوني في فلسطين ولبنان، بصفة خاصة، قوة الدفع الأساسية لها. كذلك جاءت توجهات «نتنياهو» وسياساته لتشكل عاملاً محورياً في «تعبئة» الجماهير العربية «ضد» حكامها، بمعنى من المعاني، وضد «نتنياهو» وتوجهاته وسياساته بكل المعاني، وتشكل بالتالي نوعاً من «القيد» على سلوك بعض الحكام العرب، عبروا هم أنفسهم عن إحساسهم به، وتقديرهم له، بل وحتى «التزامهم» بما يتطلع إليه. ثم أضاف السلوك الأمريكي المعادي للأمة العربية كلها مزيداً من قوة الدفع لهذه التفاعلات المتبادلة، وخاصة في ضوء محاولاته فرض «حصار شامل» على الأمة تحت دعاوى وذرائع مختلفة، سواء الحصار المادي لمجموعة من الدول، أو الحصار السياسي لمجموعة ثانية، أو الحصار المالي والاقتصادي لمجموعة ثالثة، وذلك جنباً إلى جنب مع

سياسات ترسيخ التجزئة وتعميق التفتيت وإشعال الحروب الأهلية.

ولا شك أن استمرارية انعقاد دورات «المؤتمر القومي العربي» ـ وما يصدره من بيانات إلى الأمة، بالإضافة إلى تقارير «حال الأمة» والدراسات التي يعد على أساسها ـ كل ذلك يعطي مؤشراً على ذلك التوجه الجماهيري، فضلاً عن كونه يمثل تعبيراً عن مصداقيته، ومصداقية عقيدة «القومية العربية» التي يتبناها المؤتمر، ويعتبرها مصدراً لشرعيته، كما لشرعية النظم والقيادات والمنظمات والحركات العربية كافة.

كذلك يمثل «المؤتمر القومي الإسلامي» علامة أخرى على الطريق نفسه. ومن الجدير بالذكر أن الدورة الثانية للمؤتمر قد عقدت في بيروت خلال شهر تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٧، بعد ثلاث سنوات من انعقاد دورته الأولى. وقد أكد انعقاد المؤتمر في حد ذاته أن اللقاء بين التيارين القومي والإسلامي بات يمثل «استراتيجيا» لكل منهما. ولذلك فقد تضمن بيان المؤتمر الختامي دعوة إلى التواصل بين التيارين، لتوحيد جهودهما في إطار المواجهة مع العدو الصهيوني، مؤكداً خيار المقاومة لتحرير الأراضي العربية المحتلة. كما أوصى المؤتمر بمقاطعة «مؤتمر الدوحة»، ومواجهة أساليب الضغط على سوريا ولبنان، ورفع الحصار عن الشعبين العراقي والليبي، ورفض مشاريع الحصار على السودان. وكذلك ندد المؤتمر بالتعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي. وفضلاً عن ذلك أكد المؤتمر رفضه للعنف السياسي للوصول إلى السلطة أو البقاء فيها، وعلى أهمية الحوار بين القوى السياسية والمعارضة في كل الأقطار العربية والإسلامية التزاماً بمبادئ الشورى والديمقراطية. وقد ناشد المؤتمر من خلال توصية خاصة حول القدس كل القوميين والإسلاميين العمل بجدية لإنقاذ المدينة من محنتها الحالية.

ومن ناحية أخرى، فقد تعددت اجتماعات ولقاءات المنظمات الجماهيرية القطرية والقومية، على امتداد الوطن العربي، وكان من اللافت للنظر أنها تنطلق من نفس الهموم والاهتمامات، وتتحدث عن مواجهة نفس التحديات والمخاطر، بل ويمكن القول إن المحاور الفكرية لهذه الاجتماعات، بشكل عام، كانت تدور حول عناصر المشروع القومي العربي.

وعلى سبيل المثال، شهد شهر شباط/فبراير، وما بعد، انعقاد العديد من الندوات الفكرية، واللقاءات الجماهيرية، بمناسبة مرور أربعين عاماً على قيام الجمهورية العربية المتحدة، حيث تأكد للجميع أن الوحدة العربية ليست مجرد «نداء عاطفي» أو «حنين إلى الماضي»، وإنما تفرضها مقتضيات مصلحة وضرورات أمن، فضلاً عن الحقائق الثقافية والجغرافية والتاريخية، وأنها تمثل بالتالي المدخل الوحيد الذي يحفظ للعرب كيانهم وهويتهم، بل وحتى كرامتهم، فضلاً عن تحقيق التقدم والمنعة. وارتبط بذلك استمرار الدعوة طوال العام من أجل المصالحة العربية الشاملة، وتجاوز بقايا آثار حرب الخليج، وضرورة عقد قمة عربية والأمة على مشارف قرن جديد. وقد صدرت تلك الدعوات من قوى متنوعة ومتباينة، مثل اللجنة الوطنية المغربية لدعم الشعب العراقي، المؤتمر القومي

العربي، المؤتمر القومي ـ الإسلامي، الجبهة القومية للاتحادات المهنية والنقابات العربية في القاهرة، الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب واتحاد المحامين العرب، والمنتدى القومي العربي في بيروت، ندوة «مستقبل الوطن العربي ودور الجامعة العربية» بالإمارات ٢ ـ ٤/ ١١/١٩٩٨، وجمعية تضامن المرأة العربية في مصر.

كذلك فقد كان التحدي الصهيوني عاملاً مشتركاً بين العديد من الاجتماعات والمنظمات، سواء من حيث ضرورة التصدي للأطماع الصهيونية في الأراضي والموارد العربية، أو مقاومة «مسيرة التسوية» ورفض التطبيع مع المغتصب والمحتل، أو التأكيد على المخاطر الجسيمة المحتدمة بمدينة القدس. ويمكن هنا الإشارة إلى اجتماعات اتحاد المحامين العرب، والجبهة القومية للاتحادات المهنية والنقابات العربية في القاهرة، والمنتدى القومي العربي في لبنان، والجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني، ومجلس كنائس الشرق الأوسط، والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، واتحاد المحامين العرب، وممثلين رسميين وشعبيين في مؤتمر حاشد بالجامع الأزهر لمواجهة تهويد القدس، ولجنة مناهضة التطبيع التابعة للاتحاد الوطني لطلبة الكويت، واللقاء الوطني من أجل القدس في عمان، والمجلس الأعلى لاتحاد المهندسين العرب، وملتقى المثقفين والكتاب في البحرين، ومؤتمر رؤساء الأحزاب السياسية والنقابات المهنية في مصر، واتحاد الصحفيين العرب، والمؤتمر الإسلامي العالمي، والمؤتمر العربي العام للأحزاب والمنظمات غير الحكومية، والمؤتمر الدائم لمناهضة الغزو الثقافي الصهيوني في بيروت، والمؤتمر الشعبي للدفاع عن القدس، والاتحاد العام للكتاب العرب.

بالإضافة إلى ما تقدم حظيت موضوعات الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وكذلك دور مؤسسات المجتمع المدني، بأهمية خاصة، ويبرز هنا دور المنظمة العربية لحقوق الإنسان، التي أصبحت مرجعاً له جدارته ومصداقيته عربياً وعالمياً من «حال حقوق الإنسان العربي» كل عام. ويساند هذا الدور منظمات حقوق الإنسان القطرية، التي تتصدى داخل أقطارها لكافة مظاهر انتهاك الحريات السياسية والمدنية للمواطنين. كذلك يقوم اتحاد الصحفيين العرب، ونقابات الصحفيين في الأقطار العربية المعنية، بدور هام في الدعوة إلى توفير أكبر قدر ممكن من ضمانات حرية الرأي والتعبير وحماية حرية الصحافة، فضلاً عن التصدي للمحاولات الدائبة التي تبذلها السلطات العربية ضد حرية الصحافة والصحفيين، وما تصدره من قوانين لتقييد حريات التعبير والنشر.

ومن ناحية أخرى، فإن استكمال متابعة «حال الجماهير العربية» يقتضي استعراض الأدوار التي أخذت تمارسها الجمعيات الأهلية العربية، على المستويين القطري والقومي. وفي هذا السياق يلاحظ أن هناك جملة أسباب فرضت الاهتمام بأوضاع المنظمات الأهلية عموماً، وفي النطاق القومي خصوصاً، لتصير هذه الجزئية هي المتممة لصورة تفاعلات النظام العربي، كونها تنتقل بمستوى التفاعل من الدول والتكتلات والمؤسسات الرسمية،

إلى مستوى المنظمات غير الحكومية. يكمن السبب الأول للاهتمام في التطورات الكبيرة التي يشهدها المجتمع المدني وبالذات في قطاع المنظمات الأهلية، وهي تطورات كمية، حيث يتجه هذا القطاع إلى التنامي بصورة ملحوظة. وتطورات نوعية؛ حيث تتجه المنظمات نحو مجالات اهتمام جديدة ومتنوعة؛ لتعكس المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، كذلك فإن التحولات التي يشهدها القطاع الأهلي في بعض الدول العربية، تأتي لتعكس ـ في بعض المجالات ـ التطور في مستوى الوعي بواقع علاقات القوى في المجتمعات العربية، وانعكاساتها على أوضاع شرائح اجتماعية معينة. ولعل انتشار منظمات الدفاع والمناصرة في بعض الأقطار العربية هو دليل على ذلك. ولا تتجه الإشارة هنا فقط إلى منظمات حقوق الإنسان التي تدافع عن الحقوق السياسية والمدنية للمواطن العربي، وإنما إلى منظمات أخرى كثيرة ـ تنامت في السنوات الأخيرة ـ لتدافع عن الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للفئات المهمشة، متبعة منهجية مختلفة عن منهجية الإعانات «الخيرية» والمساعدات الاجتماعية.

ويتمثل السبب الثاني، في تزايد اهتمام قطاعات كبيرة من الرأي العام، والحكومات العربية، ومؤسسات التمويل الدولية، بالأدوار الحالية والمحتملة التي تلعبها هذه المنظمات، في ضوء التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشهدها بعض الدول العربية، إذ إنه لا شك أن اعتماد اقتصادات السوق كمرجعية مقبولة في العديد من الأقطار، وارتباطها بالخصخصة قد أديا إلى انسحاب الدولة غير المنظم من دعم السياسات الاجتماعية للحد من الإنفاق العام، وهو ما ترك فجوات في أداء السياسات العامة (خاصة الرعاية الاجتماعية والصحة والتعليم)، فبرزت المنظمات الأهلية «كفاعل» مرشح لسد هذه الفجوات. ومن ناحية أخرى، فإن تزايد مؤشرات الفقر في عدد من الدول العربية، وارتفاع نسبة البطالة، وتهميش المرأة، قد دفعت المنظمات الأهلية في تلك الدول للعب أدوار أكبر نسبياً، وترشيحها للتعامل مع هذه المتغيرات. ومن ثم كان من الطبيعي أن تتغير لغة «الخطاب السياسي» لكثير من الحكومات العربية، لكي تعطي وزناً كبيراً لتفعيل دور هذه المنظمات. وكان من الطبيعي أيضاً، أن تؤكد الوثائق العالمية الصادرة عن الأمم المتحدة في التسعينيات على دور هذه المنظمات، وطرح فكرة «الشراكة» للخروج من مأزق التنمية في الدول النامية. وفي هذا الإطار العالمي، تدفق التمويل من مؤسسات التمويل الدولية لدعم مشروعات المنظمات الأهلية، وهو ما يعكس رؤية جديدة لها باعتبارها «آلية» لإدارة أزمات السياسة الاقتصادية. يضاف إلى ما سبق، إعلان التعددية السياسية والتحول الديمقراطي في بعض الدول العربية (تونس والجزائر والمغرب ومصر والأردن ولبنان وفلسطين واليمن) وارتباطه بالتوسيع النسبي لهامش الحريات المتاح لمؤسسات المجتمع المدني عامة، وإن كانت عملية تغيير قوانين هذه المنظمات ـ كما سيوضح لاحقاً ـ لم تجر في اتجاه دعم الحريات.

أما السبب الثالث الذي يفسر الاهتمام بالمنظمات الأهلية العربية، فهو ارتباط هذا الموضوع وتقاطعه مع محاور كثيرة يناقشها التقرير، من أهمها: التنمية العربية، وقضايا

البيئة والتعليم، وما يطرحه ذلك من أدوار للمنظمات الأهلية، وكذلك الديمقراطية وحقوق الإنسان، وما تثيره من ضرورة مناقشة تطورات الدور الذي تلعبه منظمات حقوق الإنسان، وإشكاليات الممارسة الديمقراطية في المنظمات الأهلية عامة.

آخر الأسباب وليس أقلها أهمية، هو أن أطروحات العولمة تفرض نفسها في مجال مناقشة المنظمات الأهلية العربية، وما تحمله العولمة من انعكاسات على هذه المنظمات. وعلى الجانب الآخر فإن أطروحات العمل الأهلي العربي المشترك تفرض هي الأخرى ضرورة التحليل والمتابعة، ورصد الإخفاقات، والنجاحات حتى وإن كانت محدودة.

وبداية يمكن تقدير عدد المنظمات الأهلية العربية في العام ١٩٩٧ (واستناداً إلى نسب النمو المتوقعة) بحوالى ١٠٠,٠٠٠ منظمة، يختلف توزيعها الجغرافي بين الدول العربية، فمصر توجد بها ١٥,٠٠٠ منظمة، بينما الأردن توجد بها حوالى ٧٠٠ منظمة، وفلسطين ٥٠٠ منظمة، وسلطنة عمان ١٦ منظمة، والكويت ٥٥ منظمة. كما يمكن تصنيف المنظمات الأهلية العربية إلى خمس فئات، هي منظمات المساعدة الاجتماعية (الجمعيات الخيرية)، ومنظمات الخدمات التي تتوجه إلى عموم أفراد المجتمع (خدمات صحية وثقافية وتعليمية)، ومنظمات رعاية اجتماعية تتوجه نحو الفئات المهمشة، ومنظمات تنمية، ومنظمات الدفاع والمناصرة.

أما بالنسبة لأهم القضايا والتطورات التي ارتبطت بالعمل الأهلي العربي في العام ١٩٩٧، فإنه يمكن إيجازها على النحو التالي:

* قضية الحاجة إلى تطوير تشريعات القطاع الأهلي العربي، في اتجاه دعم استقلالية المنظمات الأهلية، وتمكينها من تطوير دورها وفعاليتها في المجتمع، وتحريرها من الإجراءات البيرقراطية المعقدة، التي تحيط بعلاقتها بالجهة الإدارية المختصة بالإشراف عليها وهي في أغلب الأحوال وزارة الشؤون الاجتماعية. وقد شهد العام ١٩٩٧ تحركاً من جانب القطاع الأهلي، مدعماً بدوائر المثقفين والسياسيين أحياناً، لتغيير التشريعات الحاكمة للقطاع الأهلي، ومن ذلك مصر، وفلسطين، ولبنان.

* قضية الشراكة والدور التنموي، وهي من القضايا المهمة التي نوقشت في العام ١٩٩٧، واجتذبت فئات عديدة من المهتمين بالموضوع، وكان ذلك جزئياً هو انعكاس للخطاب السياسي العالمي لبرامج عمل مؤتمرات الأمم المتحدة، كما كان رد فعل جزئياً لانسحاب الدولة غير المنظم من دعم الخدمات والسلع الأساسية (في إطار سياسات الخصخصة)، والحاجة إلى شريك بجانب الدولة والقطاع الخاص.

* قضية بناء القدرات، حيث إن تفعيل دور المنظمات الأهلية يرتبط ببرامج عمل لبناء قدراتها من خلال تدريب العاملين والمتطوعين، وإجراء البحوث العلمية التي تتوجه نحو العمل على تطوير القدرات، وبناء قاعدة للبيانات. وجدير بالذكر أن ثمة جهوداً إقليمية مهمة بذلتها بعض المؤسسات العربية في ما يتعلق ببناء القدرات على مدار العام،

منها جهود الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (لجنة متابعة المنظمات الأهلية العربية) التي تم إعلانها في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، بمجلس أمناء عربي منتخب من الجمعيات.

* قضية المنظمات الأهلية العربية بين النخبة والجماهير، وهي القضية التي تعكس نخبوية هذه المنظمات (أو أغلبها)، والحاجة إلى مد الجسور مع القواعد الشعبية واجتذاب أكبر قطاع ممكن نحو العمل التطوعي. وتعتبر هذه القضية بالغة الإلحاح بالنسبة لمنظمات الدفع والمناصرة على وجه الخصوص.

* قضية العمل الأهلي العربي المشترك، فالمنظمات غير الحكومية في مختلف دول العالم المتقدم والنامي تتجه نحو تأسيس الشبكات، ويحتاج العالم العربي إلى مثل هذه الأطر التنظيمية، وعلى وجه الخصوص، لتقوية دور مؤسسات المجتمع المدني في مقابل العولمة. وفي هذا السياق كان أبرز أحداث العام ١٩٩٧، هو انعقاد المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية في القاهرة (١٧ ـ ١٩ أيار/مايو ١٩٩٧)، والذي دعت إليه لجنة متابعة المنظمات الأهلية العربية (التي تأسست في أعقاب المؤتمر الأول للمنظمات الأهلية العربية العام ١٩٨٩ لتنفيذ توصيات المؤتمر). ولقد حضر هذ المؤتمر ١٠٧٠ مشاركاً ومشاركة من ١٩ دولة عربية، وممثلو مؤسسات عالمية، وأصدر المؤتمر مجموعة من التوصيات لبناء قدرات المنظمات الأهلية، كما أصدر توصية مهمة لتأسيس الشبكة العربية للمنظمات الأهلية. وبناء عليه فقد اجتمع مجلس الأمناء (التأسيسي) في الرياض في ٢٩ ـ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، وقرر إعلان ميلاد الشبكة العربية للمنظمات الأهلية «تحت التأسيس»، والنظر في النظام الأساسي وإجراءات دولة المقر... الخ، ثم العودة إلى مؤتمر تأسيسي عام. ومن ثم فإن الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، والتي تقوم على مبدأ المشاركة والمسؤولية في دفع القطاع الأهلي للأمام، وتضطلع ببناء القدرات التنموية للمنظمات الأهلية، هي نقطة تحول في تاريخ العمل الأهلي العربي المشترك، مما يجعلها من أبرز أحداث العام ١٩٩٧.

خامساً: التنمية العربية

تعرض هذه الجزئية من التقرير للتنمية العربية بمعناها الشامل، والذي يتضمن بين ما يتضمن الأبعاد الاقتصادية والتعليمية، والإعلامية، والبيئية، وتلحظ ما ينشأ بينها من تأثيرات متبادلة بالسلب حيناً وبالإيجاب حيناً آخر.

١ ـ حال الاقتصاد العربي

يأتي تحقيق التنمية الاقتصادية في طليعة التحديات التي تواجهها الأمة العربية، ليس فقط من زاوية ارتباط هذه التنمية بعملية التطور الديمقراطي وتحقيق الاستقرار السياسي، ولكن وهذا هو الأهم لكونها شرطاً لازماً لاستقلال القرار السياسي واحترام السيادة

الوطنية. وفي ما يلي نتناول حال التنمية العربية على مدار العام الفائت من خلال ثلاثة محاور أساسية، أحدها يعرض لبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية الدالة. والثاني يرصد الانعكاسات الاجتماعية للإصلاحات الاقتصادية. والثالث يتناول وضع التجارة الخارجية والميزان التجاري والديون.

أ ـ الناتج الإجمالي في الأقطار العربية: نموه وتركيبه

إذا كانت الدول العربية قد حققت نمواً مرتفعاً في حقبة السبعينيات بالقياسات الكمية، خاصة من حيث معدلات الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه تحت تأثير طفرة العوائد النفطية، وإذا كانت معدلات النمو أخذت في التباطؤ منذ مطلع الثمانينيات نتيجة تراجع الأهمية النسبية لتلك العوائد. فإن النصف الثاني من التسعينيات يشهد حالة من تعافي الاقتصادات العربية، من شواهده تسجيل النمو الاقتصادي معدلات مرتفعة في عدد من الدول العربية غير النفطية هي لبنان ومصر وتونس والأردن وسوريا والمغرب، علماً بأن قاعدة الناتج والدخل (القومي) لهذه البلدان ضيقة نسبياً، بالمقارنة مع حجم الدخل في عدد من الدول المنتجة للنفط والمصدرة له، وفي مقدمتها السعودية.

ومع ذلك فإن الدفعة الأخيرة للنمو الاقتصادي العربي لم تتحقق من خلال تنمية القطاعات الإنتاجية وخاصة السلعية منها، وبصفة أخص الصناعات التحويلية وما يرتبط بها من استخدام للتقانة المتطورة، ولا باطراد الأنشطة الخدمية المرتبطة مباشرة بالإنتاج والصناعة وتقانة المعلومات، وإنما كمنت المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي في توسع الخدمات غير الإنتاجية، ولا سيما الإدارة العامة، والدفاع، وملكية المساكن والعقارات والمطاعم والفنادق، والكهرباء والمياه. بقول آخر، فإن الدفعة الرئيسية للنمو الاقتصادي في العام ١٩٩٧ وفي الأعوام القليلة السابقة عليه هي من ذلك النوع المدفوع مباشرة بالروابط الهامشية مع الاقتصاد العالمي بمركزه الرأسمالي المتقدم.

وفي ما يتعلق بهيكل الإنتاج، فلا زال قطاعا الزراعة والتعدين يسيطران عليه في مجمله مقابل تدني نصيب القطاع الصناعي التحويلي فيه. وفي نطاق هذا الأخير، تهيمن صناعات السلع الاستهلاكية على تلك المخصصة للسلع الإنتاجية من وسيطة ورأسمالية، على نحو يؤكد خاصية الخلل الهيكلي للاقتصادات العربية.

ب ـ الإصلاحات الاقتصادية العربية

واجهت الأقطار العربية في التسعينيات نوعين من التهديدات كانت لهما انعكاساتهما على الأوضاع الاقتصادية. الأول هو توجه الدول الصناعية المتقدمة إلى محاولة إدارة أزماتها الاقتصادية عن طريق تصدير جزء من عبء هذه الأزمات إلى الدول المتخلفة والنامية اقتصادياً بما في ذلك الدول العربية. وتمثل ذلك في اطراد انخفاض أسعار المواد

الأولية بما فيها النفط والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى اضطرار هذه الدول إلى فتح أسواقها ـ تدريجياً وبتيسيرات معينة ـ من خلال الاتفاقات الناجمة عن دورة أورجواي في إطار (الجات). والثاني يتمثل في مضاعفات حرب الخليج الثانية، وما ترتب عليها من أعباء إضافية تحملتها الدول الخليجية ومن ثم الدول العربية الأخرى المرسلة للعمالة والمستقبلة للاستثمارات الرأسمالية. وبينما استطاعت الدول الخليجية عموماً امتصاص آثار صدمة حرب الخليج الثانية، فإن الدول العربية الأخرى (كاليمن، والأردن، ومصر، والسودان، وتونس، والجزائر، والمغرب) ظلت تعاني من مشكلاتها الاقتصادية، على نحو ألجأها إلى قبول (وصفة) صندوق النقد الدولي لما سمي بالإصلاح الاقتصادي. ورغم ما حققته هذه البرامج من انجازات على صعيد ما يسمى بالتوازنات الإسمية وخاصة توازن الموازنة العامة وتقليل معدلات التضخم، إلا أن ذلك قد ارتبط بنوع من الكبح للنمو الاقتصادي بآفاقه المستقرة عبر الزمن، بالإضافة إلى التكلفة الاجتماعية العالية المتمثلة في تزايد الأعباء على الفقراء في المجتمع العربي، ونسبتهم جد مرتفعة في الدول المخاطبة بالبرامج المذكورة، بالإضافة إلى استفحال مشكلة البطالة، نتيجة تضاؤل إمكانية خلق فرص للعمل.

ج ـ بعض مؤشرات التجارة الخارجية العربية والميزان التجاري والاستدانة

تكشف بيانات العام ١٩٩٧ عن أن فائضاً طفيفاً قد تحقق في الميزان التجاري للدول العربية، مع تركزه في الأساس في الدول المنتجة للنفط، على حين استمر العجز المزمن في الميزان التجاري للدول التي دخلت مع صندوق النقد الدولي في تجربة ما يسمى بالإصلاح الاقتصادي. وبالنسبة للهيكل السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية، فإنه في العام ١٩٩٧ استمرت الصادرات العربية مركزة في فئات الإنتاج الأولى، وهي السلع الزراعية والنفطية والمعدنية. بينما تركزت الواردات في فئة السلع المصنعة (خاصة الآلات ومعدات النقل) والسلع الغذائية. بذلك عكست الصادرات والواردات هياكل الإنتاج السائدة في البلدان العربية. أما عن الديون فقد وصلت إلى ٩٧ مليار دولار، تستحق على اثني عشر بلداً عربياً في مقدمتها مصر، والجزائر، والمغرب. وباستخدام مؤشرات شدة أزمة الدين (نسبة الديون إلى الناتج القومي الإجمالي، ونسبة خدمة الدين إلى حصيلة الصادرات) تبرز أمامنا مجموعتان من الدول العربية: مجموعة الدول المغاربية باستثناء ليبيا، ومجموعة الدول الأشد انخفاضاً في مستوى الدخل وهي الصومال والسودان وموريتانيا، باعتبارها أكثر مجموعات الدول العربية تأثراً بأزمة الاستدانة.

٢ ـ العرب واتفاقية التجارة العالمية ومنظمتها

طبعت علاقة العرب بمنظمة التجارة العالمية على مدار العام ١٩٩٧ بمجموعة من الخصائص، كان أهمها:

أ ـ تمتعت الدول النامية (ومن بينها الدول العربية) بمعاملة خاصة ومتميزة في جولة

أورجواي، حيث سمحت اتفاقية الزراعة لهذه الدول بتنفيذ التزاماتها في مجالات الاتفاق الثلاثة وهي: النفاذ للأسواق، والدعم الداخلي، ودعم التصدير على مدى ١٠ سنوات بدلاً من ٦ سنوات على غرار الدول المتقدمة. وكذلك منحت هذه الدول مزايا وشروطاً أفضل لكل من الدعم التصديري والدعم الداخلي. وتم إقرار توفير المواد الغذائية للدول النامية في صورة منح لا ترد، أو مبيعات بشروط ميسرة. وبالنسبة لاتفاق المنسوجات، فقد لوحظ أن الاتفاق يقضي بحصول الدول النامية محدودة الصادرات على مزايا تتمثل في منحها معدل نمو لحصص صادراتها بنسبة ٢٥٪. كما يتضمن اتفاق الملكية الفكرية إعطاء الدول النامية فترات انتقالية أطول من الدول المتقدمة، ويقر بأحقيتها في تطبيق نظام الترخيص الإجباري لمواجهة الإجراءات التعسفية. ويكفل اتفاق الخدمات أحقية الدول النامية في فرض قيود مؤقتة على المدفوعات والتحويلات الخاصة بأنشطة الخدمات، ويسمح لها بإبرام اتفاقيات لتحرير قطاعات الخدمات مع دول نامية أخرى، ويمنحها معاملة أفضل من نظيرتها للدول المتقدمة، هذا إلى جانب أنه يخولها حق اتخاذ إجراءات وقائية لحماية قطاعاتها الإنتاجية عند الضرورة. وفي ظل اتفاق الاستثمار يسمح للدول النامية بفترات انتقالية أطول من الممنوحة للدول المتقدمة. ويكفل اتفاق الدعم للدول النامية التي يقل متوسط إجمالي الناتج القومي للفرد فيها عن ألف دولار، الحق في منح دعم للتصدير دون التعرض لرسوم تعويضية تفرض على صادراتها في أسواق الدول الأخرى. وتكفل إجراءات تسوية المنازعات إيلاء أهمية خاصة لمصالح الدول النامية والمشاركة كعضو في لجان التحكيم.

وفي ما يتصل بمواقف الدول العربية حيال الالتزامات المترتبة عليها والمزايا التي تحصل عليها، ومجال النفاذ إلى الأسواق وتجارة السلع، تقدمت بعض الدول العربية بمشروع في مجال المنسوجات والملابس وبعض السلع الصناعية الأخرى. واقترحت أخرى في مجال السلع الزراعية تثبيت الفئات الجمركية على وارداتها بنسب متقاربة وفقاً لأهمية السلع وتمشياً مع سياسة حماية المنتجات المحلية، خاصة وليس ثمة تعارض بين التزامات هذه الدول في جولة أورجواي والتزاماتها في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي التي تأخذ بها، بل إن فترات التنفيذ تتم وفقاً لبرامج الإصلاح الاقتصادي. لذلك فإنه لا يوجد دعم إنتاجي للسلع الزراعية في الدول العربية يخضع لالتزامات التخفيض، مما يتوقع معه أن تستفيد صادرات الدول العربية من السلع الزراعية مثل القطن، والأرز، والخضروات، والزيوت النباتية، والحمضيات، والفاكهة... الخ. كذلك فإنه في ظل فرص زيادة الحصص الحالية خلال السنوات العشر القادمة التي تكفلها اتفاقية المنسوجات قد تستفيد تونس، وسوريا، ومصر، والمغرب، ولبنان، والإمارات من ذلك.

أما بشأن اتفاقية الخدمات، فقد تبنت الدول العربية نهج الحد الأدنى بالنسبة لتثبيت التزاماتها في مجال التحرير الجزئي لبعض الخدمات، حيث كانت عروض الجزائر، والبحرين، وتونس أقل من المتوسط الخاص بالدول النامية كمجموعة، وكانت عروض مصر والكويت والمغرب أكثر شمولاً بدرجة طفيفة من متوسط البلدان النامية. مع

ملاحظة أنه في ما يتعلق بهذه الشمولية القطاعية، تركزت التزامات الدول العربية في أنشطة تتمتع فيها بميزة نسبية، مثل الفنادق، والمطاعم، والسياحة، والخدمات المالية.

ب ـ يرتب تنفيذ اتفاقيات جولة أورجواي آثاراً إيجابية وأخرى سلبية على اقتصادات الدول العربية. ومن الممكن حساب الآثار الصافية للنظام الجديد على المنطقة العربية عبر إجراء حسابات تفصيلية مدققة، تأخذ في اعتبارها عناصر معينة مثل درجة التطور الاقتصادي، والتصنيع، والمزايا النسبية، ومدى انفتاح الاقتصادات الوطنية، ومدى الارتباط بالترتيبات الإقليمية القائمة. وفي ضوء حقيقة أن تركيبة السلع المصدرة من الدول العربية يغلب عليها النفط ومشتقاته بما يتجاوز ٦٠٪، والمنسوجات بنسبة تصل إلى ٢٠٪، وحيث تشكل الواردات الغذائية نسبة يعتد بها في تجارة العديد من الدول العربية وخاصة النفطية، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج، أولاها، خاصة بالآثار على قطاع الصناعة في الدول العربية، فمن المحتمل أن تزيد الواردات العربية النسيجية مع إلغاء الحظر على الاستيراد. كذلك فإنه مع تخفيض المزايا التفضيلية أو إلغائها، قد تواجه بعض الدول العربية خسائر متفاوتة نتيجة تحويل التجارة، حيث تتضرر صادرات موريتانيا من خامات الحديد والأسماك، وتمنى كل من الجزائر والمغرب وتونس بخسائر في المعادن والكيماويات والمنسوجات في أسواق الاتحاد الأوروبي، كما يستمر تركيز الدول الصناعية على أن يكون الخفض الأكبر في التعريفات الجمركية على السلع الخاضعة لتعريفات متواضعة ولا تخشى من منافستها. وتختلف الصورة قليلاً بالنسبة لصناعات التكرير والبتروكيماويات، حيث يمكن أن تترتب على دورة أورجواي بعض الآثار الإيجابية، نظراً لأن تحرير التجارة العالمية ورفع القيود أمام دخول هذه المنتجات إلى الأسواق سيؤديان إلى زيادة الصادرات العربية لمختلف الأسواق الاستهلاكية، في ضوء قدرتها العالمية على منافسة المنتجات المتشابهة (نتيجة انخفاض أسعار المواد الأولية والطاقة لديها).

وثانيتها، خاصة ببعض الآثار على قطاع الزراعة العربي، وأخذاً في الاعتبار أهم ملامح هذا القطاع من انخفاض معدلات الإنتاجية، والفجوة التكنولوجية الزراعية، والتباين الشديد في النظم الزراعية العربية، فإنه في الوقت الذي تعتمد فيه الدول العربية على المصادر الخارجية في تأمين احتياجاتها من السلع الغذائية، تتوقع غالبية الدراسات ارتفاع أسعار السلع الغذائية بنسبة لا تقل عن ١٥٪. وعلى الرغم من القرار المرفق بالجولة والذي يقضي بتعويض هذه الدول عن الارتفاع في الأسعار، إلا أن ذلك لن يتم إلا على أساس ثنائي وبالشروط التي تحددها الدول المانحة. كذلك فإن ثمة عوامل عديدة تؤثر في تحديد انعكاسات تلك الاتفاقات على القطاع الزراعي، وهي انعكاسات لا تقتصر على تخفيض الدعم والحماية، ولكنها تمتد إلى حجم الفرص أمام زيادة الصادرات الزراعية من جراء الإصلاح. وعلى صعيد آخر، فإن استثناء الأسماك ومنتجاتها من اتفاق الزراعة، من شأنه أن يجعل الدول العربية لا تستفيد إلا من تخفيض التعريفة بينما تبقى القيود الكمية قائمة، وهو وضع في غير صالح الدول العربية أمثال موريتانيا والمغرب. هذا فضلاً عن أن تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية سيزيل الامتيازات التي حصلت عليها الدول العربية

بموجب اتفاقيات التعاون مع الاتحاد الأوروبي.

وثالثتها، خاصة ببعض الآثار على قطاع الخدمات في الدول العربية، حيث يتضح أن التحرير في أسواق المال سوف يعمل على زيادة غير مبررة في حجم بعض المعاملات المالية في الدول العربية، بحيث لا تعكس الحجم الحقيقي للأنشطة الاقتصادية، كذلك فإن منافسة الوحدات المالية الأجنبية سيكون في غير صالح هذه الدول. ومع ذلك، فإن تحرير الخدمات قد يولد آثاراً إيجابية تتمثل في الإسراع بتحديث الهياكل المالية العربية، وتقديم خدمات مالية جديدة. وثمة حقيقة مفادها أن قطاع النقل العربي ما زال يعاني من الكثير من المشاكل، مثل تعقيدات الإجراءات على الحدود بين الدول العربية وتأثرها بالعلاقات السياسية. وفي ما يتعلق بالنقل الجوي لوحظ أن الاتفاقية لم تشمل جميع نواحيه حيث اقتصرت على ثلاثة أنشطة مثل خدمات الصيانة والإصلاح، وتسويق خدمات النقل الجوي وبيعها، ثم خدمات نظم الحجز الآلي. وعليه فإن قدرة الدول العربية على المنافسة مرهونة إلى حد كبير بالإنفاق الحكومي عليها. وعن التطرق لقطاع السياحة يوصى بضرورة إصدار قانون عربي لمكافحة الاحتكار في مجال النشاط السياحي، كذلك يوصى بتعميم التشريع العربي بحيث لا يقل رأس المال العربي في المشروعات المشتركة عن ٥١٪، وأن تمثل العمالة العربية ٩٠٪ من حجم عمالتها. ويتوقع في ظل حرية انتقال الأفراد، ونشاط الشركات، وفتح الأسواق السياحية أن تتضرر المنطقة العربية مما يستلزم أن تعيد هذه الدول النظر في العوامل المؤثرة على الطلب السياحي. وأخيراً، وبالنسبة لاتفاق الخدمات والاستثمار، فإنه سيشجع تدفق الاستثمارات إلى الدول العربية مما سيولد مردوداً إيجابياً على التنمية العربية، يتطلب ضرورة الاهتمام بتوفير الشروط الجاذبة للاستثمارات مثل الاستقرار السياسي، والشفافية بالنسبة للقوانين والإجراءات. هذا مع ملاحظة أنه من الصعب التكهن بآثار تحرير الخدمات، في ضوء عدم استكمال المفاوضات المتعلقة بأنشطتها.

٣ ـ دور الدولة

شهدت السنوات الأخيرة تراجعاً، بل انحساراً، لدور الدولة في مجمل العملية الاجتماعية، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة من دولة عربية لأخرى. ولقد جاء هذا الانحسار كنتيجة لتيار العولمة الكاسح بما صحبه من انهيار كل أسوار الحماية التقليدية التي أقامتها الدولة في مرحلة البناء القومي المستقل، لمواجهة آليات الهيمنة الدولية. وتم هذا التراجع تحت شعارات الليبرالية الجديدة، بايديولوجيتها القائمة على أنه كلما قل تدخل الدولة في العملية الاجتماعية زادت الفاعلية الاقتصادية، بل والرشادة المجتمعية ككل، إذ ترى هذه النظريات الليبرالية الجديدة أن الدور الطبيعي للدولة هو صناعة السياسات الاقتصادية لا القيام بالإنتاج العام مباشرة عن طريق القطاع العام، ومن هنا شعار دولة السياسات بدلاً من دولة الإنتاج. ويرى الليبراليون الجدد ومعهم أجهزة التمويل الدولية أن العودة بالدولة إلى وظيفتها الطبيعية ـ على حد تعبيرهم ـ وهي وضع

السياسات والإشراف على تنفيذها ـ لا يعني إضعاف الدولة، ذلك أن اقتصاد السوق بالمعنى الحقيقي يتطلب دولة قوية، بل هو يقوي الدولة. فدور الدولة يزداد بالضرورة ويتعمق مع قيام نظام السوق، ذلك أن انغماس الدولة في قضايا الإنتاج، مدعاة في معظم الأحوال إلى تدهور مستوى أدائها باعتبارها صاحبة سلطة.

وكان لانهيار دول المعسكر الاشتراكي أثره الكبير في إعطاء دفعة كبيرة لهذه الايديولوجية الليبرالية، في الوقت الذي تزايد فيه ضغط كل من البنك والصندوق الدوليين والولايات المتحدة الأمريكية على دول العالم الثالث بشكل عام وعلى الدول العربية بشكل خاص، من أجل اعتماد التوجهات الاقتصادية الليبرالية بما ترتبه من إضعاف دور الدولة، ومن تغيير جذري في السياسات داخلياً وخارجياً.

فعلى المستوى الداخلي تجسدت الليبرالية الجديدة في سياسات الخصخصة بتسارع معدلات بيع وحدات القطاع العام إلى رأس المال المحلي والأجنبي دون تفرقة، وفي إلغاء الدعم الذي كان مقرراً لبعض سلع الاستهلاك الشعبي الأساسية، وفي رفع كل أنواع الرقابة على الأسعار، وفي تحرير أسواق النقد والمال والعمل بكل ما ترتب على ذلك من إلغاء التخطيط المركزي بكل أشكاله، بل وحتى دون الاستعاضة عنه بالتخطيط الاستراتيجي التأشيري.

وعلى المستوى الخارجي، سادت سياسات الحرية التجارية القائمة ضمناً على القبول بنظرية الميزات النسبية، بما تفرضه من إلغاء كافة أشكال القيود الكمية على التجارة، وتخفيض الرسوم الجمركية، إعمالاً لاتفاقيات تحرير التجارة العالمية (دورة أورجواي). كما سادت سياسات التحرير المالي بإلغاء كل أشكال الرقابة على حركات رؤوس الأموال عبر الحدود، وبإقامة سوق موحدة وحرة للصرف.

وإذا كان الخطاب السياسي الايديولوجي قد حاول تبرير الليبرالية الجديدة باعتبارات الرشادة الاقتصادية، حيث يصبح الحد من التضخم هو الهدف الأول والأخير عن طريق تقييد حجم التداول النقدي، والحد من إنفاق الدولة بهدف القضاء على عجز الميزانية وتجميد الأجور وتقليل الواردات، وزيادة الصادرات، إلا أن الهدف الحقيقي من وراء هذه السياسات كما فرضتها هيئات التمويل الدولية هو مساعدة الدولة المعولمة على الخروج من أزمة المديونية الخارجية، من خلال تحقيق فائض في الميزان التجاري يسمح لها بالوفاء بالديون وبفوائدها رغم أن هذه المؤسسات الدولية نفسها هي التي لعبت دوراً محورياً في خلق أزمة الدول المدينة في سنوات السبعينيات وأوائل الثمانينيات. وبوجه عام، يمكن إجمال أهم سلبيات تلك السياسات في الآتي:

أ ـ تدهور معدلات الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، حيث كان لانسحاب الدولة أثره الطبيعي في تدهور معدلات الاستثمار العام، في الوقت الذي لم يستطع فيه الاستثمار الخاص تعويض النقص الناشيء عن غياب الدولة في هذا المجال. ففي مصر تناقصت معدلات النمو السنوي للاستثمار المحلي الإجمالي من ٢,٧٪ في سنوات ١٩٨٠ ـ

١٩٩٠ إلى ـ ١,٥٪ في سنتي ١٩٩٠ و١٩٩١. وفي المغرب تدهورت هذه المعدلات من ٢,٥٪ إلى ـ ٢,٥٪ في الفترة نفسها. وفي الجزائر تناقصت هذه المعدلات من ـ ٢,٢٪ إلى ـ ٤,٧٪. وفي الأردن من ٧,٢٪ إلى ١,٥٪.

ب ـ ازدياد حدة التفاوت في توزيع الدخول بين الأغنياء والفقراء، مع العودة التدريجية إلى تلك الثنائية الطبقية التي كانت تميز المجتمعات العربية في فترة ما قبل مرحلة التحرر الوطني والبناء القومي المستقل.

ج ـ عدم تحقق أي من النتائج التي وعد بها منظرو البنك والصندوق الدوليين، حيث ازداد العجز في الميزان التجاري في معظم الدول العربية. ففي مصر مثلاً تدهور العجز من حوالى ١,٨ مليار دولار في سنة ١٩٨٠ إلى أكثر من ٨ مليارات دولار في سنة ١٩٩٥. وفي المغرب زاد العجز من ١,٧ مليار في سنة ١٩٨٠ إلى ٤,١ مليار في سنة ١٩٩٥. وبقي العجز في الميزان التجاري الأردني ثابتاً دون تغيير (حوالى ٢ مليار دولار).

د ـ في الوقت الذي تدهورت فيه معدلات الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، شهد القطاع المالي في المقابل ازدهاراً كبيراً في بعض البلدان العربية، على أن هذا الازدهار لم يتم ارتباطاً بالقطاع الإنتاجي، بمعنى أنه لم يؤد في الحقيقة إلى زيادة إمكانيات تمويل القطاع الإنتاجي، بل تم على حساب القطاع الإنتاجي نفسه، واتخذ منذ البداية طابع المضاربة من أجل تحقيق أكبر عائد في الأجل القصير. ولم يقتصر التحول إلى هذا النوع من الاستثمارات المالية على الأفراد الباحثين عن زيادة دخولهم بعيداً عن مخاطر الاستثمارات التقليدية. ولكن شارك فيه العديد من البنوك ورجال الأعمال، الأمر الذي يؤذن بالفعل بتحول هذه الاقتصادات العربية إلى اقتصادات مالية تقوم على المضاربة. أما أشكال الاستثمار المالي، فقد تنوعت ما بين الاستثمار في أذونات الخزانة أو الودائع المصرفية التي يجري خصخصتها في غياب أي نوع من الشفافية التي تكشف عن القيم الحقيقية لهذه الأسهم، الأمر الذي يفتح الباب واسعاً أمام عمليات المضاربة. المهم أن اتخاذ بعض الاقتصادات الوطنية هذا الطابع المالي قد أدى بدوره إلى زيادة حدة التفاوت الاجتماعي والطبقي، نظراً لتركيز الدخول المالية، وزيادة عائد المضاربات عن سعر الفائدة على الودائع وصناديق الادخار، حيث تشكل الودائع الأسلوب الأكثر اتباعاً في استثمارات الطبقات المتوسطة.

هـ ـ إن انسحاب الدولة يشكل خطراً أكبر على مستقبل الاقتصاد العربي، بل على المستقبل العربي كله، لما قد يترتب عليه من إضعاف الفرصة في إنشاء منظومة وطنية للعلم والتقانة والحيلولة دون تطور الصناعات الوطنية، في وقت فتحت فيه أبواب المنافسة واسعة وسقطت كل أسوار الحماية. فقد أدت سياسات الحد من الإنفاق الحكومي إلى تخفيض المخصصات الحكومية الضئيلة للبحث والتطوير في مختلف المجالات. كما أن سياسة الخصخصة قضت على الأمل الضئيل في أن يصبح القطاع العام مركزاً للتطور التقاني الوطني، حيث يفضل القطاع الخاص الجديد استيراد منتجات التقانة مباشرة من

الخارج. على أنه ينبغي الاعتراف أنه حتى لو اتبعت الدولة في العالم العربي سياسة تدخلية إيجابية فإنه لا يوجد أي بلد عربي يوفر وحده سوقاً داخلية كبيرة لبناء منظومة تقانية يمكن لها البقاء.

وعلى ضوء ذلك، تبدو أهمية مناقشة مسلمات ايديولوجية الليبرالية الجديدة، بعدما ثبت فشلها حتى على مستوى الدول الصناعية الجديدة التي اجتاحتها مخاطر العولمة، ولم تجد إزاءها ما يحميها. فمن ناحية، تنبني هذه الايديولوجية على تناقض أساسي في مسلماتها. ففي الوقت الذي ينادي فيه الليبراليون الجدد ومعهم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بانسحاب الدولة من مجال إنتاج السلع والخدمات، إذا بهم يقولون في الوقت نفسه إن تيار العولمة الكاسح قد أثر على سيادة هذه الدولة إلى حد اعتبار أحدهم السيادة أثراً من آثار الماضي. ولما كانت السيادة ـ بحسب تعريف هؤلاء الليبراليين أنفسهم ـ هي تمتع الدولة بالسلطة العليا والمطلقة لفرض القوانين وإلزام تطبيقها على شعبها داخل إقليمها الوطني، فإن معنى انحسار السيادة واعتبارها أثراً من الماضي هو أن الدولة الوطنية لم تعد تستطيع أن تفرض سياساتها داخل إقليمها. فكيف يمكن والأمر كذلك أن نستبدل دولة السياسات بدولة الإنتاج؟ ثم أي سياسات هذه التي يمكن للدولة الجديدة أن تفرضها إذا لم تكن الدولة ـ حسب كلام الليبراليين أنفسهم ـ تتحكم في سعر الفائدة، ولا في معدلات خروج رؤوس الأموال المالية ودخولها، ولا في السوق الداخلية طبقاً لاتفاقيات تحرير التجارة، ولا في سوق التقانة حيث تفرض اتفاقيات حتمية حقوق الملكية الفكرية قواعد صارمة في هذا الشأن؟ ثم ألا يعني كل هذا أن القطاع العام قد أصبح هو السبيل الوحيد الذي تستطيع الدولة من خلاله أن تفرض توجهاتها وسياساتها الاقتصادية والتقانية؟ وألا يعني ذلك أن تخلي الدولة عن قطاعها الإنتاجي يعني تخليها عن آخر أسلحتها في عصر العولمة وتراجع السيادة القومية؟

ومن ناحية أخرى، تقوم الايديولوجية الليبرالية على أسطورة تسمى بعلاقات الاعتماد المتبادل بين الدول، فعلى الرغم من أن هذه الدول ليست متساوية في تطورها الاقتصادي، إلا أن هذا لا يعني أن الاقتصاد الدولي يقوم على علاقات هيمنة من ناحية، وتبعية من ناحية أخرى. فالتبعية في رأيهم هي مفهوم ايديولوجي من مخلفات الماضي. وحيث كان ذلك فإن علاقات الاعتماد المتبادل تعطي فرصاً للجميع للنمو والازدهار، حتى وإن كانت فرص البعض أفضل من فرص الآخرين. ومع ذلك فإن هؤلاء الليبراليين أنفسهم يقولون في معرض بحثهم لمظاهر العولمة، إن قمة الدول الصناعية السبع لها تأثير كاسح على أوضاع الاقتصاد العالمي، وهذا ما نعنيه بالضبط بعلاقات الهيمنة والتبعية.

وحقيقة الأمر أن الدولة كانت هي دائماً المحور الأساسي في عمليات البناء الاقتصادي الوطني سواء في ظل الرأسمالية، أو في ظل الأنظمة التي أسميت بالاشتراكية. وفي الوطن العربي، كانت الدولة هي التي لعبت الدور الأساسي في إرساء أسس اقتصاد المبادلة التجاري في القرن التاسع عشر، وهي التي أرست بيان الملكية

الخاصة للأرض الزراعية. وهي التي شكلت علاقات العمل. باختصار لعبت الدولة الدور الأول والأخير في إرساء دعائم النظام الرأسمالي، وما يسمى اليوم باقتصاد السوق، وهو الدور الذي لعبته البرجوازية في أوروبا قبل ذلك بقرون.

ويعني ذلك أن الدولة حلت في الوطن العربي محل البرجوازية الغائبة ولعبت دورها، ثم قامت هذه الدولة نفسها بخلق البرجوازية الجديدة، من خلال أجهزتها هي. وفي مرحلة التحرر الوطني كانت الدولة قد تولت مهمة التصدي لبناء القاعدة الصناعية الجديدة في إطار تخطيط مركزي، وقامت بتنشيط السوق الداخلية لاستيعاب منتجات الصناعة الجديدة وحمايتها، وتولت إعداد الفنيين والعاملين. وأخيراً وليس آخراً كانت الدولة قد تولت مواجهة قوى الهيمنة الخارجية وتحرير الاقتصاد الوطني من قبضتها.

٤ ـ قضايا التعليم

يعد الحديث عن التعليم حديثاً عن المستقبل، مستقبل الإنسان والوطن والأمة جميعاً. كما أن الحديث عن التعليم على عتبة الألفية الثالثة هو حديث يصعب فصله عن السياق العالمي الذي تصنف فيه فئات الدول بحسب إنتاجها للتقانة المتقدمة واستخدامها لها. وإذا كان يمكن مقارنة حال التعليم في الوطن العربي من زوايا شتى وبأساليب مختلفة، فإن إحدى تلك الزوايا هي مقاربة الموضوع من زاوية التحديات التي تكتنفه، كونها ـ أي التحديات ـ تعكس خللاً في التعامل مع المكون الرئيسي للعملية التنموية: البشر.

في طليعة تلك التحديات تأتي الأمية التقليدية، إذ يشهد واقع الحال في الوطن العربي، أن معدلات الأمية ليست فقط قائمة ومستمرة، بل هي آخذة في التزايد. وفي هذا السياق يشير تقرير اليونسكو عن التربية في العالم والصادر في العام ١٩٩٥، إلى أن عدد السكان الأميين في سن الخامسة عشرة فأكثر كان يبلغ ٥٥,٨ مليون نسمة في العام ١٩٨٠، ثم ارتفع هذا العدد إلى ٦٥,٥ مليون نسمة في العام ١٩٩٥، وينتظر له الاستمرار في الزيادة ليبلغ ٦٧,٩ مليون نسمة بحلول العام ٢٠٠٠. ومن عموم الدول العربية إلى آحادها، يتبين رجوعاً للمصدر السابق نفسه، أن نسبة الأمية في العام ١٩٩٦ بلغت حدها الأقصى في موريتانيا بواقع ٦٢,٣٪ من إجمالي السكان، ووصلت إلى حدها الأدنى في لبنان بواقع ٧,٦٪. وما بين الحدين الأدنى والأعلى توزعت سائر الدول العربية الأخرى على مقياس الأمية: السودان بواقع ٥٣,٩٪، ومصر بواقع ٤٨,٦٪، والعراق بواقع ٤٢٪، والجزائر بواقع ٣٨,٤٪، والسعودية بواقع ٣٧,٢٪، وسوريا بواقع ٢٩,٢٪، والكويت بواقع ٢١,٤٪.

ولا يعود تفشي الأمية في الوطن العربي إلى تدني الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج القومي الإجمالي فحسب (٥,٦٪ في العام ١٩٩٢)، لكنه يرتبط في جوهره بمجمل الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لدول المنطقة (من قبيل تدني مستويات معيشة

الأسر، وشيوع ظاهرة تشغيل الأطفال، والتحفظ على تعليم الإناث.. الخ). فإذا ما وضعنا قضية الأمية الأبجدية في سياق قضية الأمية التعليمية نتيجة عوامل مركبة ومتشابكة (منها سوء أحوال المباني المدرسية، وتكدس الفصول، وتدهور مستوى المدرس.. الخ)، فإن الظاهرة تكشف أبعاداً أعمق وأخطر.

ويمثل مضمون المناهج التعليمية تحدياً آخر ومظهراً جديداً من مظاهر تشوه الرسالة التعليمية، سواء بسبب الاعتماد على التربية العقلية لا النقدية، أو بسبب تخلف المضمون عن الإحاطة بقضايا التطور العلمي والتقاني، أو بسبب تغير المقررات مع تذبذب السياسات الخارجية للدول (تجاه إسرائيل بالأساس وفي ما يخص عملية التسوية السلمية تحديداً)، أو بسبب إشاعة روح التعصب والعنف وعدم التسامح مع «الآخر» المختلف نوعاً أو ديناً أو قومية أو فكراً. ومن الملاحظات ذات الصلة، أن المعهد العربي لحقوق الإنسان بتونس كان قد رعى على مدار عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ مشروعاً لتحليل مناهج التعليم الأساسي من زاوية حقوق الإنسان في عدد من الدول العربية، منها مصر، وتونس، والمغرب، ولبنان، والأردن، وسوريا. وكشفت نتائج المشروع عن قصور معيب، كان من أبلغ آياته غياب الحق في الحياة، الذي هو واسطة العقد في مجمل منظومة حقوق الإنسان.

وعلى صعيد آخر، لا زالت معضلة التعريب تمثل إشكالية أساسية في دول المغرب العربي، بينما بذلت سوريا ولا زالت تبذل، جهداً واضحاً في مجال تعريب العلوم. ومن المفارقة، أنه في الوقت الذي تحتاج فيه الأمة أكثر من أي وقت مضى إلى أن تشد على هويتها بالنواجذ في مواجهة التيار المبشر بالعولمة الثقافية، تتسع مساحة التعليم الأجنبي في أكثر من دولة عربية. ويذكر في هذا السياق، أن عدداً من هذه الدول كان قد استحدث منذ مطلع التسعينيات أقساماً للتدريس باللغات الأجنبية في داخل الكليات الجامعية، جنباً إلى جنب مع الأقسام التي تتولى التدريس بلغة الضاد. ومن الجلي أن تطوراً هذا شأنه يأتي محملاً بعديد من المحاذير، أحدها إهدار مجانية التعليم وتكريس التفاوت الطبقي، خاصة وأن أقسام التدريس باللغات الأجنبية هي أقسام مدفوعة المصروفات. والآخر هو الإخلال بتكافؤ الفرص في مجال العمل نظراً لتطور التقنيات والتجهيزات والإمكانيات المتاحة لأقسام التدريس باللغات الأجنبية. والأثر الثالث وهو الأخطر يتعلق بمجموعة القيم المتضمنة في المقررات التعليمية المستوردة من الخارج، والتي تأتي محملة بانحيازات أيديولوجية في طائفة كبيرة من القضايا تبدأ بالخصخصة ودور الدولة، وتنتهي بالعلاقة مع إسرائيل. وقد يقال إن الاتجاه نحو التدريس باللغات الأجنبية يستجيب لحاجة السوق التي يزيد فيها الطلب على مستخدمي الحاسب الآلي وشبكة الشبكات. ويرد على ذلك بأهمية التمييز بين التعلم المشروع للغات الأجنبية كلغات حية، وبين تدريس المواد التعليمية وبعضها له طبيعته السيادية (كالاقتصاد الوطني مثلاً) بلغة أجنبية وباستخدام كتب وافدة، وهو ما يحتاج إلى إعادة نظر. أكثر من ذلك، يحذر البعض من الاعتماد غير المشروط على معيار «حاجة السوق» في توجيه مسار العملية التعليمية، لأن سياسة ذاك دأبها ترتب

اختلالات جسيمة مؤداها إنهاء تخصصات وغلق معاهد وكليات وعزل بشر، لمجرد أن السوق لا تطلبهم.

يتداخل مع المشكلات السابقة ويفاقمها كون بعض الدول العربية تعيش ظروفاً صعبة، من نماذجها الإغلاق المستمر للجامعات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولئن أثمرت البيئة الفلسطينية إبداعات فردية تجلت في محاولات التغلب على تلك الظروف، بالتدريس في المنازل وحتى ساعات متأخرة من الليل، إلا أن تلك الجهود لا تفعل غير سد الثغرات فيما يعد التعليم هو السلاح الأساسي للشعب الفلسطيني. وفي الجزائر والسودان والصومال، تمثل تطورات النزاعات الداخلية معوقاً أساسياً من معوقات انتظام العملية التعليمية. ففي السودان، يتكرر إغلاق الجامعات التي تشهد اضطرابات طلابية. وفي الجزائر تمارس الحركات المسلحة إغلاق المدارس في المناطق التي تخضع لنفوذها، إلا إذا استجابت لشروطها (من قبيل منع تدريس الرياضة والموسيقى، وفرض الزي الإسلامي على الطالبات، ومنع الاختلاط بين الجنسين).

وعلى ضوء ما سبق، يصبح دعم الدولة للتعليم بمختلف مكوناته أمراً لا غنى عنه، كما يغدو من الضروري تنشيط الجهود الشعبية والأهلية في مجال إنشاء المدارس والجامعات. ومن المبادرات الإيجابية ذات الصلة التي شهدها العام ١٩٩٧، المبادرة التي قام بها رئيس برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، والخاصة بإنشاء جامعة عربية مفتوحة. وعلى أرضية تلك المبادرة، اجتمعت في الرياض بين ١٣و١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ لجنة من الخبراء العرب في مجال التعليم بالإضافة إلى ممثلين لمنظمات إقليمية ودولية لبلورة أفكار محددة واقتراح آليات التنفيذ. ولقد حددت اللجنة أهداف الجامعة العربية المفتوحة في ما يلي: التعليم العالي لمن يرغب، وإعادة تأهيل المعلمين، والتدريب أثناء العمل، والبرامج التحويلية للمهن لمواجهة آثار الخصخصة، وبرامج لتطوير المجتمع. واقترحت أن يتم تمويل هذه الجامعة من مصادر أربعة هي: استثمارات القطاع الخاص، والوقفيات، ورسوم الطلاب، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية.

٥ ـ حال الإعلام

شغلت الساحة الإعلامية العربية على مدار العام ١٩٩٧ بقضية العلاقة بين الإعلام والديمقراطية، وتأثر اهتمامها بمستجدات القوانين والأحكام والإجراءات المنظمة لأوضاع الإعلام والإعلاميين. وفي العام نفسه، شهدت العلاقات الإعلامية بين العرب والعالم تطورات مهمة اتخذت الشكل التعاوني أحياناً، واتخذت الشكل التكاملي أحياناً أخرى.

أ ـ فعلى جانب، اكتسبت إشكالية العلاقة بين الإعلام والديمقراطية أبعاداً مهمة على مدار العام ١٩٩٧ في أكثر من دولة عربية واحدة، ووضعت على المحك شعارات التعددية مع اطراد الاتجاه نحو تضييق مساحة حرية الرأي والتعبير على اختلاف طبيعة النظم

السياسية ذات الصلة. ففي الأردن، عدلت الحكومة الأردنية في ١٧ أيار/مايو قانون المطبوعات والنشر، بحجة إسفاف بعض الصحف الأسبوعية في موادها وصورها الصحفية جرياً وراء الربح، والإساءة إلى الوطن والشخصيات العامة. وقد غلظ القانون السابق العقوبة على الصحفي الذي ينشر اخباراً غير صحيحة، واشترط أن يكون رئيس التحرير عضواً بنقابة الصحفيين، وأن يكون قد قضى في الصحافة مدة عشر سنوات على الأقل، واشترط ضرورة أن ترفع المؤسسات الصحفية رؤوس أموالها بحيث تزيد على ٦٠٠ ألف دينار أردني بالنسبة للصحف اليومية، و٣٠٠ ألف دينار بالنسبة للصحف الأسبوعية. وتم تعليق ١٣ صحيفة أسبوعية لم تتمكن من توفيق أوضاعها مع القانون الجديد. وكان واضحاً منذ البداية أن الغرض الأساسي للتعديل هو تحجيم الصحف الأسبوعية المعارضة عشية الانتخابات البرلمانية إلى جانب تقنين مهنة الصحافة وترشيدها. وقد أحدث التعديل ردود فعل عنيفة في الأوساط الحزبية والنقابية والصحفية في الأردن، لكن لم تتمخض كل محاولات الحوار مع الحكومة لتخفيف الشروط الواردة في القانون المعدل عن شيء. ويتضح من التطورات التي تلت تعديل قانون المطبوعات والنشر أنه كان خطوة من مجموعة خطوات لترتيب البيت السياسي الأردني من الداخل، حيث اتجهت الحكومة الأردنية بعد ذلك إلى تعديل أنظمة النقابات، وتعديل قانون الأحزاب السياسية. وقد نجم عن هذه التعديلات توقف عدد كبير من الصحف الأسبوعية عن الصدور، بعضها صحف سياسية وحزبية.

وشهد لبنان خلال العام ١٩٩٧ أزمة سياسية حادة بسبب عدم إمكانية تحقيق التوازن بين حرية التعبير وحق الدولة في بسط سيادتها على ترددات التلفزة والإذاعة. وقد ألزمت الحكومة كل محطات التلفزة والإذاعة بالحصول على تراخيص البث من وزارة الإعلام. واستجابت في البداية أغلب المحطات اللبنانية، وتم الترخيص لعدد منها في ضوء محدودية الترددات الخاصة بلبنان من جهة، والتوازنات السياسية من جهة أخرى، بينما لم تمنح التراخيص لبعضها الآخر بل وأقدمت على إغلاق محطتين إضافيتين للتلفزة والإذاعة.

وفي مصر، كان العام ١٩٩٧ ساحة لثلاثة تطورات هامة في علاقة السلطة بالصحافة. مس التطور الأول دعم القضاء وتعزيزه لحرية الصحافة، حيث قضت المحكمة الدستورية العليا في مصر في شهر شباط/فبراير بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة ١٩٥ من قانون العقوبات التي تجعل رئيس تحرير الصحيفة مسؤولاً جنائياً عن الجرائم التي ترتكب بواسطة الصحيفة بصفته فاعلاً أصلياً لها. وهي سابقة هامة في تاريخ قوانين النشر والصحافة العربية. وتناول التطور الثاني تأكيد مبدأ الفصل بين السلطات، ومسؤولية القضاء في الفصل في الخلافات التي تنشأ بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من جهة، والصحافة من جهة أخرى. اما التطور الثالث فهو الخاص بانفراد نقابة الصحفيين بتقنين ممارسة مهنة الصحافة.

ولـم يؤد إلغاء وزارة الإعلام في تونس إلى تحلل الإعلام من الرقابة الادارية، واستمرت الشكوى من طابعه الأحادي في الفكر والمرجعية. ولـم يستمر الانتعاش الذي شهدته حرية الصحافة في اليمن في النصف الأول من العام في إطار الاستعداد للانتخابات، فتعرضت صحف وصحفيون لضغوط عديدة في النصف الثاني من العام كان من بينها حكم قضائي غير مسبوق بجلد صحفيين في صحيفة الشورى وتوقيف الصحيفة ستة أشهر. واستمرت حرية الصحافة في الجزائر تعاني من ضغوط الجماعات الإسلامية والحكومة معاً، مما أثر على أدائها لرسالتها. واقترنت أغلب هذه الأطر التنظيمية الجديدة بتجاوزات في حق الإعلاميين عموماً والصحفيين خصوصاً.

ب ـ وعلى جانب آخر، شهد العام ١٩٩٧ تطورات إيجابية في كل مجالات التعاون القومي العربي، سواء في ما يخص تطوير التقانة الإعلامية، أو في ما يتصل بمجالات صنع السياسات الإعلامية والتنسيق بين المؤسسات المنفذة لها. فلقد بدأ في نيسان/أبريل تشغيل الكابل البحري للاتصالات بالألياف الضوئية الذي يربط كلاً من مصر، وسوريا، ولبنان. وقد طلبت كل من الامارات العربية المتحدة وليبيا الإسهام في الكابل لتوفير دوائر اتصالات تربطها بهذه الدول الثلاث. ويجري حالياً إجراء الدراسات اللازمة بمعرفة كل من مصر، وسوريا. كما تم الانتهاء من تصنيع القمر المصري نايل سات ١ـ١، تأجل إطلاقه إلى شهر نيسان/أبريل ١٩٩٨، ويعد القمر نايل سات قمراً عربياً تم التفكير فيه والتخطيط له ليدعم قدرات شبكة عربسات.

وفي مجال التنسيق بين السياسات الإعلامية على المستوى القومي، حدد مجلس وزراء الإعلام العرب في ختام دورته التاسعة والعشرين التي عقدت بالقاهرة في حزيران/يونيو ١٩٩٧ معالـم الخطاب الإعلامي العربي تجاه مختلف القضايا القومية، وركز بصفة خاصة على قضايا الاستيطان والقدس، ومساندة قرارات القمة العربية الأخيرة وقرارات مجلس وزراء الخارجية العرب في دورتيه رقمي (١٠٧) و (١٠٨).

كذلك، شهد العام ١٩٩٧ نشاطاً مكثفاً للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، كان أبرزها إنجاز مشروعها الخاص بوضع تصورات استراتيجية لتكامل السياسات الثقافية والإعلامية على مستوى الوطن العربي. وعقدت المنظمة ندوة في الأردن في تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٧ ضمت المسؤولين عن القنوات الفضائية العربية للبحث في كيفية توظيف هذه القنوات لخدمة الثقافة العربية الإسلامية.

ج ـ وبخصوص التعاون العربي ـ الافريقي في مجال الإعلام، فلقد حقق إنجازين مهمين خلال العام ١٩٩٧. تحقق الإنجاز الأول خلال مؤتمر وزراء الإعلام الافارقة الذي عقد بالقاهرة في حزيران/يونيو ١٩٩٧، والذي وافق على الاصلاح الشامل لهيكل وكالة الأنباء الافريقية وحولها إلى شركة مساهمة تنفيذاً لقرار صادر عن القمة الثامنة والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية. وتمثل الإنجاز الثاني في تأسيس المنظمة العربية الافريقية للصحف في نيسان/أبريل ١٩٩٧، ومقرها تونس، بهدف تطوير الصحافة في كل من العالـم العربي

وافريقيا، والدفاع عن الحريات الصحفية.

د ـ أما التعاون الإعلامي العربي ـ الأوروبي، فإلى جانب مجاله الإخباري والبرامجي التقليدي، جرى خلال العام ١٩٩٧ البحث في بث شبكة فضائية باسم القناة الأوروبية المتوسطية. وقد عقدت خلال العام ١٩٩٧ عدة اجتماعات على مستوى الخبراء للتخطيط للقناة، ولكن الصورة النهائية لم تتبلور بعد، وان كان الاتجاه هو إلى ان تتكون الشبكة المقترحة من مركز رئيسي وثمانية مراكز إقليمية (منها ثلاثة مراكز عربية)، بحيث ينتج كل مركز ويبث إنتاجه بلغته إلى المركز الرئيسي الذي يعيد بثه بثماني لغات.

٦ ـ قضايا البيئة

أرجعت أسباب الاهتمام بقضايا البيئة عالمياً إلى جملة تفسيرات، أحدها، تغير النسق القيمي لشعوب الدول الصناعية في اتجاه قيم ما بعد المادية. وثانيها، تفاقم الحوادث البيئية في الدول الصناعية (كحادثة شيرنوبيل في روسيا). وثالثها، تشابك المشاكل البيئية وامتداد آثارها. ورابعها، ما يثار عن حرص الدول الصناعية على عرقلة مسيرة التنمية في دول العالم الثالث، بوضع قيود على التصنيع في هذه الأخيرة، مقابل الترويج للمنتجات الغربية بحسبانها تقانة صديقة للبيئة.

أما بالنسبة للوطن العربي فقد اختلفت إلى حد ما أسباب الاهتمام بالبيئة عن النسق السابق، وذلك لأنها تعددت وفقاً لتباين الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، ومستوى التنمية في كل دولة على حدة. ففي الدول الفقيرة كان الدافع للاهتمام بالبيئة هو الحل الوحيد لإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين مع محاولة تحقيق التنمية المستدامة. أما في دول الرفاهة البترولية فقد نتج الاهتمام بالبيئة عن تحول هذه المجتمعات إلى مجتمعات استهلاكية، مما استدعى التفكير في كيفية معالجة الزيادة المطردة في حجم المخلفات. وبالنسبة للدول الصحراوية فإنها اهتمت بالبيئة نتيجة معاناتها من مشاكل نقص المياه والتصحر وقلة المساحات الخضراء بها. بينما تعتبر المشاكل البيئية الناتجة عن التلوث من أهم الدوافع لاهتمام الدول متنوعة الهياكل الإنتاجية بالبيئة.

على ضوء ما سبق، يمكن مناقشة أهم قضايا البيئة في الوطن العربي، وكذلك أهم الجهود العربية لتطويقها.

أ ـ قضايا البيئة في الوطن العربي

على الرغم من أن مشكلات البيئة في الوطن العربي تقل عن مثيلاتها في الدول الصناعية الكبرى، إلا أن هناك مؤشرات عديدة تدل على خطورة الوضع في المنطقة، من أهمها:

* يخسر الوطن العربي عشرات المليارات من الدولارات سنوياً بسبب التلوث

البيئي، وتتكلف مواجهة هذه الآثار ثلاثة أضعاف هذا المبلغ.

* يستنشق ٤٠٪ من سكان المناطق الحضرية هواء ملوثاً.

* من أكثر المناطق التي تعاني من التلوث الصناعي في الوطن العربي مدينة حلوان في جمهورية مصر العربية، ومنطقة الدار البيضاء - المحمدية في المغرب، ومنطقة عمان - الزرقاء في الأردن. أما في تونس فتتوزع مناطق التلوث الصناعي على سوسة، والمهدية، وبنزرت، وصفاقس، وقابس، وقفصة، وتونس العاصمة. هذا بالإضافة إلى عنابة ووهران بالجزائر.

* يعاني ٩٥٪ من سكان الوطن العربي من عدم توافر صرف صحي، ويشرب حوالى ٦١ مليون نسمة مياهاً ملوثة.

* تستهلك ١١ دولة عربية ١٠٠٪ من إمدادات المياه العذبة، بينما تعاني ٨ دول من رداءة نوعية المياه.

* تتعرض المناطق الساحلية إلى ضغوط بيئية عديدة، كالتلوث النفطي الذي قدرت كميته في الخليج العربي في العام ١٩٨٦ بحوالى ٣ بلايين طن.

* تناقص التنوع البيولوجي للنباتات والحيوانات الأصلية في الوطن العربي، نتيجة للقنص العشوائي والرعي الجائر.

ب - مظاهر الاهتمام بالبيئة (الإجراءات والسياسات المتبعة لمعالجة القضايا البيئية)

بدأ اهتمام الدول العربية بقضايا البيئة منذ مطلع السبعينيات حينما شاركت الدول العربية في مؤتمر استوكهولم في العام ١٩٧٢، وازداد هذا الاهتمام في الثمانينيات والتسعينيات، خصوصاً بعد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الذي عقد في البرازيل في العام ١٩٩٢. ولقد تطورت طبيعة الاهتمام العربي بالبيئة في هذين العقدين تطوراً واضحاً، حيث حرصت الدول العربية على تشكيل الركائز الأساسية للإدارة البيئية المتمثلة في المؤسسات، والتشريعات وخطط العمل البيئية.

في ما يتعلق بتعزيز الإطار المؤسسي المختص بإدارة البيئة، يلاحظ أن هناك ازدياداً ملحوظاً في عدد المؤسسات البيئية الناشطة في الوطن العربي. فمن بين ٢٢ دولة عربية تتمتع ١٣ دولة منها بوجود وزارات للبيئة، وتلك الدول هي تونس، وعمان، والأردن، ولبنان، وسوريا، ومصر، والجزائر، وجيبوتي، والسودان، وجزر القمر، والمغرب، والبحرين، وموريتانيا، وهناك دولتان اثنتان يوجد بهما وزيرا دولة للبيئة هما مصر وسوريا. أما بالنسبة للدول العربية الأخرى، فلا توجد بها وزارات مختصة بالبيئة، لكن تدخل قضايا البيئة في اختصاص وزارات أخرى، كما هو الحال في دولة الإمارات، والعراق، وقطر. أما الكويت وفلسطين فتفضلان تكوين هيئة عامة للبيئة، ويوجد باليمن مجلس لحماية البيئة:

* مرور هذه المؤسسات بمراحل متعددة من التطور حتى وصلت إلى طورها الحالي.

* ومع ذلك، لا بد من الإشارة إلى ضعف عملية تنفيذ السياسات البيئية على المستوى القومي، بسبب صعوبة التنسيق بين الدوائر المختلفة التي تقع في اختصاصها المشكلات البيئية ـ من ناحية، ونقص الكوادر الفنية العاملة في المؤسسات البيئية، ومحدودية الميزانية المرصودة لها ـ من ناحية أخرى.

أما على المستوى القومي فنلاحظ ازدياد فاعلية مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، حيث عقد المجلس تسع دورات منذ إنشائه وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ وذلك لدعم التعاون العربي في كافة مجالات العمل البيئي. وقد انبثق عن المجلس مكتب تنفيذي يضم في عضويته سبع دول عربية لتحضير جدول أعمال مجلس الوزراء العرب، كما تصدر الأمانة الفنية للمجلس نشرة شهرية بعنوان «بيئتنا العربية» تهتم بنشر الوعي البيئي.

أما بخصوص استكمال الأطر التشريعية المتعلقة بالبيئة، فيلاحظ أن بعض الدول العربية قامت بإصدار تشريعات بيئية جديدة لمسايرة التقدم التقني الحديث، مثل قانون البيئة رقم ٤/ ١٩٩٤ في جمهورية مصر العربية، والتشريع البيئي الأردني للعام ١٩٩٥، وقانون حماية البيئة وتنميتها في العراق للعام ١٩٨٦.

كما استكملت معظم الدول العربية مرحلة بناء الإطار التشريعي المتعلق بالبيئة. وبعضها يدخل الآن في عملية تطبيق هذه التشريعات كما هو الحال في جمهورية مصر العربية حيث يبدأ التطبيق الفعلي لقانون ١٩٩٤ في آذار/مارس ١٩٩٨. وعلى الرغم من الأخذ بأسلوب التدرج والحوافز الاقتصادية في التشريعات، إلا أنها تواجه صعوبات في عملية التطبيق، منها:

* إعداد بعض التشريعات بطريقة قطاعية تخلو من الترابط.

* صعوبة تحديد معدلات التلوث التي ستأخذ بها التشريعات، نظراً لعدم توافر دراسات أساسية لرصد معدلات التلوث السائدة.

* عدم توافر الوعي البيئي لدى الجهات الأمنية والقضائية المختصة بتنفيذ القانون، مما يضعف من قدرتها على التنفيذ.

أما على المستوى الدولي فنلاحظ أن معظم الدول العربية قد وقعت على العديد من الاتفاقيات الدولية المهتمة بالعمل البيئي كاتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، واتفاقية بال للتخلص من النفايات الخطرة، وتطالب بعض الدراسات بضرورة أن تكون هذه الاتفاقيات الدولية جزءاً من التشريعات الوطنية.

ومن حيث إعادة وضع خطط واستراتيجيات حماية البيئة، فإنه بمراجعة الخطط البيئية الوطنية التي بدأت الدول العربية في صياغتها منذ بداية التسعينيات بمساعدة البنك الدولي، يتبين أنها:

* حاولت الجمع بين خصوصية المشاكل البيئية داخل كل دولة، بالإضافة إلى مجموعة الأهداف العامة التي يدعمها البنك الدولي.

* لم تتطرق إلى تأثير الفقر، أو انعكاس زيادة السكان على الموارد الطبيعية.

* لم تقدم بصورة محددة أولويات العمل البيئي في الدول المعنية، بل تركت للجهات الممولة عملية اختيار المشروعات.

* عجزت عن الربط بين المشكلات البيئية المختلفة، وتناولت كلاً منها بطريقة منفصلة، مما يتعارض مع طبيعة المشكلات البيئية التي تتسم بالتداخل والتشابك.

* حالياً تقوم بعض الدول العربية بإعادة رسم الخطط البيئية لتتلاءم مع الخبرة والمعرفة التي اكتسبتها تلك الدول في العمل البيئي من جانب، وتعكس أولويات هذه الدول ورؤيتها لمستقبل المشاكل البيئية فيها من جانب آخر.

* وقد نجحت دول عربية عديدة في إدماج البعد البيئي في خططها التنموية الشاملة، كما قامت بتعميم العديد من البرامج لمكافحة التلوث الصناعي.

وعلى صعيد العمل العربي المشترك، تمت صياغة محاور برنامج للعمل العربي من أجل تحقيق التنمية المستدامة التي أقرها مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢، وهي تعبر عن أولويات القضايا البيئية في الوطن العربي، ومنها التغير المناخي، والتلوث الصناعي، وبرنامج التعليم والوعي البيئي، ومكافحة التصحر.

بداية بالتغير المناخي فقد وقعت دول عربية عديدة على الاتفاقية الإطارية للتغير المناخي، باستثناء كل من الصومال والعراق. كما شاركت دول عربية عديدة في مؤتمر الأمم المتحدة للتغيرات المناخية الذي عقد في مدينة كيوتو اليابانية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧.

وعلى الرغم من وجود تناقضات مصلحية داخل الموقف العربي بين الدول المنتجة للبترول من جانب (والتي سوف تتعرض لخسائر اقتصادية نتيجة للانخفاض المستقبلي في الطلب على النفط من أجل تخفيض الانبعاثات الحرارية)، ودولة مثل مصر مهددة بغرق سواحلها الشمالية ودلتا نهر النيل، إلا أن الدول العربية حرصت على تنسيق مواقفها من أجل تفعيل قدرتها التفاوضية. وطالبت بضرورة أن تقلل الدول الصناعية من إنتاج غازات الاحتباس الحراري وأن تقدم مساعدات للدول النامية.

مروراً بمكافحة التلوث الصناعي، فجدير بالذكر أن برنامج مكافحة التلوث الصناعي يهدف إلى دراسة أوضاع الصناعات الوطنية والمشكلات البيئية الناتجة عنها وطرق علاجها. وقد أعد البرنامج دليلاً عن حالة التلوث الصناعي في الوطن العربي ليكون بمثابة دراسة مرجعية لهذه المشكلة. ويهتم هذا البرنامج بدراسات التقييم البيئي

للمشروعات الصناعية وتشجيع الصناعات العربية على الأخذ بالتقانة الصديقة للبيئة وتشجيع عمليات المراجعة البيئية والرصد البيئي.

وفي ما يتعلق ببرنامج التعليم والوعي البيئي، فلقد حرص مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة على أن تكون التربية البيئية أحد المحاور الرئيسية لبرنامج العمل العربي للتنمية المستدامة، كما سعت دول عربية عديدة إلى إدماج البعد البيئي في المقررات الدراسية. هذا بالإضافة إلى حرص القائمين على هذا البرنامج على أن تكون مخرجاته معبرة عن الواقع العربي ومتسقة مع أجندة القرن الحادي والعشرين.

وانتهاء بمكافحة التصحر وزيادة الرقعة الخضراء، وأخذاً في الاعتبار أن ٦٩٪ من مساحة الوطن العربي تعتبر مناطق صحراوية، وقعت بعض الدول العربية على الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر، وقام المكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة في اجتماعه الثامن عشر الذي عقد في ٢١/ ٥/١٩٩٧ بالتأكيد على الدول العربية التي لم تنضم بعد للاتفاقية بالإسراع بذلك. ويضم برنامج مكافحة التصحر أنشطة منها، دراسة حالة التصحر في الوطن العربي، وإعداد البرامج التي تحد من التصحر في المنطقة، وزيادة الرقعة الزراعية، بالإضافة إلى تشجيع البحث العلمي في مجال مكافحة التصحر وتبادل الخبرات بين الدول العربية للحد من هذه المشكلة.

أما عن دور المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال البيئة، فلقد كان لتنامي الاهتمام الحكومي بقضايا البيئة صدى كبير على صعيد المجتمع المدني، حيث ازداد عدد المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال البيئة، وتعاظم دورها في مجال إعداد التشريعات البيئية ومناقشتها، لتصبح بذلك عنصراً مؤثراً في السياسات البيئية على الصعيدين الوطني والقومي. بيد أن هذه المنظمات تعاني من الاعتماد على التمويل الأجنبي وعدم القدرة على الاستمرار في تقديم الخدمات بعد انتهاء التمويل، كما تعاني من محدودية وعيها بتأثير المشاكل البيئية ذات الصبغة العالمية على الظروف المحلية. وقد استطاعت المنظمات غير الحكومية أن تنسق في ما بينها على المستوى الإقليمي من خلال إنشاء الشبكة العربية للبيئة والتنمية، والتي تهدف إلى تسهيل الاتصال وحركة التعامل في ما بين المنظمات غير الحكومية في المنطقة. وكان اكتساب الشبكة العربية للبيئة والتنمية صفة العضو المراقب بمجلس وزراء البيئة العرب المسؤولين عن شؤون البيئة تعبيراً عن الإيمان أن قضايا البيئة تحتاج إلى تضافر كل الجهود سواء الحكومية منها أو غير الحكومية.

سادساً: العلم والتقانة

يعوز مقاربة حال العلم والتقانة في المنطقة العربية الاعتماد على جملة من المؤشرات المباشرة، من أهمها:

- السياسات الوطنية للعلم والتقانة، واتفاقيات نقل التقانة وتعاقداتها، والتعاون البحثي التطويري، وآليات التحفيز الحكومي لأنشطة البحث، والتطوير، والتغيير التقاني،

والتحالفات في مجالات التقانة، والتطوير، والتسويق، وحركية براءات الاختراع، والقضايا والمنازعات الخاصة بالملكية الفكرية، وعمليات الحصول على شهادات الجودة، وعلاقاتها بالإنتاجية والابتكار، وأنشطة التغيير التقاني (في المنتجات والعمليات الإنتاجية والخدمات) في القطاعات المختلفة، والتقييم المالي لعمليات البحث، والتطوير، والتغيير التقاني، والمنظمات غير الحكومية المعنية بالعلم والتقانة وأنشطتها، والمكاتب الاستشارية، والأنشطة التدريبية الخاصة بالعلم والتقانة، والإصدارات الخاصة بالعلم والتقانة، وأنشطة الثقافة العامة في مجالات العلم والتقانة، والتعاون عبر القطري على هدي المؤشرات المباشرة في العلم والتقانة.

ولحين تطوير تلك المؤشرات، وباستخدام المؤشرات المتاحة، وهي غير كافية، يمكن القول إن الضعف النسبي للعلم والتقانة في المنطقة العربية يتضح من خلال نموذجين لهما أهميتهما الخاصة، وهما نموذج صناعات النفط والبتروكيماويات، ونموذج صناعة الدواء. فرغم الأهمية الشاملة (تاريخياً واقتصادياً وسياسياً) للنفط في المنطقة العربية، إلا أن طاقة تكرير النفط في الوطن العربي لا تتجاوز ٧,٧٪ من طاقة النفط في العالم، وهو مستوى متدن جداً أخذاً في الاعتبار أن احتياطي النفط العربي الخام يبلغ ٦٠٪ من الاحتياطي العالمي. أما بخصوص صناعة الدواء، فرغم أنها قد بدأت في المنطقة العربية في العام ١٩٣٩ قبل أن تبدأ في معظم دول العالم الثالث، ورغم أن هذه الصناعة قد أخذت في الازدهار (الكمي) في معظم الأقطار العربية منذ السبعينيات وحتى الآن، إلا أن عنصر البحث والتطوير في هذه الصناعة يكاد يكون غائباً تماماً رغم أنها صناعة تقوم على العلم. وقد كان من نتيجة ذلك أن ٤٠٪ من الأدوية العربية تنتج من خلال تصاريح أجنبية رغم عدم سريان براءات الاختراع على حوالى ٩٠٪ من هذه الأدوية. وفضلاً عن ذلك تأخرت صناعة الدواء العربية في مجالات حيوية مثل انتاج المواد الخام ومواد التعبئة، وهي مجالات تفوقت فيها دول مثل الهند والأرجنتين. ومما يذكر في هذا الشأن أن صناعة الدواء العربية لم تدخل مجال ابتكار أدوية جديدة غير تقليدية، وهو مجال قد جرى ويجري طرقه بواسطة دول مثل الهند وإسرائيل وإيران. كما يتضاءل متوسط النمو السنوي في الصناعة في الدول العربية في الفترتين (١٩٨٠ ـ ١٩٩٠ و١٩٩٠ ـ ١٩٩٥) بالقياس إلى بعض الدول النامية مثل اندونيسيا وماليزيا. وعند تفحص تقرير التنمية البشرية في دول العالم نجد أن وزن النفط في التأثير على التنمية البشرية في الدول العربية أعلى من وزن العلم والتقانة. فلقد كانت الدول العربية السبع الأولى في الترتيب أقطاراً نفطية، بينما جاءت مصر (والتي يوجد فيها أكبر عدد من المتخصصين في البحث والتطوير في المنطقة العربية) في مرتبة متوسطة على المستوى العربي (المرتبة ١٣ بين ٢٢ دولة)، وكذلك على المستوى الدولي (المرتبة ١٠٦ بين ١٧٣ دولة). ومثل هذا الوضع يعكس حال العلم والتقانة في الأقطار العربية ككل.

وعلى ضوء ما سبق يمكن تسجيل مجموعة الملاحظات التالية:

١ ـ ليس للعلم والتقانة المكانة المنظومية المناسبة، لا على المستوى الكلي (عند اتخاذ القرارات القطاعية والقطرية وعبر مستويات القطرية)، ولا على المستوى الجزئي (أي مستوى وحدات الإنتاج والخدمات، والتي تقوم معظم إدارات البحث والتطوير فيها ـ إن وجدت ـ بمهام رقابية تختص بالجودة أكثر من قيامها بمهام تطويرية). كما أن من الملاحظ أيضاً ـ بوجه عام ـ عدم وجود إدارة (أو مسؤول) تختص بالتطوير التقاني في وحدات الإنتاج والخدمات. وفي تلك الحدود، فإن الارتباط الشكلي القائم بين أنشطة البحث والتطوير بالجامعات (وليس بوحدات ومؤسسات الإنتاج والخدمات) من شأنه إضعاف العلاقة بين العلم والتقانة من ناحية، والتجارة والاقتصاد من ناحية أخرى.

٢ ـ إن تحقيق التنمية التقانية يحتاج إلى استيعاب محددات معينة وإعمالها، ومن أهمها:

أ ـ سلاسل تحولات القيمة، حيث إن تحولات القيمة الاقتصادية هي نتاج لتحولات القيمة على المستوى الإنتاجي (أو الصناعي)، والتي هي نتاج مباشر لتحولات القيمة على المستوى التقاني. وبالتالي لا يحدث تطور اقتصادي حقيقي بدون الاعتماد على تطور تقاني.

ب ـ الإطار المرجعي (أو ميزان التقانة)، إذ تحتاج التنمية التقانية إلى الترشيد بالارتكاز على تقييم النشاط التقاني من خلال إطار مرجعي (أو ميزان) له بعدان، أحدهما خاص بالمستوى بمكوناته المختلفة وهي الدولة، والمجال (الإنتاجي أو الخدمي)، ووحدة العمل. والآخر خاص بالآليات (أو المكونات) بعناصرها الرئيسية، وهي الإدارة، والإبداع، والزمن.

وفي التحليل الأخير، فإن ترشيد التنمية التقانية بالاعتماد على إطار مرجعي (أو ميزان) يساعد على رسم خريطة لتضاريس الوضعية التقانية، والتطويرات التقانية الممكنة، وذلك في ضوء الظروف المختلفة (محلياً، وإقليمياً، وعالمياً).

ج ـ المحددات غير المرئية بخصوص التغيير التقاني، فتأخر التنمية التقانية في المنطقة العربية ربما ينبع جزئياً من نقاط ضعف تتصل بعوامل غير مرئية (أو غير مباشرة). ومثل هذه العوامل لا تختص مباشرة بطلبات السوق أو الدفع العلمي، إنما تتعلق ببناء هرمي لمدخلات هامة قاعدتها الثقافة العامة وقمتها الديمقراطية. وبين القاعدة والقمة مدخلات رئيسية أخرى، هي الرغبة الذاتية في التقدم، والقابلية للعمل الجماعي، والأطر المؤسسية المحفزة للأفراد والجماعات والواعدة بالعدل والأمان، والمصالح الخاصة للأفراد والجماعات، والرشادة السياسية للنخبة الحاكمة.

٣ ـ إن ضعف بنية العلم والتقانة في الدول العربية يظهر في (وتنتج عنه) أعراض مرضية يمكن رصد بعضها كما يلي:

أ ـ توجيه الاهتمام الأكبر للاستثمار المالي، وليس إلى الاستثمار التقاني.

ب ـ نشر تراخيص انتاج منتجات انتهى سريان براءات اختراعها.

ج ـ خصخصة الشركات والمصانع دون التمهيد (أو الأخذ في الاعتبار التحولات التقانية عند العاملين).

د ـ اختفاء سؤال: متى نتكافأ تقانياً مع الدول الأكثر تقدماً؟

هـ ـ الاهتمام باقتناء وثائق عن التاريخ العربي (من مصادر أجنبية، أكثر من الاهتمام بدراسة التاريخ العربي دراسة إيجابية في إطار التواصل مع المستقبل.

٤ ـ إن تطوير البناء العلمي التقاني العربي يحتاج إلى الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع القائمة، مثل ضعف بنى العلم والتقانة، والتزايد المستمر في الفجوة التقانية بيننا وبين العالم المتقدم، وتسارع التقارب الزمني والمكاني بين العلم والتقانة... الخ. وهذا يتطلب التوصل إلى مناهج ووسائل غير تقليدية من قبيل التقدم بطريقة أسية، وتواكب التقدم العلمي مع التقدم التقاني، والاهتمام بوجود وسيط تطويري (وطني) في عمليات نقل التقانة، والاهتمام بالتعاون كوسيلة لتطوير التنافسية، والتفكير واتخاذ القرارات من منطلق القيم.

٥ ـ توجد قضايا وتحديات حرجة تتعلق بسرعة اتجاهات التطوير التقاني وكفاءته، وتحتاج إلى أن تؤخذ في الاعتبار لمعالجة أوضاع حالية أو مستقبلية، ومن أهم هذه القضايا والتحديات، بدء عصر التوليف بين التقانات الراقية، وتغير دور الدولة كأثر من آثار العولمة، وترتيبات الجات وتتابعاتها في مجالات الابتكار، والاستثمار، والخدمات، والاشتراطات الصحية للمنتجات، وأخيراً تغير مواصفات الطبقة العاملة ومهامها.

٦ ـ لكن وعلى الرغم مما سبق، فإن ثمة متغيرات تحمل معها بصيص ضوء على المستوى العربي، تتصل ببدء ظهور العلم والتقانة كمصطلحات وقضايا في الخطاب الرسمي للقيادات السياسية، وبوجود مؤسسات عربية تهتم بمنح جوائز سنوية للمتميزين علمياً على المستوى العربي، وبتنظيم مؤتمرات علمية دورية على المستوى العربي، وباهتمام بعض الجمعيات غير الحكومية (وغير المختصة بالعلم والتقانة) بقضايا التفكير العلمي والتقانة العلمية والتطوير التقاني، وبعلاقة هذه القضايا بأهداف هذه الجمعيات.

سابعاً: الديمقراطية وحقوق الإنسان

شهد العام ١٩٩٧ تطورات مهمة في عدد من القضايا المركزية التي تشغل الأمة العربية في مجال حقوق الإنسان، لكنها في مجملها لم تعبر عن سياق واحد بحيث يمكن تلمس توجه عام من خلالها، ولا قدمت بديلاً ملموساً للواقع الذي خلفته. فعلى صعيد القضية المركزية الخاصة بحقوق الشعب الفلسطيني أسقطت سلسلة المبادرات العدوانية الإسرائيلية، وردود أفعالها عملياً اتفاقية أوسلو، وأخفقت جهود أمريكية وعربية رسمية في ترميم الاتفاق الحافل بالثغرات، وتحريك المفاوضات المتعثرة بين إسرائيل والسلطة

الفلسطينية. وفيما عجزت الحكومات العربية «والشرعية الدولية» عن تعزيز مطالب الشعب الفلسطيني بحقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف، أو حتى التعبير عن درجة مناسبة من الاحتجاج على الانتهاكات الإسرائيلية لهذه الحقوق، انتقل مركز النقاش حول الشعب الفلسطيني إلى داخل أجنحة الائتلاف الاسرائيلي الحاكم في مزاد مفتوح حول حجم ما يعتزمون اقتطاعه من هذه الحقوق في إطار التسوية النهائية.

وعلى صعيد أعمال العنف المزمنة في العراق والسودان والصومال، فرغم تعدد اتفاقيات وقف إطلاق النار في كردستان العراق، والتوصل لاتفاق سلام بين الحكومة السودانية وفصائل جنوبية، واستئناف المفاوضات مع جيش تحرير الشعب السوداني، وكذا التوصل لاتفاقيتين رئيسيتين للمصالحة في الصومال في بداية العام ونهايته، لم يحقق أي من هذه التطورات حقناً للدماء واستمرت أعمال القتل والتخريب تحصد العديد من أرواح المدنيين وتقوض الضمانات القانونية لحقوق الإنسان، وتخلق بيئة مواتية لازدهار الانتهاكات.

وعلى صعيد القضية المركزية الخاصة بحصار الشعب العراقي، شهد العام أهم تطور منذ بداية الحصار قبل سبع سنوات بالبدء في تنفيذ صيغة «النفط مقابل الغذاء»، لكن أخفق هذا التطور في إحداث تحسن ملموس على الأوضاع المعيشية للشعب العراقي بسبب صعوبات وتعقيدات تنفيذ هذه الصيغة من ناحية، وتعنت الولايات المتحدة التي استصدرت في نهاية العام قراراً جديداً من مجلس الأمن يسمح بزيادة العقوبات، وافتعلت العديد من الأزمات لتبرير عدوان جديد على البلاد من ناحية أخرى.

وعلى صعيد أعمال العنف المستحكمة بين الجماعات السياسية «الإسلامية» والحكومات العربية، طرأ تطوران مهمان بمبادرات من قيادات جماعات بارزة بالاعلان عن وقف اطلاق النار من جانب واحد على الساحتين المصرية والجزائرية، وإن لم يحل ذلك دون تصاعد أعمال العنف كماً وكيفاً في الجزائر خلال العام. وشهدت مصر واحدة من أسوأ أعمال العنف ضد السياح الأجانب، هددت أحد أهم مرافق الاقتصاد الوطني بالعجز، ورافقت هذه الصراعات العنيفة المحتدمة على الساحة العربية انتهاكات جسيمة لطائفة كبيرة من الحقوق الأساسية، فجرى احتجاز آلاف من المعتقلين السياسيين تعسفياً بما يتجاوز القوانين الوطنية والمعايير الدولية، وجرى إهدار ضمانات المحاكمة العادلة في العديد من البلدان العربية بالتوسع في إحالة المدنيين إلى القضاء العسكري على غرار ما جرى في مصر، والمحاكم الخاصة في السودان والعراق، والمحاكم العرفية في الصومال، ومحاكم أمن الدولة في البحرين وغيرها. كذلك استمرت إساءة معاملة السجناء والمحتجزين تمثل ظاهرة عامة في الدول العربية، وفقد العديد من الضحايا حياتهم من جراء التعذيب أو سوء الرعاية الصحية وظروف الاحتجاز أو الحوادث المفاجئة داخل السجون، وتقاعست السلطات المختصة عن إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة في شكاوى التعذيب.

وبالتوازي مع انتهاك الحقوق الرئيسية استمرت الحريات العامة تعاني من أزمة عامة تفاوتت حدتها من بلد لآخر. وبينما استمر التقييد التام لحرية الصحافة يشمل ثلث الدول العربية، شهدت دول عربية أخرى درجات متفاوتة من التقييد.

كذلك استمرت خلال العام ١٩٩٧ السمات الأساسية لموقف الحكومات العربية من ممارسة الحق في التنظيم والتي تتراوح بين الحظر المطلق، كما في معظم دول الخليج وبعض البلدان العربية الأخرى، أو التقييد الصارم كما هو الحال في بلدان عربية أخرى، أو فرض قيود نسبية أو انتقائية في الدول التي تأخذ بالتعددية الحزبية من الناحية القانونية. وقد انصبت معظم التقييدات على تنظيمات التيار الإسلامي، فاستمرت المواجهة القانونية في مصر خلال العام ١٩٩٧ بخصوص حزب الوسط، بعد أن رفضت لجنة الأحزاب تسجيله في العام ١٩٩٦، كما استمر تصعيد السلطات ضغوطها تجاه جماعة الإخوان المسلمين المحظورة، وتم اعتقال المزيد من أعضائها خلال العام، وتركيز الانتقادات عليها. كذلك استمر حظر حزب النهضة في تونس وملاحقة المشتبه في انتمائهم اليه أو ملاحقة أفراد أسر منتسبيه. وفي الجزائر استمر حظر جبهة الإنقاذ الإسلامية واحتجاز بعض قياداتها وأعضائها، كما صدر قانون جديد للأحزاب يحظر استخدام الانتماء الديني أو الجهوي أساساً لتشكيل الأحزاب. وفي المغرب استمر حظر جماعة العدل والاحسان وفرض الإقامة الجبرية على زعيمها. وفي اليمن ضغطت السلطات باتجاه إقصاء الجناح العقائدي في حزب التجمع اليمني للاصلاح عن دخول المجلس النيابي، وتحقق لها ما ذهبت إليه. وفي الأردن ردت الحكومة على مقاطعة التيار الإسلامي للانتخابات النيابية، بحرمانه من التمثيل في مجلس الأعيان.

وقد شملت التقييدات أيضاً عدداً من التنظيمات اليسارية، فاستمرت الضغوط على الحزب الاشتراكي اليمني. كما استمر في تونس حظر أعضاء حزب العمال الشيوعي التونسي وملاحقتهم. وكذا إثارة الشقاق داخل حركة الاشتراكيين الديمقراطيين التي انتقلت منازعات اجنحتها إلى ساحات القضاء، وتعرض زعيمها محمد مواعدة إلى فرض الإقامة الجبرية عليه مما اضطره إلى اعلان إضراب مفتوح عن الطعام في ١٣ تموز/يوليو للتعبير عن احتجاجه، نقل في أعقابه إلى احدى المستشفيات، ثم رفعت عنه الإقامة الجبرية في ٢١ تموز/يوليو.

أما المسار الديمقراطي، والذي يمثل لب الأزمة على الساحة العربية، فقد شهد إجراء انتخابات رئاسية في بلد واحد وهو موريتانيا، وسبع عمليات انتخابية لانتخاب مجالس نيابية في خمس دول عربية هي الجزائر، واليمن، والأردن، والمغرب، وجيبوتي، بينها اثنتان أجرتا انتخابات غرفة ثانية للبرلمان استحدثت لأول مرة وهما الجزائر والمغرب. كما أجريت انتخابات محلية في ثلاث دول هي مصر، والجزائر، والمغرب. وصدر بعد جدل شديد تشريع جديد لاجراء انتخابات بلدية في لبنان وذلك لأول مرة منذ العام ١٩٦٣. كما اكتمل إعداد قانون جديد لاجراء انتخابات بلدية للمجلس البلدي المركزي

في قطر لأول مرة في تاريخ البلاد. ورغم كثرة هذه العمليات الانتخابية وتعددها، وتباين مستوياتها وظروف إجرائها، فقد ظلت تعاني من العيوب التي ميزت العمليات الانتخابية السابقة على الساحة العربية من قبل، فباستثناء تجربة لم تكتمل ملامحها في المملكة المغربية بشأن تناوب السلطة، ظلت العمليات الانتخابية تمثل تطبيقاً شكلياً لاستحقاقات دستورية منبتة الصلة عن إعمال الحق في المشاركة أو مبدأ تداول السلطة، وعانى معظمها من هيمنة الحزب الحاكم حتى وإن كان قد تأسس قبل أشهر من إجراء الانتخابات شأن ما جرى في الجزائر، وتدنى تمثيل المعارضة أو المشاركة السياسية للمرأة، بل وغاب تماماً في بعض الأحيان على نحو ما جرى في الأردن، كما تعرض معظم هذه الانتخابات لاتهامات جدية بتدخل الإدارة وتزييف إرادة الناخبين بشكل مباشر أو باتخاذ مواقف سلبية من التدخلات.

وإجمالاً لم يظهر تطور قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي تقدماً في العام ١٩٩٧، بل على العكس زادت الانتهاكات حدة وتعمقاً في بعض المجالات وفي بعض المواقع. ولا يمكن للحكومات والسلطات الوطنية المسؤولة تبرير هذا الواقع باعتبارات خارجة عن الارادة أو المقدرة مثل أعمال العنف والارهاب مثلاً، حيث إن بعض الحكومات شريكة - بسياساتها - في ما وصلت إليه الأمور من تدهور، كما أن بعضها يواجه الانتهاكات بانتهاكات أفدح ووفق استراتيجيات تطيل أمد المنازعات. وبالمثل لا يمكن القاء تبعة الجمود والتدهور في بعض القضايا مثل قضية المشاركة السياسية للمرأة مثلاً على عاتق الأعراف والتقاليد الاجتماعية والاستسلام إلى الأمر وانتظار التفاعل التاريخي والتطور الاقتصادي - الاجتماعي لزيادة الوعي، حيث يظل هناك العديد من البدائل التي تستطيع الحكومات أن تختار من بينها لدعم هذه الحقوق إن رغبت، حتى في ظل الواقع الاجتماعي الرافض مثل نظام الحصص، ودور الأحزاب الحاكمة في تطوير هذه المشاركة... الخ.

وكانت العوامل الخارجية أيضاً شديدة الوطأة في تعميق انتهاك الحقوق الأساسية في بعض الدول العربية، وبخاصة تجاه القضايا المركزية مثل حقوق الشعب الفلسطيني، والحصار الاقتصادي على الشعب العراقي، لكن يظل من الثابت أيضاً أن ثمة عوامل داخلية واقليمية أخرى كان من الممكن أن تدعم قدرات الأمة العربية في مواجهة مثل هذه الحالات الحادة والشاذة. فإقليمياً مثلاً كان بوسع الحكومات العربية - حتى في ظل ظروفها الراهنة المعروفة - الضغط لرفع الحصار الذي أصبح يمثل بحق «جريمة العصر» بقضائه على نحو مليون مواطن عراقي بسبب نقص الغذاء والدواء، معظمهم من الأطفال والشيوخ، وكان بوسعها أيضاً دعم جهود الشعب الفلسطيني بشكل أفضل، إن لم يكن بالمساندة الفعلية، فعلى الأقل بعدم الانغماس في اجراءات غير مبررة تجاه الجاليات الفلسطينية في بلدانها. أما في المجال الداخلي، فقد كان بوسع الحكومات في البلدان المنكوبة ممارسة أداء أفضل في إعمال الحقوق الأساسية، ومهما كانت الذرائع التي بررت بها هذه الحكومات لنفسها ارتكاب ما وقع من انتهاكات، يعجز الفهم عن إدراك مسوغ

إعدام العديد من الأشخاص، وفق تجريم متفرد، ووفق محاكمات سرية ومبتسرة في بلد يعاني من محنة حصار مديد. كما يعجز الفهم أيضاً عن إدراك مسوغ اعتقال وجلد محاميات وأستاذات جامعيات ومحاكمتهن أمام محكمة خاصة واستثنائية قرب منتصف الليل بسبب مشاركتهن في مسيرة محدودة ضمت بضع عشرات من الأمهات طالبن بعدم الزج بأبنائهن في حرب أهلية في بلد يعاني من تربص خارجي شديد. كما يعجز الفهم كذلك عن إدراك مسوغ تعذيب عشرات من المواطنين، وبعضهم حتى الموت، في بلد يعاني من انتهاك حقوق أبنائه الجماعية ومن انتهاكات مماثلة من جانب احتلال أجنبي لبلاده.

ثامناً: أوضاع الجاليات العربية في المهجر

تمثل الجاليات العربية في المهجر رديفاً لدول الأصل والمنشأ، بقدر ما تمثل جزءاً من النسيج الاجتماعي الذي تنتمي إليه بحكم الأمر الواقع، والوصفان معاً يفرضان على تلك الجاليات سلوكين مختلفين وإن كانا متكاملين. فتعبئة عرب المهجر الرأي العام الأمريكي أو الأوروبي لمصلحة قضية من نوع رفع الحصار عن الشعوب العربية، أو وقف سياسات الاستيطان الاسرائيلية، تتحقق من خلال القياس على القانون الدولي والشرعية الدولية والكشف عن مدى مفارقة تلك الممارسات لكليهما، بقدر ما تتم من خلال الدور الذي يؤديه عرب المهجر في مجالات الصحة والتعليم والمساعدة الاجتماعية حيثما يقيمون. وتفتح هذه الجزئية من التقرير لأول مرة ملف الجاليات العربية في المهجر الأمريكي والأوروبي كساحتين أساسيتين من ساحات «صنع الرأي العام العالمي»، وفي إطار تتزايد فيه المشاعر السلبية تجاه «الأجانب» عموماً، والعرب والمسلمين خصوصاً.

١ ـ العرب في المهجر الأمريكي

مرت الجالية العربية في الولايات المتحدة بعدة أطوار شكلت في النهاية هيكلها وحددت تضاريسها الاجتماعية. وتمثلت أهم مراحل هذا التطور في ما يلي:

أ ـ مرحلة الهجرة الأولى ذات الطبيعة الاقتصادية من أرض الشام، وقد استقر معظم هؤلاء في ولايات الغرب الأوسط مثل أيوا وإلينوي ومتشجان. ويمثل هؤلاء أقدم جالية عربية في الولايات المتحدة، وأكثرها عدداً واندماجاً في المجتمع الأمريكي حتى الآن، غير أن دورها الثقافي والسياسي محدود. وقد يمكن زيادة هذا الدور إذا ما أحسن التعامل معها وتفعيلها في خدمة القضايا العربية.

ب ـ الهجرة ذات الطبيعة السياسية خصوصاً من أرض فلسطين بعد حرب ١٩٤٨، ومن اليمن ومن باقي الدول العربية. والإشكالية الأساسية لهذه المجموعة أنها ظلت حبيسة تجربة تاريخية معينة لم تستطع تجاوزها، وإن كان الجيل الثاني قد تجاوز ذلك منطلقاً داخل المجتمع الأمريكي ومتجاوباً معه، ولكن مستوى التوعية الثقافية والشعور بالانتماء للأمة العربية في هذا الجيل يتسمان بمحدودية شديدة.

ج ـ الهجرة العلمية والتي مثلت الموجة الثالثة من المهاجرين العرب إلى الولايات المتحدة، بغرض الحصول على الدرجات العلمية العليا أو ما دونها، وآثر ممثلوها البقاء في الولايات المتحدة بعد تخرجهم. ولقد أعطت هذه الموجة الجالية العربية تميزاً خاصاً من الناحية العلمية، إضافة إلى حملها هموم وأفكار وقضايا الوطن الأم، مما يعطيها زمام قيادة الجالية العربية ويكسبها وزنها في المجتمع الأمريكي، ويمكنها من الدفاع عن مصالحها، وذلك من خلال ايجاد أطر تنظيمية ومؤسسية لذلك.

وعلى هامش هذه الصورة العامة للعرب في المهجر الأمريكي، يمكن مناقشة نقطتين تتصلان بإمكانيات تلك الجاليات ومعوقات فعاليتها، الأولى هي إمكانيات الجالية العربية والحقوق المتاحة لها. فمن الناحية الفعلية، لا توجد عوائق قانونية أمام أي إنسان عربي يحمل الجنسية الأمريكية كي ينال كل الحقوق المتاحة لباقي المواطنين الأمريكيين، لكن في المجتمع الأمريكي يتحدد الحق بناء على الأوزان النسبية للفرد أو الجماعة طبقاً للدور النسبي والقدرة على التأثير. ولئن كان وجود الحق نظرياً يعني إمكانية الحصول عليه، إلا أن الحصول عليه فعلاً يحتاج إلى قوة سياسية، وهو ما لم تدركه الجالية العربية على الرغم من قدراتها المادية والبشرية وإمكانيات انفتاحها على الجاليات التي تمثل عمقاً استراتيجياً لها مثل الجاليات المسلمة. ويعد توظيف تلك القدرات من الأهمية بمكان، أخذاً في الاعتبار أن السياسة الأمريكية تجاه العالم تتحدد بناء على الوزن النسبي للجالية الأمريكية المنتمية إلى ذلك الجزء من العالم.

أما النقطة الثانية، فهي المتصلة بمعوقات الفعالية العربية داخل الولايات المتحدة، ومن أهمها تفكك الجاليات العربية وتمزقها نتيجة عدم قدرتها على تجاوز الخلافات العربية الداخلية، لأسباب في طليعتها عدم تجذر الانتماء إلى العروبة وغلبة الانتماء القطري، والتوزع الجغرافي للجالية العربية مع عدم وجود إحصاء دقيق لها، وغياب المؤسسات الفاعلة التي تنظم هذا الكم الكبير وتجعله كتلة واحدة يتم بها التأثير السياسي، ووجود بعض الفصائل التي تسيء إلى صورة الإنسان العربي في المجتمع الأمريكي مما قد يدفعه إلى التنكر لانتمائه، والإخفاقات العربية الداخلية وما تثيره من إحباطات، وفشل الأطر العربية في توحيد الصف العربي.

ويحتاج تجاوز ما سبق بذل جهد فكري في تحديد كيفية التغلب على هذه المعوقات وتجاوزها لبناء المؤسسات القادرة على إحداث التغيير المطلوب في البنية الفكرية والثقافية ثم السلوكية للإنسان العربي، من أجل تجاوز المصالح الضيقة إلى المصلحة العربية العامة.

٢ ـ العرب في أوروبا

يمتد تاريخ العرب كمواطنين مقيمين في أوروبا إلى مئات السنين، لكن الوجود الراهن للجاليات العربية في القارة الأوروبية يختلف كماً وكيفاً عن أشكال النشأة الأولى. فقد تحول الوجود المؤقت والمحدد للعرب إلى وجود واسع وعميق في ارتباطه بالحياة

الاجتماعية في الدول الأوروبية، خاصة في كل من بريطانيا، وفرنسا، والمانيا.

وعلى الرغم من العلاقة المعقدة تاريخياً بين أوروبا والدول العربية، وانحياز معظم دول الاتحاد الأوروبي إلى جانب اسرائيل في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، لم تتغير كثيراً نظرة العرب إلى أوروبا بوصفها منبع المعرفة ومصدر الاشعاع الثقافي ومقياس التقدم والحضارة. وذلك مثل عاملاً أول من عوامل الهجرة العربية لغرب أوروبا، فيما مثلت المفارقة بين المزايا النسبية التي تمتع بها المهاجرون الأوائل إلى دول الاتحاد الأوروبي مقابل المصاعب المجتمعية في دولهم عاملاً ثانياً من عوامل تلك الهجرة. وبطبيعة الحال، فقد ألم تغير بالخلفية السابقة لموجات المهاجرين العرب إلى أوروبا داعيه انتهاء الحاجة إلى العمالة الكثيفة لمواجهة متطلبات الانتاج أثناء الحرب العالمية الثانية ومتطلبات البناء والاعمار بعد انتهائها. ولذلك بدأت سياسات التضييق على الهجرة إلى أوروبا الغربية، وبلغت تلك السياسات ذروتها بصعود اليمين المتطرف في دول القارة من جهة، واطراد عملية الوحدة الأوروبية من جهة أخرى. فبقدر ما انخفضت الحواجز على حركة البشر بين دول الاتحاد ارتفعت في مواجهة الحركة القادمة من خارج تلك الدول.

وعلى الرغم من الاندماج النسبي لبعض الجاليات العربية في المجتمعات الأوروبية التي تعيش فيها، إلا أن هذا الاندماج لا يصل إلى حد الانصهار الكلي. وتمثل اللغة القومية أهم عامل من عوامل استمرار صلة المهاجرين بجذورهم الثقافية. وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن العديد من الدول الأوروبية يتيح إمكانيات تدريس اللغة القومية لأطفال المهاجرين، كما تنشط في هذه الدول اتحادات اجتماعية وثقافية عربية متنوعة، هذا إلى جانب أن تكنولوجيا استقبال القنوات التليفزيونية تهيىء إمكانية الاتصال اليومي بالوطن، إلا أن الصحف والكتب تباع بأسعار تعجز الكتلة الكبرى من العرب عن شرائها، وتصل في بعض الأحيان إلى ضعف أسعار الصحف والكتب الأوروبية.

وبالنظر إلى واقع ثلاثة ملايين عربي يعيشون في أوروبا، فإن الدول العربية تمارس إهمالاً لا يغتفر تجاههم، وذلك بافتقارها إلى سياسة ثقافية جادة لرعاية هذه الملايين عموماً والأجيال الناشئة في إطارها خصوصاً. ومن جانبها فإن مواقف الجاليات العربية في المهجر الأوروبي تجاه القضايا القومية، هو موقف جد ضعيف إن لم يكن غائباً في بعض الأحيان. يعود ذلك إلى مبادلة لامبالاة دول الأصل بلامبالاة مماثلة من أبنائها، كما يعود إلى وسائل الإعلام الغربية التي تصور المهاجرين كمصدر لعدم الاستقرار، والدول العربية كمصدر لتهديد إسرائيل، والإسلام كمرادف لحركات العنف السياسي، مما يجعل الإعلان عن موقف من القضايا القومية أمراً محاطاً بالمحاذير.

ومن هذه الرؤية العامة لواقع المهاجرين العرب في دول الاتحاد الأوروبي، يمكن الانتقال إلى نموذج أوروبي بذاته لتجسيد هذا الواقع. وتصلح المانيا حالة لاختبار هموم عرب المهجر في أوروبا الغربية، من حيث محوريتها في نطاق الاتحاد الأوروبي، واستهدافها بالمد اليميني، وفي الوقت نفسه دفاعها عن حقوق الإنسان. ومن الممكن

تناول وضع العرب في المانيا من زاويتين أساسيتين، إحداهما هي الزاوية الديموجرافية، والأخرى هي الزاوية القانونية والاجتماعية.

أ ـ الوضع الديموجرافي

يبلغ مجموع العرب المقيمين في المانيا على وجه التقريب ٢٧١٠٠٠ نسمة، لا يدخل فيهم العرب الذين حصلوا على المواطنة الألمانية. ويمثل المهاجرون من المغرب أكبر الجاليات العربية (٣٠,٢٪ من مجموع العرب) وأقدمها في ألمانيا ويلي المغاربة الفلسطينيون واللبنانيون، ثم المهاجرون من تونس وسوريا والجزائر والعراق ومصر والأردن. وتمثل إقامة المواطنين من المملكة العربية السعودية وبلدان الخليج الأخرى ظاهرة نادرة في المجتمع الألماني، إذ تقل في جملتها عن ١٪ من مجموع العرب. وفي ما يتعلق باتجاهات النمو في عدد المهاجرين العرب في المانيا، يمكن القول إن مجموع المهاجرين من المغرب والجزائر وتونس ومصر والعراق قد زاد من ١٧٧٦٠ نسمة في العام ١٩٦٧ إلى ١٦٦٥٧١ نسمة في العام ١٩٩٦، أي أنه تضاعف أكثر من تسع مرات (بنسبة ٩٣٨٪) في ٢٩ سنة، أو بمعدل نمو سنوي قوامه حوالى ٨٪. وبينما يظل نمو عدد المهاجرين من تونس والمغرب ومصر تحت معدل النمو الوسطي للمجموعة يحتل معدل نمو المهاجرين من العراق والجزائر قمة الجدول (أكثر من ٣ أضعاف خلال السنوات العشر الأخيرة). ويتميز الوجود العربي في كليته بحداثة عهده، مقارنة بالوجود التركي والأوروبي (الشرقي والغربي) في ألمانيا.

وعلى صعيد آخر، ومن حيث التوزيع الجغرافي تتركز إقامة معظم العرب في ولايات غرب المانيا، بينما ظلت الإقامة العربية في المانيا الشرقية وقفاً على بضعة آلاف من السكان.

ب ـ الشروط القانونية والاجتماعية

يعيش العرب في ألمانيا وسط ٧,٣ مليون أجنبي و٨٠ مليون ألماني. ويسهم العرب بعملهم ونشاطهم الابداعي في تنمية الاقتصاد والثقافة والمجتمع. ورغم تمتعهم بحقوق وحريات مدنية واسعة نسبياً، إلا أن وضعهم بعيد عن أن يكون بلا مشاكل. ويتمثل المحدد العام لأوضاع العرب في ألمانيا في الظروف القانونية الخاصة بأوضاع الأجانب، واتجاهات السياسة الداخلية والخارجية، والظروف الاقتصادية. وينظم قانون الأجانب مسائل عدة، من قبيل قواعد دخول ألمانيا، والإقامة المؤقتة، والإقامة الدائمة، والعمل، والضمان الاجتماعي، والقواعد الضريبية. ومن أهم السلبيات التي يعاني منها هذا القانون، تمييزه بين الألمان وبين الأجانب من جهة، وبين الأجانب أنفسهم من جهة أخرى، إذ يميز في الحقوق بين مواطني دول الاتحاد الأوروبي والمواطنين من بقية البلدان الأجنبية.

ويتضح التمييز الذي يؤسسه هذا القانون في ما يخص فرص العمل، والعديد من الحقوق الاجتماعية الأخرى، والحق في حماية المعلومات الشخصية، الأمر الذي يجعل هؤلاء مطالبين بنفس الواجبات من دون أن يتمتعوا بنفس الحقوق. وعلى حين يستهدف العرب بمثل هذا التمييز بدعوى تورطهم في أعمال العنف السياسي، يلاحظ أن أياً من التقارير الألمانية لم يرصد وقوع أي من أعمال العنف باسم منظمة عربية أو اسلامية، بل إن أقصى ما قدمته التقارير في هذا الصدد، كان رصداً لأعداد العرب المشاركين في مظاهرات ضد الممارسات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة الفلسطينية.

ويحاول الإعلام في العديد من المدن الألمانية تشويه صورة العرب من باب آخر، هو الربط بين الوجود العربي وتجارة المخدرات. ووصل الأمر إلى أن تتخذ إدارة مدينة المانية كبرى (هي مدينة درسدن عاصمة مقاطعة سكسونيا) إجراءات تمييزية ضد العرب، بأن تصدر قراراً استثنائياً يسمح للشرطة بتفتيش مواطني مجموعة محددة من الدول العربية عند مرورهم في منطقة وسط المدينة استناداً إلى قانون منع تجارة المخدرات. ولما كان هذا القرار يخالف القانون، فلقد تم الغاؤه بعد حركة احتجاجية ودعوى أقامتها إحدى المنظمات غير الحكومية ضد إدارة المدينة. ويعد المناخ السابق ممهداً لإفراز مختلف مظاهر العداء ضد الأجانب عموماً، والعرب والمسلمين منهم خصوصاً، الأمر الذي يتجلى في حوادث الاعتداء على حياة المهاجرين وممتلكاتهم. ومما يذكر في هذا السياق أن الطائفة الإسلامية، هي طائفة غير معترف بها في المانيا، الأمر الذي يجعلها تواجه مصاعب في عملية بناء المساجد، وتدريس دينها في المدارس العامة، وأداء شعائرها (كالتضحية مثلاً في عيد الأضحى).

خاتمة

عندما عقد «المؤتمر القومي العربي» دورته الماضية في العام ١٩٩٧، كانت على وشك أن تحل ذكرى مرور مائة عام على انعقاد «المؤتمر الصهيوني الأول» في مدينة بال بسويسرا. ولم يكن هناك أدق ولا أوفى في وصف «حال الأمة»، آنذاك، من متابعة مسيرة كل من «المشروع الصهيوني» ـ من ناحية، و«المشروع القومي» ـ من ناحية أخرى، على مدار القرن الماضي، حيث بدأت يقظة «القومية العربية» في نفس الوقت تقريباً، وأخذ المشروع القومي يتبلور في شكل حركة سياسية وعقيدة قومية تستهدف تحقيق «الاستقلال والوحدة» باعتبارهما وجهين لعملة واحدة.

ولذا أكدت المقارنة السريعة بين حركة كل من المشروعين، أهمية العقيدة، وخاصة حين تتسلح بالإرادة ويصبح تجسيدها مسألة مصير، حياة أو موت. ومن هذه الناحية، يلاحظ بالنسبة للمشروع الصهيوني، أن الوقت لم يمر سدى، وإنما كانت هناك جهود جبارة، على كافة المستويات الدولية والسياسية والاعلامية والاقتصادية، بذلت على مدار خمسين عاماً، شهدت تتابع «المؤتمرات الصهيونية»، حتى تم إنشاء «الدولة الصهيونية» على

أنقاض فلسطين وشعبها. وبعد مضي خمسين عاماً أخرى، مع اكتمال القرن في عام ١٩٩٧، أصبحت تلك الدولة تملك زمام القيادة والسيطرة على المنطقة، وتسعى إلى فرض هيمنتها كاملة، في إطار محاولات الهيمنة العالمية التي تمارسها «المنظومة الرأسمالية العالمية» بقيادة الولايات المتحدة، الطرف الرئيسي والحقيقي للصراع الأساسي في المنطقة. ورغم صدام الأقدار الذي شهدته المنطقة في الخمسينات والستينات، حيث بدأت مرحلة جديدة ومتميزة نوعياً من الصراع العربي ـ الغربي، ومن ضمنه الصراع العربي ـ الصهيوني، مع صعود القومية العربية، بشعاراتها المعروفة في «الحرية والاشتراكية والوحدة»، إلا أن المعسكر الغربي عموماً، والولايات المتحدة بصفة خاصة، لجأت إلى تعبئة كل أدوات المواجهة السياسية والاقتصادية والعسكرية، جنباً إلى جنب مع الحرب النفسية والنشاط الهدام، استناداً إلى قاعدتها غير القابلة للغرق في اسرائيل، لحسم الصراع لمصلحتها، في محاولة لإيهام الجماهير العربية أن تحدي النفوذ الغربي مستحيل، حتى لو حقق نجاحاً في بعض المراحل، وأن الحاكم الذي يحاول تعبئة الجماهير وراء مصالحها الحقيقية وطموحاتها المشروعة، المعادية بالضرورة للمركب الأمريكي ـ الصهيوني، إنما «يورطها» في السير في طريق مسدود. وقد حققت ضرباته المتتالية أهدافها ـ حتى الآن ـ حيث لم تصمد حركة القومية العربية في سياق «صراع الإرادات»، ولكنها لم تسقط ولم تستسلم. ومن المفارقات أن الهبوط بدأ سريعاً بعد لحظة الانتصار القومي التي جسدتها حرب تشرين الاول/اكتوبر عام ١٩٧٣، حتى اختزال «النضال القومي»، مع نهاية القرن، وتركزه حول «شارع» في الخليل.. و«نفق» في القدس!!

كانت تلك هي المحصلة التي انتهى تقرير «حال الأمة»، الذي استعرضه المؤتمر القومي العربي عام ١٩٩٧. وتجيء التطورات والمتغيرات التي يحفل بها تقرير «حال الأمة» عن العام ١٩٩٧ لتؤكد مدى جدارة «الحل القومي» وشرعيته، وبالتالي تؤكد مدى جدارة الفكرة التي تبلور من حولها «المؤتمر القومي العربي»، وشرعيتها أيضاً، لأنه ينطلق من الإيمان بالقومية العربية كمبدأ، ومن الاعتقاد فيها كضرورة.. وأنه ـ دائماً ـ لا يصح إلا الصحيح.

فمنذ عام ١٩٩٥ أكد تقرير «حال الأمة» أن هناك نوعاً من «التنبه» وخاصة على مستوى القمة الرسمية، من شأنه أن يعطي «جرعة تنبيه»، وبالتالي يدعم الوعي المتصاعد بحقيقة «متغيرات الخطر» التي أخذت تتدافع ضد المصالح والقيم القومية، والتي تمثل اختراقاً جسيماً للأمن القومي العربي، وخاصة حين طرحت ـ آنذاك ـ قضايا من نوع «نظام الشرق الأوسط»، والاحتكار النووي الاسرائيلي، وهرولة التطبيع، وبعد ما تكشف، وكشف، من اتفاقات سرية وعلنية مع الكيان الصهيوني، استباحت حقوقاً وطنية وقومية غير قابلة للتصرف. لقد بدا، وقتها، أن الأمة العربية تساق سوقاً إلى طرق تجهلها، وكان من الغريب أنها تمشي في هذه الطرق بهمة وكأنها تحاول استباق الزمن، بينما هذه الطرق ذاتها لا تبدو لها نهاية.

ثم تابع تقرير «حال الأمة» عن العام ١٩٩٦، تدافع «متغيرات الخطر»، التي بلغت ذروتها بوصول «نتنياهو» إلى رئاسة الحكومة، بكل ما يمثله كظاهرة صهيونية، وليس مجرد «شخصية متطرفة»، وتصاعدت في نفس الوقت «دوافع التنبه»، الشعبي والرسمي، لطبيعة المخاطر والتحديات التي تواجه الأقطار العربية، منفردة ومجتمعة، نتيجة الاختلال الفادح في موازين القوى في المنطقة، انعكاساً للتغيرات العالمية والإقليمية ـ من ناحية، ولحصاد مسيرة «التسوية» ـ من ناحية أخرى. ولذا أكد التقرير، بصفة خاصة، على أهمية إدراك القيادات العربية التي التقت في مؤتمر «قمة القاهرة» عام ١٩٩٦، بعد مؤتمر «قمة الاسكندرية» الثلاثي عام ١٩٩٤، لطبيعة الخطر ـ من ناحية، ولمنهج المواجهة ـ من ناحية أخرى، وهي على ما عليه من توجهات، وما لها من مصالح، وما يخصها من ظروف. ولهذا الأمر دلالته الهامة لأنه يعبر عن تأكد القيادات العربية من سلامة المنهج الذي يتبناه دعاة «القومية العربية» لمواجهة مشكلات التخلف والتبعية والتجزئة، باعتبارها المدخل الصحيح لمواجهة الصهيونية والامبريالية، التي تعمل على تعميق هذه المشكلات وزيادة حدتها. لقد جاء انعقاد مؤتمر «قمة القاهرة»، وإن كان قد استبعد العراق، لكي يؤكد ببساطة، ويحق أيضاً، على جدارة «الحل القومي» وأصالة «شرعيته». وإن كان من اللازم التأكيد هنا على «الفجوة» الهامة بين «الإدراك» و«السلوك» لدى الحكام العرب، وأن «الحل القومي»، رغم جدارته وشرعيته، أحياناً ما يستخدم باعتباره مجرد «تكتيك» لا «استراتيجية». وتتضخم مساحة هذه الفجوة، مع تغليب «سياسة النفس القصير»، بينما نحن إزاء صراع تاريخي ممتد بالغ التعقيد، بطبيعته ومواريثه وأطرافه، فضلاً عن أن محصلة ذلك كله، مع غواية «منطق الواقعية»، جعلت سقف المطالب العربية يتدنى باستمرار.

وتجيء تطورات العام ١٩٩٧ لتؤكد صعود منحنى «التنبه» و«الوعي»، بما ينطوي عليه ذلك من إدراك مدى «واقعية» الحل القومي، وليس فقط مدى جدارته وشرعيته. ومن الصحيح أننا إزاء مجموعة من «المتغيرات» في نفس التوجه، وإن كانت لم تحدث كامل آثارها حتى الآن، ولم تعكس نفسها بعد في تغييرات راسخة على الأرض.

فلقد تزايدت الشكوك حول وجود «نظام عالمي جديد له مدير واحد هو الولايات المتحدة»، إذ أخذت «الهيمنة الأمريكية» تتوقف عند حدود معينة، وبرزت قوى عالمية أخرى تنافس أو تناوىء، وخاصة روسيا والصين وفرنسا. وبدت القيادة الأمريكية مترددة أحياناً، ومهتزة أحياناً، بل ومهزومة أحياناً، وخاصة في المواجهة مع العراق. والحقيقة أن القيادة الأمريكية للعالم، وبتعبير أدق «السلام الأمريكي» تبددت حدوده، في مواقع عديدة، من حرب الخليج الثانية، إلى الصومال، إلى البوسنة وهاييتي، إلى العراق وليبيا. وبالتالي تبين أن «السلام الأمريكي» محدود، مهما كان مدى صواريخه غير محدود.

كذلك فإن «ظاهرة نتنياهو» جاءت في وقتها لكي تؤكد على حقيقة «المشروع الصهيوني» وطموحاته التي لا تقف عند حد، بل لقد عبر «نتنياهو» بكلماته عن نفس الإدراك القومي للصراع، حين أشار إلى أن الصراع العربي ـ الصهيوني «يشمل الوجود

والدين والقومية وكل شيء». ولذلك فإن حديثه ينبغي أن يؤخذ على محمل الجد. ومن لا يفعل ذلك، يصبح شأنه شأن من استهان بحلم «هرتزل» منذ نحو مائة عام بإقامة اسرائيل فوق الأرض الفلسطينية، الذي تحقق وفق البرنامج الصهيوني الاستعماري.

ولذلك كان من الطبيعي أن تصل مسيرة التسوية ـ على يديه ـ إلى طريق مسدود، كان لا بد أن تصل إليه على أيدي أي «زعيم صهيوني» لا يدس السم في العسل، من نوع «بيريز»، ليصل إلى نفس النتيجة، ولكن على مدى زمني أطول.

وانطلاقاً من هذا الفهم للتحديات الواقعة على الوطن العربي، تتضح الأهمية البالغة لاستمرار «روح الانتفاض» في محيط الأمة، ومدى فساد «منطق المساومة» وجدارة «منطق المقاومة»، في مواجهة محاولات الهيمنة الأمريكية ـ الصهيونية.

إن الجماهير العربية تدرك بحسها الفطري حقيقة ما يجري، كما أنها تتميز بحرص غريزي على هويتها ومصالحها الوطنية والقومية، ولذلك فقد أصبحت لها مواقف قومية متقدمة بكثير على مواقف الحكام. ولقد أصبح لافتاً للنظر انحياز أعداد متزايدة من الحكام العرب إلى «جماهيرهم»، حتى بدت الأمة بمثابة «رجل واحد» في مواجهة محاولات العدوان الأمريكية ضد العراق.

وعلى العكس مما روج، ويروج له، «معسكر الاستسلام» لضغوط التحالف الأمريكي ـ الصهيوني، فقد ثبت أن عنصر الزمن لا يعمل لصالح هذا التحالف، وأنه كلما مر مزيد من الوقت على عجز هذا التحالف في تثبيت ما تم إنجازه على الورق، ازدادت المعارضة والمقاومة لمشروعه قوة وزخماً. إن السنوات التي مضت منذ «مؤتمر مدريد» وإفرازاته وتداعياته، كشفت على الأرض ما كان غامضاً على الورق، وكشفت للأبصار ما لم تكشفه البصائر، الأمر الذي دفع أعداداً متزايدة من الحكام العرب لإعادة تقييم مواقفهم، ومراهناتهم، بعدما تسرعوا إلى قبول ما قبلوه تحت وهم الخروج من بعض مآزقهم، الأمر الذي قد يدفع إلى إعادة النظر في الموقف استراتيجياً ولو بعد حين.

فهناك بوادر تململ ويأس في محيط معسكر «التسوية»، من مخاطر التبعية للولايات المتحدة، حيث تأكد لديهم أن تلك التبعية ليست هي الحل، لأن الأمن لا يمكن استيراده من الخارج، وكذلك «رغيف الخبز». وإذا كانت التبعية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتخلف والتجزئة واسرائيل، فإن كسر تلك الحلقة الخبيثة في إحدى حلقاتها، يؤدي إلى كسر السلسلة كلها.

وعلى الرغم من أن التقرير العام لحال الأمة عام ١٩٩٧، يكشف عن بعض النواحي الإيجابية من ناحية التوجه القومي، إلا أن سلوك بعض الحكام العرب ما يزال مشوباً بالتناقض، وخاصة حين يعمدون إلى تقليص الهامش المحدود لحقوق الإنسان العربي وحرياته الأساسية، والحيلولة دون تكامل المجتمع المدني ومؤسساته، بما يجعل الشكوك تتزايد حول مستقبل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية في الوطن العربي، على

الرغم من أنهما يمثلان المدخل الصحيح لشرعية الحكم واستقراره، وبالتالي لتعظيم قدراته ومساعدته على مواجهة التحديات الأجنبية المتصاعدة.

ولا شك أن جدلية تعظيم الاستقلال وتقليص الاستغلال تمثل التحدي الحقيقي أمام الحكام العرب، وبمقدار النجاح في «إدارة» هذه المعادلة لصالح الشعوب العربية، تتشابك معاً حلقات المشروع القومي العربي الست وتفعل فعلها التراكمي.. وتبدأ بالتالي دورة النهوض القومي.

القسم الثاني

الدراسات التفصيلية
للأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية
للأمة العربية خلال العام ١٩٩٧

أولاً: العرب والعالم

١ ـ العرب والقوى الكبرى

ناصيف يوسف حتي(*)

شهد اليوم الأول من عام ١٩٩٧ تولي كوفي أنان الأمانة العامة للأمم المتحدة خلفاً لبطرس بطرس غالي، وأهمية الحدث تكمن في الرسالة التي وجهتها الولايات المتحدة إلى العالم، ومفادها استعداد واشنطن للتهديد باستعمال حق النقض بشكل مطلق، وبالتالي غير مسؤول في هذا الصدد، ورغبتها وقدرتها في الوقوف بحزم ونجاح في هذه الحالة في وجه المجتمع الدولي ككل بشماله وجنوبه وبمختلف أقاليمه. وهي بذلك تحاول أن تؤكد حتمية زعامتها الأحادية للعالم في لحظة تعمل الولايات المتحدة دون نجاح كما تدل أحداث عديدة على ذلك، على تكريسها منذ انتهاء الحرب الباردة. وتقدم السلوكية الأمريكية في إدارة التغيير على رأس المنظمة الدولية مثالاً ساطعاً لتوجه أمريكي عام أخذ يحدث ردود فعل متتالية ومتزايدة من قبل مختلف الأطراف الدولية الفاعلة التي أخذت تبدي انزعاجها وقلقها من هذه السياسة بأشكال مختلفة. وقد انعكس رد الفعل بازدياد الحديث عن عالم متعدد الأقطاب في الخطاب السياسي لهذه القوى الكبرى. ومن الأمثلة على ردود الفعل هذه الإعلان السياسي الذي صدر عن القمة الصينية ـ الروسية التي عقدت في موسكو في نيسان/ ابريل، والذي تضمن رفض الأحادية القطبية والدعوة إلى إنشاء نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب. كما دعا الرئيس الفرنسي في مؤتمر السفراء الفرنسيين في الخارج في آب/ أغسطس إلى إقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب. وأضاف أن فرنسا ستدفع بجهودها في هذا الاتجاه. وفي هذا السياق أنهت القمة السابقة للفرنكوفونية أعمالها في هانوي في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر بالإعلان عن إعطاء طابع مؤسسي للمنظمة من خلال تعيين أمين عام لها، وتحولها من المجال الثقافي البحثي إلى المجال السياسي أيضاً. وجاء انسحاب جمهورية الكونغو الديمقراطية من المنظمة الفرنكوفونية والتصريحات الحقيقية التي وجهها لوران كابيلا إلى هذه المنظمة ليعكس أيضاً التنافس الأمريكي ـ الفرنسي الحاد في منطقة البحيرات الكبرى في افريقيا، والذي شهد تقدماً

(*) أستاذ العلاقات الدولية، الجامعة الأمريكية في القاهرة.

أمريكياً كبيراً وتراجعاً فرنسياً في مواقعها التقليدية.

كما أعلن زعماء كل من روسيا وألمانيا وفرنسا خلال انعقاد قمة مجلس أوروبا في تشرين الأول/اكتوبر عن قرار عقد قمة سنوية تضم الزعماء الثلاثة تكرس من جهة المكانة الأوروبية لروسيا التي قال عنها يلتسين ان أوروبا من دون روسيا ليست أوروبا. كما تؤكد من جهة أخرى اهتمام الأطراف الثلاثة عبر آلية التشاور فيما بينها تأكيد مرجعيتها الدولية والأوروبية بالخصوص تجاه واشنطن. وقد تكون الإمكانات الموظفة أو المتاحة لإقامة نظام متعدد الأقطاب غير كافية على المدى القصير، لكن بداية ترسخ هذا التوجه شرط ضروري للتوصل إلى هذا الهدف لاحقاً، وبخاصة أن الولايات المتحدة لا تمتلك الأدوات اللازمة لتكريس زعامتها الأحادية للعالم.

وفي سياق التوجه الأمريكي لصياغة نظام أمني جديد في العالم يعكس استراتيجية واشنطن وتصوراتها لعالم ما بعد الحرب الباردة أعلنت قمة حلف شمال الأطلسي في مدريد في تموز/يوليو الماضي عن قرار توسيع الحلف شرقاً ليضم في مرحلة أولى كلاً من بولندا والمجر وتشيكيا وتم توقيع «ميثاق الشراكة الخاصة» مع أوكرانيا. وقد لاقى هذا التوسع معارضة كبيرة من الأوساط الغربية، وبخاصة في الولايات المتحدة بسبب التكاليف الباهظة لإدماج الهياكل العسكرية للأعضاء الجدد في الحلف وكيفية توزيع هذه التكاليف ولكونه يعكس استمرار عقلية الحرب الباردة وتوجهها مع روسيا، وكذلك لغياب الهدف الاستراتيجي وبالتالي القيمة الاستراتيجية لهذا التوسع بعد انتهاء الاتحاد السوفياتي. وقد جاء رد الفعل الروسي كما كان منتظراً، اعتبرت روسيا قرار الحلف عملاً عدوانياً موجهاً ضد مصالحها الحيوية. وقد أدى بالفعل إلى تأجيج المشاعر القومية المناهضة للولايات المتحدة وللغرب كما شهد على ذلك الدوما والصحافة الروسية.

ولم تتغير القمة الأمريكية ـ الروسية التي عقدت في هلسنكي في آذار/مارس الماضي، والتي أدت إلى اتفاق يتعلق بخفض مستويات التسلح التقليدي وغير التقليدي في المسرح الأمني الأوروبي، وكذلك الاتفاق الأمني الذي وقعه حلف الأطلسي مع روسيا في باريس في أيار/مايو الماضي في إزالة المخاوف الروسية. ويبدو أن كل طرف كانت له قراءته الخاصة بالاجتماعين. فالولايات المتحدة اعتبرت أنها أعطت التطمينات الكافية لروسيا فيما يتعلق باستراتيجية توسيع حلف الأطلسي شرقاً فيما أصرت روسيا على معارضتها المبدئية في هذا الخصوص باعتبار أن أي خطوة نحو توسيع حلف الأطلسي تعتبر عملاً موجهاً ضد المصالح الروسية. وحقيقة الأمر أن خيارات روسيا محددة في مواجهة التمدد الأطلسي، وهي من خلال المعارضة ذات الصوت المرتفع لمبدأ التوسع تريد الكسب على الجبهة الداخلية من جهة، كما تريد توجيه رسالة قوية مفادها إبقاء حزامها الأمني المباشر والمتمثل بدول البلطيق خارج هذا التمدد إذا لم يكن من الممكن وقف هذا التمدد أمام وسط أوروبا.

وإذا كان توسيع الحلف الأطلسي أحد أوجه الدور الأمريكي المتجدد في «المسرح

الأوروبي» فإن لهذا الدور وجهين آخرين يعكسان الاهتمام الأمريكي بأن تكون واشنطن القوة الرئيسية في القارة القديمة. أولهما عملية السلام في البوسنة حيث وجدت الولايات المتحدة الفرصة لأن تكرس موقفها في البلقان، وبالتالي في السياسة الأوروبية من خلال دورها المباشر في إدارة أزمة البوسنة وكذلك بواسطة الثقل الكبير الذي تملكه من خلال حلف الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد أنشأت هذه الأخيرة بيئة خاصة في البوسنة برئاسة أمريكي للإشراف على التحضر للانتخابات. ويتعاظم الدور الأمريكي كما ظهر في مؤتمر بون الذي انعقد في كانون الأول/ديسمبر والذي سماه البعض «دايتون»[٣] بسبب استمرار الخلافات الأوروبية حول البوسنة بين الأطراف الرئيسية القادرة وهي فرنسا وألمانيا وبريطانيا وروسيا التي تعكس مواقفها الفعلية المصالح التاريخية التقليدية لهذه الدول في البلقان. وثاني أوجه هذا الدور الأمريكي في أوروبا يتمثل في رفض واشنطن إتاحة القيادة الجنوبية للحلف الأطلسي لمسؤول عسكري أوروبي كما تطالب فرنسا بتحقيق نوع من المشاركة الرمزية الأمريكية ـ الأوروبية في القيادة الميدانية للحلف. واستطاعت واشنطن أن تتخطى الإصرار الفرنسي الذي لو تم التجاوب معه لكان فتح الباب أمام مطالب عسكرية أخرى لأوروبا في إطار حلف الأطلسي. ويندرج هذا الموقف في سياسة أمريكية تقليدية لا تنظر بارتياح إلى محاولات بلورة أداة دفاعية أوروبية متميزة عن حلف الأطلسي ولو كانت ذات مهام محدودة. فأوروبة الدفاع عن المسرح الأوروبي كما تحاول أن تطرحه فرنسا ومعها ألمانيا من خلال تنشيط هياكل اتحاد أوروبا الغربية يلاقي معارض أمريكية ما زالت فاعلة للحفاظ على الأطلسة الكلية للأمن الأوروبي الذي يعني عملياً أمركة هذا الأمن.

وحول السياسة الأمريكية بشكل عام يمكن الملاحظة أن السنة الأولى للإدارة الثانية للرئيس كلينتون تميزت إلى جانب التركيز على الداخل، وبخاصة السياسات الاقتصادية بعناوين خارجية أساسية أولها، كما أشرنا، توسيع حلف الأطلسي شرقاً ثم ترتيب العلاقات مع الصين الشعبية التي تشكل مصدر قلق واهتمام في الوقت ذاته بالنسبة لواشنطن. وقد تم بالفعل تليين عامل حقوق الإنسان الذي كانت ترفعه واشنطن في علاقاتها مع الصين، والذي كان يؤدي إلى استمرار التوتر في هذه العلاقات ومنع حصول تقارب لمصلحة عامل التعاون الاقتصادي نظراً للفرص الهائلة التي تقدمها الصين للاقتصاد والاستثمار الأمريكي. وقد سمح هذا التغير بحدوث القمة الأمريكية ـ الصينية في واشنطن. عنوانان اقليميان آخران طبقاً للاهتمام الأمريكي أيضاً أولهما مجال التركة السوفياتية أو دول آسيا الوسطى حيث نشطت الولايات المتحدة مباشرة أو بالتعاون مع إسرائيل، وبخاصة في مجال التكنولوجيا والزراعة لتوثيق العلاقات مع هذه الدول الجديدة لما توفره تلك العلاقات من مردود استراتيجي يتمثل في محاصرة روسيا ومنعها من إعادة بناء منظمة نفوذ في مجالها التقليدي وكذلك اقتصادي لما تحتويه آسيا الوسطى من إمكانات كبيرة في مجالي الطاقة وتلقي الاستثمارات الأجنبية. العنوان الثاني يتمحور حول تزايد الاهتمام الأمريكي بمنطقة البحيرات الكبرى في افريقيا لما تحتويه هذه المنطقة من ثروات

طبيعية. وقد استطاعت الولايات المتحدة أن توثق علاقاتها بشكل كبير مع قادة دول هذه المنطقة، وخصوصاً في الكونغو وأوغندا ورواندا وأنغولا، وكذلك في اثيوبيا واريتريا. وتغلبت لغة المصالح والمرونة السياسية على خطاب حقوق الإنسان الذي ترفعه واشنطن في أماكن أخرى في العالم خدمة لمصالحها وقد اعترفت وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت خلال زيارتها إلى هذه الدول في النصف الأول من كانون الأول/ ديسمبر إلى خصوصية هذه الدول فيما يتعلق بعملية التنمية السياسية، وفي الحاجة إلى بعض «السلطوية» في الحكم لقيادة عملية التنمية الاقتصادية. وعلى صعيد آخر، صدر توجيه رئاسي جديد حول الاستراتيجية النووية الأمريكية بعد التوجيه الذي كان قد أصدره الرئيس رونالد ريغان عام ١٩٨١ في زمن الحرب الباردة. أهمية التوجيه الجديد الإقرار عملياً للمرة الأولى باستحالة خروج طرف منتصر في مواجهة نووية شاملة، وهذا ما يمهد لإحداث تخفيض جديد في الأسلحة غير التقليدية الأمريكية والروسية. ويسمح التوجيه الجديد باللجوء إلى السلاح النووي للرد على سلاح جرثومي أو كيميائي من دول خارجة على القانون. وإذا بقي خيار الضربات النووية ضد أهداف عسكرية روسية إلا أنه زاد من عدد الأهداف المحتملة في الصين[1].

أهمية هذا التوجيه بالطبع أنه يعكس تطور النظرة الاستراتيجية في واشنطن إلى مصادر التهديدات وطبيعة المخاطر التي تشكلها هذه التهديدات للمصالح الأمريكية.

وعلى صعيد آخر، لم يحمل عام ١٩٩٧ أية مؤشرات تدل على أن المريض الروسي بدأ رحلة استعادة صحته، على رغم بعض مظاهر «الصحة» التي ظهرت في السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط بالخصوص، فمرض الرئيس يلتسين وانتشار الفساد وتفتت هياكل السلطة ومؤسساتها والتغيرات المتكررة التي يقوم بها يلتسين في السلطة، مثل إدخال رموز تيار الإصلاح الاقتصادي بواسطة سياسة الصدمات إلى الحكومة ثم التراجع عن هذا الموقف وإضعاف هذا التيار، كلها عناصر تدل على عدم الاستقرار، وتنعكس بالتالي على السياسات العامة للدولة. وكما أشرنا سابقاً، بدأت تترسخ القناعة في روسيا أن هناك سياسة احتواء تتبعها واشنطن على رغم التطمينات تستهدف الاستفادة من الضعف الروسي الحالي لتقليص المكانة الدولية لروسيا. ويتخذ هذا الاحتواء خطين: أحدهما عبر إيصال حلف الأطلسي بشكل تدريجي إلى حدود روسيا، وثانيهما عبر الدخول الاقتصادي إلى آسيا الوسطى. ويبدو أن روسيا بلورت رداً على هذه السياسة استراتيجيا تهدف إلى تحصين مواقعها في مجالها الحيوي المباشر ومحاولة إحداث اختراقات معينة في مناطق مهمة لواشنطن. ولم يكن النجاح حليف موسكو كلياً في هذه الاستراتيجيا بسبب ضعف الإمكانات الموظفة لها، وفقدان الجاذبية الدولية مقارنة مع واشنطن. فعلى رغم محاولات موسكو تنشيط التعاون الاقليمي في آسيا الوسطى من

(١) الحياة، ١٠/ ١٢/ ١٩٩٧، ص ٨.

خلال قمة كومنولث الدول المستقلة، وإنشاء أطر تعاون رباعية وثنائية مع أعضاء في الكومنولث، إلا أن ذلك لم يتخطَّ العمل الدبلوماسي أو الإعلامي ولو بأي مردود على الصعيد العملي. كما أن روسيا تحركت بقوة نحو الصين، وقد عقدت قمتان (روسية ـ صينية) ساهمتا في حل بعض الخلافات الحدودية القائمة وفي إرساء أطر لتعاون مستقبلي استراتيجي واقتصادي. وفي موازاة التوجه نحو الصين عقدت أيضاً قمة روسية ـ يابانية، إذ أن موسكو تبدي قلقها دائماً من تصاعد الدور الياباني في محيطها المباشر من جهة، كما تبدي اهتماماً بزيادة المساعدات والاستثمارات اليابانية في روسيا. وخلاصة القول في هذا الخصوص أن تقوقع القيادة الروسية وبالتالي عدم وجود رؤيا استراتيجية شاملة لما تريده موسكو إلى جانب الضعف الكبير في الإمكانات الروسية. كل ذلك يبقي الأهداف الروسية مهما تواصلت نسبياً معرضة لتهديدات افتقاد الإمكانات التي تدعمها. وطالما لم يحسم الوضع داخل روسيا فمن الصعب جداً البحث عن دور روسي فاعل أبعد من الدور الحالي في المجال الاقليمي المباشر.

وبالنسبة للاتحاد الأوروبي يمكن اعتبار عام ١٩٩٧ عن حق عام الإصلاح المؤسسي الكبير للاتحاد دون أن يعني ذلك أن القرارات التي اتخذت ستجد طريقها إلى التنفيذ على صعيد الدول الأعضاء أو على صعيد الاتحاد ككل دون معارضة سياسية لاحقاً. وقد ظهرت بوادرها في كانون الأول/ ديسمبر في فرنسا الدولة الأكثر «أوروبية» في توجهاتها، فالقمة التي عقدت في العاصمة الهولندية في حزيران/ يونيو أقرت اتفاقية امستردام التي أتت كتطوير لاتفاقية ماستريخت من حيث إحداث مزيد من الاندماج والتنسيق في إطار مؤسسات الاتحاد كما أقرت قمة لوكسمبرغ في كانون الأول/ ديسمبر توسيع الاتحاد نحو الشرق واعتبرت أن هناك ست دول مرشحة لبداية مفاوضات الدخول إلى الاتحاد وهي بولندا والمجر وتشيكيا واستونيا وسلوفينيا وقبرص، في حين أن الدول الأوروبية الأخرى ستدعى إلى مؤتمر أوروبي لاحقاً للبحث في تحسين الظروف التي تسمح لها بعد ذلك ببدء مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد، لكن الموضوعين المهمين أيضاً مع القمتين واللذين حظيا هذا العام باهتمام القيادات الأوروبية هما إنشاء مصرف مركزي أوروبي وأيضاً التحول إلى العملة الأوروبية الموحدة. والمثير للاهتمام أن الخلاف حول سرعة الاندماج الأوروبي، لم يكن على أساس الأحزاب، بل ان التأييد والمعارضة قد برزا ضمن الأحزاب ذاتها لاختلاف المصالح والحساسيات السياسية التي تمثلها مختلف القوى ضمن هذه الأحزاب، وهو ما أضفى دينامية خاصة على السياسات الأوروبية سواء على المستوى الرسمي بين عواصم دول الاتحاد أو على المستوى الداخلي، وكذلك على مستوى البرلمان الأوروبي. كما شهدت أوروبا هذا العام عودة اليسار إلى الحكم في كل من بريطانيا وفرنسا. وقد عاد حزب العمال إلى الحكم في بريطانيا بعد غياب استمر ١٨ عاماً، فيما عاد الحزب الاشتراكي إلى الحكومة في فرنسا ليفرض مجدداً على الرئيس شيراك نظام التنافس السياسي. ولئن صار اليسار الأوروبي بشكل عام أكثر اعتدالاً وأقل ايديولوجية في طروحاته السياسية والاقتصادية باتجاه التحول نحو الوسط، فإن التغيير يعكس الأزمة

الاقتصادية المستمرة التي تعيش فيها أوروبا والقلق والانشغال اللذين خلفتهما عند فئات اجتماعية واسعة بدأت تخسر مكتسباتها الاجتماعية التقليدية أمام انتشار مفاهيم النيوليبرالية الاقتصادية.

وطبعت السياسات الاقتصادية اهتمامات الصين الشعبية هذا العام بشكل كبير حيث صارت التكنولوجيا تحتل مكان الايديولوجيا في السياسة الخارجية الصينية دون أن يعني ذلك تخلي الصين عن التمسك في دبلوماسيتها بمواقفها المبدئية التقليدية في المسائل الدولية والاقليمية التي تهمها. فالمؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي الصيني الذي انعقد في أيلول/سبتمبر أعطى دفعاً جديداً نحو اعتماد اقتصاد السوق وقواعده مع استمرار الخطاب الرسمي في تلافي استعمال مفاهيم التخصيص واقتصاد السوق وما شابه، والحديث بدل ذلك عن «التكيفات الاستراتيجية وتنوع الملكية». كل ذلك يجري في إطار إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام. والجدير بالذكر أن السلطة الصينية صارت تعترف رسمياً في تصريحات لكبار المسؤولين بوجود حالة من التوتر الاجتماعي بسبب التحولات الاقتصادية الجارية ووجود اقتصادين متجاورين في الصين، أحدهما الاقتصاد الاشتراكي القائم على تدخل الدولة الكثيف، والثاني اقتصاد «جزر المناطق الحرة». ويبدو أن الحركة الدبلوماسية الصينية تعكس وجود أربعة مجالات حيوية للسياسة الصينية دون أن يعني ذلك تهميشاً للاهتمامات الصينية الأخرى. أول هذه المجالات استكمال عملية التحول الاقتصادي في الصين في ظل تحديين يشغلان القيادة الصينية في هذا المجال، أولهما الخوف من إفلات زمام الأمور سياسياً، وثانيهما الاهتمام باستيعاب أو التعامل بنجاح مع التكاليف الاجتماعية لهذا التحول. المجال الحيوي الثاني للصين يتعلق باسترداد المناطق الضائعة، وقد خلقت عودة هونغ كونغ إلى الوطن في حزيران/يونيو الماضي والأجواء التي رافقتها زخماً دافعاً بهذا الاتجاه، ثم يأتي الاهتمام بميزان القوى المتغير في المسرح الاستراتيجي المحيط بالصين الشعبية، وهذا ما يفسر سياسة الانفتاح على فييتنام لتجاوز العداء المستمر بين الطرفين، وبخاصة مع ازدياد الاتصالات الأمريكية ـ الفييتنامية، وكذلك دبلوماسية القمم مع كل من موسكو وطوكيو لحل المسائل العالقة وخلق بيئة تعاونية بين الأطراف الرئيسية الثلاثة في المنطقة إلى جانب الانفتاح المحسوب على كوريا الجنوبية، مما أعطى الصين وضعاً أفضل في دبلوماسية المفاوضات بين الكوريتين. ورابع هذه المجالات مرتبط بشكل وثيق بالمجال السابق وهو يندرج تحت عنوان علاقات التوتر والتعاون مع الولايات المتحدة، إذ ان الصين تحاول من خلال تحركها الناشط والمتعدد الاتجاهات في محيطها المباشر تجميع أكبر عدد ممكن من الأوراق في سياق سياسة تطبيع العلاقات مع واشنطن.

وعلى صعيد آخر شهد هذا العام مزيداً من الأحداث تكرس خروج اليابان من سياسة العزلة التي فرضتها الولايات المتحدة على اليابان ورضيت بها هذه الأخيرة لفترة طويلة. فالدعم الأمريكي والأوروبي المتكرر لحصول اليابان على عضوية دائمة في مجلس الأمن، كما تدل على ذلك المداولات المستمرة في الأمم المتحدة بشأن إصلاح أجهزة الأمم المتحدة، يعكس تغيراً في الاستراتيجيا الأمريكية تجاه اليابان نحو تشجيع هذه

الأخيرة لأن تنشط في القضايا السياسية الدولية دون أن يعني ذلك بالطبع دعماً غير مشروط. وقد تكمن بعض أسباب هذا التغير الأمريكي في دفع اليابان إلى المشاركة في تكلفة حل المسائل الدولية، وبالخصوص في المحيط المباشر لليابان. وقد جاء تجديد الملف الأمني الأمريكي - الياباني في أيلول/سبتمبر الماضي، ورفع مستواه وتعميق مضمونه وإعطاؤه طابعاً أكثر شمولية ليدل على مستوى جديد من الشراكة بين القطبين تعكس تحولاً نوعياً في النظرة الأمريكية، وكذلك في النظرة الذاتية عند اليابان حول الدور المستقبلي للقطب الآسيوي. وقد عكس الحلف الجديد دوراً عسكرياً جديداً على الصعيد النوعي للقوات اليابانية. ويبدو أن الولايات المتحدة تثمن دوراً يابانياً متزايداً في الأمن الاقليمي الآسيوي. وقد تحركت الدبلوماسية اليابانية بعد الإعلان عن الميثاق الجديد نحو الصين وروسيا الاتحادية لطمأنة الاثنتين إلى عدم وجود تبدل في سياسة التقارب التي تتبعها طوكيو تجاههما، إذ أثار الاتفاق الجديد مخاوف كبيرة في كل من موسكو وبكين. وتبقى الدبلوماسية الاقتصادية والاستثمارية، أنجح الوسائل التي تمتلكها الدبلوماسية اليابانية لتطبيع علاقات طوكيو وتوثيقها مع كل من روسيا والصين. وقد جاءت القمة غير الرسمية التي عقدها رئيس الوزراء الياباني مع الرئيس الروسي في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، وزيارة رئيس الوزراء إلى الصين في أيلول/سبتمبر الماضي لتدفع باتجاه تطوير العلاقات غير الدبلوماسية الاقتصادية، وإبداء المرونة في حل المسائل العالقة مع الدولتين. وأكثر ما يحث اليابان على المضي في هذه السياسة مخاوف طوكيو من تطورات الأوضاع في شبه الجزيرة الكورية.

وإلى جانب هذه الملامح المهمة للسياسات الدولية للقوى الكبرى تبقى إحدى أهم قضايا عام ١٩٩٧ بمفاهيمها السياسية والاقتصادية الانهيار المالي الذي وقع في دول المعجزة الآسيوية التي تحولت فجأة بحسب وصف الكاتب إقبال أحمد من نمور إلى سلاحف ومن أهم دروس هذه الأزمة المخاطر الكبرى التي يشكلها اقتصاد المضاربات والاقتصاد المالي الكبير والتبعية الخطيرة وذات النتائج الاستراتيجية كما كشفت الأزمة التي يخلقها اقتصاد المضاربات للبلدان النامية تجاه المؤسسات المالية الدولية التي تسيطر عليها دول «الشمال» والتبعات الاجتماعية لهذه السياسات الفاشلة وتداعياتها السياسية على استقرار هذه الدول أو رقي اقتصاداتها للمؤسسات المالية الدولية. وتظهر هذه الأزمة أحد المحاذير الأساسية للعولمة الاقتصادية التي تتجذر دون أي قيود موضوعية تضعها الأطراف المعنية.

العلاقات العربية - الدولية

تحتل العلاقات الأمريكية - العربية منذ بداية التسعينيات - ولا يشكل عام ١٩٩٧ أي استثناء في هذا الخصوص - مركز الصدارة في العلاقات العربية - الاقليمية - الدولية. فالولايات المتحدة موجودة بقوة وبشكل مباشر أو غير مباشر في العلاقات العربية - الاقليمية والعربية - العربية. أهم عنوان لهذه العلاقات عملية السلام بالطبع حيث عادت

الحركة إلى الدبلوماسية الأمريكية في أوائل آب/أغسطس غداة أحداث العنف في إسرائيل والأراضي العربية المحتلة بعد ابتعاد واشنطن وانشغالها في ملفات دولية حيوية أشرنا إليها سابقاً ولغياب أي تهديد أو إزعاج مصدره عملية السلام. وقد شكلت تلك السياسة عنصر راحة لإسرائيل، إذ سمحت لها بالاستمرار في سياسة خلق واقع جديد في الأراضي المحتلة، كما شكلت عنصر ضغط موضوعياً على الطرف الفلسطيني لصعوبة الاستمرار في حالة الجمود السياسي، ولكن تصريح وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت أنها لن تأتي إلى المنطقة إلا لحضور قمة الدوحة أبلغ تعبير عن هذا الابتعاد الأمريكي ذي النتائج غير المتوازنة بالنسبة لطرفي الصراع، إلى جانب أنه يعبر عن غياب الحد الأدنى المطلوب من الحساسية السياسية لفهم مخاطر تعقيد عملية السلام وعدم فعل شيء بهذا الخصوص. ويمكن اعتبار خطاب مادلين أولبرايت في النادي القومي للصحافة في آب/ أغسطس بمثابة بداية عودة الروح إلى الدبلوماسية الأمريكية في عملية السلام، ثم جاءت زيارة أولبرايت إلى المنطقة بمثابة رحلة تثقيفية للوزيرة للاطلاع على جوانب عملية السلام وتعقيداتها، ولكن التحرك الأمريكي بقي دون الحد الأدنى المطلوب، إذ أصرت واشنطن على تعريف دورها الدبلوماسي بالمسهل الذي يمثل أدنى درجات التدخل دون أن يكون هنالك أي محاولة لممارسة نفوذ لتحريك المفاوضات. فأقصى ما ذهبت إليه الولايات المتحدة هو ممارسة نوع من «الحزن أو الزعل الدبلوماسي» على مستوى قمة السلطة ضد رئيس ووزراء إسرائيل دون إظهار النية لممارسة ضغط على الحكومة الإسرائيلية لوقف إجراءاتها الأحادية التي تدمر عملية السلام، في حين قامت واشنطن من جهة أخرى بخلط الأوراق من خلال تحميلها الطرفين سواسية مسؤولية تجميد عملية السلام، واتجهت عملياً لممارسة ضغوط على القيادة الفلسطينية من خلال اعتماد قراءة الأزمة الأمنية وسبل حلها غير بعيدة عن القراءة الإسرائيلية.

إذن كان هنالك ضغط على الفلسطينيين وتجاهل متعمد للسوريين على رغم زيارة أولبرايت دمشق. كل ذلك في ظل استمرار الدبلوماسية المكوكية لدنيس روس الذي تبعه فيها لاحقاً مارتن انديك مساعد وزير الخارجية الجديد للشرق الأوسط.

وذهبت الدبلوماسية الأمريكية إلى أبعد من ذلك عندما بدا الإصرار الأمريكي على عقد مؤتمر الدوحة وسياسات ثني الذراع من جهة، والدعوة من جهة أخرى التي لجأت إليها واشنطن لعقد هذا المؤتمر على أعلى مستوى سياسي من خلال تناقض واضح في الخطاب الأمريكي، إذ يأتي الإصرار من جهة على أهمية الحضور على مستوى وزراء الخارجية، ثم يقال إنه مؤتمر اقتصادي لا غير من جهة أخرى. هذا الإصرار الأمريكي نظرة خطيرة لعملية السلام تساهم في تهميش هذه العملية. ففي حين كانت الولايات المتحدة تصر في الماضي على وجود تلازم بين المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية من جهة ومختلف أشكال التطبيع من جهة أخرى، وكانت بعض الأطراف العربية ترضى بذلك، وبعضها الآخر يقول بضرورة أن يعكس التطبيع التقدم الحاصل في المفاوضات، انقلب الوضع عشية «الدوحة» ليصبح الموضوع التطبيع بأي ثمن ورغم توقف وإخفاق

المفاوضات. وقد أدى ذهاب الولايات المتحدة بعيداً في موقفها إلى حصول توافق عربي واسع ومقاطعة «الدوحة» بالمطلق أو بشكل سياسي من خلال خفض مستوى التمثيل.

ولحقت قمة طهران بعد مؤتمر الدوحة ليقدما سوياً خير مثال على تجاهل الولايات المتحدة المتعمد لضرورة فهم خصوصيات الوطن العربي بشرعياته وسياساته واحترام هذه الخصوصيات بدل الاصطدام معها، مما أدى إلى نكسة للسياسة الأمريكية في المنطقة، يمكن لأي مراقب يقارب بين الحدثين الدبلوماسيين أن يسجلها بشكل واضح.

فسياسة الاحتواء المزدوج التي ازداد معارضوها في الولايات المتحدة بشكل واسع ومتنوع سياسياً هذا العام اصطدمت بعدم تجاوب الأطراف العربية معها، وكان آخر مثال على ذلك بالطبع قمة طهران كما اصطدمت مع المواقف الأوروبية وقد بدأ الصدام حول صفقة شركة توتال الفرنسية مع إيران وسقط احتواء إيران بالفعل من خلال الخلاف المستمر مع الحلفين الدوليين والاقليميين حول ذلك. أما فيما يخص العراق فلقد اكتشفت الولايات المتحدة أن أجواء أواخر التسعينيات ليست هي ذاتها التي كانت سائدة في أول التسعينيات عند انفجار أزمة الخليج الثانية. فلقد عارض جميع أصدقاء واشنطن اللجوء إلى الخيار العسكري ضد العراق، وهذا ما ساهم أيضاً في خلخلة الشق الثاني في سياسة الاحتواء المزدوج.

وعلى صعيد آخر، استمر الخلاف العربي - الأمريكي حول كيفية حل أزمة لوكربي مع ليبيا، واستمر التشدد الأمريكي ومعه البريطاني في هذا الصدد على رغم التحرك العربي الافريقي المشترك الذي تمثل في تقديم مقترح مشترك باسم جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية إلى رئيس مجلس الأمن في شهر حزيران/ يونيو الماضي. وجاءت قضية السودان وتبلور سياسة أمريكية يبدو أنها تعمل على محاولة قلب نظام الحكم في السودان من خلال بناء تحالف افريقي قوامه اثيوبيا واريتريا ودول البحيرات الكبرى بشكل خاص للقيام بذلك. ويأتي هذا التحرك ضمن أفق مفتوح يهدد الوحدة الترابية للسودان ليلقى أيضاً معارضة عربية حتى من أصدقاء الولايات المتحدة.

وخلاصة القول ان السياسة الأمريكية لم يصبها النجاح هذا العام مقارنة مع الماضي في دعم جدول أعمالها في المنطقة، فظهرت مقاومة عربية نجحت إلى حد كبير في الوقوف في وجه واشنطن في بعض المسائل دون أن تستطيع أن تكسب واشنطن إلى جانبها. والمقاومة الكبرى المستمرة هي أنه بقدر ما تظهر المسافة السياسية بين الولايات المتحدة والنظام العربي فيما يتعلق بالعديد من القضايا التي أشرنا إليها في المنطقة يستمر الرهان العربي غير المشروط والمطلق على واشنطن في مجال تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، فيما تستمر واشنطن في تجاهلها للموقف العربي طالما أنها تدرك غياب أي خيارات متنوعة عند العرب غير المراهنة على واشنطن.

وعلى صعيد آخر بدا الدور الروسي في الشرق الأوسط أكثر بروزاً هذا العام، دون أن يعني ذلك بالضرورة أكثر فعالية، وعلى رغم أن عودة الدبلوماسية الناشطة في المنطقة

شرط ضروري لبلورة دور روسي فاعل مستقبلي يرتهن تحقيقه بما أشرنا إليه سابقاً من عوامل روسية داخلية، إلى جانب - بالطبع - ضرورة تبلور وضع عربي ما زال مفقوداً حتى الآن يساهم في تشجيع قيام دور روسي فاعل في المنطقة. وما ساهم، ربما، في إبراز هذا الدور الروسي في المنطقة عامل أساسي اسمه بريماكوف وزير خارجية روسيا (الذي له اهتماماته وخبرته التاريخية بالوطن العربي كما أن له توجهاً متناقضاً في السياسة الخارجية للتوجه الذي اتسمت به مرحلة كوزيريف). غير بريماكوف تلك المرحلة مع الأخذ بعين الاعتبار انتهاء دور العنصر الايديولوجي في تلك السياسة وتراجع الإمكانات الروسية. ففي حين يكثر بريماكوف من التصريحات التي تحذر من محاولات الهيمنة الأمريكية تتهمه الإدارة الأمريكية بأنه يعرقل قياداتها في المنطقة وبخاصة فيما يتعلق بالعراق. وعلى رغم استمرار ضغط العامل الأمريكي وكذلك عامل اللوبي اليهودي الصاعد في موسكو وقد برز أثر هذين العاملين في تموز/يوليو الماضي عندما امتنعت موسكو عن التصويت مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول الاستيطان. وقد جاء ذلك الموقف مباشرة بعد مشاركة موسكو في قمة دنفر للدول الصناعية السبع، على رغم ذلك كله تدرك موسكو أن هنالك مجالاً واسعاً لتطوير علاقاتها في المنطقة. وقد ذكر الرئيس يلتسين خلال استقباله للرئيس مبارك في موسكو أن الوجود الروسي في الشرق الأوسط غير كاف، وأنه يجب أن يكون لروسيا وجود ثابت وذو مستوى عال. وقد برز النشاط الروسي المتجدد في مجالين اثنين، أولهما عملية السلام حين أعلن بريماكوف خلال جولته الشرق أوسطية عن تعيين مساعده فيكتور بوسوفاليوك مبعوثاً خاصاً لعملية السلام. ولهذا الإعلان دلالة رمزية أكثر مما له مضمون فعلي، إذ يعكس رسالة روسية بالاهتمام بلعب دور في دبلوماسية السلام بعد أن بقيت روسيا على الهامش لفترة طويلة. كما أعلن بريماكوف في القاهرة وفي السياق ذاته عن أفكار روسية عامة ومقتضبة، ولكنها أيضاً تحمل دلالة رمزية عن مشروع ميثاق عمل وسلوك لتحقيق الأمن والسلام في الشرق الأوسط يضم جميع دول المنطقة. ويتقاطع هذا الإعلان «النظري» مع السياسة الروسية في الخليج» وبالأخص تجاه إيران والعراق، التي تعارض عملياً سياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية. وثاني هذين المجالين التحرك الروسي الناشط ثم تسوية الأزمة الأمريكية. العراقية وقد استطاعت روسيا أن توظف علاقاتها الخاصة مع العراق لإيجاد مخرج لائق لتنفيذ الاتفاق الحاصل. وقد ساهم في ذلك بالطبع موقفها البعيد عن الموقف الأمريكي في هذا الخصوص والداعي إلى إعادة النظر في العقوبات تجاوباً مع ما نفذته بغداد من قرارات لمجلس الأمن في هذا الشأن. وقد ساهم الموقف الروسي في هذا الخصوص في إعطاء رصيد سياسي لروسيا في الوطن العربي.

الأمر الأخير ذو الدلالة أيضاً في التحرك الروسي في المنطقة يتمحور حول انشغال موسكو في التحالف العسكري الإسرائيلي - التركي ومخاطره على مصالحها في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، خصوصاً أنه يندرج في إطار استراتيجيا أمريكية واضحة المعالم وتدعيم روسيا وتشجيع تحركها بلورة موقف عربي قوي ضد مخاطر هذا التحالف على

التوازن الاقليمي في المنطقة.

وعلى صعيد العلاقات العربية ـ الأوروبية احتلت عملية السلام، وتحديداً التحرك الأوروبي في هذا الخصوص، المساحة الأوسع في هذه العلاقات، وبخاصة أن الاتحاد الأوروبي أدرك مجدداً وبشكل ملموس صعوبة ـ إن لم يكن استحالة ـ التقدم بالشراكة الأوروبية المتوسطية في أبعادها الثلاثة السياسية الاستراتيجية والاقتصادية والإعلامية الثقافية دون حدوث تقدم في عملية السلام. وقد دل على ذلك مؤتمر «برشلونة ٢» الذي عقد في مالطا والأجواء التي خيمت على المؤتمر، علماً بأن تونس كانت قد اعتذرت عن استضافة «برشلونة ٢» كما كان مقرراً في إطار توافق عربي على رفض حضور إسرائيل لهذا المؤتمر على أرض عربية في ظل الأوضاع السائدة في عملية السلام. واستمر التحرك الأوروبي عبر خطوط ثلاثة، الأول الإعلان الصادر عن كل من قمة أمستردام في حزيران/ يونيو الماضي وقمة لوكسمبرغ: في كانون الأول/ ديسمبر، والذي لم يأت بجديد في «قضية الشرق الأوسط» أكثر من إعادة التأكيد على دعم عملية السلام بحسب مرجعية مدريد وأهمية تحريك المسارات كافة. وثاني هذه الخطوط تمثل في تحرك الرئاستين الهولندية واللوكسمبرغية علماً أن الثانية كانت أكثر نشاطاً من الأولى على رغم محدودية إمكاناتها بسبب الموقف الهولندي غير المتحمس جداً لدور أوروبي ناشط في عملية السلام. وثالث خطوط التحرك تمثل في الدبلوماسية المكوكية للميدان الأوروبي لعملية السلام، والتي تركزت بشكل خاص على المسارين اللبناني والسوري بسبب الإهمال الذي أصابهما خلال هذا العام. وكان الدور الأوروبي يحاول أن يطمئن الطرفين إلى استمرار الالتزام بشمولية عملية السلام دون أن يستطيع أن يطور الأمور على الصعيد العملي. كما أعلن الاتحاد الأوروبي عن زيادة دعمه المتنوع لبناء المؤسسات والاقتصاد الفلسطيني. وكان أبرز ما قدمه الاتحاد الأوروبي هذا العام مدونة السلام الإسرائيلية ـ الفلسطينية التي تضمنت اقتراحاً بإنشاء لجنة أمنية دائمة يكون لأوروبا دور ثابت فيها.

وعلى صعيد آخر استمر اختلاف المواقف بين الأطراف الأوروبية الرئيسية حول كيفية ومقدار التحرك لدعم عملية السلام، في حين استمر الموقف الفرنسي رغم تغير الحكومة في دعوته إلى لعب دور فاعل في عملية السلام. وقد ترافق ذلك مع تحرك لوزير الخارجية الفرنسي في المنطقة في حين صدرت عدة دعوات بريطانية إلى دور أوروبي أكثر فعالية في دعم الدور الأمريكي، ويندرج ذلك أيضاً في الموقف التقليدي لبريطانيا. واستمر الموقف الألماني على برودته المعهودة القائمة على تبرير الموقف المتوازن بين الطرفين على رغم التحسن الطفيف الذي حصل في ذلك الموقف بعد زيارة الرئيس عرفات إلى ديون في الخريف الماضي. ومن نافلة القول ان اختلاف درجة الحرارة بين المواقف الأوروبية عند الدول الأقطاب بخاصة يضعف التحرك الأوروبي كما يضعف الدور الأوروبي أمام محاولات واشنطن إبقاءه بعيداً عن الساحة الشرق أوسطية.

وعلى صعيد العلاقات الصينية ـ العربية استمرت الصين في تأكيد مواقفها المبدئية

في دعم عملية السلام بحسب مرجعية مدريد في معارضة سياسة الاحتواء المزدوج. وبخاصة في بعدها الإيراني، وفي تأييد الموقف العربي في أزمة لوكربي على رغم غياب الإمكانات لإحداث تغيير لمصلحة الأطراف العربية في خصوص هذه المسائل، كما أسهمت الصين بإعطاء طابع شمولي لعلاقاتها العربية من خلال التركيز على تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية مع الدول العربية، وكذلك تطوير العلاقات الثقافية والعمل على إعطاء العلاقات مع العرب طابعاً شبه مؤسسي مثل الدعوة إلى إحداث آلية تشاور صينية ـ عربية أسوة بما فعلته الصين مع مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وقد حملت الزيارة التي قام بها وزير خارجية الصين ونائب رئيس الوزراء إلى المنطقة في نهاية كانون الأول/ديسمبر رسالة واضحة بهذا المعنى تدعو العرب إلى توثيق علاقاتهم فردياً وجماعياً مع الصين في إطار توجه الصين المعلن للعمل على إقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب، وكذلك في حث الدول العربية، وتحديداً الغنية منها، على تطوير التعاون الاقتصادي مع الصين وعلى زيادة استثماراته المتواضعة جداً في الاقتصاد الصيني.

وأخيراً ما زالت العلاقات العربية ـ اليابانية على وضعها السابق دون أن تشهد أي قفزة نوعية على الصعيد السياسي، على رغم أن اليابان تحاول من خلال دبلوماسية المساعدات توثيق علاقاتها العربية وبالأخص من خلال المساعدات التي تقدمها إلى السلطة الفلسطينية إحداث نوع من التوازن بين علاقاتها المتقدمة جداً على الصعيدين الاقتصادي والتجاري مع إسرائيل من جهة وعلاقاتها العربية من جهة أخرى، حيث يبقى التأثير «السياسي» لليابان شبه غائب في عملية السلام.

٢ ـ العرب والاتحاد الأوروبي بين عملية تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي ومشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية

نادية مصطفى(*)

منذ أن بدأ الحديث ـ عقب حرب ١٩٦٧ على الأقل ـ عن دور فرنسي وعن دور أوروبي جماعي تجاه عملية تسوية الصراع ويقوم الارتباط ـ بصورة مباشرة أو غير مباشرة ـ بين هذا الدور والأمن الأوروبي في بعده المتوسطي. ولقد تعددت أدوات هذا الارتباط، وقنواته، كما تغيرت مع التغير الذي طرأ على أوضاع العرب وأوضاع أوروبا وأوضاع الصراع ذاته خلال العقود الثلاثة الأخيرة (١٩٦٧ ـ ١٩٩٧). ويتضح من تقويم هذا الدور الأوروبي، ومن تقويم التوجه العربي نحوه، أن هذا الدور قد شهد جولات من البروز ثم الانحسار. وكان يستتبع الانحسار أو يقترن به نشاط أوروبي أوسع نطاقاً نحو المنطقة العربية يضم في دفتيه أبعاداً اقتصادية إلى جانب الأبعاد السياسية والعسكرية التي يستثيرها التعامل مع تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي. ومن هنا جاءت اتفاقيات السياسة المتوسطية الشاملة، ثم الحوار العربي الأوروبي، ثم السياسة المتوسطية الجديدة، وأخيراً الشراكة الأوروبية المتوسطية ١٩٩٥.

وكانت دائماً العلاقة بين الأبعاد السياسية والأبعاد الاقتصادية لهذه الأطر محل اختلاف بين الرؤية العربية والرؤية الأوروبية. فإذا كان البعد السياسي للحوار العربي ـ الأوروبي قد احتل أولوية لدى الطرف العربي، فإن البعد الاقتصادي هو الذي حاز الأولوية لدى الجماعة الأوروبية في السبعينيات. وكان أساس البعد السياسي في هذه المرحلة هو الصراع العربي ـ الإسرائيلي الذي أخذت الولايات المتحدة تنفرد بإدارته. وبالمثل فإن الاهتمام الراهن ـ منذ ١٩٩٥ ـ بالشراكة الأوروبية المتوسطية لا ينفصل فهمه عن فهم مآل الدور الأوروبي في عملية التسوية السلمية الجارية منذ ١٩٩٠. فإذا كان

(*) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

تقويم هذا الدور ـ خلال النصف الأول من التسعينيات ـ يبرز تقلص نتائج الأبعاد السياسية لهذا الدور وانحسارها بالمقارنة بالطموحات الفرنسية وبخاصة منذ عودة الديغوليين إلى الرئاسة، فإن الحضور الجماعي الأوروبي قدم نفسه في صورة متجددة هي الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية ذات الأبعاد الثلاثة: السياسية والاقتصادية والثقافية ـ الاجتماعية وتوضح هذه الثلاثية التجدد الذي أصاب مسار التوجه الأوروبي ـ المتوسطي.

فإذا كانت الشراكة هي الصورة المتطورة للسياسة المتوسطية الشاملة (في السبعينيات والثمانينيات) فإن الأخيرة، وإن كانت أداة للسياسة الجماعية الأوروبية لتحقيق أهداف سياسية، ذات طبيعة اقتصادية مالية فنية. والشراكة هي مشروع ذو بعد سياسي استراتيجي واضح وإن جمع بين دفتيه الاقتصادي ـ الاجتماعي إلى جانب السياسي. ولقد كان هذا التجدد في صيغة التوجه المتوسطي ـ الأوروبي نتاجاً للتطور في طبقة الكيان الجماعي الأوروبي من ناحية (أي التحول إلى الاتحاد الأوروبي) وللتطور في هيكل القوى العالمية والتنافس بين مراكزه الأمريكية والأوروبية والآسيوية من ناحية ثالثة.

ويتضح الطابع السياسي الاستراتيجي الشامل لمشروع الشراكة من وثيقة الإعلان (المعروفة بإعلان برشلونة) ومن خطاب الأوروبيين العاملين عليه، وكذلك خطاب العرب المتلقين له. فيبدو أن أوروبا الجماعية (المتوسطية) قد وجدت فيه ـ في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ـ السبيل الأمثل لحماية، ودعم، المصالح الحيوية الأوروبية التي لم يعد يكفي الدور السياسي بمفرده أو الدور الاقتصادي بمفرده لحمايتها. فلقد أضحت مصالح الأمن الشامل الأوروبي ـ في بعده المتوسطي ـ تقتضي تصميم استراتيجيا شاملة تجاه المتوسط.

ومن ناحية أخرى، يبرز لنا عند تحليل مضمون هذه الشراكة ـ من خلال قراءة وثيقة الإعلان عنها ومن خلال متابعة خبرة العام الأول من مسارها ـ كيف أن الصراع العربي ـ الإسرائيلي لم يعد يمثل لدى المنظور الأوروبي ـ في بعده المتوسطي ـ كما كان التصور عنه خلال الستينيات والسبعينيات. ولكن ومنذ منتصف الثمانينيات ومع التحرك نحو أوروبا ١٩٩٢ ومع إعادة النظر في السياسة المتوسطية الشاملة وحتى إقرار مشروع الشراكة ـ نجد أن التصور الأوروبي عن مصادر تهديد الأمن الأوروبي النابعة من جنوب المتوسط قد أخذت تتسع تدريجياً لتعكس مفهوماً واسعاً وشاملاً للأمن لا يمثل الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلا رافداً من روافد تهديده المتعددة. وكانت الروافد الأخرى تكمن في قضايا نابعة من تدهور أوضاع جنوب المتوسط السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تبرز لأوروبا حالة من عدم الاستقرار التي تترجم نفسها في الهجرة والعنف.

بعبارة موجزة، منذ ١٩٩٥ لم يعد الإطار العام للعلاقة بين العرب وأوروبا يتمحور حول الدور الأوروبي تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي، أو حول الأبعاد الاقتصادية في السياسة المتوسطية الشاملة، بل في إطار استراتيجي شامل هو الشراكة، ولكن تأثير عملية تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي في هذا الإطار الجديد لم يغب.

فإذا كانت وثيقة الشراكة وكذلك التصريحات الأوروبية تؤكد الفصل بين إطار الشراكة وبين إطار عملية التسوية (مدريد) إلا أن مسار التطورات خلال العام الأول من عمر المشروع (تشرين الثاني/ نوفمبر ٩٥ ـ تشرين الثاني/ نوفمبر ٩٦) وبدرجة أكبر خلال العام الثاني منه (كما سنرى) قد بينت في مواضع عدة مدى التأثير المتبادل بين التقدم على صعيد الشراكة في عمومياتها ودرجة التقدم في عملية التسوية، والعكس صحيح.

هذا ومن متابعة حال العلاقة بين الأمة العربية وبين الاتحاد الأوروبي خلال عام ١٩٩٧ يتبين لنا أمران: من ناحية: محدودية نتائج الدور الجماعي الأوروبي في كسر جمود عملية التسوية بعد التدهور الذي أصابها منذ وصول الليكود إلى الحكم، وذلك على الرغم من بروز الاهتمام بهذا الدور سواء من جانب العرب أو الأوروبيين، وعلى الرغم من تعدد قنوات، وأدوات، هذا الدور السياسي والاقتصادي ليصبح أكثر فعالية.

ومن ناحية أخرى، تبلورت البرامج التنفيذية لمشروع الشراكة ـ وبخاصة على الصعيد الاقتصادي على عكس الأبعاد السياسية والأبعاد الاجتماعية ـ الثقافية.

وفي ما يلي قدر من المتابعة التفصيلية للتطورات على هذين الصعيدين خلال عام ١٩٩٧.

أولاً: الدور الأوروبي وعملية تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي: بين الأداة الدبلوماسية والأداة الاقتصادية

يمارس الاتحاد الأوروبي دوره على صعيدين: الدبلوماسي والاقتصادي، ولكل من الصعيدين أدواته وقنواته. وهما متكاملان، حيث تجمع بينهما بيانات القمة الأوروبية ومجلس وزراء خارجية الاتحاد وتصريحات مسؤولي الاتحاد والرؤساء الأوروبيين. ويتبين من هذا كيف أن الدور الاقتصادي الأوروبي في عملية التسوية لم يعد إلا الوجه الآخر للدور السياسي.

وإذا كانت الأعوام الثلاثة الأخيرة ـ منذ توقيع الاتفاقيات بين الفلسطينيين والإسرائيليين ـ قد جسدت التكامل بين هذين الوجهين إلا أن بدايات هذا الدور الاقتصادي أخذت في الظهور منذ بيان قمة بروكسل عام ١٩٨٧. فلقد ربط بصراحة ووضوح بين السلام والتنمية في المنطقة، ومن ثم كان تعبيراً عن مدى وعي أوروبا بمحدودية نتائج دورها الدبلوماسي بمفرده، ومن ثم ضرورة توظيف محور قوتها الأساسية ـ أي الاقتصاد ـ في هذه العملية السياسية.

هذا، وقد صرحت بعض الدول العربية ـ والسلطة الفلسطينية بتعبئة الدور الأوروبي كعهدها وقت تتأزم الأوضاع ويزداد التشدد الإسرائيلي وتزداد سلبية الموقف الأمريكي، بل يظهر انحيازه لإسرائيل. وبصورة عامة فإنه إذا كان العامان الأخيران ـ وبخاصة عام ١٩٩٧ ـ قد شهدا نشاطاً أوروبياً أكبر من الأعوام السابقة في محاولة للقيام بدور أكثر

فعالية في عملية التسوية فإن هذا الوضع تكرار لسيناريوهات سابقة ـ صعد خلالها نسبياً الدور الأوروبي على الساحة، وذلك عندما توافرت الشروط التالية: تشدد إسرائيلي وانحياز أمريكي وتوجّه عربي نحو دور أوروبي ودور فرنسي قاطر لدور أوروبي.

وفي ما يلي تفصيل لأبعاد الدور على هذين الصعيدين ومحاولته كسر الجمود الذي أثرت فيه عملية التسوية منذ أحداث نَفَق البراق (منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وحتى تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧).

١ ـ الاداة الدبلوماسية

تبلور هذا الدور الدبلوماسي الأوروبي في عدة قنوات متكاملة ومتقاطعة ومتزامنة وهي: البيانات الجماعية (على مستوى القمة أو المجلس الوزاري)، وجهود المبعوث الأوروبي الدائم، ومواقف بعض الدول الكبرى، وبخاصة فرنسا، والاتصالات بأطراف الصراع، والتصويت في الأمم المتحدة.

أ ـ البيانات الجماعية

هي المجال الأساسي والرسمي العلني الذي يعلن فيه الاتحاد المبادئ الأساسية التي حكمت وتحكم موافقه من التسوية المرتقبة، والذي يؤكد منه على مبادئ القانون الدولي التي تحكم أهم القضايا المثارة (وبخاصة أمن المستوطنات، القدس، العنف).

هذا وتؤكد دائماً هذه البيانات على أمرين: حرص أوروبا على القيام بدور أكبر في عملية التسوية الجارية اتفاقاً مع مصالحها في المنطقة، مع التحذير من المخاطر التي تترتب على ترك الأمور على ما هي عليه. وإذا كانت هذه البيانات تصدر بصفة دورية مرتين في العام عن القمة الأوروبية، وأكثر من مرة عن اجتماعات مجلس وزراء الخارجية فإن الاتحاد في هذا يختلف عن الولايات المتحدة، حيث إن الأخيرة تتجنب الآن الالتزام بصيغ رسمية وقانونية، عن السلام المرتقب على أساس أن أطراف الصراع لا بد من أن تعمل بمفردها للوصول إلى هذه الصيغ. ومن ثم انتقدت واشنطن دائماً هذه الممارسات الأوروبية، أي تحديد مبادئ قانونية ومواقف رسمية عما يجب أن يمثله السلام، كما كانت إسرائيل ترفضها وتعتبرها انحيازاً للعرب. وإذا كان تحليل البيانات الجماعية المتعاقبة منذ أول بيان ١٩٧٠ يبين مدى التطور في المواقف الأوروبية الجماعية المعلنة من قضايا مضمون التسوية ومن الأطر التفاوضية لها، فما الذي قدمته بيانات هذا العام بالنظر إلى سياق الأحداث؟

عقب أحداث العنف في القدس التي فجرتها قضية نفق البراق، أصدر اجتماع وزراء الخارجية الأوروبيين بياناً في ١١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦ أعرب فيه عن جزعه إزاء أحداث العنف، ودعا سلطات إسرائيل والفلسطينيين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وإن لم يُدِن صراحة العمل الإسرائيلي، إلا أنه أكد ـ بالنسبة للقدس ـ مواقف

سبق وحددها في بيانات سابقة وهي رفض أي عمل من جانب واحد لتغيير وضع القدس، والاعتراف بعدم شرعية المستوطنات وأية تعديلات في سكان وملكية الأراضي العربية المحتلة. وتتلخص مبادئ البيان حول القدس كالآتي: القدس الشرقية تخضع لمبادئ قرار ٢٤٢ وبخاصة المتصلة بعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، ومن ثم فهي ليست تحت السيادة الإسرائيلية. وأكد الاتحاد في البيان أن اتفاقية جنيف الرابعة تنطبق على القدس الشرقية مثلما تنطبق على بقية الأراضي المحتلة. كما طالب البيان بتنفيذ الاتفاقيات التي تم التوصل إليها وفق الموعد الزمني المحدد لها. وأشار البيان إلى استعداد الاتحاد لعب دور نشط لإعادة بدء المفاوضات.

وفي دبلن في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، أصدرت القمة الأوروبية بياناً يتضمن ما يلي بشأن عملية السلام: تأييد المبادئ الأساسية المتعلقة بتحقيق تسوية عادلة ودائمة في الشرق الأوسط وبخاصة مبدأ الأرض مقابل السلام، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، والإعراب عن القلق من استمرار التردي في عملية السلام، ودعوة كافة الأطراف إلى وقف العنف، والعمل من أجل تخفيف حدة التوتر لاستئناف المفاوضات، والإشارة إلى أن قضية المستوطنات تؤدي إلى تراجع الثقة في عملية السلام. وكان مجلس القمة الأوروبية قد أصدر أيضاً في قمة حزيران/يونيو ١٩٩٦ بياناً مثّل رداً على السياسات العدائية الإسرائيلية لعملية السلام مؤكداً فيه على المبادئ التي بدأت منها عملية مدريد. وفي قمة حزيران/يونيو ١٩٩٧ في أمستردام طالب بيان القادة الأوروبيين ـ ولأول مرة في التاريخ وفقاً لوصف أجهزة الإعلام في أمستردام ـ إسرائيل بالسماح بقيام دولة فلسطينية مستقلة على أساس أن «قيام دولة ناجحة ذات سيادة للفلسطينيين هو الضمان الأفضل لأمن إسرائيل». ومن ثم طالب بالاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين. كما طالب بحق إسرائيل بالعيش في حدود معترف بها. كما تضمن البيان أن على إسرائيل أن تمتنع نهائياً عن بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة لأن هذا عمل غير مشروع ويدمر عملية السلام في المنطقة. كما دعا البيان إسرائيل إلى الامتناع عن أي عمل من طرف واحد من شأنه أن يلحق الضرر بالسلام في الشرق الأوسط، وضرورة تجديد الجهود لإحياء عملية السلام.

ومهما أثار الجانب العربي من حديث عن «توازن البيانات» كعهد البيانات الأوروبية دائماً ـ أو الجانب الإسرائيلي عن انحيازها للعرب، ومهما قيل عن كونها مجرد مواقف شفوية. فمما لا شك فيه أن تبنيها رسمياً من أوروبا ـ في ظل الممارسات الإسرائيلية الليكودية ـ يعد خطوة مهمة لم تأتِ من راعي العملية الأساسي. كما أتمت الدبلوماسية الأوروبية استكمالها عبر قنوات أخرى.

ب ـ الاتصالات الدبلوماسية بأطراف الصراع

جرت من خلال مهمة المبعوث الأوروبي الدائم، ودبلوماسية القمة، أي اللقاءات بين الرؤساء الأوروبيين ورؤساء عرب ورئيس السلطة الفلسطينية، وأخيراً اتصالات وزراء

الخارجية الأوروبيين ومسؤولي الجماعة الأوروبية.

(١) المبعوث الأوروبي الدائم: عين مجلس وزراء الخارجية الأوروبيين في ٢٨/ ١٠/ ١٩٩٦ سفير إسبانيا لدى إسرائيل مبعوثاً دائماً للاتحاد الأوروبي لمتابعة مفاوضات السلام في الشرق الأوسط والمساهمة في تطبيق الاتفاقات التي تم التوصل إليها ودعم كل ما من شأنه إنجاح عملية السلام من خلال تقديم الأفكار التي تساعد على تقليل الفجوة بين أطراف الصراع المختلفة وتسهم في بناء إجراءات الثقة بينها.

وكان هذا التعيين ـ عقب جولة شيراك في المنطقة في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٦ ـ وفي غمرة احتدام الأزمة بعد أحداث نفق البراق ـ انتصاراً للدبلوماسية الفرنسية التي أرادت أن تدفع بالدور الأوروبي خطوة للأمام أكثر من مجرد إصدار البيانات وأكثر من جولات الترويكا الاستطلاعية. وخلال العام الأول لمهمته تعددت جهوده: فمن ناحية فلقد نشط في سبيل الحفاظ على الطبيعة الشاملة لعملية السلام فتعددت زياراته لسوريا ولبنان لـ «تقديم أفكار جديدة إلى الأطراف يمكنها أن تساعد على إنعاش الحوار بينهم». ومن اقتراحاته تلك التي اقترحها في آذار/ مارس ١٩٩٧ على رئاسة الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد والأطراف المعنية بالتسوية، ومفادها: إدخال تعديل في صيغة الأرض مقابل السلام لتصبح الانسحاب الكامل مقابل الأمن الكامل، على أساس أن السلام سيأتي بعد ذلك كنتيجة الانسحاب من الأرض. ومن ناحية أخرى: يشارك في القضايا العملية المباشرة مثل الإغلاق المتواصل للضفة الغربية وغزة، كما يشرف على فرق العمل الخمسة التي شكلها الاتحاد الأوروبي في إطار حواره الواسع مع إسرائيل حول الاقتصاد الفلسطيني، وساعد في العملية التي أدت إلى اتفاق الخليل، وفي ترتيب لقاءات بين الرئيس عرفات ووزير الخارجية الإسرائيلي ثم الرئيس عيزر وايزمان، وقدم باسم الاتحاد مبادرة من عشر نقاط إضافة إلى «قواعد سلوك» مقترحة للمفاوضات تمنع الخطوات من جانب واحد. ومن ناحية ثالثة: وعقب إخفاق جولة وزيرة الخارجية الأمريكية في المنطقة تكررت تصريحات المبعوث الأوروبي ـ خلال شهر تشرين الأول/ اكتوبر ـ عن الإعداد لمبادرة أوروبية ـ أمريكية مشتركة لتحريك الوضع. والجدير بالذكر أن المبعوث الأوروبي قد حرص دائماً على بيان أن الدور الأوروبي «يتكامل مع، ولا ينافس، الدور الرئيسي الذي تقوم به الولايات المتحدة الأمريكية». هذا ولو تحققت هذه المبادرة المشتركة ـ ستكون الأولى من نوعها في تاريخ الدور الجماعي الأوروبي في مواجهة الدور الأمريكي في عملية التسوية. هذا ولقد سبق أن أعلن شيراك في صيف ١٩٩٧ عن مبادرة فرنسية ـ أمريكية مشتركة لتحريك الجمود. ولم تتحقق. فما معنى هذه التصريحات؟ وماذا يجري في الكواليس، وبخاصة على ضوء المقارنة بين الأبعاد الظاهرة لكل من المبعوثين الدائمين: الأمريكي والأوروبي؟ هل يتدخل الرفض الإسرائيلي الكامن والمعلن للدور الأوروبي؟ وهنا تجدر التذكرة بأنه بعد عودة المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين على مستويات مختلفة رفضت إسرائيل مشاركة المبعوث الأوروبي في بعض هذه اللقاءات. فلم يكن إعلان استئناف المفاوضات رسمياً إلا تحت غطاء المبعوث الأمريكي الدائم.

(٢) ولم تكفّ المؤسسات الأوروبية الجماعية عن بذل الجهود لإعادة بدء المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية. فعلى سبيل المثال، وبناءً على دعوة من رئاسة الاتحاد، شارك كل من عرفات ووزير الخارجية الإسرائيلي في اجتماع وزراء خارجية الاتحاد في بروكسل في تموز/يوليو ١٩٩٧. ولكن إخفاق المجلس في عقد اجتماع مباشر منفرد بينهما دفع بمصادر دبلوماسية إلى إعلان تشاؤمها من إمكانية حدوث تقدم في عملية السلام. ومن ناحية أخرى لم يتوقف مجلس وزراء الخارجية عن إدانة الاستيطان، كما أن البرلمان الأوروبي انتقد بشدة تمسك إسرائيل بالاستيطان وانتقد رفضها طلب وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت وقف بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية، ولكن في المقابل دعا السلطات الفلسطينية لتكثيف الجهود لمنع العمليات ضد إسرائيل. ومن ناحية ثالثة حرص وزير خارجية الدولة التي ترأس الاتحاد ـ هولندا ثم لوكسمبرغ ـ على القيام بجولات في عواصم الدول العربية وإسرائيل ولدى سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني. ولقد شهدت المنطقة عقب زيارة مادلين أولبرايت في أيلول/سبتمبر نشاطاً على هذا الصعيد. حيث أعلن في تشرين الأول/اكتوبر عن عزم وزير خارجية لوكسمبرغ ـ رئيس الاتحاد الأوروبي في النصف الثاني من العام ـ وكذلك وزير خارجية فرنسا، زيارة المنطقة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. هذا في الوقت نفسه الذي جرت فيه جولة وزير الخارجية الروسي بريماكوف في المنطقة، وعقدت الاشتراكية الدولية مؤتمرها في موسكو حول الشرق الأوسط. وكان هاني الحسن ممثل فلسطين في المؤتمر واضحاً في مقولته إن الدور الأمريكي بمفرده لم يعد كافياً.

(٣) وتوالت طوال العام زيارات رئيس السلطة الفلسطينية ـ ياسر عرفات ـ للعواصم الأوروبية، وعلى رأسها فرنسا وألمانيا وبريطانيا. وأبرزت التصريحات في هذه اللقاءات ما يلي: ضرورة مواصلة أوروبا دورها الرئيسي من أجل مواصلة عملية السلام، ودعم وتطوير الكيان الفلسطيني مادياً ودبلوماسياً، والالتزام بالتعهدات التي أقدم عليها الطرفان، والتحذير من مخاطر وعواقب جمود عملية السلام، وبخاصة تكرار مسلسل العنف. وبالطبع لم تظهر الإدانة المباشرة لإسرائيل أو تحميلها بمفردها مسؤولية الابتعاد عن السلام. وإذا كانت تصريحات وزير الخارجية البريطاني واضحة من حيث إن الدور الأوروبي لازم لإكمال المساعي الأمريكية، فإن المصادر الفرنسية ـ عقب لقاء شيراك وكلينتون في قمة حلف الأطلسي في مدريد وفي قمة الدول الصناعية في دنفر ـ كانت أكثر تلميحاً إلى إخفاق واشنطن في الضغط على نتنياهو. وأبدت هذه المصادر تمنيها أن تبحث الإدارة الأمريكية فعلاً عن أفكار لإخراج مسيرة السلام من مأزقها، لأنها حتى الآن تعطي الانطباع أنها تاركة الأمور على ما هي عليه. ومن ناحية أخرى تكرر إعلان شيراك عن قرب مبادرات فرنسية لإنقاذ السلام بتأييد من دول الاتحاد الأوروبي ودول عربية. وإذا كان لفرنسا دوافعها المعروفة لتنشيط الدور الفرنسي والدور الجماعي الأوروبي، وإذا كانت بريطانيا وألمانيا أكثر حرصاً على «التكامل مع الدور الأمريكي» لاعتبارات عديدة أخرى ليست بالجديدة ولا يغفل عنها المراقبون، فإن موقف اليونان

ـ مؤخراً ـ هو الذي تطلب التفسير. فلقد وجهت الحكومة اليونانية انتقادات حادة إلى حكومة نتنياهو على نحو نقلها من مصاف المنحازين لإسرائيل إلى مصاف الحياد على الأقل. ولقد وصلت اليونان ـ على لسان وزير خارجيتها ـ لمطالبة الاتحاد الأوروبي بممارسة وسائل الضغط التي تمتلكها، على إسرائيل، لإجبارها على التخلي عن السياسات المتعنتة والعودة إلى المفاوضات. ومما لا شك فيه أن هذا الموقف اليوناني يرتبط بالتطور في التحالف التركي ـ الإسرائيلي في وقت تتدهور فيه العلاقات التركية ـ اليونانية ـ ومن ثم يصبح هذا الموقف اليوناني الناقد بعنف لإسرائيل وسيلة لدفع واشنطن للتدخل إلى جانب أثينا في صراعها مع تركيا، فضلاً ـ بالطبع ـ عن تحسين العلاقات مع العرب في وقت تتوتر علاقاتهم مع تركيا بسبب تحالفها مع إسرائيل.

ج ـ التصويت على قرارات الأمم المتحدة

إذا كانت البيانات الجماعية الأوروبية تقدم موقفاً مشتركاً نتاج التنسيق بين السياسات القومية، الأوروبية فإن التصويت في الأمم المتحدة خلال عام ١٩٩٧ أظهر حالات للخروج على الموقف المشترك. ومن أبرزها التصويت على مشروع قرار الجمعية العامة في نيسان/ابريل ومشروع قرار آخر في تموز/يوليو بإدانة المستوطنات. فلقد كانت ألمانيا هي الدولة الوحيدة من أعضاء الاتحاد الأوروبي التي امتنعت عن التصويت. فبعد أن أسقط تهديد الولايات المتحدة باستخدام الفيتو ضد مشروعي قرارين في مجلس الأمن حول القدس والمستوطنات شاركت المجموعة الأوروبية في إعدادهما في ربيع ١٩٩٧، انتقلت المبادرة في نيسان/ابريل وفي تموز/يوليو إلى الجمعية العامة، وتم تقديم مشروعي قرارين تشاور حول صياغتهما المجموعة العربية والاتحاد الأوروبي حيث أجريت تعديلات على بعض الفقرات على النحو الذي ضمن موافقة الاتحاد. ولقد فوجئت الدبلوماسية العربية بالامتناع الألماني في المرتين عن إدانة الاستيطان الإسرائيلي ومن ثم خروجها عن إجماع دول الاتحاد الأوروبي. ولقد أعرب مجلس السفراء العرب في بون في تموز/يوليو عن أن هذا التصويت الألماني بمثابة رسالة سلبية تجاه العرب وجهود عملية السلام، لم يكن هناك ما يبرره، وبخاصة أن العرب لم يطالبوا الحكومة الألمانية التخلي عن علاقاتها الخاصة مع إسرائيل شريطة ألا يكون ذلك على حساب الحقوق المشروعة للعرب.

هذا ولقد تلخصت المبررات الألمانية المعلنة في ما يلي: حساسية العلاقات الألمانية مع إسرائيل واليهود، مشروع القرار لم يكن متوازناً لصالح طرف واحد. ولقد تمسك كل من المستشار كول ووزير خارجيته كينكل بهذين المبررين. كما لم يعتبرا هذا التصويت تخلياً عن مساندة السلطة الفلسطينية، على أساس أن الرئيس عرفات ما زال يدرك أن في وسعه استمرار الاعتماد على الدعم الألماني بدليل إيفاده لنبيل شعث في جولة في الدول الأوروبية وبينها ألمانيا لحشد الدعم للفلسطينيين. والجدير بالذكر من ناحية أخرى أن كول في مؤتمر صحفي له ـ عقب التصويت ـ أوضح أنه لم يشعر بغضب عربي خلال اتصالاته المستمرة مع المسؤولين العرب. هذا وكان مجلس السفراء العرب في بون قد ختم بيانه

بتأكيد الحرص الشديد على تطوير العلاقات العربية الألمانية. وفي المقابل فإن بعض الآراء ترجع هذا الموقف الألماني إلى حرص المستشار كول على إعادة انتخابه من ناحية والفوز بالعضوية الدائمة لمجلس الأمن من ناحية أخرى، وهما الأمران اللذان يقتضيان عدم إغضاب إسرائيل، والولايات المتحدة بالطبع! هذا وكانت واشنطن قد انتقدت بشدة قرارات الجمعية العامة بالتنديد بالسياسات الاستيطانية الإسرائيلية مشيرة إلى أن تأثير هذه القرارات سيكون معدوماً، وأن على الأمم المتحدة أن تنتبه لشؤون أخرى. وبالرغم من هذا وصلت مادلين أولبرايت عقب جولتها في المنطقة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ إلى الدعوة لتجميد المستوطنات وتهيئة مناخ يساعد الأطراف على استئناف الحوار. وكان المتحدث باسم البيت الأبيض قد أعلن أيضاً أن استمرار بناء المستوطنات (إشارة إلى مستوطنة افرات) يُوجِد مناخاً عكسياً للسلام. كما نددت وزيرة الخارجية الأمريكية بعد ذلك بإجراءات إسرائيل لبناء مستوطنات جديدة واتخاذ إجراءات من جانب واحد تعرقل الجهود الأمريكية. وفي الوقت نفسه احتجت بريطانيا على الإجراء الإسرائيلي، واعتبرت الخارجية البريطانية في بيان لها أن الاستيطان ينتهك القواعد الدولية ويشكل عقبة أمام السلام. كما أعلن كينكل وزير الخارجية الألماني رفض بلاده لسياسة الاستيطان الإسرائيلي على الأراضي المحتلة، وأعرب عن اعتقاده بأنه من الصعب على الفلسطينيين العودة إلى المفاوضات ما لم توقف إسرائيل سياستها الاستيطانية.

وعلى ضوء هذه النماذج من السلوك الدبلوماسي الأوروبي يمكن القول إن عام ١٩٩٧ كانت له دلالاته بالنسبة لمدى استقلالية، ومدى فعالية، الدور الأوروبي، أي بالنسبة للتوقعات التي تدور حوله وتزخر بها الساحة من جديد منذ عامين.

فإذا كانت عودة الديغولية إلى الرئاسة في فرنسا بعد ٢١ عاماً من الغيبة فإن المنطقة العربية كانت من أهم ساحات اختبار فرص إحياء التقليد الديغولي أو تجديده. وإذا كان شيراك منذ حملته الانتخابية قد وعد بدور فرنسي نشط في عملية السلام، وإذا كانت الاتصالات العربية الفرنسية على أرفع المستويات قد تنامت بعد فوزه بالرئاسة، وإذا كان شيراك خلال زيارته للمنطقة في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦ قد أكد أهمية قيام أوروبا بدور أكثر توازناً من دور الولايات المتحدة المنحاز لإسرائيل، وإذا كان التوتر الفرنسي البريطاني قد تفجر علناً بعد هذه الزيارة ـ حول أبعاد الدور الأوروبي في عملية السلام وعلاقته بالدور الأمريكي، إلا أن النتيجة من واقع نماذج السلوك عام ١٩٩٧ تبين أن الدور الأوروبي ـ وإن حاول أن يكون أكثر نشاطاً ـ إلا أنه لم ينجح في كسر الجمود وما زال بمثابة دور مكمل للدور الأمريكي. ولم يرد ذلك التكامل ـ وهو الصيغة الأكثر لياقة من صيغة عدم الاستقلال ـ على لسان الأمريكيين فقط ولكن على لسان الفرنسيين أيضاً، أكثر المتحمسين لدور أوروبي جماعي وكذلك على لسان المبعوث الأوروبي الدائم، وعلى لسان القادة العرب ابتداءً من أكثر المهتمين بتعبئة دور أوروبي ـ مصر وسوريا ولبنان ـ وحتى أقلهم اهتماماً به.

فيبدو لنا الآن أن أوروبا ـ بعد خبرة ما يقرب من ٣٠ عاماً من التعاون السياسي الأوروبي حول الشرق الأوسط (١٩٧٠ ـ ١٩٩٧) لم تعد تسعى إلى دور مستقل عن الولايات المتحدة وينافسها ـ كما كان يريد ديغول في البداية ثم بومبيدو ـ ولكنها أضحت تريد دور الشريك في القرار الخاص بالمنطقة، وذلك في ظل توزيع للأدوار صريح ومعلن وليس ضمنياً كما كان من قبل. وهذه الشراكة المطلوبة حول الشرق الأوسط ليست الوحيدة على صعيد العلاقات الأوروبية ـ الأطلسية الراهنة، ولكنها تبلورت بقوة أيضاً خلال الأعوام الستة الأخيرة فيما يتصل ببناء نظام الأمن الأوروبي الجديد. وكل هذا كان نتاج متغيرات عدة لعل أهمها أن الديغولية الحديثة في نهاية القرن العشرين ليست هي ديغولية الستينيات. ويظل سؤال أخير قائماً، ولا بد من أن تشكل الإجابة عنه قدر ما تبقى للدور الأوروبي من محدودية التأثير، وقدر ما يطمح إليه من دور الشريك للدور الأمريكي: ويتلخص السؤال كالتالي: إذا كانت الإدارة الأمريكية تبدو ـ قبل وبعد زيارة أولبرايت للمنطقة ـ غير راغبة في المشاركة الفعلية لكسر الجمود ما لم يتمكن الفلسطينيون والإسرائيليون بأنفسهم من إحراز التقدم، وإذا كانت المواقف الأمريكية أضحت أكثر انحيازاً لإسرائيل، وإذا كان من المعروف ـ وفق خبرة السوابق منذ ١٩٧٠ وحتى الآن ـ أن الولايات المتحدة سترفض، أو ستعمل على احتواء، أية محاولة من الاتحاد الأوروبي لتسلم زمام المبادرة للخروج من الموقف المتأزم الذي يهدد بالانفجار ـ إذن متى ستقدر أوروبا على مقاومة هذا الرفض وعلى الالتفاف حول هذا الاحتواء؟ أو متى ستقدر على ممارسة الضغط الفعلي على إسرائيل؟

٢ ـ السلوك الأوروبي والأداة الاقتصادية

الأداة الاقتصادية للسياسة الخارجية عملة ذات وجهين: فهي أداة ترغيب وإقناع ومساعدة وثواب كما أنها قد تكون أداة ضغط وإجبار وعقاب. ومن ثم فإن السلوك الأوروبي للتأثير في عملية التسوية باستخدام الأداة الاقتصادية يتجسد في جانبين: من ناحية تمويل ما تحتاجه العملية من مساعدات للحفاظ على قوة الدفع نحو السلام لدى الفلسطينيين شعباً وقيادة، ومن ناحية أخرى: إمكانيات واحتمالات الضغط على إسرائيل بالأداة الاقتصادية بحيث ينتقل الاتحاد الأوروبي من حالة النصيحة إلى حالة الإجبار، أو العقاب، لتغيير المواقف المتشددة الإسرائيلية. وإذا كان الاتحاد الأوروبي يقوم بأعبائه على الصعيد الأول فهو لم يُقدِم حتى الآن بفعالية نحو الصعيد الثاني. ويصف الأوروبيون هذا الوضع بأنه مسلك متوازن.

أ ـ بالنسبة للوجه الأول من العملة، أي أوروبا كممول لعملية التسوية

فإنه يمثل نموذجاً بين عدة نماذج راهنة لتوظيف الأداة الاقتصادية للمساعدة في إقرار الموافقة على تسوية سلمية لصراعات اقليمية أو داخلية، ويقدم الاتحاد الأوروبي نحو ٣٠ بالمئة من المساعدات الكلية المخصصة للشرق الأوسط، أي ضعف المساعدة التي

تقدمها الولايات المتحدة (من غير العسكرية). كما تمول أوروبا نحو ٥٠ بالمئة من المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية في مقابل ٩ بالمئة فقط من الولايات المتحدة.

هذا، ولقد اقترنت المساعدة الأوروبية لسلطة الحكم الذاتي الفلسطينية بالتطور في مساعدة الاتحاد الأوروبي للأراضي الفلسطينية التي أخذت أشكالاً مختلفة ابتداء من ١٩٨٧، حين قررت الجماعة الأوروبية مد الامتيازات التفضيلية للسياسة المتوسطية إلى المصدرين الفلسطينيين في الأرض المحتلة ليقوموا بالتصدير مباشرة نحو أوروبا. ولقد أثارت هذه التفضيلات، وما زالت تثير، خلافات حادة بين أوروبا وإسرائيل، ولكن بداية المسار الأوروبي للتأثير في عملية التسوية الجارية كانت من خلال الأدوات الاقتصادية.

وإذا كان المنطق الذي كمن وراء هذا المسار عند بدايته عام ١٩٨٧ هو أنه إلى أن يتحقق السلام لا بد من أن تتحسن ظروف معيشة الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، فإن المنطق الذي يكمن وراء هذا المسار منذ بداية عملية تسوية، مدريد يتلخص وفق الرؤية الأوروبية في أن تحقيق السلام ودعمه يتطلبان تحسين الظروف الاقتصادية للفلسطينيين.

ولذلك فإن برامج الاتحاد الأوروبي للمساعدة لا تقتصر على تمويل نفقات إدارة سلطة الحكم الذاتي فقط، ولكنها اهتمت أيضاً ببرامج التنمية باعتبارها الدعامة الأساسية لتحقيق السلام. ولذا فإن الاتحاد أعلن أن تدعيم عملية السلام يتطلب تقديم المساعدات الاقتصادية التي تهدف إلى تخفيف المشكلة الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحسين مستوى المعيشة ومن خلال برامج تنموية. وعلى ضوء كل ما سبق فإنه بعد توقيع إعلان المبادئ حول الحكم الذاتي عام ١٩٩٣ قرر الاتحاد الأوروبي زيادة المساعدة المقدمة إلى الأراضي الفلسطينية بحجم ملحوظ. وفي مؤتمر الدول المانحة تحملت أوروبا نصيباً مرتفعاً تعمل على زيادته سنوياً بحيث أضحى الاتحاد يتكفل بنحو ٦٠ بالمئة من المساعدات التنموية. كذلك مول الاتحاد البعثة الإشرافية على الانتخابات الفلسطينية في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦ كما تابع دفع مخصصاته لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في سوريا ولبنان والأردن وكذلك في غزة والضفة الغربية. كذلك يقيم الاتحاد حواراً واسعاً مع إسرائيل حول الاقتصاد الفلسطيني. ولقد تم تشكيل فرق عمل لهذا الغرض تعمل تحت إشراف المبعوث الأوروبي الدائم. وأخيراً وقّع الاتحاد الأوروبي مع السلطة الفلسطينية اتفاقية شراكة مؤقتة.

ونظراً لهذا الدور الأوروبي ـ أي باعتباره الممول الأساسي للسلطة الفلسطينية ـ كانت دول الاتحاد الأوروبي ترفض إغلاق السلطات الإسرائيلية مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية لأنه يضر بالاقتصاد الفلسطيني. ولقد أكد غير مسؤول أوروبي أنه ليس من مصلحة إسرائيل على المدى الطويل أن يزداد الفلسطينيون فقراً، لأن تدهور أوضاعهم لا بد أن ينعكس سلباً على الأمن الإسرائيلي. ولهذا فإن التصريحات الأوروبية الجماعية تُضمّن بين بنودها أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين تتطلب الرفع الفوري

للحصار المفروض على المناطق الفلسطينية واتخاذ خطوات إيجابية لتخفيف الأزمة الاقتصادية التي يعايشها الفلسطينيون، بما في ذلك إزالة الحواجز الحدودية وضمان المرور الآمن بين غزة والضفة، بالإضافة إلى إزالة العوائق أمام المساعدات الدولية، ومناشدة دول الشراكة المتوسطية ضم جهودهم إلى جهود الاتحاد الأوروبي في عمل مشترك لتعزيز تنمية الاقتصاد الفلسطيني. ومن ناحية أخرى ربطت الرؤية الأوروبية بين جمود السلام وانفجار العنف، حيث ربطت بين الحصار والفقر وبين العنف في ظل جمود عملية السلام. ولكن يجب ملاحظة أن التصريحات الأوروبية تربط وتوازن بين مسؤولية الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني عن العنف، ومن ثم تؤكد أهمية التعاون الأمني المشترك واتخاذ كافة التدابير اللازمة للسيطرة على التطرف.

فنجد مثلاً عقب العملية الانتحارية في سوق القدس في آب/ أغسطس، التي تلتها إجراءات عقابية شديدة من جانب إسرائيل أعلن الاتحاد الأوروبي عن قلقه من الإجراءات المبالغ فيها التي قد تأتي بنتائج عكسية. ولقد أرسل وزير خارجية لوكسمبرغ ـ الدولة التي ترأس الاتحاد في النصف الثاني من العام ـ إلى ياسر عرفات رسالة يعرب فيها عن قلقه من التأثير المدمر للإجراءات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية، وأشار إلى «أن الشعب الفلسطيني يعاقب على رغم عدم ثبات مسؤوليته عن انفجار القدس». كما كتب «ليس لإسرائيل أن تتوقع من السلطة الفلسطينية البحث عن الإرهابيين في المناطق الخاضعة لسيطرتها إذا لم تستطع دفع رواتب شرطتها». هذا وكان الرئيس عرفات قد أرسل نداءً للاتحاد للتدخل.

ب ـ أوروبا وأداة الضغط الاقتصادي على إسرائيل

تكررت خلال عام ١٩٩٧ دعوات مباشرة من جانب القيادة الفلسطينية بصفة خاصة لاستخدام أوروبا أداة الضغط الاقتصادي ضد إسرائيل لكسر جمود عملية السلام. والحديث عن إمكانيات استخدام أوروبا الجماعية ورقة الضغط الاقتصادي على إسرائيل ليس حديثاً جديداً، ولكنه دائم التكرار منذ أكثر من ثلاثة عقود ـ أي منذ أن بدأت إسرائيل تسعى لعقد اتفاقية تفضيلية مع الجماعة الأوروبية ـ ويمكن القول إن النتيجة حتى الآن صفرية. وحين أقدمت أوروبا من قبل نحو هذه الورقة فكان ذلك بمثابة الاستثناء النادر ولمجرد التلويح بها للتذكرة بإمكانية توظيف هذه الورقة حيث لم تلحق الأساليب المتبعة أية خسارة حقيقية بالاقتصاد الإسرائيلي، بل كان يليها دفعات قوية في التعاون الإسرائيلي ـ الأوروبي الجماعي، ناهيك عن عدم التأثير في السلوك الإسرائيلي تجاه مسار التسوية وقضاياها. ولسنا هنا في موضع التفصيل في سياقات هذه السوابق بالتلميحات ولكن يكفي التذكرة بالعلامات التالية: من ناحية تجميد ديغول لملف المفاوضات بين إسرائيل والجماعة الأوروبية حول الاتفاقية التفضيلية، وذلك عقب حرب ١٩٦٧، والذي سرعان ما انفتح عام ١٩٧٠ لتتوصل إسرائيل ـ قبل غيرها من الدول العربية ـ وفي إطار السياسة المتوسطية الشاملة إلى توقيع اتفاقية ١٩٧٥ تحقق مكاسب مهمة للاقتصاد

الإسرائيلي، ومن ناحية أخرى عدم تصديق البرلمان الأوروبي ـ على بروتوكول مالي وفني للعلاقات بين الجماعة وإسرائيل ـ وذلك عقب الغزو الإسرائيلي للبنان، ثم عاد البرلمان وصدق عليه بعد أقل من عام. ومن ناحية ثالثة: أثرت أحداث الانتفاضة عام ١٩٨٨ على مناقشات البرلمان الأوروبي في آذار/مارس ١٩٨٨ حول تمرير ثلاثة بروتوكولات خاصة بالعلاقات التجارية والمالية بين إسرائيل والجماعة. حيث صوت البرلمان برفض التصديق النهائي، كما هاجم الشروط التي وضعتها إسرائيل أمام تطبيق قرار مد الامتيازات التفضيلية الذي اتخذته الجماعة للمصدرين الفلسطينيين في الأرض المحتلة. ولقد صدق البرلمان على البروتوكولات في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨ بعد أن وافقت إسرائيل على تعديل شروطها حول العلاقات التجارية الفلسطينية المباشرة مع الجماعة، أي ارتبط توظيف الضغط بتحقيق أهداف اقتصادية، ولو ذات بعد سياسي. ومن ناحية رابعة: تزايدت مؤخراً ـ منذ بداية السبعينيات المؤشرات على اتجاه الاتحاد الأوروبي لممارسة الضغط السياسي على إسرائيل باستخدام علاقات التجارة. فمع نهاية الثمانينيات ـ ومع تحرك الجماعة الأوروبية نحو السوق الموحدة ١٩٩٢ ـ اهتمت إسرائيل بالتفاوض حول اتفاقية تفضيلية جديدة. ولكن الجماعة ربطت بين التقدم في هذه المفاوضات وبين التقدم في عملية السلام التي بدأت في مدريد.

وفي ظل حكومة الليكود ـ شامير تعثرت هذه المفاوضات. وعقب فوز حزب العمل في انتخابات حزيران/يونيو ١٩٩٢ تقدمت هذه المفاوضات، حتى كان اتفاق أوسلو ١٩٩٣ الذي وافق بعده مجلس وزراء الخارجية للاتحاد الأوروبي على التفاوض مع إسرائيل حول اتفاقية تجارة جديدة وبدأت هذه المفاوضات رسمياً في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ وانتهت صياغتها ١٩٩٦. وحين وصل الليكود إلى الحكم لم يكن الاتحاد الأوروبي قد صدق نهائياً بعد على هذه الاتفاقية. وحين اندلعت أحداث العنف بسبب نفق البراق فإن مسؤولي الاتحاد ألمحوا إلى أن الخطر يتهدد هذا التصديق بسبب الممارسات الإسرائيلية. وفي المقابل خصص مجلس الوزراء الأوروبي مساعدة إضافية لتمويل ميزانية السلطة الفلسطينية ووافق على أن تبدأ اللجنة الأوروبية المفاوضات مع هذه السلطة حول اتفاقية تجارة جديدة مع نهاية ١٩٩٦.

والجدير بالملاحظة حول هذه التلميحات السابقة حتى ١٩٩٦ أنها لم تلق العناية الكافية من المصادر الإعلامية العربية حيث تنشر في أخبار مقتضبة أو لا تنشر على الإطلاق، ولا يتم الإلمام بها إلا من مصادر أوروبية. ومن ناحية أخرى يجدر ملاحظة أنها تأتي أساساً في نطاق ممارسات البرلمان الأوروبي ـ أكثر من ممارسات مجلس الوزراء أو اللجنة الأوروبية ـ وهو الأمر الذي يستوجب قدراً أكبر من اهتمام الدبلوماسية العربية بهذا الجهاز الأوروبي التشريعي وبحقيقة علاقاته مع الأجهزة التنفيذية وبحقيقة توازنات القوى بين الاتجاهات السياسية الحزبية لأعضائه من أجل صياغة استراتيجية الاقتراب منه لتفعيل إمكانيات وفرص توظيف الاتحاد الأوروبي للضغط الاقتصادي على إسرائيل.

وتتضح لنا العديد من المبررات لهذه الدعوة على ضوء ممارسات عام ١٩٩٧: ـ ففي آذار/ مارس ١٩٩٧ رفضت لجنة العلاقات الخارجية بالبرلمان الأوروبي برئاسة الرئيس الفرنسي الأسبق فاليري جيسكار ديستان التصديق على اتفاقية المشاركة الاقتصادية الأوروبية مع إسرائيل احتجاجاً على تدهور الأوضاع في القدس والضفة الغربية. وأعلنت مصادر البرلمان الأوروبي أن الاتفاق الذي تأجل التوقيع عليه عدة مرات من قبل نتيجة مواقف حكومة بنيامين نتنياهو المتعنتة سيعاد النظر فيه بعد عودة لجنة لتقصي الحقائق من غزة والأراضي العربية.

ـ وخلال جولاته المتعددة في العواصم الأوروبية اهتم الرئيس عرفات ومسؤولو السلطة الفلسطينية بمطالبة الاتحاد الأوروبي بـ «التلويح لإسرائيل بورقة العلاقات الاقتصادية لأن ٧٠ بالمئة من الاقتصاد الإسرائيلي يتم مع دول الاتحاد ولأن الكونغرس استخدم هذه الورقة ضد السلطة الفلسطينية. وإذا كان الساسة الأوروبيون ـ رؤساء أو وزراء قد برروا عدم استخدام هذه الورقة بالدرجة المطلوبة، بالخوف من الآثار السلبية وليس الايجابية في عملية التسوية نظراً لإمكانية تزايد التشدد الإسرائيلي وليس تخفيفه، فإن الفلسطينيين في انتظارهم تقديم الولايات المتحدة مبادرة جديدة يتمسكون بدور أوروبي تدعمه أداة عقوبات اقتصادية ضد إسرائيل. وفي حضهم الأوروبيين على تجاوز عقدة الرفض الإسرائيلي لدور أوروبي إنما يقدمون رؤية متطورة عن كيفية ممارسة سياسة الإكراه أو العقوبات دون إعلان. فيقولون إن أوروبا تستطيع هذه الممارسة دون الإعلان في كل مرة عن اتخاذ عقوبات وذلك بطريقة العقاب التلقائي. وفق هذه الرؤية فإنه يمكن لأوروبا انتهاج سياسة العقاب التلقائي تحت بند مخالفات إسرائيل لاتفاق الشراكة الأوروبية ـ الإسرائيلية باعتبار أن إسرائيل ملتزمة وفق هذه الاتفاقية بعملية السلام في الشرق الأوسط. ويقول الفلسطينيون انه بإمكان أوروبا تعليق كل اتفاقية الشراكة مع إسرائيل، إذا لم تف هذه الأخيرة بشروط تحقيق عملية السلام وهي تنفيذ الاتفاقات الموقعة مع السلطة الوطنية الفلسطينية. ويضيف الفلسطينيون إلى ذلك أن الاتفاقية تحظر على إسرائيل تصدير بضائع من المستوطنات أو القدس الشرقية، أو جمع معونات يمكن أن تستخدم في بناء المستوطنات. وتستطيع أوروبا أن تنشط مراقبتها لهذا الجزء من تنفيذ اتفاقية الشراكة مع إسرائيل من خلال تشكيل لجنة مراقبة مهمتها التدقيق في مثل هذا الجزء، وعندها يمكن اتخاذ عقوبات تلقائية ضد إسرائيل بالخصم من الامتيازات التي تمنحها الاتفاقية لصادراتها. ومثل هذه العقوبات يمكن تطبيقها من دون العودة إلى رئاسة الاتحاد الأوروبي لأن العقوبات التلقائية لا تحتاج إلى العودة لمجلس وزرائه. وأخيراً ترى المصادر الفلسطينية أن أوروبا تستطيع أن تضع اشتراطات جديدة وغير معلنة لمعاقبة إسرائيل بالاستناد إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإدانة الاستيطان باعتبار أن القرار يلزم جميع الدول اتخاذ هذه العقوبات التلقائية ضد الاستيطان الإسرائيلي[1]. هذا ولقد كان أحد أهم أسباب اتهام

(١) الحياة، ١٩٩٧/٧/٣٠.

الولايات المتحدة ـ وكذلك ألمانيا وروسيا ـ قرار الجمعية العامة بعدم التوازن تضمنه لبنود خاصة بالإجراءات الاقتصادية ضد إسرائيل وتهديد عضوية إسرائيل والدعوة لانعقاد مؤتمر للدول السامية المتعاقدة في مؤتمر جنيف. ولكن ولإرضاء المجموعة الأوروبية وافق مقدمو المشروع على إدخال تعديلات. فبدل النص على «أن تتخذ (الدول الأعضاء) التدابير الضرورية ـ ضمن النظم القانونية لكل منها ـ من أجل وقف أي دعم للمستوطنات الإسرائيلية وهياكلها الأساسية الاقتصادية، تقدمه أي شركة أو فرد في بلدانها»، أوصت ـ ولم تلزم ـ الجمعية العامة الدول الأعضاء (بألا تشجع بالفعل الأنشطة التي تساهم بصورة مباشرة في أي بناء أو تطوير للمستوطنات غير القانونية الواقعة في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس وكذلك عوضاً عن الطلب إلى الدول «ألا تسمح باستيراد أي سلع تنتج أو تصنع في المستوطنات» طالبت الجمعية العامة بأن تقوم إسرائيل، السلطة المحتلة، بتوفير معلومات في شأن أي سلع تنتج أو تصنع في المستوطنات. . .) إذن ماذا عن مشروع الشراكة؟ وهذا ينقلنا إلى الجزء الثاني من التقرير.

ثانياً: الاتحاد الأوروبي والعرب ومشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية

انصرم العام الأول (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ ـ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦) من عمر تنفيذ مشروع الشراكة بين محاولتنا فهم الرؤية الأوروبية عن طبيعة هذا المشروع وعن أهداف أوروبا من ورائه في ظل التطورات العالمية الراهنة من ناحية، وبين تقييم الرؤى العربية المؤيدة أو المعارضة أو المتحفظة على هذا المشروع من ناحية ثانية، وبين تقييم الثمار الأولى لهذا المشروع ـ على الصعيد الاقتصادي أساساً، من ناحية ثالثة.

وقبل انعقاد «برشلونة ٢» أو بمعنى أدق مؤتمر الشراكة الأوروبية المتوسطية الثاني في مالطا في ١٤ ـ ١٥ نيسان/ابريل ١٩٩٧ والذي انعقد على مستوى وزراء الخارجية، تسارعت الجهود لتحديد المحصلة على الصعد المختلفة ولتحديد المهام المقبلة الثنائية والجماعية على حد سواء. وكان انعقاد مؤتمر مالطا في حد ذاته وكذلك نتائجه ذات مدلولات مهمة.

إذن ما هي ملامح تلك المحصلة وما هي أهم تلك المدلولات؟ ولا يستقيم فهم التعامل مع الأحداث والتطورات اللازمة للإجابة عن هذين السؤالين إلا على ضوء استحضار بعض أهم التطورات العربية والأوروبية والعالمية، وتلمّس ما قد تكون قد عكسته على حصيلة عام ١٩٩٧ بالنسبة للشراكة كمشروع استراتيجي. ويكفي هنا التذكرة بما يلي: تفجر أحداث العنف الدموي في الجزائر، والتوتر التركي ـ السوري، والتوتر التركي ـ القبرصي، والتوتر التركي ـ اليوناني ـ الإسرائيلي، واستمرار التدهور في عملية التسوية في ظل استمرار جمودها الفعلي مع استمرار الممارسات الإسرائيلية المتشددة، وفوز

الاشتراكيين في الانتخابات التشريعية في فرنسا وآثار ذلك في سياسات الرئيس الديغولي وفي خبو البريق الذي رافق حملته الانتخابية والعام الأول من رئاسته، وفوز حزب العمال في انتخابات بريطانيا، وقرب الانتخابات الألمانية، وقمة مدريد لحلف الأطلسي، واستمرار بناء نظام الأمن الأوروبي الجديد، وتوقيع معاهدة أمستردام بديلاً عن معاهدة ماستريخت حول الوحدة الأوروبية على ضوء نتائج مؤتمر الحكومات الأوروبية حول مراجعة الأخيرة، وقرار الاجتماع الوزاري للجامعة العربية في ربيع ١٩٩٧ (وتجديده في خريف ١٩٩٧ بتجميد خطوات التطبيع مع إسرائيل وتعليق المشاركة العربية في المفاوضات المتعددة الأطراف).

١ ـ حصيلة المسار على الصعيدين الاقتصادي والسياسي ـ الأمني

كانت صياغة وثيقة برشلونة قد عكست منذ البداية اختلالاً وعدم توازن بين المجالات الثلاثة: فبالنسبة للبعد الاقتصادي ـ وهو البعد الثاني في الوثيقة ـ هناك هدف واضح محدد الملامح والنطاق الزمني، ألا وهو الوصول إلى إنشاء منطقة تجارة حرة بين الدول المتوسطية الأعضاء في المشاركة عام ٢٠١٠. أما نصوص البعد الأول: السياسي الأمني وبدرجة أكبر نصوص البعد الثالث: الثقافي الاجتماعي فلقد كانت مجرد مبادئ عامة لم يتحدد سبل تنفيذها أو الأهداف الرامية إليها.

وإذا كان لهذا الاختلاف بين «السلال» الثلاث على صعيد النصوص مبرراته، فإن حصيلة الممارسة التنفيذية قد عكست أيضاً هذا الاختلال. ففي حين تم توقيع اتفاقيات مشاركة مع إسرائيل والمغرب وتونس ١٩٩٦، كما دخلت المفاوضات مع مصر والأردن مرحلة مهمة، نجد أنه على الرغم من تكرار وانتظام اجتماعات البعد السياسي ـ الأمني إلا أنها لم تثمر إجراءات محددة لاستغراقها في تمديد المناطق المشتركة بين الرؤى السياسية والأمنية المختلفة ولاحتياجها لمزيد من التحديد حول البرامج والهياكل المؤسسية. أما البعد الثقافي الاجتماعي فنحن نسأل هنا ما المقصود به وما الذي تم بشأنه رسمياً ـ إن لم يكن مدنياً ـ أو أكاديمياً؟ ولذا سيقتصر هذا التقرير على البعدين الاقتصادي والسياسي ـ الأمني.

أ ـ على الصعيد الاقتصادي: مدلولات تعثر المفاوضات حول الاتفاقية المصرية الأوروبية: على الرغم من أن مصلحة الدول العربية كانت تفترض التفاوض العربي الجماعي مع الاتحاد الأوروبي إلا أن الدول العربية ـ وفق نصوص إعلان الشراكة ـ دخلت في مفاوضات ثنائية منفردة مع اللجنة الأوروبية. وفي حين أنجزت المغرب وتونس اتفاقياتها فما زالت المفاوضات التي بدأت مع مصر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ مستمرة، ولم تبدأ مع سوريا ولبنان والجزائر. وهنا لا بد من أن يُثار هذا التساؤل: لماذا لم تبدأ المفاوضات مع هذه الدول العربية الثلاث: هل لأن سوريا ولبنان لم يوقعا السلام بعد مع إسرائيل؟ وهل تأخر الجزائر بالمقارنة بدولتي شمال افريقيا الأخريين يرجع إلى

أوضاعها الداخلية وما تثيره من علامات استفهام عديدة؟ هذا، وتجدر الإشارة إلى أن الرئيس شيراك أعلن في مناسبات عدة اهتمام فرنسا بتوطيد العلاقات مع سوريا ولبنان وبتطبيع علاقات سوريا مع الاتحاد الأوروبي ومع المؤسسات المالية العالمية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) حتى تعود ثقة المستثمرين فيها باستمرار الدعم الفرنسي لجهود إعمار لبنان على الرغم من الشكوك التي أحاطت بدرجة استمراره بعد تولي الاشتراكيين الحكومة.

هذا ويمكن أن نجعل من حالة المفاوضات المصرية ـ الأوروبية ـ هذا العام ـ مركز الاهتمام في هذا التقرير. وقبل التطرق إلى مدلولات هذه الخبرة يجدر التوقف عند الملاحظتين التاليتين:

من ناحية: ان المقارنة التراكمية بين خبرة مفاوضات الأطراف العربية الأربعة: المغرب وتونس ومصر والأردن ـ وكذلك إسرائيل ـ وبين مضمون الاتفاقيات وما تحمله في طياتها من مزايا نسبية للأطراف الخمسة ـ تمثل هذه المقارنة ضرورة مهمة لأن مشروع الشراكة كمشروع استراتيجي بين ٢٧ دولة شمال وجنوب المتوسط إنما يضع هدفاً اقتصادياً وهو تكوين منطقة تجارة حرة سنة ٢٠١٠. وهذا الهدف لن يتحقق تلقائياً بمجرد توقيع اتفاقيات الشراكة الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية غير الأعضاء فيه ولكن يلزم ـ كما يحدد الخبراء والدبلوماسيون المعنيون بالمفاوضات ـ آليات وقنوات لتحقيق الجمع بين هذه الاتفاقيات الرأسية وعلى نحو توفيقي مناسب. وهذا الجمع ليس بالمهمة السهلة حيث يتطلب جهوداً أفقية أكثر من مجرد تعديل البيئة القانونية والتشريعية للتجارة الخارجية بين أعضاء الشراكة. ومن ناحية أخرى: لا يقتصر النشاط الاقتصادي على صعيد مشروع الشراكة على المفاوضات الثنائية الرسمية بين حكومات الدول المتوسطية غير الأعضاء في الاتحاد وبين أجهزة الاتحاد المعنية، ولكن هناك أنشطة جماعية متوسطية عديدة موازية للأنشطة الرسمية وهي التي تقوم بها إلى جانب بعض الأجهزة الرسمية مؤسسات غير حكومية مهنية أو أكاديمية. وهي تهتم بأوجه مختلفة مساندة لعملية التعاون الاقتصادي المتوسطي، وعلى سبيل المثال وليس الحصر، نورد الإشارة إلى الملتقيات التالية (التي أعلن عنها في الصحف اليومية) المؤتمر الدولي للاستثمار لدول البحر المتوسط في لندن في آذار/ مارس ١٩٩٧، والمؤتمر الرابع للمنظمات غير الحكومية للتعاون والتضامن لدول البحر المتوسط في مالطا في حزيران/ يونيو، والمؤتمر الدولي لتعاونيات البحر المتوسط في إيطاليا في آذار/ مارس، ومنتدى التنمية المتوسطية في مراكش في أيار/ مايو تحت رعاية معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك الدولي، وندوة عربية ـ أوروبية تحت عنوان أوروبا والمتوسط في القرن الحادي والعشرين عقدت في مارسيليا في نيسان/ ابريل ونظمها كل من الغرفة التجارية العربية الفرنسية بباريس بالتعاون مع اتحاد نواب البرلمانيين الفرنسيين في المجلس الأوروبي، ومؤتمر دولي لمناقشة تلوث المتوسط في المغرب في نيسان/ ابريل، ومؤتمر المشاركة الأوروبية المتوسطية في اليونان في حزيران/ يونيو والذي مولته اللجنة

الأوروبية وحضره عدد كبير من رجال الأعمال وممثلي الشركات ومشروعات القطاع الخاص وتلاه انعقاد آخر في تونس في أيلول/ سبتمبر.

هذا ويتضح من متابعة ملف المفاوضات المصرية ـ الأوروبية خلال عام ١٩٩٧ ما يلي:

(١) أجمعت التحليلات السياسية والاقتصادية على حد سواء على أن الشراكة المصرية ـ الأوروبية لا بد أن تحقق مكاسب إذا استطاع الطرف المصري أن يقلص السلبيات ويعظم الإيجابيات. ولذا فإن امتداد المفاوضات طوال عام ١٩٩٧ وتوالي جولاتها بين القاهرة وبروكسل مع تكرار الإعلان عن قرب توقيع الاتفاقية، كل هذا دون الوصول إلى هذا التوقيع، ليحمل دلالات مهمة حول الصعوبات التي تواجه هذه المفاوضات وكيفية إدارتها.

(٢) لم تقتصر المفاوضات ـ نظراً لمصاعبها ـ على الفريق الفني المفاوض ولكن تم تصعيد مستوى الاجتماعات إلى مستوى الرؤساء (لقاءات مبارك مع رؤساء أوروبيين وبخاصة شيراك وكول) وإلى مستوى الوزراء: الخارجية والتجارة المصريان مع نظرائهما الأوروبيين ومع مسؤولي الاتحاد الأوروبي.

(٣) تخلل هذه المفاوضات تهديدات مصرية بإعادة النظر في هذه المفاوضات لإلغائها إذا لم يستجب الاتحاد الأوروبي لمطالب مصر، وبخاصة حول الملف الزراعي. كذلك حرصت مصر على تنويع أطراف الشراكة فنجد تحركاً متزامناً نحو الشراكة مع الولايات المتحدة، والشراكة مع روسيا فضلاً عن جولة رئيس الوزراء المصري في شرق آسيا في الصين وماليزيا وسنغافورة في نيسان/ ابريل.

(٤) يمثل الملف الزراعي المشكلة الرئيسية في المفاوضات المستمرة حتى الآن. فإذا كان الهدف المرجو تحقيقه في خلال ١٢ عاماً هو منطقة تجارة حرة بين مصر والاتحاد الأوروبي، بمعنى أن يصبح بمقدور المنتجات الصناعية المصرية النفاذ إلى الأسواق الأوروبية بدون عوائق أو جمارك وبالمقابل تنفذ الصادرات الصناعية الأوروبية إلى الأسواق المصرية بنفس الامتيازات، إلا أن المسألة لم تكن سهلة. ولقد تركزت المطالب العصرية حول المساعدات الأوروبية وحول رفع القدرات التنافسية للصناعة المصرية لمواجهة التزامات مصر نتيجة الغات والمشاركة الخاصة بخفض الرسوم الجمركية وتعرض الصناعة المصرية للمنافسة، وأخيراً طلب فتح السوق الأوروبية أمام التجارة المصرية بدون جمارك، وهو المطلب الذي أفرز صعوبة الملف الزراعي بصفة خاصة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الصعوبة لم تقتصر على مفاوضات مصر فقط ولكن ظهرت دائماً في مفاوضات الاتحاد مع أطراف أخرى وذلك نظراً للسياسة الزراعية الأوروبية المشتركة وما تكفله من حماية للقطاع الزراعي الأوروبي الضعيف بطبيعته (تبلغ تكلفة هذه الحماية ٦٠ مليار دولار سنوياً).

ومن ثم يكمن جوهر الملف الزراعي في الخلاف حول المزايا التي تطالب مصر بها لصادراتها الزراعية وبالتالي حول العروض الأوروبية التي لا تفي بهذه المطالب. وتدور المطالب المصرية حول ثلاثة: زيادة حجم الصادرات من المحاصيل الزراعية وبخاصة الخضر والفواكه والموالح والسلع الصناعية التي تستند إلى أساس زراعي وصناعة المواد الغذائية، تنويع الصادرات بدلاً من الاقتصاد على ما يسمى التدفقات التقليدية كما يريد الاتحاد الأوروبي، وأخيراً تخفيض الجمارك المفروضة عليها عند دخولها السوق الأوروبية نظراً لارتفاع هذه الجمارك بدرجة ملحوظة، في حين أن مصر خفضت الجمارك على الواردات الأوروبية بدرجة كبيرة. ولم يستجب الاتحاد إلا جزئياً وبصورة تدريجية لم ترضِ الطرف المصري حتى الآن على الرغم من تعدد جولات التفاوض.

(٥) وبعد أن قطعت المفاوضات شوطاً ـ وبعد انتهاء مؤتمر مالطا دون أن يؤدي إلى دفعة حقيقية، أعلن المسؤولون المصريون أن الشراكة ـ على نحو ما هي عليه ـ ليست في صالح مصر. ولقد قُدرت الخسائر المصرية من جراء توقيعها بنحو ١٤ مليار جنيه في مجال الرسوم الجمركية فقط خلال المرحلة الانتقالية (١٢ ـ ١٥ سنة) قبل إقامة منطقة التجارة الحرة. ولهذا أعلن المفاوض المصري عدم قبول مصر التوقيع إلا بعد الحصول على تعهد واضح من الاتحاد الأوروبي والتزام بتقديم العون المالي والفني لتأهيل وتحديث الصناعة والزراعة خلال الفترة الانتقالية (٢٠ ـ ٣٠ مليار جنيه) ليصل الاقتصاد المصري إلى القدرة على المنافسة الدولية. وبالفعل أعلن الجانبان عن الاتفاق على تقديم هذه المساعدة طبقاً للبرنامج الذي تعده مصر للتواؤم مع اتفاقية الشراكة.

(٦) يمكن تقويم هذا التطور في المسار التفاوضي على ضوء مبدأين مهمين طالبت بهما الدبلوماسية المصرية وهما: مبدأ التوازن والتكافؤ في الالتزامات بين ضفتي المتوسط، ومبدأ النظرة الشاملة للالتزامات والمزايا على صعيد كل القطاعات (الصناعية ـ الزراعية) التي تشملها المفاوضات. ولقد أعلنت الدبلوماسية المصرية أنه إذا كانت مصر قد قبلت أن تتحمل أعباء التزامات تحرير التجارة الخارجية وبخاصة الواردات الصناعية، فإن على الجانب الأوروبي أن يتحمل أعباء الاتفاق فيما يخص تحرير صادرات مصر الزراعية إلى دول الاتحاد وبخاصة أن مصر من أكبر مستوردي المنتجات الزراعية والسلع الغذائية الأوروبية. ومن ثم يصبح السؤال المطروح هو: هل تستجيب أوروبا ليصبح الاتفاق متوازناً لا يتحمل فيه طرف بمفرده التكلفة الأكبر للاتفاق، وإنما توزع الأعباء وفقاً لقدرات وإمكانيات الطرفين؟

(٧) وإذا كان العديد من الأوساط الأوروبية يرفض تقديم مزيد من التنازلات لمصر فإنه تظهر في مصر أيضاً أصوات توجه انتقادات وتحذيرات مهمة محورها الأساسي أن الشراكة تعني التكافؤ في التعامل، وهو الأمر الذي لا يتطلب فقط تقديم الطرف الآخر لتنازلات، ولكن يتطلب مسبقاً تنمية حقيقية من خلال الاعتماد على الذات.

ب ـ على الصعيد السياسي ـ الأمني: مشروع الشراكة ـ كما سبقت الإشارة ـ ليس

مشروعاً اقتصادياً ذا أهداف سياسية ولكنه مشروع استراتيجي، وإن كان ذا طبيعة سياسية واضحة. وهذا هو مآل التطور في التوجه المتوسطي الأوروبي ومشروعاته عبر العقود الثلاثة الأخيرة.

ويتمحور البعد السياسي ـ الأمني في إعلان برشلونة حول تحقيق السلام والأمن والاستقرار من خلال التعاون حول ما يلي: الإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات وأسلحة الدمار الشامل والصراعات الاقليمية والتحول الديمقراطي.

وكانت الاجتماعات الخاصة بالتعاون حول هذا البعد أكثر اجتماعات الشراكة تكراراً وأكثرها تأكيداً على الأهمية الاستراتيجية لها. وعلى الرغم من أن مضمون هذا البعد أكثر الأبعاد أهمية وحيوية إلا أنه يثير خلافات حادة ـ ليس بين توازن الأعباء والتكلفة المادية كما في البعد الاقتصادي ـ ولكن بين رؤيتين متباعدتين حول سبل تحقيق الأمن والسلام والاستقرار، بل وحول أولويات مصادر التهديد لهم. ولقد ظهرت الاختلافات بين الرؤية العربية والرؤية الأوروبية على صعيد أعمال الكثير من الملتقيات التي نظمتها بعض مراكز البحوث والمؤسسات الأكاديمية المتوسطية، الأوروبية منها والعربية (مثلاً معهد روما للعلاقات الدولية، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة...).

ولقد كان لهذه الاختلافات آثارها بالطبع ـ قبل مؤتمر مالطا وبعده ـ في الاجتماعات الرسمية المعنية بالجوانب السياسية ـ الأمنية. لقد هدفت هذه الاجتماعات إلى صياغة برامج أو مشروعات أو آليات محددة حول موضوعات: إجراءات بناء الثقة، وسبل التعاون في مجال الإرهاب، والخطوط الأساسية لميثاق الاستقرار في المتوسط، ولكنها لم تنته من الصياغة النهائية أو الإقرار النهائي. وإذا كانت المفاوضات حول الموضوعات السابقة قد قطعت شوطاً إلا أن هناك موضوعات أخرى واجهت مصاعب أكبر وهي الموضوعات الأمنية التقليدية ـ أي العسكرية: مثل اقتراح إنشاء شبكة اتصال بين معاهد الدفاع وأكاديميات الدراسات الأمنية في دول الشراكة، وإجراءات بناء الثقة والإخطارات المسبقة عن تحركات القوات المسلحة وميزانيات الدفاع والمناورات العسكرية.

وكانت ثلاثة أمور وراء الصعوبة التي ثارت حول هذه الموضوعات: من ناحية: تدهور عملية السلام وجمودها منذ وصول الليكود إلى السلطة وتصاعد ممارساته المتشددة، مما أدى إلى تشدد عربي في إطار الشراكة بحيث لا تسفر عنه أية ترتيبات أمنية قبل أن تنسحب إسرائيل من الأراضي المحتلة وقبل أن تكتمل حقوق الفلسطينيين وفق اتفاقيات السلام الإسرائيلي ـ الفلسطيني.

ومن ناحية أخرى الإعلان المنفرد عن تشكيل القوات الأوروبية الرباعية للتدخل السريع والقوة البحرية الأوروبية. ومن ناحية ثالثة: استمرار عملية بناء نظام الأمن الأوروبي الجديد، وبخاصة ما يتصل بتطوير الناتو: توسيعاً للعضوية وتطويراً للعلاقة بين جناحه الأطلسي وجناحه الأوروبي الرامي إلى سياسة دفاعية أمنية مشتركة ومستقلة.

ويستدعي الأمران الثاني والثالث قدراً من التوقف للتعرف على مدلولاتهما ـ ولو غير المباشرة ـ بالنسبة للبعد السياسي الأمني في الشراكة. فإن توسيع الناتو وتطويره من ناحية وتطور الجناح العسكري للكيان الجماعي الأوروبي من ناحية أخرى أمران لصيقان.

وكانت السياسة الأوروبية الجماعية في مجال الدفاع والأمن أحد أهم محاور المؤتمر الحكومي الأوروبي الخاص بمراجعة معاهدة ماستريخت، والذي أسفر عن معاهدة أمستردام التي تم توقيعها في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧ لتحل محل معاهدة ماستريخت. كما كانت هذه السياسة أيضاً في صميم الحوار الأوروبي ـ الأمريكي حول المسار الجديد للناتو. ولقد واجه هذا المسار منحنيات عدة، ولقد أضاف إليه مؤتمر مدريد لقمة حلف الأطلسي في تموز/يوليو ١٩٩٧ (إلى جانب ما سبق وأضافته مؤتمرات القمة السنوية السابقة للحلف منذ مؤتمر روما في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١). فلقد كانت مطالب أوروبا تدعيم الركيزة الأوروبية للحلف إلى جانب الركيزة الأمريكية محوراً أساسياً من محاور هذه المؤتمرات، فضلاً بالطبع عن توسيعه شرقاً وتطوير العلاقات مع روسيا ومن ثم تعديل وظائف الحلف وهياكله القيادية. وتعد نتائج مؤتمر مدريد مفترق طرق مهماً على هذا الصعيد، حيث تم قبول انضمام ثلاث دول من شرق أوروبا وإنشاء مجلس المشاركة الأوروبية الأطلسية الذي يضم روسيا. وإذا كانت فرنسا من أقوى المعارضين الأوروبيين لتوسيع الحلف شرقاً فلقد كانت أيضاً ـ إلى جانب ألمانيا ـ من أكثر المثيرين لقضية الصراع على رئاسة القيادة الجنوبية للحلف. فلقد طالبت فرنسا بتولي قيادة أوروبية لها تماشياً مع اتجاهات أوروبا الدفاع عن أوروبا. ولقد رفضت الولايات المتحدة هذا الطلب مراراً من قبل وأكدته في مدريد على أساس أن القيادة الجنوبية تتصل بالأسطول السادس الأمريكي في المتوسط. ولكن من ناحية أخرى أسفر المؤتمر عن قبول أمريكي بنمو الجناح العسكري الدفاعي الأوروبي في نطاق الحركة الأوروبية، ولكن بدون المساس بالقيادة الأمريكية العليا داخل الناتو. وكان هذا الوضع يستلزم من فرنسا إعادة النظر من جديد في مستوى علاقتها بالحلف.

ولكن ما مغزى كل ما سبقت الإشارة إليه بالنسبة للأبعاد الأمنية في الشراكة المتوسطية الأوروبية؟ لا يغيب البعد المتوسطي للأمن الأوروبي عن الدول الأوروبية المتوسطية الكبرى وهي الدول التي طرحت مبادرة القوة الأوروبية للانتشار والتدخل السريع في المتوسط. وفي الوقت نفسه تظل القيادة الأمريكية للناتو حريصة على دورها في نطاق جنوب أوروبا، أي في حوض المتوسط والشرق الأوسط بصفة عامة. ولذا لا بد من أن يكون التساؤل حول درجة التداخل أو التقاطع أو التنافس أو التعاون بين الدائرتين الأطلسية والأوروبية حول المتوسط وما مغزى ذلك بالنسبة للأمن العربي وآفاق تدخل القوى الخارجية في أزماته. هذا ولقد عبرت الدول العربية عن شكوكها ومخاوفها بهذا الصدد في غير مناسبة. فعلى سبيل المثال: وفي ندوة الأمن الأوروبي المتوسطي التي نظمتها منظمة الأمن والتعاون الأوروبي حول نموذج الأمن الأوروبي وتداعياته على منطقة المتوسط والتي استضافتها مصر في ٣ ـ ١٩٩٧/٩/٥ عبر وزير الخارجية المصري عمرو

موسى عن جوانب القلق الناجمة عن أن البعد المتوسطي للأمن الأوروبي يأتي في مكانة متأخرة على قائمة الاهتمامات الأوروبية. وتتلخص الرؤية المصرية حول ما يلي: المفاهيم الخاطئة لدى أوروبا من أن جنوب وشرق المتوسط هما مصدر الجرائم في أوروبا، فضلاً عن اعتبارها الإسلام عدواً لأوروبا، وإسقاط أوروبا لإسرائيل حين معالجة المنظمات العربية لمشكلة انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة واقتصار النظر على دول عربية وإسلامية كمصدر لحظر هذا الانتشار؛ وعدم التقدم على طريق تحقيق السلام على الرغم من أنه مصدر تحقيق الأمن والاستقرار. لا تتناسب صياغات الأمن القائمة في بعض المناطق مع الظروف القائمة في منطقتنا ومن ثم لا يمكن نقلها ونجاحها، والقيود المفروضة على نقل التكنولوجيا وعلى تصدير السلاح للمنطقة يجب ألا تحول دون تلبية احتياجات الحفاظ على أمن وسلامة دول المنطقة. وإذا كانت الرؤية المصرية التي اتفقت معها آراء عدد كبير من الدول المشاركة ـ ما عدا إسرائيل والولايات المتحدة ـ قد لمست المعنى المحدود للأمن في الرؤية العربية وما يستلزمه من إجراءات لدعمه، فإن كلمة اللجنة الأوروبية في الندوة قد لمست البعد الأمني في معناه الواسع. وهو البعد الذي يؤكد أهمية البعد الاقتصادي للأمن الأوروبي المتوسطي، ولذا فهو يتغافل عن مركزية الصراع مع إسرائيل بالنسبة للأمن العربي ومن ثم فإنه يركز على مصادر التهديد للأمن الأوروبي أكثر من تركيزه على مصادر التهديد المشتركة للأمن المتوسطي شماله وجنوبه. وبهذا تبلورت أمامنا أبعاد نموذج آخر من نماذج الاختلاف بين الرؤية العربية والرؤية الأوروبية حول الأمن.

ولقد كان مؤتمر مالطا مسرحاً آخر لظهور هذه الاختلافات ـ كما سنرى ـ ولقد تابعت من بعده لجنة برشلونة اجتماعاتها في بروكسل. وكانت تهدف إلى التوصل لصياغات من شأنها تفعيل البعد السياسي ـ الأمني. وأعلنت مصادر دبلوماسية مصرية في تموز/يوليو أن هناك ثلاث وثائق أساسية محل بحث من كبار المسؤولين وهي تمثل خطة العمل السياسية والأمنية وملاحقتها، وقائمة إجراءات بناء الثقة ومشروع ميثاق الاستقرار في المتوسط. وكان يسبق هذه الاجتماعات الأوروبية ـ المتوسطية اجتماعات لكبار المسؤولين في الدول العربية المشتركة في عملية برشلونة لتوحيد مواقفهم من هذه الوثائق موضع المناقشة وحتى يتم إقرارها.

٢ ـ إخفاق مؤتمر مالطا (برشلونة): الاختلاف حول العلاقة بين السياسة والاقتصاد والثقافة

● على الصعيد الإجرائي المتصل بالمراجعة والتقويم لمسار برشلونة(١) ومن المتصل بالتحضير لما عُرف بمؤتمر برشلونة(٢) توافرت الآليات التالية: اجتماعات خبراء الدول الـ ٢٧ في بروكسل، لجنة برشلونة(٢) المكونة من هولندا والجزائر ومالطا وقبرص وتركيا وإسرائيل والتقارير التي أعدها نائب رئيس اللجنة الأوروبية. ولقد انشغلت جميعها بتقييم

المسارات استعداداً لتطوير منطلقات جديدة في مؤتمر مالطا باعتباره المؤتمر الثاني للشراكة. وهو لم يعقد على مستوى القمة ولكن على مستوى وزراء الخارجية. كما لم ينعقد في تونس ـ كما كان مقرراً من قبل. لماذا؟ فمنذ الإعداد للانعقاد وتُعلن الأبعاد السياسية عن تأثيرها والذي تبلور أيضاً خلال الانعقاد وبعده.

● ومن أهم القضايا الإجرائية التي برزت خلال الاعداد للانعقاد الثلاث التالية:

ـ مطالبة عربية بدعوة ليبيا للمشاركة مع استمرار رفض الطرف الأوروبي.

ـ تغيير مكان الانعقاد من تونس إلى مالطا بعد تخلي تونس عن الاستضافة حفاظاً منها ـ كما أعلنت ـ عن الموقف العربي نظراً لرفض سوريا ولبنان الاجتماع بممثلي إسرائيل على أراض عربية طالما أن السلام لم يتحقق. فلقد رفضت سوريا ولبنان أن تحقق إسرائيل فرصة تطبيع مهم مع العرب وهي تصر على سياساتها المتعسفة تجاه عملية السلام. وكان اختيار مالطا ذا مغزى، فهي من دول جنوب المتوسط ـ ولو الأوروبية، وتتبنى حكومتها ـ بعد انتخابات تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦، توجهاً نحو الحياد وترفض التعاون مع الناتو ولا تطالب بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي على عكس الحكومة السابقة على هذه الانتخابات، كما أنها تطالب بالتوازن بين شمال وجنوب المتوسط وتدعو إلى اشتراك ليبيا في الشراكة.

ـ غياب الدور المؤسسي للجامعة العربية في هذه الأعمال التحضيرية على عكس حضور المؤسسات الأوروبية الجماعية. ولقد شاركت الجامعة العربية ـ ممثلة في أمينها ـ في مؤتمر للتعاون الأوروبي المتوسطي في مارسيليا في آخر نيسان/ابريل ١٩٩٧. وفي مؤتمرين للحوار العربي الأوروبي في بروكسل في ٢٥ ـ ٢٧ شباط/فبراير، وفي أوائل نيسان/ابريل ١٩٩٧. وكانت هذه الملتقيات (غير الحكومية) قبل وبعد انعقاد مؤتمر مالطا فرصة لطرح موقف جماعي عربي ـ ومن خلال أمين الجامعة العربية ـ وبخاصة حول العلاقة بين عملية السلام وبين التعاون العربي ـ الأوروبي المرتقب، سواء في ظل الشراكة أو خارجها، أي في إطارها الأسبق وهو الحوار العربي ـ الأوروبي. هذا الحوار الذي وإن تجمدت اجتماعاته الرسمية إلا أن فرصته ما زالت ماثلة أمام البعض.

● وحول ما يمكن أن يقدمه مؤتمر مالطا لمسار المشاركة في المستقبل تلخصت بعض التوقعات التي قدمها أحد خبراء الدبلوماسية المصرية المشاركين في المفاوضات حول ما يلي من ناحية كيفية الجمع في إيقاع واحد أو متجانس بين تقدم عملية المشاركة الرأسية (أي بين الاتحاد الأوروبي وفرادى الدول الجنوبية) وبين تطور العلاقات على محور المشاركة الأفقية فيما بين فرادى دول الاتحاد من ناحية وفيما بين دول جنوب وشرق المتوسط من ناحية أخرى. فبالنسبة للمشاركة الرأسية، «يلاحظ أن الاتفاقيات الثنائية التي أبرمت حتى الآن لا تشمل كل دول الجنوب المتوسطي. كما يلاحظ بعض التباين في شروط وبنود الاتفاقات المبرمة بما قد يعكس نوعاً من ازدواجية المعايير، وبخاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان وحقوق الملكية الأدبية وربما التعاون التكنولوجي أيضاً» ومن ناحية أخرى

«الحاجة الماسة إلى التفكير في مؤتمر فالينا أو بعده ـ في صيغة لحفظ التوازن في التطور بين مساري برشلونة ومدريد وكفالة ألا يكون التقدم أو التعثر في أحدهما على حساب الآخر. . . تأكيد الانسجام بين مرجعيات برشلونة وسائر المرجعيات الأخرى التي يرتبط بها نفس الأطراف في إطارات أخرى، سواء كان ذلك فيما يتعلق بمساعي السلام أو قواعد بناء الأمن والثقة والتعاون الاقتصادي والتبادل التجاري والحوار الإنساني والتفاعل الثقافي». ومن ناحية ثالثة «. . . «إعادة التوازن في إيقاع التقدم على صعيد مختلف السلال الثلاث المكونة للمشاركة فلا يسبق أحدها الآخر ولا يتأخر عنه».

وإلى جانب هذه التوقعات، ومع الاعتراف بالصعوبات الفنية والسياسية التي تعترض تقدم الشراكة على صعيد القطاعات الاقتصادية المهمة، إلا أن حالة عملية التسوية ألقت بظلالها على نتائج المؤتمر لدرجة تقييمه بالإخفاق، ونظراً لعدم صدور بيان ختامي في نهاية أعماله.

ولقد تبلورت الاختلافات بين وجهتي النظر الأوروبية والعربية حول العلاقة بين الشراكة وبين عملية التسوية.

فلقد أبرز الجانب العربي ـ ومنذ الجلسة الافتتاحية ـ أثر تدهور عملية السلام في إبطاء مسيرة برشلونة. وتتلخص حججه في أنه لا يمكن الحديث عن سلام واستقرار في المتوسط في ظل إخفاق عملية السلام.

ومن ناحية أخرى ـ ومن خارج المؤتمر وقبل، وبعد، انعقاده ـ أوضح أمين جامعة الدول العربية في غير مناسبة تأكيداته أن الشراكة الأوروبية المتوسطية ينبغي أن تتجسد في أعلى صورها من خلال العمل من أجل إنقاذ عملية السلام.

أما الجانب الأوروبي ـ وهو في هذا يعود ويذكرنا بخبرة موقفه تجاه الحوار العربي الأوروبي ـ فكان يتجنب إثارة القضايا الكبرى وعلى رأسها عملية التسوية ومسألة التسلح النووي. وفي الوقت نفسه الذي يركزون فيه على البعد الاقتصادي أساساً فهم لا يقبلون مبدأ توازن الالتزامات والأعباء بين جانبي المتوسط، الذي لا بد أن يساعد على دفع التعاون الاقتصادي الذي يعتريه البطء، ومن ثم يتعرض لانتقادات من الطرف العربي.

ولهذا وقبل انعقاد مؤتمر مالطا وبعده تعددت تصريحات الدبلوماسية الأوروبية ـ وعلى رأسها وزير خارجية هولندا باعتبار أن هولندا كانت رئيس الاتحاد ـ خلال النصف الأول من ١٩٩٧ ـ تعددت التصريحات بأن عملية السلام ليست مرتبطة بالشراكة وذلك على أساس أن إعلان برشلونة ذاته يتضمن نصاً على عدم الازدواج والتداخل بين العمليتين. إلا أن الأطراف العربية رأت في المقابل بأن القول بأن برشلونة لا مكان فيها للحديث عن أزمة الشرق الأوسط وتداعياتها قول غير صحيح، على أساس ما يلي: من ناحية أن إعلان برشلونة قد نص بوضوح على التزام جميع أطرافه ـ بما فيهم إسرائيل بالقوات المرجعية الأساسية التي تدور عملية السلام على أساسها (مبدأ الأرض مقابل

السلام وقرارات مجلس الأمن بهذا الصدد واتفاقيات السلام) ولذلك فإن الأطراف العربية لديها الحق في أن تناقش داخل إطار برشلونة مدى الالتزام بهذه المبادئ التي أقرها إعلان برشلونة ذاته. ومن ناحية أخرى: لأن التعاون المتوسطي الأوروبي يتضمن مجالات سياسية وأمنية لا يمكن ترسيخها إلا بعد استتباب السلام العادل في الشرق الأوسط وبالتالي من الضروري اتخاذ مواقف واضحة حيال كل ما يؤثر في عملية السلام في المنطقة لأنه ينعكس سلباً على التعاون المتوسطي.

ونظراً لهذه الاختلافات التي كرست التباعد بين وجهتي النظر حول مستقبل الأمن والاستقرار في المتوسط كان من الصعب على المؤتمر أن يصدر بياناً ختامياً. فلقد أرادت الدول العربية أن يتضمن البيان إدانة صريحة لسياسة إسرائيل الاستيطانية وهذا ما رفضته رئاسة الاتحاد ـ وزير خارجية هولندا ـ وهكذا ونتيجة الالتباس القائم حول العلاقة بين مرجعية برشلونة ومرجعية مدريد تعقد الموقف وانتهى الأمر إلى صياغة توفيقية قبلها الجميع بما فيهم السوريون والإسرائيليون والأوروبيون، إلا أن المؤتمرين لم يتمكنوا من إصدار البيان عن الانعقاد في مستواه الوزاري، وعهدوا إلى كبار المسؤولين الاجتماع مرة أخرى لإنهاء ما تبقى من قضايا معلقة داخل الوثائق الختامية. وبالفعل تم هذا الانعقاد في بروكسل بعد ٦ أسابيع من مؤتمر فالينا، وتوصل المجتمعون إلى الصياغات التوفيقية المطلوبة وصدرت الوثيقة الختامية متضمنة تقويماً عاماً لما تم خلال العام الأول من عمر الشراكة وتحديداً لعناصر أولويات التحرك المستقبلي على صعيد الأبعاد الثلاثة للشراكة: الاقتصادية ـ الأمنية والثقافية والاجتماعية ـ الإنسانية.

هذا ولقد أرجعت بعض المصادر إخفاق المؤتمر في إصدار بيان ختامي إلى أن رئاسة الاتحاد الأوروبي علقت النقاش حول المسائل المتخصصة المختلفة على التوصل إلى اتفاق بشأن الفقرة الخاصة بالشرق الأوسط. ولكن من ناحية أخرى وفي إطار الجهود الدبلوماسية الأوروبية الرامية لإعادة بدء المفاوضات استطاع وزير الخارجية الهولندي أن يجمع في اجتماع منفرد على هامش المؤتمر بين وزير الخارجية الإسرائيلي وبين نبيل شعث ثم ياسر عرفات. وكانت هذه هي المقابلة الأولى على هذا المستوى منذ أزمة المستوطنات اليهودية الجديدة في شرق القدس.

ولقد استمر الجمود في عملية التسوية يعكس آثاره على ملتقيات أوروبية ـ متوسطية أخرى. وكان من أهمها الاجتماع الوزاري لمنتدى المتوسط الذي يضم مصر وفرنسا واسبانيا والبرتغال وإيطاليا واليونان وتركيا والمغرب وتونس والجزائر ومالطا وقبرص والذي عقد في الجزائر في ١١ تموز/يوليو. وكان من مهامه بين مهام أخرى خاصة بعضويته وآلياته بحث العلاقة بالأطر الأخرى وبالذات بعملية برشلونة والشراكة الأوروبية المتوسطية. ولذا كان من المقرر أن يناقش وزراء خارجية الدول الإحدى عشرة المجتمعون وسائل تحريك الجمود الذي بات يخيم على مسار الشراكة منذ مؤتمر مالطا. وقالت المصادر الدبلوماسية إن المحادثات هدفت إلى التنسيق بين المواقف للتهيئة لإنجاح المؤتمر الثالث

(برشلونة ٣) الذي ستستضيفه ألمانيا وذلك تفادياً للإخفاق الذي أصاب مؤتمر مالطا. ولذا كان من الموضوعات محل البحث الاتفاق على صيغة لإبعاد مسار التعاون الأوروبي ـ المتوسطي عن التأثيرات السلبية للصراع العربي ـ الإسرائيلي وتعثر التسوية السلمية في المنطقة.

هذا، ولقد جددت الوفود العربية في الملتقى الوزاري لمنتدى المتوسط طرح إشراك ليبيا في مسار برشلونة إلا أن الدول الأوروبية (عدا إيطاليا) ربطت التجاوب مع الاقتراح بالتقدم في رفع العقوبات التي قررها مجلس الأمن على ليبيا منذ ١٩٩٢. هذا وكانت إيطاليا خلال صيف ١٩٩٧ قد كثفت جهودها للدفع في اتجاه تسوية أزمة لوكربي انطلاقاً من القناعة بأن وجود مراكز توتر وصراع في المتوسط ينعكس سلباً على أمن واستقرار المتوسط وبأن تقدم الشراكة بين دول المتوسط يفترض اشتراك الجميع في إرساء تعاون استراتيجي. كذلك فإن زيارة شيراك لموريتانيا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ حملت مدلولات عديدة عن وضع العلاقات الموريتانية ـ الفرنسية في سياق تطور السياسة الفرنسية تجاه افريقيا بصفة عامة وتجاه أوضاع دول شمال افريقيا بصفة خاصة وعلى رأسها أوضاع التحول الديمقراطي واحتواء الحركات السياسية الإسلامية. هذا ولقد أفادت المصادر أن فرنسا وقفت وراء دعوة موريتانيا لحضور مؤتمر برشلونة ٣ كما نوهت بموقفها المؤيد لعملية السلام والذي ذهب إلى حد إقامة علاقات مع إسرائيل. وذلك في الوقت نفسه الذي يواجه فيه النظام الموريتاني القائم معارضة سياسية تثير التساؤل حول صدقية التجربة الديمقراطية في البلاد. ولقد وجهت هذه المعارضة رسالة مفتوحة إلى شيراك شرحت فيها خلفيات الأزمة السياسية وحذرت من مخاطر الاستمرار في دعم النظام القائم وعدم تفهم الاعتراضات الداخلية عليه. وهذا نموذج آخر على تقاطع عملية الشراكة ليس فقط مع عملية التسوية، ولكن مع معضلات وإشكاليات عمليات التحول الديمقراطي في الدول جنوب المتوسط ومواقف الحكومات الأوروبية بين الأنظمة القائمة في هذه الدول وبين قوى المعارضة لها. وتتشكل هذه المواقف باعتبارات كثيرة ليس على رأسها اعتبارات التحول الديمقراطي الحقيقية التي تزعم أوروبا التمسك بها كسبيل للتنمية والاستقرار في حوض المتوسط.

٣ ــ العرب والقوى الآسيوية الكبرى

محمد السيد سليم(*)

خلال عام ١٩٩٧ تبلورت في آسيا مجموعة من القضايا والظواهر التي أثرت أو ستؤثر في المستقبل في العلاقات العربية ـ الآسيوية. لعل أهم تلك القضايا والظواهر الأزمة الاقتصادية الآسيوية، واتجاه الدول العربية الخليجية إلى الاعتماد على الأسواق الآسيوية لتصدير النفط، واستكمال «طريق الحرير» العابر لآسيا، وإنشاء تجمع دول المحيط الهندي.

ففي أيار/مايو سنة ١٩٩٧ تفجرت في تايلاند أزمة مالية تمثلت في هبوط أسعار العملة المحلية وأسهم السوق التايلاندية، وسرعان ما امتدت الأزمة إلى معظم دول شرقي آسيا بما في ذلك اليابان، ولم تنج من الأزمة سوى تايوان والصين وإلى حد ما سنغافورة. وقد أحدثت الأزمة آثاراً عميقة في معظم دول شرقي آسيا، فقد أشار مهاتير محمد، رئيس وزراء ماليزيا، في ٣١ آب/أغسطس إلى أن الأزمة أفقدت أسواق المال في بلاده حوالى ١٣٧ بليون دولار. كما أدت إلى اضطرار بعض دول شرقي آسيا إلى توقيع اتفاقات مع صندوق النقد الدولي أذعنت بموجبها دول شرقي آسيا لمطالب الصندوق. وقد اهتمت الدول العربية بتلك الأزمة لتحديد أسبابها، وتأثيرها في النماذج الآسيوية للتنمية، وفي علاقات شرقي آسيا بالدول العربية. وقد كان هناك شبه اتفاق بين المراقبين العرب على أن الأزمة ناشبة من عوامل داخلية تتعلق بالإفراط في الاقتراض القصير الأجل، وعلى أن الأزمة ستؤدي إلى توجيه ضربة قاصمة لـ «النمور الآسيوية». ولم يهتم المراقبون العرب بملاحظات مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا في ٩ آب/أغسطس التي أشار فيها إلى مسؤولية الغرب عن تلك الأزمة، ومسؤولية المضاربين الماليين في الغرب بالذات، أو ملاحظات ساكاكيبارا، نائب وزير مالية اليابان في مؤتمر دافوس في شباط/فبراير سنة ١٩٩٨ التي أشار فيها إلى مسؤولية الولايات المتحدة و«العولمة» عن تلك الأزمة. ولأول

(*) أستاذ جامعي ومدير مركز الدراسات الآسيوية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

وهلة بدا أن الدول العربية لم تتأثر كثيراً بالأزمة الاقتصادية الآسيوية، ولكن بدأ يتضح تدريجياً أن تلك الدول ستتأثر بالأزمة في المدى البعيد. ذلك أن الأزمة ستؤدي إلى هبوط طلب دول شرقي آسيا على النفط، مما سيؤدي إلى هبوط أسعاره، وهو ما أكده عبيد الناصري، وزير النفط الإماراتي في ٩ كانون الثاني/يناير سنة ١٩٩٨. وفي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٩٧ أكد يونغ تشول كيم المدير العام للمركز التجاري الكوري في دبي أن الأزمة الاقتصادية الآسيوية ستؤدي إلى هبوط الطلب الكوري على النفط الخليجي بمقدار يتراوح ما بين ٣٤٠ ـ ٤٥٠ ألف برميل يومياً. من ناحية أخرى، فقد صرح سوبرا مانيان، ممثل صندوق النقد الدولي في مصر، في ١٢ آب/أغسطس بأن الأزمة الآسيوية ستؤدي إلى تحويل الاستثمارات الأجنبية من دول النمور الآسيوية إلى مصر. ومن ناحية ثالثة فقد فتحت الأزمة فرصاً أمام المستثمرين العرب لشراء أسهم الشركات الآسيوية المتعثرة، فقام الأمير السعودي الوليد بن طلال بشراء ٦ بالمئة من أسهم شركة دايو الكورية بمبلغ ٥٠ مليون دولار في ١٥ تشرين الأول/اكتوبر، وفي تشرين الثاني/نوفمبر قام بشراء ٣ بالمئة من أسهم شركة (بروتون) الماليزية للسيارات بقيمة ٤٦ مليون دولار. وكذلك، فإن للدول العربية الخليجية حوالى ٥ ملايين دولار من الاستثمار في دول شرقي آسيا، ومن المؤكد أن تلك الاستثمارات ستتأثر بهبوط الأسواق الآسيوية. وأخيراً، فإن هبوط أسعار العملات الآسيوية سيؤدي إلى تدفق الصادرات الآسيوية إلى الدول العربية، وبالتالي اتجاه موازين المدفوعات نحو صالح الدول الآسيوية.

وقد تواكب مع الأزمة الآسيوية اتباع الدول العربية المصدرة للنفط سياسة الانفتاح على الأسواق الآسيوية لزيادة صادراتها النفطية. وفي ٥ تموز/يوليو أعلنت السعودية عن خفض سعر نفطها بحوالى ٤٠ سنتاً لمواجهة تدفق بترول غرب افريقيا إلى آسيا، وفي ١٦ تشرين الأول/اكتوبر أعلن وزير النفط السعودي أن السعودية تتحول نحو آسيا نفطياً. ولم تتفق قطر مع هذا التوجه إذ زادت سعر نفطها إلى آسيا بواقع ٨ سنتات للبرميل في ٤ أيلول/سبتمبر. وهناك تقديرات متضاربة لمدى اتجاه دول شرقي آسيا إلى الاعتماد على النفط العربي. فبينما تتجه كوريا الجنوبية إلى خفض نسبة اعتمادها على نفط الشرق الأوسط من ٧٤ بالمئة من إجمالي وارداتها إلى ٦٥ بالمئة بحلول سنة ٢٠٠٦، فإن تقرير المعهد الاقتصادي للطاقة في طوكيو أكد في ١٦ تشرين الأول/اكتوبر أن طلب شرقي آسيا على نفط الشرق الأوسط سيصل إلى ٩٠ بالمئة بحلول سنة ٢٠١٠ بالنسبة إلى النسبة الحالية وهي ٧٥ بالمئة.

من ناحية ثالثة، فقد بدأ في شهر كانون الثاني/يناير سنة ١٩٩٧ عملية إحياء «قطار الشرق السريع»، الذي بدأ سنة ١٨٨٣ وكان يربط أوروبا باستنبول ومنها عبر الشام إلى بغداد وطهران والقاهرة. وقد توقف هذا الخط مع الحرب العالمية الثانية. وقد بدأت مصر في إعادة تشغيل الجزء الخاص بها من الخط حتى رفح وتسعى إلى مدّه حتى ايطاليا. من ناحية أخرى، فقد شارف على الاكتمال «طريق الحرير» الجديد، وهو يمتد بالسكك الحديد من الشواطئ الصينية عبر أراضي الصين إلى كازاخستان وقيرغيزيا وأوزبكستان

وتركمنستان وإيران (طريق مشهد ـ سرخس). ومن المقدر أن يمتد إلى تركيا ومنها إلى أوروبا والخليج العربي. ومن المؤكد أن يتداخل «طريق الحرير» مع «قطار الشرق السريع» ليربط الوطن العربي بشرقي ووسط آسيا شبكة من السكك الحديد تسهل التجارة العربية ـ الآسيوية، إذا تم حل القضايا السياسية العالقة مثل العلاقات مع إيران وقضية أفغانستان.

وأخيراً، ففي آذار/مارس سنة ١٩٩٧ تم إعلان إنشاء تجمع دول المحيط الهندي باسم رابطة التعاون الاقليمي لاقليم المحيط الهندي (Indian Ocean Rim Community Association for Regional Cooperation) (IORC-ARC) وذلك في المؤتمر الوزاري الذي عقدته الدول المؤسسة الأربع عشرة في جزيرة موريشيوس. ونظراً لأهمية هذا التجمع الدولي الجديد بالنسبة للوطن العربي، فإنه من المهم أن نتناوله بشيء من التفصيل. نشأت فكرة إنشاء تجمع دولي للمحيط الهندي من خلال اقتراح قدمه وزير خارجية جنوب افريقيا، حين قام بزيارة للهند سنة ١٩٩٣، واقتراح قدمه مانديلا، رئيس جمهورية جنوب افريقيا حين زار الهند مرة أخرى سنة ١٩٩٤. وكان هذا الاقتراح جزءاً من محاولة جنوب افريقيا توسيع نطاق علاقاتها الدولية بعد رفع المقاطعة الدولية. وقد رحبت الهند بالاقتراح بل وتحمست له لأنها تعتبر المحيط الهندي إحدى مناطق الأمن المحورية بالنسبة لها وبخاصة أن اختفاء الاتحاد السوفياتي قد خلق مصادر جديدة لتهديد الأمن الهندي. وفي تشرين الأول/اكتوبر سنة ١٩٩٤ قدمت الهند مشروعاً لإنشاء تكتل تجاري لدول المحيط الهندي. وبدورها اهتمت استراليا بالمقترحات الهندية ـ الجنوب افريقية باعتبارها إحدى القوى الكبرى في المحيط. وهكذا تلاقت إرادة الدول الثلاث وقامت بدعوة كينيا، وسنغافورة، وموريشيوس، وعمان لعقد مؤتمر وزاري في موريشيوس في آذار/مارس سنة ١٩٩٥. وقرر المجتمعون تكوين لجنة لإنشاء التجمع ووضع مشروع ميثاق وخطة عمل. وفي أيلول/سبتمبر سنة ١٩٩٥ اجتمعت الدول السبع مرة أخرى بعد توسيع نطاق العضوية لتشمل ٧ دول أخرى هي، اندونيسيا، ومدغشقر، وماليزيا، وموزمبيق، وسريلانكا، وتنزانيا، واليمن. وفي هذا المؤتمر اتفقت الدول على المفهوم الثلاثي للشكل التنظيمي للتجمع المقترح، وخطة العمل. فقد تم الاتفاق على أن يكون التجمع المقترح بمثابة تنظيم حكومي بالإضافة إلى تنظيمين غير حكوميين، أحدهما لرجال الأعمال، والثاني للأكاديميين، وأن تتوزع الأنشطة بين تلك التنظيمات. وفي آذار/مارس سنة ١٩٩٧ اجتمعت الدول الأربع عشرة في موريشيوس للمرة الثالثة وتم إعلان التجمع الجديد. وتوضح قراءة ميثاق التجمع أنه ذو طبيعة اقتصادية، إذ يركز على التبادل التجاري والاستثمار، ونقل التكنولوجيا.

من الواضح أن دولتين عربيتين هما عمان، واليمن عضوان في التجمع الجديد. وتسعى دول التجمع إلى ضم باقي دول مجلس التعاون الخليجي إلى عضويته في محاولة هندية ـ استرالية ـ جنوب افريقية لربط تلك الدول باقليم المحيط الهندي، وبخاصة أن مفاوضات الشراكة الأوروبية ـ الخليجية تسير قدماً.

كذلك، فإن مصر قدمت طلباً رسمياً بالانضمام إلى تجمع المحيط الهندي، وبينما توافق بعض دول التجمع، مثل سنغافورة، على الطلب المصري، فإن دولاً أخرى مثل الهند ليست متحمسة لذلك. من السابق لأوانه تحديد تأثير انضمام الدول العربية المطلة على المحيط الهندي إلى التجمع الجديد، وذلك أن هذا التجمع ما زال في مراحله الأولى، وستمضي سنوات عديدة قبل أن يتحول إلى قوة فاعلة في النظام الاقتصادي في منطقة المحيط الهندي.

سنحاول في ما يلي أن نستعرض علاقات العرب مع القوى الآسيوية الكبرى، وهي الهند، والصين، واليابان.

أولاً: العرب والهند

اتساقاً مع الطابع العام للعلاقات العربية ـ الآسيوية ظلت معظم التفاعلات العربية الهندية خلال سنة ١٩٩٧ اقتصادية بالأساس، كما ظلت دول مجلس التعاون الخليجي تشكل معظم تلك التفاعلات. وبدا أن هناك توجهاً خليجياً اقتصادياً نحو الهند. ففي ٧ كانون الأول/ديسمبر أعلنت شركتا أرامكو ـ السعودية، وشِل للنقل والتجارة أنهما قد قامتا بإجراء محادثات مع رئيس وزراء الهند جوجرال للبحث في فرص الاستثمار المشترك في قطاع النفط الهندي. وفي ٧ تشرين الأول/اكتوبر وافقت عمان والهند على إقامة شركة استثمار مشتركة باسم شركة عمان ـ الهند القابضة برأسمال قدره ١٠٠ مليون دولار، وقبلها بشهر كانت الدولتان قد وقعتا اتفاقاً لبناء مصنع أسمدة يتكلف ١,١ مليار دولار لتصدير النشادر واليوريا من عمان إلى الهند. وبالنسبة للإمارات، فإن حوالى ٧٥ بالمئة من واردات إمارة دبي من الذهب يعاد تصديره إلى الهند، وقد أدى هبوط الطلب الهندي على الذهب سنة ١٩٩٧ إلى كساد محدود في سوق الذهب في دبي. وفي ١٠ تموز/يوليو وقعت إمارة أبو ظبي مع شركة هندية عقداً يتعلق بإنشاء خط كهربائي طوله ٢٠٠ كيلو متر بين محطتي الطويلة للكهرباء والمنطقة الغربية في أبو ظبي بقيمة ٧٠ مليون دولار. كذلك أعلنت شركة غالف أويل (Gulf Oil) التابعة لمجموعة هيندوجا الهندية في ١٧ أيلول/سبتمبر عزمها على توسيع مصنع إنتاج زيوت التشحيم وخلطها في دبي سنة ١٩٩٨ حتى تصل إلى طاقة إنتاجية سنوية مقدارها ١٥٠ ألف طن بالمقارنة بالمعدل الحالي وهو ٣٠ ألف طن، والبدء في إقامة مصفاة نفط جديدة في دبي تتكلف ٥٠٠ مليون دولار. من ناحية أخرى، شهد عام ١٩٩٧ إصدار البرلمان الهندي قراراً في ١٧ نيسان/ابريل يمنع مشاركة الأجانب في أي شركة طيران هندية وإعطاء الأجانب مهلة ٦ شهور فقط لتصفية ممتلكاتها. وكان القرار موجهاً فقط من ملكية شركة طيران الخليج، والخطوط الجوية الكويتية ٤٠ بالمئة من أسهم شركة «جيت للطيران» الهندية، حيث إنه لا يوجد أي ملكية أخرى لأسهم شركات طيران هندية. وسعت حكومة الهند إلى شراء تلك النسبة بثمن منخفض، مما أدى إلى احتجاج طيران الخليج والخطوط الكويتية ومطالبتها رئيس وزراء الهند جوجرال بإلغاء القرار. وحتى نهاية سنة ١٩٩٧ لم تكن القضية قد

حسمت بعد. كذلك سعت الهند خلال سنة ١٩٩٧ إلى المشاركة في إنشاء مشروع لاستخراج الحامض الفوسفوري في المغرب. وتستورد الهند سنوياً ٣٠٠ مليون طن من تلك المادة من المغرب. وفي أول أيلول/سبتمبر زار مسلم اقبال شرفاني، وزير الدولة الهندي للشؤون الخارجية، المغرب، لبحث تلك المشاركة. ولم تسفر الزيارة عن اتفاق نهائي. وفي تشرين الأول/اكتوبر سنة ١٩٩٧ زار جوجرال مصر ووقع معها عدة اتفاقات للتعاون في المجالات الاقتصادية والثقافية. وفي السنة ذاتها وقعت مصر والهند اتفاقية جوية في ٤ آب/أغسطس تمنح مصر للطيران حق الهبوط في نيودلهي بالإضافة إلى بومباي، وتمنح الخطوط الهندية حق الهبوط في مصر. كذلك، فقد كانت زيارة ياسر عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية، للهند في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ذات طابع اقتصادي فقد وقع عرفات مع جوجرال اتفاقات للتعاون الاقتصادي. وطالب الهند بمزيد من دعم السلطة الفلسطينية. ويذكر أن للهند مكتباً تمثيلياً لدى السلطة مقره قطاع غزة.

على المستوى السياسي، اهتمت الدول العربية بقضيتين تتعلقان بالهند هما موقف الهند من اتفاقية حظر التجارب النووية، وقضية كشمير. بالنسبة للقضية الأولى، فإن الهند قاومت في لجنة نزع السلاح في صيف عقد اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBT). وصوتت ضدها عندما عرضت على الجمعية العامة للأمم المتحدة لإقرارها. وقد ساندت سوريا والعراق وليبيا الموقف الهندي تأسيساً على مطالبة الهند بربط الاتفاقية بالنزع الشامل للأسلحة النووية، بينما وافقت عليها مصر ودول الخليج العربية. أما فيما يتعلق بكشمير، فلم يحدث تغيير يذكر في السياسات العربية التقليدية. إذ تساند السعودية باكستان في مطالبتها بتطبيق قرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق بكشمير، بينما ترى سوريا أن كشمير هي قضية داخلية هندية وتميل إلى الموقف الهندي، في الوقت الذي تلتزم فيه مصر بموقف الحياد مكتفية بمطالبة الهند باحترام حقوق الإنسان في كشمير، والدخول في مفاوضات مع باكستان لتسوية المشكلة بشكل ثنائي. ولأول مرة عرضت مصر في شباط/فبراير ١٩٩٨ وساطة في النزاع الكشميري إذا وافقت الهند وباكستان.

ثانياً: العرب والصين

تعد عودة هونغ كونغ إلى الصين في ١ تموز/يوليو سنة ١٩٩٧ أهم تطور سياسي في آسيا في تلك السنة. وقد تمت تلك العودة بموجب اتفاق صيني ـ بريطاني تعهدت بموجبه الصين بالحفاظ على النظام المستقل الخاص بهونغ كونغ لمدة ٥٠ سنة. وبذلك، فإن عودة هونغ كونغ لن تؤثر بشكل مباشر في العلاقات بين الدول العربية وكلّ من هونغ كونغ والصين. ذلك أن هونغ كونغ تحتفظ بنظامها الاقتصادي الخاص بها طوال نصف القرن القادم. وقد وقعت هونغ كونغ ومصر اتفاقية لتبادل الإعفاء من التأشيرات لدخول مصر وهونغ كونغ بدءاً من أول تموز/يوليو، أي منذ عودتها إلى السيادة الصينية، كما وقعت اتفاقية أخرى خاصة بالقنصلية المصرية في بعد عودتها إلى السيادة الصينية. كذلك أكدت هونغ كونغ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر مشاركتها المستقلة في معرض سوق

السفر العربية (الملتقى ٩٨) في مركز دبي التجاري العالمي والذي سيعقد في أيار/مايو سنة ١٩٩٨.

ومنذ أن تبادلت الصين العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل سنة ١٩٩٢ تضاءل دورها بشدة في الصراع العربي ـ الإسرائيلي، بحيث لم يعد للصين دور يذكر، اللهم إلا باستثناء تأكيدها على موافقتها على ما يتفق عليه العرب والإسرائيليون من خلال عملية التفاوض. وفي كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٩٧، قام وزير خارجية الصين كيان تشي تشي بزيارة لمنطقة الشرق الأوسط لمحاولة إثبات أن الصين ما زالت مهتمة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي. وقد شملت جولته سوريا وفلسطين وإسرائيل ومصر. وفي سوريا أكد وزير خارجية الصين عن تأييد بلاده لمطلب سوريا باستئناف المفاوضات مع إسرائيل من النقطة التي توقفت عندها مع الحكومة الإسرائيلية السابقة. وفي فلسطين التقى الوزير الصيني بالرئيس عرفات في غزة ووقع ثلاثة اتفاقات مع الجانب الفلسطيني ويمثله د. نبيل شعث وزير التخطيط والتعاون الدولي. وتقضي الاتفاقات بتقديم مساعدات مالية لتطوير البنية التحتية لأراضي السلطة الفلسطينية، وعبر الوزير الصيني عن دعم بلاده للسلطة الوطنية. . والنضال العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني لإحقاق حقوقه المشروعة.

على المستوى العسكري سعت الصين إلى بيع إنتاجها الحربي لبعض الدول العربية، وهو مسعى تقوم به الصين منذ نهاية حرب الخليج الثانية سنة ١٩٩١ من دون نجاح. ففي تموز/يوليو عقدت مفاوضات في بكين مع الحكومة الكويتية لبيع ٧٢ مدفع هاوتزرن طراز بي ال زد ٤٥ عيار ١٥٥ مم. وتم توقيع العقد في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي كانون الأول/ديسمبر زار الجنرال دين زون جرين المغرب وناقش مع ولي العهد المغربي بيع معدات صينية عسكرية لحماية الحدود المغربية في المناطق الصحراوية.

على المستوى الاقتصادي، فقد زار د. كمال الجنزوري رئيس الوزراء المصري، الصين في نيسان/ابريل، ووقع هناك اتفاقية تقضي بتعاون الدولتين في مجال إنشاء منطقة تجارة حرة في منطقة شمال غرب خليج السويس. وتم إنشاء اللجنة المصرية ـ الصينية المشتركة المختصة بالمشروع الذي يقضي بإقامة المنطقة الحرة على مساحة ١٦٥ كيلومتراً مربعاً، وذلك بخبرة فنية صينية. وقد اجتمعت صحفياً اللجنة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر لمواصلة مناقشة المشروع. كذلك وقع رئيس الوزراء المصري اتفاقات لإقامة مشروعات مشتركة في مجالات صناعة الحديد والصلب والأسمدة وزيادة قيمة الصادرات المصرية بالإضافة إلى اتفاق لمنع الإزدواج الضريبي. وقد بدأ تنفيذ تلك الاتفاقات في تموز/يوليو في العام نفسه حين وافقت الهيئة العامة للاستثمار في مصر على بدء الأعمال التنفيذية بمشروع إنتاج خام الأسمنت من خلال شركة مصرية ـ صينية رأسمالها يبلغ ٧٥ مليون جنيه. وفي ١٥ آب/أغسطس وقعت مصر والصين اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي. وفي ٢٠ حزيران/يونيو وقع الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في مصر مذكرة تفاهم مع وزارة الأفراد الصينية في مجال إدارة الأفراد والإدارة العامة. وفي ٢٠ أيار/مايو

وقعت الدولتان اتفاقية للتعاون بين البرنامج القومي للتنمية الريفية (شروق)، وبرنامج شرارة الصيني.

كذلك، قام علي البعتيمي، وزير النفط والثروة المعدنية السعودي بزيارة بكين في ١٦ كانون الثاني/يناير بهدف حث الصين على زيادة وارداتها من النفط السعودي، ولم تعلن نتائج محددة لزيارته. وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر وقعت شركة أرامكو السعودية اتفاقاً مع شركة النفط الصينية سينوكم تزودها بموجبه بحوالى ٦٠ ألف برميل يومياً من النفط الخام بزيادة ١٣٠ ألف برميل يومياً عن المستوى السابق.

ثالثاً: العرب واليابان

هيمنت القضايا الاقتصادية على مجمل العلاقات العربية ـ اليابانية سنة ١٩٩٧، واحتلت القضايا السياسية مكانة هامشية. وتعتبر دول مجلس التعاون الخليجي أكثر الدول العربية تفاعلاً مع اليابان، فاليابان هي أكبر مستورد للنفط العربي الخليجي، ويمثل ٨٤ بالمئة من وارداتها النفطية (أي حوالى ٤,٥ مليون برميل يومياً). وهي بذلك أكثر شريك لدول المجلس على مستوى صادرات دول المجلس، ولكنها ليست أكبر شريك على مستوى واردات دول المجلس. وطبقاً لإحصاءات سنة ١٩٩٦ بلغ إجمالي الواردات اليابانية من دول المجلس ٣٠,٢٨ بليون دولار بنسبة نحو ١١,٩ بالمئة عن ١٩٩٥، بينما بلغت الصادرات اليابانية لدول المجلس في السنة ذاتها ٧,٢٥ بليون دولار. وأتت الإمارات كأكبر شريك تجاري لليابان في دول المجلس إذ بلغت قيمة تجارتها مع اليابان ٣٦,٩ بالمئة من إجمالي تجارة دول المجلس، وتليها السعودية بنسبة ٣٦,٥ تقريباً بالمئة ثم الكويت بنسبة ١٠,٨ بالمئة. ومعدل الفائض في الميزان التجاري الياباني الخليجي أكبر فائض في هذا الميزان منذ ١٩٨٠. وتستورد اليابان من دول المجلس النفط والألمنيوم والبتروكيماويات، وتصدر الآلات الكهربائية والسيارات والمنتجات المعدنية والمطاطية.

وخلال سنة ١٩٩٧ ركزت دول المجلس على حث اليابان على زيادة استثماراتها في تلك الدول، مع إعطاء مزيد من الاهتمام للتدريب التكنولوجي. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، انعقد في البحرين المؤتمر الثاني لرجال الأعمال الخليجيين واليابانيين. وفي المؤتمر دعا جميل الحجيلان، أمين عام المجلس، اليابان إلى زيادة استثماراتها في دول المجلس، وقدر أن تلك الاستثمارات حالياً تبلغ ما بين ٣ ـ ٣,٥ بليون دولار مقارناً بإجمالي استثمارات أجنبية تبلغ ٢٨٨ بليون دولار، كما حث اليابان على تدريب الكوادر الفنية الخليجية.

وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر زار هاشيموتو، رئيس وزراء اليابان، السعودية، وطلب منه الملك فهد زيادة مشتريات النفط اليابانية، وتعزيز الاستثمارات اليابانية في السعودية. وقد أعاد وكيل وزارة النفط والمعادن السعودي، الأمير عبد العزيز بن سلمان، تأكيد الطلب ذاته لوفد رجال الأعمال الياباني الذي زار اليابان في الشهر ذاته، موضحاً

أن قيمة استثمارات اليابان في السعودية حوالى ١,٥ بليون دولار موزعة على ٢٩ شركة مشتركة رأسمالها حوالى ٣,٢٧ بليون دولار تسهم الشركات اليابانية بحوالى ٤٧ بالمئة من رأسمالها. ومن آخر تلك المشروعات، مشروع الشركة السعودية للميثانول (الراندي)، والشركة الشرقية للكيماويات (شرق)، والشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك).

ولم تسفر زيارة هاشيموتو للسعودية عن النتائج المرجوة. فقد اكتفى هاشيموتو بالتعهد بالتوسط بين القطاع الخاص الياباني والحكومة السعودية لشراء اليابان مزيداً من النفط الياباني، وطلب توقيع اتفاقية مع السعودية لحماية الاستثمارات اليابانية. كذلك لم ينجح هاشيموتو بالحصول على تعهد سعودي بتحديد امتيازات التنقيب عن النفط وإنتاجه لشركة الزيت العربية المحدودة، وهي شركة يابانية تنتج حالياً حوالى ٢٨٤ ألف برميل من النفط يومياً من المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت. وينبغي تجديد حقوق الحفر والتنقيب للشركة مع السعودية سنة ٢٠٠٠. ويبدو أن السعودية ربطت بين عقد امتياز الشركة وزيادة الاستثمارات اليابانية والواردات اليابانية والنفط السعودي. ويمثل إنتاج الشركة حوالى ٥ بالمئة من إجمالي واردات اليابان من النفط. كذلك فقد شكا اليابانيون من أن أرامكو السعودية هي المنتج للنفط الوحيد في الخليج الذي يطلب خطابات ائتمان من المستوردين اليابانيين، مما يعطل من قدرتهم على استيراد النفط السعودي. أكثر من ذلك، فقد صرح مدير عام التجارة الدولية في وزارة التجارة الدولية والصناعة اليابانية في ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر أن اليابان قد اقترحت على السعودية أن تشارك في رسم السياسة الصناعية اليابانية وأن تتعاون مع السعودية في مجال التكنولوجيا والتدريب، وأن تسعى السعودية لتعديل مناخ الاستثمار الذي أوجد ظروفاً حالت دون زيادة الشركات اليابانية استثماراتها في السعودية.

وهكذا اتسمت العلاقات اليابانية ـ السعودية بقدر كبير من التوتر خلال سنة ١٩٩٧، باستثناء حصول شركتي «ميتسوبيشي» على عقد إنشاء مصنع لإنتاج بعض البتروكيماويات، وشركة «تويو» على عقد بناء مصنع آخر في آب/ أغسطس سنة ١٩٩٧.

وتعتبر الإمارات العربية المتحدة هي أكبر شريك تجاري خليجي لليابان، كما قدمنا. ففي خلال سنة ١٩٩٧ استعادت الإمارات مكانتها كأكبر مورد للنفط لليابان بعد أن تخلت عنها لفترة وجيزة للسعودية. وفي أيلول/ سبتمبر سنة ١٩٩٧ أعلن عن تأسيس شركة إماراتية ـ يابانية تعمل في مجال الإمداد والتوزيع والنقل في المنطقة الحرة في جبل علي برأسمال قدره ٣٥ مليون دولار، وهي شركة (ايه آر سوميت)، وذلك بمشاركة إماراتية ٥١ بالمئة. ويعمل في جبل علي حالياً ٥٠ شركة يابانية من أصل ١٠٥٠ شركة تقدر استثماراتها بحوالى ١,٥ مليار دولار.

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر سنة ١٩٩٧ زار رفيق الحريري، رئيس وزراء لبنان، اليابان. وأثناء زيارته دعا الحريري اليابان إلى اعتماد لبنان بوابة لليابان إلى الشرق الأوسط. وأجرى محادثات مع رئيس الوزراء الياباني هاشيموتو حول المساعدات اليابانية

لإعادة إعمار لبنان وإلى زيادة السياحة اليابانية إلى لبنان.

من ناحية أخرى تلقت سوريا في حزيران/ يونيو سنة ١٩٩٧ منحة يابانية قيمتها ٩,٥ بليون دولار لتمويل مشروع زيادة الإنتاج الغذائي لمحافظة دير الزور (شرق) ولإقامة مركز التدريب على الكهرباء في موقع جندر قرب حمص.

وفي أيلول/ سبتمبر أنهت مؤسسة مايكا اليابانية الدراسات اللازمة لتنفيذ مشروع مصنع الأسمنت في منطقة أبو الشامات شرقي سوريا بتكلفة ٢٠٠ مليون دولار.

وباستثناء زيارة رفيق الحريري لليابان سنة ١٩٩٧ لم يزر مسؤول عربي رفيع المستوى اليابان.

وقام بنيامين نتنياهو رئيس وزراء إسرائيل بزيارة لليابان في ٢٤ آب/ أغسطس، وحث رئيس الوزراء الإسرائيلي اليابانيين على الاستثمار في إسرائيل مركزاً على التعاون الاقتصادي والتجاري.

وكان موراياما، رئيس الوزراء الياباني الأسبق، أول رئيس وزراء ياباني يزور إسرائيل وذلك سنة ١٩٩٥.

وتعد اليابان الشريك التجاري الثاني لإسرائيل بعد الولايات المتحدة حيث بلغت قيمة الواردات اليابانية من إسرائيل سنة ١٩٩٦ حوالى ١,٢ بليون دولار أغلبها من الألماس، كما بلغ إجمالي الصادرات اليابانية لإسرائيل ١,١ بليون دولار معظمها من السيارات والأدوات الكهربائية. وتصل قيمة الاستثمارات اليابانية في إسرائيل إلى حوالى ٢٧ مليون دولار. وفي زيارته ركز نتنياهو على مدخل التكنولوجيا المتقدمة التي تمتلكها إسرائيل كإطار للتعاون الإسرائيلي ـ الياباني، موضحاً أن التزاوج بين المقدرات التكنولوجية الإسرائيلية والشركات اليابانية سيكون له نتائج طيبة بالنسبة للبلدين. وطلب نتنياهو أن تحصل إسرائيل على خبرة اليابان في إنشاء مطار أوساكا العائم موضحاً أن إسرائيل ستبني مطاراً مماثلاً سنة ٢٠٠٠.

من الناحية السياسية، حاولت اليابان أن تحافظ على قدر من التوازن في علاقاتها العربية ـ الإسرائيلية. فقد أعادت التأكيد على أهمية إحراز تقدم ملموس في مفاوضات السلام العربية ـ الإسرائيلية، وانتقدت القرارات الإسرائيلية بإغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة، وزادت مساعداتها إلى الوكالة الدولية لغوث اللاجئين، ووقعت اتفاقية مع مصر في تموز/ يوليو تقوم بموجبها مصر بتدريب الكوادر الفلسطينية في مجالات الاتصالات كما قدمت اليابان في ٢١ آذار/ مارس منحة طارئة قدرها ١١ مليون دولار أمريكي عن طريق «صندوق اليابان وفلسطين للتنمية» التابع لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية. وفي ٣ نيسان/ ابريل سنة ١٩٩٧ زار نائب وزير خارجية اليابان إسرائيل وفلسطين لمناقشة عملية السلام في الشرق الأوسط. وقد عبر المسؤول الياباني عن قلق بلاده بالنسبة لعملية السلام بسبب إنشاء مساكن في جبل أبو غنيم بالقدس الشرقية.

من ناحية أخرى تترأس اليابان مجموعة العمل الخاصة بالبيئة في إطار المفاوضات العربية الإسرائيلية المتعددة الأطراف. وتشارك في مجموعة العمل الخاصة بالتنمية الاقتصادية الاقليمية، ومجموعة العمل الخاصة بالمياه، ومجموعة العمل الخاصة باللاجئين. وفي المجموعة الخاصة بالمياه وضعت اليابان ميثاق عمل بيئي من أجل تعزيز التعاون الاقليمي لحماية البيئة في الشرق الأوسط، وهو الميثاق الذي تم إقراره باسم «ميثاق البحرين للعمل البيئي في الشرق الأوسط».

كذلك، أنهت جايكا في كانون الأول/ديسمبر المرحلة الأولى من وضع خطة وطنية للسياحة في سوريا حتى سنة ٢٠١٥ وذلك تمهيداً لكي يصل عدد السياح إلى سوريا سنة ٢٠٠٥ إلى ٤,٢ مليون سائح. . .

بالنسبة لمصر، توجد مجموعة من الاتفاقات الاقتصادية مع اليابان تتمثل في اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي، واتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات، واتفاقية تعاون فني للتدريب، هذا بالإضافة إلى برنامج للمساعدات الاقتصادية، يتضمن ثلاثة أقسام: قروض الين الياباني وتشمل قروضاً مستمرة بفوائد ٢,٧ بالمئة تسدد على ٣٠ سنة في ١٠ سنوات فترة سماح، والمساعدات، وهي منح لا تردّ لتمويل مشروعات اتفق عليها تصل إلى ٨٠ مليون ين ياباني، والتعاون الفني مع وكالة الجايكا للتعاون الدولي من خلال ١٣ برنامجاً تقوم مصر من خلالها ببرامج تدريبية سواء لمصريين أو من دول عربية وافريقية في إطار صيغة «التعاون الثلاثي». وبذلك تعد مصر أكثر دولة عربية متلقية للمعونات اليابانية. كذلك وصل حجم التبادل التجاري المصري الياباني سنة ١٩٩٦ إلى ٨٦٦ مليون دولار أمريكي في ٧٩٦ مليون دولار أمريكي صادرات يابانية إلى مصر. هذا بالإضافة إلى التعاون المصري ـ الياباني في مجال مشروع مجمع البتروكيماويات، ومشروع إنتاج ألواح الصلب، ومشروع لتوسيع مصنع الدخيلة للحديد والصلب بالاسكندرية، ومشروع بناء كوبري قناة السويس، واستكمال بناء المركز الثقافي (الأوبرا المصرية). وخلال سنة ١٩٩٧ قدمت اليابان لمصر منحة مقدارها ٣٥٤ مليون ين لتطوير نظم الري في الصعيد، ومنحة مقدارها ١١٢٦ مليون ين لتطوير وتحديث ميناء المعدية للصيد على البحر المتوسط، ومنحة لجمعية السيدات الخيرية القبطية مقدارها ٩٢ ألف دولار أمريكي لتمويل شراء معدات تعليمية وتدريب مهني، كما قدمت مؤسسة نيبون منحة قيمتها ١,٥ مليون دولار لقسم اللغة اليابانية بكلية الآداب، جامعة القاهرة، كذلك قدمت حكومة اليابان منحة إلى جمعية تنمية المجتمع المحلي بقرية جعفر مقدارها ١٥٧٥٠ دولاراً أمريكياً. وفي ٢٥ آب/أغسطس وقعت مصر واليابان اتفاقية تُقدّم بموجبها اليابان منحة قيمتها حوالى ١١٢٥ بليون ين للمساهمة في تنفيذ مشروع كوبري قناة السويس. وفي أيلول/سبتمبر سنة ١٩٩٧ وقعت مصر واليابان مذكرات تبادلية تقدم بموجبها حكومة اليابان مساعدات إلى مصر قدرها ٢,٦٩٥ مليون ين تستخدم في تنفيذ مشروعين في مجالي الزراعة وتوفير المياه.

٤ ــ العرب ودول الجوار الجغرافي

أ ــ العرب وتركيا

جلال عبد الله معوض(*)

غلبت على العلاقات التركية ـ العربية بوجه عام خلال ١٩٩٧ توترات نبعت في الأساس من تطور تعاون/ تحالف تركيا مع إسرائيل وتزايد مخاطر دورها في شمال العراق، وإن لم تنعكس كثيراً هذه التوترات على العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، ولم تنفصل هذه العلاقات بشقيها السياسي والاقتصادي عن مشكلات تركيا الداخلية وعلاقاتها الاقليمية والدولية.

أولاً: مشكلات البيئة الداخلية في تركيا

عانت تركيا عام ١٩٩٧ المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك مشكلات العنف السياسي القائمة فيها منذ النصف الأول من الثمانينيات. وأضيف إليها على الصعيد السياسي تفاقم حدة الأزمة المثارة منذ انتخابات ١٩٩٥ البرلمانية مع تزايد الضغوط على أربكان من جانب العسكريين، مما دفعه إلى الاستقالة في ١٨/٦/١٩٩٧ لتخلف حكومته حكومة يلماز والتي تعد بمثابة «علاج مؤقت» لهذه الأزمة.

١ ـ المشكلات الاقتصادية والاجتماعية

حاولت حكومة أربكان أن تواجه هذه المشكلات، ونجحت نسبياً بإيجاد حلول «جزئية» لبعضها كالديون الداخلية والبطالة وانخفاض الأجور. بيد أن الطبيعة المعقدة والتراكمية لهذه المشكلات، فضلاً عما واجهته هذه الحكومة من ضغوط أقصتها قبل أقل من عام من تكوينها في ٢٩/٦/١٩٩٦، أدت إلى استمرار و«توريث» هذه المشكلات

(*) أستاذ العلوم السياسية المساعد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

لحكومة يلماز اللاحقة المشكلة في ١٩٩٧/٦/٢٩[١]:

أ ـ **معدل النمو الاقتصادي** انخفض من ٨ بالمئة عام ١٩٩٥ إلى ٧,٤ بالمئة عام ١٩٩٦، واستهدفت حكومة أربكان الوصول به في عام ١٩٩٧ إلى ٥ بالمئة وحققت بالفعل معدلاً قدره ٥,٧ بالمئة في الربع الأول من هذا العام، وكان من المتوقع طبقاً لبعض التقديرات الغربية انخفاضه إلى ٤,١ بالمئة في عام ١٩٩٨ في حالة تبني هذه الحكومة سياسة مالية أكثر صرامة لمكافحة التضخم. وعدلت حكومة يلماز بالزيادة هذا المعدل لعام ١٩٩٧ إلى ما يتراوح بين ٥,٥ بالمئة و٦ بالمئة، مما يعكس عدم أخذها بمثل هذه السياسة.

ب ـ **معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلك**: استهدفت حكومة أربكان خفضه من ٨٠,٤ بالمئة عام ١٩٩٦ إلى ٥٧ بالمئة عام ١٩٩٧، ولكنه وصل بالفعل إلى ٧٩,٦ بالمئة في آذار/مارس ١٩٩٧، و٧٨ بالمئة في حزيران/يونيو ١٩٩٧ نتيجة الآثار التضخمية لزيادة الرواتب وزيادة عرض النقد، وارتفاع نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ورفع أسعار التبغ والمشروبات الكحولية، وعدم تبني البنك المركزي سياسة فعالة لمكافحة التضخم واستبعاد الحكومة إمكانية تطبيق برنامج للتثبيت الاقتصادي خلال مباحثات جرت في أنقرة في نيسان/ابريل ١٩٩٧ مع بعثة من صندوق النقد الدولي. وعدلت حكومة يلماز بالزيادة هذا المعدل لعام ١٩٩٧ إلى ما يتراوح بين ٨٠ بالمئة و٨٥ بالمئة. وقد أشارت صحيفة ديلي نيوز التركية في ١٩٩٧/٧/٢١ إلى «أن عامة الشعب فقدت ثقتها في حكومة يلماز بعد موجة زيادة الأسعار الأخيرة التي شملت السلع الأساسية من كهرباء وهاتف ومياه وبنزين وغيرها»[٢].

ج ـ **عجز الميزانية العامة** بلغ ١٢١٨ تريليون ليرة عام ١٩٩٦ بنسبة ٨,٨ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. ورغم تعهد حكومة أربكان في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦ بتحقيق ميزانية متوازنة لعام ١٩٩٧، إلا أنها عجزت عن ذلك، حيث بلغ هذا العجز ٤١٥ ترليون ليرة في الربع الأول من عام ١٩٩٧، و٧٢٠ ترليون ليرة في النصف الأول من العام نفسه، وذلك نتيجة تحميل الميزانية بعبء إضافي قدره ٢٠٠ ترليون ليرة لتمويل زيادة رواتب الموظفين والمعاشات بما يتراوح بين ١٨ بالمئة و٤٠ بالمئة ابتداءً من ١/١/ ١٩٩٧، وكذلك زيادة رواتب رجال الأمن والجيش بموجب قرار متخذ في نهاية ١٩٩٦، فضلاً عن عدم قدرة الحكومة على زيادة عائدات خصخصة المشروعات العامة نتيجة

---

(١) الإحصاءات والتقديرات التالية، ما لم يُشر إلى خلاف ذلك، واردة في:
Economist Intelligence Unit [EIU]: *Turkey* (Country Report, 3rd Quarter 1997), pp. 5 and 15-27; *Turkey* (Country Report, 2nd Quarter 1997), pp. 5, 9 and 16-30, and *Turkey* (Country Profile, 1996-97), pp. 19 and 45.

(٢) الأهرام، ١٩٩٧/٧/٢٢، ص ٤.

عقبات عديدة. وتتوقع حكومة يلماز وصول هذا العجز في نهاية ١٩٩٧ إلى ٢٤٠٠ تريليون ليرة بنسبة ٦,٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

د ـ **الدين الداخلي** وصل في عام ١٩٩٦ إلى ٣١٤٩ ترليون ليرة بنسبة ٩,٦ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من النجاح النسبي لحكومة أربكان في الربع الأول من عام ١٩٩٧ في مواجهة هذه المشكلة عن طريق قيام سكرتارية الخزانة في بداية العام بمد أجل استحقاق أذون وسندات الخزانة وخفض أسعار الفائدة عليها، وبإحلال القروض القصيرة الأجل بالليرة التركية بقروض أطول أجلاً في شكل سندات بالعملات الأجنبية، وبإصدار سندات في ٤/٣/١٩٩٧ مدتها عامان ترتبط أسعار فائدتها بمعدلات التضخم، مما شجع الإقبال على شراء الأخيرة في مزادين أقيما لاحقاً في ١ و٨/٤/١٩٩٧ لتعلن سكرتارية الخزانة بعد الأخير توقفها عن الاقتراض الداخلي، إلا أن المشكلة ظهرت مجدداً مع وصول الدين الداخلي في نهاية أيار/مايو ١٩٩٧ إلى ٤٠٢٦ تريليون ليرة.

هـ ـ **سعر الصرف واحتياطات النقد الأجنبي**: استهدفت حكومة أربكان الوصول بالأول في نهاية ١٩٩٧ إلى ١٣٥ ألف ليرة للدولار مقارنة بـ ١٠٨,٠٤٥ ألف ليرة للدولار في نهاية ١٩٩٦، ولكنه بلغ ١٢٦,٢٧٠ في نهاية آذار/مارس ١٩٩٧، و١٣٥ ألفاً في نهاية نيسان/ابريل ١٩٩٧ لتفقد بذلك الليرة منذ نهاية ١٩٩٦ وحتى التاريخ الأخير ٢٤ بالمئة من قيمتها إزاء الدولار و١٣ بالمئة من قيمتها إزاء المارك الألماني، وواصل هذا السعر انخفاضه إلى ١٤٧,٣٨٠ في نهاية حزيران/يونيو ١٩٩٧ و١٥٥,٢٣٥ ألف ليرة للدولار في ١٨/٧/١٩٩٧. ونتيجة محاولات البنك المركزي التدخل لإنقاذ الليرة، وعوامل أخرى، انخفضت احتياطاته من النقد الأجنبي من ١٦,٤٤ مليار دولار في نهاية ١٩٩٦ إلى ١٥,٥٩ مليار دولار في نهاية آذار/مارس ١٩٩٧ وارتفعت قليلاً إلى ١٥,٨٩ مليار دولار في نهاية حزيران/يونيو ١٩٩٧.

و ـ **الديون الخارجية**: واجهت حكومة أربكان كغيرها من الحكومات السابقة منذ عام ١٩٩٤ وكحكومة يلماز الحالية، مشكلة في التعامل مع مؤسسات ووكالات التمويل الدولية التي تخفض منذ ذلك العام معدلات وسقوف إقراض تركيا ومصارفها. رغم ذلك، فإن قدرة تركيا على السداد تساعدها على زيادة اقتراضها الخارجي، ولهذا زادت ديونها الخارجية من ٦٦,٤ مليار دولار عام ١٩٩٤ إلى ٧٣,٣ مليار دولار عام ١٩٩٥ و٧٩,٨ مليار دولار عام ١٩٩٦ بنسبة ٩,٤ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي في العام الأخير، واستهدفت حكومة أربكان زيادة الأخيرة بملياري دولار في عام ١٩٩٧. ويتوقع استمرار هذا الاتجاه في ظل حكومة يلماز أو أي حكومة لاحقة. وتصل مدفوعات خدمة هذه الديون في عام ١٩٩٧ إلى ٧,٦١ مليار دولار، منها ٣,١١ مليار في كانون الثاني/يناير ـ أيار/مايو ١٩٩٧ و٤,٥ مليار في الفترة حزيران/يونيو ـ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧.

ز ـ **ميزان الحساب الجاري**: زاد عجزه من ٢,٣٣٩ مليار دولار عام ١٩٩٥ إلى

٤,٣٩٣ مليار عام ١٩٩٦ بنسبة ٢,٤ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي، وبلغ ١,٣٢٣ مليار دولار في الربع الأول من عام ١٩٩٧، ويتوقع وصوله في نهاية عام ١٩٩٧ إلى ما يتراوح بين ٤ ـ ٤,٥ مليار دولار.

ح ـ **الميزان التجاري**: البالغ عجزه ١٨,٤٨ مليار دولار عام ١٩٩٦ مقارنة بـ ١٣,٥٩ مليار عام ١٩٩٥، استهدفت حكومة أربكان الوصول به في نهاية ١٩٩٧ إلى عجز قدره ٢١ مليار دولار مع تحقيق صادرات قيمتها ٢٩ مليار وواردات قيمتها ٥٠ ملياراً، وتوقعت بعض المصادر آنذاك زيادة هذا العجز التجاري في الفترة كانون الثاني/ يناير ـ نيسان/ ابريل ١٩٩٧ إلى ٥,٧٦٣ مليار دولار حيث بلغت الصادرات ٧,٧٩٥ ملياراً والواردات ١٣,٥٥٨ مليار، على رغم ذلك أعلنت حكومة يلماز تخفيض العجز التجاري المستهدف في نهاية ١٩٩٧ إلى ٢٠ مليار دولار عن طريق تخفيض الصادرات إلى ما يتراوح بين ٢٥,٥ ـ ٢٦,٠ مليار دولار، والواردات إلى ما يتراوح بين ٤٥,٥ ـ ٤٦,٠ مليار دولار.

ط ـ **البطالة والفقر والتفاوت الاجتماعي**: تعاني تركيا ارتفاع معدل البطالة خصوصاً في مناطقها الحضرية، حيث يُقدر عدد العاطلين (عام ١٩٩٥) بـ ١,٦١٣ مليون فرد بنسبة ٧,٢ بالمئة من إجمالي العمالة. وترتفع في هذه المناطق إلى ١١ بالمئة مقارنة بـ ٤ بالمئة في المناطق الريفية، فيما يقدر عدد من يعانون بطالة جزئية (توظيف غير كامل) بـ ١,٥٧٣ مليون فرد، مما يعني وجود حوالى ٣,١٨٦ ملايين فرد في حالة بطالة كاملة وجزئية بنسبة ١٤,٢ بالمئة من إجمالي العمالة. ولعل ذلك يقلل إلى حد ما مما يُنسب إلى حكومة أربكان بشأن «نجاحها في الأشهر الثمانية الأولى من عمرها قبل تصاعد حدة صراعها مع العسكريين من توفير ٧٠٠ ألف وظيفة جديدة»[٣]. وطبقاً لتقدير منسق برنامج الأمم المتحدة للتنمية لتركيا في ٢٩/ ٥/١٩٩٧، فإن ١٤,٢ بالمئة من إجمالي سكان تركيا يعيشون على حافة الفقر، ويتركز معظمهم في المحافظات الجنوبية ـ الشرقية ذات الأكثرية الكردية[٤]. وعلى رغم ارتفاع متوسط دخل الفرد في تركيا إلى ٢٩٢٨ دولاراً عام ١٩٩٥، إلا أن متوسط دخل الفرد في فئة أفقر ٢٠ بالمئة من السكان وعددهم حوالى ١٢,٥ مليون نسمة لا يتجاوز ٧١٧ دولاراً ونصيبهم ٥,٥ بالمئة فقط من الناتج القومي الإجمالي مقارنة بـ ٥٥ بالمئة نصيب فئة أغنى ٢٠ بالمئة من السكان حيث يرتفع متوسط الدخل السنوي للفرد فيها إلى ٨٠٣٧ دولاراً.

وعلى رغم الحوافز الحكومية المقررة لتشجيع الاستثمارات والتنمية في المحافظات الجنوبية ـ الشرقية الأقل تطوراً مقارنة بالمحافظات الشمالية الغربية، يؤدي استمرار «الحرب» ضد حزب العمال الكردستاني (تركيا) (PKK) إلى ما جعل معظم مشروعات

(٣) فهمي هويدي، «تجربة الرفاه في الميزان،» **الأهرام**، ١/٧/١٩٩٧، ص ١١.
(٤) **الحياة** (لندن)، ١٣/ ٥/ ١٩٩٧، ص ١٣.

التنمية الإقليمية في الأول مجرد «أفكار نظرية»، خصوصاً مع اضطرار ما يقرب من ٨٠٠ ألف نسمة من سكانها الأكراد حتى نهاية ١٩٩٦ إلى ترك قراهم سواء بسبب التهجير القسري من جانب الجيش التركي أو بحجة عمليات هذا الحزب.

٢ ـ مشكلات العنف السياسي في تركيا

تواصلت خلال عام ١٩٩٧ معاناة تركيا من مشكلات وعمليات العنف المرتبط بمنظمات متنوعة كردية بالأساس وكذلك يسارية وإسلامية. ويتوقع استمرار هذه المشكلات مستقبلاً في ظل تجاهل أو، على الأقل، تهوين الحكومات التركية المتعاقبة من أهمية مواجهتها وحل أسبابها الداخلية بدلاً من تركيزها «المفرط» على ما تراه من أسباب خارجية ودعم أجنبي لهذه المنظمات.

أ ـ المشكلة الكردية

يواصل المسؤولون الأتراك رفضهم الإقرار بوجود مشكلة أو أزمة كردية في بلادهم، باعتبار «أن المشكلة بصورة كاملة مشكلة إرهاب تمارسه منذ عام ١٩٨٤ منظمة حزب العمال الكردستاني. . ، وأنه بموجب دستور ١٩٨٢ وكافة الدساتير التركية السابقة لا توجد أي تفرقة بين المواطنين على أساس الأصل العرقي» وذلك على حد تعبير ديميريل في ١٥/٩/١٩٩٧[٥].

وعلى رغم ذلك، تعاني تركيا بالفعل مشكلة كردية لا تعود طبقاً لوجهة النظر التركية الرسمية إلى دعم دول أخرى (كسوريا وإيران وغيرهما) لعمليات هذا الحزب منذ بدايتها في آب/ أغسطس ١٩٨٤، وإنما هي بالأساس مشكلة داخلية من حيث أسبابها، التي من أبرزها تدني الأوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية في المحافظات الجنوبية ـ الشرقية ذات الأغلبية الكردية، وكذلك مواصلة تبني الحكومات التركية المتعاقبة منذ عام ١٩٨٤ للخيار الأمني والعسكري بغرض حسم هذه المشكلة كـ «مشكلة إرهابية» وفقاً لتصور المؤسسة العسكرية بدورها «النافذ» في عملية صنع القرار دون محاولة هذه الحكومات بحث خيارات أخرى سياسية لتسوية المشكلة.

وفي هذا الإطار يمكن فهم أبرز التطورات الأخيرة لهذه المشكلة، ومنها:

(١) **إخفاق مشروع أربكان لتسوية المشكلة الكردية من خلال منظور إسلامي لحل التناقض بين القوميتين الكردية والتركية باعتبار «أن الأتراك والأكراد إخوة مسلمون»**، ومن خلال تبني برنامج استثماري قدره ١١٩ تريليون ليرة تعادل ٩٠٠ مليون دولار تم إعلانه في أوائل نيسان/ ابريل ١٩٩٧ لتطوير المحافظات الجنوبية ـ الشرقية، ودعوة سكانها

(٥) حديث للرئيس سليمان ديميريل، أجراه ابراهيم نافع ونشر في: **الأهرام**، ١٦/٩/١٩٩٧، ص ٥.

النازحين إلى العودة إليها، والرفع التدريجي لحالة الطوارئ المفروضة عليها، بل ومحاولة إجراء اتصالات غير مباشرة مع حزب العمال الكردستاني في نهاية عام ١٩٩٦ عبر الكاتب الإسلامي إسماعيل نجار[٦]. فنتيجة ضغوط العسكريين تبنى أربكان وحزبه سياسة الأخيرين نفسها حيث أعلن إبان زيارته لليبيا في ٦/ ١٠/ ١٩٩٦ «أن تركيا ليس لديها مشكلة كردية وإنما مشكلة إرهاب»[٧]، وهو ما أكده وزير العدل من حزبه شوكت كازان في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦، وفي نهاية الشهر نفسه صوّت نواب حزبه لصالح مد حالة الطوارئ ٤ أشهر أخرى في تسع من هذه المحافظات[٨].

(٢) استمرار العمليات العسكرية والأمنية التركية في المحافظات الجنوبية ـ الشرقية وكذلك في شمال العراق في إطار ما يعرف بـ «الحرب الكردية»، وذلك على رغم ما تثيره الأخيرة من توترات في علاقات تركيا بالعراق وسوريا ودول أخرى عربية. ومن الظواهر المصاحبة لهذه العمليات:

(أ) عدم نجاح هذه العمليات داخل تركيا وخارجها (شمال العراق) في وقف عمليات حزب العمال الكردستاني داخل تركيا. ويتوقع استمرار الأخيرة مستقبلاً، بالنظر إلى عدم معالجة الجذور الحقيقية للمشكلة الكردية، وذلك رغم توقع أربكان في ٢/ ٤/ ١٩٩٧ «أن القوات المسلحة التركية ستقضي على الإرهاب (الكردي) نهائياً داخل أراضي تركيا رغم المساعدات التي يحصل عليها الإرهابيون من دعم مالي وتدريب»[٩]، وتأكيد الجنرال كنعان دنيز المكلف بعمليات الأمن الداخلي في الجيش التركي في ٢٩/ ٤/ ١٩٩٧ «أن حزب العمال الكردستاني بدأ يضعف، وتراجعت قوته إلى المستوى الذي كانت عليه عام ١٩٨٤، مما يجعل السيطرة عليه أمراً ممكناً»[١٠]، وكذلك على رغم إعلان وزير الدولة التركي شكر غوريل في ٣٠/ ٩/ ١٩٩٧ عن رفع حالة الطوارئ ابتداءً من ٦/ ١٠/ ١٩٩٧ عن ثلاث محافظات (باتمان وبنغول وبيتليس) من بين تسع محافظات بجنوب شرق تركيا ـ وهو ما فسرته بعض الأوساط «بأنه يعكس اعتقاد تركيا بأنها توشك على تحقيق النصر في صراعها مع هذا الحزب»[١١].

(ب) رفض الحكومات التركية أي «مبادرات سلمية» لتسوية المشكلة الكردية سواء من جانب حزب العمال الكردستاني أو غيره ـ ففي ٢٣/ ١٢/ ١٩٩٦، وفي ثالث إعلان من جانب واحد لوقف إطلاق النار منذ عام ١٩٩٣، أعلن زعيم هذا الحزب عبد الله أوجلان أنه «يقدم مبادرة سلام لعام ١٩٩٧ تحترم التكامل الاقليمي لتركيا، ولن يمكن

---

(٦) EIU, *Turkey* (Country Report, 1st Quarter 1997), p. 14.

(٧) الأهرام، ٧/ ١٠/ ١٩٩٦، ص ٥.

(٨) EIU, Ibid., p. 14.

(٩) الأهرام، ٣/ ٤/ ١٩٩٧، ص ٥.

(١٠) الحياة، ٣٠/ ٤/ ١٩٩٧، ص ٦.

(١١) الحياة، ١/ ١٠/ ١٩٩٧، ص ٨.

للحكومة رفضها وإلا شن حزبه مزيداً من الهجمات»، ولكن حكومة أربكان تجاهلت هذه المبادرة على غرار مواقف الحكومات السابقة[١٢]. كما رفضت هذه الحكومة في ٦/٥/١٩٩٧ التصريح لرابطة حقوق الإنسان التركية عقد مؤتمر دولي بأنقرة في ٨ ـ ٩ أيار/مايو ١٩٩٧ لبحث سبل حل المشكلة الكردية سلمياً، بمشاركة دانيال ميتران رئيسة مؤسسة «فرنسا ـ ليبرتيه» وكلوديا روث رئيسة «مجموعة الخضر» في البرلمان الأوروبي وممثلي ٣٠ منظمة من عشر دول، باعتبار أن المؤتمر «يقوض سيادة تركيا ويستفز الشعب ويخلق أجواء من الفوضى»[١٣]. ومن ناحية أخرى أثار اعتقال قيادات حزب «الشعب الديمقراطي» (HADEP) الكردي التوجه في حزيران/يونيو ١٩٩٦ احتمال تعرضه للحظر بتهمة «التعاطف مع حزب «PKK»»، وكان الأول قد نال أكبر نسبة من أصوات الناخبين الأكراد في المحافظات الجنوبية ـ الشرقية في انتخابات ١٩٩٥ ولكنه عجز عن دخول البرلمان لحصوله على أقل من نصف النسبة المطلوبة (١٠ بالمئة) من إجمالي الأصوات على مستوى الدولة[١٤].

ب ـ المنظمات اليسارية المتطرفة في تركيا

يبلغ عدد هذه المنظمات ٢٢ منظمة، وأهمها «اليسار الثوري» (DEV-SOL) وحزب «العمال الشيوعي اللينيني». وقد أعلن الأخير مسؤوليته عن هجومين بالقنابل على منشآت عسكرية بإستانبول في ١٠/٥/١٩٩٧[١٥]، كما نسبت الشرطة التركية إلى هذه المنظمات تنفيذ هجوم بالصواريخ على فندق عسكري يقيم فيه ضباط الجيش بحي «الحربية» بوسط استانبول في ١٤/٧/١٩٩٧[١٦]. وتردد في بداية ١٩٩٧ أن حزب العمال الكردستاني شكل تحالفاً مع منظمة «اليسار الثوري» المسؤولة عن تنفيذ عمليات عديدة منذ بداية التسعينيات ضد مسؤولي الأمن والحكومة، مما قد يؤدي إلى تمكين الحزب من شن مزيد من العمليات في المدن التركية، وذلك على رغم معاناة هذه المنظمة في الآونة الأخيرة انقسامات داخلية وتزايد الملاحقات الأمنية لعناصرها[١٧].

ج ـ المنظمات التركية الإسلامية المتطرفة

لم تعلن أي منظمة منها خلال عام ١٩٩٧ مسؤوليتها عن تنفيذ أي عملية داخل تركيا، وذلك على رغم أنه نسبت إليها وإلى منظمات أخرى (يسارية وكردية) بعض

(١٢) EIU, *Turkey* (Country Report, 1st Quarter 1997), p. 15.

(١٣) الحياة، ٧/٥/١٩٩٧، ص ٦.

(١٤) EIU, *Turkey* (Country Profile, 1996-97), p. 14.

(١٥) الأهرام، ١١/٥/١٩٩٧، ص ٥.

(١٦) الأهرام، ١٥/٧/١٩٩٧، ص ٥.

(١٧) EIU, *Turkey* (Country Report, 1st Quarter 1997), p. 15.

العمليات كإلقاء قنبلة داخل الحديقة الملحقة بمقر صحيفة حريات الدائمة الانتقاد للتيار الإسلامي في استانبول في ٢٢/٦/١٩٩٧[١٨]، وهجمات بالقنابل على أحد فروع حزب الرفاه باستانبول في ٢٠/٧/١٩٩٧ ومقرين لحزبي الوطن الأم والشعب الجمهوري بأنقرة في ٢٢/٧/١٩٩٧[١٩]. ولا تتفق محدودية هذه العمليات، واستهداف إحداها للرفاه، مع ما شهده هذا العام من تصاعد تهديدات العسكريين الأتراك إبان صراعهم مع الأخير بشأن «مواجهة نشاطات الإسلاميين كأمر حيوي لبقاء الجمهورية العلمانية باعتبار تدمير الأصولية مسألة حياة أو موت» واتهامهم «إيران بتقديم الدعم إلى منظمات إسلامية أصولية مثل حزب الله بهدف الإساءة للنظام العام في تركيا» على حد تعبير الجنرال كنعان دنيز في ٢٩/٤/١٩٩٧ والذي أضاف «أن حزب «PKK» بدّل استراتيجيته وبدأ يتعاون مع منظمات إسلامية أصولية مثل حزب الله ضد الدولة التركية، كما تعاون في الماضي مع منظمات يسارية متطرفة»[٢٠].

٣ ـ التغيرات الحكومية الأخيرة في تركيا[٢١]

تعاني تركيا سلسلة من التغيرات المتتالية في حكوماتها حتى انها شهدت ٦ حكومات في غضون ١٥ شهراً منذ انهيار حكومة تشيللر الائتلافية الأولى في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (كانت تضم حزبي الطريق الصحيح (DYP) والديمقراطي الاجتماعي الشعبي (SHP)، والأخير مندمج منذ شباط/فبراير ١٩٩٥ في الشعب الجمهوري (CHP) تحت اسم الأخير وبقيادة (زعيمه دنيز بايكال). وحتى تكوين حكومة يلماز الائتلافية الثانية في ٢٩/٦/١٩٩٧، مروراً بحكومة أقلية كونتها تشيللر من حزبها في الفترة من ٢١/٩/١٩٩٥ إلى ١٥/١٠/١٩٩٥ وحكومة تالية برئاستها من حزبها والشعب الجمهوري منذ ٣١/١٠/١٩٩٥ وحتى انتخابات ٢٤/١٢/١٩٩٥ البرلمانية، وفترة «فراغ سياسي» لاحقة لظهور نتائج الأخيرة وحتى تشكيل حكومة يلماز الائتلافية من حزبه (ANAP) وحزب تشيللر (DYP)، ونيلها ثقة البرلمان في ١٢/٣/١٩٩٦، وانهيار الائتلاف الأخير باستقالة يلماز في ٦/٦/١٩٩٦، وتشكيل حكومة أربكان الائتلافية من حزبه وحزب تشيللر في ٢٩/٦/١٩٩٦، واضطرار رئيسها إلى الاستقالة قبل أقل من عام من تكوينها في ١٨/٦/١٩٩٦. وواكبت ذلك، وما تزال، تغيرات مستمرة في توزيع مقاعد البرلمان بين الأحزاب

(١٨) الأهرام، ٢٣/٦/١٩٩٧، ص ٤.

(١٩) الأهرام: ٢١/٧/١٩٩٧، ص ٤، و٢٣/٧/١٩٩٧، ص ٤.

(٢٠) الحياة، ٣٠/٤/١٩٩٧، ص ٦.

(٢١) جلال عبد الله معوض، «عملية صنع القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية (حلقة نقاشية): ورقة خلفية،» المستقبل العربي، السنة ٢٠، العدد ٢٢٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٨). وهي صورة مطورة من بحث مقدم إلى حلقة نقاش «صنع القرار في تركيا»، التي نظمها المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل، القاهرة، ٢١/٦/١٩٩٧.

التركية على النحو المبين بالجدول التالي.

تطور توزيع مقاعد البرلمان التركي

منذ انتخابات ٢٤/١٢/١٩٩٥ وحتى ٢٨/٦/١٩٩٧(*)

الأحزاب	مقاعد البرلمان		
	١٩٩٥/١٢/٢٤	١٩٩٧/٦/١٩	١٩٩٧/٦/٢٨
الرفاه (RP)	١٥٨	١٥٥	١٥٤
الطريق الصحيح (DYP)	١٣٥	١٦٦	١٠٩
الوطن الأم (ANAP)	١٣٢	١٢٩	١٣٠
اليسار الديمقراطي (DSP)	٧٦	٦٧	٦٧
الشعب الجمهوري (CHP)	٤٩	٤٩	٤٩
الوحدة الكبرى (BBP)	-	٧	٨
تركيا الديمقراطية (DTP)	-	٧	١١
الأمة (MP)	-	-	٢
المستقلون	-	١٨	١٨
مقاعد شاغرة	-	٢	٢
المجموع	٥٥٠	٥٥٠	٥٥٠

(*) استمر تغير صورة توزيع هذه المقاعد وخصوصاً مع توالي الانشقاقات عن الأحزاب وتحديداً حزب الطريق الصحيح الذي انخفض عدد مقاعده إلى ١٠٤ مقاعد في ٣٠/٦/١٩٩٧ و٩٨ مقعداً في ١٢/٧/١٩٩٧، بينما أدت استقالة نائب من الرفاه في ١٥/٧/١٩٩٧ إلى انخفاض عدد مقاعده إلى ١٥٣ مقعداً. وفي ١/٧/١٩٩٧ ارتفع عدد مقاعد الوطن الأم إلى ١٣٢ مقعداً مقابل ٦٧ مقعداً لليسار الديمقراطي و١٢ لتركيا الديمقراطية و٢ للأمة و١٧ للمستقلين.

المصادر: الحياة، ٢٢/٦/١٩٩٧، ص ٨؛ محمود السيد الدغيم، «الصراع مع أربكان على المسرح السياسي التركي،» الحياة، ٦/٧/١٩٩٧، ص ١٨؛ الأهرام: ١٣/٧/١٩٩٧، ص ٥، و١٦/٧/١٩٩٧، ص ٤.

ومن الأهمية بمكان النظر إلى هذه في إطار أزمة سياسية داخلية تركيا قد يكون من أبرز جوانبها وعواملها الأساسية:

أ ـ تفاقم حدة تعقيد المشكلات الداخلية المتراكمة منذ عهود الحكومات السابقة، كمشكلات التضخم والبطالة والتفاوت الاجتماعي والديون الداخلية والخارجية وغيرها، فضلاً عن المشكلات السياسية كتلك المتعلقة بالمسألة الكردية وقضايا حقوق الإنسان. فعجز الحكومات السابقة لانتخابات ١٩٩٥ (شاركت فيها بمفردها أو بالائتلاف مع غيرها من أحزاب «الوطن الأم» منفرداً منذ ١٩٨٣ وحتى انتخابات ١٩٩١ وأحزاب مؤتلفة «الطريق الصحيح» و«الديمقراطي الاجتماعي الشعبي» أو «الشعب الجمهوري») عن حل هذه المشكلات يفسر ـ ضمن عوامل أخرى ـ عدم حصول حزب واحد في انتخابات

١٩٩٥ على الأغلبية البرلمانية التي تكفل له تكوين حكومة بمفرده.

ب ـ مشكلات الحكومات الائتلافية وأحزابها: ترتبط هذه المشكلات من ناحية باختلاف توجهات الأحزاب المشاركة في حكومة ما بين اتجاه «يمين الوسط» واتجاه «يسار الوسط»، وهو ما ينطبق على حكومة يلماز المشكلة في نهاية حزيران/يونيو ١٩٩٧ حيث يعبر حزبه «ANAP»، و«تركيا الديمقراطية» (DTP) عن الاتجاه الأول، ويعبر عن الاتجاه الثاني شريكهما في الائتلاف «اليسار الديمقراطي» (DSP) ومدعمهم من الخارج «الشعب الجمهوري» (CHP) أو اختلاف التوجهات طبقاً لثنائية «العلمانية والإسلامية القومية» على غرار ما كان عليه ائتلاف حزبي أربكان وتشيللر وأثر هذا الاختلاف ـ على الرغم من التوازن القائم آنذاك بين الطرفين بضمان قوى علمانية على رأسها المؤسسة العسكرية والرئيس ديميريل ـ في نشوب توترات معينة بين الحزبين وتوالي الانشقاقات من جانب نواب ووزراء حزب الأخيرة على نحو أضعف كثيراً من الأغلبية البرلمانية للحكومة. ويندرج أيضاً في الإطار نفسه الاختلاف بين قادة أحزاب رئيسية تعبر عن الاتجاه السياسي نفسه، سواء كان مرده إلى «خلافات شخصية» كتلك المسؤولة عن انهيار حكومة يلماز الائتلافية الأولى مع تشيللر، أو كان مرده إلى «خلافات سياسية» تتعلق بالتنافس على إعادة توحيد وقيادة أحزاب معبرة عن الاتجاه نفسه كالتنافس القائم منذ عام ١٩٩٢ (تاريخ انشقاق دنيز بايكال عن «الديمقراطي الاجتماعي الشعبي» ليكون حزب «الشعب الجمهوري» بقيادته، وكان من كوادر «الشعب الجمهوري» برئاسة بولنت أجاويد قبل انقلاب ١٩٨٠) بين أجاويد وبايكال بشأن «إعادة توحيد وقيادة اليسار التركي».

ج ـ مشكلة «الهوية» ودور المؤسسة العسكرية: لم تُحسم بعد في تركيا المشكلة المذكورة «هوية تركيا»، على الرغم من أن التوجه أو الهدف الأعلى والنهائي للدولة التركية يتمثل في العلمانية من ناحية والاندماج الكامل أمنياً وسياسياً واقتصادياً (وثقافياً أيضاً) في أوروبا والغرب من ناحية أخرى. والمؤسسة العسكرية كـ «قوة رئيسية مؤثرة في صنع القرار» وكضامن للمبادئ الستة للجمهورية التركية تلعب دوراً مهماً في التدخل (المباشر/الانقلابي وغير المباشر/الضاغط) عند الضرورة لتأكيد «الهوية العلمانية الغربية» لتركيا في حالة ظهور بوادر (فعلية أو محتملة) من جانب قوة أو حزب أو أكثر «للابتعاد» ولو بدرجة ما عن الأخيرة.

وفي إطار هذا العامل الأخير كان تحرك المؤسسة العسكرية، بالتعاون مع أطراف أخرى «علمانية»، للضغط على أربكان حتى دفعه إلى الاستقالة من رئاسة الحكومة في ١٩٩٧/٦/١٩ في عملية أقرب ما تكون إلى «انقلاب رابع» وإن لم تأخذ الشكل المعتاد للانقلابات العسكرية الثلاثة في أعوام ١٩٦٠ و١٩٧١ و١٩٨٠. لا يوجد تفسير محدد لتفسير أسباب عملية «الإطاحة» بحكومة أربكان، ولكن يمكن في ضوء العامل الأخير ربط هذا التحرك بما يمكن تسميته تقدير أقطاب هذه المؤسسة مخاطر معينة على هوية تركيا العلمانية الغربية في حالة السماح باستمرار أربكان بتوجهاته الإسلامية في السلطة ـ حتى لو تخلى عن رئاسة الحكومة لشريكته تشيللر العلمانية المدعومة من العسكريين. وقد يكون

من العوامل المدعمة لهذه المخاوف:

(١) إن أربكان، على رغم أنه لم يدخل حقيقةً تغييرات جوهرية تُذكر خلال رئاسته للحكومة سواء في السياسة الداخلية، وتحديداً فيما يتعلق أو يمس «الطابع العلماني للدولة»، أو في السياسة الخارجية إزاء أوروبا وأمريكا وإسرائيل والعراق وسوريا وغيرها، فإنه قام ببعض الأمور المثيرة لمخاوف العسكريين من أن تكون مقدمة لـ «خروج أربكان عن قواعد التوازن» التي بموجبها قبلوا وصوله وحزبه إلى السلطة. ففي الداخل تبنى «الرفاه» بعض التدابير الإسلامية المحدودة ولكن المهمة رمزياً، كالتقدم بمشروع قانون يسمح بحرية ارتداء الحجاب في الجامعات والمكاتب الحكومية، والدعوة إلى إعادة «آيا صوفيا» إلى مسجد وهي دعوة ساندها في بداية التسعينيات حزبا «الرفاه» و«الطريق الصحيح» والجناح الإسلامي في «الوطن الأم» الحاكم آنذاك، واقتراح بناء مسجد في ميدان «تقسيم» بقلب استانبول. وفي الخارج أثارت ميول وتحركات أربكان الموسومة «بالاستعراضية»، كزيارته لإيران وليبيا عام ١٩٩٦ ودعوته إلى مجموعة «الثماني الإسلامية» وإعلانه أثناء زيارة رئيس الأولى رافسنجاني لتركيا في ٢١/١٢/١٩٩٦ عن «تعاون تركيا في الصناعات والمسائل العسكرية مع إيران»، بعض «الانطباعات» في الداخل والخارج بأن تركيا تنتهج سياسة خارجية «مزدوجة» قد تنتهي بإحداث تحولات حقيقية فيها. وما كان من مصلحة العسكريين السماح باستمرار هذه «الانطباعات» في ظل وجود «الرفاه» بتوجهاته الإسلامية في الحكم، لحرصهم على توثيق العلاقات مع أمريكا وإسرائيل لأسباب عديدة تتعلق بتقديرهم لمصالح قومية معينة يمكن تحقيقها في إطار هذه العلاقات، وهو ما يفسر أيضاً - ضمن عوامل أخرى - الخطوات العديدة المتخذة من جانبهم في النصف الأول من عام ١٩٩٧ إبان رئاسة «أربكان» للحكومة من أجل دعم هذه العلاقات وكذلك تكثيف التدخل العسكري في شمال العراق كوسيلة للضغط على أربكان و«إحراجه» وتحجيم أي توقعات لدى العرب قد تثيرها مفردات خطابه السياسي «التعاوني المعتدل».

(٢) إن أربكان، على الرغم مما كان يتعرض له من «ضغط» وخصوصاً منذ نهاية ١٩٩٦، نجح من موقعه كرئيس للحكومة في زيادة شعبية «الرفاه» وزيادة فرص فوزه في أي انتخابات عامة مقبلة بأغلبية أكبر مما نالها في انتخابات ١٩٩٥. وكان من مسالكه في ذلك، زيادة الرواتب والمعاشات، والاهتمام بتطوير مستويات أداء المحليات خصوصاً التي يتولاها الرفاه منذ انتخابات ١٩٩٤ المحلية وانتخابات حزيران/يونيو ١٩٩٦ المحلية التكميلية، فضلاً عن مسالك أخرى كبناء وتدعيم العلاقات مع بعض جماعات المصالح «الإسلامية التوجه» كالاتحاد النقابي لحق العمل (HAK IS) واتحاد «موسياد» (MUSIAD) للشركات «الإسلامية» المتنوعة النشاطات، وكذلك بالطرق الدينية والتي يقدر عدد أعضائها ومسانديها بحوالى ١٠ ملايين فرد - وأصوات هؤلاء الانتخابية عادة ما تتوزع بنسب مختلفة بين «الرفاه» و«الطريق الصحيح» و«الوطن الأم» وأحزاب أخرى أصغر إسلامية التوجه.

وفي ضوء هذين العاملين، وغيرهما، وفي ظل عدم إمكانية «الإطاحة» بحكومة أربكان عبر انقلاب عسكري للآثار السلبية المتوقعة للأخير في علاقات تركيا بالاتحاد الأوروبي وبأمريكا التي أكدت وزارة خارجيتها صراحة في ١٣ و١٧/٦/١٩٩٧ رفضها فكرة الانقلاب، ولمحت بإمكانية فرض حظر تسليحي شامل على تركيا في حالة القيام به، فضلاً عن توقع رد فعل داخلي ما في حالة الانقلاب الموجه بالأساس إلى أكبر الأحزاب في البرلمان وأكثرها «شعبية» في المجتمع، تمت هذه العملية بأساليب «ضاغطة» من جانب المؤسسة العسكرية وبالتعاون مع أطراف «علمانية» أخرى:

ضغوط العسكريين على أربكان تمت بالأساس عبر مجلس الأمن القومي، وبلغت ذروتها في اجتماعه ٢٨/٢/١٩٩٧ وفيه قدموا ١٨ مطلباً «واجبة التنفيذ» بغرض «حماية العلمانية»، وكان من أبرزها ما يتعلق بتقييد انتشار التعليم الديني بزيادة فترة التعليم الإلزامي من ٥ إلى ٨ سنوات لقطع الطريق أمام الالتحاق بمدارس «إمام ـ خطيب» وعددها ٥٥٠ مدرسة تضم نحو نصف مليون طالب ولا يقتصر خريجوها على العمل كأئمة وخطباء حيث وصل العديد منهم إلى مراكز عليا في أجهزة الدولة وفي أحزاب يمين الوسط كافة وتولي بعضهم مناصب وزارية في حكومة أربكان، و٦٧ من هؤلاء الخريجين أعضاء حالياً في البرلمان ومعظمهم في حزب «الرفاه». وعلى رغم تخلي «أربكان» في ٥/٣/١٩٩٧ عن معارضته الأولى لهذه المطالب باعتبار «أن السياسات الحكومية تصنع في البرلمان وليس في مجلس الأمن القومي»، وتوقيعه آنذاك على خطة لتنفيذها، واتخاذ الحكومة بالفعل تدابير لتنفيذ مطالبهم في الاجتماعات اللاحقة للمجلس في ٣١/٣/١٩٩٧ و٢٦/٤/١٩٩٧ و٢٦/٥/١٩٩٧ و٣١/٥/١٩٩٧ ـ وتمت أيضاً هذه الضغوط عبر مسالك أخرى كاستخدام الجنرالات وسائل الإعلام في توجيه اتهامات للشركات الإسلامية بـ «تمويل الحركات الأصولية» وإصدار رئاسة الأركان تعليمات في ٦/٦/١٩٩٧ بحظر تعامل الوحدات العسكرية كافة مع هذه الشركات، وتنظيم المؤسسة العسكرية ابتداءً من ١٠/٦/١٩٩٧ ندوات يُدعى إليها رجال القضاء والصحافة وأساتذة الجامعات ورجال الأعمال والدبلوماسيون وغيرهم لبحث ما يسمى بـ «مخاطر التيار الإسلامي»، والأهم من ذلك قيامهم في أيار/مايو ١٩٩٧ عن طريق جهاز الادعاء العام برفع دعوى إلى المحكمة الدستورية للمطالبة بحظر «الرفاه» لاتهامه بـ «العمل على إثارة حرب أهلية وتغيير النظام العلماني للدولة».

الأحزاب «العلمانية» اليسارية منها واليمينية الممثلة في البرلمان لم تكتفِ بالتقدم خلال فترة حكومة أربكان بست مذكرات بتوجيه اللوم إلى الأخيرة لمحاولة حجب الثقة عنها، وتعلقت هذه المذكرات في معظمها باتهام الحكومة ورئيسها بـ «تقسيم تركيا إلى علمانيين وإسلاميين وتقويض المبادئ العلمانية للدولة والتراجع عن الإصلاحات الغربية الحديثة»، وإنما لجأت أيضاً هذه الأحزاب إلى أساليب أخرى «غير ديمقراطية» تمثلت في قيام قياداتها بدور أو بآخر في «تحريض الجيش وتشجيعه على التصدي للرفاه وإخضاعه لضغوط متتالية حتى لو أدى ذلك إلى تدخل الجيش». فإضافة إلى ترحيب هذه الأحزاب

ببيان مجلس الأمن القومي الصادر في شباط/فبراير ١٩٩٧ وما فرضه من مطالب على أربكان وحكومته باعتبار «أن الديمقراطية ربحت في هذا الاجتماع بإجبار أربكان على التراجع عن تحركات رجعية تستهدف النيل من النظام الديمقراطي العلماني القائم وتهيئة الأوضاع لإقامة نظام غير عصري»، وجه بعض هؤلاء ما يُعد «دعوة لانقلاب عسكري» كدعوة أجاويد في ٢٥/ ٤/ ١٩٩٧ إلى «إقالة حكومة أربكان واستبدالها بمجلس الأمن القومي».

الرئيس ديميريل لم يقتصر دوره في هذا الصدد على دعم ضغوط العسكريين على أربكان إلى حد تعبيره في ٢٢/ ٤/ ١٩٩٧ عن «الأسف لأن الدستور لا يعطيه الحق في الدعوة لإجراء انتخابات مبكرة كسبيل وحيد لتجاوز التوتر القائم بين الحكومة التي يرأسها أربكان زعيم الرفاه الإسلامي والجيش المتمسك بالإبقاء على الطابع العلماني للدولة» وتحذيره أربكان من «استغلال المشاعر الدينية للشعب التركي وإقحام الدين في السياسة واستخدامه أداة للوصول إلى أغراض بعينها»، وإنما شمل أيضاً ما اعتبرته تشيللر في ٢١/٦/١٩٩٧ «إهانة للديمقراطية، وانقلاباً نفذه الرئيس ديميريل»، إذ إنه بعد تلقيه استقالة أربكان في ١٨/٦/١٩٩٧ كلف يلماز في ٢٠/٦/١٩٩٧ بتشكيل الحكومة الجديدة بدلاً من تشيللر رغم اتفاق الأخيرة وأربكان في ١٢/٦/١٩٩٧ على أن تخلفه في رئاسة الحكومة المشكلة من حزبيهما.

حكومة يلماز الائتلافية الجديدة[٢٢] لا يُرجح أن يكون حلاً نهائياً للأزمة السياسية الداخلية، على رغم دعمها من قبل المؤسسة العسكرية وأطراف أخرى علمانية في تدابيرها الرامية إلى «مكافحة الأصولية» والتمسك بالمبادئ العلمانية ومن أبرزها مشروع قانون التعليم المقدم إلى البرلمان في ٢٢/٧/١٩٩٧ وتم إقراره في البرلمان في ١٦/٨/١٩٩٧. ويستند هذا التقدير إلى اعتبارات عدة منها:

أ ـ **المشكلات التركية الداخلية المتراكمة**، التي يصعب في ظلها تصور أن تكون هذه الحكومة أفضل حظاً من الحكومات السابقة في حلها أو التخفيف من حدتها.

ب ـ **عوامل الضعف الكامن داخل الحكومة** وترتبط من ناحية بمحدودية أغلبيتها

---

(٢٢) تضم حكومة يلماز ٣٨ وزيراً، ويشارك فيها الوطن الأم وله ٢١ حقيبة وزارية بما فيها رئاسة الوزراء ووزارات الداخلية والسياحة والصحة والأشغال العامة والإسكان والزراعة والطاقة والبيئة والعدل، واليسار الديمقراطي وله ١١ حقيبة بما فيها النائب الأول لرئيس الوزراء (أجاويد) ووزارات الخارجية (إسماعيل جيم) والمالية والتعليم والثقافة والعمل، وتركيا الديمقراطي ورئيسه حسام الدين جندورك لا يتولى أي منصب وزاري ولكن للحزب ٥ حقائب منها نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع (عصمت سيزجين) ووزارة النقل والمواصلات، ويتولى المستقل ياليم أريز وزارة الصناعة والتجارة وهو منصبه نفسه في حكومة أربكان السابقة قبل استقالته منها ومن الطريق الصحيح، وتضم الحكومة ١٨ وزارة دولة منها ١١ لحزب يلماز و٤ لحزب أجاويد و٣ لحزب جندورك.

البرلمانية واحتمال تآكلها، ولا سيما في ظل ظاهرة التنقل المستمر للنواب من حزب إلى آخر أو تحولهم إلى مستقلين. وترتبط من ناحية ثانية بضعف التجانس بين رؤى وتوجهات أحزاب الحكومة اليمينية منها (الوطن الأم وتركيا الديمقراطية) واليسارية (اليسار الديمقراطي كمشارك في الائتلاف والشعب الجمهوري كمساند له من الخارج)، مما يثير مستقبلاً احتمال انهيار الائتلاف في حالة مواجهة مشكلة معينة داخلية أو خارجية تختلف بصددها تصورات هذه الأحزاب بشأن كيفية التعامل معها. وترتبط هذه العوامل من ناحية ثالثة باحتمال قيام دنيز بايكال زعيم «الشعب الجمهوري» بالتخلي عن مساندة الحكومة في حالة عدم وفاء يلماز بتعهده له عند توليه رئاسة الحكومة بإجراء انتخابات عامة مبكرة في ربيع ١٩٩٨، وربما يدعم من الاحتمال تصريح يلماز في ١٩٩٧/٨/٢٢ «أنه يفضل إجراء الانتخابات المبكرة في خريف أو أواخر ١٩٩٨ ما لم تكن هناك ضغوط لإجرائها في الربيع». ويعود «إلحاح» الأول (بايكال) على إجراء انتخابات مبكرة إلى تقديره - في ضوء نتائج استطلاعات الرأي العام - أن حزبه سيحقق فيها نتيجة طيبة تتجاوز على الأقل ما سيحققه حزب منافسه أجاويد، بينما «تردد» الأخير ويلماز في هذا الخصوص قد يكون مرده إلى تقديرهما أن الفائز الأول في هذه الانتخابات سيكون «الرفاه» - ما لم يتعرض للحظر بموجب قرار من المحكمة الدستورية في نهاية ١٩٩٧.

ج - **إمكانية نشوب خلاف ما بين الحكومة والمؤسسة العسكرية** - إضافة إلى بعض الميول والتوجهات «الاستقلالية» لدى يلماز ومحاولته «إبعاد العسكريين عن الصراع الداخلي ضد الإسلاميين كي يتفرغوا لحزب العمال الكردستاني وحماية أمن البلاد تاركين المعركة مع الإسلاميين للحكومة باعتبارها مهمتها، على حد تعبيره في ١٩٩٧/٨/٢٦، يتبنى بعض أطراف الائتلاف الحاكم مثل أجاويد وعصمت سيزجين توجهات مختلفة بدرجة أو بأخرى عن توجهات المؤسسة العسكرية الأكثر ارتباطاً بتوجهات الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط عموماً وتجاه العراق خصوصاً.

د - **الوضع الحالي والمحتمل لحزب «الرفاه»** مشكلة أخرى تواجه حكومة يلماز والقوى المدنية والعسكرية المدعمة لها. فالحزب حالياً، على رغم «استبعاده» من السلطة، أكبر الأحزاب في البرلمان، ويمارس معارضة نشطة داخل البرلمان - وخارجه - للحكومة وبخاصة بصدد مشروعات قوانين تعرضها الأخيرة وتتعارض مع توجهاته «الإسلامية»، ويعاونه في ذلك نواب آخرون سواء من أحزاب ذات توجهات مماثلة كـ «الوحدة الكبرى» أو من حزب «الطريق الصحيح»، وربما يشمل هذا الدعم أيضاً بدرجة أو بأخرى نواب «الجناح الإسلامي» بحزب يلماز. وفي حالة صدور حكم متوقع من المحكمة الدستورية في نهاية ١٩٩٧ بحظر حزب «الرفاه» ومنع إعادة تأسيسه تحت أي مسمى آخر - يتردد مؤخراً أن أربكان يستعد حالياً لإنشاء حزب جديد باسم حزب «السعادة»، فإن ذلك سيثير الكثير من ردود الفعل «السلبية» داخل تركيا وربما خارجها بشأن «مدى ديمقراطية النظام التركي». وفي حالة «تجميد» الدعوى المرفوعة أمام المحكمة الدستورية بشأن حظر «الرفاه»، أو عدم صدور حكم منها بحل الأخير، وهذا احتمال ربما يبدو أكثر وروداً من

سابقه بالنظر إلى الآثار المحتملة السالفة الذكر، فإن أغلبية برلمانية قد تفوق ما حققه في انتخابات ١٩٩٥. والاحتمال الأرجح في تلك الحالة الأخيرة ليس «تكرار نموذج الجزائر» لأسباب موضوعية عديدة منها عمق وثراء تجربة «الرفاه» السياسية وما أظهره ـ حتى الآن ـ من «مرونة» وتفهم لـ «قواعد اللعبة» في التعامل مع ضغوط المؤسسة العسكرية حتى لا تصل العلاقة بين الطرفين إلى نقطة «الصدام»، وإنما يتعلق هذا الاحتمال بعودة النظام التركي إلى المعاناة من التجربة نفسها ما بعد انتخابات ١٩٩٥: «مواجهة» بين «الرفاه» والأحزاب «العلمانية» والمؤسسة العسكرية، وعدم استقرار سياسي وحكومي يعكس عمق أزمة «الهوية» في الدولة والمجتمع، وتأكيد لمحورية الدور السياسي للمؤسسة العسكرية ليس فقط في صنع القرار وإنما أيضاً كـ «سلطة عليا قادرة على ضبط وتوجيه وإدارة التفاعلات السياسية الداخلية».

ثانياً: دور تركيا في شمال العراق وتوتر علاقاتها مع البلدان العربية[٢٣]

واصلت تركيا خلال عام ١٩٩٧، مع بعض التحولات النوعية المهمة في مواكبة تطور تحالفها مع إسرائيل، سياستها الثابتة منذ نهاية حرب الخليج الثانية إزاء شمال العراق والقائمة على أداء دور ثلاثي الأبعاد: «الحامي» للأكراد العراقيين و«الوسيط» بينهم و«الغازي» أو المتحرك بإرادته المنفردة في المنطقة، مما أثار توترات حادة في علاقاتها مع العراق وسوريا وبلدان عربية أخرى.

١ ـ تركيا و«حماية الأكراد»: قوة المراقبة الجوية

أعلن أربكان في ١٤/١٢/١٩٩٦ انتهاء مهمة قوات «المطرقة» الغربية والمخصصة منذ تموز/يوليو ١٩٩١ في إطار عملية «توفير الراحة» لحماية أكراد العراق ومراقبة منطقة الحظر الجوي في شماله بنهاية هذا العام (١٩٩٦)، على أن تحل محلها «قوة مراقبة جوية» لمراقبة هذه المنطقة والتأكد من تنفيذ العراق قرارات الأمم المتحدة. ووافق البرلمان التركي في ٢٤/١٢/١٩٩٦ على مد العمليات الجوية للقوات الغربية (اقتصرت على أمريكا وبريطانيا بعد انسحاب فرنسا) لمدة ٦ أشهر تبدأ من ٣١/١٢/١٩٩٦. وأتاح ذلك لأربكان فرصة إعلان «أنه أنهى عملية توفير الراحة» لأن الأخيرة كانت تضم في آن واحد طلعات جوية وعمليات برية، بينما العملية الجديدة المسماة بـ «المراقبة الشمالية» تقتصر على قيام الطائرات الأمريكية والبريطانية انطلاقاً من قاعدة «انجيرليك» بمهمة مراقبة شمال العراق. على رغم ذلك، لا تختلف كثيراً هذه العملية عن سابقتها، القوات البرّية

---

(٢٣) جلال عبد الله معوض، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، الفصل ٤.

«الحليفة» أعيد تجميعها ونقلها من زاخو بشمال العراق إلى الحدود التركية في سيلوبي (Silopi) بعد الاقتتال بين قوات البارزاني والطالباني في أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٦.

وبعد خمسة أيام من الانسحاب الجزئي للقوات التركية الغازية لشمال العراق في إطار عملية «فولاذ ٩٧»، وافق البرلمان التركي في ١٩٩٧/٦/٢٦ على تمديد فترة عمل هذه القوة لمدة ٦ أشهر. وأدانت الخارجية العراقية في ١٩٩٧/٦/٢٨ هذا العمل لأنه «يعبر عن تفريط الساسة الأتراك الحاليين في مصالح تركيا الحقيقية وإصرارهم على إلحاق الأذى بالعراق وتهديد أمنه الوطني..». وندد أيضاً بهذا العمل المجلس الوطني العراقي الذي ذكر رئيسه بالإنابة في ١٩٩٧/٧/٢ «أن استمرار تدخل تركيا في الشؤون الداخلية للعراق سيؤثر سلباً في «مستقبل علاقاتها مع العراق والدول العربية».

٢ ـ تركيا والوساطة بين الأكراد العراقيين: عملية أنقرة للسلام

نجحت وساطة تركيا وأمريكا وبريطانيا في توصل حزبي البارزاني والطالباني إلى اتفاق في أنقرة في ١٩٩٦/١٠/٣١ لإنهاء القتال بين الطرفين على أساس اعتماد الخط الفاصل بين مواقعهما عند تطبيق وقف إطلاق النار في ١٩٩٦/١٠/٢٣، وتشكيل قوة تنتشر على خطوط النار بين قوات الطرفين لمراقبة وقف إطلاق النار وتتكون من عناصر تركمانية وأشورية وكردية غير مشاركة في القتال، والحفاظ على استقرار شمال العراق وإعادة تشكيل «الحكومة المحلية الكردية» التي انهارت منذ عام ١٩٩٤ دون اللجوء إلى الانفصال عن العراق، وامتناع الطرفين عن طلب المساعدة من أي «قوة خارجية» في إشارة واضحة إلى كل من العراق وإيران. وبموجب هذا الاتفاق تشكلت «قوة حفظ السلام» ولجنة المتابعة التي تتخذ «أنقرة» مقراً لها في إطار «عملية السلام»التي ترعاها الدول الثلاث، ويُلاحظ في هذا السياق ما يلي:

أ ـ ان المزايا المتحققة لتركيا من دورها الرئيسي في هذه العملية لا تقتصر على إعطاء الأقلية التركمانية دوراً مهماً في الإشراف على تنفيذ هذا الاتفاق عبر مشاركتها في قوة «مراقبة السلام»، أو تضمين هذا الاتفاق بندين بشأن «اعتبار حزب «PKK» منظمة إرهابية، وإخلاء أحد المخيمات الكردية التركية الخاضع لسيطرة الأخير في شمال العراق»، ذلك أن تركيا اكتسبت في إطار هذه العملية «وجوداً عسكرياً مقبولاً» في المنطقة بذريعة «دعم هذه القوة»، حيث أعلنت رئاسة الأركان التركية في ١٩٩٧/٤/٢٩ «أنها أرسلت في الأسبوع الماضي وحدات تضم ٤٠٠ جندي في عربات مدرعة مزودين بأسلحة خفيفة إلى كردستان العراق للانتشار على خطوط النار بين الحزبين الكرديين بغرض دعم قوة مراقبة السلام المؤلفة من عناصر تركمانية وأشورية، ولكن الجنود الأتراك لن يشاركوا في هذه القوة».

ب ـ إن دور تركيا وتنسيقها مع أمريكا في إطار هذه العملية يهددان سيادة العراق

وتكامله الإقليمي، وذلك على رغم نفي ديميريل ذلك في ١٥/٩/١٩٩٧. فتركيا انتهكت المبدأ الأخير لهذا الاتفاق (امتناع الحزبين الكرديين العراقيين عن طلب المساعدة من أي قوة خارجية) لدى تبرير غزوها لشمال العراق في ١٤/٥/١٩٩٧ بـ «أنه تم بناءً على طلب البارزاني». والتأييد الأمريكي لهذا الغزو وللعمليات التركية اللاحقة يؤكد أن هذا المبدأ من وجهة نظر أمريكا وكذلك تركيا ينصرف فحسب إلى العراق وإيران وليس تركيا. وإذا كان استبعاد إيران من الاتفاق أمراً يمكن تبريره سياسياً وقانونياً، فإن استبعاد العراق لا يمكن تبريره لتعلق الاتفاق بمناطق تدخل ضمن نطاق سيادته وحدوده الدولية. وإذا ما أضيف إلى هاتين المسألتين (تعاون تركيا وأمريكا ـ وبريطانيا ـ في عملية السلام هذه، وتعاون الدول الثلاث في عملية المراقبة الجوية لشمال العراق) دعم أمريكا للعمليات العسكرية التركية في شمال العراق، فإنه يمكن اعتبار ذلك بداية مرحلة جديدة من التنسيق العسكري والسياسي بين تركيا وأمريكا لمراقبة وضبط تطورات الأوضاع في المنطقة ومنع الدولة العراقية من محاولة إعادة بسط سيادتها على مناطقها الشمالية ولو بالتعاون مع أحد الزعيمين الكرديين (البارزاني)، وكذلك لمنع إيران من زيادة نفوذها في المنطقة بالتعاون مع الآخر (الطالباني)، لما يشكله ذلك من أهمية للسياسة الأمريكية القائمة على «الاحتواء المزدوج للعراق وإيران»، خصوصاً بعد إخفاق محاولة أمريكا الضغط على العراق وإضعافه باستخدام الأكراد العراقيين واضطرارها بعد دخول القوات العراقية أربيل في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ إلى ترحيل نحو ١٠ آلاف من عملائها من الأكراد وغيرهم عبر تركيا.

والجدير بالذكر أن أول زيارة «رسمية» لوفد أمريكي لشمال العراق منذ دخول العراقيين أربيل تمت في ٣ ـ ٤ نيسان/ابريل ١٩٩٧، وضم الوفد ديفيد ويلش مساعد وزير الخارجية الأمريكية بالوكالة وروبرت دوتش مدير مكتب شمال الخليج في الخارجية الأمريكية، وأجرى الوفد الذي رافقه مسؤول معني بالملف العراقي في الخارجية التركية محادثات مع البارزاني والطالباني بشأن تنفيذ اتفاق أنقرة والعودة إلى التفاوض وكذلك مع زعماء الأحزاب التركمانية والآشورية المشاركة في «قوة مراقبة السلام». وجاء تأكيد المتحدث باسم الخارجية الأمريكية في ٥/٤/١٩٩٧ «أن الحكومة التركية شاركت أيضاً في هذه الزيارة وكانت شريكاً رئيسياً فيها» ليعبر مجدداً عن عمق التنسيق التركي ـ الأمريكي في شمال العراق دون أدنى اهتمام بتنديد بغداد في ٦/٤/١٩٩٧ بهذه الزيارة باعتبارها «تدخلاً في شؤون العراق الداخلية».

ج ـ إن اتفاق «أنقرة» شكّل وما يزال «هدنة مؤقتة» وليس «تسوية دائمة» للصراع بين حزبي الطالباني والبارزاني دون أن يحقق «الاستقرار المنشود» في شمال العراق. ويرجع ذلك إلى تجاهل الاتفاق الجذور الحقيقية لمشكلة شمال العراق، أي تغييب العراق كطرف شرعي أساسي قادر على إعادة الاستقرار إلى المنطقة، وعدم تضمنه نقاط الاختلاف الأساسية بين الحزبين كـ «ترتيبات انتخاب برلمان كردي جديد وكيفية تقسيم حصيلة الجمارك على السلع المنقولة عبر الحدود بين تركيا وكردستان العراق». ويفسر هذان

العاملان، ضمن عوامل أخرى، تجدد الاشتباكات بين قوات الحزبين بالرغم من انعقاد ٤ جولات حتى الآن (١٥/ ١٠/ ١٩٩٧) لمباحثات السلام في أنقرة في ٣١/ ١٠/ ١٩٩٦ والأسبوع الثالث من الشهر اللاحق و١١/ ٣/ ١٩٩٧ و١٢/ ٥/ ١٩٩٧ لتصل خسائرها البشرية منذ أيار/ مايو ١٩٩٤ وحتى ٢٠/ ٨/ ١٩٩٧ إلى ٢٥٠٠ قتيل. بل إن انهيار وقف إطلاق النار بين الحزبين في ١٧/ ٧/ ١٩٩٧ ارتبط بأثر عملية «فولاذ ٩٧» في زيادة التوتر بين الجانبين خصوصاً مع اتهامات حزب البارزاني لمنافسه الطالباني بـ «إيواء متمردي حزب «PKK»».

د ـ إن تحرك تركيا وأمريكا مجدداً لاحتواء التوتر الأخير بين البارزاني والطالباني قد يمكن تفسيره في ضوء تقديرهما مخاطر ما تردد في ١٤/ ٦/ ١٩٩٧ (أثناء عملية فولاذ ٩٧) بشأن محاولة الطالباني المتحالف مع إيران إعادة فتح قنوات الاتصال مع بغداد عبر وسطاء زاروا الأخيرة والسليمانية إبان هذه العملية التركية، على رغم نفي حزب الطالباني هذه الاتصالات في اليوم التالي. بل ويصعب فصل هذا التحرك عن سعي مصر خلال هذه العملية إلى فتح قنوات اتصال مع البارزاني بغرض الحفاظ على تكامل العراق في مواجهة مخاطر «تقسيمه» التي أثارتها هذه العملية. وتمثل هذا التحرك على صعيد تركيا في إصدار خارجيتها بياناً في ٢٢/ ٧/ ١٩٩٧ أكدت فيه التزامها بمواصلة الوساطة بين حزبي البارزاني والطالباني لإنهاء الاشتباكات بينهما وبمواصلة الاتصالات معهما لعقد جولة مباحثات خامسة في إطار عملية أنقرة للسلام. وعقب مباحثاته في أمريكا في الفترة من ٢٨/ ٧/ ١٩٩٧ إلى ٥/ ٨/ ١٩٩٧ بشأن الوضع في شمال العراق ومسائل أخرى، زار الطالباني أنقرة ليعلن قبل مغادرته لها في ١٦/ ٨/ ١٩٩٧ «أنه نجح في إقناع المسؤولين الأتراك بأن اتهام حزبه بتقديم دعم لوجستي لمقاتلي حزب «PKK» لا أساس له، وأنه عرض على أنقرة تعاوناً كاملاً لحماية أمن الحدود إذا ساعدت في إجراء مصالحة بين حزبه وحزب البارزاني تؤدي إلى إحياء الإدارة المشتركة وتوسيعها لتضم التركمان والأشوريين كي تأخذ على عاتقها مهمة السيطرة الأمنية على المناطق الحدودية». وطبقاً لما ذكرته «مصادر تركية مطلعة» في ١٧/ ٨/ ١٩٩٧، فإن تركيا خلال هذه المباحثات حاولت «استمالة» البارزاني للتعاون «الأمني» معها أسوة بالبارزاني عن طريق تقديم اقتراح إليه بـ «إقامة ممر تجاري يبدأ من سيلوبي التركية ويخترق مناطق البارزاني وينتهي في بلدة هيران المتصلة بمناطق الطالباني في محافظة أربيل، على أن تقوم تركيا في إطار قوة مراقبة السلام بحماية وتأمين هذا الممر، باعتبار ذلك وسيلة لتوفير شريان حياتي جديد للطالباني في ظل احتفاظ خصمه بكل العائدات الجمركية التي يفرضها على التجارة بين تركيا والعراق عبر الحدود الخاضعة لسيطرة حزبه». وفي ٥/ ١٠/ ١٩٩٧ جرت في لندن بإشراف أمريكي ـ بريطاني ـ تركي وبمشاركة ممثلين عن التركمان والآشوريين، مباحثات بين وفدي حزبي البارزاني والطالباني لاستكمال مباحثات كانت قد جرت بينهما مؤخراً بأنقرة بشأن حل المسائل العالقة بينهما و«إحلال السلام في شمال العراق». ومع تجدد الاشتباكات بين الحزبين في ١٢/ ١٠/ ١٩٩٧ تدخلت الدول الثلاث للتوصل إلى اتفاق «هش» لوقف

إطلاق النار بدأ سريانه في ١٨/ ١٠/ ١٩٩٧ مع إعلان الطالباني «أنه لم يعد يعترف بتركيا راعية للسلام أو محايدة لأنها أصبحت جزءاً من النزاع»، وتجددت هذه الاشتباكات في ٢٠/ ١٠/ ١٩٩٧.

٣ ـ تركيا الغازية وعملياتها العسكرية في شمال العراق

شهد عام ١٩٩٧ مواصلة تركيا وتطويرها لعملياتها البرية والجوية في شمال العراق المستمرة منذ آب/ أغسطس ١٩٩١ مع فواصل زمنية محدودة. ووصل مجموع هذه العمليات منذ بداية ١٩٩٧ وحتى ٢٥/ ٥/ ١٩٩٧ إلى ٧٣ عملية منها ١٣ عملية غزو بري و٥٨ عملية قصف جوي و٣٨ قصفاً مدفعياً. ومنذ الانسحاب الجزئي للقوات التركية من شمال العراق في ٢١/ ٦/ ١٩٩٧ المشاركة في «عملية فولاذ ٩٧» وبدأت في ١٤/ ٥/ ١٩٩٧، نفذت هذه القوات ١٩ عملية أخرى في المنطقة حتى ٢٦/ ٨/ ١٩٩٧، واتبعتها بعمليات أخرى كعملية «فجر» في ٢٤ أيلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٧ وألحقتها في ٢٢/ ١٠/ ١٩٩٧ بإعلان قيام «منطقة أمنية» في شمال العراق.

عملية «فولاذ ٩٧» وتداعياتها

شكلت هذه العملية أكبر عملية تركية لغزو شمال العراق منذ عام ١٩٩١، وعلى رغم أنها من حيث الفترة الزمنية (٣٦ يوماً) منذ بدايتها في ١٤/ ٥/ ١٩٩٧ وحتى الانسحاب الجزئي للقوات التركية في ٢١/ ٦/ ١٩٩٧ جاءت في المرتبة الثانية بعد «فولاذ ١٩٩٥» واستمرت نحو شهرين من ٢١/ ٣/ ١٩٩٥ وحتى ٤/ ٥/ ١٩٩٥، إلا أنها تميزت عن العمليات السابقة كافة ليس فقط من حيث سياقها الداخلي (التوتر بين حكومة أربكان والمؤسسة العسكرية) ولكن أيضاً من حيث مبرراتها وحجمها ونطاقها ونتائجها وانعكاساتها السلبية على العلاقات التركية ـ العربية بوجه عام:

المبررات: تماثلت مبررات شن «فولاذ ٩٧» مع مبررات العمليات السابقة المعلنة «تدمير حزب «PKK» في شمال العراق»، ولكن الأمر الجديد أنها المرة الأولى التي يعلن فيها المسؤولون الأتراك «أن القوات التركية دخلت شمال العراق بناءً على طلب البارزاني، وسوف تنسحب فور إنجاز مهمتها» وفقاً لتصريح وزير الدفاع التركي نورهان تايان في ١٨/ ٥/ ١٩٩٧ والذي أكد ذلك مجدداً في ٢٥/ ٦/ ١٩٩٧ بقوله «إن تركيا تحترم حدود العراق وسيادته (!)، وإن العملية الأخيرة في شمال العراق حدثت بالاتفاق مع البارزاني بعد معاناة السكان في المنطقة من العمليات الإرهابية لحزب «PKK»». وفي ٢٨/ ٥/ ١٩٩٧ ذكر مصدر عسكري تركي «أن العملية التي يقوم بها الجيش التركي عبر الحدود لملاحقة متمردي حزب «PKK» في شمال العراق ستستمر حتى يتمكن حزب البارزاني من تحقيق سيطرته الكاملة على المنطقة». بل إن أربكان، على رغم إحجام العسكريين عن إطلاعه مسبقاً على خطتهم لشن العملية وتوقيتها وتفاصيلها ونطاقها، ذكر في ١٦/ ٦/ ١٩٩٧ «أن التدخل العسكري في شمال العراق كان بناءً على رغبة البارزاني، وأن تركيا

حريصة على وحدة وسلامة أراضي العراق، وأن القوات التركية ستعود فور انتهاء مهمتها في القضاء على الجيوب الإرهابية»، ولم يكن تحفظ أربكان الوحيد على هذه العملية متعلقاً بانتهاكها سيادة العراق ووحدة أراضيه وإنما بـ «اقتراب العملية أكثر من اللازم من الحدود الإيرانية، وهي منطقة حساسة للغاية» على حد قوله في ١٩٩٧/٦/٩.

الحجم والنطاق: إضافة إلى مشاركة قوات البارزاني في القتال إلى جانب القوات التركية في «فولاذ ٩٧»، ضمت القوات التركية المشاركة في العمليات ٥٠ ألف جندي تساندهم الدبابات والمقاتلات، واتسع نطاق العملية وتعددت محاورها لتشمل قوساً ممتداً من جبال زاخو إلى أقصى الغرب (على حدود كردستان العراق مع سوريا) وإلى جبال لولان في أقصى الشرق (حدودها مع إيران) مروراً بمناطق عراقية تتراوح بين ١٠٠ - ٢٠٠ كم عن الحدود التركية كالمشارف الشمالية لأربيل والموصل.

النتائج: أسفرت العملية طبقاً للبيانات التركية عن خسائر فادحة في صفوف حزب «PKK»، وخلخلة غالبية البنية التحتية للأخير والقضاء على «قواعده» في مناطق البارزاني وتسليمها للأخير لتتولى قواته مهمة «حماية وتأمين جزء كبير من الحدود التركية - العراقية». فلدى إعلانها «انسحاب الجزء الأكبر من القوات التركية من شمال العراق»، قدرت هيئة الأركان العامة التركية في ١٩٩٧/٦/٢١ خسائر هذا الحزب بـ ٢٦٠١ من القتلى و٤٤٤ من الأسرى و«الاستيلاء على كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة وأكثر من ٥٠٠ طن من الأغذية المخزونة، وتدمير كل قواعد «PKK» في شمال العراق وتسليم قواعد ومواقع أخرى للأخير بموجب بروتوكول إلى قوات حزب البارزاني»، وقدرت الخسائر التركية بـ ٩٩ قتيلاً و٣١٣ من الجرحى وطائرتين مروحيتين عسكريتين، بينما أكد حزب البارزاني «أنه فقد ٢٩ رجلاً، فيما كان حزب «PKK» قد أعلن قبل أسبوع من صدور البيان التركي أن خسائره لم تتجاوز ٢٠٠ فرد.

على رغم ذلك لم تحقق هذه العملية هدفها المعلن «القضاء على قواعد حزب «PKK» في شمال العراق» باعتبار ذلك الوسيلة الرئيسية من وجهة نظر تركيا للقضاء على «الإرهاب الكردي»، بدليل تجدد عمليات هذا الحزب داخل تركيا نفسها ومنها عملية في ١٩٩٧/٨/١٧ بإحدى قرى مناطقها الجنوبية أسفرت عن مصرع ٤ من رجال الأمن الأتراك. كما أن تتابع العمليات العسكرية التركية اللاحقة في شمال العراق، ومن أكبرها عملية «فجر» وأسفرت منذ بدايتها في ١٩٩٧/٩/٢٤ وحتى بدء انسحاب القوات المشاركة في ١٩٩٧/١٠/١٣ عن مصرع ٨٠٠ من أفراد هذا الحزب على أيدي القوات التركية وحلفائها من مقاتلي حزب البارزاني، يعني أن هناك أهدافاً أخرى لهذه العمليات وقد لا تكون هذه الأهداف قاصرة على «المنطقة العازلة» أو حتى مسألة «الموصل» أو الضغط على سوريا، إذ إنها قد تشمل أيضاً رفع القدرات والخبرات القتالية للقوات التركية ربما لتأهيلها للقيام مستقبلاً بعمليات أخرى خارج العراق في إطار تطور التحالف الاستراتيجي التركي - الإسرائيلي المدعوم أمريكياً.

٤ ـ تركيا و«المنطقة الأمنية» في شمال العراق

قبل إعلان تركيا رسمياً في ١٩٩٧/١٠/٢٢ عن إقامة هذه المنطقة، كانت عملية «فولاذ ٩٧» قد أثارت مجدداً احتمال تحركها لتنفيذ خطتها بإنشاء هذه المنطقة السابق طرحها إبان عملية «فولاذ ٩٥» وعلى لسان تشيللر في ١٩٩٦/٩/٤، ويُلاحظ في هذا السياق ما يلي:

أ ـ ان موقف تركيا خلال «فولاذ ٩٧» وبعدها مباشرة تأرجح بين تأكيد ونفي نواياها بشأن إنشاء هذه المنطقة. فالتأكيد صدر عن مصدر عسكري تركي في ١٠/٦/ ١٩٩٧ «أن القوات التركية لن تنسحب من شمال العراق إلا بعد إنشاء منطقة أمنية لمنع عودة الإرهابيين الأكراد إلى المناطق التي طردوا منها»، والنفي جاء في اليوم نفسه في بيان للأمانة العامة لرئاسة الأركان التركية «إن تركيا لا تعتزم على الإطلاق إقامة منطقة أمنية في شمال العراق، وأنها تولي أهمية كبيرة لاستقلال العراق ووحدة أراضيه وسيادته (!)، وستستمر العملية إلى أن يتم القضاء على منظمة حزب «PKK» وأن تسيطر على مواقعها قوات البارزاني سيطرة تامة». وتكرر هذا النفي لاحقاً من جانب وزير الدفاع تورهان تايان في ١٩٩٧/٦/٢٥، ووزير الخارجية إسماعيل جيم في ١٩٩٧/٧/١٨، والرئيس ديميريل في ١٩٩٧/٩/١٥.

ب ـ إن هذا التأرجح لا ينفي حقيقة قيام تركيا إبان هذه العملية وبعدها باتخاذ خطوات مهمة على طريق إقامة هذه المنطقة بالتعاون مع حزب البارزاني كي تماثل بدرجة أو بأخرى «الحزام الأمني الإسرائيلي» في الجنوب اللبناني. وبدت المسألة قبل ١٠/٢٢/ ١٩٩٧ كما لو كانت انتظار «التوقيت المناسب» وإجراء «الاتصالات اللازمة» مع أمريكا بوجه خاص لإعلان قيام المنطقة. ومما يؤكد صحة ذلك ما يلي:

(١) إن عملية «فولاذ ٩٧» التي تمت وفقاً للتأكيدات الرسمية التركية بناءً على «طلب مساعدة من حزب البارزاني» لم تنته في ١٩٩٧/٧/٢١ بانسحاب جميع القوات التركية المشاركة فيها، مما يعني أن «القوات المتبقية» في سبيلها لـ «ترتيب أمني معين» ولتعزيز الوجود العسكري التركي شمال العراق، وكان الاحتمال الأرجح ألا يقتصر هذا «الترتيب» على ما يقوله العسكريون الأتراك بـ «إقامة نقاط حدودية للمراقبة تتكون من عناصر من حزب البارزاني، على أن تُحل مشكلة هذه النقاط مع العراق حال عودة سيطرته على مناطقه الشمالية»، إذ إن العمليات العسكرية التركية اللاحقة كانت تؤكد عدم اكتفاء تركيا بهذه «النقاط» وسعيها إلى تنفيذ مشروعها بإقامة «المنطقة الأمنية» في ظل وجود عسكري أكبر ودائم لها اعتقاداً منها بأهمية ذلك في «منع تسلل متمردي حزب «PKK» عبر الحدود» وفي دعم جهود حزب البارزاني في تعاونه معها لتحقيق هذا الهدف.

(٢) إن حزب البارزاني، على رغم نفيه في ١٩٩٧/٦/٢٨ «مشاركة تركيا في حملتها العسكرية ضد قواعد «PKK»، بشمال العراق» ونفيه «أن يكون طرفاً في مخطط يستهدف

تهديد وحدة أراضي العراق وإنشاء منطقة أمنية في شماله»، وهو ما عاد إلى تكراره أحد ممثلي البارزاني في ١٩٩٧/٨/٣٠، شارك هذا الحزب في القتال خلال هذه العملية بالتعاون أو التنسيق مع القوات التركية، حتى لو كانت هذه المشاركة قد اتخذت شكل «معارك منفصلة بين قوات البارزاني وقوات «PKK»» أو «قيام الأولى بتعقب فلول الثانية المتقهقرة أمام القوات التركية لمنعها من اللجوء إلى المناطق الجبلية على الحدود مع إيران وسوريا»، وإن برر الحزب هذه المشاركة بـ «مبررات أخرى» في بيانه الصادر في ٢٠/٦/١٩٩٧: «إن مشاركة قوات الحزب في العمليات كانت دفاعية لحماية المدنيين من الاعتداءات المحتملة، واستطاعت بنجاح إبعاد قوات «PKK» من مناطق ريفية واسعة في محافظتي دهوك وأربيل المتاخمتين للحدود التركية».

(٣) إن البيانات العسكرية التركية، وكذلك بيانات حزب البارزاني، خلال عملية «فولاذ ٩٧» كانت تؤكد وجود اتفاق للتعاون الأمني بين الطرفين. فرئاسة الأركان التركية في بيانيها الصادرين في ١٩٩٧/٦/٦ وفي ١٩٩٧/٦/٢١ ذكرت «أن الجيش التركي سيسلم قوات حزب البارزاني بموجب بروتوكول قواعد ومواقع استولى عليها من «PKK» وسيعيد إعمار حوالى ٤٠٠ قرية حدودية كان سكانها قد هجروها تحت ضغوط الأخير». وناطق باسم حزب البارزاني صرح في ١٩٩٧/٦/٢١ «إذا استطعنا أن نعيد إعمار ٣٩٥ قرية حدودية، فإننا سنتمكن من توفير أمن الحدود بكفاءة أكبر». وفي ١٧/٦/١٩٩٧ نقلت صحيفة **ديلي نيوز** التركية عن مصادر عسكرية تركية «أن البارزاني طالب أنقرة بأموال وأسلحة وطعام لقوات حزبه التي يُفترض أن ينشرها في القرى المتاخمة للحدود العراقية ـ التركية تنفيذاً للاتفاق بين الطرفين، وأن القوات التركية ستواصل تنفيذ عمليات محدودة عبر الحدود في شمال العراق إلى حين بسط قوات البارزاني سيطرتها الكاملة وتمكنها من إقامة **منطقة أمنية** لمنع عناصر «PKK» من اتخاذ المنطقة قاعدة لشن هجمات على الأراضي التركية».

(٤) إن التطورات اللاحقة لعملية «فولاذ ٩٧» منذ الانسحاب الجزئي للقوات التركية من شمال العراق في ١٩٩٧/٦/٢١ أكدت وجود هذا الاتفاق. ففي أعقاب هذه العملية، وفي مواكبة عمليات عسكرية تركية لاحقة، تواصلت الاشتباكات بين قوات حزبي البارزاني و«PKK» وأكبرها حدث في ١٩٩٧/٧/١٢ و١٩٩٧/٩/٨ و١٦/٩/١٩٩٧. ومع بروز عدم قدرة الأولى على منع الثانية من العودة إلى مواقعها السابقة، شنت القوات التركية عملية كبيرة نسبياً «**فجر**» في الفترة من ١٩٩٧/٩/٢٤ وحتى ١٣/١٠/١٩٩٧ على عمق ٥٠ كم داخل العراق وبمشاركة ١٥ ـ ١٦ ألف جندي معززين بالدبابات والطائرات وذلك لـ «دعم موقف حزب البارزاني في صراعه ضد «PKK»». ورحب حزب البارزاني بهذه العملية، وشاركت قواته ٢٠ ألف مقاتل) القوات التركية في القتال ضد عناصر «PKK» والذي يتهمه بالتعاون مع غريمه (حزب الطالباني)، وإن لم يشر في بياناته إلى دور القوات التركية في القتال بينه وبين «PKK» على نحو ما ورد في بيانه في ١١/١٠/١٩٩٧ الذي اكتفى بذكر حصيلة خسائر الأخير ١٥٧ قتيلاً و٧ أسرى

في «المعارك» المستمرة بين الطرفين منذ ١٩٩٧/٩/٢٧.

(٥) إن تركيا بتعاونها مع حزب البارزاني منذ عملية «فولاذ ٩٧» نجحت إلى حد بعيد بإفشال أي محاولة من جانب الأخير لمعاودة «اتصالاته» مع بغداد التي كانت قد دعمته في استرداد أربيل من خصمه الطالباني عام ١٩٩٦، على غرار محاولة قام بها لهذا الغرض في نهاية آب/أغسطس وأوائل أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ أثناء زيارة الأخير لأمريكا، وذلك رغم إعلان سيفين ضياء ممثل الحزب في أنقرة إبان هذه العملية في ١٩٩٧/٥/٢٦ «أن حزبه أوقف حالياً كل اتصالاته مع الحكومة المركزية في بغداد بعد توتر العلاقات بين الطرفين في أعقاب دعوته القوات التركية لدخول شمال العراق، وأن هناك تنسيقاً بين تركيا والحزب في هذه العمليات».

(٦) إن مواقف أمريكا وإسرائيل «المساندة» و«المتعاونة» مع تركيا في عمليات الأخيرة المتكررة في شمال العراق، وكذلك بصدد مشروعها لإقامة «منطقة أمنية» كانت تشكل عاملاً آخر يدعم تحرك تركيا المستقبلي لإقامة هذه المنطقة، وسيتم لاحقاً عرض بعض جوانب هذه المواقف.

ج ـ إن إعلان تركيا إقامة «منطقة أمنية» في شمال العراق في ١٩٩٧/١٠/٢٢ جاء تكريساً لوجود عسكري تركي فعلي في المنطقة ولتعاون «أمني» بين تركيا وحزب البارزاني، وفي إطار توترات واشتباكات بين قوات الأخير ومنافسه الطالباني وتبادل «الاتهامات» بين الأخيرين بـ «استعانة كل منهما بقوة اقليمية أجنبية: تركيا وإيران»، وفي إطار استمرار العمليات العسكرية التركية في شمال العراق. ويُلاحظ أيضاً أن بيان الخارجية التركية بشأن هذه المسألة، رداً على ما ذكره بشأنها «وزير تركي» لإحدى الصحف التركية، شابه «الغموض» و«التأرجح» نفساهما مع ميل أكبر لتأكيد إنشاء المنطقة باعتبار ذلك «حقاً لتركيا حمايةً لأمنها». كما أن تأكيد نائب رئيس الوزراء التركي بولنت أجاويد إقامة هذه المنطقة، لم يمنعه من «التلميح» في الوقت نفسه إلى إمكانية التعاون الأمني مستقبلاً مع العراق، معبراً بذلك عن حرص أنقرة على «تعدد الخيارات» في تعاملها مع الوضع القلق في شمال العراق:

● صحيفة **حريات** التركية نقلت في ١٩٩٧/١٠/٢٢ عن «وزير تركي» لم تحدد اسمه «أن تركيا أقامت فعلياً منطقة أمنية في شمال العراق ونشرت فيها ثمانية آلاف جندي لمنع تسلل متمردي حزب «PKK» إلى أراضيها، وأن الجنود الأتراك أخذوا مواقع لهم في المناطق الحدودية مع العراق حيث يمكنهم تنفيذ عمليات دقيقة لضرب مقاتلي هذا الحزب، وأن تركيا أقامت نظاماً الكترونياً بالتعاون مع الولايات المتحدة وإسرائيل بواسطة معدات مصدرها الأخيرتين لمراقبة القطاع العراقي على الحدود، وأن هذه المراقبة تتم أيضاً باستخدام أقمار صناعية».

● الناطق باسم الخارجية التركية عمر إقبال أكد في اليوم نفسه «أن شمال العراق أصبح آمناً عملياً في وجه تمركز المتمردين الأكراد الانفصاليين وتغلغلهم»، ولكنه رفض

تأكيد بقاء عدد كبير من القوات التركية في المنطقة لإقامة شريط أمني، مكتفياً بتأكيد «أننا جعلنا منطقة كبيرة آمنة عملياً...، وأن تركيا تملك الحق في اتخاذ أي خطوة تراها ضرورية لحماية أمنها».

● بولنت أجاويد أكد في اليوم نفسه «إقامة منطقة أمنية في شمال العراق يتركز فيها حوالى ثمانية آلاف جندي تركي، وأن القوات التركية في شمال العراق ستبقى هناك لمنع عناصر حزب «PKK» من القيام بأي نشاط عسكري في المنطقة والتسلل عبر الحدود المشتركة، وأن القوات التركية في منطقة الحزام الأمني في شمال العراق ستواصل عملياتها العسكرية تساندها من وقت لآخر قوات تركية أخرى ستدخل هذه المنطقة إذا لزم الأمر، وأن القوات التركية بالإضافة إلى مهامها في منطقة الشريط الحدودي ستقوم بمساعدة قوات الحزب الديمقراطي الكردي بقيادة مسعود البارزاني في قتالها ضد قوات الاتحاد الوطني الكردستاني». بيد أن أجاويد في اليوم نفسه لدى استقباله في أنقرة مسؤولاً عسكرياً أمريكياً كبيراً (الجنرال جوزيف رالستون نائب رئيس هيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية) دعا أمريكا إلى عدم منع العراق من إعادة بسط سيطرته على شماله، حيث ذكر «أنه أعرب للجنرال الأمريكي عن رأيه بأن على الغرب أن يسمح لبغداد بإعادة بسط سلطتها على الشمال مع الإبقاء في الوقت نفسه على القيود المفروضة على تسلح العراق، وأن الجنرال وعده بنقل وجهة نظره إلى واشنطن».

٥ ـ تركيا ومسألة الموصل

لم يشر المسؤولون الأتراك خلال «فولاذ ٩٧» والعمليات السابقة واللاحقة لها عام ١٩٩٧ (حتى نهاية تشرين الأول/اكتوبر) إلى هذه المسألة، وذلك على خلاف الحال في «فولاذ ٩٥» عندما طالب ديميريل في ٣/ ٥/ ١٩٩٥ بـ «إعادة ترسيم الحدود بين تركيا والعراق لاسترداد ولاية الموصل التي كانت الأولى قد اضطرت للتنازل عنها لصالح العراق، وبحيث تنتهي حدود تركيا عند نهاية نفط الموصل ـ كركوك، بما في ذلك أيضاً منع تسلل أفراد حزب «PKK» عبر الحدود الحالية». بل إن ديميريل حرص في ١٥/ ٩/ ١٩٩٧ على تأكيد «مساندة تركيا بكل قواتها للوحدة الإقليمية للعراق، وعدم وجود أي نية لديها لاقتطاع أراض من جيرانها، وحرص قواتها على العودة بكاملها إلى تركيا بعد كل عملية تنفذها في شمال العراق لتطهير المنطقة من الوجود الإرهابي لحزب «PKK» وقواعده فيها».

وعلى رغم ذلك، أثيرت هذه المسألة فعلياً خلال عملية «فولاذ ٩٧» التي تجاوزت في نطاقها الجغرافي الحجج التركية المعلنة (مطاردة عناصر «PKK») وصولاً واقتراباً من مناطق عراقية استراتيجية على رأسها الموصل، حيث «واصلت القوات التركية تقدمها بعد أقل من عشرة أيام من بدء العملية وأصبحت على مشارف الموصل، ولم تعد تفصلها عن القوات العراقية سوى ثلاثة كيلومترات». ويعني ذلك سعي تركيا فعلياً إلى «إحياء وتحقيق

طموحاتها الإقليمية في الموصل، بالاستفادة من سلبية المجتمع الدولي وآلياته عن أهدافها الكامنة وراء اعتداءاتها المذكورة على شمال العراق، مما سيعطيها (في إطار الدعم الأمريكي والإسرائيلي) حقاً مشروعاً في مواصلة عملياتها العسكرية بحجم قابل للاتساع وهدف قابل للتحول من أعمال المطاردة إلى محاولة خلق واقع جيوبوليتكي جديد داخل حدود العراق». وبعبارة أخرى، فإن هذه العملية أثارت مجدداً مخاطر تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات سنية وشيعية وتركمانية/كردية بدءاً باحتمال تحرك تركيا إذا وجدت مستقبلاً أوضاعاً دولية وإقليمية «مناسبة» لاقتطاع وضم منطقة الموصل ـ كركوك الغنية بالنفط والتي تتركز فيها الأقلية التركمانية، وقد تبالي كثيراً بعواقب وردود فعل محتملة لذلك التحرك على غرار ما فعلته إبان تدخلها في شمال قبرص عام ١٩٧٤. فهل ستقدر لتركيا مستقبلاً فرصة ضم الموصل وربطها وقبرص الشمالية بها في إطار شكل أو آخر من أشكال الاتحاد كونفدرالياً كان أم فدرالياً؟

٦ ـ «فولاذ ٩٧» ومواقف أمريكا وإسرائيل

إضافة إلى ما أشير إليه سابقاً بشأن «المراقبة الالكترونية» التركية للقطاع العراقي على الحدود بالتعاون مع إسرائيل وأمريكا، جاءت مواقف الأخيرتين معبرة عن المساندة والتفهم للغزو التركي لشمال العراق في إطار تطور التحالف التركي ـ الإسرائيلي المدعوم أمريكياً وفي التوقيت نفسه لإجراء مناورات «ذئب البحر ٩٧» التركية ـ الإسرائيلية بشرقي البحر المتوسط قبالة سواحل سوريا في حزيران/ يونيو ١٩٩٧ والاتفاق في بداية أيار/ مايو ١٩٩٧ على إجراء مناورات ثلاثية مشتركة، مما جعل هذه العملية «فولاذ ٩٧» تثير مخاطر «وجود مخطط مشترك يستهدف تغيير الواقع الحالي في العراق كمقدمة لإعادة رسم خريطته وبلدان عربية أخرى كسوريا».

أ ـ **الموقف الأمريكي**: سار في اتجاهين أساسيين لا زالا يصاحبانه إزاء العمليات العسكرية المتكررة في شمال العراق منذ عام ١٩٩١. يتمثل أولهما في «الإقرار بحق تركيا في شن عملية فولاذ وعمليات مماثلة في المستقبل في إطار تصديها لحزب «PKK» الذي تعتبره واشنطن تنظيماً إرهابياً، وثقة أمريكا في تعهد حليفتها تركيا بانسحاب قواتها من شمال العراق بعد إتمام مهمتها»، وهو ما عبر عنه المتحدث باسم الخارجية الأمريكية في بيانين أصدرهما في ١٨/٥/١٩٩٧ و١٢/٦/١٩٩٧. ويرتبط الاتجاه الثاني بأثر الدور الأمريكي «المهيمن» على مجلس الأمن الدولي وعدم قيامه باتخاذ أي إجراء لوقف الغزو التركي المتكرر لشمال العراق ولضمان احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية، وذلك على رغم مذكرات الاحتجاج العراقية العديدة، وهو ما يتناقض تماماً مع «فاعلية وحسم» المجلس في التعامل مع العراق في أي خطوة يخطوها ولو كانت تحريك قواته شمالاً في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ لمنع فصيل كردي مدعوم خارجياً (إيرانياً) من السيطرة على المنطقة، وهي خطوة أدانتها واشنطن والمجلس باعتبارها «انتهاكاً للقرارات الدولية»، مما أدى آنذاك إلى تأجيل تنفيذ اتفاق النفط مقابل الغذاء لمدة ثلاثة أشهر حتى نهاية ذلك العام.

ب ـ الموقف الإسرائيلي: على رغم أنه لم يتبلور رسمياً، وعلى رغم تصريح وزير الدفاع الإسرائيلي إسحق موردخاي في ١٩٩٧/٤/٢٧ «أن إسرائيل ليست لها سياسة محددة تجاه الأكراد، لكنها تناهض الإرهاب بكل أشكاله بما فيه الكردي ـ يقصد حزب «PKK»» ـ إلا أن «خطورته» برزت فعلياً قبل وإبان عملية «فولاذ ٩٧» في ناحيتين على الأقل. الأولى تتعلق بتزايد احتمالات تعاون تركيا وإسرائيل في إقامة منطقة أمنية للأولى بشمال العراق بموجب اتفاقية التعاون في مجال «مكافحة الإرهاب» والمبرمة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ وفي إطار اتفاقيات التعاون العسكري والاستراتيجي بين البلدين في ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧ ولا سيما مع إعلان مصادر تركية متخصصة في شؤون الدفاع في ١٢/ ١٩٩٧/٤ «أن تركيا تنوي شراء معدات الكترونية إسرائيلية من النوع المستخدم من جانب إسرائيل على حدودها مع لبنان، وتتضمن شريطاً شائكاً خاصاً وأجهزة رصد، من أجل تشديد المراقبة على حدودها مع العراق بهدف منع تسلل متمردي «PKK» لأراضيها، وأن وفوداً من البلدين أجرت محادثات أولية حول هذه المسألة التي ستتم مناقشتها تفصيلاً خلال مباحثات وزيري دفاع البلدين في إسرائيل في أيار/مايو ١٩٩٧».

ج ـ أما الناحية الثانية فارتبطت بمشاركة إسرائيل (وأمريكا) بدور أو بآخر في عملية «فولاذ ٩٧» طبقاً لما ذكرته عدة مصادر عراقية رسمية وأخرى معارضة، بل ومصادر تركية غير رسمية. فمن الأولى صحيفة الثورة العراقية التي اتهمت في ٦/٩/ ١٩٩٧ تركيا بـ «التواطؤ مع إسرائيل في تنفيذ مخطط تآمري ضد العراق من خلال غزوها لشماله» وأشارت إلى «اعتراف أوري لوبراني، سفير إسرائيل السابق في إثيوبيا، بأن هناك اتصالات قديمة بين تركيا وإسرائيل هدفها تقسيم العراق وكشفت عنها الأحداث اللاحقة لعام ١٩٩١، وأن البلدين قدما إمدادات بالسلاح والعتاد والمستشارين العسكريين للمتمردين الأكراد العراقيين ممن يديرون المنطقة بمعزل عن سلطة حكومة العراق منذ ١٩٩١». وفي ١٩٩٧/٧/٢ أعلن محمد باقر الحكيم رئيس ما يُسمى بـ «المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق»: «إن لديه معلومات بوجود ضباط وخبراء إسرائيليين يعملون لحساب تركيا في شمال العراق، ومشاركة طيارين إسرائيليين في قصف أهداف تابعة لحزب «PKK» في المنطقة، وأن وجود إسرائيل في المنطقة يستهدف تهديداً من الدول المجاورة وبخاصة سوريا وإيران، وأن تركيا تريد تطويق سوريا وإضعاف موقفها الخاص باستعادة سيادتها على الجولان». وفي ١٩٩٧/٦/١١ تساءل كاتب كردي عراقي معارض: «هل صحيح ما نشرته صحف تركية عن مشاركة فاعلة لخبراء عسكريين إسرائيليين وأمريكيين في العملية التركية!»، وأضاف: «إن البارزاني نفى علمه بهذه المشاركة، ولكن لا يتوقع أحد أن تستأذنه قيادة الجيش التركي في أمر كهذا!». وفي ٣/ ١٩٩٧/٦ ذكر خليل أتاش المسؤول العسكري العام لحزب «PKK» «أن الحملة العسكرية التي تشنها القوات التركية ضد حزبه منذ ١٤ أيار/مايو الماضي تتم بالتنسيق مع إسرائيل وأمريكا، وأن قسماً من هذه القوات تلقى تدريباً في إسرائيل».

٧ ـ المواقف العربية إزاء العمليات العسكرية التركية في شمال العراق و«المنطقة الأمنية»

على غرار مواقف البلدان العربية والجامعة العربية من هذه العمليات منذ عام ١٩٩١، تراوحت هذه المواقف خلال عام ١٩٩٧ بين «الإدانة» لهذه العمليات كانتهاك صارخ لسيادة العراق ووحدة أراضيه وبين «مناشدة» تركيا التوقف عنها ـ وإعادة النظر في تعاونها مع إسرائيل ـ حفاظاً على علاقاتها مع الوطن العربي. بيد أن تطورات معينة طرأت على هذه المواقف ومنها ما يتعلق بوجه خاص بمواقف الجامعة العربية وتحديداً أمينها العام، وبالعراق وسوريا ومصر وليبيا.

الجامعة العربية

أدانت الأمانة العامة للجامعة عملية «فولاذ ٩٧» في غير بيان منذ اليوم الأول لوقوعها. وعلى رغم خلو البيان الختامي لاجتماعات الدورة (١٠٨) لمجلس الجامعة في ١٩٩٧/٩/٢١ من أي إشارة إلى مخاطر الغزو التركي المتكرر لشمال العراق وضرورة تأكيد وحدة وسيادة العراق في مواجهة هذه المخاطر وكذلك مخاطر تطور التحالف التركي ـ الإسرائيلي، إلا أن الأمين العام للجامعة في كلمته الافتتاحية لهذه الدورة في ١٩/٩/ ١٩٩٧ طرح مجدداً ـ بشكل أو بآخر ـ مبادرته لتنقية الأجواء العربية واستعادة التضامن العربي لمواجهة المخاطر المحدقة بالأمن القومي العربي عموماً بما يستدعيه ذلك من عودة العراق إلى الأسرة العربية، حيث أكد «أهمية استعادة التضامن العربي من خلال عمل جريء تحركه الإرادة العربية الصادقة... وأن أمن العراق جزء من الأمن القومي العربي»، داعياً إلى «رفع المعاناة عن شعبي العراق وليبيا».

العراق

لم يكتفِ العراق بتقديم مذكرات عدة للاحتجاج على هذه العمليات إلى المنظمات الدولية (الأمم المتحدة ـ الجامعة العربية ـ منظمة المؤتمر الإسلامي) وبلغ مجموعها ٢٧ مذكرة في غضون عشرة أيام من ١٥ ـ ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٧ واتبعها بمذكرة أخرى إلى الأمم المتحدة في ١٩٩٧/٨/٢٦ وانتقدت الخارجية العراقية تركيا إبان عملية «فجر» في ١٩٩٧/٩/٢٧، إذ إنه من ناحية طالب بشكل غير رسمي (عبر صحيفة بابل) في ١٩٩٧/٥/٢٤ بعقد قمة عربية أو اجتماع على مستوى وزراء الخارجية العرب لبحث عملية «فولاذ» التركية ومخاطرها على العراق، وهو ما لم يتحقق بالنظر إلى طبيعة الجامعة العربية وتأثرها بالانقسامات العربية القائمة. ومن ناحية ثانية حرص العراق على لسان مندوبه لدى الجامعة في ١٩٩٧/٥/٣٠ على نفي صحة ادعاء سفير تركيا «في القاهرة» بشأن «إجراء الحكومة التركية اتصالات تنسيقية مع الحكومة العراقية عن طريق سفيرها في أنقرة قبل قيام القوات التركية بدخول شمال العراق»، مؤكداً «أن ما حدث كان استدعاء الخارجية التركية السفير العراقي بعد بدء الغزو لإبلاغه بتبريرات الجانب التركي، وأن

ذلك يتردد في كل مرة تدخل فيها القوات التركية شمال العراق.» ومن ناحية ثالثة بدا العراق في النصف الثاني من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧ على وشك اتخاذ «خطوة» ما أو أكثر في مواجهة استمرار العمليات التركية والاقتتال بين قوات حزبي الطالباني والبارزاني واتهام كل منهما للآخر بـ «التحالف مع قوة إقليمية خارجية» في إشارة إلى إيران وتركيا:

● على رغم الطلعات الجوية الدورية اليومية للطائرات الأمريكية والغربية الأخرى فوق منطقة «الحظر الجوي» بشمال العراق، أكد متحدث باسم البنتاغون في ١٧/١٠/١٩٩٧ «أن العراق يقوم بمناورات شاملة على حدود منطقة الحكم الذاتي الكردي حيث ترابط قوات عراقية قوامها مائة ألف جندي، ولكن هذا العدد لم يتغير في الفترة الأخيرة ولا توجد أدلة على حشود إضافية لاقتحام المنطقة».

● مع تعقد العلاقات بين البارزاني والطالباني على رغم اتفاق وقف إطلاق النار بوساطة أمريكا وبريطانيا وتركيا في ١٨/١٠/١٩٩٧، واشتراط الأول انسحاب قوات الثاني من مناطق سيطرت عليها قواته واحترامها لخط وقف إطلاق النار المرسوم ميدانياً من قبل الدول الثلاث المشاركة في «عملية أنقرة السلام» مع «ترحيبه بجميع المحاولات السلمية»، وتنديد الثاني بـ «التدخل التركي في شؤون العراق وما أدى إليه من تعقيد الصراع، وبمسؤولية تركيا عن الاقتتال الكردي بممارستها سياسة تكريس الحرب للإجهاز على التجربة الكردية العراقية تمهيداً لتحقيق أهدافها مستخدمة في ذلك البارزاني الذي تحول عملياً إلى آلة بيد الجيش التركي لذبح مقاتلي كردستان»، أبدى الطرفان في ٢١/١٠/١٩٩٧ «ترحيباً محدوداً بعرض تقدمت به الحكومة العراقية الأسبوع الماضي لإجراء حوار بينهما تحت رعايتها لوقف النزاع المسلح».

والجدير بالذكر أن وزير خارجية العراق محمد سعيد الصحاف أكد في ٢٢/١٠/١٩٩٧ تقدم حكومته بهذه الدعوة للحزبين الكرديين للحوار في بغداد تحت رعايتها على أساس «برنامج كامل» وافقا عليه عام ١٩٩١، معبراً عن اعتقاده بـ «أنهما سيوقعان عليه في اليوم الذي يستطيعان فيه التخلص من الضغط والتأثير الأمريكيين»، وانتقد دور تركيا وإيران في شمال العراق واصفاً دور الأولى بأنه «كان من البداية ولا يزال دور دولة غازية وتخدم عملياً في سلوكها المؤذي للعراق مخططاً أجنبياً يستهدف إقلاق العراق وزعزعته وانتهاك سيادته والضغط»، ونفى أن يكون العراق في طريقه لإرسال قواته إلى الشمال كما فعل عام ١٩٩٦.

وعلى الرغم من حق العراق في تحريك قواته على أراضيه سواء شمالاً أو جنوباً ضماناً لوحدة وسلامة هذه الأراضي، إلا أنه إذا اتخذ هذه الخطوة في ظل الأوضاع القائمة باتجاه الشمال استجابة لنداء «استغاثة» جديد من البارزاني حليف تركيا، وسواء تم ذلك بتنسيق معين مع الأخيرة أو لم يتم، في مواجهة قوات منافسه الطالباني حليف إيران والمتعاون حالياً بدرجة أو بأخرى مع حزب «PKK»، وهو احتمال غير مستبعد خصوصاً وأن البارزاني نفسه لوح به في ٢٥/١٠/١٩٩٧ في مواكبة دعوة مصادر عراقية غير

رسمية (صحيفة بابل) في ١٩٩٧/١٠/٢٢ إلى «تدخل دولي لنزع صواريخ أرض ـ أرض الموجودة بحيازة قوات الطالباني والقادرة على تهديد آبار نفط كركوك»، فلن يحقق العراق على الأرجح نتيجة إيجابية تُذكر من تلك الخطوة في استعادة سيادته وتأكيدها على مناطقه الشمالية، حتى لو لم يُواجه بـ «ردّ فعل أمريكي»، وستكون تركيا المستفيد الأكبر من تلك الخطوة والتي قد تعيد إلى الأذهان ـ في حالة اتخاذها ـ ما يمكن تسميته بـ «سلسلة الأخطاء» التي ارتكبها العراق في إدارته لأزمة الخليج الثانية وتحديداً بصدد «التنازلات» المقدمة إلى إيران، وكذلك إرسال أفضل طائراته الحربية إليها قبل الحرب.

سوريا

شكل اتساع نطاق التدخل التركي في شمال العراق، خصوصاً إبان عملية «فولاذ ٩٧»، وفي إطار تنامي التحالف التركي ـ الإسرائيلي، مصدراً رئيسياً لتوتر العلاقات السورية ـ التركية من ناحية ولبدء مرحلة جديدة من التقارب السوري ـ العراقي من ناحية أخرى. وتُعزى زيادة توتر هذه العلاقات إلى ما يلي:

(١) ادعاء أرول لوزغسنان، أمين عام رئاسة الأركان التركية في ١٩٩٧/٦/٦، بعد إسقاط حزب «PKK» طائرتي هليكوبتر تركيتين في شمال العراق إبان هذه العملية باستخدام صواريخ «سام ٧» مما أدى إلى مصرع ١٣ ضابطاً وجندياً: «ان ست دول تتصدرها سوريا ثم إيران واليونان وصربيا وقبرص اليونانية وأرمينيا قامت بتزويد متمردي «PKK» بهذه الصواريخ وتدريبهم على استخدامها، وأن هؤلاء ما يزال لديهم ما يتراوح بين ٥٠ ـ ٦٠ صاروخاً من هذا الطراز». وكان الجنرالات الأتراك قبل هذه العملية، في لقاء مع الصحفيين حول «المسائل الأمنية» نظمته رئاسة الأركان بأنقرة في ١٩٩٧/٤/٢٩، قد هددوا بـ «استخدام القوة ضد سوريا وإيران لدعمهما حزب «PKK» الذي تؤوي سوريا زعيمه داخل منشآت عسكرية». وهذه «الاتهامات» التركية لسوريا بـ «مساندة هذا الحزب تكررت لاحقاً من جانب وزير الدفاع تورهان تايان في ١٩٩٧/٦/٢٥ والرئيس ديميريل في ١٩٩٧/٩/١٥ الذي ذهب إلى حد القول «ان سوريا تحتل أعلى مرتبة في المجتمع الدولي بين الدول المساندة للإرهاب.. وأنها تفضل اعتبار الإرهاب أداة أساسية في سياستها الخارجية».

ومن جانبها جددت سوريا رفضها لهذه «الاتهامات» على أساس «أن المشكلة الأساسية للأكراد داخل تركيا ويجب أن تُعالج داخلها وألا يُلقى اللوم على الآخرين، وأن سوريا يهمها وحدة تركيا وسلامة أراضيها ولا مصلحة لها في غير ذلك، ولكن هناك من يحرك المؤسسة العسكرية التركية (إسرائيل) لتوتير الأجواء مع سوريا دون أي مبرر «وفقاً لتصريحات وزير خارجيتها فاروق الشرع في ١٩٩٧/٦/٢١ و١٩٩٧/٧/١٣. ومن المتوقع مستقبلاً استمرار توتر العلاقات بين البلدين بسبب المشكلة الكردية لتركيا في ارتباطها بتزايد تدخلها في شمال العراق وبتطور تحالفها مع إسرائيل (وأمريكا) وبثبات موقفها الرافض لتسوية مشكلة مياه الفرات. ومما يدعم ذلك أنه على رغم قيام الرئيس مبارك

باطلاع الرئيس الأسد في الاسكندرية في ١٩٩٧/٩/١٨ على نتائج مباحثات كان قد أجراها قبل يومين بالقاهرة مع الرئيس ديميريل، وأعرب بعدها عن الاستعداد لقيام مصر بدور «الوساطة» بين البلدين للإسهام في حل المشكلات القائمة بينهما عن طريق التفاوض باعتبار «أنه ما دام مبدأ التفاوض مقبولاً (من الجانبين) فإن ذلك يعدّ خطوة طيبة جداً إلى الأمام»، أكد الأسد مجدداً بعد مباحثات الاسكندرية: «أن سوريا ليست جزءاً من المشكلة (الكردية) الموجودة في تركيا، وليس لها مصلحة في أن ترهب تركيا أو تساعد الإرهابيين. وما يجري في تركيا مشكلة داخلية، ولا تستطيع سوريا أن تقوم بمهمة الشرطي بالنسبة لتركيا، لأن هذا الأمر شأن تركي يمكن أن يعالجه الأتراك بأنفسهم. . . وهناك أمور من الخارج (إسرائيل) هي التي تطرح لتركيا هذه النغمة (اتهام سوريا)».

(٢) اتساع النطاق الجغرافي لعملية «فولاذ ٩٧» إلى قرب الحدود السورية ـ العراقية، حيث شهدت تلك العملية خصوصاً في الفترة ١٨ ـ ٢٨/ ١٩٩٧/٥ تحركات برية وقصفاً جوياً تركياً قرب هذه الحدود بحجة «منع حزب «PKK» من تحريك تعزيزات من قواعده داخل سوريا». وعلى رغم أن سوريا لم ترد على هذه «التحرشات» بحشود عسكرية على حدودها مع تركيا، إلا أن ضخامة حجم القوات التركية المشاركة في هذه العملية وتوغلها في شمال العراق قرب مشارف أربيل والموصل وتعاونها مع البارزاني وعدم انسحابها بالكامل في ١٩٩٧/٦/٢١ والتأييد الأمريكي والإسرائيلي للعملية وزيادة احتمالات تحركها لإقامة «منطقة عازلة» ـ وهو ما تحقق لاحقاً في ٢٢/ ١٩٩٧/١٠، أثار مخاوف وقلق سوريا من أن تكون هذه العملية بداية تحرك تركي مدعوم إسرائيلياً وأمريكياً لـ «تقسيم العراق» ومن بعده دول عربية أخرى من ناحية، ولزيادة الضغط عليها عبر «تطويقها» من الشمال بتركيا، ومن الجنوب بإسرائيل، ومن الشمال الشرقي بمنطقة أمنية تركية أو قوات مشتركة تركية ـ كردية من حزب البارزاني، فضلاً عن مخاوفها من أن تشكل هذه العملية خطوة على طريق مشروع صهيوني قديم أثير مؤخراً بشأن «توطين الفلسطينيين في شمال العراق».

هذا التقدير السوري لمخاطر هذه العملية والذي عبر عنه بوضوح الرئيس الأسد في ١٩٩٧/٧/٤ ونائبه خدام في ١٩٩٧/٦/١٧ يفسر:

(١) التنديد السوري بهذه العملية والعمليات العسكرية اللاحقة في شمال العراق كـ «انتهاك صارخ لسيادة العراق وخرق للقانون الدولي»، مع التأكيد على «وحدة وسلامة العراق أرضاً وشعباً» على نحو ما عبر عنه وزير الخارجية فاروق الشرع في ١٩٩٧/٦/٢ و١٩٩٧/٧/١٣ وبيان القيادة المركزية للجبهة الوطنية في سوريا في ١٢/ ١٩٩٧/١٠. وفي أول رد فعل رسمي سوري على الإعلان التركي بإقامة «منطقة أمنية» في شمال العراق، أكد الشرع في ١٩٩٧/١٠/٢٥ «عدم مشروعية الحزام الأمني الذي فرضته تركيا في شمال العراق في إطار أي مبدأ من مبادئ القانون الدولي»، محذراً من «أنه سيسبب توتراً في المنطقة كأي عمل يخالف القانون الدولي وينتهك سيادة ووحدة أراضي الدول».

(٢) التقارب السوري ـ العراقي كوسيلة من وجهة النظر السورية لـ «حماية العراق من خطر التقسيم»، حيث بدأ هذا التقارب بمبادرة سوريا بإرسال وفد اقتصادي وتجاري إلى بغداد في ١٩ ـ ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٧، ثم تتالت خطواته على الصعيد الاقتصادي والتجاري بإعادة فتح الحدود بين البلدين في ١٣/٦/١٩٩٧ وتبادل زيارات الوفود الرسمية وحصول الشركات والتجار السوريين على عقود لتوريد المنتجات إلى العراق في إطار اتفاق «النفط مقابل الغذاء» واعتماد نقطة التنف الحدودية من جانب الأمم المتحدة كإحدى نقاط عبور السلع الواردة للعراق، وخطوات أخرى ما زالت قاصرة على هذا الصعيد دون أن تتطور إلى حد «التطبيع الكامل» للعلاقات بين البلدين على الرغم من أن وزير الخارجية السوري كان قد أعلن في ٢١/٦/١٩٩٧ «أن فتح الحدود بين سوريا والعراق قد تتبعه خطوات أخرى من أجل التطبيع بين البلدين»، وكان نظيره العراقي خلال لقائه بالوفد الاقتصادي السوري في بغداد في أيار/مايو ١٩٩٧ قد أكد «أن بلاده تنتظر رد دمشق على طلبها استئناف العلاقات الدبلوماسية». وعاد في ٢٦/٧/١٩٩٧ للدعوة مجدداً إلى «التطبيع الكامل بين البلدين وعودة العلاقات بينهما كاملة».

وعلى رغم أن المنهج «الحذر» لسوريا في انفتاحها «المحدود» حتى الآن على العراق قد يمكن تفسيره في ضوء عوامل عديدة من قبيل تقدير سوريا لما يمكن أن يترتب على «الانفتاح الكامل» من انعكاسات «سلبية» سواء على علاقاتها مع بلدان الخليج العربية أو علاقاتها «المتوترة» مع أمريكا، فضلاً عن بقايا الخلافات السياسية، إلا أن تزايد المخاطر المشتركة الناجمة عن دور تركيا المتزايد في شمال العراق ـ خصوصاً بعد إعلانها إقامة «المنطقة الأمنية» ـ وتطور تحالفها مع إسرائيل، ورفضها تسوية مشكلة مياه الفرات يفرض ضرورة هذا «التطبيع» دون ربطه بالضرورة بـ «مصالحة عربية شاملة»، بل إن هذا «التطبيع» قد يمهد واقعياً للأخيرة. ويختلف ذلك عن التصور السوري الذي عبر عنه الأسد في ٤/٧/١٩٩٧ بقوله «إن العلاقات التجارية بين سوريا والعراق تكفي في الوقت الحاضر، وإنه حاول تصفية الخلافات بين الجميع ونعود مرة ثانية لكي نكون صفاً واحداً، ويبدو أن تحقيق ذلك لم يحن وقته بعد. فعند الحديث عن إزالة الخلافات والتضامن يوافق الجميع، ولكن عند تنفيذ هذا يظهر ما في القلوب وما زال فيها الكثير!».

مصر

غلب طابع التوتر على علاقات مصر بتركيا عام ١٩٩٧، خصوصاً قبل زيارة ديميريل لها في ١٦/٩/١٩٩٧، ولا سيما بسبب غزو تركيا المتكرر لشمال العراق وتطور تعاونها العسكري مع إسرائيل. وإضافة إلى تنديد المسؤولين المصريين بـ «التدخل التركي العسكري في شمال العراق» وتأكيدهم «ضرورة الانسحاب الفوري لجميع القوات التركية من الأراضي العراقية، ووجوب الحفاظ على وحدة العراق وسلامة أراضيه»، وهو موقف عبر عنه وزير الخارجية عمرو موسى إبان اجتماعه في استانبول في ١٥/٥/١٩٩٧ مع نظيرته التركية تشيللر والبيان الختامي الصادر في القاهرة في ٢٨/٥/١٩٩٧ عن اللجنة

العليا المصرية - السورية المشتركة برئاسة رئيسي وزراء البلدين وبيان اللجنة المصرية - الأردنية في القاهرة في ٦/٧/١٩٩٧، عبرت مصر عن معارضتها السياسية التركية بصدد هاتين المسألتين بعدة طرق منها:

(١) رفض الرئيس مبارك دعوة الرئيس ديميريل للمشاركة في قمة الدول الثماني باستانبول في ١٥/٦/١٩٩٧، وتوجيهه انتقادات شديدة لتركيا بسبب عملياتها العسكرية «فولاذ» في شمال العراق ومناوراتها العسكرية مع إسرائيل (وأمريكا) وذلك إبان استقباله في ١١/٦/١٩٩٧ وزير الدولة التركي عبد الله جول الذي نقل إليه هذه الدعوة ورسالة من ديميريل رداً على رسالة كان مبارك قد أرسلها إلى الأخير في ٤/٦/١٩٩٧ بشأن هذين الموضوعين وعبر فيها عن «قلقه من الوضع في شمال العراق» مؤكداً «ضرورة الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية». وتضمنت رسالة ديميريل إيضاحات جديدة لا تختلف عن مواقف تركيا المعلنة حول هذين الموضوعين وخصوصاً التعاون مع إسرائيل الذي اعتبره عمرو موسى في ١٠/٦/١٩٩٧ «يثير الكثير من علامات الاستفهام التي تحتاج إلى تفسيرات بسبب مساسه بالأمن العربي». وقام بتمثيل مصر في هذه القمة رئيس وزرائها الذي سلم ديميريل رسالة من مبارك في ١٥/٦/١٩٩٧ وتناولت مباحثاتهما الموضوعين نفسيهما.

(٢) «تأجيل» زيارة كان من المقرر أن يقوم بها ديميريل لمصر في ٢٨/٤/١٩٩٧ لـ «إجراء مباحثات مع مبارك تتناول المتغيرات في المنطقة وما تقتضيه من ترتيب للأوضاع، فضلاً عن التوقيع على اتفاق للتعاون والصداقة كان قد تم الاتفاق عليه أثناء زيارة مبارك لتركيا في تموز/يوليو ١٩٩٦». فهذا «التأجيل» يصعب فصله عن معارضة أو «قلق» مصر إزاء المسألتين السالفتي الذكر، ولا سيما أن مبارك نفسه لدى إعلانه في يومي ١ و٢٩/٧/١٩٩٧ عن أن زيارة ديميريل ستتم في النصف الثاني من أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ ذكر أنه كان قد بعث برسالة إلى ديميريل نبه فيها لخطورة التحالف بين تركيا وإسرائيل على العلاقات العربية - التركية، وطلب منه إيضاحات بشأن دخول القوات التركية شمال العراق». وأضاف مبارك في ١٥/٨/١٩٩٧ «أنه سيبحث مع ديميريل خلال زيارته لمصر أبعاد العلاقات التركية - الإسرائيلية، والتدخلات التركية في أراضي العراق».

(٣) التزام مصر موقف الرفض المصحوب بـ «الترقب لحين إجراء الاتصالات اللازمة مع تركيا» إزاء إعلان الأخيرة في ٢٢/١٠/١٩٩٧ إقامة «منطقة أمنية» في شمال العراق. فبشأن «ما تردد» حول هذه المسألة أكد عمرو موسى في اليوم نفسه «حرص مصر على وحدة وسلامة أراضي العراق وسيادته على كامل ترابه، وأن أي شيء يمس سلامة أراضي العراق مسألة لا تتفق معها سياسة مصر ولا يمكننا التعاطف معها ولا الموافقة عليها. وأنه ثبت أن نظرية المناطق الأمنية تؤدي إلى تصعيد الصدام وليس إلى منعه، وأنه لم يتم بعد إجراء اتصالات مع الجانب التركي في هذا الشأن».

ليبيا

عانت علاقات ليبيا السياسية مع تركيا عام ١٩٩٧ أزمة أكثر حدة من تلك التي شهدتها في العام الماضي إبان انتقاد العقيد القذافي لتركيا وعلاقتها بإسرائيل وتعاملها مع أكرادها في حضور أربكان في ٦/١٠/١٩٩٧، وما تبع ذلك من استدعاء أنقرة سفيرها في طرابلس للتشاور. ففي ١١/٦/١٩٩٧ أدلى القذافي بتصريحات انتقد فيها غزو تركيا لشمال العراق وتحالفها مع إسرائيل: «إن الجيش التركي تقوده إسرائيل ويخوض مواجهة ضد الأمة العربية»، وردت الخارجية التركية في ١٣/٦/١٩٩٧ ببيان أعلنت فيه «استدعاء السفير التركي في طرابلس نهائياً بسبب تصريحات... الزعيم الليبي ضد تركيا وقواتها المسلحة» وتضمن أيضاً انتقادات حادة لليبيا وزعيمها. مما دفع الخارجية الليبية في اليوم التالي إلى إعلان «أنها ستقوم بمجموعة من الإجراءات التي تمليها تصرفات النظام التركي ضد الشعب العربي الليبي» دون توضيح طبيعة هذه الإجراءات، كما استنكرت «ما ورد في البيان التركي من إساءة بالغة للشعب الليبي وقائد ثورته»، وأدانت مجدداً دور تركيا وتحالفها مع إسرائيل لأن «خطوطه التآمرية ضد الأمة العربية بدأت تتضح عبر عدوان تركيا غير المبرر على أراضي العراق في انتهاك صريح لسيادته، وتبرز في ممارسات تركيا العدوانية ضد سوريا والتهديد بحرمانها من حقوقها في مياه الفرات وفي تدميرها وتصفيتها للشعب الكردي، وهذه الممارسات تؤكد حقيقة ارتباطات تركيا مع الحلف الأطلسي والعدو الإسرائيلي». وأكدت الموقف نفسه مصادر دبلوماسية ليبية في القاهرة بإشارتها إلى «أن الخطوة التركية غير مبررة ويجب أن تدرسها الحكومة التركية بعناية واضعة في حسابها التداعيات السلبية التي يمكن أن تسببها على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.. وإذا كانت تركيا سحبت سفيرها بسبب رفض ليبيا مباركة غزوها شمال العراق، فإن عليها اتخاذ نفس الخطوة مع كل الدول العربية دون استثناء».

ثالثاً: تطورات العلاقات التركية ـ الإسرائيلية وانعكاساتها على العلاقات التركية ـ العربية[٢٤]

أكدت التطورات المتسارعة في العلاقات التركية ـ الإسرائيلية، وبخاصة في جوانبها العسكرية والاستراتيجية والأمنية، صعوبة فصل هذه العلاقات عن الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط الجاري تطويرها منذ نهاية حرب الخليج الثانية وتزايد أهمية طرفي التحالف التركي ـ الإسرائيلي في تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية، وتحديداً ما يتعلق منها بإعادة ترتيب الأوضاع وبناء «ترتيبات أمنية إقليمية فعلية جديدة» في المنطقة من ناحية، وأكدت من ناحية أخرى ما تنطوي عليه هذه العلاقات من تهديدات جادة آنية وبعيدة المدى للأمن القومي العربي عموماً وأمن دول عربية معينة كسوريا والعراق وكذلك

(٢٤) المصدر نفسه، الفصل ٤.

مصر خصوصاً، فضلاً عن تأثيراتها الآنية والمستقبلية السلبية على توازن القوى في المنطقة (المختل أساساً) في غير صالح الجانب العربي، ودورها السلبي في التوصل إلى سلام حقيقي في المنطقة. وقبل بحث مظاهر ومؤشرات تطور هذه العلاقات ومخاطرها على المنطقة العربية وردود الفعل العربية تجاهها، قد يكون من المفيد الإشارة إلى بعض العوامل الدافعة لهذا التطور من وجهة النظر التركية.

١ ـ تركيا وعوامل «اندفاعها» في تطوير علاقاتها مع إسرائيل

لعل من أهم هذه العوامل، بصرف النظر عن وزنها النسبي، ما يلي:

أ ـ الصراع الداخلي في تركيا بين التيار الإسلامي ممثلاً في حزب «الرفاه» وقوى إسلامية أخرى، والتيار العلماني ممثلاً في المؤسسة العسكرية والأحزاب العلمانية. فخلال مراحل هذا الصراع كافة سعت هذه المؤسسة إلى تطوير العلاقات مع إسرائيل «الحليف الاستراتيجي الأول لأمريكا في الشرق الأوسط» باعتبار ذلك ـ ضمن أمور أخرى ـ وسيلة لتأكيد «الطابع العلماني الغربي» للدولة التركية وفرض ذلك كـ «أمر واقع» يصعب على «الرفاه» وغيره تغييره أو «تحديه» سواء كان «الرفاه» في السلطة أو في المعارضة. وبالنظر إلى أن هذا الصراع ما زال قائماً، على الرغم من إبعاد هذا الحزب عن السلطة في ١٨/٦/١٩٩٧، فإنه يُتوقع أن يظل هذا العامل مؤثراً في دفع تركيا مستقبلاً إلى مزيد من التطوير لعلاقاتها مع إسرائيل وأمريكا. وفي ضوء هذا العامل، وغيره، قد يمكن تفسير بلوغ «التعاون» بين إسرائيل وتركيا ذروته في ظل حكومة أربكان الائتلافية على الرغم من «توجهاته الإسلامية» وفي ظل حكومة يمينية ـ إسرائيلية متطرفة منذ وصول الليكود إلى السلطة في حزيران/يونيو ١٩٩٦، فاتفاق التعاون العسكري/الاستراتيجي الأول مع إسرائيل المبرم في ٢٣/٢/١٩٩٦ ـ وكان ثمرة مباحثات «سرية» جرت في إسرائيل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بين مسؤولي الدفاع بالأخيرة ووفد عسكري تركي برئاسة الجنرال شفيق بير، نائب رئيس الأركان ـ تم تدعيمه باتفاق ثان في ٢٨/٨/١٩٩٦ بشأن مشروع تحديث إسرائيل ٤٥ طائرة فانتوم تركية، وباتفاق ثالث في ١/١٢/١٩٩٦ بشأن المشروع نفسه وتنظيم تدريبات ومناورات مشتركة، وباتفاق رابع في ٨/٤/١٩٩٧ بشأن خطة «تقدير مخاطر إيران وسوريا على البلدين، وتم توقيع عدة اتفاقات أخرى بشأن مشروعات التصنيع العسكري، وكذلك التعاون الاقتصادي والتجاري. وفي ظل حكومة أربكان تعددت أيضاً الزيارات المتبادلة الرفيعة المستوى بين مسؤولي البلدين، وبخاصة من العسكريين، ومن أهمها زيارة وزير السياحة الإسرائيلي لتركيا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وزيارة رئيس الأركان العامة التركي إسماعيل حقي قره داي، لإسرائيل في أواخر شباط/فبراير ١٩٩٧، وزيارة وزير الخارجية الإسرائيلي ديفيد ليفي لتركيا في ٨ ـ ٩ نيسان/ابريل ١٩٩٧، وزيارة وزير الدفاع التركي تورهان تايان لإسرائيل من ٣٠ نيسان/ ابريل ـ ٤ أيار/مايو ١٩٩٧، وزيارة نائب رئيس الأركان العامة التركي شفيق بير لإسرائيل في ٥ ـ ٦ أيار/مايو ١٩٩٧، ولتتواصل هذه الزيارات على مستويات أخرى

(دون ضجيج إعلامي) بعد «إسقاط» حكومة أربكان حتى تعود مجدداً إلى المستويات العليا مع زيارة رئيس الأركان الإسرائيلي أمنون شاحاك لتركيا في ١٢ ـ ١٤ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٧.

ب ـ **المشكلات التركية الداخلية الأخرى**: ولا سيما العنف بتعبيراته المختلفة (الكردي واليساري والإسلامي) تشكل بدورها عاملاً مهماً لتطور العلاقات مع إسرائيل، لتقدير الأوساط التركية المعنية بـ «مكافحة الإرهاب» إمكانية الاستفادة من الخبرات الإسرائيلية في التعامل مع هذه المشكلة التي تعود بالأساس من وجهة النظر التركية إلى عوامل خارجية: الوضع في شمال العراق، وادعاء «ارتباطات سوريا بحزب «PKK» وإيران بالمنظمات الكردية والإسلامية التركية المتطرفة».

ج ـ **توترات العلاقات التركية ـ السورية**: بسبب قضايا عديدة كالمياه وأمن الحدود والاسكندرونة لا تشكل فحسب عاملاً مهماً في تطور علاقات تركيا بإسرائيل، ولكن أيضاً يمكن في ضوئها تفسير «ازدواجية» الموقف التركي إزاء عملية السلام الذي تتنازعه اتجاهات متناقضة:

(١) الرغبة في تسوية سياسية «شاملة» للصراع العربي ـ الإسرائيلي والترحيب بتحقيقها لما سوف يعقب تلك التسوية أو يواكبها من خطوات «متواضعة» لتحقيقها من بناء ترتيبات اقتصادية اقليمية تستفيد منها تركيا في مجالات المياه والتعاون الاقتصادي والمالي والتجاري وغيرها ـ ولهذا يؤكد المسؤولون الأتراك أهمية تحقيق السلام في الشرق الأوسط و«اهتمام تركيا بالعمل على استتباب السلام في المنطقة، وتأييدها تنفيذ الاتفاقيات (الفلسطينية ـ الإسرائيلية) تنفيذاً كاملاً» على حد تعبير ديميريل في ١٦/٩/١٩٩٧.

(٢) خوف تركيا من سلبيات معينة ستعانيها في حالة التوصل إلى هذه التسوية خصوصاً على المسار السوري في ظل المشكلات العديدة المثارة مع سوريا. ويبدو أن هذا الاتجاه أقوى من سابقه وسيظل مستقبلاً الأكثر تأثيراً في سياسة تركيا، مما يفسر تقدير خبراء استراتيجيين أمريكيين في آب/أغسطس ١٩٩٧ «أن تخوف تركيا من أنها قد ترغم في حالة التوصل إلى سلام شامل في المنطقة بين العرب وإسرائيل على الدخول في اتفاقيات مع جيرانها السوريين والعراقيين لحل مشكلة المياه التي تستخدمها حالياً كورقة ضغط في تعاملاتها معهم، يمثل أحد أسباب دخولها في تحالف عسكري مع إسرائيل بما يحقق مصالحها لأن هذا التحالف قد يزيد من تعقيدات التوصل إلى حل سلمي لمشكلة الشرق الأوسط». ويفسر ذلك أيضاً تقدير الباحث أن تركيا تستخدم تحالفها مع إسرائيل كوسيلة للضغط على سوريا كي لا تشعر مستقبلاً ـ خصوصاً في حالة استعادتها الجولان وسحب قواتها من لبنان ـ بأن لديها القوة الكافية لإثارة نزاع حاد مع تركيا أو الضغط عليها بفاعلية أكثر بشأن مشكلة مياه الفرات أو الاسكندرونة. وهذا التقدير الأخير قد يجد ما يدعمه في تصريح وزير الدفاع الإسرائيلي موردخاي في ٢٦/٤/١٩٩٧ بإدراجه سوريا ـ وكذلك العراق ـ ضمن الدول المستهدف «ردعها» من جانب إسرائيل وتركيا في إطار

تعاونهما/ تحالفهما العسكري المدعوم أمريكياً بغرض منعها من «تغيير الأمر الواقع والحدود القائمة في المنطقة»، وذلك لارتباط المسألة الأخيرة بشقيها من وجهة النظر التركية بوضع الفرات ودجلة من ناحية والاسكندرونة؛ من ناحية أخرى.

د ـ أهداف تركية أخرى من التعاون/ التحالف مع إسرائيل: على الرغم من تحفظ البعض على «أن تركيا، وهي بصدد تعاونها مع إسرائيل، إنما تريد وتبحث عن دور لها في المنطقة عن طريق إسرائيل، أو أنها تحاول الاستفادة من الدعم الأمريكي عن طريق الأخيرة، إذ إن لها علاقات قديمة مع الولايات المتحدة قبل قيام إسرائيل، بل إن إسرائيل تمثل تنافساً لتركيا»، إلا أن هذا «التحفظ» لا ينفي حقيقة وجود هذه الأهداف:

(١) الدور التركي في «الشرق الأوسط»، وعلى الرغم من أهمية الوضع الجيواستراتيجي لتركيا، ولا سيما بحكم حدودها المشتركة مع ثلاث دول (سوريا والعراق وإيران) يمكن أن تمثل تهديداً للمصالح الأمريكية في المنطقة، لا يمكن فصله عن الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، والتي من أهدافها الرئيسية حماية أمن إسرائيل. وبالتالي فإن نهوض تركيا بدور مهم في أي «ترتيبات أمنية إقليمية» يتوقف بالأساس على مدى متانة علاقاتها بكل من أمريكا وإسرائيل، كما أن هذه العلاقات بإسرائيل تضمن لتركيا دوراً قيادياً حتى لو اتخذ صورة «الشريك الثاني/ الأصغر» للأخيرة في الترتيبات الاقتصادية الاقليمية. بل إن علاقات التحالف مع إسرائيل قد تحقق لتركيا أهدافاً أبعد في المنطقة ومنها «التحول إلى قوة نووية عام ٢٠٢٠، وقيام تركيا وإسرائيل بغزو سوريا وإعادة رسم خريطة كل من سوريا والعراق» على حد ما جاء في تقرير صدر في تموز/ يوليو ١٩٩٧ عن «مركز التقويم الاستراتيجي الأمريكي» (SAIC) بشأن الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة العسكرية التركية في تعاونها الاستراتيجي مع إسرائيل حتى عام ٢٠٢٠.

(٢) انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي يشكل هدفاً آخر لتركيا من توثيق تعاونها مع إسرائيل باعتباره وسيلة لكسب مساندة أمريكا واللوبي الصهيوني فيها لموقفها سواء بشأن خلافاتها العديدة مع اليونان، أو بشأن إحجام الاتحاد الأوروبي عن قبول ضمها إلى عضويته الكاملة، وهما مسألتان مرتبطتان من وجهة نظر تركيا باعتبار «أن اليونان تقف حجر عثرة في طريق رغبة تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وأنها تسعى لاستغلال هذه الرغبة لكي تملي على تركيا حلولاً فردية لصالحها» على حد تعبير رئيس وزرائها يلماز في ١٥/ ١٠/ ١٩٩٧. ومما يؤكد ذلك أن نائبة رئيس الوزراء ووزيرة الخارجية السابقة تشيللر، وإبان اشتداد الصراع بين أربكان والمؤسسة العسكرية في شباط/ فبراير ١٩٩٧، اتصلت بنظيرها الإسرائيلي وبرئيس الوزراء الإسرائيلي طالبة من إسرائيل بذل مساعيها لدى الاتحاد الأوروبي لتغيير موقفه من العلاقات مع تركيا والمتصفة بـ «التوتر» منذ تجميد البرلمان الأوروبي في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦ لاتفاق الاتحاد الجمركي المبرم في نهاية ١٩٩٥ وبدء سريانه في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦.

٢ ـ العلاقات الاقتصادية التركية ـ الإسرائيلية

من أبرز مؤشرات التطورات الأخيرة في هذه العلاقات:

ـ **اتفاق التجارة الحرة** بين البلدين والموقع في آذار/مارس ١٩٩٦، أقره الكنيست في العام نفسه، بينما أقره البرلمان التركي في ١٩٩٧/٤/٤. وينص على إعفاء السلع المتبادلة بين البلدين من الضرائب والرسوم الجمركية، وزيادة حجم التجارة بينهما خلال السنوات الثلاث المقبلة إلى ملياري دولار سنوياً مقارنة بـ ٤٤٨ مليون دولار عام ١٩٩٦ ـ كان منها ١٩٦ مليوناً قيمة صادرات تركيا إلى إسرائيل، و٢٥٢ مليوناً قيمة وارداتها منها، ومواءمة تجارة تركيا مع إسرائيل مع تعهدات الأولى للاتحاد الأوروبي بموجب اتفاق الاتحاد الجمركي، ويتيح لتركيا فرصة زيادة تجارتها مع الولايات المتحدة وكندا أو أمريكا الوسطى عبر إسرائيل التي تربطها بها علاقات تجارة تفضيلية، كما يتوقع أن تسعى شركات المنسوجات والملابس الجاهزة الإسرائيلية إلى الاستفادة من هذا الاتفاق في إقامة مشروعات مشتركة مع تركيا لتجنب ارتفاع تكلفة العمل بما يضمن لإسرائيل الحصول على حصتها المقدرة بمليار دولار سنوياً من هذه المنتجات في السوق الأمريكية. وقد أعلنت حكومة يلماز في ١٩٩٧/٧/١٨ بدء تنفيذ الاتفاق.

ـ **اتفاق النقل البري بين البلدين**، وقعه ليفي وتشيللر في أنقرة في ١٩٩٧/٤/٩، على أن يتم تنفيذه في حالة «تطبيع العلاقات في الشرق الأوسط» نظراً لوقوع سوريا بين البلدين.

ـ **«بيع المياه»**: بحث ليفي خلال زيارته لتركيا في ٨ ـ ٩ نيسان/ابريل ١٩٩٧ مشروع تركي لبيع فائض مياه أحد أنهارها (مانوجات) لإسرائيل، وهو مشروع مثار منذ منتصف ١٩٩٠ ولم يتم حتى الآن التوصل إلى اتفاق نهائي بشأنه نتيجة الخلاف بين البلدين حول «تسعير المياه».

ـ **مجالات أخرى**: بحث ليفي أيضاً خلال هذه الزيارة سبل زيادة الاستثمارات والمشروعات المشتركة بين البلدين عبر تفعيل أعمال اللجنة الاقتصادية المشتركة، كما حرص في اليوم الثاني من زيارته على الالتقاء في استانبول بكبار رجال الأعمال الأتراك وبأعضاء الجالية اليهودية ومن بين رموزها عناصر بارزة في عالم المال والأعمال.

أ ـ التعاون التركي ـ الإسرائيلي في المجالات الأمنية: «مكافحة الإرهاب» والاستخبارات

يتم هذا التعاون بموجب اتفاق وقع خلال زيارة تشيللر لإسرائيل في ٣ ـ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ للتعاون بين البلدين في مجال «مكافحة الإرهاب» واستفادة تركيا من خبرات إسرائيل في هذا المجال، بموجب بعض البنود «المعلنة» لاتفاق التعاون/التحالف العسكري الأول المبرم في ١٩٩٦/٢/٢٣ كتلك المتعلقة بـ «إنشاء منتدى للحوار

الاستراتيجي بين البلدين لرصد الأخطار المشتركة التي تهدد أمنهما، وإقامة آلية مشتركة لمواجهتها، وامتداد هذا الحوار ليشمل مجالات تتعلق بأنشطة المخابرات وإقامة أجهزة تنصت في تركيا لرصد أي تحركات عسكرية في سوريا وإيران وجمع المعلومات عنهما»، فضلاً عن اتفاق «تقدير المخاطر» المبرم في أنقرة في نيسان/ابريل ١٩٩٧ بنصه على «أن يتم التقدير المشترك للمخاطر كل ثلاثة شهور على مستوى الفنيين، وكل ستة شهور على مستوى وزراء الدفاع ورؤساء الأركان». وفي تقرير نشره في تموز/يوليو ١٩٩٧ «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط» ورد «أنه رغم سرية محتويات الاتفاقات الدفاعية بين تركيا وإسرائيل، إلا أن من بين ما تتضمنه بروتوكولاتها: التعاون في مجالات مكافحة الإرهاب وأمن الحدود والمخابرات، وأن الإسرائيليين والأتراك يتبادلون المعلومات في مجال المخابرات منذ سنوات، وأن إسرائيل ساعدت تركيا في تأمين حدودها ضد عمليات حزب «PKK» الذي ترى تركيا أن له قواعد داخل سوريا والعراق وإيران».

إضافة إلى ما سبق ذكره بشأن التعاون التركي ـ الإسرائيلي في شمال العراق (المنطقة الأمنية) وفي «المراقبة الالكترونية» للحدود التركية مع سوريا والعراق، ولا سيما مع تأكيد نتنياهو في ٣/٥/١٩٩٧ أثناء زيارة وزير الدفاع التركي تايان لإسرائيل «أهمية تعزيز التعاون العسكري بين البلدين من أجل مواجهة التهديد الإرهابي وتأمين استقرار المنطقة كلها»، فيما ذهب تايان بعد عودته إلى بلده في ٥/٥/١٩٩٧ إلى أبعد من ذلك بادعائه «أن سوريا هي المقر العام للإرهاب الذي يمارس ضد تركيا وضد إسرائيل في وقت واحد»، كان من أبرز أمثلة التعاون بين البلدين في المجالات الأمنية والاستخبارية في مواجهة سوريا قيام إسرائيل في الأسبوع الأول من أيار/مايو ١٩٩٧ بتزويد تركيا بمعلومات فنية مهمة عن إمكانيات طائرات «ميج ٢٩» الروسية بعد دراستها لثلاث طائرات منها تلقتها من ألمانيا حتى تستغل تركيا هذه المعلومات في تحديث النظام الهجومي والتسليحي لطائراتها «أف ١٦» لتحييد ميزة «المرونة» التي تتمتع بها الأولى في أي «اشتباك مستقبلي» مع سوريا التي تمثل هذه الطائرات ـ وتقدر بأربعين طائرة ـ أفضل مقاتلات لديها.

ب ـ التعاون التركي ـ الإسرائيلي في الصناعات العسكرية والمشروعات المشتركة

أبرم البلدان حتى نهاية حزيران/يونيو ١٩٩٧ ١٤ اتفاقاً في هذا المجال، بعضها جارٍ تنفيذه بالفعل، والآخر قيد البحث والإعداد، فضلاً عن مشروعات لاحقة خصوصاً إبان زيارة شاحاك لتركيا، ومنها:

(١) مشروع مدته ٥ سنوات لتحديث ٥٤ طائرة «أف ٤» تركية بتكلفة قدرها ٦٠٠ مليون دولار، وقد وافقت البنوك التجارية الإسرائيلية في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦ على تقديم قرض بهذا المبلغ للصناعات الجوية الإسرائيلية لتمويل المشروع وتم تنظيمه نهائياً بموجب اتفاق ٥/١٢/١٩٩٦.

(٢) مشروعان اتفق عليهما شفيق بير في إسرائيل في ١٩٩٧/٥/٥، أولهما يتعلق بتحديث الأخيرة للدبابات التركية القديمة من طراز «أم ٦٠ سي»، وثانيهما مشروع مشترك لإنتاج ٨٠٠ دبابة إسرائيلية «ميركافا ٣» في تركيا. كما اقترح بير في ٤/٥/١٩٩٧ أن تزود إسرائيل بلاده بعدد من صواريخ «أرو» المضادة للصواريخ الباليستية بدعوى «ردع أي تهديد من جانب إيران التي تملك صواريخ بعيدة المدى قادرة على حمل رؤوس بيولوجية أو كيماوية أو نووية».

(٣) مشروع مشترك تم الاتفاق عليه في ١٦/٥/١٩٩٧ بتكلفة قدرها ٥٠٠ مليون دولار لإنتاج صواريخ جو/أرض من طراز «بواب أي ٢» ومداها ١٥٠ كم، وأنشئ لتنفيذه اتحاد شركات/كونسورتيوم بين شركتين تركيتين وشركة «رافائيل» الإسرائيلية لتطوير الأسلحة، ويتوقع أن تتسلم تركيا أول صاروخ منها بحلول عام ٢٠٠٠. ومن المنتظر أيضاً ـ إضافة إلى هذا المشروع ـ أن تحصل تركيا من إسرائيل على ٥٠ صاروخاً من هذا الطراز.

(٤) مشروعات مشتركة اتفق عليها في آب/أغسطس ١٩٩٦ لإنتاج طائرات للمراقبة بدون طيار وأخرى بطيار، وتوصلت بالفعل الشركتان التركية والإسرائيلية المعنيتان في ٢٢/٨/١٩٩٧ إلى تصنيع طائرة من الأولى وزنها ١٣٥ كلغ وقادرة على التحليق طيلة ٨ ساعات على ارتفاع ٢٠ ألف قدم وأن تحمل أجهزة متطورة للرصد نهاراً وليلاً ويمكن تزويدها بأنظمة الكترونية للقتال، وجارٍ تطوير هذه الطائرة التي يستخدمها الجيش الإسرائيلي في عملياته العسكرية.

(٥) مشروعات مهمة تم الاتفاق عليها أو اقتراحها من الجانب الإسرائيلي خلال زيارة (شاحاك) لتركيا في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧، ومنها الاتفاق على إنتاج صواريخ «دليلة» الإسرائيلية الطويلة المدى (٥٠٠ كلم) وذات قدرة توجيه عالية في ضرب الأهداف، الاتفاق على تزويد تركيا بصواريخ جو ـ جو من طراز «٤ فايتون» من إنتاج مصانع «رافائيل»، تقديم مقترحات إسرائيلية تتعلق بالتعاون بين الجانبين في تحديث الطائرات التركية من طراز «أف ٥» وإنتاج الدبابة «٢٠٠٠» وأنظمة الإنذار المبكر «فالكون» والبنادق المستخدمة من قبل وحدات المشاة التركية، فضلاً عن دعم شركة «سيبات» الإسرائيلية في تنافسها مع شركات أخرى على الفوز بعقد تركي يشمل مبدئياً نحو ألف مركبة مدرعة. ونتيجة هذا، فضلاً عن مسائل أخرى بحثها شاحاك ونظيره التركي قره داي كتبادل الزيارات بين بحريتي البلدين وتبادل الطيارين الحربيين وتحديد موعد وتفاصيل المناورات البحرية المشتركة مع أمريكا، كان من «الطبيعي» أن يعقب المتحدث باسم السفارة الإسرائيلية في أنقرة في ١٤/١٠/١٩٩٧ على هذه الزيارة بـ «أن محادثات رئيس الأركان الإسرائيلي شاحاك مع المسؤولين في تركيا كانت مثمرة للغاية، وأنه بحث مع نظيره التركي قره داي القضايا الأمنية في ضوء العلاقات الدافئة الجيدة للغاية بين جيشي تركيا وإسرائيل».

مخاطر هذا التعاون على المنطقة العربية عديدة، ومنها:

(١) الأثر الإيجابي لهذا التعاون في تطور الصناعات العسكرية الإسرائيلية وزيادة أسواقها التصديرية، وتطوير خبراتها في مجالات تطوير وتحديث الأسلحة كالطائرات المقاتلة وغيرها.

(٢) أثر هذا التعاون في دعم اختلال توازن القوى في غير صالح الجانب العربي عموماً إزاء طرفي التحالف (إسرائيل وتركيا)، مما يدفع البعض إلى القول بـ «أن عملية إدخال الأنظمة الالكترونية والمعلوماتية على الأسلحة التركية والإسرائيلية ستشكل ميزة فريدة ـ لطرفي التحالف». وبخصوص تركيا، فإن هذا التعاون وفي إطار تزايد الدعم العسكري الأمريكي لها يؤدي إلى زيادة وتطوير قدراتها العسكرية والتي لا تشكل فحسب من وجهة نظر صانعي سياستها ومؤسستها العسكرية «ردعاً» لدول مجاورة غير عربية كاليونان أو إيران، ولكنها تستهدف بالأساس سوريا في ظل التوترات المتزايدة معها بسبب مشكلات المياه وأمن الحدود وغيرها، فضلاً عن ادعاء تركيا ـ مشاركة في ذلك إسرائيل ـ «تطوير سوريا صواريخ وأسلحة كيماوية» حتى إن وزير دفاعها تايان وبعد يوم واحد من عودته قادماً من إسرائيل عبر في ٥/ ٥/ ١٩٩٧ عن «قلق تركيا من جهود سوريا وإيران لتطوير قدراتهما في مجال الحرب الكيمائية والصواريخ البالستية»، مضيفاً «أن امتلاك مثل هذه الدول أسلحة دمار شامل يشكل مصدر قلق ليس لنا فقط ولكن أيضاً لحلف الأطلسي».

وبصرف النظر عن أهمية التصريح الأخير في إبراز أحد جوانب السياسة التركية «الجديدة» إزاء سوريا باتجاه تأكيد جانبها الأطلسي، وكذلك أهميته في توضيح موقع تركيا بتحالفها مع إسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية لتوسيع «الناتو» جنوباً باتجاه «الشرق الأوسط»، فإن تعاظم قدرات تركيا العسكرية يعني في الأجلين المتوسط والبعيد تحقيق اختلال أكبر في التوازن العسكري والاستراتيجي بينها وبين سوريا وكذلك العراق، خصوصاً في ظل ما يواجه سوريا من «قيود» ومشكلات و«ضغوط» على موردي الأسلحة لها (كروسيا وكذلك الصفقة الملغاة أو المجمدة مع جنوب إفريقيا بسبب الضغوط الأمريكية) مما يعرقل محاولاتها لتحديث قدراتها الدفاعية، فضلاً عن القيود الحالية والمستقبلية المفروضة على تسلح العراق ـ كعمق استراتيجي لسوريا سواء في مواجهة مخاطر إسرائيل أو تركيا ـ بموجب قرارات الأمم المتحدة لوقف حرب الخليج الثانية.

التعاون بين القوات البحرية والجوية والمناورات الإسرائيلية ـ التركية

تمثلت أبرز خطوات البلدين لدعم هذا التعاون فيما يلي:

(أ) **تطوير التعاون بين القوات للبلدين** بموجب اتفاق شباط/فبراير ١٩٩٦، أي استخدام المجال الجوي لكل منهما والقيام بتدريبات مشتركة والسماح للطائرات الحربية الإسرائيلية بالوجود في، واستخدام، قواعد تركية معينة أهمها «أنجيرليك» و«فان»

و«قونيا» لإجراء «تدريبات في الأجواء التركية»، فضلاً عن «تبادل الطيارين الحربيين بين البلدين» ـ وهي مسألة بحث تطويرها شاحاك خلال زيارته تركيا في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧. وعلى رغم أن هذا التعاون، بما يتيحه من عمق استراتيجي لإسرائيل وسلاحها الجوي، ينطوي على مخاطر تهدد الأمن القومي برمته، إلا أنه يستهدف بالأساس سوريا ـ وكذلك العراق ـ حيث أصبح في متناول هذا السلاح «نيل سوريا من جهة جديدة: تركيا».

(ب) **دعم التعاون بين القوات البحرية للبلدين**: وهو ما نظمه أيضاً اتفاق شباط/ فبراير ١٩٩٦ واتفاق كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، كما بحثه شاحاك في زيارته السالفة الذكر. وفي إطار هذا التعاون قام وفد من البحرية التركية بزيارة إسرائيل في الفترة ١٦ ـ ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٩٧ بغرض «عقد اجتماعات تخطيط مع الجانب الإسرائيلي»، وذلك في مواكبة إعلان إسرائيل في ١٩٩٧/٦/١٧ رسو خمس قطع بحرية تركية مؤلفة من غواصة وثلاث قطع صغيرة وسفينة إسناد في ميناء حيفا، واعتبار ذلك «أحد مؤشرات تعزيز العلاقات العسكرية بين البلدين»، بينما وصف ذلك من جانب وزير الدفاع التركي تايان في مقابلة منشورة في ١٩٩٧/٦/٢٦ بـ «أنه يأتي في إطار الصداقة بين البلدين».

(ج) **إجراء مناورات بحرية وجوية مشتركة** وأكبرها على الصعيد الثنائي مناورات «ذئب البحر ١٩٩٧» وجرت منذ بداية وحتى نهاية حزيران/يونيو ١٩٩٧، وامتدت بين بحر إيجة وحتى حدود المياه الإقليمية السورية مروراً بالمجالين الجوي والبحري لقبرص، وشاركت فيها سفن وطائرات حربية تركية «أف ٤» وإسرائيلية «مروحيات خيو المصنعة في إسرائيل بترخيص من أمريكا». ويُلاحظ بخصوصها ما يلي:

ـ إن **أمريكا** شاركت بشكل غير مباشر في هذه المناورات، حيث حشدت لمراقبتها عدداً من حاملات الطائرات وبعض قطع الأسطول السادس في مواجهة جزيرتي رودس اليونانية، وقبرص، وهو ما فسرته أوساط دبلوماسية يونانية في ١٩٩٧/٦/٦ في ضوء «حرص واشنطن على إتاحة الفرصة أمام المحاولات الدولية الرامية لتسوية الأزمة القبرصية خلال لقاء كلاريدس ودنكتاش الشهر المقبل في نيويورك، وإزالة التوتر في العلاقات اليونانية ـ التركية». رغم ذلك، عبرت **اليونان** عن قلقها البالغ إزاء هذه المناورات، خصوصاً مع اختراق الطائرات والسفن التركية والإسرائيلية للمجالين الجوي والبحري لقبرص، فضلاً عن اختراق ٢٠ طائرة حربية تركية المجال الجوي لليونان في ٦/٦/ ١٩٩٧، مما دفعها في اليوم التالي إلى إعلان حالة الطوارئ القصوى بين صفوف قواتها المسلحة تحسباً لإقدام القوات التركية على اتخاذ «خطوات غير محسوبة بدقة» خلال المناورات.

ـ إن **الدول العربية** عموماً، وكذلك الجامعة العربية، أصدرت بيانات لـ «التنديد» بهذه المناورات، ولا سيما في ظل مواكبتها للغزو العراقي لشمال العراق «فولاذ ١٩٩٧» وجمود مفاوضات التسوية بين العرب وإسرائيل بسبب تعنت الأخيرة. فوزير خارجية

مصر، عمرو موسى، صرح في ١٩٩٧/٦/١١ «أن المناورات الإسرائيلية ـ التركية المشتركة تأتي في وقت تمر فيه عملية السلام بأزمة، مما يوجد جواً مملوءاً بالتوتر والشكوك، وأن مصر لا تشرف على السياسة الخارجية لتركيا أو إسرائيل ولا تطلب من الطرفين عدم إقامة علاقات فيما بينهما، ولكن يجب ألا تمس هذه العلاقات الوضع العام في المنطقة وألا تضر بفرص العودة للاستقرار». وكانت سوريا أكثر هذه الدول انتقاداً لهذه المناورات بحكم تنظيمها قبالة سواحلها وفي إطار الأوضاع السالفة الذكر ـ مضافاً إليها تهديدات إسرائيلية «سافرة» و«مقنّعة» بإمكانية شن «ضربة عسكرية لإجهاض خيار عسكري متوقع من جانب سوريا لاستعادة الجولان أو لتحسين وضعها التفاوضي عند استئناف مباحثات التسوية». ويثير الانتباه في هذا الخصوص:

● إن هذه المناورات في إطار هذه الأوضاع، خصوصاً أنها شهدت في اليوم التالي لبدايتها اختراق الطائرات التركية والإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني قبل هبوطها في إحدى القواعد العسكرية التركية، كانت بمثابة «رسالة تحذير وتهديد» موجهة من طرفي التحالف ـ كل فيما يخصه من قضايا ـ إلى سوريا بعلاقاتها الوثيقة بلبنان. وجاء رد سوريا على هذه «الرسالة مؤكداً إدراكها لمضمونها ورفضها له وحرصها في الوقت نفسه على «ألا يتمادى العسكريون الأتراك في تعاونهم مع إسرائيل إلى حد شن حرب ضد سوريا»، وكذلك حرصها على مواجهة مخاطر هذا التحالف عبر عدة مسالك من بينها التضامن العربي ولو الجزئي في إطار دول إعلان دمشق.

● إن رد سوريا على هذه «الرسالة» عبر عنه بوضوح، وما يزال، غير مسؤول فيها. فرئيسها الأسد ذكر في ١٩٩٧/٧/٤ «أن الإسرائيليين صادقون في اعترافهم بأن حلفهم مع تركيا هدفه سوريا، لأن سوريا تشكل لهم العقبة في سبيل فرض السلام المزيف علينا، وهدف هذا الحلف العرب بصفة عامة وسوريا بشكل خاص». ووزير خارجيتها الشرع أشار في ١٩٩٧/٦/٢١ إلى «أن التحالف العسكري التركي ـ الإسرائيلي جاء لإنهاء عملية السلام أو الضغط على العرب لمصلحة إسرائيل للتنازل عن حقوقهم المشروعة». ونائب رئيسها خدام بعد لقائه بالرئيس اللبناني في ١٩٩٧/٦/٥ ذكر «أن المشاركة الإسرائيلية ـ التركية لها أهداف أمنية وسياسية واقتصادية تستهدف المصالح العربية والسيطرة على المنطقة، وأن على الدول العربية أن تجري حواراً مع تركيا لإقناعها بأن علاقاتها مع العرب أفضل من توثيق علاقاتها بإسرائيل»؛ وحول احتمال نشوب حرب تركية ـ سورية قال خدام: «لا نريد أن نستنتج ونأمل في ألا يخطئ أحد في الحسابات». وفي كلمته الافتتاحية لاجتماع وزراء خارجية دول إعلان دمشق باللاذقية في ٦/٢٥/ ١٩٩٧، ربط الشرع بين وضع عملية السلام وهذا التحالف باعتبارهما في «مقدمة التحديات العربية الأربعة التي يبحثها هؤلاء الوزراء»: «.. التحدي الثاني المرتبط بالأول (جمود/غرق عملية السلام بسبب الممارسات الإسرائيلية) هو التحالف العسكري التركي ـ الإسرائيلي الذي يلقي علينا مسؤوليات كبيرة لأنه يأتي في ظل الموقف الإسرائيلي المتعنت الذي يعرقل مسيرة السلام». وفي إشارة إلى مناورات «ذئب البحر ٩٧» الجارية آنذاك،

قال الشرع: «إن هناك سفناً حربية إسرائيلية وتركية تتحرك الآن على بعد أميال من اللاذقية..». وعبر أيضاً عن الإدراك نفسه العسكريون السوريون، كوزير الدفاع مصطفى طلاس في ١٩٩٧/٨/٢٧ بإشارته إلى «أن هذا التحالف موجه ضد العرب بشكل عام وضد سوريا بشكل خاص، ولا سيما في ظل آثاره السلبية والمشبوهة من خلال المناورات المشتركة بين تركيا وإسرائيل قرب الحدود السورية، وأن إسرائيل ستدفع ثمناً باهظاً إذا أقدمت على حماقة العدوان ضد سوريا..»، وكذلك رئيس الأركان حكمت الشهابي الذي ألحق تحذيره لإسرائيل في ١٩٩٧/٧/٣١ بوصف هذه المناورات وتمركز القوات الإسرائيلية في المطارات التركية بأنه «أمر خطير».

● إن سوريا، وكذلك مصر، لم تحققا الكثير مما توقّعتاه في اجتماع «اللاذقية»، الذي اكتفى بيانه الختامي الصادر في ١٩٩٧/٦/٢٦ بعبارات «تأييد» عامة لسوريا في «مواجهة أي تهديدات واستفزازات تتعرض لها من أي جهة»، دون أن يتم التوقيع على بروتوكول التعاون الأمني بين الدول الثماني، وهو ما أعاده الشرع إلى «وجود خلافات في وجهات النظر حول أحد بنوده».

٣ ـ أمريكا ودور «المشارك» في التحالف الإسرائيلي ـ التركي: المناورات الثلاثية واحتمال تبلور تحالف استراتيجي ثلاثي

شهد عام ١٩٩٧ تحولاً نوعياً مهماً في موقف أمريكا إزاء هذا التحالف من موقف «المساند» له ولطرفيه إلى موقف «المشارك» في مناورات معهما، مما يثير مستقبلاً احتمال انضمامها رسمياً إلى هذا التحالف ليصير أداة أكثر فعالية لخدمة وتأمين مصالحها الاستراتيجية في المنطقة. وهذه المناورات البحرية الثلاثية بشرقي البحر المتوسط اتفق على تنظيمها في آب/أغسطس ١٩٩٧ إبان زيارة شفيق بير لإسرائيل في ٥ ـ ٦ أيار/مايو ١٩٩٧، وتأجل موعدها في ١٩٩٧/٧/٢ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، ثم تأجل ثانية في ١٩٩٧/٩/٢٣ إلى كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، وكان تحديد موعدها النهائي أحد مجالات مباحثات أمنون شاحاك في تركيا في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧[٢٥]. ويلاحظ هنا ما يلي:

أ ـ وضوح الموقف الرسمي الأمريكي في دعم التحالف التركي ـ الإسرائيلي ومشاركة طرفيه في مناورات مشتركة بالرغم من الاحتجاجات العربية وغير العربية (الإيرانية وكذلك اليونانية) على هذا التحالف. ففي ١٩٩٧/٥/١٠ أكد المتحدث باسم الخارجية الأمريكية نيكولاس بيرنز: «أن أمريكا ترفض اعتراضات العراق وإيران على المناورات المشتركة المقرر إجراؤها في شرق البحر المتوسط، وأنها لا تأخذ في الحسبان هذه

(٢٥) يبدو أنه كان من النتائج الأساسية لهذه المباحثات، اتفاق الجانبين ـ بعد التشاور مع أمريكا ـ على إجراء المناورات في الشهر اللاحق، حيث أشير في بعض المصادر إلى أن هذه المناورات ستجرى في ١٩٩٧/١١/١٦ لمدة خمسة أيام في شرق البحر المتوسط قبالة السواحل السورية.

الاعتراضات عندما تقوم بإعداد خطط التعاون الأمني في هذا الجزء من العالم، وأن لها مصلحة استراتيجية في تحسين علاقات التعاون بين إسرائيل وتركيا سياسياً وعسكرياً، لأن البلدين حليفان لها، ومن الطبيعي أن تتعاون الدولتان عسكرياً، ويسعد أمريكا أن تشارك في هذا التعاون». بيد أن تزايد الاعتراضات العربية على هذه المناورات، وتقدير أمريكا وإسرائيل انعكاساتها السلبية المحتملة على انعقاد قمة «الدوحة» الاقتصادية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧ على الرغم من عدم تحقق تغير يُذكر في السياسة الإسرائيلية تجاه عملية السلام، فسّرا ـ ضمن عوامل أخرى ـ تبني أمريكا نهجاً أكثر مراعاة ـ ولو شكلياً ـ للجانب العربي، وإن كانت قد حرصت أيضاً على أن تقرن ذلك بما يشبه «دعوة لبلدان عربية معينة للمشاركة في المناورات»، مع «التهوين» في الوقت نفسه من آثار الأخيرة ودلالالتها.

عبر عن هذا الموقف مسؤول بالبحرية الأمريكية في ١٩٩٧/٧/٢ لدى إعلانه تأجيل المناورات إلى تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧ بقوله «ان واشنطن تبدي حساسية متناهية إزاء مخاوف البلدان المجاورة، وأن الدول الثلاث المشاركة في المناورات اتفقت على دعوة مراقبين عسكريين ورسميين وممثلين عن الصحافة من مصر والأردن والذي قد يبدي حماسة أكبر من مصر، وأن أي مراسل من أي بلد معتمد في الدول الثلاث سيُسمح له بحضور المناورات. . . وأن المناورات عمليات بحث وإنقاذ، وتجري في المياه الدولية قبالة شواطئ إسرائيل وعلى مسافة غير قليلة من جنوب قبرص ولن تنتهك بالتأكيد سيادة أي دولة في منطقة شرق البحر المتوسط». وعلى الرغم من أن هذا الإعلان اتفق مع إعلان لاحق للمتحدث باسم البنتاغون في ١٩٩٧/٩/٣ بشأن «إبراز الطبيعة الإنسانية وعدم الاستفزازية» للمناورات، إلا أن الأخير اقترب ثانية من إعلان بيرنز السالف الذكر بشأن مصالح أمريكا في المشاركة في هذه المناورات: «إن المناورات التي ستشارك فيها أسلحة البحرية في الدول الثلاث خلال تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧ بشرق البحر المتوسط مناورات خاصة بالتدريب على الإنقاذ والعمليات الإنسانية لدول لها مصالح في المنطقة، وهذه المناورات لا تستهدف أي استفزاز».

وفي ١٩٩٧/٩/٢٣ صدر الإعلان الأمريكي الثالث بتأجيل هذه المناورات إلى كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨ «بناءً على طلب إسرائيل التي أبلغت البحرية الأمريكية برغبتها في هذا التأجيل بسبب وجود مشكلة في الجدول الزمني» على حد ما ورد في بيان المتحدث باسم البحرية الأمريكية. وكان هذا التأجيل، على الرغم من تحمس إسرائيل لإجراء المناورات، يعكس حرص الأخيرة وأمريكا على توفير بعض الظروف «الملائمة» لانعقاد قمة «الدوحة» الاقتصادية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧، ولا سيما مع دعوة سوريا وبلدان عربية أخرى إلى مقاطعة هذه القمة في ظل توقف عملية السلام[٢٦]. وفي

(٢٦) إجراء المناورات الثلاثية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧، أي في توقيت قمة الدوحة نفسه، ينطوي بهذا المعنى على رسالة موجهة بالأساس إلى سوريا.

١٧/ ١٠/١٩٩٧، أي بعد أيام قليلة من زيارة (شاحاك) لتركيا، صرح متحدث باسم البنتاغون «أن التدريبات العسكرية المشتركة بين الدول الثلاث والتي جاءت أصلاً بناءً على مبادرة إسرائيلية ستبدأ قريباً في المياه الدولية بالبحر المتوسط وتستمر خمسة أيام بغرض تنمية قدرات هذه الدول على المشاركة معاً في عمليات إنسانية للبحث والإنقاذ»، وامتنع عن تحديد موعد بداية «التدريبات» واكتفى بالقول «انها ستجري قريباً جداً».

ب ـ **الدلالات الاستراتيجية للمناورات الثلاثية**: بصرف النظر عن مستوى المشاركة الأمريكية في المباحثات العسكرية والاستراتيجية الإسرائيلية ـ التركية في أيار/مايو ١٩٩٧ والمتفق خلالها على تنظيم هذه المناورات، حيث أشارت مصادر إسرائيلية إلى مشاركة ضباط أمريكيين في المباحثات الاستراتيجية في تل أبيب إبان زيارة شفيق بير وهو ما نفاه المتحدث باسم البنتاغون في ٧/ ٥/ ١٩٩٧ باعتبارها «ليست ثلاثية ولا ضلع فيها لأمريكا التي يشارك فحسب بعض ضباطها من مستوى متوسط في المباحثات مع إسرائيل وتركيا حول مناورات مشتركة في المستقبل»، وبصرف النظر عن التأكيدات و«التطمينات» الرسمية من أطراف هذه المناورات بأنها «تدريبات محدودة ذات طبيعة إنسانية ولا تستهدف أي دولة أخرى»، إن لمشاركة أمريكا في هذه المباحثات وفي تلك المناورات ـ بصرف النظر عن موعدها ـ دلالات استراتيجية مستقبلية مهمة تمس بالأساس الأمن القومي العربي، ومنها:

ـ **احتمال تكوين تحالف استراتيجي تركي ـ إسرائيلي ـ أمريكي أو قوة «ردع» ثلاثية**: ذلك أن مجرد المشاركة الأمريكية في هذه المباحثات والاتفاق على إجراء هذه المناورات بمثابة خطوة أولى ـ قد تليها خطوات أخرى ـ من جانب الدول الثلاث لتكوين تحالف ثلاثي، أو على الأقل طبقاً لتقدير محلل استراتيجي عربي لـ «تطوير الدعم الأمريكي للتحالف الإسرائيلي ـ التركي القائم بغرض تشكيل قوة ردع مشتركة تتيح لأمريكا وحليفتيها إمكانية الرد بسرعة على ما تراه وطرفا التحالف تهديداً محتملاً لمصالحها من جانب دول معينة بالمنطقة وتحديداً سوريا والعراق وإيران وإمكانية التحرك السريع لمواجهة أي أزمة محتملة في منطقة الخليج، مما سيشكل تحولاً في موازين القوى بالمنطقة ويهدد بشدة الأمن القومي العربي»[٢٧].

وثمة اختلاف بين المصادر الإسرائيلية (الرسمية) والتركية (غير الرسمية) في تحديد طبيعة وضع أمريكا في «التحالف الجديد الثلاثي» أو «قوة الردع المشتركة». فالثانية تتوقع أن يشهد المستقبل القريب تكوين تحالف ثلاثي، ومن ذلك إشارة صحيفة حريات التركية في ٤/٥/١٩٩٧ إلى «أن مباحثات الجنرال بير الذي يزور إسرائيل حالياً مع كبار المسؤولين العسكريين الإسرائيليين والأمريكيين لبحث الخطط الخاصة بإجراء مناورات

(٢٧) طه المجدوب، «أبعاد الاندفاع التركي في العلاقات مع إسرائيل،» الأهرام، ١٨/ ٥/ ١٩٩٧، ص ٦.

مشتركة بين الدول الثلاث في البحر المتوسط، تستهدف إقامة تحالف ثلاثي يمكنه الرد بسرعة وبصورة شاملة في حالة أي تهديد من جانب سوريا أو في حالة اندلاع أزمة جديدة في منطقة الخليج، وأن جيوش الدول الثلاث ستجري مناورات دورية وستقيم مستودع أسلحة سرية في تركيا وشفرة اتصالات سرية وستكثف التعاون بينها في مجال المخابرات». وعلى رغم إغفالها ذكر العراق بالاسم كدولة «مستهدفة» بهذا التحالف، على خلاف المصادر الإسرائيلية، فقد أشارت إليها هذه الصحيفة ضمناً لدى حديثها عن «اندلاع أزمة جديدة في منطقة الخليج».

أما المصادر الإسرائيلية فتؤكد أن الهدف من التحالف مع تركيا تكوين «قوة ردع» مدعومة أمريكياً لمواجهة مخاطر سوريا والعراق وإيران، وهو ما عبر عنه بوضوح وزير الدفاع الإسرائيلي إسحاق موردخاي في ٢٦/ ٤/ ١٩٩٧ بقوله: «إن التعاون العسكري بين إسرائيل وتركيا يمكن أن يكون بمثابة قوة ردع لمواجهة أي هجوم قد تفكر في شنه دولة مثل إيران أو العراق أو سوريا، وليس هذا تهديداً لطرف ثالث (!). وعلى رغم أن التعاون العسكري ليس فيه ما يلزم كلاً من تركيا وإسرائيل مساعدة الطرف الآخر في حالة تعرضه لهجوم، إلا أنه من المهم للدولتين الديمقراطيتين في المنطقة توحيد جهودهما لمصلحة الاستقرار فيها، خصوصاً إذا كانت هذه الجهود مدعومة من الولايات المتحدة... هدفنا الحقيقي ليس استخدام القوة، وإنما إيجاد قوة موحدة لردع الآخرين عن استخدام القوة. وإذا كنا متحدين لن تجرؤ أي قوة على تغيير الأمر الواقع والحدود القائمة في المنطقة». ومما يلفت النظر في تصريح موردخاي، وضوحه في تحديد هدف وآليات التحالف الإسرائيلي ـ التركي والقوى المستهدفة به والدعم الأمريكي له: تشكيل قوة ردع عسكرية من البلدين، أي أنه تحالف ثنائي مدعوم أمريكياً وخاضع لاستراتيجية موحدة موجهة ضد دول حددت بدقة (سوريا والعراق وإيران) بهدف إرهابها وردعها من محاولة إحداث أي تغيير في مواجهة أوضاع قائمة مفروضة بالقوة وبحكم الأمر الواقع، أو تغيير الحدود القائمة في المنطقة، وتحديداً حدود إسرائيل التي لا توجد حدود لها عدا حدودها الجنوبية مع مصر (وحدودها مع الأردن) في حين أن باقي حدودها أراض عربية احتلتها، وينطبق ذلك الأمر بشقيه (الأوضاع القائمة والحدود القائمة) على تركيا أيضاً وتحديداً فيما يتعلق بضمها الاسكندرونة السورية وبتعاملها مع الفرات ودجلة، وإن كان ذلك لن يمنع مستقبلاً إسرائيل أو تركيا من محاولة هذا التغيير ـ وهو ما ظهرت بوادره بالفعل بإعلان تركيا «منطقتها الأمنية» في شمال العراق في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧، دون الحديث عن احتمال تحركها مستقبلاً باتجاه الموصل وربما ضمها وقبرص التركية في إطار معين (كونفدرالي أو فدرالي).

ج ـ الإخلال بدرجة أكبر بتوازن القوى في المنطقة في غير صالح الجانب العربي:
صحيح أن هذه المناورات لا تؤثر بشكل فوري مباشر في هذا التوازن حالياً، وبخاصة أن هدفها المباشر اختبار أولي لنظم الاتصالات والإمداد ومدى فاعليتها في حالة الأزمات، إلا أن هذا التأثير سوف يحدث بالضرورة مستقبلاً مع تطور أهداف المناورات (اللاحقة)

واتساع نطاقها. ويدعم ذلك التأثير أيضاً أمران:

الأمر الأول: يرتبط بما تعنيه المناورات الثلاثية، وكذلك المناورات الثنائية الإسرائيلية ـ التركية اللاحقة، من اهتمام تل أبيب وأنقرة بمتابعة، وتطوير، تنفي أحد بنود اتفاقهما العسكري والاستراتيجي الأول المبرم في شباط/فبراير ١٩٩٦ والذي يبدو أن سوريا المستهدف الرئيسي به: «إجراء دوريات بحرية مشتركة في شرقي البحر المتوسط لمنع وقوع أعمال عدوانية وكإجراء مكمل لنشاط الأسطول الأمريكي السادس في المنطقة».

الأمر الثاني: يتعلق بالدعم الأمريكي المتزايد منذ إبرام اتفاق شباط/فبراير ١٩٩٦ لطرفي التحالف الإسرائيلي ـ التركي سواء في المجالات العسكرية أو في المجالات السياسية كمساندة مواقف إسرائيل إزاء «السلام» ومواقف تركيا إزاء شمال العراق والتوترات مع سوريا. وعلى سبيل المثال، فإن تركيا التي وصفها وزير الدفاع الأمريكي ويليام كوهين في ١٩٩٧/٣/٢٣ بأنها «جدار أمني في منطقة ملتهبة» تعبيراً عن تقدير أهميتها الاستراتيجية المتزايدة بالنسبة لأمريكا ومصالحها في الخليج و«الشرق الأوسط» وآسيا الوسطى والقوقاز والبلقان، كعنصر استقرار في هذه المناطق الحافلة بعناصر التوتر، حصلت من أمريكا على ثلاث فرقاطات في ١٩٩٧/٨/٢٠ وأعلن البنتاغون في ١١/ ١٩٩٧/١٠ عن أنها ستحصل على ١٣٨ صاروخاً بعضها مضاد للسفن والآخر مضاد للطائرات. وإضافة إلى الإسهام الأمريكي في برنامج الصناعات الدفاعية التركية منذ منتصف الثمانينيات، ومن أهم مقوماته مشروع إنتاج ١٥٢ طائرة «أف ١٦» بالتعاون بين شركة «الصناعات الجوية التركية» وشركة «جنرال ديناميكس» الأمريكية، وإسهام أمريكا (وإسرائيل) المتوقع في برنامج تركيا الجديد لتحديث قدراتها العسكرية المعلن في نيسان/ ابريل ١٩٩٧، يُلاحظ أن تنظيم بعض المناورات العسكرية التركية ـ الأمريكية في إطار الناتو ينطوي على دلالات خاصة. ومن ذلك أن مشاركة تركيا، بطائرات «أف ١٦»، في مناورات عسكرية في صحراء أريزونا الأمريكية التي ذكر بخصوصها المتحدث باسم البنتاغون في ١٩٩٧/٩/٣ «أن أمريكا تجري مثل هذه المناورات مع حلفائها، وإذا طلبت أي دولة أخرى حليفة ذلك فيمكنها المشاركة فيها». وبالنظر إلى أن هذه الصحراء لا تختلف كثيراً في خصائصها عن «مسرح العمليات» في الشرق الأوسط وتحديداً في منطقة الخليج، هذه المشاركة قد تعني نوعاً من الإعداد والتأهيل للقوات التركية للمشاركة مستقبلاً في مواجهة أي أزمة في المنطقة قد تستدعي تدخلاً أمريكياً كبيراً.

ويُلاحظ أيضاً أن تزايد الدعم الأمريكي لتركيا ولتحالفها العسكري مع إسرائيل لا يتأثر كثيراً بتوترات العلاقات التركية ـ اليونانية. فمن ناحية باتت أهمية تركيا الاستراتيجية في إطار الاستراتيجيا الأمريكية أكبر من أهمية اليونان، سواء تعلقت هذه الاستراتيجيا بالشرق الأوسط أو آسيا الوسطى والقوقاز والبلقان أو بـ «تطويق روسيا». ومن ناحية ثانية، فإن أمريكا التي تتبع سياسة ناجحة نسبياً في ضبط سباق التسلح بين تركيا واليونان

لضمان عدم حدوث اختلال حاد في توازن القوى في بحر ايجة، أثبتت حتى الآن أن بمقدورها التدخل عند الضرورة للقيام بدور «الوسيط» أو «المهدئ» لهذه التوترات لمنع نشوب صدام عسكري مباشر بين عضوي الناتو. ومن ناحية ثالثة، فإن اليونان غير مستهدفة حقيقةً بالتحالف الإسرائيلي ـ التركي على الرغم من تقديرها لمخاطر تزايد القدرات العسكرية التركية في إطاره على أمنها القومي. والمسؤولون الإسرائيليون، موردخاي وغيره، حريصون على توضيح وتأكيد هذه المسألة لليونان باعتبار «أن اتفاقية التعاون الدفاعي بين إسرائيل وتركيا لا تستهدف اليونان أو قبرص، وأن إسرائيل حريصة على تعزيز العلاقات الطيبة التي أقامتها مع قبرص وتطويرها في جميع المجالات» على حد تعبير المتحدث باسم الخارجية الإسرائيلية في ٢٢/ ١٠/ ١٩٩٧، كما أن لليونان بدورها علاقات تعاون عسكري مع إسرائيل: اتفاق التعاون العسكري المبرم في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤، والمناورات المشتركة في بحر إيجة المتفق عليها في ٩/ ٥/ ١٩٩٧، وكان مقرراً أن تجرى في أواخر الشهر اللاحق ولكن وزارة الدفاع اليونانية قررت تأجيلها في ٢٧/ ٦/ ١٩٩٧ بسبب تطورات التعاون العسكري بين إسرائيل وتركيا ومناورات «ذئب البحر ٩٧» قرب كريت وقبرص، فضلاً عن التوقيع في أثينا في النصف الأول من آب/ أغسطس ١٩٩٧ على اتفاق بين شركتي «البين» الإسرائيلية و«داسا» الألمانية بشأن مشروع يتكلف ٣١٢ مليون دولار لتحديث ٣٩ مقاتلة يونانية من طراز «أف ٤» وإن كان المتحدث باسم وزارة الخارجية اليونانية أكد في ٢٢/ ٨/ ١٩٩٧ «أن بلاده ليست على علم بهذا الاتفاق».

ـ **تهديد الأمن القومي العربي عموماً وأمن سوريا والعراق خصوصاً**، يشكل محصلة «طبيعية» للمسألتين السابقتين، ولا سيما أن البلدين حددا من جانب موردخاي كدول مستهدفة بالتحالف الإسرائيلي ـ التركي وقوته «الرادعة» المدعومة أمريكياً. وعلى رغم إشارة موردخاي إلى خلو «التعاون العسكري» مع تركيا من مبدأ الدفاع المشترك، وهذه مسألة محدودة الأهمية في ظل ضعف احتمال تعرض طرفي التحالف أو أحدهما لـ «عدوان» من جانب دولة عربية ما أو أكثر في ظل الأوضاع القائمة، **إلا أنه من المحتمل مستقبلاً تدخل تركيا للقيام بـ «دور» ما في هجوم إسرائيلي محتمل ضد سوريا من ناحية، و«إخضاع» سوريا لحظر اقتصادي شامل من جانب أمريكا من ناحية أخرى:**

● الاحتمال الأول يرجحه وضع «الجمود» الراهن لعملية السلام على المسارين السوري واللبناني منذ عام ١٩٩٦، وعدم ظهور بوادر لتغيير هذا الوضع والمقترن أيضاً بتهديدات وتحذيرات إسرائيلية متكررة لسوريا على هامش ما يُسمى بـ «تطويرها صواريخ بالستية وأسلحة كيماوية وباستعداداتها العسكرية لخوض حرب لاسترداد الجولان»، وكذلك تزايد توترات العلاقات بين تركيا وسوريا. وإذا كان احتمال نشوب حرب بين الأخيرتين يبدو ضعيفاً، نظراً لتقدير تركيا أنّ سوريا ـ على رغم انشغالها في الجولان وفي لبنان، وعلى رغم أوضاع العراق كعمق استراتيجي لها ـ سيظل بمقدورها الرد على «عمل تركي منفرد» ضدها، فإن احتمال نشوب حرب بين سوريا وإسرائيل وارد بدرجة أكبر على رغم «حقيقة» إدراك البلدين «مخاطرها المحتملة»، وعلى رغم إمكانية أن يكون

«التصعيد الراهن» بينهما مجرد وسيلة لـ «الضغط السياسي» دون الانزلاق بالضرورة إلى حد الحرب، بل إنه في إطار الأجواء «المتوترة» القائمة، يحتمل لسبب أو لآخر خروج هذا «التصعيد» عن هذه الحدود وتحديداً من جانب إسرائيل حتى لو جاء ذلك متعارضاً مع حرص أمريكا على «استقرار الوضع القائم»، باعتبار «أنه من غير المعتقد أن الولايات المتحدة تشجع إسرائيل على تفجير الوضع العسكري في المنطقة لأن حدود ذلك لن تقف في إطار معين، وأن الطرفين ـ إسرائيل وسوريا ـ يدركان مخاطر الحرب، وإذا أراد البعض أن يغامر سيكون الوضع شديد التعقيد في المنطقة لنا ـ سوريا والعرب عموماً ـ وللإسرائيليين، وأن سوريا ستواجه العدوان بكل ما تستطيع... على حد تعبير عبد الحليم خدام في ١٩٩٧/٩/٢٣.

وإذا كان تقرير أصدره في تموز/يوليو ١٩٩٧ «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط» أشار إلى «احتمال تعاون إسرائيل وتركيا في حرب ضد سوريا عن طريق حشد الجيش التركي على الحدود السورية بما سيضعف كثيراً الاحتياطي الاستراتيجي السوري»، وهو ما أشار إليه أيضاً خبراء عسكريون أمريكيون في ١٩٩٧/٨/٢٩، فإن دور تركيا المحتمل في هذا السياق قد يأخذ أيضاً أشكالاً أخرى من قبيل السماح باستخدام الطائرات الإسرائيلية لقواعدها في ضرب أهداف «منتقاة» بسوريا من جهة قد لا تتوقعها الأخيرة. وهذا الدور بشقيه قد لا يختلف كثيراً عن دور تركيا في حرب الخليج الثانية. ومن الوارد أيضاً اتساع نطاق ذلك ليشمل من ناحية ثالثة «ضغط» تركيا ـ وإسرائيل ـ على سوريا عبر «المنطقة الأمنية» التي أعلنتها في شمال العراق في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧ في إطار تعاون معين مع إسرائيل وأمريكا.

● الاحتمال الثاني يدعمه تحيز ودعم أمريكا المعنية بـ «مكافحة الإرهاب» لمواقف إسرائيل وتركيا إزاء سوريا بخصوص هذه المسألة. ظهر ذلك في أيار/مايو ١٩٩٦ لدى إدراج سوريا ضمن قائمة ما يسمى بـ «الدول المتهمة برعاية الإرهاب» في «تقرير الإرهاب الدولي السنوي» الصادر آنذاك عن الخارجية الأمريكية في مواكبة تصريح المتحدث باسم الأخيرة في ١٩٩٧/٥/٧ «أن واشنطن تؤيد الموقف التركي الداعي إلى قطع مساعدات الدول المجاورة وخاصة سوريا عن حزب «PKK» لأن سوريا تدعم جماعة إرهابية وعليها أن تتوقف عن هذا الدعم». وفي ١٩٩٧/٧/١١ أقر مجلس الشيوخ مشروع قانون يطالب الإدارة الأمريكية بتشديد العقوبات وحظر جميع المعاملات الاقتصادية والتجارية والمالية مع سوريا ـ والسودان ـ أسوة بخمس دول أخرى (ليبيا والعراق وإيران وكوبا وكوريا الشمالية) تدّعي أمريكا «مساندتها للإرهاب»، وأقر مجلس النواب هذا المشروع في ٢٢/ ١٩٩٧/٧، وإن أبدى الرئيس كلينتون في بيان أصدره في ١٩٩٧/٧/٨ معارضته لهذا المشروع لـ «قلقه على تأثيره في عملية السلام في الشرق الأوسط». فعلى رغم «تحفظ» الإدارة الأمريكية حتى الآن إزاء مشروع هذا القانون (لم يتم بعد إقراره في اجتماع مشترك لمجلسي الكونغرس)، إلا أنه من المحتمل فرض هذا الحظر على سوريا خصوصاً في ظل ثبات موقف الأخيرة إزاء أسس عملية السلام، وفي ظل مواصلة إسرائيل وكذلك تركيا

الحملة المضادة لسوريا بشأن «الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل!»، كما ستزداد فرص تحقق هذا الاحتمال سواء في حالة زيادة «تأزم» العلاقات بين سوريا وإسرائيل إلى حد نشوب حرب ولو محدودة بين البلدين، أو في حالة قطع سوريا خطوات أكبر على طريق دعم علاقاتها مع كل من العراق وإيران لمواجهة مخاطر التحالف الإسرائيلي - التركي في ارتباطه بالاستراتيجية الأمريكية، التي قد ترى في مثل هذه الحالة توسيع نطاق ما يسمى بـ «سياسة الاحتواء المزدوج للعراق وإيران» لتصبح ثلاثية بضم سوريا إلى الأخيرتين.

٤ ـ التحالف التركي ـ الإسرائيلي وردود الفعل العربية

توالت خلال عام ١٩٩٧ التصريحات الصادرة عن الجامعة العربية، كبيان الدورة ١٠٨ لمجلس الجامعة الصادر في ١٩٩٧/٩/٢١، ومن أكثرية حكومات الدول العربية ومسؤوليها وبخاصة سوريا ومصر - كتصريحات وزير خارجية الأولى، الشرع، في ختام مباحثاته مع نظيره المصري، عمرو موسى، بالقاهرة في ١٩٩٧/٩/١٩، وما ورد في البيان الرسمي الصادر في ختام زيارة الرئيس الجزائري لسوريا في ١٩٩٧/٩/١٥، وتصريحات عديدة للرئيس مبارك كتلك التي أدلى بها في ١٩٩٧/٥/١٣، وفي ١٥/٨/ ١٩٩٧. ودارت هذه البيانات والتصريحات العربية عموماً حول محورين، أولهما «التنديد» بما ينطوي عليه التحالف بين إسرائيل وتركيا والمناورات المشتركة الثنائية والثلاثية من مخاطر تهدد الأمن القومي العربي وفرص تحقيق السلام في المنطقة، وثانيهما «مناشدة» تركيا ودعوتها إلى إعادة النظر في علاقاتها العسكرية بإسرائيل حفاظاً على علاقاتها العديدة مع الدول العربية. ويلاحظ في هذا السياق ما يلي:

أ ـ ان **سوريا** كانت وما تزال أكثر البلدان العربية إصداراً لهذه البيانات وأكثرها تحديداً لهذه المخاطر، لإدراكها أنها مستهدفة بالأساس بهذا التحالف واحتمالات تطوره في ظل «الشراكة الأمريكية - الإسرائيلية - التركية» والتي ذكر بشأنها وزير خارجيتها فاروق الشرع في ١٩٩٧/١٠/٢٢ «أنها يمكن أن تؤدي إلى مواجهة عسكرية في أي لحظة، وتستهدف الضغط على سوريا وإيران والعراق والدول العربية في الخليج في ظل منظومة أمنية تلغي الأمن القومي للعرب وتفرض عليهم أوضاعاً صعبة، وأن سعي إسرائيل لتضخيم قوتها العسكرية والتحالف مع تركيا بمشاركة أمريكية يستهدف فرض الهيمنة على الدول العربية والسيطرة على الأرض العربية والأمة العربية وإلى إحداث انشقاقات في العالمين العربي والإسلامي بوضع تركيا وهي الدولة الإسلامية في مواجهة العرب ومع دول إسلامية». وعلى رغم أن الشرع في تصريحه أثار احتمال نشوب مواجهة عسكرية - قد تكون مع تركيا - نتيجة هذه «الشراكة» وتقدير سوريا لمخاطرها، إلا أنه لم يكتف بتأكيد «عدم وجود أي عنصر من حزب «PKK» في سوريا لأنه محظور فيها» مع «استعداد سوريا للتحاور مع تركيا في الموضوعات الأمنية من دون شروط مسبقة»، بل لجأ أيضاً إلى «دعوة العرب إلى بذل الجهود الممكنة لإقناع تركيا بالخروج من هذه الشراكة وإعادة النظر في سياستها».

ب ـ ان مصر التي بدت إثر مباحثات الرئيسين مبارك وديميريل في ١٩٩٧/٩/١٦ «مطمئنة» لتفسيرات معينة قدمها الأخير للتعاون العسكري بين بلاده وإسرائيل والمناورات البحرية الثلاثية، وربما مستعدة أيضاً لأداء دور ما في نقل الموقف التركي وتوضيحه طبقاً لهذه التفسيرات إلى الدول العربية الأخرى، عاودت مجدداً انتقاداتها لسياسة تركيا في ضوء التطورات اللاحقة لهذه السياسة سواء بصدد العراق أو بصدد «التعاون» مع إسرائيل والمناورات المشتركة، مع ضرورة النظر إلى ذلك في ضوء «تحفظات معينة» أبداها مبارك بعد هذه المباحثات، وكذلك في ضوء ميل السياسة المصرية في تعاملها مع تركيا بصدد هاتين المسألتين لتبني أسلوب «إبقاء قنوات الاتصال بين الجانبين مفتوحة مع المتابعة لتطورات الموقف التركي»:

● «التحفظات» تعلقت بتأكيد مبارك: «إمكانية قبول المناورات طالما أنها ستكون للإنقاذ والبحث فقط»، وتعبيره من ناحية ثانية عن «عدم رغبة مصر في أن تكون هناك مناورات وتدريبات عسكرية في المستقبل حتى نجد حلاً لمشكلة الشرق الأوسط»، ورفضه من ناحية ثالثة مشاركة مصر ـ ولو بدور المراقب ـ في المناورات الثلاثية: «فيما يتعلق بالمشاركة في أي تدريبات أو مناورات، فإننا لم نقرر ذلك. وليست لدينا أية نية في أن نجري مناورات أو تدريبات مع إسرائيل في الوقت الحالي حتى تضع حداً لمشكلة الشرق الأوسط».

● الانتقادات والمتابعة الحذرة» عبر عنها، إضافة إلى عمرو موسى في تصريحه في ٢٣/١٠/١٩٩٧ بشأن موقف مصر من إعلان تركيا إقامة «منطقة أمنية» في شمال العراق، الرئيس مبارك في ٨/١٠/١٩٩٧: «إن مصر ضد التحالفات، ولن تنضم إلى أي تحالف من هذا القبيل (التحالف التركي ـ الإسرائيلي) في المستقبل، وقد أثير هذا الموضوع عقب مؤتمر صانعي السلام في شرم الشيخ، ولا نقبل أي عمل موجه ضد سوريا أو ضد أي دولة عربية»، وكان يشير بهذا «العمل» إلى التحالف نفسه وكذلك المناورات المشتركة التي ذكر بشأنها «أنها قد تأجلت عدة مرات، ونحن نتابع (ذلك) بكل الاهتمام». كما عبر عن ذلك عمرو موسى في ١٩/١٠/١٩٩٧ في معرض تعقيبه على الاتفاق الموقع مؤخراً بين إسرائيل وتركيا لإنتاج صواريخ بعيدة المدى: «إن هذا موضوع دقيق يجب التوقف عنده وبخاصة في وجود مساع دولية وأمريكية للحد من صناعة الصواريخ ذات المدى والمقاييس المعينة على مستوى العالم، وهذه الاستثناءات تجعل كل دولة تعيد النظر في هذا الأمر، ونتصور أن مثل هذه السياسات لا بد أن تؤدي إلى سباق التسلح وعودة التوتر».

رابعاً: سوريا والعراق وتركيا ومشكلة مياه الفرات[٢٨]

توارت إلى حد كبير خلال عام ١٩٩٧ مشكلة المياه في علاقات البلدين العربيين بتركيا لصالح قضايا أخرى كتطور تحالف الأخيرة مع إسرائيل والمناورات الثنائية والثلاثية

(٢٨) معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية ـ التركية، الفصل ٤.

ودورها المتزايد في شمال العراق، وإن كان يصعب فصل سياستها إزاء هاتين المسألتين عن مشكلة المياه باعتبارها أداة للضغط على هذين البلدين بصدد الأخيرة. ولم يشهد هذا العام (حتى أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧) على خلاف الفترات السابقة اقتران «اتهامات تركيا لسوريا لدعمها المزعوم لحزب «PKK» بتهديدها بإمكانية استخدام سلاح المياه ضدها». على رغم ذلك ثمة تطورات مهمة لهذه المشكلة وللموقف التركي تجاهها، وتؤكد في معظمها صعوبة أو استحالة التوصل في المستقبل القريب إلى تسويتها بشكل يضمن الحقوق والمصالح المائية السورية والعراقية:

١ ـ مواصلة تركيا موقفها الثابت إزاء مشكلة المياه ومواصلة مشروعها الضخم «الغاب» على الفرات ودجلة لاستكمال سدوده ووحداته قبل ٢٠٠٢، دون اهتمام حقيقي بآثاره السلبية الآنية والبعيدة المدى في تدفق المياه إلى سوريا والعراق في ظل عدم التوصل إلى معاهدة دولية تنظم استغلال مياه الفرات وتحدد الحصص المائية لكل من الدول الثلاث، وقد انخفض بالفعل في منتصف حزيران/يونيو ١٩٩٧ تدفق مياه النهر نتيجة هذا المشروع مما يتراوح بين ٢٩ ـ ٣٠ مليار م^{٣} سنوياً إلى ١٣ ـ ١٥ مليار م^{٣} سنوياً. وعبر عن استمرار هذا الموقف غير مؤشر، منها:

أ ـ تشديد ديميريل في ١٩٩٧/٩/١٥ على «عدم قبول تركيا إصرار سوريا والعراق على تقسيم مياه الفرات ودجلة إلى ثلاثة أنصبة متساوية، وتمسكها بالخطة الثلاثية المراحل التي اقترحتها من قبل والهادفة إلى الاستخدام الرشيد لموارد المياه في النهرين من خلال دراسات علمية مشتركة غايتها تحديد الاحتياجات الحقيقية للدول الثلاث على أساس حساب الأراضي القابلة للري وتحديد المتطلبات المائية لها والاستخدامات الأخرى بما فيها مياه الشرب. وأن تركيا تولي اهتماماً بالغاً لمسألة تجنب أن تؤدي مشروعاتها التنموية إلى الإضرار بهذين البلدين وتسمح بمرور كميات كافية من المياه إليهما، وليس في نيتها أن توقف المياه عن البلدين اللذين تذهب إليهما حالياً مياه كثيرة من النهرين، وفي غضون ٢٠ ـ ٢٥ سنة لن تكون هناك شكوى من جانب أي منهما عن مسألة المياه». وقد ردت الخارجية العراقية على هذه التصريحات في بيان أصدرته في ١٩٩٧/١٠/٢٥ وصفت فيه قول ديميريل إن العراق وسوريا يصممان على تقسيم مياه النهرين إلى ثلاث حصص متساوية بأنه «أمر غير دقيق»، مؤكدة «أنه لم يسبق للعراق أن عرض مثل هذا المقترح خلال الاجتماعات التي عقدت بين الدول الثلاث بشأن المياه، وأن موقف العراق من هذا الموضوع يقوم على الأسس والقواعد القانونية الدولية التي تقر بحق كل دولة متشاطئة على نهر دولي في حصة عادلة ومعقولة من مياه ذلك النهر»، ودعت تركيا وسوريا على الفور لعقد اجتماع وتحديد سقف زمني لإنجاز نظام الحصص المائية للبلدان الثلاثة بما لا يتعدى سنة واحدة.

ب ـ على غرار قول ديميريل بوصول مياه كافية إلى سوريا والعراق، وعلى الرغم من تأكيد سوريا بوجه خاص أن المياه التي تصلها من الفرات غير كافية لمشروعاتها

الزراعية والكهربائية، أعلن أولجالي ادنجار مدير عام مشروع الغاب في ٤/١٠/١٩٩٧ «أن بلاده تزود سوريا الآن بحوالى ١٢٠٠ م^3 في الثانية من مياه الفرات، أي بما يتجاوز ضعف الكمية المتفق عليها بموجب اتفاق البلدين عام ١٩٨٧، وأن سد أتاتورك لم يعد يختزن المزيد من مياه الفرات بطاقته الحالية في حين أن محطات التخزين الموجودة بالسد في حاجة للمياه لتوليد الطاقة».

٢ ـ عدم استجابة تركيا للمطالب السورية العراقية المتكررة باستئناف اجتماعات اللجنة الفنية الثلاثية الخاصة بالمياه والتي لم تجتمع منذ نهاية ١٩٩٢ وبالتوصل إلى اتفاق نهائي وعادل لتحديد حصص الدول الثلاث من مياه الفرات، وهي مطالب عبر عنها رئيسا وفدي البلدين في ندوة ممثلي البرلمانات العربية حول «المياه ودورها الاستراتيجي في الوطن العربي» في آذار/مارس ١٩٩٧، ووزير الري السوري في ٥/٥/١٩٩٧ ورئيس الوزراء السوري في ٢٩/٩/١٩٩٧ والخارجية العراقية في بيانها «السالف الذكر في ٢٠/١٠/١٩٩٧. ولا تقلل من سلبية الموقف التركي في هذا الخصوص، إشارة إحدى الصحف العربية في ١٥/٣/١٩٩٧ إلى «عقد اجتماعات لم تعلن عنها المصادر الرسمية في سوريا وتركيا بين وفدين من البلدين كان آخرها في ١٢/٣/١٩٩٧، ووعد الأتراك خلالها بالاستجابة لطلب سوريا بتحويل مجرى الفرات خلال شهري تموز/يوليو وآب/أغسطس ١٩٩٧ كي يمكن ملء بحيرة سد تشرين وطاقتها التخزينية ١,٩ مليار م^3، وطلبوا من السوريين تشكيل لجان فنية لتحديد منسوب المياه عند نقطة الحدود بين البلدين بعد أن فشلوا (الأتراك) في تقديم معلومات عن حجم الطاقة التخزينية لسدي أتاتورك وقره قاميش التركيين». ويثير الانتباه أنه لدى افتتاح هذا السد في ٢٩/٩/١٩٩٧، وعلى الرغم من أن سوريا ليست دولة المنبع، نسب إلى «مصادر مطلعة في دمشق» تأكيدها «عدم وجود آثار سلبية للسد على تركيا». وتركزت اجتماعات اللجنة السورية ـ العراقية الخاصة بالمياه في دمشق في ٢٢ ـ ٢٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧ على بحث مخاطر وسلبيات سدود ومشروعات تركيا على الفرات ودجلة على البلدين العربيين، وتنسيق المواقف بينهما بما يضمن حقوقهما بموجب مبادئ القانون الدولي، وكذلك بحث نتائج مؤتمر «مياه العالم: تمويل مشاريع المستقبل» الذي عقد في استانبول، وانتهت الاجتماعات باتفاق الجانبين على أهمية الدعوة إلى عقد اللجنة الفنية الثلاثية للتوصل إلى اتفاق يحدد حصص الدول الثلاث من مياه الفرات بشكل عادل ومعقول وفقاً للقانون الدولي.

٣ ـ رفض تركيا تسوية مشكلة المياه مع سوريا والعراق وفق مبادئ القانون الدولي، حيث رفضت الموافقة على الاتفاقية الدولية الجديدة حول قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢١/٥/١٩٩٧، ومن أهم ما تضمنته من قواعد ومبادئ «الانتفاع والمشاركة المنصفان والمعقولان، والالتزام بعدم التسبب في ضرر جسيم أو ذي شأن ووجوب مراعاة مصالح دول المجرى المائي المعنية والتزام الدول بالعمل على تخفيف الضرر وإزالته والتعويض عنه عند الضرورة، والالتزام بالتعاون والإخطار عن الإجراءات المزمع اتخاذها ـ أي المشروعات التي تنوي إحدى الدول

النهرية القيام بها ويحتمل أن تكون لها آثار سلبية على الدول النهرية الأخرى وهو ما ينطبق عادة على مشروعات دول المنابع». يثير الانتباه أن دبلوماسيين أتراكاً برروا ذلك في ١٠/٥/١٩٩٧ بـ «أن هذه الاتفاقية مجحفة بالدول التي بنت سدوداً في أراضيها، ومن بينها الصين والهند وبعض الدول الإفريقية».

ـ **تركيا و«بيع مياه الفرات ودجلة»**: بدأت إثارة هذه المسألة في الأسبوع الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ لدى إصدار وزير تركي بياناً ذكر فيه «أن تركيا يجب أن تبيع مياهاً من نهري الفرات ودجلة لجيرانها في الجنوب»، مما أثار ردود فعل من جانب العراق وسوريا، حيث عقدت حكومة الأول اجتماعاً في ١٥/٩/١٩٩٧ لمناقشة هذا البيان ونددت بهذه الدعوة، فيما قامت سوريا بانتقاد مشروع «السوق الدولية للمياه» المطروح أمام مؤتمر «مياه العالم: تمويل مشروعات المستقبل» المنعقد باستانبول في نهاية الشهر نفسه ودعت الدول العربية إلى مقاطعته لمخاطره على سوريا والمشرق العربي بأكمله «لأنه يساهم في إيجاد رأي عام دولي لمصلحة تركيا التي صرح مسؤولوها بأنهم ينوون بيع المياه مقابل النفط العربي، ويعتبرون مياه الفرات ودجلة من أنهارهم الوطنية». وفي ١٥/٩/١٩٩٧، وبشأن ما كان يتردد آنذاك عن «عقد مؤتمر في تركيا لوضع نظام جديد بشأن بيع المياه إلى الدول الأخرى»، قال ديميريل: «ليست مسألة بيع مياه. وحتى لو كان الأمر كذلك، فإنه (البيع) لن يكون من دجلة أو الفرات».

وعلى الرغم من النفي التركي الرسمي لهذه المسألة، فإنها تشكل تطوراً جديداً في السياسة المائية التركية لاقتصار مشروعاتها المعلنة حتى الآن لـ «بيع المياه» على أنهار وطنية تركية: سيحون وجيحون في إطار مشروع مياه السلام ونهر مانوغات في إطار اتفاق المياه التركي ـ الإسرائيلي الجاري الحديث عنه منذ منتصف عام ١٩٩٠. كما أن مجرد إثارة هذه المسألة يشكل في حد ذاته وسيلة إضافية لـ «ضغط» تركيا على سوريا والعراق لقبول «الوضع القائم» أو في أحسن الأحوال قبول «التسوية الفنية» لمشكلة المياه المقترحة من جانب الأولى.

وانعقد بالفعل هذا المؤتمر في استانبول في ٢٩ ـ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بمبادرة من الحكومة التركية وصحيفة **هيرالد تريبيون الدولية** الأمريكية، وبمشاركة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهيئات المعونة الأمريكية والأوروبية والكندية وإسرائيل والأردن وبعض الدول الإسلامية والأمريكية اللاتينية وقاطعته دول عربية، أبرزها مصر وسوريا. وعلى رغم أن عدداً كبيراً من رؤساء الدول والحكومات المدعوة امتنع عن الحضور، إلا أن ذلك لا ينفي أن فكرة «بيع المياه» التي طرحها أوزال لأول مرة عام ١٩٨٧ في إطار مشروع «مياه السلام» أصبحت الآن مشروعاً قيد البحث والتمويل، وأن هناك دوائر دولية وإقليمية معينة تؤيده ليس فقط لأسباب اقتصادية، ولكن أيضاً لأسباب استراتيجية. وستكون تركيا وإسرائيل من أكبر المستفيدين من هذا المشروع ليصبح «تحالفهما المائي الوجه الآخر لتحالفهما الاستراتيجي». ويشير البعض في هذا السياق إلى «أن الحاجة

لعبور خطوط المياه من تركيا إلى إسرائيل عبر الأراضي السورية (في إطار الأنبوب الغربي لمشروع مياه السلام) لن تكون مانعاً نهائياً من التنفيذ. فربما فكروا في مد الأنابيب عبر البحر، وربما فضلوا الانتظار حتى تتغير الأوضاع الحالية. وقد لوحوا لسوريا في مؤتمر استانبول بحافز يتمثل في مشروع لزيادة إيراداتها من مياه الفرات بضخ مياه جديدة إليه من أنهار تركيا الداخلية مقابل تمرير الفائض إلى إسرائيل والأردن ودول الخليج»[٢٩].

ولا يقلل من خطورة دلالات مؤتمر استانبول تصريح مندوب العراق لدى الجامعة العربية في ٢٨/١٠/١٩٩٧ أن المؤتمر لم يتطرق إلى مسألة «بيع المياه» أو إنشاء «بورصة للمياه» كما تردد في أجهزة الإعلام، وإنما كان مخصصاً لمناقشة سبل تشجيع إجراءات تمويل مشروعات المياه في المستقبل، إذ إنه أشار أيضاً إلى مسألة أخرى ذات دلالات «خطيرة» وتتعلق باستهداف تركيا في هذا المؤتمر جذب المزيد من رؤوس الأموال لتمويل مشروعاتها في إطار مشروع «الغاب» على الفرات ودجلة، مضيفاً أن العراق تصدى لهذه المحاولة وأن مشاركته بوفد فني وقانوني في هذا المؤتمر استهدفت توضيح وجهة نظره بشأن مسألة المياه[٣٠]. وقد نقل العراق لاحقاً نتائج هذا المؤتمر ـ في حدود ما اطلع عليه ـ إلى سوريا إبان اجتماعات لجنة المياه بين البلدين في دمشق في ٢٢ ـ ٢٨ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٧.

خامساً: العلاقات الاقتصادية التركية ـ العربية

واصلت هذه العلاقات تطورها عام ١٩٩٧ في مجالات عديدة كالتجارة والطاقة والإنشاءات والاستثمارات والسياحة وغيرها، على الرغم من توتر العلاقات السياسية بين الجانبين بوجه عام، مما يعكس نجاح تركيا في «تحييد» هذه العلاقات وما تحققه لها من مزايا عن ردود الفعل العربية المناوئة لمواقفها إزاء قضايا عديدة ذات «حساسية» للجانب العربي كتعاونها/ تحالفها مع إسرائيل ودورها في شمال العراق ورفضها تسوية مشكلة مياه الفرات وغيرها، أو بالأحرى «قصور» الجانب العربي و«عجزه» عن توظيف هذه العلاقات كوسيلة للتأثير في المواقف التركية.

١ ـ العلاقات الاقتصادية التركية ـ العراقية

من أبرز مؤشرات تطورها ما يلي:

أ ـ استفادة تركيا من تطبيق اتفاق «النفط مقابل الغذاء»: إضافة إلى حصولها على ١٤٠ مليون دولار كرسوم وعوائد نقل وتصدير نفط العراق عبر الأنبوب المزدوج الممتد من كركوك إلى يامورتاليك في المرحلة الأولى لتطبيق هذا الاتفاق في الفترة من ١٠/١٢/

(٢٩) عبد العظيم حماد، «بورصة المياه،» الأهرام، ٢٠/١٠/١٩٩٧، ص ٤.

(٣٠) الأهرام، ٢٩/١٠/١٩٩٧، ص ٩.

١٩٩٦ إلى ٧/ ٦/ ١٩٩٧[٣١]، زادت تجارة تركيا مع العراق خلال هذه المرحلة إلى ما يتراوح بين ٣٠٠ ـ ٥٠٠ مليون دولار حيث استوردت شركة تكرير النفط الحكومية التركية (TOPRAS) ١٨,٦١ مليون برميل من النفط العراقي مقابل صادرات تركية متنوعة إلى العراق[٣٢]. ووصلت تعاقدات هذه الشركة مع العراق بموجب المرحلة الثانية لهذا الاتفاق منذ الموافقة عليها في ١١/ ٨/ ١٩٩٧ وحتى ٢٠/ ٨/ ١٩٩٧ إلى ١٥,٣ مليون برميل[٣٣].

ب ـ اجتماعات اللجنة الاقتصادية المشتركة والزيارات والمعارض: وقع البلدان في ختام اجتماعات الدورة الحادية عشرة لهذه اللجنة بأنقرة في ٢٨/ ١٢/ ١٩٩٦ اتفاقاً للتعاون الثنائي وتطويره في المجالات الصناعية والتجارية والاقتصادية، وبموجبه زار تركيا في ٢٧/ ٤/ ١٩٩٧ وفد تجاري عراقي لبحث تطوير العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين[٣٤]، وخلال زيارتي وزير النفط العراقي لتركيا في ٢٥ ـ ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ ووزير الطاقة التركي للعراق في ١٠ ـ ١٣ أيار/ مايو ١٩٩٧ تم بحث سبل تطوير هذه العلاقات وتنويع تجارة الحدود بين البلدين، كما تم خلال الزيارة الأخيرة توقيع اتفاقية لتنفيذ مشروع مد أنبوب لنقل الغاز الطبيعي العراقي إلى تركيا واتفاقية أخرى بشأن مشروعات مشتركة لتطوير حقول النفط والغاز بالعراق[٣٥]. وفي ٦/ ٥/ ١٩٩٧ افتتح في بغداد معرض تجاري تركي بمشاركة ٤٣ شركة تركية في قطاعات صناعات الأغذية والأدوية والتعدين والسيارات بغرض تشجيع التجارة مع العراق[٣٦].

ج ـ اتفاق نقل وتصدير الغاز الطبيعي العراقي إلى تركيا: وُقع في بغداد في ١٠/ ٥/ ١٩٩٧، وسيتم بموجبه مد أنبوب لنقل الغاز طوله ١٣٠٠ كم وكلفته ٢,٥ مليار دولار وطاقته في المرحلة الأولى ٣ ـ ٤ آلاف م^{٣} من الغاز سنوياً تزيد في مرحلة لاحقة إلى ١٠ مليارات م^{٣} سنوياً، ويتوقع توصل الجانبين بنهاية ١٩٩٧ إلى خطة لتمويل المشروع وصيغة عقد الشراء والبيع وبدء الخطوات العملية لتنفيذه ليكون جاهزاً للعمل حال رفع الحظر عن العراق[٣٧].

---

(٣١) مغازي شعير، «العراق يحصد خسائر النفط مقابل الغذاء،» الأهرام، ٢٣/ ٨/ ١٩٩٧، ص ٨.

(٣٢) الحياة، ١١/ ٦/ ١٩٩٧، ص ٤. وانظر أيضاً: EIU, *Turkey* (Country Report, 1st Quarter 1997), p. 25.

(٣٣) الأهرام، ٢١/ ٨/ ١٩٩٧، ص ٩.

(٣٤) الأهرام، ٢٣/ ٤/ ١٩٩٧، ص ٨.

(٣٥) الأهرام: ٢٦/ ١٢/ ١٩٩٦، ص ٨، و١٢/ ٥/ ١٩٩٧، ص ٩.

(٣٦) الحياة، ٧/ ٥/ ١٩٩٧، ص ٤.

(٣٧) الأهرام، ١٢/ ٥/ ١٩٩٧، ص ٩.

٢ ـ العلاقات الاقتصادية التركية ـ المصرية

من أهم معالم تطور هذه العلاقات عام ١٩٩٧ ما يلي:

أ ـ اتفاق الغاز الطبيعي: تم اتخاذ خطوات عملية لتنفيذ الاتفاق المبرم بالقاهرة في ١٩٩٦/١١/١٣ بين الهيئة المصرية العامة للبترول وشركة بوتاشي (BOTASI) التركية وشركة «أموكو» (AMOCO) الأمريكية لتصدير ١٠ مليارات م^3 سنوياً من الغاز الطبيعي المصري المسال والمنتج من حقول الدلتا إلى تركيا ابتداءً من عام ٢٠١٠ في إطار مشروع يتكلف ٤ مليارات دولار نصفها بتمويل أمريكي والآخر بتمويل إيطالي ـ مصري عبر مشاركة شركة «اينال» الإيطالية في المشروع[٣٨]. فمن ناحية، تم التوقيع في ٢٤/٨/١٩٩٧ على اتفاق بين الشركتين المصرية والأمريكية لإقامة محطة/مصنع غرب مدينة بور سعيد بتكلفة قدرها ١,٢ مليار دولار لتجميع ومعالجة وإسالة الغاز الذي سيتم تصديره إلى تركيا، وكانت الشركتان قد اختارتا هذا الموقع لإقامة المصنع في ٩/٥/١٩٩٧[٣٩]. ومن ناحية ثانية، اتفقت الشركات الثلاث المصرية والتركية والأمريكية في ١٩٩٧/٧/١٤ على اختيار مصرف «سيتي بنك» ليكون المستشار المالي للمشروع، وذلك في مواكبة استمرار المفاوضات بينها بشأن تفصيلات مبيعات الغاز لتركيا[٤٠].

ب ـ التجارة والمشروعات المشتركة والسياحة: في إطار اتفاق البلدين بالقاهرة في ٤/١٠/١٩٩٦ على زيادة حجم التجارة بينهما من ٤٥٠ مليون دولار عام ١٩٩٥ إلى ملياري دولار عام ١٩٩٧ وتشجيع المشروعات المشتركة بين القطاع الخاص في البلدين وفي دول ثالثة[٤١]، زار مصر في ٢٠ ـ ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٧ وفد ضم ٢٢ من رجال الأعمال الأتراك لإجراء اتصالات مع أقرانهم في مصر بغرض دعم العلاقات بين الجانبين وتنشيط التجارة، وزار تركيا في تموز/يوليو ١٩٩٧ وفد من جمعية رجال الأعمال المصريين حيث تم عقد اجتماع مجلس الأعمال المصري ـ التركي والاتفاق على تأسيس شركة مشتركة للمقاولات للعمل في دول الاتحاد السوفياتي السابق ودول البحر الأسود والدول العربية والإفريقية، كما انعقدت باستانبول في ٢٥ ـ ٢٦ تموز/يوليو ١٩٩٧ الدورة الخامسة للجنة السياحية المشتركة وتم في ختامها توقيع بروتوكول لتنشيط الحركة السياحية بين البلدين وتنفيذ أنشطة تسويقية مشتركة لتشجيع السياحة الوافدة من الدول الأخرى إلى البلدين[٤٢].

---

(٣٨) الأهرام، ١٩٩٧/١١/١٥، ص ٨.

(٣٩) الأهرام: ١٩٩٧/٥/١٠، ص ١، و١٩٩٧/٨/٢٥، ص ١.

(٤٠) الأهرام، ١٩٩٧/٧/١٥، ص ٢٩.

(٤١) الأهرام، ١٩٩٧/١٠/٥، ص ١٤.

(٤٢) الأهرام: ١٩٩٧/٣/١٧، ص ١٥، ١٩٩٧/٧/١٥، ص ١٤، و١٩٩٧/٦/٢٦، ص ١٢.

ج ـ مجموعة الثماني للتنمية (D8): شاركت مصر في جميع اجتماعات هذه المجموعة المكونة منها وتركيا وإيران وباكستان وماليزيا وإندونيسيا وبنغلادش ونيجيريا ابتداءً باجتماع لجنة خبراء هذه الدول بأنقرة في ١٩٩٦/١١/٩، وافتتحه أربكان صاحب مبادرة تأسيسها، مروراً باجتماع وزراء خارجيتها باستانبول في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ واجتماع خبرائها بأنطاليا في ١٣ ـ ١٤ آذار/مارس ١٩٩٧ واجتماع لجانها الفنية بأنقرة في ٢ ـ ٣ أيار/مايو ١٩٩٧ واجتماع مجموعة خبراء قطاع التجارة بالقاهرة في ٤ ـ ٥ حزيران/يونيو ١٩٩٧ باعتبار مصر منسق المجموعة في هذا القطاع، وانتهاءً بقمتها الأولى باستانبول في ١٩٩٧/٦/١٥ وصدر في ختامها «إعلان استانبول» وبموجبه تم تأسيس المجموعة رسمياً وإقرار ميثاقها تحت اسم «مجموعة الثماني للتنمية» باعتبارها «منتدى عالمياً تكون عضويته مفتوحة للدول النامية الأخرى التي تشارك دول المجموعة الأهداف والمبادئ والقيم المشتركة»، والبدء في تنفيذ ٦ مشروعات كبرى لدعم التعاون الاقتصادي بين دول المجموعة ومنها مشروع مصري خاص بإنشاء «الشركة الدولية للتسويق» بغرض زيادة التجارة بين هذه الدول وبينها والعالم الخارجي، ونص الإعلان أيضاً على تشجيع تأسيس مجالس أعمال مشتركة من خلال غرف التجارة والصناعة والأجهزة المعنية في الدول الأعضاء، واختيار استانبول مقراً للأمانة العامة للمنظمة التي سيتم عقد قمتها الثانية في بنغلادش في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨[٤٣]. وبدأ اتحاد الغرف التجارية في مصر في ١٩٩٧/٧/٢٧ في تلقي طلبات رجال الأعمال الذين سيشاركون في إقامة الشركة السالفة الذكر، التي ستكون القاهرة مقرها الرئيسي ولها فروع في بقية الدول[٤٤]. ويلاحظ أن التحديد «الجديد» لطبيعة المجموعة بعيداً عن صفتها الأولى «مجموعة الثماني الإسلامية»، عبر في جانب كبير منه عن الصراع بين أربكان والمؤسسة العسكرية، كما أنه يعكس حرص تركيا على توسيع المجموعة مستقبلاً لتشمل بلداناً أخرى وتحديداً الجمهوريات الآسيوية الإسلامية، ولا سيما أن أجاويد ذكر في ١٩٩٧/٧/٢ «أن تركيا قد تفكر في إلغاء هذه المجموعة في حالة تأكدها من عدم جديتها وعدم احتياجها إليها. وإذا قررت الحكومة التركية الاستمرار في المجموعة، فستدعو الجمهوريات الآسيوية ـ التركية للمشاركة فيها»[٤٥].

٣ ـ مشروع الربط الكهربائي بين تركيا وبلدان المشرق العربي

تتضمن المرحلة الأولى لهذا المشروع ربط الشبكتين المصرية والأردنية قبل نهاية عام

(٤٣) الأهرام، ١٩٩٧/٦/١٦، ص ٧.

(٤٤) الحياة، ١٩٩٧/٧/٢٨، ص ٩.

(٤٥) الأهرام، ١٩٩٧/٧/٣، ص ٥. وقد رد وزير الخارجية إسماعيل جيم على هذا التصريح في ١٩٩٧/٨/٢ مؤكداً «أن تركيا ستواصل عضويتها في مجموعة الثماني للتنمية، ولكن يجب توسيعها لتشمل الجمهوريات التركية»، وهو ما ورد في نشرة أنباء إذاعة صوت العرب الساعة العاشرة مساء اليوم نفسه.

١٩٩٧ بواسطة كابل بحري بطول ١٣ كلم وعلى عمق ٨٥٠ متراً عبر خليج العقبة، وربط الشبكتين السورية والأردنية بطول ١٠٠ كلم، والشبكتين السورية واللبنانية وربط شبكات البلدان العربية الثلاثة الأخيرة بتركيا قبل نهاية ١٩٩٨، وكان لبنان شارك لأول مرة في اجتماع المجلس الوزاري لدول المشروع في دمشق في ٦ ـ ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦. أما المرحلة الثانية فتبدأ عام ٢٠٠٢ وتتضمن ربط الشبكتين العراقية والتركية ابتداء من بغداد حتى زاخو على الحدود ثم تصل إلى أنقرة للالتقاء بالخط المصري قرب استانبول، وسيؤدي هذا المشروع إلى ربط شبكات كهرباء دول المشرق العربي بالشبكة الأوروبية الموحدة عبر تركيا، بل ان وزير الكهرباء المصري أشار في ١/٧/١٩٩٧ إلى أن تركيا عقدت اتفاقاً لمد الشبكة الكهربائية العربية إلى جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية(٤٦).

هذا المشروع المفيد بالدرجة الأولى لتركيا، وكذلك مصر، لتمتعهما بفائض في إنتاج الطاقة الكهربائية، تمثلت معالم تطور تنفيذه عام ١٩٩٧ في:

أ ـ الانتهاء في آب/ أغسطس ١٩٩٧ من مشروع ربط الشبكتين المصرية والأردنية لتصبح الشبكة المشتركة جاهزة للتشغيل قبل نهاية عام ١٩٩٧، وتكلف المشروع ٢٥٠ مليون دولار، منها ٨٠ مليون دولار للكابل البحري. وساهم في تمويلها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وقد التقى وزيرا الكهرباء والطاقة المصري والأردني بالقاهرة في ٢١/٩/١٩٩٧ لبحث تفاصيل تشغيل الشبكة المشتركة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧(٤٧).

ب ـ اجتماع اللجنة المشتركة لدول المشروع بأنقرة في نيسان/ابريل ١٩٩٧ لبحث الخطوات التنفيذية للمشروع واستكمال مرحلته الأولى قبل نهاية ١٩٩٨(٤٨).

ج ـ عقد اجتماع بين وزيري الكهرباء المصري والسوري بالقاهرة في ٣/٦/ ١٩٩٧، وأشار بعده الأول إلى أنه سيتم في منتصف ١٩٩٨ الانتهاء من تنفيذ الربط الكهربائي بين مصر وسوريا عبر الأردن، فيما أشار الثاني إلى أنه يجري حالياً تنفيذ المشروع في سوريا على أربع مراحل وبتكلفة ٢٠٠ مليون دولار يمولها الصندوق العربي للإنماء، وأن الأولوية في التنفيذ ستكون للمرحلة الأولى لربط شبكات البلدان العربية الثلاثة وستتضمن المراحل الأخرى ربط الشبكة السورية بكل من الشبكتين اللبنانية والتركية قبل نهاية ١٩٩٨(٤٩).

---

(٤٦) الأهرام، ٢/٧/١٩٩٧، ص ٢٥.

(٤٧) الأهرام، ٢٤/٩/١٩٩٧، ص ٢٥.

(٤٨) الأهرام، ١٠/٤/١٩٩٧، ص ١٢.

(٤٩) الأهرام، ٤/٦/١٩٩٧، ص ٢٤.

ب ـ العــرب وإيــران

نيفين عبد المنعم مسعد(*)

كان عام ١٩٩٧ بالنسبة لإيران عاماً للتغيير على المستويين الداخلي والخارجي. داخلياً، كانت القوى الاجتماعية التي نصّبت محمد خاتمي رئيساً للجمهورية الإسلامية، والتوجهات الديمقراطية لخاتمي نفسه محملة بأكثر من دلالة في ما يتعلق بمستقبل التطور السياسي للنظام. وفي تلك الأجواء، وعلى الرغم من أن الخلاف حول ولاية الفقيه: حدودها وصلاحياتها، قد لازم الجمهورية الإسلامية من لحظة تأسيسها، إلا أن انتخاب خاتمي أعطى للجدل المثار حول تلك القضية زخماً لم تعهده من قبل. وخارجياً، عبرت السياسة الإيرانية عن جملة تحولات، صححت بموجبها الخلل في علاقاتها الخارجية (إقليمياً ودولياً)، وجعلت من طهران للمرة الأولى ساحة لالتقاء ممثلي ٥٤ دولة هم جملة أعضاء مؤتمر القمة الإسلامية. وفي ما يلي تحليل للتطورات السابقة بشقيها.

أولاً: البيئـة الداخليـة

شهدت إيران على مدار العام المنصرم تفاعل قضيتين داخليتين جوهريتين، أولاهما قضية الانتخابات الرئاسية التي أجريت في ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧. فحتى عشية إجراء هذه الانتخابات كان أغلب التحليلات السياسية يميل إلى اعتقاد هو أقرب لليقين، وهو أن الرئيس الإيراني القادم للجمهورية الإسلامية سيكون علي أكبر ناطق نوري، رئيس مجلس الشورى الإسلامي وأحد أبرز صقوره. لم يكن منبع هذا الاعتقاد مجرد تلميح مرشد الثورة علي خامنئي إلى تفضيله رجلاً بمواصفات نوري، ولا كان هو مجرد وقوف قوى إيرانية لها وزنها من وراء رئيس المجلس (رابطة علماء الدين المناضلين، ورجال البازار، ومؤسسات الثورة)، لكن أيضاً لأنه لم يكن يتصور أن الثقة التي سحبت من منافسه الأهم محمد خاتمي عندما كان وزيراً للثقافة والإرشاد الإسلامي (١٩٨٢ ـ ١٩٩٢) بدعوى ترويجه لقيم تضاد قيم الثورة الإسلامية، يمكن أن ترد إليه ليتولى منصباً أرفع وأهم:

(*) أستاذة مساعدة في كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة.

رئاسة الجمهورية. ولأن قضية انتخاب ناطق نوري كانت محسومة سلفاً، أو هي بدت كذلك في مواجهة خاتمي كما في مواجهة مرشحي الرئاسة الآخرين (محمد محمودي ريشهري، المدعي العام للمحاكم العسكرية ورئيس جمعية الدفاع عن القيم، ورضا زوارئي مساعد وزير العدل وعضو مجلس أمناء الدستور)(١)، فإن ذلك اقتضى من مرشد الثورة أن يتخذ الإجراءات الكفيلة بعدم إزاحة التيار الذي يمثله خاتمي، أي تيار الاعتدال. وتلك السمة تعد في واقع الأمر من أساسيات الحياة السياسية الإيرانية التي تحرص على التمثيل المزدوج لتياري الاعتدال والتشدد، ولو بنسب مختلفة، بحيث لا يُسمح باختفاء أحدهما تماماً لحساب الآخر.

في سياق ما سبق، أصدر خامنئي قراراً بتعيين علي أكبر هاشمي رافسنجاني، وهو من عُمُد تيار الاعتدال، رئيساً لمجمع تشخيص مصلحة النظام، وذلك بعد أن تحول بهذا الأخير من مجرد حكم بين السلطات الثلاث بمقتضى نص المادة ١١٢ من دستور ١٩٨٩، إلى مستشار المرشد ومسؤول عن تنفيذ مشروعات ضخمة (من نوع مشروع إيران ٢٠٢٢)، وإلى مقنن لمبدأ ولاية الفقيه. وقيم بعض المحللين التعديل السابق بوصفه تمهيداً لتغيير أسس النظام من كونه نظاماً ثنائياً قوامه المرشد ثم رئيس الجمهورية، إلى كونه نظاماً ثلاثياً أو «ترويكا» قوامها المرشد ثم رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام ثم رئيس الجمهورية، مع ملاحظة أن المجمع يضم في عضويته رؤساء السلطات الثلاث بحيث إن من يقوده يترأسهم بالضرورة. أما البعض الآخر، فلقد اعتبر أن توسيع صلاحيات المجمع وزيادة عدد أعضائه من ١٢ عضواً إلى ٤٩ عضواً، سيتحول به إلى منافس لكلٍ من مجلس الشورى الإسلامي ومجلس أمناء الدستور.

تلك إذن كانت ترتيبات خامنئي لمرحلة ما بعد تنصيب ناطق نوري رئيساً لإيران. ومن هنا، كان يمكن تصور حجم المفاجأة التي أسفرت عنها نتائج الانتخابات الإيرانية، عندما أعلن عن فوز محمد خاتمي بـ ما يزيد على ٢٠ مليون صوت، أي بنسبة ٦٩ بالمئة من إجمالي أصوات الناخبين(٢) وذلك مقابل ٧,٢٤٢,٨٥٩ صوتاً لنوري بنسبة ٢٤,٩ بالمئة، و٧٧١,٤٦٠ صوتاً لزوارئي بنسبة ٢,٦ بالمئة و٧٤٢,٥٨٩ صوتاً لريشهري بنسبة ٢,٥ بالمئة. وبقدر ما كان هذا الفوز مدهشاً كان مثيراً لتساؤلات من نوع: لماذا نجح خاتمي؟ وما هو مستقبل علاقته بعضوي الترويكا الآخرين وبمجلس الشورى الإسلامي؟ وإلى أي مدى يلتزم الرئيس الجديد بوعوده الانتخابية الخاصة بالإصلاح الداخلي؟

---

(١) يذكر أن المرشحين الأربعة هم الذين وافق عليهم مجلس صيانة الدستور من بين ٢٣٨ شخصاً ترشحوا لهذا المنصب، بينهم ٩ نساء. وعلى حين استبعد ٢٢٥ مرشحاً بدعوى عدم استيفائهم شروط الإيمان بولاية الفقيه، والوفاء للجمهورية الإسلامية، وحسن إدارة الشؤون العامة، استبعدت المرشحات التسع لكون الذكورة مسوغاً أساسياً من مسوغات الرئاسة.

(٢) أدلى ٢٩,٠٧٦,٠٧٠ إيراني بأصواتهم، بَطُل منها ٩٦٢,٢٤٠ صوتاً.

في إجابة السؤال الأول ورد تحليلان متكاملان، أحدهما أن انضمام جماعة كوادر البناء التي يتزعمها رافسنجاني إلى معسكر خاتمي ساعد على ترجيح وزنه وتثمين موقف مؤيديه (وفي طليعتهم جمعية رجال الدين المناضلين، والمؤسسات النسائية والثقافية). والآخر أن البرنامج الانتخابي لخاتمي بنقاطه الاثنتي عشرة كان يستهوي القوى المتطلعة إلى التغيير. فالبرنامج يتحدث عن «نشر العدالة ومحو التفرقة»، وعن «حرمة الإنسان وحقوقه وحرياته الدستورية»، وعن «المشاركة والرقابة الشعبية»، وعن «سيادة القانون»، وعن «الحكومة القوية الخادمة المتجاوبة». ولذلك لم يكن من قبيل المصادفة أن يأتي في طليعة مؤيدي خاتمي كلٌ من النساء والشباب التواقين لفرص أفضل في ظل نظام جديد. ولم تكن إجابة السؤال الثاني بالقدر نفسه من الوضوح واليسر، فترويكا خامنئي - رافسنجاني - خاتمي تختلف ليس فقط حول مبدأ الاعتدال من عدمه (اعتدال رافسنجاني وخاتمي، في مواجهة تشدد خامنئي)، لكنها تختلف أيضاً حول حدود هذا الاعتدال وتفصيلاته (فرافسنجاني كممثل للبورجوازية يعتبر الانفتاح الاقتصادي متمماً للاعتدال السياسي، فيما يتحفظ خاتمي على الانفتاح الاقتصادي ويراهن على إرضاء المستضعفين). لكن وعلى الرغم من ذلك فإن عناصر الترويكا مدعوة للتعاون لأن لكل منها رصيده من القوة والتأييد والمصالح التي يمثلها. وتحكم القاعدة نفسها علاقة خاتمي بمجلس الشورى الإسلامي، الذي وإن كان يهيمن دعاة التشدد على كبريات مناصبه (الرئاسة التي جُددت لناطق نوري، ونيابته الأولى والثانية، والمقاعد الثلاثة للأمانة العامة للمجلس والمقاعد الستة لسكرتارية هيئة الرئاسة)، إلا أنه يواجه رئيساً مدعوماً من الشعب. ولذلك أسفرت أول مواجهة بين الطرفين عند التصويت على أعضاء وزارة خاتمي الاثنين والعشرين، عن نجاح الرئيس في اقتناص التأييد البرلماني لكافتهم بمن فيهم وزراء عليهم خلاف (مثل عطاء الله مهاجراني وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي، وعبد الله نوري وزير الداخلية، وعلي شمخاني وزير الدفاع وهو أول عربي من سكان إقليم عربستان يُولى هذا المنصب). أما بخصوص التساؤل عن حدود التزام خاتمي بأداء استحقاقاته الانتخابية، فمن الواضح أن الرئيس الجديد بدأ عهده بالتأكيد على الوجه الدستوري لنظام حكمه، حيث أسس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ مجلساً للرقابة والمتابعة لتطبيق الدستور يتألف من خمسة عشر عضواً من تخصصات مختلفة؛ وبمحاولة إضفاء الطابع الاستشاري على العملية السياسية بتشكيله ثماني لجان في شباط/فبراير ١٩٩٨ تخصصت في شؤون الإعلام والثقافة، والاقتصاد، والاجتماع، والشباب، والسنة؛ وباتصاف النساء اللائي مثلن قطاعاً معتبراً من جمهوره الانتخابي، من خلال تعيينه امرأتين في منصبي نائبة الرئيس لشؤون البيئة والمحافظة على المحيط (معصومة ابتكار)، ومستشارة الرئيس لشؤون المرأة ومديرة مركز شؤون المرأة (زهراء شجاعي) في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧؛ وبالضرب على كل محاولات القمع الثقافي، كما تجلى في أمره باعتقال مدبري الاعتداء على إحدى الدوريات المعروفة باعتدالها.

القضية الداخلية الثانية التي شغلت الرأي العام الإيراني في عام ١٩٩٧، تجاوزت

حدود شكل نظام الحكم لأساس الجمهورية الإسلامية ذاتها، وتلك كانت قضية ولاية الفقيه. كانت المناسبة التي تفجرت فيها هذه القضية، هي مناسبة الاحتفال بذكرى مولد الإمام علي بن أبي طالب في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، عندما كان آية الله حسين منتظري يلقي خطابه في مقر التدريس الخاص به في مدينة قم. وإذا كان منتظري نائب الخميني وخليفته المرتقب حتى قبيل وفاته بشهور قلائل قد دأب على انتقاد التطبيق الإيراني لمبدأ ولاية الفقيه، إلا أن وجود رئيس جديد على قمة السلطة لا يرتاح إليه خامنئي، وتوقيت الخطاب نفسه قبل أسابيع قليلة من استضافة القمة الإسلامية، فضلاً عن خطورة محتوى الخطاب نفسه، جميعها عوامل جعلت من نقد منتظري في تلك المرة أمراً مختلفاً. ميز منتظري في خطابه بين الولاية العامة التي هي لعموم المؤمنين رجالاً ونساءً (وكرر رجالاً ونساءً) والتي توجب عليهم التداعي إلى المعروف والتناهي عن المنكر، والولاية الخاصة التي تكون لأعلم الفقهاء وتتركز في مراقبة تطبيق الشرع ولا تتدخل في التفاصيل، بحيث تعطل أداء الرئيس المنتخب، وتنشئ ازدواجية مؤسسية غير دستورية (وأشار تحديداً إلى الحرس الثوري كموازٍ للجيش النظامي). وفي الوقت الذي أبدى فيه منتظري ارتياحه لانتخاب خاتمي لما يشيع عنه من اعتدال، فإنه نفى عن خامنئي صفة الأعلمية التي تؤهله لأن يكون مرجعاً للشيعة، ودعاه لأن يترك خاتمي يعمل ويؤسس نظاماً ديمقراطياً يأخذ بالتعددية الحزبية. وبدا منتظري حريصاً في خطابه على أن يؤكد تمسكه بولاية الفقيه، لكن ما أراد توصيله لجمهور مستمعيه أنه ضد إطلاق الولاية وعصمة الفقيه، فلا عصمة إلا لله ورسله، وأنه ضد ولاية خامنئي تحديداً لأنه فاقد الأهلية المطلوبة. وتعبر الأفكار السابقة في مجملها عن آراء بعض كبار رجال الدين المعارضين في إيران من أمثال آذري قمي عضو مجلس الخبراء المكلف باختيار المرشد، وسيد محمود طبطبائي وسيد جعفر شيرازي، وكلاهما نجل أحد أفقه اثنين من مراجع الشيعة الإيرانيين.

ولما كان جزءٌ أساسي من معارضة منتظري قد انصب على أحقية خامنئي في منصبه، فإن هذا يبرر أن خامنئي كان أكثر مهاجمي خطاب منتظري الشهير، بوصفه يعبر عن مؤامرة أمريكية ـ إسرائيلية على الثورة. وعلى امتداد النصف الثاني من شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، شهد الشارع الإيراني استقطاباً حاداً للقوى السياسية المختلفة، كان فيه مؤيدو إطلاق الولاية (وهم من رجال البازار ومؤسسات الثورة) هم الأعلى صوتاً والأوسع تظاهراً والأكثر إضراباً والأعنف تحريضاً ضد منتظري وجماعته. وفي هذا السياق، جرى اقتحام منزل منتظري، وأوسع ضرباً ثم اقتيد لمكان غير معلوم. كما اعتقل بعض معتنقي أفكاره أمثال ابراهيم يزدي الأمين العام لحركة الحرية. أما ثنائي خاتمي/رافسنجاني، فقد تميز رد فعلهما بانضباط شديد. فهما مع إدانتهما مهاجمة ولاية الفقيه، تحفظا على أي عنف ضد منتظري، وأعرب خاتمي عن شكه في أن التصعيد السياسي كان لوناً من المزايدة، وليس غضبة لله. وجاءت الاستعدادات للقمة المرتقبة لتهدئ مؤقتاً خواطر الجميع، كما جاء تأكيد مجلس الخبراء على شرعية خامنئي كمرشد للجمهورية ليكون بمثابة القول الفصل في موضوع الولاية.

ثانياً: البيئة الإقليمية

كان عام ١٩٩٧ فاصلاً بين رئاستين، رئاسة رافسنجاني التي أحدثت نقلة نوعية في علاقات إيران مع الدول العربية، وبخاصة بعد الموقف الحيادي للجمهورية الإسلامية في حرب الخليج الثانية، ورئاسة خاتمي التي أرادت تعزيز هذا الاتجاه الإيجابي مدفوعة إلى حد كبير بتنامي الخطر التركي ـ الإسرائيلي والشعور بأن إيران والعرب صاروا إزاءه في خندق واحد. ولذلك فلقد تضمن البرنامج الانتخابي لخاتمي بنداً يشير إلى «أهمية إقامة علاقات عادلة على المستوى العالمي وبخاصة مع دول الجوار والدول الإسلامية والدول غير المنحازة». كما يشدد على ضرورة «الدفاع عن حقوق المسلمين ومحرومي العالم وبخاصة الشعب الفلسطيني». وفي غمار دعايته الانتخابية، احتل الوطن العربي عموماً وبلدان الخليج العربي خصوصاً أولوية متقدمة في ما يخص تصوره كرئيس للسياسة الخارجية في عهده.

وخلال الشهور السبعة التي قضاها رافسنجاني في السلطة، كما في الشهور التالية التي خلفه فيها خاتمي، كان على الرئيسين معاً التعاطي مع بعض القضايا المزمنة في العلاقات العربية ـ الإيرانية، كما كان عليهما مباشرة النظر في العلاقات مع طائفة أخرى من دول المنطقة لم تكن متأزمة بالضرورة، لكنها كانت تحتاج من كليهما عناية أكبر. ويمكن القول إن الرئاستين الإيرانيتين المتعاقبتين قاربتا الملفات السابقة بدرجات متفاوتة من النجاح وعبر التزام خمسة اتجاهات رئيسية، مثلت في جوهرها أبرز خصائص السياسة الخارجية لإيران كما أثرت في مسار العلاقات العربية ـ الإيرانية.

١ ـ تأكيد الموقف من أهم القضايا السياسية الخلافية

جددت إيران موقفها من قضيتين رئيسيتين مثلتا محورين للشد والجذب بين الجمهورية الإسلامية والدول العربية، وهما قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي وقضية جزر الإمارات الثلاث، أما قضية الحركات الإسلامية فقد شهدت تحولاً نوعياً في الموقف الإيراني منها، يستحق اختصاصه بتفصيل أكبر لاحقاً.

بداية **بالصراع العربي ـ الإسرائيلي**، فمن المعلوم أن الموقف الإيراني انبنى منذ اندلاع الثورة الإسلامية على أساس أن الصراع بين العرب والمسلمين من جانب، وإسرائيل من جانب آخر هو صراع وجود لا حدود. وفي ظل مثل هذا التكييف للصراع اعتبرت الجمهورية الإسلامية كل حديث عن التسوية والسلام والتطبيع يدخل في باب العبث وخداع الذات. ولئن احتاجت إيران أن تؤكد هذا الموقف من جانبها في مواجهة الاتفاقيات الإسرائيلية ـ المصرية ـ الفلسطينية ـ الأردنية المتعاقبة، وأن تتحمل آثار موقفها في توتير علاقاتها مع الأطراف المعنية، فإن وصول بنيامين نتنياهو إلى قمة السلطة في إسرائيل والانسداد الفعلي لآفاق عملية التسوية، قدما لإيران أوضح بيان على سلامة تحليلها. من هنا لا يكاد عام ١٩٩٧ يسقط عدواناً إسرائيلياً أو أمريكياً واحداً على أرض

أو نفس أو رمز عربي أو إسلامي من غير أن يجد على الساحة الإيرانية رداً فورياً ومضاداً وعنيفاً. ففي مواجهة قرار إسرائيل بناء مستوطنة جديدة في جبل أبي غنيم بالقدس الشرقية، دعت إيران إلى طرد إسرائيل من الأمم المتحدة عقاباً لها على عدم التزامها بالقرارات الدولية ذات الصلة. وعندما أعلنت تفاصيل محاولة اغتيال خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في الأردن، أدانت إيران بشدة المحاولة الفاشلة وعدتها دليلاً جديداً على إرهاب النظام الصهيوني. ومع توالي الاستعدادات لعقد المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال افريقيا في الدوحة، جددت إيران رفضها أي محاولة لاستدعاء إسرائيل للمنطقة، وزادت على ذلك في افتتاح القمة الإسلامية بشجب مرشدها مجمل اتفاقيات السلام غير العادلة والمهيمنة والاستكبارية، وهاجمت عبر رئيسها الإرهاب الإسرائيلي الرسمي. أما أعنف ردود الأفعال الإيرانية، فلقد جاءت تالية على قرار مجلس النواب الأمريكي الاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل، وعلى إهانات المستوطنين الإسرائيليين للرسول ﷺ والسيدة مريم العذراء. ففي مواجهة القرار الأمريكي، دعت إيران لتكتل الدول العربية والإسلامية ونفضها يديها تماماً من فكرة الوساطة الأمريكية. وفي مواجهة إهانة رموز الإسلام والمسيحية عمت المظاهرات شوارع طهران مطالبة بإهدار دم المستوطنين المتطاولين تأسياً بسابقة سلمان رشدي وردعاً لأي محاولة مماثلة في المستقبل. وعلى صعيد آخر، رفضت إيران بشدة التعاون العسكري التركي ـ الإسرائيلي، وَعَدته بمثابة حلف موجه لعدة دول في المنطقة هي إحداها. وصدرت عنها إدانات لتركيا التي «انخرطت في مشروع صهيوني إقليمي»، ومكنت الإسرائيليين من قاعدة تجسس عبر زرع محطات تنصت على أرضها، وهاجمت من فوق منابر شتى، بمفردها حيناً وبالتنسيق مع سوريا حيناً آخر تجديد سياسة الأحلاف العسكرية في منطقة لا تنقصها أسباب التوتر. وفي ضوء ذلك، فإنه يبدو خارج السياق وداعياً لدهشة بالغة ذلك التصريح الذي صدر عن معصومة ابتكار نائبة الرئيس للبيئة وشؤون المحيط في مطلع عام ١٩٩٨ حول استعداد بلادها لـ «إرساء السلام مع إسرائيل بشرط احترام حقوق الفلسطينيين الوطنيين». يذكر أن معصومة ابتكار كانت في طليعة الطلاب الإيرانيين الذين اقتحموا مقر السفارة الأمريكية بطهران في بداية الثورة الإسلامية.

وانتهاءً **بقضية الجزر الإماراتية الثلاث**: الطنبان وأبو موسى، فلقد حافظت إيران في عام ١٩٩٧ على مضمون خطابها السياسي ذي الصلة، وهو الخطاب الذي يؤكد الاستعداد للحوار مع دولة الإمارات بما يبدد «سوء التفاهم» حول الموضوع، والذي يتمسك في الوقت نفسه بتثبيت سيادة إيران على الجزر الثلاث بكل ما يترتب على ذلك من إجراءات من طرف واحد. يذكر في هذا الخصوص أن إيران قامت في عام ١٩٩٧ ببناء رصيف في جزيرة أبي موسى، كما أطلقت اسمي طنب وأبي موسى على اثنتين من سفنها البحرية، وهما الإجراءان اللذان احتجت عليهما الإمارات رسمياً لدى الأمم المتحدة وأثبتت بطلانهما، وتلتهما بتجديد تمسكها بجزرها الثلاث من فوق منبر القمة الإسلامية. وفي تلك الحدود، تصبح الدعوة إلى الحوار التي تتبناها إيران، في واقع الأمر ليست أكثر

من دعوة لإقناع الإمارات بقبول السيادة الإيرانية، الأمر الذي يبقي ملف القضية مفتوحاً لأجل غير معلوم. ومن جانبها، حرصت التجمعات الفرعية في النظام العربي على دعم الحق الإماراتي في الجزر الثلاث، وإن اختلفت حدة انتقاد السياسة الإيرانية من طرف لآخر. فبينما اتجه بيان دول إعلان دمشق في حزيران/يونيو ١٩٩٧ إلى إتباع تأكيده على سيادة الإمارات على جزرها، بالحرص على تحسين العلاقات مع إيران، وحذا حذوه البيان الصادر عن اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، جاء البيان الصادر عن قمة دول مجلس التعاون الخليجي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ أكثر حسماً في مطالبة إيران بإنهاء احتلالها للجزر، وإلغاء كل إجراءات تكريس هذا الاحتلال، وانتهاج سياسة الحوار عوضاً عن سياسة فرض الأمر الواقع، مع عدم قطع الطريق أمام التطور الإيجابي المرجو في العلاقات الخليجية ـ الإيرانية.

٢ ـ الفصل بين الخلافات السياسية والتعاون الاقتصادي

كانت بواكير هذا الاتجاه قد بدأت في أعقاب حرب الخليج الثانية عندما حاولت إيران أن تفصل بين خلافها مع بلدان الخليج العربي حول قضية الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة وقضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي من جهة، وحاجتها إلى تطوير علاقاتها الاقتصادية مع تلك الدول في إطار سياسة كسر العزلة المضروبة على الثورة من جهة أخرى. غير أن عام ١٩٩٧ شهد تطويراً مهماً لهذا الاتجاه من خلال تعميق أواصر التعاون الاقتصادي القائم مع بعض البلدان العربية، وتنويع مجالاته ووسائله.

وفي هذا السياق، شهدت العلاقات الاقتصادية بين إيران والسعودية تقدماً ملحوظاً من آياته افتتاح خط للرحلات الجوية المباشرة بين البلدين في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، وتوقيع مؤسسة المستضعفين (عن الطرف الإيراني) ومؤسسة الفائزين (عن الطرف السعودي) اتفاقيات عدة في الشهر نفسه بلغت قيمتها ١٥ مليون دولار، وشملت بين ما شملت التعاون في مجالات إنتاج العصائر والأغذية والتغليف والتعليب، والاستثمار المشترك لبناء مصنع نسيج في وسط إيران بواقع ٥١ بالمئة من الأسهم لمؤسسة المستضعفين و٤٩ بالمئة من الأسهم لمؤسسة الفائزين، وتكوين شركات مشتركة في ميادين الشحن والنقل البحري والجوي لتصدير البضائع إلى وسط آسيا، وبناء فندق في مكة لاستقبال حجاج بيت الله الحرام من الإيرانيين، ومشاركة إيران لأول مرة في معرض جدة للسلع الاستهلاكية في جدة في شهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧، وتفاهم الدولتين على ضرورة مضاعفة قيمة مبادلاتهما التجارية التي بلغت ٤٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٧ بواقع ثلاثة أضعاف، مع ملاحظة أن تلك القيمة الأخيرة قد ضوعفت مقارنة بنظيرتها في عام ١٩٩٦ حيث كانت تبلغ ٢٠٠ مليون دولار. وجاءت مشاركة ولي العهد السعودي في اجتماعات قمة طهران في نهاية عام ١٩٩٧، ثم زيارة رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام للرياض في مطلع عام ١٩٩٨ لتعطيا دفعة أكبر لعلاقات البلدين. ولم تَحُلْ معارضة إيران لقمة الدوحة دون اطراد تحسن علاقاتها الاقتصادية المتميزة مع قطر.

ويدخل في ذلك اتفاق الدولتين على إقامة مركزين تجاريين لتسويق منتجات الدوحة. وتم وضع أساسهما بالفعل، وتدارست قطر وإيران مشروع إمداد الأولى بالمياه الإيرانية كمشروع نموذجي مرشح للتطبيق على نطاق واسع في بلدان الخليج الأخرى، وتسيير خط جديد للرحلات الجوية بين البلدين ليرتفع عدد رحلاتهما الجوية إلى خمس رحلات أسبوعية، إضافة إلى رحلات بحرية ثلاث. ومع عُمان وقعت إيران اتفاقية جديدة للطاقة. أما مع البحرين، ففي أعقاب رفع التمثيل الدبلوماسي بين البلدين من مستوى قائم بالأعمال إلى مستوى السفراء في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، قامت معصومة ابتكار بزيارة البحرين لحضور اجتماعات اللجنة التنفيذية للمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية المناط بها تحقيق التنسيق البيئي بين دول الخليج.

واستمر النمو الحثيث في العلاقات الاقتصادية لإيران بالمغرب، وشهد شهر آذار/مارس ١٩٩٧ توقيع مجموعة من اتفاقيات التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين خلال زيارة وزير التجارة الإيراني يحيى آل إسحاق للرباط. شملت هذه الاتفاقات بين ما شملت: التعاون في مجال النقل الجوي والبحري والعلم والتقانة والصناعات اليدوية. وفي عمومه، فإن حصاد عام ١٩٩٧ مَثَّل امتداداً للمنحى الإيجابي الذي تشهده العلاقات المغربية ـ الإيرانية منذ نحو خمس سنوات، بعد أن كانت استضافة المغرب للشاه الأسبق والموقف من الصراع العربي ـ الإسرائيلي من أسباب تكدير صفو تلك العلاقات. ويذهب البعض إلى أن الانفتاح الداخلي النسبي الذي أبداه الحسن الثاني تجاه التيار الإسلامي المعتدل ساعد على تعزيز هذا المنحى الإيجابي.

ومع مصر تحققت إنجازات اقتصادية مهمة خلال عام ١٩٩٧. فلقد دخلت الدولتان طرفين في مجموعة الثماني للتنمية (G-8) التي ضمت إلى جوارهما كلاً من تركيا وباكستان وأفغانستان وماليزيا وإندونيسيا وبنغلادش، والتي أعلن تأسيسها رسمياً في اجتماع قمة استانبول الذي عقد في ١٥ حزيران/يونيو ١٩٩٧. وعلى الرغم من أن هذه المجموعة التي نبعت فكرتها من رئيس الوزراء التركي الأسبق نجم الدين أربكان، بدأت مجموعة اقتصادية الأهداف (توحيد المصارف المركزية، وتنظيم بورصات الأوراق المالية، وإنشاء مناطق للتجارة الحرة، وتبادل الخبرات الاقتصادية) إلا أن بيان استانبول نص في بنده الرابع على توسيع نطاق عملها ليشمل السياسة والثقافة والتقانة والمعلومات والرياضة... الخ. وبطبيعة الحال، فإن مصير تلك المجموعة أصبح موضع شك كبير بعد إطاحة أربكان صاحب فكرة إنشائها، إلا أن المجموعة التي لو صح العزم على تفعيلها كانت ستشكل تطوراً ملموساً في علاقات الدولتين ليست هي التعبير الوحيد عن التحسن الحثيث في علاقات مصر وإيران على المستوى الاقتصادي. فمن بين التعبيرات الأخرى في عام ١٩٩٧ عقدت مجموعة من الاتفاقيات التجارية الثنائية الخاصة بإنشاء شركة استشارية لتصدير خبرات ومعدات مصرية لبناء خمسة مصانع للسكر، فضلاً عن مصنعين للغزل والنسيج في إيران، والشروع بالفعل في إنشاء أول مصنع للسكر بتكلفة إجمالية

تصل إلى ١٥٠ مليون دولار، واتفاق رجال الأعمال من الطرفين على تنفيذ قائمة من المشروعات المشتركة تتراوح قيمتها بين ٢٠٠ و٣٠٠ مليون دولار، وإقامة معرض للمنتجات المصرية بطهران. وهكذا بدا أن الدولتين قد راهنتا على أن يصلح الاقتصاد ما كانت السياسة قد أفسدته، بل بدا أن الدولتين كانتا في لحظتين معينتين قاب قوسين أو أدنى من استئناف علاقاتهما الدبلوماسية المقطوعة منذ عام ١٩٧٩. اللحظة الأولى عندما أوفد وزير الخارجية الإيراني الأسبق علي أكبر ولايتي إلى مصر حاملاً دعوتها لحضور القمة الإسلامية، وصرح الرئيس المصري حسني مبارك بأنه كان على وشك تسمية سفير لمصر في طهران. إلا أن ولايتي عاد إلى بلاده لينفي بحثه موضوع استئناف العلاقات مع الرئيس، ويؤكد أن اهتمامه انصب على تنمية التعاون الثقافي بين البلدين. واللحظة الثانية عندما شاركت مصر عبر وزير خارجيتها عمرو موسى في القمة الإسلامية بعد تكهنات رجحت أن يرأس مبارك بنفسه وفد بلاده، ثم مضت تتوقع تبادل سفيري الدولتين. إلا أن إدانة الرئيس المصري في حديث له إطلاق إيران اسم قاتل السادات على أحد شوارع طهران، حدا الرئيس الإيراني الجديد محمد خاتمي على الرد بأن الظروف لا زالت غير ملائمة لتطبيع قريب للعلاقات مع مصر.

أما سوريا الحليف الرئيسي والأقدم والأكثر استمراراً لإيران في المنطقة العربية، والذي درجت إيران على فصل علاقاتها الاقتصادية به عن بعض القضايا السياسية الخلافية (التوجه الأيديولوجي)، وظفت تلك العلاقات في خدمة البعض الآخر من القضايا الوفاقية (الموقف من إسرائيل)، فإن عام ١٩٩٧ قد راكم أبعاداً أخرى لتلك العلاقات، بعد أن تجاوزت الدولتان سريعاً الأزمة الناجمة عن الإدانة الحادة لإيران في بيان إعلان دمشق في عام ١٩٩٦. ومن الأبعاد الاقتصادية موضع الإشارة في تفاعل الدولتين، الاتفاقيات الخمس التي أثمرتها زيارة عباس آخوندي وزير الإسكان الإيراني لدمشق في آذار/مارس ١٩٩٧، وهي الاتفاقيات التي بلغت قيمتها ١٠ مليار دولار، وقضت بمساهمة إيران في إصلاح محطات الكهرباء السورية وصيانتها وتزويدها بقطع الغيار اللازمة لها، كما تضمنت إنشاء مصنع للاسمنت وصومعة للغلال. هذا علاوة على متابعة اللجنة الاقتصادية المشتركة تنفيذ بنود مذكرة التفاهم التي كان قد وقعها نائبا الرئيسين في آب/أغسطس ١٩٩٦ ونصت على التعاون لمنع الازدواج الضريبي، وإقامة مصانع للحديد والسماد وزيوت الأساس لسوريا، وزيادة الاتصالات الهاتفية بين الدولتين بمساعدة إيرانية في تطوير شبكات الهاتف السورية، وتنشيط حركة الوفود السياحية بين طهران ودمشق.

ومن تطبيق قاعدة الفصل بين السياسة والاقتصاد على مستوى الجوار العربي لإيران، إلى تطبيق القاعدة نفسها على مستوى جوارها غير العربي. فلقد سبقت الإشارة إلى واحدة من القضايا الخلافية السياسية الرئيسية في علاقات إيران بتركيا، وهي قضية التحالف العسكري التركي ـ الإسرائيلي، ويمكن إضافة قضايا أخرى كانت سبباً في تردي

علاقات الدولتين وبالتالي خفضها إلى مستوى القائم بالأعمال بعد تبادل طرد السفيرين في شباط/ فبراير ١٩٩٧، إلى أن أعيدت إلى مستواها السابق في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨. من تلك القضايا الاتهامات التركية ـ الإيرانية المتبادلة بتدخل كل منهما في شؤون الدولة الأخرى، والإدانات الإيرانية للتعديات التركية المتكررة على شمال العراق علماً بأن إيران لم تتورع عن اتباع السلوك نفسه المرة تلو المرة!، والتنكيل بالإسلاميين الأتراك وتحفظ الجيش التركي على التقارب مع إيران. وعلى الرغم من القائمة السابقة من القضايا الخلافية، شاركت إيران في قمة استانبول التي أثمرت مجموعة الدول الثماني. كما نسقت بشكل معين مع تركيا لتنفيذ مشروع نقل الغاز التركماني إلى أوروبا على مرحلتين، إحداهما تمتد من تركمانستان إلى إيران بتكلفة إجمالية تبلغ ١٩٥ مليون دولار، وبطول ٢٢٠ كم. والأخرى تمتد من تركمانستان إلى أوروبا مروراً بإيران وتركيا. ويعد النموذج الأخير شاهداً على ما يمكن وصفه بالتنافس في إطار تنسيقي، أخذاً في الاعتبار أن إيران هي الرابح الأساسي من مشروع الغاز التركماني بمرحلتيه، ومع مراعاة أنها بهذا المشروع كما بمشروع الدعم اللوجستي والعسكري لطاجكستان الذي تزامن معه وبمشروع طريق الحرير الذي يربطها بالجمهوريات الإسلامية الذي سبقهما قد سجلت غير هدف في سباقها مع تركيا على العمق الإسلامي الآسيوي. وكانت باكستان وأفغانستان بدوريهما شريكتين لإيران في مجموعة الثماني، وهي الشراكة التي تحققت في عام حافل بأسباب النزاع بين إيران من جهة وباكستان وأفغانستان من جهة أخرى. مع باكستان كانت هناك قضية الخلاف الطائفي السني ـ الشيعي الذي تفجر بقوة في عام ١٩٩٧، وعبر عن نفسه في المواجهات العنيفة بين منظمتين متشددتين، إحداهما سنية وهي «فيلق الصحابة»، والأخرى شيعية وهي «جمعية تنفيذ الفقه الجعفري». وعلى امتداد العام المنصرم شهدت الساحة الباكستانية تعديات من المنظمتين كل على مصالح الأخرى وأفرادها، ومن ذلك إضرام النيران في مركزين ثقافيين إيرانيين في باكستان، وتبادل عمليات القتل التي طالت بعض رجال الحرس الثوري الإيراني كانوا يتلقون تدريباً عسكرياً على أيدي خبراء باكستانيين. وتقاطعت هذه المواجهات مع اختلاف الدولتين على القضية الأفغانية، ما بين تأييد إيران لبرهان الدين رباني ودعم باكستان لسلطة حركة طالبان. يذكر أن هذه القضية نفسها كانت مبعث توتير العلاقات الإيرانية ـ الأفغانية، وبخاصة مع اتهام طالبان لإيران بتجاوز الدعم السياسي لمناوئيها إلى تسليحهم. وقد رعت إيران في عام ١٩٩٧ مؤتمراً للسلام الأفغاني عقد بمدينة أصفهان وحضرته الفصائل المتحاربة من دون أثرٍ يذكر.

٣ ـ إظهار الالتزام بـ «الشرعية الدولية»

يعد مثل هذا الالتزام بالشرعية الدولية في الخارج امتداداً لإعلان الرئيسين الإيرانيين المتعاقبين رافسنجاني وخاتمي احترامهما للشرعية الدستورية في الداخل، وذلك مع ملاحظة أنهما خلعا على الشرعية تفسيرهما الخاص، الأمر الذي مَيَّز الموقف الإيراني حيال بعض القضايا بالتناقض، فيما احتفظ هذا الموقف بتماسكه حيال بعض القضايا الأخرى.

وفي عام ١٩٩٧ كانت العراق مختبراً للتعبير عن الموقف الإيراني بشقيه. فعلى جانب، اتسق الموقف الإيراني تجاه قضيتي حصار العراق ونزع سلاحه مع تقييم إيران للدور الذي تمارسه الولايات المتحدة في إطار النظام الدولي، وهو دور مهيمن ومحقق للمصالح الأمريكية بقطع النظر عن تصادمها مع الشرعية الدولية. فعندما تكرر سيناريو الأزمة في العلاقات العراقية ـ الأمريكية على مدار العام الفائت بزعم عدم تعاون العراق مع خبراء التفتيش الدولي، انتقدت إيران سيطرة الولايات المتحدة على تشكيل لجنة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة وسعيها لفرض مواقفها على اللجنة. ثم عندما مضت الولايات المتحدة في تعقيد أزمة مطلع عام ١٩٩٨ وتصعيدها إلى حد جعل ضرب العراق وشيكاً، ذهبت إيران إلى أن العمل العسكري ضد العراق يواجه معارضة دولية وإقليمية ظاهرة. فلا هو حصل على قرار يجيزه من مجلس الأمن، ولا كان هو موضع قبول الدول العربية والإسلامية، فإلى أي شرعية يستند بخلاف شرعية الغطرسة الأمريكية؟ وفي ما يتعلق بحصار العراق، تمسكت إيران بأن هذا الحصار جلب الموت والجوع للشعب العراقي، وهاجمت الصيغة «الأمريكية» لاتفاق النفط مقابل الغذاء، سواء لأن نسبة كبيرة من عوائد النفط (٣٥ بالمئة) تذهب إلى غير الشعب العراقي، أو لأن النسبة المتبقية لشراء الدواء والغذاء لأبناء هذا الشعب تواجه في إنفاقها بقيود بيروقراطية شتى.

لكن على جانب آخر، بدا الموقف الإيراني تجاه قضية انتهاك سيادة العراق، فاقداً كل صدقية. ففي حين دأبت إيران على إدانة المسلك العدواني التركي باجتياح الأراضي العراقية المرة تلو المرة، فإنها في عام ١٩٩٧ كما في أعوام سابقة مضت تتبع المسلك ذاته. وفي هذا السياق، قامت إيران بالعدوان على مواقع مجاهدي خلق في محافظتي ديالى وكوت العراقيتين في ٢٩ أيلول/سبتمبر، وانتهكت منطقة الحظر الجوي دون رد فعل أمريكي مضاد إلا بعد مرور يومين على الاجتياح. وبررت إيران عدوانها، كما جاء على لسان كمال خرازي وزير خارجيتها الحالي، بأنه «دفاع عن النفس»، بل وهددت من خلاله بأن تعود إلى اجتياح العراق إن عاد مجاهدو خلق لاستئناف نشاطهم المعارض. ولم تكن المقارنة بين موقف إيران تجاه تركيا وسلوك إيران نفسها على الساحة العراقية، هي المظهر الوحيد للتناقض الذي كشف عنه عدوان أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. فمن المظاهر الأخرى ما يتصل باتخاذ «الدفاع عن النفس» مبرراً لمهاجمة العراق، الأمر الذي يثير الاستفهام حول إمكانية سماح إيران للعراق باستخدام الحق ذاته في مواجهة معارضين عراقيين يقيمون على الأراضي الإيرانية. كذلك فإن توقيت العدوان نفسه جاء بعد بعد أقل من يومين على لقاء وزيري خارجية إيران والعراق في نيويورك للتفاهم على تطوير العلاقات بين بلديهما، الأمر الذي يثير التساؤل حول طبيعة القوى السياسية الإيرانية المعارضة للانفتاح على العراق، وخصوصاً أنه كانت لهذا الانفتاح دلائله الواضحة بطول عام ١٩٩٧ (سماح العراق لأول مرة لشيعة إيران بزيارة العتبات المقدسة في النجف وكربلاء، والحديث عن تشكيل جبهة إيرانية ـ عراقية ـ سورية محتملة في مواجهة الحلف التركي ـ الإسرائيلي الأمريكي، وإطلاق ٥٠٠ أسير عراقي بمبادرة من خاتمي).

٤ ـ الاتجاه نحو التعاون العسكري مع بلدان الخليج العربي

والاتجاه في حد ذاته ليس جديداً لكونه وثيق الارتباط بالرؤية الإيرانية لأمن الخليج، وفحواها أن أمن الخليج تحميه دوله. لكن وجه الجدة في هذا الطرح في عام ١٩٩٧ يتمثل في الإلحاح عليه مراراً وتكراراً، وفي اقتراح صيغ مختلفة لتنفيذه. كانت الدعوة لتوقيع معاهدة دفاعية أمنية واحدةً من تلك الصيغ المقترحة من قِبَل كلٍ من هاشمي رافسنجاني وهو بعد على رأس الجمهورية الإسلامية، ومحسن رضائي وهو بعد قائد الحرس الثوري الإسلامي[٣]. وعُدَّ تشكيل تكتل إقليمي (إيران + دول الخليج الست) يعنى أساساً بالأمن ولا يغفل ما دونه، بمثابة صيغة أخرى من الصيغ المقترحة تبناها سفير إيران في الرياض محمد رضا نوري. ومثلت إقامة ترتيبات أمنية في الخليج صيغة ثالثة قدمها كمال خرازي وزير الخارجية الإيراني الحالي، وجعل من مستهدفاتها إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل. يذكر في هذا الخصوص أن مجلس الشورى الإسلامي صادق في ٨ حزيران/يونيو الماضي على انضمام إيران لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة الكيماوية.

وعلى مدار عام ١٩٩٧ قامت إيران بالعديد من المناورات البرية والبحرية بالاشتراك بين الجيش والحرس الثوري أو بين الجيش وقوات التعبئة المعروفة باسم البسيج. ويبدا أن من أهم مبررات تلك المناورات إعلام الشركاء العرب الخليجيين أن الجمهورية الإسلامية تجهز نفسها للتعامل مع أي إخلال بأمن الخليج، وتستفيد من الثغرات التي تكشف عنها المناورات (مثلما حدث عند تبادل إطلاق النار على سبيل الخطأ بين الوحدات البرية والوحدات البحرية التابعة للحرس الثوري، واصطدام سفينة بلغم بحري إبان مناورة طريق القدس التي أجريت في نيسان/ابريل ١٩٩٧)، الأمر الذي يجعل التعاون العسكري المشترك الإيراني ـ العربي ـ الخليجي أمراً له جدواه بل وأهميته.

الجدير بالذكر أنه حتى الآن توجد دولتان عربيتان تتعاونان عسكرياً مع إيران وهما سوريا والسودان، بينما نفت كلٌ من مصر وإيران ما تردد عن اتفاق عسكري وشيك بينهما في العام المنصرم. من جديد التعاون العسكري السوري ـ الإيراني في عام ١٩٩٧، قيام مؤسسة التصنيع العسكري بتزويد نظيرتها السورية بحاجتها من قطع الغيار اللازمة وتبادلها وإياها الخبرات. وكذلك ما تردد عن تكفل إيران بضمان الديون الروسية المستحقة على سوريا وقيمتها ١١ مليار دولار لتمكين الأخيرة من استيراد أسلحة روسية جديدة. وفي ما له صلة بالسودان، قام وفد من الحرس الثوري الإيراني بزيارة الخرطوم في شباط/فبراير ١٩٩٧ لبحث احتياجاتها من التقانة والخبرة الإيرانية. كما تردد قيام إيران بشراء أسلحة صينية لحساب السودان بلغت قيمتها ٨٠ مليون دولار، فضلاً عن ثلاث طائرات ترد لاحقاً لإيران هي صينية الصنع من طراز ف/٧.

---

(٣) يشغل محسن رضائي حالياً منصب أمين عام مجلس تشخيص مصلحة النظام.

٥ ـ التعامل مع الحركات الإسلامية كجزء من دولها وليس كبدائل لها

لم تتخلَّ إيران عن دعم الحركات الإسلامية حيثما وجدت لذلك موجباً، وما كانت تستطيع أن تفعل. إلا أن تلك الحركات بالنسبة لها لم تعد بدائل لدولها، وفي هذا تأكيد على معنى تحول إيران من طور الثورة إلى طور الدولة. وفي عام ١٩٩٧ الكثير من دلائل هذا التحول، فحيث إن الحركات الإسلامية المعارضة لم تعد تمثل الرهان الوحيد بالنسبة لإيران، وحيث إن الجمهورية الإسلامية أصبحت أكثر تقبلاً لفكرة فصل الاقتصاد عن السياسة، فقد كان مؤدى ذلك، ألا تكتفي إيران بعلاقتها بالمعارضة الإسلامية دون علاقتها بالدولة. وفي هذا السياق، توالت المواقف الإيرانية التي حاولت الموازنة بين طرفي العلاقة. ومن ذلك إشارة بعض المصادر إلى ترحيل إيران مجموعة ممن عرفوا بالمصريين الأفغان يترأسهم شوقي الإسلامبولي (شقيق خالد الإسلامبولي قاتل السادات) كانوا يقيمون في أحد مراكز تدريب الحرس الثوري في مدينة زاهدان، إلى باكستان بمساعدة الحرس الثوري نفسه، ثم من هناك إلى أفغانستان في أيار/مايو ١٩٩٧. كذلك تجدر الإشارة إلى تعاطف إيران مع مصر في مواجهة مذبحة الأقصر البشعة، وإدانتها بلهجة واضحة بوصفها «فاجعة مؤلمة» و«هجوماً إرهابياً». ومعلوم أن الجماعة الإسلامية في مصر كانت قد أعلنت مسؤوليتها عن الحادث. وبالنسبة **للجزائر**، وعلى الرغم من أن إيران كانت ولا زالت لها تحفظاتها على مسار العملية الديمقراطية هناك وعلى آليات تنفيذ تلك العملية، إلا أنها أدانت المجازر التي ترتكب ضد الشعب الجزائري، وخصت بالإدانة لأول مرة وبشكل صريح الجماعة الإسلامية المسلحة. أما **لبنان**، فقد شهد عام ١٩٩٧ تطوراً حثيثاً في علاقة إيران الدولة بلبنان الدولة، بعد أن ظلت علاقة إيران مع لبنان تنصب على علاقتها بحزب الله كحركة تشترك معها في المذهبية الشيعية وكمقاومة تلتقي معها على هدف مجابهة إسرائيل. وحتى وقت قريب، فإنه قلما تجاوز الاهتمام الإيراني التطور الداخلي لهيكل حزب الله، ونشاطاته الجهادية، وصراعاته السياسية وتشابكاتها مع القوى الشيعية اللبنانية الموازية (كحركة أمل). ومن مؤشرات التطور السابق، ذلك المعنى المهم الذي حمله تأكيد خاتمي في اجتماعه بكل من الرئيس اللبناني الياس الهراوي ورئيس وزرائه رفيق الحريري بمناسبة قمة طهران الإسلامية، على وجوب خضوع كل القوى والفصائل اللبنانية لسلطة الدولة. كذلك نما التعاون الاقتصادي بين الدولتين، ووقعتا في غضون زيارة الحريري لطهران في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ على اتفاقيتين لتشجيع الاستثمارات وتلافي الازدواج الضريبي، وبحثتا مشروعاً لتزويد لبنان بنفط إيراني مخفض، كما أعرب خامنئي خلال الزيارة نفسها عن استعداد بلاده لمساعدة لبنان في مجال الزراعة وفي مجال الصناعة التحويلية المرتبطة بها. وعلى صعيد آخر، وَسَّعَت إيران دائرة علاقاتها بالقوى السياسية اللبنانية، وانتهت زيارة نبيه بري إلى طهران في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بموافقة إيران على افتتاح مكتب لحركة أمل فيها. أكثر من ذلك، وإعمالاً لمنطق الدولة لا الثورة، امتنعت إيران عن دعم حركة الشيخ صبحي الطفيلي الأمين العام الأسبق لحزب الله، وهي الحركة الداعية لتثوير الجياع في ٤ تموز/يوليو ١٩٩٧ في مدينة بعلبك.

وجزء من تفسير هذا الامتناع يرتبط بحرص إيران على عدم الإساءة إلى علاقتها بالأمين الحالي للحزب، لكن جزءاً آخر من التفسير يرتبط باهتمام إيران باستقرار الدولة اللبنانية ولو على حساب الحياد إزاء رفع شعاري المظلومية والاستضعاف الأثيرين لدى الجمهورية الإسلامية.

ثالثاً: البيئة الدولية

كان عام ١٩٩٧ هو العام الأكثر فشلاً لسياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية في شقها الإيراني. فلقد شهد هذا العام توقيع إيران عقداً مهماً مع شركة توتال الفرنسية يقضي باستثمار الأخيرة مبلغ ملياري دولار في استغلال حقل غاز فارس في الخليج، وهو ما يتجاوز بنحو ٥٠ ضعفاً الحد الأعلى (٤٠ مليون دولار) الذي يحدده قانون داماتو الأمريكي للمبالغ المستثمرة في كلٍ من إيران وليبيا. ولم يَتعَد الاحتجاج المتواضع الذي أبدته الولايات المتحدة على مسلك الشركة الفرنسية كونه محاولة لحفظ ماء الوجه. ولكن حتى في إطار هذا التفسير للزوبعة الأمريكية، فلقد رفضت فرنسا العقاب الأمريكي، وتضامنت معها دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة في موقفها. كما دخلت إيران في العام نفسه في مفاوضات مع شركة شل البريطانية ـ الهولندية لتنفيذ ثلاثة مشروعات أخرى للغاز تبلغ تكلفتها ١٠ مليارات دولار ويستغرق تنفيذها ٦ سنوات. مثل هذه الخروقات المتتالية في سياسة الاحتواء الأمريكية من قِبَل شركائها الأوروبيين كانت من أهم العوامل التي أدت إلى جعل قضية العلاقة مع إيران قضية من قضايا الرأي العام الأمريكي في عام ١٩٩٧. وساعد على تفعيل هذا الحوار عاملان آخران، أحدهما ارتبط بتغيير القيادة السياسية الإيرانية وما أبدته من استعداد للانفتاح على الخارج، والآخر اتصل بالتحول الإيجابي في العلاقات الأمريكية ـ الصينية وما تطرحه من احتمالات تطور مماثل على الجبهة الأمريكية ـ الإيرانية. وفي هذا السياق، طرحت فكرة العدول عن سياسة معاقبة إيران عبر عزلها، إلى سياسة تدجينها بنسج شبكة من العلاقات المصلحية بين رجال أعمالها ورجال الأعمال الأمريكيين.

ومثلت الخلفية السابقة الإطار الذي هيأ بعض التحول الإيجابي في الخطاب السياسي الأمريكي وفي السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران بحلول نهاية العام مقارنة ببدايته. بدأ العام بافتعال أزمة أمريكية مع إيران بدعوى تواطئها مع المتهمين بتدبير انفجار الخبر في السعودية[٤]، وبالتهديد بتوجيه ضربة عسكرية لإيران لو تأكد ضلوعها. وانتهى العام بترحيب الرئيس الأمريكي بيل كلينتون باعتلاء محمد خاتمي قمة السلطة في إيران

---

(٤) نفذ هذا الانفجار في حزيران/يونيو ١٩٩٦، وقتل فيه ١٩ أمريكياً. وادعت الولايات المتحدة أنها رصدت زيارة بعض الشيعة المتهمين بالانفجار مصحوبين ببعض قادة حزب الله اللبناني إلى طهران، واتصالهم بوزارة الاستخبارات والأمن فيها.

وبعرض التحاور معه، وأهم من ذلك ما شهدته نهاية العام من تضمين الخارجية الأمريكية جماعة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة في قائمة المنظمات الإرهابية، مع كل ما يعنيه هذا القرار من تبعات(٥).

أما كون إيران قد استجابت لما بدا من استعداد أمريكي للمصالحة، فتلك قضية أخرى. فالمصالحة مع الولايات المتحدة لها أنصارها في إيران. ولقد شهد عام ١٩٩٧ تحديداً تحرك بعض هؤلاء في اتجاه إنهاء القطيعة القائمة بين البلدين منذ اندلاع الثورة الإسلامية. وفي هذا السياق، وُزِّعَ على نطاق واسع خطاب كان قد سبق أن أرسله سعيد خراساني الرئيس السابق لوفد بلاده في الأمم المتحدة لمرشد الثورة علي خامنئي، وأوضح فيه مبررات إيران لاستئناف العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة (استعادة رؤوس الأموال المجمدة، وتدعيم الانفتاح على أوروبا، وتفعيل دور إيران في مجلس الأمن)، كما شرح فيه المبررات المماثلة للولايات المتحدة للتطبيع مع إيران (تأمين الخليج، وإضعاف نظام صدام حسين، وتحجيم الأهمية الممنوحة لتركيا، وتسوية القضية الأفغانية). لكن العلاقة مع الولايات المتحدة هي علاقة بالغة الشائكية والحساسية وتحكمها حسابات دقيقة، تجعل قبول عرض الحوار الأمريكي خصوصاً إن جاء مشروطاً بلاءات ثلاث (للإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل، ومعارضة السلام) يبدو أصعب بكثير مما يبدو. وقد كان خاتمي مستوعباً هذا القيد الداخلي تماماً عندما ميز بين إدانة السياسة الأمريكية الاستكبارية الرافضة للتعددية القطبية، والاستعداد للانفتاح الثقافي على الشعب الأمريكي بجماعاته وطوائفه، على رغم أن هذا المستوى نفسه من التطبيع ليس محل اتفاق. يذكر أن استطلاعاً للرأي أجري في طهران في نهاية العام الفائت حول التطبيع مع الولايات المتحدة، كشف عن معارضة الأغلبية لهذا المنحى.

أقل من ذلك تعقيداً يبدو مسار العلاقات الإيرانية ـ الأوروبية لأسباب عدة، أهمها أن دول أوروبا نفسها تصارع الهيمنة الأمريكية وتحاول أن تتخللها. ومن تلك الزاوية، وعلى الرغم من أن توتر علاقات إيران بدول الاتحاد الأوروبي قد استغرق جُلّ عام ١٩٩٧، إلا أن تلك العلاقات في الأخير لم تلبث أن عادت سيرتها الأولى. يذكر أن العلاقات الإيرانية ـ الأوروبية كانت قد توترت بعد إصدار محكمة برلين في ١٠ نيسان/ابريل ١٩٩٧ حكمها الشهير الذي يدين عدداً من أكبر مسؤولي النظام الإيراني (علي خامنئي المرشد، وهاشمي رافسنجاني رئيس الجمهورية السابق، وعلي أكبر ولايتي وزير الخارجية السابق، وعلي فلاحيان وزير الاستخبارات السابق) بتهمة تدبير اغتيال أربع قيادات كردية في مطعم ميكونوس ببرلين في عام ١٩٩٢. فعلى أثر ذلك، سحبت ألمانيا

---

(٥) من أهم تبعات هذا القرار: حظر تقديم أي شخص يقيم على الأراضي الأمريكية مالاً أو سلاحاً للمنظمة الموصوفة بالإرهاب، وعدم منح تأشيرات دخول الولايات المتحدة لأعضائها، وتجميد أرصدتها في البنوك الأمريكية.

سفيرها من طهران وتبعتها دول الاتحاد الأخرى. وساهم في إطالة أمد الأزمة، من جانب، اعتقال إيران لأحد مثقفيها وهو فرج سركوهي بتهمة التجسس لحساب ألمانيا كنوع من الضغط عليها، فيما كان السبب الرئيسي للاعتقال هو توقيع سركوهي مع ١٣٤ مثقفاً إيرانياً على رسالة موجهة لرافسنجاني في عام ١٩٩٦ تطالبه بتوسيع نطاق الحريات السياسية. ومن جانب آخر، رفضت إيران عودة هؤلاء السفراء عندما قرر ذلك المجلس الوزاري لدول الاتحاد الأوروبي في نيسان/ ابريل ١٩٩٧، ثم تمسكها بأن يكون السفير الألماني تحديداً آخر السفراء العائدين. إلا أنه في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧ تم التوصل إلى حل وسط، حيث كان السفير الألماني بالفعل آخر من عاد إلى طهران ولكن بصحبة السفير الفرنسي. كما أن الأزمة السابقة لم تحل دون استمرار التعاون الاقتصادي بين إيران ودول الاتحاد، ولقد سبقت الإشارة إلى المشروعات المشتركة مع شركتي توتال وشل، كما يمكن إضافة قيام ألمانيا نفسها (التي كانت في الأصل هي محرك الأزمة) بإقراض شركة النفط الإيرانية مبلغ ٤٠ مليون دولار لشراء معدات أوروبية.

أما روسيا والصين، فلقد اطرد تطور علاقات إيران بهما، ووقع لي وان كينغ مساعد رئيس وزراء الصين على نحو ٦٠ اتفاقية للتعاون مع إيران إبان زيارته لها في منتصف عام ١٩٩٧، شملت موضوعاتها مجالات الاقتصاد والصناعة والعلم والتقانة. كذلك شهدت الصادرات السلعية الإيرانية غير النفطية لروسيا زيادة قيمتها ٢٥ بالمئة في عام ١٩٩٧ مقارنة بالعام السابق عليه. كما افتتح خط ملاحي بين مينائي أنزلي (الإيراني) وأوليا (الروسي)، إضافة إلى استمرار الدور الروسي في بناء محطة توليد الطاقة النووية في ميناء بوشهر، وفي دعم الصناعات المعمارية الإيرانية، رغم الاعتراض الأمريكي.

وعلى الجملة، فلقد أدمج عام ١٩٩٧ إيران بالكامل في الأسرة الدولية، وأكد لدعاة عزل إيران واحتوائها أن الجمهورية الإسلامية كفاعل إقليمي ودولي لا يمكن تجاهله على رغم كل خلاف سياسي. ونَمّت مرحلة حكم خاتمي القصيرة عن تباشير تفاعل إيراني إيجابي أكثر من أي وقت مضى مع هذا الاتجاه.

ج ـ العرب ودول الجوار الأفريقي

نجوى أمين الفوال(*)

يمثل تطور الأحداث في دول الجوار الأفريقي المتاخمة للوطن العربي خلال عام ١٩٩٧، وما وقع من تفاعلات بين الطرفين مؤشراً قوياً يدحض المقولات السائدة منذ نهاية الحرب الباردة حول هامشية القارة الأفريقية، وتراجع موقعها على خريطة اهتمامات القوى الفاعلة في ما يسمى بالنظام العالمي الجديد. فإذا كانت هذه المقولات قد وجدت أساساً صلباً لها خلال الأعوام الأولى من التسعينيات، بعد تفجر الأزمات والصراعات على أرض القارة، وما صاحبها من عزوف دولي عن التدخل لوضع حد لها، فإن الأحداث خلال العام المنصرم قد أوضحت صعوبة انسحاب هذه الفرضيات على مجمل أطراف النظام الدولي. فالقارة الأفريقية لا زالت تمثل أهمية حيوية لبعض الأنظمة الإقليمية ـ نتيجة موقعها الاستراتيجي وإمكاناتها الاقتصادية كمصدر للمواد الخام وكسوق لتصريف المنتجات الصناعية ـ كما أنها قد عادت لتشهد نوعاً من الصراع الخفي على مناطق النفوذ، وعلى الأخص بين الولايات المتحدة وفرنسا. ولعل رصد الأحداث والتفاعلات التي تمت خلال عام ١٩٩٧ يوضح قوة العلاقة العضوية بين العرب وأفريقيا، وعدم إمكانية تهميش موقعها في جدول أعمال السياسة الخارجية لعدد من الدول العربية.

فقد شهد عام ١٩٩٧ تفجر بعض الأزمات الجديدة في عدد من دول الجوار الجغرافي الأفريقي، واستمرارية وتفاعلاً لبعض الأزمات القائمة منذ بداية التسعينيات في القارة. كما شهد هذا العام مدأ جديداً في العلاقات العربية الأفريقية، وإن كانت على مستوى العلاقات الثنائية إلا أنها طرقت مجالات جديدة وحيوية لم تكن مدرجة تقليدياً في جدول تلك العلاقات وأولوياتها. هذا في الوقت الذي استمر فيه تفاعل بعض مصادر النزاع العربي الافريقي.

(*) مستشارة ورئيسة شعبة بحوث التنمية الاجتماعية في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

ومن ثم فإن هذا التقرير سوف يتناول تغطية وتحليل أهم الأزمات الأفريقية التي تفجرت خلال عام ١٩٩٧، وتلك التي كانت قد بدأت من قبل، محاولة رصد الموقف العربي منها. كما سيتناول أيضاً أهم تطورات الأزمات العربية الأفريقية خلال ذلك العام، ثم أخيراً يتضمن التقرير رصداً لحركة التعاون العربي ـ الافريقي ومجالاته في الفترة نفسها.

أولاً: الأزمات السياسية في الجوار الافريقي

١ ـ الصراعات في منطقة البحيرات العظمى

أ ـ الأزمة في زائير (الكونغو الديمقراطية)

مع مطلع عام ١٩٩٧ تحولت المواجهة المسلحة بين قوات المتمردين التوتسي وبين الجيش في شرقي زائير إلى حركة منظمة للقوى المعارضة لنظام موبوتو، حيث تطورت أحداثها لتشهد تصاعد هذه الحركة حتى تمكنت في منتصف شهر أيار/مايو من إسقاط ذلك النظام وإجبار موبوتو على الفرار إلى الغابون، ومنها إلى الدار البيضاء حيث وافته المنية في السابع من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. فالأزمة التي بدأت في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦ بمحاولة حكومة زائير طرد نحو ٤٠٠ ألف من فروع قبائل التوتسي المستقرين في شرق زائير منذ حوالى مائتي عام وترحيلهم إلى رواندا ـ موطنهم الأصلي ـ هذه الأزمة اتسع نطاقها لتصبح حرباً أهلية باستقطابها للحركات المعارضة لنظام موبوتو. كما أنها عكست ظاهرة تأصلت في الحياة السياسية الأفريقية مؤخراً، وهي قيام الدول المجاورة بدور فاعل ومؤثر في تغيير نظام الحكم في دولة ما، عن طريق تدريب ميليشيات المقاومة المسلحة ومساندتها الفعلية في ميدان القتال. ولذلك فإن تطورات الأحداث قد شهدت عديداً من الاتهامات المتبادلة بين نظام موبوتو وجيرانه في رواندا وبوروندي وأوغندا، وهددت في مطلع العام باتساع نطاق الاشتباكات المسلحة بين زائير ورواندا، وتطورها إلى حرب واسعة النطاق في منطقة البحيرات العظمى في وسط أفريقيا، وهو ما أسفر عن قطع زائير لعلاقاتها الدبلوماسية مع تلك الدول احتجاجاً على موقفها من الأحداث.

ومن الصعب القول بأن إرهاصات الأزمة في زائير ترجع فقط إلى الربع الأخير من عام ١٩٩٦ الذي شهد بدايات المواجهة المسلحة مع متمردي التوتسي. فواقع الأمر أن أحداث المواجهة قد شكلت الفصل الختامي في انهيار نظام موبوتو الحاكم في زائير لمدة تربو على ثلاثين عاماً، كما كانت تعبيراً عن الأزمة الاجتماعية العميقة التي تحياها منذ استقلالها. فقد هيأ المناخ العام الفرصة المتكررة تباعاً لمحاولات الإطاحة بنظام موبوتو، الذي عاش حالة من الضعف، وصلت إلى حد الانهيار السياسي والاقتصادي للبلاد. ولذلك فقد تزامن التقدم الذي حققته قوات التوتسي المتمردة في بداية ١٩٩٧، مع تنامي

حركات المعارضة الداخلية ضد نظام موبوتو الذي وهنت قبضته وشاخ في السلطة. ونجح لوران كابيلا، الذي شكل تنظيم «تحالف القوى الديمقراطية لتحرير الكونغو»، في مد الجسور مع القوى المعارضة داخل زائير، فأعلنت ثلاث جبهات الانضمام تحت لواء هذا التحالف الديمقراطي، وهي: حزب الثورة الشعبية، والمجلس الوطني للمقاومة من أجل الديمقراطية والحركة الثورية لتحرير الكونغو. كذلك استقطب كابيلا نشاط مجموعات من الميلشيات القبلية في جيش زائير، مما سهل مهمته في الاستيلاء على المدن الزائيرية واحدة تلو الأخرى.

وعلى الرغم من استعانة النظام الحاكم بعدد كبير من المرتزقة الأوروبيين من صربيا وكرواتيا وبلجيكا وفرنسا وروسيا وإيطاليا وبولندا، ونجاحه في كانون الثاني/يناير في استعادة بعض المدن من أيدي قوات التحالف، إلا أن هذه القوات نجحت في شباط/فبراير في تحقيق انتصار جديد في شرق البلاد، مما أدى إلى استخدام وزارة الدفاع الزائيرية لقوات من المغرب وتوغو وتشاد لمساعدة الجيش في حربه مع المتمردين. ولكن قوات التحالف نجحت في فتح جبهة جديدة في الجزء الجنوبي الشرقي من البلاد، ووسعت من هجماتها لتصل إلى إقليم شابا الغني بالنحاس. كذلك فقد استثمرت قوات التحالف تعمق الأزمة السياسية في زائير، بقيام قوى المعارضة بتنظيم إضراب عام في كنشاسا ومطالبتها رئيس الوزراء (كينجوا دوندو) بالاستقالة بعد تأجيله الانتخابات العامة، فوجه كابيلا إنذاراً شديد اللهجة للرئيس موبوتو يطالبه بالاستسلام والتنازل عن الحكم والجلوس إلى طاولة المفاوضات مع القوى المعارضة له في موعد أقصاه ٢١ شباط/فبراير. وردّت القوات الحكومية بقصف جوي للمرتزقة بطائرات روسية الصنع على مواقع المتمردين في شرق زائير. ولكن الأحداث أوضحت في خلال شهر آذار/مارس استثمار قوات التحالف لرفض حكومة زائير للتفاوض في تحقيق المزيد من الانتصارات العسكرية المتتالية، مستغلة حالة الانهيار التي عمت الجيش الزائيري، والتي أدت إلى انضمام بعض قياداته إلى صفوف المتمردين. كذلك مهد التأييد الشعبي المتزايد لقوات التحالف الديمقراطي الطريق أمامها للاستيلاء على المدن الاستراتيجية الواحدة تلو الأخرى، فاستطاعت هذه القوات دخول كيسنجاني ثالث أكبر المدن الزائيرية في منتصف شهر آذار/مارس. وفي أعقاب ذلك أعلن كابيلا عزم قواته على مواصلة الزحف صوب العاصمة كنشاسا لإسقاط نظام موبوتو.

ووسط هذه الأحداث عاد موبوتو من رحلة علاجه في فرنسا، محاولاً إنهاء الموقف بطريقة يحفظ بها ماء وجهه، فاقترح تشكيل مجلس وطني يضم جميع القوى السياسية المتنازعة لتهيئة البلاد للانتخابات في أقرب فرصة ممكنة. ولكن المتمردين رفضوا هذا الاقتراح الذي تأخر كثيراً، كما رفضوا اقتراحاً آخر بمشاركة موبوتو في السلطة، واعتبروا ذلك نوعاً من المناورات التي دأب على استخدامها للاستمرار في الحكم. ولذلك واصلت قوات التحالف تقدمها ـ على رغم جهود الوساطة الإقليمية (كما سيجيء ذكره) ـ وتمكنت في نيسان/ابريل من إسقاط ثاني أكبر المدن الزائيرية وهي لوبومباشي عاصمة

إقليم شابا الغني بالنحاس. هذا في الوقت الذي حاول فيه موبوتو استمالة المعارضة بإقالة حكومته وتعيين إتيان تشيسيكيدي رئيساً للوزراء، ولكنه عاد وأقاله في غضون أسبوع واحد، الأمر الذي عكس حالة التخبط وعدم الاتزان الشديد التي يعانيها النظام الحاكم في كنشاسا. وعاد كابيلا إلى منح موبوتو مهلة أخرى لمدة ثلاثة أيام تنتهي في منتصف نيسان/ابريل حتى يستقيل طواعية، ولكن موبوتو رفض التخلي عن الحكم. وأمام اكتساح قوات التحالف للمدن والقرى المؤدية إلى كنشاسا واستيلائهم على مطارها، فر موبوتو إلى العاصمة في السادس عشر من أيار/مايو في أعقاب استيلاء قوات كابيلا على العاصمة، وقامت قوات التحالف بتصفية كبار الموالين لموبوتو بينما فرت أسرته إلى برازافيل. وبعد إتمام سيطرة قوات التحالف على كامل زائير، وصل كابيلا إلى العاصمة في العشرين من أيار/مايو بعد سبعة شهور من الصراع المسلح، محققاً ما عجزت عنه المعارضة السياسية طوال أكثر من ٢٥ عاماً، وهو الإطاحة بموبوتو ونظامه الفاسد.

وقد أعاد كابيلا إلى زائير اسمها السابق «جمهورية الكونغو الديمقراطية» وتم تنصيبه رئيساً لها. ثم أعلنت الحكومة الجديدة وتم تحديد فترة انتقالية حتى عام ١٩٩٩ لإجراء الانتخابات الديمقراطية التعددية. أما عن توجهات الحاكم الجديد، فعلى رغم الخبرات الثورية السابقة لزعيم التحالف الديمقراطي ـ لوران كابيلا ـ كرفيق نضال لومومبا واتجاهاته الفكرية الماركسية على مستوى الفكر والتنظيم أيام شبابه، فإن ما طرحه من تصور لأوضاع زائير في المستقبل يشير إلى حدوث تغيير فكري ومرونة أيديولوجية وتنظيمية تماثل ما صار عليه عدد من القيادات الثورية الموجودة في بعض الدول المجاورة لزائير مثل إثيوبيا واريتريا وأوغندا.

ردود الفعل الدولية والإقليمية

على مدى التاريخ الطويل من الأزمات العنيفة التي مر بها نظام موبوتو كان التأييد الغربي وتدخل بعض القوى الإقليمية عاملاً أساسياً في حسم الصراع لصالحه. فنتيجة موقع زائير وإمكاناتها من الثروة المعدنية كان من الطبيعي أن تركز الدول الغربية ـ وعلى الأخص فرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة ـ على ضمان وجود نظام موالٍ لها في السلطة هناك. وقد استثمر موبوتو ظروف الحرب الباردة في اللعب على هذا الوتر لفترة طويلة، ولعل أحداث شابا الأولى والثانية (١٩٧٧، ١٩٧٨) خير مثال لذلك. أما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتزامن ذلك مع ضعف قبضة نظام موبوتو، فإن هذا النظام فقد بريقه تدريجياً، وأدى ذلك إلى اختلاف توجهات الدول الغربية نحو أزمة الحرب الأهلية التي أشعلها التوتسي في شرق البلاد.

فقد تخلت **الولايات المتحدة** عن مساندتها لنظام موبوتو وحرصت منذ بداية الأزمة على إقامة اتصالات مع زعيم الثوار كابيلا، متغاضية عن اتجاهاته الماركسية السابقة، طالما أنه قد أعلن تراجعه عنها بحديثه عن الديمقراطية واللامركزية وإتباع سياسة السوق الحرة. وكررت الولايات المتحدة الاستراتيجيا التي اتبعتها في إثيوبيا في بداية التسعينيات، التي

تقوم على هدم ما هو قائم في سبيل إعادة صياغة الواقع على النحو الذي يحافظ على مصالحها. فأقامت الاتصالات مع كابيلا عبر سفارتها في رواندا على مدى العامين الأخيرين، كما ساعدت الشركات الخاصة الأمريكية في إمدادات جيش المتمردين، وترددت أنباء عن وجود مستشارين عسكريين أمريكيين يعملون لصالح المتمردين. وبالتالي خرجت الولايات المتحدة برصيد جديد يضاف لها في القارة الأفريقية، بنجاح قوات التحالف في الوصول إلى السلطة.

أما بالنسبة لفرنسا فقد جاء موقفها متعارضاً مع الموقف الأمريكي، حيث ساندت موبوتو ـ حليفها التاريخي في المنطقة ـ في صراعه مع التوتسي، معتمدة على حسابات خاطئة حول مدى القوة الحقيقية لنظامه. وعكست الأزمة الصراع الأمريكي الفرنسي في القارة. فقد رفضت فرنسا طلب الولايات المتحدة منها التخلي عن دعم موبوتو لإفساح المجال لإجراء تغييرات سياسية في زائير. وأعلن شيراك ووزير خارجيته أن موبوتو قادر على حل الأزمة في بلاده. ولكن أمام تقدم قوات التحالف وزحفها نحو العاصمة، طالب رئيس الوزراء الفرنسي بإجراء نقل سلمي للسلطة في زائير. وقد شاركت فرنسا الدول الغربية في دعم جهود الأمم المتحدة ومبعوثها محمد سحنون من أجل دفع الطرفين إلى التفاوض وإجراء انتخابات عاجلة، مع محاولة إيجاد سيناريو يسمح بخروج مشرف لموبوتو من السلطة، وهي الجهود التي لم تسفر عن شيء.

وفيما يتعلق بالموقف الافريقي، فإن الأحداث في زائير قد شهدت تورط أطراف عدة إقليمية، بحيث لا يمكن اعتبارها مجرد مواجهة داخلية بين نظام قائم وقوات من المتمردين عليه. فالحرب قد اشتعلت أصلاً بسبب اللاجئين التوتسي القادمين من رواندا وبوروندي منذ سنوات طويلة. وطالما حذر موبوتو من تأثير أحداث العنف في كل من هذين البلدين على مقدرات زائير واستقرارها، وقد صدق حدسه. كذلك فقد اتهمت زائير كلاً من أوغندا وروندا بمساندة المتمردين فعلياً، مما أدى إلى حدوث اشتباكات بين قوات البلدين وجيش زائير على الحدود معها. هذا بالإضافة إلى تورط الجبهة المعارضة في أنغولا ـ يونيتا ـ في القتال لصالح نظام موبوتو، في إطار ما بينهما من تاريخ طويل من التعاون العسكري المتبادل.

وعلى صعيد الجهود الدبلوماسية المبذولة من أجل احتواء الأزمة، فقد عقدت عدة اجتماعات تحت مظلة منظمة الوحدة الأفريقية في نيروبي لدفع المفاوضات بين حكومة زائير والمتمردين، ولكنها لم تسفر عن تقدم يذكر. كذلك عقدت قمة دول البحيرات العظمى في توغو في آذار/مارس، على هامش اجتماعات آلية فض المنازعات الأفريقية لحل الأزمة الزائيرية وإقناع كل من الطرفين بالتفاوض المباشر. وقد دعمت كل من منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة هذه الجهود. ثم ما لبثت جنوب أفريقيا أن تولت هذه المهمة، فحاول رئيسها نيلسون مانديلا جمع كل من كابيلا وموبوتو من أجل مناقشة خطة مبعوث الأمم المتحدة المؤلفة من خمس نقاط لإنهاء الحرب في زائير. ولكن المحادثات التي

جرت في أوائل نيسان/ابريل في بريتوريا بين ممثلي الجانبين باءت بالفشل. وعقب مباحثات بين مانديلا وكابيلا في كيب تاون أعلن الأول مبادرة جديدة للتوصل لتسوية سلمية للحرب الأهلية. إلا أنه بعد إعلان موبوتو موافقته تراجع كابيلا عن موقفه مطالباً بتنازل موبوتو عن السلطة أولاً. وتحت ضغط من المندوب الأمريكي الدائم في الأمم المتحدة على الطرفين اتفق على عقد لقاء على متن سفينة حربية تابعة لجنوب أفريقيا بحضور الرئيس مانديلا. ولكن هذا اللقاء لم يتم نظراً لتمسك كابيلا بتنازل موبوتو عن السلطة أولاً، وخصوصاً أن قواته كانت على مشارف كنشاسا. وعلى رغم تعثر جهود جنوب أفريقيا في الوساطة إلا أن الأزمة الزائيرية قد عكست الدور الإقليمي المتنامي لها في حل ومواجهة الأزمات الأفريقية، ووجود قدر من التنسيق والتفاهم بينها وبين السياسة الأمريكية في القارة، بحيث احتلت جنوب أفريقيا موقع الوسيط الدولي في محاولة وضع نهاية سلمية للأزمة في زائير، معتمدة أيضاً على اتصالات حكومتها وقيادتها مع أطراف الصراع كافة.

أما فيما يختص **الموقف المصري** فكما سبقت الإشارة تناولت الأنباء المتداولة أثناء المواجهة المسلحة بين قوات التحالف والجيش الزائيري إشارات متفرقة حول قيام بعض الدول العربية بتمويل أو بالمساندة العسكرية الفعلية لنظام موبوتو، مثل ليبيا والمغرب. في حين تناولت هذه الأنباء أيضاً نفي مصر قيامها بتزويد أي من دول منطقة البحيرات العظمى بالعتاد العسكري، مؤكدة أن برامج التعاون العسكري المصري مع زائير تمت في الثمانينيات. ويأتي هذا الموقف المصري مغايراً ونقيضاً لموقفها في دعم نظام موبوتو أثناء أزمتي شابا الأولى والثانية (١٩٧٧، ١٩٧٨)، حينما قرر أنور السادات وقتها إرسال قوات مصرية من المظليين لمساعدة موبوتو، رداً على موقفه المساند للحق العربي أثناء حرب ١٩٧٣. ولذلك يمكن القول بأن الموقف المصري من الأزمة الأخيرة اكتفى بدور المراقب للأحداث مع إعلان الترحيب بأي جهود إقليمية ودولية لإعادة السلام والاستقرار للمنطقة. هذا على الرغم من المصالح الحيوية في المنطقة، التي تتمثل بصورة أساسية في تأمين منابع النيل.

ب ـ الأزمة في الكونغو الشعبية (برازافيل)

ما كادت الأحداث تهدأ في زائير بوصول قوات التحالف الديمقراطي إلى السلطة وإقصاء موبوتو عنها، حتى اشتعلت مرة أخرى في المنطقة، ولكن على الضفة الغربية من نهر الكونغو في برازافيل في حزيران/يونيو ١٩٩٧. ويشير تزامن الوقائع في البلدين إلى ظاهرة تداعي الأحداث في القارة الأفريقية، وبخاصة بين الدول المتجاورة والمتشابهة في ظروفها وأوضاعها الاجتماعية والسياسية. فلا يمكن النفي القاطع لتأثير ما جرى في زائير، في تفجر الحرب الأهلية في الكونغو الشعبية المجاورة، على الأقل فيما يتعلق بإمكانية استخدام قوى المعارضة للعنف المسلح كإحدى أدوات التغيير السياسي.

وعلى الرغم من أن موعد الانتخابات الرئاسية في الكونغو الشعبية كان قد حدد له

شهر تموز/ يوليو التالي، فإن الحرب قد اشتعلت في الرابع من حزيران/ يونيو عندما حاصرت قوات حكومة باسكال ليسوبا مقر إقامة الرئيس السابق دينيس ساسو نغيسو، الذي يقود المعارضة بعد أن جلس على مقعد الحكم ما يربو على ١٢ عاماً. وأعلنت الحكومة أن هدفها هو اعتقال بعض مساعدي نغيسو لتورطهم في أعمال عنف وقعت في شمالي البلاد، كما حاولت نزع أسلحة الميليشيات الموالية له قبل الانتخابات الرئاسية القادمة. وفسر أنصار الأخير تصرفات الحكومة بأنها محاولة لتفجير العنف والتذرع به حتى تؤجل الانتخابات التي يتنافس عليها الرئيسان السابق والحالي، بجانب عشرة مرشحين آخرين، أبرزهم عمدة برازافيل (كوليلاس) الذي تتبعه أيضاً ميليشيات مسلحة. وتفجرت المعارك بين الميليشيات الثلاث المسلحة، التي تعتمد على الأصل القبلي للزعماء المتصارعين على السلطة.

وفي غضون أيام قليلة حققت ميليشيا «الكوبرا» التابعة للرئيس السابق نغيسو تقدماً ملحوظاً في الاستيلاء على منطقة وسط برازافيل، وأرغمت القوات الحكومية على التراجع باتجاه جنوب المدينة، حتى اضطر الرئيس ليسوبا إلى الدخول في محادثات مع منافسه تحت رعاية فرنسا ومجموعة الوساطة الأفريقية. ولكن وقف إطلاق النار لم يدم سوى سبعة أيام، انهار بعدها إثر إعلان المجلس الدستوري إرجاء موعد الانتخابات الرئاسية، وتمديد ولاية الرئيس باسكال ليسوبا التي كان مقرراً لها الانتهاء بنهاية آب/ أغسطس. وأدى تجدد المعارك بصورة عنيفة غير مسبوقة إلى فرار آلاف المدنيين من برازافيل إلى كنشاسا عبر نهر الكونغو.

كذلك فإنه في أعقاب هدنة أخرى فرضت بمبادرة من الرئيس التوغولي عمر بونغو لمدة حوالى الشهر، تجددت المعارك العنيفة مرة أخرى في العاصمة برازافيل. وشهد نهر الكونغو في منتصف تموز/ يوليو تدفق موجات أخرى من الهروب الجماعي للاجئين في اتجاه الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً). كما امتد القتال إلى مناطق شمال البلاد مهدداً مخيمات لاجئي راوندا. واتهمت الحكومة ميليشيا الكوبرا بالاستعانة بالمرتزقة من أفريقيا الوسطى، وتجنيد القوات التي كانت تابعة للرئيس المخلوع موبوتو، وفلول مسلحي الهوتو الراونديين. كما امتد القتال إلى شرقي الكونغو، وقامت طائرات حكومة ليسوبا بقصف معقل منافسه نغيسو، الأمر الذي وسع من دائرة القتال. وفي بداية أيلول/ سبتمبر قام ليسوبا بتعيين عمدة برازافيل ـ كوليلاس ـ رئيساً لوزراء حكومة الوحدة الوطنية، فيما أشار إلى تحالف الاثنين ضد نغيسو وميليشياته، الذي أعلن أن ليسوبا اختار الحرب بهذا الإجراء الذي اتخذه دون التفاوض مع القوى الديمقراطية المعارضة. ومن ناحية أخرى، فقد اتسع نطاق الأحداث الجارية على ضفتي نهر الكونغو الديمقراطية، حينما تطور القتال فجأة إلى عملية قصف عشوائي على كنشاسا، قادم من برازافيل وذلك في بداية شهر تشرين الأول/ اكتوبر.

وبعد أربعة أشهر من النزاع المسلح بين الرئيس المنتخب باسكال ليسوبا وقواته من

ناحية والرئيس السابق ساسو نغيسو وميليشياته من ناحية أخرى، سقطت في منتصف تشرين الأول/اكتوبر العاصمة برازافيل تحت سيطرة المعسكر الأخير، وسقطت معها مدينة بوانت نوار ثاني أكبر المدن وميناء تصدير النفط. وخلفت الحرب الأهلية وراءها حوالى أربعة آلاف شخص ضحايا. هذا بينما فر رئيس الوزراء الجديد كوليلاس وعدد من وزراء حكومته إلى كنشاسا هرباً من انتقام نغيسو وميليشياته. وقد أدى الجنرال نغيسو اليمين الدستورية كرئيس مرة أخرى، بعد أن تمكن من إحكام قبضته على أنحاء البلاد. ولكن المؤكد أنه لو لم يحصل نغيسو على مساندة دولية وإقليمية ما كان باستطاعته تحقيق الانتصار والعودة إلى مقعد السلطة الذي تركه نتيجة انتخابات ديمقراطية عام ١٩٩٢.

الموقف الدولي والإقليمي المحيط بأزمة الكونغو (برازافيل)

تدخلت عوامل دولية وإقليمية في سرعة حسم الموقف لصالح الجنرال نغيسو وميليشياته المسلحة ضد النظام الشرعي في برازافيل، حيث تمثل عودته إلى الحكم ظاهرة غير مسبوقة في تاريخ أفريقيا منذ الاستقلال. فهي المرة الأولى التي يعود فيها حاكم أفريقي سابق إلى الحكم بمساندة جيش من الميليشيات المسلحة، التي حصلت على تسهيلات ودعم عسكري من جانب دولة مجاورة للإطاحة بالرئيس المنتخب، بعد حصولها على موافقة الدول الغربية:

(أ) ففرنسا التي أخفقت في الإبقاء على موبوتو، آثرت عدم التدخل المباشر في الصراع القائم في الكونغو برازافيل، وذلك على رغم وجود قوات لها في تلك العاصمة، كانت قد أرسلتها في آذار/مارس مارس الماضي للمساعدة في إجلاء الأجانب من كنشاسا، وقوامها ١٢٠٠ جندي. ولكن فرنسا سحبت هذه القوات في منتصف حزيران/يونيو بعد أن أتمت إجلاء حوالى ٥ آلاف من الرعايا الأجانب من برازافيل، رافضة نداء الرئيس ليسوبا بالإبقاء عليها للفصل بين الميليشيات المتحاربة. واكتفت فرنسا بدور الوسيط بين الجانبين من أجل فرض وقف إطلاق النار تمهيداً لعقد مباحثات بين الجانبين، وهي المباحثات التي تعثرت عدة مرات قبل أن يميل ميزان القوة العسكرية لصالح نغيسو. وقد اتهمت حكومة ليسوبا فرنسا بإمداد الرئيس السابق بصواريخ أرض/أرض، وانحيازها لصالحه في القتال الدائر بينهما. كما اتهمت مصادر افريقية مطلعة في باريس الحكومة الفرنسية بإعطائها الضوء الأخضر لأنغولا لتقديم التسهيلات العسكرية لميليشيا الكوبرا للإطاحة بليسوبا. وأكدت المصادر ذاتها أن شركة «ELF» النفطية الفرنسية لها يد في الإطاحة برئيس الكونغو، ضماناً للاستثمارات النفطية الفرنسية بالمنطقة، وانتقاماً من ليسوبا لفتحه الباب أمام الشركات البريطانية والأمريكية.

أما بالنسبة للولايات المتحدة فقد عكست أزمة الكونغو برازافيل إحجامها عن التورط المباشر في حل الأزمات الأفريقية، وخصوصاً بعد ما واجهته قوات المارينز على أرض الصومال أثناء عملية استعادة الأمل. ومن ثم، فقد أعاقت الولايات المتحدة المحاولات الدولية من أجل إرسال قوة حفظ السلام إلى برازافيل لاحتواء الأزمة وتهيئة

المناخ لإجراء الانتخابات المحددة للرئاسة. وقد أدى إعلان رفض مجلس الأمن إرسال هذه القوات إلى تدهور الموقف في برازافيل. ومن ناحية أخرى، فإنه من غير المتصور أن تقوم قوات أنغولا بمساندة ميليشيا الكوبرا في فرض سيطرتها على العاصمة والمدن المهمة في الكونغو الشعبية بدون أن تحصل على الضوء الأخضر من الدول الغربية. هذا وقد شاركت الولايات المتحدة في عملية الوساطة من أجل تهدئة الموقف ووقف إطلاق النار تمهيداً للمصالحة الوطنية، وذلك في بداية الأزمة.

أما على المستوى الإقليمي، فقد تراوحت مواقف الدول الأفريقية بين التورط في النزاع أو السعي في عمليات الوساطة الدولية لحل الأزمة في الكونغو. فقد أشارت الأنباء إلى تدخل قوات الحكومة الأنغولية في القتال الدائر في الكونغو في المراحل الأخيرة لترجيح كفة الرئيس السابق نغيسو، ومساعدته على الاستيلاء على برازافيل وبوانت نوار (الميناء)، مما أجبر ليسوبا وأنصاره على الفرار خارج الكونغو. ومن جهة أخرى، فقد تدخلت قوات حركة «يونيتا» المعارضة في أنغولا في صف النظام القائم في الكونغو، حفاظاً على مصادر تمويلها وقواعد تدريبها وشن هجماتها على القوات الأنغولية النظامية، وذلك مثلما فعلت من قبل في مساندة موبوتو في الكونغو الديمقراطية (زائير السابقة). وعلى الرغم من نفي الحكومة الأنغولية تورطها في الصراع الدائر، إلا أن شهوداً عياناً قد أكدوا وجود قوات لها في العاصمة برازافيل. كذلك فقد ترددت أنباء مصدرها دبلوماسيون غربيون حول تورط نظام الحكم الجديد في زائير بشكل أو بآخر في عملية إسقاط رئيس الكونغو برازافيل، نظراً لسماحه لموبوتو وأنصاره باللجوء المؤقت في بلاده قبل رحيلهم إلى المغرب. ويمثل هذا الموقف ظاهرة جد خطيرة على الساحة الأفريقية حيث تعمد الدول المجاورة لاستخدام عوامل عدم الاستقرار في الإطاحة بالنظام الحاكم في دولة ما إذا ما ساءت العلاقات بينهما.

أما على مستوى جهود المصالحة السلمية فقد تصدرت الغابون عملية الوساطة بين طرفي النزاع، والتي عقدت في العاصمة ليبرفيل، حيث تشكلت لجنة افريقية للوساطة تضم زعماء كل من الغابون وتشاد ومالي وأفريقيا الوسطى، وبذلت مساعي من أجل إقناع الأطراف المعنية بوقف إطلاق النار وتقدمت بعدد من الاقتراحات التي تكفل توفير مناخ للحوار والتشاور. ولكن جهود هذه اللجنة باءت بالفشل، فعاود الرئيس الغابوني عمر بونغو محاولة إنهاء الصراع في الكونغو، وبذل جهوداً حثيثة في سبيل التوصل إلى إعلان هدنة بين الطرفين، وساعده في ذلك مبعوث الأمم المتحدة إلى المنطقة محمد سحنون. وتلخصت مبادرة الرئيس الغابوني في تهيئة المناخ لإجراء الانتخابات التي كان الرئيس الكنغولي قد أعلن تأجيلها، وبقاء هذا الأخير في السلطة لحين إجرائها في غضون شهر تشرين الأول/ اكتوبر. ولكن مع تبخر الأمل في انتشار قوى دولية لحفظ السلام لمنع الاشتباكات بين الطرفين باءت جهود المصالحة السياسية بالفشل. وتمثلت آخر المحاولات الإقليمية لاحتواء الموقف في انعقاد القمة الأفريقية المصغرة في ليبرفيل في ١٧ أيلول/ سبتمبر، التي طالبت بنشر قوات حفظ السلام بحلول نهاية هذا الشهر، وهو الإجراء

الذي واجه عدم رغبة الدول المعنية في إرسال قوات لها، بالإضافة إلى رفض مجلس الأمن اتخاذ مثل هذا الإجراء وسط جو من التباطؤ الدولي والإقليمي في فرض الحل السلمي، حتى تمكن نغيسو وأنصاره وحلفاؤه في أنغولا من حسم الموقف لصالحه.

ج ـ تطور الأوضاع في راوندا وبوروندي

يشير تطور الأحداث في راوندا في عام ١٩٩٧ إلى استمرار أعمال العنف في الصراع بين جماعات التوتسي الحاكمة والغالبية من الهوتو. وقد تناقلت الأنباء تفجر المزيد من أعمال العنف في شمال راوندا وغربها، عقب عمليات إعادة ما يزيد على نصف مليون لاجئ من الهوتو من تنزانيا والدول المجاورة إلى موطنهم في راوندا.

كذلك أعلنت منظمة العفو الدولية في نهاية شهر كانون الثاني/ يناير أن مئات الأشخاص لقوا مصرعهم منذ بداية العام في أعمال العنف الطائفية على أيدي قوات من التوتسي، بجانب زيادة عمليات الإعدام غير القانونية بواسطة الجيش، في إطار العمليات الانتقامية التي يشنها عقب هجمات الجماعات المتمردة من الهوتو وجنودهم السابقين والميليشيات الموالية لهم. وأكدت أن عمليات القتل تتم بشكل يومي في المناطق الشمالية والغربية. وقد كشف تقرير دولي لمكتب حقوق الإنسان للأمم المتحدة نشر في شهر آب/ أغسطس عن مقتل أكثر من ألفين من المدنيين في راوندا خلال هجمات للجيش في أيار/ مايو وحزيران/ يونيو الماضيين. وناشد المكتب حكومة راوندا وضع حد لاستخدام الجيش القوة في قمع التمرد في شمال غربي راوندا التي يقطنها غالبية من الهوتو. كذلك اتهمت منظمة العفو الدولية المجتمع الدولي بغض الطرف عن ذبح المدنيين الراونديين.

وفي المقابل فقد شهدت راوندا هجوم المسلحين الهوتو الراونديين من الميليشيات وجنود الجيش السابقين على المواطنين التوتسي في الشمال الغربي. وقد ذكرت جماعات حقوق الإنسان أن المتطرفين الهوتو ـ الذين شاركوا في عمليات الإبادة الجماعية ضد الهوتو والتوتسي المعتدلين في عام ١٩٩٤ ـ يستخدمون معسكرات اللاجئين في الكونغو المجاورة لتجنيد وتدريب الهوتو للقيام بحملات داخل راوندا. وأكدت مفوضية اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في نهاية شهر آب/ أغسطس مقتل ١٠٧ من لاجئي قبائل التوتسي في مخيم براوندا للنازحين من الكونغو (زائير سابقاً).

ومن ناحية ثالثة، فقد كان للأحداث التي شهدتها زائير في النصف الأول من عام ١٩٩٧ أثرها البالغ في أوضاع اللاجئين من الهوتو. فكما كانت أوضاع اللاجئين التوتسي في زائير هي المفجر للغضب العام الذي أطاح بنظام موبوتو، فإن وصول التوتسي إلى السلطة مع جماعات عرقية أخرى كان له تأثيره في وضع لاجئي الهوتو، الذين اتخذوا من شرقي زائير فيما سبق مكمناً ومأوى لنشاط جماعات التمرد المسلحة منهم. ولكن امتلاك قوات التحالف الديمقراطي لناصية الأمور في نيسان/ ابريل وأيار/ مايو ١٩٩٧ أدى ـ ضمن ما أدى إليه ـ إلى تدهور أوضاع اللاجئين الهوتو في شرقي زائير، وهو الأمر

الذي دعا مجلس الأمن إلى الإعراب عن قلقه العميق وتوجيه اللوم للمتمردين الزائيريين عما يحدث للاجئين الرواندين (حوالى ٨٥ ألفاً). وقد أحدث هذا الموقف أزمة بين كل من لوران كابيلا زعيم متمردي زائير في ذلك الوقت، وكوفي عنان السكرتير العام للأمم المتحدة. كما وجهت الصحف الأمريكية الاتهامات لقوات كابيلا ـ بعد وصوله للحكم ـ بتعقب المئات من اللاجئين الهوتو وذبحهم عند زحفهم نحو العاصمة، الأمر الذي دفعهم إلى محاولة الفرار لبلدهم راوندا، هرباً من القتال الشرس آنذاك. وقد أرسلت الأمم المتحدة لجنة للتحقيق في هذه المذابح، مما زاد من توتر علاقاتها بالرئيس الكونغولي الجديد الذي وضع العراقيل في وجه اللجنة وأجبرها على الانسحاب من الكونغو الديمقراطية.

وقد طالب وزير الخارجية الراوندي الأمم المتحدة بتبني خطة «مارشال» مصغرة للمساعدة على تعمير البلاد التي خربتها الإبادة الجماعية والحروب، وناشد الجماعة الدولية تقديم مساعدات ضخمة لإعانة بلاده على تحمل أعباء العودة المكثفة للاجئين (حوالى مليون و٤٠٠ ألف لاجئ) الذين كانوا في زائير السابقة وتنزانيا وبوروندي.

أما في بوروندي فقد شهدت بداية عام ١٩٩٧ تحركاً واسعاً من أجل رأب الصدع في البناء القومي للبلاد، وذلك بعد أكثر من ثلاث سنوات من الحرب الأهلية بين الهوتو والتوتسي. فقد اجتمع عدد من الأكاديميين ورجال الدين والسياسيين في بوروندي في نهاية شهر كانون الثاني/يناير لتنظيم حوار وطني واسع للتوصل إلى حل للصراع هناك. ولكن حزب «فروديبو» أكبر أحزاب طائفة الهوتو الذين يمثلون ٨٥ بالمئة من سكان البلاد قد رفض المشاركة في الحوار. كذلك نجحت مساع سرية قامت بها جمعية إيطالية كاثوليكية في الجمع بين ممثلي الحكومة والمعارضة المسلحة، واتفق على عقد مؤتمر للسلام والمصالحة الوطنية في أوروبا في شهر حزيران/يونيو. وتلا ذلك سماح حكومة بوروندي لرئيس الجمهورية المخلوع بالخروج للمرة الأولى من السفارة الأمريكية التي لجأ إليها عندما استولى العسكريون على السلطة في انقلاب سلمي، وسمحت له الحكومة بممارسة نشاطه العادي، وخصصت له مكتباً على نفقة الحكومة، فيما يشير إلى بداية توافر مناخ مواتٍ للمصالحة الوطنية في بوروندي.

وتوضح الأحداث الجارية في وسط أفريقيا خلال عام ١٩٩٧ عدداً من الحقائق السياسية، التي برزت كظواهر تحكم عملية التغيير السياسي في القارة في نهاية القرن العشرين، نوجزها فيما يلي:

ـ أهمية العامل الشخصي في الحياة السياسية في غالبية الدول الأفريقية، ودوره في مدى تحقيق الاستقرار السياسي داخلها. فنظراً لغياب الأبنية والمؤسسات التي تكفل الممارسة الديمقراطية، وتضمن عملية التغيير السياسي السلمي، فإن الصراع بين القيادات السياسية يتطور بسرعة شديدة إلى حد الحرب الأهلية، الأمر الذي يجهض إرساء أسس العملية الديمقراطية في أفريقيا.

ـ اقتران العامل الشخصي في أفريقيا بعامل آخر أشد خطورة منه، وهو العامل

العرقي، الأمر الذي يصعد الصراع الشخصي إلى صراع قبلي يتسم باستخدام العنف، وذلك في دول تفتقر إلى كيان الأمة الذي يصهر داخلها جميع الاختلافات الثقافية والعرقية والمذهبية نتيجة الحدود الاستعمارية المصطنعة التي قطعت أوصال الشعوب والأعراق. فبعد أكثر من عقدين من محاولات بناء الأمة في غالبية الدول الأفريقية في جنوب الصحراء، أحيا إخفاق الأنظمة الوطنية الحاكمة النزعات والانتماءات القبلية كنظام اجتماعي بديل. ومن ثم، فإن المسرح السياسي يصير مهيأ دائماً كي تلعب القيادات المتنافسة على السلطة على هذا الوتر.

ـ الارتباط العضوي المصيري بين الدول المتجاورة نتيجة عامل الانقسامات القبلية عبر الحدود المصطنعة، ونتيجة هشاشة البناء السياسي لتلك الدول. الأمر الذي يسهل من انتشار عدوى عدم الاستقرار واستخدام العنف المسلح كأساس لحسم الموقف في الصراعات الدائرة، كما أنه من ناحية أخرى يدفع الدول والأنظمة الأكثر استقراراً إلى القيام بدور فعلي في تغيير النظم القائمة في دول الجوار الإقليمي الهشة، وذلك عن طريق التدخل العسكري المباشر.

ـ قبول البيئة الدولية في عصر ما بعد الحرب الباردة لتفاعل العوامل السابقة وتداخلها، طالما أنها في النهاية لا تضر بصورة أساسية بمصالح القوى الفاعلة في النظام الدولي. وطالما أن الصراعات الأفريقية تظل صراعات محكومة ومحدودة النطاق، لا تتصاعد إلى حد إشعال حرب إقليمية، من الممكن أن تنزلق فيها قوى دولية. وبقول آخر، فإنه في نهاية القرن العشرين ترقب القوى الغربية ـ وعلى الأخص الولايات المتحدة وفرنسا ـ تطور الأحداث في الدول الأفريقية، وتمسك بخيوط التغيير فيها من بعيد، وتدفع بقوى أخرى إقليمية لتقوم بدورها في إدارة عجلة هذا التغيير لما فيه المصلحة الغربية. وفي هذا الإطار قد يوجد بعض التنافس داخل المعسكر الغربي، ولكنه يظل تنافساً في إطار محكوم ومحدود، لا يرقى أبداً إلى حد المواجهة المباشرة على الأرض الأفريقية.

ثانياً: النزاعات العربية ـ الأفريقية

١ ـ تطورات أزمة جزر حنيش بين إريتريا واليمن

لم يشهد عام ١٩٩٧ تطوراً يذكر بالنسبة للأزمة الحدودية بين اليمن وإريتريا حول مجموعة جزر أرخبيل حنيش، التي كانت قد تفجرت فجأة في نهاية عام ١٩٩٥، باحتلال إريتريا لجزيرة حنيش الكبرى، ثم احتلالها لحنيش الصغرى بعد عدة أشهر وانسحابها من الأخرى، بعد الاتفاق على إحالة القضية على التحكيم الدولي، وتوقيع إعلان المبادئ في باريس ٣١ أيار/مايو ١٩٩٦. ويمكن القول بأن إجراءات التحكيم قد استغرقت عام ١٩٩٧ بأكمله دون أن تنتهي إلى قرار فاصل بعد.

ففي الثالث عشر من كانون الثاني/يناير اجتمعت هيئة التحكيم في لندن لإقرار وثائق كل من إريتريا واليمن. وقد وقع الطرفان على اتفاق بشأن القرار النهائي للمحكمة لحل هذه الأزمة، وذلك دون أية شروط. وقد أعلنت كل من الحكومتين أسماء المحكمين اللذين اختارتهما لتمثيلها في هيئة التحكيم الدولية، فاختارت اليمن أستاذاً للقانون مصري الجنسية وآخر محامياً أمريكياً. في حين اختارت إريتريا قاضيين أحدهما أمريكي والآخر بريطاني. ووافق الجانبان على اختيار أستاذ للقانون الدولي ليرأس هيئة التحكيم. وطبقاً للاتفاق الموقع بين الطرفين في أيار/مايو ١٩٩٦، فإن القضية يتم فيها مرحلتان: الأولى يجري خلالها بحث موضوع السيادة الإقليمية على أرخبيل حنيش، ويتم في المرحلة الثانية بحث موضوع ترسيم الحدود البحرية بين الدولتين منعاً لإثارة الخلافات والمشاحنات بينهما في المستقبل. ولا تزال إجراءات التحكيم ـ التي استؤنفت في شهر أيلول/سبتمبر ـ تتم في إطار المرحلة الأولى الخاصة بأرخبيل حنيش. وقد تقدمت الحكومتان الإريترية واليمنية خلال اجتماعات هيئة التحكيم بالوثائق والخرائط التاريخية المتعلقة بمدى أحقية كل منهما في السيادة على جزر حنيش. ويؤكد كل من الطرفين امتلاكه للوثائق الفاصلة بأحقيته في السيادة.

ومع إحالة القضية على التحكيم الدولي ـ بعد وساطة كل من فرنسا ومصر وإثيوبيا ـ هدأت الأجواء التي امتلأت بالتوتر في العلاقات بين البلدين إلى حد ما. وقد أكد الرئيس اليمني أن المشكلة في طريقها للحل لتعود بعدها العلاقات الأخوية بين إريتريا واليمن إلى ما كانت عليه، وبخاصة أن لليمن تاريخاً طويلاً في دعم ومساندة الثورة الإريترية مادياً ومعنوياً وسياسياً طوال ربع قرن، بالإضافة إلى عمق التداخل الاجتماعي بين الشعبين. ومن ناحية أخرى، فقد أعلن الرئيس الإريتري أن النزاع مع اليمن تم حله بتوقيع الطرفين على اتفاق قبول قرار المحكمة دون شروط، وأعرب عن ثقته في عودة العلاقات بين البلدين إلى ما كانت عليه، على رغم وجود أصوات داخل اليمن ترفض التحكيم الدولي، وتنادي بالحل العسكري للأزمة. ومن ناحية أخرى، فقد هدأت الحملات الإعلامية بين البلدين التي أدت إلى تأزم العلاقات بينهما وتوترها في أعقاب الاستيلاء الإريتري على الجزيرتين (حنيش الكبرى والصغرى). إلا أن صدور كتاب يمني بعنوان **احتلال حنيش وأبعاد العدوان الإريتري** في صنعاء أعاد اهتمام الشارع اليمني مرة أخرى بالجزر، وبمدى صواب النهج الرسمي في التفاعل السياسي مع القضية. وقد أثار الكتاب ردود فعل متباينة حول مستقبل حنيش والجزر اليمنية عموماً، وارتباط أمن اليمن بالأمن القومي العربي، والدور الأمريكي المستتر في القرن الأفريقي، وعلاقته بالتنسيق والتعاون الإريتري ـ الإسرائيلي.

٢ ـ الخلاف حول مياه النيل

تمثل السياسات المائية والمشروعات المزمع إقامتها في حوض نهر النيل مصدراً دائماً للصراع على مياه النهر وما يصاحبه من توتر في العلاقات بين الدول الواقعة في هذا

الحوض وعلى الأخص بين إثيوبيا وكل من مصر والسودان، الأمر الذي يعكس توتراً افريقياً عربياً في المنطقة من حين لآخر.

ففي أعقاب إعلان إثيوبيا عزمها على إنشاء سدين على النيل الأزرق وروافده، بدأت حلقة جديدة من التوتر في العلاقات بينها وبين مصر حول مياه النيل. وقد ظهر هذا التوتر واضحاً أثناء انعقاد المؤتمر الدولي الخامس لدول حوض النيل في أديس أبابا في شباط/ فبراير ١٩٩٧، وما عقد على هامشه من اجتماعات اللجنة الفنية لمنظمة «تكونيل» وممثلي المنظمات الدولية المانحة للمعونات، التي ضمت ممثلي دول حوض النيل العشر. وقد انطوت ورقة العمل الإثيوبية بعنوان «نحو منع النزاعات في حوض النيل» على كثير من الانتقادات، وعبرت عن القلق من استهلاك المشروعات الجديدة في مصر - مثل مشروع مد ترعة السلام إلى سيناء ومشروع قناة توشكي - للمزيد من مياه وموارد نهر النيل بما يزيد على حصة مصر. وقد دفع الوفد الإثيوبي المشارك في المؤتمر ببطلان الاتفاقيات السابقة المنظمة لحقوق الدول في مياه النيل، وعدم توارث هذه الاتفاقيات مثل اتفاقية عام ١٩٠٢ بين بريطانيا وإثيوبيا، واتفاقية ١٩٥٩ بين مصر والسودان، ومن ثم، فإن إثيوبيا تعد نفسها غير ملتزمة بهذه الاتفاقيات. غير أن الوفد المصري قد تصدى لهذه الادعاءات، وأكد ضرورة التزام الحكومة الإثيوبية بهذه الاتفاقيات طبقاً لنصوص القانون الدولي، إعمالاً لمبدأ توارث الاتفاقيات السابقة. وأوضح الوفد أن مثل وجهات النظر هذه لا تساعد على تعزيز التفاهم بين دول حوض النيل، وهو هدف المؤتمر، فضلاً عما تحتويه من تناقضات وتكرار لمفاهيم خاطئة حول استغلال مصر لمياه النيل. كذلك أكد الوفد المصري أن مشروعات المياه الجديدة في مصر لن تؤدي إلى رغبة مصر في زيادة حصتها، وإنما ستعيد تنظيم استخدام المياه المتاحة لترشيدها، بالإضافة إلى مياه الصرف المعاد استخدامها. وقد حظيت ردود الوفد المصري خلال الجلسة باهتمام الوفود الأخرى في المؤتمر التي ساندتها بقوة، وعلى الأخص السودان وكينيا.

وفي تصعيد آخر للموقف، هددت إثيوبيا بإلغاء اتفاقية توزيع حصص مياه النيل مع كل من مصر والسودان، وأبلغت البنك الدولي - في نهاية أيار/ مايو - اعتراضها على إقامة مشروعات ترعة السلام والوادي الجديد بمصر، ومشروع التعلية الثانية في السودان المسمى بسد الترابي بخزان الروصيرص. وقد عبرت مصر عن رفضها لهذه الاحتجاجات الإثيوبية، وأكدت أن مشروعاتها لا تخرج عن حصتها من المياه. إلا أن العلاقات بين البلدين ما لبثت أن شهدت انفراجاً في الربع الأخير من العام، الذي أعلن فيه عن اجتماع اللجنة المصرية الإثيوبية بالقاهرة في ٢٢ أيلول/ سبتمبر للتحضير للجنة الوزارية المشتركة بين البلدين، والمقرر انعقادها في نهاية العام، لتبحث وسائل تدعيم التعاون بين مصر وإثيوبيا في المجالات الاقتصادية والثقافية والسياحية وتبادل الخبراء بين الدولتين.

ومن جهة أخرى، فقد تناقلت الأنباء في بعض الصحف المصرية عزم أوغندا على إقامة مشروعات وسدود على منابع النيل في شرق البلاد، وذلك بالتعاون مع هيئات

أمريكية. وأثناء زيارة الرئيس الأوغندي موسيفيني للقاهرة في نهاية حزيران/يونيو، أكد أن المشروعات المحتملة على النيل في بلاده لا تهدد حصة مصر من مياه النهر، وقال إن مشروعات توليد الكهرباء لن تؤثر بأي حال في تدفق المياه، كما أن اعتماد بلاده في الزراعة أساساً على مياه الأمطار، أما مياه النيل فهي رصيد احتياطي، وأن المسألة كلها سوء فهم.

٣ ـ توتر العلاقات بين السودان ودول القرن الأفريقي

استمرت حالة التوتر تخيم على علاقات السودان بجاراتها من الدول الأفريقية خلال عام ١٩٩٧، بحيث سيطر جو من الاتهامات المتبادلة وعدم الثقة على تلك العلاقات وصل إلى حد الاشتباك المباشر بين الجيش السوداني والإثيوبي.

ففي السادس والعشرين من كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ أعلنت حكومة السودان أن قواتها شنت هجوماً مضاداً على **القوات الإثيوبية** في شرق السودان، سقط ضحيته ٣٠٠ جندي إثيوبي في ولاية النيل الأزرق حيث تدعم قوات المعارضة هناك. واتهم الرئيس السوداني عمر البشير الأمم المتحدة بأنها ستكون الغطاء للعدوان الإثيوبي على بلاده لتنفيذ مخططات تهدف إلى استقلال جنوب السودان. وقد نفت إثيوبيا الادعاءات السودانية على لسان وزير خارجيتها في شباط/فبراير، الذي أكد عدم وجود طموحات دينية أو سياسية لبلاده في المنطقة. وقد أيدت مصر الموقف الإثيوبي، فنفى الرئيس مبارك تورط إثيوبيا في النزاع بالسودان. هذا وقد أعلن السودان عن إيفاد عدد من المسؤولين بحكومته ـ خلال شهري شباط/فبراير ونيسان/ابريل ـ إلى أديس أبابا في مساع لتنقية الأجواء بين البلدين وحل خلافاتهما في إطار ثنائي. ولكن رئيس الوفد الإثيوبي في اجتماعات المجلس الوزاري لمنظمة الوحدة الأفريقية ـ في حزيران/يونيو ـ نفى هذه المباحثات ووصف تصريحات المسؤولين السودانيين بأنها مبالغ فيها.

أما على صعيد العلاقات مع **إريتريا**، فقد استمرت الاتهامات المتبادلة بين البلدين حول قيام كل منهما بمحاولة زعزعة الاستقرار داخل الأخرى. فقد اتهم وزير خارجية السودان إريتريا بتلقي مساعدات عسكرية إسرائيلية لدعم فصائل المعارضة السودانية وإثارة القلاقل على الحدود الشرقية، وأن تصعيد إريتريا للتوتر على الحدود الشرقية للسودان هدفه الضغط عليه للانضمام في تحالف مع إسرائيل. وفي الوقت نفسه دعا د. حسن الترابي زعيم الجبهة الإسلامية ورئيس البرلمان السوداني في بداية شهر كانون الثاني/يناير إلى التعبئة العامة لكل من يقدر على حمل السلاح لمواجهة التهديدات العسكرية الإريترية. وفي نهاية الشهر اتهمت الحكومة السودانية رسمياً القوات الإريترية بشن هجوم كبير على القوات الحكومية المرابطة على الحدود السودانية الشرقية، غير أن إريتريا نفت تورط قواتها في المعارك المشتعلة في ذلك الوقت في شرق وجنوب السودان. ولكن السودان تقدم في شهر نيسان/ابريل بشكوى رسمية إلى مجلس الأمن ومنظمة الوحدة الأفريقية ضد

الاعتداءات الإريترية على حدوده الشرقية. ومن ناحية أخرى، تبادلت الحكومتان في النصف الثاني من العام الاتهامات حول محاولة اغتيال القيادات السياسية بكل منهما. وأحدثت هذه الاتهامات أزمة سياسية في ختام قمة الهيئة الحكومية للتنمية (منظمة إيجاد) في تموز/يوليو ١٩٩٧، حينما اتهم الرئيس الإريتري الرئيس السوداني بأنه سبه أثناء إعلانه بتقديم أدلة لقادة الهيئة على تورط نظام البشير في محاولة اغتياله في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، ورد البشير بالنفي متهماً أفورقي بمحاولة إفشال القمة والتمويه على نوايا إريتريا السيئة تجاه السودان.

وتجدر الإشارة إلى قيام حكومة السودان بتوجيه الاتهامات أيضاً إلى حكومة أوغندا بحشد قواتها على الحدود بينهما، وتورطها ـ مع كل من إثيوبيا وإريتريا ـ في دعم المتمردين السودانيين، وأن الرئيس الأوغندي موسيفيني قد عرض على جون غارانغ زعيم الجيش الشعبي لتحرير السودان قاعدة للانطلاق منها وشن الهجمات ضد الحكومة السودانية. وعلى رغم تصريحات المسؤولين السودانيين حول محاولات إعادة العلاقات بين بلادهم وجيرانها، إلا أن عام ١٩٩٧ لم يشهد على أرض الواقع أية مؤشرات حقيقية تؤدي إلى توقع تحسن هذه العلاقات.

ثالثاً: التعاون العربي ـ الأفريقي

كما سبقت الإشارة، حفل عام ١٩٩٧ بالعديد من التحركات العربية الافريقية من أجل توثيق العلاقات بين الجانبين، إيماناً بوحدة المصير والارتباط الاستراتيجي بين المنطقتين، وإن كان هذا التحرك يتم في إطار تنمية وتوثيق العلاقات الثنائية بين بعض الدول العربية والدول الأفريقية. أما على مستوى التعاون المؤسسي العربي الأفريقي فلا زالت آليات هذا التعاون معطلة، رغم مرور عشرين عاماً على انعقاد مؤتمر القمة العربي الأفريقي في آذار/مارس ١٩٩٧ بالقاهرة.

ويتضمن هذا الجزء رصداً وتحليلاً لأهم الجهود التي تمت في إطار تنمية العلاقات بين الدول العربية والأفريقية، سواء جاءت المبادرة من دول عربية أو تقدمت بها بعض الدول الأفريقية.

١ ـ التحرك المصري في أفريقيا

شهد عام ١٩٩٧ اتساعاً في مجال حركة السياسة الخارجية المصرية على الأرض الأفريقية من دائرتها التقليدية الضيقة المتمثلة في دول حوض النيل مضافاً إليها منطقة القرن الأفريقي، لتشمل تحركاً أوسع في اتجاه منطقة جنوب القارة. ومن جهة أخرى، فإن هذا التحرك المصري قد اتسم بتوجه جديد يقوم على أساس المزاوجة بين الجانب الدبلوماسي السياسي وبين البعد الاقتصادي من أجل تدعيم العلاقات مع بعض الدول الأفريقية.

ففي الفترة من ٢٩ نيسان/ابريل حتى الرابع من أيار/مايو قام وزير الخارجية المصري عمرو موسى بجولة في شرق أفريقيا شملت كلاً من تنزانيا وكينيا وأوغندا، وذلك في إطار انعقاد الدورة الثانية للجنة المصرية ـ التنزانية لبحث أوجه التعاون وتنمية فرص الاستثمار والتبادل التجاري بين البلدين، وتعزيز العلاقات الثنائية مع الدول الثلاث. وقد ضم الوفد المصري مجموعة من رجال الأعمال وممثلي وزارتي الأشغال العامة والزراعة. وقد أسفرت هذه الجولة عن اتفاقيات عدة فتحت مجالات واسعة للاستثمار المصري في شرق القارة، وعلى الأخص أوغندا التي تم فيها إقامة بنك مصري ـ أوغندي لتمويل المشروعات المشتركة.

وفي بداية أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ كررت الخارجية المصرية التجربة السابقة بقيام وفد مصري دبلوماسي واقتصادي برئاسة وزير الخارجية بجولة في ست دول تقع في الجنوب الأفريقي، وهي موزمبيق وليسوتو ومالاوي وزامبيا وبتسوانا وجنوب أفريقيا. وقد نتج عن هذه الجولة عقد اتفاقيات عدة مع المسؤولين ورجال الأعمال الأفارقة في الدول الست في مجال التجارة ومنع الازدواج الضريبي، والتعاون في مجالات النقل والسياحة والتبادل الثقافي والعلمي.

وإذا كانت الجولة الأولى للدبلوماسية المصرية في شرق أفريقيا قد هدفت إلى تدعيم العلاقات الثنائية مع بعض دول حوض النيل وذلك في إطار توتر العلاقات مع إثيوبيا ـ التي سبقت الإشارة إليها ـ فإن الجولة الثانية في الجنوب الأفريقي قد هدفت إلى مد الجسور مع دول هذه المنطقة، وبخاصة في إطار الدور الإقليمي المتنامي لدول جنوب أفريقيا، الذي يلتقي مع المصالح المصرية في عدد من نقاط التماس والتقاطع، هذا بجانب ما تتمتع به غالبية دول المنطقة من استقرار نسبي ومعدلات متزايدة للنمو الاقتصادي، الأمر الذي يفتح الباب أمام الاستثمار المصري هناك. وقد أثمرت جهود التقارب بين مصر وجنوب أفريقيا عن زيارة نيلسون مانديلا للقاهرة في العشرين من تشرين الأول/اكتوبر، وذلك لتعميق العلاقات بين البلدين وتعزيزها بعد مرحلة من الفتور كانت قد مرت بها في أعقاب إنهاء النظام العنصري في جنوب أفريقيا عام ١٩٩٤. وقد ركزت الزيارة على العلاقات الثنائية ـ على الأخص في شقها الاقتصادي ـ بالإضافة إلى ترسيخ التنسيق بين مواقف البلدين من القضايا الإقليمية والدولية، كقضية الشرق الأوسط والحروب الأهلية في السودان والصومال، بالإضافة إلى أزمة لوكربي.

وفي إطار الجهود التي تبذلها مصر لتحقيق التكامل الاقتصادي والتنسيق السياسي مع التجمعات الإقليمية، أصدر مجلس الوزراء المصري قراراً في بداية حزيران/يونيو ١٩٩٧ بتشكيل مجموعة وزارية برئاسة د. كمال الجنزوري، رئيس الوزراء لوضع الرؤية المستقبلية لقيام الجماعة الاقتصادية الأفريقية، ولتطوير العلاقات مع دول القارة، وعلى الأخص في المجال الاقتصادي. وقد أتى هذا القرار في أعقاب إجماع دول القمة الأفريقية الثالثة والثلاثين، في هراري بزيمبابوي على اختيار مصر ضمن المجموعة المكلفة بالإعداد

لقيام الجماعة الاقتصادية. وقد عقدت اللجنة الوزارية لتنمية العلاقات المصرية الأفريقية في العشرين من آب/أغسطس برئاسة رئيس الوزراء وعضوية تسعة من الوزراء المعنيين. واستعرضت اللجنة تقريرين من الخارجية المصرية، ومن اللجنة الوزارية، وأصدرت مجموعة من القرارات (خمسة عشر قراراً) لدعم التعاون المصري الأفريقي، وتنمية التبادل التجاري وتنشيط دور القطاع الخاص في مجالات عدة. وتمثل هذه القرارات تصورات استراتيجية عامة لا زالت بحاجة إلى الخطط والبرامج التنفيذية التي ينبغي أن تتم بالتفاهم مع الأطراف الأفريقية. وقد أعلنت اللجنة الوزارية عن تشكيل لجنة من كبار المسؤولين في الوزارات كافة، تعمل تحت مظلة وزارة الخارجية، لتنسيق العمل بين تلك الوزارات وتجنب العقبات البيروقراطية.

وتجدر الإشارة إلى مواصلة مصر لجهودها من أجل الانضمام إلى بعض التجمعات الاقتصادية الإقليمية في القارة الأفريقية، وبخاصة التجمع الاقتصادي لدول الجنوب الأفريقي (كوميسا)، ومنظمة جنوب وشرق أفريقيا الاقتصادية (سادك). وقد أيدت حكومة جنوب أفريقيا ـ أثناء زيارة عمرو موسى لها ـ رغبة مصر في الانضمام إلى الأولى.

٢ ـ التحرك الليبي في أفريقيا

في محاولة للخروج من حالة الحصار التي فرضها المجتمع الدولي على النظام الليبي ـ في أعقاب تصاعد أزمة لوكربي بينه وبين الولايات المتحدة وبريطانيا ـ قامت ليبيا بعدد من التحركات الدبلوماسية من أجل خلق رأي عام افريقي مساند لها في موقفها من القضية ومطالبتها بإنهاء الحصار الاقتصادي، وإلغاء المقاطعة الدولية لها المفروضة عليها بقرار من مجلس الأمن.

فقد نجحت الدبلوماسية الليبية في إقناع الدول الأفريقية بقبول استضافة ليبيا للدورة الخامسة والستين لمنظمة الوحدة الأفريقية، التي تم بالفعل انعقادها في طرابلس، في الفترة من ٢٦ ـ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٧. وقد كانت هذه الدورة مخصصة للمسائل المالية والإدارية للمنظمة، ولكن الموضوعات السياسية طغت على جدول أعمالها نتيجة تفجر النزاعات في منطقة البحيرات العظمى في ذلك الوقت، كما ناقشت الدورة قضية الشرق الأوسط وأزمة لوكربي، الأمر الذي أكسب هذه الدورة أهمية خاصة.

ومن ناحية أخرى، فاجأ الرئيس الليبي معمر القذافي العالم بخرقه لقرار الأمم المتحدة الخاص بحظر الطيران من ليبيا وإليها، ضمن إجراءات المقاطعة المفروضة عليها منذ عام ١٩٩٢. فقد قام القذافي بزيارة لعاصمة النيجر في الثامن من أيار/مايو، مستخدماً طائرته الخاصة، وأتبعها بزيارة نيجيريا وعدد من دول غرب أفريقيا، وقام بإمامة المصلين (٤٠ ألف مسلم) في صلاة الجمعة بعاصمة النيجر نيامي، حث فيها العالم الإسلامي على الوقوف في وجه الاستعمار وأعوانه وفرض مبادئ الإسلام السمحة على

العالم؛ في حين لم تستجب النيجر لطلب الولايات المتحدة منها عدم السماح لطائرة القذافي بالإقلاع من مطار عاصمتها. وقد أكدت زيارة الرئيس الليبي لغرب أفريقيا تعاطف حكومات دول هذه المنطقة مع ليبيا في موقفها من أزمة لوكربي.

كذلك تأكد هذا الموقف الأفريقي خلال انعقاد القمة الأفريقية الثالثة والثلاثين في هراري في حزيران/ يونيو ١٩٩٧، حينما تضمن بيانها الختامي دعوة مجلس الأمن إلى رفع الحظر جزئياً عن الطيران الليبي في ثلاثة مجالات تتعلق بالأمور الدينية والإنسانية والتجمعات الأفريقية. كما طالب البيان مجلس الأمن بالنظر في مقترحات ثلاثة حول محاكمة المتهمين الليبيين في قضية لوكربي، التي توصلت إليها لجنة مشتركة افريقية ـ عربية، تؤيدها مجموعة دول عدم الانحياز. وحذر البيان من أن استمرار المقاطعة قد يدفع الدول الأفريقية إلى التفكير في وسائل تكفل تجنب الشعب الليبي المزيد من المعاناة.

وامتداداً للموقف الأفريقي المؤيد لليبيا في أزمة لوكربي، دعا اتحاد البرلمانيين الأفارقة في مؤتمره العشرين في بنين إلى رفع الحظر المفروض على الجماهيرية الليبية. وأعرب المشاركون فيه عن قلقهم من استمرار هذا الحظر، ودعا إلى متابعة أمينه العام للاتصالات مع دول مجلس الأمن والدول الغربية المعنية من أجل ذلك.

وتأتي في هذا الإطار محاولات رئيس جنوب أفريقيا ـ نيلسون مانديلا ـ في نهاية تشرين الأول/ اكتوبر وأوائل تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧ من أجل الوساطة غير المعلنة لحل أزمة لوكربي القائمة منذ عام ١٩٨٨، وهو ما ستتناوله في الجزء التالي.

وفي إطار التحرك الليبي مع دول وسط أفريقيا وغربها، عقدت في آب/ أغسطس قمة افريقية خماسية، دعا إليها معمر القذافي وحضرها رؤساء كل من النيجر وتشاد وبوركينا فاسو ومالي، وذلك للتباحث في التنمية الاقتصادية لهذه الدول ودراسة الأوضاع الأمنية السائدة عند الحدود. وقد أصدرت القمة المصغرة قرارات عدة من بينها الاتفاق على تشكيل تجمع اقتصادي بين الدول المشاركة فيها، في إطار دعوة منظمة الوحدة الأفريقية لتشكيل هذه التجمعات والتكامل بين الدول الأفريقية.

٣ ـ دور جنوب أفريقيا المتنامي في حل النزاعات العربية

شهد عام ١٩٩٧ تنامياً ملحوظاً في دور دولة جنوب أفريقيا في حل النزاعات والأزمات الأفريقية. ولعل المثال الواضح على هذا هو تحرك الرئيس مانديلا وحكومته لحل أزمة زائير (الكونغو الديمقراطية فيما بعد)، ووساطته بين الأطراف المتنازعة هناك. وعلى مستوى العلاقات مع البلدان العربية، فإن جنوب أفريقيا قامت بمد جسورها شمالاً للوساطة في أزمتين عربيتين، هما: المواجهة في السودان بين الحكومة والقوى المعارضة لها، وأزمة لوكربي في ليبيا.

(أ) فقد تداولت وسائل الإعلام العالمية ـ في النصف الأول من عام ١٩٩٧ ـ أنباء

عن اتصالات بين حكومة السودان ودولة جنوب أفريقيا طلباً لوساطتها مع المتمردين في الجنوب، وفي أعقابها حضر ممثل لدولة جنوب أفريقيا توقيع اتفاق السلام بين حكومة السودان وبين بعض الفصائل المتمردة في الجنوب في نيسان/ابريل ١٩٩٧. كما أشارت وكالات الأنباء إلى محاولات المتمردين شراء سلاح من جنوب أفريقيا، ولكن مصر تدخلت سياسياً من أجل وقف إتمام هذه الصفقة.

كذلك تقدمت كل من جنوب أفريقيا وماليزيا ـ في السابع من آب/أغسطس ـ بمبادرة لإنهاء الحرب الأهلية السودانية، بالتنسيق مع الولايات المتحدة. وأجرى الرئيس مانديلا ـ في أعقاب ذلك ـ لقاءات عدة مع كل من جون غارانغ زعيم الجبهة الشعبية لتحرير السودان، والرئيس السوداني عمر البشير، أثمرت في ١٤ آب/أغسطس عن الإعلان عن استضافة جنوب أفريقيا لمحادثات سلام بين الجانبين، بحضور الرئيس الأوغندي موسيفيني في محاولة لتحسين العلاقات بين البلدين. وقد أعلن وزير خارجية السودان أن موعد انعقاد هذه المحادثات قد تحدد له نهاية الشهر. ومن أجل التمهيد لها، أجرى مانديلا مباحثات مع جون غارانغ في بريتوريا في نهاية آب/أغسطس، ولكن غارانغ أعلن في مؤتمر صحفي عدم مشاركته في المباحثات المباشرة مع البشير، وأكد مواصلته للحرب ضد النظام السوداني، وأن قواته تعد نفسها للدفاع عن مكاسبها في جنوب السودان، كما أكد أن المعارضة السودانية تريد نظام حكم جديد في السودان، يقوم على أساس التنوع القائم هناك في الثقافات والأعراق والأديان. ومن ثم، فقد تقلصت مبادرة جنوب أفريقيا إلى محاولة لتخفيف التوتر القائم في العلاقات بين كل من السودان وأوغندا، حيث عقدت جلسات للتباحث في هذا الأمر بين الرئيسين السوداني والأوغندي بحضور كل من نيلسون مانديلا وروبرت موغابي. ولم يتم الإعلان عما تم إحرازه من تقدم في هذا الإطار، حتى يتم إخطار الرئيس الكيني بوصفه المكلف من منظمة «إيجاد» بمتابعة الأزمة. على أنه أعلن عن العزم على عقد لقاءات أخرى لمتابعة التطورات في تحسين العلاقات بين البلدين.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن جنوب أفريقيا قد تقدمت بمبادرتها لحل أزمة الحرب الأهلية في السودان في أعقاب تعثر مبادرة منظمة «إيجاد»، بعد توتر العلاقات وتدهورها بين السودان والدول المكونة لهذه المنظمة، وعلى الأخص كل من إثيوبيا وإريتريا وأوغندا. وعلى رغم إخفاق مبادرة جنوب أفريقيا في حل الأزمة السودانية، إلا أنها أكدت الدور الإقليمي المتنامي لحكومة بريتوريا على المستوى الأفريقي.

(ب) أما فيما يتعلق بدور جنوب أفريقيا في حل أزمة لوكربي، فقد أعلن الرئيس مانديلا عن عزمه على زيارة ليبيا في أعقاب الزيارة التي قام بها لمصر في العشرين من تشرين الأول/اكتوبر. وقد قوبل هذا الإعلان برفض من الولايات المتحدة الأمريكية التي اعترضت على الزيارة، ولكن مانديلا واصل زيارته لطرابلس، وهاجم بعنف الموقف الأمريكي قائلاً إن على الولايات المتحدة أن تهتم بأمورها الخاصة، مستنكراً أن يصل بها

الغرور إلى حد أن تملي عليه أين يذهب ومن هم أصدقاؤه. وأضاف أن ليبيا كانت واحدة من الدول التي دعمت نضال شعب جنوب أفريقيا، عندما كان الآخرون يتعاونون مع النظام العنصري. وأكد مانديلا هذا الموقف مرة أخرى في تصريحاته في المؤتمر الصحفي الذي عقده مع القذافي عقب وصوله، مشيراً إلى «من يعترضوا على قدومنا إلى الجماهيرية يفتقروا إلى الأخلاق». كذلك أعلن مانديلا في طرابلس ضرورة رفع الحصار المفروض على ليبيا احتراماً لقرارات المنظمات والهيئات الدولية ومنها منظمة الوحدة الأفريقية، وأشار إلى أنه سيناقش مع القذافي الخطوات العملية لحل قضية لوكربي، التي يتعين حلها وفقاً لمصلحة الشعب الليبي، الذي يعاني المقاطعة وفرض الحصار.

وبعد مشاركة مانديلا في المؤتمر السنوي لدول الكومنولث في أدنبرة - التي تمت في نهاية تشرين الأول/اكتوبر في أعقاب زيارته لليبيا - عاد رئيس جنوب أفريقيا مرة أخرى إلى طرابلس خلال أسبوع واحد. وعلى رغم إعلان مانديلا أنه لا يسعى للتوسط في قضية لوكربي، إلا أنه من الواضح قيامه بجهود مكثفة خلال ذلك الأسبوع في كل من طرابلس وبريطانيا من أجل التوصل إلى اقتراحات محددة. وتؤكد تحليلات المراقبين أن جهود مانديلا قد أثمرت شيئاً ما، ويدل على ذلك التغير الذي طرأ على موقف الحكومة البريطانية وتصريحات وزير خارجيتها من حيث عدم استبعاد عقد محاكمة المتهمين في مكان محايد، بعد الإصرار على إجراء المحاكمة في الولايات المتحدة أو بريطانيا. وبرغم ذلك، فإن التكتم الذي أحاط بهذه التحركات يشير إلى حاجتها إلى مزيد من الجهد حتى تصل الأزمة إلى التسوية النهائية.

٥ ـــ العرب وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية

محمد السيد سليم

لا يوجد اتفاق في أدبيات الجغرافيا السياسية حول تعريف آسيا الوسطى باستثناء الاتفاق على أنها تقع في قلب آسيا بعيدة عن المحيطات والبحار الكبرى. أما فيما يتعلق بالحدود الجغرافية لتلك المنطقة، فإنه يمكن التمييز بين تيارين. الأول يعرف آسيا الوسطى تعريفاً جغرافياً ضيقاً، أو يقصرها على بعض الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفياتي سنة ١٩٩١ وهي طاجكستان، وأوزبكستان، وقيرغيزيا، وتركمانستان. وهو بذلك يستثني كازاخستان من التعريف. ويمثل جيفري هولمر أبرز المدافعين عن هذا التعريف. أما التيار الثاني، وتمثله **دائرة المعارف البريطانية**، فإنه يعرف المنطقة تعريفاً أكثر اتساعاً بحيث تشمل المنطقة الممتدة شرقي الخط الممتد جنوب شرقي الأورال وبحر قزوين حتى شمال غربي الصين ومنغوليا، وتمتد طولياً من جنوبي سيبيريا في الشمال وإلى شمالي وشمال شرقي إيران وأفغانستان في الجنوب. هذه المنطقة الجغرافية تشمل منغوليا، والأقاليم المستقلة ذاتياً في غربي الصين (منغوليا الداخلية، وسينكيانغ/يوجور، والتبت)، والجزء الجنوبي في سيبيريا الروسية، والأجزاء الشمالية من أفغانستان وإيران، بالإضافة إلى كازاخستان، والجمهوريات الأربع التي أوردها التيار الأول. بيد أن الفكر الغربي حينما يشير إلى آسيا الوسطى، فإنه يقصد في الواقع مجموعة الجمهوريات ذات الأغلبية الإسلامية التي تقع في آسيا الوسطى والقوقاز، التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي سنة ١٩٩١. وتقع خمس من تلك الجمهوريات في آسيا الوسطى بالمعنى الجغرافي الدقيق، أي المنطقة الممتدة من بحر قزوين شرقاً وحتى حدود الصين غرباً، وهي كازاخستان، وطاجكستان، وقيرغيزيا، وتركمانستان، وأوزبكستان، هذا بالإضافة إلى جمهورية أذربيجان وهي تقع في القوقاز غربي بحر قزوين ولا يربطها بباقي الجمهوريات أي رابطة إلا كونها مشاطأة لبحر قزوين. ومن ثم، فإن جمهوريات آسيا الوسطى بالنسبة لهذا الجزء من التقرير ستشمل تلك الجمهوريات الست. وتبلغ مساحة تلك الدول الست ٤,١ مليون كم^{2}، يعيش فيها ٥٩ مليون نسمة (إحصاءات سنة ١٩٩١). وتعتبر كازاخستان أكبرها

من حيث المساحة (٢,٧ مليون كم٢)، بينما تعتبر أوزبكستان أكبرها من حيث السكان (٢١,٣ مليون نسمة). وتتميز هذه الدول بتداخل شديد في التوزيع العرقي والقومي لسكانها. فحوالى ١٧,٣ بالمئة من سكان تلك الجمهوريات روس وتصل نسبتهم في كازاخستان إلى ٣٧,٨ بالمئة من إجمالي السكان. كذلك تتميز هذه الدول بتطابق كبير بين القومية والدين. فالهوية القومية (كازاخستان أو أذربيجان) تعني الانتماء إلى الدين الإسلامي بعكس الحال في البلاد العربية. ويسود لدى أبناء تلك القوميات المذهب السني الحنفي عدا أذربيجان، حيث يشيع المذهب الشيعي الاثني عشري، كما أنهم يتكلمون لغات محلية متشعبة من اللغة التركية عدا طاجكستان حيث تغلب اللغة الفارسية، على رغم أن الطاجيك سنة.

في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي أصبحت منطقة آسيا الوسطى ساحة لتنافس دولي بين مجموعة من القوى الإقليمية والعالمية يأخذ شكل مباراة استراتيجية كبرى. وقد كان هذا التنافس نابعاً بالأساس من الأرصدة الاستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى. وعبر عنه دوغلاس هيرد، وزير خارجية بريطانيا السابق في خطابه أمام الجمعية الملكية للشؤون الآسيوية بقوله: «إن آسيا الوسطى تقود إلى عصر «المباراة الكبرى» (Great Game) التي دارت في الماضي بين روسيا، وتركيا، والصين، وإيران، والهند من أجل الحصول على المزايا الاقتصادية والسياسية. ومما يجعل المباراة أكثر خطورة عما كانت عليه منذ مائة سنة أن الإقليم (آسيا الوسطى) يعج اليوم بالسلاح».

إن تأمل رد الفعل العربي لظهور دول آسيا الوسطى الإسلامية يوضح أن الدول العربية قد فوجئت باستقلال تلك الدول. ومن ثم، لم تكن مستعدة للتعامل معها، ولم تكن هناك خطة لبناء علاقات مع دول آسيا الوسطى. فطوال العهد السوفياتي تعاملت الدول العربية مع آسيا الوسطى من خلال موسكو، وحينما لاحت بوادر التفكك السوفياتي لم تسارع الدول العربية بصياغة استراتيجية للتعامل مع آسيا الوسطى، حيث اعتبرت ذلك تدخلاً في الشؤون السوفياتية، فضلاً عن عدم توقع الحكومات العربية لاستقلال دول آسيا الوسطى. وعلى العكس من ذلك، كانت إسرائيل أسبق إلى الدخول في ساحة آسيا الوسطى، وذلك قبيل سقوط الاتحاد السوفياتي، وذلك من خلال فتح خط طيران مباشر بين تل أبيب وباكو (عاصمة أذربيجان) سنة ١٩٩٠. وحينما ذهب ممثل جامعة الدول العربية في موسكو إلى الرئيس الأذربيجاني مطالييوف حاثاً على إنشاء هذا الخط الأخير بقوله: «لقد بح صوتنا في مناشدتكم أن تمدوا إلينا أيديكم لنتكتل معاً ونتعاون في جميع المجالات». كما صرح حميدوف مفتي كازاخستان في ١٩٩٢/٢/٢٦ بأن موقف الدول العربية من تطور التعاون الشامل مع جمهوريات آسيا الوسطى لا يزال غامضاً، محذراً من أن الظروف الصعبة التي تمر بها تلك الجمهوريات تدفعها إلى إقامة أية علاقات مع من يمد يده إليها في هذه الظروف. وقبل ذلك كان المفتي محمد صادق بن يوسف، رئيس الإدارة الدينية في آسيا الوسطى وكازاخستان، قد وجه نداء أثناء انعقاد المؤتمر الإسلامي عن تراث الإمام الترمذي في طشقند في أيلول/ سبتمبر سنة ١٩٩٠،

بأهمية استثمار فرص الانفتاح السوفياتي ومدّ الدول العربية والإسلامية جذور الصلات مع دول آسيا الوسطى على غرار ما فعلت إسرائيل.

بيد أن الدول العربية بدأت تدرك تدريجياً أن لها مصالح معينة في آسيا الوسطى، وأن حماية تلك المصالح تتطلب صياغة سياسة محددة. لعل أول المصالح العربية هو عدم السماح لقوة إقليمية معادية بالهيمنة على آسيا الوسطى نظراً للعلاقة الوثيقة بين توازن القوى في آسيا الوسطى وتوازن القوى في الشرق الأوسط. فمن يسيطر على آسيا الوسطى يستطع أن يكون له تأثير قوي في الشرق الأوسط، والعكس صحيح. وقد أثار التنافس التركي ـ الإيراني على آسيا الوسطى انزعاج بعض الدول العربية نظراً لأن هيمنة أي من الدولتين على تلك المنطقة يعطيها ثقلاً إضافياً في توازنات الشرق الأوسط. وقبيل استقلال دول آسيا الوسطى توقع بعض الدارسين العرب أن يكون هذا الاستقلال لصالح العرب في مواجهة إيران وتركيا نظراً لعظم العلاقة الثقافية التاريخية بين العرب وشعوب آسيا الوسطى، ولكن سرعان ما تبين أن العلاقات التاريخية ليست عاملاً مؤثراً مقارنة بالمصالح الاقتصادية الملحة لدول آسيا الوسطى، التي دعتها إلى الانفتاح على كل دول العالم، وعلى كل من يمكن أن يمد يده بالمساعدة بصرف النظر عن اتجاهه الفكري أو علاقاته التاريخية بها. ومن ثم، أصبحت صياغة سياسة عربية تجاه آسيا الوسطى قضية مهمة لمنع هيمنة القوى الإقليمية المجاورة من ناحية أخرى، فقد أثار تصاعد الحركات الإسلامية المتطرفة وبالذات في طاجكستان، قلق بعض الدول العربية التي تعاني بدورها التأثير المدبر لتلك الحركات، وبخاصة أن تأثير الحركات الإسلامية في طاجكستان بدأ يمتد إلى الأقاليم المجاورة، بل وإلى بعض الدول العربية. ومن ثم بدا أن للدول العربية مصلحة في تحقيق الاستقرار السياسي في آسيا الوسطى وبناء مصالحة بين مختلف القوى السياسية هناك حتى لا يؤدي تصاعد الاضطرابات السياسية ذات الأساس الديني إلى تأثير مماثل في الوطن العربي، وربما إلى زيادة نفوذ بعض القوى الإقليمية. وهكذا، بدأت بعض الدول العربية في محاولة إعادة بناء ما تتصوره أنه المفاهيم الإسلامية «الصحيحة» في دول آسيا الوسطى لتأكيد دورها من ناحية وإضعاف قوى التطرف السياسي والهيمنة الإقليمية من ناحية أخرى. وأخيراً، بدا أن للدول العربية مصلحة اقتصادية في آسيا الوسطى تتعلق بفرص الاستثمار في تلك المنطقة، وبخاصة في ميدان استثمار الموارد الطبيعية (النفط والغاز الطبيعي)، وفتح أسواق دول آسيا الوسطى أمام الصادرات الصناعية العربية.

وقد اتبعت الدول العربية استراتيجيات مختلفة إزاء دول آسيا الوسطى، فبينما ركزت مصر على العامل الثقافي وتدريب الكوادر البشرية في آسيا الوسطى، فقد ركزت بعض دول مجلس التعاون الخليجي على الاستثمار في الموارد الطبيعية بالأساس. ويمكن استعراض هاتين الاستراتيجيتين بإيجاز. أنشأت مصر الصندوق المصري للتعاون الفني مع دول الكومنولث المستقلة في إطار وزارة الخارجية. والصندوق هيئة مستقلة تقوم على تقديم المعونة الفنية لدول كومنولث الدول المستقلة ومنها دول آسيا الوسطى. ويقوم الصندوق بتنظيم برامج تدريبية لكوادر دول آسيا الوسطى في المعاهد المصرية، وإيفاد

المتخصصين المصريين إلى تلك الدول لإلقاء المحاضرات أو تقديم المشورة الفنية. كذلك، وقعت مصر اتفاقات عدة للتعاون الاقتصادي مع دول آسيا الوسطى كان أولها الاتفاق الموقع في شباط/فبراير سنة ١٩٩٢ بين مصر وكازاخستان أثناء زيارة رئيس كازاخستان لمصر. وفي السنة ذاتها زار الرئيس الأوزبكي إسلام كريموف مصر ووقع اتفاقات للتعاون الاقتصادي. وقد فوضت الحكومة المصرية معظم مشروعات التعاون الاقتصادي مع دول آسيا الوسطى للقطاع الخاص المصري تحت إشراف هيئة مستثمري العاشر من رمضان.

وللتغلب على مشكلة نقص العملات الأجنبية تم الاتفاق على عقد مجموعة من «الصفقات المكافئة». وكان الاتفاق الموقع مع أوزبكستان سنة ١٩٩٢، وقيمته ٣٠ مليون دولار، هو أول تلك الاتفاقات. وأخيراً نشطت مصر في مجال التعاون الثقافي والتعليم الإسلامي عن طريق إعطاء مجموعة ضخمة من المنح لأبناء دول آسيا الوسطى في الجامعات المصرية، وبناء مراكز ثقافية إسلامية في عشق أباد، وآلما آتا، وطشقند، وإرسال مدرسين لتدريس اللغة العربية في جامعات دول آسيا الوسطى، وتتبادل مصر العلاقات الدبلوماسية على مستوى سفارة مقيمة مع كازاخستان وأذربيجان وأوزبكستان.

بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، فقد نشطت السعودية وعمان في مجال استثمار الموارد النفطية لدول آسيا الوسطى، وذلك عن طريق مشاركة الأولى في استثمار نفط أذربيجان والغاز الطبيعي في تركمانستان، ومن خلال مشاركة الأخيرة في استثمار نفط كازاخستان وذلك من خلال الشركات السعودية والعمانية. وتعتبر الإمارات العربية المتحدة، وبالذات دبي، أنشط دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة للتبادل التجاري مع دول آسيا الوسطى، من خلال تجارة إعادة التصدير. وتتعاون دبي مع إيران لتسهيل انتقال تجارتها إلى دول آسيا الوسطى، وبخاصة بعد بناء خط سكة حديد مشهد ـ سرخس.

لعل أهم القضايا التي سيطرت على علاقات العرب مع دول آسيا الوسطى خلال سنة ١٩٩٧ هي قضايا نفط بحر قزوين، ونفط كازاخستان، والغاز الطبيعي في تركمانستان، ونزع السلاح النووي لدول آسيا الوسطى، والصراع في طاجكستان، بالإضافة إلى مجموعة محدودة من القضايا الاقتصادية والثقافية الأخرى.

بالنسبة لقضية نفط بحر قزوين، فقد تم اكتشاف كميات هائلة من النفط والغاز الطبيعي في منطقة بحر قزوين، وبالذات في المناطق الأذربيجانية قدر احتياطي النفط المكتشف بحوالى ٢٠٠ مليار برميل ومثلها من الغاز الطبيعي. في ٢٠ أيلول/سبتمبر سنة ١٩٩٤ وقعت صفقة بين مجموعة من الشركاء لاستثمار نفط بحر قزوين في أذربيجان قيمتها ٨ ملايين دولار. وقد أسهمت شركتا دلتا ونمر السعوديتان في المشروع بحصة تبلغ ١,٦٨ بالمئة من قيمة الصفقة وهي أقل نسبة مشاركة في المشروع. ومن الجدير بالذكر أن النسبة التي حصلت عليها الشركتان تمت من خلال شراء نسبة من حصة شركة «يونوكال» الأمريكية، وليس من خلال اتفاق مع حكومة أذربيجان. من ناحية أخرى،

فقد استمرت المساهمة السعودية في الكونسورتيوم الدولي خلال سنة ١٩٩٧ حيث بدأت عمليات الاستخراج وبناء خط نقل النفط. ويمكن القول إن هناك قلقاً خليجياً من احتمال تأثير نفط بحر قزوين في أسعار النفط العالمية، وبالتالي هناك إحجام عن المشاركة القوية.

من ناحية ثانية، أكدت عمان التزامها بل وإصرارها على المشاركة في الكونسورتيوم الدولي لبناء خط أنابيب النفط الكازاخستاني الممتد بين حقل نفط تنجيز في كازاخستان وفيار نوفوروسيسك على البحر الأسود في روسيا. ويبلغ طول الخط ١٥٠٠ كيلومتر وتكلفته بليونا دولار. وكان العقد الأول للكونسورتيوم قد وقع في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥ بين كازاخستان وروسيا وشركة نفط عمان وشركة شيفرون الأمريكية، بحيث يكون لكل شريك ٢٥ بالمئة من رأس المال. ولكن حكومة كازاخستان سعت لإخراج شركة نفط عمان من الصفقة وألغت الاتفاق. ولكن عمان تمسكت بمشاركتها في المشروع، وأخيراً تم التوصل إلى حل وسط تم بموجبه تعديل الاتفاق الأول في آذار/ مارس سنة ١٩٩٦ بحيث تهبط نسبة شركة نفط عمان إلى ٧ بالمئة من رأس مال المشروع. ومن الجدير بالذكر أن الدور الكازاخستاني أضعف ثقة المستثمرين الخليجيين في الاستثمار في آسيا الوسطى. وفي أيلول/ سبتمبر سنة ١٩٩٧ زار الرئيس الكازاخستاني نازاباييف عمان حيث تمت إعادة تأكيد المشاركة العمانية وتوقيع مذكرة تفاهم «حول مواصلة المحادثات حول التعاون الاقتصادي». من ناحية ثالثة، دخلت شركة دلتا السعودية كشريك مع شركة يونوكال الأمريكية في مشروع بناء خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي التركماني من حقول إنتاجه عبر أفغانستان إلى باكستان ومنه إلى الأسواق العالمية، ويبلغ طول الخط ١٤٦٤ كيلومتراً وتكاليفه ٣ ملايين دولار. وتبلغ حصة شركة دلتا السعودية ٤٠ بالمئة من رأس مال المشروع. إلا أن المشروع ما زال في مراحله الأولى نظراً لتعذر بناء الخط ما لم يتم تسوية المشكلة الأفغانية، وهو ما تسعى السعودية وباكستان إلى تحقيقه. وخلال سنة ١٩٩٧ أعادت شركة دلتا التزامها بالمشاركة في بناء الخط التركماني. وفي ١٥ أيلول/ سبتمبر سنة ١٩٩٧ انعقد في طشقند، عاصمة أوزبكستان، مؤتمر دولي دعت له دول آسيا الوسطى الخمس، وحضرته مجموعة من الدول المجاورة والكبرى لتوقيع إعلان دولي يؤكد أن منطقة آسيا الوسطى هي منطقة خالية من الأسلحة النووية. وقد تم توقيع الإعلان بالفعل، كما حضرت مصر المؤتمر ممثلة بمساعد وزير الخارجية المصري لتأكيد سياستها حول المناطق المنزوعة السلاح النووي ودعت إلى تطبيق النزع ذاته في الشرق الأوسط.

أما بالنسبة للصراع في طاجكستان، فقد شهدت سنة ١٩٩٧ محاولات لتسوية الصراع، وعاد سعيد عبد الله نوري زعيم المعارضة الإسلامية في طاجكستان إلى البلاد حيث التقى بالرئيس رحمانوف لبدء مصالحة بينهما. بيد أن الحركات المنشقة على نوري استمرت في المواجهة المسلحة مع الحكومة. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر زار مبعوث سعودي دوشابيه، عاصمة طاجكستان، وعرض على المسؤولين القيام بدور سعودي في إطار

منظمة المؤتمر الإسلامي، إلا أن تلك الزيارة لم تسفر عن اتفاق أو نتيجة محددة. أما بالنسبة للصراع الأذربيجاني ـ الأرميني حول ناغورنو كاراباخ فقد ظلت الدول العربية بعيدة عنه، وإن كان من المعروف أن الدول العربية تميل إلى جانب أذربيجان في هذا النزاع وتدعو إلى جلاء أرمينيا عن الإقليم. ومن المتوقع أن ينجح اللوبي النفطي الأمريكي الساعي إلى استثمار نفط أذربيجان، ومع الحكومة الأمريكية، إلى دعم أذربيجان في النزاع، وبخاصة بعد زيارة حيدر علييف رئيس أذربيجان إلى الولايات المتحدة سنة ١٩٩٧.

وعموماً لم تشهد سنة ١٩٩٧ نقلة نوعية في علاقات العرب مع دول آسيا الوسطى. ولعل أبرز التطورات هي زيارة نازاباييف لعمان والكويت في أيلول/ سبتمبر. وفي الكويت وقع الرئيس الكازاخستاني أربعة اتفاقات حول التعاون الاقتصادي، ودعم وتشجيع وحماية الاستثمارات، وتجنب الازدواج الضريبي، وبروتوكول حول المشاورات الدولية، وآخر حول الشؤون الدبلوماسية، وتسهيل انتقال المواطنين بين الدولتين. وفي منتصف تشرين الأول/ اكتوبر زار الشيخ خليفة بن زايد، ولي عهد أبو ظبي، تركمانستان لبحث مساهمة أبو ظبي في مشروعات التنمية في تلك الدول. ولم تتوافر معلومات عما أسفرت عنه تلك الزيارة. كما زار وفد من الغرف التجارية السعودية تركمانستان وكازاخستان وأوزبكستان في ٦ أيلول/ سبتمبر لبحث فرص الاستثمار هناك. وفي ٧ تشرين الأول/ اكتوبر زار وفد برلماني كويتي أوزبكستان مركزاً على شرح أبعاد المشكلة العراقية ـ الكويتية. وفي ٩ حزيران/ يونيو قامت شركة طيران الإمارات بفتح خط طيران مباشر بين دبي وباكو عاصمة أذربيجان بواقع ثلاث رحلات أسبوعياً.

وقد لوحظ أن المستثمرين الخليجيين ما زالوا محجمين عن الدخول في أسواق دول آسيا الوسطى، كما أنهم حين يدخلون سوق الاستثمار في تلك الدول يركزون على الأنشطة القصيرة الأجل وعمليات التجارة والمقاولات، وهي عمليات لا تتطلب استثمارات رأسمالية عالية ولا تتضمن مخاطر تذكر. وعلى سبيل المثال، تنشط شركة «الجيتور» الإماراتية في أذربيجان في مجال بيع سيارات ميتسوبيشي ورينو وجالوبار. وحتى في هذا الميدان في الشركة تتم مناصفته مع شريك تركي بواقع ١٢ مليون دولار استثمارات مشتركة. هذا بالإضافة إلى إنشاء شركة للتاكسي (ستار) تقوم بالحصول من السائق على ٣٠ دولاراً يومياً كلفة إيجار السيارة وما يتبقى من عوائد يبقى للسائق! وقد أشار راشد الجيتور ممثل الشركة في أذربيجان إلى عزمها على إقامة منشآت فندقية سنة ١٩٩٨.

بالنسبة لمصر، فقد قام وفد رسمي مصري برئاسة السفير فتحي الشاذلي، مساعد وزير الخارجية، بزيارة بعض دول آسيا الوسطى في آذار/ مارس، كما زار وزير الزراعة الأوزبكي مصر في ٢ آذار/ مارس، واتفق مع نظيره المصري على تدريب أبناء أوزبكستان على الأساليب الزراعية الحديثة في مصر بالمركز الدولي للزراعة، وتوريد أصناف من تقاوي

المنتجات الزراعية المتقدمة إلى أوزبكستان. واجتمعت في ١٤ تموز/ يوليو لجنة التعاون الاقتصادي بين مصر وأوزبكستان في القاهرة في دورتها الثانية. كذلك، واصل الصندوق المصري للتعاون الفني مع دول الكومنولث أنشطته في ميدان تدريب الكوادر البشرية. فاستقدم وفوداً من تلك الدول في مجالات السياحة، والشرطة، والصحافة، والأمن القومي، والدبلوماسية، للتدرّب في المعاهد المتخصصة في مصر.

وبصفة إجمالية ظل التعاون الاقتصادي بين دول آسيا الوسطى والدول العربية محدوداً مقارنة بتعاونها مع إسرائيل. وفي ٢٥ شباط/ فبراير عبر بولاتنان تيجان سفير كازاخستان في مصر عن أسفه بأنه حتى الآن لم تتم استفادة الدول العربية وكازاخستان من الإمكانيات المتاحة، مشيراً إلى أن حجم التجارة بين مصر وكازاخستان يصل إلى ١,٤ مليون دولار بينما وصل الرقم المقابل بين إسرائيل وكازاخستان إلى ٢٦,٤ مليون دولار.

وإذا كان عام ١٩٩٧ لم يشهد زيارة مسؤول عربي رفيع المستوى إلى دول آسيا الوسطى، باستثناء زيارة الشيخ خليفة بن زايد، فإن بنيامين نتنياهو، رئيس وزراء إسرائيل، زار أذربيجان في ٢٩ آب/أغسطس في طريق عودته من زيارته لدول شرقي آسيا. وأعلن نتنياهو اهتمام بلاده بشراء النفط الأذربيجاني والتعاون مع أذربيجان في القضايا الإقليمية والعالمية. ومن ناحيته صرح حيدر علييف، رئيس جمهورية أذربيجان، بأهمية رفع مستوى العلاقات مع إسرائيل إلى مستوى أعلى، وضرورة الاستعانة بالتكنولوجيا الإسرائيلية. كما صرح ارتور راسي زاده رئيس وزراء أذربيجان أن الجانبين اتفقا على التعاون في مجالات الصناعة والزراعة والعلم واستثمار الموارد الطبيعية. وتركز إسرائيل على التعاون مع أذربيجان حيث تدعم إيران بشكل مستمر أرمينيا في نزاعها حول ناغورنو كاراباخ مع أذربيجان، كما تؤكد إيران أن بحر قزوين هو بحيرة داخلية لا يحق لإحدى الدول استثمار مواردها دون موافقة باقي الأطراف، وهو ما ترفضه أذربيجان.

وفي تقديرنا، فإن المعضلة الأكبر التي تواجه السياسة العربية في آسيا الوسطى ليست هي معضلة المسافة الجغرافية، أو معضلة الحاجز اللغوي، ولكنها معضلة عدم وجود مشروع عربي مشترك تجاه آسيا الوسطى. فليس هناك دولة عربية واحدة قادرة بمفردها على المبادرة بمشروع ذي حرفية في آسيا الوسطى بالمقارنة بالمشروعات الإيرانية أو التركية، أو الروسية، أو الإسرائيلية. والمعضلة أن كل دولة عربية تسعى إلى أن يكون لها مشروعها المستقل في آسيا الوسطى، مما يؤدي في النهاية إلى ضعف الدور العربي. وقد تمت محاولات محدودة لبناء دور عربي مشترك في آسيا الوسطى، لعل أبرزها توريد بعض الصفقات الدوائية المصرية بتمويل خليجي. ولكن تلك المحاولات محدودة، ولا ترقى إلى مستوى بناء مشروع اقتصادي وفكري عربي في آسيا الوسطى.

ثانياً: الصراع العربي ـــ الصهيوني

الصراع العربي ــ الصهيوني

هيثم الكيلاني(*)

مقدمـة

شهد عام ١٩٩٧ تصعيداً شاملاً في التوتر في جميع ميادين الصراع العربي - الصهيوني. وفي حين تمثل هذا التصعيد بمبادرات ومشروعات إسرائيلية، تمثل في الجانب العربي بردات فعل لم يكن بعضها يبلغ حد التصدي لتلك المبادرات والمشروعات أو حد تعطيلها. أما الولايات المتحدة، الفاعل الدولي الرئيسي في عملية التسوية السلمية، فقد كان دورها متردداً حيناً، غائباً حيناً آخر، منحازاً إلى إسرائيل ومبادراتها ومشروعاتها في معظم الأحيان. كما كانت، دائماً، ملتزمة تفويق إسرائيل عسكرياً على مجموع الدول العربية، وضامنة أمنها وسلامتها.

١ ـ إسرائيل من الداخل

لا يزال حزب الليكود يستند في سياساته، وهو في الحكم، إلى مسلّمة تقول إن الليكود، بايديولوجيته الصهيونية ووسطيته السياسية هو الأقدر على الحد من التناقضات السياسية والعقائدية التي تموج في إسرائيل، وذلك على عكس حزب العمل واليسار الإسرائيلي اللذين أدت سياساتهما إلى توسيع الفجوة بين قطاعات الشعب، ومن ثم نشوء عوامل توتر داخلي.

ولقد واصل بنيامين نتنياهو، وهو المنتخب بالاقتراع الشعبي المباشر، قيادة حزب الليكود ورئاسة الحكومة الائتلافية. وسعى إلى تطبيق أفكاره كزعيم صهيوني مجدد وذرائعي (براغماتي)، وإلى تنفيذ برنامجه الانتخابي وبرنامج الائتلاف الحكومي، وسط معالم وسمت المجتمع الإسرائيلي، منها:

(*) رئيس تحرير مجلة شؤون عربية.

أ ـ لم تفلح الصهيونية بعد مئة عام، ولا الدولة العبرية بعد خمسين عاماً، في أن تصهر «الشعوب اليهودية» في بوتقة إسرائيل الدولة، التي لا تزال تبدو، حتى الآن، وكأنها تجمع أقليات.

ب ـ أخذت اليهودية، كدين، تطغى على الإسرائيلية كوطن ودولة.

ج ـ لم تنج الصهيونية من التساؤل وإعادة التحليل والتقييم، حتى بلغ الأمر حد وصف الصهيونية الراهنة في إسرائيل بأنها دينية متطرفة، وأشد عدوانية وعنصرية من الصهيونية العالمية التي أقامت الدولة.

د ـ التوجه نحو إحياء الصهيونية التصحيحية، التي أسسها جابوتنسكي، وتطويرها وتطعيمها بقيادة جديدة، لكي تكمل ما لم تستطع الصهيونية العالمية إنجازه.

ولقد تميزت قيادة نتنياهو بأنها تريد أن تغتنم الظروف العربية والإقليمية والدولية، فتسعى، بسرعة، إلى تحقيق أهداف لم تعد الاتفاقيات التي وقعتها حكومة حزب العمال السابقة، والالتزامات والتعهدات التي أخذتها على نفسها، تسمح بتحقيقها، إلا بعد إحداث نكسة تراجعية وصفها مجلس جامعة الدول العربية بأنها «تدمير لعملية السلام». وقد عمل نتنياهو، طوال عام ١٩٩٧، بسياساته وممارساته، من أجل تدمير ما تم إنجازه من عملية السلام، لكي يعود بها القهقرى، ويسترد ما كان أسلافه قد تنازلوا عنه.

وإضافة إلى ذلك، اتصف عام ١٩٩٧ بحدوث بعض المشكلات الداخلية التي أخذت شكل «الفضيحة». وكمثل على ذلك، نشير إلى حادثة تعيين المحامي يوني بارعون مستشاراً قضائياً للحكومة بقرار من نتنياهو صدر يوم ١٠/١/١٩٩٧. وقد أثار هذا التعيين جدلاً واسعاً داخل الأوساط السياسية والقانونية في إسرائيل، بسبب عدم كفاءة بارعون لهذا المنصب، ما دفع بارعون إلى الاستقالة. وقد تعقدت هذه الحادثة بعد أيام قليلة، لتصبح إحدى أهم قضايا الفساد السياسي في إسرائيل. فقد تبين أن بارعون عين على أساس صفقة بين الحاخام درعي ورجل الأعمال الليكودي دافيد أبل من جهة، ونتنياهو من جهة ثانية. فقد سعى الأولان إلى تعيين بارعون في هذا المنصب لحمايتهما من تهم الفساد التي يحاكمان بها، مقابل تأييد درعي زعيم حركة شاس (لها ١٠ نواب في الكنيست ووزيران) اتفاقية الخليل في الكنيست. وقد استطاع نتنياهو أن يتفادى التأثيرات السلبية التي خلفتها هذه الحادثة.

ونظراً إلى ما اتصف به نتنياهو من جنوح للدكتاتورية والمغامرة، واستهانة بالعوامل والظروف الدولية والإقليمية، وتسرع في تحقيق أفكاره وأهدافه، وقعت اختلافات بينه وبين بعض قادة الليكود، كمثل ما جرى يوم ١٢/١١/١٩٩٧، حينما اتهم بعض هؤلاء القادة نتنياهو بأنه «نجح في تحطيم النهج الديمقراطي للحزب وتعريضه لخطر الانهيار والانشقاقات الداخلية»، وذلك في أثر تأييد مؤتمر الليكود مشروع نتنياهو لإلغاء الانتخابات التمهيدية التي يشارك فيها أكثر من مئتي ألف عضو لاختيار قائمة الحزب

للكنيست، وتفويض اللجنة المركزية (قيادة الحزب) هذه المهمة. وقد اتهم بعض زعماء الليكود نتنياهو بالخداع والتضليل. وبدأوا يفكرون في الانشقاق وتشكيل حزب جديد، بعد أن لمسوا ـ بحسب أقوالهم ـ نزعة نتنياهو إلى الحكم الدكتاتوري. وفي الوقت نفسه بدأ بعض زعماء الأحزاب المشتركة في الائتلاف الحكومي بإعادة النظر في تركيبة الائتلاف.

وكان من نتائج هذه السياسات والمواقف، أن أجرى معهد غالوب استطلاعاً للرأي، نشرته جريدة **معاريف** يوم ١٤/ ١١/ ١٩٩٧. وقد خلص الاستطلاع إلى أن ٥٦ بالمئة من الإسرائيليين يعتقدون بأن إسرائيل ستشهد قريباً حرباً أهلية، في حين رأى ٢٠ بالمئة أن إسرائيل موحدة.

وفي إطار صياغة وفاق وطني بين أكبر حزبين في إسرائيل، العمال والليكود، أعلن يوم ٢٧/ ١/ ١٩٧٧، عن التوصل إلى وثيقة مشتركة عرفت إعلامياً باسم «وثيقة بيلين ـ ايتان». وهي تسجل اتفاق أعضاء نافذين في الحزبين على أفكار وأهداف تمس مستقبل إسرائيل. وقد جاءت الوثيقة معبرة عن:

ـ طبيعة الصراع الحزبي في إسرائيل والدور المتنامي للأحزاب الدينية.

ـ وجود خيار «حكومة وحدة وطنية» في الساحة السياسية.

ـ الحاجة إلى وفاق وطني بشأن قضايا مصيرية.

ولقد أعلن نتنياهو أن الوثيقة غير ملزمة للحزبين، رغبة منه في عدم تقيده بالتزامات لا يريد الوفاء بها. ولقد خلت الوثيقة من الإشارة إلى الجولان، ما يعني أن هذا الموضوع كان محل خلاف بين طرفي الوثيقة في حين أن الوثيقة تضمنت عدة بنود، منها:

أ ـ القدس موحدة، وليست موضوعاً للمساومة.

ب ـ حق إسرائيل في منع دخول اللاجئين إلى مناطق سيادتها.

ج ـ الكيان الفلسطيني يجب أن يكون منزوع السلاح وبدون جيش.

د ـ نهر الأردن هو الحدود الأمنية لإسرائيل.

هـ ـ لا عودة إلى حدود حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

و ـ تستمر بعض المستوطنات القائمة تحت السيادة الإسرائيلية.

٢ ـ الحركة الصهيونية

كان عام ١٩٩٧ موعد الذكرى المئوية الأولى لمؤتمر بال (سويسرا) وتأسيس الحركة الصهيونية العالمية. ولقد كان الاحتفال بهذه الذكرى مناسبة لعرض تاريخ الحركة وتطورها

حتى بلغت مرحلتها الراهنة، حيث نشأت فيها ـ الآن ـ فئة جديدة من المثقفين والمؤرخين وعلماء الاجتماع الذين يوصفون بأنهم مفكرو ما بعد الصهيونية. فإذا أضفنا إلى ذلك الخلافات الناشئة عن هوية الدولة وتعريف اليهودي وتغليب مذهب ديني على مذاهب أخرى، ودفاع بعض المثقفين عن بعض الحقوق الإنسانية والوطنية للشعب الفلسطيني، تكونت لدينا بعض العوامل التي تفسر الاختلافات التي تعتلج داخل المجتمع الإسرائيلي، ومن ثم داخل الحركة الصهيونية ومنظماتها خارج إسرائيل، وترسم خطوطاً تفصل ما بين يهود الداخل ويهود الخارج. ويمكن القول إن تلك الاختلافات بدأت تتأزم حتى يمكن القول إنها بلغت حد التصديع.

ولقد بدت بعض معالم هذه الصورة في الاحتفال بالذكرى المئوية لمؤتمر بال (١٥ ـ ١٧/٨/١٩٩٧)، والذي حضره حوالى ألفي شخصية يهودية. ويمكن تجسيد تلك المعالم في النقاط التالية، وهي نقاط مستندة إلى كتابات بعض المفكرين الإسرائيليين في مناسبة الاحتفال:

أ ـ إن عصر ما بعد الصهيونية، أي المرور من دولة ذات أساس ديني إلى دولة علمانية، لا يمكن أن يبدأ إلا بعد معركة بين الصهيونية التي قررت أن إسرائيل دولة ملك لجميع اليهود في العالم وبين المفهوم العلماني للدولة الذي يقول إن الدولة ملك ساكنيها داخل حدودها.

ب ـ أنجزت الصهيونية الجزء الأكبر من برنامجها. وهي قادرة ـ في رأي بعض المفكرين ـ على أن تتطور لتبتكر شكلاً جديداً من التعددية، بحيث تجعل إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية في آن.

ج ـ لم يبق في العالم سوى عدد قليل جداً من اليهود الذين يرغبون في الهجرة إلى إسرائيل. لقد انقضى العهد الذي يختزل الصهيونية ـ كما فعل بن غوريون ـ بأنها «الهجرة إلى إسرائيل»، ليتعزز مفهوم آخر يجعل من الصهيونية صراعاً ضد العرب.

د ـ لقد صنع يهود الشتات الصهيونية ثم إسرائيل. وكانوا طوال نصف القرن الماضي يدعمون السياسة الإسرائيلية أياً كان اتجاه الحزب الذي يدير تلك السياسة. بيد أن هذه الصورة، في إثر رئاسة نتنياهو الائتلاف الحاكم في إسرائيل، بدأت بالتغير، إذ يلاحظ انقسام الشتات إلى فئتين واضحتي المعالم: يمينيين (أو أصوليين) ويساريين (أو علمانيين). وفي ضوء هذا التقسيم نفسر:

ـ البيان الذي وقعه مئات من الشخصيات اليهودية الفرنسية في شهر تموز/يوليو ١٩٩٧ مطالبين بالحفاظ على مسيرة السلام.

ـ البيان الذي نشره خمسة من كبار المثقفين اليهود الفرنسيين في جريدة لوموند (١٣/٨/١٩٩٧) وفيه يعلنون أن مستقبل الأمن في إسرائيل لا يمكن أن يتحقق دون إقرار الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

ـ كان «معسكر السلام» في احتفال بال فاعلاً، إذ قال رئيس المنظمة الصهيونية العالمية افراهام يورج «إن السلام يبقى الهدف الأساسي لليهود، وسوف يسود»، ورد عليه رئيس الكنيست دان تيشون بأفكار نتنياهو وحججه.

ثمة مثل آخر على الاختلاف الظاهر في إطار الحركة الصهيونية في الخارج. فقد زار نتنياهو لندن في ١٣/١١/١٩٩٧. وفي اليوم الثاني نشرت جريدة **جويش كرونيكل** إعلانين، وقع أحدهما ٣٥٠ شخصية يهودية بارزة في الحياة الأكاديمية والفنية والسياسية والدينية في بريطانيا، وجهوا انتقادات شديدة لسياسات نتنياهو. أما الإعلان الثاني فقد وقعه ٦٠٠ شخص أقل شهرة من الفئة الأولى، أيدوا نتنياهو وأشادوا به. وفي الوقت نفسه اعتذرت ٧٥ أسرة يهودية من أصل ٢٠٠ أسرة دعوا إلى حضور مأدبة عشاء أقامتها «منظمة النداء اليهودي الموحد» تكريماً لنتنياهو.

وكان نتنياهو تحدث عن الصهيونية وأهدافها في مناسبات مختلفة. فقال: «ونحن نسجل مرور مئة عام على الصهيونية الحديثة، وندخل العام الخمسين على إقامة إسرائيل، علينا أن لا ندع هدف الصهيونية يغيب عن أعيننا، وهو جمع الشعب اليهودي داخل الدولة اليهودية».

وفي مناسبة أخرى قال: «إن المنطقة تعيش منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩ في شرق أوسط جديد، حيث إننا نواجه ظاهرة إسلامية عامة لم يكن لها مثيل خلال ألف عام». ولمواجهة هذا الواقع يرى نتنياهو أنه لا بد لإسرائيل من «أن تتشبث بفكرة الصهيونية المتجددة على حساب فكرة ما بعد الصهيونية، وبفكرة القومية اليهودية على حساب فكرة ما فوق القوميات، ذلك أن مرحلة العالم ذي القطب الواحد ليست سوى مرحلة انتقالية. وبالتالي سيكون لزاماً على إسرائيل في القرن القادم أن تكيف وجودها ومصالحها مع نظام عالمي يضم خمسة أقطاب على الأقل، هي الولايات المتحدة وأوروبا والصين واليابان والهند. وهذه الأقطاب سيحاول كل واحد منها العمل في منطقتنا. . . لذلك سنضطر خلال فترة قصيرة جداً إلى التعلم كيف نناور في عالم جديد متعدد الأقطاب». وإسرائيل المستقبل في نظر نتنياهو ستكون إسرائيل التي تضاعف عدد سكانها وحجم مستعمراتها مثلما يتضاعف اقتصادها ثلاثة أو أربعة أضعاف لتصبح بالتالي «من أغنى دول العالم ليس بصورة نسبية، بل بصورة مطلقة». وعندما يتم ذلك «ستتغير معالم وجودنا كلها في الشرق الأوسط وفي الأسرة الدولية. سنتحول إلى شريك حقيقي متكافىء، إلى عنصر دولي من المرتبة الأولى».

٣ ـ فلسطين من الداخل

زحمت الأحداث، بكثرتها وتتابعها طوال عام ١٩٩٧، السلطة الوطنية الفلسطينية. ففي حين سعت تلك السلطة إلى إجراء حوار وطني مع المنظمات الفلسطينية المعارضة، تعرضت لأزمة داخلية نتيجة تقييم جهاز الرقابة لحالة السلطة المالية والإدارية، وكثرت

اعتداءات وتحديات حكومة إسرائيل وتنظيمات المستوطنين، ووضعتها أعمال الفدائيين الفلسطينيين وانتفاضات الفتيان أمام ضغوط إسرائيلية وأمريكية قاسية. وكانت أعمال الفدائيين محدودة العدد، كبيرة التأثير. كما كانت انتفاضات الفتيان مصغرة وقليلة ومبعثرة في الزمان والمكان.

ففي آذار/مارس ١٩٩٧، قتلت ثلاث إسرائيليات بقنابل القيت في تلك أبيب. ففرضت إسرائيل اغلاقاً وحصاراً على الضفة والقطاع استمرا ٢٤ يوماً. وفي ٣٠/٧/١٩٩٧، أدت العملية الاستشهادية المزدوجة التي قام بها فدائيان فلسطينيان في سوق «محانيه يهودا» في القدس الغربية، إلى مقتل ١٥ شخصاً وجرح أكثر من ١٥٠ شخصاً. فأغلقت إسرائيل فوراً الضفة والقطاع وحاصرتهما. وقد ردّت وزارة الإعلام الفلسطينية على هذه العقوبات ببيان نسبت فيه مسؤولية العملية إلى سياسات إسرائيل وممارساتها. أما حركة المقاومة الإسلامية (حماس) فقد أضافت إلى ذلك أحداث التطاول على شخص الرسول الكريم (ﷺ) والسيدة مريم العذراء وتدنيس القرآن في المدرسة اليعقوبية في مدينة الخليل. واعتبرت الحركة الحادث الاستشهادي رداً عملياً على جرائم العدو المتواصلة، وخياراً لمقاومة الاحتلال وانتزاع الحقوق والسيادة والاستقلال.

اتهم بيان الحكومة الإسرائيلية السلطة الفلسطينية بأنها مسؤولة عن أعمال الإرهاب والقتل في القدس، لأنها لم تنفذ ما تعهدت به من «شن الحرب على المنظمات الإرهابية وبناها التحتية».

شهدت مدينة الخليل طوال ٢٤ يوماً منذ منتصف الشهر السادس إلى منتصف الشهر السابع لعام ١٩٩٧ صدامات انتفاضية ضد قوات الاحتلال. وقال بيان من الناطق باسم الجيش الإسرائيلي، إن القوة الإسرائيلية في الخليل تعرضت في تلك الأيام لأكثر من «٦٠٠ قنبلة مولوتوف، ودزينات عدة من قنابل الأسيد، و١٥ عبوة ناسفة». وقبل ذلك كانت المصادمات بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال في مدينتي بيت لحم والخليل استمرت عشرة أيام في العشر الأخيرة من شهر آذار/مارس ١٩٩٧.

أصدرت السلطة الوطنية الفلسطينية في الشهر الخامس من عام ١٩٩٧ قراراً يحرم بيع الأرض الفلسطينية لغير الفلسطينيين، حماية للأرض من السماسرة ومشروعات الاستيطان الإسرائيلي. وقد أثار القرار الحكومة الإسرائيلية، فشنت عليه حملة عنيفة، وبخاصة تحت ذريعة حقوق الإنسان.

وكان من أبرز أحداث عام ١٩٩٧، محاولة الموساد الإسرائيلي اغتيال أحد قادة حركة حماس في عمان، خالد مشعل، يوم ٢٥/٩/١٩٩٧، بأمر مباشر من نتنياهو، وقد أخفقت المحاولة، وقبض على عميلي الموساد، ثم سلما إلى إسرائيل مقابل الإفراج عن مؤسس حركة حماس الشيخ أحمد ياسين، ومعتقلين أردنيين وفلسطينيين.

أثارت حادثة الإفراج الإسرائيلي عن الشيخ أحمد ياسين، يوم ١/ ١٠/ ١٩٩٧، ثم

عودته إلى غزة مروراً بعمان، انعكاسات على مثلث العلاقات الفلسطينية ـ الأردنية ـ الإسرائيلية. وقد عبر الشيخ ياسين عن صعوبة الخيار أمام حماس، ففي حين يرى الشيخ أن السلطة الفلسطينية ذات نيات وطنية، فإنه لا يريد الدخول في مواجهة معها، ذلك أن الخصم الوحيد للجميع هو إسرائيل. ويرى الشيخ أيضاً أن لدى حماس «إمكانات لإزعاج إسرائيل وأمنها».

٤ ـ تطورات الصراع وأزمة التسوية

بعد أكثر من ست سنوات على بدء عملية تسوية الصراع العربي ـ الصهيوني انطلاقاً من مؤتمر مدريد، وأكثر من أربع سنوات على توقيع اتفاقية أوسلو ـ ١، لا يزال المسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي، طوال عام ١٩٩٧، متجمداً حيناً ومتعثراً حيناً آخر. فقد تخصصت حكومة نتنياهو بتخليق الأزمات المتتالية من أجل تعطيل ذلك المسار، الذي ما يكاد يصاب بأزمة حتى تحلّ به أخرى.

وإذ تسلك حكومة إسرائيل هذا المنهج، فإنها، في الوقت نفسه، تخلق العوامل اللازمة لوضع المنطقة في أجواء حرب باردة، تستطيع إسرائيل من خلالها بلوغ أهدافها.

لهذا كان من الطبيعي أن تواجه عملية التسوية، في عام ١٩٩٧، أزمة حادة، بلغت حد الاستعصاء وتعريض عملية السلام للانهيار والعودة إلى حالة مفتوحة على مختلف الاحتمالات. والسبب في ذلك كله يعود إلى سياسات الزعيم الصهيوني نتنياهو، الذي يريد اغتنام حالة الوضع العربي الرديء والمتفتت بحيث يصعب على الدول العربية مجتمعة اتخاذ تدابير سياسية أو دبلوماسية أو اقتصادية أو عسكرية قادرة على التصدي للسياسات الإسرائيلية. ويهدف نتنياهو بسياساته البراغماتية هذه إلى أن يحقق ما يستطيع من أهداف الصهيونية، وأن يتجاوز حزب العمل في إنجازاته، وأن يسيطر، بالردع، على المنطقة العربية أمنياً واقتصادياً وسياسياً، متعاوناً في ذلك مع الولايات المتحدة والصهيونية العالمية.

استمرت حكومة إسرائيل في عام ١٩٩٧ في تطبيق المبادئ والسياسات التي تم انتخاب زعيم الليكود بناء عليها بالاقتراع الشعبي المباشر. وأهم ما فيها إعلاء أمن إسرائيل على كل ما عداه من مبادئ والتزامات، والسعي إلى إعادة النظر في الاتفاقيات التي عقدتها حكومة حزب العمل مع الفلسطينيين، أو تعطيل أحكامها حتى تتوافر العوامل الكافية لإعادة صياغتها، وإنهاء موضوع القدس بتهويد المدينة لتكون عاصمة خالصة لإسرائيل، والاحتفاظ بالجولان بدعوى حاجة أمن إسرائيل إليه، ومنع إقامة دولة فلسطين مقابل توسيع صلاحيات الحكم الذاتي دون الدفاع والأمن والشؤون الخارجية، وتوسيع الاستيطان وترسيخه وجعل المدن والقرى والمناطق العربية جزراً (كانتونات) تحيط بها المستعمرات والطرق الالتفافية.

وثمة بيانات وتصريحات رسمية إسرائيلية كثيرة تؤكد هذه التوجهات التي أشرنا

إليها. ونكتفي بالإشارة - من قبيل المثل - إلى بعض الفقرات من الخطاب الذي ألقاه نتنياهو يوم ١٤/٨/١٩٩٧:

- يشترط نتنياهو لمواصلة عملية السلام مع الفلسطينيين أن «تفي السلطة الفلسطينية حقاً بالتزاماتها وفق اتفاقية أوسلو. وهذا يعني تدمير البنية التحتية للإرهاب، ونزع سلاح المنظمات، وتسليم المطلوبين، ووقف التحريض اليومي، ووقف الاجتماعات التي يتخللها إحراق الأعلام الإسرائيلية، ووقف كلام الإطراء الرسمي للقتلة، والتعليم على السلام، والاعتراف بشرعية دولة إسرائيل».

- «يجب أن نحتفظ بغور الأردن حدوداً استراتيجية، ليكون مجالاً استراتيجياً لنا في مواجهة أي جبهة شرقية ممكنة. وعلينا أن نضمن وصولاً حراً وآمناً إلى غور الأردن، وأن نحول دون عودتنا إلى حدود الهدنة لسنة ١٩٤٩... ولا يمكننا بأي حال السماح لكيان معادٍ بالسيطرة على مجالنا الجوي ومصادر مياهنا. هذه هي شروطنا لسلام حقيقي».

- «إن هناك شرطاً أساسياً لأي تسوية، هو الأمن. وإن هناك كثيرين في المجتمع الدولي يتوقعون أن تنسحب إسرائيل من مناطق تشكل مهد الحضارة اليهودية، وأن تتخلى عن سيطرتها على مصادر قوتها الاستراتيجية. إن هذا لن يكون».

ومن أجل تحقيق هذا الأمن، اقترح الجنرال اريبل شارون وزير البنى التحتية قصف أهداف «إرهابية» في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، وذلك باستخدام طائرات الهليكوبتر المقاتلة حاملة الصواريخ جو/أرض. وبعد أن اقتنع نتنياهو بهذه الطريقة تراجع عنها أمام معارضة رئيس الأركان امنون شاحاك وغيره من مسؤولي الدفاع والأمن.

كانت قضية الخليل من أبرز قضايا التسوية في عام ١٩٩٧، إذ كان يفترض أن تنهي حكومة حزب العمل الانسحاب من المدينة قبل رحيلها في أيار/مايو ١٩٩٦. وحينما تولى الحكم نتنياهو، تأجل تنفيذ الانسحاب حتى غدا مشكلة معقدة، أضيفت إلى مشكلات أخرى أدت إلى انتفاضة نفق الأقصى في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦. وكان من تداعياتها عقد قمة في واشنطن دعا إليها الرئيس كلينتون وحضرها الملك حسين وعرفات ونتنياهو واعتذر عنها حسني مبارك. وهدف المؤتمر إلى إيجاد صيغة لتنفيذ الاتفاقيات المعقودة ومواصلة التفاوض. وقد انتهى المؤتمر إلى الإخفاق.

ولقد أصر الطرف الإسرائيلي على إعادة النظر في الاتفاقية الخاصة بالخليل، ورفض تنفيذ إعادة الانتشار إلا بعد تفاوض جديد، انتهى إلى توقيع «البروتوكول التنفيذي للاتفاق الخاص بمدينة الخليل» في ١٥/١/١٩٩٧، ولكن بتعديلات وإضافات جديدة، وبإقرار عدد من القواعد الجديدة في التفاوض، جاءت، بصورة عامة، في مصلحة الجانب الإسرائيلي.

وما إن تم توقيع اتفاقية الخليل، حتى راح المفاوض الإسرائيلي يماطل بشأن فتح الممر الآمن بين الضفة والقطاع، وإطلاق سراح المعتقلين، وتشغيل مطار غزة، واستكمال

مينائها البحري، والقضايا الاقتصادية المعلقة. وكان المفاوض الإسرائيلي يصر على إعادة التفاوض بشأن جميع القضايا التي بتتها المفاوضات السابقة، ويتمسك بمبدأ التبادل في تقديم التنازلات.

بيد أن أهم ما انتهت إليه المفاوضات بشأن الخليل، هي رسالة الضمانات التي وجهها وزير الخارجية الأمريكية إلى نتنياهو، وفيها أن إسرائيل هي التي تحدد مقدار الانسحاب وحجمه في المرحلة الأخيرة. وقد رد رئيس الوفد الفلسطيني المفاوض برسالة إلى الطرف الأمريكي أوضح فيها أن الانسحاب في المرحلة النهائية يخضع للتفاوض، ولا تحدده إسرائيل من طرف واحد، وأن اتفاقية أوسلو الأولى هي المرجعية.

تمثلت أبرز الاعتداءات الإسرائيلية على حقوق الشعب الفلسطيني في الاستيطان الذي واصلت حكومة الليكود تنفيذ خططه بوتيرة عالية في مختلف مناطق المستعمرات، توسيعاً لها وبناءً جديداً. وكانت القدس أكثر المناطق الفلسطينية تعرضاً لتلك الاعتداءات، بهدف تكريس يهوديتها وجعلها عاصمة خالصة لإسرائيل بالأمر الواقع. وعلى هذا نفذت حكومة إسرائيل إنشاء «حي رأس العمود». وتلاه قرار الحكومة بناء ٦٥٠٠ وحدة سكنية في منطقة جبل أبو غنيم (هارحوما) جنوبي القدس.

دارت في إسرائيل خلال عام ١٩٩٧ حوارات تعالج مشكلة الحزام الأمني الذي أقامته إسرائيل في جنوبي لبنان بدعوى الحفاظ على أمنها من هجمات المقاومة الوطنية اللبنانية. ونظراً إلى أن الجبهة اللبنانية ساخنة بصورة شبه دائمة، وتنزل بالجيش الإسرائيلي خسائر بشرية ومادية مستمرة، فقد ازداد الجدل بشأن الخلوص من هذا الوضع المكلف، وبخاصة بعد مقتل ٧٣ ضابطاً وجندياً بسقوط طائرتي هليكوبتر كانتا متوجهتين إلى الجبهة اللبنانية.

ولقد ظهر في الجدل الدائر أربعة اتجاهات: الانسحاب من طرف واحد وإلغاء الحزام الأمني، إعادة توزيع القوات في الحزام بحيث يخف شكل الاحتكاك بالمقاومة اللبنانية وتتعزز الضربات الانتقامية، توسيع الحزام الأمني واحتلال أراض لبنانية جديدة، القيام بعملية عسكرية واسعة ضد لبنان وسوريا.

ونظراً إلى أن أياً من هذه الاتجاهات لم يلق التأييد الغالب، فقد رفض نتنياهو فكرة الانسحاب من طرف واحد، واتجه إلى تحمل الوضع الحالي، وهو الرد على كل عملية مقاومة بعملية عسكرية وسائلها الرئيسية سلاحا الطيران والمدفعية.

وإلى جانب تعثر المسار الفلسطيني، وطيّ المسار اللبناني، لا تزال إعادة التفاوض إلى المسار السوري تصطدم بالموقف الإسرائيلي، على الرغم من محاولات دول عربية وأجنبية تنشيط المسار. ولا يزال الاختلاف بشأن استئناف المفاوضات يدور حول نقطة رئيسية هي استئناف التفاوض من النقطة التي انتهت إليها عملية التفاوض في شباط/فبراير ١٩٩٦، وبخاصة تعهد رئيس وزراء إسرائيل الأسبق (إسحق رابين) الانسحاب من الجولان إلى

خطوط ١٩٦٧/٦/٤، والترتيبات الأمنية التي وافقت عليها سوريا وإسرائيل والولايات المتحدة في ١٩٩٥/٥/٢٢ وأودعت لدى الطرف الأمريكي. وقد رفضت حكومة نتنياهو تبني ما كانت الحكومة السابقة التزمته. واقترحت وضع جدول أعمال جديد، وإعادة التفاوض دون شروط أو صيغ مسبقة، وأن تعلن سوريا استعدادها للسلام الكامل والشامل قبل العودة إلى التفاوض.

صعّدت إسرائيل حملتها الإعلامية ضد سوريا، فنشرت صحفها يوم ١٩٩٧/٥/١ فقرات من تقرير أعدته وزارة الخارجية، وأشارت فيه إلى نقطتين اعتبرتهما الوزارة تصعيداً توترياً سورياً:

- زيارة وزير الدفاع الإيراني لدمشق في شباط/فبراير ١٩٩٧، وتوقيعه مع نظيره السوري بروتوكولاً للتعاون العسكري.

- زيارة وفد من مؤسسة الأسلحة الروسية لسوريا في ١٩٩٧/٤/١، وموافقة روسيا على طلب سوريا تحديث جيشها في مجالات الدفاع الجوي وسلاح الطيران وسلاح المدرعات.

شهد عام ١٩٩٧ زيارة لسوريا قام بها وفد مؤلف من ٤٣ شخصية من عرب إسرائيل، يمثلون أحزاب المعارضة (العمل، ميرتس، العربي الديمقراطي)، ومنهم ستة أعضاء في الكنيست، وذلك في الفترة من ٨ إلى ١٩٩٧/٨/١٤. واستقبل الرئيس السوري الوفد الذي حمل معه رسالة من زعيم حزب العمل الإسرائيلي ايهودا باراك، وفيها دعوة للعمل على استئناف عملية السلام والتفاوض.

٥ ـ المواقف العربية

كررت الدول العربية، فرادى ومجتمعة، المبادئ والأهداف التي جسدها بيان القمة العربية في القاهرة (حزيران/يونيو ١٩٩٦)، وبخاصة ما جاء فيه بشأن اعتبار السلام هدفاً استراتيجياً، وربط التطبيع بمدى تقدم عملية السلام.

ويمكن رصد أربع وقائع في عام ١٩٩٧ تعبر عن هذا المظهر:

أ ـ أصدر وزراء خارجية دول إعلان دمشق (دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا ـ اللاذقية، ١٩٩٧/٦/٢٦) بياناً مطولاً كرروا فيه مبادئ التسوية السلمية، ورفضوا محاولات إسرائيل التنصل من التزام الانسحاب الكامل من الجولان إلى خط (٤/ ١٩٦٧/٦ الذي تم إيداعه لدى الراعي الأمريكي. وطالبوا راعيي عملية السلام، وبخاصة الولايات المتحدة، بالعمل على تأكيد وضمان التقيد التام بالالتزامات والتعهدات التي تم التوصل إليها خلال محادثات السلام.

ب ـ قامت الدول العربية بأنشطة دبلوماسية متنوعة المستويات، وتمثل بعضها في

قمم ثنائية وثلاثية، وهدفت إلى التنبيه إلى خطورة الوضع القائم في المنطقة، ودعت إلى استئناف المفاوضات على جميع المسارات، وأكدت أن تحقيق السلام هدف استراتيجي ثابت. ونكتفي ـ كمثال ـ بالإشارة إلى القمة الثلاثية بين رؤساء دول مصر والأردن وفلسطين (٧/٩/١٩٩٧) كنموذج لتلك الأنشطة. وقد حددت تلك القمة خمس خطوات يجب اتخاذها لإنقاذ عملية السلام:

(١) التزام جميع الأطراف تحقيق السلام الشامل والعادل على مختلف المسارات.

(٢) الكف عن اللجوء إلى القوة والعنف.

(٣) تنفيذ جميع الاتفاقيات التي وقعت، ووفاء كل طرف بالتزاماته وتعهداته.

(٤) عدم اللجوء إلى إجراءات أحادية.

(٥) اتخاذ المواقف والسياسات الكفيلة بالتمهيد لاستئناف التفاوض على جميع المسارات.

ج ـ عقد مجلس جامعة الدول العربية في عام ١٩٩٧ عدة دورات غير عادية لمعالجة الممارسات والاعتداءات الإسرائيلية، وذلك إضافة إلى دورتي المجلس العاديتين في آذار/ مارس وأيلول/ سبتمبر ١٩٩٧. وقد عالج المجلس في هاتين الدورتين مشكلات الصراع العربي ـ الإسرائيلي وشؤونه من خلال حوالى خمسة عشر بنداً، معالجة تكرارية في العرض والمناقشة والقرار والتنفيذ.

د ـ في ضوء اختلاف المواقف العربية حيال تطبيع العلاقات مع إسرائيل، ومن أجل مواجهة العراقيل التي تضعها إسرائيل لتدمير عملية السلام، أوصى مجلس جامعة الدول العربية في ٣١/٣/١٩٩٧ باتخاذ إجراءات محددة. ونظراً إلى أهمية هذه الإجراءات فإننا نورد نص التوصية، مع الإشارة إلى أنها المرة الأولى التي يصدر فيها مجلس الجامعة نصاً يحمل عنوان «قرار» وينص في متنه على أنه «يوصي بما يلي»:

«١ ـ إيقاف خطوات التطبيع التي جرى اتخاذها مع إسرائيل في إطار عملية السلام الجارية، وإيقاف التعامل معها بما في ذلك إغلاق المكاتب والبعثات حتى تنصاع إسرائيل إلى مرجعية مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام، وتنفيذ الاتفاقيات والتعهدات والالتزامات التي توصلت إليها الأطراف المعنية على كافة المسارات خلال محادثات السلام».

«٢ ـ تعليق المشاركة العربية في المفاوضات المتعددة الأطراف واستمرار الالتزام بالمقاطعة العربية من الدرجة الأولى وتفعيلها إزاء إسرائيل حتى يتم تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة».

كرر المجلس التوصية نفسها في دورة أيلول/ سبتمبر (١٢/٩/١٩٩٧)، وضمّنها في بيان عنوانه «النقاط الاسترشادية المتعلقة بتطورات عملية السلام». وقد أدى مفهوم «التوصية» إلى اختلاف بين بعض الدول العربية في تفسير النص ومدى الزاميته، بحيث

أوّلت بعض الدول النص بما يسمح لها بالاشتراك في «المؤتمر الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمالي افريقيا ـ الدوحة، ١٦/ ١١/ ١٩٩٧»، في حين رأت دول أخرى أن النص وواقع الحال يطويان المؤتمر.

٦ ـ المواقف الدولية

أ ـ الولايات المتحدة الأمريكية

أصبح واضحاً ومستقراً، أن الإدارة الأمريكية، حينما تضطر إلى الاختيار بين العدل والقانون الدولي من جهة، ومواقف وسياسات الحكومة الإسرائيلية من جهة أخرى، فإنها تذهب إلى تسويغ موقف يتبنى الرؤية الإسرائيلية، مثل ما فعلت وزيرة الخارجية الأمريكية في خطابها (٦/٨/١٩٩٧) حينما قالت «ليس من تعادل أخلاقي بين مفجري القنابل الانتحاريين والجرافات، بين قتل الناس الأبرياء وبناء المنازل». وهكذا أباحت الوزيرة الأمريكية لإسرائيل أن تستعمر الأرض الفلسطينية وتغتصبها من أصحابها الشرعيين وتدمر منازلهم.

وفي جميع المواقف التي اتخذتها الولايات المتحدة في عام ١٩٩٧، ومنها مواقف الصمت والانكفاء وترك إسرائيل تدمر عملية السلام، تأكد إخفاق الإدارة الأمريكية في القيام بدور الوسيط العادل النزيه، بمثل ما تأكد نجاحها في أداء الدور المنحاز إلى إسرائيل في سياساتها وممارساتها الاستعمارية والعنصرية والمعادية للسلام.

وثمة فوارق واضحة بين أقوال مسؤولي الإدارة الأمريكية وبين أفعالهم ومواقفهم. وتتضح هذه الفوارق بمقارنة الأفكار الرئيسية التي تضمنها خطاب الوزيرة يوم ٦/٨/ ١٩٩٧، بالسياسات التي تطبقها الإدارة الأمريكية. فقد أوصى الخطاب برؤية تفاؤلية وضحت في النقاط التالية:

ـ إن أفكار الخطاب تمثل خطوة مسؤولة ومتوازنة في الاتجاه الصحيح، من شأنها إذا ما اقترنت بإجراءات عملية وملموسة أن تنقذ عملية السلام.

ـ إعلان الوزيرة معارضاتها بعض سياسات الحكومة الإسرائيلية.

ـ إعادة التأكيد على صحة أسس اتفاقية أوسلو، القائمة على الاعتراف المتبادل، وعلى السلام العادل والدائم الذي يتحقق على أساس قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ و٣٣٨ بما في ذلك مبدأ «الأرض مقابل السلام».

ـ إن تنشيط المسار الفلسطيني ـ الإسرائيلي يصب إيجابياً في تنشيط المسارين السوري واللبناني، اللذين لا يقلان أهمية، لتحقيق السلام الشامل في المنطقة.

بيد أن القراءة التحليلية للخطاب، تخلص إلى أن أفكار الوزيرة ليست سوى تكرار لمواقف نظرية سابقة، ومواصلة سياسة تقليدية مؤيدة للسلام لفظاً، ومنحازة لإسرائيل

فعلاً. ومن مؤشرات هذا الانحياز الواضح في خطاب الوزيرة:

(١) التحامل على الفلسطينيين وتحميلهم مسؤولية الجانب الأكبر من الأزمة التي وصلت إليها عملية السلام حالياً، وتجاهل الوزيرة للأسباب الحقيقية التي أدت إلى تدهور عملية السلام والمتمثلة في الاستيطان ومصادرة الأراضي وهدم البيوت وسحب الهويات وعدم تنفيذ الاتفاقيات المعقودة، ومسؤولية إسرائيل الأساسية والمباشرة تجاه ذلك كله.

(٢) تبني رؤية أحادية الجانب، بالتشديد على أولوية الأمن لإسرائيل، وتغليب القضايا الأمنية غير المتبادلة على المفاوضات السياسية.

(٣) ربطت الوزيرة زيارتها التي اعتزمت القيام بها إلى المنطقة بما أسمته التزام السلطة الفلسطينية تعزيز التعاون الأمني مع إسرائيل، واعتبار النجاح في ذلك خطوة مهمة يمكن البناء عليها للانطلاق نحو تحقيق الأهداف الأخرى. واعتبرت أن تلك مسألة غير قابلة للمساومة.

وفي حين اجتهدت الإدارة الأمريكية لإيجاد الذرائع للسلوكيات الإسرائيلية وإضفاء المشروعية على قرارات العقاب الجماعية وعدم اتخاذ موقف حازم ضدها، وضعت شروطاً تعجيزية أمام الرئيس ياسر عرفات، تفقده صدقيته، وتحوله إلى ذراع أمنية إسرائيلية، وتدفعه إلى فتنة واقتتال أهلي محتوم. وكانت الوزيرة أعلنت إرجاء زيارتها للمنطقة، بسبب عدم رضاها عن خطوات اتخذها الرئيس الفلسطيني، وبخاصة دعوته للحوار الوطني ومقاطعة البضائع الإسرائيلية.

ولا يتوقف الانحياز الأمريكي عند موقف الإدارة، بل يبدو جلياً أيضاً في مواقف الكونغرس الذي سعى إلى التأثير في مسار المفاوضات، من خلال مشاريع ومواقف تصب في مصلحة إسرائيل، منها:

(١) الاقتراح الذي قدمه الحزبان، الجمهوري والديمقراطي، بتوطين ثلاثة ملايين فلسطيني في دول مجلس التعاون الخليجي الست واليمن، على مدى عشر سنوات، في رؤية استباقية لإجهاض قضية اللاجئين وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ لعام ١٩٤٩ والذي تضمن حق العودة أو التعويض.

(٢) القرار الذي يعتبر القدس عاصمة موحدة لإسرائيل، واعتماد ١٠٠ مليون دولار لنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس.

(٣) التقاعس عن تجديد قانون «تسهيل السلام في الشرق الأوسط» الذي انتهت مدة سريانه في ١٩٩٧/٨/١٢، ما يعني عملياً توقيف نشاط مكتب المعلومات التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن وتوقيف الاتصالات الدبلوماسية والمعونات المالية.

ولقد رحب مجلس جامعة الدول العربية في بيان أصدره يوم ١٩٩٧/٩/٢١ بالموقف الأمريكي الذي تبلور خلال زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية لبعض عواصم المنطقة

في النصف الأول من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. ونظراً إلى أهمية النص الذي أصدره المجلس، فإننا نورده بحرفيته:

«الترحيب بالموقف الأمريكي الذي تبلور خلال زيارة السيدة وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية للمنطقة خلال هذا الشهر، وتوافق الرأي على التعاون مع السياسة الأمريكية التي عبرت عنها في كلمتها يوم ٦ آب/أغسطس ١٩٩٧ أمام نادي الصحافة القومي بواشنطن، وما أوضحته في زيارتها واتصالاتها بدول المنطقة بالتأكيد على مرجعية مدريد وبخاصة مبدأ الأرض مقابل السلام، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتحقيق الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني، والالتزام بعدم اتخاذ إجراءات أحادية من شأنها تقويض مفاوضات الوضع الدائم، والتأكيد على ضرورة البناء على هذا الموقف الأمريكي الإيجابي، ومطالبة إسرائيل في المقابل بالتجاوب مع هذا الموقف. ومن هذا المنطلق، فإن الخطوات المطلوب اتخاذها من قبل الحكومة الإسرائيلية لدفع عملية السلام يجب أن تكون في إطار القضايا الأساسية وليست الفرعية أو الشكلية».

ب ـ روسيا الاتحادية

تسعى روسيا، باعتبارها الشريك الثاني في رعاية عملية التسوية السلمية، إلى القيام بالدور الذي يفرضه وضع الشريك. ولكن ظروف روسيا الداخلية والخارجية ومركزها الدولي لا يرشحانها لأداء دور فعال كراع مماثل للراعي الأمريكي في عملية التسوية السلمية. وفي هذا الإطار يمكن القول إن تحرك وزير الخارجية الروسية يفغيني بريماكوف وزيارته لبعض عواصم المنطقة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ يستمد فاعليته من شخصية الوزير أكثر من استناده إلى المركز الدولي لروسيا ومقومات قوة الدولة.

وفي إثر زيارة الوزير بريماكوف، أعلن قرار الحكومة الروسية تعيين مبعوث خاص لها لعملية السلام، هو مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط (فيكتور بوسوفاليوك)، ليكون ثالث مبعوثين آخرين، أولهما للولايات المتحدة هو دنيس روس، وثانيهما للاتحاد الأوروبي هو موراتينوس.

حاولت روسيا في عام ١٩٩٧ الدعوة إلى ما سمي «مدريد ـ ٢» بهدف تقييم ما توصلت إليه عملية التسوية، ووضع تصور لمستقبلها. لكن واشنطن وتل أبيب أسقطتا المحاولة.

ج ـ الاتحاد الأوروبي

يعتبر الاتحاد الأوروبي أكثر المنظمات الإقليمية تحركاً من أجل بناء السلام في الشرق الأوسط. وثمة ثلاثة أسباب رئيسية تقف وراء هذا التحرك: المصالح الأوروبية في

الشرق الأوسط، البحث عن دور عالمي فعال، مشاركة الولايات المتحدة في قيادة النظام العالمي. ولهذا فإن مؤتمرات الاتحاد، على اختلاف مستوياتها تعالج موضوع بناء السلام في الشرق الأوسط. ونكتفي ـ كمثال ـ بالإشارة إلى بعض المؤتمرات الأوروبية:

(١) اتفق مديرو إدارات الشرق الأوسط في وزارات الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي (١٥ دولة)، في اجتماعهم في بروكسيل يوم ٧/٤/١٩٩٧، على أن يعرضوا على الولايات المتحدة القيام بتحرك مشترك من أجل تنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط، على أساس مبدأين: أولهما نبذ العنف والتزام السلطة الفلسطينية مكافحة مستمرة للإرهاب، وثانيهما أن تجمد إسرائيل بناء المستعمرات الجديدة وعدم اتخاذ إجراءات من جانب واحد.

(٢) عقد رؤساء دول وحكومات الاتحاد مؤتمر قمة في أمستردام، وأصدروا يوم ١٨/٦/١٩٩٧ «نداء من أجل السلام في الشرق الأوسط» حددوا فيه مبادئ السلام بالشكل التالي: «حق جميع الدول والشعوب في المنطقة في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، واحترام الطموحات المشروعة للشعب الفلسطيني لتقرير مصيره، ومبادلة الأرض بالسلام، وعدم قبول ضم أراض باستخدام القوة، واحترام حقوق الإنسان، ورفض الإرهاب بكل أشكاله، والالتزام بجميع الاتفاقيات القائمة. وفي هذا السياق فإن الاتحاد الأوروبي يؤكد مجدداً معارضته للمستوطنات».

(٣) بحث وزراء خارجية دول الاتحاد في اجتماعهم في بروكسيل (١٥/٩/١٩٩٧) مسيرة السلام المتعطلة في الشرق الأوسط. وأكدوا أهمية إنقاذ عملية السلام من الانهيار، وتحميل المسؤولية للمتسببين في تعثرها.

ولقد ظهر جلياً في عدة جولات شرق أوسطية قام بها دبلوماسيون من دول أوروبية ومن الاتحاد الأوروبي طوال عام ١٩٩٧، إخفاق الدبلوماسية الأوروبية في إنقاذ عملية السلام. وكانت الحصيلة نيات حسنة كثيرة ونتائج هزيلة قليلة. ويعود ذلك إلى أن إسرائيل لا تشجع أي وساطة أو مداخلة غير أمريكية، ولا تثق ببعض دول الاتحاد الأوروبي، على الرغم من أن الاتحاد ممول رئيسي لمشروعات السلام الفلسطيني ـ الإسرائيلي. ويضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة تحتكر دور الراعي المسيطر على مختلف مسارات وشؤون عملية التسوية، وتسعى دائماً إلى تطويق إفرازات المواقف والمبادرات الأوروبية، مع إفساح مجال محدود وهامشي لمشاركة أوروبية تجميلية تصب في مجرى السلوك الأمريكي ولا تناقضه أو تقاطعه.

وقد بلغ الأمر حد تهديد إسرائيل الدول الأوروبية بـ «إعادة النظر في مساهمة الأوروبيين في المستقبل في عملية السلام»، وذلك في إثر مواقف الدول الأوروبية لدى مناقشة مجلس الأمن في الأسبوع الأول من آذار/مارس ١٩٩٧ بناء حي يهودي في جبل أبو غنيم (هارحوما) في القطاع الشرقي من القدس. وقد ورد هذا التهديد في بيان أصدرته وزارة الخارجية الإسرائيلية.

وللاتحاد الأوروبي مندوب مقيم في الشرق الأوسط، ميغيل انخيل موراتينوس (اسباني)، زار بعض عواصم المنطقة مرات عدة، ونقل أفكاراً واستطلع مواقف. ولكن جميع جهود هذا المندوب لم تبلغ نتيجة واضحة ولم تحقق أثراً ملموساً، إذ إن اسرائيل لا تشجع أي وساطة أو مداخلة غير أمريكية.

٧ ـ موقف الأمم المتحدة

تناقش قضايا الصراع العربي ـ الصهيوني في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة. ولقد شكت الدول العربية إسرائيل إلى مجلس الأمن، انتهاكها قرارات الأمم المتحدة بشأن الاستيطان. وبعد أن ناقش المجلس الشكوى، ونال مشروع القرار، الذي يدعو إسرائيل إلى وقف النشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة وبخاصة في القدس، تأييد الأكثرية، أسقطت الولايات المتحدة مشروع القرار باستعمالها حق النقض. ولقد تكررت الشكوى والنقض مرة أخرى. وإذ ذاك دعت المجموعات العربية والإسلامية وعدم الانحياز في الأمم المتحدة الجمعية العامة إلى عقد دورة استثنائية طارئة في ٢٥/ ٤/ ١٩٩٧. وقد اتخذت الجمعية القرار رقم ١٠/ ٢ (بتأييد ١٣٤، وامتناع ١١، ومعارضة ٣) الذي دعا إسرائيل إلى الوقف الفوري والكامل لمستعمرة جبل أبو غنيم ولجميع أنشطة الاستيطان الأخرى. وبناءً على طلب الجمعية العامة قدم الأمين العام يوم ١/ ٧/ ١٩٩٧ تقريراً بشأن مدى تنفيذ إسرائيل قرار الجمعية «الاستيطان والممارسات الإسرائيلية الأخرى في الأرض المحتلة». وقد جاء في التقرير أن حكومة إسرائيل لم تقلع عن بناء المستوطنة الجديدة في جبل أبو غنيم، وعن مواصلة أنشطة الاستيطان، وتوسيع المستوطنات القائمة، وبناء الطرق الجانبية ومصادرة الأراضي المتاخمة للمستوطنات.

وقال الأمين العام إنه حتى منتصف عام ١٩٩٧ انتزعت حكومة إسرائيل ملكية ثلاثين ألف دونم من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية لتوسيع المستوطنات. وأشار إلى التدابير الإدارية والقانونية التي اعتمدتها إسرائيل حتى منتصف عام ١٩٩٧ لتغيير طابع القدس ومركزها القانوني وتركيبتها الديمغرافية، ومنها إنذار مئات من الأسر الفلسطينية المقدسية بأن حقوقهم في «الإقامة» قد ألغيت. وفي الوقت نفسه صادرت السلطات الإسرائيلية مئات من بطاقات هوية المقدسيين الفلسطينيين، حتى يستحيل عليهم البقاء في القدس أو الدخول إليها. وتتناول هذه التدابير ـ بحسب تقدير الأمين العام ـ ما يراوح بين ٦٠٠٠ و٨٠٠٠ مقدسي فلسطيني.

وفي إثر ذلك، استأنفت الجمعية العامة دورتها الاستثنائية الطارئة في ١٥/ ٧/ ١٩٩٧، وأصدرت القرار رقم ١٠/ ٣ (بتأييد ١٣١، وامتناع ١٤، ومعارضة ٣) الذي أكد «عدم الاعتراف بالأعمال الإسرائيلية غير القانونية، ولا سيما الأنشطة الاستيطانية والنتائج المترتبة عليها».

وفي الدورة العادية للجمعية العامة، تبنت الجمعية يوم ١٤/ ١١/ ١٩٩٧ قراراً أيدته

١٣٩ دولة (من ١٨٥)، ولم تصوت ضده سوى الولايات المتحدة وإسرائيل وميكرونيزيا. ويطلب القرار من سويسرا، بصفتها الجهة التي أودعت لديها اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين زمن الحرب (١٩٤٩)، أن تعمل لعقد مؤتمر «في شأن تطبيق الاتفاقية في الأرض الفلسطينية وضمان احترام إسرائيل لها». ودان القرار عدم امتثال إسرائيل لأحكام القرارات التي طالبتها بوقف الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة، ومنها القدس. كما دعت الجمعية العامة إلى تنفيذ الاتفاقيات التي تم التوصل إليها بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وإلى التقيد بمبادئ عملية السلام، ومنها مبدأ الأرض مقابل السلام.

ثالثاً: الأمن القومي العربـي

الأمن القومي العربي

هيثم الكيلاني

مقدمة

يمكن القول إن عام ١٩٩٧ كان استمراراً لحالة الأمن القومي العربي، من حيث تغييبه بفقدان الإرادة السياسية الجماعية القادرة على إعادة صوغه وبنائه، وبفقدان الأسس التي يبنى عليها، وبخاصة الأساس الاقتصادي الذي لا تزال بنيته متمثلة في اقتصادات صغيرة وضعيفة.

ولقد أدى غياب الأمن القومي العربي وإخفاق محاولات إحيائه أو إعادة تأسيسه، إلى نشوء ثلاث ظواهر رئيسية: ١ ـ وجود فراغ استراتيجي في منطقة الشرق الأوسط تسعى الولايات المتحدة وإسرائيل وتركيا وإيران إلى إشغاله كلياً أو جزئياً، ٢ ـ تعاظم الاختلال في ميزان القوى بين الدول العربية من جهة، والقوى غير العربية الفاعلة والمؤثرة في المنطقة من جهة أخرى، ٣ ـ غلبة الأمن القطري واعتباره الهدف والوسيلة.

وفي إطار هذه الظواهر، واصلت الولايات المتحدة تطبيق استراتيجيتها التي ترى أن منطقة الشرق الأوسط تشكل وحدة سياسية اقتصادية عسكرية، يجب أن تبقى في دائرة الضبط الأمريكي المباشر وغير المباشر. وعلى هذا الأساس يقتضي ـ من وجهة النظر الأمريكية ـ أن تندرج أجزاء الشرق الأوسط في أطر أمنية تصوغها أو تشرف عليها الولايات المتحدة. ومن هنا أتى: ١ ـ الاتفاق العسكري التركي ـ الإسرائيلي لضبط البحر المتوسط في حوضه الشرقي وصولاً إلى الداخل الشرقي حتى إيران ضمناً، ٢ ـ والتعاون الإريتري ـ الإسرائيلي لضبط البوابة الجنوبية للبحر الأحمر، ٣ ـ وتغطية الشراكة الاستراتيجية الأمريكية ـ الإسرائيلية لمظاهر الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، ٤ ـ ومشروع القوة الأوروبية المتوسطية «يوروفور».

يضاف إلى ذلك، أن الفكر الدفاعي لمجلس التعاون الخليجي ـ باعتبار منطقة الخليج العربي لا تزال تمثل بؤرة استقطاب العمل الأمني الأجنبي ومركز احتمالات التوترات

والصراعات ـ لا تزال تسيطر عليه عوامل محددة، من أهمها: ١ ـ إدراك أن مصادر التهديد ليست خارجية فقط، وإنما داخلية أيضاً، ٢ ـ مواصلة الاقتناع بأن القوى الخارجية هي الضامن لأمن الخليج ودوله، ٣ ـ استمرار اعتبار شعار الأمن الذاتي الجماعي (قوات درع الجزيرة) عملاً رمزياً.

لقد أدت هذه المعالم الخاصة بالوضع الأمني في المنطقة العربية، والسياسات التي تتبعها الحكومة الإسرائيلية في مجال التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، إلى ظهور ثلاثة تيارات تشترك الولايات المتحدة وإسرائيل في توليدها وضخها بالذرائع والتعبئة والدعاية. وهي: ١ ـ تيار العداء لإيران: بتصويرها أنها ترعى الإرهاب، وتهدد أمن الخليج، وتتسلح بأسلحة الدمار الشامل، وتعارض التسوية السلمية، ٢ ـ تيار العداء لسوريا: باتهامها بالاستعداد للحرب، وتأييدها للمقاومة الوطنية اللبنانية، وبأنها تساعد حزب العمال الكردستاني، ٣ ـ تيار انتقاء دول عربية محددة لمحاصرتها ومعاقبتها بقرارات دولية أو بتدابير أمريكية.

١ ـ مصادر التهديد

يواجه الأمن القومي العربي مجموعة من التهديدات والمخاطر، هي وليدة ضعفه وانكشافه وطيّ مفهومه وعطالة أحكامه وتوقف أجهزته، وهو ما أدى إلى أن تسعى كل دولة عربية إلى البحث عما يضمن لها أمنها والدفاع عنها، سواء بقواها الذاتية أو بالاستعانة بقوى أجنبية. وتمكن الإشارة إلى أهم تلك التهديدات والمخاطر، التي يشكل معظمها استمراراً لما كانت عليه في العام الماضي، في حين نما بعضها وازداد خطره، أو تقلص وخبا أواره: ١ ـ تراجع عملية التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي، ونشوء احتمالات الصراع المسلح وزيادة التوترات، ٢ ـ ترسيخ وتنامي التحالف العسكري التركي ـ الإسرائيلي، ٣ ـ تواصل وترسخ الوجود العسكري الأجنبي، وبخاصة في منطقة الخليج، ٤ ـ انحسار الصفة العربية عن الأمن العربي في البحر الأحمر (مثال: احتلال اريتريا جزيرة يمنية)، ٥ ـ انكشاف السيادة الوطنية (مثال: العراق، السودان)، ٦ ـ مشكلة الجزر الإماراتية الثلاث المحتلة من قبل إيران، وتأثيرها في إمكانية تطوير العلاقات العربية ـ الإيرانية، ٧ ـ الشرق أوسطية، وبخاصة جانبها الأمني، ٨ ـ القوة الأوروبية الجنوبية (يوروفور).

٢ ـ مشروعات الأمن الإقليمي

أ ـ الشرق أوسطية

نشط المشروع الشرق أوسطي، وبخاصة في جانبه الاقتصادي، منذ أن بدأت عملية التسوية السلمية في إثر مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط (٣٠/ ١٠/ ١٩٩١)، وتواصل نشاطه طوال فترة حكم حزب العمل في إسرائيل، على أمل تطوير المشروع

ليصبح على شاكلة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. لكن ضعف اقتناع حكومة حزب الليكود (أيار/مايو ١٩٩٦) التي خلفت حزب العمل في إسرائيل، أدى - مؤقتاً - إلى توقف ثم ضمور نشاط الداعين إلى المشروع الشرق أوسطي.

ب - القوة الأوروبية (يوروفور)

لم تطرح الدول التي شكلت هذه القوة، وهي فرنسا واسبانيا وإيطاليا والبرتغال، على أنها بديل لأية قوة أمن عربية. ولم يجر قط بحث هذا الموضوع، ولقد بادرت الدول الأربع في أيار/مايو ١٩٩٥ إلى إنشاء قوتين للتدخل: إحداهما برية (Eurofor) والثانية بحرية (Euromarfor). وكلفت القوة الأولى «فض المنازعات في حوض البحر المتوسط، وتقديم إعانات إنسانية، والمشاركة إلى جانب قوات عسكرية أخرى (مثل حلف الأطلسي، والأمم المتحدة)، والدفاع عن المصالح الأوروبية في جميع الميادين».

أما القوة الثانية (البحرية) فليس لها ملاك ثابت أو مقرر، وإنما تؤلف وفق المتطلبات التي قد تستدعي التدخل بموجب قرار من مجلس الأمن أو توصية من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أو أية منظمة دولية أخرى. وتنحصر مهامها في: ١ - التدخل السريع من أجل: الحفاظ على الأمن والاستقرار في حوض المتوسط، ٢ - مراقبة ومقاومة الأخطار التي قد تنشأ في بلدان المتوسط، ٣ - تنسيق وتحضير الهجوم للقوة البرية للتدخل السريع، ٤ - مكافحة الهجرة غير الشرعية وتهريب المخدرات.

عبّر مجلس الجامعة العربية (١٩٩٧/٩/٢١) عن قلقه إزاء تشكيل هاتين القوتين «دون التشاور المسبق مع الدول العربية المتوسطية المعنية».

ج - التحالف العسكري التركي - الإسرائيلي

استمرت الاتصالات التركية - الإسرائيلية لتنفيذ أحكام الاتفاقية العسكرية بين البلدين الموقعة في ١٩٩٦/٢/٢٣. وقد تمثلت الأنشطة الناجمة عن التنفيذ في عام ١٩٩٧ في خمس وقائع رئيسية: ١ - تبادل الزيارات بين القيادات العسكرية، ٢ - إنشاء غرفة عمليات مشتركة في تركيا كنواة لما سمي «الآلية المشتركة لمواجهة الأخطار المشتركة التي تهدد أمن تركيا وإسرائيل»، ٣ - تزويد إسرائيل تركيا بالمعلومات والصور عن أوضاع حزب العمال الكردستاني المعارض وبخاصة في شمالي العراق، ٤ - اشتراك ضباط إسرائيليين في عمليات الغزو التركية في شمالي العراق، ٥ - بدء تحديث طائرات «فانتوم - ٥» التركية في المصانع الإسرائيلية (١٧٨ طائرة)، ٦ - الإعلان عن إجراء مناورة بحرية في شرقي البحر المتوسط، تشترك فيها تركيا وإسرائيل والولايات المتحدة، وذلك في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، ثم تأجيلها إلى الشهر الأول من عام ١٩٩٨.

د ـ الخليج العربي

أعلنت إيران أنها مستعدة لإبرام «معاهدة دفاع أمنية» مع الدول الخليجية، من أجل «إقرار الأمن والسلام في المنطقة». وقال وزير الخارجية (١٩٩٧/٦/٢٨) إنه «لا يمكن تأمين مصالح الدول الواقعة على ضفتي الخليج سوى في حالة عدم تدخل القوى الأجنبية». وقال الوزير أيضاً (١٩٩٧/٧/٥) «إن إيران تلقت ردوداً خليجية إيجابية على اقتراحها آلية للأمن الجماعي». ولكنه لم يحدد أسماء الدول التي أرسلت ردوداً على الاقتراح الإيراني.

٣ ـ مشروعات الأمن العربي

كان مجلس جامعة الدول العربية ناقش ثلاثة موضوعات ذات علاقة مباشرة بالأمن القومي العربي، بهدف إحيائه وتجديد بنيته وأجهزته. ولقد تبين من خلال المناقشات وتأجيل اتخاذ القرار بشأن هذه الموضوعات، أن الأمن العربي، بمفهومه والنصوص التي تحكمه وآليات عمله، لا يزال في موضع الخلاف وتباين وجهات النظر وفقدان الإرادة السياسية الجامعة بشأنه. وهذه الموضوعات هي:

أ ـ دراسة شمولية عن الأمن القومي العربي: أعدتها الأمانة العامة استجابة لأمر مجلس الجامعة في ١٩٩٢/٩/١٤. وكان يفترض أن يناقشها المجلس في دورة آذار/مارس ١٩٩٣. لكن التأجيل تناولها دورة بعد أخرى حتى طويت من جدول الأعمال.

ب ـ ميثاق الشرف للأمن والتعاون العربي: أعدته لجان متخصصة، وفيه مبادئ مهمة بشأن الأمن القومي العربي. وعلى الرغم من أن دراسة المشروع بدأت في إثر الاحتفال بالعيد الخمسين لتأسيس الجامعة (آذار/مارس ١٩٩٥)، لا يزال المشروع يؤجل من دورة إلى أخرى.

ج ـ محكمة العدل العربية وآلية الجامعة للوقاية من النزاعات وإدارتها وتسويتها بين الدول العربية: درس مجلس الجامعة هذين المشروعين في دورات كثيرة. ولا يزالان قيد الدراسة منذ عام ١٩٩٥ حتى اليوم، على الرغم من أنهما يتضمنان أحكاماً تساعد على توفير البيئة المناسبة لإحياء مفهوم الأمن القومي العربي وأجهزته.

هذا، وقد اقتصر العمل العسكري العربي المشترك في جامعة الدول العربية عام ١٩٩٧ على ثلاثة اجتماعات، هي: لجنة توحيد المصطلحات العسكرية، ندوة رؤساء هيئات التدريب في القوات المسلحة العربية، الجمعية العمومية للاتحاد العربي للرياضة العسكرية.

٤ ـ السيادة الوطنية والقومية

أ ـ الوجود العسكري الأجنبي

لا تزال القوات الغربية الأجنبية ـ وهي في معظمها بحرية أمريكية ـ متمركزة في مياه الخليج وبعض الدول العربية الخليجية، لتشكل قوة المراقبة والإنذار والصدم الأولي.

وهي ذات ملاك بشري وسلاحي متغير، ولكنها مؤلفة، بصورة عامة ومقيمة، من: ٢٦ ألف جندي، ٦٠ طائرة متنوعة، ٢٣ قطعة بحرية متنوعة، شبكة إنذار ومراقبة وقيادة، مخازن طوارئ لفرقة مدرعة.

وفي عام ١٩٩٧، تجولت «وحدة التدخل السريع الجوية» الأمريكية، المؤلفة من ٣٠ طائرة وحوالى ألف جندي، في دول خليجية عدة.

ب ـ الغزو التركي لشمالي العراق

قام الجيش التركي حتى الآن بأربع غزوات عسكرية كبيرة على شمالي العراق. كانت الغزوة الأولى في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، والثانية في نهاية آذار/مارس حتى مطلع أيار/مايو ١٩٩٥، والثالثة والرابعة في عام ١٩٩٧.

شن الجيش التركي غزوته الرابعة على شمالي العراق (١٩٩٧/٩/٢٠) بقوة حجمها ٢٠ ألف جندي و١٠٠ دبابة، وتوغلوا إلى أكثر من ٢٠ كلم. وكثفت الطائرات غاراتها على مواقع حزب العمال الكردستاني. وقد بدأت القوات التركية بالانسحاب في ١٤/ ١٩٩٧/١٠، في حين استمرت الغارات الجوية واحتمال تواصل الغزوات.

وكان الجيش التركي قد قام (١٩٩٧/٥/١٤) بعملية غزو لشمالي العراق، بذريعة مطاردة مقاتلي حزب العمال الكردستاني، واستمرت العملية حتى ١٩٩٧/٦/٣٠. وقد اشترك في العملية ٣٠ ألف جندي معززين بالطائرات والدبابات والمدفعية، وتوغلوا حتى خط العرض ٣٦°. وقد عبرت أوساط تركية عن نيتها في أن تجعل كل المنطقة الشمالية العراقية منطقة حماية للأمن التركي بدل الاكتفاء بشريط حدودي ضيق، ما يساعدها على تهديد سوريا وإيران. ولهذا هدد جنرالات تركيا بـ «استخدام القوة ضد الدول التي تدعم حزب العمال الكردستاني»، وكان من نتيجة ذلك أن امتدت العملية العسكرية على طول الحدود العراقية ـ التركية، إذ بلغت جبال زاخو المتاخمة للحدود السورية، والمثلث الحدودي التركي ـ الإيراني ـ العراقي في أقصى الشمال الشرقي.

ج ـ الغارات الجوية الإيرانية على وسط العراق

شنت ٩ طائرات إيرانية (١٩٩٧/٩/٢٩) غارة على معسكرين تابعين لمنظمة «مجاهدي خلق» الإيرانية المعارضة والمقيمة في الأراضي العراقية، أحدهما على بعد ١٧٢ كلم جنوب شرقي بغداد، والثاني على بعد ١٢٠ كلم شمال شرقي بغداد. وقد سوّغ وزير الخارجية الإيراني هذا العدوان بأنه «دفاع عن النفس. وهذا حقنا. وما دامت المجموعات الإرهابية تقوم بأعمال إرهابية ضد أراضينا فمن حقنا الدفاع عن النفس».

وتحوطاً من تطور التوتر في منطقة الخليج، في إثر هذه الغارة الإيرانية، أمرت القيادة الأمريكية حاملة الطائرات «نمتز» أن تقطع رحلتها إلى سنغافورة وتعود إلى مياه الخليج. وإضافة إلى ذلك، أنذر وزير الدفاع الأمريكي (١٩٩٧/١٠/١٠) العراق بأنه

سيتحمل «العواقب في حال واصلت الطائرات العراقية خرق الحظر الجوي فوق شمالي العراق وجنوبيه». ووجه إنذاراً مماثلاً إلى إيران.

د ـ الوضع في السودان

تعرض جنوبي السودان في عام ١٩٩٧ إلى مزيد من هجمات المعارضة المسلحة، التي تتمركز في إثيوبيا واريتريا وأوغندا، وتتلقى الدعم منها ومن جهات دولية أخرى. وقد استطاعت المعارضة المسلحة بقيادة العقيد جون غَرَنغ، وتحت دعوى «تحرير السودان» وليس الانفصال عنه، أن توسع حدود وجودها في جنوبي السودان، ما دعا الحكومة السودانية إلى أن تخصص قسماً كبيراً من إمكاناتها الدفاعية للتصدي للحركة الانفصالية.

هـ ـ احتلال إيران الجزر الإماراتية الثلاث

ما زال احتلال إيران الجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى، طنب الصغرى، أبو موسى) مستمراً، وما زالت مشروعات ترسيخ الاحتلال والإعمار فيها متواصلة. وأصبح من التقاليد المتبعة في مجلس جامعة الدول العربية، أن تؤكد الدول العربية وقوفها إلى جانب دولة الإمارات العربية المتحدة في التمسك بسيادتها على الجزر الثلاث، وأن يدعو المجلس إيران إلى إنهاء احتلالها الجزر وحل الخلاف بالطرائق السلمية.

و ـ المغرب وإسبانيا

احتفلت إسبانيا والمستوطنون الإسبان في المدينتين المغربيتين المحتلتين (سبتة ومليلة) بمرور ٥٠٠ عام على الاحتلال الإسباني لهما (١٧/٩/١٤٩٧)، باعتبارهما أرضاً «إسبانية». وكان حزب الاتحاد الاشتراكي المغربي أعلن أن عام ١٩٩٧ «عام استرجاع سبتة ومليلة»، وعمل على تعبئة الرأي العام المغاربي. وعلى الرغم من هذا الاحتفال الإسباني، اشتركت القوات البحرية المغربية والإسبانية في مناورة بحرية مشتركة.

وتعتبر المدينتان المغربيتان (سبتة ومليلة) من المواقع النادرة التي لا تزال تحت الاستعمار في العالم.

ز ـ التمرد في جزر القمر

حدث في جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية ـ وهي دولة عضو في جامعة الدول العربية ـ إن قامت حركة تمرد (٣/٨/١٩٩٧) في جزيرتي هنزوان وموهيلي بهدف الانفصال عن الجزيرة الأم (القمر الكبرى). وتضم الجزيرتان المتمردتان حوالى ٢٠٠ ألف نسمة، أي ٤٥ بالمئة من شعب الدولة. وأخفقت العملية العسكرية التي قامت بها الحكومة المركزية للقضاء على حركة التمرد. وطلبت في الوقت نفسه من جامعة الدول العربية إعمال أحكام معاهدة الدفاع العربي المشترك، و«إرسال قوة عربية لمساعدة القوة القمرية على إيقاف التدخل الأجنبي». وقد اكتفت الجامعة بإرسال ممثل عنها إلى جزر

القمر، بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية، لإيجاد تسوية سلمية للمشكلة. وأكد مجلس الجامعة (٢١/٩/١٩٩٧) حرصه على وحدة الجمهورية بجزرها الأربع.

ح ـ نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق

تواصل «اللجنة الخاصة المكلفة نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق ـ يونيسكوم» برئاسة ريتشارد بتلر عملها في المواقع العراقية. وقدمت تقريرها الدوري إلى مجلس الأمن في ١١/١٠/١٩٩٧. وأشارت فيه إلى بعض الصعوبات التي تلقاها اللجنة في عملها، كمنعها من زيارة ثلاثة مواقع. وقالت إن بغداد «لم تحرز تقدماً» في مجال نزع الأسلحة الجرثومية، على عكس التقدم المحرز في مجال الصواريخ والأسلحة الكيميائية. وطلب رئيس اللجنة من مجلس الأمن الضغط على العراق ليكشف عن باقي الأسلحة المحظورة.

رد العراق على دعاوي اللجنة بأن اتهمها بإلغاء الاتفاق الذي تم بين الحكومة العراقية والرئيس السابق للجنة رالف اكيوس في حزيران/يونيو ١٩٩٦، الذي تضمن منع تفتيش «الأماكن الحساسة» ذات العلاقة بالمواقع «الرئاسية والسيادية».

ومن الجدير بالذكر أن اللجنة المذكورة اعتادت أن تقدم في تقاريرها الدورية الدعاوي والاتهامات التي لا تشجع مجلس الأمن على تخفيف تدابير الحصار ضد العراق.

٥ ـ تسلح الدول العربية ودول الجوار

أ ـ موازين القوى

استمرت التوترات والمشكلات الحدودية والأمنية المتولدة من سياسات إسرائيل وتركيا وبعض دول الجوار ـ كل منها لأغراض محددة وبوسائل مختلفة ـ تجاه جاراتها العربية بصورة خاصة، ومع سائر الدول العربية بصورة عامة. وقد أثرت تلك التوترات والمشكلات والسياسات في تشكيل موازين القوى في المنطقة، بحيث عكست تلك الموازين المتغيرات والأحداث والتطورات الجارية في المنطقة. والملاحظ أن تلك الموازين حافظت على ملامحها العامة، وهي: ١ ـ محاولة بعض دول المنطقة الاعتماد، قدر استطاعتها، على نفسها في تأمين الدفاع عنها، في حين واصلت دول أخرى الاستعانة بقوى أجنبية، ٢ ـ نشاط برامج التسلح بعامة، وفيها حيازة الصواريخ البالستية وأسلحة الدمار الشامل، ٣ ـ انفراد إسرائيل بحيازة الرادع النووي والرادع الفضائي (الأقمار الصناعية).

وفي ضوء هذه الموازين، استمر في عام ١٩٩٧ ظهور الوقائع والاتجاهات التالية: ١ ـ تفكك الأمن القومي العربي إلى «أمون» قطرية، ٢ ـ تفوق إسرائيل وتركيا عسكرياً، ٣ ـ استمرار العقوبات التي فرضها مجلس الأمن على العراق وليبيا والسودان، ٤ ـ عدم إمكان طي فكرة تقسيم العراق أو سلخ أراض منه، ٥ ـ عدم إمكان طي فكرة تقسيم

السودان، ٦ ـ زيادة العمق الاستراتيجي لإسرائيل، ٧ ـ زيادة التسلح في الكم والنوع (انظر الجدول التالي).

ب ـ المناورات المشتركة

توسع مفهوم المناورات المشتركة، وبخاصة بين دولة أو دول عربية، وبين دولة أو دول أجنبية. وبعد أن كان المفهوم محصوراً في إطار المشرق العربي، بدأ يمتد إلى المغرب العربي، إضافة إلى أنه أصبح تقليداً سنوياً وموسمياً، وبدأ يأخذ ظاهرة «الوجود العسكري القطري ـ الدولي» أو الوجود العسكري القطري المتعاون مع قوات قطرية أخرى أو قوات أجنبية. وفيما يلي تسجيل سردي جد موجز لما أعلن عن مناورات مشتركة أو قطرية في المنطقة، بحسب تواريخ إجرائها:

(١) أجرت قوات أردنية وقوات أمريكية مناورة مشتركة (٢٤/٥/١٩٩٧) استمرت ٢٠ يوماً جنوبي الأردن، وحملت اسم «ضوء القمر الأبدي».

(٢) وفي قطر، جرت مناورة (٢٠/٦/١٩٩٧) اشترك فيها الجيش القطري مع قوة بريطانية. واستمرت المناورة شهراً.

(٣) وفي قطر أيضاً أجرت القيادة البريطانية للاتصالات (مقرها في نورثوود ـ انكلترا) تمريناً للتدريب والاختبار في ميدان الاتصالات (٢١/٦/١٩٩٧)، شمل انكلترا وقطر ونيبال. وهدف التمرين إلى استخدام كتائب الإشارة وتأسيس قيادة قوات مشتركة مع قطر وتلقي وتوزيع المعلومات عبر الأقمار الصناعية.

(٤) وفي الكويت اشتركت القوات الكويتية مع ١٥٠٠ جندي أمريكي (فرقة مدرعة) في مناورة (٢١/٩/١٩٩٧) حملت اسم «الإجراء المدمج». وفي المرحلة الثانية من المناورة اشتركت قوات بريطانية وإيطالية. وسبق هذه المناورة مناورة أولى (١٠/٢/١٩٩٧)، اشتركت فيها وحدة أمريكية مع الجيش الكويتي.

(٥) وفي المغرب اشتركت القوات البحرية المغربية والإسبانية في مناورة بحرية (٥/١٠/١٩٩٧) هدفت إلى التنسيق الميداني بين الوحدات المشاركة، وذلك استناداً إلى «اتفاقية الصداقة وحسن الجوار» المبرمة بين المغرب وإسبانيا (١٩٩١). وقد نصت الاتفاقية على تبادل الخبرات وتأهيل قوات الطرفين وقيام تعاون ميداني عسكري.

(٦) جرت في مصر مناورة حملت اسم «النجم الساطع ٩٧»، في المدة من ١٢/١٠ حتى ٢/١١/١٩٩٧. واشتركت فيها إلى جانب القوات المصرية قوات من الولايات المتحدة وانكلترا وفرنسا وإيطاليا والإمارات العربية المتحدة والكويت. كما اشتركت عشرون دولة أخرى بصفة مراقب. وقد تضمنت المناورة ثلاث مراحل، ومختلف أنواع العمليات البرية والبحرية والجوية، وبخاصة عمليات الإبرار المتنوعة، والعمليات البرمائية والبرجوية.

(٧) زارت قطر وحدات من «الفرقة الأجنبية» الفرنسية المتمركزة في جيبوتي، ووحدة مشاة بحرية و٣ قطع حربية فرنسية، لإجراء مناورة برمائية مع الجيش القطري بدأت في ٢٠/ ١٠/ ١٩٩٧، واستمرت ٦ أسابيع.

(٨) أجرت إيران مناورتين كبيرتين في عام ١٩٩٧، الأولى في الربيع والثانية في الخريف. واشترك أكثر من ٢٠٠ ألف جندي في كل منهما. وفي حين كانت الأولى ذات طابع برمائي، كانت الثانية عامة. وأعلنت إيران أن هدف المناورتين هو التأكيد على قدرة دول المنطقة على حماية أمن الخليج دونما حاجة إلى الاستعانة بقوات أجنبية.

وفي المناورة الثانية (١١/ ١٠/ ١٩٩٧) التي حملت اسم «ذو الفقار»، اشترك الجيش والحرس الثوري بقواتهما البرية والبحرية والجوية. وشمل نطاق المناورة مساحة برية - بحرية بلغت ٥٠ ألف كلم[٢]. واشتركت فيها أكثر من مئة قطعة بحرية، منها مدمرات وفرقاطات وغواصات وسفن إنزال.

ج - التسلح العربي

واصل التسلح العربي نموه وفق الاتجاهات التالية: ١ - إنه تسلح قطري، أي لا يخضع لمفهوم قومي جماعي، ٢ - ضيق الخيارات في مصادر التسلح بعد زوال الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي، ٣ - خضوع التزود بالسلاح من مصادر خارجية لنوع من الرقابة والتقييد تفرضه بعض الدول الغربية وبخاصة الولايات المتحدة، ٤ - حوالى نصف الدول العربية، التي يشكل حجم إنفاقها العسكري أكثر من ٥٠ بالمئة من جملة الإنفاق العسكري العربي، هي بلدان لا يحيط بها سوى بلدان عربية أخرى.

وفيما يلي نذكر نماذج من التسلح العربي في عام ١٩٩٧، بأنواعه وأحجامه:

(١) كان معرض السلاح في أبو ظبي «ايدكس - ٩٧» من أكبر المعارض المتخصصة التي جرت في عام ١٩٩٧. فقد ضم هذا المعرض أكثر من ٧٥٠ شركة من ٤٢ دولة. وكانت قيمة الصفقات التي عقدتها دول الخليج العربي الست تراوحت بين ٦٠ و٨٠ مليار دولار. وتتولى الدول المصدرة، وفي طليعتها الولايات المتحدة وانكلترا وفرنسا، تسليم الأسلحة المتعاقد عليها حتى مطلع القرن الحادي والعشرين. ويزداد التنافس بين هذه الدول المصدرة للسلاح في إثر تراجع الإنفاق فيها على الشؤون الدفاعية، ما أدى إلى الاندفاع نحو التصدير.

(٢) يبلغ الإنفاق العسكري السنوي المعلن في الدول العربية الخليجية حوالى ٢٦ مليار دولار، ما عدا ما ينفق على التشكيلات شبه العسكرية الرديفة، الذي يبلغ حوالى ٢٠ مليار دولار.

(٣) درس رؤساء هيئات أركان القوات المسلحة في مجلس التعاون الخليجي (الدوحة، ٦/ ١٠/ ١٩٩٧)، تطوير القوات المسلحة لدول المجلس، وتنسيق التعاون

بينهما، وتطوير حجم قوات «درع الجزيرة» من ٨٠٠٠ جندي إلى ٢٥ ألف جندي، وتوسيع برنامج التدريبات المشتركة حتى عام ٢٠٠١، وإنشاء مشروع شبكة الإنذار المبكر الذي حمل اسم «حزام التعاون»، الذي تتنافس على إقامته ٣٢ شركة عالمية.

(٤) تتنافس الولايات المتحدة وفرنسا وانكلترا للحصول على صفقة طائرات مقاتلة حديثة مع الإمارات العربية المتحدة، التي خصصت ٦ مليارات دولار لشراء أربعة أسراب (٨٠ طائرة). وتعرض الولايات المتحدة طائرة «ف ـ ١٦ فالكون»، وانكلترا «يوروفايتر ـ ٢٠٠٠» وفرنسا «رافال». وتعاقدت الإمارات مع الولايات المتحدة على شراء نوعين من الصواريخ الأمريكية المضادة للسفن بقيمة ١٦٠ مليون دولار: ٢٤ صاروخاً من طراز «هاربون»، و٧٢ من طراز «سي ـ سبارو».

(٥) تعاقدت الكويت مع الولايات المتحدة على صفقة أسلحة قيمتها ٨٠٠ مليون دولار، تتضمن: ١٦ هليكوبتر «أباتشي»، وكمية من صواريخ جو ـ أرض.

(٦) وقعت قطر وانكلترا على مذكرة تفاهم، تقضي بشراء أسلحة بريطانية قيمتها ٤٥٠ مليون جنيه استرليني، إضافة إلى عقد صفقة لشراء سفينتين حربيتين تسلمان إلى قطر في نيسان/ابريل ١٩٩٨.

(٧) تعاقدت مصر مع الولايات المتحدة على شراء أسلحة وذخائر بقيمة ٣٣٢ مليون دولار. وتتضمن الصفقة طائرات هليكوبتر وصواريخ جو ـ أرض وطوربيدات.

(٨) ستحصل السعودية على فرقاطة فرنسية ثالثة من نوع «ف ـ ٢٠٠٠ لافاييت» وقطع بحرية أخرى بموجب عقد لبرنامج «الصواري ـ ٢» وبتكلفة مقدارها ٤,٥ مليار دولار. وكان البرنامج الذي سبقه «الصواري ـ ١» زود السعودية بأربع فرقاطات فرنسية بتكلفة ٤ مليارات دولار.

(٩) يتسلم الأردن في أواخر عام ١٩٩٧ سرباً من المقاتلات الأمريكية «ف ـ ١٦».

د ـ تسلح دول الجوار

(١) إيران:

عبرت إيران، على لسان رئيسها الجديد، عن سعيها إلى إقامة جيش قوي لمواجهة التهديدات التي تتمثل في الأساطيل الأجنبية في المنطقة والولايات المتحدة وإسرائيل وتركيا (خطاب الرئيس خاتمي، ١٩٩٧/٩/٢٢).

استمرت برامج تحديث التسلح في إيران في استنادها إلى ثلاث ركائز: ١ ـ التعاون مع روسيا والصين وكوريا الشمالية ودول أخرى، ٢ ـ تطوير الصناعة العسكرية المحلية، ٣ ـ بناء قوة من أسلحة الدمار الشامل.

وفيما يلي تسجيل لأبرز وقائع التسلح الإيراني:

(أ) أعلنت إيران (١٠/١٠/١٩٩٧) أنها طورت صاروخاً مضاداً للطائرات، يبلغ مداه نحو ٢٥٠ كلم، ما يساعدها على ترتيب عمق آمن للأسلحة المضادة للطائرات ولدفاعها الجوي. كما أعلنت عن تطوير طائرة مقاتلة اسمها «أذرخش» شبيهة بالمقاتلة الأمريكية «ف ـ ٥».

(ب) تواصلت تصريحات المسؤولين الأمريكيين منذرة بأن إيران ستتمكن خلال عام أو ١٨ شهراً من إنتاج صواريخ بالستية، وخلال خمسة أعوام من إنتاج سلاح نووي، وأن ذلك يشكل «تهديداً استراتيجياً للمصالح الأمريكية في المنطقة»، وأن واشنطن «ستكون مضطرة للرد على هذا التهديد». وكرر وزير الدفاع الإسرائيلي التهمة نفسها واعتبرها «خطراً على المصالح الإسرائيلية والأمريكية»، وتوقع أن يكون عام ١٩٩٩ موعد اكتمال هذا «الخطر». ووجه المسؤولون الأمريكيون والإسرائيليون التهمة إلى روسيا بأنها تساعد إيران في ذلك كله. ونشرت أجهزة الاستخبارات الأمريكية والإسرائيلية تقارير تشير إلى أن إيران تصنع نوعين من الصواريخ هما «شهاب ـ ٣» و«شهاب ـ ٤»، ويبلغ مداهما ١٩٨٠ كلم، ويحملان رأساً وزنها ١٩٩٠ كلغ.

(٢) تركيا:

ليس بين جيران تركيا من يفوقها في قوتها العسكرية. وهي تنمي قوتها هذه من مصادر أمريكية وأطلسية، وبصناعة عسكرية محلية متطورة نسبياً. وقد حقق برنامج تحديث تسليح القوات التركية، الذي خطط له عشر سنوات (١٩٩١ ـ ٢٠٠٠) تقدماً جيداً.

(٣) إسرائيل:

(أ) واصلت إسرائيل تحديث جيشها على أساس إذكائه، وزيادة قوته النارية لتصبح جد غزيرة ودقيقة ومتنوعة، وتعظيم قدرته على الحركة والمناورة، وعلى ضرب الأهداف الحيوية في أعماق العدو من بعد، بسرعة ومبادرة ومفاجأة. ويتم ذلك كله دون التأسيس على واقع امتلاك السلاح النووي، الذي يبقى السلاح الحاسم في اللحظة الحاسمة.

(ب) من مظاهر تقدم التقانة العسكرية الإسرائيلية، اشتراك إسرائيل في معرض الطيران الدولي (باريس، ١٥ ـ ٢٢/٦/١٩٩٧)، حيث عرضت ١٩ شركة إسرائيلية إنتاجها من معدات الدفاع الجوي والحرب الجوية، في حين لم تشترك أية جهة عربية في المعرض.

(ج) تعاقدت إسرائيل مع الولايات المتحدة على تزويدها بـ ٢٤ طائرة مقاتلة أمريكية من طراز «ف ١٥٠ إيغل»، ويبدأ تسليمها في مطلع عام ١٩٩٨، إضافة إلى ١٥ هليكوبتر وصواريخ مضادة للصواريخ وأجهزة رادار ومعدات أخرى.

الميزان العسكري لبعض دول منطقة الشرق الأوسط (١٩٩٧)

الدول / عناصر الميزان	مجلس التعاون الخليجي	الاتحاد المغاربي	مصر	سوريا	المجموع العربي	إيران	تركيا	إسرائيل
السكان (مليون شخص)	٢٥,٧٩٦	٧٤,٢٠٤	٥٨,٧٣١	١٤,٨١٤	١٧٣,٥٤٥	٦٦,٧٦٩	٦١,٥٨٤	٥,٧٢٣
القوات العاملة (ألف جندي)	٢٥١	٤٣٤	٤٤٠	٤٢١	١٠٤٦	٥١٣	٥٠٧	١٧٥
القوات الاحتياطية (ألف جندي)	٢٣	٣٤٠	٢٤٥	٦٥٠	١٢٥٨	٣٥٠	٩٥٢	٤٣٠
دبابات القتال	٢٠٠٠	٥٧٠٣	٣٦٥٠	٤٦٠٠	١٥٩٥٣	١٤٤٠	٤٢٨٠	٤٣٠٠
العربات المدرعة وناقلات الجنود	٧١٠٠	٥٧٨٨	٤٨٧٥	٣٧٥٠	٢١٥١٣	٩٦٥	٤٧٠٠	٩٩٠٠
قطع المدفعية وراجمات الصواريخ	١٢٥٠	٥٣٤١	١٥٥٠	٢٦٠٠	١٠٧٤١	٢٦٥٩	٤٢٧٥	١٧٨٤
طائرات القتال والقاذفات	٦٠٠	٧٦٣	٥٦٧	٥٧٩	٢٥٠٩	٢٩٥	٥٥٥	٦٩٩
الهليكوبتر المسلحة	١٥٠	٩١	١٠٣	١٠٠	٤٤٤	١٠٠	٦٠	١٢٦
الغواصات	—	٦	٨	١	١٥	٣	١٥	٣
منصات الصواريخ البالستية	٣٠	١٤	٢٥	١٠٠	١٦٩	٨٠	—	٥٠
الميزانية العسكرية (مليار دولار)	٢١,٠٩٥	٤,٤٣٠	٢,٤	١,٨	٢٩,٧٢٥	٣,٤	٧,٥	٧,٤

توضيحات:

١ ـ الأرقام ذات دلالة تأشيرية فقط. ويحتمل الخطأ بسبب المصدر والتطورات المتسارعة في عمليات التسلح.

٢ ـ الميزانية العسكرية لتركيا وإسرائيل بدون المساعدات العسكرية السنوية الأمريكية.

٣ ـ في السعودية ٥٧ ألفاً من الحرس الوطني يضافون إلى القوات العاملة. وفي إيران ٢٠٠ ألف من الحرس الثوري يضافون إلى القوات الاحتياطية.

٤ ـ دول مجلس التعاون الخليجي: السعودية، الكويت، الإمارات، قطر، البحرين، عمان.

٥ ـ دول الاتحاد المغاربي: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا.

المصـــــادر: International Institute for Strategic Studies [IISS], *The Military Balance, 1996/97* (London: IISS, 1996), and *Strategic Assessment, 1997: Flashpoints and Force Structure*, edited by Hans A. Binnendijk and Patrick L. Clawson (Washington, DC: National Defense University, 1997).

رابعاً: النظام العربي

١ ـــ العلاقات العربية ـــ العربية

أحمد يوسف أحمد(*)

يظهر تحليل مسار العلاقات العربية ـ العربية في عام ١٩٩٧ أنها لم تشهد تحولات جذرية في ذلك العام مقارنة بالعام السابق عليه، ومع ذلك فإن هذا لا يعني أنها لم تعرف أحداثاً مهمة ينبغي التوقف عندها في محاولة لتحديد الاتجاه العام لتطور تلك العلاقات، وسوف تتم معالجة أهم أحداث العلاقات العربية ـ العربية لعام ١٩٩٧ في قسمين رئيسيين هما: مؤشرات التنسيق العربي، والنزاعات العربية ـ العربية.

أ ـ مؤشرات التنسيق العربي

تجدر الإشارة بداية إلى استخدام مصطلح التنسيق العربي باعتباره الأقرب إلى تصوير حال العلاقات العربية ـ العربية في هذا الخصوص من مصطلحات كالتضامن والتعاون، ولقد اشتدت الحاجة إلى هذا التنسيق خلال عام ١٩٩٧ لمواجهة المخاطر الإقليمية والعالمية التي تحيط بالنظام العربي، التي برز منها بصفة خاصة مثابرة السياسة الإسرائيلية الراهنة على إنكارها لأبسط الحقوق العربية، واستمرارها المنهجي في عملية تصفية هذه الحقوق، وكذلك استمرار السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي وبالذات فيما يتعلق بموقفها من كلٍ من إسرائيل والعراق وليبيا.

ويلاحظ أن التنسيق العربي في مواجهة تحدي السياسة الإسرائيلية في عام ١٩٩٧ ظل يتحرك في الإطار المرجعي لقرارات قمة ١٩٩٦ بالإضافة إلى توصيات مجلس جامعة الدول العربية في دورتيه رقم ١٠٧ و١٠٨ في آذار/مارس وأيلول/سبتمبر على التوالي، المتمثلة في الدعوة لتجميد خطوات التطبيع مع إسرائيل وتعليق المفاوضات المتعددة الأطراف.

ولقد ظهرت في هذا السياق أهمية وجود آلية أو مرجعية للتنفيذ، فعلى الرغم من

(*) مدير معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

السمة الإيجابية لتوصيات مجلس الجامعة في هاتين الدورتين بصفة عامة إلا أن ثمة اختلافات كثيرة ومهمة وقعت بشأنها، من بينها مثلاً الاختلاف حول تحديد الأطراف المقصودة بتجميد خطوات التطبيع مع إسرائيل، وهل تشمل تلك المرتبطة بعلاقات تعاقدية معها أم لا (مصر وفلسطين والأردن)، وكذلك حول ماهية الموضوعات المتضمنة في نطاق التجميد المنشود (وهل تشمل مثلاً مؤتمر الدوحة الذي دافع عنه أنصاره بأنه مؤتمر دولي للتعاون الاقتصادي لا علاقة له بالضرورة على نحو مباشر بالتطبيع مع إسرائيل)، والخلاف ثالثاً حول تحديد النطاق الزمني المقصود لتنفيذ التوصية (وهل يمتد بأثر رجعي ليشمل التزامات سبق الارتباط بها كمؤتمر الدوحة أم لا يشملها؟)، وأخيراً، وربما قبل كل شيء، الخلاف حول التكييف القانوني لتوصيات المجلس في هذا الصدد، وهل هي ملزمة للدول العربية كافة أم أنها مجرد توجيهات استرشادية لها؟

ويلاحظ أن المحاولات المحددة لعقد قمة عربية جديدة في عام ١٩٩٧، التي كان مصدرها في أوقات متفاوتة كل من فلسطين وليبيا وسوريا، لم تكلل بالنجاح، ويلاحظ أيضاً أن هذه الأطراف لم تلح على هذه الفكرة على النحو الذي يجعل منها قضية دائمة على جدول الأعمال العربي خلال العام، كما أن طرفاً عربياً مهماً واحداً على الأقل (وهو مصر) كان واضحاً في موقفه بأنه ليس ثمة حاجة محددة لعقد هذه القمة باعتبار أن قرارات قمة ١٩٩٦ ما زالت تمثل مرجعية سليمة للتحرك العربي.

والواقع أنه على الرغم من أهمية انعقاد قمة عربية جديدة لمواجهة تحدي السياسة الإسرائيلية إلا أن عقدها دون التأكد من توفر الظروف الملائمة لإحداث النقلة النوعية المطلوبة في السياسة العربية يبقى خياراً أسوأ من عدم عقدها. بعبارة أخرى، فقد كان من الواضح طيلة عام ١٩٩٧ أن مواجهة السياسة الإسرائيلية المستخفة بأبسط المطالب العربية باتت تحتاج إلى نقلة نوعية في السياسة العربية المتبعة إزاءها، ولما كانت قراءة الأوضاع العربية في عام ١٩٩٧ تجعل من المستحيل تصور إمكان إحداث هذه النقلة وبالنجاح أو الفاعلية المطلوبة، فإن عدم انعقاد القمة قد يكون أفضل من كشف عجز النظام العربي عن تطوير أدائه على النحو الذي يكفل المواجهة الفاعلة للتحدي الإسرائيلي.

ومع ذلك يلاحظ أن التحليل السابق يعني التسليم بأن القمة العربية صارت مجرد آلية لمواجهة المخاطر الخارجية عامة، والإسرائيلية بخاصة، على النظام العربي دون أن ينظر إليها كآلية لتطوير أوضاع هذا النظام في حد ذاتها، وهو أمر يعد مؤشراً لقصور واضح في أداء النظام العربي، وقد يذكر أن الطرف العربي الوحيد الذي تجاوز هذا التفكير تمثل في القيادة الليبية التي وجهت الدعوة في أيار/مايو لعقد قمة عربية موسعة تبحث في مستقبل الأمة العربية في القرن الواحد والعشرين، وإن لم تُواجه دعوتها بالقبول الفعلي، كما أوضح مسار الأحداث في ما تبقى من العام.

وفي إطار ما سبق لم يكن التنسيق العربي تجاه عملية التسوية في الصراع العربي -

الإسرائيلي شاملاً، وإن حافظ على بعض منجزاته السابقة، واستمر يعمل أيضاً في حدوده المعروفة.

فقد اعتمد من ناحية ـ كونه غير شامل ـ على استمرار علاقات التنسيق الجيدة بين مصر وكلٍ من فلسطين وسوريا وكذلك الأردن بدرجة أقل، مع ملاحظة أن الدبلوماسية المصرية أخفقت على مدار العام في عقد قمة مصغرة تضم هذه الأطراف الأربعة بحكم الاختلاف ـ أو حتى التناقضات ـ الموجودة بين مواقفها، ومن ناحية ثانية استمر توحد الموقفين السوري واللبناني تجاه التسوية، ومحافظة العلاقات السورية ـ الأردنية والسورية ـ الفلسطينية على مستوى لا يجعل منها علاقات تنسيق جيدة أو علاقات تنسيق أصلاً، وكذلك لا يجعل منها علاقة متأزمة، وإن كانت العلاقة السورية ـ الأردنية بالذات قد تعرضت لأكثر من اختبارٍ قاسٍ لعل أهمها هو ذلك الذي ارتبط بما أشيع عن مشروعات أردنية ـ إسرائيلية لإقامة سدٍ مشترك في الأراضي السورية المحتلة، وهو الأمر الذي أشارت التقارير في تشرين الأول/اكتوبر إلى أن الحكومة السورية قد حصلت بشأنه على نفي أردني قاطع لوجود مثل هذه المشروعات فيما اعتبر اعترافاً أردنياً رسمياً بحق سوريا في المطالبة بمنطقة الحمة في إطار مطالبتها باستعادة الجولان، وذلك على عكس تصريحات سابقة لمسؤولين أردنيين.

وفي إطار غياب التنسيق الشامل أيضاً لوحظ أن الدبلوماسية السورية تحركت على الصعيد العربي بعامة، والخليجي بخاصة، غير مرة أثناء العام لكسب التأييد لمواقفها سواء تجاه عملية التسوية على وجه العموم، أو فيما يتعلق بمؤتمر الدوحة تحديداً، ويمكن القول بأنها نجحت في الحصول على تأييد لفظي غير مؤثر في مجريات الأحداث لمواقفها تجاه عملية التسوية، كما أنها نجحت في التأثير في التطورات المرتبطة بمؤتمر الدوحة على نحو ما سيجيء.

ولعل غياب التنسيق الشامل ومن ثم غياب الاتفاق على مواقف محددة تجاه القضايا التي اكتنفتها عملية التسوية السلمية للصراع العربي ـ الإسرائيلي أثناء العام يمثل السبب الرئيسي في العجز العربي عن إحداث أي تغيير نوعي إلى الأفضل من منظور المصالح العربية في مسار تلك العملية، وربما اقتصر الإنجاز الوحيد في هذا الصدد على استمرار تمسك الأطراف العربية برفض المطالب الإسرائيلية المذلة المدعومة بالسياسة الأمريكية.

وتوضح التطورات التي ارتبطت بمؤتمر الدوحة للتعاون الاقتصادي (الرابع من نوعه منذ دشنت عملية أوسلو هذا النوع من المؤتمرات) هذه المسألة، فقد ثار خلاف عربي واسع حول جدوى انعقاد المؤتمر في ظل تعثر عملية التسوية بسبب سياسات الحكومة الإسرائيلية الحالية، ولم يتمكن مجلس الجامعة في دورتيه رقم ١٠٧، ١٠٨ اللتين سبقت الإشارة إليهما من اتخاذ موقف واضح من المؤتمر، وانقسم الموقف العربي ما بين أقلية تزعمتها قطر والأردن وترى ضرورة عقد المؤتمر في مكانه وموعده كالتزام دولي قطعته قطر على نفسها، وبخاصة أنه سبق عقد مؤتمر في القاهرة عام ١٩٩٦ في ظل وجود حكومة نتنياهو، وكإطار يمكن أن تتحقق من خلاله مصالح اقتصادية عربية، ولتفويت

الفرصة على الادعاء بمسؤولية العرب عن إجهاض عملية التسوية، وأكثرية ترى عدم انعقاد المؤتمر نظراً للتعثر في عملية التسوية بسبب سياسات الحكومة الإسرائيلية، وطالما أن فكرة انعقاد مؤتمرات التعاون الاقتصادي الإقليمي جزء من عملية التسوية لا يصح أن تكون له حركته المنفردة إلى الأمام وإلا أصبح نوعاً من مكافأة السياسة الإسرائيلية على استمرار تنكرها للحقوق العربية، بل والعمل على التصفية النهائية لهذه الحقوق. وقد تراوح موقف المؤيدين لهذا الرأي من القطع المبكر زمنياً بهذا الموقف كما في الحالة السورية وإلى حدٍ ما السعودية والإماراتية، إلى تعليقه ـ أي تعليق الموقف ـ على حدوث تقدم في عملية التسوية، كما اتضح في الموقف المصري بصفة خاصة، وإن قُيم أن هذا الموقف وبالذات في الشهور الأخيرة القليلة التي سبقت انعقاد المؤتمر كان يهدف إلى تفادي الضغط الأمريكي الأكيد حال إعلان موقف قاطع من المؤتمر قبل انعقاده بفترة كافية.

وقد انتهى الخلاف كما هو معروف بانعقاد المؤتمر في موعده في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر وفي مكانه المحددين سلفاً، وحضور ثماني دول عربية له هي بالإضافة إلى قطر (الدولة المضيفة): الأردن واليمن وتونس والكويت وعمان وموريتانيا وجزر القمر. واختلفت التحليلات بشأن دلالة انعقاد المؤتمر على هذا النحو، وما إذا كان يمثل انتصاراً للتنسيق العربي في عملية التسوية، أم أنه يعد استمراراً للخلافات العربية في هذا الخصوص.

والواقع أن عدداً من الملابسات يجعل الكيفية التي انعقد بها مؤتمر الدوحة تمثل مؤشراً إيجابياً بخصوص الموقف العربي بصفة عامة، إذ يجب ألا ننسى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد مارست أكبر قدر ممكن من الضغط العلني على نحو يتنافى والأعراف الدبلوماسية السائدة من أجل ضرورة حضور جميع الدول العربية المدعوة للمؤتمر بمستوى التمثيل المطلوب ـ أي مستوى وزراء الخارجية ـ ومن ثم فإن استجابة ثماني دول عربية فقط وبمستوى يمثل أقل بكثير من المطلوب مع حرص هذه الدول على تسجيل مواقفها الرافضة للسياسات الإسرائيلية يعد إخفاقاً محدداً للسياسة الأمريكية، وبخاصة إذا تذكرنا أن عدداً من الدول العربية الرئيسية التي قاطعت المؤتمر لها علاقاتها الإيجابية مع الولايات المتحدة الأمريكية كمصر والسعودية والمغرب، كذلك فإن دولة عربية واحدة من الدول المعنية مباشرة بعملية التسوية وهي الأردن هي التي حضرت المؤتمر، بينما غابت باقي الأطراف بما فيها السلطة الفلسطينية التي كان اتفاقها مع إسرائيل في أوسلو ١٩٩٣ هو الذي دشن هذه العملية أصلاً.

ولذلك يمكن القول بأن المؤتمر كان رسالة رمزية من اتجاه الأغلبية في النظام العربي للولايات المتحدة الأمريكية بأنها لا تستطيع أن تجمع بين الامتناع عن فعل أي شيء يغير المواقف الإسرائيلية الراهنة تجاه عملية التسوية، والإصرار على تحقيق الامتثال العربي المطلق لإرادتها، وهذا أضعف الإيمان. بمعنى أن التنسيق العربي، وإن غابت عنه القدرة على إحداث نقلة نوعية لصالح الحقوق العربية في عملية التسوية الراهنة إلا أنه أثبت

ـ على الأقل حتى الآن ـ قدرة على رفض الانصياع للمخططات الأمريكية والإسرائيلية المنطوية على استخفاف أحمق بالحقوق العربية.

وعليه، فإن الحكم الذي ذهبت إليه بعض التحليلات بأن الأداء العربي في مؤتمر الدوحة لم يكن سوى استمرار للخلافات العربية وللعجز عن اتخاذ موقف عربي موحد، يمكن اعتباره حكماً مغالياً في تشاؤمه من الموقف العربي في ضوء المعطيات السابقة، فضلاً عن أنه ينطوي على تحليلات مشكوك في وقتها، كما في القول بأن ثماني دول من الخمس عشرة التي وجهت إليها الدعوة قد حضرت، بما يعني أن الحضور هم الأغلبية وليس العكس. ومن الواضح أن هذا المنطق ـ بغض النظر عن تجاهله للأوزان النسبية للحاضرين والغائبين ـ يتجاهل أن الآخرين الذين لم توجه إليهم الدعوة هم أصلاً من المعترضين على عملية التسوية بما يجعل من الضروري إدخالهم في شريحة المعارضين للمؤتمر، بل إن الطريقة التي تبلور بها موقف الأغلبية العربية الواضحة تجاه مؤتمر الدوحة قد تعطي مؤشرات مفيدة بخصوص الكيفية التي يمكن أن يتطور بها العمل العربي المشترك مستقبلاً معتمداً على اتجاه واضح لأغلبية قوية دون الإصرار على التوصل إلى إجماع يصعب ـ إن لم يستحل ـ تحقيقه، فإن تحقق لم يتمكن سوى من تبني مواقف دون المستوى المطلوب بسبب الحرص على تحقيق التراضي العام.

ولقد تكرر الأداء العربي في مؤتمر الدوحة وفي الشهر نفسه (تشرين الثاني/ نوفمبر) بشكل أفضل إزاء التهديد الأمريكي بضربة عسكرية للعراق كردٍ على طرده للأعضاء الأمريكيين في فريق التفتيش على ما يسمى بأسلحة الدمار الشامل العراقية حيث تبلور ما يشبه الإجماع العربي الكامل على رفض هذه الضربة، وكان موقف الكويت لافتاً للنظر حيث رفض وزير خارجيتها أن تكون الأراضي الكويتية منطلقاً لضرب العراق، وإن وافق على الموقف الأمريكي.

وعلى الرغم من استحالة القياس الدقيق لأثر هذا الموقف في السلوك الأمريكي إلا أن ثمة ما يدفع للاعتقاد بأنه ـ أي الموقف العربي ـ قد مثل كابحاً يعتد به للسلوك الأمريكي، حيث سبق للولايات المتحدة الأمريكية أن وجهت ضربات عسكرية للعراق رداً على أفعال عراقية أقل تحدياً بكثير للسياسة الأمريكية، بل إن بعض هذه الأفعال (كتدخل القوات المسلحة العراقية في الصراع الكردي داخل الأراضي العراقية، الذي يعتبر من صميم شؤون السيادة الداخلية) لم ينطو على تحدٍ للولايات المتحدة الأمريكية أصلاً، ويفترض أن الإدارة الأمريكية قدرت أن نتائج الضربة سوف تفيد القيادة العراقية سياسياً على حساب الولايات المتحدة الأمريكية بغض النظر عن نجاحها عسكرياً، وبخاصة في ضوء العجز الأمريكي التام عن إحداث تقدم في عملية تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

كذلك كان مجلس الجامعة العربية قد اتخذ في دورته في أيلول/ سبتمبر توصية

إجماعية تؤيد الموقف الليبي تجاه الأزمة مع الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الأوروبية، وتدعو لتخفيف الحصار عن ليبيا، وقد أغضبت هذه التوصية الولايات المتحدة كثيراً، غير أنها لم تترجم إلى أي فعل عربي على أي مستوى من المستويات يتجاوز قرار مجلس الأمن الخاص بالأزمة، وبالتالي ظل إنجاز التنسيق العربي في هذه المسألة محدوداً بالمستوى اللفظي.

وإذا انتقلنا من مستوى التنسيق العربي الشامل إلى مستوى التجمعات الفرعية التي روج الكثيرون منذ عقد الثمانينيات لإمكانية أن تلعب دوراً في تحسين الأوضاع العربية، سوف نجد أن مجلس التعاون لدول الخليج العربية ظل أسيراً لإنجازاته الشكلية المحدودة المتمثلة في انتظام انعقاد اجتماعاته دون قدرة على تحقيق نقلة نوعية في التكامل الاقتصادي بين أعضائه أو حتى تنسيق مواقفهم السياسية، فقد ظل التباين واضحاً في الموقف إزاء العراق ما بين علاقات قطرية ـ عراقية عادية ودعوة إماراتية صريحة لتجاوز رواسب أزمة الخليج، فضلاً عن التقارب الواضح بين دولتي قطر والإمارات وبين العراق على الصعيد الشعبي من ناحية، وبين استمرار الموقف الكويتي تجاه العراق من ناحية أخرى، كما استمر عجز المجلس عن إيجاد حل للنزاع القطري ـ البحريني وإن أمكن تسكينه وتهدئته خلال العام، واستمر إيقاع الأزمات المحمومة بين أعضاء آخرين في المجلس كما في الحالة القطرية ـ الإماراتية بخاصة عندما انحازت القيادة الإماراتية إلى مصر في نزاعها مع قطر حول مؤتمر الدوحة.

أما إعلان دمشق فقد دفع غالياً ـ بالإضافة إلى عوامل ركوده الذاتية ـ ثمن الخلاف حول مؤتمر الدوحة باعتبار أنه ضم بين أعضائه أكثر الدول تشدداً في معارضة المؤتمر (سوريا) والدولة المضيفة للمؤتمر (قطر)، وذلك بالإضافة إلى تفاقم النزاع القطري ـ المصري حول المؤتمر على نحو ما سيجيء، وقد تغيب وزير الخارجية القطري عن اجتماعات وزراء خارجية دول الإعلان في اللاذقية في حزيران/يونيو، كما أدى تفاقم النزاع القطري ـ المصري إلى عدم انعقاد الاجتماع التالي لوزراء خارجية دول الإعلان، الذي كان مقرراً له أن ينعقد في الدوحة في كانون الأول/ديسمبر بعدما قطع وزير الخارجية المصري بأن الاجتماع لن ينعقد في الدوحة.

كذلك ظل الاتحاد المغاربي محافظاً في هدوء على حالة التجمد الرسمي التي شهدها منذ طالب العاهل المغربي بذلك في نهاية عام ١٩٩٥ نتيجة الخلاف الجزائري ـ المغربي على الرغم من كل التصريحات الودية التي أدلى بها قادة دول الاتحاد والمبادرات التي قيل انها تمت من قبل بعض هذه الدول لإحيائه خلال العام.

والواقع أن حال التجمعات الفرعية العربية في عام ١٩٩٧ كما كان قبلها لا يقدم أي سند يعتد به لوجهة النظر التي كانت ترى في مثل هذه التجمعات آلية أكيدة أو حتى محتملة لإحداث نقلة نوعية إيجابية في الأوضاع العربية.

ب ـ النزاعات العربية ـ العربية

استمرت خريطة النزاعات العربية ـ العربية خلال عام ١٩٩٧ دون تغيرات جذرية، وإن كان هذا كما سبقت الإشارة لا يعني أنها لم تشهد تطورات مهمة باتجاه التهدئة أو حتى التسوية، أو على العكس باتجاه التصعيد، وسوف يتناول هذا الجزء أهم تلك التطورات فيما يتعلق برواسب أزمة الخليج، والنزاع السوري ـ العراقي، والسوري ـ اليمني، والقطري ـ البحريني، والقطري ـ المصري، والمصري ـ السوداني، والجزائري ـ المغربي.

وفيما يتعلق برواسب أزمة الخليج يمكن القول مع بعض التحفظات باستمرار نموذج العلاقات بين أطراف الأزمة الذي كشفت عنه السنوات الأخيرة الماضية، بمعنى استمرار التحسن التدريجي في العلاقات بين تلك الأطراف فيما عدا طرفيها الرئيسيين، أي العراق والكويت. فمن ناحية استمرت العلاقات العراقية ـ الخليجية في التحسن بصفة عامة، وبالذات مع كلٍ من الإمارات وقطر، كما قطع التقارب المصري ـ العراقي أشواطاً كبيرة في عام ١٩٩٧، ومن ناحية أخرى بدا وكأنه قد اتخذ قرار سياسي كويتي بعودة العلاقات إلى سابق عهدها مع الدول التي اعتبرت مؤيدة للعراق في أزمة الخليج عام ١٩٩٠ والمسماة كويتياً بدول الضد.

فعلى صعيد علاقات العراق الخليجية، وبالذات مع الإمارات وقطر، ثابر الشيخ زايد رئيس دولة الإمارات على دعوته للمصالحة مع العراق، وارتبطت بهذا زيارات رسمية وشعبية من دولة الإمارات حملت أطناناً من الأغذية والأدوية لشعب العراق، وعززت التبادل التجاري بين البلدين، وعرضت تقديم التسهيلات لنقل الغذاء والأدوية للعراق عبر ميناء دبي، وتزايد إقبال التجار العراقيين من جانبهم على شراء سلع من دبي، واستقبل عدي صدام حسين وفوداً قطرية وبحرينية شبه رسمية في مناسبات مختلفة أهمها تهنئته بالتعافي من آثار محاولة اغتياله، ومع ذلك فقد أخفقت كل هذه التطورات في تغيير الموقف التقليدي تجاه العراق من قبل قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي انعقدت في الكويت في كانون الأول/ديسمبر، على الرغم من أن الشيخ زايد رئيس دولة الإمارات كان قد عرض أثناء انعقاد القمة إرسال وفد يمثل المجلس إلى العراق، وكان اجتماع وزراء خارجية دول إعلان دمشق قد اتخذ موقفاً مماثلاً أثار غضب العراق في حزيران/يونيو.

كذلك كان حرمان الفرق العراقية من المشاركة في الدورة العربية الرياضية في لبنان نكسة كبيرة في تطور علاقات العراق العربية بعامة، والخليجية بخاصة، بالنظر إلى ما تردد بقوة من أن ضغطاً كويتياً على لبنان كان هو المسؤول عن الموقف اللبناني الرافض إعطاء تأشيرات دخول للرياضيين العراقيين، والواقع أن هذا الحدث أياً كان السبب فيه قد مثل انحداراً لا لزوم ولا معنى له في العلاقات العربية ـ العربية، إذ لا يعقل أن يكون العراق قادراً على المشاركة في المسابقات الرياضية الدولية بما فيها تلك التي جرت على

الأراضي الأمريكية ولا يكون قادراً على المشاركة في مثيلاتها العربية، وللأسف فقد كان هذا يعني أن السياسة العربية قد تدنت بالرياضة إلى مستواها، ولم تسمح للرياضة أن تأخذ بيدها.

أما العلاقات المصرية ـ العراقية فقد استمر تطورها الإيجابي على مدار العام دون تقلبات سواء على الصعيد التجاري بتعزيز تبادل الوفود التجارية والعلاقات التجارية، أو على الصعيد الدبلوماسي وبتسلم القائم المصري برعاية المصالح المصرية في بغداد مهام منصبه في شباط/فبراير، أو زيارة وكيل الخارجية العراقي للقاهرة في الشهر التالي، أو زيارة طارق عزيز نائب رئيس الوزراء العراقي للقاهرة (على الرغم من أنها تمت في إطار الجامعة العربية) في إطار تصاعد الأزمة العراقية ـ الأمريكية قرب أواخر العام. والواقع أن التنسيق المصري ـ العراقي أثناء الأزمة على المستوى الدبلوماسي وبخاصة بالنظر إلى عضوية مصر في مجلس الأمن في ذلك الوقت قد بلغ مستوى رفيعاً، ولوحظ أن السياسة المصرية وإن ثابرت على موقفها القاضي بضرورة التزام العراق بقرارات مجلس الأمن إلا أنها باتت متفهمة بوضوح لوجهة النظر العراقية بشأن التعسف غير المبرر تجاه العراق في تطبيق هذه القرارات.

وعلى الرغم من أن الوضع الراهن للعلاقات العراقية ـ الأردنية لا يمكن اعتباره بدقة من رواسب أزمة الخليج، على الأقل بحكم أن الموقف الأردني كان محسوباً على العراق إبان تلك الأزمة، إلا أن ارتباط تلك العلاقات الواضح بمصالح اقتصادية متبادلة تصاعدت في ظل الحصار الدولي للعراق يبرر معالجتها في هذا السياق، وقد ثابرت العلاقات العراقية ـ الأردنية على المحافظة على مستوى مكنها من مواجهة عدد من الأزمات التي اعترضتها، وبصفة خاصة استمر المكون الاقتصادي لها، وهو تزويد العراق للأردن بالنفط بأسعار أقل من الأسعار العالمية وحصوله على سلع يحتاج إليها من السوق الأردنية بالمقابل، ومع ذلك فقد ذكرت بعض التقارير أن حجم التبادل التجاري بين البلدين قد انخفض عام ١٩٩٧ إلى حوالى النصف أو إلى أكثر من النصف بكثير مقارناً بحجمه عام ١٩٩٦، كذلك كان سعر النفط الذي يزود العراق به الأردن موضوعاً لجدل واسع غير مرة، غير أن هذه المشكلات وغيرها لا يمكن أن تقارن بالإعدام المفاجئ لأربعة طلاب أردنيين في العراق بتهم «اقتصادية»، وهو قرار بغض النظر عن «مشروعيته» في إطار النظام القانوني العراقي ينم عن سوء تقدير بالغ للظرف الذي تمر به علاقات العراق العربية، ولا مبالاة واضحة بإدارة هذه العلاقات، وحتى إذا كان القصد من هذا القرار هو توجيه رسالة ما إلى السلطات الأردنية فقد كان فحوى الرسالة وتوقيتها تعبيراً عن منتهى الخلط في الحسابات، بمعنى أن الرسالة العراقية وصلت على هذا النحو إلى الشعب الأردني المتعاطف بصفة عامة مع العراق قبل أن تصل إلى السلطات الأردنية.

لذلك قد يكون نموذج العلاقات العراقية ـ الأردنية محبطاً لأولئك الذين يتصورون أن قيام العلاقات على مصالح اقتصادية ومتشابكة يمكن أن يكون بديلاً للرؤية السياسية المشتركة لضرورة تطوير العلاقات، فالحالة الأردنية ـ العراقية نموذج لعلاقات يتوفر أساس

اقتصادي معقول لها، ولكنها تتعرض من حين لآخر لهزات قوية بسبب غياب الإطار السياسي السليم.

أما على الصعيد الكويتي فقد أعلن نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي في حزيران/ يونيو أن الحكومة قد وجدت تجاوباً لدى أعضاء مجلس الأمة مع وجهة نظرها بشأن إعادة العلاقات مع دول عربية ساندت العراق خلال احتلاله الكويت. وفي أعقاب ذلك تم رصد عدد من المؤشرات الإيجابية في مسار العلاقات الكويتية بكل من الأردن والسودان واليمن، ففي العاشر من تموز/يوليو استؤنفت الرحلات الجوية بين الكويت والأردن، واستقبل أمير الكويت وزير الدولة السوداني للشؤون الخارجية في أول زيارة لمسؤول سوداني للكويت منذ أزمة ١٩٩٠/ ١٩٩١. وفي اليوم التالي زار وفد كويتي ثقافي شبه رسمي اليمن والتقى بالرئيس علي عبد الله صالح، وبعدها بيوم صرح نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي أن العلاقات الكويتية مع هذه البلدان لم تنقطع حتى تعود. وعلى الرغم من الدلالة الإيجابية لهذه التطورات إلا أنه من الواضح أنها لا تشير إلى نقلة نوعية في العلاقات (إذا قورنت مثلاً بتطور علاقات الأردن مع الدول الأخرى الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية) وإن كانت تعد بحد ذاتها خطوة إيجابية في طريق عودة العلاقات الكويتية مع تلك الدول إلى سابق عهدها.

أما العلاقات السورية ـ العراقية فقد باتت مؤهلة لنفي صفة النزاع عنها مع استمرار وتراكم التطورات الإيجابية بشأنها في عام ١٩٩٧، ومن المعلوم أن هذه العلاقات وإن تأثرت سلباً بتداعيات أزمة الخليج (١٩٩٠/ ١٩٩١) إلا أن النزاع السوري ـ العراقي كانت له ذاتيته الخاصة به في التطور المعاصر للنظام العربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وقد شهد عام ١٩٩٧ تصريحات سياسية سورية على أعلى مستوى أبرزت الاهتمام بحاضر العراق ومستقبله، وتعزيزاً للتبادل التجاري بما في ذلك فتح الحدود لهذا الغرض وتبادل الوفود التجارية والاشتراك في المعارض ذات الصلة، فضلاً عن تصريحات سورية أشارت إلى أن فتح الحدود قد تتبعه خطوات أخرى للتطبيع، وهو ما حدث سواء بإيقاف الحكومة العراقية لإذاعة صوت سوريا العربية المعادية لدمشق وتغيير برامج إذاعة صوت العراق من دمشق بحيث صارت أكثر عمومية وأقل انتقاداً للنظام العراقي (تموز/ يوليو)، أو بزيارة وزير التجارة العراقي لدمشق والتقائه رئيس الوزراء السوري بمناسبة مشاركة العراق في معرض دمشق الدولي (آب/أغسطس)، أو باجتماع اللجنة السورية ـ العراقية للمياه في دمشق (تشرين الأول/ اكتوبر) لتنسيق المواقف بين البلدين بشأن حقوقهما في مياه الفرات.

وفي إطار كل ما سبق يمكن فهم تصريح نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام في حزيران/ يونيو بأن استئناف العلاقات التجارية يستهدف مواجهة ما يخطط للعراق، وكذلك تصريح نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز في دمشق في تشرين الثاني/ نوفمبر في إطار الأزمة العراقية ـ الأمريكية بأن العلاقات بين البلدين تسير في طريق التطبيع السياسي.

ومع ذلك، فإن المتابع لتطور العلاقات السورية ـ العراقية في عام ١٩٩٧ لا يمكنه على الرغم من كل هذه المؤشرات الإيجابية أن يتجنب انطباعين أساسيين: **أولهما** أن العراق هو الأكثر إقبالاً على التطوير الإيجابي للعلاقات، وهو أمر مفهوم بالنظر إلى المعطيات المحيطة بوضعه الشائك عربياً وإقليمياً وعالمياً. وقد وصلت صحيفة بابل العراقية التي يرأس تحريرها نجل الرئيس العراقي إلى حد الدعوة في آب/أغسطس إلى تعاون عسكري عراقي ـ سوري لمواجهة التحالف التركي ـ الإسرائيلي، كما صرح وزير الخارجية العراقي في الشهر ذاته بأن العراق جاهز للانفتاح على سوريا، وأنه سيقابل كل خطوة سورية بخطوتين من جانبه، وشدد على أهمية تطوير العلاقات في كل المجالات، خاصة المجال السياسي.

أما الانطباع **الثاني** فهو أن سوريا لم تتخذ بعد قراراً استراتيجياً بالتحالف مع العراق إذا جاز التعبير، أو على الأقل قرار التطبيع الكامل للعلاقات معه حيث إن مثل هذا القرار يتطلب تغيرات جذرية في معادلة السياسة السورية على كل من المستوى العربي والإقليمي والعالمي في آن واحد، وهو ما يعني أن السياسة السورية ما زالت تراهن على أن المعادلة الحالية يمكن أن تفضي إلى تحقيق ما للأهداف السورية، أو أن أي تغيير جذري لهذه المعادلة سوف تكون تكلفته أعلى من التكلفة الحالية للمعادلة القائمة.

أما النزاع اليمني ـ السعودي على الحدود، الذي كان قد تم تسكينه في آليات تفاوضية منذ عام ١٩٩٥ فقد تطور على نحو غير متوقع في نهاية العام، إذ ظلت التطورات طيلة الشهور العشرة الأولى من عام ١٩٩٧ تشير إلى إنجاز خطوات على طريق تسوية المسألة الحدودية تمثلت في تبادل كثيف للزيارات بين مسؤولي البلدين ابتداءً من المستوى الوزاري ووصولاً إلى مستوى القمة، وتأكيدات من الطرفين بأن المفاوضات تسير في طريقها الصحيح، ولا تحتاج إلى أية وساطة، بل وبأنها وشيكة التوصل إلى حلول نهائية إلى أن وقعت اشتباكات حدودية لم تعرف تفاصيلها على نحو دقيق في تشرين الثاني/ نوفمبر قيل بداية إنها لن تؤثر في مسار المفاوضات. وأكد رئيس الأركان السعودي في ١١ كانون الأول/ديسمبر أن ثمة اتفاقاً في اجتماعات اللجنة العسكرية على عدم اللجوء إلى القوة أو التهديد بها لحل أي خلاف حدودي بين البلدين. ثم فوجئ المراقبون باقتراح الرئيس اليمني «تأجيل المفاوضات لفترة غير محدودة في حالة عدم الرغبة (السعودية) في حل مشكلة الحدود بين البلدين في الوقت الراهن». وأياً كان تفسير ما حدث أو تحديد مسؤوليته فإنه يعني للأسف أن ثمة إخفاقاً محدداً من البلدين في التوصل إلى تسوية للمسألة الحدودية بينهما، وهي مسألة تنذر بالخطر بالنسبة لمستقبل العلاقات العربية ـ العربية في شبه الجزيرة، وقد تستدعي الإلحاح من قبل مراكز التأثير في الرأي العام العربي على شفافية أكبر بخصوص المفاوضات التي دارت والقضايا التي تعثرت بسببها لعل ذلك يساعد القوى المعنية بسلامة الجسد العربي على أن تلعب دوراً في الاتجاه الصحيح.

أما النزاع القطري ـ البحريني فقد بدأ عام ١٩٩٧ محملاً بأجواء التصعيد التي كانت نهاية عام ١٩٩٦ قد شهدتها، ولم يظهر في البداية أن لجنة تنقية الأجواء الرباعية التي شكلها مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد تمكنت من عبور التباعد بين الموقفين القطري والبحريني، غير أن العاصمة البريطانية شهدت في الرابع عشر من شباط/ فبراير اجتماعاً بين ولي العهد البحريني ووزير الخارجية القطري وصف بأنه ودي، وأعقبه إعلان البحرين مشاركتها في الاجتماع الوزاري الخليجي ـ الأوروبي بالدوحة «دعماً لوحدة الصف الخليجي وإيماناً بالمصلحة الخليجية المشتركة».

وقد توالت بعد ذلك علامات وقف التصعيد في النزاع سواء بزيارة وزير الخارجية القطري للمناقشة في مطلع آذار/ مارس، ثم قرار تبادل إنشاء السفارات في أعقاب ذلك مباشرة، ووصل الأمر في حزيران/ يونيو إلى حد دعوة ولي عهد البحرين للوحدة بين البلدين، وهي دعوة رد عليها وزير الخارجية القطري بالسؤال عن الكيفية التي يمكن بها تحقيق مثل هذه الوحدة، وأمير قطر بتصريحه عن ضرورة إجراء استفتاء قبل ذلك. وبغض النظر عن هذه التطورات فإن ما تبقى من العام لم يشر إلى حلٍ جذري للنزاع بين البلدين أو خطوات محددة بشأن ذلك.

وقد شهد عام ١٩٩٧ نزاعاً ثنائياً جديداً لم يؤثر لحسن الحظ في مجمل الأداء العربي وهو النزاع المصري ـ القطري الذي بدا ظاهرياً وكأنه أحد تداعيات اختلاف السياسات العربية تجاه مؤتمر الدوحة، وإن كان ذلك التفسير من الصعب قبوله على الأقل كتفسير وحيد أو حتى رئيسي، لأن مصر لم تكن هي الدولة الرائدة أو القائدة في معارضة مؤتمر الدوحة، بحكم أن سوريا هي التي لعبت ذلك الدور منذ البداية، كما أن غياب مصر عن المؤتمر كان جزءاً من تطور أعم في سياسة مصر الخارجية.

والواقع أن الأرجح أن النزاع قد عكس عوامل محلية (قطرية) وعالمية (أمريكية) تتجاوز الخلاف حول المؤتمر، إذ لا يمكن فصل نشوب النزاع عن الاعتقاد القطري بأن مصر لعبت دوراً في محاولة الانقلاب على الأمير الحالي لقطر، والاعتقاد المصري بأن قطر حاولت تخريب العلاقات المصرية ـ الأمريكية بتحريض دوائر صنع القرار الأمريكية ضد مصر من خلال الإشارة إلى مواقف مصرية تتعلق بالضغط على عدد من الدول العربية أو تحريضها على عدم حضور المؤتمر.

وقد وقعت في سياق تطور النزاع حملات إعلامية متبادلة بلغ بعضها حداً من القسوة والإسفاف لا علاقة له بأصل النزاع، ومن ثم قامت السعودية في الأيام الأولى ـ كانون الأول/ ديسمبر ـ بمبادرة لحل النزاع ترتب عليها لقاء ثلاثي بين الرئيس المصري وأمير قطر والعاهل السعودي أسفر عن إعلان رسمي عن انتهاء الأزمة في العلاقة بين البلدين، غير أنه كان واضحاً أن الوساطة لم تشكل مواجهة للأسباب الحقيقية لتفجر الأزمة، الأمر الذي جعل الكثيرين يعتقدون أن ما تم لا يعدو أن يكون سوى تهدئة مؤقتة، وهو توقع سرعان ما ثبتت صحته بعودة العلاقات إلى التأزم مرة أخرى في مطلع عام ١٩٩٨.

ويعتبر النزاع المصري ـ السوداني من أهم النزاعات التي وجدت تقدماً ملحوظاً بشأن تسويتها خلال عام ١٩٩٧، وإن كانت التطورات المرتبطة به قد اختلفت عن حالات أخرى كالحالة المصرية ـ العراقية على نحو إيجابي وفقاً لنموذج منتظم. وتعرضت محاولات تسوية النزاع المصري ـ السوداني لأكثر من نكسة خلال العام، فقد استقبل الرئيس المصري نائب الرئيس السوداني في كانون الثاني/يناير فيما فهم أنه محاولة من النظام السوداني لحشد التأييد المصري في مواجهة التمرد المسلح على أساس وجود مصلحة مصرية أكيدة في الحفاظ على استقرار السودان وعدم تعريضه لخطر الانقسام، غير أن الباب سرعان ما أغلق أمام نجاح المحاولة بسبب تصريحات أدلى بها د. حسن الترابي اعتبرتها القيادة المصرية تصريحات عدائية، وبعدها أعلن الرئيس المصري أن ما يجري في السودان شأن داخلي، ونفى وجود غزو خارجي إريتري ـ إثيوبي للسودان.

واعتباراً من الشهر التالي (شباط/فبراير) بدأ رصد عدد من المؤشرات الجديدة الدالة على الرغبة في تسوية النزاع، فأكد مسؤول سوداني رفيع المستوى رغبة بلاده في تطبيع علاقاتها مع مصر أثناء اجتماعه مع وفد من أحزاب معارضة مصرية، ووصل في الشهر ذاته إلى القاهرة وفد من شخصيات سودانية شغلت في السابق مناصب مهمة في محاولة لمعالجة الخلافات، ووصل في الشهر التالي (آذار/مارس) وفد شعبي سوداني آخر التقى برئيس لجنة الشؤون العربية والأمن القومي في مجلس الشورى المصري للبحث في سبل إنهاء الخلافات، وجرى حديث في الوقت نفسه عن وساطة ليبية لتسوية الخلاف. وفي شهر حزيران/يونيو أعرب وزير الثقافة والإعلام السوداني أثناء وجوده في القاهرة لحضور مؤتمر وزراء الإعلام الأفارقة عن أمله في عودة العلاقات الطيبة بين البلدين، وفي آب/ أغسطس أكد وزير الخارجية المصري ضرورة تحسين العلاقات، ووافق على أهمية إجراء حوار مباشر بين العاصمتين، وإن كان قد دعا السودان إلى إثبات حسن نيّاته.

ومع ذلك فقد حدثت نكسة مفاجئة لهذه التطورات باتهام الخرطوم للدبلوماسية المصرية في أواخر آب/أغسطس بأنها تسعى لإفشال جهود الحكومة السودانية لتحقيق السلام في جنوب السودان، وهو ما نفته المصادر المصرية بطبيعة الحال. وفي أول أيلول/ سبتمبر أعربت المصادر السودانية عن أسفها لاستمرار السلوك الاستفزازي للقوات المصرية في حلايب، وهو الأمر الذي سارعت القاهرة بنفيه كذلك.

وقد شهدت نهاية شهر تشرين الأول/اكتوبر اجتماعاً جديداً بين الرئيس المصري ونائب الرئيس السوداني، واتفق الجانبان على أن اللقاء بادرة لتحسين العلاقات، وأوحى التقدم الوئيد في خطى التقارب هذه المرة بجدية المحاولة، وبخاصة أن الجانبين قد بحثا في موضوعات شديدة الحساسية كالاتهام المصري السابق للسودان بإيواء إرهابيين معارضين للنظام المصري. ولوحظ أن تصريحات القيادتين المصرية والسودانية بخصوص العلاقات أصبحت أكثر إيجابية بكثير عن ذي قبل، وأصبح واضحاً أن لغة المصالح المشتركة بين الطرفين قد تغلبت على مؤثرات نابعة من أطراف عالمية وإقليمية ليس من مصلحتها

حدوث تقارب مصري ـ سوداني. والواقع أنه يمكن تفسير هذا التقارب الذي تم بنجاح حتى الآن كثمرة للتطورات الإيجابية التي برزت بشكل أوضح في السياسة الخارجية المصرية طيلة عام ١٩٩٧ والرؤية الرشيدة لهذه السياسة لمصالح مصر الاستراتيجية، كذلك يمكن تفسيره باعتباره نتيجة التحرك السوداني الرسمي الهادف إلى حشد التأييد الخارجي لجهود الحكومة السودانية في التغلب على قوى المعارضة المسلحة.

أما النزاع الجزائري ـ المغربي فقد ظل للأسف طيلة عام ١٩٩٧ مراوحاً في مكانه بسبب تباين موقف طرفيه من القضية الصحراوية وما اعتبرته الجزائر من حين لآخر تدخلاً في شؤونها الداخلية، وعلى الرغم من بعض المؤشرات اللفظية الإيجابية من قيادتي البلدين من حين لآخر إلا أنها لم تفض إلى تحقيق تقدم يذكر في إنهاء الخلاف الذي دفع الاتحاد المغاربي ككل عنه كما سبقت الإشارة.

وعلى الرغم من صعوبة إصدار حكم عام على العلاقات العربية ـ العربية في عام ١٩٩٧ وسهولة القول بأنها لم تشهد تغيراً جذرياً في هذا الاتجاه أو ذاك، وعلى الرغم كذلك من أن عام ١٩٩٧ لم يشهد انعقاد قمة عربية كسابقه إلا أن المرء لا يمكنه أن يتجاهل أن عام ١٩٩٧ قد شهد تبلور اتجاه واضح لأغلبية عربية ذات موقف واضح ومستقل تجاه مؤتمر الدوحة، وكذلك تجاه احتمال توجيه ضربة عسكرية أمريكية للعراق في أواخر العام. كما شهد العام تطورات إيجابية واضحة في العلاقات بين عدد من القوى العربية الرئيسية كما في الحالات المصرية ـ العراقية والسودانية ـ العراقية والمصرية ـ السودانية، وإن كانت الموضوعية تقتضي التذكير بأن جميع جهود التقارب ارتبطت بمواجهة تحديات ومخاطر خارجية، ولم تنبع من إحساس أصيل بضرورة التوحد العربي، وكذلك التذكير بالنكسة التي حدثت في جهود تسوية النزاع الحدودي اليمني ـ السعودي.

وإذا كان إصدار الأحكام القاطعة صعباً فإن المؤمنين بالمستقبل العربي من حقهم أن يؤسسوا على المؤشرات الإيجابية التي شهدها عام ١٩٩٧، والتي قد يراها البعض متواضعة أملاً في مزيد من تطوير الأوضاع العربية إلى الأفضل في المدى الزمني المنظور بما يساعد على الارتفاع بأداء النظام العربي إلى المستوى المطلوب لمواجهة المخاطر الهائلة التي تحيط به وتهدد مصالحه الحيوية.

٢ ـ العمل العربي المشترك

مجدي حماد

توضح الخبرات والتطورات التاريخية المتواترة أن توحيد الوطن العربي في كيان قومي سياسي، كان ولا يزال مطلباً جماهيرياً يرنو إليه أبناء الأمة العربية، استجابة لدواع ومقومات طبيعية وإنسانية وتاريخية عديدة، وفي مواجهة تحديات خارجية وداخلية عاتية.

ولذلك، ففي مواجهة مساعي التجزئة والتفرقة، كان الرد دوماً ازدياد الشعور بقوة اللحمة بين الشعوب العربية، باعتبار أن ما يجمع بينها إنما هو الانتماء، أساساً، إلى الحضارة نفسها، والثقافة نفسها، والتاريخ نفسه، مع التصميم على بناء مصير مشترك.

وإنما جملة الجهود الرامية إلى بناء هذا المصير المشترك، هي التي نسميها «العمل العربي المشترك»، في مختلف المجالات الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية، وهي الغاية من قيام «جامعة الدول العربية» ـ بما فيها من أمانة عامة ومنظمات متخصصة ومجالس وزارية ـ على المستوى الجماعي القومي، فضلاً عن المنظمات والتجمعات والتكتلات الإقليمية على المستويات غير الجماعية.

ومن الطبيعي أن يواجه هذا العمل المشترك ـ لما يهدف إليه وما يجعله مستهدفاً للسبب ذاته ـ صعاباً مختلفة، بعضها يعود إلى تصادم «منطق الأمة» و«منطق الدولة» وبعضها يتعلق بجدليات أخرى هي ألصق بطبيعة شعوبنا، أو بتقاليد متأصلة فيها منذ القدم. وتفصيل ذلك أن «جدلية التضامن» تصطدم أحياناً كثيرة بجدلية معاكسة، هي «جدلية التنازع»، الناشئة من اختلاف المصالح العاجلة، في بعض الحالات أو المجالات، بين هذه وتلك من الدول العربية، بحسب تغير الظروف وتطور الأوضاع.

وعن التناقض الذي ينشأ بين «جدلية التضامن» و«جدلية التنازع»، تنشأ هذه الحدة التي تتميز بها الخلافات العربية، وما يصحبها، في نفوس المعنيين بالأمر قبل سواهم، من

(*) معاون مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية.

مرارة، لا يمكن تعليلها إلا بحدة الوعي بخطورة هذا التناقض، ووخز الضمير القومي عند تغلب «منطق الدولة»، ذلك أن العلاقات العربية نسيج وحدها، تقوم على «ثنائية» لا نعرف لها مثيلاً، إذ هي ـ من جهة ـ علاقات بين «دول مستقلة» يفترض فيها مبدئياً ألا تكون مصالحها متطابقة في كل الأحوال. ولكنها، في الوقت نفسه، ومن وراء «تعدد» الدول تشهد روابط تنفذ إلى عمق النسيج الاجتماعي والثقافي والحضاري، مع الاقتناع بأن هذه «الروابط المشتركة» إنما تعد بمثابة «صلة الرحم بين الشعوب العربية»، وأنه عن هذه الصلة تتولد «أخلاقية قومية» تجبُّ منطق الدولة.

ولقد ضاعف من هذه الحدة الأخلاقية والسياسية، أن الجماهير العربية تعاني، أكثر من غيرها، صراعاً بين المثاليات والواقع. ولئن كان هذا الصراع من مقومات منزلة الإنسان بعامة، فإن العرب أكثر حلماً بالمطلق، وأقل اكتراثاً بالواقع، عندما تكبله قيود تبدو وكأنها تحول دون بلوغ الأمل.

والمشكلة تتعلق، في الحقيقة، بالتعامل مع «ثنائية» المقاصد والوسائل اللازمة لبلوغها ككل لا يتجزأ، دون انفصام العلاقة التي تقوم بالضرورة بين هذه وتلك. ومن أوضح الأمثلة على ذلك، السلوك العربي تجاه الوحدة. فالوحدة مطلب قومي، لأنها تكسب القوة على مجابهة المخاطر، وعلى تحمل أعباء التنمية الشاملة وصيانة الأمن الوطني والقومي. ولكن الوحدة هي أيضاً، في العقلية العربية، مقصد أساسي، كلف بلوغه ما كلف، لأن الوحدة «قيمة» في حد ذاتها، «قيمة مطلقة»، وليست قيمة بالنظر إلى ما ينجز عنها من مغانم. فهي إذن خارجة عن «النسبية»، بل ملتحقة بقائمة «المقدسات»، ولذلك صار السعي لتحقيقها من الواجبات الخلقية. وحتى الدول التي قد لا ترغب في الدخول في مسيرة وحدوية ـ لأمر ما ـ فإنها تتحاشى رفض هذا المبدأ، فتتحفظ فقط على الطرق أو الصيغ المقترحة، شعوراً منها أن مطلب الوحدة مطلب مقدس لا جدال فيه.

وقد شغلت مجموعات من النخبة السياسية، والنخبة الفكرية، نفسها بمطلب الوحدة العربية، منذ أواخر القرن التاسع عشر، ودخل بعضها في تجارب وممارسات واقعية جزئية لتحقيق هذا التوحيد، منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية. وعلى رغم تعثر هذه التجارب أو إخفاق بعضها، فإن المحاولات لا تزال مستمرة، وهو الأمر الذي يدل على عمق هذا المطلب الجماهيري، وأصالة الدواعي والمقومات الطبيعية والإنسانية والتاريخية، والإحساس بخطورة التحديات الخارجية والداخلية نفسها التي فرضت ذاتها منذ قرن من الزمان.

وفي هذا السياق العام تجري مناقشة مسيرة العمل العربي المشترك، سواء دور المؤسسات، أو حركة المتغيرات، باعتبار هذه وتلك تمثل جزءاً لا يتجزأ من حقيقة أكبر هي «النظام العربي» بكل مؤسساته ومتغيراته.

ويمكن القول ـ ابتداءً ـ ان «ظاهرة نتنياهو» ما تزال تفعل فعلها في «النظام العربي»

ككل، وتعتبر من أبرز المحددات التي تصوغ توجهاته وتملي سياساته، فهي تدفع تيارات متعاقبة من الأزمات والتناقضات، وتفرض أنماطاً متباينة من الاستجابات، فهي «توحد وتفرق» ـ إذ تفرض على الحكام العرب التوحد في مواجهتها على المستوى الرسمي، ولكنها تفرق بينهم على المستوى الفعلي، وهي «تكشف وتغطي» ـ تكشف حقيقة التناقضات العربية ـ العربية التي أصبحت لها الأولوية حتى على التناقضات العربية ـ الإسرائيلية، وتغطي هذه الحقيقة نفسها بتضييق الهامش المحدود أصلاً لحرية الحركة والاختيار أمام الحكام العرب، بحيث لا تعود لهم مقدرة على مجاراة نتنياهو وتوجهاته وسياساته، وفي مسيرة العمل العربي المشترك عام ١٩٩٧ الكثير من ذلك.

أ ـ جامعة الدول العربية

(١) مجلس الجامعة

عقد مجلس الجامعة دورتيه العاديتين، رقمي (١٠٧) و(١٠٨)، في المواعيد المقررة لهما، آذار/مارس وأيلول/سبتمبر من كل عام، كما عقد ثلاث دورات غير عادية.

وفي الدورة العادية رقم (١٠٧)، التي عقدت في الفترة من ٣٠ ـ ٣١/٣/١٩٩٧، اتخذ مجلس الجامعة مجموعة «القرارات التقليدية»، التي درج على اتخاذها بالنسبة لأغلبية الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، سواء منها السياسية أو الاقتصادية أو المالية، بغض النظر عن التطورات التي تشهدها بعض هذه الموضوعات، والضرورات التي تفرض نفسها على أعلى جهاز سياسي قومي، على الأقل بالنسبة للرأي العام العربي، الذي يأخذ هذه الاجتماعات بالكثير من الجدية والرجاء والأمل.

ومع ذلك، فقد فرضت «ظاهرة نتنياهو» نفسها على مجلس الجامعة، في غير موضوع، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وهنا تنبغي الإشارة إلى ثلاثة قرارات محددة:

أولها: القرار الخاص بعملية السلام، وعنوانه يغني عن الكثير من التفصيل: «الصراع العربي ـ الإسرائيلي وتدمير إسرائيل لعملية السلام»، وقد تضمن القرار فقرتين مهمتين:

(أ) إيقاف خطوات التطبيع التي جرى اتخاذها مع إسرائيل في إطار عملية السلام، وإيقاف التعامل معها، حتى «تنصاع إلى مرجعية مؤتمر مدريد».

(ب) تعليق المشاركة العربية في المفاوضات المتعددة الأطراف، واستمرار الالتزام بالمقاطعة العربية من الدرجة الأولى، وتفعيلها إزاء إسرائيل، حتى يتم تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة.

وثانيها: مباركة قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالإعلان عن قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى ابتداءً من ١٩٩٨/١/١، والنص على تحديد الأداة القانونية لتطبيقه في الدول الأعضاء، بقرار مصدر من مجلس الوزراء بحد أدنى. ويؤكد ذلك سقوط الأوهام التي كانت معلقة على «الشرق أوسطية» أو «المتوسطية» وغيرهما، وتأكيد أولوية التكامل الاقتصادي العربي، إلى الحد الذي دفع الرئيس مبارك إلى القول: «إن قيام السوق العربية المشتركة مسألة حياة أو موت»، في افتتاح الدورة البرلمانية لمجلس الشعب المصري، وهو «إدراك» يستحق الكثير من التأمل!

وثالثها: القرار الخاص بالتصدي لمحاولات إسرائيل استضافة المركز الإقليمي الآسيوي الخاص بقطاع إدارة المصادر المائية في المناطق الجافة وشبه الجافة، في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وإن كان من اللازم الإشارة إلى أن الأمم المتحدة، في إطار اتفاقية التعاون بينها وبين جامعة الدول العربية، كانت قد عرضت على «إحدى دول المنطقة» استضافة ذلك المركز.. ولكن الدول العربية لم تتحرك، كالعادة، إلا بعد أن كانت إسرائيل قد سارعت إلى اغتنام هذه الفرصة! ثم جاءت الدورة العادية رقم (١٠٨)، التي عقدت في الفترة من ١٩٩٧/٩/٢٠، ليؤكد مجلس الجامعة على القرارات الثلاثة نفسها، بالإضافة إلى الاستمرار في اعتماد المنهج التقليدي في تناول الموضوعات الأخرى المدرجة على جدول أعماله، مع الملاحظات الآتية:

أولاً: ضمّن المجلس قراره بالصراع العربي ـ الإسرائيلي وتدمير إسرائيل لعملية السلام، تذكيراً بما أعلنته وزيرة الخارجية الأمريكية من ضرورة احترام مبدأ الأرض مقابل السلام، وتوقف التوسع الاستيطاني، ومن ثم طالب بمتابعة مدى التزام الولايات المتحدة بذلك الموقف و«حثها على القيام بدورها كراع أساسي لعملية السلام».. وهو ما يعني أن «الرجاء» ما زال معقوداً على واشنطن!

ثانياً: أصدر المجلس «بياناً» بشأن «النقاط الاسترشادية المتعلقة بتطورات عملية السلام»، ينسجم مع القرار السابق، في رفض سياسات الحكومة الإسرائيلية الرامية إلى تقويض عملية السلام، وتحميلها مسؤولية ذلك، والتأكيد على أن التمسك بالسلام العادل والشامل هو خيار وهدف استراتيجي عربي، ومن ثم التأكيد على التمسك بالشرعية الدولية، والترحيب بكل من الدور الأمريكي والدور الأوروبي.. وهو «تقليد» جديد، وغير مسبوق، يلجأ إليه مجلس الجامعة بشأن كبرى القضايا العربية، بل قضية العرب المركزية الأولى، وهي الصراع العربي ـ الإسرائيلي بكل أبعاده وتطوراته في هذه المرحلة الحاسمة من التغيرات العالمية والإقليمية. إن هذا «البيان» يخفي في حقيقة الأمر عدم القدرة على اتخاذ موقف موحد إزاء «مؤتمر الدوحة»، بل وحتى العجز عن اتخاذ مواقف متنوعة، وفقاً لمبدأ توزيع الأدوار، بدلاً من توزيع الاتهامات، لأنه يعني ـ ببساطة ـ أن كل دولة عربية لها «الحرية المطلقة» في تحديد موقفها من المشاركة في «مؤتمر الدوحة»، وهي خطوة جديدة، وخطيرة، على طريق التحقق من «الشرعية القومية».

ثالثاً: أصدر مجلس الجامعة قراراً بشأن «مواقف الدول أعضاء الأمم المتحدة في التصويت على قراري الجمعية العامة الطارئة الاستثنائية العاشرة» بشأن «الاستيطان الإسرائيلي»، تضمن الإشادة بمواقف الدول التي صوتت إلى جانب القرارين، والإعراب عن «الأسف» لإقدام الولايات المتحدة على معارضة القرارين، و«الدهشة» لامتناع كل من ألمانيا وروسيا عن التصويت!

رابعاً: امتد قرار الدورة الماضية بشأن «المركز الإقليمي الآسيوي للمياه» إلى «الحيلولة دون انضمام إسرائيل للمجموعة الآسيوية للاتفاقية، ودون إنشاء أية مؤسسات في إطار الاتفاقية بإسرائيل»، فضلاً عن الحيلولة دون استغلال إسرائيل لتلك الاتفاقيات لتحقيق أهداف سياسية، كما تضمن قرار الدورة (١٠٨).

خامساً: أدرج على جدول أعمال المجلس للمرة الأولى، «الوضع في جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية»، بعد محاولات الانفصال التي أقدمت عليها جزيرتا هنزوان وبوهيلي، حيث أكد المجلس حرصه الكامل على وحدة جمهورية القمر بجزرها الأربع، وسلامتها الإقليمية، وبذل كل الجهود الممكنة للمحافظة على الاتحاد القمري، على رغم أن الجزيرة الثالثة (مايوت) ما تزال مستعمرة فرنسية! ولم يتبق تحت السلطة المركزية سوى جزيرة القمر الكبرى!

أما الدورات غير العادية الثلاث التي عقدها مجلس الجامعة، فقد اكتفت كل منها بإصدار «بيان» وهو مؤشر له دلالته المهمة في التعبير عن إدراك الدول العربية لدعوة المجلس إلى «دورة غير عادية»، لا بد أن لها دواعي وضرورات ومقتضيات لا تقبل الانتظار، وتفرض اتخاذ «إجراءات وتدابير» غير عادية، تتناسب مع تلك الدواعي والضرورات والمقتضيات.

ومن ناحية أخرى، عقد مجلس الجامعة دورتين غير عاديتين، بناءً على طلب دولة فلسطين، لمناقشة موضوعات مرتبطة بالقضية الفلسطينية، عقدت الدورة الأولى في ١/٣/ ١٩٩٧ لمناقشة «التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة (القدس)»، وهي دورة «مستأنفة» للدورة غير العادية التي عقدت لبحث الموضوع نفسه في ١/١٢/ ١٩٩٦. وقد كررت الدورة الجديدة ـ على رغم أنها افتتحت بخطاب للرئيس عرفات ـ ما سبق أن أكدته الدورة الأولى نفسه، دون إضافة تذكر، لأن البيان يظل «بياناً» مهماً اختلفت عبارات التنديد والتأييد!

أما الدورة العادية الثالثة، فقد عقدت في ١٠/٩/١٩٩٧، لمناقشة «الوضع في جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية»، بناءً على طلبها. وقد أكد «البيان» الصادر عن المجلس تمسكه بوحدة جمهورية القمر، والعمل على تسوية الأزمة الاقتصادية بالوسائل السلمية. وحيث أرجعها إلى الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تعانيها جمهورية القمر، فقد ناشد المجلس «المجتمع الدولي» ـ لا الدول العربية الأعضاء في الجامعة! ـ تقديم جميع أشكال الدعم الاقتصادي والمشاركة في مؤتمر الطاولة المستديرة المقرر عقده لتلبية الاحتياجات

الاقتصادية الملحة لجمهورية القمر، مع تأكيد دعمه للمساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام للجامعة بالتعاون مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية.

(٢) المجلس الاقتصادي والاجتماعي

عقد المجلس دورتيه العاديتين، رقمي (٥٩) و(٦٠)، في المواعيد المقررة لهما، شباط/ فبراير وأيلول/ سبتمبر من كل عام.

ولقد سميت الدورة رقم (٥٩) باسم: «دورة إعلان إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى»، حيث يمثل إقرار البرنامج التنفيذي لإقامتها علامة بارزة في مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك.. إذا صح العزم، وصدقت النيات.. هذه المرة!

لقد تمثل محور أعمال الدورة في «البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بهدف الوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى». ولذلك فإن قرار الإعلان عن قيام تلك المنطقة اعتباراً من ١٩٩٨/١/١، قد اقترن بالموافقة على ذلك البرنامج التنفيذي، مع التأكيد على أن هذه «المنطقة» تتماشى مع «أحكام منظمة التجارة العالمية وقواعدها العامة المنظمة للتجارة الدولية»... وليست محاولة للفكاك من تلك الأحكام والقواعد.

أما دورة المجلس رقم (٦٠)، وبناء على قرار الدورة السابقة، فقد جعلت محور أعمالها «منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى»، ولقد حدد القرار المرتبط بهذا الموضوع الخطوات التنفيذية الواجب اتباعها من قبل الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، من الناحيتين الموضوعية والزمنية. كما طالب الدول التي لم تصادق عليها بعد بالعمل على استكمال إجراءات المصادقة عاجلاً «للتمكن من الاستفادة من الامتيازات التي تتيحها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى».

ومن الجدير بالإشارة، أن القرار قد تنبه إلى دور الإعلام، فخصص له بنداً مستقلاً يتضمن «دعوة مجلس وزراء الإعلام العرب والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية والمؤسسات العربية المشتركة لاتخاذ الإجراءات اللازمة للتعريف بأهمية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وما تحققه من مكاسب اقتصادية واجتماعية للشعوب العربية، ووضع البرامج الإعلامية المتخصصة ولاستخدام كافة وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة من أجل تحقيق هذا الهدف».

ولا بد من التأكيد على أن مسألة إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، لا تتوقف على النواحي الإجرائية، ولا على اعتماد الخطة التنفيذية، مهما كانت دقتها ودرجة إحكامها، بل يمكن القول إن إنشاء المنطقة قد يكون أمراً غير مجدٍ، في ظل الخلاف في نسب الضرائب الجمركية التي تفرضها الدول العربية، وفي ظل قوانين وإجراءات تختلف من بلد لآخر، وعلى سبيل المثال، فإن تونس لا تعرف نظام تراخيص الاستيراد، بينما

تعرف مصر ذلك النظام. كذلك يلاحظ أن قرار إنشاء المنطقة لم ينجح في إعطاء الآلية اللازمة، والاتفاق على قواعد المنشأ، فضلاً عن عدم الاتفاق على تعويض الدول التي من الممكن أن تضار من تنفيذ الاتفاق، بينما لهذا العنصر بالتحديد أهمية محورية في نجاح تجارب التكامل في أوروبا وأمريكا اللاتينية.

ومع ذلك يبقى إنشاء المنطقة خطوة أساسية في طريق التكامل العربي، قد تمثل نقطة البداية لتحريك «المدخل الإنتاجي المتكامل»، الذي يركز على سوق كبيرة من أجل الاستفادة من المزايا المباشرة وغير المباشرة للتكامل الاقتصادي، حيث تتجه فرص الاستثمار إلى الزيادة مع تحقيق الوفورات المرتبطة بحجم الإنتاج الكبير، وزيادة كفاءة الإنتاج وإعادة تخصيص الموارد.

ولكن دواعي توخي الحذر، وبخاصة المستندة إلى التجربة الفعلية، تدعو إلى التساؤل بشأن «مناطق التجارة الحرة» التي تكاثرت بين غير بلدين عربيين، مع الوضع في الاعتبار أن القاعدة المستقرة تذهب إلى أن ما يجري على «المستويات الثنائية» يتمتع بدرجة كبيرة من الواقعية والصدقية، بالنسبة إلى ما يجري على «المستوى القومي». وتكفي هنا شهادة واقعية وصادقة أطلقها مساعد وزير الخارجية المصرية لشؤون المشاركة الأوروبية السفير جمال الدين بيومي، ضمن مداخلات «المؤتمر العربي الدولي الأول عن صناعة السيارات والصناعات المغذية لها» الذي نظمته «المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين» في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧.

لقد وصف السفير المصري مناطق التجارة الحرة القائمة بين بعض الدول العربية بأنها «زواج على ورقة طلاق»! وبعيدة كل البعد ومتناقضة تماماً مع كل الأسس والمعايير الاقتصادية السليمة، ولن تؤدي مستقبلاً إلى أي نوع من التكامل الاقتصادي العربي. وبناءً على ذلك، فقد رفض تسمية الاتفاق الموقع بين مصر والأردن ـ مثلاً ـ بأنه اتفاق منطقة تجارة حرة، معتبراً أنه يمثل فقط اتفاقاً للتجارة التفضيلية، وأضاف أن مصر والأردن وقعتا «اتفاق تجارة» ولكن في جوهره «بدون تجارة»! ولذلك فقد انتقد المنهج الذي تسير عليه المفاوضات العربية بشأن مناطق التجارة الحرة، مؤكداً أن ما يجري لا يزيد على كونه محاولة لإنشاء اتحاد جمركي لإعفاء عدد محدودٍ من السلع المشتركة من الجمارك. ومن ثم فهي ليست مناطق تجارة حرة، ولن تكون كذلك أبداً.

وفي تقييمه للتعاون الاقتصادي العربي، وبعد التلميح إلى أنه «سيخلع رداء الخارجية» أكد السفير المصري أن أحداً من العرب لا يتحدث عن صناعة ثقيلة للصلب أو الحديد، أو الألمنيوم، أو الطاقة والنقل والسيارات، وبالتالي فلا مكان لنا في سوق المنافسة الدولية. فنحن نركز على صناعة الكبريت، ونخشى أن نتناقش فيها عربياً، وهو ما حدث بالفعل مؤخراً! بل لقد أبدى السفير أسفه للعقبات والعراقيل التي ما زالت تضعها الدول العربية أمام حرية انتقال الأفراد بينها، ووصف ذلك بأنه تعريض بالمواطن العربي، وإهانة لكرامته، بينما يعطى الأجانب تأشيرات الدخول والخروج من البلدان العربية وإليها، بكل سهولة.

ومع ذلك تنبغي الإشارة إلى «الاجتماع الاستثنائي الأول» الذي عقدته «لجنة التنفيذ والمتابعة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى»، في القاهرة بتاريخ ٢ ـ ٣/١٢/١٩٩٧، حيث استمعت اللجنة إلى جميع وفود الدول العربية الأعضاء حول الإجراءات التنفيذية المتخذة من قبلها لتطبيق الاتفاقية، وإبلاغ المنافذ الجمركية بالتطبيق اعتباراً من ١/١/١٩٩٨. وقد أبدت اللجنة «ارتياحها» للاستعدادات الجارية في الدول العربية «لبدء تطبيق البرنامج التنفيذي» في ذلك الموعد المحدد، مع التأكيد على «أن الأصل في منطقة التجارة الحرة العربية هو التحرير، وأن المنع يشمل فقط الأسباب الموجبة له»، الواردة في البرنامج التنفيذي. كذلك قررت اللجنة أن تعقد اجتماعاً استثنائياً ثانياً خلال الفترة من ١٣ ـ ١٤/١/١٩٩٨، لمراجعة ما تم من الإجراءات التنفيذية لتطبيق التخفيض بنسبة ١٠ بالمئة في ١/١/١٩٩٨.

ب ـ التجمعات الإقليمية

تميزت تطورات عام ١٩٩٧، بالنسبة للتجمعات الإقليمية العربية، باتجاه عام ناحية «استمرارية العناصر السلبية»، وتغليب «النواحي الشكلية»، وعدم التطبيق الفعلي للاتفاقيات والسياسات والبرامج الرسمية (المعلنة)، فضلاً عن تأثير «العوامل السياسية» في كل ما يجري الاتفاق عليه، حتى بالنسبة لمواعيد الاجتماعات المقررة سلفاً، وهي سمة عامة للعلاقات والتجمعات العربية، على الرغم من أن «مؤتمر القمة العربي» في عمان ـ الأردن عام ١٩٨٠، قد أكد على ضرورة «تحييد الاقتصاد» وإبعاده عن التأثيرات السياسية الطرفية.

ويمكن القول إن «ظاهرة نتنياهو» كان لها حضورها البارز، في صياغة هذا التوجه العام في «المشرق العربي» وتجمعاته البارزة، أي «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» ـ من ناحية، و«دول إعلان دمشق» ـ من ناحية أخرى. بينما مارست العلاقات العربية ـ المغاربية، والمشكلات المغاربية الإقليمية، دورهما في استمرارية تجميد عمل مؤسسات «اتحاد المغرب العربي» واجتماعاته، بل وحتى على مستوى «الإعلان» لم يبد الاتحاد قائماً طوال العام.. ولا معتذراً عن عدم الوجود!

(١) مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يلاحظ بداية أن اجتماعات مجلس التعاون الخليجي تسير بانتظام على المستويات كافة، بدءاً من القمة إلى المجالس الوزارية إلى اجتماعات اللجان الفنية. ولقد تضمنت تطورات عام ١٩٩٧ مجموعة من التوجهات الأساسية، منها:

(أ) كانت «قمة الدوحة» ـ أو القمة الاقتصادية الرابعة للشرق الأوسط وشمال افريقيا ـ مصدراً لزعزعة الاستقرار في صفوف مجلس التعاون الخليجي، سواء «القمة» كحدث بارز أحدث انشقاقاً حاداً في «الصف العربي» له دلالته بالنسبة للعلاقات العربية ـ

الأمريكية، والعلاقات العربية ـ الإسرائيلية، أو «الدوحة» مقر انعقاد تلك القمة، نظراً للتوجهات المتغيرة لدولة قطر في المنطقة منذ «الانقلاب» الذي تولى بمقتضاه ولي العهد مقاليد السلطة، حيث امتد ذلك إلى «انقلاب» آخر على غير صعيد، بدءاً من الصعيد الداخلي إلى الصعيد الإقليمي، إلى الصعيد الدولي. ولا شك في أن التفاعل بين المتغيرات الجديدة على تلك الصعد كان له دوره أيضاً في انعقاد «قمة الدوحة» بغض النظر عن كل المواقف والمشكلات والانتقادات السابقة عليها.

(ب) تعثر محاولات التوصل إلى اتفاق بشأن «التعريفة الجمركية»، فقد اجتمعت «لجنة التعاون المالي والاقتصادي والتجاري» ـ المكونة من وزراء المال ـ اجتماعاً ليوم واحد بدلاً من يومين، في الدوحة، يوم ١٩٩٧/٥/٢٥، لمناقشة الأمور المطروحة على جدول أعمالها، الذي تضمن ١٣ بنداً، ذات علاقة بتنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، وفي مقدمتها «توحيد التعريفة الجمركية تجاه العالم الخارجي»، و«تسهيل توظيف وانتقال الأيدي العاملة الوطنية». ثم عادت اللجنة لتعقد اجتماعها رقم (٤٦) في الدوحة أيضاً بتاريخ ١٩٩٧/١٠/١٩، ليشير الأمين العام للمجلس إلى أن توحيد التعريفة الجمركية بين دول المجلس، كان يفترض أن يتم منذ زمن طويل، استناداً إلى نصوص الاتفاقية الاقتصادية الموحدة! على رغم أن دول المجلس قد عمدت إلى تطبيق «منطقة التجارة الحرة» فيما بينها منذ نحو ١٥ عاماً!

(ج) على رغم إدراك المجلس لخطورة العمالة الأجنبية، وأهمية «توطين القطاعين العام والخاص»، وعلى رغم أن «المجلس الأعلى لقادة دول المجلس» في دورته الخامسة عشرة عام ١٩٩٤، اتخذ قراراً يقضي بتسهيل توظيف وانتقال الأيدي العاملة الوطنية بين الدول الأعضاء، إلا أن الأمانة العامة للمجلس قد أكدت في تقرير لها، صدر في ٥/ ١٩٩٧/٧، اهتمامها وحرصها على مواصلة جهودها لتحقيق هذه الغاية، موضحاً في الوقت نفسه «أن دول المجلس في سعيها إلى بلوغ هذه الأهداف، تستشعر خطورة الاعتماد على العمالة الوافدة في معظم قطاعات العمل لديها، ومدى تأثير ذلك على فرص العمل الانتاجية للمواطنين». ويحدث ذلك على الرغم من أن الدورة رقم (١٦)، التي عقدت عام ١٩٩٥، قد أقرت استراتيجيا متكاملة لتحقيق هذا الهدف، تضمنت توفير حوافز مادية ومعنوية لتشجيع المواطنين على شغل وظائف القطاع الخاص، فضلاً عن العمل على توطين الوظائف والمهن، بل والعمل على رفع تكلفة العمالة الوافدة على مستخدميها!

(د) شهد العام اجتماعات عدة بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية، في نطاق المراجعة المرحلية للحوار الخليجي ـ الأمريكي، وقد ركزت تلك الاجتماعات على ضرورة تطوير أسواق المال وفك قيود الملكية في دول المجلس، واتخاذ إجراءات محدودة لتشجيع القطاع الخاص، حيث اتفق الجانبان على «استقراء آراء القطاع الخاص في ما يتعلق بأي إجراءات إضافية يمكن اتخاذها لجذب الاستثمار الأجنبي إلى دول المجلس».

وبالطبع بحث الجانبان مؤتمر «قمة الدوحة»، وما يتيحه من فرص اقتصادية لبلدان المنطقة. ويذكر أن قيمة التبادل التجاري بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون تزيد على ٢٥ مليار دولار، وفقاً لإحصاءات عام ١٩٩٦، وهي تزيد بنسبة ١٦ بالمئة على ما كانت عليه عام ١٩٩٥، كما أن الصادرات الأمريكية إلى المنطقة نمت بنسبة ٢٢ بالمئة لتصل إلى أكثر من ١٢,٣ مليار دولار.

(هـ) كذلك عقدت الدورة السابقة للمجلس الوزاري المشترك لمجلس التعاون والاتحاد الأوروبي، وتكفي إشارة إلى كلمة الافتتاح التي ألقاها وزير خارجية قطر حيث أكد «أن الاجتماعات السابقة اتسمت بالالتزام والتصميم لمواجهة التحديات»!! وأنه يتطلع إلى تنفيذ الاتفاقية الإطارية للتعاون عام ١٩٨٨، التي أنشئ بموجبها ذلك «المجلس المشترك».

(و) أما على المستوى الإقليمي، فقد حافظ المجلس على توجهه العام تجاه العراق الذي يقوم على ضرورة التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن، مع التأكيد على الحفاظ على استقلال العراق وسيادته ووحدة أراضيه وسلامته الإقليمية. كذلك واصل المجلس «انفتاحه» تجاه إيران، وفي الوقت الذي أكد فيه ضرورة حل مشكلة جزر الإمارات العربية المحتلة، فإنه أكد على الأقل «بناء الثقة» مع إيران، وبخاصة مع الترحيب الخليجي بالرئيس الإيراني المنتخب محمد خاتمي. ولا شك في أن المشاركة الخليجية في «مؤتمر القمة الإسلامي» الذي عقد في طهران في نهاية العام، تعكس هذا التوجه الأساسي، بالإضافة إلى دعوة تركيا إلى سحب قواتها من شمال العراق. وقد حذر المجلس من أن مضاعفات التوغل التركي في الأراضي العراقية «تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين» مؤكداً أن لهذه التطورات انعكاسات على الأمن والاستقرار في المنطقة.

وعموماً، يمكن القول إن تراجع «الأداء الاقتصادي» لمجلس التعاون، قد ترافق مع تزايد مطرد في «الهموم الأمنية»، ثم جاءت تفجرات «الحس السيادي» لتتناسب عكسياً مع الوفاق داخل الأسرة الخليجية، مما أدى إلى «انتعاش خلافات الحدود»، ثم انعكس ذلك كله على الأوضاع الداخلية» في غير بلد خليجي.

ويضاف إلى ذلك أن المتغير الخارجي، الاقليمي والدولي، لم يعد دافعاً للوحدة والاندماج الاقليمي، على مستوى الدول الست، كما كانت نقطة الانطلاق قبل ١٦ عاماً. وبصفة محددة يمكن القول إنه إذا كانت **الحرب العراقية ـ الإيرانية** عامل حشد للإمكانيات والقدرات الاقليمية، فقد شكلت **حرب الخليج الثانية** أداة قفز على المعطيات والظواهر السياسية الاقليمية، وأداة تفعيل للحضور الغربي فيها.

وإذا كان **الصراع العربي ـ الإسرائيلي** قد أعطى مبرراً إضافياً لمقولات الوحدة، وإن بالمدلول الفلسطيني غير المباشر، فإن **«المسيرة السلمية»** الحالية مثلت **«أداة تعويم»** لهذه المقولات. وإذا كان **«مبدأ كارتر»** أداة حصر وتجميع، بقدر ما هو أداة تدخل، يعد **«مبدأ الاحتواء المزدوج»** أداة تعويم، بقدر ما هو أداة تدخل أيضاً. ويمكن أن يلاحظ بسهولة

أن السياسة الأمريكية القائمة على «تعويم» البيئة الاقليمية للخليج دفعت باتجاه إدخال تركيا وإسرائيل في العمق الخليجي، وتعويم هذا العمق لمصلحة إطار اقليمي أوسع هو «الشرق الأوسط». وهذا «التقويم» لا ينسجم، في مضمونه الفلسفي والاستراتيجي معاً، مع وجود «مؤسسة فرعية جامعة»، مهما بلغ تواضع هذه المؤسسة.

(٢) دول «إعلان دمشق»

كان تأثير **«ظاهرة نتنياهو»** أكثر حدة في محيط دول **«إعلان دمشق»**، نظراً لأن دولتين من دوله الثماني لهما ارتباط مباشر بها: **الأولى ـ سوريا** بكل ما تعنيه في محيط **الصراع العربي ـ الصهيوني**، فضلاً عن أن أراضيها **«محتلة»** من قبل القوات الإسرائيلية، منذ ما يزيد على ثلاثة عقود، **والثانية ـ قطر**، التي بدا وكأنها **«محتلة»** هي الأخرى بالمؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال افريقيا.

ولقد فعلت «السياسة» فعلها ـ نتيجة تفاعل التوجهات المتناقضة بين ما تسعى إليه كل من الدولتين على الأقل ـ فإذا بموضوع «الإعلان» كله يصبح في مهب الريح، بعد انعقاد **«مؤتمر قمة الدوحة»**، والحملة التي شنها وزير خارجية قطر على مصر رئيساً وشعباً ودولة، فإذا بالأمور تعود إلى سابق عهدها كما كان يحدث في أيام **«الحروب الباردة العربية»**، وتنتقل العلاقات بين البلدين من النقيض إلى النقيض، ويلغى الاجتماع الثاني هذا العام لدول الإعلان، الذي كان مقرراً أن يعقد في **«الدوحة»**. وعلى الرغم من الوساطة السعودية التي سارعت إلى احتواء الأزمة الحادة التي أخذت تتصاعد بسرعة بين مصر وقطر، أمكن عقد قمة ثلاثية في الرياض، نجحت في وضع حد لهذه الأزمة، ولكنها أبقت فقط على «قمة جبل الجليد» طافية.

ومع ذلك فإن البداية والتوقعات كانت مختلفة إلى حد بعيد بعد الاجتماع الخامس عشر الذي عقده وزراء خارجية دول الإعلان، في اللاذقية، في نهاية حزيران/يونيو ١٩٩٧. فلم يحدث أن اثار أي من اجتماعات **«دول إعلان دمشق»**، منذ تأسيس هذا التجمع العربي في آذار/مارس عام ١٩٩١، ما أثارته الدورة الأخيرة من اهتمام عربي واقليمي، ومن حوار داخل المجموعة نفسها. والسبب يعود، لا إلى تزايد التحديات والمشكلات التي تواجه الدول العربية منفردة ومجتمعة فحسب، ولكن أيضاً نتيجة الشعور بالحاجة إلى **أداة عربية جامعة**، تكون لها الصدقية والفعالية.

لقد كانت مسؤولية دول مجلس التعاون الخليجي مع مصر وسوريا، مسؤولية مضاعفة، **أولاً** بسبب المشكلات **«البنيوية»** التي يعانيها هذا التجمع في الأساس، **وثانياً** لأنه كان يتوجب عليها أن تسد الفراغ الذي يحدثه غياب **«مؤسسة القمة العربية»**.

وبالعودة إلى نتائج الدورات السابقة لدول «الإعلان» لا نلاحظ فروقاً كبيرة بينها، لا بالنسبة لأسلوب التعامل مع القضايا المطروحة، ولا حتى بالنسبة لصياغات البيانات الختامية، مع إعطاء قدر أكبر من الاهتمام **للخصوصيات «القطرية»**، بما يشبه توزيع

الحصص أو تبادل المنافع، وهو ما تجلى في الدورة الأخيرة نفسها.

ومع ذلك فقد كان هناك سؤال دائم عن «**المهمة الفعلية**» التي يضطلع بها «**إعلان دمشق**» منذ تشكيله قبل ست سنوات، باستثناء الاجتماعات الدورية شبه المنتظمة التي تعقدها دوله بمعدل اجتماعين سنوياً، والبيانات العامة التي تصدرها، فضلاً عن أن هذا التجمع كان نتاجاً لظرف معين لم يعد قائماً، بل وتغيرت من بعد تغيره خرائط وعقائد وتحالفات ومحاور. وعلى الرغم من أن وزراء الخارجية قد وضعوا «وثيقة نهائية»، كما أطلقوا عليها عام ١٩٩٥ كإطار للعمل المشترك، ولتنسيق التعاون بين دول الإعلان في المجالات كافة، إلا أنها ما تزال تنتظر «التصديق» من قبل حكومات الدول المعنية.

وعلى الرغم من كل ذلك، بدت مسألة عقد دورة جديدة وعاجلة في غاية الأهمية بالنسبة للقيادة السورية تحديداً، نظراً لتكاثر الضغوط والأخطار عليها من مختلف الجبهات، بينما يعاني **العمل العربي المشترك** تصدعات تجعله عاجزاً عن خوض أية مواجهة حادة من أي نوع، كما تعذّر إقناع القيادة المصرية، أو أطراف عربية أخرى، بعقد قمة عربية شاملة، إلى جانب تعذر إقناع **قطر** ـ وبخاصة في اجتماعات مجلس الجامعة في آذار/مارس ـ بصرف النظر عن استضافة «مؤتمر التعاون الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال افريقيا»، الذي يعتبر الباعث الرئيسي لقلق سوريا من توالي خطوات التطبيع مع إسرائيل، في الوقت الذي تتمادى فيه الحكومة الإسرائيلية في انتهاك الحقوق العربية.

خلال الدورة الأخيرة لوزراء الخارجية، كان جدول الأعمال حافلاً بالقضايا المهمة.

ـ العدوان الإسرائيلي وانهيار التسوية السلمية.

ـ التطبيع مع إسرائيل وموضوع انعقاد «مؤتمر قمة الدوحة».

ـ التحالف التركي ـ الإسرائيلي وأخطاره على الدول العربية.

ـ الاجتياح التركي لشمال العراق واحتمال إقامة حزام أمني تركي دائم في المنطقة على غرار الحزام الأمني الإسرائيلي في جنوب لبنان.

ـ العلاقات مع إيران في ضوء استمرار احتلالها للجزر العربية الثلاث.

ـ تعزيز الروابط الاقتصادية والأمنية بين دول الإعلان.

وربما يكون الموضوع الوحيد الذي حظي بإجماع الدول المشاركة هو «**تشخيص المرحلة الراهنة**» **من الصراع العربي ـ الصهيوني** والمسؤولية الإسرائيلية عن انهيار العملية السلمية، وكذلك تأكيد الحقوق المشروعة للأطراف العربية. على أن البحث في الوسائل المؤدية لبلوغ ذلك اقتصرت على التذكير بمجموعة «المبادئ» التي تضمنتها المواثيق والقرارات العربية، وآخرها قمة القاهرة التي عقدت عام ١٩٩٦.

وعلى الرغم من أن موضوع **التطبيع** مع إسرائيل وانعقاد «**قمة الدوحة**» كان البند

الرئيسي على جدول الأعمال، فقد تعذر الوصول إلى اتفاق حوله، في ضوء إصرار قطر على استضافة القمة، أياً كان انعكاس ذلك على العلاقات العربية - العربية، وعلى تطور التسوية السلمية. . وكانت «السابقة المصرية»، في هذا المجال، حجة قوية في يد قطر، وكان من الملاحظ أن وزير خارجية قطر لم يشارك في الاجتماع، بدعوى وجوده مع أمير البلاد في زيارة خاصة، إنما شارك وزير الدولة للشؤون الخارجية «المنسق العام» لمؤتمر «قمة الدوحة»!

ومن اللافت للنظر كذلك أن السفير الأمريكي في الدوحة أصدر تصريحات حادة وقاطعة، بالتزامن مع انعقاد اجتماع دول الإعلان، بدت نوعاً من **«الإنذار»** موجه لمن يعنيهم الأمر، إذ قال في مؤتمر صحفي عقد خصيصاً للحديث في هذا الموضوع:

«إن إلغاء قمة الدوحة يعني وقف عملية السلام، ومعناه أن عملية السلام ماتت. . والرجوع إلى الحرب»، وأضاف مؤكداً «أن مسألة عدم اشتراك إسرائيل في القمة الاقتصادية غير واردة، وإلا فليس هنالك قمة»!

وبالنسبة لموضوع التحالف التركي - الإسرائيلي، وكذلك الاجتياح التركي لشمال العراق، فقد كان الاتفاق تاماً بين المجتمعين، حول المخاطر الجسيمة لتلك التوجهات والممارسات، وإن تجنبوا التركيز على الخلافات التركية - السورية الأخرى، مثل موضوع المياه، واتفقوا على إجراء اتصالات مباشرة مع الحكومة التركية، لإقناعها بالمخاطر المباشرة التي يمثلها التحالف التركي - الإسرائيلي على العلاقات العربية والإسلامية - التركية، وأيضاً على أمن المنطقة.

بيد أن دول الإعلان بدت أكثر حرجاً وهي تناقش موضوع العلاقات مع إيران، فهي الحليف الاستراتيجي لسوريا، كما أن دورها بالنسبة لأمن الخليج ولتوازن القوى في المنطقة يعتبر دوراً أساسياً لا يمكن تجاهله. كذلك يظل موضوع احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث بمثابة الحاجز الذي يحول دون الانفتاح الخليجي الكامل على إيران، فضلاً عن مآخذ مصرية بشأن احتمالات التأييد الإيراني لبعض التنظيمات الإسلامية في مصر.

ومع ذلك فقد نجحت دول الإعلان في التعبير عن «صيغة متوازنة» في بيانها الختامي بالنسبة للعلاقات العربية - الإيرانية، تعلق بعضاً من الرجاء على الرئيس الإيراني المنتخب، ولذلك جاء رد الفعل الإيراني ايجابياً.

كذلك واجه وزراء الخارجية قضية أخرى مختلفة، وهي **مسألة الانفتاح على العراق**، انطلاقاً من الخطوات السورية في هذا المجال. ومن خلال الصيغة «التوفيقية» التي أمكن التوصل إليها تبين أن الأوان لم يحن بعد بالنسبة لبعض الدول، وبخاصة الكويت لتجاوز هذه العقبة.

ولكن ماذا عن العلاقات بين **«دول إعلان دمشق»** نفسها؟ ليس المقصود هنا التعاون

السياسي، فهو قائم ومستمر، وآخر نتائجه «اجتماع اللاذقية»، وإنما المقصود التعاون الأمني والاقتصادي.

بالنسبة للجانب الأول، بحثت لجنة مصرية سورية مشتركة في توقيع **«بروتوكول أمني»** تشارك فيه الدول الثماني، ويكون بمثابة أول رد على التحالف التركي ـ الإسرائيلي، كما يؤسس لتعاون مستمر في المجال الأمني والعسكري، بحيث يشكل تطور العلاقات بين الدول الموقعة. غير أن معظم دول الخليج تحفظت على هذا الاقتراح بسبب الالتزامات التي يطرحها حالياً ومستقبلاً. وقد استندت تلك الدول إلى أن وثيقة «إعلان دمشق» الأساسية لا تتضمن توقيع بروتوكول أمني، فإن وثيقة «إطار العمل المشترك» تشتمل على بنود عديدة خاصة بالتنسيق الأمني بين دول المجموعة، بالاستناد إلى المادة (٢ ـ ٥) من معاهدة الدفاع العربي المشترك.

وما يقال عن التنسيق الأمني يمكن أن يقال عن **«التنسيق الاقتصادي»**، على رغم أنه لا يثير حساسيات مماثلة. فوثيقة «إطار العمل المشترك» تشتمل نصوصاً عديدة حول التنسيق والتكامل الاقتصادي العربي، بما في ذلك «إقامة منطقة تجارة حرة عربية كمرحلة نحو الوصول إلى سوق عربية مشتركة».

ولذلك، فإن الافتراضين **السوري والمصري** ـ على شكل ورقتي عمل ـ **لإنشاء منطقة تجارة حرة** بين دول إعلان دمشق كخطوة لإقامة السوق العربية المشتركة، يعتبران تنفيذاً لمضمون الوثيقة المذكورة، وإن تكن هذه الخطوة ـ التي تأخرت سنوات عدة ـ قد بدت وكأنها مجرد رد فعل على التطورات الأخيرة، ومنها «قمة الدوحة» والتحالف التركي ـ الإسرائيلي. ومن المهم ألا تكون عملية تحويل الافتراضين إلى «الخبراء المختصين» لإبداء الرأي فيهما، محاولة للالتفاف عليهما، كما هو الحال بالنسبة للعديد من القضايا العربية المشتركة.

ولقد جاءت **«الحملة القطرية»** ضد مصر، بعد انعقاد «قمة الدوحة» بالادعاءات التي تضمنتها وعلى لسان وزير خارجيتها، وكذلك الحملة المصرية المضادة، لتكشف عن الكثير من الدلالات، ويكفي أنها أطاحت بالاجتماع الذي كان مقرراً عقده في الدوحة قبل نهاية العام لدول **«إعلان دمشق»**.. وتفتح الباب للكثير من التكهنات، حتى بالنسبة لمصير الإعلان نفسه.

إن العمل العربي المشترك يفتقد الصدقية الضرورية حتى يصبح صالحاً لاعتماده بالجدية الواجبة، وإجراء الحسابات المستقبلية انطلاقاً منه.. ولا شك في أن تراكم التحديات الراهنة ـ كماً ونوعاً ـ أبرز اختبار لهذه الصدقية.

٣ ـــ المنظمات الأهلية في الوطن العربي

أماني قنديل(*)

هذه هي المرة الأولى التي يتم فيها تضمين أوضاع المنظمات الأهلية العربية ومتابعة تطورها، في «تقرير حال الأمة»، وهي مسؤولية كبيرة يضطلع بها الكاتب، بإرساء حجر الأساس لرصد وتحليل تطور هذه المنظمات ـ في الإطار الإقليمي والدولي ـ كل عام، ولفت الاهتمام نحو القضايا الكبرى التي ترتبط بها.

وقد تكون نقطة البداية المناسبة هي: لماذا نهتم بهذا الموضوع؛ بحيث يكون أحد محاور اهتمام تقرير حال الأمة، وفي هذه اللحظة الزمنية بالتحديد؟ يتمثل أول الأسباب في التطورات الكبيرة التي يشهدها المجتمع المدني بعامة، وقطاع المنظمات الأهلية بخاصة، وهي تطورات كمية، حيث يتجه القطاع إلى التنامي بصورة ملحوظة؛ وتطورات نوعية، حيث تتجه المنظمات نحو مجالات اهتمام جديدة ومتنوعة لتعكس المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية. كذلك فإن التغيرات التي يشهدها القطاع الأهلي في بعض الدول العربية، تأتي لتعكس ـ في بعض المجالات ـ التطور في مستوى الوعي، بواقع علاقات القوى في المجتمعات العربية، وانعكاساتها على حالة وأوضاع شرائح اجتماعية معينة. ولعل تنامي منظمات الدفاع والمناصرة (Advocacy Organizations) في بعض الأقطار العربية هي دليل على ذلك. والمفهوم هنا لا يتجه فقط إلى منظمات حقوق الإنسان التي تدافع عن الحقوق السياسية والمدنية للمواطن العربي، وإنما إلى منظمات أخرى كثيرة ـ تنامت في السنوات الأخيرة ـ لتدافع عن الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للفئات المهمشة، ومتبعة منهجية مختلفة عن «الخيرية» والمساعدات الاجتماعية.

ويتمثل السبب الثاني، لاهتمام تقرير حال الأمة بالمنظمات الأهلية العربية، في تزايد اهتمام قطاعات كبيرة من الرأي العام والحكومات العربية، ومؤسسات التمويل الدولية، بالأدوار الحالية والمحتملة التي تلعبها هذه المنظمات، في ضوء التحولات الاقتصادية

(*) أستاذة العلوم السياسية في المركز القومي للبحوث الاجتماعية، القاهرة.

والاجتماعية والسياسية التي تشهدها بعض الأقطار العربية، إذ إنه لا شك أن اعتماد اقتصادات السوق كمرجعية مقبولة في العديد من هذه الأقطار، وارتباطها بالخصخصة (Privatization)، قد أدى إلى انسحاب الدولة غير المنظم من دعم السياسات الاجتماعية للحد من الإنفاق العام، وهو ما ترك فجوات في أداء السياسات العامة (بخاصة الرعاية الاجتماعية والصحة والتعليم)، فبرزت المنظمات الأهلية «كفاعل» مرشح لسد هذه الفجوات. ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع مؤشرات الفقر في عدد من الدول العربية، وارتفاع نسبة البطالة، وتهميش المرأة(١)، قد دفع المنظمات الأهلية في بعض الأقطار العربية للعب أدوار أكبر نسبياً، أو ترشيحها للتعامل مع هذه المتغيرات. ومن ثم كان من الطبيعي أن تتغير لغة «الخطاب السياسي» لكثير من الحكومات العربية، لكي تعطي وزناً كبيراً لتفعيل دور هذه المنظمات. وكان من الطبيعي أيضاً، أن تؤكد الوثائق العالمية الصادرة عن الأمم المتحدة في التسعينيات على دور هذه المنظمات، وطرح فكرة «الشراكة» (Partnership) للخروج من مأزق التنمية في الدول النامية. وفي هذا الإطار العالمي، تدفق التمويل من مؤسسات التمويل الدولية لدعم مشروعات المنظمات الأهلية، وهو ما يعكس **رؤية جديدة لها باعتبارها «آلية» إدارة أزمات السياسة الاقتصادية**. يضاف إلى ما سبق - في إطار تفسير تصاعد الاهتمام بالمنظمات الأهلية العربية - إعلان التعددية السياسية والتحول الديمقراطي في بعض الأقطار العربية (تونس والمغرب ومصر والأردن ولبنان وفلسطين واليمن..) الذي ارتبط بهامش حريات أكبر نسبياً لمؤسسات المجتمع المدني بعامة، وإن كانت عملية تغيير قوانين هذه المنظمات - كما سنأتي إلى ذلك فيما بعد - لم تتم ولم تستقر في اتجاه دعم الحريات.

أما السبب الثالث الذي يفسر أهمية تناول المنظمات الأهلية العربية في تقرير حال الأمة، فهو ارتباط وتقاطع هذا الموضوع مع محاور كثيرة يناقشها التقرير، من أهمها: التنمية البشرية العربية، بما تتضمنه من قضايا الفقر والعدالة، والفئات المهمشة، وقضايا البيئة، وما يطرحه ذلك من أدوار للمنظمات الأهلية. وكذلك الديمقراطية وحقوق الإنسان، وما يطرحه ذلك من ضرورة مناقشة تطورات الدور الذي تلعبه منظمات حقوق الإنسان، وإشكاليات الممارسة الديمقراطية في المنظمات الأهلية بعامة.

وأخيراً وليس أقلها أهمية، فإن **أطروحات العولمة** (Globalization) تفرض نفسها في مجال مناقشة المنظمات الأهلية العربية، وما تحمله العولمة من انعكاسات على هذه المنظمات. وعلى الجانب الآخر فإن **أطروحات العمل الأهلي العربي المشترك** تفرض هي الأخرى ضرورة التحليل والمتابعة، ورصد الإخفاقات أو الخامات، حتى وإن كانت محدودة.

---

(١) انظر في هذا الخصوص أحدث تقرير صدر عن الاسكوا وجامعة الدول العربية تحت عنوان: استعراض وتقييم ما تم تنفيذه للنهوض بالمرأة العربية (نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٩٧).

أ ـ المفهوم

إن المنظمات الأهلية في الوطن العربي، تعود بشكلها المؤسسي المقنن إلى القرن التاسع عشر، وتم التعبير عنها بالجمعيات الأهلية (أو الجمعيات الخيرية)، وكان ذلك في مصر عام ١٨٢١، ثم امتدت هذه التنظيمات في الربع الأخير من القرن التاسع عشر إلى بلدان المشرق العربي، وإلى بلدان المغرب العربي، ثم إلى بعض بلدان الخليج العربي (البحرين)، في الربع الأول من القرن العشرين. وإذا كنا نتحدث عن الشكل المؤسسي المقنن، فإنه قبل ذلك بكثير لعبت «الأوقاف» أو «الأحباس» دوراً تاريخياً في الممارسة المنظمة للعمل الطوعي، من خلال تخصيص مال أو أرض زراعية أو عقار لصالح أغراض خيرية. وكذلك فإن المؤسسات الدينية ـ المساجد والكنائس ـ كانت أوسع من أن تكون مكاناً للعبادة، وبدت في مراحل تاريخية مختلفة مؤسسات ثقافية وتعليمية واجتماعية. فالتاريخ العربي يقول إنه في فترات غياب الدولة وتردّي أحوال المجتمع، كان المسجد مكاناً لتلقي التعليم على أيدي متطوعين من العلماء ورجال الدين، ولدينا عشرات من النماذج في الوطن العربي تؤكد ذلك[٢]، من أمثلتها «الزوايا» في ليبيا والجزائر، و«المحضرة» في المغرب، وموريتانيا، والكتاتيب في مصر، التي كانت جميعها بنية ثقافية تعليمية شعبية، اتخذت من المساجد مكاناً لها، ومن العطاء شعاراً لها. هذا إلى جانب الطرق الصوفية التي عكست هي الأخرى الارتباط بين الدين من جانب، والعمل الخيري التطوعي من جانب آخر.

وعلى الرغم من هذا العمق التاريخي للظاهرة التي نتحدث عنها، وعلى الرغم من الأشكال المختلفة التي اتخذتها، والدور القومي الذي لعبته «الجمعيات الأهلية» في مختلف الأقطار العربية (الشام ومصر وبلدان المغرب العربي)، إلا أنها لم تلقَ ما تستحقه من اهتمام من جانب الباحثين. وفي السنوات الأخيرة فقط من عقد الثمانينيات، بدأت دراسات عديدة تتجه إلى هذا الموضوع في أبعاده الاجتماعية والسياسية على وجه الخصوص، حتى اننا نستطيع الآن أن نتحدث عن «نقلة نوعية» في هذا المجال البحثي المتميز[٣].

ويسبب حداثة هذا المجال البحثي في الوطن العربي، وكذلك حداثته النسبية في الأدبيات الغربية ـ التي شهدت هي الأخرى نقلة نوعية في السبعينيات ـ وكذلك بسبب اختلاف المسميات القانونية لهذه المنظمات، وارتباطها بسياقات ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة، فإن هناك **«نوعاً من الفوضى» في استخدام المصطلحات**. ففي الوطن

---

(٢) لمزيد من التفصيل حول العمق التاريخي، انظر: أماني قنديل، **المجتمع المدني في العالم العربي: دراسة للجمعيات الأهلية العربية** (القاهرة: دار المستقبل العربي؛ منظمة سيفكس، ١٩٩٤)، ص ٣٦ ـ ٤٠.

(٣) لمزيد من التفصيل، انظر: أماني قنديل، «تطور دراسات العمل الأهلي في الوطن العربي: إطلالة على المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٢ (آب/أغسطس ١٩٩٧).

العربي يسود تعبير المنظمات الأهلية، والجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة، وجمعيات النفع العام (في بعض أقطار الخليج العربي) والمنظمات التطوعية، بالإضافة إلى استخدام مصطلح المنظمات غير الحكومية (N.G.O.s) على المستويين العالمي والإقليمي للتعبير عن الظاهرة. ومن ثم، ودون دخول في تفاصيل الاختلافات الدقيقة بين المفاهيم، فإنه قد اتفق ـ في دراسات عالمية وعربية عن الموضوع(٤) ـ على تحديد السمات الرئيسية للمنظمات الأهلية، على النحو التالي:

ـ ألا تكون هادفة للربح.

ـ توافر إطار رسمي مقنن لأنشطتها.

ـ توافر قدر من المبادرة التطوعية، ثم المشاركة التطوعية في إدارة المنظمة أو في أنشطتها.

ـ أن يتوافر للمنظمة شكل رسمي له سمة الدوام إلى حد ما، وبالتالي يتم استبعاد التجمعات المؤقتة أو غير المؤسسية.

ـ أن تكون المنظمة غير حكومية بمعنى أنها غير مرتبطة هيكلياً بالحكومة، لكنها قد تحصل على دعم (مالي أو فني) ومساندة من الحكومة.

ـ أن تتمتع «بقدر» من الاستقلال الذاتي يكفل لها أن تنبع إدارتها وقرارتها من داخلها (Self Governing).

ـ ألا تكون المنظمة حزبية، أي غير مرتبطة بنشاط حزب معين، وإن كانت قد ترتبط بأنشطة سياسية تتعلق بالتوعية السياسية أو بالدفاع عن الحريات السياسية وحقوق الإنسان.

مما سبق يتضح لنا أن التعريف بالمفهوم عن طريق وضع سمات أو معايير، يبدو أنه «الحل المناسب» في مواجهة إشكالية عدم وجود تعريف موحد ومحدد، لظاهرة تختلف مسمياتها باختلاف المجتمعات، وباختلاف القوانين الحاكمة لها. ومن ثم فإن الرجوع إلى المعايير السابقة من شأنه أن يبرز عناصر الاختلاف أو الاتفاق.

ب ـ خلفية موجزة عن حجم المنظمات الأهلية العربية ومجالات نشاطها

من المهم في البداية الإشارة إلى الصعوبات العملية التي تكتنف توفير بيانات حديثة عن تطور المنظمات الأهلية في الوطن العربي، وفي شكل سلسلة زمنية، نقف منها على

---

(٤) أبرز الدراسات العالمية المقارنة في هذا المجال، دراسة جامعة جونز هوبكنز، والتي صدرت أعمالها من معهد دراسات السياسة العامة في شكل سلسلة في الفترة من ١٩٩٥ ـ ١٩٩٧، وشاركت الكاتبة في هذه الدراسة العالمية.

اتجاهات النمو والتطور. كذلك فإن هناك صعوبات عملية وعلمية تكتنف تصنيف هذه المنظمات في مختلف الأقطار العربية، إذ إن البعض منها ـ وفقاً للقانون ـ يدمج الجماعات المهنية ضمن هذه المنظمات (أغلب بلدان الخليج العربي)، والبعض الآخر يستبعد هذه الجماعات ويحدد لها إطاراً قانونياً مستقلاً باعتبار العضوية فيها شرطاً لممارسة المهنة (حالة مصر والأردن مثلاً). كذلك فإن بعض هذه الأقطار، تُدخل ضمن إحصاءات هذا القطاع، النوادي الرياضية والاجتماعية (المغرب وتونس)، والبعض الآخر يستبعده تماماً ـ على رغم أنها غير هادفة للربح ـ ويحدد لها قوانين مستقلة (مصر على سبيل المثال)، إلا أنه بغض النظر عن صعوبات التصنيف وتحديث البيانات، فإنه ـ وبناءً على التقديرات الرسمية ـ يمكن تقدير إجمالي حجم/عدد المنظمات الأهلية في الدول العربية بحوالى ٧٠,٠٠٠ (عام ١٩٩٣)[٥]، كما يمكن تقدير هذا الحجم عام ١٩٩٧، واستناداً إلى نسب النمو المتوقعة، بأنه حوالى ١٠٠,٠٠٠، إلا أن التوزيع وفقاً للأقطار العربية يختلف إلى حد كبير، بسبب الاختلافات القائمة بين عدد السكان من قطر إلى آخر، واختلافات الظروف الاجتماعية والسياسية، وكذلك الاختلاف بين القوانين، ومن ثم فإن مصر تضم حوالى ١٥,٠٠٠ (عام ١٩٩٧) ولبنان ١٣٠٢ (عام ١٩٩٣)، وفلسطين ٥٠٠، والأردن ٧٠٠، والكويت ٥٥، وسلطنة عمان ١٦، وتونس ٥١٨٦ (عام ١٩٩٣).. وهكذا يتوزع الحجم الإجمالي باختلاف الأقطار العربية.

يهمنا في هذه الخلفية الموجزة، إبراز مجالات نشاط المنظمات الأهلية العربية، التي يمكن تصنيفها على النحو التالي:

(١) منظمات **المساعدة الاجتماعية**، التي يطلق عليها المنظمات/الجمعيات الخيرية، وهي تشكل نسبة كبيرة من قطاع المنظمات الأهلية في الغالبية العظمى من الأقطار العربية، وجانب كبير منها له سمة دينية (إسلامية ومسيحية).

(٢) **منظمات خدمات** (Service Delivery) تقدم خدمات صحية واجتماعية وثقافية.

(٣) **منظمات رعاية اجتماعية** تتوجه نحو بعض الفئات المهمشة في المجتمع (رعاية معاقين، أيتام، وغير ذلك).

(٤) **منظمات تنمية**، تنخرط في أنشطة اقتصادية واجتماعية وتستهدف تحقيق تنمية المجتمع المحلي، أو تنمية بعض قطاعات السكان (المرأة والشباب... الخ).

(٥) **منظمات الدفاع والمناصرة** (Advocacy Organizations) وتستهدف التوعية بالحقوق والدفاع عنها، ومناصرة بعض الفئات في المجتمع.

---

(٥) قنديل، **المجتمع المدني في العالم العربي: دراسة للجمعيات الأهلية العربية.**

وفي الجزء التالي نطرح أهم القضايا والتطورات التي ارتبطت بساحة العمل الأهلي العربي المنظم خلال عام ١٩٩٧، مع عدم إغفال ترابطها وتفاعلها مع ما طرح في السنوات الماضية ـ وبخاصة في التسعينيات ـ وكذلك أهمية متابعتها وتحليلها في المستقبل، حيث إنها من المتوقع أن تشهد تطورات كبيرة.

ج ـ أهم القضايا والتطورات التي ارتبطت بالعمل الأهلي العربي

(١) المنظمات الأهلية العربية والحاجة إلى تطوير التشريعات

حددت التشريعات العربية سمات هذه المنظمات (والمعروفة باسم الجمعيات الأهلية، أو جمعيات النفع العام) بأنها تتكون من مجموعة من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، بحد أدنى يختلف من قانون إلى آخر (القانون المصري يشترط عشرة أشخاص والقانون الأردني سبعة أشخاص، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠ شخصاً)، وتستهدف هذه التنظيمات أغراضاً غير الحصول على الربح المادي، وقد يكون هدفها تحقيق منافع عامة أو تحقيق مصلحة الأعضاء أنفسهم، وقد نهجت بعض التشريعات العربية نحو تحديد الأهداف التي يجوز لهذه المنظمات تبنيها على سبيل الحصر، بينما اتجهت تشريعات أخرى نحو وضع قيود على أغراض الجمعيات توجب الإلغاء في حالة المخالفة.

كذلك، فقد اتجهت التشريعات العربية ـ في تحديدها لملامح الجمعيات الأهلية ـ نحو إقرار أنها تتمتع باستقلال ذاتي وإدارة ذاتية (جمعية عمومية ومجلس إدارة وانتخابات..)، والغالبية العظمى من هذه التشريعات، حين تذكر مصادر التمويل يكون دعم الدولة لها ضمن المصادر المتعددة، مثل الاشتراكات والتبرعات والهبات وعائد الخدمات. هذا وقد حرصت التشريعات العربية على إبراز السمة غير السياسية وغير الحزبية للمنظمات الأهلية، وهي في سبيل ذلك قد تنص على ذلك صراحة أو ضمناً حين تتناول أسباب رفض الدولة لتأسيسها، أو أسباب حلها.

أما بالنسبة لتكوين الجمعيات، فإن التشريعات العربية جميعها ـ فيما عدا لبنان ـ تشترط إخطار السلطة الإدارية مسبقاً وموافقتها وترخيصها كشرط أساسي لتأسيس هذه المنظمات ومباشرة نشاطها (من ذلك تونس والأردن والجزائر والبحرين، وكذلك مصر والإمارات وسوريا).

ولعل من أهم القضايا المثارة حالياً، فيما تعلق بالمكانة القانونية للمنظمات الأهلية العربية، هو شروط وإجراءات التأسيس من جانب، وحق الدولة في حل الجمعيات أو التدخل في أمورها الداخلية من جانب آخر.

لقد شهد عام ١٩٩٧ على وجه الخصوص تطوراً في إثارة وطرح قضية تغيير قوانين الجمعيات الأهلية في أقطار عربية عدة. وعلى الرغم من نص الدساتير المكتوبة على حق

تأسيس الجمعيات الأهلية، فإن الغالبية العظمى من القوانين العربية تشترط إجراءات طويلة ومعقدة لموافقة الحكومة على تأسيس هذه الجمعيات، وهي تعطي الحكومة حق رفض هذا التأسيس، وبعض التشريعات تستبعد أشخاصاً بعينهم، من حق تأسيس الجمعيات (القانون السوري، المصري، الليبي. .). . ويعرف ذلك بحق **الدولة المسبق في الرقابة على تأسيس هذه المنظمات**. يضاف إلى ذلك سلطات الدولة في الإشراف والرقابة على نشاط هذه الجمعيات، الذي يصل في بعض الحالات (القانون ٣٢ في مصر) إلى إلغاء قرارات لها صفة شرعية صدرت من مجالس إدارات هذه المنظمات، أو حق السلطة الإدارية الحكومية في تعيين أعضاء مجلس الإدارة (القانون السوري مثلاً).

إن الشكل السابق للتدخل يعرف بـ «الرعاية اللاحقة»، إلا أن أخطر صور تدخل الدولة ـ ممثلة في جهة الإدارة ـ يبرز في سلطة **حل الجمعيات وإنهاء الوجود القانوني والمادي لها بواسطة قرار إداري**، وليس من خلال السلطة القضائية (الإمارات العربية والبحرين ومصر وليبيا والجزائر وسوريا).

وهكذا فإن قضية العلاقة بين المنظمات الأهلية والدولية ـ من خلال ما تعكسه هذه القوانين من سلطات للدولة ـ على درجة عالية من الأهمية، وشهدت تصعيداً كبيراً لها، تمثلت في **ضغوط داخلية وخارجية، لتغيير القوانين التي لم تعد تتلاءم مع التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية**.

هذا، وقد تمثلت الضغوط الخارجية في أدوار جديدة تلعبها مؤسسات التمويل العالمية (البنك الدولي وهيئة المعونة الأمريكية) لإحداث تغيير في القطاع الثالث[٦]، أو القطاع الأهلي بما يتلاءم مع تدفق المعونات والتمويل لدعم مشروعات هذا القطاع، وبحيث يتوافق مع السياسات الاقتصادية الجديدة (الخصخصة)، والتقليل من مركزية الدولة العربية. ومن ثم فقد صدر مثلاً عن البنك الدولي عام ١٩٩٧[٧] كتيب حول المبادئ القانونية الأساسية التي ترتبط بممارسات المنظمات غير الحكومية. وكذلك فقد صدر عن منظمة سيفكس (Civicus) العالمية كتيب يضم المبادئ القانونية لمشاركة المواطن[٨]. بالإضافة إلى أن هذا الدور ـ أي محاولة تغيير قوانين المنظمات الأهلية في بعض الدول العربية ـ كان محلاً للضغط والتفاوض المباشر مع الحكومات. وعلى الجانب الآخر، فإن هناك **ضغوطاً داخلية متصاعدة** بدت واضحة عام ١٩٩٧، من جانب مؤسسات المجتمع المدني، لدفع الحكومات لتغيير القوانين، مع طرح بدائل محددة لهذا

(٦) يستخدم تعبير القطاع الثالث على المستوى العالمي للدلالة على القطاع الذي يضم المنظمات غير الحكومية والتي تقف ما بين الدولة والقطاع الخاص.

(٧) World Bank, *Handbook on Good Practices for Laws Relating to Non Governmental Organizations* (Washington, DC: The Bank, 1997).

(٨) *Legal Principles for Citizen Participation* ([n. p.]: Civicus, 1997).

التغيير. وقد استخدم في هذا عدة آليات منها وسائل الإعلام (بخاصة في مصر والأردن)، وتشكيل لجان مشتركة بين ممثلي المنظمات الأهلية والبرلمانيين، وممثلي الحكومة (حالة اليمن)، وكذلك استخدام الشبكات (حالة فلسطين)[٩]، والتفاوض حول القانون. والحالة الأخيرة على درجة عالية من الأهمية لارتباطها ببناء دولة، والتوصل إلى توافق حول قانون جديد في إطار خضوع المنظمات الحالية إلى قوانين مختلفة (القانون الإسرائيلي، القانون الأردني، القانون العثماني..)، ووجود عدد كبير من المؤسسات غير مسجل قانوناً ولكن يعمل في الواقع.

من الواضح أن الحكومات العربية تتعامل وتتفاعل مع المجتمع المدني بشكل انتقائي، فعدد كبير منها (مصر والأردن وفلسطين ولبنان وتونس والمغرب والجزائر)، يرى في المنظمات الأهلية آلية للتعامل مع الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية، وفي الوقت نفسه، فإن الحكومات العربية لا ترغب في تهيئة المناخ القانوني والسياسي اللازم لتفعيل دور هذه المنظمات.

(٢) طرح قضية الشراكة والدور التنموي

في إطار المتغيرات الدولية والإقليمية، طرح الخطاب العالمي ـ الذي تعكسه وثائق المؤتمرات العالمية الأخيرة ـ مفهوم الشراكة للخروج من مأزق التنمية في العالم الثالث. وهو مفهوم يؤكد التكامل والتعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات التمويل، في مواجهة قضايا السكان والتنمية، وبخاصة ما تعلق بالفقر وفرص العمل والتعليم والمرأة. وقد عكست الوثائق الإقليمية التأكيد على المفهوم نفسه، ثم جاء الخطاب العربي الرسمي وغير الرسمي ليؤكد على الشراكة.

لقد كانت قضية الشراكة ـ من حيث متطلباتها ومحدداتها وواقعها ـ واحدة من القضايا المهمة التي نوقشت عام ١٩٩٧، واجتذبت فئات عديدة من المهتمين بالموضوع، وعقدت عشرات من المؤتمرات والمنتديات لتسهيل التواصل بين مختلف الأطراف (من بينها المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية في القاهرة في أيار/مايو ١٩٩٧)، ومناقشة المشكلات التي تعترضه. كما أن **تأسيس بعض المجالس واللجان** (على سبيل المثال المجلس الاقتصادي والاجتماعي في لبنان)، قد ارتبط بعضوية ممثلي القطاع الأهلي، وذلك في محاولة لتمكين القطاع من التأثير في صنع السياسات. ولا شك في أن ذلك الأمر قد جاء ليعكس جزئياً، توجهات مؤسسات التمويل العالمية التي تربط في أحيان كثيرة بين التمويل وشراكة القطاع الأهلي في عمليات التنمية والرعاية الاجتماعية، إلا أن المناقشات المختلفة

---

(٩) انظر على سبيل المثال: علي الشاعر، «نموذج اليمن للتأثير في تطوير التشريعات الخاصة بالمنظمات الأهلية العربية،» وغسان فرمند، «الجوانب القانونية للجمعيات والهيئات الاجتماعية والمؤسسات الخاصة في فلسطين،» ورقتان قدمتا إلى: المؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة، ١٩٩٧.

التي تدور في الأوساط العربية حول هذا الموضوع، تطرح بقوة مدى كفاءة وقدرات هذا الشريك الجديد (المنظمات الأهلية)، والتخوف من انسحاب دور الدولة من مجالات أساسية دون توافر عملية إحلال منظمة لسد الثغرات في هذه المجالات. إن «الشراكة» تفترض التكافؤ بين الأطراف، إلا أن هذا التكافؤ أمر مشكوك فيه في ضوء غياب المرجعية القانونية المقبولة من الأطراف، وكذلك في ضوء ضعف الاستقلال الذاتي لكثير من المنظمات الأهلية، وبخاصة إذا أخذنا في الاعتبار أزمة تمويل هذه المنظمات.

إن تفعيل دور «الشركاء» في التنمية، وتقوية «الشراكة» فيما بينهم تتوقف إلى حد كبير، على مدى توافر «الرؤية» للتنمية، ومن ثم فإن الأمر الذي لا شك فيه هو أن عدم وضوح هذه الرؤية لدى الدولة ولدى المؤسسات المدنية هو قاسم مشترك بين الأطراف، وإذا أخذنا في الاعتبار مصالح القطاع الخاص في إطار السياسات الاقتصادية الجديدة، وضعف وعي رجال الأعمال العرب بالدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات غير الربحية، وفي بعض الأحيان الإدراك المتناقض للمصالح (القطاع الخاص يرى مصالحه الكبرى تتحقق في إطار الخصخصة، بينما قطاع من المؤسسات المدنية يرى في هذه السياسة خطراً داهماً)، فإن الدور التنموي المعلق على المنظمات الأهلية يصبح مشكوكاً فيه.

ومن جانب آخر، فإن أطروحة «الشراكة» والدور التنموي للمنظمات الأهلية العربية، تتوقف على أمور عدة، من بينها مستوى الوعي المتوافر لدى هذه المنظمات، وقدراتها المؤسسية والمادية والفنية، وإدراكها لمسؤولياتها في ضوء تفاوتات القوى القائمة في المجتمعات العربية. والمنظمات التي يمكن تصنيفها في هذا الإطار، محدودة في الأقطار العربية، ولعل العودة إلى تصنيف مجالات اهتمام المنظمات الأهلية بواقعها في الدول العربية، هي مؤشر على ذلك. إن البيانات الرسمية تقول إن نسبة كبيرة من الجمعيات الأهلية تنشط في مجال المساعدات الاجتماعية، والعمل الخيري هو ميدان تقليدي تاريخي لهذه المنظمات. فهي تشكل ـ على سبيل المثال ـ ٤٥ بالمئة من إجمالي المنظمات في لبنان، و٣٧,٦ بالمئة في الأردن، و٣١,٤ بالمئة في مصر، وترتفع النسبة عن ذلك كثيراً في بلدان الخليج العربي. ويأتي في المرتبة التالية من حيث مجالات النشاط والاهتمام، الرعاية الاجتماعية (تقديم خدمات صحية واجتماعية ورعاية الفئات الخاصة)، ثم تأتي بعد ذلك المنظمات العاملة في مجال التنمية.. إن ما سبق يفسر أبعاداً متعددة في طرح قضية الشراكة والدور التنموي للمنظمات الأهلية العربية، الذي بدا واضحاً في المؤتمرات القطرية والإقليمية المتعددة التي عقدت عام ١٩٩٧، وكذلك على المستوى الدولي.

(٣) بناء القدرات

شهدت السنوات القليلة الماضية، تصعيداً في الاهتمام بمفهوم بناء القدرات (Capacity Building) في المنظمات الأهلية العربية، الذي يتجه نحو تدريب العاملين

والمتطوعين في هذه المنظمات بهدف تقوية البناء المؤسسي والإداري. ويتجه المفهوم أيضاً إلى الاهتمام ببناء قاعدة بيانات تسهم في فهم القطاع، وكذلك الاهتمام بالبحوث التي تتوجه نحو تطوير القطاع، بالإضافة إلى تحقيق علاقات التفاعل والتعاون والتنسيق بين المنظمات الأهلية (Networks).

وفي إطار تحقيق هذا الهدف، حدث اهتمام واسع ـ عالمي اقليمي وقطري ـ اتجه بشكل رئيسي نحو التدريب، وبدرجة أقل نحو الأبعاد الأخرى في مفهوم بناء القدرات. ومن ثم حدث تدفق في التمويل الأجنبي لدعم التدريب، واهتمت مؤسسات عربية عديدة بتطوير منهجيات وآليات للتدريب (من بينها لجنة متابعة المنظمات الأهلية العربية في القاهرة، والمعهد العربي لحقوق الإنسان في تونس)، وحدث تنوع كبير في مجالات اهتمام مراكز ومؤسسات التدريب. وتشير أحدث الدراسات في هذا المجال[١٠]، إلى أن الاهتمام الرئيسي بالتدريب، قد توجه نحو إدارة المنظمات غير الربحية (بما تتضمنه من قيادات وتخطيط وإشراف ورقابة)، كما توجه نحو التدريب على تدبير التمويل وإعداد المشروعات، وتعبئة المتطوعين، والاتصال. كما تشير الدراسة السابقة إلى أن التدريب قد استهدف أنماطاً معينة من المنظمات، من أبرزها: تلك العاملة في مجال التنمية، وحقوق الإنسان، والمرأة، والطفل.

وفي هذا الإطار من المهم الإشارة إلى أن عام ١٩٩٧، قد شهد اهتماماً واسعاً بدراسة، ومناقشة، الإشكاليات التي تتعلق ببناء القدرات، ومن أهم المحافل والمنتديات العربية التي اهتمت بهذا الموضوع خلال ذلك العام لجنة متابعة المنظمات الأهلية العربية في المؤتمر الذي دعت إليه في القاهرة (أيار/مايو ١٩٩٧)، ومؤسسة التدريب التابعة لجمعية الشبان المسيحية في بيروت (عقدت اجتماعاً مهماً في الأردن في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٧)، ومركز معلومات المرأة والطفل في البحرين (عقد ندوة مهمة في المنامة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧)، بالإضافة إلى اهتمام واضح من جانب المعهد العربي لحقوق الإنسان (تونس)، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (مصر).

إن القضية الرئيسية التي تواجه بناء القدرات في الوطن العربي، بالنسبة إلى المنظمات الأهلية ـ وأعتقد أيضاً أنها حيوية بالنسبة إلى سائر مؤسسات المجتمع المدني ـ تتمثل في **إرساء المؤسسية** (Institutionalization)، **وما يرتبط بذلك من إدارة الأزمات والصراعات من خلال الحوار والتسامح وقبول الاختلاف،** مع تحديد آليات لحل الأزمات والصراعات. والمؤسسية وما يرتبط بها من متطلبات، هي جوهر الثقافة المدنية والممارسة الديمقراطية، وهو ما تحتاج اليه المدنية كافة، في الوطن العربي. ولعل ذلك هو ما دفع ببعض المؤسسات والمراكز المعنية ببناء القدرات، إلى تنظيم تدريب متخصص لرؤساء وأعضاء

---

(١٠) أماني قنديل، تنمية القدرات البشرية والتنظيمية للمنظمات الأهلية العربية (القاهرة: لجنة متابعة المنظمات الأهلية العربية، ١٩٩٧).

مجالس الإدارات في المنظمات الأهلية العربية (خلال عام ١٩٩٧)، يهدف إلى تعميق الممارسة الديمقراطية والتأثير في الثقافة المدنية.

(٤) المنظمات الأهلية العربية بين النخبة والجماهير

إن إحدى القضايا المثارة على ساحة المنظمات الأهلية في الوطن العربي، التي تعد أيضاً محدداً لفاعليتها ولمستقبلها هي قدرة هذه المنظمات على الاستجابة لاحتياجات المجتمع، وهي احتياجات متجددة ومتغيرة، وقدرتها على اجتذاب الجماهير داخل إطاراتها التنظيمية، لكي تتسع المشاركة في الحياة العامة.

إن خريطة توزيع هذه المنظمات في مختلف الأقطار العربية، تقول ان هذا التوزيع غير متوازن بين الريف/البادية، والحضر، وذلك لصالح الأخيرة. فالحضر ترتفع فيه مؤشرات التعليم والثقافة والوعي، وحيث توجد النخب ـ بالمعنى الواسع ـ فإن المبادرات التطوعية لتأسيس هذه المنظمات تتزايد احتمالاتها، وبخاصة في ضوء إجراءات التأسيس المعقدة ـ القانونية والإدارية ـ التي تستلزم توافر من يتعامل معها. ومن ثم فإنه في كل الأقطار العربية بلا استثناء، يتزايد عدد هذه المنظمات في العاصمة والمدن، وتتجه إلى التناقص في الريف والبادية، حتى وإن كانت الاحتياجات أكثر إلحاحاً.

يرتبط بذلك أن مؤشرات العمل التطوعي تبرز نوعاً من الانحسار، وبخاصة بين الشباب والنساء، آخذين في الاعتبار أن المنظمات الأهلية كانت تاريخياً في الوطن العربي، المجال الحيوي لمشاركة المرأة في الحياة العامة (حالة مصر على سبيل المثال). ويبدو أيضاً، أن إمكانات التواصل بين جيل الرواد في العمل الأهلي العربي، وبين الشباب، محدودة إلى درجة كبيرة، وقدرة الشباب على تحقيق التغيير تتسم بالضآلة. ومن ثم أثيرت تخوفات عديدة في السنوات الأخيرة حول تحول هذه المنظمات إلى «مراكز نخبوية تقليدية»، مما يؤثر بالسلب في علاقتها التاريخية بالجماهير العريضة، وذلك باعتبار أن طبيعة العمل في المنظمات الأهلية والتعامل معها، يرشحها لأن تكون أعمق المؤسسات المدنية علاقة بالجماهير (بالمقارنة بالأحزاب السياسية العربية والجماعات المهنية وجماعات رجال الأعمال. . . إلخ).

إن هذه القضية تصبح أكثر إلحاحاً في حالة منظمات حقوق الإنسان، التي اعتادت أن تكون «المجال الحيوي» لحركة قطاعات من المثقفين العرب والنشطاء سياسياً[١١]. فالإشكالية التي تواجه هذه المنظمات مزدوجة، فهي تكافح من أجل الحصول على الشرعية القانونية في مواجهة الدولة، وهي تكافح من أجل الحصول على الشرعية الثقافية في مواجهة ثقافة مجتمع على استعداد للتضحية بالقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. وعلى

(١١) انظر: بهي الدين حسن، محرر، تحديات الحركة العربية لحقوق الإنسان (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ١٩٩٧).

الرغم من المكاسب التي حققتها المنظمات الأهلية العربية العاملة في مجال حقوق الإنسان (ومنذ أوائل الثمانينيات تقريباً) سواء على مستوى بناء نظام مؤسسي أو على مستوى الحصول على القبول الواقعي السياسي والثقافي، إلا أنها أخفقت إلى حد كبير في التواصل مع الجماهير ومع سائر مؤسسات المجتمع المدني.

إن منظمات حقوق الإنسان لا تتمتع بشرعية قانونية إلا في تونس والجزائر والمغرب، وفي أقطار أخرى ـ مثل مصر ـ حدث تكيف واقعي من جانب السلطات معها، فأصبحت تتمتع بشرعية فعلية، وفي أقطار أخرى مثل سوريا والعراق وبلدان الخليج العربي (عدا الكويت) يحظر وجودها القانوني والفعلي. وعلى الجانب الآخر فإن النمو الضعيف للثقافة المدنية في الوطن العربي يؤدي إلى قلة عدد النشطاء في هذا المجال وإلى هشاشة الأبنية المؤسسية لمنظمات حقوق الإنسان (وغيرها من المؤسسات المدنية) وإلى صعوبة توافر ثقافة قادرة على حل النزاعات سلمياً، يضاف إلى ذلك الفجوة الفلسفية والثقافية بين التزامات مبادئ حقوق الإنسان ـ التي تستند إلى أساس عالمي ـ والتزامات برامج وموضوعات وقضايا تطرحها الثقافة السياسية الحالية في الوطن العربي.

(٥) العمل الأهلي العربي المشترك

إذا تحدثنا عن «عمل أهلي عربي مشترك» من المهم أن نأخذ في اعتبارنا أموراً عدة:
أولها: إن القطاع الثالث الذي يضم المنظمات غير الربحية، الذي جرى التعبير عنه بهذا المفهوم في الغرب، يشهد تطورات سريعة وهائلة، سواء من حيث الإسهام الاقتصادي والاجتماعي له (في الولايات المتحدة ١,٤٠٠ مليون منظمة يصل رقم أصولها ومواردها إلى حوالى ٥٠٠ مليار دولار، ويولد ٦ بالمئة من الناتج القومي الأمريكي، ويوفر ١,٥ بالمئة من مجموع فرص العمل)، أو من حيث قدرته على التشبيك (Networking). ففي إطار التطورات التقانية المتسارعة، والميل إلى التنسيق وتفعيل الأدوار، وكذلك لتقوية الدور الضاغط الذي تلعبه هذه المنظمات للتأثير في السياسات الاجتماعية والاقتصادية، اتجهت هذه المنظمات إلى تأطير تفاعلها وتعاونها في شبكات. حدث ذلك في قارات العالم كلها: في أمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية، وأوروبا، وافريقيا، وآسيا.

ثانيها: اتجهت المنظمات غير الربحية ـ أو غير الحكومية ـ نحو تأسيس شبكات عالمية تتخطى حدود الدولة وحدود القارة لتجمع مجموعة كبيرة من هذه المنظمات في إطار شبكة نوعية (تهتم بحقوق الإنسان أو المرأة أو البيئة)، والبعض منها قام بأدوار مؤثرة في صياغة الوثائق العالمية التي خرجت عن مؤتمرات الأمم المتحدة في التسعينيات بخاصة (مثل مؤتمر قمة الأرض للبيئة، ومؤتمر السكان والتنمية، والمرأة). وقد بدت هذه الشبكات الدولية/العالمية، من الفاعلين في إطار التوجه نحو العولمة (Globalization). وقد أسهمت التطورات الهائلة في تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في الربط بين هذه المنظمات وتفعيل أدوارها.

ثالثها: إن تدفق التمويل من المؤسسات العالمية، والقضايا والإشكاليات التي ارتبطت بذلك في الدول النامية، وكذلك طرح تبني مواثيق شرف أخلاقية (لضمان الشفافية وتحديد العلاقات بين الأطراف، وبينها وبين الدولة.. الخ)، قد أسهم جزئياً في تطوير الشبكات في الدول النامية. هذا بالإضافة إلى الرغبة في توفير رؤى مشتركة وضمان حد أدنى من التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات، بين المنظمات العاملة في مجالات متشابهة، حتى وإن اختلفت فإنه يجمعها عدم الربحية والانخراط الجزئي في العمل التطوعي.

يشير ما سبق إلى أنه في إطار العولمة والتشكيلات المصاحبة للنظام الاقتصادي العالمي، ومع تصاعد أهمية التكتلات الإقليمية في مواجهة هذه التغيرات، فقد بدأت المنظمات غير الحكومية تعد نفسها هي الأخرى في مواجهة المهام التاريخية وتتكيف باتجاه الواقع الجديد. في هذا الإطار، **فإن السؤال المهم، هو: ماذا عن واقع العمل الأهلي العربي المشترك؟ وما الذي حمله عام ١٩٩٧ من تطورات في هذا المجال؟**

لا بد من أن نقيم العمل الأهلي العربي المشترك في ضوء فهم واستيعاب عدة أمور. **أولها**: واقع العمل الأهلي في كل قطر عربي على حدة، حيث إنه في كثير من الأقطار العربية تفتقد المنظمات الأهلية العاملة التعاون والتنسيق فيما بينها، حتى وإن كانت القوانين تنص على وجود اتحاد يضم هذه المنظمات (حالة مصر وسوريا). وباستثناء بعض الأقطار (الأردن)، حيث يتوافر إطار تنظيمي يتسم بالقوة، يجمع بين هذه المنظمات، فإنه في باقي الأقطار العربية إما أن يغيب فيها الإطار (بلدان الخليج العربي)، أو تميل إلى تكوين شبكات أهلية متعددة «إرادية» تجمع بين مجموعات من المنظمات (حالة لبنان، وحالة فلسطين، التي تشهد تعدد شبكات إلى جانب توافر اتحاد)، ومن ثم، وعلى الرغم من نمو المنظمات الأهلية بنسب متسارعة في غالبية الأقطار العربية، فإن نمو فكرة «التشبيك» على المستوى الاقليمي العربي ما تزال في مرحلة جنينية. ولعل ذلك يعود بالأساس إلى «هشاشة» المؤسسات المدنية، وإلى اختلاف وتباين مستوى الوعي والنضج بينها، الذي من شأنه بناء الثقة بين هذه الأطراف والتجمع معاً في إطار تبادل المنافع والمصالح.

وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك تطوراً يحدث على ساحة العمل الأهلي العربي المشترك، والمقارنة بين عام ١٩٨٩، حين عقد المؤتمر الأول للمنظمات الأهلية العربية (وحضره ٤٠٠ مشارك من ممثلي هذه المنظمات)، والمؤتمر الثاني الذي عقد في القاهرة في أيار/مايو ١٩٩٧ (وحضره ١٠٧٠ مشاركاً من المنظمات الأهلية والخبراء والمنظمات الدولية)، من شأن هذه المقارنة أن تشير إلى أن هناك تغييراً في وعي المنظمات الأهلية العربية ونضجها، وفي استيعابها للمتغيرات الدولية والإقليمية. ففي عام ١٩٨٩ حين طرحت فكرة «الشبكة الأهلية العربية»، رفضت من جانب الكثيرين، وتم إدراكها باعتبارها نوعاً من الهيمنة والمساس باستقلالية هذه المنظمات، ثم اتفق على تأسيس لجنة

متابعة تنفيذ توصيات هذا المؤتمر، التي اتجهت بالأساس نحو بناء قدرات المنظمات الأهلية العربية (التدريب والبحوث وقاعدة بيانات. .). ثم، وبعد حوالى ثماني سنوات دعت لجنة المتابعة إلى المؤتمر الثاني (القاهرة ـ ١٩٩٧)، فتدفق المشاركون من الأقطار العربية كلها، ونوقشت قضايا على درجة عالية من الأهمية مثل انعكاسات العولمة والخصخصة على المنظمات الأهلية العربية، وميثاق الشرف الأخلاقي، وقضايا الإدارة والتدريب، وتغيير التشريعات، والشراكة وبناء الثقة. . وغير ذلك من موضوعات، عكست المناقشات المرتبطة بها وعياً ونضجاً نسبياً يفوق ما كان قائماً عام ١٩٨٩.

وبالتالي، **كانت التوصية الرئيسية للمؤتمر المذكور، تتركز على تأسيس شبكة عربية للمنظمات الأهلية**، تكون «نموذجاً يشجع على تأسيس غيرها من الشبكات الأهلية»، وهذه الشبكة ـ وفقاً لنص التوصية ـ «لا تمثل المنظمات كافة، وليست بديلاً من أية شبكات أخرى قائمة، وسيكون التعاون والتفاعل مع الشبكات الأخرى، وكذا الشبكات والمنظمات الدولية والعربية أحد الأهداف الأصلية لشبكة المنظمات الأهلية العربية»[١٢].

إذن الشبكة قد طرحت وتم الموافقة عليها في المؤتمر المذكور، في إطار من قبول التعددية، وبشكل مفتوح لـ «عضوية الأفراد والمنظمات التي ترغب في تدعيم وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني العربي». كذلك فإن هذه الشبكة لن تؤسس في يوم وليلة، ولكن ـ ومن منطلق المشاركة والممارسة الديمقراطية ـ سوف يتم تأسيسها وإعلانها خلال عامين، واعتماداً على لجنة تأسيسية ينتخب أعضاؤها من جانب المنظمات الأهلية في مختلف الأقطار العربية، وقد حددت التوصية السابقة الذكر كيفية انتخاب اللجنة ومهامها في المرحلة الانتقالية، وحتى عام ١٩٩٩، حين تعلن الشبكة في اجتماع تأسيسي.

في مؤتمر عام ١٩٩٧، إذن، حدث توافق ضمني بين المشاركين ـ بإدراك قيمة العمل الأهلي العربي المشترك ـ وعلني بقبول تأسيس الشبكة العربية والمشاركة فيها، ومن المزمع أن تعقد أوّل اجتماع لها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

يمثل ما سبق أهم القضايا والتطورات على ساحة المنظمات الأهلية العربية، التي تبلورت بشكل واضح عام ١٩٩٧، وبدت مرتبطة إلى حد كبير بالمتغيرات الاقليمية ـ الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ـ وبالمتغيرات الدولية والعالمية. . وبالطبع فهي في أبعاد كثيرة منها تعكس المجتمع المدني العربي، بإخفاقاته ونجاحاته.

---

(١٢) انظر: التوصيات والتقرير الختامي للمؤتمر الثاني للمنظمات الأهلية العربية، القاهرة، ١٧ ـ ١٩ أيار/ مايو ١٩٩٧.

خامساً: التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية

١ ــ الاقتصاد العربي في منتصف التسعينيات(*)

محمد عبد الشفيع عيسى(**)

تمهيد

يتطلب البحث في حال الاقتصاد العربي تناول موضوعات شتى، ومن زوايا مختلفة. وقد آثرنا أن نركز على قضايا عدة رئيسية أجملناها في ثلاثة محاور: تناولت في **أولها** سجل النمو الاقتصادي، والتركيب الهيكلي للناتج الاجتماعي في الأقطار العربية. وقد ركزنا بصفة خاصة على الدلالات الهيكلية المرتبطة بالقطاع الصناعي لما له من أهمية محورية في سياق التنمية.

وفي **ثانيها** استعرضنا الظاهرة البارزة في الأعوام الأخيرة وهي ما تسمى بالاصلاحات الاقتصادية أو «التكيف الهيكلي»، وحاولنا أن نعطي اهتماماً خاصاً لتكلفتها الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع العربي المعني.

أما في **ثالثها** فقد تناولنا مؤشرات للتعامل الاقتصادي العربي مع الخارج، وركزنا على أوضاع الميزان التجاري، والهيكل السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية، وأزمة الاستدانة.

ونأمل أن تشكل هذه المحاور الثلاثة نقطة مناسبة، وإن تكن غير كافية تماماً،

(*) من الصعب، بل ومن غير الممكن تقريباً، إعداد دراسة اقتصادية قطرية أو اقليمية أو دولية في عام معين تعتمد على بيانات إحصائية نهائية خاصة بذلك العام... إذ عادة ما تعد الإحصاءات السنوية في نهاية كل عام، ثم تصدر وتُنشر بعد «فترة تأخير» إضافية تتفاوت من حالة إلى أخرى، وقد تصل إلى ثلاث سنوات أو ما هو أكثر. ولكن هذا لا يعني العزوف عن القيام بمقاربات بحثية جادة تعتمد على البيانات المتاحة، ذات طبيعة تقديرية أولية عن عام معين بعد انقضاء هذا العام مباشرة أو في نهايته أحياناً.

(**) معهد التخطيط القومي، القاهرة.

لأوضاع الاقتصادات القطرية في العام الأخير وما سبقه من أعوام قريبة. وفي ما يلي نتناولها تباعاً...

أ ـ الناتج الإجمالي: نموه وتركيبه

(١) النمو الاقتصادي في الوطن العربي: نظرة استرجاعية

لقد حققت مجموعة الأقطار العربية في عقد السبعينيات نمواً اقتصادياً عالياً ـ مقيساً بالمؤشرات الكمية وبخاصة الزيادة السنوية في الناتج المحلي و«القومي» الإجمالي، ومتوسط نصيب الفرد من هذا الناتج ـ وذلك بفعل قفزة الأسعار النفطية عام ١٩٧٣، وعام ١٩٧٩، وأوئل الثمانينيات.

وكان النمو المذكور عاماً للوطن العربي في مجموعه تقريباً، نظراً لشمول الاقتصاد النفطي مجموعة البلدان المنتجة والمصدرة للنفط في الخليج (بما فيها العراق) بالإضافة إلى البلدين النفطيين في المغرب العربي (ليبيا والجزائر)، وأخيراً المجموعة المنضوية تحت لواء «منظمة الدول العربية المصدرة للبترول» ـ أوابك ـ بخاصة مصر وسوريا.

وكان النفط هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي المرتفع. ولذلك سميت فترة السبعينيات في بعض الكتابات السياسية بـ «الحقبة النفطية». وكان تأثير النفط في زيادة الدخل المحلي و«القومي» للدول العربية من قناتين: قناة مباشرة، من خلال تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي، وقناة غير مباشرة من خلال منظومة التشابك «الاقليمي» لتدفقات العمالة ورأس المال بين البلدان ذات الفائض الرأسمالي النفطي، والبلدان ذات «العجز»، التي يرتكز هيكلها الاقتصادي على الزراعة والخدمات التقليدية ولديها «فائض» سكاني وتشغيلي بالمقارنة بمعطيات الموارد وبالقدرات الإنتاجية. وفي هذا السياق كانت تدفقات العمالة من مصر والسودان واليمن والأردن إلى دول مجلس التعاون الخليجي والعراق وليبيا، مصدراً رئيسياً لتغذية الناتج القومي للبلدان المرسلة للعمالة.

وبعد حقبة الازدهار النفطي، جاء انخفاض أسعار النفط اعتباراً من الثمانينيات لتقلص من تأثير النفط كمحرك للنمو الاقتصادي الكمي العربي، وهو ما أطلق عليه بعض الباحثين: الأزمة الاقتصادية العالمية.

ومع انتهاء عهد الثمانينيات بدأ النمو الاقتصادي يعاود ارتفاعه بحلول عام ١٩٩٠، ولكن حرب الخليج الثانية أدت إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في عموم الدول العربية عام ١٩٩١ بخاصة. غير أن الفترة منذ ١٩٩٢ شهدت استعادة للتعافي الاقتصادي الكمي، في دفعة استمرت بشكل عام عبر السنوات الخمس الأخيرة: ١٩٩٢ ـ ١٩٩٧.

وبحسب الموقف في منتصف التسعينيات (١٩٩٥)، فإن أعلى معدلات النمو للناتج

المحلي الإجمالي بسعر السوق وبالأسعار الجارية قد سجلت في عدد من الدول العربية غير النفطية، انطلاقاً من معدلات نمو منخفضة بشكل واضح في أعوام ١٩٨٩، ١٩٩٠، ١٩٩١، وهي لبنان ومصر وتونس والأردن وسوريا والمغرب (وإن اختلفت السنة التي شهدت ذروة الانخفاض بين دولة وأخرى). وسوف نرى أن العوامل المسؤولة بصفة رئيسية عن النمو المذكور تكمن في الدفعة التي شهدتها القطاعات الخدمية بصورة متنوعة بين الدول المذكورة أيضاً. وتلي هذه المجموعة من حيث معدلات النمو عموماً ثلاث دول نفطية وهي ليبيا والكويت والإمارات (عدا أن المغرب سجلت معدلاً تالياً للدول الثلاث المذكورة).

وهناك ثلاث دول أخرى سجلت نمواً سالباً (أي انخفاضاً في حجم الناتج المحلي الإجمالي) بمعدلات ملحوظة وهي السودان، تليها اليمن، ثم الجزائر. ويبلغ معدل الانخفاض في الدول الثلاث ـ ١٩,٧ بالمئة، ـ ٨,٣ بالمئة، ـ ١,٥ بالمئة على التوالي[(١)] (علماً بأن النمو الاقتصادي المرتفع لا يعني كبر حجم الاقتصاد ولا عظم القيمة المطلقة للناتج المحلي ـ فلبنان مثلاً واحد من أصغر الاقتصادات العربية حجماً وقل مثل ذلك بالنسبة للأردن وتونس ـ بينما تحتفظ الدول النفطية بمكانتها العالية من حيث حجم الاقتصاد وعظم قيمة الناتج المطلقة).. هذا وتعكس الصورة السابقة تراجع النفط عن مكانته التاريخية في استحثاث النمو الاقتصادي العربي. ومن أدلة هذا التراجع، ابتعاد مجموعة الدول النفطية الرئيسية عن موقع الصدارة في سجل النمو، مكتفية بالموقع الثاني أو الثالث بين المجموعات العربية بحسب مستوى النمو، ودخول بعض هذه الدول دائرة النمو بالسالب (حالة الجزائر) أو شبه السالب (العراق بمعدل نمو ٠,٣ بالمئة)، إضافة إلى دخول دول مرسلة للعمالة سابقاً إلى دول النفط الدائرة السالبة أيضاً (السودان واليمن).. أما الدول ذات القطاعات الخدمية النشطة المرتبطة بدورة الاقتصاد الرأسمالي العالمي فهي التي احتلت موقع الصدارة كما رأينا. وفي تحول له دلالة رمزية نجد أن أكبر دولة نفطية وهي السعودية احتلت الموقع الثاني عشر في الترتيب بين الدول العربية من حيث معدل النمو في السنة المذكورة (١٩٩٥). ولن ندخل في تحليل أسباب تراجع النفط، التي تكمن عموماً في الانخفاض المستمر في السعر الاسمي للنفط والغاز الطبيعي (ودع عنك السعر الحقيقي)، وفي الآثار المتلاحقة لتكاليف حرب الخليج الثانية، المباشرة وغير المباشرة، وكذا بروز علامات على «حدود النمو» النفطي القائم على إنتاج وتصدير النفط والبتروكيماويات، والاستيراد المكثف للتكنولوجيا الأجنبية على شكل «حزم» مرتفعة التكلفة الرأسمالية عدا عن تعطيل الاستخدام المنتج للموارد البشرية المحلية لفترة زمنية متطاولة، وعدم توسيع القدرة الإنتاجية للقطاعات المنتجة غير النفطية في الاقتصادات العربية المعتمدة بشكل أساسي على النفط.

---

(١) انظر: صندوق النقد العربي، **الحسابات القومية للدول العربية، ١٩٨٥ ـ ١٩٩٥**، العدد ١٦ (أبو ظبي: الصندوق، ١٩٩٦)، الجدول رقم (٧)، ص ٧.

فالمهم، إذن، أن النمو الاقتصادي العربي ـ الكمي ـ لم يعد ذلك النمو المدفوع بالنفط (Oil - induced)، وإنما صار نمواً مدفوعاً بالارتباط المباشر بالاقتصاد العالمي من خارج دائرة الأنشطة المنتجة، وبخاصة منها الأنشطة السلعية.

وقد حافظ نمط النمو الجديد ذاك ـ الذي يمكن تسميته: نمط النمو غير الإنتاجي ـ على دفعته فيما يبدو حتى ١٩٩٧، بل ومطلع ١٩٩٨، على رغم أزمة الاقتصادات النامية الآسيوية.

(أ) الأنشطة المسؤولة عن النمو الاقتصادي

من المعلوم أن النمو الاقتصادي (Economic Growth) لا يتطابق مع التنمية الاقتصادية (Economic Development). فالنمو الاقتصادي محض ظاهرة كمية تقاس بمؤشرات ظاهرة كما ذكرنا، وفي مقدمتها الزيادة السنوية في حجم الناتج القومي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه. أما التنمية الاقتصادية فإنها تتضمن النمو الاقتصادي محققاً من خلال عملية واسعة للتحول الهيكلي، وبخاصة من حيث العلاقة النسبية بين القطاعات المولدة للناتج القومي بمعايير الدخل والاستثمار والتشغيل والنصيب من التجارة الخارجية، بالإضافة إلى هيكل العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي.

ويهمنا بعد أن استعرضنا بعض ملامح النمو الاقتصادي العربي، أن نوضح «الخلفية» الهيكلية المولدة لهذا النمو، بالتركيز على القطاعات الفرعية التي شهدت أعلى معدلات النمو الاقتصادي في الفترة الأخيرة التي ولدت المعدلات المرتفعة نسبياً للنمو الاقتصادي في الدول العربية التي شهدت هذه المعدلات.

ولنركز بصفة خاصة على مجموعة الدول العربية التي حققت أعلى معدلات النمو في منتصف التسعينيات، وتحديداً عام ١٩٩٦ وهي دول غير منتجة ومصدرة للنفط بصفة رئيسية، وتتمثل على التتابع في الدول الآتية[٢]:

(١) **لبنان**: وقد حقق القطاع العام للإدارة العامة والدفاع أعلى معدل نمو سنوي

---

(٢) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، **المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي**، العدد ٦: ١٩٩٦، الفصل ١٠: «الحسابات القومية،» الجدول رقم (١٠ ـ ٨)، ص ٤٠٨ ـ ٤١٢.

علماً بأن أرقام الناتج المحلي الإجمالي في هذا المصدر محسوبة بتكلفة عوامل الإنتاج وليس بسعر السوق الذي احتسبت على أساسه قيم الناتج في الفقرة السابقة والمأخوذة عن صندوق النقد العربي. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات الإحصائية في هذا المرجع مستقاة من المصادر المحلية للدول العربية بصفة أساسية، وهو ما قد يحمل على الظن بعدم مطابقة الأرقام الواقع الحالي في بعض الأحيان نتيجة للمبالغة من طرف الأجهزة الإحصائية الرسمية في تقديرات الناتج بصفة خاصة في بعض الأحيان، أي «التقدير الزائد عن الحد» (Over-evaluation).

عام ١٩٩٦، وقدره ٢٧ بالمئة يليه التشييد (٢١ بالمئة) ثم الكهرباء والمياه (١٤ بالمئة)، وللمقارنة لم يحقق قطاع الصناعات التحويلية (وهي عماد التحول الهيكلي للاقتصادات الساعية إلى النمو كما هو معلوم) سوى معدل قدره ٥ بالمئة.

(٢) مصر: وسجلت الكهرباء والمياه أعلى معدل للنمو (١٦ بالمئة) يليها كل من التشييد والنقل والتخزين والمواصلات بمعدل مقداره ١٤ بالمئة (علماً بأن الرقم الخاص بالصناعات التحويلية غير مبين في المصدر).

(٣) وفي تونس: احتلت المواقع الأولى الزراعة (٣٣ بالمئة) والمناجم والمحاجر (١٦ بالمئة)، والنقل والتخزين والاتصالات (١٢ بالمئة) مقابل ٨ بالمئة للصناعات التحويلية.

(٤) وفي الأردن: حقق قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال طفرة غير مسبوقة بمعدل نحو ٣١٢ بالمئة ويليه بفارق كبير جداً قطاع الصناعات التحويلية (٣٢ بالمئة).

(٥) وفي سوريا: حقق قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال أعلى معدل أيضاً (١٥ بالمئة) تالياً مباشرة لقطاع المناجم والمحاجر (١٦ بالمئة) وحققت الصناعات التحويلية نمواً بمعدل ١٤ بالمئة.

(٦) وفي المغرب: كانت المرتبة الأولى من نصيب الزراعة والقنص والغابات وصيد الأسماك بمعدل قدره ٣١ بالمئة، ثم المناجم والمحاجر (١٧ بالمئة)، ثم تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق ١٥ بالمئة، والتشييد ١٤ بالمئة. وللمقارنة حقق قطاع الصناعات التحويلية معدل نمو ١٠ بالمئة.

... ومن أجل استكمال ملامح الصورة نشير إلى أن السعودية (أكبر دولة نفطية وصاحبة أعلى رقم للناتج المحلي الإجمالي بين الدول العربية جميعاً كما سنرى، وذات المعدل المتواضع للنمو بالمقارنة بالدول الست السابقة) سجلت فيها قطاعات الصناعة بفرعيها: من استخراجية (المناجم والمحاجر بما فيها النفط) وتحويلية، أدنى المعدلات بين القطاعات جميعاً (٦ بالمئة لكل من الفرعين) مقابل ١٠ بالمئة لنشاط «ملكية المساكن» (١٠ بالمئة)، و٩ بالمئة للقطاعات الخدمية المختلفة (عدا قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية بمعدل ٨ بالمئة).

والخلاصة أن العوامل المسؤولة عن النمو الاقتصادي العربي في السنوات الأخيرة لا تكمن بالدرجة الأولى في تزايد نمو القطاعات والأنشطة السلعية والخدمات الإنتاجية بصفة أساسية، وإنما تكمن في توسع الخدمات غير الإنتاجية (الإدارة العامة والدفاع، ملكية المساكن، العقارات، المطاعم والفنادق، الكهرباء والمياه في استخداماتها الاستهلاكية... الخ) التي سجلت أعلى معدلات للنمو المقارن بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

وسوف تتضح هذه الحقيقة أكثر فأكثر، مع تفحص أعمق في بنية هيكل الإنتاج،

وهيكل الصناعة التحويلية بالذات. . . وحبذا لو تمت دراسة تتبعية لمنحنيات الإمكانيات الإنتاجية في الدول العربية لتحديد مصدر النمو في القطاعات المعنية وهل يعود إلى تزايد استخدام العوامل الإنتاجية (كمياً) أم إلى زيادة الإنتاجية (بالتطوير التكنولوجي والتنظيمي)، بالإضافة إلى علاقة الإنتاج بالأسواق.

(ب) حجم الناتج المحلي: ترتيب الدول العربية

طبقاً لتقديرات الناتج المحلي الإجمالي ـ بتكلفة عوامل الإنتاج[٣] ـ عن أحدث سنة صدرت عنها بيانات إحصائية عن جامعة الدول العربية (١٩٩٦) ووفق القيمة بالمليون دولار أمريكي، فإن السعودية احتلت المرتبة الأولى بين الدول العربية حيث بلغت قيمة الناتج في العام المذكور ١٣٢,٥ مليار دولار تقريباً. . بالأسعار الجارية. ويحتل العراق الموقع الثاني (٨٧,٣ مليار دولار) بفارق كبير مع السعودية كما هو واضح. وتحتل مصر المرتبة الثالثة (٦٢,٧ مليار دولار تقريباً). وتأخذ سوريا المكانة الرابعة (٤٤,٤ مليار دولار تقريباً عن عام ١٩٩٥). وأمّا الموقع الخامس فتحتفظ به دولة الإمارات العربية المتحدة (٤٣,٧ مليار دولار)، تليها الجزائر في الموقع السادس (٣٩ مليار دولار)، ثم ليبيا (٣٦ مليار دولار) ومعها المغرب في المرتبة نفسها (٣٦,٤ مليار دولار). وتقع الكويت في المرتبة الثامنة (٢٧,٧ مليار دولار)، وتليها بفارق كبير تونس (١٧ مليار دولار). أما الدولة العاشرة فهي عمان (١٥ مليار دولار)، وتليها لبنان (١٣ مليار دولار)، ثم قطر (٨ مليارات دولار).

---

(٣) الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج يتكون من عنصرين بشكل عام: تكلفة العمل (أو تعويضات العاملين) ونصيب عوامل الإنتاج الأخرى (أو فائض العمليات). وبإضافة الضرائب غير المباشرة إلى تكلفة عوامل الإنتاج تحصل على الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (ومن أهم مكوناتها الضرائب الجمركية وضرائب المبيعات. . . الخ). ونحصل على قيمة الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق عن طريق إضافة صافي عوائد عوامل الإنتاج مع العالم الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق. ويشمل صافي عوائد العوامل كلاً من: صافي تعويضات العاملين (أي تعويضات العاملين الأجانب في البلد وتعويضات العمالة المحلية في الخارج) وصافي دخل ملكية رأس المال (الاستثمار الأجنبي داخل البلد واستثمارات البلد في الخارج) ويؤخذ الصافي بالفارق الموجب أو السالب بين متحصلات البلد ومدفوعاته. وعلى سبيل المثال فإن الناتج القومي الإجمالي لبلد مثل مصر يشمل تحويلات العاملين في الخارج. والناتج القومي الإجمالي للسعودية يشمل صافي الفرق بين عوائد الاستثمارات السعودية في الخارج وعوائد الاستثمارات الأجنبية في السعودية، وهو فرق بالسالب على كل حال، ولذلك يكون حجم الناتج القومي الإجمالي للسعودية أقل من حجم الناتج المحلي الإجمالي بمقدار الفارق المذكور، بينما يكون الناتج القومي الإجمالي لجمهورية مصر العربية أكبر من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار تحويلات العاملين في الخارج، أو بمقدار الفرق بين تحويلات العمالة المصرية في الخارج وتحويلات العاملين الأجانب داخل مصر، وهو فارق موجب كبير بطبيعة الحال. أما في مثال العراق فإن الناتج المحلي الإجمالي يكون مساوياً للناتج القومي الإجمالي في الظروف المالية نظراً لعدم وجود أثر لنشاط الاقتصاد الخارجي.

وإذا اعتبرنا أن الدول الثماني الأولى تمثل أوسع الاقتصادات العربية حجماً، فإن الدول الأربع التالية، تمثل المجموعة المتوسطة الحجم. وتليها مجموعة ضيقة الحجم (نسبياً)، إذ يتراوح ناتجها المحلي الإجمالي بين ٤ مليارات و٦ مليارات دولار وتشمل الأردن والبحرين واليمن والسودان، وفي ترتيب تنازلي. وعند نهاية سلم الدخل للدول العربية تقع مجموعة تضم كلاً من فلسطين وموريتانيا وجيبوتي وجزر القمر في ترتيب تنازلي أيضاً، وكذلك الصومال (غير مبين).

. . . . هذا وإذا اعتبرنا أن كلاً من الأردن والبحرين يمتلك جهازاً اقتصادياً مرناً إلى حد ما، وفرصاً معينة للوصول إلى الموارد الدولية، فإنه يتبقى لدينا من المجموعتين الوسطى والدنيا في ترتيب الدول العربية من حيث قيمة الناتج سبع دول عربية يمكن اعتبارها بلداناً ذات حالة خاصة تستوجب من الوطن العربي كمجموعة بذل جهد حثيث بمختلف الوسائل لتقريبها من المستوى العام للنمو والحجوم الاقتصادية العربية. وهذه الدول أو البلاد هي اليمن والسودان وفلسطين وموريتانيا والصومال وجيبوتي وجزر القمر.

(ج) ترتيب الصناعة التحويلية وهياكلها

ينقسم النشاط الصناعي إلى نوعين: الصناعة الاستخراجية وهي تقوم على التعدين أو ما يسمى بالمناجم والمحاجر. وهذا النوع من النشاط الصناعي يقتصر على استخراج المواد الأولية غير الزراعية من باطن الأرض أو من أعماق البحار، دون إجراء تغيير في هيئتها وخواصها الرئيسية الفيزيائية والكيميائية، على رغم استخدام أحدث تكنولوجيا في مراحل التنقيب والاستكشاف والاستخراج نفسه. وأبرز أمثلة هذه الصناعة في الوطن العربي استخراج النفط والغاز الطبيعي، والحديد، وخام الفوسفات. أما النوع الثاني من النشاط الصناعي فهو الصناعة التحويلية التي تتولى إحداث تغيير جوهري في هيئة، وخواص، المنتجات من الأصل الطبيعي أو الأصل التركيبي بقصد تهيئتها للاستخدام النهائي انتاجياً واستهلاكياً لإشباع الحاجات الاقتصادية.

ولما كانت الصناعة الاستخراجية تقوم بقدرات تقانية تنظيمية أجنبية في البلدان ذات الموارد المعدنية الطاقوية وغير الطاقوية، وأنها تكون في الغالب صناعة موجهة نحو التصدير إلى الخارج (على هيئة خامات)، فلذلك يكون «أثر الربط» (Linkage Effect) لهذه الصناعة مع سائر الاقتصاد الوطني أثراً ضعيفاً، ولا يقدم فرصاً للنقل الأفقي والرأسي للتكنولوجيا ولا لتوليد فرص التشغيل والدخل في هذا الاقتصاد ككل. وتميل هذه الصناعة من ثم إلى أن تكون مجرد جيب (Enclare) منعزل عن سائر الاقتصاد، انفصالاً كلياً أو جزئياً. أما الصناعة التحويلية فإنها تتضمن رقياً وتعقيداً في السلسلة الإنتاجية والتكنولوجية، كما أنها تكون موجهة بطبيعتها وبصورة أكبر من الصناعة الاستخراجية نحو السوق المحلية على رغم تصدير ناتجها في أحيان كثيرة وبدرجات

متفاوتة، إلى العالم الخارجي، بالإضافة إلى أنها ـ في حالة ميلها إلى توطين التكنولوجيا والقدرة التنظيمية محلياً ـ تؤدي إلى تسريع التطور في أرجاء الاقتصاد الوطني ككل من حيث كونها تلعب دور «المحرك» و«القاطرة» و«محور الارتكاز». لذلك كله يعتبر الوزن النسبي لناتج الصناعة التحويلية داخل هيكل الناتج في أي بلد مؤشراً صالحاً للدلالة على مدى التطور في هذا الاقتصاد، وبخاصة في حالة البلدان النامية والساعية إلى النمو، التي لم تضع لنفسها هدفاً بالانتقال إلى «المجتمع ما بعد الصناعي»، حال كونها على عتبة المجتمع الصناعي لم تزل... (مع الأخذ في الاعتبار ضرورة إدخال آليات ما بعد الصناعة في الصناعة، وبخاصة استخدام التكنولوجيات المتطورة والقائمة على خدمات البحث والتطوير... الخ).

وانطلاقاً من هذه الأهمية للصناعة التحويلية، نجد أمامنا ثلاث نقاط رئيسية تستوجب البحث على المستوى العربي العام: الوزن النسبي للصناعة التحويلية داخل هياكل الإنتاج المحلية، والتركيب الداخلي أو الفرعي للقطاع التحويلي نفسه، وأخيراً ترتيب القيمة المطلقة لناتج الصناعة التحويلية بين الدول العربية. وفيما يلي نستعرضها تباعاً:

ـ هياكل الإنتاج المحلية والوزن النسبي للصناعة التحويلية

تتميز هياكل الإنتاج في الدول العربية بالطابع التقليدي الذي يسمى الاقتصادات المتخلفة اقتصادياً والمتمثل في غلبة ما يطلق عليه «الأنشطة الأولية» (Primary Activities). وتنقسم هذه الأنشطة إلى قسمين هما الزراعة والتعدين، أو ما يطلق عليه المناجم والمحاجر تارة، والصناعات الاستخراجية تارة أخرى، شاملة استخراج النفط والغاز الطبيعي. ويضاف إلى الأنشطة الأولية ارتفاع نصيب الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، وهي ليست من نوع الخدمات السائدة بالطبع في الاقتصادات المتقدمة التي دخلت الطور «ما بعد الصناعي» (Post-industrial) حيث أصبحت الخدمات القائمة على العلم والتكنولوجيا هي القطاع المحرك للاقتصاد.. وإنما الخدمات القائمة في الاقتصادات المتخلفة تتسم من جهة أولى، بارتفاع نصيب الخدمات المرتبطة بجهاز الدولة وبخاصة الإدارة الحكومية والأمن والدفاع. ومن جهة ثانية فإنه حيثما توجد الخدمات المسماة بالإنتاجية، فإنها لا تمارس وظيفة إنتاجية حقيقية بسبب تضاؤل النصيب النسبي للقطاعات السلعية من الناتج المحلي الإجمالي (قطاعات الزراعة والصناعة ثم التشييد والكهرباء) كقاطرة تفرض الطابع المنتج للخدمات المسماة بالإنتاجية والممثلة في التجارة والنقل والمال. وحتى حيثما تمارس هذه الخدمات الأخيرة وظيفة إنتاجية، فإنها لا تقوم على قاعدة علمية ـ تكنولوجية متطورة، فلا تعتبر من ثم خدمات متقدمة بالمعنى الحقيقي، وإنما تحمل الطابع العام للاقتصاد المتخلف أو النامي على أحسن تقدير.

وتأكيداً لما سبق نجد أن أهم القطاعات الاقتصادية في الدول العربية عموماً هي الزراعة، والتعدين، وخدمات التجارة، وخدمات المال. وحتى أحدث البيانات المتاحة

(١٩٩٦)[٤]، فقد احتلت الزراعة والقنص والغابات وصيد الأسماك الموقع الأول بأكبر نصيب نسبي بالناتج المحلي الإجمالي في كل من السودان وسوريا والعراق وفي اليمن (عام ١٩٩٥) وموريتانيا. واحتل قطاع التعدين المرتبة الأولى في كل من: الجزائر والسعودية وعمان والإمارات وقطر والكويت وليبيا.. أما بالنسبة لقطاعات الخدمات: فيلاحظ أن قطاع الإدارة العامة والدفاع احتل المرتبة الأولى في بلدين هما الأردن وجيبوتي، واحتل القطاع نفسه، أي الإدارة العامة والدفاع، المرتبة الثانية في كل من: قطر والسعودية والبحرين وليبيا ولبنان. وأما قطاع «التجارة الداخلية بالجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق» فقد احتل المرتبة الأولى في بلدين هما لبنان والمغرب. وأخذ القطاع نفسه المرتبة الثانية في كل من الإمارات وتونس والجزائر والسودان وسوريا والعراق وعمان ومصر وموريتانيا.

ولم يحتل قطاع المال المرتبة الأولى أو الثانية في البلاد العربية عموماً (باستثناء المرتبة الثانية في الأردن) ولكن تشير بعض البيانات إلى أن المرتبة الأولى في مصر في عامي ١٩٩٤، ١٩٩٥ قد احتلها قطاع مركب من التأمين والمصارف[٥]. والخلاصة مما سبق أن الزراعة تسود هياكل الإنتاج في خمسة بلاد عربية، ويسود التعدين ـ البترولي ـ هياكل الإنتاج في سبع دول عربية... وبعبارة أخرى، فإن القطاع الأولي ـ من زراعة وتعدين ـ يغلب على اثني عشر بلداً تمثل ثلثي المجموعة المبحوثة في المصدر الإحصائي العربي الذي استندنا إليه هنا والمكونة من ١٩ بلداً عربياً، حيث لم تتوفر بيانات عن كل من فلسطين والصومال وجزر القمر.

أما القطاع الثالث ـ أي الخدمات ـ فتغلب على الهياكل الاقتصادية في أربع أو خمس دول عربية.. وأهمها خدمات الإدارة والدفاع، وخدمات التجارة الداخلية والتوزيع. فهي إذن ليست أساساً من قبيل الخدمات المتطورة علمياً وتكنولوجياً أو المرتبطة باحتياجات اجتماعية في المقام الأول أو ذات طبيعة إنتاجية.

وللمقارنة، فإن القطاع الثاني ـ الصناعة التحويلية ـ وهو أهم قطاع من زاوية التحول الهيكلي التنموي للاقتصادات المتخلفة، لم يحتل المرتبة الأولى سوى في تونس والبحرين، بنسبة لا تزيد ـ مع ذلك ـ على ٢٠ بالمئة، وهي ليست بالنسبة التي تحقق الغلبة على هيكل النتاج المحلي، وقد احتل المرتبة الثانية في المغرب، بينما أخذ المرتبة الثالثة أو الرابعة أو الخامسة في سائر البلدان العربية.

---

(٤) المصدر نفسه، الجدول رقم (١٠ ـ ٧): «التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي ـ بتكلفة عوامل الإنتاج ـ حسب النشاط الاقتصادي في الدول العربية، لسنوات الفترة (١٩٨٨ ـ ١٩٩٦)»، ص ٤٠٣ ـ ٤٠٧.

(٥) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٦**، الملحقان رقما (٢/ ٣) و(٢/ ٤)، ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥.

ـ التركيب الداخلي للقطاع الصناعي التحويلي

يعتمد التحول الهيكلي التنموي ـ من واقع الخبرة التاريخية لتجارب التطور الاقتصادي في العالم الصناعي المتقدم ـ على زيادة نصيب القطاعات الفرعية المولدة للإنتاجية في القطاعات الصناعية الأخرى والقادرة على إحداث أكبر قدر من روابط التشابك القطاعي معها باعتبارها قطاعات فرعية رائدة (Leading Sectors). وعلى رغم أن تسلسل التطور الصناعي في العالم الرأسمالي الغربي قد بدأ بالصناعات المخصصة لإنتاج السلع الاستهلاكية (وبخاصة المنسوجات ـ كما بدأت التجربة البريطانية في القرن التاسع عشر)، إلا أن تجارب الدول التي لحقت بالتطور الصناعي (Late Comers) وبخاصة ألمانيا والولايات المتحدة واليابان وكذلك الاتحاد السوفياتي السابق تثبت أهمية الصناعات الموجهة لإنتاج سلع الإنتاج سواء منها السلع الوسيطة (وبخاصة من المعادن الأساسية وبصفة أخص الحديد والصلب) أو السلع الرأسمالية (Capitalist Goods) وهي الآلات والمعدات الإنتاجية. ولما كانت البلاد المتخلفة اقتصادياً تسعى إلى التجاوز (الثوري) لواقعها المتخلف، بإحداث «ثورة التنمية»، فلذلك يصبح الخيار المتاح أمامها لإنجاز هذا الهدف هو البدء من حيث انتهت تجارب السابقين واللاحقين على سلم التطور الصناعي ـ التكنولوجي، أي إعطاء أهمية خاصة لتصنيع السلع الإنتاجية، وبخاصة منها أدوات الإنتاج وما يرتبط بها من مستلزمات الإنتاج الوسيطة.

ويرد على هذا الاختيار قيدان مهمان: القيد **الأول** ضرورة التوازن بين إنتاج سلع الإنتاج وإنتاج سلع الاستهلاك، حفاظاً على رفع مستوى المعيشة وإشباع الحاجات الاجتماعية الأساسية. والقيد **الثاني** ضرورة تطور صناعة الآلات والمعدات الإنتاجية نفسها بالانتقال من الصيغة القديمة الجامدة للتصنيع الثقيل كما مورس في التجارب التقليدية إلى الصيغة المستخدمة القائمة على الاستفادة من تكنولوجيا الالكترونيات وتقنيات التصنيع المعتمدة على الحاسبات الآلية وتكثيف الاعتماد بالتالي على المعرفة العلمية ـ التكولوجية بدلاً من الاعتماد على تكثيف رأس المال العيني. ويترتب على ذلك ضرورة الانتقال من التصنيع المعتمد على المعدات الضخمة ذات المحتوى العيني العالي أو العنصر الصلب (Hard-ware) ومن المصانع الكبيرة (Large-scale) ومن التخطيط السلعي (Standardization) إلى تصنيع آخر يعتمد على المحتوى المرتفع من البحث والتطوير (R & D Intensive) والمصانع الفرعية الصغيرة والإنتاج غير النمطي، أي الإنتاج الموجه لتلبية احتياجات المستخدم والمستهلك وفق تنوعها المطرد... ومع إدراك هذين القيدين يبقى من المهم أن نؤكد أهمية القطاع الفرعي لصناعة الآلات والمعدات (بما فيها وسائل النقل) داخل هيكل الصناعة التحويلية، وتطوره تكنولوجياً في ضوء ثورة التكنولوجيات العالية (High Tech). ولكن واقع الحال يشير في جميع الاقتصادات العربية إلى ضآلة الوزن النسبي للقطاع الفرعي للآلات والمعدات الإنتاجية، وحيثما وجدت صناعة من هذا النوع فإنها تكون غير متطورة علمياً وتكنولوجياً بالقدر الكافي. وحتى حيثما شهدت قدراً ملحوظاً من التطور العلمي والتكنولوجي، فإنها تكون موجهة إلى التجميع قبل أن توجه

إلى تصنيع المكونات والأجزاء الأساسية وإلى اكتساب القدرة على أداء العمليات الصناعية نفسها (Industrial Processes) بما تقوم عليه هذه العمليات من تصميم هندسي وبحث علمي وتطوير تجريبي.

وعموماً تشير البيانات المتاحة إلى أن صناعة الآلات والمعدات ووسائل النقل لم تتجاوز نسبتها من إجمالي ناتج الصناعة التحويلية (عام ١٩٩٥) ١٢ بالمئة تقريباً (وهي نسبة يتجه شطر كبير منها إلى التجميع كما قلنا).. وحتى هذه النسبة ـ على رغم ضآلتها ـ فإن الإنتاج الصناعي الممثل لها يتركز في عدد قليل جداً من البلاد العربية، بينما تظل معظم هذه البلاد محرومة من هذا القطاع المحوري ويتراوح نصيبها فيها بين درجة العدم تقريباً (الصفر) و٦ بالمئة.

هذا بينما نجد أن صناعة السلع الاستهلاكية هي التي تسود الصناعة التحويلية العربية، وبنصيب يتجاوز ٥٠ بالمئة، وأهمها صناعة السلع الغذائية (٢٣ بالمئة) والمنسوجات والملابس (١٥ بالمئة). وتأتي بعد الصناعات الاستهلاكية الصناعات الوسيطة الممثلة في الكيماويات والبتروكيماويات ويصل نصيبها إلى ٢١ بالمئة. وقد بلغت هذا المستوى المرتفع نسبياً بفعل التوسع الكبير للصناعة البتروكيماوية في البلدان النفطية وبخاصة الخليجية منها[٦].

ـ ترتيب القيمة المطلقة لناتج الصناعة التحويلية في البلاد العربية[٧]

بحسب أرقام ١٩٩٦ فقد احتلت السعودية المرتبة الأولى بين البلاد العربية من حيث قيمة ناتج الصناعة التحويلية، حيث بلغت هذه القيمة ـ بالدولار ـ حوالى ١١,٨ مليار دولار.

وتليها مصر (بحسب أرقام ١٩٩٤) بقيمة حوالى ٨,٢ مليار دولار، وتأتي في المرتبة الثالثة ـ في موقع متقارب ـ كل من المغرب ثم العراق (٦,٥ مليار دولار تقريباً).

والبلد الخامس هو سوريا وتقترب منها الإمارات حيث امتلكت كل منهما حوالى ٤ مليارات دولار كقيمة للناتج الصناعي التحويلي. والبلد السابع هو الجزائر (٣,٩ مليار دولار)، وتقترب منها تونس (٣,٥ مليار)، وكذلك الكويت (٣ مليارات)، وأخيراً تأتي ليبيا باعتبارها الدولة العاشرة في المجموعة العربية الأكثر تصنيعاً، بقيمة تبلغ ٢,٦ مليار دولار تقريباً.

ومن هذا البيان يتضح أن السعودية تتربع على القمة دون منازع، في فئة منفردة أعلى السلم... وأن ثلاث دول هي مصر والمغرب والعراق متقاربة في الموقع الثاني.

---

(٦) المصدر نفسه، الملحق رقم (٦/٤)، ص ٢٦٦.

(٧) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، **المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي**، الجدول رقم (١٠ ـ ٦)، ص ٣٩٨ ـ ٤٠٢.

وفي الفئة الثالثة تندرج خمس دول هي سوريا والإمارات والجزائر وتونس والكويت. وإذا ضممنا إليها ليبيا ـ القريبة من الكويت ـ لأصبحت ست دول.

ويتشكل من ثم هرم صناعي عربي له قمة مدببة، ووسط «متوسط»، وقاعدة عريضة، بينما يبلغ عدد أعضائها ضعف أعضاء الوسط (٦ : ٣).

أما عن بقية البلاد العربية فإنها تنقسم إلى المجموعات التالية:

١ ـ الدول العربية ـ ذات الدخل المنخفض ـ وناتجها الصناعي التحويلي منخفض المستوى أيضاً: مثل اليمن، السودان، فلسطين، موريتانيا، الصومال.

٢ ـ بعض الاقتصادات الخليجية الصغيرة، التي على رغم ارتفاع ناتجها المحلي الإجمالي المتولد من النفط، فإنها لا تحوز مرتبة متقدمة في الإنتاج الصناعي، وتتمثل في عمان وقطر والبحرين.

٣ ـ وتتبقى حالتان خاصتان: هما الأردن، المتطورة نسبياً في إنتاج بعض السلع المصنعة ولكن القيمة المطلقة لناتجها الصناعي الكلي منخفضة، ثم لبنان وهي من بين الاقتصادات التي تحقق نمواً سريعاً في حجم الناتج، ولكن هذا النمو لا يأتي من الصناعة التحويلية.

ب ـ الإصلاحات الاقتصادية في البلدان العربية في التسعينيات

(١) البيئة الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول العربية في التسعينيات

واجهت الدول العربية في التسعينيات تحديات اقتصادية متصاعدة، وقد نجمت هذه التحديات بصفة أساسية عن البيئة الدولية الجديدة التي تميزت بعنصرين أساسيين:

العنصر الأول هو الخلل الجوهري في بيئة النظام الدولي، بفعل انهيار الاتحاد السوفياتي.. ويتمثل هذا الخلل في انفراد الغرب، وقيادته الولايات المتحدة الأمريكية، بتقرير مصائر العالم ككل بدون منافس أو شريك، بفعل زوال الصيغة التقليدية لنظام ما بعد الحرب العالمية الثانية (صيغة شرق ـ غرب) ـ كما أن صيغة شمال ـ جنوب قد تعرضت هي الأخرى لتغير مناظر ومواز، عبر تعمق الاختلال بين طرفيها، سواء من خلال الشمال ـ الغربي ـ للبلاد النامية الحديثة التصنيع في شرق آسيا أو من خلال التعامل الفعال بمزيج من سياسات «الترويض» و«الاستئصال» تجاه أنظمة وقيادات حركة التحرر الوطني والقومي في العالم الثالث.

ولقد أدى هذا الخلل الجوهري في النظام الدولي إلى «استثناء» الدول الرأسمالية المتقدمة، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث باتت تفرض شروطها للتعامل على سائر العالم... واستطاعت الولايات المتحدة بالذات أن تجني ثمار نجاحها في معركة الحرب الباردة ضد السوفيات بحيث أكدت قيادتها المنفردة لمعسكر الثالوث: أمريكا

الشمالية وأوروبا الغربية واليابان، وترجمت ذلك إلى تدعيم غير مسبوق للعلاقة التحالفية الأطلنطية (علاقة أمريكا ـ أوروبا) وإلى إقامة نظام جديد للتجارة الدولية يقوم على «فتح الأسواق» دون عوائق أمام المنتجات السلعية والخدمية الأمريكية، وذلك في جميع اقتصادات العالم، وبخاصة في عقر دار أوروبا نفسها، وفي شرق آسيا جميعها (اليابان والصين والبلاد النامية الأخرى). وما يهمنا من آثار هذا العنصر للتغير في البيئة الدولية هو اتجاه الدول الرأسمالية المتقدمة، وبخاصة أمريكا، إلى تعزيز مصادر نموها الاقتصادي على حساب العالم غير الرأسمالي، ومواجهة ما يعترضها من أزمات للنمو والتقدم ليس بالتعامل المباشر مع الأزمات، وهو ما يستلزم تغييراً في بنية الشركات الدولية العملاقة المدفوعة والمرتبطة بـ «دول الأصل» القومية، أي الشركات العابرة الجنسيات، وإنما بتصدير هذه الأزمات أولاً بأول إلى العالم الخارجي وبخاصة العالم المتخلف والنامي. وبعبارة أخرى فإن الرأسمالية الدولية المركزية لا تتبع منهج «حل الأزمة» ولكن «إدارة الأزمة»[٨].

وبالفعل فقد استطاعت الدول الرأسمالية المتقدمة وبخاصة الولايات المتحدة تحقيق استفادة عالية من ثورة التكنولوجيات المتقدمة والعالية في التسعينيات (وبخاصة في الالكترونيات والاتصالات)، وترجمت هذه الاستفادة من خلال زيادة متواصلة في نصيب الخدمات القائمة على العلم والتكنولوجيا والمعلومات في اقتصاداتها القومية. . . وقد أدى ذلك إلى منافسة حامية بين الدول المذكورة وبعضها البعض، وبخاصة بين أمريكا واليابان في حقل صناعات الثقافة والمنتجات القائمة على الزراعة. . . ومع ذلك فقد تمكنت الدول الصناعية بشكل عام من تحقيق ارتفاع منتظم في معدل النمو الاقتصادي، وأن تزيد من صادراتها ومن حصتها في أسواق الدول الأخرى: أسواق السلع وأسواق رؤوس الأموال أيضاً. وقد تم هذا النمو في الناتج وفي التجارة وفي الاستثمارات على حساب «بقية العالم» كما ذكرنا، بما في ذلك «الشركاء الصغار» في إقليم جنوب شرق آسيا، دع عنك منتجي النفط في البلاد العربية والإسلامية التي تشهد انخفاضاً متواصلاً في الأسعار الحقيقية لصادراتها (مرتبطاً بتدهور معدلات التبادل الدولي للبلاد المنتجة للمواد الأولية والنفط منذ عام ١٩٨٤) ومن ثم تآكل عوائدها وفوائضها السابقة بانتظام. وينقلنا هذا إلى العنصر الثاني من التغير في البيئة الدولية في التسعينيات.

وهذا العنصر الثاني له طبيعة اقليمية، ونقصد ما ترتب على حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ من عقبات من جهتين، **أولاهما**: الأعباء المالية التي فرضت على البلدان الخليجية النفطية، مما أدى بها إلى فرض خفض في نفقات الموازنة العامة الموجهة للأغراض الاجتماعية مثل التوظف والخدمات ولأعمال هياكل البنية الأساسية. ونظراً لأن كثيراً من

---

(٨) سمير أمين، «شروط إنعاش التنمية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٧، العدد ١٩١ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٥)، ص ٤ ـ ١٦.

بنود الإنفاق العام مما يمكن خفضه، بل ومما تزايد أكثر مما سبق (وبخاصة الإنفاق العسكري)، فقد ظهر عجز الموازنات العامة، الذي تمت مواجهته بالاقتراض الخارجي في بعض الأحيان.

وثانيتهما الخسائر الاقتصادية التي تحملتها البلاد العربية المرسلة للعمالة إلى البلاد الخليجية والنفطية، وخاصة مصر والسودان واليمن والأردن وسوريا وفلسطين. . ويمكن أن نضيف أيضاً انخفاض أعداد المشتغلين من أبناء المغرب العربي (والمشرق العربي أيضاً) في الجماهيرية الليبية[٩].

وقد اقترن الانخفاض الجذري في حجم تحويلات العاملين في الخارج من هذه البلاد، مع انخفاض مخصصات المعونة الرسمية العربية المقدمة من الصناديق القطرية والعربية عامة، وكذا انخفاض حجم الاستثمارات العربية البينية وبخاصة في فترة ١٩٩١ - ١٩٩٥.

ويقدر بعض الاقتصاديين أن الصدمة الخارجية التي تلقاها الاقتصاد المصري مثلاً إثر أحداث أزمة ١٩٩١ (هي أقوى الصدمات الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد المصري منذ الحرب العالمية الثانية. . .) وتقدر التكلفة الاقتصادية المباشرة للاقتصاد المصري من جراء هذه الأزمة بما يتراوح بين ٢,٥ مليار دولار و٣,٦ مليار دولار. . .[١٠].

ولعل أثر الأزمة كان أعمق وأشد في اقتصادات عربية أخرى تعاني ظروفاً شديدة أخرى، مثل الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال، والاقتصاد السوداني في ظل مضاعفات الصراع العسكري في الجنوب وعلى الحدود، والاقتصاد اليمني بعد الاقتتال الدامي في عدن.

وإذا كنا نعلم أن الاقتصادات العربية (القطرية) تعاني اختلالات هيكلية أساسية مرجعها عدم القدرة على الموازنة بين الاحتياجات والموارد، وبالتالي عدم القدرة على تعبئة الإمكانات بالجهد العربي الذاتي لمقابلة تزايد متطلبات السكان، فإن ذلك يدلنا على أن «العامل الداخلي» يكمن في قلب العجز «الخارجي» للاقتصاد القطري.

ولقد كان الموقف الناشئ عن تفاعلات الاختلالات المحلية والعجز في المعاملات الخارجية، يقف وراء القابلية المستمرة والمتزايدة للتعرض للانكشاف (Vulnerability)

---

(٩) انظر: عبد الفتاح العموص وعبد القادر شعبان، «السمات الأساسية للانتقال البيني للأفراد ورؤوس الأموال بين بلدان المغرب العربي،» **بحوث اقتصادية عربية**، العدد ١٠ (شتاء ١٩٩٧)، ص ٣٩ - ٧٠ وبخاصة ص ٤٩ - ٥٠.

(١٠) انظر: جودة عبد الخالق، «سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي في مصر: إصلاح اقتصادي أم مرض هولندي؟» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر العلمي الرابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، ٢ - ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، ص ٣ و٢٠.

للاقتصادات العربية إزاء الخارج... وهو ما يعني «نقص المناعة» للاقتصادات العربية في مختلف الميادين، على صعيد الغذاء ومستلزمات الإنتاج ونقل التكنولوجيا والتسليح.. الخ. وبالتالي: استقبل التأثير الأجنبي دون مقاومة تقريباً، بل وتقبله، وكأنه الدواء للداء..

هذا وبينما استطاعت البلدان الخليجية المنتجة للنفط أن تمتص تدريجياً آثار صدمة حرب الخليج الثانية، وأن تبقي على مستويات معينة للنمو وللاستثمار والاستهلاك في حدود الموارد الخارجية المتاحة (على رغم القيود على ذلك)، فإن البلاد العربية الأخرى ذات الفائض من العمالة والنقص النسبي في رأس المال، ظلت تعاني مشكلات اقتصادية داخلية ملحة في مقدمتها البطالة المترافقة مع التضخم، ومشكلات في التوازن الخارجي في مقدمتها عجز الميزان التجاري وتفاقم ميزان الاستدانة. وهنا تقدم صندوق النقد الدولي بما اعتبر وكأنه «الوصفة» اللازمة للخروج من المشكلة الاقتصادية المركبة، تحت مسمى برامج «الإصلاحات الاقتصادية»، أو «التثبيت» أو «التكيف الهيكلي».

أمثلة لبرامج ما يسمى بالإصلاح الاقتصادي:

١ ـ **اليمن**: بعد انتهاء العمليات العسكرية في الجنوب، أقرت الحكومة برنامجاً متفقاً عليه مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ويقوم على مرحلتين: المرحلة **الأولى** تم تدشينها بالبرنامج المقر في آذار/مارس ١٩٩٥ ليستغرق الفترة من نيسان/ابريل إلى كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه. والمرحلة **الثانية**، تم الاتفاق عليها أيضاً مع صندوق النقد الدولي وفق برنامج يستغرق خمسة عشر شهراً، ويبدأ تنفيذه في إطار موازنة ١٩٩٦[(١١)].

٢ ـ **الأردن**: وقد تبنى بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي برنامجين: **أولهما** برنامج تم التوصل إليه في نيسان/ابريل ١٩٨٩ وكان يفترض أن يغطي الفترة من ١٩٨٩ حتى ١٩٩٣ (إلا أنه تم توقف العمل به إثر اندلاع أزمة الخليج عام ١٩٩٠...) وأعقبه برنامج آخر تم الاتفاق عليه مع الصندوق في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ ليغطي الفترة من ١٩٩٢ حتى ١٩٩٨[(١٢)].

٣ ـ **جمهورية مصر العربية**: تم التوصل إلى الاتفاق الأول بين مصر وصندوق النقد الدولي في أيار/مايو ١٩٩١، وأخذ برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي مجراه على فترات متتابعة حتى الآن...

(١١) فؤاد راشد عبده، «اليمن: الوضع الاقتصادي وضرورة الإصلاحات،» **بحوث اقتصادية عربية**، العدد ٧ (ربيع ١٩٩٧)، ص ٧٧ ـ ٩٨، ومحمد أحمد الأفندي، «برنامج الإصلاحات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية: دراسة تقويمية لنتائج الإصلاحات النقدية،» **بحوث اقتصادية عربية**، العدد ١٠ (شتاء ١٩٩٧)، ص ٩٣ ـ ١٢٨.

(١٢) أحمد حسين الرفاعي، «أزمة المديونية وبرامج التصحيح الاقتصادية،» **بحوث اقتصادية عربية**، العدد ٧ (ربيع ١٩٩٧)، ص ٩٩ ـ ١٢٦.

٤ ـ **في الدول المغاربية الثلاث**: تونس والجزائر والمغرب وضعت برامج أيضاً لما يسمى بالإصلاح الاقتصادي في إطار وصفة صندوق النقد الدولي.

٥ ـ وبالنسبة **لحالة السودان**، فقد كان السودان يعقد اتفاقات منذ ١٩٧٩ مع الدول الدائنة في إطار مجموعة «نادي باريس» لمواجهة قمة جبل الثلج في مشكلته الاقتصادية وهي الديون، ومن ذلك اتفاق ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩، واتفاق ١٨ آذار/مارس ١٩٨٢، واتفاق ٤ شباط/فبراير ١٩٨٣ ولكنها برامج لما يسمى بالتصحيح ركزت على تخفيض قيمة العملة المحلية.. ولكن مع نهاية ١٩٩٥ بلغت الديون المستحقة لصندوق النقد الدولي بغرض تغطية عجز ميزان المدفوعات حوالى ١٧٠٠ مليون دولار... أصبح السودان من أكبر المدينين للصندوق، علماً بأن ديون الصندوق غير قابلة لإعادة الجدولة.. ولم يكن السودان قد سدد المتأخرات المتراكمة منذ تموز/يوليو ١٩٨٤، فأصدر صندوق النقد الدولي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ «إعلاناً بعدم التعاون» أعقبه قرار المجلس التنفيذي للصندوق بحرمان السودان من القروض اعتباراً من آب/أغسطس ١٩٩٣، ثم تلاه التهديد بفصل السودان من عضوية ذلك الصندوق.

محتوى البرامج.. أو «وصفة صندوق النقد الدولي»:

يركز صندوق النقد الدولي، باعتباره «جهاز أركان الحرب» في الميدان النقدي للمنظومة الاقتصادية الرأسمالية العالمية، على «إدارة أزمة» البلاد المتخلفة والنامية اقتصادياً، بما يتواءم مع مقتضيات تعزيز النمو الاقتصادي المتواصل والمستقر نسبياً في الدول الرأسمالية المركزية (أو الثالوث: أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية واليابان).

أهم جوانب أزمة البلاد المتخلفة والنامية هي الاستدانة، لذلك يركز الصندوق على تأهيل هذه البلاد للتعامل مع الديون، أي أن برامجه هي في التحليل النهائي برامج لإدارة الديون. وبعبارة أخرى، فإن مناط التركيز في البرامج هي «تعويم» الاقتصادات الغارقة، أي انتشالها من الوضعية الراهنة التي تجعلها في موقع «غير القادر على الدفع».

وأهم مكونات البرنامج المطلوب في هذه الحالة هي: **أولاً**، الحد من الانفاق مع المستوى الراهن للعرض الكلي. إن من شأن ذلك تخفيض الطلب على التمويل الخارجي، وبالتالي إيقاف سبل الاقتراض الأجنبي، كأثر لخفض الإنفاق على الواردات سواء منها الاستهلاكية أو الاستثمارية.

ثانياً: إن الحد من الإنفاق يستلزم مواجهة قنوات الإنفاق على الوجه التالي:

١ ـ تقييد الإنفاق الاستثماري عن طريق رفع أسعار الفائدة المصرفية على القروض الممنوحة للمشروعات، ورفع الدعم الحكومي لمستلزمات الإنتاج والطاقة.

٢ ـ تقييد الإنفاق الاستهلاكي عن طريق رفع أسعار السلع الاستهلاكية، ويتحقق ذلك من خلال إلغاء «الدعم» السلعي والخدمي ـ تدريجياً ـ في الموازنات الحكومية، ومن

خلال إطلاق آلية السوق كمحدد لمستويات الأسعار، من خلال إجراءات متناسقة، من بينها إلغاء التسعير الإداري (أو الجبري) لبعض السلع.

٣ ـ تقييد الإنفاق الحكومي الموجه لأغراض اجتماعية معينة، مثل برامج التأمينات والمعاشات والتعويضات على اختلافها، وعلى بعض الخدمات الاجتماعية التي يتزايد نصيب القطاع الخاص فيها مثل التعليم والصحة.

٤ ـ زيادة معدلات الضريبة، بما يعني احتجاز قدر متزايد (من الدخل الشخصي المتاح للإنفاق) لصالح الموازنة العامة.

٥ ـ خفض قيمة العملة الوطنية، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات، وبالتالي خفض الطلب عليها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن خفض العملة لا يؤدي إلى الزيادة المفترضة في قيم الصادرات، نظراً إلى عوامل متعددة ليس هنا مجال التفصيل فيها.

ثالثاً: إن السياسة الاقتصادية المكونة من البنود السابقة، ترتبط بتغيير في الهيكل الاقتصادي الاجتماعي والنظام الاقتصادي وآلية تشغيل أو تسيير الحياة الاقتصادية.

فأما الهيكل الاقتصادي الاجتماعي فإنه يشهد اختلالات متزايدة بفعل تزايد الأعباء التي تتحملها الفئات ذات الدخل المنخفض بعد تقلص الوظيفة الاجتماعية للدولة، وارتفاع الأسعار، والثبات النسبي للأجور والمرتبات.

وأما النظام الاقتصادي فإنه يشهد تغيراً جوهرياً عن طريق التزايد الجوهري في نصيب القطاع الخاص من ملكية الأصول الإنتاجية: في الزراعة والصناعة والخدمات على اختلافها. ويترجم هذا بزيادة ملموسة ومستمرة في نصيب أصحاب رؤوس الأموال من الناتج المحلي، وهو ما يعود فيعمق من اختلال الهيكل الاجتماعي والطبقي في غير صالح المنتجين اليدويين والذهنيين، أي من العمال والفلاحين والعاملين في جهاز الدولة بصفة خاصة، بالإضافة إلى المنتجين السلعيين الصغار ولا سيما في «القطاع غير الرسمي» أو «غير المنظم».

وأما التغيير في «آلية تشغيل» الحياة الاقتصادي، فيتمثل في التحول من «التغيير المدار» أو «المخطط»، في صور متفاوتة، إلى الاعتماد على جهاز الأسعار أو السوق بغير ضوابط.

تقييم البرامج المطبقة في البلاد العربية:

لقد رأينا أن المحتوى الأساسي لبرامج ما يسمى بالإصلاحات هو ضبط مستوى الإنفاق أو الطلب ليتواءم مع مستوى العرض أو الإنتاج القائم.

ومع أهمية هذا الجانب، من أجل عبور مشكلة ظرفية خانقة، فإن الأمر لا يصل إلى مواجهة جذر المشكلة وهو: ضيق قاعدة الجهاز الإنتاجي نفسه وعدم مرونته، أي عدم مقدرته على التوسع لمقابلة الاحتياجات النابعة من الطلب. ولذلك فإن السياسة الاقتصادية

الهادفة إلى كبح الطلب، تتم على حساب كل من الإنتاج والمنتجين: فهي تكون على حساب الإنتاج لأنها تقلل من مستوى الاستثمارات لحساب السياسة الانكماشية أو التقييدية (Restrictive) التي يوصي بها صندوق النقد الدولي بشكل عام لإدارة أزمة الدين، وهي تكون على حساب المنتجين لأنها إن نظرنا إليها من زاوية العاملين فهي تقلل من مستوى معيشتهم بفعل عدم التوازن بين الأسعار والأجور، وإن نظرنا إليها من زاوية أصحاب رؤوس الأموال الصغار والمتوسطين، فإنها لا تقدم لهم مزايا تفضيلية جاذبة لاستثماراتهم إلى الدائرة المنتجة، وتتركهم فريسة لأصحاب رؤوس الأموال الكبار العاملين خارج دائرة «الاقتصاد الحقيقي»، والمرتبطين بالدوائر المالية الأجنبية عبر المصارف والبورصات وغسيل الأموال ورأس المال الدولي الهارب والهائم والجرائم الاقتصادية الدولية المنظمة، وبخاصة في ميدان المخدرات... إلخ.

وبعبارة أخرى، فإنه إذا كان محور برامج التصحيح الموصى بها من صندوق النقد الدولي هو «كبح الطلب»، فإن برامج التغيير في إطار توازن اقتصادي ـ اجتماعي يراعي القوى الاجتماعية المنتجة في دائرة الاقتصاد الحقيقي، وفي إطار نظام اقتصادي يوزع الأدوار بكفاءة بين القطاع العام والخاص والتعاوني، وضمن آلية تراعي الدور الإشرافي للدولة في مجال الاقتصاد الوطني ضمن الأفق التكاملي العربي.

(٢) إيجابيات وسلبيات

وفي ضوء ما سبق نجد أن برامج الإصلاحات في البلاد العربية المعنية وإن كانت قد نجحت حقيقة في مضمار ما يسمى بالمتغيرات الاسمية (Nominal)، فإنها أخفقت في مجال المتغيرات الحقيقية (Real).

فأما على الصعيد الاسمي فإن المقصود هنا هو تحقيق إنجاز على مستوى ضبط التوازنات النقدية ـ المالية... من خلال:

(أ) ضبط مستوى الكتلة النقدية، وبخاصة عن طريق تقليل الإصدار البريدي للنقود بواسطة البنك المركزي كوسيلة لتحويل النفقات العامة للدولة. وقد أسهم ذلك في خفض معدل ارتفاع الأسعار (التضخم).

وسعياً من السلطات النقدية لامتصاص السيولة ومن ثم كبح الإنفاق العائلي، وبالتالي ارتفاع الأسعار، فقد قامت بطرح قروض حكومية على هيئة أذون للخزانة وسندات خاصة، اشتراها القطاع العائلي والنظام المصرفي. ولكن هذا أدى ـ كما في حالة مصر ـ إلى زيادة هائلة في حجم الدين العام الداخلي (١٧٠٫٨ مليار جنيه مصري عام ١٩٩٧).

(ب) خفض العجز في الموازنة العامة، نظراً لتقليل النفقات الحكومية مقابل زيادة الحصيلة الضريبية بواسطة «الجباية». هذه هي الإيجابيات المخصصة. وواضح أنها تتركز في الدائرة النقدية ـ المالية وباستخدام أدوات السياسة النقدية والمالية أساساً (رفع أسعار الفائدة

وخفض سعر الصرف مع استخدام مزيج الضريبة والدعم).

... ولكن ماذا عن الدائرة العينية أو السلعية، أو الدائرة المنتجة والحقيقية للاقتصاد الوطني؟

هنا يأتي مكمن الخطر في سياسات التثبيت والتكييف الهيكلي الموصى بها من صندوق النقد الدولي. فمقابل الإنجاز الشكلي أو الاسمي، تحمل الاقتصاد والمجتمع العربي بتكلفة عالية اقتصادية واجتماعية في مختلف الدول العربية التي طبقت تلك السياسات. ونتناول هنا نوعين من التكلفة:

(أ) التكلفة الاقتصادية: وتتمثل في انخفاض معدل النمو الاقتصادي (والتشغيل أو التوظيف).. وهو ما تبين في حالة الاقتصاد المصري بصورة جلية وبخاصة في فترة ١٩٩١ ـ ١٩٩٥، وإن شهد قدراً من «التعافي» عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧. وعلى رغم التعافي المذكور فإن مؤشرات اقتصادية عديدة تدل على أن ذلك معرض لعدم الاستقرار في الأجلين المتوسط والطويل، وبخاصة بفعل التفاعلات المتسلسلة الناجمة عن التدفقات الضخمة لرؤوس الأموال الدولية الهائمة إلى سوق المال المصرية، في العامين الأخيرين[١٣].

(ب) التكلفة الاجتماعية: وتتمثل في اتساع حجم ظاهرة الفقر وتعمق الفقر في الوقت نفسه إلى درجة الفقر المدقع أو «الإملاق»، في بعض الأحيان.

وفي ما يلي بيان يوضح نسبة الفئات الفقيرة إلى السكان في عدد من الدول العربية التي طبقت الإصلاحات[١٤].

الأردن ١٤ بالمئة.

الجزائر ٢٠ بالمئة.

تونس ٢٠ بالمئة.

المغرب ٢٨ بالمئة.

مصر ٢١ بالمئة.

ويمثل هذا البيان المأخوذ عن تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي في ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥، نسبة الفقر في البلاد المعنية في مطلع التسعينيات. غير أن

(١٣) انظر بصفة خاصة: عبد الخالق، «سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي في مصر: إصلاح اقتصادي أم مرض هولندي؟».

(١٤) انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٦، ص ١٥٧، ١٧٢ وبخاصة ص ١٦٧.

هذه النسبة فيما يبدو قد تزايدت عبر الزمن مع المزيد من تطبيق ما يسمى بالإصلاحات.

ومثلاً فيما يتعلق بمصر، وكما يشير تقرير التنمية البشرية المصري، عن عام ١٩٩٦ والصادر في أواخر ١٩٩٧، فإنه يمكن تمييز ثلاث فئات من الفقراء:

(أ) الفقراء فقراً مدقعاً، وهم الواقعون تحت خط فقر الحاجات الغذائية الأساسية والمقدر بـ ٥٩٤ جنيهاً للفرد في السنة، وتبلغ نسبتهم ٧,٤ بالمئة من مجموع سكان مصر.

(ب) الفقراء، وهم الواقعون تحت خط الفقر الأدنى للإنفاق ـ ٨١٤ جنيهاً للفرد في السنة ـ ولكنهم فوق خط فقر الحاجات الغذائية الأساسية، وتبلغ نسبتهم ١٥,٩ بالمئة من مجموع السكان.

(ج) الفقراء المعتدلون، وهم الواقعون تحت خط الفقر الأعلى للإنفاق ـ ١٠٩٨ جنيهاً للفرد في السنة ـ ولكنهم فوق خط الفقر الأدنى للإنفاق، وتبلغ نسبتهم نحو ٢٥ بالمئة من مجموع سكان مصر. وبذلك تبلغ النسبة الإجمالية للفقراء في مصر حوالى ٥٠ بالمئة من مجموع السكان[١٥].

ج ـ بعض مؤشرات التجارة الخارجية العربية والميزان التجاري والاستدانة

(١) الميزان التجاري

حققت الأقطار العربية كمجموعة في السنوات الأخيرة كلها فائضاً ـ طفيفاً ـ في الميزان التجاري (ميزان الصادرات والواردات). وبحسب أرقام ١٩٩٥[١٦] فقد بلغ إجمالي الصادرات العربية (عدا اليمن وفلسطين وكذلك جيبوتي وجزر القمر وهما عضوان في «جامعة الدول العربية») ١٤٨,٧ مليار دولار تقريباً، مقابل ١٤٠,٧ مليار دولار تقريباً للواردات. وبذلك بلغ الفائض الطفيف نحو ٨ مليارات دولار.

غير أن الشطر الأعظم من هذا الفائض تركز في عدد قليل جداً من البلدان العربية ـ وهي بلدان نفطية بالطبع ـ وفي مقدمتها السعودية (بفائض بلغ نحو ٢٣ مليار دولار) والبحرين (٧,٤ مليار تقريباً) والكويت (بفائض قدر بنحو ٤,٥ مليار دولار) وليبيا (أقل قليلاً من ٤ مليارات دولار). ولما كان هذا الفائض الكبير يقابله عجز كبير في عدد من البلدان العربية، فقد استقر الفائض الصافي عند الرقم المنخفض المسجل سابقاً

---

(١٥) انظر: محمود عبد الحي، «التقرير المصري للتنمية البشرية ١٩٩٦،» (ندوة)، بحوث اقتصادية عربية، العدد ١٠ (شتاء ١٩٩٧)، ص ١٣٩، ١٤٩ و١٤٠.

(١٦) صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية، ١٩٨٥ ـ ١٩٩٥ (أبو ظبي: الصندوق، ١٩٩٥)، الجدولان رقما (٧) ـ (٨)، ص ١٥ ـ ١٦.

(٨ مليارات دولار).

وقد تركز العجز في أعلى مستوياته في كل من لبنان حيث بلغت قيمة الواردات خمسة أضعاف قيمة الصادرات تقريباً... وفي مصر بلغت النسبة بين الواردات والصادرات قرابة ٣ : ١. وفي السودان والأردن نحو ذلك أيضاً، وفي سوريا نحو ٢ : ١، وفي المغرب أقل قليلاً من ذلك... وبعدها ـ في الترتيب التنازلي ـ تأتي تونس ثم عمان والإمارات... وسجلت أعلى أرقام مطلقة للعجز التجاري العربي في مصر (بقيمة بلغت نحو ١٢ مليار دولار)، ولبنان (٦ مليارات دولار تقريباً)، وفي كل من سوريا والمغرب (نحو ٣ مليارات دولار).

وكان هناك توازن تقريبي في حالة الميزان التجاري في كل من الجزائر وموريتانيا (عند قيم منخفضة). ويثبت لنا ذلك أن الأقطار العربية غير النفطية التي سجلت أرقاماً عالية في عجز موازينها التجارية هي التي دخلت في تجارب لما يسمى بالإصلاح الاقتصادي، وهو ما يثبت المقولة التي طرحناها وهي أن «وصفة الإصلاح» تقصد بها أصلاً «تعويم الاقتصادات المدينة».

(٢) الهيكل السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية العربية

تعكس هياكل التجارة السلعية هياكل الإنتاج، فالقطاعات السائدة في هيكل الإنتاج السلعي تكون هي السائدة أيضاً في تركيب التجارة الخارجية للصادرات، أما القطاعات الغائبة أو ذات النصيب المتدني فإنها تكون الغالبة على تشكيلة الاستيراد.

وينطبق هذا، من بين ما ينطبق، على البلدان العربية. وبحسب **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**(١٧) فقد احتلت المواد الخام والبترول والغاز الطبيعي والمعادن والمنتجات الزراعية والحيوانية الموقع الأول في هيكل الصادرات السلعية وبنصيب نسبي بلغ حوالى ٨٠ بالمئة ـ وفي المقابل لم يزد نصيب السلع المصنعة عن ١٢ بالمئة ـ وكان نصيب المنتجات الكيماوية مرتفعاً نسبياً بالمقارنة مع سائر المصنوعات حيث بلغ ٦,٥ بالمئة بالنظر إلى زيادة صادرات البتروكيماويات من الخليج.

أما عن التركيب السلعي للواردات، فيغلب عليه استيراد السلع المصنعة (وبخاصة منها السلع الرأسمالية وبنسبة قاربت ٣٦ بالمئة)، وهو ما يؤكد ضعف القطاع المحلي للصناعة التحويلية عموماً وصناعة الآلات والمعدات الإنتاجية ووسائل النقل خصوصاً. وتليها السلع الغذائية (١٣,٥ بالمئة تقريباً) بالنظر إلى الانكشاف الغذائي النسبي للبلدان العربية، وبخاصة من الغلال وبصفة أخص القمح... وبلغت نسبة الكيماويات ٩ بالمئة.

---

(١٧) انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ١٩٩٦، ص ١٢٥ ـ ١٢٧، وجامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة الإحصاء، **النشرة الإحصائية للتجارة الخارجية العربية**، ١٩٩٦.

وبذلك تمثل الفئات الثلاث السابقة ٥٠ بالمئة تقريباً من إجمالي الواردات العربية.

أما عن الهيكل الجغرافي للتجارة الخارجية العربية، فإنه يعكس واقع التبعية التجارية العربية[١٨] إزاء الدول الرأسمالية المتقدمة التي يتكون مركزها من ثالوث: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان.

وتستوعب هذه الدول حوالى ثلثي الصادرات والوارات العربية في آن معاً.. ومن حيث الصادرات العربية فإن مجموعة دول الاتحاد الأوروبي (أو السوق الأوروبية الموحدة (Single Market)) تحتل المركز الأول بنسبة ٣٠ بالمئة خلال فترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٤ (وقد أتت نسبة ٤٣ بالمئة من الواردات العربية من هذه المجموعة بالذات).

وتمثل الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأولى في هيكل الواردات العربية، عموماً ـ بالمقارنة مع الدول الرأسمالية الأخرى مأخوذة كدول وليس كمجموعة ـ وذلك بنسبة ١٢ بالمئة تليها كل من فرنسا واليابان بنسبة ٩ بالمئة، ثم كل من ألمانيا وإيطاليا بنسبة ٨ بالمئة وأخيراً بريطانيا ٧ بالمئة.

والملاحظ أن غلبة الدول الرأسمالية المتقدمة، وبخاصة منها الدول الغربية ـ أي أمريكا وأوروبا الغربية ـ على تجارة العرب الخارجية، تأتي على حساب التعامل التجاري مع الدوائر الحضارية الوثيقة الصلة بالوطن العربي وهي دائرة العالم الإسلامي وافريقيا، وافريقيا ـ آسيا عموماً، والقارات الثلاث المتخلفة اقتصادياً والنامية بصفة أعم، أي افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

ولكن الأهم أن تركز التجارة العربية الخارجية على النحو السابق يأتي على حساب التجارة العربية البينية، أي المتبادلة بين الأقطار العربية نفسها وبعضها البعض، مما يجعل الشوط طويلاً أمام تحقيق لون من ألوان التكامل الاقتصادي الرسمي في إطار العمل العربي المشترك للدول الإقليمية. ويبلغ نصيب التجارة العربية المتبادلة حوالى ٦ إلى ٨ بالمئة (باستثناء المنتجات النفطية).

وتجدر الإشارة إلى أن كلاً من الصادرات والواردات العربية البينية يتركز في الفئات السلعية نفسها بدون اختلاف تقريباً، وهما المنتجات الزراعية والبترولية[١٩]، وذلك للتقارب في الميدان الاقتصادي ـ عند مستوى التخلف ـ بين الأقطار العربية..

(٣) الديون العربية

بلغ إجمالي الديون العامة الخارجية على البلدان العربية المدينة الرئيسية في عام ١٩٩٤ (اثني عشر بلداً) نحو ٩٧ مليار دولار.. ونقصد هنا (إجمالي المسحوب من الدين القائم)[٢٠]. ويتركز القسم الأكبر من هذه الديون في جمهورية مصر العربية (حوالى ٣٥

---

(١٨) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٢٣ ـ ١٢٥.

(١٩) المصدر نفسه، الملحق رقم (٧/٨)، ص ٣٢٧.

مليار دولار. . وإن انخفض حجم الديون عام ١٩٩٧ إلى حوالى ٢٧ مليار دولار فقط) وتليها الجزائر (١٦,٤ مليار دولار تقريباً) ثم المغرب (١٣,٨ مليار دولار) ثم سوريا (٩,٥ مليار دولار) وبعدها السودان (بقيمة تبلغ حوالى ٦,٦ مليار دولار)... فتونس ٤,٤ مليار دولار) والأردن (٣,٤ مليار دولار) واليمن (٣ مليارات دولار سنوياً).

ومن تأمل هذه الأرقام تتضح لنا العلاقة الارتباطية النسبية بين مقدار العجز في الميزان التجاري وحجم الديون الخارجية العامة. . وهذا الارتباط ليس ارتباطاً مطلقاً، حيث لا يتطابق الترتيب التنازلي للبلدان المدينة، بيد أن المقارنة تكشف عن تلك البلدان العربية ذات السجل البارز على الناحيتين وهي مصر ولبنان وسوريا والأردن والسودان والمغرب وتونس، بقيمة تبلغ حوالى ٦,٦ مليار دولار... فتونس (٤,٤) والأردن (٣,٤) واليمن (٣ مليارات دولار سنوياً).

ومن تأمل هذه الأرقام تتضح لنا العلاقة الارتباطية النسبية بين مقدار العجز في الميزان التجاري وحجم الديون الخارجية. ومرة أخرى تثبت الرابطة بين العجز التجاري وارتفاع حجم الدين وفرص برامج صندوق النقد الدولي في «الإصلاح...».

بعض مؤشرات أزمة الدين: باستخدام مؤشر نسبة حجم الديون إلى الناتج القومي الإجمالي بلغت هذه النسبة - عام ١٩٩٤ - أقصاها في أربعة أقطار هي: الصومال (٣١٣ بالمئة) والسودان (٣٠٠ بالمئة) وموريتانيا (٢٣٩ بالمئة) واليمن (١٦١ بالمئة)، ومن هذه الزاوية فإنها ذات معامل مرتفع للانكشاف الاقتصادي الخارجي بالمقارنة بسائر الأقطار العربية. وباستخدام مؤشر خدمة الدين (نسبة مدفوعات خدمة الدين من أقساط وفوائد إلى حصيلة الصادرات السلعية والخدمية) تقف الجزائر في المقدمة (٥٥ بالمئة) تليها المغرب (٣٢ بالمئة) ثم موريتانيا (٢٣ بالمئة) وتونس (١٨,٤ بالمئة)... ومعنى هذا أن الأقطار المغاربية كلها - باستثناء ليبيا - تمثل أكثر البلدان العربية معاناة من شدة أزمة الدين مقومة بالمؤشر السابق الذكر. أما مصر والأردن ولبنان فهي تقع موقعاً وسطاً بنسب تبلغ ١٤,٦ بالمئة و١٢,٢ بالمئة ولبنان ١٢ بالمئة على التوالي[١٢].

خاتمة

ما تزال البلدان العربية حبيسة أوضاع التخلف الاقتصادي، بالمعنى العلمي، على

---

(٢٠) صندوق النقد العربي، موازين المدفوعات والدين العام الخارجي للدول العربية، ١٩٨٥ - ١٩٩٥ (أبو ظبي: الصندوق، ١٩٩٥)، الجدول رقم (٢٣)، ص ١٠٢.

(٢١) World Bank, *World Debt Tables: External Finance for Developing Countries*, World Bank Book, 2 vols. (Washington, DC: The Bank, 1996).

رغم ما سجلته في ربع القرن الأخير من نمو اقتصادي بالمؤشرات الكمية. والأكثر من ذلك أن النمو المحقق يكرس وضعية التخلف المذكور، نظراً لاستناده إلى مصادر لا ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالإنتاج والإنتاجية والنشاط السلعي، وكذلك النشاط الخدمي المتطور تكنولوجياً.

وعلى رغم أن بعض البلدان العربية قد حققت معدلات نمو مرتفعة نسبياً في السنوات الخمس الأخيرة، إلا أن هذا النمو ارتبط من جهة أولى ببرامج ما يسمى بالإصلاح الاقتصادي طبقاً لوصفة صندوق النقد الدولي، وهو ما يجعل النمو حبيساً لقيود رئيسية لهذه الوصفة، وبخاصة عدم التيقن من الاستقرار (Stability) على الزمنين المتوسط والطويل، وكذلك ترتيب آثار سلبية شديدة الوطأة على أغلبية المجتمعات العربية المخاطبة بالإصلاح المذكور، وهي الأغلبية الفقيرة.

وترتبط أوضاع التخلف الاقتصادي، والنمو المشوه، بعلاقات غير متكافئة على صعيد الاقتصاد الخارجي وبخاصة التجارة الخارجية، وهو ما تكشف عنه هياكل التجارة الخارجية سلعياً وجغرافياً. والأهم أن ذلك يتم على حساب الشروع في التكامل الاقتصادي العربي ولو في حدوده الدنيا عبر زيادة المبادلات التجارية البينية.

وتكشف خبرة عام ١٩٩٧ وما قبل عام ١٩٩٧ أن الانطلاق في معراج التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للإنسان العربي يتطلب القطع جذرياً مع الطريق الذي سارت فيه البلدان العربية حتى الآن، والذي يكرس التخلف والنمو المشوه والفقر والتبعية الخارجية. ولذا يكون الطريق الوحيد ـ الصحيح والممكن أيضاً ـ هو طريق «ثورة التنمية الشاملة» بكل ما يعنيه ذلك من غايات ومناهج.

٢ ـ العرب والغات: أهم ملامح العلاقة

فادية محمد عبد السلام(*)

مقدمة

تشكل اتفاقية الغات إطاراً قانونياً لتسيير العلاقات التجارية الدولية يهدف إلى تحرير التجارة الدولية وإزالة المعوقات الجمركية وغير الجمركية التي تحد من انسياب السلع بين الدول وتعيق حركة التجارة الدولية. وفي سبيل ذلك تضمنت الاتفاقية مبادئ عامة، منها مبدأ الدولة الأولى بالرعاية الذي يلتزم بموجبه كل عضو بمعاملة المنتجات المستوردة من مختلف الشركاء التجاريين على قدم المساواة (المادة الأولى من الاتفاقية)، وكذلك مبدأ فرض حظر على القيود الكمية (المادة ١١ من الاتفاقية)، ومبدأ منح المعاملة الوطنية للسلع المستوردة (المادة الثالثة من الاتفاقية) القاضي بإخضاعها فور دخولها الحدود الوطنية لشروط المنافسة نفسها التي تخضع لها السلع المنتجة محلياً، ويجوز طلب استثناءات من هذه الالتزامات بموجب شروط معينة كأن يكون الغرض منها إنشاء مناطق حرة أو اتحادات جمركية أو حماية ميزان المدفوعات (المادة ١٨ ب) أو لأسباب تتعلق بالصحة والسلامة أو لدواعي الأمن القومي، كما تضمنت الاتفاقية قواعد لحل المنازعات والخلافات التجارية ما بين الدول الأعضاء.

وتعتبر جولة أوروغواي (١٩٨٦ ـ ١٩٩٤) تحولاً كبيراً في رسم خريطة التجارة العالمية في المستقبل، حيث شملت الجولة عدداً من القرارات نجملها في الآتي:

١ ـ اتفاق إنشاء المنظمة العالمية للتجارة (WTO).

٢ ـ اتفاق الزراعة.

(*) أستاذة في مركز العلاقات الاقتصادية الدولية، معهد التخطيط القومي.

٣ ـ بروتوكول النفاذ إلى الأسواق.

٤ ـ اتفاق المنسوجات والملابس.

٥ ـ اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة.

٦ ـ اتفاق الجوانب التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية.

٧ ـ اتفاق الخدمات، ويتضمن الاتفاق ثلاثة محاور رئيسية: الأول: اتفاق للمبادئ والأحكام العامة، والثاني ويضم أربعة ملاحق: ملحق الخدمات المالية، ملحق خدمات الاتصالات، ملحق خدمات النقل الجوي، وملحق انتقال الأيدي العاملة اللازمة لتوريد الخدمات، والثالث ويضم جداول الالتزامات المحددة التي تقدمها كل دولة عضو بالقطاعات التي تلتزم بتحريرها من خلال فتح أسواقها أمام الموردين الأجانب.

٨ ـ اتفاق الوقاية.

٩ ـ اتفاق الدعم.

١٠ ـ اتفاق مكافحة الإغراق.

١١ ـ فضلاً عن العديد من الاتفاقيات والقرارات التي تضم الآتي:

إجراءات تراخيص الاستيراد، تقدير قيم الواردات في حالة الوكيل الوحيد، الفحص والتفتيش في التجارة الدولية، قواعد دولة المنشأ، الحواجز الفنية في التجارة الدولية، الحجر الصحي والاختبارات المعملية ومراقبة السلامة، حسم المنازعات التجارية الدولية، اتفاق تجارة الطائرات المدنية، اتفاق المشتريات الحكومية.

وتهدف الدراسة الحالية إلى رصد وتقييم وتحليل أهم ملامح العلاقة بين العرب ومنظمة التجارة العالمية حتى سنوات حديثة، وفي سبيل ذلك استعرضت سريعاً المعاملة الخاصة والمتميزة للدول النامية في جولة أوروغواي في ظل اتفاقيات الزراعة والمنسوجات، اتفاق الملكية الفكرية، والخدمات والاستثمار، مروراً باتفاقيات الدعم والوقاية وإجراءات تسوية المنازعات، وذلك من أجل تحديد الالتزامات والمزايا التي تتحصل عليها البلدان العربية الأعضاء في الغات (وتلك غير الأعضاء). وقد تلا رصد حقائق الالتزامات والمزايا محاولة التنبؤ بانعكاسات الاتفاقيات المختلفة على اقتصادات المنطقة العربية لتحديد المغانم والمغارم المترتبة على الغات. وعلى الرغم من أن الجولة الحالية قد غطت العديد من الإشكاليات في التجارة العالمية إلا أنه لا زال العديد من القضايا يستحق الاهتمام والبحث في مفاوضات الدورات القادمة للغات.

أ ـ المعاملة الخاصة والمتميزة للدول النامية (ومن بينها الدول العربية) في جولة أوروغواي

تضمنت معظم الاتفاقات التي أسفرت عنها جولة أوروغواي أحكاماً تكفل معاملة خاصة وتمييزية للدول النامية (ومن بينها الدول العربية) التي تمثل غالبية أعضاء الغات، كما تضمنت الاتفاقات أيضاً أحكاماً خاصة بالمعاملة التفضيلية للدول الأقل نمواً، التي ستفيد العديد من الدول العربية غير النفطية وهي الدول التي حددتها الأمم المتحدة طبقاً لمستويات دخول الفرد فيها إلى جانب عدد من العوامل الأخرى، مثل: مستويات التعليم والصحة والخدمات الأخرى.

وسنعرض فيما يلي أهم الملامح الخاصة بمعاملة الدول النامية في الاتفاقيات المختلفة:

(١) اتفاق الزراعة

ـ يسمح الاتفاق للدول النامية بتنفيذ التزاماتها في مجالات الاتفاق الثلاثة (النفاذ للأسواق ـ الدعم الداخلي ـ دعم التصدير) على مدى ١٠ سنوات بدلاً من ٦ سنوات التي تلتزم بها الدول المتقدمة. كما تعفى الدول الأقل نمواً من التزامات الاتفاق في المجالات الثلاثة المذكورة.

ـ كما يسمح للدول النامية تنفيذ التزاماتها بنسب أقل من الدول المتقدمة (ثلثي النسب التي تلتزم بها الدول المتقدمة) بمعنى ٢٤ بالمئة لتخفيض قيم دعم التصدير، ١٤ بالمئة لتخفيض كميات الصادرات المدعمة من السلع الزراعية، ١٣,٣ بالمئة لتخفيض الدعم الداخلي للإنتاج الزراعي.

ـ يسمح بإعفاء الدول النامية من تخفيض الدعم الداخلي إذا لم تتجاوز نسبة الدعم ١٠ بالمئة من إجمالي قيم السلع مقابل ٥ بالمئة للدول المتقدمة.

ـ منح مرونة للدول النامية في ربط الرسوم الجمركية على وارداتها من السلع الزراعية غير المربوطة بدلاً من التزامها بالربط لمستويات عام ١٩٨٦.

ـ السماح بتقديم الدعم الداخلي: مثل دعم الاستثمارات الزراعية، ودعم مدخلات الإنتاج الزراعية للمنتجين الفقراء ومحدودي الدخل.

ـ يمنح دعم التصدير للمنتجات الزراعية لتخفيض تكلفة تسويق الصادرات وتكاليف النقل الدولي.

ـ تحديد رسوم النقل الداخلي على شحنات التصدير بشروط أفضل من المطبقة على شحنات الاستهلاك المحلي.

الوضع الخاص للدول النامية المستوردة الصافية للمواد الغذائية:

لضمان عدم تأثير نتائج جولة أوروغواي سلباً في توافر المساعدات الغذائية اتفق على ما يلي:

ـ مراجعة مستوى المساعدات الغذائية بصفة دورية بواسطة منظمة الأغذية والزراعة لوضع مستويات مساعدات غذائية تكفي احتياجات الدول النامية خلال فترة الإصلاح (ست سنوات).

ـ إقرار توفير المواد الغذائية في صورة منح لا ترد أو مبيعات بشروط ميسرة.

ـ تسهيل الحصول على مساعدات مالية وفنية لتحسين الإنتاجية والبنية الأساسية الزراعية.

ـ تضمين أي اتفاق يتعلق بائتمان تصدير السلع الزراعية من جانب الدول المتقدمة أحكاماً مناسبة للمعاملة التفضيلية للدول النامية المستوردة للمواد الغذائية (فترات السداد ـ فترات السماح ـ سعر الفائدة).

ـ عدم الربط بين الواردات الغذائية بالشروط التجارية العادية والمساعدات الغذائية.

(٢) اتفاق المنسوجات

(أ) تحصل الدول النامية الصغيرة الحجم في التصدير التي يبلغ نصيبها ١,٢ بالمئة أو أقل من إجمالي واردات دولة وفقاً لنظام حصص وارداتها في نهاية عام ١٩٩١، وهو معيار ينطبق على مصر وسوريا في هذا التاريخ) على مزايا تتمثل في منحها معدل نمو لحصص صادراتها بنسبة ٢٥ بالمئة اعتباراً من أول عام لتنفيذ الاتفاق تليها نسبة ٢٧ بالمئة في بداية العام الرابع. وتجدر الإشارة إلى أن معدل النمو المقرر لحصة صادرات مصر حالياً إلى الولايات المتحدة ـ على سبيل المثال ـ هو ٦ بالمئة بمقتضى الاتفاق الثنائي معها مقابل الـ ٢٥ بالمئة المشار إليها.

(ب) يقضي الاتفاق بمنح معاملة تفضيلية للدول الصغيرة الحجم في التصدير تأخذ في الاعتبار الإمكانيات المستقبلية لتطوير تجارتها والسماح باستيراد كميات تجارية (كبيرة) منها.

(٣) اتفاق الملكية الفكرية

(أ) يمنح الدول النامية فترة انتقالية مدتها ٥ سنوات قبل التنفيذ مقابل عام واحد للدول المتقدمة، ولا يتضمن ذلك عدم الالتزام بتطبيق شرط المعاملة الوطنية وشرط الدولة الأولى بالرعاية.

(ب) يمنح الاتفاق الدول النامية فترة ٥ سنوات إضافية قبل الالتزام بتطبيق أحكام

الاتفاق الخاص ببراءة الاختراع على المنتج (الاختراعات الكيميائية الخاصة بالأغذية والعقاقير الطبية والمركبات الصيدلية).

(ج) يقضي الاتفاق بحق الدول النامية في تطبيق نظام الترخيص الإجباري إذا ما تعسف صاحب البراءة في استخدام الحقوق أو مارس إجراءات غير تنافسية.

(د) تقديم الدول المتقدمة مساعدات فنية ومالية إلى الدول النامية لإعداد تشريعات لحماية حقوق الملكية الفكرية.

(٤) اتفاق الخدمات

(أ) التزام الدول المتقدمة بإنشاء مراكز اتصال في غضون عامين لتسهيل حصول الدول النامية على معلومات عن أسواق الخدمات في الدول المتقدمة (تتعلق بالجوانب التجارية، الفنية والتكنولوجية لصادرات الدول النامية من الخدمات لتطويرها وزيادة نصيبها من الخدمات العالمية).

(ب) حق الدول النامية في فرض قيود مؤقتة على المدفوعات والتحويلات الخاصة بأنشطة الخدمات التي تلتزم الدول النامية بتحريرها واستخدام القيود لضمان الحفاظ على مستوى احتياطي مالي مناسب لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية.

(ج) يسمح للدول النامية بإبرام اتفاقات لتحرير قطاعات الخدمات مع دول أخرى نامية أو متقدمة ومنح الأطراف من الدول النامية معاملة أفضل من الممنوحة للدول المتقدمة ونأمل أن تسعى الدول العربية فيما بينها للاستفادة منه.

(د) يسمح الاتفاق لأي دولة بالدخول في اتفاق للتكامل التام لأسواق العمل مع دول أخرى، وهذه أيضاً من المزايا التي يمكن للمنطقة العربية أن تستفيد منها سواء في أسواق عرض العمل أو أسواق طلب العمل.

(هـ) يسمح الاتفاق لأي دولة باستمرار وجود محتكرين في بعض الخدمات فيها طالما كانوا موجودين أصلاً عند دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

(و) حق الدولة النامية أو المتقدمة باتخاذ إجراءات وقائية لحماية قطاعات الخدمات التي التزمت بتحريرها وسحب أو تعديل التزاماتها بعد عام واحد من بدء تنفيذ هذه الالتزامات عند تعرضها لخلل في ميزان مدفوعاتها دون الانتظار للفترة التي حددها الاتفاق بثلاث سنوات.

(ز) لا يطبق الاتفاق على الإجراءات الخاصة بحماية الآداب العامة والنظام العام وحماية حياة وصحة الإنسان والحيوان والنبات، كما يسمح بالتفرقة في المعاملة بين رعايا الدول وفقاً لاتفاقات منع الازدواج الضريبي.

الجدول رقم (١)

الشمولية القطاعية للالتزامات المحددة (أو القطاعات المشمولة بالتزامات محددة)

	بلدان الدخل المرتفع	كل البلدان الأخرى	البلدان النامية الكبيرة	بلدان عربية مختارة					
				الجزائر	البحرين	مصر	الكويت	المغرب	تونس
دخول السوق:									
المجموع «المتوسط (قطاعات/وسائط كنسبة من مجموع قائمة GNS(*))»	٥٣,٣٠	١٥,١٠	٢٩,٦٠	٠,٦٥	٢,٥٨	١٦,٧٧	٢٨,٣٩	٢٣,٢٣	٨,٣٩
متوسطة الشمولية (قطاعات/وسائط كنسبة من مجموع قائمة مرجحة بعاملي الانفتاح ومقياس التثبيت) GNS	٤٠,٦٠	٩,٤٠	١٧,١٠	٠,٤٨	١,٩٤	١٠,٤٨	١٠,٦٥	١١,٢١	٣,٧١
مجموع الشمولية (كنسبة من المجموع المتوسط)	٧٦,٢٠	٦٢,٣٠	٥٧,٧٠	٧٣,٩٠	٧٥,٢٠	٦٢,٥٠	٣٧,٥٠	٤٨,٣٠	٤٤,٢٠
بند «لا قيود» كنسبة من العرض الكلي (بدون قياس)	٥٦,٤٠	٤٧,٣٠	٣٦,٧٠	٧٥,٠٠	٧٥,٠٠	٤٧,١٠	٢٥,٠٠	٢٨,٥٠	٢٣,١٠
بند «لا قيود» كنسبة لمجموع قائمة GNS	٣٠,٥٠	٦,٧٠	١٠,٩٠	٠,٤٨	١,٩٠	٧,٩٠	٧,١٠	٦,٦٠	١,٩٠
المعاملة الوطنية:									
المجموع «المتوسط (قطاعات/وسائط كنسبة من مجموع قائمة GNS)»	٥٣,٣٠	١٥,١٠	٢٩,٦٠	٠,٦٥	٢,٥٨	١٦,٧٧	٢٨,٣٩	٢٣,٢٣	٨,٣٩
متوسطة الشمولية (قطاعات/وسائط كنسبة من مجموع قائمة مرجحة بعاملي الانفتاح ومقياس التثبيت) GNS	٤٢,٤٠	١٠,٢٠	١٨,٨٠	٠,٤٨	١,٩٤	١١,٥٩	١١,٦١	١٥,٦٥	٣,٥٥
مجموع الشمولية (كنسبة من المجموع المتوسط)	٧٩,٥٠	٦٧,٥٠	٦٣,٥٠	٧٣,٩٠	٧٥,٢٠	٦٩,٧٠	٤٠,٩٠	٦٧,٤٠	٤٢,٣٠
بند «لا قيود» كنسبة من العرض الكلي (بدون قياس)	٦٥,١٠	٦٠,٤٠	٤٩,٣٠	٧٥,٠٠	٧٥,٠٠	٦١,٥٠	٢٨,٤٠	٦٤,٦٠	٤٠,٤٠
بند «لا قيود» كنسبة لمجموع قائمة GNS	٣٥,٣٠	٨,٥٠	١٤,٦٠	٠,٤٨	١,٩٠	١٠,٣٠	٨,١٠	١٥,٠٠	٣,٤٠
بنود للتذكير:									
لا قيود «على دخول السوق والمعاملة الوطنية كنسبة من مجموع قائمة GNS»	٢٨,٠٠	٦,٤٠	١٠,٠٠	٠,٤٨	١,٩٠	٧,٩٠	٧,١٠	٦,٥٠	١,٥٠

(*) GNS = مجموعة المفاوضات بشأن الخدمات.

المصادر: برنارد هوكمان وكارلوس أ. بديموبداغا، «تجارة الخدمات والاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات: الآثار على البلدان العربية،» ورقة قدّمت إلى: الندوة السنوية المشتركة السابعة حول آثار اتفاقية الجات على البلاد العربية، الكويت، ١٧ ـ ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، نقلاً عن: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٥، الملحق رقم (٧/١٢)، ص ٣١٤.

(ح) عدم الالتزام بالإفصاح عن أية معلومات تتعارض مع المصالح الأمنية الأساسية.

(ط) يراعى في الجولات القادمة تحقيق المرونة المناسبة للدول النامية لفتح قطاعات أقل من التي تفتحها الدول المتقدمة وفتح أسواقها تدريجياً بما يتماشى مع أوضاعها التنموية.

(ي) تلتزم الدول المتقدمة بإنشاء مراكز استفسار لتقديم معلومات عن القوانين والقواعد التي تحكم أنشطة الخدمات خلال عامين من بدء تنفيذ الاتفاق في حين أنه يمكن للدول النامية أن تتجاوز هذه الفترة لإنشاء هذه المراكز.

(ك) تقديم مساعدات فنية في مجال الخدمات (إعداد دراسات ـ تشريعات ـ إنشاء مراكز اتصالات) إلى الدول النامية بواسطة المنظمة العالمية للتجارة.

(ل) يقضي ملحق الاتصالات بتشجيع الدول المتقدمة على المشاركة في برامج تنمية الاتصالات.

(٥) اتفاق الاستثمار

يسمح الاتفاق للدول النامية بفترة انتقالية منها ٥ سنوات قبل تنفيذ إجراءات الاستثمار المحظور استخدامها مقابل فترة قدرها سنتين للدول المتقدمة.

(٦) اتفاق الدعم

يمنح الدول النامية التي يقل فيها متوسط إجمالي الناتج القومي للفرد عن ألف دولار (وهذا يسري على مصر ـ سوريا ـ السودان ـ الصومال ـ موريتانيا ـ جيبوتي ـ الأردن ـ الجزائر ـ المغرب) الحق في منح دعم التصدير دون التعرض لرسوم تعويضية على صادراتها في أسواق الدول الأخرى.

(٧) اتفاق الوقاية

يسمح بمنح الدول النامية فترة إضافية مدتها عامان لسريان تطبيق إجراءات الوقاية التي تطبقها الدول الأخرى وهي ثماني سنوات.

(٨) اتفاق إجراءات الوقاية الصحية والصحة النباتية

ويحق للدول النامية بمقتضاه طلب استثنائها من تطبيق الاتفاقية لفترة زمنية محدودة بهدف الحفاظ على فرص التصدير لها.

(٩) إجراءات تسوية المنازعات

تقر بالمعاملة الخاصة للدول النامية من حيث إنها تختار ما بين تطبيق القرار الصادر في عام ١٩٦٥، الذي بموجبه تطلب مساعي مدير الغات وإجراءات التحكيم خلال فترة

زمنية قصيرة بين ما يتضمنه التفاهم الناتج من جولة أوروغواي، كذلك إعلاء أهمية خاصة لمصالح الدول النامية، المشاركة كعضو في لجان التحكيم، ومنحها فترة كافية، لإعداد، وتقديم المستندات.

ب ـ الالتزامات والمزايا التي تحصل عليها البلدان العربية

(١) النفاذ إلى الأسواق في مجال تجارة السلع

قدمت مصر في مجال المنسوجات مشروع جدول يتضمن تثبيت الرسوم الجمركية على بعض بنود المنسوجات والملابس وتخفيضها ١٠ سنوات اعتباراً من ١/١/١٩٩٥ وحتى ١/١/٢٠٠٥ وعلى أربع مراحل، وقدمت التزاماً بتثبيت رسومها الجمركية على السلع الصناعية الأخرى بتعريفة تتراوح بين ٥ بالمئة ـ ١٠٠ بالمئة وهي نسب أعلى من فئات الرسوم الجمركية المطبقة حالياً، بل أعطينا المرونة مع الحق في زيادتها بحوالى ١٠ بالمئة عن التعريفة الحالية إذا احتاج إصلاح هيكل التعريفة الجمركية إلى ذلك. ويبدأ تطبيق هذا التثبيت اعتباراً من ١/١/٢٠٠٠ وستقدم دول عربية أخرى وهي المغرب وسوريا والأردن والجزائر والسعودية وفور انضمامها الجداولَ الجمركية المطلوبة.

أما السلع الزراعية فقد قدمت البلدان العربية التزامات بتثبيت فئات الرسوم الجمركية على بعض وارداتها من السلع وتمشياً مع سياسة حماية المنتجات المحلية، وسوف يتم الوصول إلى معدلات تثبيت تنتهي في ١/١/٢٠٠٠. وقد لوحظ أن الجداول المقدمة من كل من المغرب ومصر وتونس هي أعلى من الرسوم المطبقة فعلاً وذلك حتى تكون لديها حرية الحركة في دفع الرسوم بما لا يتجاوز معدلات الربط المشار إليها وكأسلوب للحماية بالنسبة للمغرب العربي. وقد لوحظ أنه تم استثناء بعض المنتجات ذات الحساسية في مجال الزراعة بالنسبة لمصر ومن بينها الدواجن والزيوت حيث تم رفع جماركها بعد إزالة الحظر. هذا فضلاً عن أن التزامات مصر في مجال التخفيضات والتثبيت الجمركي لا تتعارض مع التزاماتها في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي، بل إن فترات التنفيذ في إطار جولة أوروغواي تطول عن فترات تنفيذها وفقاً لبرامج الإصلاح الاقتصادي.

(٢) اتفاق الزراعة

قدمت مصر والمغرب وتونس والجزائر وسوريا والأردن التزامات بربط وتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من السلع الزراعية ليتم تنفيذها على مدى عشر سنوات، وهي أقصى فترة ممكنة لتنفيذ تلك الالتزامات:

(أ) لا توجد واردات عربية خاضعة لقيود غير جمركية (حظر استيراد) باستثناء عدد ضئيل من السلع (الدواجن المذبوحة ـ الزيوت النباتية غير المجهزة للبيع بالتجزئة ـ الفواكه ـ الحمضيات ـ الكريمة) ويتم تحويل هذه القيود إلى رسوم جمركية تتناسب مع متطلبات

حماية الإنتاج المحلي على مدى ١٠ سنوات قادمة.

(ب) لا يوجد دعم إنتاج للسلع الزراعية في البلدان العربية يخضع لالتزامات التخفيض (وهو أساساً الدعم النقدي المباشر من موارد حكومية أو دعم أسعار المنتجات الزراعية). وإذا تبين وجود أي شكل من الدعم النقدي الذي يحظره الاتفاق فإنه يمكن إلغاؤه على مدى عشر سنوات لالتزامات التخفيض. وسوف تستفيد صادرات البلدان العربية من السلع الزراعية (القطن، الأرز، الخضروات، الزيوت النباتية، السمسم، الحمضيات، الفاكهة، النباتات الطبية والعطرية والزيوت العطرية) من التخفيضات الجمركية وتحويل القيود غير الجمركية وكذلك تخفيض دعم الإنتاج والتصدير ـ إن وجد على هذه السلع كلها أو بعضها ـ وفقاً لالتزامات الدول المستوردة.

(٣) اتفاق المنسوجات

كما أشرنا في إطار موضوع النفاذ إلى الأسواق أن تلتزم البلاد العربية بربط وتخفيض الرسوم الجمركية على الألياف والمنسوجات والملابس على مستويات مرتفعة تصل إلى ٦٠ بالمئة في عام ٢٠٠٥. هذا وقد حصلت البلاد العربية الأعضاء في الاتفاقية على ميزة في الاتفاق تتمثل في زيادة الحصص الحالية خلال السنوات العشر القادمة باعتبارها دولاً صغيرة الحجم في التصدير وهي ميزة لا تحصل عليها بعض الدول المنافسة من كبار أو متوسطي المصدرين، وتستفيد من هذه الاتفاقية ست دول عربية (تونس، سوريا، مصر، المغرب، لبنان، الإمارات) تمثل لديها هذه الصناعة أهمية خاصة.

(٤) اتفاق الخدمات

يُلاحظ من الجدول (١) أن الجداول (البرامج) التي تقدمت بها الدول العربية الأعضاء بالاتفاقية تبنت منهج الحد الأدنى بالنسبة لتثبيت التزاماتها في مجال التحرير الجزئي لبعض الخدمات. وكانت في هذا الخصوص عروض الجزائر، والبحرين وتونس أقل من المتوسط الخاص بالبلدان النامية كمجموعة، وكانت عروض مصر والكويت والمغرب أكثر شمولاً بدرجة طفيفة من متوسط البلدان النامية، كذلك كانت التزامات الدول العربية ضئيلة فيما يتعلق بالشمولية القطاعية، تركزت التزاماتها في أنشطة تكتسب فيها ميزة نسبية كمجال الفنادق والمطاعم وهي الخدمات المتصلة بالسياحة والخدمات المالية، حيث تعد مصر وتونس والمغرب من أهم الدول المصدرة للسياحة. وتعتبر الكويت أولى الدول العربية المستوردة لخدمات السياحة وذلك لارتفاع متوسط دخل الفرد في الكويت. وبالنسبة لخدمات نقل المسافرين والركاب يلاحظ امتلاك مصر المركز الأول بين الدول العربية في قائمة صادرات هذه الخدمات وذلك لما يتميز به قطاع النقل في مصر من تطور، يليها الكويت والأردن. وتأتي الكويت في مقدمة الدول العربية المستوردة لخدمات نقل الركاب والمسافرين، وتأتي السعودية في المرتبة الأولى في قائمة الدول العربية المستوردة للخدمات الحكومية والخدمات الخاصة.

وكما ذكرت إحدى الدراسات فإنه لم تقدم سوى مصر والمغرب والكويت جداول ارتباطاتها المتعلقة بالخدمات المالية.

ـ حيث سمحت مصر بإنشاء بنوك مشتركة وألزمت الشريك الأجنبي بتدريب العاملين في البنك وذلك في ضوء احتياجات السوق المصرية.

ـ اشترط عدم الجمع بين فروع بنك أجنبي ومكتب تمثيل للبنك نفسه.

ـ سمحت بإنشاء شركات تأمين سواء مشتركة أو فروعاً لشركات أجنبية بعد ٥ سنوات من بدء تنفيذ الاتفاق، كما سمحت بممارسة أنشطة الخدمات المعاونة للتأمين (الخدمات الاكتوارية ـ الاستشارات).

ـ سمح بممارسة العديد من أنشطة خدمات سوق المال الواردة في قانون سوق المال الجديد مثل الاكتتاب والسمسرة ـ تجارة الأوراق المالية ـ التسوية والتخليص ـ التسويق ـ محفظة الأوراق المالية ـ صناديق الاستثمار. وقد قامت مصر بإدخال عدد من التعديلات على جدول التزاماتها في مجال القطاع المصرفي ضمن اتفاقية الخدمات المالية المنتظر توقيعها في شهر كانون الأول/ديسمبر القادم، حيث تضمن التعديل إلقاء القيد على تملك الأجانب لأكثر من ٤٩ بالمئة من رأسمال البنوك العاملة في مصر، وذلك بعد أن تم تعديل قانون البنوك والائتمان بالقانون ٩٧ لسنة ١٩٩٦، كما تم إدخال نشاط التأجير التمويلي في جدول الالتزام المصري بعد صدور القانون واللائحة التنفيذية المنظمة للنشاط. كذلك تم تحرير تعريفة الخدمات المصرفية بعد أن كان القانون السابق يضع حداً أقصى وآخر أدنى للتعريفة، وأصبح كل بنك يحدده الآن على حدة. وان التنافس الحالي في السوق من شأنه تحسين الخدمة وتخفيض تكلفتها.

هذا فضلاً عن أن التزامات الدول العربية بالبدء بفتح السوق لتجارة الخدمات صاحبتها قيود صريحة عديدة، أهمها فرض قيود على الإقامة المؤقتة للأشخاص الطبيعيين لغرض تقديم الخدمات أو قيود على حقوق الملكية للمستثمرين الأجانب أو لشراء العقارات أو قيود على دخول مندوبي الشركات عند نقلهم من المقر إلى الفرع. وكمثال في هذا الشأن نجد أن معظم عروض مصر، وهي البلد العربي الذي يطبق أعلى مستوى في بند «لا توجد قيود» على دخول السوق والمعاملة الوطنية، تنطوي على تثبيت الوضع الحالي بالنسبة للقطاعات المسجلة، إذ إن التحفظات المقدمة كثيرة وتضم تحديد حد أقصى لرأس المال الأجنبي في شركات نقل الركاب والبضائع يصل إلى ٤٩ بالمئة و٢٥ بالمئة في الشركات المشتركة لتطهير الموانئ (خدمات النقل البحري) وكذلك ٤٩ بالمئة في مجال المشروعات الكبرى (الكباري، الأنفاق، الجسور، خطوط الأنابيب). وقد روعي أيضاً في خدمات الإنشاءات والاستشارات الهندسية ألا تزيد نسبة العمالة الأجنبية على ١٠ بالمئة من إجمالي العاملين في المنشأة وفقاً لقانون العمل المصري. كذلك تحديد حد أقصى لرأس المال الأجنبي بنسبة ٤٩ بالمئة في المشاريع السياحية في منطقة سيناء والتأمين، فضلاً عن تطبيق اختبارات الاحتياجات الاقتصادية في حالة السياحة وفتح مشروع للبنوك الأجنبية

بحيث لا تشكل الشركات الجديدة منافسة ضارة بالشركات القائمة.

ج ـ العرب وانعكاسات الغات

إن تنفيذ اتفاقيات جولة الأوروغواي يمكن أن يرتب آثاراً إيجابية وأخرى سلبية على اقتصاديات الدول العربية. ولكن الحصيلة النهائية للمزايا من الغات تظل معتمدة على الهياكل الاقتصادية للإنتاج في هذه الدول وكذلك التزام الدول المتقدمة بفتح أسواقها أمام الدول النامية، ومن ضمنها الدول العربية دون وضع العراقيل أمام الصادرات والاندفاع في تكوين التكتلات التي تحرر التجارة فيما بين الدول المتقدمة وتميز ضد الدول النامية. وعليه فإن حساب الآثار الصافية للنظام الجديد في المنطقة العربية قد يختلف من دولة لأخرى ويستلزم إجراء حسابات مدققة تفصيلية تأخذ في اعتبارها عناصر مثل:

ـ درجة التطور الاقتصادي والتصنيع.

ـ المزايا النسبية ومدى تقدم التسويق والدعاية.

ـ مدى انفتاح الاقتصادات الوطنية والاعتماد على التجارة الخارجية.

ـ مستوى تقدم البنية الأساسية والبحوث والتطوير والتعليم والتسويق.

ـ مرونة الجهاز الإنتاجي والسياسات الاقتصادية للاستجابة للتغيرات في البيئة الاقتصادية الدولية.

ـ مدى التغيرات المطلوبة في مجال السياسات المالية والنقدية وسوق الصرف الأجنبي.

ـ درجة الارتباط بالترتيبات التجارية الاقليمية القائمة مثل مجلس التعاون الخليجي، اتحاد المغرب العربي، السوق العربية المشتركة.

ولا تتسع الدراسة الحالية لتتبع كل هذه المؤشرات. ونكتفي بإلقاء الضوء على مدى انفتاح الاقتصادات الوطنية والاعتماد على التجارة الخارجية (الجدول رقم (٢))، حيث تتجاوز نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي ١٠٠ بالمئة في كل من الإمارات والبحرين، وتزيد النسبة على ٥٠ بالمئة في غالبية الدول العربية باستثناء مصر (٣١ بالمئة)، والمغرب (٤١ بالمئة)، والسودان (١٦ بالمئة)، وسوريا (٢٣ بالمئة)، مما يتوقع معه أن تتأثر غالبية الاقتصادات العربية بتطور الأوضاع والعلاقات الاقتصادية الدولية سواء تكتلات اقليمية أو الغات. . . . وتبرز الإحصاءات أيضاً أن تركيبة السلع المصدرة من الدول العربية يغلب عليها النفط والمنتجات النفطية (تتجاوز ٦٠ بالمئة) كما تمثل الصادرات من المنسوجات نسبة تفوق ٢٠ بالمئة من صادرات عدد آخر من الدول العربية، وتشكل الواردات الغذائية نسبة يعتد بها في تجارة العديد من الدول العربية، وبخاصة النفطية منها.

الجدول رقم (٢)
مؤشرات الانفتاح في تجارة السلع للدول العربية[١]
متوسط الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٢)

الدولة	الواردات		الصادرات		العجز التجاري	التغلغل التجاري
	القيمة (مليون دولار)	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	القيمة (مليون دولار)	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي (بالمئة)	مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي[٢] (بالمئة)
الأردن	٣,٨٠٥	٦٥,٤	٢,١٨٨	٢٦,٨	٣٨,٦-	٩٢,٢
الإمارات	١٥,٩٣٥	٤١,٢	٢٣,٩٠٤	٦٤,٢	٢٣,١	١٠٥,٤
البحرين	٤,٩٥٤	١٠٠,١	٤,٥٢٣	٨٩,١	١١,٠-	١٨٩,٢
تونس	٦,٧٧٥	٤٢,٠	٥,٦٦٤	٢٧,٧	١٤,٣-	٦٩,٧
الجزائر	١٢,٦٠٠	١٧,٨	١٢,٨٧٣	٢٥,٤	٧,٦	٤٣,٢
جيبوتي	٤٣٩	٤٧,٠	٣٢٧	٤,٤	٤٢,٧-	٥١,٤
السعودية	...	٢٤,٢	...	٤١,١	١٧,١	٦٥,٦
السودان	٢,١٨٥	١١,٨	٣٦٨	٣,٨	٧,٩-	١٥,٦
سوريا	٣,٩٦٤	١٠,٨	٤,١٦٦	١٢,٥	١,٧	٢٣,٣
العراق	...	...	...	...	...	...
عُمان	٤,٤٩٥	٢٩,٩	٥,٦٢٣	٤٧,٥	١٧,٦	٧٧,٤
قطر	٢,٧٣٤	٢٥,٠	٣,٩٣٤	٥٠,٣	٢٥,٣	٧٥,٣
لبنان	٢,٥٧٩	٨١,٠	٢,٥٠١	١٣,١	٦٧,٩-	٩٤,١
ليبيا	١٠,٠٧٩	٢١,٠	١١,١٨٨	٢٨,٦	٧,٦	٤٩,١
مصر	١٦,٣٤٥	٢٢,٨	١٠,٤٧٥	٨,٤	١٤,٤-	٣١,٢
المغرب	٩,٤٥٩	٢٥,٧	٦,٦٠٤	١٥,٢	١٠,٤-	٤٠,٩
موريتانيا	٧٠٦	٤٢,٢	٥٠١	٤١,٧	٠,٥-	٨٣,٩

(١) تشمل إعادة التصدير.

(٢) معدل قيمة تجارة السلع إلى الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، المصدر نفسه، الملحق رقم (٧/٩).

وعلى الرغم من صعوبة تقييم آثار اتفاقية الغات في اقتصادات الدول العربية إلا أنه من الممكن تتبع بعض هذه الآثار المتوقعة على بعض القطاعات الإنتاجية الرئيسية مثل الصناعة والزراعة والخدمات.

(١) آثار اتفاقية الغات في قطاع الصناعة في الدول العربية

تهدف اتفاقية أوروغواي إلى إحداث تخفيضات مهمة في التعريفة الجمركية المفروضة على المواد الأولية الداخلة في الصناعة بنسب تصل إلى ٧٠ بالمئة من التعريفة المطبقة حالياً (الجدول رقم (٣)). أما السلع نصف المصنعة والنهائية فقد تضمنت بنوداً لتخفيض التعريفة المفروضة عليها بنسب تتراوح بين ٣٢ بالمئة و٤٧ بالمئة، في حين أن التخفيضات في التعريفة المفروضة على السلع الأساسية تتراوح بين ٢٥ بالمئة و٤٣ بالمئة، الأمر الذي يعني أن متوسط التخفيض في التعريفة سيكون بحدود ٣٧ بالمئة، أي من ٦,٨ بالمئة قبل الجولة إلى نحو ٤,٣ بالمئة بعد الجولة وذلك بالنسبة لإجمالي الصادرات الصناعية. وتجدر الإشارة إلى أن الخفض في متوسط التعريفة المطبقة بواسطة الدول المتقدمة هي: (أ) من ٤٠ بالمئة من الخفض الكلي في المجموعات الأربع: الأسماك ومنتجاتها ـ النسيج والملابس ـ الجلود والمطاط والأحذية ـ ومعدات النقل. (ب) ٦٠ بالمئة أو أكثر في مجموعات ثلاث: الأخشاب ولب الورق والورق والأثاث ـ المعادن ـ الأجهزة غير الكهربائية. ويقل الخفض الكلي في متوسط التعريفة المطبقة على الواردات من الدول النامية (٣٧ بالمئة بالمقارنة بنسبة ٤٠ بالمئة) وذلك بسبب خفض التعريفة إلى أقل من المتوسط والمطبقة على النسيج والملابس، التي تعتبر نسبياً أكثر أهمية بين صادرات الدول النامية (الجدول رقم (٤)).

وتشمل السلع والمنتجات الرئيسية غير النفطية التي يتم تصديرها من الدول العربية ما يلي:

ـ المعادن: ويتم تصديرها من كل من: مصر وموريتانيا وقطر والإمارات.

ـ الكيماويات والبتروكيماويات وتصدرها الجزائر والأردن والكويت وليبيا والمغرب وقطر والسعودية وسوريا وتونس.

ـ المنسوجات وتصدرها كل من: مصر والمغرب وسوريا وتونس والإمارات.

وفي حالة النسيج والملابس من الضروري النظر إلى التنازلات التعريفية من منطلق إلغاء القيود المطبقة بواسطة ترتيبات اتفاقية الألياف المتعددة في سنة ٢٠٠٥. وفي عام ١٩٩٤ بلغت القيود التي أعلنتها النمسا وكندا والاتحاد الأوروبي وفنلندا والنرويج والولايات المتحدة ١٤٥ قيداً ثنائياً أو متعدداً على مصدري الدول النامية ودول الاقتصادات الانتقالية بالنسبة لمنتجات النسيج والملابس.

وحينما تكون الحصة ملزمة بقيد اتفاقية الألياف المتعددة، فإن التعريفة المساوية

للحصة ستفوق بالطبع التعريفة العادية وغالباً ما تكون بنسبة ملحوظة. وفي تلك الحالات تبدو نسبة التخفيضات في قيود الواردات المحسوبة على أساس التعريفة العادية أقل من المستوى الحقيقي للتحرير.

إن تقليل ارتفاع التعريفات في أسواق الدول المتقدمة كان الهدف الرئيسي في دورة أوروغواي. ويحدث الارتفاع في التعريفات حينما تزداد التعريفة المطبقة على سلسلة الناتج (المنتج) كلما زاد مستوى عمليات الإنتاج، التي من الممكن أن تعوق تنمية الصناعات المتعددة المراحل في الدول النامية. وتكشف المؤشرات من الجدول رقم (٣) كما أشرنا سلفاً أن الدرجة الكلية للارتفاع قد انخفضت؛ فعلى سبيل المثال بالنسبة للمنتجات ذات المصادر الطبيعية انخفض معدل التعريفة المطبقة على المنتجات نصف المصنعة إلى مستوى المواد الخام نفسه (٢ بالمئة) بينما ظل معدل التعريفة المطبقة على المنتجات النهائية الصنع ذات المصدر الطبيعي أعلى من نصف المصنعة (٥,٩ بالمئة بالمقارنة بنسبة ٢ بالمئة). أما الفرق بين حدّي التعريفة فهو أقل (٣,٩ بالمئة بالمقارنة بنسبة ٤,٤ بالمئة)، وهذا يعني عدم تحقق شيء في مجال إزالة ظاهرة تصاعد التعريفة مع تزايد التصنيع للمواد الأولية.

وفيما يخص اتفاقية المنسوجات لضمان تنفيذ مراحلها استحدثت الاتفاقية برنامجاً لتسهيل إلغاء الحصص القائمة في ترتيبات الألياف المتعددة الأطراف مع الإسراع بإلغاء القيود التي تواجه صغار المصدرين. وقد تضمنت اتفاقية المنسوجات والأقمشة آلية لتوفير حماية مؤقتة في حالة زيادة الواردات من تلك السلع. ولا يوجد حالياً قيود غير جمركية مفروضة عليها مع وضع شروط تفضيلية للدول الأقل نمواً أو لصغار الموردين من خلال آلية الحماية المؤقتة.

وتخشى الدول النامية من لجوء الدول الصناعية إلى تأجيل تحرير البنود الأكثر حساسية وأهمية من بين منتجات المنسوجات والملابس إلى المرحلة الأخيرة، هذا فضلاً عن أن الاتفاقية تضمنت بنوداً لخفض ٢٢ بالمئة في المتوسط من التعريفات التي تفرضها الدول الصناعية.

الجدول رقم (٣)

التغير في زيادات التعريفة بحسب درجة التصنيع

على واردات الدول الصناعية من الدول النامية لسلع مختارة (نسب مئوية)

فئة السلعة بحسب مرحلة التصنيع	متوسط الرسوم			التغير في تصاعد الرسوم الجمركية (*)
	قبل جولة أوروغواي	بعد الجولة	نسبة التخفيض	
كل السلع الصناعية (ما عدا النفط):				
الخامات الأولية	٢,١	٠,٨	٦١,٩	-
السلع نصف المصنعة	٥,٣	٢,٨	٤٧,٢	-٣٧,٥
السلع النهائية	٩,١	٦,٢	٣١,٩	-٢٢,٩
المجموع	٦,٨	٤,٣	٣٦,٨	-
المصادر الطبيعية ـ السلع الأساسية:				
الخامات الأولية	١٣,٠	٢,٠	٣٥,٥	-
السلع نصف المصنعة	٣,٥	٢,٠	٤٢,٩	-١٠٠,٠
السلع النهائية	٧,٩	٥,٩	٢٥,٣	-١٨,٨
المجموع	٤,٠	٢,٧	٣٢,٥	-
الأسماك ومنتجاتها:				
منتجات غير معالجة	٥,٠	٤,٠	٢٠,٠	-
منتجات نصف معالجة	٩,١	٧,٤	١٨,٧	-١٧,١
منتجات معالجة	١٠,٦	٨,٢	٢٢,٦	-٢٥,٠
المجموع	٦,١	٤,٨	٢١,٣	-

(*) تعرف النسبة المئوية للتخفيض في تصاعد الرسوم الجمركية في معدلات التعريفة بأنها الانخفاض في الفارق التعريفي مقسوماً على الفارق التعريفي الأصلي.

المصدر: المصدر نفسه، الملحق رقم (٧/٦).

وتتلخص الآثار المحتملة لاتفاقية المنسوجات والملابس:

(أ) استمرار نمو الصادرات من المنتجات النسيجية العربية، وخصوصاً الملابس الجاهزة خلال السنوات القادمة من المنتجات الحساسة والمهمة التي من المتوقع استمرار فرض القيود الحصصية عليها حتى آخر فرصة (بداية ٢٠٠٥).

(ب) ضرورة الحرص على عدم حدوث طفرة في صادرات أحد المنتجات النسيجية من الدول العربية إلى أحد الدول المستوردة لتفادي فرض حصة.

(ج) تتعرض الصادرات من المنتجات النسيجية العربية في البنود التي يتم تحريرها في المراحل الثلاث الأولى (١٩٩٥، ١٩٩٨، ٢٠٠٢) لمنافسة حادة وخطيرة من باقي

الدول المصدرة على المستوى العالمي.

(د) زيادة الواردات من المنتجات النسيجية للدول العربية تبعاً لإلغاء الحظر على الاستيراد وتخفيض الرسوم الجمركية وتيسير الإجراءات. ومن المأمول نمو التجارة البينية العربية في المنتجات النسيجية للأسباب نفسها.

(هـ) تعتمد صناعة الملابس الجاهزة في البلاد العربية بصورة متزايدة على استخدام الغزول والأقمشة المستوردة بنظام السماح المؤقت بتأثيرات سلبية في صناعة الغزل والنسيج في الدول العربية.

(و) من المتوقع وفقاً لدراسة أخرى أن يؤدي إلغاء ترتيبات الألياف المتعددة الأطراف واستبدالها بمعدلات التعريفة الجمركية المتفق عليها إلى زيادة واردات الولايات المتحدة من المنسوجات بنسبة ٢٠ بالمئة، والملابس بنسبة ٣٦ بالمئة. وتقدر بعض الدراسات أنه سوف يؤدي هذا الإلغاء إلى زيادة صادرات البلدان العربية من المنسوجات بحوالى ٨٢ بالمئة ومن الملابس بحوالى ٩٣ بالمئة إلى دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي.

ويمثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأسواق الرئيسية للصادرات الصناعية من الدول العربية بصفة عامة والمنسوجات والملابس من المغرب ومصر وتونس وسوريا، حيث تتمتع هذه الصادرات بأفضلية الدخول إلى هذه الأسواق، تتمثل في ضرائب جمركية منخفضة وقيود وحواجز غير جمركية بسيطة.

من ناحية أخرى، تشير إحصاءات التقرير العربي الموحد إلى أن نسبة السلع المستفيدة من نظام الأفضليات على الصادرات تتجاوز ٥٠ بالمئة بالنسبة للمغرب وليبيا وتونس والجزائر وتتراوح بين ٢٠ بالمئة إلى ٥٠ بالمئة بالنسبة للسعودية والسودان والصومال والعراق والكويت ولبنان وموريتانيا واليمن ومصر. وتقل نسبة الصادرات التي يغطيها نظام الأفضليات عن ١٠ بالمئة بالنسبة للأردن والإمارات والبحرين وعمان وقطر. وعليه يتوقع مع تخفيض المزايا التفضيلية أو إلغائها بعد بدء تطبيق الاتفاقيات من خلال نظام الأفضليات المعممة، اتفاقيات المشرق العربي والمغرب العربي مع المجموعة الأوروبية، وكذلك اتفاقيات لومي، أن تواجه بعض الأقطار العربية خسائر نتيجة تحويل التجارة من هذه الدول، حيث تشير التقديرات إلى تضرر صادرات موريتانيا من خامات الحديد ومنتجات الأسماك التي تمثل ٩٥ بالمئة من إجمالي صادراتها إلى أسواق دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي التي كانت معفاة من الرسوم في ظل نظام الأفضليات، وإلى خسائر في حصة صادرات كل من الجزائر والمغرب وتونس في قطاعات المعادن والكيماويات والمنسوجات والملابس في سوق الاتحاد الأوروبي وهي السوق الرئيسية لهذه المنتجات، بل من المتوقع أن تركز الدول الصناعية الخفض الأكبر في التعريفات الجمركية على السلع الخاضعة لتعريفات متواضعة بحيث تظل محتفظة بتعريفات عالية على السلع التي تخشى منافستها، وذلك دون الإخلال بنسبة التخفيض المطلوب إنجازها في المتوسط خلال المدة المحددة.

(٢) اتفاقية جولة أوروغواي وصناعات التكرير والبتروكيماويات

لا تفرض دول الاتحاد الأوروبي رسوماً جمركية على النفط الخام والمنتجات المستخدمة كلقيم في صناعات التكرير والبتروكيماويات، إلا أنها تفرض بعض الرسوم على المنتجات الخفيفة والمتوسطة وعلى زيت الغاز والوقود. وقد تم استثناء كل من تونس والجزائر ومصر وسوريا (دول البحر المتوسط) والدول العربية الخاضعة لنظام الأفضليات المعممة من هذه التعريفة، إلا أنه في عام ١٩٩٤ قرر الاتحاد الأوروبي تغيير قواعد العمل بنظام الأفضليات المعمم وأخضعت الواردات النفطية من السعودية وليبيا لتعريفة جمركية تبدأ بنسب تتراوح بين ٣,٥ بالمئة و٦ بالمئة، كزيت الغاز والوقود والمنتجات الخفيفة والمتوسطة، ثم تخضع للتخفيض للتعريفة الجمركية على الواردات بحيث تصل إلى معدلات ٣,٥ بالمئة و٤,٧ بالمئة على الترتيب عام ١٩٩٩.

ومن ناحية أخرى، فإنه من المتوقع أن يكون لاتفاقية جولة أوروغواي تأثير في الصادرات من المنتجات البتروكيماوية. فتحرير التجارة العالمية ورفع القيود والحواجز أمام دخول هذه المنتجات إلى الأسواق سيؤدي إلى زيادة الصادرات العربية لمختلف الأسواق الاستهلاكية وذلك في ضوء قدرتها العالمية على منافسة المنتجات المشابهة والمصدرة من مناطق أخرى من العالم (نتيجة انخفاض أسعار المواد الأولية والطاقة لديها) وإلغاء السقوف المطبقة على هذه الواردات. مع ذلك فلا بد من أن يؤخذ في الاعتبار حقيقة تآكل الهامش التفضيلي في ظل الأفضليات المعممة وما يترتب عليه من خضوع الصادرات لرسوم جمركية تتراوح بين ٨ بالمئة و١٣ بالمئة عام ١٩٩٥، تنخفض إلى ٥,٥ بالمئة و٦,٥ بالمئة عام ٢٠٠٥.

(٣) الانعكاسات المحتملة على قطاع الزراعة العربي

إن قدرة الدول العربية على الاستفادة من نتائج اتفاقية الزراعة تتوقف على قدرتها على معالجة المشاكل التي يعانيها القطاع الزراعي فيها، وفي مقدمتها معدلات الإنتاجية المنخفضة والفجوة التكنولوجية الزراعية وانخفاض معدلات استخدام الجرارات والآليات والأسمدة الكيماوية وغيرها من المشاكل التي تؤثر في أداء الزراعة في الدول العربية.

وعلى رغم التباين الشديد في النظم الزراعية العربية إلا أنها تتسم جميعاً بالاعتماد على المصادر الخارجية في تأمين احتياجاتها من السلع الغذائية، حيث تواجه معظم البلدان العربية عجزاً تجارياً في معظم مجموعات الغذاء الرئيسية وأبرزها الحبوب، وفي مقدمتها القمح، ثم الألبان والسكر والزيوت النباتية واللحوم. وأبرز الدول المستوردة هي السعودية ومصر والجزائر والإمارات وليبيا والمغرب. وباستثناء كل من المغرب والسودان وتونس وموريتانيا فإن جميع الدول العربية الباقية تعتبر مستوردة صافية للغذاء. وهكذا فإن الضعف النسبي للموقف التجاري الزراعي في معظم البلاد العربية يجعلها عرضة للتأثيرات السلبية الناجمة عن اتفاقية الزراعة، إذ إن معظم الدراسات أشارت إلى أن أسعار السلع الغذائية سترتفع بنسبة لا تقل عن ١٥ بالمئة، مما يترتب عليه المزيد من الأعباء على الموازين التجارية العربية.

وهنا قد يسود الاعتقاد بأن هذه العملية قد تؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للقطاع الزراعي بما ستحدثه من تغييرات على بنى الإنتاج حيث سيكون من الضروري في هذه الحالة تعديل السياسات الاقتصادية من أجل التوافق مع نتائج أوروغواي وإدخال تغييرات هيكلية بما يسمح بزيادة دخل المزارعين والمشاركين في سوق الصادرات الزراعية. والواقع أن سد العجز في الفجوة الغذائية يتطلب تعديل الاستراتيجيات الزراعية الراهنة وليس فقط الأسعار، وهي أمور من الصعب تصورها إلا في المدى الطويل. وقد أدركت الدول المتقدمة الخسائر التي ستلحق بالدول النامية، ومن ثم صدر القرار المرفق مع نتائج دورة أوروغواي الذي بمقتضاه سيتم تعويض هذه الدول عن الارتفاع المتوقع في الأسعار، لكن لن يتم ذلك إلا على أساس ثنائي وبالشروط التي تحددها الدول المانحة.

وثمة عوامل أخرى تؤثر في تبيان الانعكاسات لا بد ألا نغفلها، فالانعكاسات لا تعتمد فقط على تخفيض الدعم أو الحمائية ولكن أيضاً على الموقع الذي تمثله السلع المعنية في تركيبة الواردات الغذائية للقطر العربي، وعلى مقدار الفرص المتوفرة له لزيادة صادراته الزراعية من جراء الإصلاح.

ثم إن استثناء الأسماك ومنتجاتها من الاتفاقية الزراعية للغات واعتبارها سلعة صناعية تخضع للترتيبات المتعلقة بالسلع الصناعية يعني أنها لن تستفيد إلا من تخفيض التعريفة بينما تبقى القيود الكمية وغيرها من القيود غير الجمركية التي تلزم الغات الغاءها للسلع الزراعية وتحويلها إلى تعريفات واضحة. وكما ذكرنا، فهذا الوضع في غير صالح الدول العربية (موريتانيا والمغرب) ويتوقع أن تحد اتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بالملكية الفكرية كثيراً من إمكانية تطوير الأساليب الإنتاجية الزراعية، ولا سيما في مجال استخدام البذور والشتول المحسنة بالهندسة الوراثية، حيث ستكون انعكاسات ذلك مباشرة في ارتفاع تكاليف المدخلات الزراعية وبالأخص البذور الزراعية.

إلا أن البلدان العربية المنضمة إلى الاتفاقية تستطيع أن تستفيد من الاستثناءات الممنوحة التي تسمح بمنع الاستقلال التجاري للبراءات إذا كان ضرورياً لمقتضيات حماية حياة وصحة السكان والحيوانات والنباتات لتجنب الأضرار المدمرة للبيئة. أما تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية فسيزيل الامتيازات التي حصلت عليها الدول العربية بموجب اتفاقيات التعاون المعقودة مع دول العالم (الاتحاد الأوروبي)، إلا أن وضعية الدول المنضوية في اتفاقية الغات ستكون أفضل نسبياً من الدول غير المنضمة، حيث ستستفيد من أي امتياز يجري تعميمه على الدول الأعضاء، ولكن من الصعب القول بأن الأثر التحريري للاتفاقات الجديدة في فتح الأسواق أمام الدول العربية سيكون كبيراً خلال السنوات العشر القادمة حيث إن التخفيضات على التعريفات والحواجز التجارية التي توصلت إليها الغات على السلع الزراعية المصنعة بالأخص لا تزال غير كافية، بالإضافة لممارسة مبدأ تصاعد التعريفة مع كل مرحلة تصنيع غير كافية، فضلاً عن توقع ارتفاع تكلفة برامج التنمية الزراعية مع ارتفاع تكلفة استيراد التكنولوجيا الزراعية، المدخلات، والأجور نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء.

الجدول رقم (٤)

التخفيض في التعريفة من قبل الدول الصناعية بحسب تصنيف السلع الصناعية قبل، وبعد، جولة أوروغواي

	قيمة الواردات		متوسط التعريفة (بالمئة)					
	كل المصادر (مليار دولار)	الدول النامية (مليار دولار)	الواردات من كل المصادر			الواردات من كل الدول النامية (والعربية)		
			المعدل قبل الجولة	المعدل بعد الجولة	نسبة التخفيض	المعدل قبل الجولة	المعدل بعد الجولة	نسبة التخفيض
كل المنتجات الزراعية	٧٣٧,١	١٦٩,٨	٦,٣	٣,٨	٤٠,٠	٦,٨	٤,٣	٣٧,٠
الأسماك ومنتجاتها	١٨,٥	١٠,٦	٦,١	٤,٥	٢٦,٠	٦,٦	٤,٨	٢٧,٠
الأخشاب والمفروشات والورق	٤٠,٦	١١,٥	٣,٥	١,١	٦٩,٠	٤,٦	١,٧	٦٣,٠
المنسوجات والألبسة	٦٦,٤	٣٣,٢	١٥,٥	١٢,٠	٢٢,٠	١٥,٠	١١,٣	٢٣,٠
الجلود والمطاط والأحذية	٣١,٧	١٢,٢	٨,٩	٧,٣	١٨,٠	٨,١	٦,٦	١٩,٠
المعادن	٦٩,٤	٢٤,٤	٣,٧	١,٤	٦٢,٠	٢,٧	٠,٩	٦٧,٠
الكيماويات والتصوير	٦١,٠	٨,٢	٦,٧	٣,٧	٤٥,٠	٧,٢	٣,٨	٤٧,٠
آليات النقل	٩٦,٣	٧,٦	٧,٥	٥,٨	٢٣,٠	٣,٨	٣,١	١٨,٠
معدات غير كهربائية	١١٨,١	٩,٨	٤,٨	١,٩	٦٠,٠	٤,٧	١,٦	٦٦,٠
معدات كهربائية	٨٦,٠	١٩,٢	٦,٦	٣,٥	٤٧,٠	٦,٣	٣,٣	٤٨,٠
منتجات المعادن والأحجار	٧٣,٠	٢٢,٢	٢,٣	١,١	٥٢,٠	٢,٦	٠,٨	٦٩,٠
مواد مصنوعة أخرى	٧٦,١	١٠,٩	٥,٥	٢,٤	٥٦,٠	٦,٥	٣,١	٥٢,٠

المصدر: «نتائج جولة أوروجواي،» ندوة آثار اتفاقية الجات على الدول العربية، جيسوس سياد، ١٩٩٥، نقلاً: المصدر نفسه، الملحق رقم (٧/ ١٠).

من جهة أخرى، يمكن للدول الأعضاء الاستفادة من اتفاقية الغات المتعلقة بالحواجز التقنية للتجارة التي تهدف إلى ضمان عدم اللجوء إلى المقاييس والمواصفات لخلق حواجز إضافية غير مبررة أمام تحرير التجارة، والأمر نفسه يسري على اتفاقية تطبيق الإجراءات. كذلك فإن نظام الفصل لفض المنازعات بين الدول سيكفل حماية أكبر للشركاء التجاريين الأضعف اقتصادياً من المنطقة العربية. وستواجه الدول العربية غير المنضمة صعوبات في تصريف الفوائض الزراعية، وستبقى معرضة للإجراءات الانتقامية والتعسفية من جانب الدول الكبرى.

(٤) آثار اتفاقية الغات في قطاع الخدمات في الدول العربية

إن آثار الاتفاقية في الاقتصادات العربية تعتمد إلى حد كبير على التعهدات التي التزمت بها الدول العربية في إطارها كما أشرنا سالفاً، حيث يلاحظ أن الدول العربية قد تبنت منهج الحد الأدنى بالنسبة لتثبيت التزاماتها في مجال التحرير الجزئي لبعض الخدمات. فإذا اعتبرنا القدرة التنافسية للقطاع المالي العربي يمكن ملاحظة أنها حقيقية مقارنة بما في الدول المتقدمة بالاعتماد على عدم تحقيق معظم المصارف العربية لمعايير كفاءة رأس المال التي وضعتها لجنة بازل في عام ١٩٨٨. كما أن المصارف التابعة للقطاع العام في الدول العربية تعاني كثرة ديونها المعدومة واختلال هياكلها التمويلية. فيتسم قطاع التأمين العربي بضعف أصوله الرأسمالية، إضافة إلى محدودية الاستثمارات لهذه الشركات مقارنة بالدول المتقدمة. وكذلك يتسم بعدم توفر السيولة بسبب غياب الأسواق المالية بالمعنى الحقيقي حيث يعتمد قطاع التأمين على إعادة التأمين العالمية من حيث تغطية الأخطار. وبالتالي فإن التحرير في أسواق المال سوف يعمل على رفع غير مبرر في بعض المعاملات المالية في بعض الدول العربية بحيث لا تعكس الحجم الحقيقي للأنشطة الاقتصادية العربية، حيث إن الوجود الأجنبي في أسواق المال سيعمل على تنشيط غير حقيقي سيساهم في ارتفاع الأسعار المحلية من ناحية، إلى جانب ارتفاع تكلفة تسجيل الأسهم العربية في الأسواق المتقدمة.

ومن ثم فإن مناقشة الوحدات المالية الأجنبية التي تسعى لتوسيع نشاطها في الأسواق العربية هي في غير صالح معظم البلاد العربية وذلك بسبب ضعف القدرة التنافسية في الأسواق المالية العربية، وبالتالي سوف تزداد تحويلات القطاع المالي للخارج، ومن ثمّ فإن تحرير القطاع المالي في الدول العربية حالياً أمر قد لا تحتمله معظم المؤسسات العربية.

هذا فضلاً عن حدّة المنافسة، وخصوصاً في مجال الفنون الجديدة في العمل المصرفي واحتكار البنوك الأجنبية لسوق الأدوات الحديثة في العمل المصرفي. إلا أن العديد من الدراسات قد خلصت إلى أن تحرير هذه الخدمات قد يولد آثاراً إيجابية تتمثل في الإسراع في تحديث الهياكل المالية العربية وتقديم خدمات مالية جديدة وإدخال

عمليات التأجير التمويلي، فضلاً عن أهمية توسيع انتشار الوحدات المصرفية العربية في الخارج على أساس المعاملة بالمثل.

وقد ترتبط هذه الآثار بتنشيط الأسواق الثانوية وربط الأسواق المحلية بالأسواق الدولية فضلاً عن تطوير النظم الإشرافية والرقابية من جانب السلطات الإشرافية في الدول العربية. وحول أثر اتفاقية الغات في قطاع النقل العربي تجدر الإشارة إلى أن الاهتمام بقطاع النقل في الدول العربية ما زال يعاني بعض المشاكل مثل التعقيد في إجراءات التفتيش في نقاط الحدود بين الدول العربية، وكذلك صعوبة الحصول على تأشيرات انتقال السائقين والشاحنات بين الدول العربية، حيث ما زال هناك فرض نظام القافلة في مرور الشاحنات بين الدول العربية والافتقار لعمليات الصيانة الدورية للطرق البرية والموانئ، إضافة لتأثر النقل بينها بالعلاقات السياسية، ومن ثم فإن الاتفاق لا شك في أنه سوف يؤثر في قطاع النقل سواء البحري أو الجوي. فتشير دراسة أجريت حول «أثر الجات على النقل البحري المصري» إلى أن أهم إيجابيات تحرير النقل البحري في مصر هي الاتجاه المصري نحو الخصخصة وتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص في القطاع البحري، أما السلبيات فتتمثل في محدودية حصة الأسطول المصري في نقل التجارة الخارجية، وسعي بعض الوكلاء لتحقيق ربح سريع من خلال تفضيل حجز الفراغات على السفن الأجنبية. ومن ثم خلصت إلى أن اتفاقية الغات قد أتاحت الفرصة أمام الشاحنين في أي بلد عضو للتعامل مع الشركات الملاحية للدول الأعضاء، ووسعت نطاق السوق أمام موردي خدمة النقل البحري من الشركات الملاحية فضلاً عن الإبقاء على المؤتمرات الملاحية لتحديد أسعار النولون في المناطق الجغرافية المختلفة. ومن ثم أوصت بتدعيم القدرات التنافسية لشركات الملاحة الوطنية في أسواق الشحن المحلية ونفاذها إلى الأسواق العالمية حتى تستفيد من تحرير التجارة في ظل الغات.

وحول النقل الجوي يلاحظ أن الاتفاقية لم تشمل جميع نواحي النقل الجوي حيث لم تتناول حقوق التشغيل أو الخدمات المتعلقة بممارسة حقوق التشغيل ولكنها اقتصرت على ثلاثة أنشطة: خدمات الصيانة والتصليح خلال توقف الطائرات وليس خلال مدة تشغيلها، تسويق وبيع خدمات النقل الجوي بما فيها نشاطات التسويق ثم خدمات نظم الحجز الآلي. ويلاحظ أن الاتفاقية تلزم الدول العربية التي لديها شركات تحتكر توريد خدمة معينة من خدمات النقل الجوي أن تحرر هذه الخدمات وفقاً لشروط الدولة الأكثر رعاية. ولا يحق لأي دولة عربية عضو في الغات أن تفرض قيوداً على خدمات الحوالات المالية في قطاع النقل الجوي بهدف الحفاظ على الاحتياطي المالي المستهدف وللحفاظ على ميزان مدفوعاتها بشرط ألا تكون قيوداً تمييزية وتضر بمصالح الأعضاء وأن تكون مؤقتة مرتبطة بهدف المعونات المالية للقطاع، ومن ثم فإن قدرة هذه الدول العربية على المنافسة مرهونة إلى حد كبير بالاتفاق الحكومي عليها. وبالتالي، فإن ذلك قد يؤثر في القدرة التنافسية لقطاع النقل العربي.

وإذا تطرقنا إلى قطاع السياحة فإن المنافسة بين الشركات الأجنبية والمحلية في غير صالح الشركات العربية في مجال النشاط السياحي حيث قد يتطور الأمر إلى ظهور محتكرين للخدمات السياحية داخل البلاد السياحية العربية. لذلك فإن الدول العربية في حاجة ماسة إلى إصدار قانون عربي أو التنسيق خلال جامعة الدول العربية لمكافحة الاحتكار في مجال النشاط السياحي، كذلك وجوب تعميم التشريع العربي بألا يقل رأس المال العربي في الشركات السياحية المشتركة عن ٥١ بالمئة، وأن تمثل العمالة العربية فيها نسبة (٩٠ بالمئة)، أي الاستفادة من جداول الالتزامات المصرية في هذا القطاع. وقد تتضرر المنطقة العربية من حرية انتقال الأفراد والشركات وكذلك فتح الأسواق السياحية للدول الأعضاء في الغات أمام السياحة العالمية إلى وجود حالة من التنافسية في الطلب السياحي بين الدول العربية السياحية والدول الأوروبية التي تقدم العديد من المزايا السياحية في مجال النقل والإقامة، مما يؤثر في تقليل الطلب السياحي على الدول العربية، وهو ما يستلزم إعادة النظر في العوامل المؤثرة في الطلب السياحي على المنطقة العربية: النقل والمواصلات والإقامة والخدمات الترفيهية والثقافية، بحيث تعتبر مكملة للمزايا الطبيعية للقطاع السياحي العربي.

وتثير قضية حرية التجارة في الخدمات موضوعاً مكملاً ألا وهو قضية انتقال العمالة بين الدول الأعضاء في الغات وحق الدول النامية في التعويض عن هجرة العقول منها إلى الشمال، وكذلك أهمية حماية العمالة المهاجرة من التمييز في الأجر وظروف العمل في الدول المتقدمة، وتنظيم قضايا التأمينات وحقوق نهاية الخدمة فضلاً عن الحقوق المدنية للعامل.

كذلك فإن اتفاق الخدمات واتفاق الاستثمار بما يتضمنانه من إلغاء الكثير من القيود والاشتراطات على الاستثمارات الأجنبية سوف يؤديان إلى تشجيع تدفق هذه الاستثمارات إلى الدول النامية التي اعتادت على وضع الكثير من القيود على حرية الحركة من جانب المستثمرين الأجانب، مما سيكون له مردود إيجابي على التنمية الاقتصادية العربية، ولكن هناك جدلاً يدور حول آثار الاستثمارات الأجنبية في التنمية. فهناك العديد من الشروط الجاذبة للاستثمار بخلاف الحوافز والإعفاءات، وهي الاستقرار السياسي والشفافية بالنسبة إلى القوانين والإجراءات ووجود العمالة الفنية المدربة. ولكن تظل الحصيلة النهائية للمزايا من الغات معتمدة على الالتزامات التي قدمتها الدول العربية في جداولها فضلاً عن تطوير هياكل إنتاجها من الخدمات. ومن الملاحظ أن المفاوضات المتعلقة بأنشطة الخدمات لم تستكمل بعد. ولذا فإن آثار تحريرها في اقتصادات الدول العربية سيصعب التكهن بها، فضلاً عن أن اتفاق الخدمات كان أقرب إلى تحديد المبادئ والقواعد التي يمكن الاسترشاد بها في تحرير التجارة في الخدمات ووضع إطار للمفاوضات المستقبلية حول إزالة العوائق التجارية أكثر من التخفيف الفوري لهذه العوائق في الأسواق الدولية للخدمات.

د ـ ماذا بعد قضايا تستحق الاهتمام في علاقة العرب والغات؟

السؤال الذي يطرح نفسه بعد استعراض الآثار المحتملة للاتفاقات في الغات هو: ماذا على الأقطار العربية أن تفعل في مواجهة هذه التطورات لكي تضمن استمرارية وتواصل العملية التنموية العربية؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تستلزم تقييم المجهودات التي قامت بها الأقطار العربية قبل ظهور هذه الاتفاقات، كما ينبغي إثارة مجموعة أخرى من التساؤلات:

(١) هل تمتلك الأقطار العربية الخيار في الانضمام أو البقاء خارج دائرة هذه الترتيبات؟

(٢) من منظور المغارم والغنائم ما هو الموقف الذي ينبغي أن تتخذه الأقطار العربية في مواجهة هذه التحديات حتى تعظم استفادتها من التطورات المحتملة وتقلل المخاطر المتوقعة إلى أدنى الحدود؟

(٣) وهل هي مهيأة لاتخاذ مواقف إيجابية تضمن لها مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

بدايةً نشير إلى أن الاتفاقية (الغات) لا توفر حلولاً شاملة لجميع الإشكاليات والمعوقات التي تحد من حرية التجارة كما لا تحقق العدالة في المكاسب لمختلف الدول والمجموعات الاقتصادية. ولكن ليس من الموضوعي اتخاذ موقف إيجابي أو سلبي من الغات، وبالتالي تعزيز دخول أو عدم الدخول للدول العربية غير الأعضاء. فهذه الاتفاقية تنطوي على تحديات وفرص، وثمة فائدة من استثمارها، كما تحمل في طياتها محاذير. فعلى المستوى الإيجابي كما أشرنا سالفاً فإن الدخول في عضوية الغات يكسب الدول المنضمة فرصة الوجود داخل هذا المنتدى الاقتصادي المهم، وإن عدم الانضمام يفقد الدولة إمكانيات الاستفادة التي يتيحها هذا الإطار لحل نزاعاتها حيث لا تحظى الدول الأخيرة بامتيازات التخفيضات في الرسوم الجمركية ودخول الأسواق، فضلاً عن احتمالات تعرضها لإجراءات تقييدية وانتقامية أحياناً.

ولا تزال بعض القضايا قيد المناقشة لقطاع الخدمات المالية والاتصالات الأساسية وخدمات النقل البحري وتحركات عنصر العمل، فضلاً عن ملف الإنتاج السمعي والبصري. هذا فضلاً عن أهمية طرح قضايا جديدة ذات الأهمية من منظور الدول النامية، مثل مشكلات التجارة في منتجات التقانة العالمية، معدلات تبادل المواد الأولية بالنسبة للسلع الصناعية، الربط بين مشاكل التجارة والتمويل، الممارسات الاحتكارية من قبل قطاع الأعمال الخاص والشركات المتعدية الجنسيات (اتفاقية تقسيم الأسواق أو تثبيت الأسعار)، وكذلك تحرير سعر الصرف وإلغاء الرقابة على النقد الأجنبي، قوانين العمل وإجراءات حماية البيئة.

وكما ذكرنا سابقاً يتحدد أثر الاتفاقية وفقاً لنظرية المزايا النسبية والتنافسية بما يجعلنا

نخضع للاستنتاج بأن في الدول العربية التي تتمتع بميزات نسبية في المنتجات النفطية والبتروكيماويات وبعض المنسوجات والملابس يمكن أن يكون للاتفاقية بعض الآثار الإيجابية في هذه المجالات. كذلك فإن معظم الدول العربية قد لا تستفيد من الاتفاقية في المدى القصير وربما تتضرر، ولا سيما في تجارة الخدمات والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية. غير أن الأوضاع الجديدة التي سوف تصاحب الاتفاقية قد تشكل، أو يجب أن تشكل، في المدى المتوسط والطويل حافزاً قوياً لتفعيل العمل العربي المشترك لمواجهة عدم التكافؤ مع التكتلات الاقتصادية الاقليمية، وبخاصة أن الاتفاقية تعتبر التبادل التجاري بين التكتل الاقتصادي الواحد مسألة داخلية وليست دولية، وهو ما يدعونا إلى إعادة الدراسة المدققة لاتفاقات التعاون العربي القائمة الثنائية والمتعددة الأطراف. ولا شك في أن طرح استراتيجية العمل العربي المشترك للدراسة والتقييم من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجامعة العربية يعتبر دليلاً على إدراك قصور الترتيبات السابقة وعدم قدرتها على تحقيق أهداف العمل العربي المشترك بل وعدم ملاءمتها ومواكبتها للتحديات الحالية والمستقبلية.

ومن حيث المبدأ تملك أية دولة حق عدم الانضمام إلى الترتيبات المتعددة الأطراف وتحمل النتائج المترتبة على بقائها خارج هذه الترتيبات. وسيظل قرار الانضمام إلى الترتيبات الدولية الجديدة قراراً قطرياً ما لم تنجح الأقطار العربية بإعادة صياغة استراتيجية العمل العربي المشترك. وفي هذه الحالة ستكون آليات ووسائل مجابهة مخاطر الاتفاقية متمثلة في الآتي:

(١) التدرج في خفض التعريفات على الواردات الزراعية وطلب فترات أطول للتنفيذ فيما يتعلق بإلغاء بعض القيود على التجارة في السلع الزراعية أو بعض صور الدعم الزراعي والإعفاء من تحويل القيود غير التعريفية إلى قيود تعريفية بالنسبة إلى بعض المنتجات الزراعية.

(٢) إمكانية احتفاظ الدول العربية بإجراءات وقائية لفترات أطول. والسياسات الوقائية التي ينبغي للدول العربية اتخاذها للتعامل مع الجوانب الزراعية والصناعية والخدمية لاتفاقية الغات تكاد تكون السياسات نفسها التي عليها أن تتخذها لكي تتمكن من تحقيق تنمية فعلية في المنطقة العربية، وفي طليعتها إزالة القيود الجمركية والإدارية والمعوقات الأخرى بين الأسواق العربية وتوفير البنى الأساسية المناسبة لتسهيل نقل البضائع والخدمات وتطوير آليات التمويل القائمة وفتح منافذ التسويق للمنتجات العربية.

(٣) طلب الاستثناء من إلغاء الدعم المحظور على الصادرات، والدعم في إطار برامج الخصخصة.

(٤) وضع حدود دنيا للدعم والإغراق التي لا تستوجب المساءلة.

(٥) المدد الأطول المسموح بها لإلغاء القيود التجارية ذات الأثر في الاستثمار وفترة

السماح الأطول للتخلص من القيود التجارية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية.

(٦) مراجعة جداول التزامات الدول العربية تجاه الخدمات.

(٧) الحرص على تمثيل المنطقة العربية في لجان منظمة التجارة العالمية مع تقوية الجانب التفاوضي عند طرح الموضوعات التي تمثل أهمية للدول النامية في المفاوضات المقبلة.

(٨) أن يكون هناك نوع من التنسيق بين الدول العربية في مجال تلافي سلبيات هذه الاتفاقية وتعظيم الفوائد منها.

(٩) إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية العربية لمواجهة تحديات تحرير التجارة العالمية.

(١٠) أن يحكم أية جولات تالية للتحرير التدريجي للتجارة الخارجية العربية الحصول على أكبر قدر ممكن من التنازلات التي تسمح بالوجود العربي في الأسواق الدولية.

المراجـع

أبو سنينة، محمد عبد الجليل [وآخرون]. «النظام التجاري العالمي والاقتصاديات العربية: السياسات والآثار والتحديات.» ورقة قدّمت إلى: ندوة متطلبات التنمية في الشرق الأوسط (المشرق والمغرب في ظل المستجدات المحلية والعالمية)، الإسماعيلية، رابطة المعاهد والمراكز العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، معهد التخطيط القومي بالاشتراك مع مؤسسة فريدريش ناومان، ٢٤ ـ ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، الأمانة العامة. **الانعكاسات المحتملة لاتفاقية «الجات» على الاقتصادات العربية والدور العربي المشترك للتعامل معها.** [د. م.]: الاتحاد، [د. ت.].

الأهرام: ١٩٩٧/٩/٢٨.

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، خبير الغزل والنسيج. «الأبعاد والآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات ١٩٩٤ على التجارة العالمية.» ورقة قدّمت إلى: اجتماع الخبراء العرب لدراسة آثار اتفاقية الجات على الاقتصادات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٤ ـ ٧ تموز/يوليو ١٩٩٤.

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٥.**

الجبالي، عبد الفتاح. «أثر دورة أورجواي على الاقتصاديات العربية.» ورقة قدّمت إلى:

المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر للاقتصاديين المصريين، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥.

سليمان، علي. «أثر المتغيرات الدولية على قطاع الخدمات في الدول العربية.» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر للاقتصاديين المصريين، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥.

العيسوي، ابراهيم. **الغات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥.

المجالس القومية المتخصصة، المجلس القومي للإنتاج الاقتصادي. «تقرير بشأن اتفاقيات الجات (منظمة التجارة العالمية) وأثرها على مصر.» (غير منشور).

معهد التخطيط القومي. **المستجدات العالمية الجات وأوروبا الموحدة وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر)**. القاهرة: المعهد، ١٩٩٥. (قضايا التخطيط والتنمية في مصر؛ ٩٧)

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين. «التطورات الدولية والإقليمية وأثرها على الاقتصادات العربية.» ورقة قدمت إلى: اجتماع الخبراء العرب لدراسة آثار اتفاقية الجات على الاقتصادات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٤ ـ ٧ تموز/ يوليو ١٩٩٤.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. «انعكاسات اتفاقية الجات على الاقتصادات العربية مع الإشارة إلى ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات وصناعة التأمين: انطباعات أولية.» ورقة قدّمت إلى: اجتماع الخبراء العرب لدراسة آثار اتفاقية الجات على الاقتصادات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٤ ـ ٧ تموز/ يوليو ١٩٩٤.

هوست، ر. ب.، آ. أ. بندرز وج. فرانسوا. «دورة أورجواي والوصول إلى السوق.» ترجمة أميمة عبد العزيز. **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**: السنة ٤، العدد ١، حزيران/ يونيو ١٩٩٦.

٣ ـــ دور الدولة

حسام عيسى(*)

شهدت السنوات الأخيرة تراجعاً، بل انحساراً لدور الدولة في مجمل العملية الاجتماعية، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة من دولة عربية إلى أخرى. ولقد جاء هذا الانحسار كنتيجة لتيار العولمة الكاسح بما صحبه من انهيار كل أسوار الحماية التقليدية التي أقامتها الدولة في مرحلة البناء القومي المستقل، لمواجهة آليات الهيمنة الدولية. وتم هذا التراجع تحت شعارات الليبرالية الجديدة، بايديولوجيتها القائمة على أنه كلما قل تدخل الدولة في العملية الاجتماعية زادت الفاعلية الاقتصادية. . بل والرشادة المجتمعية ككل، إذ ترى هذه النظريات الليبرالية الجديدة أن الدور الطبيعي للدولة هو صناعة السياسات الاقتصادية لا القيام بالإنتاج العام مباشرة عن طريق القطاع العام. ومن هنا جاء شعار دولة السياسات بدلاً من الدولة المنتجة. ويرى الليبراليون الجدد ومعهم أجهزة التمويل الدولية أن العودة بالدولة إلى وظيفتها الطبيعية ـ على حد تعبيرهم ـ وهي وضع السياسات والإشراف على تنفيذها لا يعني إضعاف الدولة، ذلك أن اقتصاد السوق بالمعنى الحقيقي يتطلب دولة قوية، بل هو يقوي الدولة. فدور الدولة يزداد بالضرورة ويتعمق مع قيام نظام السوق، ذلك أن انغماس الدولة في قضايا الإنتاج، مدعاة في معظم الأحوال إلى تدهور مستوى أدائها باعتبارها صاحبة سلطة. فمع دخول الدولة إلى ميدان الإنتاج تراجعت هيبتها وفاعليتها، وانخفض معدل أداء الخدمات العامة. في الوقت نفسه تدهور مستوى السياسات وكفاءتها، في حين عجزت السوق عن أن تقوم بدورها المطلوب. ومن ثم فإن تخلي الدولة عن دورها الإنتاجي إنما هو استعادة لدورها الرئيسي الذي لا بديل عنه، باعتبارها صاحبة سلطة تفرض من السياسات والقوانين والردع والخدمات العامة ما لا يمكن أن يوفره غيرها، كما أنه يعني إعادة دور السوق في الاقتصاد تحت رقابة الدولة وإشرافها.

وكان لانهيار دول المعسكر الاشتراكي، وعلى رأسه الاتحاد السوفياتي، أثره الكبير

(*) أستاذ في كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة.

في إعطاء دفعة كبيرة لهذه الايديولوجيا الليبرالية، في الوقت الذي تزايد فيه ضغط كل من البنك والصندوق الدوليين والولايات المتحدة الأمريكية على دول العالم الثالث بشكل عام وعلى الدول العربية بشكل خاص، من أجل اعتماد التوجهات الاقتصادية الليبرالية القائمة على أساس حرية السوق وإعطاء الأولوية للمبادرات الخاصة، بكل ما يؤدي إليه ذلك بالضرورة من تراجع دور الدولة، وبكل ما يترتب عليه من تغيير جذري في السياسات الاقتصادية على المستوى الداخلي وعلى مستوى العلاقات مع الخارج.

فعلى المستوى الداخلي تجسدت الليبرالية الجديدة في سياسات الخصخصة، حيث تسارعت معدلات بيع وحدات القطاع العام إلى رأس المال المحلي والأجنبي دون تفرقة، وفي إلغاء الدعم الذي كان مقرراً لبعض سلع الاستهلاك الشعبي الأساسية، وفي رفع كل أنواع الرقابة على الأسعار، وفي تحرير أسواق النقد والمال والعمل بكل ما ترتب على ذلك من إلغاء التخطيط المركزي بكل أشكاله.

وعلى المستوى الخارجي، سادت سياسات الحرية التجارية القائمة ضمناً على القبول بنظرية الميزات النسبية، بما تفرضه هذه السياسات من إلغاء جميع أشكال القيود الكمية على التجارة، وتخفيض الرسوم الجمركية، أعمالاً لاتفاقيات تحرير التجارة العالمية (دورة أوروغواي)، كما سادت سياسات التحرير المالي بإلغاء كل أشكال الرقابة على حركات رؤوس الأموال عبر الحدود، وبإقامة سوق موحدة وحرة للصرف.

وإذا كان الخطاب السياسي الايديولوجي قد حاول تبرير الليبرالية الجديدة باعتبارات الرشادة الاقتصادية كما تطرحها المدرسة الكلاسيكية الجديدة، حيث يصبح الحد من التضخم هو الهدف الأول والأخير للسياسات الاقتصادية عن طريق تقييد حجم التداول النقدي، والحد من إنفاق الدولة بهدف القضاء على عجز الميزانية وتجميد الأجور، والتقليل من حجم الواردات، وزيادة الصادرات ولو عن طريق تخفيض قيمة العملة المحلية، إلا أن الهدف الحقيقي من وراء هذه السياسات كما صاغتها وفرضتها هيئات التمويل الدولية هو مساعدة الدولة المعولمة على الخروج من أزمة المديونية الخارجية، من خلال تحقيق فائض في الميزان التجاري يمكنها من الاستمرار في الوفاء بهذه الديون وبفوائدها، وهي الأزمة التي لعبت هذه المؤسسات الدولية نفسها دوراً محورياً في خلقها في سنوات السبعينيات وأوائل الثمانينيات، وفي سعيها آنذاك لإيجاد مجالات لاستثمار الفوائض المالية المتراكمة لدى البنوك الأوروبية والأمريكية. وهي الأزمة التي زاد من تفاقمها هروب رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج.

ولقد أدت هذه السياسات إلى عدد من النتائج السلبية:

أولها، تدهور معدلات الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، فقد كان لانسحاب الدولة أثره الطبيعي في تدهور معدلات الاستثمار العام، في الوقت الذي لم يستطع فيه الاستثمار الخاص تعويض النقص الناشئ عن غياب الدولة في هذا المجال. ففي مصر تناقصت معدلات النمو السنوي للاستثمار المحلي الإجمالي من ٢,٧ بالمئة في سنوات

١٩٨٠ ـ ١٩٩٠ إلى ـ ١,٥ بالمئة في سنوات ١٩٩٠ ـ ١٩٩١. وفي المغرب تدهورت هذه المعدلات من ٢,٥ بالمئة إلى ـ ٢,٥ بالمئة في الفترة نفسها. وفي الجزائر تناقصت هذه المعدلات من ٢,٢ بالمئة إلى ـ ٤,٧ بالمئة.

ثانيها، ازدياد حدة التفاوت في توزيع الدخول بين الأغنياء والفقراء، مع العودة التدريجية إلى تلك الثنائية الطبقية التي كانت تميز المجتمعات العربية في فترة ما قبل مرحلة التحرر الوطني والبناء القومي المستقل. ويشير إسماعيل صبري عبد الله إلى أنه على الرغم من أن الحكومات العربية وأجهزة الإحصاء الرسمية لا تهتم بموضوع نمط توزيع الدخل القومي بين فئات الدخول، فإن البيانات القليلة المنشورة عن عدد محدود من الدول العربية تؤكد هذا الاتجاه، فحصة الخمس الفقير من السكان في موريتانيا لا تزيد على ٣,٦ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، وفي مصر ٨,٧ بالمئة، وتتدرج المغرب والجزائر وتونس والأردن بين هذين الحدين[1].

ثالثها، عدم تحقق أي من النتائج التي وعد بها منظرو البنك والصندوق الدوليين، حيث ازداد العجز في الميزان التجاري في معظم الدول العربية.

ففي مصر مثلاً تدهور العجز من حوالى ١,٨ مليار دولار في سنة ١٩٨٠ إلى أكثر من ٨ مليارات دولار في سنة ١٩٩٥. وفي المغرب زاد العجز من ١,٧ مليار في سنة ١٩٩٥ إلى ٤,١ مليار في سنة ١٩٩٥. وبقي العجز في الميزان التجاري الأردني ثابتاً دون تغيير (حوالى ملياري دولار)[2].

رابعها، انه في الوقت الذي تدهورت فيه معدلات الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، شهد القطاع المالي في المقابل ازدهاراً كبيراً في بعض البلدان العربية، على أن هذا الازدهار لم يتم ارتباطاً بالقطاع الإنتاجي، بمعنى أنه لم يؤد في الحقيقة إلى زيادة إمكانيات تمويل القطاع الإنتاجي، بل تم على حساب القطاع الإنتاجي نفسه، واتخذ منذ البداية طابع المضاربة من أجل تحقيق أكبر عائد في الأجل القصير. ولم يقتصر التحول إلى هذا النوع من الاستثمارات المالية على الأفراد الباحثين عن زيادة دخولهم بعيداً عن مخاطر الاستثمارات التقليدية، ولكن شارك فيه العديد من البنوك ورجال الأعمال، الأمر الذي يؤذن بالفعل بتحول هذه الاقتصادات العربية إلى اقتصادات مالية تقوم على المضاربة. أما أشكال الاستثمار المالي، فقد تنوعت ما بين الاستثمار في أذونات الخزانة أو الودائع المصرفية القصيرة الأجل إلى المضاربة على الأوراق المالية، وبخاصة الأسهم ـ وبشكل أكثر

---

(١) اسماعيل صبري عبد الله، «العرب والعولمة: العولمة والاقتصاد والتنمية العربية (العرب والكوكبة)،» ورقة قدّمت إلى: **العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، تحرير أسامة أمين الخولي (بيروت: المركز، ١٩٩٨).

(٢) انظر: البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٩٧** (واشنطن، دي سي: البنك، ١٩٩٧)، الجدول رقم (١٥): «الصادرات والواردات من السلع،» ص ٢٦٠.

تحديداً ـ أسهم شركات القطاع العام التي يجري خصخصتها في غياب أي نوع من الشفافية التي تكشف عن القيم الحقيقية لهذه الأسهم، الأمر الذي يفتح الباب واسعاً أمام عمليات المضاربة. المهم أن اتخاذ بعض الاقتصادات الوطنية هذا الطابع المالي قد أدى بدوره إلى زيادة حدة التفاوت الاجتماعي والطبقي، نظراً لتركز الدخول المالية، وزيادة عائد المضاربات عن سعر الفائدة على الودائع وصناديق الادخار، حيث تشكل الودائع الأسلوب الأكثر اتباعاً في استثمارات الطبقات المتوسطة.

خامسها، إن انسحاب الدولة يشكل خطراً أكبر على مستقبل الاقتصاد العربي، بل على المستقبل العربي كله، لما قد يترتب عليه من إضعاف الفرصة في إنشاء منظومة وطنية للعلم والتقانة بكل ما قد يترتب على ذلك من تأثير في تطور الصناعات الوطنية وفي قدرتها التنافسية، في وقت فتحت فيه أبواب المنافسة واسعة وسقطت كل أسوار الحماية. فقد أدت سياسات الحد من الإنفاق الحكومي إلى تخفيض المخصصات الحكومية الضئيلة للبحث والتطوير في مختلف المجالات. كما أن سياسة الخصخصة تقضي على الأمل الضئيل الذي كان لا يزال قائماً في أن يصبح القطاع العام مركزاً للتطور التكنولوجي الوطني، ولبناء منظومة تكنولوجية وطنية على نحو ما تم في التجربة اليابانية، وفي التجربة الكورية إلى حد كبير، حيث بات من الواضح أن القطاع الخاص الجديد في معظم الدول العربية يفضل استيراد منتجات التكنولوجيا مباشرة من الخارج، والاعتماد الكامل على المؤسسات الاستشارية والهندسية الأجنبية. على أنه ينبغي الاعتراف أنه حتى لو اتبعت الدولة في الوطن العربي سياسة تدخلية إيجابية فإنه لا يوجد أي بلد عربي يوفر وحده سوقاً داخلية كبيرة لبناء منظومة تكنولوجية يمكن لها البقاء.

وعلى المستوى الاجتماعي فقد أدى انسحاب الدولة من كثير من مجالات الخدمات الاجتماعية ـ بالإضافة إلى ما ترتب على نقص معدلات الاستثمار من زيادة معدلات البطالة ـ إلى تهميش أعداد متزايدة من الفقراء في الكثير من البلدان العربية، الأمر الذي انعكس في زيادة معدلات العنف الاجتماعي إلى حد يكاد يعصف بسلطة الدولة تماماً في هذه البلدان.

والواقع أنه قد آن الأوان لإعادة النظر بشكل شامل في مجمل السياسات القائمة على انسحاب الدولة من ميدان الإنتاج، وما تبعه في الواقع من انسحاب للدولة حتى من ميدان الخدمات العامة التي كانت الدولة تقليدياً تقوم بها حتى في ظل هيمنة الفكر الليبرالي، مثل ميدان الصحة بشكل كبير، وميدان التعليم، وأن ذلك تم بشكل أقل بكثير منه في ميدان الخدمات الصحية. ولكن قبل ذلك يبدو من الضروري مناقشة مسلمات الايديولوجيا الليبرالية الجديدة وفضح أساطيرها، بعد أن تأكد فشلها، ليس فقط في الوطن العربي وفي دول العالم الثالث الساعية إلى التنمية، ولكن أيضاً في الدول الصناعية الجديدة، الملقبة بالنمور، التي اتضح أخيراً مدى انكشافها المالي والاقتصادي أمام أخطار العولمة، وفتح الحدود بلا ضوابط، وتراجع دور الدولة.

أ ـ إن هذه الايديولوجيا تقوم في الواقع على تناقض أساسي في مسلماتها. ففي الوقت الذي ينادي فيه الليبراليون الجدد ومعهم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بانسحاب الدولة من مجال إنتاج السلع والخدمات، باعتبار أن تدخل الدولة في هذه المجالات قد أصابها بالتخمة، ومن ثم بالوهن والضعف، بما ترتب على ذلك من فقدانها قدراتها على أداء مهامها التقليدية كصاحبة سلطة وصانعة سياسات. . . الأمر الذي يفرض على الدولة أن تعود إلى «دورها الطبيعي» وهو دور صانعة السياسات. . . ومن هنا كان شعار اقتصاد الفوائد بدلاً من اقتصاد الأوامر. . . ودولة السياسات بدلاً من دولة الإنتاج. . . في الوقت الذي ينادون فيه بكل هذا. . . إذا بهم يقولون في الوقت نفسه إن تيار العولمة الكاسح قد أحدث تطورات مهمة في ما يتعلق بشكل الدولة وبدورها حيث بدأت الدولة تعرف حدوداً كبيرة على سلطانها، مما تجسد في انحسار مفهوم السيادة وتقلصه، بل إن الأمر وصل بواحد من أهم منظري الليبرالية الجديدة إلى القول إن فكرة السيادة قد أصبحت أثراً من آثار الماضي، فـ «الدولة الوطنية لم تعد مسيطرة تماماً على ما يدور داخل إقليمها وبدأ يفلت من سيطرتها العديد من الأمور التي خضعت للعديد من المؤثرات الخارجية، فالبنك الدولي وصندوق النقد والبنك الدولي ـ إلى حد كبير ـ يقومان بمحاولة ضبط السياسات المالية والنقدية لمختلف الدول، في حين عهد إلى منظمة التجارة العالمية مهمة ضبط ورقابة التجارة الدولية وضمان توفير شروط المنافسة وعدم التمييز». ويستطرد الكاتب قائلا: «وهنا نؤكد من جديد اختلاف الدول من حيث مدى ما يرد على سيادتها من قيود، فهي كثيرة ومتعددة في معظم الدول وهي أقل في حالة الدول الأكثر تقدماً والأقوى اقتصادياً وعسكرياً»[٣].

ولما كانت السيادة ـ بحسب تعريف هؤلاء الليبراليين أنفسهم ـ هي تمتع الدولة بالسلطة العليا والمطلقة لفرض القوانين وإلزام تطبيقها على شعبها داخل إقليمها الوطني، فإن معنى انحسار السيادة واعتبارها أثراً من الماضي هو أن الدولة الوطنية لم تعد تستطيع ـ كما كان الحال في الماضي قبل العولمة ـ أن تفرض سياساتها داخل إقليمها. فكيف يمكن والأمر كذلك أن نستبدل دولة السياسات بدولة الإنتاج، طالما أن العولمة تحد من قدرة الدولة على فرض سياساتها داخل إقليمها، وطالما أن هناك قوى أخرى مثل البنك والصندوق ومنظمة التجارة العالمية تضبط هذه السياسات في الكثير من الأحيان، وتفرضها؟ ثم أي سياساتٍ هذه التي يمكن للدولة الجديدة أن تفرضها إذا لم تكن الدولة ـ بحسب كلام الليبراليين أنفسهم ـ تتحكم في سعر الفائدة، ولا في معدلات خروج رؤوس الأموال المالية ودخولها، ولا في السوق الداخلية طبقاً لاتفاقيات تحرير التجارة، ولا في سوق التكنولوجيا حيث تفرض اتفاقيات حماية حقوق الملكية الفكرية قواعد صارمة في هذا الشأن؟ ثم ألا يعني كل هذا أن القطاع العام قد أصبح هو السبيل الوحيد

(٣) حازم الببلاوي، **دور الدولة في الاقتصاد** (بيروت؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٨)، ص ٥٣ ـ ٥٤ و٢٣١.

الذي تستطيع الدولة من خلاله أن تفرض توجهاتها وسياساتها الاقتصادية والتكنولوجية؟ وألا يعني ذلك أن تخلي الدولة عن قطاعها الإنتاجي يعني تخليها عن آخر أسلحتها في عصر العولمة وتراجع السيادة القومية؟

ب ـ أما المقولة الثانية التي تقوم عليها الايديولوجيا الليبرالية فهي ما تسميه هي بعلاقات الاعتماد المتبادل، فالاقتصاد الدولي في نظر الليبراليين الجدد يقوم على الاعتماد المتبادل بين أطرافه، وهذه الأطراف بالطبع ليست متساوية من حيث مدى تطورها الاقتصادي، فهناك دول أكثر تطوراً من غيرها. . ولكن ذلك ـ في رأيهم ـ لا يعني أن الاقتصاد الدولي يقوم على علاقات هيمنة من ناحية، وتبعية من ناحية أخرى. فالتبعية في رأيهم هي مجرد مفهوم ايديولوجي من مخلفات الماضي أيضاً. وحيث كان ذلك فإن علاقات الاعتماد المتبادل تعطي فرصاً للجميع للنمو والازدهار، حتى وإن كانت فرص البعض أفضل من فرص الآخرين. ومع ذلك فإن هؤلاء الليبراليين أنفسهم يقولون في معرض بحثهم لمظاهر العولمة: «إن اجتماعات القمة الاقتصادية للدول الصناعية لها تأثير كاسح على أوضاع النقد المالي العالمي». وهذه القدرة على التحكم في أوضاع الاقتصاد العالمي هي ما نعنيه بالضبط بعلاقات الهيمنة الاقتصادية الدولية. وبديهي أن قدرة الدول الصناعية على التحكم لا تتم بأدوات سياسية أساساً، لأن هذه الدولة لا تشكل حكومة فوق الحكومات ولكنها تتم من خلال آليات اقتصادية بحتة، هي ما نسميه نحن بآليات التبعية. وإذا كان ذلك، وكان الدور الأساسي للدولة الوطنية في عملية البناء المستقل هو التصدي لعلاقات الهيمنة الدولية، فإن انسحاب الدولة يعني ببساطة اتساع المجال بالكامل لآليات الهيمنة الدولية لكي تمارس عملها داخل حدود الدولة دون عائق، الأمر الذي ترتب عليه حتماً تعميق التبعية والتخلف معاً.

وحقيقة الأمر أن الدولة كانت هي دائماً المحور الأساسي في عمليات البناء الاقتصادي الوطني سواء في ظل الرأسمالية، أو في ظل الأنظمة التي سميت بالاشتراكية. وفي الوطن العربي، كانت الدولة هي التي لعبت الدور الأساسي في إرساء أسس اقتصاد التبادل التجاري في القرن التاسع عشر، بما يفترضه من إشاعة استخدام النقود، ووضع نهاية لاقتصادات التبادل العيني. وكانت الدولة هي التي أرست بيان الملكية الخاصة للأرض الزراعية، وهي التي تولت إقامة مشروعات البنية التحتية التي استلزمتها علاقات المبادلة الرأسمالية ومقتضيات إدماج الاقتصادات العربية في السوق العالمية، وهي التي شكلت علاقات العمل بما يخدم هذه المقتضيات.

باختصار لعبت الدولة الدور الأول والأخير في إرساء دعائم النظام الرأسمالي، وما يسمى اليوم باقتصاد السوق، وهو الدور الذي لعبته البرجوازية في أوروبا قبل ذلك بقرون.

ويعني ذلك أن الدولة حلت في الوطن العربي محل البرجوازية الغائبة ولعبت دورها، ثم قامت هذه الدولة نفسها بخلق البرجوازية الجديدة، من خلال أجهزتها هي.

وفي كل هذه المراحل لم تكن المشكلة هي ضعف السوق، وإنما غياب السوق بالكامل. وفي مرحلة التحرر الوطني كانت الدولة هي التي تولت مهمة التصدي لبناء القاعدة الصناعية الجديدة بسبب عجز القوى الاجتماعية القائمة آنذاك عن أداء هذه المهمة. وقامت الدولة بهذه المهمة في إطار تخطيط مركزي. وكانت الدولة مرة أخرى هي التي قامت بتنشيط السوق الداخلية لاستيعاب منتجات الصناعة الجديدة، وحمايتها، وهي التي قامت بإعداد الفنيين والعاملين، أي باختصار كانت الدولة هي التي تولت إعادة بناء قوى العمل في الداخل. وأخيراً وليس آخراً كانت الدولة هي التي تولت مهمة مواجهة قوى الهيمنة الخارجية وتحرير الاقتصاد الوطني من قبضتها.

كل هذا يعني أن الحديث عن دور الدولة بشكل مطلق... والحديث عن الدور الطبيعي للدولة بشكل مطلق أيضاً.. لا معنى له.. لأن الدولة عرفت على مدى التاريخ الرأسمالي وباختلاف الظروف الموضوعية أدواراً مختلفة ومتعددة... وكلها أدوار طبيعية. ومن ثم، فإن الحديث عن دور الدولة في الوطن العربي ينبغي أن يأخذ في الحسبان المرحلة التاريخية التي يعيشها، واختلاف مراحل نمو الاقتصادات العربية عن غيرها من الاقتصادات الصناعية المتطورة. كما ينبغي أن نأخذ أيضاً في الحسبان ـ قبل الحديث عن السياسات ـ ما إذا كانت أدوات هذه السياسات متاحة لنا اليوم في عصر العولمة وفتح الحدود التجارية والمالية. وقبل الحديث عن دولة السياسات، ينبغي أولاً أن نتحقق مما إذا كان لدينا المؤسسات القوية القادرة على تنفيذ هذه السياسات وفرضها. ذلك أن دخول الدولة العربية مجال الإنتاج قد جاء نتيجة عجز مؤسسات الدولة عن فرض سياسات التنمية بالأدوات التقليدية، حيث رفض القطاع الخاص آنذاك توجهات التحرر الوطني، ورفض الدخول في مجال الصناعات الجديدة... ولم تفلح السياسات الضريبية ولا القيود التشريعية في تغيير ذلك.

باختصار فإن عولمة الاقتصاد وفتح الحدود اقتصادياً.. لا يفرض انسحاب الدولة.. بل يفرض عليها مزيداً من التدخل بأشكال مختلفة ومتنوعة، من بينها الاستمرار في الإنتاج والإبقاء على القطاع العام، ومن بينها أيضاً دفع مبادرات التعاون الاقتصادي العربي وإنشاء السوق العربية المشتركة باعتبار أن التعاون العربي هو الطريق الوحيد لبناء قاعدة وطنية للعلم والتكنولوجيا، تكون هي الأساس لدفع عمليات تطوير الاقتصاد العربي في مختلف مجالاته.

٤ ـــ التعليم في أقطار الأمة العربية

نادية جمال الدين(*)

يحمل الحديث عن التعليم في طياته دوماً الحديث عن المستقبل، وهو أيضاً، وغالباً، حديث عما ينبغي أن يكون. ولعل التسعينيات تحديداً قد حملت معها متغيرات شتى أثرت في النظرة إلى التعليم وأكدت أنه لا بد من أن يكون للجميع، صغاراً وكباراً، نساءً ورجالاً، في الريف والحضر. هكذا كان، وما زال مستمراً، حال التعليم من منظور عالمي، بعد مؤتمر جوميتان الذي عقد بتايلاند، في آذار/مارس ١٩٩٠. فالتأكيد على أن التعليم حق للجميع مطلوب دون تردد إن أرادت دول العالم، على تنوعها، في كوكبنا هذا بقاء ونماء. والدول المتطلعة للتقدم أو التي اصطلح على تسميتها بالنامية هي الأحق باتباع هذا والعمل على تحقيقه أو الوصول إليه للانطلاق منه إلى آفاق أرحب.

ويخرج في تلك الآونة من الزمان أيضاً تقرير التنمية البشرية الأول (عام ١٩٩٠) الذي تتوالى إصداراته كل عام ليؤكد أيضاً أن التعليم أحد المكونات الرئيسية لذلك المفهوم الذي لا بد من أن ينظر إليه من جوانب شتى، فالتعليم وإتاحة فرصه للجميع، وتحسين نوعيته، والعمل على استمراريته شرط من شروط التنمية البشرية لا بديل عنه. فالرؤية الواقعية للتنمية حالياً، والمؤكدة، هي أنها للبشر، إذ إنها لا تتم إلا بالبشر أنفسهم، والتعليم والحالة هذه لا يمكن قصره، أو محاصرته، في دائرة المناقشة حول مسؤولية الدولة نحو إتاحة فرص التعليم للمواطن كحق من حقوقه الأساسية وإلى أي مرحلة، بل إن المناقشة لا بد من أن تنتهي إلى أنه ضرورة من ضرورات الأمن والبقاء، وأيضاً التنمية لأية دولة من الدول مهما كان موقعها على خريطة النمو في الساحة الدولية وبخاصة بالنسبة للدول العربية، لما يواجهها من تحديات كبرى.

وإذا كانت التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية وكذلك المؤتمرات الدائرة حول

(*) أستاذة أصول التربية في معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ومديرة المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، مصر.

التعليم قد انهمكت في تتبع هذا، فإن الملاحظ هذا العام تحديداً، أن المؤتمر الدولي الخامس لليونسكو والمنعقد في هامبورغ تموز/يوليو ١٩٩٧ قد تجاوز الحوارات السابقة كافة ليؤكد أن التعلُم للجميع مدى الحياة هو ما يمكن التوقف أمامه، أي أن صيغة التعلُم المستمر وإتاحة فرصه للجميع بكل الوسائل الممكنة كانت هي الشغل الشاغل لهذا المؤتمر، دون التوقف كثيراً أمام محو الأمية التي بدت للملاحظ وكأن العالم قد فرغ منها ولم يبق إلا التأكيد على استمرارية التعلم مدى الحياة، أو مرة أخرى للجميع، مع ما يفرضه هذا الاتجاه من مسؤوليات على كل دولة على حدة طبقاً لظروفها وأحوالها التعليمية، والتأكيد على التعليم وأهميته بكل مراحله وأنواعه لأبناء الأمة العربية جميعاً. والحالة هذه لا تأتي من فراغ، وإنما تعبر تعبيراً أميناً عن روح العصر كله التي تجلت في نهاية القرن العشرين وعلى عتبات الألفية الثالثة، وحيث تتحول السلطة أو القوة الحقيقية لتكون قوة المعرفة(١). ومن هنا يأتي التأكيد المتواتر والمستمر على أنه لا بديل عن التعليم المستمر للجميع، بل وأيضاً لا بد من أن يتيح التعليم التميز أو التفوق للجميع(٢). فالتعلم، عملية مستمرة، تبدأ مع الحياة ولا تنتهي أبداً ما دامت في الإنسان حياة ولديه القدرة على اكتساب معارف وخبرات ومهارات متعددة المجالات، كما يكتسب أنماط التفكير والتعامل من خلال احتكاكه المستمر وتعامله مع غيره من الصغار والكبار. . . فالتعلم والحالة هذه، وكما هو مشهور، ينقل الكائن البشري من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي.

ومن زاوية أخرى، فإن الحديث عن التعليم نفسه غالباً ما يتجاوز التعلم من خلال الحياة أو غير النظامي بل أيضاً اللانظامي، وعلى رغم أهميتهما واستمراريتهما، ليتوقف تحديداً أمام التعليم النظامي أو التعليم من خلال مؤسسات مختصة بالتعلم ووفقاً للسلم التعليمي المتعارف عليه وتشرف عليه الدولة في الأغلب الأعم في كل الدول العربية.

ولعل التعليم النظامي هذا هو غالباً ما نقصده هنا حين نتحدث عن التعليم في البلاد العربية لما يدل عليه ويرتبط بفرصه من مؤشرات ونتائج(٣).

وتقدم مصر تحديداً منذ بداية التسعينيات رؤية متميزة للتعليم على اعتبار أنه: «أمن

---

(١) Alvin Toffler, *Power Shift* (New York: Bantam Books, 1990).

وللكتاب ترجمة عربية بعنوان **تحول السلطة** صادرة عن الهيئة العامة للكتاب في القاهرة.

(٢) في هذا الصدد يشير رئيس الولايات المتحدة كثيراً إلى التعليم للتميز وبخاصة منذ أيار/مايو ١٩٩٧ وقد أمكن الرجوع إليها من خلال شبكة الانترنت. وكوثيقة مطبوعة انظر على سبيل المثال:

U.S. Department of Education, *Building Knowledge for a Nation of Leaders* (Washington, DC: U.S. Government Printing Office, 1996), p. 30.

(٣) لمزيد من التفصيلات حول الرؤى والفلسفات المختلفة للتعليم في البلدان العربية، انظر: عبد الله عبد الدائم، **نحو فلسفة تربوية عربية: الفلسفة التربوية ومستقبل الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، الفصل ٧، ص ٢٢٤ ـ ٢٩٣.

قومي»[٤]، إذ بدون تقديم تعليم متميز لجميع أبناء الوطن فإن الأمن القومي بشقيه الداخلي والخارجي معرض لمخاطر شتى. والأمن الداخلي هنا يعني من زاوية تعليمية تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين وبما يحقق العدالة الاجتماعية، والتعليم الجيد يتيح الفرص الأفضل للحصول على نوعية عمل جيدة ومتجددة وبما يسمح بالاستقرار والأمن. كما أن التوسع في فرصه، ما أمكن، يؤدي إلى تعظيم الذكاء القومي؛ إذ كلما ارتفعت نسبة المتعلمين تعليماً جيداً أدى هذا إلى تحسين نوعية المواطن في عصر تشتد الحاجة فيه إلى الإنسان المتميز علمياً والواعي اجتماعياً، وإتاحة الفرص للمواطنين من أجل الحصول على التعليم وإتاحة التميز للجميع، حيث إن هذا حق للمواطن وهدف تسعى الدول لتحقيقه، إذ إن الاستثمار في العنصر البشري هو أهم أنواع الاستثمار، ذلك أنه الثروة الطبيعية المتجددة والوحيدة غير القابلة للنفاد أو النضوب. والحق، فالبشر هم الثروة الحقيقية والعامل الحاسم القابل للتحسين والرقي ما توفرت الإرادة السياسية والقومية.

وربما أمكن التأكيد هنا على أن المزيد من فرص التعليم أيضاً يعني زيادة الطموح في الحصول على المزيد منه؛ فالآباء الذين حصلوا على التعليم عادة ما يرغبون لأولادهم المستوى نفسه من التعليم أو ربما أفضل منه. وهذا يضمن تحسين نوعية البشر باستمرار، حيث الطموح المتجدد في مزيد من التعليم وبما يحقق أيضاً تحسن نوعية الحياة وهكذا. ولعل هذا ما يشير إليه حامد عمار حين يرى أن العائد الاقتصادي من التعليم ومدى ما يسهم به في تحسين الكفاية الإنتاجية لقوة العمل من الأمور المتعارف عليها، التي تؤدي إلى: «زيادة معدلات النمو الاقتصادي ومع هذا التقييم الكمي لأثر التعليم في تنمية المورد البشري، والذي جاءت به الدراسات، فإن تقييم أثر التعليم من الناحية النوعية فيما نسميه بتحقيق إنسانية الإنسان أمر لا يمكن صياغته في صورة كمية»[٥].

وما نريد أن نؤكد عليه هنا هو أن التربية على إطلاقها أو التعليم كما تم الاتفاق عليه كنظام لا يمكن فصله عن المجتمع الذي يربى له بكل ما فيه من تشابك وتعقيدات إلا من أجل الدراسة.

---

(٤) انظر: مصر، وزارة التعليم، مبارك والتعليم «نظرة إلى المستقبل» (القاهرة: مطابع روز اليوسف الجديدة، [د. ت.])، ص ١٩، ونادية جمال الدين، «التعليم الجامعي والأمن القومي... تكون أو لا نكون،» الوحدة، السنة ٦، العدد ٧٢ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠)، ص ٥٧ ـ ٦٨. انظر أيضاً العديد من الأبحاث المقدمة إلى: مؤتمر جمعية المعلمين العرب حول التعليم والأمن القومي العربي، بغداد، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨.

(٥) حامد عمار، التنمية البشرية في الوطن العربي: المفاهيم، المؤشرات، الأوضاع (القاهرة: سينا للنشر، ١٩٩٢)، ج ١، ص ١٤٤.

أ ـ النظام التعليمي

ينشأ النظام التعليمي في كل مجتمع متأثراً بظروفه، حيث إنه يعبر عن الماضي وما فيه من مؤثرات ونضال، وأيضاً طموحات أفراده وتوقعاتهم التي ترسم صورة المستقبل المسيطرة. وهذا النظام التعليمي الرسمي يشمل المدارس المختلفة والجامعات والمعاهد العليا. وتشير الإحصاءات الدولية المقارنة، مثل كتاب اليونسكو الدوري عن التعليم في العالم على سبيل المثال إلى مستويات ثلاثة متميزة وفقاً لعمر الدارس:

المستوى الأول: ويتضمن مرحلة التعليم الابتدائي (من ٦ ـ ١١ سنة).

المستوى الثاني: ويتضمن مرحلة التعليم الثانوي (من ١٢ ـ ١٧ سنة).

المستوى الثالث: ويتضمن مرحلة التعليم العالي (من ١٨ ـ ٢٢ سنة).

وقد تزيد هذه المستويات أو تنقص سنة أو أكثر وفقاً لنظام التعليم في كل دولة.

ونود أن نشير هنا إلى أنه من الشائع أيضاً تصنيف المراحل المختلفة للسلم التعليمي كما يلي:

ـ **مرحلة ما قبل المدرسة:** وتشمل الحضانة ورياض الأطفال حتى سن الخامسة.

ـ **مرحلة التعليم الابتدائي:** من سن (٦ ـ ١١) في معظم الأقطار العربية وهي مرحلة إلزامية.

ـ **مرحلة التعليم الإعدادي أو المتوسط:** من سن (١٢ ـ ١٤) وتُضم أحياناً إلى المرحلة الابتدائية ويطلق عليهما معاً مرحلة التعليم الأساسي كما هو الحال في مصر، وتعتبر الحلقتان معاً مرحلة إلزامية حيث يلزم الآباء بإرسال أولادهم للتعليم الأساسي كما تلتزم الدولة بتوفير التعليم لجميع من هم في سن الإلزام.

ـ **مرحلة التعليم الثانوي:** وهي من سن (١٥ إلى ١٧)، والمرحلة الثانوية في بعض الدول مثل مصر تشتمل على التعليم الثانوي العام والتعليم الفني بأنواعه.

ـ **مرحلة التعليم العالي والجامعي:** من سن (١٨ إلى ٢٢) فأكثر.

وبعد... فقد ينقلنا هذا إلى الحديث عن التعليم بصورة أكثر تحديداً في الدول العربية وحيث نبدأ من قمة السلم التعليمي. فإذا كانت العادة قد جرت بأن يكون البدء بشكل طبيعي مع بداية السلم التعليمي التي قد تكون مرحلة التعليم الابتدائي أو حتى مرحلة الحضانة ورياض الأطفال، إلا أننا نفضل البدء من قمة السلم التعليمي وهو التعليم الجامعي والعالي، وذلك لما نراه من أهمية لهذه المرحلة من مراحل التعليم وانعكاساتها على تطوير ما قبلها من مراحل التعليم التي تؤهل الطلاب للالتحاق بها، أو تحفز طموحاتهم لهذا.

(١) التعليم العالي والجامعي أو المستوى الثالث

التعليم العالي والجامعي مرحلة متوجة للسلم التعليمي، وبخاصة مرحلة الثانوي العام، كما هو معروف، ويمثل الالتحاق به نهاية طريق شاق ومحصلة جولة صعبة وخاصة بالنسبة لشهادة إتمام التعليم الثانوي، التي تعتبر في بعض البلاد العربية مجالاً للمنافسة العلمية الحادة، حيث إن الالتحاق ببعض الكليات مثل الطب أو الهندسة أو الاقتصاد أو غيرها يعتمد على مجموع الدرجات. ومن هنا يشكل هذا المجموع وليس فقط النجاح في الشهادة الثانوية أملاً عزيزاً لهذه الشريحة العمرية من الشباب وذويهم. والاعتماد على مجموع الدرجات، وما يعنيه من قلة العرض للأماكن في بعض الكليات مع زيادة الطلب عليها، وما تؤدي إليه هذه المنافسة من الشباب، ما يزال في مصر على سبيل المثال هو أعدل المعايير الظالمة؛ حيث إن كل معيار مهما كان له ضحاياه. والالتحاق بالتعليم الجامعي والعالي، والحالة هذه، تبدأ رحلته منذ أن يلتحق الطفل بالتعليم الابتدائي وليس على عتبات الجامعة أو كلياتها فقط؛ فمن يلحقه أهله بالمدرسة الابتدائية، ويستمر فيها ولا يتسرب منها، ثم يلتحق بالمرحلة الثانوية من التعليم ويستمر فيها بنجاح وهكذا، هو الذي يقف بعد هذا أمام أبواب الجامعة ليلتحق بإحدى كلياتها ويتنافس مع غيره على مكان فيها. ومن هنا قيل بأن دخول الجامعة يبدأ حقاً منذ الالتحاق بالتعليم الأساسي أو المستوى الأول من التعليم وحيث يتوافر الوعي والقدرة لدى الأسرة، ومن ثم الدعم المادي والمعنوي وبما يمكنها من إرسال ولدها للتعلم واستكمال السلم التعليمي بنجاح.

ولعل هذا يتضح أيضاً إذا أشرنا إلى أن هناك بعض الدول العربية التي تجعل من التعليم الثانوي الفني إحدى القنوات التي يمتص من خلالها طلاب المرحلة الثانية ولتكون بمثابة المجرى التحويلي عن الجامعة، مما يعتبر أحد ملامح عدم تكافؤ الفرص في التعليم، حيث إن هناك نوعية من التعليم مفتوحة النهاية تؤدي إلى ما بعدها وأخرى مغلقة النهاية أو تكاد، ولا تسمح إلا بمرور أعداد قليلة إلى المستوى الأعلى. ففي مصر على سبيل المثال يلتحق بالتعليم الفني حوالى ٧٠ بالمئة من الحاصلين على شهادة إتمام التعليم الأساسي، وإن كانت السياسة التعليمية فيها الآن تسمح لمن يرغب ويؤهله مجموعه للالتحاق بالكليات المناظرة لشهادته الفنية الحاصل عليها، وإن كان هذا يمثل تحدياً واضحاً أمام الأعداد المتزايدة من الراغبين في الالتحاق بالتعليم العالي.

وهذه المرحلة من التعليم لها أهمية خطيرة لا من حيث ما يمثله الالتحاق بها من أمل للشباب أو أن التوسع فيها يعتبر أحد ملامح العدالة الاجتماعية فقط، بل لما تمثله من خطورة في هذه المرحلة من تاريخ العالم. فالعلم هو السلاح الحقيقي لمواجهة المستقبل بكل ما يأتي به. . . والعلم هو الإنتاج الحقيقي وغير المنظور للجامعة ومراكز البحث العلمي. والذي يحصل على هذا العلم ويحمله هم الشباب الذين يتعلمون في الجامعات، ومن هنا فهم يمثلون شريحة عمرية مهمة، وبما يمثلونه من خطورة للمستقبل الذي يرتكز عليهم، ومن ثم فهم العمود الفقري لما يمكن أن يتوقع من تقدم في مجال العلم

والتكنولوجيا في المستقبل القريب.

ولعل خطورة هذه المرحلة أيضاً تتمثل فيما يدور حولها من جدل آن له أن يتوقف، وبخاصة بالنسبة للدول المتطلعة للتقدم. وهنا نود أن نلفت الأنظار إلى ما ورد في **تقرير التنمية البشرية** في العالم والصادر عام ١٩٩٧، على سبيل المثال، حيث يأتي التكرار لفكرة يحلو لكثير من الباحثين ترديدها ألا وهي أن عائدات التعليم، وبخاصة في المستوى الابتدائي، يكون لها آثارها الواضحة في المجتمع، وهنا تأتي المقارنة بين التعليم الأساسي والتعليم العالي حيث يقرر التقرير نفسه أن التعليم العالي يلقى دعماً باهظاً مقارنة بمراحل التعليم الأخرى، وأن هذا يرسخ أوجه الإجحاف الاجتماعي[(٦)]. فالتوسع من وجهة نظر هؤلاء ينبغي أن يتجه للتعليم الأساسي، أما التعليم الجامعي والعالي فإن الدول النامية والدول العربية أيضاً ينبغي ألا تضعه في المنزلة نفسها حيث يمتص قدراً كبيراً من الإنفاق العام، والجدول رقم (١) يوضح الإنفاق العام على كل تلميذ بحسب المستوى التعليمي:

الجدول رقم (١)

الإنفاق العام لكل تلميذ بحسب المستوى التعليمي، ١٩٨٥ و١٩٩٢ (بالدولار)

المستوى التعليمي / المنطقة	التعليم قبل الجامعي		التعليم الجامعي	
	١٩٨٥	١٩٩٢	١٩٨٥	١٩٩٢
الدول النامية	٧٣	١٥٨	٦٣٣	١٠٣١
الدول العربية	١٧٦	١٦١	١١٧٧	٨١٦
أقل الدول نمواً	٢٩	٢٩	٣٢٥	٣٠٢
الدول المتقدمة	١٧٩٦	٣٥٢٥	٣٦٥٦	٥٨٦٥

المصدر: اليونسكو، تقرير عن التربية في العالم، ١٩٩٥ ([د.م.]: اليونسكو، ١٩٩٥)، الطبعة العربية، ص ١٠٨.

والجدول رقم (١) بما يقدمه من صورة إجمالية لا يعطي فرصة واضحة للتحليل وإن كان يوضح تراجع الإنفاق بشكل واضح على الطالب في التعليم الجامعي لأسباب متعددة. ومع هذا فمن الواضح أيضاً الارتفاع فيما ينفق من ميزانية الدولة لكل طالب في المستوى الثالث إجمالاً مقارنة بالتعليم قبل الجامعي أو المستويات الأخرى قبله.

والحق أن هذا الأمر قد يبدو من وجهة النظر هذه مقبولاً لدى البعض لما يحمله من عدالة ظاهرية، إلا أن الرؤية الحقيقية أو التي ينبغي أن تحل محلها هي ضرورة الاهتمام بكل مستويات التعليم دون ما تفرقة، وبخاصة أن الدول العربية في أمسّ الحاجة إلى الاختصاصيين والمتخصصين في المجالات كافة. والمقارنة البسيطة والسريعة توضح أن العالم كله يسير بخطى سريعة نحو زيادة المقبولين في المستوى الثالث (راجع الجدول رقم

---

(٦) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٩٧ (واشنطن، دي سي: البنك، ١٩٩٧)، ص ٥٧ ـ ٥٨.

(٢))، وذلك تحقيقاً لمزيد من تكافؤ الفرص في التعليم وكذلك لإعداد الطلاب لحياة أكثر تعقيداً، ولأن التطور العلمي السريع، بل المتدافع في سرعة بالغة في حاجة إلى مزيد من المتميزين الذين لا يمكن الحصول على المزيد منهم إلا بإتاحة الفرص لأكبر عدد من الشباب المتعلم تعليماً عالياً حتى يتسنى انتقاء أفضل العناصر من بينهم. ويبقى أن الجدول رقم (٢) يوضح الفارق الهائل بين نسب التسجيل الإجمالية في المستوى الثالث في الدول العربية والدول المتقدمة.

الجدول رقم (٢)

نسب التسجيل الإجمالية في المستوى الثالث من التعليم في الدول العربية مقارنة بالدول المتقدمة، ١٩٨٥ و١٩٩٢

العام / المنطقة	١٩٨٥			١٩٩٢		
	ذكور+ إناث	ذكور	إناث	ذكور+ إناث	ذكور	إناث
المجموع العالمي	١٢,٥	١٣,٤	١١,٦	١٤,٦	١٥,٤	١٣,٧
الدول النامية	٦,١	٧,٥	٤,٦	٧,٨	٩,٣	٦,١
الدول العربية	١١,٥	١٤,٧	٨,١	١٣	١٥,٨	١٠,١
أقل الدول نمواً	٢,٦	٣,٧	١,٣	٣,١	٤,٥	١,٦
الدول المتقدمة	٣٨,٩	٣٧,٧	٤٠,١	٤٦,٧	٤٤	٤٩,٥

المصدر: المصدر نفسه، ص ١٠٦.

وتشير نسب التسجيل الإجمالية إلى مجموع المسجلين في التعليم العالي والجامعي بصرف النظر عن السن مقسوماً على عدد أفراد فئة العمر المناظرة لهذا النوع من التعليم لتتزايد الأعداد المطلقة للملتحقين من مليوني طالب وطالبة عام ١٩٨٥ إلى ٢,٨ مليون طالب وطالبة عام ١٩٩٢. ويوضح الجدول رقم (٣) تطور نسب القيد الإجمالي في المستوى الثالث في كل دولة من الدول العربية في الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٤.

ويعطي الجدول رقم (٣) صورة إجمالية عن تطور نسب القيد الإجمالي في المستوى الثالث للتعليم في الدول العربية أو التعليم العالي ككل حيث تختلف البلاد العربية فيما بينها، كما أنه يقدم صورة جديرة بالتأمل في حالة الإمارات وقطر، على سبيل المثال، والسنوات القليلة عن الكويت حيث تزيد نسبة الإناث المقيدات زيادة واضحة عن الذكور في هذا المستوى من التعلم. ولعل هذا يوضح بشكل صريح، فيه أن تعليم المرأة متاح وممكن ومقبول في حالة مجتمعات الوفرة العربية، وأن تدني مستوى التعليم للإناث أو تراجع نسبتهن عن الذكور في التعليم لا يرجع إلى أنهن إناث، بل للفقر الذي يعتبر المانع الرئيسي للتعليم في حالة الإناث والذكور على السواء، وإن كان أكثر وضوحاً في حالة الإناث.

الجدول رقم (٣)

تطور نسب القيد الإجمالي الظاهري في المستوى الثالث في الدول العربية

العام / الدولة	١٩٨٠		١٩٩٠		١٩٩٢		١٩٩٤	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الأردن	١,٣	١,٢	١,٩	١,٩				
الإمارات	٢,٤	٤,٦	٥,٧	١٧,٦	٥,٦	١٦,٥		
البحرين	٠,٤	٠,٠٧	٠,٧	٠,١				
تونس	٤,٠٢	٠,٩			٥	١,١٧		
الجزائر	٨,٥	٣,١			١٤,٣	٨,٤	٨٩	٧٩
السعودية	٩	٤,٦	١٢,٢	١٠,٩	١٤,١	١٣,٢	١٤,٩	١٢,٨
السودان	٢,٥	٠,٩	٣,٢	٢,٨				
سوريا	٢٣,٤	١٠,١	٢١,٩	١٤,٦	٢٠,٢	١٤,٨		
الصومال								
العراق	١١,٦	٥,٦	١٥,٣	٩,٨				
عمان	٠	٠	٤,٦	٣,٨	٥	٤,٩		
قطر	٦,٣	١٧,١	١٢,٧	٣٣,٨	١٥,١	٤٤,٥	١٤,٨	٤٢,١
الكويت	٠,٧	١,٣	١,٢	١,٦				
لبنان								
ليبيا	١١,٢	٤,١	١٧,٥	١٥,٣				
مصر	٢١,٤	١٠,٦	٢٢,٥	١٢,١	٢٢,١	١١,٨	٢١,٨	١١,٦
المغرب	٩	٢,٧	١٢,٥	٧,٦	١٢,٥	٨,١	١١,٦	٤,٨
موريتانيا								
اليمن					٧	١,٥		

المصدر: اليونسكو، التقرير السنوي للتربية في العالم، ١٩٩٦.

وإذا كان الأمر ما يزال يدور في إطار الأرقام دون النوعية، فإنه لا بد من وقفة والحالة هذه لمناقشة ما سبقت الإشارة إليه من حديث حول العلماء والمهندسين في الأمة العربية. وهنا يمكن الإشارة إلى الجدول رقم (٤) الذي يوضح نسبة القيد في كليات العلوم الطبيعية والتطبيقية مقارنة بمجموع القيد في التعليم العالي. وهنا نلمح تميز الجزائر تميزاً واضحاً تليها البحرين فالمغرب، وكما يوضح الجدول المشار إليه بصورة صارخة أنه في حالة القبول في التعليم الجامعي، فإن القبول يتخذ اتجاهاً يمكن التعبير عنه بأنه يميل في اتجاه يبتعد عن العلوم الطبيعية والتطبيقية إلى اتجاه العلوم الإنسانية والإدارية والقانونية وغيرها مما يستدعي وقفة طويلة.

الجدول رقم (٤)

القيد في كليات العلوم الطبيعية كنسبة من مجموع القيد في التعليم العالي والعلماء والمشتغلون بالبحث والتطوير

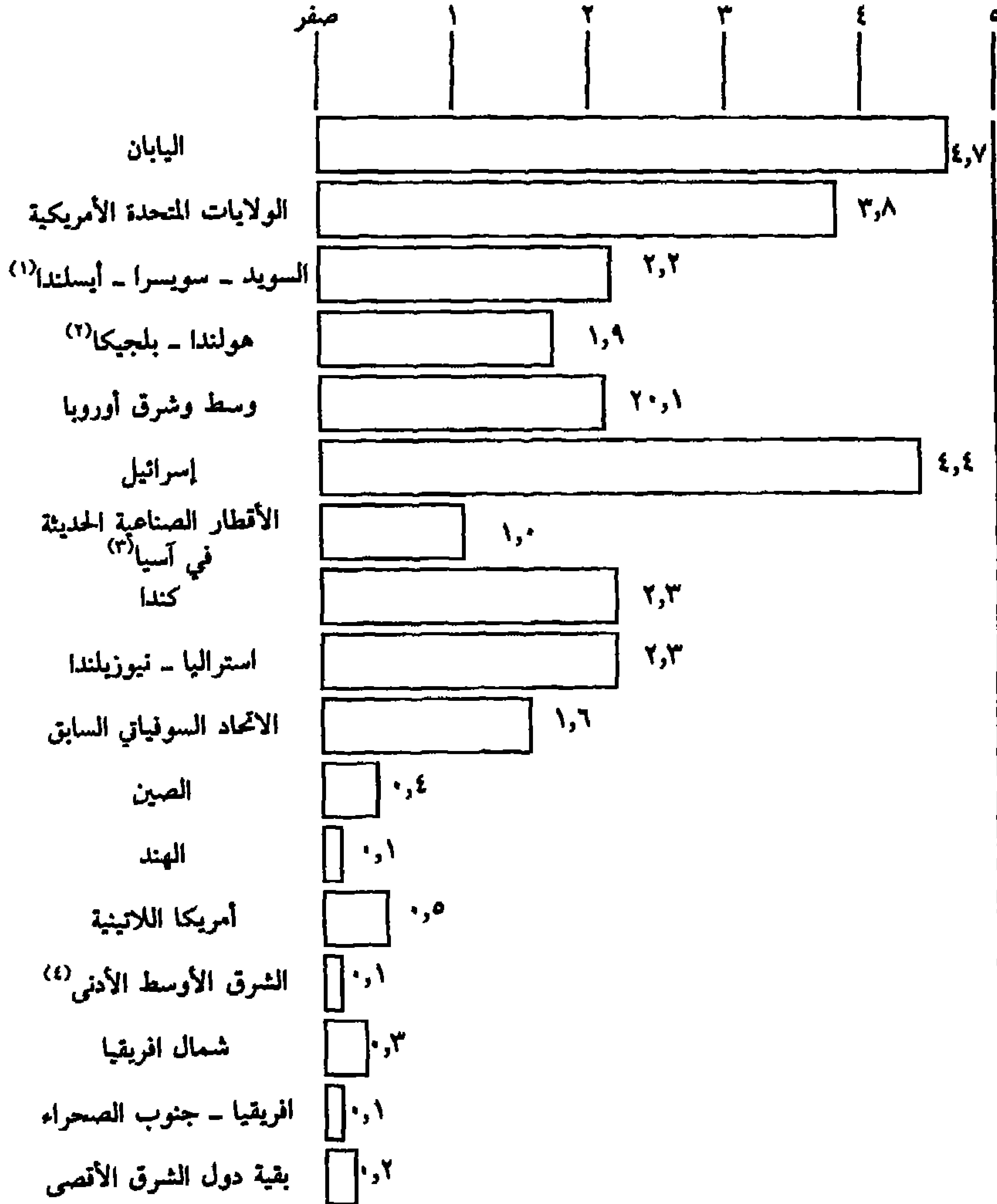
الدولة	القيد في كليات العلوم الطبيعية والتطبيقية كنسبة من مجموع القيد في التعليم العالي ١٩٩٢	العلماء والفنيون المشتغلون بالبحث والتطوير (لكل ١٠٠٠ نسمة) ١٩٨٨ ـ ١٩٩٥
الأردن	٢٩	٠,١
الإمارات	١٣	٠٠
البحرين	٣٩	٠٠
تونس	٢٧	٠,٤
الجزائر	٥٠	٠٠
السعودية	١٦	٠٠
السودان	١٦	٠٠
سوريا	١٩	٠٠
العراق	٠٠	٠٠
عمان	٢١	٠٠
قطر	٢٤	٠,٤
الكويت	٢٩	٠,٩
لبنان	٠٠	٠٠
ليبيا	٠٠	٠,٢
مصر	١٨	٠,٤
المغرب	٣٤	٠٠
موريتانيا	٩	٠٠
اليمن	٨	٠٠

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ (نيويورك: البرنامج، ١٩٩٧)، الطبعة العربية، ص ١٨٠ ـ ١٨١.

ولعل الشكل رقم (١) يحمل صورة واضحة لمدى خطورة الموقف في البلاد العربية حين المقارنة بين دول الشرق الأوسط والأدنى مجتمعة، وتتضمن هنا تركيا وباكستان وإيران والبلاد العربية مع غيرها من الدول حيث تبلغ نسبة المهندسين والعلماء حوالى ٠,١ لكل ألف من السكان في حين أنها تبلغ في إسرائيل ٤,٤ لكل ألف من السكان. والشكل المشار إليه يقدم في وضوح ضرورة الاهتمام ليس بأعداد الملتحقين فقط بل أيضاً بنوعياتهم وتخصصاتهم، وهذا يلقي تبعات خطيرة على التعليم الجامعي في البلاد العربية، إذ إنه، وكما هو معروف، المصدر الأساسي للعلماء والمتخصصين والمختصين في أنواع المعرفة كافة.

الشكل رقم (١)

العلماء والمهندسون لكل ١٠٠٠ من السكان



(١) سويسرا، السويد، النرويج، النمسا، فنلندا، أيسلندا.

(٢) هولندا، بلجيكا، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، اسبانيا، اليونان، البرتغال، الدانمارك، لوكسمبرغ، ايرلندا، المملكة المتحدة.

(٣) كوريا، ماليزيا، هونغ كونغ، تايوان، سنغافورة.

(٤) من تركيا حتى باكستان.

المصدر: UNESCO, *World Science Report, 1993*, graph 2.

ولعل كل ما سبق يشير بوضوح إلى ضرورة الاهتمام بالكم والكيف معاً وذلك على الرغم مما يشير إليه البعض، عند الحديث عن الخريجين وسوق العمل، ويطلقون عليه «بطالة المتعلمين»، وتجعلهم يطالبون بالحد من أعداد المقبولين في التعليم الجامعي والعالي أو الربط بينه وبين احتياجات سوق العمل(٧). ولقد أثبتت هذه الفكرة أنها وجيهة جداً من المنظور النظري، وحيث تصادف هوى عند الكثيرين، إلا أنها عملياً لا يمكن تطبيقها حيث التغير السريع في المجتمع وفي مجال المهن والتكنولوجيا. فالأزمة الحقيقية لا تكمن في التعليم العالي بقدر ما هي أزمة تنمية تؤدي إلى بطالة المتعلمين وغير المتعلمين.

وقد أثبتت الخبرة المعاشة أن ربط التعليم باحتياجات سوق العمل هذه، وبخاصة الجامعي لم تثبت جدواها، وأنها ما عادت تصلح لهذه الفترة من الزمان. وأصبح من الاتجاهات المقبولة الآن في كثير من بلاد العالم ومثلها كثير في البلاد العربية، ومنها مصر، أن التوسع في التعليم الجامعي سياسة لا بد من تشجيعها لتلبية الاحتياجات المتجددة، وأيضاً لتلبية الطلب الاجتماعي، وبخاصة أن الاتجاه لإنشاء جامعات ومعاهد عليا يمولها القطاع الخاص يلقى قبولاً ودعماً سياسياً.

ومن هنا، يمكن القول إن توسيع فرص الالتحاق بالتعليم الجامعي وتحسين نوعية خريجيه ورفع مستواهم هو البداية الحقيقية لدعم البحث العلمي والحصول على نتائج تحقق السيادة والتفوق في سباق التقدم السريع، وبخاصة أن الشواهد تؤكد أن العمل يتجه بسرعة مطردة ليصبح أحد نواتج القدرة العقلية في اقتصاد عالمي أصبحت المعرفة فيه هي أهم عناصر الإنتاج.

والتعليم في المستوى الثالث غالباً ما يستقبل الطلاب من سن الثامنة عشرة أو الفئة العمرية من (١٨ ـ ٢٢) وأحياناً (١٨ ـ ٢٤). ويشمل هذا التعليم العالي أيضاً مؤسسات أو جامعات مدنية وأخرى دينية وذلك مثل جامعة الأزهر في مصر، التي لا يدخل في الإحصاءات الرسمية أعداد من يلتحقون بها أو يتخرجون فيها.

وقد شهدت الستينيات في البلاد العربية، في مواكبة للاتجاه العالمي بهذا الشأن، بداية التوسع السريع في التعليم الجامعي والعالي يؤكدها ما يمكن الإشارة إليه من أنه حتى الخمسينيات من هذا القرن لم تزد الجامعات فيها عن تسع جامعات كانت انتقائية الطابع إلى حد كبير. ومع رغبة كثير من الجماهير في الحصول على التعليم الجامعي وليس هذا فقط، بل وأيضاً تلبية الاحتياجات الجديدة والمتطورة لسوق العمل والمتغيرة في سرعة. وحين الحديث عن المستوى الثالث من التعليم فإنه من المفيد الإشارة إلى أهمية ما يمثله هذا التعليم من أنه المورد الأساسي للدراسات العليا (أو ما يعرف بالدبلوم/

---

(٧) نادية جمال الدين، «سياسة القبول للتعليم الجامعي في الدول العربية وتحديات الأمن والبقاء،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر التربوي الثاني لقسم أصول التربية حول التعليم العالي وتحديات مطلع القرن الحادي والعشرين، الكويت، نيسان/ابريل ١٩٩٤.

الماجستير/الدكتوراه)[٨]، وحيث تظهر اتجاهات شتى في الحصول على هذه الدرجات العلمية إما من الجامعات المختلفة في البلاد العربية التي تمنح هذه الدرجات أو إرسال البعثات إلى دول العالم المتقدمة للحصول عليها. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه حين يكون الحديث عن حالة التعليم في الأمة العربية، فإن البحث عادة ما يتجه إلى الصورة القائمة بالفعل، وما تحقق من إنجازات في هذا الصدد. ومن هنا تأتي أهمية المؤشرات الدالة على ذلك، التي يمكن أن تظهر في بيان المقيدين من الإناث والذكور، وعدد المدرسين والإنفاق على التعليم وهكذا... وهذه تعتبر مؤشرات لمدخلات العملية التعليمية، وهي مع أهميتها في تقييم الواقع وبيان قدرة المجتمع على إتاحة فرص التعليم لمواطنيه إلا أنها لا توضح نوعية مخرجات العملية التعليمية ولا القدرات والمهارات المكتسبة نتيجة الحصول على فرصة التعليم المتاحة... وهذا في حاجة إلى حديث أكثر تفصيلاً.

(٢) التعليم الثانوي أو المستوى الثاني

وتشمل هذه المرحلة التلاميذ من الفئة العمرية ١٢ ـ ١٨ سنة، أي، وكما هو الحال في مصر، الحلقة الثانية من التعليم الأساسي أو ما يطلق عليها المرحلة الإعدادية أو المرحلة المتوسطة ومرحلة التعليم الثانوي، أي أنها تستغرق قرابة ست سنوات أو ما يدور حولها طبقاً للنظام التعليمي السائد في كل قطر. وينقسم التعليم الثانوي أيضاً إلى تعليم ثانوي عام أو «أكاديمي» كما يطلق عليه أحياناً، وإلى تعليم ثانوي فني. وتتعدد تخصصات التعليم الثانوي الفني من ثانوي زراعي وصناعي وتجاري، وأحياناً ما تتضمن دور المعلمين والمعلمات ذات الثلاث السنوات أو الممتدة حالياً لتصبح خمس سنوات على رغم أنها الآن أيضاً في سبيلها إلى الاختفاء حيث تتجه معظم الدول العربية إلى رفع مستوى الإعداد لمعلم المرحلة الابتدائية إلى المستوى الجامعي.

وفي ضوء ما تصدره اليونسكو من إحصاءات يأتي الاعتماد هنا على نسب التسجيل أو القيد الإجمالي لهذه المرحلة في البلاد العربية كمؤشر لما يحدث من تطور في الأعداد المقيدة في هذه المستوى إجمالاً رغم تنوع مدارسه.

ولعل المقارنة بين نسب التسجيل في العامين ١٩٨٥ و١٩٩٢ تظهر الهوة الواضحة بين هذه النسب في الدول المتقدمة مقارنة بالمجموعة العربية رغم كل ما يبدو أو يتحقق من زيادة في نسب المسجلين في هذه المرحلة.

وبملاحظة الجدول رقم (٥) أيضاً يمكن القول بأنه على الرغم من ارتفاع نسب التسجيل الإجمالية في المستوى الثاني عام ١٩٩٢ مقارنة بعام ١٩٨٥ إلا أن النسبة ما تزال في صالح الذكور وذلك في إطار الدول العربية مجتمعة. وإذا ما حاولنا إلقاء نظرة تفصيلية على كل دولة عربية على حدة، فإن الجدول رقم (٦) يوضح ذلك تفصيلاً. ولعل

---

(٨) Subhi Qasem, *The Higher Education System in the Arab States* (Cairo: UNESCO Office, 1995), appendix table (1), p. 7133.

الصورة التفصيلية هذه توضح التفاوتات الحادة في نسب القيد الإجمالي بين الدول العربية، والتي ليس من السهل النظر إليها والتعامل معها بصورة إجمالية، غير أن الملاحظ أيضاً أن نسب القيد في دول مثل الإمارات والبحرين وقطر ترتفع فيها هذه النسب بالنسبة للإناث عن الذكور وإن تساوت في الكويت. والبحث عن تفسير لهذا يتطلب دراسة وافية حيث إن كل بلد على حدة يمثل نظامها التعليمي حالة متميزة، وإن أمكن القول إن هذه الدول يجمعها حال من اليسر المادي، أي أنه لا يمكن القول أو التفسير بأن الذكور يتركون التعليم للبحث عن الرزق، ومع هذا يمكن القول وكما يشير تقرير اليونسكو ١٩٩٥ باحتمال نشوء اتجاه عالمي نحو مشاركة الإناث في التعليم لمدة أطول مقارنة بمشاركة الذكور. وإذا كانت النسب والأرقام كثيراً ما لا تستطيع تقديم صورة وافية، ومن ثم يصعب التفسير الدقيق، فإنه تجدر الإشارة أيضاً إلى أن الدول العربية التي تنخفض فيها نسب الإناث عن الذكور فإن الاتجاه عموماً يكون إلى انخفاض نسب قيد الذكور والإناث معاً، أي أنه يوجد ارتباط بين معدل نسب مشاركة الإناث إلى نسب مشاركة الذكور، ومهما كان الرأي فإن المشاهد في معظم الدول العربية أن فجوة المشاركة بين الذكور والإناث آخذة في التناقص كما هو الحال في مصر والمغرب، أو أن نسبة قيد الإناث تفوق نسبة قيد الذكور في بعض بلاد الخليج مثل الإمارات والبحرين، وتتساوى في ليبيا، وتزيد في لبنان، كما يوضح الجدول رقم (٦). ولهذا دلالات وتفسيرات متعددة. وتنفرد العربية السعودية بتخصيص هيئة مستقلة لتعليم البنات وهي: «الرئاسة العامة لتعليم البنات» وذلك كمحاولة للتغلب على القيود الاجتماعية في هذا المجال.

الجدول رقم (٥)

نسب التسجيل الإجمالية في المستوى الثاني من التعليم

في الدول العربية مقارنة بالدول المتقدمة، ١٩٨٥ و١٩٩٢

البيان / العام	١٩٨٥			١٩٩٢		
	ذكور + إناث	ذكور	إناث	ذكور + إناث	ذكور	إناث
المجموع العالمي	٤٨,٧	٥٣,٦	٤٣,٦	٥٤,١	٥٨,٣	٤٩,٦
الدول النامية	٣٧,٧	٤٣,٩	٣١,٢	٤٤,٩	٥٠,٤	٣٩
الدول العربية	٤٥,٧	٥٣,٩	٣٧,٢	٥٣,٨	٦٠,١	٤٧,١
أقل البلدان نمواً	١٦,٥	٢١,٧	١١,٣	١٧,٦	٢١,٨	١٣,٢
الدول المتقدمة	٩٦,٤	٩٥,٩	٩٧	٩٥,٨	٩٤,٣	٩٧,٣

المصدر: اليونسكو، تقرير عن التربية في العالم، ١٩٩٥، الطبعة العربية، ص ١٠٦.

الجدول رقم (٦)
تطور نسب القيد الإجمالي في المستوى الثاني
من التعليم في الدول العربية

الدولة	١٩٨٠		١٩٩٠		١٩٩٢		١٩٩٤	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الأردن	٧٩	٧٣			٥٢	٥٤		
الإمارات	٥٥	٤٩	٧٢	٨٢	٧٨	٨٩	٨٨	٩٧
البحرين	٧٠	٥٨			٧٩	١٠١		
تونس	٣٤	٢٠	٣٤	٢٠	٥١	٤٢		
الجزائر	٤٠	٢٦	٦٧	٤٥	٦٦	٥٥	٦٦	٥٨
السعودية	٣٦	٢٣	٤٩	٣٩	٥٤	٤٣	٥٧	٤٧
السودان	٢٠	١٢	٢٥	٢٠	٢٤	١٩		
سوريا	٥٧	٣٥	٦٠	٤٤	٥٤	٤٣	٥٠	٤١
الصومال	٢٤	١٤						
العراق	٧٦	٣٨	٥٧	٣٦	٥٣	٣٤		
عمان	١٩	٦	٥٠	٤٠	٥٩	٥٢	٦٧	٦١
قطر	٦٤	٦٨	٧٧	٨٤	٨٢	٨٦	٨٢	٨٢
الكويت	٨٤	٧٦			٥٥	٥٥		
لبنان	٥٩	٦١	٧١	٧٦	٧٣	٧٨	٧٥	٨٣
ليبيا	٨٨	٦٣	٦١	٥٧	٨٥	٨٧	٩٥	٩٥
مصر	٦١	٣٦	٨٤	٦٨	٨٢	٦٧	٨٢	٧١
المغرب	٣٢	٢٠	٤١	٢٩	٤٢	٣٠	٤٣	٣٢
موريتانيا	١٧	٤		١٩	١٠			
اليمن							٣٧	٩

المصدر: اليونسكو، التقرير السنوي للتربية في العالم، ١٩٩٦.

غير أن نسب القيد والتساوي الظاهري لا تعتبر وحدها ذات دلالة على المساواة في التعليم، بل ينظر الآن إلى نوعية البرامج المقدمة ومحتواها. وهنا يقفز إلى الأذهان تقسيم المستوى الثاني من التعليم إلى نوعين، عام وفني، كما سبقت الإشارة. وقد ظهر الاتجاه إلى التوسع في التعليم الفني بشكل واضح في الستينيات، وبخاصة في مصر لتلبية احتياجات سوق العمل، إلا أن التغيرات الحادثة في مجال التكنولوجيا والتوسع في استخدام التقنيات الحديثة قد جعل من هذا التعليم الفني المتوسط بمثابة «المصيدة»

لخريجيه، حيث يتعذر عليهم العثور على فرصة عمل، وأيضاً تضيق أمامهم فرصة الحصول أو الوصول إلى المستوى الثالث من التعليم وبما يتيحه من إمكانيات أوسع وقدرة أكبر على الاستجابة للمتغيرات السريعة في سوق العمل، وبما يؤدي إليه هذا من أنواع العجز أو الحرمان، وبكل ما يمكن أن يؤدي إليه هذا أيضاً من أخطار، حيث إن تكاليف الفرصة الضائعة في مجال التعليم لها مردودها الاجتماعي الخطير، التي تصبح أعلى تكلفة من الإنفاق على التعليم الجامعي والتوسع في فرصه وإتاحته لكل من يرغب ويقدر، بل للجميع ما أمكن.

وإذا كانت الأقطار الخليجية، وكما هو ملاحظ ومشهور، تعاني إحجام مواطنيها عن الالتحاق بالتعليم التقني عموماً حيث العمالة الوافدة يمكن أن تقدم المهارات المطلوبة وتقوم بسد احتياجات سوق العمل المتنوعة، أو رغم ما يمثله هذا من خطورة، إلا أنه يعني أيضاً أن أبناء هذه الأقطار الخليجية تتساوى أمامهم الفرص في التعليم العام، ويتاح لهم الالتحاق بنوعية من التعليم تسمح لهم بالاستمرار في الحصول على فرص التعليم المتاحة في المستوى الثالث، كما يوضح الجدول رقم (٧).

ومع نقص المعلومات والأرقام في هذا المجال إلا أنه يمكننا تقديم مؤشرات توضح ما نذهب إليه هنا. فإذا كانت نسبة القيد في التعليم الثانوي الفني منخفضة جداً حيث تصل في المغرب، على سبيل المثال، إلى ١,٥ بالمئة فقط، إلا أنها مرتفعة جداً في بلد مثل مصر وإن كان ذلك لا يمنع من الإشارة إلى أن مصر بدأت تشهد في الآونة الأخيرة فتح الفرص أمام خريجي هذا النوع من التعليم لاستكمال التعليم الجامعي والعالي إما من خلال التعليم الجامعي النظامي القائم أو التعليم المفتوح. كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن الدول التي يوجد بها أعلى نسبة من خريجي التعليم الفني تشهد بطالة واسعة النطاق بين خريجي هذا النوع من التعليم بشكل يفوق بكثير بطالة خريجي التعليم الجامعي، كما هو الحال في مصر، حيث تشير بعض المصادر في هذا الصدد إلى أن حوالى ٨٢ من بين كل ١٠٠ من خريجي التعليم العالي يمكنهم الحصول على فرص عمل في حين أن حوالى ١٨ - ٢٠ خريجاً من التعليم الفني من بين كل ١٠٠ طالب يمكنهم الحصول على هذه الفرصة.

ومن الاتجاهات الإيجابية التي بدأت تظهر على صعيد المنطقة العربية ككل، النظر إلى الإعداد الفني والتقني كعملية مستمرة لا تتم فقط في داخل مؤسسات التعليم الفني والتقني، ولكنها تبدأ مع بداية السلم التعليمي والمرحلة الابتدائية وتستمر في بقية مراحل التعليم التالية كنوع من التوجيه المهني الذي يساعد الطلاب على التكيف مع الحياة المتغيرة حولهم والتعرف في الوقت نفسه على قدراتهم ومواهبهم في مرحلة مبكرة تتيح لهم فرص الاختيار والتخصص فيما بعد.

الجدول رقم (٧)

القيد في التعليم الثانوي الفني كنسبة مئوية من مجموع القيد في التعليم الثانوي في البلاد العربية

الدولة	القيد في التعليم الثانوي الفني (كنسبة مئوية من مجموع القيد في التعليم الثانوي) ١٩٨٨ ـ ١٩٩١
الأردن	٢٣,٣
الإمارات	٠,٨
البحرين	١٢,٧
تونس	٣,٥
الجزائر	٧
السعودية	٢,٨
السودان	٤,١
سوريا	٥,٩
العراق	١٣,٧
عمان	٢,٢
قطر	٢,٧
الكويت	٠,٣
لبنان	٠
ليبيا	١٧,٢
مصر	٢٠,٩
المغرب	١,٥
موريتانيا	٢,٦
اليمن	٣,٦

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧، الطبعة العربية، ص ١٨٠ ـ ١٨١.

الجدول رقم (٨)

بيان مقارن لمدارس الثانوي العام والثانوي الفني

في بعض الدول العربية ٩١/١٩٩٢ ـ ٩٢/١٩٩٣

الأقطار	١٩٩١ ـ ١٩٩٢				١٩٩٢ ـ ١٩٩٣			
	ثانوي عام		ثانوي فني		ثانوي عام		ثانوي فني	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
سوريا	٨٧٧	٦٠,٥٦	٥٧١	٣٩,٤٣	٨٤٤	٥٦,٥٣	٦٤٩	٤٣,٤٦
عمان	١٠٣	٩٧,١٦	٣	٢,٨٣	١١٨	٩٧,٥٢	٣	٢,٤٧
قطر	٣٨	٩٥	٢	٥	٣٨	٩٥	٢	٥
مصر	٩١٥	٤٤,٤٣	١١٣٨	٥٥,٥٨	١٠٢٩	٥١,٠٦	٩٨٦	٤٨,٩٣

المصدر: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الحولية العربية للتربية، دراسة تحليلية عن التطور التربوي في الوطن العربي، ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣/١٩٩٣ ـ ١٩٩٤ (تونس: المنظمة، ١٩٩٦)، ص ٣٧.

وبتأمل الجدول رقم (٨) يلاحظ أن نسبة مدارس التعليم الثانوي العام الموجودة في أربع دول عربية تبلغ ٨٣,٥٢ بالمئة وهي بهذه النسبة تتفوق على أعداد المدارس الثانوية الفنية في سنة ١٩٩١/١٩٩٢، وهذا التفوق يتأكد كذلك في سنة ١٩٩٢/١٩٩٣ حيث بلغت نسبة هذه المدارس ٤١,٥٤ بالمئة.

وبالرجوع إلى إحصاءات العام الدراسي ١٩٩٦/١٩٩٧ في مصر وحدها، على سبيل المثال، نجد أن مدارس التعليم الثانوي العام تبلغ ١٣٩٦ مدرسة بلغ مجموع أعداد طلابها نحو ٨٧٧,٣٨٧، في حين أن عدد المدارس الفنية بأنواعها يبلغ ١٥٩٩ مدرسة، وإجمالي أعداد المقيدين بها وصل إلى ١,٧٨٥,٤٢٤. معنى هذا أنه مع تنوع مدارس التعليم الفني بين زراعي وصناعي وتجاري، فإن عددها يزيد على عدد مدارس التعليم الثانوي العام وتضم ما يقرب من ضعف أعداد طلابه.

ولعل حديث الأرقام هذا لا يعبر بشكل أو بآخر عن نوعية التعليم المقدمة في هذه المدارس على تعدد أنواعها، وإن كان يشير إلى الرصيد الذي تملكه الأمة العربية من أفراد نالوا قسطاً من التعليم ويؤهلهم للاستمرار فيه بالانتقال إلى المستوى الثالث، وإما الخروج إلى سوق العمل. هذا مع الوضع في الاعتبار أن هذه الشريحة من خريجي هذا المستوى من التعليم، وبصورة عامة قد اكتسبوا قدراً من الثقافة المشتركة التي تجمع فيما بينهم وتسمح لهم بالحصول على المزيد من هذا الرصيد، في حين أن شريحة أخرى من هذه الفئة العمرية كانت خارج المدرسة تماماً، مما يمثل نوعاً من الهدر لطاقاتهم والحد من إمكانياتهم بالإضافة إلى ما يقدمه من صور للإجحاف بحق المواطن وحرمانه من الفرص

المتاحة أمام غيره من الشباب في الشريحة العمرية الواحدة، وبما يؤدي إليه من قصور في الإعداد لمواكبة التغيرات السريعة في جوانب الحياة كافة، وبخاصة أننا نعيش في عصر يطلق عليه من بين ما يطلق «عصر المعلوماتية». وحيث يشير **تقرير التنمية البشرية** الصادر عام ١٩٩٦ إلى أن هناك ما يقرب من ١٥ مليوناً خارج المدارس الثانوية من فئة العمر المناظرة لهذا المستوى التعليمي في المنطقة العربية.

ونود الإشارة هنا، مرة أخرى إلى أن المؤشرات الإحصائية لا تقدم، وما تزال، دلالات على نوعية التعليم في هذا المستوى أو نوعية خريجيه، التي ترتبط أيضاً بمستوى التعليم بعده، ألا وهو المستوى الثالث وتؤثر فيه، كما ترتبط بمستوى التعليم قبله. ولا بد من التأكيد هنا أيضاً أن المستوى الثاني من التعليم هذا لا يقتصر على المرحلة الثانوية وحدها، التي ما تزال وحتى الآن، غير إلزامية في الأقطار العربية، وإنما تشمل حلقة وسطى؛ إما أنه يطلق عليها المرحلة المتوسطة في بعض أقطار الوطن العربي أو أنها تمثل إحدى حلقات التعليم الأساسي الذي يدخل في إطار التعليم الإلزامي في مصر، حيث إن التعليم الأساسي الإلزامي يمتد إلى ثماني سنوات، أي من سن السادسة حتى الرابعة عشرة. فجزء من هذا المستوى الثاني الذي نتحدث عنه هنا يدخل في إطار التعليم الإلزامي الذي هو حق للمواطن وإحدى الضرورات المؤهلة للحياة في الألفية الثالثة دون جدال.

وقد قدم الجدول رقم (٥) الذي سبقت الإشارة إليه صورة عامة توضح موقع الدول العربية من الدول المتقدمة من حيث نسب القيد الإجمالي في هذه المرحلة، التي تؤكد أن الطريق ما تزال طويلة. ويوضح الجدول رقم (٦) أيضاً الفروق بين الدول العربية في هذا المجال، مما يستوجب ضرورة الالتفات والاهتمام به من أجل القضاء على هذه الفجوات. ولعل هذا ينقلنا إلى التعليم الأساسي أو المستوى الأول.

(٣) التعليم الأساسي أو المستوى الأول

وحين يأتي الحديث عن المستوى الأول فإن الصورة قد تختلف لأن سنوات هذا المستوى تصل إلى ست سنوات في معظم الدول العربية، وقد تمتد إلى نهاية المرحلة الإعدادية أو المتوسطة وتدخل في إطار المستوى الثاني، حيث يعبر بعدها الطالب إلى المرحلة الثانوية.

وهذه السنوات هي السنوات التي يطلق عليها سنوات الإلزام، التي تعتبر الحد الأدنى من حق الإنسان في التعليم. والجدول رقم (٩) يوضح عدد سنوات الإلزام في كل دولة عربية على حدة، كما أن نسب القيد مقدمة في الجدول رقم (١٠)، والجدول رقم (١١) يقدم صورة مقارنة بين السنوات وبين الدول العربية وغيرها من الدول، كما تقدمها الإحصاءات الدولية التي ترسم صورة تقريبية تعطي مؤشرات لما تقدمه كل دولة عربية منفردة (ما أمكن) وكل الدول العربية أيضاً من تعليم أساسي أو إلزامي هو

بالضرورة القاعدة المشتركة من الثقافة والمهارات الأولية.

الجدول رقم (٩)

مدة التعليم الإلزامي ونسب القيد في التعليم في الدول العربية

	التعليم الإلزامي (المدة بالسنوات)	نسبة القيد في جميع مراحل التعليم (بالمئة لمن أعمارهم ٦ ـ ٢٣ سنة)	
		١٩٨٠	١٩٩٤
الأردن	١٠	٠	٠
الإمارات	٦	٤٤	٨٢
البحرين	١٢	٥٨	٨٥
تونس	٩	٥٠	٦٧
الجزائر	٩	٥٢	٦٦
السعودية	٠	٣٦	٥٦
السودان	٦	٢٥	٣١
سوريا	٦	٦٠	٦٤
العراق	٦	٦٧	٥٣
عمان	٠	٢٨	٦٠
قطر	٠	٦٠	٧٣
الكويت	٨	٠	٠
لبنان	٠	٦٧	٧٥
ليبيا	٩	٠	٠
مصر	٨	٥١	٦٩
المغرب	٦	٣٨	٤٦
موريتانيا	٠	١٩	٣٦
اليمن			

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المصدر نفسه، ص ١٦٦ ـ ١٦٧ و١٨٠.

الجدول رقم (١٠)

نسب القيد الإجمالي في التعليم الأساسي (نسبة مئوية)

العام / البيان	١٩٨٥			١٩٩٢		
	ذكور+إناث	ذكور	إناث	ذكور+إناث	ذكور	إناث
الدول النامية	٩٨,٩	١٠٥,٥	٩١,٤	٩٨,٦	١٠٣,٨	٩٣,٢
الدول العربية	٧٨,٨	٩٩,١	٧٦	٨٩,٢	٩٧,٩	٨٠,٢
أقل البلدان نمواً	٦٥,٦	٧٥,٢	٥٥,٦	٦٨,٧	٧٦,٥	٦٠,٨
الدول المتقدمة	٩٧,١	٩٧,٣	٩٧	٩٩,٧	١٠٠	٩٩,٥

المصدر: اليونسكو، تقرير عن التربية في العالم، ١٩٩٥، الطبعة العربية، ص ١٠٥.

الجدول رقم (١١)

تطور نسب القيد الإجمالي (الظاهري) في المستوى الأول في الدول العربية

الدولة	١٩٨٠		١٩٩٠		١٩٩٢		١٩٩٤	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الأردن	١٠٥	١٠٢	٩٤	٩٥				
الإمارات	٩٠	٨٨	١٢٠	١١٩	١١١	١٠٩	١١٢	١٠٨
البحرين	١٠٤	١١١	١١٠	١٠٩				
تونس	١١٨	٨٨			١٢٢	١١٠		
الجزائر	١٠٨	٨١	١٠٨	٩٢	١١١	٩٦	١١١	٩٨
السعودية	٧٤	٤٩	٧٨	٦٨	٧٨	٧٣		
السودان	٥٩	٤١	٥٧	٤٣	٥٩	٥٤	٦١	٤٨
سوريا	١١١	٨٨	١١٥	١٠٣	١١٢	١٠١	١٠٨	٩٧
الصومال	٢٤	١٤						
العراق	١١٩	١٠٧	١٢٠	١٠٢	٩٨	٨٣		
عمان	٦٩	٣٦	٨٩	٨١	٩٠	٨٣	٨٥	٨٠
قطر	١٠٨	١٠٣	١٠١	٩٤	٩١	٨٦	٨٩	٨٤
الكويت	١٠٥	٦٠			١٠٠	٦٠		
لبنان	١١٦	١٠٨	١٢٠	١١٦	١١٧	١١٤	١١٤	١١٠
ليبيا	١٢٩	١٢٠	١١٠	١٠٣	١٠٧	١٠٤	١١١	١٠٥
مصر	٨٤	٦١	١٠٢	٨٦	١٠٢	٨٧	١٠٥	٩١
المغرب	١٠٢	٦٣	٦٨	٤٨	٧٣	٥٣	٩٢	٦٨
موريتانيا	٤٧	٢٦			٥٥			
اليمن								

المصدر: اليونسكو، التقرير السنوي للتربية في العالم، ١٩٩٦.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاتجاه الغالب لمدارس هذا المستوى هو أن تكون مدارس مشتركة أو مختلطة، بمعنى أنها تجمع بين جنباتها الإناث والذكور معاً. وبالنظر إلى الأقطار العربية يمكن أن نجد لهذا ملامح مختلفة حيث توجد أقطار عربية لا تقبل الاختلاط بين الجنسين على الإطلاق في هذا المستوى الأول أو أي مستوى من مستويات التعليم مثل العربية السعودية. وهناك أقطار أخرى لا توجد بها إلا مدارس مختلطة فقط مثل تونس. هذا في حين تغلب المدارس المختلطة على مدارس كل جنس على حدة في دولة مثل سوريا. أقطار أخرى تتساوى فيها أنواع المدارس الثلاث، أي مدارس مختلطة، ومدارس للإناث فقط، ومدارس للذكور فقط مثل عمان. صنف آخر من الأقطار تفوق فيه مدارس الذكور مدارس الإناث والمدارس المختلطة وذلك مثل قطر والكويت(٩). والملحق (أ) يوضح صافي قيد الإناث في الأقطار العربية عام ١٩٩٢. ولعل اللافت للنظر هنا هو ما وصلت إليه نسبة القيد في البحرين والإمارات وليبيا، مما يؤكد أن المستوى الاقتصادي للأسرة له تأثيره الواضح في تعليم الإناث. ومهما كان الرأي فمن المرجح أن أحد أسباب تنوع هذه المدارس واختلافها من حيث نوع الجنس هو الاتجاهات الاجتماعية الغالبة، وأحياناً نتيجة التفسيرات التي تقدم لظاهرة مثل إحجام الإناث عن التعليم أو تسربهن في سن معينة، وحيث يفسر الإحجام هنا نتيجة لأن المدرسة مختلطة، مما يدفع الآباء إلى منع بناتهم عن الذهاب إلى المدرسة، وهنا يكون الاتجاه لإنشاء مدارس خاصة بالبنات، وحيث تتولى التدريس غالباً في هذا المستوى، وفي هذه المدارس تحديداً، مدرسات. وفي محاولة للتغلب على هذا، فقد اتجهت مصر لإنشاء مدارس الفصل الواحد، وحتى الآن، فهي مخصصة للبنات وذلك في محاولة للتغلب على زيادة الأمية بين الفتيات عنها بين الذكور. وقد بلغ عدد مدارس الفصل الواحد هذه عام ١٩٩٦/١٩٩٧ ١٥٩٤، وبلغ عدد الدارسات ٢٤,١٤٤ دارسة. والمزمع زيادة عدد المدارس ذات الفصل الواحد هذه لتصل إلى ثلاثة آلاف مدرسة(١٠).

ويمكن الإشارة هنا أيضاً إلى أن الاتجاه الغالب في هذا المستوى من التعليم هو غلبة المدرسات على المدرسين نظراً لما تستطيع أن تقدمه المدرسة للصغار، وإن كانت هناك أسباب أخرى متعددة إزاء ظاهرة التأنيث هذه. وتشهد بعض الدول الأوروبية الآن، وبخاصة إنكلترا، مقاومة لهذا الاتجاه، حيث تزيد نسبة الإناث المعلمات في هذه المرحلة، إذ ترتب على هذا أيضاً بعض المشكلات التربوية. والجدول رقم (١٢) يقدم صورة لنسبة الطلاب إلى المعلمين في التعليم الأساسي في كل دولة عربية على حدة. ولأن الصورة إجمالية فهي لا تقدم الصورة الواقعية أحياناً لما يكون في الفصل بالفعل، حيث تزيد كثافة

---

(٩) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الحولية العربية للتربية، **دراسة تحليلية عن التطور التربوي في الوطن العربي، ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣/١٩٩٣ ـ ١٩٩٤** (تونس: المنظمة، ١٩٩٦)، ص ١٦.

(١٠) مصر، وزارة التربية والتعليم، **التعليم للجميع في جمهورية مصر العربية** (القاهرة: مطابع روز اليوسف الجديدة، ١٩٩٧)، ص ٣٠.

الفصل في بعض الأقطار العربية، لتصل في بعض مناطقها الحضرية أعداد التلاميذ في الفصل ٥٠ و٦٠ تلميذاً.

الجدول رقم (١٢)

عدد الطلاب لكل مدرس (طالب/ مدرس)

في المستوى الأول في الدول العربية

الدولة	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٢	١٩٩٤
الأردن	٣٢	٢٥	٢٢	٢٢
الإمارات	١٤	١٨	١٧	١٧
البحرين	١٩	٢٢	٢١	٢٠
تونس	٣٩	٢٨	٢٦	٢٦
الجزائر	٣٥	٢٨	٢٧	٢٧
السعودية	١٨	١٦	١٥	١٤
السودان	٣٧	٣٤	٣٥	٣٤
سوريا	٢٨	٢٥	٢٤	٢٣
الصومال	٣٣		٢٥	
العراق	٢٤	٢٥	٢٢	
عمان	٢٣	٢٨	٢٧	٢٦
قطر	١٥	١١	١٠	٩
الكويت	١٩	١٦	١٦	١٥
لبنان				
ليبيا	١٨	١٤	١٢	١٢
مصر	٣١	٢٧	٢٤	٢٤
المغرب	٣٧	٢٨	٢٧	٢٨
موريتانيا	٤١		٥١	
اليمن				

المصدر: اليونسكو، الكتاب السنوي للإحصاء، ١٩٩٦.

الجدول رقم (١٣) يقدم صورة مقارنة إجمالية لأعداد المعلمين في مستويات التعليم المختلفة وأيضاً من مناطق العالم المختلفة، حيث تتضح الزيادة في أعداد المعلمين في المستويات المختلفة مقارنة بين عام ١٩٨٥ وعام ١٩٩٢.

الجدول رقم (١٣)

عدد المعلمين بالملايين بحسب المستوى التعليمي

١٩٨٥ ـ ١٩٩٢ (إحصاء مقارن)

المرحلة	١٩٨٥					١٩٩٢				
	قبل الابتدائي	الأساسي	الثانوي	العالي	جميع المستويات	قبل الابتدائي	الأساسي	الثانوي	العالي	جميع المستويات
المجموع العالمي	٣,٩٤	٢٠,٦٢	١٦,٨٩	٤,٢٨	٤٥,٧٣	٤,٧٧	٢٣,٤	١٩,٨٧	٥,١٩	٥٣,٢٣
الدول النامية	١,٣٤	١٥,٨٣	٩,٤٢	١,٧٣	٢٨,٣٢	٢,٠١	١٨,٠٥	١١,٥٥	٢,٢٦	٣٣,٨٧
الدول العربية	٠,٠٧	٠,٩٨	٠,٦٢	٠,١١	١,٧٨	٠,٠٩	١,٣٦	٠,٩٤	٠,١٤	٢,٥٣
الدول الأقل نمواً	٠,٠٧	١,٠٧	٠,٤١	٠,٠٥	١,٦	٠,١	١,٣٢	٠,٥٤	٠,٠٨	٢,٠٤
الدول المتقدمة	٢,٦١	٤,٧٩	٧,٤٨	٢,٥٥	١٧,٤٢	٢,٧٦	٥,٣٥	٨,٣٢	٢,٩٢	١٩,٣٥

المصدر: اليونسكو، تقرير عن التربية في العالم، ١٩٩٥، الطبعة العربية، ص ١٠٧.

ولعل زيادة أعداد المقبولين في هذه المرحلة وزيادة أعداد المعلمين أيضاً مع ما تقدمه من صورة عامة من ارتفاع في أعداد الملزمين واهتمام الدولة باستيعابهم، فإن هذا يدل أيضاً على الاتجاه نحو مزيد من تكافؤ الفرص في التعليم بين المواطنين. والجدول رقم (١٤) يأخذنا في اتجاه معاكس حيث يوضح معدل القراءة والكتابة بين البالغين في بعض الدول العربية، وهو مؤشر وإن أظهر تقدماً في الفترة ما بين ١٩٧٠ و١٩٩٤، إلا أنه يوضح مدى العجز والقصور الصارخ عن الوصول إلى الحد الأدنى بالنسبة لامتلاك المهارات الأساسية ألا وهو معرفة القراءة والكتابة والحساب بين البالغين، أي من تجاوزوا سن الخامسة عشرة في البلاد العربية.

ولعل من أبرز مشكلات هذه المرحلة من التعليم، بالإضافة إلى قصورها عن استيعاب جميع الملزمين بعد مشكلة التسرب، هي باختصار أن الأطفال الذين يلتحقون بالصف الأول من التعليم الإلزامي لا يكملون سنوات الإلزام، وبهذا يخرج هؤلاء الأطفال إلى الحياة وإلى عالم العمل دون أن يتسلحوا بالمهارات الأساسية، ألا وهي أساساً مهارة القراءة والكتابة والتعبير، ومن ثم يضاف هذا إلى رصيد العجز والقصور في التعليم وأيضاً في الاستثمار البشري. وهذا يعني من زاوية أخرى أن المدرسة كمؤسسة تعليمية نظامية غير قادرة على الاحتفاظ بتلاميذها حتى نهاية سنوات التعليم الإلزامي. ويشير د. حامد عمار إلى أن معدل التسرب بلغ في نهاية الثمانينيات حوالى ٢٧ بالمئة، كما أن

نسبة التسرب بين البنات أقل منها بين البنين، وهذا عكس الشائع والمألوف[11]، حيث يصر كثير من المفسرين لبعض الظواهر التعليمية أن إحجام الإناث وتسربهن يرجع إلى عوامل اجتماعية أو ثقافية أساساً. ومن هنا ينصحون بإنشاء المدارس ذات الفصل الواحد للبنات أو مدارس خاصة بالبنات من أجل تشجيعهن على البقاء في المدرسة. غير أن المؤكد الآن، وبالتدقيق أيضاً في الجداول السابقة أن نسبة الإناث في بلدان الوفرة العربية أو التي شهدت طفرة نفطية تزيد أحياناً على الذكور أو تقل عنهم كثيراً، مما يعني، ونكرر هنا ما سبقت الإشارة إليه للتأكيد، أن الفقر أو المستوى الاقتصادي للأسرة يعتبر من أكبر العوامل المؤدية للإحجام وللتسرب (للأُمية) بين الإناث والذكور على السواء في الثمانينيات في مدينة القاهرة. وقد أشارت دراسة أجراها المركز القومي للبحوث التربوية إلى ما يؤكد أن التسرب بين اليافعين من الذكور أعلى منه بين الإناث. وقد فسرت الدراسة هذا بأن هناك مسؤوليات أسرية تلقى على عاتق الصبية وتتطلب منهم تحمل مسؤوليات اقتصادية في سن مبكرة، إما لفقد العائل، وإما لفقره، وإما للنظر إلى الصبي على أنه ينبغي أن يستقل وأن يتحمل بعض أعباء الأسرة المعيشية، وهكذا. وهنا حين تضاف تكاليف التعليم، ورغم ما يقال عن مجانيته، إلى تكلفة فرصة العمل البديلة، يصبح العبء ضخماً لا تتحمله الأسر الفقيرة، مما يدفع للتخلي عن التعليم أو التسرب منه دون شعور بالخسارة أو الندم. ومع ما يسببه الفقر من تسرب فهناك أيضاً عوامل مدرسية متعددة تؤدي إلى هذا.

وربما يفسر هذا أيضاً ما تثيره المنظمات الدولية الآن وكذلك المنظمات غير الحكومية من حديث عن عمالة الأطفال وانتشارها[12]، التي تعتبر إحدى الظواهر المقلقة التي تتطلب حلولاً جذرية سريعة.

ب ـ الأُمية والأُميون في البلدان العربية

ويوضح الجدول المقارن رقم (١٥) بصورة إجمالية تقديرات أعداد السكان الأُميين ١٥ سنة فأكثر في مناطق العالم المختلفة. وبمقارنة البلاد العربية بالمتقدمة يتضح اتجاه الزيادة في أعداد الأميين في البلاد العربية والتناقص بين الأُميين في البلاد المتقدمة بصورة تثير التساؤلات حول جميع الجهود المبذولة من الحكومات والمنظمات الدولية والمحلية في هذا المجال، كما أنه يوضح العبء الضخم الذي ينبغي أن تواجهه الحكومات أساساً للتغلب على الأعداد المطلوب تعليمها من الصغار والكبار. ولعل خطورة مشكلة الأُمية في الأُمة العربية تكمن، وكما يقرر البعض، فيما تقدمه من صور للعجز في المستقبل لأعداد كبيرة تحرم من المهارات الأساسية لمواجهة الحياة.

---

(١١) عمار، **التنمية البشرية في الوطن العربي: المفاهيم، المؤشرات، الأوضاع**، ص ١٥٥.

(١٢) مصر، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، **التسرب من التعليم الابتدائي من العام ٥٦/١٩٥٧ ـ ٧٨/١٩٧٩**، بالاشتراك مع البنك الدولي (القاهرة: المركز، ١٩٨٠).

لمزيد من التفصيلات، انظر: المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ومنظمة الأمم المتحدة للأطفال (اليونسيف)، **عمالة الأطفال في مصر (تقرير موجز)** (القاهرة: المركز، ١٩٩٠).

الجدول رقم (١٤)

تقديرات عدد السكان ومعدل القراءة والكتابة للبالغين في بعض الدول العربية

السنة / الدولة	تقديرات عدد السكان بالملايين		معدل القراءة والكتابة	
	١٩٩٤	٢٠٠٠	١٩٧٠	١٩٩٤
الأردن	٥,١	٦,٣	٤٧	٨٦
الإمارات	٢,٢	٢,٤	-	-
البحرين	٠,٥	٠,٦	-	-
تونس	٨,٨	٩,٨	٣١	٦٥
الجزائر	٢٧,٤	٣١,٦	٢٥	٥٩
السعودية	١٧,٨	٢١,٧	٩	٦٢
السودان	٢٦,١	٢٩,٨	١٧	٤٥
سوريا	١٣,٨	١٦,١	٤٠	٧٠
العراق	١٩,٦	٢٣,١	٣٤	٥٧
عمان	٢,١	٢,٧	-	-
قطر	٠,٥	٠,٦	-	-
الكويت	١,٨	٢,٠	٥٤	٧٨
لبنان	٢,٩	٢,٩	٦٩	٩٢
ليبيا	٥,٢	٦,٤	٣٧	٧٥
مصر	٦٠,٩	٦٨,١	٣٥	٥١
المغرب	٢٦,٠	٢٩,٠	٢٢	٤٢
موريتانيا	٢,٢	٢,٦	-	-
اليمن	١٤,٣	١٨,١	-	-

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧، الطبعة العربية، ص ١٩٤ ـ ١٩٥ و١٦٦ ـ ١٦٧.

الجدول رقم (١٥)

تقديرات عدد السكان الأُميين، ١٥ سنة فأكثر (بالمليون)

١٩٨٠ ـ ٢٠٠٠

البيان	١٩٨٠			١٩٩٥			٢٠٠٠		
	جملة	ذكور	إناث (بالمئة)	جملة	ذكور	إناث (بالمئة)	جملة	ذكور	إناث (بالمئة)
الدول النامية	٨٤٨,٤	٥٣٠,٦	٦٢,٥٤١	٨٧١,٨	٥٥٦,٧	٦٣,٩	٨٧٠	٥٥٨,١	٦٤,١٤٩
الدول العربية	٥٥,٨	٣٤,٥	٦١,٨٢٨	٦٥,٥	٤١,٢	٦٢,٢	٦٧,٩	٤٢,٩	٦٣,١٨١
الدول الأقل نمواً	١٣٥,٤	٨١,٢	٥٩,٩٧	١٠١	٦٠,٨	٦٠,٢	١٧٨	١٠٩	٦١,٢٣٦
البلدان المتقدمة	٢٩	٢٠,٩	٧٢,٠٦٩	١٢,٩	٧,٩	٦١,٢	١٠,٧	٦٠٥	٦٠,٧٤٨

المصدر: اليونسكو، تقرير عن التربية في العالم، ١٩٩٥، الطبعة العربية، ص ١٠٣.

وعلى رغم أن الأمية مع نهاية هذا العقد أصبحت تعني من بين ما تعنيه نقص القدرة على التعامل مع الكمبيوتر وغيره من الأدوات المشابهة، إلا أننا هنا نقصرها في حدودها الضيقة جداً أو في حدها الأدنى، أي الأمية الأبجدية بمعنى عدم القدرة على امتلاك المهارات الأساسية للتعامل مع الكلمة المكتوبة غالباً ألا وهي القراءة والكتابة والحساب.

ولعل الجدول المقارن رقم (١٥) يقدم صورة كلية للبلدان العربية مجتمعة، حيث زادت أعداد الأميين في منتصف التسعينيات لتصل إلى ٦٥,٥ مليون بعد أن كانت في الثمانينيات ٥٥,٨ مليون، ويتوقع لها مواصلة الزيادة لتصبح عام ٢٠٠٠ حوالى ٦٧,٩. وهذه المؤشرات الرقمية لا تحتاج إلى كثير من التفصيلات أو التعليق. ويعد مؤشر الأمية في حد ذاته أحد المؤشرات الأساسية لما يقدمه النظام التعليمي في أية دولة من الدول من فرص لاكتساب المهارات التي تسمح له بالتعلم والحصول على المزيد منه بما يتضمنه هذا من مكاسب شخصية وإنسانية وعوائد مجتمعية. وإذا كانت المؤشرات تفيض في بيان اتجاه معدلات الأمية نحو الانخفاض في البلاد العربية.... إلا أن الأعداد نفسها قد قدمت صورة مختلفة أكثر قدرة على التعبير عن المأزق الذي تواجهه بعض البلاد العربية. وهنا تجدر الإشارة مثلاً إلى أن نسبة الأميين في مصر وحدها طبقاً لتعداد عام ١٩٨٦ كانت ٤٩,٦ بالمئة، وقد تراجعت وفق تعداد عام ١٩٩٦ لتصبح حوالى ٣٨ بالمئة أو تزيد قليلاً، أي بنقص حوالى ١١ بالمئة خلال عشرة أعوام.

ولعل الاهتمام بالحديث عن الأمية ومن حيث أعداد من يرزحون تحت عبئها وما يمكن أن يمثله هذا من قصور وعجز بشري، وأيضاً قصور في الجهود المبذولة من أجل تعليم مزيد من الأعداد، إلا أنه يعطي أيضاً مؤشرات لعدم قدرة كثير من سياسات التعليم ونظمه وبرامجه على إتاحة الفرص في مرونة أمام هذه الفئة. وحتى مع كل ما تحاوله المنظمات الدولية مثل اليونسكو، فإن الأمية تحديداً في حاجة إلى دوافع ذاتية من الأميين أنفسهم تحفزهم وتدفعهم دفعاً لاختيار العمل من أجل قهر العجز والتخلص من الأمية بما يعنيه هذا من تحرر وامتلاك لمهارات لا غنى عنها. ومن هنا فمهما قيل عن الجهود المبذولة من قبل الحكومات أو الجمعيات غير الحكومية، فإن تضافر الهمم وحفز الإنسان الأمي نفسه لأن يسعى بنفسه لطلب التعليم هو المطلوب. والضرورة تحتم إعادة النظر في الجهود المبذولة وتحويل النظرة السلبية إلى نظرة تركز على رفع مستوى الوعي عن طريق بيئة محيطة تشعر الإنسان الذي حرم من فرصة التعلم في الصغر لأن يبدأ بنفسه ويبحث عن خلاصه من هذا القيد بنفسه ولنفسه. وهنا يأتي التركيز على التعلم وليس التعليم، على التعلم مدى الحياة وليس محو الأمية، على الإتقان للإبداع بكل أشكاله الإنسانية وليس مجرد اكتساب المهارات الأساسية.

وقد ينقلنا هذا لنلقي نظرة سريعة إلى أنواع أخرى من التعليم لفئات أخرى من البشر منها:

ـ تعليم ما قبل المدرسة:

توجد هذه النوعية من التعليم في العديد من البلاد العربية، ويقصد بها السن من

ـ ٦ سنوات؛ ولما كانت لم تدرج في السلم التعليمي بعد في البلاد العربية، إلا أنه مكن الإشارة إليها هنا. وقد بلغت نسبة التسجيل الإجمالية عام ١٩٩٢ حوالى ١٦,٤ من لفئة العمرية المناظرة. هذا في حين أن هذه النسبة بلغت ٦٤,١ في البلدان المتقدمة، هذا يعني أن هناك الكثير مما ينبغي عمله لتدعيم الاهتمام بهذه المرحلة لما تمثله من أهمية ي مجال تكافؤ الفرص التعليمية، بخاصة في ضوء معدلات النمو المرتفعة في الدول العربية، وهو ما يعني تزايد أعداد الأطفال في هذه المرحلة بشكل مستمر.

ـ تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة:

ويشكل الأطفال ذوو الاحتياجات الخاصة من المعاقين وبطيئي التعلّم والموهوبين فئة لا يستهان بها من زاوية إنسانية وتنموية. وتشير التقديرات إلى أن حوالى ٢٠ بالمئة إلى ٢٥ بالمئة من التلاميذ يعانون مشكلات متنوعة، بحاجة إلى رعاية واهتمام، في حين أن ٢ بالمئة منهم فقط تقدم لهم خدمات تعليمية مناسبة. وقد أولت بعض الدول العربية هذه الفئة اهتماماً خاصاً، إلا أن أساليب العناية بهم بحاجة إلى تطوير. كما أن معظم الدول العربية تفتقر إلى البرامج التربوية المتكاملة التي تلبي احتياجات هذه الفئة من الأطفال بخاصة، مع قلة أعداد المدربين في هذا المجال.

ويقترن بهذا أن الصورة المستقبلية المطلوبة هي التأكيد على مبدأ التعلم الذاتي الذي يعتبر اكتساب المهارات الأساسية هو المدخل الصحيح له، مما يؤكد أن وسائل الاتصال مع تنوعها وأهميتها وبما لديها من إمكانات تخترق الحواجز كافة يمكنها أن تتجه في طريق إمداد الإنسان بما يبصّره بما لديه من نقص يحول بينه وبين الاستمتاع بالحياة، مما يحفزه ويدفعه دفعاً للتعلم. ويأتي هنا التعليم المفتوح أو التنظيمات التي تعمل على توفيره لأبناء الأمة العربية سواء على هيئة جامعة مفتوحة أو برامج متنوعة مثلما تقدم جامعة القدس المفتوحة وغيرها من برامج في هذا الصدد.

إن جامعة عربية مفتوحة يمكن أن تؤدي إلى تحقيق الوحدة بين أبناء الأمة العربية أكثر من أي مؤسسة أخرى.

ج ـ التعليم في جوانبه النوعية

توضح المؤشرات السابقة القصور في الجوانب الكمية سواء من حيث استيعاب الأعداد المتزايدة بصورة كلية في أقطار الأمة العربية أو القصور في أعداد بعض المؤسسات أو تحيز نظام التعلم لنوع دون الآخر ـ وهذا كله تقوم جهات متعددة برصده ـ والجوانب الكمية مع خطورتها وأهمية دلالاتها، إلا أن المطلوب هنا هو التأكيد على الجوانب الكيفية التي يمكن تحديد بعض مظاهرها، إلا أنها في حاجة إلى مزيد من الجهد لوضع معايير يمكن الاحتكام إليها.

والملاحظات والانطباعات الناتجة من التجارب اليومية مع ما يمكن أن تقدمه الأبحاث والدراسات المتنوعة في مجال التربية والتعليم يمكن أن تسهم في تقديم بعض المؤشرات التي يعانيها التعليم في أكثر الدول العربية إن لم تكن كلها، بصورة أو بأخرى:

- معدلات الأُمية تتناقص ببطء وإن لم يتم القضاء عليها، في حين أن الأعداد آخذة في الزيادة في الدول العربية مجتمعة كما أوضح الجدول رقم (١٥) السابق.

- ضعف مستوى خريجي النظام التعليمي بمستوياته المختلفة، وبخاصة في المستوى الأول وبما يعبر عنه هذا ضمناً من قصور في مستوى الإعداد للمتعلم وللمعلم، وأيضاً بما قد يؤدي إليه من اضمحلال للقدرات والمهارات المكتسبة ويؤدي للارتداد إلى الأمية وليس الاستمرار في التعلم.

- قصور النظم التعليمية عن مواكبة التغيرات السريعة والكاسحة وبما يتضمنه القصور عن إعداد المتعلم والمعلم عن مواكبة التغيرات التكنولوجية وما تتطلبه من مهارات علمية تسمح بالتعامل معها.

- وجود حواجز أو عوائق في بعض الدول العربية تمنع من تدفق الأعداد إلى مستويات التعليم الأعلى سواء من حيث الاتجاه إلى فرض مصروفات أو أن يكون التعليم الفني في المستوى الثاني (المرحلة الثانوية) مجرى تحويلياً عن التعليم الجامعي والعالي، أو العودة لاستخدام الامتحانات كوسيلة تحكمية للحد من الأعداد الداخلة أو الراغبة في الالتحاق بالمستويات الأعلى من التعليم.

وقد درج الباحثون على النظر إلى الإنفاق على التعليم ونسبته من الناتج القومي الإجمالي ومقارنته بغيره من أقاليم العالم على اعتبار أن هذا من المؤشرات التي توضح مدى الاهتمام بالتعليم والإنفاق عليه وتوفيره ونوعيته بالتالي. والجدول رقم (١٦) الذي يوضح الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج القومي الإجمالي من وجهة نظر مقارنة ربما يساعدنا على توضيح وجهة نظرنا هنا.

الجدول رقم (١٦)

نسبة الإنفاق على التعليم من الناتج القومي الإجمالي

ومقدار الإنفاق (بمليارات الدولارات)

الإنفاق على التعليم / المنطقة	١٩٨٠		١٩٩٢	
	نسبة	مليار دولار	نسبة	مليار دولار
المجموع العالمي	٤,٩	٥٢٦,٧	٥,١	١١٩٧
الدول النامية	٣,٨	١٠٢,٢	٤,٢	٢٠٩,٥
الدول العربية	٤,١	١٨,٠	٥,٦	٢٦
الدول الأقل نمواً	٢,٧	٣,١	٢,٨	٤,١
الدول المتقدمة	٥,٢	٤٢٤,٥	٥,٣	٩٨٧,٣

المصدر: المصدر نفسه، ص ١٠٨.

فمن المألوف استخدام نسبة الإنفاق على التعليم في دراسات كثيرة، غير أننا هنا لا نستطيع أن نثق في هذا المؤشر لبيان الاهتمام بالتعليم، أو حتى في دلالة الأرقام نفسها،

ذلك أن الدول العربية مجتمعة، وكما يوضح الجدول رقم (١٦)، تتفوق على الدول المتقدمة في الفترة من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٢ كنسبة مئوية من الناتج القومي، كما تتفوق على المتوسط العالمي نفسه. ولكن الجدول رقم (١٦) يوضح أيضاً أن الأرقام المطلقة تشير إلى أن هذا المبلغ يصل إلى ٢٦ مليار دولار، وفي المقابل فإن الدول المتقدمة أنفقت ٩٨٧,٣ مليار دولار عام ١٩٩٢. وهذه الأرقام ضعف ما أنفق عام ١٩٨٠ مع وجوب التوقف أمام التضخم، في حين أن المقارنة بالدول العربية توضح غير هذا. ولا شك في أن المقارنة هنا ليست مجدية وليست في حاجة إلى تفسير. ولكنها ستنعكس على تدني نوعية التعليم المقدمة ونسبة الاستيعاب والتسرب والإحجام والأمية، والتعليم الجامعي والبحث العلمي ونتائجه وغيره من المؤشرات الدالة على أن مؤشر الدخل القومي ونسبة ما ينفق على التعليم منه لا يعطي الدلالة المرجوة.

ولعل أسلوب إنفاق الأموال نفسها هو الذي ينبغي التوقف أمامه لما له من دلالة. فمن المشهور أن حوالى ٨٠ بالمئة مما ينفق على التعليم قبل الجامعي يذهب كأجور للمعلمين والعاملين على التعليم نفسه. ويمكن الإشارة هنا أيضاً إلى أن هناك مؤشرات نوعية أخرى يمكن أن يكون لها دلالة مثل: استمرار التلميذ في المدرسة مدة أطول/ وطول العام الدراسي، وكذلك اليوم الدراسي نفسه، والإدارة والتكنولوجيا الحديثة المستخدمة التي تقتحم مجالات الحياة كافة. . . . كل هذا يمكن أن يكون مؤشراً على توزيع الإنفاق واستخداماته، مما يجعلنا لا نساير غيرنا في الاهتمام بهذا البعد على رغم أهميته القصوى وضرورة التأكيد على أهمية زيادة نسبة الإنفاق والاستفادة منها وتوزيعها التوزيع الأمثل لتحقيق النتائج التي نطمح إليها.

خاتمة

التعليم إنما يعلم لأمة بعينها، يتشكل بكل ما فيها من مؤثرات وعوامل متشابكة ومترابطة ومتداخلة في نسيج معقد. ومن هنا وحين يكون الحديث عن حال الأمة العربية في مجال التعليم فربما أمكن القول بأن الأمة العربية في صورتها الراهنة مكونة من دول متعددة تمثل كلاً مركباً متشعباً تختلط فيه عناصر الماضي المشكلة لأمجاده التي نتغنى بها بالحاضر ومشكلاته وصعوباته وضروراته وتحدياته التي لا بد من أن نواجهها، أمة عربية يجمعها رباط التاريخ مع الجغرافيا برباط وثيق، ولكنها تختلف في نظمها السياسية وأحوالها الاقتصادية، وتتداخل فيها وتتعقد وتتنوع الأحوال التعليمية وما يكتنفها من مشكلات ناتجة من نواحي التخلف والقصور في النظم المجتمعية. وتشترك الأمة العربية أيضاً في أن الحالة التعليمية السائدة وكثيراً من جوانبها في حاجة إلى المزيد من المراجعة والفحص[١٣].

(١٣) لمزيد من التفصيلات المفيدة، انظر: محيا زيتون، «مستقبل التعليم في الوطن العربي في ظل استراتيجية إعادة الهيكلة الرأسمالية،» **المجلة العربية للتربية** (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم)، السنة ١٧، العدد ١ (حزيران/يونيو ١٩٩٧)، ص ٧٥ ـ ١٢٠.

نقرأ في كتب المستقبليات ونتحدث عن الألفية الثالثة، ومع هذا ما زلنا نتعامل مع التعليم الجامعي والعالي على أنه لأقل الأعداد، ونركز على بطالة المتعلمين لتبرير تضييق فرصه، دون أن نتوقف في جدية أمام تردي أوضاع من تكبلهم الأمية بقيودها وما يسيطر على أحوالهم من عجز صارخ. ولهذا في ثقة نشارك في الحديث الدائر عن مؤتمر «جوميتان» ١٩٩٠ الذي يؤكد على التعليم الأساسي للجميع، ونظل ندور في فلكه ونعقد الاجتماعات نصف السنوية لتحديد أين أصبحنا من تقديم هذا التعليم الأساسي للصغار والكبار. نتحدث عن القرن القادم وأهم مفاتيحه ما تزال ضائعة، وإن أمسكنا بها لا نستطيع أن نستخدمها جيداً كما ينبغي. يتحدث من سبقونا في التقدم عن التعليم العالي للجميع، ونتوقف نحن عند ربط التعليم الجامعي والعالي باحتياجات سوق العمل، ولا يريد معظمنا أن يتزحزح عن هذا.

ومن هنا، ومهما كان الاهتمام المنصب على التعليم الأساسي وتعليم القراءة للجميع أو محو الأمية ـ وهي مشكلة ما يزال البحث عن حلول لها يشغلنا ـ فإنه مع ضرورة هذا وأهميته، لا بد ألا يشغلنا عن الانطلاق في الحديث عن التعليم العالي والجامعي والبحث العلمي لنرى من خلاله صورة الحاضر والوضع الراهن، لنستشرف بحق كيف سيؤهلنا للمستقبل القريب.

وربما كان محمد علي في مصر منذ بدايات القرن الماضي (١٨٠٥) هو أول من اهتم بهذا في المنطقة العربية في زمانه، حيث عرف أنه كي يغير الأوضاع المحيطة ولكي يؤسس الجيش والأسطول الذي يريده، فعليه بالتعليم الحديث، وأيضاً البداية من التعليم العالي. اتهمه المؤرخون بأنه أخطأ وكان عليه أن يبدأ من القاعدة من التعليم الابتدائي ليكون ديمقراطياً... نعم.... ولكن كم كان عليه أن ينتظر من سنوات حتى يحصل على حصاد... إن أسلوب البناء الذي بدأه من أعلى كانت له فوائده الآنية وكان عليه أن يستمر في بناء القاعدة التي كانت ستدعم الأوضاع وتحقق الترقي.... لا نحاكمه هنا ولكن نتأمل الحكمة من الاهتمام بالتعليم العالي، وإذا كانت طموحاته والظروف الدولية والمحلية لم تساعده على أن يتفرغ للداخل ويعمل على تحقيق التعليم للقاعدة العريضة، فليس من المطلوب أن تظل نظرتنا محدودة، ولكن المطلوب أن نعي الدرس وأن نتحدث عن تعليم عال جيد متميز قادر على إعداد وتخريج من يمكنهم التعامل مع الثورة العلمية والتكنولوجية الدائرة رحاها، التي تعتمد اعتماداً أساسياً على العقل البشري الذي تملكه كل الدول على الإطلاق، وإن حالت الظروف أحياناً دون استثماره. ومن هنا أيضاً يمكن للأمة العربية أن تسهم في الثورة العلمية، أو لا تتخلف عنها أكثر مما تخلفت... ولا تبقى كما هي الآن مستهلكة لفُتاتها أو ما يسمح لها به دون أن تعمل على اللحاق بها دون تردد[١٤].

---

(١٤) من أحدث ما صدر في هذا الصدد ويؤكد الفكرة ما أصدره وزير التربية والتعليم المصري: حسين كامل بهاء الدين، التعليم والمستقبل (القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٧)، ص ١٣٣.

ولهذا، فالتعليم العالي والجامعي لم يعد متوجاً للتعليم العام فقط، بل ينبغي أن يتغير الحال إلى الوضع الأفضل، أي تصبح حلقة أساسية متاحة ومفتوحة لمن ينتهي من سلّم التعليم العام الذي يتسع للجميع، ومن ثم يكون التعليم العالي لكل من يرغب ويقدر. والمبرر لهذا أن الثورة التكنولوجية، وهي إحدى الثورات التي يدور الحديث عنها الآن، ثورة تتطلب ودون تردد، ولا بدائل، استثمارات لا حدود لها في التعليم والبحث العلمي، وهذا أيضاً بدوره يرتبط بالإعداد لمواجهة التكتلات الهائلة في المجال الاقتصادي. وليست تجربة الدول المسماة بـ «النمور الاقتصادية» في آسيا إلا أحد الدروس التي ينبغي الاستفادة منها، فظهورها السريع وما يثار حول المشكلات التي تواجهها في هذه الأيام، وبما يلقى من ظلال على تجربتها ويطرح من علامات استفهام، إلا أنها يمكن أن تنتهي إلى أن التنمية الاقتصادية والتعليم معاً هما من أجل الإنسان أساساً، الإنسان الذي يستمتع بالحياة في مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية ويشارك الجميع في بنائه والاستفادة من خيراته. وحين تكون التنمية البشرية للجميع هي الأساس فإن التعليم للجميع بكل مستوياته ينبغي أن يكون الهدف... والاستمرار في التعليم للجميع وزيادة كفاءة عقول البشر بتعظيم الذكاء الإنساني وتحسين أوضاعهم المعيشية تتطلب نوعاً من البحث العلمي الذي يعتمد على عقول أبناء الأمة العربية ويخدم أهدافها ويطور ويرقي ويحسن من أحوالها وبخاصة أن التهديدات لم تعد عسكرية فقط أو احتلال أجزاء عزيزة من أمتنا العربية، أو محاصرة بعضها كما يحدث الآن، ولكن الأخطار داهمة على كثير من الجبهات إن لم يكن كلها. ويظل التعليم هو الركيزة الأساسية وهو الهدف الذي نسعى لتحقيقه للجميع من أجل أمة يمكنها أن تتطلع لتحقيق الأمن وتنعم به.

والأمن من شروطه أيضاً التعليم الجيد للجميع في المركز والأطراف من أسفل وأعلى على جميع المستويات. ومن هنا جاءت البداية في هذه الأوراق بالتعليم الجامعي والعالي كما سبقت الإشارة مرات عديدة.

وعلى رغم أن الإحصاءات لا تقدم الشيء الكثير عن النوعية، إلا أنها ومع ذلك تقدم مؤشرات نطمع في أن تكون مزعجة لكثير منا لتحركنا نحو العمل لتغيير كثير من المفاهيم والأفكار السائدة بشأن التعليم وألا نقبل الحصار المفروض علينا، والذي نفرضه على أنفسنا، حين الانسياق وراء المنظمات الدولية، والحديث عن تعليم أساسي للجميع، أو التركيز على أن شريحة الإناث أو تعليم البنت أحق بالرعاية... نعم... هناك مشكلات في هذه المجالات ولكننا كأمة عربية لا نستطيع أن نسير إلى الأمام معتمدين على ساق واحدة بل لا بد من استخدام كل منهما معاً. وفي التعليم الآن لا بد من حرق المراحل، وحق علينا إن أردنا بقاء ونماء أن نبدأ الجري وننطلق على جميع المستويات التعليمية بدلاً من المشي بساق واحدة والإفاضة في الحديث عن أهمية المستوى الأول وجعله أولاً بدلاً من الاهتمام بالمستوى الثالث، وخصوصاً الذي يمتد تأثيره إلى ما قبله من مستويات كما سبقت الإشارة..... هذا هو قدر الأمة العربية ولا مفر.

والوصف للتعليم في الأمة العربية وبيان حالها (١٩٩٧) ليس متوفراً بشكل دقيق بالنسبة لهذا العام تحديداً وذلك لأن نتائج التعليم لا تأتي فجأة، وأيضاً مشكلاته لا تظهر إلا ببطء. ومن هنا فالتغير فيه لا يكون سريعاً. . . فإذا كانت السنوات التي تتم الإشارة إليها هنا سنوات سابقة فإنها تعطينا مؤشرات وتصورات ليست قابلة للشك كثيراً عما هو موجود الآن. . . ومن هنا يمكن أن نستنتج من السنوات السابقة ومؤشراتها دلالات قابلة للمناقشة. ومع هذا أيضاً ينبغي الإشارة إلى أنه على رغم التقدم في مجال الإحصاء وما تقدمه المنظمات الدولية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، فإن هذه الإحصاءات ليست دقيقة تماماً، وليست متفقة في أحوال كثيرة ولكنها المتاح، وعلينا أن نتأملها في كل الأحوال، على الرغم من أنها أرقام بلا بشر، والبشر في التعليم هم الأساس كما أنهم الهدف.

الملحق رقم (١)

صافي قيد الإناث في جميع مراحل التعليم في الدول العربية عام ١٩٩٢

الدولة	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث ١٠٠ ألف من السكان
الأردن	٨٩	٣٧	١٩٠٦
الإمارات	٩٩	٧٩	١١٨٥
البحرين	١٠٠	٨٧	٢٠١١
تونس	٩٣	٤٠	٨٦٩
الجزائر	٨٩	٥٠	٨٤٤
السعودية	٥٧	٣٠	١٢١٥
السودان			٢٤٥
سوريا	٩٢	٣٩	١٤١٩
العراق	٧٤	٣٠	٠
عمان	٧١		٤١٣
قطر	٧٨	٧٢	٣٠٧٢
الكويت	٠	٠	١٥٦٩
لبنان			٢٤٨٢
ليبيا	٩٦		١٤٨٦
مصر	٨٢	٦٠	١٠٥٦
المغرب	٥٣	٢٤	٧١٥
موريتانيا			١٠٤
اليمن			١٧٤

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ (نيويورك: البرنامج، ١٩٩٧)، الطبعة العربية، ص ١٧٠ ـ ١٧١.

الملحق رقم (٢)

مجموع السكان ومعدلات الأُمية في الدول العربية

الدولة	مجموع السكان (بالمليون) ١٩٩٦	معدل الأُمية ١٩٩٥
الأردن	٤,٤	١٣,٤
الإمارات	٢,٣	٢٠,٨
البحرين	٦٧,٥	١٤,٨
تونس	٠,٦	٣٣,٣
الجزائر	٢٩,٨	٣٨,٤
السعودية	١٩,٥	٣٧,٢
السودان	٩,٣	٥٣,٩
سوريا	١٥	٢٩,٢
الصومال	٢٧,٩	
العراق	٢١,٢	٤٢
عمان	٢,٣	
قطر	٠,٦	٢,٦
الكويت	١,٨	٢١,٤
لبنان	٣,٩	٧,٦
ليبيا	٥,٦	٢٣,٨
مصر	٦٤,٨	٤٨,٦
المغرب	١٠,٢	٥٦,٣
موريتانيا	٢٨,٢	٦٢,٣
اليمن	١٥,٢	

المصدر: اليونسكو، تقرير عن التربية في العالم، ١٩٩٥ ([د.م.]: اليونسكو، ١٩٩٥)، الجدولان رقما (١) و(٢).

٥ ـ القضايا الإعلامية

راسم محمد الجمال(*)

يتناول هذا التقرير القضايا الإعلامية البارزة التي عاشها الواقع العربي خلال عام ١٩٩٧، وفي ضوء المساحة المحددة سلفاً فهو يميل إلى الإيجاز نوعاً ما. وتدور القضايا والموضوعات الأساسية التي يتناولها التقرير حول ثلاثة محاور أساسية: الأول ـ قضايا الإعلام والديمقراطية أو القضايا الإعلامية ذات الطبيعة السياسية، والثاني ـ قضايا التكامل والتعاون العربي، والثالث ـ قضايا التعاون العربي ـ الأوروبي، والعربي الافريقي.

أ ـ القضايا الإعلامية ذات البعد السياسي

هناك ثلاث قضايا إعلامية ذات بعد سياسي ثارت على الساحة العربية خلال عام ١٩٩٧، وهي وإن كانت من القضايا المزمنة في الواقع العربي، إلا أنها اتخذت طابعاً ساخناً في غير قطر عربي خلال العام. وأولى هذه القضايا هي علاقة السلطة بوسائل الاتصال، والقضية **الثانية**، وهي مرتبطة بالأولى، تتعلق بأساليب معاملة الإعلاميين. أما **الثالثة**، فهي الخاصة بالرأي العام العربي. وتعكس القضيتان الأولى والثانية درجة النضج السياسي في قضايا الحريات العامة والديمقراطية وحقوق الإنسان، ولكن عند تناولهما في الواقع العربي، علينا مراعاة ما هو حق للسلطة، وما هو لوسائل الإعلام العربية وللإعلاميين العرب في ضوء المفاهيم الدستورية والقانونية، ومفاهيم الحريات العامة وحقوق الإنسان.

(١) علاقة السلطة بوسائل الاتصال

وقد أجمعت المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان ورصد ممارسة حريات الرأي والتعبير والصحافة في الوطن العربي أن هذه الحريات تشهد تراجعاً في معظم

(*) أستاذ الإعلام الدولي في كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

الأقطار العربية خلال عام ١٩٩٧. فعلى سبيل المثال، أكد الأستاذ محمد فائق، الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان، في أواخر آذار/مارس ١٩٩٧ أن حرية التعبير في معظم البلدان العربية تتراجع بشكل كبير وخطير. وقررت المنظمة ذاتها في ختام اجتماعات مؤتمرها الرابع في القاهرة في الثاني من تموز/يوليو تنظيم حملات قومية لدعم حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة في الوطن العربي بالتعاون مع اتحاد الصحفيين العرب، واتحاد المحامين العرب. ومن جانبه دعا اتحاد الصحفيين العرب الحكومات العربية، في غير مناسبة، إلى توفير أكبر قدر ممكن من ضمانات حرية الرأي والتعبير وحماية حرية الصحافة في البلدان العربية. وعلى الرغم من أن هذه العبارة صحيحة إلى حد ما، فإن عام ١٩٩٧ قد شهد أربع ظواهر جديرة بالتسجيل في أربعة أقطار عربية، بعضها إيجابي، وبعضها سلبي.

ففي **الأردن**، كان قانون المطبوعات رقم ١٠ لعام ١٩٩٣ الصادر في ١٧ نيسان/ ابريل ١٩٩٣ الذي صدر استكمالاً لمسيرة الحياة النيابية التي انطلقت في الأردن عام ١٩٨٩، قد أتاح مجالاً واسعاً لحرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة. وفي ظل هذا القانون صدر عدد كبير من الصحف الأسبوعية السياسية وغير السياسية، وصل عددها في عام ١٩٩٧ إلى أربعين صحيفة أسبوعية، إلى جانب خمس صحف يومية. وفي ظل ضيق سوق الصحافة الأردنية، اشتد التنافس بين الصحف الأسبوعية غير السياسية، واتجه أغلبها إلى المبالغة والإثارة ونشر موضوعات الإثارة الجنسية والجريمة، مما نجم عنه مقاضاتها أمام المحاكم الأردنية. أما الصحف السياسية الأسبوعية فقد أُخذ عليها مبالغتها في نقد السياسات المحلية.

وقد بذلت محاولات لترشيد ممارسات الصحف الأسبوعية، وعقدت اجتماعات عدة مع رؤساء تحرير هذه الصحف لمحاولة السيطرة على ما يكتب أو ترشيده، وحذرت الحكومة الأردنية في عدة لقاءات مع مسؤولي نقابة الصحفيين الأردنيين بأنها ستلجأ إلى تعديل قانون المطبوعات والنشر بما يضمن الحد من تلك الممارسات. وعلى الرغم من رفض نقابة الصحفيين الأردنيين لأسلوب الإثارة الجنسية والتركيز على أخبار الجريمة الذي تتبعه الصحف الأسبوعية، فإنها كانت ترى أن دور الصحف الأسبوعية الأردنية في مجال محاربة الفساد في الداخل دور جيد، ويجب أن يتعاظم، لأن الصحف اليومية الأردنية كانت ولا تزال تحجم عن أداء هذا الدور بالشكل والأسلوب الذي تقوم به الصحف الأسبوعية الجادة. ومن الواضح أن هذه المحاولات لم تنجح، مما دفع الحكومة الأردنية إلى تعديل قانون المطبوعات والنشر في ١٧ أيار/ مايو ١٩٩٧. وقد صدر القانون بإرادة ملكية، وهو ما يعني أن الملك حسين موافق على إقراره، ومبارك لما نصّ عليه من مواد.

وكان الدافع الذي أعلنته الحكومة الأردنية لإصدار القانون هو إسفاف بعض الصحف الأسبوعية في المواد والعناوين وتركيزها على نشر الصور الفاضحة والعناوين التي تخدش الحياء العام، وتتعارض مع الأخلاقيات السائدة، وتحرض على اغتيال الشخصية،

ولا تتورع عن الإساءة إلى الشخصيات العامة بنشر الأخبار الكاذبة عنها، كما أنها كثيراً ما تنشر أخباراً تسيء إلى الأردن وتصوره منهاراً اقتصادياً وأخلاقياً، إلى جانب الإساءة إلى الدول الصديقة ورؤسائها.

وقد غلّظ القانون المعدل من عقوبة الصحفي الذي ينشر أخباراً غير صحيحة، واشترط أن يكون رئيس التحرير عضواً في نقابة الصحفيين وممن قضوا في الصحافة مدة عشر سنوات على الأقل، واشترط ضرورة أن ترفع المؤسسات الصحفية رؤوس أموالها بحيث تزيد على ٦٠٠ ألف دينار أردني (حوالى ٤٥٠ ألف دولار) بالنسبة للصحف اليومية، وعلى ٣٠٠ ألف دينار بالنسبة للصحف الأسبوعية. وقد لاحظ المراقبون أن القانون لم يفرق بين الصحف الحزبية والصحف المستقلة، وهو ما يعني أن ثمة نية لضرب الصحافة الحزبية، في الوقت الذي تستعد فيه البلاد للانتخابات البرلمانية. وقد برر وزير الإعلام الأردني الشروط المالية القاسية بأن العجز المادي والسعي وراء الربح هو الذي يجعل الصحف الأسبوعية الأردنية تنحرف إلى الإثارة والمبالغة ونشر أخبار الجريمة والجنس، وأن بعضها يعجز عن دفع رواتب مجزية لمدة تقترب من العام، وأن هدف القانون هو «مأسسة» الصحف، أي صدورها عن مؤسسات صحفية تتوافر لها الإمكانات المالية والإدارية والتحريرية، وليس عن أفراد «لأننا نعيش عصر صناعة الصحافة، وليس كل من يلمس في نفسه قدرة صحافية أن يقوم بإصدار جريدة».

وقد أحدث القانون رد فعل عنيفاً في البداية في الأوساط الصحفية والنقابية والحزبية، ولكن سرعان ما خفّت حدته. فقد بادر أعضاء مجلس نقابة الصحفيين الأردنيين بتقديم استقالتهم احتجاجاً على صدور القانون دون عرضه على البرلمان، ولكنهم سرعان ما عدلوا عنها، وقرروا البدء في حوار مع الحكومة حول القانون والبحث في إمكانية تعديل بعض مواده. ودعا مجلس النقابات المهنية الأردنية التي تمثل معقلاً لقوى المعارضة من إسلامية وقومية ويسارية حزبية وغير حزبية إلى اجتماع لمناقشة القانون الجديد باعتباره اعتداءً على الحريات العامة، وليس على حرية التعبير فقط، وانتهى اجتماعهم بتقديم استقالاتهم. ولكن بعضهم عدل عنها سريعاً، في حين تمسك بها البعض الآخر. ويلاحظ أن الذين عدلوا عن استقالاتهم ينتمون إلى المعارضة الحزبية، وأن الذين تمسكوا بها من المعارضة المستقلة.

ومن الواضح أن الأحزاب الأردنية المعارضة قد أدركت على اختلاف اتجاهاتها السياسية خطورة تقديم رؤساء النقابات استقالاتهم، لأن ذلك معناه التسليم لرغبة الحكومة في إبعاد النقابات عن العمل السياسي، ولهذا قرر رؤساء الأحزاب دعوة رؤساء النقابات إلى العدول عن استقالاتهم، كما طلب منهم ذلك اتحاد المحامين العرب الذي كان يعقد اجتماعاته في تونس في النصف الثاني من شهر أيار/ مايو.

وفي الحقيقة، ان استقالة رؤساء النقابات المهنية للضغط على الحكومة كانت عديمة المغزى، لأنه طبقاً للقوانين الأردنية، تعطي استقالة النقيب ومجلس إدارة النقابة الحق

للحكومة في تشكيل لجنة لإدارة النقابة لفترة ما، ويحق لهذه اللجنة خلال هذه الفترة أن تعدل قوانين النقابات وأنظمتها بما يتفق مع التوجهات الحكومية. ولهذا سرعان ما عدل رؤساء النقابات عن استقالاتهم عندما أعلنت الحكومة الأردنية في منتصف حزيران/يونيو عن نيتها تعديل أنظمة النقابات. ومن ناحية أخرى، استجاب مجلس نقابة الصحفيين لدعوة الحكومة إلى الحوار حول القانون، وعقد بالفعل اجتماعاً مع رئيس الحكومة، ولكن لم يتمخض هذا الاجتماع عن شيء، مما دفع نقيب الصحفيين إلى دعوة الهيئة العامة للنقابة إلى الاجتماع لتدارس الموقف، غير أن هذا الاجتماع لم يحضره سوى ٥٠٠ صحفي من ٢٠٠٠ صحفي عضو في النقابة. وعندما دعا إلى اجتماع آخر، لم يحضره سوى سبعة أعضاء فقط، وهو ما فسره بعض المحللين بعدم جدية الصحفيين في التصدي للقانون، وإعلانهم قبولهم له. ومن المفارقات اللافتة للنظر أن الصحفيين الأردنيين لم يتفقوا على صيغة قانون بديل لطرحه على الحكومة، حيث رأى بعضهم أن القانون الذي وضعته الحكومة أفضل من مشروع القانون الذي تطرحه النقابة.

ومن الواضح أن الحكومة الأردنية ـ بدعم مباشر من الملك حسين الذي كرر في مناسبات عدة رفضه التراجع عن القانون الجديد ـ عازمة على عدم التراجع، كما اتضح من التطورات التي تلت القانون. انه خطوة من مجموعة خطوات لترتيب البيت السياسي الأردني من الداخل، حيث اتجهت الحكومة إلى تعديل أنظمة النقابات، واتجهت في تشرين الأول/اكتوبر إلى تعديل قانون الأحزاب السياسية على النحو الذي يقيد عملية إنشاء الأحزاب السياسية.

ومع منتصف شهر تموز/يوليو توقفت عن الصدور خمس صحف أسبوعية، هي: **الحياة وعبدره والنداء والعهد والوطن**. وقبل المهلة التي حددها القانون للصحف لتوفيق أوضاعها، في ١٥ أيلول/سبتمبر، تقدمت إحدى وعشرون صحيفة أسبوعية بمستنداتها الدالة على توفيق أوضاعها إلى وزارة الإعلام. وعقب انتهاء المهلة، ألغت وزارة الإعلام الأردنية تراخيص الصحف التي لم توفق أوضاعها. ورفعت بعض الصحف دعاوى قضائية أمام محكمة العدل العليا التي قضت في الأول من تشرين الأول/اكتوبر برفض إلغاء قرار تعطيلها، وهي صحف: **المجد والحدث وصوت المرأة وحوادث الساعة والهدف والبلاد والصياد**.

ومع كل هذه التطورات، ترى الحكومة الأردنية أن «حرية الصحافة بخير». ويرى نقيب الصحفيين الأردنيين أن «وضع الحريات الصحفية في الأردن بخير إن لم يكن بألف خير إذا قورن بالعديد من أمثاله في الدول العربية، وإن كنا نتمنى كصحفيين أن يبقى الوضع كما كان عليه، لنكون القدوة دائماً في الممارسة الحقيقية لحرية الكلمة والصحافة الحرة بكل معانيها».

وشهد لبنان خلال عام ١٩٩٧ أزمة سياسية حادة بسبب عدم إمكانية تحقيق حرية التعبير وحق الاتصال للجماعات الطائفية والمذهبية من خلال الراديو والتليفزيون. وتعود

بوادر الأزمة إلى أكثر من عام عندما طالبت الحكومة اللبنانية محطات الراديو والتليفزيون غير المرخصة التي بلغ عددها ١٨٧ محطة راديو و٣٧ محطة تليفزيون أن تحصل على تراخيص من وزارة الإعلام اللبنانية. وبكل المقاييس الموضوعية، كانت الحكومة اللبنانية محقة في طلبها لاعتبارات عدة: **أولها** ـ المحافظة على هيبة الدولة وسيادتها أمام هذا الطوفان من البث الفوضوي. **وثانيها** ـ أن ترددات الراديو والتليفزيون مملوكة للدولة، علاوة على أنها محدودة. **وثالثها** ـ الحد من الرعب الطائفي الذي يستخدم وسائل اتصال واسعة الانتشار. وكان ثمة اتجاه لدى الحكومة اللبنانية إلى تخصيص موجات داخل المؤسسات الإعلامية الرسمية للإعلام الديني، ثم ظهر اتجاه آخر إلى الترخيص لإذاعة إسلامية وأخرى مسيحية.

وقد استجابت في البداية أغلب محطات الراديو والتليفزيون، وتم الترخيص لعدد منها في ضوء محدودية الترددات الخاصة بلبنان، وفي ضوء التوازنات الحزبية والطائفية، ولم تمنح تراخيص لبعضها الآخر، مما أشعل أزمة سياسية وطائفية في لبنان مع أواخر شهر تموز/يوليو ١٩٩٧. فقد رأى بعض زعماء الطوائف، وبعض قادة المذاهب، وحتى القيادات الروحية داخل الطائفة الواحدة أنهم قد غبنوا في عملية التوازن الطائفي عند توزيع التراخيص. فعلى سبيل المثال، تمسكت دار الفتوى بإذاعتها الجديدة غير المرخصة «إذاعة القرآن الكريم»، وأعلن رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى استعداده لإطلاق إذاعة دينية سياسية باسم إذاعة «البصائر». وطالب قائم مقام شيخ عقل الطائفة الدرزية بحق المشيخة في وسيلة إعلامية مرئية ومسموعة أسوة بباقي الطوائف. وأكد زعماء الأرمن استمرار إذاعتهم في البث بناءً على حقهم في أن يكون لهم إذاعتهم القادرة على التعبير عن ثقافتهم وهمومهم.

وقد تحول الموقف إلى أزمة سياسية طائفية في ضوء حرص كل الطوائف، وقياداتها الروحية على امتلاك محطات راديو وتليفزيون للتعبير عن ذاتها، وبدا واضحاً أن هذه القيادات تسعى لاقتسام ترددات الراديو والتليفزيون المملوكة للدولة صاحبة السيادة فيما بينها، وبخاصة أن بعض هذه القيادات رأت أن الحكومة لم تعتمد مقاييس عادلة ومنصفة في توزيع التراخيص. ورأى البعض الآخر أن الحكومة حرمت مستحقين استوفت ملفاتهم الشروط والوثائق المطلوبة تحت ضغط اعتبارات سياسية وشخصية. وقد تقدمت الحكومة بمساع لترضية بعض القيادات الروحية، ولكنها لم توفق. ولكن يبدو أن فتح الحكومة اللبنانية باب التفاوض مع بعض القيادات الطائفية والروحية دفع قيادات أخرى إلى المطالبة بحصتها في الترددات المملوكة للدولة. وظهر بعد ذلك اتجاه يرمي إلى التشاور مع النواب والكتل النيابية لإعادة البحث في الموضوع برمته.

وعلى هذا، فعندما قرر مجلس الوزراء اللبناني في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٩٧ إغلاق كل الإذاعات ومحطات التليفزيون غير المرخصة، بادرت هذه الإذاعات والمحطات بإعلان تحديها لقرار الحكومة، وواصلت بث برامجها. والمحطات التي توقفت أعلن بعضها أنه

سيعاود البث من خارج لبنان. وأمام تحدي سلطة الدولة والقانون، لم تجد الحكومة في أوائل آب/أغسطس مفراً من إغلاق محطات الراديو والتليفزيون المخالفة بقوة القانون والاستعانة برجال الشرطة. بيد أن استخدام القوة في إغلاق هذه المحطات أتى بردود أفعال ساخنة وعنيفة شهدتها الأوساط اللبنانية، وبخاصة في أعقاب إغلاق محطتي الراديو والتليفزيون التابعتين لحركة التوحيد الإسلامي «صوت الحق» التي يرأسها السيد سعيد شعبان في طرابلس في آب/أغسطس، بعد اشتباكات ذهب ضحيتها قتيلان وعدد من الجرحى من المواطنين ورجال الأمن، إلى جانب عشرات من المعتقلين، ثم بعد إغلاق محطة «صوت بيروت ولبنان الواحد» في الثاني والعشرين من أيلول/سبتمبر. ووصف السيد سعيد شعبان قرار الإغلاق بأنه قرار إسرائيلي ـ أمريكي، مؤكداً أن إذاعته ستعاود البث ولو من خارج لبنان.

وقد عمت الاعتصامات مساجد طرابلس، وسارت مسيرات حاشدة نظمها المؤتمر الشعبي، رفعت شعار «إنها البداية في معركة الديمقراطية». وذكرت التقارير الصحفية أن اللبنانيين يعتقدون أن قرار الإغلاق الذي بدأ بطرابلس يشمل محطات الراديو والتليفزيون التابعة للسنة فقط دون باقي الطوائف الأخرى، وهو ما يهدد بمواجهة عنيفة مع السلطات اللبنانية مستقبلاً تنذر بعودة لبنان إلى الوراء لسنوات طويلة. ومن ناحيته نفى وزير الإعلام اللبناني أن تكون محطات الراديو والتليفزيون التابعة للسنة مستهدفة، مؤكداً أن قرار الإغلاق سيسري على الجميع دون استثناء، وأن وزارة الإعلام لا تطلب من الأجهزة الأمنية البدء بهذا المكان أو ذاك، بل تبلغها بقرار إغلاق كل المحطات وتدع أمر التنفيذ لها. والسؤال الذي طرح نفسه هو كيف ستتطور الأمور بعد ذلك في لبنان، وبخاصة أن الموضوع يمس جوهر المشكلة الطائفية في لبنان أكثر مما يمس حرية التعبير، وهو موقف لا يمكن معالجته إلا بالتوافق والتراضي حتى نهاية عام ١٩٩٧؟ إن الحكومة اللبنانية، وفي إطار الحوار الدائر في لبنان، مصممة على موقفها. فقد أغلقت قوات الشرطة اللبنانية في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر سبع إذاعات خارجية في مدينة طرابلس ومنطقتها بشمال لبنان، وقامت بتفكيك أجهزتها وختمها بالشمع الأحمر لانتهاكها قرار وزارة الإعلام بالتوقف عن البث لعدم حصولها على الترخيص القانوني.

وفي مصر، شهد عام ١٩٩٧ ثلاثة تطورات مهمة في علاقة السلطة بالصحافة. ويمس التطور الأول دعم القضاء وتعزيزه لحرية الصحافة. ويتناول التطور الثاني تأكيد مبدأ الفصل بين السلطات في الخلافات التي تنشأ بين السلطتين السياسية والتنفيذية. وتعبر هذه التطورات التاريخية عن ثوابت في السياسة المصرية، وتدل على التطور الديمقراطي واستقرار مبدأ استقلالية سلطات الدولة في إطار دولة المؤسسات. وللحقيقة التاريخية، فإن هذه الثوابت أصبحت في مصر من الأمور المقررة المعترف بها، التي يصعب الإخلال بها في الحياة السياسية في مصر، وفي كل مجالات العمل الإعلامي منذ تولي الرئيس مبارك زمام الحكم في مصر، وعلى الرغم من استمرار فرض الأحكام العرفية.

وبالنسبة لحرية الصحافة، لم يشهد عام ١٩٩٧ أي تدخل مباشر أو غير مباشر من جانب السلطتين السياسية أو التنفيذية في حرية الصحافة. ومن جانبها عززت السلطة القضائية حرية الصحافة في غير مناسبة. فقد قضت المحكمة الدستورية في مصر في شهر شباط/فبراير بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة ١٩٥ من قانون العقوبات المصري، التي تجعل رئيس تحرير الصحيفة مسؤولاً جنائياً عن الجرائم التي ترتكب بواسطة الصحيفة بصفته «فاعلاً أصلياً لها».

وقد أسست المحكمة الدستورية قضاءها على ما تفرضه النظم الديمقراطية الحديثة من اعتبارات خاصة بحرية الصحافة و«الحوار وتبادل الآراء»، وحق تدفق وتداول «المعلومات بحرية»، وغيرها من دروب الحق في حرية الرأي والتعبير، حيث أكدت المحكمة أن الدستور المصري لسنة ١٩٧١ كفل للصحافة حريتها ولم يجز إنذارها أو وقفها أو إلغاءها بالطريق الإداري بما يحول كأصل عام دون التدخل في شؤونها أو إرهاقها بقيود ترد رسالتها على أعقابها، أو إضعافها من خلال تقليص دورها في بناء مجتمعها وتطويره، متوخياً دوماً أن يكرس بها قيماً جوهرية يتصدرها أن يكون الحوار بديلاً عن القهر والتسلط، ونافذة لإطلال المواطنين على الحقائق التي لا يجوز حجبها عنهم، ومدخلاً لتعميق معلوماتهم، فلا يجوز طمسها أو تلوينها.

كما أكدت حيثيات الحكم أن الصحافة تكفل للمواطن دوراً فاعلاً من خلال الفرص التي تتيحها، معبّراً بواسطتها عن تلك الآراء التي يؤمن بها ويحقق تكامل شخصيته، فلا يكون سلبياً أو مطارداً بالفزع من بأس السلطة وعدوانيتها، بل واثقاً من قدرته على مواجهتها. وأوضحت الحيثيات أن ما تتوخاه كل جريدة هو أن يكون اهتمام قرائها بموضوعاتها حيّاً من خلال تنوعها وعمقها وتعدد أبوابها وامتدادها على كامل صفحاتها وتطرقها لكل جديد في العلوم والفنون على تبيانها، فلا تكون قوة الصحافة إلا تعبيراً عن منزلتها في إدارة الحوار العام وتطويره، لا تتقيد رسالتها في ذلك بالحدود الاقليمية، ولا تحول دون اتصالها بالآخرين قوة مهما كان بأسها، بل ان الصحافة بأدائها وأخبارها وتحليلاتها إنما تقود رأياً عاماً ناضجاً وفاعلاً.

ولا يتصور - وفقاً لحيثيات الحكم - في جريدة تتعدد صفحاتها، وتتزاحم مقالاتها وتتعدد مقاصدها، أن يكون رئيس التحرير محيطاً بها جميعاً، نافذاً على محتوياتها، ممحصاً بعين ثاقبة كل جزئياتها، وأن يزن كل عبارة تضمنتها بافتراض سوء نية من كتبها، ولا أن يقيس وفق ضوابط قانونية قد يدق الأمر بشأنها. وخلصت المحكمة في حيثياتها إلى أن الجريمة التي نسبها النص المطعون فيه إلى رئيس التحرير تعتبر جريمة عمدية، لا تكتمل أركانها إلا إذا كان رئيس التحرير حين أذن بنشر المقال المتضمن قذفاً وسباً في حق الآخرين. . مدركاً أبعاده واعياً بآثاره، قاصداً إلى نتيجته. . غير أن المشرع افترض مسؤوليته جنائياً بناءً على صفته كرئيس تحرير يتولى شؤون الجريدة باعتباره مشرفاً عليها. ومن ثم يكون مناطه الإهمال في إدارتها، حال أن العمد والإهمال نقيضان لا يتلاقيان،

بل إن رئيس تحرير الجريدة يظل دون غيره مسؤولاً عما ينشر فيها، ولو تعددت أقسامها، وكان لكل منها محرر مسؤول يباشر عليه سلطة فعلية. وأكدت المحكمة أنه وإن جاز للمشرع أن يفترض الخطأ في المسؤولية المدنية الناجمة لا يجوز أن يكون منتحلاً أو يكون مفترضاً، لأن ذلك يتناقض مع قرينة البراءة، ومبدأ الفصل بين السلطات وحق الدفاع. وقد أوردنا هنا نص الحكم وحيثياته، لأنه سابقة جديرة بالتسجيل في تاريخ الصحافة العربية.

والجدير بالذكر في هذا السياق أن المحكمة الدستورية العليا كانت قد قضت في ١٧ تموز/يوليو ١٩٩٥ بعدم دستورية الفقرة الثانية من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٩٧ بشأن الأحزاب السياسية، التي كانت تصر على مسؤولية رئيس الحزب عما ينشر في صحيفته، لتعارضها مع قرينة البراءة، ومبدأ الفصل بين السلطات، وحق الدفاع.

وقد رحبت المنظمة العربية لحقوق الإنسان بحكم المحكمة الدستورية العليا، كما رحبت به المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، وأصدرت بياناً تفصيلياً بوقائع الحكم في ٦ شباط/فبراير ١٩٩٧، عبرت فيه عن ارتياحها لهذا الحكم، وتقديرها لدور المحكمة الدستورية العليا في تصديها لظاهرة «الانحراف التشريعي»، وتنقية القوانين المصرية من النصوص المخالفة للدستور والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان التي صادقت عليها الحكومة المصرية.

وتنفيذاً لحكم المحكمة الدستورية العليا في مصر بعدم دستورية المادة ١٩٥ من قانون العقوبات المصري، حكمت إحدى محاكم الجنح في مدينة القاهرة في ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ببراءة صحيفة **الأهرام** في واقعة نشر تناولت موضوع حبس ثلاثة مسؤولين في إحدى عواصم الأقاليم لما نسب إليهم من اتهامات، ومن بينهم المدعي الذي اعتبر ما نشر إساءة له. وأوضح الحكم في حيثياته أنه لا مسؤولية بالنسبة لرئيس التحرير نزولاً على حكم المحكمة الدستورية العليا «أما عن مسؤولية محرر الخبر فإنها منتفية، فحرية الرأي مكفولة، ولكل إنسان حق التعبير عن رأيه ونشره في حدود القانون ما دام غير مكذوب وصادقاً صحيح الواقع، وأن النقد الذاتي والنقد البناء ضمان لسلامة البناء الوطني، ومن ثم يكون انتقاد العمل العام من خلال الصحافة أو غيرها من وسائل التعبير وأدواته حقاً مكفولاً لكل مواطن، وأن انتقاد القائمين به، وإن كان مريراً، يظل يتمتع بالحماية التي كفلها الدستور لحرية التعبير، وليس يعيب أن يلجأ الناقد إلى السخرية أو العبارات القاسية أو العنيفة طالما أنه قد توخى فيما يعبر عنه تحقيق الصالح العام، وليس مجرد التشفي أو التشهير أو الانتقام».

وبالنسبة للتطور الثاني في مصر والخاص باستقرار مبدأ استقلالية السلطات، تكرر في عام ١٩٩٧ لجوء السلطتين السياسية والتنفيذية والأفراد إلى السلطة القضائية للشكوى من تجاوزات الصحافة، واختصت السلطة القضائية وحدها بالتحقيق والفصل في هذه الشكاوى. وكانت أبرز القضايا التي أثيرت أمام القضاء وشغلت اهتمام الرأي العام خلال

عام ١٩٩٧ قضيتين مهمتين: **الأولى** خاصة بالقذف في حق ابني الرئيس مبارك، **والثانية** خاصة بالقذف في حق وزير الداخلية المصري وأسرته.

وكان ابنا الرئيس مبارك قد قدما بلاغاً إلى النائب العام في أوائل شهر تموز/يوليو المنصرم ضد صحيفة **الشرق الأوسط** السعودية لنشرها إعلاناً على إحدى صفحات عددها الصادر يوم ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٧ يروج لمجلة تسمى **الجريدة** ويتضمن الإعلان مزاعم عن صفقات وعمولات واحتكارات وهمية نسبها الإعلان إلى ابني الرئيس مبارك بسوء نية بقصد الإخلال والإيذاء بهما. وقد انتهت التحقيقات إلى إدانة ثلاثة صحفيين سعوديين وثلاثة مصريين تمت إحالتهم على محكمة الجنح بتهمة ارتكاب جريمتي السب والقذف وخدش سمعة العائلات، وذلك بعد أن حصلت أجهزة التحقيق على مستندات بخط يد المتهمين، ومتبادلة فيما بينهم تثبت سوء نيتهم، وقصد التشهير بادعاءات مكذوبة لا أساس لها من الصحة.

وبعد عدة جلسات علنية، أصدرت المحكمة في ١٤ أيلول/سبتمبر حكماً بالحبس سنة مع الشغل وغرامة ٢٠ ألف جنيه لخمسة متهمين، و٦ أشهر للمتهم السادس. وجاء في أسباب الحكم أن المحكمة لا ترى محلاً لاتخاذ حرية الصحافة والنقد سبيلاً لدرء المسؤولية عن المتهمين، لأن الصحافة، وإن كانت تتمتع بحرية مطلقة في مصر، إلا أن ذلك لا يؤدي إلى خلط الحدود بين النشر المباح، وهو حق مطلق للصحفي، بل هو واجب من واجباته، وحد الجريمة. فرسالة الصحافة الهادفة ودستورها الرفيع يكفلان حرية الرأي والتعبير دون بلوغ الأمر حد التعدي على حريات وحرمات الآخرين. ولهذا ترى المحكمة أن دفاع المتهمين باعتبار ما وقع منهم كجرم هو مجرد ممارسة لحرية الصحافة، إن هو إلا دفاع غير صحيح، لأن الأمر تجاوز حد الحرية ليلج في نطاق الجريمة، فقد عمدوا إلى تزييف الوقائع ونشر الشائعات الساقطة للتشهير والتجريح والإهانة، مما أدى إلى ترديهم في جريمتي السب والقذف عن سوء قصد لشخص المجني عليهما وأسرتهما. وقد استؤنف الحكم الصادر بحقهم أمام محكمة الاستئناف.

بيد أنه في الثاني من كانون الأول/ديسمبر حدث تحوّل إيجابي في مسار القضية عندما التقى المسؤولون السعوديون عن صحيفة **الشرق الأوسط** والمؤسسة السعودية التي تصدرها مع جمال مبارك وأكدوا اعتذارهم وأسفهم لـ «الخطأ الجسيم الذي وقعت فيه صحيفة **الشرق الأوسط** ومجلة **الجريدة** عندما نشرت الأولى إعلاناً ونشرت الثانية مقالاً متضمناً إساءة بالغة غير مبررة لعلاء وجمال مبارك نسبت إليهما أفعالاً لا أساس لها من الصحة، ولا تستند إلى أي حقائق، وإنما تقوم على محض ترديد شائعات مغرضة كاذبة، ثابت على وجه اليقين أنها محض اختلاق وافتراء وتجن». وفي ضوء ذلك قرر ابنا الرئيس مبارك التنازل عن القضية.

كما تقدم وزير الداخلية ببلاغ إلى النائب العام يشكو صحيفة **الشعب** لنشر أمور تعد قذفاً وسباً فيه وفي أسرته، وشرعت جهات التحقيق في فحص المستندات التي

نشرتها الصحيفة والتحقق من صحتها وبيان حجتها وقوتها التدليلية. وأصدر النائب العام أمره في الثاني من أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ بحظر النشر في التحقيقات التي تجري في هذا الشأن لحين الانتهاء من التحقيقات. ولما خرقت صحيفة **الشعب** أمر النائب العام، قررت غرفة المشورة في محكمة جنوب القاهرة تعطيلها ثلاثة أعداد متتالية تبدأ بعددها الصادر في ١١ أيلول/سبتمبر. وما زالت القضية معروضة على القضاء.

أما التطور الثالث في مصر فهو الخاص بتعظيم ممارسة الصحافة. والحقيقة أنه شاع في مصر صحف تحصل على تراخيص من الخارج وتطبع في الخارج ثم توزع داخل البلاد، أو يطبع جزء منها في الداخل وتوزع بعد موافقة الجهات التنفيذية. وأغلب هذه الصحف لا علاقة لها بالصحافة كرسالة أو كمهنة، وكل هدفها هو الجري وراء الربح السريع من خلال نشر أخبار الجريمة والفضائح وأخبار الجنس وقصص الإثارة ـ وبعضها قصص ملفقة ومبالغ فيها ـ وابتزاز رجال الأعمال والمشاهير. وهي ظاهرة استفحلت في السنوات الأخيرة، نظراً لكثرة هذا النوع من الصحف، وتجاوزاتها غير المسؤولة، التي قوبلت باستهجان من قطاع كبير في الرأي العام، ومن الصحفيين أنفسهم الذين طالبوا بوضع حد لهذه الظاهرة. وأعلن رئيس المجلس الأعلى للصحافة بأن الأمر سيكون محل مراجعة بين المجلس الأعلى للصحافة ونقابة الصحفيين، إذ تقتضي المصلحة العامة أن تطبق القواعد نفسها التي ينظمها القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن الصحف التي تصدر في مصر، على الصحف الأخرى التي تأخذ تصريحاً من الخارج وتوزع في الداخل.

ومن جانبه، اتخذ مجلس نقابة الصحفيين المصريين في ١٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧ مبادرة لتقنين ممارسة مهنة الصحافة، وقرر تطبيق قانون النقابة ضد كل من يعمل بالصحافة من غير أعضاء النقابة، وتحريك الدعوى الجنائية ضده، وإبلاغ النائب العام ضد كل من ينتحل صفة صحفي سواء في الصحف القومية أو الحزبية أو غيرها. ودعا المجلس رؤساء مجالس إدارات وتحرير الصحف القومية والحزبية لتطبيق قانون النقابة، ومنع غير المشتغلين من أعضاء النقابة من ممارسة المهنة. وأكد مجلس النقابة أنه سيقف ضد أي تجاوزات أو خروج على آداب مهنة الصحافة، ودعا رئيس تحرير إحدى الصحف التي تروج لقصص الفضائح والموضوعات الجنسية إلى ضرورة عدم الاستمرار في نشر مثل هذه الموضوعات، التي تتطلب من مجلس النقابة اتخاذ الإجراءات القانونية لمنعها.

وشهد **اليمن** عام ١٩٩٧ تجربة جيدة في حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة، وفي توفير حق الاتصال لكل القوى السياسية والأفراد وذلك في الحملات الانتخابية التي جرت قبيل، وأثناء، عملية انتخاب المجلس التشريعي اليمني. وحرصت الحكومة اليمنية على دقة تطبيق أحكام قانون الانتخابات الجديد الصادر في ٣١ آب/أغسطس عام ١٩٩٦، الذي يحظر على أجهزة الإعلام بأشكالها المختلفة نشر أية موضوعات تتعلق بالانتخابات إلا بموافقة اللجنة العليا للانتخابات، كما يحظر الاتفاق على الدعاية الانتخابية من المال العام أو من دعم خارجي، ويحظر على المرشحين القيام بأية دعاية انتخابية تنطوي

على خداع الناخبين أو التشهير بالآخرين،ويحظر على أي حزب أو فرد ممارسة الضغط أو التخويف أو التكفير أو التخوين أو التلويح بالمغريات أو الوعد بمكاسب مادية أو معنوية.

وقد جرت الانتخابات في جو من الحرية مثالي نسبياً قياساً ببعض الدول العربية الأخرى. وبشهادة المنظمة العربية لحقوق الإنسان في تقريرها الذي نشرته في ٢٧ نيسان/ ابريل ١٩٩٧ بشأن الانتخابات النيابية في اليمن، أتاحت الحكومة اليمنية حصصاً كافية لجميع الأحزاب المشاركة في الانتخابات للدعاية في وسائل الإعلام المملوكة للدولة من إذاعة مرئية ومسموعة وصحافة، وإن كان بعض أحزاب المعارضة قد شكا من ضآلة الحصص التي تقررت لها مقارنة بما تملكه الأحزاب الحاكمة من توجيه لبعض وسائل الإعلام. كما شكا بعض المستقلين من الأسلوب الذي سمح به للدعاية للمرشحين المستقلين في الإعلام الرسمي. وبالمثل شكت بعض المرشحات من استخدام منابر المساجد للدعاية ضد المرأة. ولكن من الواضح، وفي ظل ما لمسه وفد المنظمة العربية لحقوق الإنسان الذي تابع الانتخابات اليمنية، أنه قد أتيح للمرشحين إجراء مهرجانات انتخابية بقدر كبير من الحرية، وحتى الأحزاب التي قاطعت الانتخابات، سمح لها بإجراء مهرجان حاشد أذيعت أخباره المصورة في التليفزيون اليمني عشية الانتخابات.

(٢) أساليب معاملة الإعلاميين

شهد عام ١٩٩٧ حالات عدة لسوء معاملة الصحفيين في عدد من الدول العربية، وفي **الأرض المحتلة** التي استمرت اعتداءات سلطات الاحتلال فيها على الصحفيين الفلسطينيين على النحو الذي نجم عنه إصابة بعضهم بإصابات خطيرة من جراء الرصاص المطاطي الإسرائيلي. وفي أوائل كانون الأول/ ديسمبر قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بهجوم إجرامي على منزل نعيم الطوباسي نقيب الصحفيين الفلسطينيين، وتعمدت تدمير وثائقه وإحراق أوراقه واتلاف منزله.

وفي **الجزائر** سقط عدد من الصحفيين الجزائريين ضحايا لأحداث العنف الدموي، وعلى الرغم من عدم توفر بيان دقيق بعددهم، فإن التقارير الصحفية تشير إلى أن عدد الصحفيين الجزائريين الذين قتلوا منذ منتصف عام ١٩٩٣ حتى منتصف عام ١٩٩٧ بلغ ستين صحفياً. وفي الجزائر أيضاً قضت محكمة جزائرية خاصة في أواخر تموز/يوليو بحبس مدير تحرير صحيفة **الوطن** وخمسة صحفيين آخرين لمدد تتراوح ما بين أربعة وستة أشهر مع وقف التنفيذ، لأن الصحيفة كانت قد نشرت في نهاية عام ١٩٩٢ نبأ عن اغتيال خمسة من رجال الأمن على أيدي الجماعات المسلحة دون أن تحصل على موافقة السلطات على نشر الخبر.

وفي **السودان**، وفي العاشر من آب/ أغسطس، ألقت أجهزة الأمن السودانية القبض على رئيس مجلس إدارة الشركة الأهلية للطباعة والنشر بناءً على بلاغ من وزارة الداخلية

ضد صحيفة **المجالس** التي تصدر عن الشركة، وذلك على الرغم من وجود منشور صادر من قبل وزارة العدل السودانية بعدم القبض على الصحفيين قبل إخطار اتحاد الصحفيين السودانيين.

وفي **الأردن**، استخدمت قوات الأمن في ٢٠ أيار/مايو العنف «غير المبرر» لفض اعتصام الصحفيين الأردنيين، أمام مقر مجلس الوزراء، الذي قاموا به احتجاجاً على صدور قانون المطبوعات الجديد.

وفي **اليمن** صدر حكم بجلد رئيس تحرير صحيفة **الشورى** في قضية اتهم فيها بالقذف في حق الأفراد، وطبقاً لتصريحات وزير الإعلام اليمني، «والحقيقة أننا نشعر بسعادة لأننا صرنا نعتمد على اللجوء للقضاء بدلاً من الحكم القبلي. وعلى هذا، فإن الشيخ عبد المجيد الزيداني (المدعي) لجأ إلى القضاء ليطالب بحقه من عبد الله سعد (المدعى عليه) باعتبار أنه وصمه ببعض الألفاظ التي تشكل تهمة قذف، وهو ما أنكره وينكره الأخ عبد الله سعد، والعملية صارت لها أكثر من سنتين، وهي معروضة على المحكمة، والآن فإن الحكم بالجلد معروض على الاستئناف، وأنا شخصياً ضد هذا الحكم تماماً، ونحن مع حرية الصحافة وحرية الرأي والتعبير». وفي اليمن أيضاً، وفي النصف الثاني من آب/أغسطس ١٩٩٧، قامت قوات الأمن السياسي في اليمن باعتقال عدد من الصحفيين لأسباب غير واضحة.

وفي **مصر** اعتدى أحد رجال الأمن على أحد صحفيي جريدة **الوفد** المعارضة أثناء تغطيته لحادث اعتداء على أوتوبيس سياحي بميدان التحرير في القاهرة، وواضح أنه حادث فردي، حيث بادرت جهات الأمن المسؤولة بالاعتذار عما حدث. ومن ناحية أخرى، أكد مجلس نقابة الصحفيين المصريين في ١٥ تشرين الأول/اكتوبر تضامنه مع الصحفي، وأعلن «أن هذا المسلك لا يمكن تبريره ويعدّ مخالفة صريحة للقانون الذي يحرم أي إهانة أو اعتداء على الصحفيين في مواقع عملهم، والمجلس يقدر عمل الشرطة، وفي الوقت نفسه يرجو أن يتفهم رجال الشرطة طبيعة عمل الصحفيين في الحصول على المعرفة والمعلومات».

(٣) الرأي العام العربي

ثمة ثلاث ملاحظات أساسية ترد على وضعية الرأي العام العربي خلال عام ١٩٩٧، وهي كالتالي:

(أ) أظهرت نتائج استطلاع للرأي العام في **قطر**، أجري في منتصف شهر نيسان/ابريل ١٩٩٧ ونشرت نتائجه صحيفة **الوطن** القطرية، أن ٩١ بالمئة من القطريين يؤيدون إغلاق مكتب التمثيل التجاري الإسرائيلي في الدوحة الذي افتتح في العام الماضي. ومغزى الاستطلاع ليس في نتائجه ذاتها، ولكن مغزاه الأهم أنه أجري لأول مرة تقريباً في الوطن العربي استقصاء للرأي العام في مسائل سياسية حساسة تمس سياسة الدولة،

ونشر على الرغم من عدم توافقه مع السياسة القطرية. والقاعدة السارية في كل الدول العربية حتى الآن هي تحريم إجراء مثل هذا الاستقصاء.

(ب) أصبح الرأي العام العربي عاملاً محسوباً في تحديد اتجاهات الدول العربية تجاه الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وقد تكررت في عام ١٩٩٧ تصريحات الزعماء العرب بأن مسلكهم في القضية إما الرأي العام يؤيده، أو أنه يتحدد تحت ضغط الرأي العام العربي «الذي لا يمكن تجاهله».

(ج) ومع ذلك، فإن الرأي العام العربي لم يعبر عن ذاته عملياً خلال عام ١٩٩٧، تجاه تطور قضية الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ومواطنه الحساسة، باستثناء الشعب الفلسطيني. فعلى سبيل المثال، عندما وافق مجلس النواب الأمريكي في ١٢ حزيران/يونيو على مشروع قرار يعتبر القدس عاصمة موحدة لإسرائيل، عبر الفلسطينيون وحدهم عن رفضهم للقرار من خلال تظاهرات عنيفة، قوبلت بالرصاص المطاطي، وجاءت التقارير الصحفية بوقوع تظاهرات في عدد من العواصم الإسلامية، ولكنها لم تأتِ بشيء مماثل من أية عاصمة عربية. وأيضاً عند إقدام المستوطنين اليهود في ٢٨ حزيران/يونيو في مدينة الخليل على لصق ملصقات على عدد من المتاجر تسيء إلى الإسلام وإلى نبيه ﷺ، اندلعت تظاهرات في مدن الضفة الغربية المحتلة، وفي عدد من المدن الإسلامية، ولم يحدث ما يماثل ذلك في أية عاصمة عربية. والسؤال المهم في هذا السياق هو: لماذا لم يعد الرأي العام العربي على المستوى الشعبي يعبر عن ذاته؟ أو بمعنى آخر: لماذا لم يعد قادراً على التعبير؟

ب ـ التعاون القومي العربي في مجال الإعلام

شهد عام ١٩٩٧ تطورات مهمة وإيجابية في كل مجالات التعاون القومي العربي، سواء فيما يخص تطور قدرة العرب التكنولوجية، أو ما يخص مجالات وصنع السياسات الإعلامية والتنسيق بين المؤسسات الإعلامية.

وقد شهد عام ١٩٩٧ حدثين مهمين في مجال تكنولوجيا الاتصال: **أولهما** ـ بدء تشغيل الكابل البحري للاتصالات بين مصر وسوريا ولبنان، **وثانيهما** ـ الانتهاء من تصنيع القمر المصري «نايل سات»، والانتهاء من تخطيط برامجه، وكان من المقرر أن ينتقل إلى قاعدة غوايانا الفرنسية في أواخر العام، تمهيداً لإطلاقه إلى الفضاء في كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨، ثم تأجل إطلاقه إلى نيسان/ابريل ١٩٩٨.

ففي ١٨ نيسان/ابريل المنصرم، بدأ تشغيل الكابل البحري للاتصالات بالألياف الضوئية (اليستار) بين الاسكندرية وطرطوس، ويتكون الكابل البحري من زوجين من كوابل الألياف الضوئية البحرية بين الاسكندرية وطرطوس بطول ٧٦٥ كلم، وتوفر في المرحلة الأولى ٣٠ ألف دائرة اتصال بين البلدين، بينما يتكون الكابل الذي يصل بين سوريا ولبنان من كابلين مماثلين ليوفر ٧٨٦ دائرة اتصال تستخدم كوسيلة اتصال بين مصر

ولبنان عبر سوريا. وقد بلغت التكلفة الكلية للكابل الاول ٢٥ مليون دولار تشارك فيها مصر بحوالى ١٥ مليون دولار، وتتكفل سوريا ولبنان بتمويل تكلفة كابل بريتا. وقد طلبت كل من الإمارات العربية وليبيا ولبنان الإسهام في الكابل البحري لتوفير دوائر اتصال عبر الكابل للدول الثلاث، ويجري حالياً إجراء دراسات في هذا الصدد بمعرفة كل من مصر وسوريا.

وفي الاتجاه نفسه أوصى المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الاتصالات العرب خلال اجتماعه في القاهرة في كانون الأول/ديسمبر بالإسراع في إنجاز وصلات الربط بين كل الدول العربية وصولاً إلى شبكة ربط متكاملة على المستوى القومي.

أما بالنسبة للقمر نايل سات، فعلى الرغم من أنه قمر مصري، إلا أن مشروعه من أوله لآخره، يعد قمراً عربياً، تم التفكير فيه والتخطيط له ليكون قمراً عربياً يدعم قدرات شبكة عربسات.

والقمر الصناعي نايل سات ١ ـ ١، الذي انتهت تجاربه الأرضية، وهياكله الاقتصادية والإدارية والبرامجية، هو أول قمر صناعي عربي مصمم في كل خواصه للعمل بالنظام الرقمي طبقاً للمواصفات القياسية العالمية للضغط الرقمي، التي تسمح باستخدام القناة القمرية الواحدة في بث عدد لا يقل عن ست أو سبع قنوات تليفزيونية، يصاحب كلاً منها ثماني قنوات صوتية عالية. ويغطي القمر كل أنحاء الوطن العربي بأعلى جودة وأقل تكلفة، وأصغر هوائي استقبال (لا يزيد قطره على ٤٥ سم). وللقمر محطتان أرضيتان، إحداهما في مدينة السادس من أكتوبر غرب القاهرة، والثانية في مدينة الاسكندرية. ويبلغ عمر نايل سات ١ ـ ١ الافتراضي، ١٢ سنة على الأقل. وسوف يتم الانتهاء من تصنيع القمر نايل سات ٢ ـ ١ في نهاية عام ١٩٩٨ كبديل احتياطي للقمر الأول.

وقد بلغت تكلفة القمر نايل سات ١ ـ ١ حوالى ١٥٨ مليون دولار، وتملكه وتديره شركة مساهمة للأقمار الصناعية، يساهم فيها اتحاد الإذاعة والتليفزيون المصري بنسبة ٤٠ بالمئة، والشركة المصرية للمشروعات الاستثمارية بنسبة ١٥ بالمئة، والقطاع الخاص بنسبة ٢٠ بالمئة من رأس المال. وتشير دراسات الجدوى الاقتصادية إلى أن القمر سيحقق عائداً اقتصادياً يغطي تكلفته في فترة تتراوح ما بين أربع إلى خمس سنوات. ويعتبر القمر المصري إضافة كبيرة لقدرات العرب الفضائية، ويوفر لهم إمكانات كبيرة، فهو يحتوي على ٨٢ قناة قمرية تحول بنظام الضغط الرقمي إلى ٨٤ قناة تليفزيونية. وفي آب/أغسطس ١٩٩٧ كان قد تم بالفعل استئجار ست قنوات قمرية لتشغيل ٤٢ قناة تليفزيونية، منها ١٢ قناة عربية، و١٢ قناة أمريكية، و١٢ قناة لاتحاد الإذاعة والتليفزيون المصري ستستخدم لبث القنوات المتخصصة، علاوة على أن القمر يوفر إمكانات بث ٤٠٠ خدمة إذاعية، إلى جانب خدمات الاتصال بالانترنت، والطريق السريع للمعلومات، والخدمات المالية والتسويقية... الخ.

وتجري حالياً الاستعدادات لبث قنوات النيل المتخصصة على القمر نايل سات ١ - ١، وسوف يبدأ البث التجريبي لبعضها في آذار/ مارس ١٩٩٨. وقد تحددت أهدافها القومية على النحو التالي:

(١) توفير خدمات تليفزيونية تتميز بالجودة والدقة والشمول.

(٢) تلبية احتياجات القطاعات المتنوعة من الجماهير في مصر والمنطقة العربية.

(٣) التأكيد على الانتماء الوطني وإعلاء الإحساس بالهوية القومية.

(٤) الحفاظ على النظام القيمي للمجتمع والمحافظة على العادات والتقاليد النابعة من ديننا الحنيف وتراثنا وثقافتنا.

(٥) نشر الوعي السياسي والاقتصادي والثقافي لدى الجماهير، وحثها على المشاركة الفعالة في عملية إعادة البناء النشطة التي تجري في كل أرجاء الوطن.

(٦) رفع مستوى التذوق الفني للجماهير، وإرساء القيم العليا للحق والخير والجمال.

(٧) تنمية المواهب وإعطاء الفرص لجيل الشباب المبدعين وتفجير طاقاتهم الخلاقة.

(٨) إقامة جسور من التفاعل الخلاق بين جماهير المشاهدين، وما يجري خارج حدود الوطن من تجارب إنسانية وثقافية نافعة لعملية التنمية.

(٩) تعزيز الجهود الرسمية في مجال نشر التعليم والقضاء على الأُمية.

(١٠) نشر الوعي الرياضي والصحي، وتوعية الشباب، وتقديم النماذج الرفيعة التي تعتبر قدوة للأجيال الجديدة.

وتتكون قنوات النيل المتخصصة من: قناة النيل للدراما، والقناة التعليمية، والقناة الرياضية، والقناة الثقافية، وقناة الأسر والأطفال، وقناة المنوعات، وقناة الأخبار.

وفي مجال التنسيق بين السياسات الإعلامية على المستوى القومي، حدد مجلس وزراء الإعلام العرب في ختام دورته التاسعة والعشرين التي عقدت في القاهرة في ٢٩ حزيران/ يونيو ١٩٩٧ معالم الخطاب الإعلامي العربي المشترك، الذي تضمن كل القضايا القومية، وركز على قضايا الاستيطان، والقدس، واعتبر يوم السادس والعشرين من شهر أيلول/ سبتمبر من كل عام يوم القدس في الإعلام العربي، يتم التركيز فيه على توعية الرأي العام العربي بالمخاطر التي تحيط بالمدينة المقدسة. كما تضمن الخطاب الإعلامي الذي تم الاتفاق عليه مساندة قرارات القمة العربية الأخيرة، وقرار مجلس وزراء الخارجية العرب بتجميد التطبيع مع إسرائيل إذا لم يتم إحراز تقدم في عملية السلام.

من ناحية أخرى، شهد عام ١٩٩٧ نشاطاً مكثفاً للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لدعم العمل العربي المشترك في مجالات الثقافة والإعلام، كان أبرزها إنجاز مشروعها الخاص بوضع تصورات استراتيجية وملامح لسياسات دمج السياسات الثقافية

والإعلامية على مستوى الوطن العربي. وقد انتهت المنظمة من إعداد أربع رؤى استراتيجية في هذا المجال على المستويات شبه الاقليمية. وتخص الرؤية **الأولى** العراق وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين. وتخص الرؤية **الثانية** مصر والسودان والصومال وجيبوتي، وتخص الرؤية **الثالثة** دول الجزيرة والخليج العربي. أما الرؤية **الرابعة** فتخص الدول العربية المغاربية. ومن المقرر عقد اجتماع في البحرين في شهر نيسان/ابريل ١٩٩٨ للمسؤولين عن السياسات الثقافية والإعلامية في كل الدول العربية للبحث في وضع خطة عربية قومية للتكامل بين السياسات الإعلامية والسياسات الثقافية على غرار الخطة القومية للثقافة العربية التي سبق أن أعدتها المنظمة، وأقرها مجلس وزراء الثقافة العرب.

وفي مجال استخدام القنوات الفضائية العربية في نشر الثقافة العربية والإسلامية، عقدت المنظمة ندوة في العاصمة الأردنية عمان خلال الفترة من الأول إلى السابع من تشرين الأول/اكتوبر، شارك فيها كل المسؤولين عن القنوات الفضائية العربية، باستثناء الكويت والسعودية وقطر، وممثلون عن الأجهزة العربية المعنية، وعدد من خبراء الإعلام العرب. وقد انتهت الندوة إلى عدد من التوصيات المهمة، أهمها الدعوة إلى نشر الثقافة الإسلامية المستنيرة، والاهتمام باحترام حق الاتصال والتعبير والمساواة، وحقوق الإنسان، وتضمين برامج العلوم والثقافة العلمية ما يعلي من قيمة العلم، وتعويد الجمهور على الأخذ بالأسلوب العلمي في التفكير والتركيز على العلوم الحديثة وتطبيقاتها.

ودعت الندوة إلى تشجيع الإنتاج المشترك بجميع أنواعه، وبخاصة المتعلق بالثقافة العربية والإسلامية، والاستفادة من الخبرات الثقافية في مختلف البلدان العربية، والبحث عن السبل الكفيلة بتنفيذ إنتاج مشترك مع القنوات الفضائية الأجنبية. كما دعت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لإعداد دراسة جدوى لإنشاء قناة ثقافية فضائية عربية موحدة بالتعاون مع أية جهات تراها، ورفعها إلى مؤتمر وزراء الإعلام العرب.

ج ـ التعاون العربي ـ الافريقي والتعاون العربي ـ الأوروبي في مجال الإعلام

حقق التعاون العربي ـ الافريقي في مجال الإعلام إنجازين مهمين خلال عام ١٩٩٧ : وقد تحقق الإنجاز **الأول** من خلال انعقاد مؤتمر وزراء الإعلام الأفارقة الذي عقد دورته الثامنة في القاهرة، وأصدر قراراته في ١٧ حزيران/ يونيو. وقد تمثل الإنجاز في الموافقة على الإصلاح الشامل لهيكل وكالة الأنباء الافريقية بتكلفة قدرها ٤,٧ مليون دولار، تسدد قبل الثلاثين من شهر تشرين الثاني/ نوفمبر عام ١٩٩٧، مع تحويل الوكالة إلى شركة مساهمة باسم «وكالة صحافة عموم افريقيا». وقد جاءت خطة إصلاح هيكل الوكالة تنفيذاً لقرار صادر من القمة الثامنة والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية.

وتمثل الإنجاز **الثاني** في تأسيس المنظمة العربية الافريقية للصحف، التي تأسست في أعقاب ندوة دعت إليها الجمعية التونسية لمديري الصحف، وشاركت فيها مجموعات عمل

من الكفاءات الصحفية من أربع وعشرين دولة عربية وافريقية، وعقدت في تونس العاصمة في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ نيسان/ابريل بهدف دعم وتطوير الصحافة المكتوبة. وينص القانون الأساسي للمنظمة على أنها منظمة غير حكومية، مقرها تونس، وعضويتها قاصرة على الصحف والمجلات والدوريات المنتظمة العربية والافريقية دون الأشخاص. أما أهدافها فهي تمثل مجالاً للتعاون والتشاور وتبادل الخبرات بين أعضائها، وتعمل على قيام علاقات تعاون مع المنظمات الصحفية والمهنية، وتدعم وتدافع عن حرية الصحافة، وتسهم في تنمية الصحافة المكتوبة، وأن تسعى إلى تمكين الصحف من الانتفاع بالتكنولوجيا الجديدة في ميدان الاتصال، وصناعة الصحف، وتمكين مواردها البشرية من التأقلم مع هذه التكنولوجيات الجديدة.

٦ ــ قضايا البيئة

سلوى شعراوي جمعة(*)

اكتسبت قضايا البيئة أهمية متزايدة في الآونة الأخيرة وأصبحت تحتل موقعاً متميزاً على سلم أولويات الحكومات والمنظمات الدولية. وقد ازداد هذا الاهتمام بعد أن تجاوز التفاعل بين الإنسان وأنشطته الإنمائية من جانب، وعناصر البيئة المحيطة به من جانب آخر، الحد الذي يسمح بالحفاظ على التوازن البيئي على كوكب الأرض، مما أدى إلى ظهور العديد من المشكلات البيئية التي تتمثل أساساً في[1]:

ـ قضايا التلوث وتدهور البيئة الناتجة من الجوانب السلبية لعملية التنمية الصناعية والزراعية (مثل تلوث الهواء، تلوث المياه، تجريف التربة. . . الخ).

ـ عدم قدرة الإنسان على الاستغلال الرشيد لمصادر الثروة الطبيعية، مما يؤدي إلى سرعة استنزاف هذه الموارد ويعرقل استمرارية عملية التنمية.

من هذا المنطلق تعددت التقارير المتخصصة التي اهتمت برصد المشاكل البيئية والجهود المختلفة لمواجهتها، ومن ذلك **تقرير حالة العالم** *(The State of the World)* الذي يصدر عن «World Watch Institute» **وتقرير حالة البيئة** *(The State of the Environment)* الذي صدر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) **وتقرير توقعات البيئة العالمية** *(Global Environment Outlook)* الذي يصدر عن «UNEP» بالتعاون مع ٢٠ مركزاً متخصصاً في البيئة على مستوى العالم، بل إن تصاعد الاهتمام بالبيئة على

(*) أستاذة العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية في القاهرة.

تتوجه الباحثة بالشكر للمؤسسات والأفراد التالية على معاونتهم في إمدادها بالمعلومات اللازمة وهم: الأستاذة فاطمة الملاح والعاملين في إدارة البيئة في جامعة الدول العربية، الأستاذة كريستين نوميكوس والعاملين في مكتبة UNEP، والأستاذة راوية دابي والعاملين في مكتبة CEDARE.

(١) «الدكتور مصطفى كمال طلبة وحوار مع الأب الروحي للبيئة،» **مجلة البيئة اليوم**، العدد ٢ (حزيران/يونيو ١٩٩٧)، ص ١٧.

المستويين العالمي والقومي دفع بعض التقارير الاستراتيجية التي لم تكن تهتم بقضايا البيئة إلى تخصيص مساحات متباينة منها لرصد الوضع البيئي، كما هو الحال في **تقرير حال الأمة والتقرير الاستراتيجي العربي**.

في هذا الإطار نشير إلى أن التقارير المتخصصة عادة ما تركز على عناصر الاستمرارية والتغير في رصدها للظاهرة موضع الدراسة خلال فترة زمنية معينة. ويتم ذلك عن طريق تحديد المؤشرات الموجبة والسالبة لهذه الظاهرة، والأساليب التي تم استخدامها في معالجتها. ولكن نظراً لأنها المرة الأولى التي يتعرض فيها **تقرير حال الأمة** لحالة البيئة في الوطن العربي، سيأخذ هذا الجزء من التقرير طابعاً مختلفاً، بمعنى أنه سيركز على أسباب تصاعد الاهتمام بالبيئة، وعلى مظاهر هذا الاهتمام ومؤشراته، بالإضافة إلى أولويات قضايا البيئة على المستوى العربي.

في هذه الجزئية الأخيرة سيتم التركيز على أهم قضايا العمل البيئي العربي التي شغلت حيزاً من اهتمامات الدول العربية.

أ ـ أسباب تصاعد الاهتمام بقضايا البيئة

تميل معظم الدراسات البيئية إلى تفسير تصاعد الاهتمام بقضايا البيئة عالمياً اعتماداً على واحدة أو أكثر من وجهات النظر التالية(٢):

وجهة النظر الأولى

وهي ترى أن الاهتمام بالبيئة كان نتيجة حدوث تغير في النسق القيمي لشعوب الدول الصناعية، الأمر الذي أدى إلى التحول من التركيز بشكل أساسي على القيم المادية المرتبطة بـ «دولة الرفاهة» (Welfare State) إلى التركيز على «نوعية الحياة» (Quality of Life). من هذا المنطلق، فإن الاهتمام بالبيئة جاء كنتيجة لانشغال هذه الشعوب بـ «قيم ما بعد المادية» (Post-materialism).

وجهة النظر الثانية

وهي ترى أن الاهتمام بالبيئة كان نتيجة تعرض كثير من الدول الصناعية للعديد من المشكلات والمخاطر البيئية من قبيل: أزمة مفاعل شيرنوبيل في روسيا، وحادثة التسمم الزئبقي في مينامات ونيغاماتا في اليابان، الذي تسبب في قتل وإعاقة العديد من الأفراد، الأمر الذي ساعد على نمو وعي المواطنين بالمخاطر البيئية وقيامهم بالضغط على حكوماتهم من أجل اتخاذ إجراءات وقائية من الناحية البيئية.

---

(٢) Salwa Sha'rawi Jum'ah, *Environmental Policy Making in Egypt* (Gainesville, FL: University Press of Florida, 1997).

وجهة النظر الثالثة

تنطلق من فكرة كوكب واحد، بمعنى أننا جميعاً أعضاء في كوكب واحد، وأن المشكلات البيئية هي مشكلات متشابكة لا تعرف الحدود، وأن أي إخلال بالتوازن البيئي من جانب أي دولة سوف تكون له أضراره التي تشمل العالم كله، لذلك لا بد من وجود سياسات بيئية دولية لتلافي هذه المخاطر.

وجهة النظر الرابعة

وهي وجهة نظر تتبنى فكرة «التفسير التآمري» أو نظرية المؤامرة، بمعنى أنها ترى أن تصاعد الاهتمام بقضايا البيئة عالمياً يرجع إلى رغبة الدول الصناعية في عرقلة مسيرة التنمية في دول العالم الثالث عن طريق وضع قيود على عملية التصنيع واستخدام الطاقة. كما يرى أصحاب هذه النظرية أن الدافع الحقيقي لاهتمام الدول الصناعية بوضع قضايا البيئة على جدول الأعمال العالمي هو سبب تجاري بحت، يتمثل في رغبتها في ترويج منتجاتها الصناعية والتقنية بتقديمها على أنها منتجات أو تقانة (تكنولوجيا) صديقة للبيئة.

وعلى الرغم من أن وجهات النظر السابقة فسرت الاهتمام بالبيئة في الدول الصناعية الكبرى، وعلى الرغم من تشابه بعضها مع ما حدث في بعض الدول العربية، إلا أن أسباب الاهتمام العربي بالبيئة تعددت وفقاً لتباين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ومستوى التنمية فيها. ففي الدول الفقيرة ذات التعداد السكاني العالي والموارد المحدودة، كان الاهتمام بالبيئة ضرورة، بل الحل الوحيد لإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين ضماناً لتحقيق التنمية المتواصلة.

ومن المعروف أن هناك علاقة بين الفقر والتلوث، حيث إن الفقر عادة ما يرتبط بانخفاض مستوى المعيشة وعدم الوعي البيئي واستنزاف الموارد، لذلك كان من المحتم على الدول الفقيرة أن تأخذ بالبعد البيئي في سياساتها التنموية.

وفي حالة دول الرفاهة النفطية، جاء الاهتمام بالبيئة كنتيجة لتحول هذه المجتمعات إلى مجتمعات استهلاكية، وما صاحب ذلك من إهدار للموارد وزيادة في حجم المخلفات بسبب الأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية. وقد استدعى ذلك التفكير في كيفية إدارة هذه المخلفات ومعالجتها.

وفي حين كانت مشاكل البيئة الناتجة من التلوث الصناعي من أهم دوافع الدول العربية الصناعية للاهتمام بالبيئة، نجد أن مشاكل نقص المياه والتصحر والرغبة في زيادة الرقعة الخضراء قد أدت إلى اهتمام الدول الصحراوية بالبيئة.

على الرغم من تنوع الأسباب السابقة، إلا أنه من المؤكد عدم إمكانية تجاهل حق الإنسان العربي في أن يحيا في بيئة نظيفة تحفظ له صحته ولا تخل بالتوازن البيئي الذي خلقه الله سبحانه وتعالى، وهو الأمر الذي دعا أيضاً أنصار حقوق الإنسان إلى اعتبار الحق

في الحياة في بيئة نظيفة من الحقوق الأساسية التي يجب أن ينالها الإنسان.

ب ـ قضايا البيئة في الوطن العربي

على الرغم من وجود مشكلات بيئية في الوطن العربي، فهي ليست بالخطورة والحجم الذي توجد فيه في الدول الصناعية الكبرى، إلا أن التقارير الصادرة عن البنك الدولي و«UNEP» ومجلس وزراء البيئة العرب، والتقارير الوطنية عن حالة البيئة في كل دولة تشير إلى أن:

(١) الوطن العربي يخسر عشرة مليارات دولار سنوياً بسبب التلوث البيئي، وتتكلف مواجهة هذه الآثار ثلاثة أضعاف هذا المبلغ.

(٢) ٤٠ بالمئة من سكان المناطق الحضرية يتعرضون إلى تلوث الهواء سواء الناتج من التلوث الصناعي أو التلوث الناتج من عوادم السيارات واستخدام وقود غير خالٍ من الرصاص.

(٣) ومن أكثر المناطق التي تعاني التلوث الصناعي في الوطن العربي(٣):

ـ مدينة حلوان في مصر التي تعاني تلوث الهواء الناتج من صناعة الأسمنت، والتلوث الناتج من مصانع الرصاص، بالإضافة إلى التلوث الناتج من مصنع الكيماويات. وتنبعث من مصانع الصلب هيدروكربونات وفلزات ثقيلة، بالإضافة إلى انبعاث ثاني أكسيد الكبريت من محطات توليد الكهرباء.

ـ في المغرب يتركز معظم الإنتاج الصناعي في منطقة الدار البيضاء ـ المحمدية ـ ويجري تصريف حوالى ١٠,٠٠٠ طن سنوياً من المواد القابلة للأكسدة في المحيط الأطلسي. وتنشأ الملوثات الصناعية الرئيسة من مصانع إنتاج حامض الفسفوريك، والسليلوز، والأصباغ، ومن مدابغ الجلود ومصانع المنسوجات (الكروميوم، الزنك، والنيكل، والكادميوم، والسيانور).

ـ وفي الأردن تمثل منطقة عمان ـ الزرقاء ـ أعلى نسبة تلوث صناعي، وينتج تلوث الهواء من الانبعاثات الناشئة من مصفاة تكرير النفط ومحطة توليد الكهرباء الحرارية. وقد لوحظت في المنطقة مستويات عالية من انبعاث ثاني أكسيد الكبريت، وكبريتيد الهيدروجين، وأول أكسيد الكربون، والجزيئات العالقة، وأكاسيد النيتروجين.

ـ أما في تونس، فتتركز مناطق التلوث الصناعي في تونس العاصمة، وبنزرت وسوسة، والمهدية، وصفاقص، وقابس، وقفصة. ويذكر تقرير البنك الدولي أنه في

(٣) البنك الدولي، «نحو عمل مشترك للحفاظ على البيئة: استراتيجية بيئية لتحقيق التنمية القابلة للاستمرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا،» (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤)، ص ٢٠.

خلال الفترة (١٩٧٢ ـ ١٩٩١) جرى تصريف حوالى ٤٠ طناً من الجبس الفسفوري في البحر عند مدينتي صفاقص وقابس، مما أدى إلى إغلاق الشواطئ في هذه المنطقة.

ـ أما في الجزائر فتعاني عنابة تبعات تلوث الهواء الناتج من مصانع الأمونيا وحمض الكبريتيك، والناتج في وهران من الصناعات البتروكيماوية.

(٤) تستهلك الدول العربية التالية ١٠٠ بالمئة من إمدادات المياه العذبة (البحرين، الأردن، الكويت، ليبيا، عمان، قطر، السعودية، الإمارات، اليمن، الضفة الغربية، وقطاع غزة)، بينما تعاني ثماني دول (الجزائر، مصر، العراق، الأردن، لبنان، المغرب، سوريا، تونس)، فضلاً عن الضفة الغربية وقطاع غزة، تبعات رداءة نوعية المياه.

(٥) كما تشير التقارير إلى أن ٩٥ بالمئة من سكان الوطن العربي يعانون عدم توافر صرف صحي، وأن حوالى ٦١ مليون نسمة يشربون مياهاً ملوثة[٤].

ومما لا شك فيه أن محدودية الموارد المائية وتدهور نوعيتها سوف ينعكسان على مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وسوف يشكل هذا عقبة أمام التنمية الزراعية والريفية.

(٦) تدهور البيئة البحرية والساحلية: على الرغم من طول الشواطئ في الوطن العربي، وسيطرته على العديد من البحار والمضائق، واعتماد بعض سكانه على الصيد والسياحة كمصدر للدخل، إلا أنه من الملاحظ أن المناطق الساحلية تتعرض لضغوط بيئية عديدة مثل التلوث النفطي والتلوثات من إلقاء المخلفات والملوثات النفطية، حيث قدرت كمية الملوثات النفطية التي استقبلها الخليج العربي في عام ١٩٨٦ فقط بحوالى ٣ مليارات طن[٥]. كذلك تساهم حركة السفن التجارية والصرف الصحي والصناعي في البحر في زيادة التدهور البيئي في هذه المنطقة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض حاد في الثروة السمكية لبعض الدول العربية. كذلك تعاني شواطئ الدول العربية المطلة على البحر المتوسط التلوث من النفايات الخطرة الناتجة من مخلفات المفاعلات النووية الإسرائيلية.

(٧) تناقص التنوع البيولوجي نتيجة تعرض النبات والحيوانات الأصلية في الوطن العربي للتهديدات الناتجة من الأنشطة المختلفة مثل الرعي الجائر، وإزالة الغابات، واستصلاح الأراضي وردم السواحل، واستنزاف المياه الجوفية، والقنص العشوائي[٦].

---

(٤) هاني مباشر، «في يوم البيئة العربي التقارير تؤكد أن ٩٥ مليون عربي يعانون من تلوث البيئة،» آخر ساعة (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧)، ص ٨.

(٥) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المكتب الإقليمي لغرب آسيا، «نظرة مستقبلية لبيئة غرب آسيا: مستخلصات من التقرير الأول عن توقعات البيئة العالمية،» (شباط/فبراير ١٩٩٧).

(٦) المصدر نفسه.

ج ـ مظاهر الاهتمام بالبيئة: الإجراءات والسياسات المتبعة لمعالجة القضايا البيئية

بدأ الاهتمام بقضايا البيئة في الوطن العربي منذ بداية السبعينيات، حيث شارك العديد من الدول العربية في مؤتمر استوكهولم سنة ١٩٧٢. وازداد هذا الاهتمام في فترة الثمانينيات، وتبلور بصورة واضحة في التسعينيات، حيث حرص العديد من الدول العربية على تشكيل الركائز الأساسية للإدارة البيئية، التي احتوت على تشكيل جهاز إداري منوط به رسم السياسات البيئية، وإطار تشريعي ينظم الاستخدام الرشيد للموارد، ويحمي الثروة الطبيعية من الإهدار. بالإضافة إلى ذلك، تم إعداد الخطط الوطنية للعمل البيئي، التي حددت كل دولة فيها أولويات العمل البيئي، وكذلك البرامج المتعلقة بمكافحة التلوث. وقد شاركت الدول العربية في العديد من المؤتمرات الدولية المتعلقة بحماية البيئة، ومن أهمها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي عقد في البرازيل عام ١٩٩٢، وقدمت كل دولة تقريرها الوطني عن حالة البيئة فيها. كما شاركت الدول العربية في مؤتمر قمة الأرض الثاني الذي عقد في نيويورك عام ١٩٩٧ لتقييم ما تم إنجازه في مجال حماية البيئة من التوصيات التي أقرها مؤتمر ريو عام ١٩٩٢.

(١) تعزيز الإطار المؤسسي المنوط بإدارة البيئة

في ما يتعلق بالجهاز المسؤول عن رسم السياسات البيئية، نلاحظ ازدياد عدد المؤسسات البيئية، حيث يوجد من بين ٢٢ دولة عربية، ١٣ دولة لديها وزارة للبيئة (تونس، عمان، الأردن، لبنان، سوريا، مصر، الجزائر، جيبوتي، السودان، جزر القمر، المغرب، البحرين، موريتانيا)، ومنها دولتان فيهما وزراء دولة للبيئة هما مصر وسوريا (انظر الملحق رقم (١))، بينما لا يوجد في تسع دول عربية وزارة مختصة بالبيئة، ولكن تدخل قضايا البيئة في اختصاص وزارات أخرى. على سبيل المثال، في دولة الإمارات، توجد هيئة عامة للبيئة، ولكنها تتبع وزارة الصحة. وتتبع مصلحةُ الأرصاد وحماية البيئة في العربية السعودية وزارةُ الدفاع، وفي العراق يتبع مجلس حماية البيئة وزارة الصحة، وفي قطر تتبع اللجنة الدائمة لحماية البيئة وزارةُ الشؤون البلدية فيها. وتفضل بعض الدول العربية الأخرى، مثل الكويت وفلسطين، تكوين هيئة عامة للبيئة، أما بالنسبة لليمن، فهناك مجلس حماية البيئة (انظر الملحق رقم (١)).

هناك بعض الملاحظات على مؤسسات العمل البيئي:

(أ) اختلفت هذه المؤسسات من حيث تاريخ النشأة والشكل الإداري من دولة عربية إلى أخرى وفقاً لدرجة الوعي البيئي فيها.

(ب) مرت هذه المؤسسات بمراحل متعددة من التطور حتى وصلت إلى شكلها النهائي كوزارة مستقلة أو جهاز تابع لوزارة أخرى.

(ج) كما أن هناك تشابهاً في الطريقة التي تم بها تشكيل هذه المؤسسات، حيث بدأت هذه الأجهزة في معظم الدول العربية في شكل لجنة استشارية، ثم لجنة ملحقة بالسلطة التنفيذية، ثم جهاز إداري مستقل أو وزارة أو قسم في وزارة.

على سبيل المثال تم في تونس إنشاء اللجنة القومية للبيئة (La Commisssion Nationale de l'Environnement) عام ١٩٧٨ كلجنة استشارية، ثم في عام ١٩٨٨ أنشئت الهيئة القومية للحفاظ على البيئة (L'Agence Nationale de Protection de l'Environnement)، وفي عام ١٩٩١ تم إنشاء وزارة البيئة والتهيئة الترابية (Ministère de l'Environnement et de l'Aménagement du Térritoire)[٧].

أما في مصر، فقد شهد عام ١٩٨٠ تشكيل اللجنة الوزارية للبيئة، التي تكونت من عدد من الوزراء الذين يتولون وزارات ذات صلة بشؤون البيئة. تمتعت هذه اللجنة بصلاحيات تنفيذية في ما يتعلق بوضع الخطط وتنفيذ المشروعات البيئية، وكان يتعين عليها أن ترفع تقاريرها إلى مجلس الوزراء، ولكن العمل لم يستمر طويلاً داخل هذه اللجنة نظراً لصعوبة اجتماع أعضائها. وتم تشكيل لجنة أخرى للتنسيق بين الأنشطة البيئية على أن تقدم تقاريرها لرئيس الوزراء. وفي عام ١٩٨٢ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٣١ بإنشاء جهاز شؤون البيئة، الذي مر بثلاث مراحل من الإصلاح الهيكلي في عامي ١٩٨٥ و١٩٩١، وأخيراً في عام ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥، وإلى الآن ما زال الجهاز يستكمل عملية اختيار الكوادر العلمية والفنية[٨]. وفي حزيران/يونيو ١٩٩٧ تم فصل شؤون البيئة من اختصاصات وزير الدولة لشؤون قطاع الأعمال والتنمية الإدارية والبيئية لتصبح من اختصاص وزيرة دولة متفرغة لشؤون البيئة فقط.

(د) أدى تشابك المشكلات البيئية ووقوعها في أكثر من دائرة اختصاص إلى عدم قدرة المؤسسات البيئية على التنسيق بين هذه الدوائر المختلفة، مما أضعف من عملية تنفيذ السياسات البيئية على المستوى القومي.

(هـ) كما يشير العديد من التقارير إلى نقص الكوادر الفنية العاملة في المؤسسات البيئية ومحدودية الميزانية المرصودة لها[٩].

أما على المستوى الإقليمي، فنلاحظ ازدياد فاعلية مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، حيث عقد المجلس تسع دورات منذ إنشائه وحتى تشرين الثاني/نوفمبر

(٧) Programme d'environnement des Nations Unis [UNEP], «Profils des Pays Méditerranéens: Tunisie,» (Blue Plan Regional Activity Center, May 1995).

(٨) Jum'ah, *Environmental Policy Making in Egypt.*

(٩) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المكتب الإقليمي لغرب آسيا، «نظرة مستقبلية لبيئة غرب آسيا: مستخلصات من التقرير الأول عن توقعات البيئة العالمية».

١٩٩٧، وذلك لدعم التعاون العربي في مجالات العمل البيئي كافة. وقد انبثق عن مجلس الوزراء مكتب تنفيذي يضم في عضويته سبع دول عربية لتحضير وإعداد جدول أعمال مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته السنوية. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة أصدرت الأمانة العامة الفنية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة نشرة **بيئتنا العربية**، وهي نشرة شهرية تهتم بالوعي البيئي في المنطقة العربية.

(٢) استكمال الأطر التشريعية المتعلقة بالبيئة

في ما يتعلق بالتشريعات البيئية، نلاحظ أن الدول العربية لديها عدد من التشريعات التي تقوم بتنظيم الأنشطة المتعلقة بالبيئة منذ القدم، وإن لم يطلق عليها «تشريعات بيئية». فعلى سبيل المثال، يرجع ظهور مثل هذه التشريعات في السودان إلى عام ١٩٠١، وفي مصر إلى عام ١٩٤٨، وفي الكويت إلى عام ١٩٦٤، وفي لبنان إلى عام ١٩٤٣. ولكن نظراً لعدم تكامل هذه التشريعات ووجود تعارض أحياناً في ما بينها وقدم محتواها وعدم مسايرتها للتقدم التقني الحديث، اضطرت بعض الدول العربية إلى إصدار تشريعات بيئية جديدة، نذكر أهمها: قانون حماية البيئة رقم ٤/ ١٩٩٤ في مصر، وقانون حماية وتنمية البيئة في العراق لسنة ١٩٨٦[١٠]، والأمر المحلي رقم ٦١ لسنة ١٩٩١ بشأن أنظمة البيئة والسلامة في إمارة دبي[١١]، وقانون حماية البيئة ومكافحة التلوث في سلطنة عمان عام ١٩٧٩، وإضافته عام ١٩٨٥[١٢]. كما وافق البرلمان الأردني على إصدار تشريع بيئي سنة ١٩٩٥[١٣].

وقد استكملت معظم الدول العربية مرحلة بناء الإطار التشريعي المتعلق بالبيئة، وبعضها يدخل الآن في عملية تطبيق هذه التشريعات. فعلى سبيل المثال، نجد أن قانون حماية البيئة في مصر صدر في ١٩٩٤، إلا أن التطبيق الفعلي للقانون سوف يتم في آذار/ مارس ١٩٩٨. ويتم الآن إعداد خطة الالتزام البيئي التي تلزم المصانع بتوفيق أوضاعها في فترة زمنية محددة، وإلا تعرضت للغلق من جانب جهاز شؤون البيئة، وذلك وفقاً لنص القانون.

وعلى الرغم من أن بعض التشريعات البيئية العربية أخذت بأسلوب التدرج في العقوبات وحرصت على استخدام الحوافز الاقتصادية لتشجيع الالتزام بتطبيق القوانين، إلا أن هناك العديد من الصعوبات التي تجتاح عملية تطبيق التشريعات منها:

---

(١٠) المصدر نفسه.

(١١) حمدان خليفة الشاعر، «الإدارة البيئية في إمارة دبي،» (بلدية دبي، قسم حماية البيئة والسلامة، حزيران/ يونيو ١٩٩٧).

(١٢) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، المكتب الإقليمي لغرب آسيا، المصدر نفسه.

(١٣) المصدر نفسه.

(أ) بعض التشريعات تم إعدادها بطريقة قطاعية تخلو من الترابط، مما أضعف من صعوبة تطبيقها.

(ب) عدم توافر دراسات أساسية (Baseline Studies) لرصد معدلات التلوث السائدة في الدول العربية، مما شكل صعوبة في تحديد المعدلات التي ستأخذ بها التشريعات، بمعنى هل يتم إلزام المواطنين بالمعدلات المعمول بها عالمياً أم بالمعدلات المحلية؟ لذلك قامت لجنة تسيير برنامج مكافحة التلوث الصناعي في الوطن العربي بتكليف المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بإعداد دليل استرشادي بالحدود المقبولة للمكونات الناتجة من الصناعة في الوطن العربي، وسوف يتم تطوير المسودة الأولى للدليل في ضوء ملاحظات الدول والمنظمات العربية المختصة، في موعد غايته نيسان/ابريل ١٩٩٨[١٤].

(ج) عدم توافر الوعي البيئي والمعرفة بالجوانب التقنية والفنية المتعلقة بالمشاكل البيئية لدى الجهات الأمنية والقضائية المختصة بتنفيذ القانون، الأمر الذي يضعف من قدرتها على التنفيذ.

من هنا نستخلص أنه من السهل إصدار تشريعات بيئية، ولكنه من الصعب تطبيق هذه القوانين. فالتطبيق الناجح للتشريعات يستلزم وعي الناس بمواد القانون والفائدة منه، كما يتطلب تطبيقه على جميع المواطنين بطريقة متساوية. وعلى الرغم من أهمية التشريعات البيئية، إلا أن العبرة بقدرة هذه القوانين والسياسات البيئية على إحداث تغيير في سلوك المواطنين الذي يرسخ مبادئ الحفاظ على البيئة.

أما على المستوى الدولي، فنلاحظ أن معظم الدول العربية قد وقعت على العديد من الاتفاقيات الدولية المعنية بالعمل البيئي، مثل اتفاقية مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، واتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون، واتفاقية بازل للتخلص من النفايات الخطرة، والاتفاقية الإطارية للتغير المناخي، والاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر، والاتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي (انظر الملحق رقم (٢)).

وتطالب بعض الدراسات بضرورة أن تكون هذه الاتفاقيات الدولية جزءاً من التشريعات البيئية القومية[١٥].

---

(١٤) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية ومجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، الأمانة الفنية، ملحق مشروع جدول أعمال مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته التاسعة، القاهرة، ١٠ ـ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، الجزء ٤، وثيقة رقم ج ١٣ ـ (٩٧/١١) ج ـ ٤، ص ٢٥.

(١٥) أحمد حمزة، «التشريعات البيئية في الوطن العربي،» دراسات وأبحاث بيئية (مؤسسة فريدريش ناومان والبرنامج الوطني للتوعية والإعلام البيئي) (١٩٩٣).

(٣) إعادة وضع خطط واستراتيجيات حماية البيئة

استطاعت الدول العربية وضع خطط بيئية وطنية منذ بداية التسعينيات بمساعدة المنظمات الدولية المهتمة بالتنمية، مثل البنك الدولي، حيث تم خلال هذه الخطط تحديد حجم المشكلات البيئية في كل دولة، وأولويات العمل البيئي، وأساليب مواجهة المشاكل البيئية. وبالنظر إلى هذه الخطط نلاحظ أنها:

ـ حاولت الجمع بين خصوصية المشاكل البيئية داخل كل دولة من جانب، بالإضافة إلى مجموعة الأهداف العامة التي يدعمها البنك الدولي، مثل العمل على تعزيز السياسات والتشريعات البيئية، ودعم الإطار المؤسسي لمعالجة قضايا البيئة، وبناء القدرات الوطنية في مجال إدارة البيئة وتنمية الموارد البشرية، والتصدي للقضايا الرئيسية في مجال إدارة الموارد الطبيعية(١٦).

ـ على الرغم من أهمية مثلث الفقر، الزيادة السكانية والبيئة، إلا أن معظم هذه الخطط القومية لم تتطرق إلى تأثير الفقر أو زيادة السكان في الموارد الطبيعية.

ـ كذلك نلاحظ أن بعض هذه الخطط لم تقدم بصورة محددة أولويات العمل البيئي في دولها، بل قامت بتقديم صورة شاملة للمشاكل البيئية فيها تاركة للجهات المانحة الراغبة في التمويل اختيار المشروعات التي تريدها.

ـ عجزت الخطط القومية أيضاً عن الربط بين المشكلات البيئية بعضها ببعض، وتعرضت لكل مشكلة بطريقة منفصلة، وهو ما يتعارض مع طبيعة المشكلة البيئية التي تتسم بالتداخل والتشابك.

ـ حالياً تقوم بعض الدول العربية بإعادة رسم الخطط البيئية لتتلاءم مع الخبرة والمعرفة التي اكتسبتها تلك الدول في العمل البيئي من جانب، وتعكس أولويات هذه الدول ورؤيتها لمستقبل المشاكل البيئية فيها.

ـ نجح العديد من الدول العربية في إدماج البعد البيئي في خطط التنمية القومية الشاملة.

ـ تقوم الدول العربية بتعميم العديد من البرامج لمكافحة التلوث الصناعي مستفيدة من التعاون الدولي في مجال البيئة وخبرة الدول الصناعية في هذا المجال.

وعلى صعيد العمل العربي المشترك، تمت صياغة «محاور وبرامج العمل العربي من أجل تحقيق التنمية المستدامة» التي أقرها مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة

---

(١٦) لمزيد من التفاصيل عن رؤية البنك الدولي ومساهمته في الخطط القومية لحماية البيئة، انظر تقارير: World Bank, *The World Bank and the Environment: Fiscal 1990, 1991, 1992* (Washington, DC: The Bank).

في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢، وهي نتاج للإعلان العربي للبيئة والتنمية، الذي صدر عن المؤتمر الأول لوزراء البيئة العرب في تونس في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦، والبيان العربي عن البيئة والتنمية وآفاق المستقبل الذي صدر في القاهرة في أيلول/سبتمبر ١٩٩١.

تعبر هذه المحاور عن أولويات القضايا البيئية في الوطن العربي، حيث تناولت:

- مكافحة التصحر وزيادة الرقعة الخضراء.
- مكافحة التلوث الصناعي.
- التوعية والإعلام البيئي.
- حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية.
- الاستغلال الأمثل لمصادر المياه والحد من تلوثها.
- الدعم البيئي للبادية.
- البيئة العمرانية والمستوطنات البشرية.
- تعزيز الهياكل التنظيمية لأجهزة إدارة البيئة والتنمية.
- إنشاء شبكة المعلومات البيئية المتكاملة.
- تنمية الموارد البشرية في مجالات البيئة.
- الاهتمام بالتنوع البيولوجي.
- تطوير تقانة عربية سليمة بيئياً.
- المحافظة على التراث الحضاري من التلوث والتدهور البيئي.

ولقد حرص المجلس عند تنفيذ هذه المحاور وتلك البرامج على الربط بينها وبين «جدول أعمال ـ ٢١» الذي أقره مؤتمر ريو في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ كأساس عربي لتنفيذ التوصيات التي وردت في جدول الأعمال.

وسوف يركز التقرير على بعض هذه القضايا التي تم تناولها في الفترة الزمنية موضع الدراسة، وتشمل قضايا مكافحة التصحر، وزيادة رقعة الأرض الخضراء، ومكافحة التلوث الصناعي، والتوعية والإعلام البيئي، بالإضافة إلى قضايا التغير المناخي.

(أ) التغير المناخي

تمثل ظاهرة التغير المناخي إحدى القضايا البيئية ذات الصبغة العالمية، وهي تعكس بصورة واضحة طبيعة المشكلات البيئية وخصائصها من حيث التداخل والتشابك، بالإضافة إلى عدم اليقين العلمي بطبيعة التغيرات المناخية وتأثيرها المتوقع في الأرض.

- مظاهر الظاهرة

إن الأرض كوكب بارد ليس له طاقة ذاتية، وإن الشمس هي مصدر الطاقة الأساسي له، ويتشكل مناخ الأرض من توازن تلك الطاقة مع العمليات الكيميائية والظواهر الطبيعية، ويتأثر بتركيب الغلاف الجوي للأرض الذي تعمل بعض الغازات فيه كغطاء جوي للكرة الأرضية يسمح بدخول أشعة الشمس ويساعد الأرض على الاحتفاظ بهذه الأشعة.

وتتلقى الأرض كميات من الطاقة الشمسية في صورة أشعة ذات موجات قصيرة لا يعوق غازات الغلاف الجوي دخول معظمها، ولا تسخن هذه الأشعة الهواء الجوي مباشرة، ولكنها تعمل على تسخين سطح الأرض الذي يعكس جزءاً من هذه الأشعة ويعيد إرسالها بدوره كأشعة تحت الحمراء على شكل موجات طويلة. وتصطدم تلك الأشعة في طريقها إلى الفضاء الخارجي بالغلاف الجوي الذي يحتوي على نيتروجين وأوكسجين، بالإضافة إلى بعض الغازات الأخرى التي تعرف بالغازات الدفيئة أو غازات الاحتباس الحراري، وهي: ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكاسيد النيتروجين والفلوروكربون وبخار الماء، التي تمثل نسبتها أقل من واحد بالمئة من غازات الغلاف الجوي.

وتعمل غازات الاحتباس الحراري على إعادة جزء كبير من الأشعة إلى الأرض، مما يعمل على تسخينها، ويعرف التأثير الناتج من حجز تلك الغازات للأشعة المنعكسة للأرض بأثر الاحتباس الحراري، وهي تعد ظاهرة طبيعية، ومن دونها تنخفض متوسطات درجة الحرارة إلى الحد الذي لا يسمح بالحياة على سطح الأرض.

ولكن المشكلة التي يتحدث عنها العالم في الآونة الأخيرة هي أن بعض الأنشطة الصناعية تؤدي إلى زيادة تركيز غازات الاحتباس الحراري في الجو بدرجة كبيرة يمكن أن تحدث تغيراً في النظام المناخي العالمي، إحدى ظواهره ما يتوقعه البعض من احتمالات زيادة درجة حرارة الأرض.

- الآثار المترتبة على الظاهرة

يشير العديد من الدراسات إلى أن ظاهرة التغير المناخي سوف يترتب عليها ارتفاع مستوى مياه سطح البحر وغرق العديد من الجزر الصغيرة، كما أنها سوف تؤثر في الزراعة وتؤدي إلى تناقص غلة الفدان، مما يؤدي إلى انخفاض إنتاج الغذاء وانتشار المجاعات(١٧).

(١٧) «Signs of a Warming World, Global Warming: No Day at the Beach,» (27 November 1997), http://www.com/specials/1997/global.warming/signs.

ـ موقف البلدان العربية

لقد وقّع العديد من الدول العربية على الاتفاقية الإطارية للتغير المناخي، باستثناء الصومال والعراق. وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتغيرات المناخية الذي عقد في مدينة كيوتو اليابانية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، اتفقت الدول العربية والدول النامية ودول الأوبك في موقفها بالنسبة لهذه القضية، ويتلخص هذا الموقف في:

ـ الدول الصناعية هي التي تسببت في تركيز غازات الاحتباس الحراري في الجو ولا بد للملوث أن يدفع ثمن هذا التلوث.

ـ يجب على الدول الصناعية أن تقوم بتقديم المساعدات للدول النامية وتساعدها على مواجهة آثار هذه الأزمة[١٨].

ـ ترفض الدول المنتجة للنفط أية إجراءات تؤدي إلى الحد من الطلب على النفط الذي هو أساس اقتصادها[١٩].

ـ سبق أن عارضت من قبل فرض ضريبة على استخدام الوقود الأحفوري التي عرفت باسم ضريبة الكربون[٢٠].

ـ على الرغم من وجود تناقضات في المصالح داخل الموقف العربي بين الدول المنتجة للنفط (التي سوف تتعرض لخسائر اقتصادية نتيجة الانخفاض المستقبلي في الطلب على النفط من أجل تخفيض الانبعاثات الحرارية) من جانب، ودولة مثل مصر من المنتظر أن تغرق سواحلها الشمالية ودلتا نهر النيل نتيجة ارتفاع منسوب مياه البحر من جانب آخر، إلا أن الدول العربية حرصت على تنسيق المواقف في ما بينها حرصاً على قوة موقفها التفاوضي[٢١].

(ب) مكافحة التلوث الصناعي

اعترافاً بأهمية الصناعة في عملية التنمية من جانب، وحرصاً على الحفاظ على البيئة من جانب آخر، تم وضع برنامج مكافحة التلوث الصناعي. ويهدف هذا البرنامج إلى دراسة أوضاع الصناعات الوطنية وتحديد المشاكل البيئية الناتجة منها وطرق علاجها. ومن

---

(١٨) Ed. Smeloff and Fred Branfman, «Kyoto, Global Warming and the 21st Century: A Global Warming Central Perspective,» 1/7/1998: Perspective on Kyoto, Microsoft Internet Explorer.

(١٩) OPEC, «Will the Kyoto Climate Change Conference Produce a Balanced Agreement?» Microsoft Internet Explorer. http://www.opec.org/climate1htm.

(٢٠) التغيرات المناخية (نشرة تصدر عن مشروع تأهيل القدرات الوطنية المصرية في مجال التغيرات المناخية)، العدد ٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨).

(٢١) المصدر نفسه.

أهم إنجازات هذا البرنامج هو إعداد دليل عن حالة التلوث الصناعي في الوطن العربي يكون بمثابة دراسة أساسية لحجم التلوث الصناعي وأسبابه في المنطقة العربية. ويحرص برنامج مكافحة التلوث الصناعي على تأكيد أهمية دراسة التقييم البيئي للمشروعات الصناعية، وتحديد المعدلات والمقاييس البيئية على مستوى الوطن العربي، وتشجيع استخدام الحوافز الاقتصادية كأداة لتشجيع الصناعات العربية مع الأخذ بالتقانة الصديقة للبيئة، والعمل على نشر التوعية البيئية بين رجال الصناعة والعاملين فيها، وتشجيع عمليات المراجعة البيئية والرصد البيئي. كما يهدف إلى مراجعة التشريعات الوطنية المختلفة وتعديلها لتتلاءم مع المعدلات البيئية العربية المقترحة. وبالنظر إلى برنامج مكافحة التلوث الصناعي نلاحظ أن:

- وضوح الاتساق بين مكونات هذا البرنامج وبنود جدول أعمال القرن الحادي والعشرين.

- استخدام البرنامج لمجموعة مختلفة من أدوات الإدارة البيئية (أدوات اقتصادية، وتشريعية، وثقافية)، وذلك بهدف تعظيم الفائدة المرجوّة من البرنامج.

(ج) برنامج التعليم والوعي البيئي

إن التشريعات البيئية وقوة الالتزام وحدها من دون الإقناع عادة ما يكون تأثيرها محدوداً. العنصر الأساسي لضمان الحفاظ على البيئة وحسن استغلال الموارد يكمن في الوعي البيئي. لذلك حرص مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة على أن يكون الوعي والتربية البيئية أحد المحاور الرئيسية لبرنامج العمل العربي للتنمية المستدامة. ولقد حرص العديد من الدول العربية على إدماج البعد البيئي في المقررات الدراسية المختلفة، وأصبح هناك عدد من الجامعات العربية التي تقدم درجات علمية (دبلوم، وماجستير، ودكتوراه) في علوم البيئة.

ويقوم برنامج التربية والتوعية والإعلام البيئي في الوطن العربي بإعداد الدراسات المختلفة في هذا المجال. ولقد تم حديثاً إعداد دراسة عن حال المعرفة البيئية لدى تلاميذ المراحل الابتدائية في الوطن العربي. كما يقوم البرنامج بإعداد الدراسات التدريبية للإعلاميين بهدف مساعدتهم على شرح القضايا البيئية بسهولة ووضوح.

ويهدف البرنامج أيضاً إلى إنتاج الأفلام الوثائقية والتعليمية التي تحاول أن تقدم قضايا البيئة بأسلوب شيق.

وبالنظر إلى هذا البرنامج نلاحظ:

أ ـ اتساق بنود البرنامج مع البند ٣٦ من جدول أعمال القرن الحادي والعشرين.

ب ـ حرص القائمين عليه بأن تكون مخرجات هذا البرنامج معبرة عن الواقع العربي وغير مستوردة أو منقولة، وذلك عن طريق ربط الحفاظ على البيئة بالقيم السائدة في المجتمع.

(د) مكافحة التصحر وزيادة الرقعة الخضراء

تشير دراسة «حالة التصحر في الوطن العربي ووسائل وأساليب مكافحته» التي أعدتها جامعة الدول العربية مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن الوطن العربي يعاني ظاهرة التصحر بأشكال ودرجات مختلفة بسبب «الاستنزاف الجائر للموارد الطبيعية»، وتلوث التربة والمياه، وزيادة الحمولة الرعوية في التوازن الطبيعي بتكاثر النباتات الرعوية، بالإضافة إلى قطع الغابات والقيام بأعمال التجريف والتبوير والتوسع العمراني[٢٢].

وتشير الدراسات إلى أن ٦٩ بالمئة من مساحة الوطن العربي هي مناطق جافة يقل معدل المطر فيها عن ١٠٠ ملم سنوياً، وتعتبر مناطق صحراوية. يؤدي التصحر إلى نقص إنتاجية التربة وضياع الغطاء النباتي، بالإضافة إلى تدهور إنتاج الغذاء، مما يؤدي إلى حدوث المجاعات. كما أن التصحر يؤدي إلى نزوح البشر من مكان إلى آخر سعياً وراء مصادر الثروة الطبيعية، الأمر الذي يخلق مشاكل سياسية واقتصادية أصبحت تعرف باسم مشاكل اللاجئين البيئيين.

ولقد وقعت بعض الدول العربية على الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر (انظر الملحق رقم (٢))، ودعا مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في اجتماعه في القاهرة في الفترة من ٢٧ ـ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ الدول العربية المعنية إلى تحديد موقفها من الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر، للاستفادة من الإمكانات المتاحة من الاتفاقية حين دخولها حيز التنفيذ. كما طالب المجلس المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة متابعة تنفيذ الاتفاقية.

كذلك قام المكتب التنفيذي لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة في اجتماعه الثامن عشر الذي عقد في ٢١/٥/١٩٩٧ بالتأكيد على الدول العربية التي لم تصدق أو تنضم بعد إلى الاتفاقية، للإسراع في ذلك.

ويضم برنامج مكافحة التصحر وزيادة الرقعة الخضراء الأنشطة التالية:

- دراسة حالة التصحر في الوطن العربي.
- إعداد البرامج التي تحد من التصحر في المنطقة.
- زيادة الرقعة الخضراء.
- تشجيع البحث العلمي في مجال مكافحة التصحر.
- تبادل الخبرات بين الدول العربية للحد من هذه المشكلة.

---

(٢٢) مها الفاهوم، «ظاهرة التصحر في الوطن العربي هل تحدها اتفاقية دولية،» منبر البيئة، السنة ٩، العدد ٣ (تموز/يوليو ـ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)، ص ٧ ـ ٩.

ـ نشر الوعي البيئي بين المواطنين وتشجيعهم على زيادة المساحات الخضراء حولهم.

(٤) تعاظم دور المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال البيئة

كان لازدياد الاهتمام الحكومي بقضايا البيئة صدى كبير على صعيد المجتمع المدني، حيث ازداد عدد المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال البيئة وتعاظم دورها وأصبحت تشكل عنصراً مؤثراً في السياسات البيئية على الصعيدين الوطني والقومي. فعلى سبيل المثال يوجد في لبنان أكثر من ١٠٠ جمعية تعمل على حماية البيئة[٢٣]. أما في تونس، فقد بدأت المنظمات غير الحكومية النشطة في مجال البيئة في الظهور منذ السبعينيات، وقد وصل عددها عام ١٩٩٥ إلى أكثر من ثلاثين[٢٤]. أما في مصر، فقد وصل عدد المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال الأنشطة البيئية المختلفة إلى ٢٢٠ في عام ١٩٩٦[٢٥].

استطاعت هذه المنظمات أن يكون لها دور مؤثر في السياسات البيئية، حيث شاركت في العديد من الدول العربية في وضع الخطط القومية للبيئة، كما ساهمت في مناقشة التشريعات البيئية. ولقد أعطت التشريعات البيئية الحديثة دوراً مهماً لهذه المنظمات، حيث أعطتها بعض التشريعات صفة الضبطية القضائية، كما أن دراسات التقييم البيئي (Environmental Impact Assessments) تعطي لهذه المنظمات الحق في عقد جلسات استماع عامة لمناقشة الآثار البيئية للمشروعات الصناعية يشارك فيها أهالي المنطقة التي سوف تقام فيها هذه المشروعات.

وتعاني المنظمات غير الحكومية العديد من المشاكل، منها اعتمادها على التمويل الأجنبي وعدم قدرتها على الاستمرار في تقديم الخدمات بعد انتهاء التمويل. كما أن وعيها بتأثير المشاكل البيئية ذات الصبغة العالمية (مثل التغير المناخي والأوزون) في الظروف المحلية ما زال محدوداً، الأمر الذي يضعف من قدرتها على تحويل شعار «Think Global and Act Local» إلى حقيقة واقعة.

على الرغم من هذه المشاكل، استطاعت المنظمات غير الحكومية أن تنسق في ما بينها على المستوى الإقليمي، وذلك من خلال إنشاء الشبكة العربية للبيئة والتنمية التي تهدف إلى التنسيق بين المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال البيئة في الوطن العربي

---

(٢٣) لبنان، وزارة البيئة، «إنجاز لبنان ضمن أجندة ٢١» (بيروت، أيار/مايو ١٩٩٧).

(٢٤) UNEP, «Profils des Pays Méditerranéens: Tunisie».

(٢٥) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٦** (القاهرة: المركز، ١٩٩٧). لمزيد من المعلومات عن المنظمات غير الحكومية العاملة في البيئة، انظر: سلوى شعراوي جمعة، **دليل المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال البيئة** (القاهرة: الجامعة الأمريكية، مركز البحوث الاجتماعية، ١٩٩٢).

وتبادل الخبرات في ما بينها. فعلى سبيل المثال:

ـ تشارك الشبكة بصفة مستمرة في اجتماعات لجنة التنمية المستدامة التي تكونت بعد مؤتمر ريو عام ١٩٩٢ لمتابعة تنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين.

ـ نظمت الشبكة مؤتمراً عن «دور المنظمات غير الحكومية في المحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة» عقد في القاهرة عام ١٩٩٥.

ـ شاركت الشبكة في العديد من المؤتمرات العالمية، مثل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية عام ١٩٩٤، ومؤتمر بكين للمرأة عام ١٩٩٥، ومؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن عام ١٩٩٥، ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالدول والمستوطنات البشرية عام ١٩٩٧ (L'Habitat II).

ـ نظمت الشبكة بالتعاون مع التجمع اللبناني لحماية البيئة مؤتمر التشاور العربي الذي عقد في بيروت في الفترة بين ١٨ ـ ٢٤/١١/١٩٩٦، وكان من أهم نتائجه توحيد الآراء العربية تجاه البيئة والتنمية في تقرير تمت المشاركة فيه في مؤتمر «Rio + 5»، الذي عقد في البرازيل في الفترة من ١٣ ـ ١٩ آذار/مارس لتحضير قمة الأرض الثانية.

ـ شاركت الشبكة أيضاً في قمة الأرض الثانية التي عقدت في نيويورك عام ١٩٩٧ من خلال الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة لتقييم ما أحرزته الدول من تقدم في تنفيذ قرارات مؤتمر الأرض الأول.

ـ في إطار التنسيق بين المنظمات غير الحكومية تعد الشبكة حالياً «الدليل البيئي العربي» بهدف تزويد تلك المنظمات والمؤسسات الإقليمية المختصة بمعلومات عن أنشطة المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال البيئة. كما يهدف هذا الدليل أيضاً إلى «تسهيل الاتصال وحركة التعامل في ما بين المنظمات غير الحكومية في المنطقة»[(٢٦)]. ومن المتوقع أن يشمل هذا الدليل معلومات عن ٣٧٣ منظمة عربية غير حكومية عاملة في مجال حماية البيئة.

ولقد كان اكتساب الشبكة العربية للبيئة والتنمية لصفة العضو المراقب في مجلس وزراء البيئة العرب المسؤولين عن شؤون البيئة تجسيداً للإيمان بأن قضايا البيئة تحتاج إلى تعاون كل الجهود سواء الحكومية منها أو غير الحكومية.

---

(٢٦) التقرير العام عن أنشطة الشبكة العربية للبيئة والتنمية ٤/٩/١٩٩٧ المقدم إلى مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته التاسعة، القاهرة، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧.

الملحق رقم (١)

الإطار المؤسسي للاهتمام بالبيئة في الدول العربية

الدولة	الجهاز المختص بالبيئة
١. الجزائر	وزارة الداخلية والجماعات المحلية والبيئية
٢. جيبوتي	وزارة التخطيط ـ التعمير والبيئة والتعاون
٣. السودان	وزارة البيئة والسياحة
٤. جزر القمر	وزارة الإنتاج الزراعي والمشروعات البحرية والبيئية
٥. المغرب	وزارة الفلاحة والتجهيز والبيئة
٦. موريتانيا	وزارة التنمية الريفية والبيئة
٧. الأردن	وزارة الشؤون البلدية والقروية وشؤون البيئة
٨. الإمارات	الهيئة العامة للبيئة وتتبع وزارة الصحة
٩. البحرين	وزارة الإسكان والبلديات والبيئة وتتبع الهيئة العامة للبيئة
١٠. السعودية	مصلحة الأرصاد وحماية البيئة وتتبع وزارة الدفاع
١١. سوريا	وزارة الدولة لشؤون البيئة
١٢. العراق	مجلس حماية البيئة ويتبع وزارة الصحة
١٣. سلطنة عمان	وزارة البلديات الاقليمية والبيئة
١٤. فلسطين	هيئة لحماية البيئة
١٥. قطر	اللجنة الدائمة لحماية البيئة تتبع وزارة الشؤون البلدية
١٦. الكويت	الهيئة العامة للبيئة يرأسها وزير الخارجية
١٧. لبنان	وزارة البيئة
١٨. اليمن	مجلس حماية البيئة
١٩. مصر	وزارة البيئة
٢٠. تونس	وزارة البيئة والتهيئة الترابية
٢١. الصومال	-
٢٢. ليبيا	اللجنة الشعبية العامة للإسكان والمرافق

الملحق رقم (٢)

موقف الدول العربية من الاتفاقيات الدولية المعنية بالبيئة(*)

موقف الدول العربية من الانضمام إلى الاتفاقية الإطارية للتغير المناخي

الدول العربية	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق أو الانضمام	تاريخ النفاذ
المملكة الأردنية الهاشمية	١٩٩٢/٦/١١	١٩٩٣/١١/١٢	١٩٩٤/٣/٢١
الإمارات العربية المتحدة	١٩٩٢	١٩٩٥/١٢/٢٩	١٩٩٦/٣/٢٨
دولة البحرين	١٩٩٢/٦/٨	١٩٩٤/١٢/٢٨	١٩٩٥/٣/٢٨
الجمهورية التونسية	١٩٩٣/٦/١٣	١٩٩٣/٧/١٥	١٩٩٤/٣/٢١
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	١٩٩٢/٦/١٣	١٩٩٣/٦/٩	١٩٩٤/٣/٢١
جمهورية جيبوتي	١٩٩٢/٦/١٢	١٩٩٥/٨/٢٧	١٩٩٥/١١/٢٥
المملكة العربية السعودية	لم توقع	١٩٩٤/١٢/٢٨	١٩٩٥/٣/٢٨
جمهورية السودان	١٩٩٢/٦/٩	١٩٩٣/١١/١٩	١٩٩٤/٣/٢١
الجمهورية العربية السورية		١٩٨٦/١/٤	١٩٩٦/٤/٣
جمهورية الصومال الديمقراطية			
جمهورية العراق			
سلطنة عمان	١٩٩٢/٦/١١	١٩٩٤/١٢/٧	١٩٩٥/٥/٩
دولة فلسطين			
دولة قطر	١٩٩٥/١/١١	١٩٩٦/٣/٢٤	١٩٩٦/٧/١٧
جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية	١٩٩٢/٦/١١	١٩٩٤/١٠/٣١	١٩٩٥/١/٢٩
دولة الكويت		١٩٩٤/١٢/٢٨	١٩٩٥/٣/٢٨
الجمهورية اللبنانية	١٩٩٢/٦/٥	١٩٩٤/٨/١١	١٩٩٥/٣/١٥
الجمهورية العربية الليبية	١٩٩٢/٦/٢٩		
جمهورية مصر العربية	١٩٩٢/٦	١٩٩٤/١٢/٥	١٩٩٥/٣/٥
المملكة المغربية	١٩٩٢/٦/١٣	١٩٩٥/١٢/١٣	١٩٩٦/٣/٢٧
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	١٩٩٢/٦/١٢	١٩٩٤/١/٢٠	١٩٩٤/٤/٢٠
الجمهورية اليمنية	١٩٩٢/٦	١٩٩٥/٧/١٥	١٩٩٦/٢/٢١

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية ومجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، الأمانة العامة، مشروع جدول أعمال مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، الدورة التاسعة، القاهرة، ١٠ ـ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، الجزء ٢، متابعة الاتفاقيات الدولية المعنية بالبيئة، ص ١٣٩ ـ ٣٧٩.

موقف الدول العربية من الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر

الدول العربية	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق أو الانضمام	تاريخ النفاذ
المملكة الأردنية الهاشمية		١٩٩٦/١٠/٢١	
الإمارات العربية المتحدة			ما زالت قيد الدراسة
دولة البحرين		انضمت	
الجمهورية التونسية	١٩٩٤/١٠/١٤	١٩٩٥/٦/١٩	
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	١٩٩٤/٦/١٧	١٩٩٦/١/٢٢	
جمهورية جيبوتي		انضمت	
المملكة العربية السعودية		١٩٩٧/٦/٢٥	
جمهورية السودان		١٩٩٥/١١/٢٤	
الجمهورية العربية السورية		١٩٩٧/٦/٣	
جمهورية الصومال الديمقراطية			
جمهورية العراق			
سلطنة عمان		١٩٩٦/١/٨	
دولة فلسطين			
دولة قطر	تحت الدراسة	تحت الدراسة	تحت الدراسة
جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية		انضمت	
دولة الكويت	١٩٩٥/٩/٢٢	صدقت	
الجمهورية اللبنانية	١٩٩٤/١٠/١٥	١٩٩٥/١٢/٢١	١٩٩٦/٥/١٩
الجمهورية العربية الليبية		١٩٩٥/٧/٢٢	
جمهورية مصر العربية	١٩٩٤/١٠/١٤	١٩٩٥/٧/٧	
المملكة المغربية	١٩٩٤/١٠/١٥	١٩٩٦/١١/١٢	
الجمهورية الإسلامية الموريتانية		١٩٩٦/٨/٣	
الجمهورية اليمنية		١٩٩٦/٧/١٥	

موقف الدول العربية من الانضمام إلى الاتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي

الدول العربية	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق أو الانضمام	تاريخ النفاذ
المملكة الأردنية الهاشمية			
الإمارات العربية المتحدة	خلال مؤتمر ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢		ما زالت قيد الدراسة
دولة البحرين	١٩٩٢/٦/٩	١٩٩٦/٦/١٩	
الجمهورية التونسية	١٩٩٣/٦/١٣	١٩٩٣/٥/٣	
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	١٩٩٢/٦/٥		
جمهورية جيبوتي			
المملكة العربية السعودية			
جمهورية السودان			
الجمهورية العربية السورية	١٩٩٣/٥/٤	١٩٩٦/١/٤	١٩٩٦/٤/٣
جمهورية الصومال الديمقراطية			
جمهورية العراق			
سلطنة عمان		١٩٩٤/١٢/٧	
دولة فلسطين			
دولة قطر	١٩٩٥/٦/١١	تحت الدراسة	
جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية			
دولة الكويت	١٩٩٢/٦/٩		
الجمهورية اللبنانية	١٩٩٢/٦/٥	١٩٩٤/٨/١١	
الجمهورية العربية الليبية			
جمهورية مصر العربية	١٩٩٢/٦	١٩٩٤/٦/٧	
المملكة المغربية	١٩٩٢/٦/١٣	١٩٩٥/٧/٢١	
الجمهورية الإسلامية الموريتانية			
الجمهورية اليمنية	١٩٩٢/٦	١٩٩٥/٧/١٥	

موقف الدول العربية من الانضمام إلى اتفاقية مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون

* تعديل لندن   + تعديل كوبنهاغن

الدول العربية	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق أو الانضمام	تاريخ النفاذ
المملكة الأردنية الهاشمية			
الإمارات العربية المتحدة	١٩٨٩/٤/١٧	١٩٨٩/٤/١٧	
	* لم يتم التوقيع		
	+ لم يتم التوقيع		
دولة البحرين	١٩٨٩/٩/٢٨	١٩٩٠/٤/٢٧	١٩٩٠/٧/٢٦
الجمهورية التونسية		١٩٨٩/٣/١٤	
	* غير موقع عليه	* ١٩٩٣/٥/٣	
	+ غير موقع عليه	+ ١٩٩٤/٦/٢٧	
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	١٩٩٢/١٠/٢٢	١٩٩٢/٩/٢٣	١٩٩٣/١/١٨
جمهورية جيبوتي			
المملكة العربية السعودية		١٩٩٣/٣/١	
جمهورية السودان			
الجمهورية العربية السورية		١٩٨٩/١٢/١٢	١٩٩٠/٣/١٢
جمهورية الصومال الديمقراطية			
جمهورية العراق			
سلطنة عمان			
دولة فلسطين			
دولة قطر	١٩٩٥/١/١٤	١٩٩٦/١/٢٢	١٩٩٦/٤/٢١
جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية			
دولة الكويت	١٩٩٢/١٠/٧	١٩٩٣/٢/٢١	
	* ١٩٩٤/٧/٢٢		
	+ ١٩٩٤/٧/٢٢	+ ١٩٩٤/١٠/٢٠	
الجمهورية اللبنانية	* ١٩٩٣/٧/٢٩		
الجمهورية العربية الليبية			
جمهورية مصر العربية	١٩٨٧/٩/١٦	١٩٨٨/٨/٢	
		* ١٩٩٣/١/١٣	
		+ ١٩٩٤/٩/٢٦	
المملكة المغربية	١٩٨٨/١/٧	١٩٩٢/١١/٩	
		* ١٩٩٥/١٢/١٣	
		+ ١٩٩٥/١٢/١٣	
الجمهورية الإسلامية الموريتانية			
الجمهورية اليمنية		١٩٩٥/٧/١٥	١٩٩٦/٢/٢١

موقف الدول العربية من الانضمام إلى اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون

الدول العربية	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق أو الانضمام	تاريخ النفاذ
المملكة الأردنية الهاشمية			
الإمارات العربية المتحدة	١٩٨٩/٤/١٧	١٩٨٩/٤/١٧	
دولة البحرين	١٩٨٩/٩/٢٨	١٩٩٠/٤/٢٧	١٩٩٠/٧/٢٦
الجمهورية التونسية		١٩٨٩/٣/١٤	
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية		١٩٩٢/٩/٢٣	
جمهورية جيبوتي			
المملكة العربية السعودية		١٩٩٣/٣/١	
جمهورية السودان			
الجمهورية العربية السورية		١٩٨٩/١٢/١٢	١٩٩٠/٣/١٢
جمهورية الصومال الديمقراطية			
جمهورية العراق			
سلطنة عمان			
دولة فلسطين			
دولة قطر	١٩٩٥/١/٤	١٩٩٦/١/٢٢	١٩٩٦/٤/٢١
جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية			
دولة الكويت		١٩٩٢/١١/٢٣	١٩٩٣/٢/٢١
الجمهورية اللبنانية		١٩٩٣/٧/٢٩	
الجمهورية العربية الليبية			
جمهورية مصر العربية	١٩٨٥/٣/٢٢	١٩٨٨/٥/٩	١٩٨٨/٩/٢٢
المملكة المغربية	١٩٨٦/٢/٧	١٩٩٥/١٢/١٣	
الجمهورية الإسلامية الموريتانية			
الجمهورية اليمنية	١٩٩٢/٦	١٩٩٥/٧/١٥	١٩٩٦/٢/٢١

موقف الدول العربية من الانضمام إلى اتفاقية بازل لمراقبة النفايات الخطرة عبر الحدود والتخلص منها

الدول العربية	تاريخ التوقيع	تاريخ التصديق أو الانضمام	تاريخ النفاذ
المملكة الأردنية الهاشمية			
الإمارات العربية المتحدة	١٩٨٩/٣/٢٢	١٩٩٢/١١/١٧	
دولة البحرين	١٩٨٨	١٩٩٢/١٠/١٥	
الجمهورية التونسية	غير موقع عليها	١٩٨٩/٧/١٠	
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية			
جمهورية جيبوتي			
المملكة العربية السعودية		١٤١٠/٥/١٣هـ	
جمهورية السودان			
الجمهورية العربية السورية	١٩٨٩/١٠/١١	١٩٩٢/١/٢٢ مرسوم رقم ٢٤٦ بتاريخ ٢٨/ ٥/ ١٩٩١	
جمهورية الصومال الديمقراطية			
جمهورية العراق			
سلطنة عمان			
دولة فلسطين			
دولة قطر	١٩٩٥/٤/٢٦	١٩٩٥/٩/٢١	١٩٩٥/١١/٧
جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية			
دولة الكويت	١٩٨٨/٣/٢٢	١٩٩٣/١٠/١١	١٩٩٤/١/٩
الجمهورية اللبنانية	١٩٨٩/٣/٢٢	١٩٩٤/١١/١٠	
الجمهورية العربية الليبية			
جمهورية مصر العربية	١٩٨٩/٣/٢٢	١٩٩٢/١٠/٢٤	١٩٩٣/١/٨
المملكة المغربية		١٩٩٥/١٢/١٣	١٩٩٥/١٢/٢٨
الجمهورية الإسلامية الموريتانية			
الجمهورية اليمنية	١٩٩٢/٦	١٩٩٥/٧/١٥	١٩٩٦/٢/٢١

سادساً: العلم والتقانة

العلم والتقانة

محمد رؤوف حامد(*)

مقدمة: ملاحظات مبدئية

باعتبار أن هذه الورقة تمثل التقرير السنوي الثالث عن العلم والتقانة في الوطن العربي، فإنها تأتي امتداداً لتقريرين سابقين (اللذين كتبهما الخبير العربي البارز أنطوان زحلان)، وباستيعاب ما جاء في هذين التقريرين، وما ورد في تقارير أخرى (عالمية وإقليمية)، وكذلك بالأخذ في الاعتبار وضعية وظروف البيئة العربية في العلم والتقانة (التكنولوجيا)، فإن هناك بعض الملاحظات الأساسية التي نود أن نجذب الانتباه إليها في مقدمة هذا التقرير، وهي كالتالي:

التقريران السابقان(1)

في التقريرين السابقين توجد بيانات وملاحظات ورؤى فكرية لا غنى عنها عند عمل استيعاب تراكمي لحال العلم والتقانة في المنطقة العربية. وبخصوص البيانات والمعلومات عن التعليم والدراسات العليا والإنتاجية العلمية والتقنية، فإننا نحيل القارئ إلى التقرير الصادر عام ١٩٩٦، حيث لم تحدث بشأنها تغييرات جوهرية. وأما بخصوص الملاحظات والرؤى التي وردت في التقريرين، فإننا نود أن نجذب انتباه القارئ إلى البعض منها، الذي نعتبره مقدمة للدخول إلى التقرير الحالي:

- لا يوجد نقص في العلماء والمهندسين العرب.

(*) أستاذ علم الأدوية، كلية الصيدلة، جامعة الفاتح، طرابلس ـ ليبيا.

(1) انطوان زحلان: «حال الوطن العربي في العلم والتقانة،» في: **المؤتمر القومي العربي السادس: الوثائق ـ القرارات ـ البيانات** (بيروت: المؤتمر القومي العربي، ١٩٩٦)، ص ٣٠٩، و«حال العلم والتقانة في الأمة العربية،» في: **حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي السابع: الوثائق ـ القرارات ـ البيانات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، ص ٣٦٥.

ـ لا توجد معاهد ومنظمات لتشجيع المعرفة العلمية والتقانة، ولا توجد حركة «خاصة» لدعم التغيير في السياسات المتعلقة بالعلم والتقانة.

ـ معدل الابتكارات العلمية والتقانية الناتجة ذاتياً في الأقطار العربية قريب من الصفر.

ـ تتعلق البحوث العلمية التي تصدر عن الأقطار العربية بالعلوم السهلة، وليس بأعمال البحث والتطوير الخاصة بحقول الخط الأمامي للعلم والتقانة التي تسبقنا فيها دول أخرى في العالم الثالث (هذا على رغم وجود نمو سنوي بمعدل ٩,٥ بالمئة في أعداد الحاصلين على الدكتوراه).

ـ ضعف الاهتمام بالعلم والتقانة في الوطن العربي يؤدي إلى تسرب قدر كبير من الاستثمارات العربية ـ الممكنة ـ إلى الأجانب.

ـ يوجد عدد كبير من الشركات العربية المتعددة الجنسية (عربياً)، لكنها ظلت منذ إنشائها في مراحلها الوليدة من دون تطوير يذكر.

ـ بخصوص انهيارات المنازل (في عدد من المدن العربية)، كانت القدرة التقانية لمنع وقوع الكارثة متوفرة، لكنها تعطلت بفعل علاقات فساد (تسري هذه الملحوظة أيضاً ـ من وجهة نظرنا ـ على سلبيات أخرى في مجالات أخرى).

ـ على رغم أن بعض الشركات العربية هي اليوم بين أكبر الشركات في العالم، إلا أنها تظل تابعة تقنياً.

ـ لا يوجد ـ في الأقطار العربية ـ إلا القليل من النشاط في البحث والتطوير خارج الجامعات.

ـ لم يجر قط أي تحر (المقصود: دراسات ومسوحات) لنوعية العمل العلمي والتقاني الجاري في الأقطار أو المنظمات العربية.

ـ يوجد في الأقطار العربية أكثر من مئة وخمسين جامعة، وما يزيد على ألف من وحدات ومراكز البحث.

ـ المناقشات التي جرت (عام ١٩٩٦) بخصوص أمور تتعلق بالعلم والتقانة، مناقشات فاترة تعتبر ـ مجرد ـ مجهوداً تجميلياً.

وبعد، نؤكد على أهمية هذه الملاحظات التي استقيناها من التقريرين السابقين (عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧)، وذلك من منظور التراكم البنائي للتقرير وللفكر بخصوص حال الأمة العربية علمياً وتقنياً.

الملاحظات الواردة في التقارير العالمية والاقليمية

لا توجد ـ من وجهة نظرنا ـ بيانات، أو ملاحظات، أو رؤى في التقارير العالمية أو الاقليمية ذات قيمة مباشرة ورئيسية بالنسبة لحال العلم والتقانة في المنطقة العربية. وكنا

نود أن يتضمن التقرير الاستراتيجي العربي الذي يصدر من الأهرام منذ اثني عشر عاماً (باعتباره ـ ربما ـ أول الإصدارات العربية كتقرير استراتيجي دوري) تناولاً خاصاً بالعلم والتقانة. إننا نلمس بوجه عام ضعف، أو غياب، التقييم العلمي لأوضاع العلم والتقانة في المنطقة العربية، وهو الأمر الذي يفسر ـ إلى حد كبير ـ صعوبة التناولات (أو المعالجات) الاستراتيجية لهذه الأوضاع. إن كل المؤشرات التي يجري أخذها في الاعتبار عند تقييم أوضاع العلم والتقانة في الساحة العربية (على المستويات القومية أو القطرية أو المؤسسية) هي مؤشرات غير مباشرة مستقاة عادة من قياسات خاصة بالاقتصاد أو التنمية البشرية، أكثر منها قياسات موجهة لتقييم التطورات والتغييرات المعرفية والتقانية. وإذا كانت الأسباب الرئيسية وراء غياب المؤشرات المناسبة تتضمن عدم وجود بيانات متاحة، وكذلك عدم وجود ـ إلى حد كبير ـ أعمال عربية أصيلة في العلم والتقانة، فإن الطريق إلى بناء البيانات وإلى الدفع والتحفيز (المنظومي) على وجود متغيرات إيجابية في حال العلم والتقانة في الوطن العربي، لن يبدأ البداية المناسبة قبل وضع التصور الخاص بهذه المؤشرات، التي يجب أن تكون ذات علاقة مباشرة بالنقاط الحساسة (Sensitive Points) في بنية العلم والتقانة والعوامل المؤثرة فيهما.

الحاجة إلى ماذا..؟!

في التناولات القومية (نقصد المستوى العربي ككل) أو الوطنية القطرية بخصوص قضايا عديدة، منها العلم والتقانة، نشعر دائماً، كأفراد عاديين، أو كمشتغلين بالعلم والتقانة، أو كمسؤولين (...الخ)، أن هناك حاجة (أو حاجات) من الضروري استيفاؤها حتى «ينصلح الحال». وفي تقديرنا أن جوهر الحاجة (أو الحاجات) المطلوبة بالنسبة لإرساء بنى حقيقية للعلم والتقانة في الوطن العربي هو «القصد» (Intention). إن قناعتنا بغياب أو ضعف «القصد»، بخصوص التنمية العلمية والتقانية في الوطن العربي، وليس غياب الموارد البشرية أو المادية، تدفعنا في هذا التقرير، ومن خلال تناول الحال العربي، والأخذ في الاعتبار للمعارف والمتغيرات العالمية في مجالات العلم والتقانة، إلى محاولة تقديم معالجة منهجية لما نتصوره من قصور في «القصد» الخاص بالتنمية العلمية والتقانية كعمود فقري لتنمية القدرات الاقتصادية والسياسية للأقطار العربية، والأمة العربية.

إن هذا التوجه يقتضي تناول الأمور التالية:

- حال العلم والتقانة من خلال المؤشرات المتاحة (وهي في الأغلب مؤشرات غير مباشرة).
- المكانة المنظومية للعلم والتقانة في الواقع الحالي.
- محددات التنمية التقانية.

● أعراض مرضية لحال العلم والتقانة في الساحة العربية.

● البحث عن النموذج التنموي الخاص بنا.

● قضايا وتحديات خاصة.

● المؤشرات المطلوب التعامل معها مستقبلاً.

● الضوء القادم من خلال خطوات ونقاط صغيرة.

أ ـ حال العلم والتقانة من خلال المؤشرات المتاحة (هي في الأغلب مؤشرات غير مباشرة)

نظراً لعدم توفر بيانات ذات صلة وثيقة بأحوال العلم والتقانة في الأقطار العربية، فإنه لا توجد مؤشرات مباشرة يمكن من خلالها عمل قياس منهجي لحال العلم والتقانة في هذه الأقطار، وقد أشرنا إلى نقطة الضعف هذه في المقدمة، مما دفعنا لأن نذكر في البند «ز» من هذه الدراسة قائمة بالمؤشرات الخاصة بالعلم والتقانة، التي عن طريقها فقط يمكن عمل قياس مباشر لأحوال هذه الأنشطة في البلدان العربية. لذا فإننا هنا نضيف عدداً من الملاحظات التي قد تساهم (بالإضافة إلى ما جاء في التقريرين السابقين) في اكتشاف الملامح والحاجات الخاصة بوضعية، ومستقبل، العلم والتقانة على المستوى العربي، لكنها لا تغني مطلقاً عن الحاجة إلى بناء مؤشرات خاصة بالعلم والتقانة (انظر البند «ز» من الدراسة). وفي ما يلي بعض الملاحظات:

(١) ملاحظات بشأن قطاع النفط والبتروكيماويات

على رغم تزايد نسبي في أهمية النفط للاقتصاد العربي[٢]، حيث زاد احتياطي النفط الخام العربي بالنسبة للاحتياطي العالمي من ٥٠ بالمئة عام ١٩٧٦ إلى ٦٠ بالمئة عام ١٩٩٦، وأيضاً حيث زادت حصة الحكومات العربية والشركات الوطنية من إنتاج النفط الخام (على حساب حصة الشركات العالمية) من ٧٤ بالمئة عام ١٩٧٩ إلى ٨٩ بالمئة عام ١٩٩٥، إلا أن هذه الأهمية لم يقابلها التطور المناسب في طاقة تكرير النفط في الوطن العربي، التي زادت فقط على مدى السنوات العشر من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٩٦ بنسبة ١٦ بالمئة، ذلك في حين استطاعت الصين زيادة طاقة التكرير بنسبة ٩٤,٧ بالمئة في هذه الفترة. والجدير بالذكر أن طاقة التكرير في الوطن العربي بالنسبة لطاقة التكرير في العالم تبلغ ٧,٧ بالمئة، وهي تزيد قليلاً على النسبة الخاصة باليابان (٦,٤ بالمئة) وتقل جداً عن النسبة

(٢) ربيع كسروان، معد، «الملف الإحصائي (٧٩): إحصاءات الطاقة في الوطن العربي (١/٢)،» المستقبل العربي، السنة ٢٠، العدد ٢٢٤ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٧)، ص ١٨١.

الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية (١٩,٨ بالمئة)، وأوروبا (٢١,١ بالمئة)، وعلى رغم نمو عائد الصادرات النفطية في الوطن العربي من ٧٤,٨٨٥ مليار دولار عام ١٩٨٥ إلى ١١٢,٨٨٥ مليار دولار عام ١٩٩٦، إلا أن هذا العائد يعتبر طفيفاً جداً بالقياس إلى العائد الممكن عند الاهتمام بالعلم والتقانة في مجال البتروكيماويات[٣].

ومن المعروف أن البتروكيماويات تفوق أسعارها عدة مرات أسعار النفط الخام، حيث يزيد سعر البتروكيماويات الأساسية عن سبعة أضعاف سعر النفط الخام، بينما تبلغ أسعار الكيماويات الوسيطة ١٠ ـ ١٠٠ ضعف. وأما أسعار البتروكيماويات النهائية، فهي تتراوح بين ٣٠ إلى ٥٠٠ ضعف سعر النفط الخام. وبينما نمت صناعة البتروكيماويات في بعض البلدان العربية، إلا أن أغلب نشاط هذه الصناعة يتركز في البتروكيماويات الأساسية. ومن الملاحظ أن كل (أو معظم) الأبحاث التي تجري في مجال البتروكيماويات في الجامعات ومراكز البحوث العربية لا تتعلق بالمشكلات الإنتاجية، أو عملية التطوير، حيث يترك ذلك للشريك الأجنبي، بينما يظل الهدف من البحوث مجرد النشر العلمي والترقي الوظيفي.

(٢) ملاحظات بشأن صناعة الدواء العربية

على رغم وجود صناعة دوائية في عدد كبير من الأقطار العربية، إلا أن هذه الصناعة لم تدخل بعد مجال إنتاج المواد الخام بالقدر المناسب، ولا زالت تعتمد على التصنيع من خلال التصريحات الأجنبية بالنسبة إلى ٤٠ بالمئة من منتجاتها، وذلك على رغم عدم تمتع معظم هذه المنتجات بحقوق الملكية الفكرية، وهو الأمر الذي يظهر ضعف الممارسة الفعلية للبحث والتطوير في هذه الصناعة[٤]. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن بعض البلدان التي بدأت صناعة الدواء مع الصناعة الدوائية العربية أو بعدها، قد أحرزت تفوقاً في مجال المنتجات الخام وفي مجال إنتاج مواد دوائية جديدة (مثل الهند وإيران وإسرائيل والأرجنتين)، وهذا ما لم تنجح فيه صناعة الدواء العربية حتى الآن. إن ما ينقص صناعة الدواء العربية ليس على الإطلاق الإمكانيات المادية أو البشرية، وإنما التوجه الجاد إلى أنشطة البحث والتطوير العلمي والتقاني، مع التعاون المناسب بين الشركات والأقطار وبعضها البعض في هذا الخصوص.

هذا، وتكاد لا تكون هناك مخصصات حقيقية للبحث والتطوير الدوائي في المنطقة العربية، بينما بلغت هذه المخصصات ١٣٥ مليون دولار في إسرائيل (عام ١٩٩٥)،

---

(٣) حمدي أبو النجا، «تكنولوجيا إنتاج البترول والبتروكيماويات،» في: محمد السيد سعيد، محرر، بديل للتقدم: استيعاب التكنولوجيا المتقدمة في مصر (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٨)، ص ٣٠٣.

(٤) محمد رؤوف حامد، مستقبل صناعة الأدوية في مصر والمنطقة العربية، سلسلة كراسات مستقبلية (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٧).

وحوالى ٥٠ مليون دولار في الهند عام ١٩٩٦.

(٣) ملاحظات بخصوص متوسط النمو السنوي في الصناعة[٥]

بلغت النسبة المئوية لمتوسط معدل النمو السنوي في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٥، ٠,٤ بالمئة في مصر، و١,٧ بالمئة في المغرب، و٧,٩ بالمئة في الأردن، و٤ بالمئة في تونس، ذلك بينما كانت هذه النسب في السنوات العشر السابقة (من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٩٠) هي ٢,٦ بالمئة و٣ بالمئة و١,٣ بالمئة في مصر والمغرب والأردن وتونس، على الترتيب. وعند المقارنة ببلدان بدأت حديثاً الدخول في نطاق دول النمور، مثل إندونيسيا وماليزيا، فإننا نجد أن النسبة المئوية لمتوسط معدل النمو السنوي في الصناعة قد زادت من ٦,٩ بالمئة (١٩٨٠ ـ ١٩٩٠) إلى ١٠,١ بالمئة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٥)، وذلك بالنسبة لاندونيسيا، كما أن هذه النسبة قد تطورت بخصوص ماليزيا من ٧,٢ بالمئة (١٩٨٠ ـ ١٩٩٠) إلى ١١ بالمئة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٥).

(٤) ملاحظات بشأن دليل التنمية البشرية[٦]

يحتسب هذا الدليل على أساس ثلاثة مؤشرات هي طول العمر، والتحصيل العلمي، ومستوى المعيشة. وبتفحص آخر تقرير عن التنمية البشرية في العالم (١٧٣ دولة) نجد أن ترتيب الدول العربية قد تراوح بين المرتبة ٣٩ (البحرين)، والمرتبة ١٧٢ (الصومال). وقد كان المتوسط الخاص بترتيب الدول العربية هو ١٠٦ (وهو ترتيب مصر نفسه، التي يأتي ترتيبها رقم ١٣ بين ٢١ دولة عربية). هذا، ويأتي الترتيب العام للدول العربية كما يلي:

١ ـ البحرين	٢ ـ الإمارات العربية المتحدة	٣ ـ قطر
٤ ـ الكويت	٥ ـ ليبيا	٦ ـ السعودية
٧ ـ الجزائر	٨ ـ الأردن	٩ ـ تونس
١٠ ـ عمان	١١ ـ سوريا	١٢ ـ لبنان
١٣ ـ مصر	١٤ ـ العراق	١٥ ـ المغرب
١٦ ـ جزر القمر	١٧ ـ اليمن	١٨ ـ السودان
١٩ ـ موريتانيا	٢٠ ـ جيبوتي	٢١ ـ الصومال

إن البيانات والملاحظات السابقة بخصوص صناعتي النفط (والبتروكيماويات)،

---

(٥) البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٩٧** (واشنطن، دي سي: البنك، ١٩٩٧)، ص ٢٥٢.

(٦) «الملف الإحصائي (٧٨): التنمية البشرية في الوطن العربي (١ من ٣)،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢١٧ (آذار/مارس ١٩٩٧)، الجدول رقم (١): «دليل التنمية البشرية،» ص ١٨٥.

والدواء، وكذلك بخصوص مقارنة النمو الصناعي في بعض الدول العربية بكل من اندونيسيا وماليزيا، ثم الإشارة إلى بعض مؤشرات التنمية البشرية، كل ذلك قد يعطي دلالة غير مباشرة عن وضعية النمو العلمي والتقاني. هذا بالإضافة إلى وضعية التنمية البشرية كأساس للتنمية بوجه عام.

ب ـ المكانة المنظومية للعلم والتقانة في الواقع الحالي(٧)

حتى نتعرف على المكانة «المنظومية» للعلم والتقانة في الواقع العربي، نوضح أن المقصود بالمنظومة (System) «مجموعة من الأجزاء لها في ما بينها روابط بيئية، بحيث ان هذه الأجزاء تبدو كوحدة واحدة (Unity)، وذلك بفعل تنظيم (Organization) لعلاقاتها ببعضها البعض». وبالتالي فالمكانة المنظومية للعلم والتقانة تعني «وضعية»، و«دور» العلم والتقانة كجزء بالنسبة لبقية الأجزاء داخل المنظومة، وذلك على اختلاف مستويات المنظومات. هناك المستوى الكبير، مثل مستوى الحكومة أو الدولة... الخ، وهناك المستوى المتوسط، مثل المستوى القطاعي (قطاع النفط وقطاع الصحة... الخ)، أو المستوى المؤسسي، مثل الشركات الكبرى والهيئات والجامعات، وهناك المستوى الصغير، مثل الشركات الصغيرة والمستشفيات... الخ، وهناك أيضاً المستوى الكبير جداً (Supra) مثل المستوى العربي، أو مستوى مجموعة الـ ١٥، أو مجموعة الـ ٧... الخ. وهكذا يكون المقصود بالمكانة المنظومية للعلم والتقانة في الواقع الحالي «علاقة العلم والتقانة كجزء ببقية الأجزاء داخل المنظومات المختلفة على اختلاف مستوياتها». هل للعلم والتقانة مكانة عليا أو مكانة هشة في تسيير الأمور؟ ما هو تأثير العلم والتقانة في بقية الأجزاء، وما هو تأثير الأجزاء الأخرى (داخل المنظومة) في العلم والتقانة؟ ولا بد هنا من أن نأخذ في الاعتبار أنه في أي مستوى منظومي (كبير أو صغير... الخ)، فإن جزء العلم والتقانة يعتبر منظومة صغرى داخل المنظومة الأم، وكذلك تعتبر بقية الأجزاء منظومات صغرى أخرى. وبالنسبة لكل منظومة (System) توجد منظومات أصغر (Sub-Systems) ومنظومات أكبر (Super-Systems)، وهكذا. الأمر يختص إذن بالديناميكية والاتجاه بالنسبة للعلم والتقانة داخل المنظومات الحياتية العربية على اختلاف مستوياتها. وحتى نقترب من الموضوع أكثر وأكثر نوجه الأسئلة التالية (باعتبارها مؤشرات) لمكانة العلم والتقانة داخل كل منظومة عربية على اختلاف مستوياتها:

* إلى أي مدى يجري استخدام العلم والتقانة كوسيلة في تحديد الأهداف؟

* ما هو حجم مشاركة العلم والتقانة في «الاستخبار» و«الاستشراف» و«التنبؤ»

---

(٧) محمد رؤوف حامد، «التقدم الأسي،» في: محمد السيد سعيد، محرر، **الثورة التكنولوجية: خيارات مصر للقرن ٢١** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٦)، ص ١٨٣.

بخصوص التحديات والتنافسيات والإمكانات والعقبات والمستجدات؟(٨) وما هو حجم، وتأثير، هذه المشاركة في وضع الأهداف والأهداف البديلة للمنظومة ككل؟

* هل يتم باستمرار تطوير «تشغيل» الموارد المادية والبشرية في المنظومة (على اختلاف مستوياتها) من خلال وسائل العلم والتقانة؟

* وهل تستخدم وسائل العلم والتقانة في التنسيق بين المكونات المختلفة للمنظومة وترشيد التفاعل بينها؟

* وفي النهاية يكون السؤال المنظومي الأعظم، وهو: إلى أي حد تتابع المنظومة الأم (الحكومة أو الشركة أو المستشفى... الخ) الأداء والتشغيل والتنسيق وتحديد الأهداف ومجابهة التحديات في المنظومات الأصغر (Subsystems) من خلال وسائل ومفاهيم العلم والتقانة (وليس من خلال اعتبارات أخرى، مثل العلاقات والمصالح القصيرة النظر، وربما تبادل المنفعة الذي يشوبه فساد)؟

إن الأسئلة السابقة تعطي فكرة عما نريد أو نقصد بالمكانة المنظومية، وكما هو واضح، فإن المعالجة التفصيلية لهذا الموضوع تخرج عن نطاق المقام الحالي في هذه الدراسة، وبالتالي نكتفي هنا بجذب الانتباه إلى بعض الأحداث أو المؤشرات التي تعطي دلالة على الواقع العربي بالنسبة للمكانة المنظومية للعلم والتقانة، التي نوجزها في ما يلي:

(١) إدارات البحوث والتطوير في وحدات العمل

على رغم انتشار وجود إدارات للبحث والتطوير داخل وحدات العمل الإنتاجي (وربما الخدمي أيضاً)، إلا أن الشاغل الأساسي لهذه الوحدات يظل - في معظم الأحيان - اختبارات الجودة وليس تطوير المنتج أو العملية الإنتاجية أو الخدمة. إن هذا الوضع لا يتناسب إطلاقاً مع الأهمية القصوى للتغيير التقاني بالنسبة لمنحنى تطور المنتجات والعمليات الإنتاجية والخدمية، ولا يتناسب مع عراقة دور وحدات البحث والتطوير بالنسبة للإنتاج، حيث عرف العالم الدور المؤسسي للبحث والتطوير منذ بدايات القرن العشرين.

وبالإضافة إلى الوجود الفعال لهذه الوحدات، فقد نما مؤخراً الاهتمام بوجود مسؤول (أو خبير) تقاني (Chief Technology Officer) تتلخص مهمته في ترشيد وتعظيم قدرات التغيير التقاني داخل وحدة العمل، وذلك من خلال تنظيم وإعداد البيانات والمقارنات الخاصة بالتنافسية والنقل والاستيعاب والتغيير التقاني. وهنا تجدر بنا الإشارة إلى أن بعض وحدات العمل في بعض الصناعات العربية تقوم فعلاً بأنشطة

(٨) B. R. Martin, «Foresight in Science and Technology,» *Technology Analysis and Strategic Management* (1995), p. 139.

تطويرية جيدة، نذكر منها وحدات في صناعة السكر، وكذلك وحدات في صناعة السجاد، وكذلك بعض وحدات في صناعة الدواء في بعض الأقطار العربية. إننا هنا لا نحصي الوحدات التي تمارس نشاط بحث وتطوير حقيقياً، إذ نشير فقط إلى بعض الأمثلة، غير أننا نؤكد محدودية وجود نشاط بحث وتطوير حقيقي في وحدات الإنتاج والخدمات في المنطقة العربية.

(٢) مكانة العلم والتقانة في الهيكل الوزاري للحكومات العربية

لا تزال أمور البحث والتطوير والتقانة في البلدان العربية مرتبطة ـ شكلاً ـ بالجامعات، حيث كما هو معروف، تصرف معظم الإنفاقات على البحث العلمي في المنطقة العربية (حوالى ٦٥ بالمئة ـ ٩٥ بالمئة) على مؤسسات التعليم الجامعي. يساعد على استمرار هذا الوضع استمرار اعتبار وزارة التعليم (أو التعليم العالي) هي الجهة المسؤولة عن أنشطة البحث العلمي والتطوير التقاني. إن استمرار هذا الوضع من شأنه تواصل الفصل المفتعل بين أنشطة البحث والتطوير وعموم مجالات الحياة (صناعة ـ زراعة ـ بيئة ـ تعليم ـ صحة. . . الخ). ومن المهم هنا الانتباه إلى أن معظم البلدان المتقدمة أو التي في سبيلها إلى التقدم قد أسست مستوى حكومياً عالياً للتعامل مع أمور العلم والتقانة. هذا المستوى قد يكون وكالة للتقنية العلمية كما في اليابان (التي لمديرها مرتبة وزارية)، أو وزارة للبحث والتقانة كما في ألمانيا، أو وزيراً للعلم كما في المملكة المتحدة. وفي أحيان قليلة جداً يتم الجمع بين وزارة البحث والتقانة والمسؤولية عن الجامعات كما في فرنسا[٩]. ونظراً للتوجه التقليدي في الساحة العربية بقصر أنشطة البحث والتطوير ـ من الناحية العملية ـ على الجامعات، وهو وضع يؤثر سلباً في العلم والتقانة كوسيلة لدفع التطوير في عموم مجالات الحياة، فإننا نرى ضرورة تخصيص وكالة أو هيئة أو وزارة خاصة بالعلم والتقانة في الحكومات العربية، بحيث يكون عملها خاصاً بمتابعة وضع وتنفيذ وتطوير السياسة القومية للعلم والتقانة، وتحديد توجهات وحجم وتمويل وطرق تقييم البحث العام الذي تقوم به الجامعات ومراكز البحوث من أجل الارتقاء المعرفي والتقاني للمجتمع ككل، وكذلك تقرير الأمور التشريعية والمالية المناسبة لتحفيز قطاعات ووحدات الإنتاج والخدمات العامة والخاصة على التطوير التقاني. غير أنه من المهم إدراك أن مجرد تخصيص وكالة أو وزارة للعلم والتقانة ليس هدفاً في حد ذاته، وإنما المهم هو ممارسة إيجابية لمهام حفز ونشر الارتقاء العلمي والتقاني، وبأداء متوافق مع الأهداف. وهنا تجدر الإشارة إلى أن المسؤول عن وزارة للعلم والتقانة في بلد عربي قد توصل إلى سياسة وطنية للعلم والتقانة، ليس من خلال دراسات ومسوحات فعلية وإنما من خلال سلسلة طويلة من اللقاءات والاجتماعات وحلقات النقاش التي تم الصرف عليها من خلال

---

(٩) اليونسكو، **تقرير ١٩٩٣ عن العلم في العالم** ([د.م.]: اليونسكو، [١٩٩٣])، الترجمة العربية، ص ١٣٨.

تعاون مالي مع جهة أجنبية، وبعد أن توصل الوزير المختص مع طاقم المسؤولين معه إلى وثيقة السياسة العلمية التقانية خرج من الوزارة في تغيير وزاري، وجاء سلفه الذي بدأ يبني بناءً مختلفاً. إننا بهذه الإشارة نجذب الانتباه إلى البعد السلبي في منهج العمل. فكلا الوزيرين لم يلجأ إلى الدراسات والمسوحات، ولم يتجه الوزير الجديد إلى استكمال جهد الوزير السابق بالتصحيح والتواصل. وربما يمكن القول إن هناك حاجة ليس فقط لمكانة منظومية للعلم والتقانة، بل أن تكون هذه المكانة أعلى ـ مؤسسياً ـ من مكانة الأفراد من القيادات.

(٣) علاقة العلم والتقانة بالاقتصاد والتجارة

على رغم أن علاقة العلم والتقانة بالاقتصاد مسألة تكاد تكون تراثية بالنظر إلى الكتابات الاقتصادية المتخصصة منذ آدم سميث إلى روبرت سولو، إلا أنه لم يظهر لهذه العلاقة أية انعكاسات في التصرف العربي تجاه اتفاقيات الغات، سواء قبل بدء سريان الاتفاقيات أو بعدها، وحيث إن هذه الاتفاقيات تؤدي ـ باختصار شديد ـ إلى زيادة قدرة المتفوقين تقانياً على الاستحواذ على نصيب أكبر في السوق، وعلى المزيد من التفوق، فإنه كان من المنتظر أن تسارع المؤسسات العربية باكتشاف وممارسة سبل التقدم التقاني، غير أن هذا لم يحدث، أو لم يحدث بالحجم والسرعة المناسبين. وعلى رغم أن بعض الصناعات (مثل صناعة الدواء) تعتبر بطبيعتها أكثر اعتماداً من غيرها على البحث والتطوير، إلا أن صوت بعض القائمين على هذه الصناعات بخصوص محاذير الغات ومخاطر التطبيق الفوري لاتفاقية حقوق الملكية الفكرية كان ولا يزال أكبر من أية جهود أو ترتيبات تكون قد بذلت لمجابهة الغات أو للاستفادة من الفترة الانتقالية في تطبيق حقوق الملكية الفكرية(١٠). وفي تقديرنا يعتبر تخاذل المسؤولين في الحكومات وفي قطاعات الإنتاج والخدمات (الخاصة أو العامة) عن اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل العلمي والتقني مع اتفاقيات الغات، على رغم مضي أكثر من ثلاث سنوات على توقيعها، مؤشر حاد على ضعف المكانة المنظومية للعلم والتقانة في البلدان العربية، وأيضاً ضعف المكون العلمي التقاني في اتخاذ القرارات عند النخبة السياسية، وكذلك عند نخبة رجال الأعمال.

وختاماً لهذا الجزء يمكن القول إن عدم الإحساس بالضغط والإجهاد (Stress) والتوتر في الشارع العربي نتيجة ازدياد الفجوة التقانية بيننا وبين العالم المتقدم، وكذلك نتيجة تصاعد التحديات التنموية الواقعة علينا بمرور الوقت، إنما يتوازى مع غياب «القصد» في إحداث تقدم تقاني عربي.

ج ـ محددات التنمية التقانية

تعتبر التنمية التقانية ضرورة ليس فقط من أجل إحداث نمو اقتصادي ومن أجل

---

(١٠) حامد، مستقبل صناعة الأدوية في مصر والمنطقة العربية.

التنافس.. بل أيضاً ضرورة حياة. وباعتبار أن التغيير صفة مرتبطة عضوياً بالتقانة[١١]، حيث تتغير التقانة باستمرار في إطار التنافسية، وتطور المعرفة العلمية، وكذلك تطور طموحات الإنسان، فإن المقصود بالتنمية التقانية التنمية المستمرة للقدرة على إحداث «تغييرات تقانية» متطورة. إن بيت القصيد إذن هو التغيير التقاني أو تطوير المعرفة الفنية بالقدر الذي يؤهل لإحداث تطوير في المنتج أو العملية الإنتاجية أو الخدمة. وهكذا، الزمن يمر، والحياة تتغير، والتقانة تتغير معها. وإذا توقفت المعرفة الفنية عن التطور، فإن ملاحقة الحياة الطبيعية (التي هي دائمة التطور) تصير مسألة صعبة، وهنا يبدأ التخلف في البزوغ...، وإذا استمر الحال هكذا، فإن الفجوة بين التقدم والتخلف تزداد، بحيث يؤثر ذلك في إدراك الإنسان لمعنى التقدم وفي إدراكه لإيقاع مرور الزمن. ويحدث أن يتمدد الزمن (Time Dilation) ويعم التلكؤ وتنتشر اللامبالاة وتتعمق التبعية[١٢]. كل ذلك (وغيره) يحدث في حالة التخلي عن امتلاك القدرة على فهم، واستيعاب، التطوير في المعرفة الفنية (أو التغيير التقاني)، ومن ثم التخلي عن إمكانية إحداث التغيير التقاني.

وإذا كان للتغيير التقاني الأهمية الحرجة التي سبقت الإشارة إليها، فإن من الضروري الانتباه إلى أن التغيير التقاني لا يحدث من دون قصد. وعند توفر القصد، فإن النجاح الأصيل يتحقق فقط من خلال الانتباه إلى ما يمكن تسميته محددات التنمية التقانية، أو العوامل المؤثرة في إنجاز وتواصل إنجاز التغيير التقاني.

هناك في تقديرنا ثلاثة أنواع من المحددات أو العوامل التي تؤثر ـ بصرف النظر عن انتباهنا إليها ـ في مسيرة التنمية التقانية، ومن شأن الانتباه إلى هذه المحددات وإجراء تعامل رشيد متوافق معها، ضبط، وتسريع، التنمية بوجه عام. هذه المحددات هي:

(١) سلاسل تحولات القيمة

لقد شغلت تحولات القيمة الفكر الاستراتيجي في التنمية، بحيث صار التقدم المؤسسي أو المجتمعي يحدث بواسطة (ويقاس من خلال) ثلاثة أنواع رئيسية من سلاسل تحولات القيمة، وهي:

- تحولات القيمة الاقتصادية.
- تحولات القيمة الصناعية.
- تحولات القيمة التقانية.

---

(١١) محمد رؤوف حامد، «إدارة التغيير التكنولوجي،» علوم وتكنولوجيا، العدد ٤٧ (١٩٩٧)، ص ٤٥.

(١٢) محمد رؤوف حامد، «الأبعاد السيكولوجية للنظرية النسبية،» العربي (الكويت)، العدد ٤٠٥ (١٩٩٢)، ص ١٧٥.

إن هذه التحولات مرتبط بعضها ببعض ارتباطاً عضوياً، فتحولات القيمة الاقتصادية تحتوي في داخلها أو تنشأ من تحولات القيمة الصناعية، وتلك الأخيرة هي أيضاً تحتوي في داخلها أو تنشأ من تحولات القيمة التقانية. معنى ذلك أن التحولات التقانية للقيمة تقود إلى تحولات صناعية، التي هي الأخرى تقود إلى تحولات اقتصادية. معنى ذلك أيضاً ـ وهذا هو الأهم ـ أن لا تطور اقتصادياً من دون تطور تقاني. وإذا أخذنا في الاعتبار أن قوة الدفع الرئيسية للتطور التقاني هي أنشطة البحث والتطوير، فإنه يمكن القول إن أنشطة البحث والتطوير هي الوقود (أو الغذاء) الطويل المدى لإجراء تحولات اقتصادية أصيلة. إن العلاقة العضوية (والسببية) بين تحولات القيمة التقانية وتحولات القيمة الاقتصادية تشرح أسباب ضعف التنمية الاقتصادية للبلدان العربية، وهي تشرح أيضاً أسباب تسارع التنمية الاقتصادية لأمم أخرى. لقد بلغ الاهتمام بتحولات القيمة التقانية حد اعتبار «تشجيع» الاستثمار في البحث والتطوير أمراً يبلغ في أهميته درجة أهمية الاستثمار نفسه[١٣].

(٢) الإطار المرجعي (أو ميزان التقانة)

على رغم الضعف العام لمستوى التنمية التقانية في البلدان العربية، إلا أن الحديث عن «التقانة» و«التكنولوجيا» صار في حد ذاته ظاهرة. ولأن بيت القصيد في التقانة هو «القدرة التقانية» وليس مجرد التحدث عن التقانة، فإن ما يطرح على الساحة العربية من «كلام» بخصوص التقانة يحتاج إلى تنظيم ذهني لمعايرة الأفكار والرؤى المطروحة، بحيث يمكن تحويلها إلى قوة دفع تحدث تنمية تقانية. إننا نقصد بالتنظيم الذهني إطاراً مرجعياً مرناً (Frame of Reference) يكون بمثابة ميزان يتم من خلاله تصنيف، وتقويم، وتنظيم، أية أطروحات تقانية بهدف تحويلها من مستوى الحديث والحكاية والرؤية والتصور، إلى مستوى النظام والتأثير والبناء، تماماً كما تتحول الموجة الأثيرية إلى صوت، أو المغناطيسية إلى حركة، أو الكهرباء إلى ضوء. إن وجود إطار مرجعي (أو ميزان) في هذا الشأن، يؤدي ليس فقط إلى تعظيم العائد الفعلي من الأطروحات الخاصة بالتقانة، بل أيضاً إلى ترشيد الجهود والتوجهات الخاصة بتطوير الفكر التقاني. وباستخدام الإطار المرجعي (أو الميزان)[١٤] فإن أية أحداث أو عوامل أو تصورات بخصوص التغيير التقاني يمكن تصنيفها من خلال بعدين: البعد **الأول** خاص بالمستوى الذي يجري تناوله، والبعد **الثاني** خاص بالآليات أو المكونات التي يجري التعامل معها. وينقسم البعد الأول (أي المستوى الذي يجري تناوله) إلى ثلاثة مستويات رئيسية هي:

(أ) الدولة.

---

(١٣) R. R. Nelson and P. M. Romer, «Science, Economic Growth and Public Policy,» *Challenge* (March/April 1996), p. 9.

(١٤) محمد رؤوف حامد، «نحو ميزان للتكنولوجيا،» الأهرام، ١٩٩٦/٥/٤.

(ب) المجال، الذي يمكن أن يكون: صناعة ـ تعليم ـ زراعة ـ صحة . . . الخ.

(ج) الوحدة، والمقصود هنا وحدة العمل، سواء هي شركة أو مصنع أو مدرسة أو مركز بحثي . . . الخ.

وأما البعد الثاني والخاص بالآليات أو المكونات، فإنه ينقسم إلى ثلاث آليات رئيسية تختص بالتقانة، وهي:

(أ) الإدارة (وتتفرع إلى آليات أخرى مثل: الاستخبار ـ التنبؤ ـ التخطيط ـ التشغيل . . . الخ).

(ب) الإبداع؛ (ويتفرع بدوره إلى آليات أخرى مثل: البحث العلمي ـ البحث التقاني ـ التعليم . . . الخ).

(ج) الزمن (وهنا تجري مقارنات تختص بالسبق والتنافسية).

وفي تقديرنا يمكن أن يساهم الإطار المرجعي للتقييم التقاني في ترشيد وتعظيم إيجابية القرارات التقانية. وفي كل الأحوال، فإن الإطار المرجعي (أو الميزان) التقاني يساعد على رسم خريطة عامة لتضاريس الوضعية التقانية القائمة والممكنة بخصوص أي تغييرات تقانية، وفي ضوء الظروف المختلفة (محلية وإقليمية وعالمية)، وفي الوقت نفسه من شأن الالتزام به إيقاف نزيف «الكلام» بشأن التقانة والتحول إلى ممارسة التقانة[١٥].

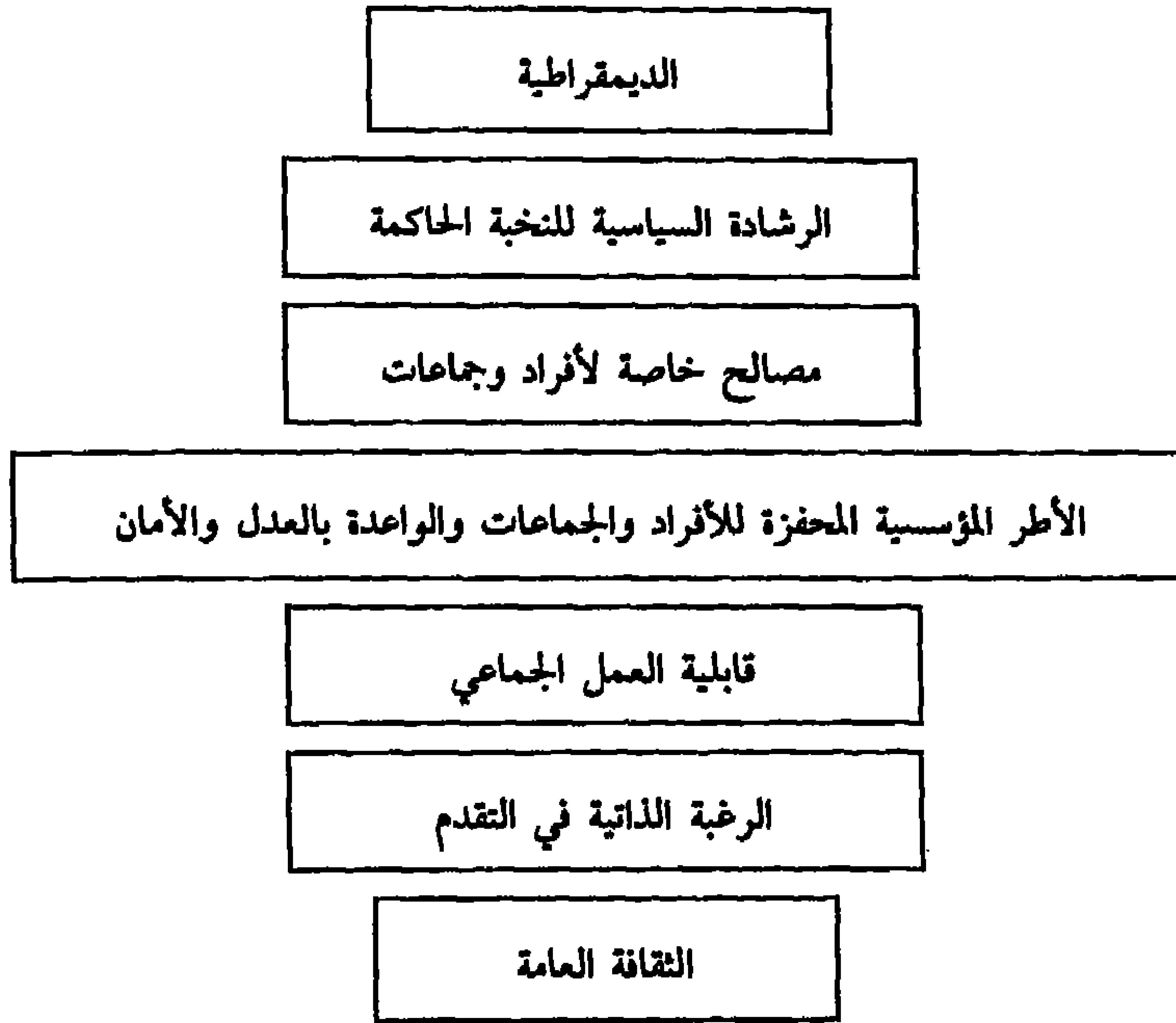
(٣) المحددات غير المرئية بخصوص التغيير التقاني

جرى العرف في الكتابات المتخصصة على اعتبار التغيير التقاني يحدث تحت تأثير أي من طلبات (أو احتياجات) السوق (Market Demand)، أو قوة الدفع الناتجة من الاكتشافات العلمية الجديدة (Science Push)، أو كليهما معاً. إن هذا الفكر السائد لا يأخذ في الاعتبار أموراً (أو قضايا) أخرى ربما يؤثر أحدها أو بعضها في حدوث التغيير التقني، أو في انتشاره (Diffusion) تأثيراً كبيراً.

إن هذه الأمور أو القضايا يعتمد ـ إلى حد كبير ـ بعضها على بعض، وبالترتيب الذي يعبر عنه الشكل الهرمي التالي. ويمكن أن نطلق على جملة هذه العوامل «العوامل الأخرى غير العلم والسوق»، أو العوامل المساعدة. وفي تقديري، أن هذه العوامل تؤثر منذ زمن في فرص التنمية التقانية العربية ومسارها أكثر من تأثيرات المال العربي، أو حجم السوق العربي، أو الكتلة الحرجة من العلماء والتقانيين العرب. وقد يحتاج الأمر إلى تناولات أكاديمية إنسانية، مثل دراسات في علم الاجتماع السياسي بخصوص التغيير التقاني.

---

(١٥) المصدر نفسه.



(١) يمكن أن يطلق على المحددات غير المرئية «العوامل الأخرى غير العلم والسوق»، أو العوامل المساعدة.

د ـ أعراض مرضية

(١) الاستثمار المالي وليس التقاني

بذلت بعض الحكومات العربية مؤخراً نشاطاً مكثفاً لبيع الشركات العامة، في الوقت الذي لم تبذل فيه الحكومات جهوداً مثيلة (أو جهوداً على الإطلاق) في مجال الاستثمار التقاني بالنسبة للقطاعين العام والخاص. وهنا يجذب اهتمامنا أن مصر تعاني (على الرغم من تقارير طيبة عن مسيرة الخصخصة فيها) ازدياد العجز المزمن في الميزان التجاري[١٦]، الذي بلغ أكثر من ٥٣ مليار دولار أمريكي خلال الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٦. وقد كان هذا العجز نحو ٤,٢ مليار دولار عام ١٩٩١، ووصل في عام ١٩٩٦ إلى نحو ٩,٥ مليار دولار. ويعزى السبب الرئيسي في العجز التجاري إلى ضعف الصادرات الصناعية. ونحن هنا نسوق هذه الإشارة عن مصر باعتبارها أكثر الدول العربية غنى في كم الموارد البشرية في العلم والتقانة، ولكن من دون تفعيل مناسب في

(١٦) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٧**، رئيس التحرير وحيد عبد المجيد (القاهرة: المركز، ١٩٩٨)، ص ٣٢٧.

مسار تنمية تقانية، مما نتج منه خلل في الميزان التجاري استمر وتفاقم على مدى السنوات السبع الأخيرة على رغم شدة اهتمام، وتركيز، الحكومة على إصلاحات مالية كثيرة. إن الإصلاح التقاني هو الأساس الأكثر أهمية وجدوى في مسيرة التنمية الاقتصادية، وهو الأمر الذي دفع حكومات أخرى في دول العالم الثالث إلى اتخاذ إجراءات نشطة في تحضير وتوجيه وضبط التنمية التقانية، وبخاصة في مجالات التقنيات الراقية، مثل تقانيات الدواء والتقانة الحيوية. ومن أمثلة الأداء الحكومي في هذا الصدد[١٧] ما قامت به الهند مؤخراً من إنشاء إدارة حكومية لأنشطة بحوث التقانة الحيوية الدافعة لتطور الصناعة، وذلك بميزانية قدرها ٣٠ مليون دولار سنوياً، وكذلك قيام حكومة سنغافورة بإقامة بنية أساسية خاصة بالتقانة الحيوية كالصناعة في إطار خطة خمسية (١٩٩٠ ـ ١٩٩٤)، ثم إنشاء ـ بواسطة الحكومة ـ شركة للاستثمار المحلي في التقانة الحيوية (Singapore Bio-Innovations). وربما يكون من المناسب المقارنة بين النمو السنوي للصادرات في مصر (التي اعتمدت على الإصلاح المالي أساساً)، وفي اندونيسيا وماليزيا اللتين بذلتا جهوداً مكثفة في الإصلاح التقاني. لقد كان متوسط النمو السنوي للصادرات في مصر نحو ٥,٢ بالمئة في الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٩٠ وانخفض إلى ٤,٢ بالمئة في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٥. وأما متوسط النمو السنوي للصادرات في اندونيسيا، فقد كان ٢,٩ بالمئة في الفترة الأولى، ثم ارتفع إلى ١٠,٨ بالمئة في الفترة الثانية، وبالمثل ارتفع متوسط النمو السنوي للصادرات في ماليزيا من ١٠,٩ بالمئة في الفترة الأولى إلى ١٤,٤ بالمئة في الفترة الثانية. وإذا تفحصنا[١٨] البيانات الخاصة بالهند، التي يقل مستوى المعيشة فيها عن مصر، لكن تستمر في صبر وجدية في تطوير إمكانياتها التقانية، فإننا نجد أن متوسط النمو السنوي في صادراتها قد ارتفع من ٥,٩ بالمئة في الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٩٠، وإلى ١٢,٥ بالمئة في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٥[١٩].

(٢) شراء تراخيص إنتاج مستحضرات صيدلية انتهى سريان براءات اختراعها[٢٠]

على رغم ازدهار صناعة الدواء (المعتمدة على التشكيل الصيدلي)[٢١] في البلدان العربية، حيث تخطت عدة أقطار تغطية ٧٥ بالمئة من الاحتياجات المحلية من الأدوية (مثل سوريا ومصر والمغرب وفلسطين)، إلا أن حوالى ٤٠ بالمئة من الإنتاج العربي يصنع من خلال تراخيص تصنيع (نظير إتاوة) من شركات أجنبية. والغريب أن معظم المستحضرات

---

(١٧) حامد، مستقبل صناعة الأدوية في مصر والمنطقة العربية.

(١٨) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٩٧، ص ٢٥٢.

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) حامد، المصدر نفسه.

(٢١) التشكيل الصيدلي يعني صناعة المستحضر الصيدلي وليس صناعة المادة الخام.

العربية التي تصنع بترخيص من الصناعات الأجنبية ليس لها براءات اختراع سارية، وذلك حيث لا تزيد النسبة المئوية للأدوية المصنعة عربياً ولا تزال لها براءات اختراع سارية على ٥ ـ ١٠ بالمئة. معنى ذلك أن صناعات الدواء العربية تصنع من خلال التراخيص الأجنبية مستحضرات كان يمكن أن تصنعها من دون تراخيص، وذلك إذا امتلكت الثقة والقدرة التقانية. والجدير بالإشارة هنا أن الأردن هو القطر الوحيد الذي يصنع معظم مستحضراته الصيدلية من دون تراخيص أجنبية، وذلك حيث تبلغ نسبة الأدوية المصنعة بهذه التراخيص حوالى ٢ بالمئة فقط.

(٣) خصخصة الشركات والمصانع من دون التمهيد للتحولات الثقافية عند العاملين

من المعروف أن لكل مؤسسة ـ أياً كان نوعها وحجمها ـ ثقافتها، وكذلك للعاملين (عمال ـ مهندسين ـ مديرين. . . الخ)، بحسب نوعية عملهم، ثقافاتهم[٢٢]، كما أن ثقافة المؤسسة الخاصة تختلف كثيراً عن ثقافة المؤسسة العامة. ولقد حدث مؤخراً خصخصة في عدد من الشركات في بعض البلدان العربية من دون تمهيد وترشيد للتحولات الثقافية عند العاملين. وفي تقديرنا أن عدم مراعاة التحول الثقافي في المؤسسة وعند العاملين قد يحدث قدراً من الاستلاب الذي قد ينعكس على انتماءات ونفسيات العاملين وذويهم، وبالتالي ينعكس ـ بوجه عام ـ على استعداد الأفراد لاستيعاب وممارسة التطوير بوجه عام.

(٤) سؤال غير موجود

على رغم العداء التاريخي بين العرب وإسرائيل، وعلى رغم التفوق التقاني الإسرائيلي، وما لهذا التفوق من انعكاس محتمل على ترتيبات السلام في المنطقة، إلا أن سؤال: متى وكيف يتكافأ العرب تقنياً مع إسرائيل؟ لم يبزغ في ساحات التنمية القطرية أو القومية. وفي تقديرنا أن إسرائيل نجحت بالتعظيم التقاني لإمكانياتها المحدودة، وأن العرب قد نجحوا أيضاً بأمر سلبي، وهو تجزيء وتشتيت إمكانياتهم الكبيرة.

(٥) شراء العرب لتاريخهم

لقد امتدت التبعية التقانية إلى حد قيام الأجانب بالتعبئة الالكترونية لوثائق تاريخية تختص بأحداث عربية وبيعها للعرب. وكانت هذه الوثائق قد زالت عنها مؤخراً في بريطانيا فترة الحفاظ الحكومي على سريانها. والمتابعون لهذه المسألة يرون أن الإقبال العربي على الشراء كان بديلاً لممارسة العرب للبحث العلمي في تاريخهم.

---

(٢٢) E. H. Schein, «Three Cultures of Management,» *Sloan Management Review* (Fall 1996), p. 9.

هـ ـ البحث عن النموذج الخاص بنا: معالم منهجية

بينما تتشابه ـ إلى حد كبير ـ التحديات التي تجابهها دول العالم الثالث في التنمية نتيجة تسارع التقدم العلمي التقاني، وكذلك نتيجة المتغيرات العالمية بشكل عام، إلا أن هذه الدول تتباين في تفاعلها مع هذه التحديات وفي جدية اكتشاف سبل المواجهة. وبينما يعود هذا التباين إلى اختلاف في الظروف والبيئة والتراث... الخ، فإنه يعود أيضاً إلى عمق استيعاب أبعاد، ومستقبل، التحديات، وكذلك قدر استخدام المعرفة كوسيلة في اكتشاف، وإدارة، وترشيد طرق المجابهة. وفي هذا الإطار نشير إلى بعض التوجهات التي قد تمثل معالم منهجية، أو قد تساعد في اكتشاف هذه المعالم الخاصة ببناء نموذج عربي في الاستنهاض العلمي التقاني:

(١) التقدم الأسي

إن الفجوة المتزايدة بين سرعة النمو والتقدم في بلادنا من جهة، وفي الدول النامية من جهة أخرى، تجعل التقدم بطريقة «أسية» (Exponential) هو المخرج الوحيد للتغلب على هذه الفجوة. ويمكن النظر إلى «التقدم الأسي» (Exponential Growth) باعتباره هدفاً ووسيلة (أي طريقة) في الوقت نفسه. ويعرف «التقدم الأسي»[٢٣] بأنه: «الاستخدام الأمثل للزمن والجهد في تركيب، وتفعيل، القدرات البشرية والموارد والمعارف والعلاقات المتاحة بعضها مع بعض بطريقة تجعل الإنجاز يتحقق ويتقدم كماً وكيفاً بسرعة أسية». هذا، ويرتكز التقدم الأسي كفكرة وكوسيلة على الفلسفات العلمية الحديثة مثل «تداؤب الأنساق» (Synergetics)، والتواصل الارتقائي المجتمعي (Sociogenesis)، والسيبرناطيقا (Cybernetics)، كما يرتكز على المفاهيم والعمليات الحديثة في الإدارة، مثل الإدارة الكلية للجودة، وإدارة الأزمات، والإدارة التقانية للمنتجات والعمليات الإنتاجية. وبالإضافة إلى تحقيق التقدم الأسي لإمكانية اجتياز الفجوة بين التخلف والتقدم، فهو يساعد في التوصل إلى القدرة على منافسة المتقدمين[٢٤].

(٢) المواكبة بين العلم والتقانة

توجد على الساحة العربية تصورات فكرية لها أهميتها (وربما وجاهتها) تقضي بوجوب تركيز الاهتمام على التقدم التقاني، وليس التقدم العلمي، وذلك لعدة أسباب تتلخص في صعوبة الملاحقة العلمية للعالم المتقدم، ووجود إمكانية للاستفادة من المخرجات العلمية للآخرين، وذلك بالإضافة إلى العائد الاستثماري المباشر السريع (نسبياً)

---

(٢٣) محمد رؤوف حامد، التقدم الأسي: الطريق إلى عبور التخلف ومنافسة المتقدمين، سلسلة كراسات مستقبلية (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٨).

(٢٤) المصدر نفسه.

للتقدم التقاني بعكس الحال بالنسبة للتقدم العلمي. وعلى رغم ما يبدو من منطقية في هذا التوجه، إلا أن المتغيرات العالمية تدفع إلى التفكير بطريقة مختلفة. إن تسارع التقدم العلمي التقاني صار مصحوباً باقتراب شديد في الزمان والمكان بين الإنجاز العلمي والإنجاز التقاني، حتى إن العلم والتقانة كادا في بعض المجالات (مثل الهندسة الوراثية وبعض التخصصات الدوائية) أن يتوحدا.

إن هذا الاقتراب المتسارع بين العلم والتقانة ينذر بتزايد صعوبة الفصل بينهما في غضون سنوات قليلة. وفي تقديرنا أن البحوث الأكاديمية الموجهة والبحوث التطبيقية سرعان ما ستدخل في إطار السرية والتعتيم الكاملين تماماً مثل السر التقاني وربما أكثر. وعليه فإن التقدم التقاني الأصيل لا يمكن أن يتم تحقيقه بغير الارتكاز على البحث العلمي. وفي تقديرنا أنه كلما أسرعنا في مواكبة التقدم التقاني بالتقدم العلمي، اتسعت وتعمقت قدرات، وإنجازات، التقدم التقاني. وأما إذا جرى التركيز فقط على إجراء تقدم تقاني، فمن المتوقع أن نفاجأ بعد سنوات عدة بتأخر سرعة التقدم التقاني نتيجة غياب أو انخفاض المكون العلمي، وعندها ستكون التكلفة أكبر بكثير، حيث ستكون التكلفة مزدوجة وذلك لسببين: السبب **الأول** سيكون تكلفة التأخر في إحراز التقدم التقاني. والسبب **الثاني** هو ما سيكون قد جد من ارتفاع في تكلفة التقدم العلمي. وإذا كانت هناك رؤى تحبذ القفز إلى التقانات الراقية (High Technologies) من خلال اختيارات مدروسة، فإن القفز إلى تعميق القدرات والأداء في البحث العلمي الاستراتيجي (أو الأكاديمي الموجه) (Strategic Research (or Directed Academic Research)) هو الضمان لإتاحة القفز التقاني. وفي تقديرنا أيضاً، أن الالتزام بتقوية البحث العلمي (بخاصة في المجالات ذات الأولويات التقانية) سيعطي خصوصية للاستنهاض التقاني العربي، وسيكون بمثابة مدخل مهم من المدخلات إلى «التقدم الأسي». وغني عن البيان هنا أن الدول التي بدأت فقط بإدارة جيدة لنقل التقانة في الخمسينيات والستينيات قد اكتشفت بعد سنوات ضرورات تفرض عليها التوجه بعمق إلى البحث العلمي. وإذا كان ذلك قد حدث منذ حوالى ٣٠ ـ ٤٠ عاماً، فإن تسارع الاقتراب بين العلم والتقانة، ونحن على أعتاب القرن الحادي والعشرين، يبصّرنا بضرورة المواكبة بينهما منذ البداية.

(٣) الوسيط التطويري

إن الارتقاء التقاني يتطلب أنواعاً من الاحتكاك والتفاعل بين الجهة المانحة للتقانة والجهة المستقبلة للتقانة[٢٥]. وكلما ارتفعت رشادة هذا الاحتكاك والتفاعل، ارتفعت كفاءة عملية النقل، الأمر الذي ينعكس على سرعة النقل وعلى كفاءة استخدام، وتطويع، التقنية

(٢٥) R. R. Tan, «Success Criteria and Success Factors for External Technology Transfer Projects,» *Project Management Journal* (June 1996), p. 45.

المنقولة وتكاملها مع التقنيات الأخرى، وكذلك كفاءة بثها إلى الآخرين وكفاءة تطويرها. وحتى تتم عملية النقل بالكفاءة والأبعاد المشار إليها، فإن هناك حاجة لأن يتمتع مستقبل التقانة (عند الاحتكاك والتفاعل مع مانح التقانة) بالحس البحثي التطويري. إن الافتقاد إلى الحس البحثي التطويري يجعل من عملية نقل التقانة أشبه بشراء صندوق مغلق مملوء بالأشباح الممنوع الاقتراب منها، وهو الأمر الذي يعرقل التتابعات التطويرية الممكنة لعملية النقل. وربما في الظروف السائدة في البلدان العربية، والخاصة بغياب أنشطة البحث والتطوير في معظم وحدات الإنتاج والخدمات، وبالتالي غياب الخبراء المتخصصين في البحث والتطوير، تكون هناك حاجة لوسيط تطويري بين الجهة المستقبلة والجهة المانحة للتقانة. إن الهدف من وجود هذا الوسيط هو الوجود المشترك خطوة بخطوة وفكرة بفكرة مع كل من طرفي نقل التقانة، بحيث يعظم من كفاءة عملية النقل إلى أقصى حد ممكن. وفي تقديرنا يمكن للجامعات ومراكز البحوث العربية أن تلعب دوراً مباشراً أو غير مباشر في القيام بمهام الوسيط التطويري، وذلك بالأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة بالبلدان العربية، حيث توجد أكثر من ٧٠ بالمئة من القوى البشرية الخاصة بالبحث والتطوير في الجامعات ومراكز البحوث، وليس في جهات الإنتاج والخدمات. على أن هذا العمل، والخاص بالوساطة التطويرية، يتطلب المشاركة الفعالة والهيمنة في الترتيبات بواسطة الاتحادات المعنية، مثل اتحاد الصناعات أو اتحاد المنتجين... الخ، كما يتطلب التقييم المستمر لعمليات الوساطة التطويرية، مع الترتيب لبناء قدرات بحث وتطوير في وحدات الإنتاج والخدمات.

(٤) التعاون نصف الطريق إلى التنافسية

بالقدر نفسه الذي بزغت به التنافسية كفكرة وممارسة نتيجة العولمة، بزغت أيضاً الحاجة إلى التعاون. وربما تلخص اتفاقيات الغات التلاقي بين التنافسية والتعاون على المستوى الدولي، حيث يمكن اعتبار اتفاقيات الغات «تعاوناً في تنظيم التنافسية». ومن جهة أخرى، فإن الفكر الحديث في المفاوضات يجعل منها آلية للتعاون من أجل أن يكسب الجميع، حيث صار من الواضح نتيجة الخبرات والنضالات الإنسانية وضرورات الحياة أن الأوفق أن يكسب الجميع، وليس أن يكسب طرف ويخسر الطرف الآخر (أو الأطراف الآخرون) (No Zero-Sum Game). لقد انتشر ونما مؤخراً الفكر التعاوني المصاحب للتنافسية، وصار مجالاً لدراسات أكاديمية محضة[٢٦]. وفي مجال التعاون الاقتصادي يمكن تقسيم مستوى التعاون إلى ثلاثة مستويات[٢٧]:

---

(٢٦) L. Kenworthy, «Balancing Competition and Cooperation,» *Challenge* (July-August 1996), p. 51.

(٢٧) المصدر نفسه.

* المستوى الضخم (أو الكبير)، حيث يكون التعاون بين الصناعات المختلفة، والتعاون بين الاتحادات (مثل اتحادات المنتجين أو اتحادات المستهلكين)، والتعاون بين جماعات المصالح والحكومة، أو التعاون بين أي من هذه الجهات وبعضها البعض.

* المستوى المتوسط، حيث يكون التعاون بين المستثمرين والشركات الصناعية، أو بين المشترين والممولين، أو بين الشركات المتنافسة.

* المستوى الدقيق (أو الصغير)، حيث يكون التعاون بين قوة العمل والإدارة، أو بين العاملين وبعضهم البعض، أو بين الأقسام والإدارات المختلفة.

وفي الحقيقة، لقد صار للتعاون مفاهيمه وآلياته الإدارية على المستوى المؤسسي (مثل الإدارة الكلية للجودة، وبناء العمل الجماعي... الخ)(٢٨)، وكذلك على مستوى الشركات الكبرى ووحدات البحوث والتطوير، حيث نمت وانتشرت في السنوات العشرين الأخيرة أنواع متعددة من التحالفات الاستراتيجية(٢٩) التي تخدم التطوير التقاني و/أو الاقتصاد.

إن محاولتنا جذب الانتباه إلى التعاون كوسيلة لتنظيم الارتقاء في عصر التنافسية تعود إلى قناعة بوجود نقيضين متفشيين على الساحة العربية، وهما «غياب التعاون» على رغم وجود «إمكانيات هائلة» للتعاون. ومن الغريب أن الافتقار إلى التعاون العلمي والتقاني في البلدان العربية ظاهرة مرضية موجودة ليس فقط بين الأقطار وبعضها البعض، بل أيضاً داخل القطر الواحد، بين الشركات وبعضها البعض، وبين المعاهد البحثية... الخ... الخ.

ومن الأمثلة الشديدة الغرابة (التي هي نموذج لأمثلة أخرى منتشرة)، نجد أن صناعات الدواء في الأقطار العربية تصرخ جميعها من الآثار الجانبية المحتملة نتيجة اتفاقيات الغات، وعلى وجه الخصوص اتفاقية حقوق الملكية الفكرية، لكننا في الوقت نفسه لا نرى أية ممارسة تعاونية استراتيجية فعلية بين هذه الصناعات بخصوص تحدي الغات، بل إننا في هذا الخصوص لا نجد تعاوناً استراتيجياً حقيقياً بين مجموعة الشركات الدوائية التي تضمها شركة قابضة واحدة داخل القطر نفسه(٣٠). الشيء (الافتقار إلى التعاون) نفسه نجده متفشياً إلى حد كبير في معظم قطاعات العمل العلمي التقاني (النفط - السلاح - الصحة - التعليم... الخ... الخ).

---

(٢٨) Dan Ciampa, *Total Quality: A User's Guide for Implementation,* Addison-Wesley Series on Organization Development (Reading, MA: Addison-Wesley, 1991).

(٢٩) «Strategic Alliances,» *Scrip Magazine,* no. 10 (1995).

(٣٠) محمد رؤوف حامد، «تكنولوجيا صناعة الدواء: الوضعية والاستنهاض،» في: السيد سعيد، محرر، **بديل للتقدم: استيعاب التكنولوجيا المتقدمة في مصر،** ص ٢٦٥.

هناك حاجة قصوى لبناء مقاييس يمكن من خلالها عمل مراجعات تقييمية للتعاون التقاني على الساحة العربية (على مستوى الأقطار والمؤسسات والشركات. . . الخ)، وهناك حاجة أيضاً إلى القيام بدراسات منهجية تحليلية لأسباب تفشي ثقافة، وسلوكيات، عدم التعاون، وكذلك الكشف عن فرص التعاون الممكن، وعن ما قد يكون من تعاون جار فعلاً. وربما علينا أيضاً البحث عن المداخل الممكن استجلابها من التراث لاستنهاض التعاون كقيمة.

(٥) التفكير واتخاذ القرارات من منطلق القيم

هناك بعدان نود جذب الانتباه إليهما في هذا الخصوص: البعد الأول هو أن مجرد الانسياق والتبعية للمتقدمين من دون الانتباه إلى الحفاظ على خيارات محلية بخصوص القيم ربما يعني أمرين مريرين، وهما عدم اللحاق بالمتقدمين، بالإضافة إلى فقداننا التفاعل الايجابي الخاص بعمليات ترشيد واختيار القيم.

وأما البعد الثاني فهو أن الانتباه إلى مسألة القيم أثناء السعي الحثيث للتقدم العلمي والتقاني يجعلنا إلى حد كبير قادرين على عمل تواصل بين الأبعاد الإنسانية للشخصية المحلية والرؤية الكلية للتقدم العلمي والتقاني، وهو الأمر الذي يفيد في اتجاهين: اتجاه تطور القيم عندنا، واتجاه كفاءة الخيارات والإنجازات العلمية والتقانية.

إن التعامل مع الحدود بين القيم من جهة، والتغييرات في التقانة والاقتصاد من جهة أخرى، هو أمر معقد يزخر بتشابكات إدارية واجتماعية ونفسية وسياسية تحتاج إلى تناولات ومعالجات أكاديمية دقيقة. لكن التخلي عن إجراء هذه التناولات والمعالجات يعني قبولنا التبعية المطلقة والتنازل عن اكتشاف العوامل الخصوصية جداً الخاصة بنا، التي يمكن أن يكون من شأن الانتباه إليها تسريع وترشيد تقدمنا.

وربما يكون من المناسب هنا أن نشير (من بعيد) إلى موضوع واحد من المنظور القيمي. هذا الموضوع هو انعكاس التطور في المواصفات على سد حاجة الفقراء. وهنا نتوقف قليلاً لنبين أننا نقصد المواصفات وليس الجودة. فالجودة تعني بإيجاز مطابقة المنتج للمواصفات. والجودة مطلوبة في كل الأحوال سواء المواصفات هي مستوى A أو مستوى B (مثلاً). إن التنافسية في إطار العولمة صارت تهدف إلى اكتساب نصيب من «كعكة» السوق العالمية. وفي إطار الارتقاء العلمي التقاني ارتقت مواصفات المنتجات، بحيث صار الارتقاء بالمواصفات هو المدخل الأولي لدخول السوق العالمية. وربما يكون الارتقاء بالمواصفات أمراً مكلفاً يضيف عبئاً على ثمن المنتج. وهنا يثور تساؤل: إذا كانت درجة الارتقاء الواردة في المواصفات العالمية لا تضيف إلى المواصفات التقليدية إضافة معنوية (إضافة ذات أهمية من ناحية الأمان والفاعلية عند الاستخدام)، فهل يكون من الوارد تعدد المواصفات بحيث تكون هناك مواصفات للسوق العالمي (للقادرين)، ومواصفات للفقراء، وهم الأعظم عدداً بالنسبة لسكان الكرة الأرض؟ إن طرحنا لهذه

المسألة يجب ألا يؤخذ أبداً على أنه دعوة ضد الارتقاء بالمواصفات، حيث يظل هذا الارتقاء هدفاً مهماً ينبغي السعي إليه وعدم التخلي عنه باستمرار، لأن فيه تحقيق الارتقاء الإنساني على الدوام. ولكن أيضاً من المطلوب أثناء السباق لكسب نصيب في السوق العالمية أن ننتبه إلى تباين الحاجات والإمكانيات والواجبات بين سوق ظاهرة صغيرة الحجم نسبياً وتدفع كثيراً، وسوق غير ظاهرة تجارياً وكبيرة الحجم، لكنها تدفع أقل. إن التعامل مع هذا الموضوع يكون مهماً على وجه الخصوص بالنسبة للسلع الخاصة بالحاجات الأساسية، مثل الغذاء والكساء والسكن والدواء. ونكرر أن النقطة التي نثير الانتباه إليها هنا ليست إلا مجرد مثال، وهناك أمثلة أخرى كثيرة قد يكون بعضها أكثر أهمية من المثال الذي طرحناه، لكن الغرض في كل الأحوال هو الانتباه إلى أهمية الربط بين التفكير واتخاذ القرار من جهة، والقيم من جهة أخرى.

و ـ قضايا وتحديات خاصة

يوجد عدد من القضايا والتحديات التي تتعلق (أو تؤثر) بدرجات متفاوتة في سرعة، وكفاءة، واتجاهات، التطوير التقاني، وهي في الوقت نفسه قضايا أو تحديات خاصة، قد لا يتفق عرضها في إطار محددات التنمية التقانية (البند ج).

(١) بدء عصر التوليف بين التقانيات الراقية

بعد موجة بزوغ التقانات الراقية (مثل الهندسة الوراثية والمعلوماتية والمواد الجديدة)، بدأ العالم ـ وتحديداً منذ بدء التسعينيات ـ يشهد تصاعداً مكثفاً لتطورات تقانية أعمق وأرقى مصحوبة بانعكاسات علمية واقتصادية تمثل طفرة كبيرة بالنسبة للأوضاع السائدة. جوهر هذه التطورات هو «التوليف التقاني» بين تقنيات عدة، وعلى وجه الخصوص التقانيات الراقية (High Technologies). ربما تكون البداية في هذا الاتجاه متمثلة في تقانة الكيمياء التوافيقية، والتي يمكن بواسطتها تخليق (تشييد) مئات الألوف من المركبات الكيميائية في خلال ساعات عدة، مقارنة بالتخليق (التشييد) الكيميائي المعروف، الذي فيه يستغرق الباحث أشهراً عدة في تشييد مركبات تُعد على أصابع اليد الواحدة. إن الأساس التقاني في الكيمياء التوافيقية هو الابتكار التوليفي لتقانات عدة في وقت واحد.

هذه التقانات هي: البيولوجيا الجزيئية ـ الهندسة الوراثية ـ الأتمتة ـ المعلوماتية ـ المواد الجديدة. والجدير بالإشارة هنا هو أن هذا الابتكار في توليف التقانات الراقية قد مكّن الإنسان من تحويل التوافيق (Combinations) من مفهوم أو فكرة خاصة بالعد والحساب (ضمن مبادئ الرياضيات) إلى منهج علمي تقاني له مهام إنتاجية بحثية[٣١]. إن

---

(٣١) محمد رؤوف حامد، **التوافيقية: منهج علمي تكنولوجي جديد**، سلسلة كراسات علمية (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٨).

تطور التقانات الراقية أكثر وأكثر مثل زيادة سرعة الترانزستورات ١٠ ملايين مرة عما هي عليه[٣٢]، سيتيح فرص وفاعليات جديدة للتوليفات التقانية التي نشير إليها.

(٢) دور الحكومات

يخضع دور الحكومات لقدر كبير من المناقشة وتباين الآراء، لكن من الثابت بخصوص هذا الموضوع المهم أن للحكومات دوراً رئيسياً في تمويل البحث العلمي العام الذي يجري في المؤسسات العلمية العامة (الجامعات ومراكز البحوث)، ويعود بالنفع على المجتمع ككل[٣٣]. ومن الثابت أيضاً أن للحكومات دوراً من الصعب التخلي عنه بخصوص التحفيز على الابتكار التقاني، وكذلك بخصوص بناء الثقة في التعاملات والمنتجات، وأيضاً محاربة الفساد[٣٤]. ومن الجدير بالإشارة هنا ملاحظة مهمة تقضي بأن كبار الراشين على المستوى الدولي كانوا شركات متعددة (أو متعدية) الجنسية، وأن عملاءهم كانوا من كبار رجالات الحكومات[٣٥]. إن هذه الملاحظة تدفع إلى أهمية قصوى للشفافية كوسيلة للحد من الفساد وبناء الثقة، وبخاصة بناء الثقة في الحكومات، وذلك حيث لا تزال البلدان النامية في حاجة إلى دور قوي للحكومات، بل ربما تكون الحاجة إلى هذا الدور في هذه البلدان قد ازدادت واشتدت، وبخاصة في ضوء تطورات الخصخصة والعولمة (وذلك على رغم انتشار رؤى مناقضة لذلك في الكتابات المتخصصة الأجنبية)[٣٦].

(٣) الغات.. وتتابعاته

على رغم وجود اهتمام كبير في الأوساط العربية بخصوص تأثير اتفاقية حقوق الملكية الفكرية (TRIPS) على عمليات البحث والتطوير ونقل التقانة وأسعار المنتجات (وهو اهتمام كنا نتمنى أن يكون له مردود فعلي مجسم على أرض الواقع)، إلا أننا نود أن نجذب الانتباه أيضاً إلى أهمية الأخذ في الاعتبار، والاستعداد للتعامل مع اتفاقيات أخرى للغات سيبدأ تطبيقها في مراحل قادمة، وهي الاتفاقيات الخاصة بالاستثمارات المتعلقة

---

(٣٢) Bill Gates, *The Road Ahead*, with Nathan Myhrvold and Peter Rinearson (New York: Penguin, 1995).

(٣٣) D. A. Andelman, «Government Money: Seeds for Tomorrow's Technologies,» *Management Review* (September 1997), p. 59.

(٣٤) حامد، **مستقبل صناعة الأدوية في مصر والمنطقة العربية.**

(٣٥) اسماعيل صبري عبد الله، «الكوكبة: الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٢ (آب/أغسطس ١٩٩٧)، ص ٤.

(٣٦) Owen E. Hughes, *Public Management and Administration: An Introduction* (Houndmills, Basingstoke, Hampshire: Macmillan Press; New York: St. Martin's Press, 1994).

بالتجارة (TRIMS)، والخدمات والاشتراطات المتعلقة بالصحة (SPS)[٣٧]، حيث إن لهذه الاتفاقيات أيضاً انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على تنمية القدرات العربية في الإنتاج والخدمات[٣٨]. ونظراً لأهمية اتفاقيات الغات من حيث انعكاساتها على تنافسية المنتجات والخدمات الوطنية مع المنتجات والخدمات الأجنبية حتى داخل الأسواق المحلية، وكذلك انعكاساتها ـ إلى حد كبير ـ على تنمية القدرات الوطنية في البحث والتطوير، وبالأخذ في الاعتبار ما نعتبره من رتابة وسكون في الموقف العربي بخصوص التغييرات المفترض اتخاذها من أجل التعامل مع «الغات»، وذلك على رغم بدء سريان الاتفاقية منذ أكثر من ثلاث سنوات. . . نظراً لكل ذلك، فإننا نجذب الانتباه إلى أن تقاعس الرأسمالية الوطنية في تطوير إمكانياتها من أجل المنافسة والتصدير دفع التقرير الاستراتيجي العربي (الصادر عن الأهرام ـ ١٩٩٧) إلى اتهام الرأسمالية الوطنية (المصرية) بالتستر خلف معارضة تحرير التجارة الخارجية المصرية، من أجل استمرار أرباحها الاحتكارية. وقد اعتبر التقرير أن «حماية الحكومة للقطاعات الفاشلة في الرأسمالية المصرية تأتي على حساب المستهلكين وغالبيتهم من الفئات الفقيرة والمتوسطة». . وفي تقديرنا تعتبر الرأسمالية الوطنية (بنجاحها أو فشلها) جزءاً من المنظومة الوطنية للإنتاج والخدمات، وبالتالي يقتضي الأمر قوة دفع وطني جمعي[٣٩] لترشيد التعامل مع اتفاقيات حقوق الملكية الفكرية والتحفيز على استخدام وتنمية القدرات الوطنية في العلم والتقانة من أجل التعامل الايجابي مع الغات. ومن المطلوب أن تنشأ قوة الدفع الوطني الجمعي من التحالف بين الحكومة والصناعات واتحادات المنتجين والمستهلكين، إذ إن في إطار قوة دفع مجسمة برؤى وسلوكيات واتفاقات تتيسر مجابهة الغات، ويسهل وقتها التصنيف إلى اتجاهات جادة تتطلب المؤازرة، واتجاهات فاشلة أواحتكارية نتمنّى رفضها.

(٤) الإدارة الجديدة. . والطبقة العاملة الجديدة

مع تزايد «سرعة التقارب» بين العلم والتقانة، وهو متغير في غاية الأهمية بالنسبة لتشكيل المستقبل، يبزغ متغير آخر على درجة كبيرة من الأهمية، وهو تسارع اقتراب الفكر من الفعل. إن هذا المتغير الأخير يحدث بواسطة، ومن خلال، تطور «الإدارة»، وتؤثر نتائجه وانعكاساته في مجالات الحياة كافة، ومن أهمها مجالات العلم والتقانة. وبخصوص تطور الإدارة وعلاقة هذا التطور بقضايا العلم والتقانة، يهمنا جذب الانتباه إلى النقاط الثلاث التالية: أولاً: إن هناك تحولاً في العلاقة بين المعرفة والإدارة بدأ في الحدوث منذ

---

(٣٧) Jeffrey J. Schott, *The Uruguay Round: An Assessment*, assisted by Johanna W. Buurman (Washington, DC: Institute for International Economics, 1994).

(٣٨) ابراهيم العيسوي، الغات وأخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥).

(٣٩) محمد رؤوف حامد، «قوة دفع وطني. . للتعامل مع العولمة،» الأهرام، ١٩٩٥/٩/٢٠.

أواخر الثمانينيات. إنه التحول من مرحلة «الإدارة بالمعرفة» إلى مرحلة «إدارة المعرفة»[٤٠]، حيث نجد أن الإدارة قد تحولت من مجال يستفيد من التقدم في المعرفة، إلى مستوى فوقي يتحكم في المعرفة ذاتها، وفي اتجاه، وسرعة، تقدمها، وفي ضبط جغرافيتها[٤١]. إن أهمية، وخطورة، التحول من «الإدارة بالمعرفة» إلى «إدارة المعرفة» ذاتها تكمن في أمور عدة من أهمها - في ما يتصل بالتقرير الحالي - أن الاتجاه الآخذ في التأصل الآن هو القيام بالبحوث العلمية والتقانية والإنسانية طبقاً لمجال اهتمامات وأهداف الجهة الممولة. وإذا كان هذا الاتجاه مفيداً جداً في تطوير السوق، فمن المهم الانتباه إلى أن له انعكاسات جديدة على طبيعة التطور المعرفي واتجاهه.

ثانياً: بدء اندثار الطبقة العاملة التقليدية، وبدء تضاؤل الحاجة إلى العمالة الماهرة، وذلك نتيجة تعاظم الاتجاه إلى «الأتمتة»، مع تزايد الاعتماد على المهندسين والتقانيين في عمليات التشغيل والتحكم. إن حدوث هذا التغيير (التلقائي)، مع اشتداد التقارب بين العلم والتقانة، وكذلك التقارب بين إحداث التطور التقني وتسيير العمليات الإنتاجية ينبئ بنشوء طبقة عاملة جديدة (أو بروليتاريا جديدة) تتكون من القائمين على البحث والتطوير والتطبيق التقاني، وهم العلماء والمهندسون[٤٢]، وبالتالي يحتاج هذا التطور إلى النظر في أمور تدريب وتأهيل وظروف الطبقة العاملة الجديدة وعلاقات العمل معها، وكذلك النظر في البدائل الخاصة بتشغيل العمالة التقليدية.

ثالثاً: إن التطور في العلم والتقانة في بلادنا يعتبر في مسيس الحاجة للانتفاع بالمفاهيم والاعتبارات التي استقدمتها الإدارة الحديثة، التي وصلت إلى حد الاقتراب من التأثير الايديولوجي[٤٣]. ومن هذه المفاهيم والاعتبارات نشير إلى ما يلي:

* الاعتماد على رؤية (Holistic).

* المقاربة الاستراتيجية بين الفعل اليومي والفعل البعيد المدى، وبين النشاط الفردي ورسالة المؤسسة، وبين المستويات القيادية الدنيا وتلك العليا.

* الاستخدام المعرفي للقدرات الذهنية للإنسان العادي كمصدر غير محدود للابتكار والإبداع المؤسسي والتقدم المجتمعي.

* الابتعاد الدائم لإعادة التفكير، والتحرر من السلبيات، والتجويد والتغيير.

* سرعة الاتصال وسرعة الاستجابات (معرفياً ومكانياً ومنظومياً).

---

(٤٠) محمد رؤوف حامد، «إدارة المعرفة ومستقبل الوطن،» الأهرام، ٢٤/٩/١٩٩٧.

(٤١) المصدر نفسه.

(٤٢) محمد رؤوف حامد، «العلماء العمال... ومستقبل الأمن القومي،» الأهرام، ٣٠/٩/١٩٩٢.

(٤٣) محمد رؤوف حامد، «الإدارة.. ايديولوجية القرن الـ ٢١،» الأهرام، ٢٦/٧/١٩٩٦.

* الاتزان الحركي بين الحركة الداخلية للمجتمع (الوحدة أو المؤسسة أو الدولة أو الشركة الكبرى)، والتحديات المفروضة عليه من الخارج. وباعتبار أن هذا الاتزان «حركي»، فهو يؤدي دائماً إلى تطور المنظومات وإعادة تشكيلها، ومن ثم تطور التحديات، وهلم جرا. . .

ز ـ المؤشرات المطلوب التعامل معها مستقبلاً

من الثابت، كما وضح في مقدمة هذا التقرير، وكذلك كما أشار أنطوان زحلان في تقريري العامين السابقين[٤٤]، أن أية عمليات تختص بمتابعة أو ملاحظة أو ترشيد أو تقييم وضعية ومسيرة العلم والتقانة في الوطن العربي تفتقد إمكانية الاعتماد على البيانات والمؤشرات المتعلقة بهذا الموضوع. ومن الثابت أيضاً أن معظم البيانات والمؤشرات التي يجري الاعتماد عليها في التناولات الخاصة بالعلم والتقانة في الأقطار العربية، وعلى المستوى العربي ككل، هي بيانات ومؤشرات غير مباشرة، وذلك بمعنى أنها مستقاة من إحصاءات وتقارير جرى إعدادها ليس من أجل العلم والتقانة، وإنما من أجل مجالات أخرى، مثل الاقتصاد والتنمية البشرية. إن وجود مؤشرات ذات علاقة مباشرة بالعلم والتقانة في البلدان العربية أمر بالغ الحيوية، ليس فقط من أجل عمليات المتابعة والتقييم، وإنما أيضاً من أجل إقامة بناءات حقيقية للعلم والتقانة في هذه البلدان. وإذا كان أنطوان زحلان قد أشار في تقرير عام ١٩٩٦ إلى أن معدل الابتكارات العلمية والتقانية الناتجة ذاتياً في الأقطار العربية قريب من الصفر، وهي ملحوظة نتفق ويتفق بشأنها آخرون من المهتمين بالعلم والتقانة في الوطن العربي، فإن هذا المعدل سيظل كما هو لا يتغير (كامتداد لوضع سابق استمر سنوات طويلة)، وذلك مع غياب التوجه إلى إحداث تغيير منظومي في بناءات وأنشطة العلم والتقانة في المنطقة العربية[٤٥].

ويكاد يكون من المستحيل إحداث مثل هذا التغيير من دون قياس الوضع الحالي للعلم والتقانة من خلال مؤشرات مباشرة. المؤشرات المباشرة للعلم والتقانة هي إذن حاجة ماسة لكل من عمليتي البناء والمتابعة. وهذا هو ما يدفعنا في التقرير الحالي إلى أن نجذب الانتباه إلى المؤشرات المباشرة الخاصة بالعلم والتقانة. إن المؤشرات التي نسردها هنا ليست بالضرورة كاملة أو في الصورة النهائية المناسبة، حيث توجد حاجة إلى ورشة عمل خاصة بوضع «المؤشرات المناسبة لمتابعة البناء العلمي والتقني في البلدان العربية في إطار الظروف المحلية والاقليمية والعالمية الجارية». وبالتالي يظل الغرض من المؤشرات التالية إرشادياً ـ وربما برهانياً أيضاً ـ وذلك للتدليل على أهمية هذه المؤشرات، التي نتمنى أن يأتي تقرير **حال الأمة العربية** (بشأن العلم والتقانة) للسنوات التالية معتمداً عليها أو

(٤٤) زحلان: «حال الوطن العربي في العلم والتقانة،» و«حال العلم والتقانة في الأمة العربية».

(٤٥) محمد رؤوف حامد، «التغيير المنظومي في البحث العلمي المصري،» **الأهرام**، ١٩٩٧/١٢/٣١.

على مثلها بقدر الإمكان.

وفي ما يلي قائمة أولية للمؤشرات العلمية التقانية الممكنة:

(١) * وجود سياسات وطنية للعلم والتقانة.

* أنشطة متابعة هذه السياسات وتطويرها.

* المستويات الحكومية المسؤولة عن صياغة هذه السياسات ومتابعتها.

(٢) * اتفاقيات وتعاقدات نقل التقانة (المجالات ـ الحجم ـ النوع... الخ).

* أطراف اتفاقيات نقل التقانة (محلي/ أجنبي ـ محلي/ محلي).

* أسباب أو محفزات المبادرات في نقل التقانة.

* الآثار التالية لنقل التقانة (التنوع ـ التطوير ـ المستهلك ـ المبيعات).

(٣) * التعاون البحثي التطويري (الحجم/ المجال/ التنوع/ التواصل).

ـ عبر الإدارات في المؤسسة (أو الكلية أو الجامعة) نفسها.

ـ عبر المعاهد البحثية.

ـ عبر الشركات وبعضها.

ـ عبر الشركات والمعاهد البحثية.

ـ عبر المعاهد البحثية المحلية والأجنبية.

ـ عبر الشركات المحلية والشركات أو المعاهد البحثية الأجنبية.

* مصادر التمويل.

* الآثار المترتبة على التعاون (تغيير ـ تطوير ـ نشر علمي ـ درجة جامعية... الخ).

(٤) * آليات التحفيز الحكومي لأنشطة البحث والتطوير والتغيير التقاني (الميزانيات ـ الجوائز ـ المنح... الخ).

(٥) * الاستثمار في تقنيات جديدة أو في إجراء تطويرات تقانية.

(٦) * نشوء تحالفات تسويقية/ تقانية/ تطويرية.

* أحجام التحالفات.

* مجالات التحالفات.

* أنواع التحالفات.

(٧) * حركية براءات الاختراع (المصادر ـ التسجيل ـ الاستخدام. . . الخ).

(٨) * القضايا والمنازعات الخاصة بالملكية الفكرية.

(٩) * الحصول على شهادات الجودة (مثل الايزو).

* متابعة العلاقة بين الحصول على الشهادات وكل من الإنتاجية والابتكار.

(١٠) * متابعة أنشطة التغيير التقاني في القطاعات المختلفة.

* المنتجات (العدد ـ التنوع ـ سرعة التغيير).

* الخدمات.

* العمليات الإنتاجية.

(١١) * التقييم المالي لعمليات البحث والتطوير والتغيير التقاني.

(١٢) * المنظمات غير الحكومية المعنية بالعلم والتقانة، وأنشطتها.

(١٣) * المكاتب الاستشارية (العدد/ التأهيل/ التنوع. . . الخ).

(١٤) * الأنشطة التدريبية الخاصة بالتقانة (ومستويات التقانة).

(١٥) * الأنشطة التدريبية الخاصة بالعلم.

(١٦) * الإصدارات التقانية المحلية (نشرات ـ مجلات ـ كتب. . . الخ).

(١٧) * الإصدارات العلمية المحلية (نشرات ـ مجلات ـ كتب. . . الخ).

(١٨) * أنشطة الثقافة التقانية العامة.

* أنشطة الثقافة العلمية العامة.

(١٩) * التعاون عبر القطري (على هدي المؤشرات الثمانية عشر السابقة).

هذا بالإضافة إلى المؤشرات التقليدية عن أعداد العلماء والتقانيين والتأهيل العلمي. . . الخ. . . الخ، والإنتاجية والتصدير. . . الخ التي هي مؤشرات تختص أيضاً بالتنمية البشرية وبالتقييم الاقتصادي.

ح ـ الضوء القادم في خطوات ونقاط صغيرة

مهما كان الضوء يبدو خافتاً، فمن المهم أنه موجود، وسيظل هناك أمل قوي في أن يشتد الضوء ويتسع مجاله. ومهما كانت الخطوات بطيئة أو معدودة، فمن المهم أنها موجودة، وهناك أمل قوي في أن تتسارع وتتصل وتتعدد كثيراً. يوجد بعض الضوء في خطوات ونقاط نشير إليها في إيجاز كما يلي:

* بدء ظهور العلم والتقانة كمصطلحات وقضايا في الخطاب الرسمي للقيادات العربية وبشكل متصل.

* وجود مؤسسات علمية أو مالية في بعض الأقطار العربية تهتم بمنح جوائز سنوية للمتميزين من الباحثين على اختلاف انتماءاتهم القطرية.

* انتباه قطر عربي أو أكثر إلى تنظيم مؤتمر سنوي علمي على المستوى العربي.

* بدء انتباه بعض الجمعيات غير الحكومية (وغير المختصة بالعلم أو التقانة) بقضايا التفكير العلمي والثقافة العلمية والتطوير التقاني، وعلاقة هذه القضايا بمجالات عمل هذه الجمعيات وبأدائها ونجاحها بتحقيق أهدافها.

سابعاً: الديمقراطية وحقوق الإنسان

الديمقراطية وحقوق الإنسان

محسن عوض(*)

شهد عام ١٩٩٧ تطورات مهمة في عدد من القضايا المركزية التي تشغل الأمة العربية في مجال حقوق الإنسان، لكنها في مجملها لم تعبر عن سياق واحد بحيث يمكن تلمّس توجه عام من خلالها، ولا قدمت بديلاً ملموساً للواقع الذي خلفته. فعلى صعيد القضية المركزية الخاصة بحقوق الشعب الفلسطيني أسقطت سلسلة المبادرات العدوانية الإسرائيلية، وردود أفعالها، عملياً، اتفاقية أوسلو، وأخفقت جهود أمريكية وعربية رسمية في ترميم الاتفاق الحافل بالثغرات، وتحريك المفاوضات المتعثرة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وفيما عجزت الحكومات العربية، والشرعية الدولية، عن تعزيز مطالب الشعب الفلسطيني بحقوقه المشروعة وغير القابلة للتصرف، أو حتى التعبير عن درجة مناسبة من الاحتجاج على الانتهاكات الإسرائيلية لهذه الحقوق، انتقل مركز النقاش حول حقوق الشعب الفلسطيني إلى داخل أجنحة الائتلاف الإسرائيلي الحاكم في مزاد مفتوح حول حجم ما يعتزمون اقتطاعه من هذه الحقوق في إطار التسوية النهائية.

وعلى صعيد أعمال العنف المزمنة في العراق والسودان والصومال، فعلى رغم تعدد اتفاقيات وقف إطلاق النار في كردستان العراق، والتوصل لاتفاق سلام بين الحكومة السودانية وفصائل جنوبية، واستئناف المفاوضات مع جيش تحرير الشعب السوداني، وكذلك التوصل لاتفاقيتين رئيسيتين للمصالحة في الصومال في بداية العام ونهايته، فلم يحقق أي من هذه التطورات حقناً للدماء، واستمرت أعمال القتل والتخريب تحصد العديد من أرواح المدنيين وتقوّض الضمانات القانونية لحقوق الإنسان، وتخلق بيئة مؤاتية لازدهار الانتهاكات.

وعلى صعيد القضية المركزية الخاصة بحصار الشعب العراقي، فقد شهد العام أهم تطور منذ بداية الحصار في العام ١٩٩٠ بالبدء بتنفيذ صيغة «النفط مقابل الغذاء»، لكن

(*) مساعد الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان.

هذا التطور أخفق في إحداث تحسن ملموس على الأوضاع المعيشية للشعب العراقي بسبب صعوبات وتعقيدات تنفيذ هذه الصيغة من ناحية، وتعنُّت لجنة العقوبات المنوط بها النظر في تعاقدات توريد الغذاء والدواء من ناحية ثانية، وتربص الولايات المتحدة، من ناحية ثالثة، التي استصدرت في نهاية العام قراراً جديداً من مجلس الأمن يسمح بزيادة العقوبات، وافتعلت العديد من الأزمات عبر «اللجنة الخاصة المكلفة بنزع أسلحة الدمار الشامل»، لتبرير عدوان جديد على البلاد.

وعلى صعيد أعمال العنف المستحكمة بين الجماعات السياسية «الإسلامية» والحكومات العربية، طرأ تطوران مهمان بمبادرات من قيادات جماعات بارزة بالإعلان عن وقف إطلاق النار من جانب واحد على الساحتين الجزائرية والمصرية، لكن أعمال الإرهاب والعنف تصاعدت كماً وكيفاً في الجزائر خلال العام بشكل لم يسبق له مثيل منذ بدء المواجهة في عام ١٩٩٢، كما تزايدت الاتهامات بعجز الحكم عن حماية المدنيين، وتورط بعض عناصر الأمن، وعناصر «الدفاع الذاتي» التي تدعمها الحكومة في المذابح، وأفضت إلى تصعيد مكثف للدعوة لإجراء تحقيق دولي في المذابح. . كما شهدت مصر واحدة من أسوأ أعمال العنف ضد السياح الأجانب، هددت أحد أهم مرافق الاقتصاد الوطني بالعجز.

١ ـ الحقوق الأساسية

ظلت أعمال القتال على الساحة العربية تمثل أخطر انتهاكات الحقوق الأساسية، من خلال أبعادها الثلاثة التي تجذرت في الساحة العربية، المتمثلة في الصراعات الداخلية المسلحة، والصراعات بين الجماعات السياسية «الإسلامية» والحكومات، والاعتداءات العسكرية الأجنبية.

وقد استمرت النزاعات الداخلية المسلحة تمزق ثلاثة بلدان عربية هي السودان والصومال والعراق، فيما تعرضت الهدنة الواقعية الممتدة منذ عامين في جيبوتي إلى انتكاسة مفاجئة في منتصف العام.

ففي السودان الذي شهد تطورات مهمة في العام ١٩٩٦ باتفاق النظام مع بعض الفصائل الجنوبية المنشقة عن الحركة الشعبية لتحرير السودان من ناحية، وتحالف المعارضة الشمالية مع جيش تحرير الشعب السوداني من ناحية أخرى، شهدت المواجهة العسكرية بين المعارضة المسلحة والحكومة تطوراً درامياً في العام ١٩٩٧، فشنت المعارضة سلسلة من العمليات العسكرية اعتباراً من الثاني عشر من شهر كانون الثاني/يناير في إطار ما سمته المرحلة الأولى من عملياتها في منطقة جنوب النيل الأزرق، أسفرت عن استيلاء الجيش الشعبي لتحرير السودان على ٨ حاميات، كما تمكنت قوات مشتركة للمعارضة من الاستيلاء على ثلاث حاميات في شمال النيل الأزرق.

لكن فيما ظلت عمليات المعارضة الشمالية بمثابة مناوشات محدودة، فقد أحرز

جيش التحرير الشعبي السوداني إنجازات عسكرية عدة بالسيطرة على كل من باي ويازي وكاجوكاجي لتخضع له أراضي ولاية غرب الاستوائية ويقترب من مدينة جوبا، كما ورد أنه قام باحتلال مدينة رومبيك عاصمة ولاية البحيرات وبلدة التونج الاستراتيجية (لم تعلن الخرطوم سقوط هاتين المدينتين)، كما انتقلت العمليات العسكرية من المناطق الاستوائية إلى بحر الغزال في خطوة أخرى مفاجئة.

وعلى الصعيد السياسي، تراوح موقف النظام بين ما يسمى «الحل من الداخل» والتسوية المدعومة دولياً، وفي إطار «الحل من الداخل» وقع الفريق البشير مع أربع فصائل جنوبية منشقة، وفصيلين ليس لديهما جناح عسكري في ٢١ نيسان/ ابريل ١٩٩٧، «اتفاقاً للسلام» يمثل تحولاً جذرياً في توجهات الحكومة السودانية تعهدت فيه باسم الدولة المركزية بإجراء استفتاء لسكان الجنوب، والشماليين المقيمين هناك فترة ستة أشهر أو أكثر، على خيار الوحدة أو الانفصال، بعد فترة انتقال مدتها أربع سنوات.

وقد لقيت هذه الاتفاقية انتقادات حادة من جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان، والمعارضة الشمالية، كما واجهت انتقادات داخلية لا يستهان بها، فأثارت خلافات عميقة داخل أجهزة الجبهة الإسلامية القومية، وخلافات مماثلة بين الحكومة من جهة، وقبائل عربية في غرب السودان من جهة أخرى، واعتبرت أن «التمرد على السلطة أضحى يقابل بمكافأة مجزية»، وطالب تكتل برلماني تحت راية ولاية جنوب كردفان في البرلمان بإعادة النظر في مجمل الاتفاقية. ومن خارج المحسوبين على الحكومة وزعت جماعة من الإخوان المسلمين منشقة عن د. الترابي بياناً وجهت فيه انتقادات حادة للاتفاق، لكن النظام قنن هذا الاتفاق بالمرسوم الدستوري الرابع عشر وأقره البرلمان «بعد تعديلات طفيفة لا تمس جوهر الاتفاق». كما شرع في تنظيم إدارة الجنوب وفقاً للاتفاق وقام بتعيين رياك مشار رئيساً لمجلس تنسيق الولايات الجنوبية (حكومة جنوب السودان) في شهر آب/ أغسطس والتمهيد لانتخابات الجنوب لخلق واقع سياسي جديد، لكنه أخفق في «تسويق» الاتفاق لدى الدول المجاورة.

وفيما واصلت السلطات جهودها باتجاه «الحل من الداخل» يبدو أن مسار العمليات العسكرية قد فرض عليها من جديد العودة إلى مقاربة الحل المدعوم دولياً، فبعد ثلاث سنوات من الرفض المستمر لإعلان المبادئ الصادر عن هيئة (إيغاد) في العام ١٩٩٤ أعلنت الحكومة قبولها للإعلان الذي يتناقض جوهرياً مع ثوابت ايديولوجية النظام بشأن العلمانية والتعددية. . الخ، وسعت إلى إجراء مفاوضات بوساطة الرئيس نيلسون مانديلا (رفضها العقيد جون قرنق)، ثم قبلت إجراء مفاوضات تحت رعاية هيئة (إيغاد).

جرت المفاوضات، التي واكبتها ضغوط من الولايات المتحدة بتشديد العقوبات على السودان، في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، لكن المطالب الجنوبية تضمنت أن يحكم السودان باعتباره «اتحاداً كونفدرالياً» بين دولتين، هما الدولة الجنوبية والدولة الشمالية، وأن يكون لجنوب السودان الخيار في أن يصبح دولة منفصلة وذات سيادة ومستقلة، أو أن يبقى

جزءاً من سودان موحد على أساس الترتيبات السياسية والعسكرية الخاصة بالفترة الانتقالية، واشترط الجيش الشعبي أن تكون «الدولتان الكونفدراليتان» مرتبطتين خلال الفترة التي ستستمر سنتين بسلطة مركزية عليا تبني هياكلها ومؤسساتها وصلاحياتها ومهماتها وإجراءاتها طبقاً للإطار العملي القانوني الذي حددته الحركة الشعبية لتحرير السودان للحل السلمي للنزاع السوداني. كما جدد الجيش الشعبي مطالبه الداعية إلى فصل الدين عن الدولة، وإلغاء العمل بالقوانين المستمدة من الشريعة الإسلامية، وقبول التعددية الحزبية.

وفيما أخفقت المفاوضات، توقع المراقبون جولة جديدة من أعمال العنف للتعجيل بمكاسب على الأرض لتعزيز المواقف التفاوضية للأطراف، شهدت بوادرها العمليات العسكرية حول مدينة «واو» في العام الجديد.

في **الصومال** استمرت الاشتباكات المتقطعة بين الفصائل المتناحرة على مدار العام تمثل المصدر الرئيسي للانتهاكات، وسجلت المصادر العديد من الاشتباكات في معظم المحاور الرئيسية للنزاع وبخاصة مطار باليدوغلي (٩٠ كم غرب العاصمة مقديشو)، وكيسمايو وبلدان أخرى جنوب الصومال، وباي وباكو جنوب غرب الصومال ومدينة بيداوة، ومناطق حدودية متاخمة لاثيوبيا، ولم تخل العاصمة مقديشو من أعمال قتال متفرقة واغتيالات، فيما ظل الاقليم الشمالي، الذي أعلن استقلالاً لم يعترف به أحد، يحظى بقدر ملموس من الاستقرار.

تبادلت الميليشيات المتصارعة اتهامات بالقتل والتخريب والحرق والاغتيالات، فيما اتهم «الاتحاد الإسلامي الصومالي» القوات الإثيوبية بمهاجمة قواعده في بلدتين والاستيلاء عليهما، ووردت أنباء لم تتأكد من مصادر مستقلة بتأسيس اثيوبيا لمنطقة آمنة متاخمة لحدودها، وتدعيم العناصر المنافسة لـ «الاتحاد الإسلامي»، كما شن حسين عيديد اتهامات مماثلة لاثيوبيا واتهمها بالتدخل في النزاع لصالح مجموعة «سودري».

من ناحية أخرى نشطت الوساطات الدولية لتحقيق المصالحة الوطنية، وشهد العام سلسلة واسعة من الجهود شملت تجديد جهود مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة عصمت كتاني الذي قام بجولة واسعة إلى الصومال والبلدان المجاورة والمعنية، وسعت الجامعة العربية لعقد لقاءات بين القادة الصوماليين، وبالمثل المنظمة الحكومية للتنمية ومكافحة الجفاف (ايغاد)، كما قامت كل من اثيوبيا ومصر واليمن بمبادرات عدّة.

وقد تمحورت معظم هذه المبادرات حول المبادرة الاثيوبية التي جمعت ٢٦ فصيلاً في سودري في الفترة من ١٩٩٦/١١/٢٢ - ١٩٩٧/١/٢٠ وأسفرت عن اتفاق بتشكيل «مجلس إنقاذ وطني» يمثل الفصائل المشاركة، يعمل للتحضير لحكومة مركزية مؤقتة، وإعادة الأمن والاستقرار والنظام إلى البلاد والمساعدة في إنهاء النزاعات القائمة بين القبائل في مناطق معينة، إذ سعت الأطراف الدولية والوساطات المختلفة لتوسيع نطاق المبادرة بحيث تشمل الأطراف التي رفضت دخولها في المرحلة السابقة، وبخاصة المؤتمر الصومالي

الموحد برئاسة حسين عيديد، ورئيس جمهورية أرض الصومال محمد إبراهيم عقال، تمهيداً لعقد مؤتمر شامل في «بوصاصو» قرب نهاية العام.

وقد توصلت مساعي مصر إلى عقد لقاء بين عيديد وعلي مهدي محمد وتوقيع اتفاق بينهما عرف باتفاق «مقديشو أولاً» في ٢٨ أيار/مايو يقضي بإنهاء تقسيم العاصمة التي يتقاسمان السيطرة عليها، وإعادة فتح المطار كخطوة لتحقيق انفراج في الأزمة، وإثبات حسن النية، والتحضير الجيد للمصالحة الشاملة، لكن هذا الاتفاق لم ينفذ، وتبادل الجانبان الاتهامات بإفشاله، فجددت مصر مساعيها لعقد لقاء جديد بين الجانبين في شهر تشرين الثاني/نوفمبر للوصول إلى اتفاق حول آلية عمل وجدول زمني لتنفيذ اتفاق ٢٨ أيار/مايو، لكن المفاوضات توصلت في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر إلى اتفاق أكثر شمولاً بين الجانبين حول المصالحة الشاملة، وقعه حسين عيديد عن المؤتمر الصومالي الموحد، وعلي مهدي محمد عن المجلس الوطني للإنقاذ، يقضي بتقاسم السلطة على أساس فدرالي، ومنح الأقاليم المكونة للدولة حكماً ذاتياً وعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية في بيداوة لانتخاب مجلس رئاسي ورئيس للوزراء، والاتفاق على تشكيل برلمان وسلطة قضائية مستقلة لا تسمح بإقامة المحاكم الخاصة، وميثاق مؤقت للفترة الانتقالية.

وقد يكون من السابق لأوانه تقييم الاتفاق في هذه المرحلة المبكرة خصوصاً مع عدم إظهار الأطراف من قبل تصميماً كافياً على تنفيذ الاتفاقات السابقة، واعتراض فصيلين من أنصار علي مهدي محمد على اتفاق لعقد مؤتمر المصالحة في بيداوة التي تقع تحت سيطرة عيديد، وغياب بعض الأطراف الرئيسية عن الاتفاق مثل محمد إبراهيم عقال، «رئيس جمهورية أرض الصومال» (الاقليم الشمالي)، وظهور اعتراضات قوية من جانب اثيوبيا التي رعت اتفاق «سودري». لكن يظل الاتفاق في كل الأحوال بادرة مشجعة بانخراط حسين عيديد، الطرف الرئيسي في النزاع، في جهود المصالحة، وتبلور توافق عام حول مبادئ التسوية.

وشهدت جيبوتي في النصف الثاني من العام اشتباكات بين القوات الحكومية والميليشيات المعارضة لها في شمال البلاد بعد هدنة غير معلنة استمرت نحو عامين، وأكدت المعارضة أن قواتها قتلت ١٢ جندياً حكومياً وأصابت ١٨ آخرين في المعارك التي وقعت في آخر آب/أغسطس وأول أيلول/سبتمبر، رداً على حملة تمشيط عسكرية نفذتها القوات الحكومية في مديريتي تاجوراء وأوبخ، استهدفت قواعد الجبهة. كما أكد أحمد ديني زعيم الجبهة أن الجبهة موجودة داخل البلاد ونشطة، وأن الحكومة تنكر وجودها لكي تستمر في إغفال الحوار معها. كما نفى أن تكون الجبهة قد توصلت إلى تسوية مع السلطات الجيبوتية وأن ما حصل (في العام ١٩٩٥) كان انشقاقاً أدى إلى انضمام أوجوري كيجلي وعلي محمد داود إلى الحكم. وإن خروج هؤلاء من الجبهة وانتقالهم إلى الحكومة تم من دون أية تنازلات سياسية أو إدارية من الجبهة التي تعتمد الكفاح المسلح لإجبار الحكم على التفاوض على إصلاحات سياسية وإدارية واجتماعية.

أما في العراق، فبعد هدنة هشة على جبهات القتال في كردستان العراق استمرت أكثر من ستة أشهر منذ توقيعها في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦ نتيجة وساطة أمريكية - تركية مشتركة - تجددت الاشتباكات العسكرية في شمال العراق، وانحصرت الصدامات المباشرة في البداية بين قوات الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني وحليفه الحزب الاشتراكي الديمقراطي بزعامة محمد الحاج محمود من جهة، والحركة الإسلامية لكردستان العراق بزعامة الشيخ عثمان عبد العزيز من جهة ثانية، وانتقلت العمليات من مدينة حلبجة ومحيطها شرق السليمانية القريبة من الحدود الإيرانية إلى أطراف مدينة أربيل.

كذلك اندلعت أعمال القتال في ١٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٧ بين الحزبين الرئيسيين وشاركت فيها مجموعة من الأحزاب الكردية الصغيرة، ولم تسعف وساطة أمريكية - تركية - بريطانية مشتركة في وقف القتال، حتى أعلن الحزب الديمقراطي الكردستاني (بزعامة مسعود البرزاني) أنه قرر وقف إطلاق النار اعتباراً من ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر من جانب واحد، لكنه حذر من أن شرط استمراره هو التزام الاتحاد الوطني الكردستاني (بزعامة جلال الطالباني) خطوط وقف النار قبل الجولة الأخيرة من القتال في ١٢ تشرين الأول/اكتوبر.

أما البعد الثاني لانتهاك الحق في الحياة فتندرج فيه الصراعات بين الحكومات والجماعات السياسية الإسلامية. وقد استمرت الجزائر تمثل البؤرة المركزية لانتهاك الحق في الحياة على الساحة العربية. وشهدت المواجهة بين الحكم والجماعات «الإسلامية» تطوراً درامياً خلال العام بتصعيد كمي ونوعي لأعمال العنف المتبادلة، وبلغ هذا التصعيد مستويات غير مسبوقة. وتناولت المصادر، وتقارير منظمات حقوق الإنسان العربية والدولية، تفاصيل مروعة عن مذابح لم يسبق لها مثيل مثل مذبحة سيدي رايس في ٢٩ آب/أغسطس، ومذبحة بني مسوس في أيلول/سبتمبر، ومذبحة بن طلحة ليلة ٢٣ أيلول/سبتمبر. ولم تغير التطورات السياسية باطلاق الشيخ عباسي مدني زعيم الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ولا قرار جيش الإنقاذ الإسلامي من حجم أعمال العنف. وقدرت المصادر أعداد الضحايا منذ بدء أعمال العنف بأرقام تصل إلى ٨٠ ألف قتيل.

وزاد الالتباس خلال العام أكثر من أي وقت مضى، في التمييز بين مرتكبي المذابح، إذ استخدم أطراف النزاع الأساليب نفسها، ووقع عدد من المذابح في أماكن محيطة بالعاصمة ذات طابع عسكري، مثل سيدي رايس التي تبعد بما يزيد قليلاً على ميل واحد من إحدى الثكنات العسكرية ومواقع قوات الأمن، ومع ذلك لم يتدخل الجيش إلا بعد ثلاث ساعات، ومثل طلحة التي لا تبعد عن مواقع قوات الجيش بأكثر من ٢٠٠ ياردة. ولم يتدخل أحد أيضاً لوقف المذابح، ولم تجر السلطات أية تحقيقات مستقلة ومحايدة وجدية في هذه المذابح.

وقد احتدم الجدل خلال العام بين جماعات حقوق الإنسان والحكومة الجزائرية، وتصاعدت دعوات سياسيين جزائريين وجماعات حقوقية دولية لإجراء تحقيق دولي في

المذابح لإجلاء الحقائق، لكن تعذر تمرير قرار في اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات يشير إلى «ارتكاب قوات الأمن انتهاكات متكررة تتجاوز متطلبات مكافحة الإرهاب»، وتطالب الحكومة «بحظر ممارسة مكافحة الإرهاب الرعناء التي تؤدي إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان». . و«تحطيم جدار الصمت المحيط بالمأساة»، إذ صوت ٩ أعضاء فقط إلى جانب القرار بينما اعترض ١٥ عضواً، وامتنع عضو واحد عن التصويت. وقد تصاعد الجدل بتصاعد نشاطات المنظمات الحقوقية الدولية، وأنشطة الرأي العام في الدول الغربية، ودعوة سكرتير عام الأمم المتحدة الحكومة لإجراء حوار. وقد نفت الحكومة، وقيادة الجيش، والمرصد الوطني الجزائري تورط السلطات في المذابح وانتقدت الدعوة لإجراء تحقيق دولي بشدة، وهددت بطلب نزع الصفة الاستشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن بعض المنظمات الحقوقية الدولية.

كذلك وقع تضارب في تقييم خطوة إطلاق سراح الشيخ عباسي مدني زعيم الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بعد قضائه «نصف فترة العقوبة»، وقرار جيش الإنقاذ الإسلامي وقف القتال، إذ تحدثت مصادر عن «صفقة» بين الحكومة وجبهة الإنقاذ، وتحدثت مصادر أخرى عن «استسلام» جيش الإنقاذ الإسلامي. لكن يظل الأهم من تفسير هذا الإجراء هو آثاره، والواقع أنه لم تظهر له آثار ملموسة حتى نهاية العام، فمن ناحية لم يستكمل إطلاق سراح باقي قيادات الجبهة حتى يمكن تصور وجود اتفاق، ووضع الشيخ مدني قيد الإقامة الجبرية عقب ادلائه بتصريحات اعتبرتها السلطات الجزائرية خرقاً لشروط الإفراج، ومن ناحية ثانية فإنه على رغم إعلان عدد من «الجماعات» التجاوب مع دعوة مدني مزراق أمير جيش الإنقاذ الإسلامي في ٢٠ أيلول/ سبتمبر بوقف القتال (وهم أمير الجيش الإسلامي في منطقة الغرب الجزائري، وأمير الرابطة الإسلامية للدعوة والجهاد، وأمير «كتيبة الرحمن» التي كانت تمارس نشاطها في ولاية البليدة)، فلم يظهر أثر ذلك في حجم أعمال الإرهاب والعنف وتعرض فريقان من الذين أوقفوا القتال لهجمات أمنية راح ضحيتها عدد منهم وهددوا باستئناف العمليات.

لكن مهما كان تقييم أثر هذه الخطوة من حيث تأثيرها العسكري والأمني، فهي تظل تحتفظ بقيمة سياسية كبيرة، إذ تنتزع الغطاء السياسي عن أعمال العنف، بإعلان الفريق الفائز في الانتخابات وقف القتال.

أما في مصر فقد استمرت أعمال العنف والإرهاب عند معدلاتها في العام ١٩٩٦ من حيث عدد الضحايا، والنطاق الجغرافي ونوعية المستهدفين، لكنها شهدت تطوراً خطيراً في نوعيته، كما استمر نمط الانتهاكات السائدة التي ترافق المواجهة الأمنية من جانب السلطة.

بلغ عدد الضحايا قرابة المائتين من رجال الأمن ومواطنين أقباط مستهدفين، ومواطنين تصادف وجودهم أثناء الاشتباكات، وسياح أجانب، وعناصر الجماعات الإسلامية، وتركزت أعمال العنف والإرهاب في محافظتي المنيا وأسيوط، ولكنها امتدت

إلى القاهرة العام الثاني على التوالي بالاعتداء على الأوتوبيس السياحي في ميدان التحرير، كما امتدت لأول مرة إلى الأقصر بمذبحة البر الغربي التي استهدفت السياح في تشرين الثاني/ نوفمبر. وأسفرت وحدها عن ثلث عدد الضحايا.

لكن على رغم الثبات النسبي لأعمال العنف للعام الثاني على التوالي، بعد التصعيد المستمر منذ العام ١٩٩٢، فقد ظلت تنطوي على عدد من الظاهرات النوعية الخطيرة أهمها استهداف بعض المواطنين الأقباط بما يشيعه ذلك من توترات اجتماعية وإثارة طائفية، واستهداف أهداف سياحية مدوية بمذبحتي المتحف المصري والبر الغربي في الأقصر اللتين راح ضحيتهما نحو سبعين سائحاً أجنبياً، وهو ما أصاب أحد أهم مرافق الاقتصاد المصري بالعجز.

على الجانب المقابل استمرت الانتهاكات التي ترافق المواجهة الأمنية لأعمال العنف والإرهاب، من قتل خارج نطاق القانون، وتعذيب، واعتقال رهائن من أسر المطلوبين لتسليم أنفسهم، وتوسع المحاكم العسكرية في إصدار أحكام بالإعدام، كما استمر تصعيد المواجهة مع التيار الإسلامي ككل، وليس فقط تجاه الجماعات التي تستخدم العنف.

على أن المواجهة النمطية بين الجماعات «الإسلامية» والحكومة شهدت خلال العام تطوراً مفاجئاً بإعلان قيادات بارزة من تنظيمي الجهاد والجماعة الإسلامية في ٥ تموز/ يوليو وقف العمليات المسلحة، وقد بدأ هذا التطور ببيان تلاه أحد المتهمين من أعضاء «الجماعة الإسلامية» في قضية «تفجيرات البنوك» التي كانت تنظرها المحكمة العسكرية صادر عن قادة الجماعة الذين يقضون عقوبة السجن المؤبد في قضية «اغتيال السادات»، أعلنوا فيه وقف العمليات المسلحة داخل مصر وخارجها، وكذلك إصدار البيانات المحرضة عليها، وأعلن المتحدث أن البيان يحمل توقيع ستة «يمثلون القيادة الشرعية للجماعة»، وأضاف إليها اسمين آخرين في الجلسة التالية وبيّن أن كل قادة تنظيمي «الجهاد» و«الجماعة الإسلامية» ممن يقضون عقوبة السجن المؤبد في قضية «اغتيال السادات» وافقوا على الإعلان.

وقد طرح هذا القرار المفاجئ ردود فعل متباينة، فأعلن قادة التنظيمين المقيمون في الخارج رفضهم له، بينما أعلن د. عمر عبد الرحمن زعيم «الجماعة الإسلامية»، المسجون في الولايات المتحدة، في ٨ آب/ أغسطس تأييده لإعلان وقف العمليات، كما ورد أن تنظيم «الناجون من النار» الذي يقوده د. مجدي الصفتي أيد الإعلان. في المقابل شكك وزير الداخلية في هدف إعلان وقف العمليات واعتبره وسيلة تستهدف «أن يهدأ الأمن في مواجهة الجماعات الإرهابية» مؤكداً استمرار المواجهة، ورحب في الوقت نفسه، بأي قول أو رد فعل يساهم في تعزيز مسيرة الأمة والاستقرار.. لكن عموماً لم يظهر تأثير عملي لهذه المبادرة، واستمرت أعمال العنف، وبينما فسر متحدثون باسم «القادة السجناء» عملية الهجوم على سيارتي شرطة في منفلوط (التابعة لمحافظة أسيوط) في ٢٠/٨/ ١٩٩٧، التي نفذتها «الجماعة الإسلامية» بأنه «من الوارد حدوث خرق لمبادرة القادة

السجناء، وألا تكون الاستجابة مطلقة، فقد ألقت العمليات اللاحقة بظلال كثيفة على هذه المبادرة، وبخاصة مذبحة الأقصر التي قضت بذاتها، وبردود أفعالها، عملياً على هذه المبادرة.

أما المصدر الثالث لانتهاك الحق في الحياة فيتمثل في الاعتداءات الأجنبية على البلدان العربية، وقد استمرت الاعتداءات الإسرائيلية على جنوب لبنان تمثل المصدر الرئيسي لهذه الانتهاكات، سواء من خلال القصف الجوي وعمليات الإبرار البحري وأعمال الكوماندوز، أو من خلال ميليشياتها العميلة بقيادة انطوان لحد. وراح ضحية هذه الاعتداءات وفق إحصائية رسمية لبنانية ١٢٢ من المدنيين ورجال المقاومة والجنود اللبنانيين وإصابة ١٥٧ آخرين، كما استمرت أعمال الخطف، وشملت خلال العام أحد الصحفيين اللبنانيين. وبينما نجحت المقاومة اللبنانية بالتصدي لبعض هذه العمليات، وأنزلت خسائر موجعة بالقوات المعتدية في بعض العمليات، فقد ضاعفت إسرائيل من تهديداتها بشن عمليات شاملة في العمق اللبناني.

وعلى رغم أن التفجيرين اللذين وقعا في بيروت في شهر تشرين الأول/اكتوبر في حرم الجامعة الأميركية، ومحطة شارل الحلو للنقل البري، لم يسفرا عن خسائر كبيرة في الأرواح، فقد نظر إليهما العديد من المراقبين بوصفهما رسالتي تحذير باستئناف العمليات الإسرائيلية التخريبية في العمق اللبناني.

من ناحية أخرى استمرت الاجتياحات التركية للأراضي العراقية، وقامت تركيا بأربع عمليات عسكرية في العراق أخطرها الحملتان العسكريتان الكبيرتان في ١٤ أيار/مايو، و٢٤ أيلول/سبتمبر. وقد تميز عدوان أيار/مايو بضخامة عدد القوات المشاركة، وقدرتها المصادر بنحو ٥٠ ألفاً. وأعلنت القوات التركية عزمها على البقاء في شمال العراق طوال الفترة التي يتطلبها القضاء على حزب العمال الكردستاني، وأثار ذلك مخاوف عديدة حول مشروع تأسيس منطقة أمنية تركية في شمال العراق على غرار ما تفعله إسرائيل في الشريط الحدودي في جنوب لبنان، كما تميز الاجتياح الثاني الكبير باتساع رقعته وتوقيته الزمني من مخاوف اتساع رقعة القتال حيث ترتبت عليه حشود إيرانية على الشريط الحدودي، كما حشدت القوات العراقية قوات كبيرة على طول المنطقة الممتدة من مدينة مخمور جنوب أربيل إلى شمال الموصل، وشهدت الجبهة التي تسيطر عليها قوات جلال الطالباني حشوداً كبيرة على خطوط التماسّ مع قوات البرزاني. وعززت حملتا نهاية العام من مخاوف تأسيس وجود عسكري تركي مقيم في الأراضي العراقية بتأسيس منشآت ثابتة في بعض المواقع.

وقد رافقت هذه الصراعات العنيفة المحتدمة على الساحة العربية انتهاكات جسيمة للحق في الحرية والأمان الشخصي في العديد من البلدان العربية، وجرى احتجاز آلاف المعتقلين السياسيين، تعسفياً، بتجاوز القوانين الوطنية والمعايير الدولية. وقد ارتكبت معظم الانتهاكات في إطار المواجهة مع الجماعات الإسلامية في مصر والجزائر أو خلال

مواجهة صور الاحتجاج السلمي، على غرار ما جرى في مصر في إطار مواجهة الاعتراضات على قانون العلاقة بين المالك والمستأجر، والمغرب في مواجهة دعوة لمقاطعة الانتخابات البلدية، وفي لبنان في إطار ما سمي ثورة الجياع في البقاع، ثم في إطار مواجهة الاحتجاجات على قرارات تقييد حرية الإعلام، وفي الأردن في مواجهة الاحتجاجات على القانون المؤقت للمطبوعات والنشر، أو خلال إجراءات القمع السياسي على غرار ما وقع في السودان والعراق والبحرين، أو في أعقاب عمليات تخريب كما جرى في اليمن إثر تفجيرات تموز/يوليو، وتشرين الثاني/نوفمبر، والبحرين في نهاية العام.

ولم يصدر خلال العام سوى قرارات محدودة للعفو عن السجناء السياسيين.

كذلك ظلت قضية الأسرى والمفقودين الكويتيين في العراق، الذين يزيد عددهم على ٦٠٠ شخص، تتهم حكومة الكويت العراق باحتجازهم منذ حرب الخليج كأسرى ومرتهنين، من دون تقدم يذكر خلال العام بعد أن كان العراق قدم في العام ١٩٩٥ معلومات عن ١٣٠ منهم، وأكد أنه أطلق معظمهم بعد الحرب. كما استمر إنكار العراق احتفاظه بأي أسرى أو محتجزين منهم.

كذلك استمرت قضية المعتقلين اللبنانيين في إسرائيل، وفي معسكر الخيام في جنوب لبنان دون تقدم. ويزيد عدد هؤلاء المعتقلين على ١٥٠ مواطناً لبنانياً اعتقلوا أو أسروا أو اختطفوا من لبنان منذ سنوات، وتحتجز إسرائيل ٢١ منهم في سجونها بينما تحتجز الباقين وعددهم ١٣٠ معتقلاً في معتقل الخيام، الخاضع للإشراف الإسرائيلي، ولا يتمتعون بأية ضمانات قانونية.

كذلك استمر إهدار ضمانات **المحاكمة العادلة** في العديد من البلدان العربية بالتوسع في إحالة المدنيين للقضاء العسكري، والأخذ بأشكال من القضاء الاستثنائي، إذ استمرت محاكم أمن الدولة العليا طوارئ في مصر، وأمن الدولة في سوريا والعراق والأردن والبحرين، والمحاكم الخاصة في السودان والعراق والمحاكم العرفية في الصومال. وسجلت دوائر حقوق الإنسان والمراقبين إهدار شروط العدالة في عشرات من القضايا.. من إهدار حقوق المتهمين إلى انتهاك حقوق الدفاع، إلى الاستناد إلى اعترافات نتيجة الإكراه، كما استمرت السلطات الأمنية في تجاوز قرارات الإفراج الصادرة عن المحاكم.

وقد تركزت الشكاوى في **مصر** بوجه خاص على إحالة المدنيين على القضاء العسكري بسبب افتقاد القضاة العسكريين الاستقلال والحصانة، فضلاً عن عدم توافر درجة أعلى للمراجعة القضائية. كما تركزت الشكوى في **الجزائر** على غياب شروط العدالة في قضايا العنف والتخريب على رغم إلغاء المحاكم الخاصة في شباط/فبراير ١٩٩٥، وإحالة قضايا العنف والتخريب على المحاكم الجنائية العادية، حيث تنظر هذه المحاكم في هذه القضايا بسرعة وجلسات مغلقة، ويقبل القضاة أدلة قائمة على اعترافات انتزعت تحت الإكراه، ويتجاهلون في كثير من الحالات طلبات الفحص الطبي وشكاوى التعذيب.

وتركزت الشكوى في البحرين على محاكمة المتهمين بقضايا العنف والتخريب أمام محاكم أمن الدولة التي تتميز بطابعها الاستثنائي وتفتقد المراجعة القضائية الأعلى أيضاً، وشهدت الدوائر الثلاث لهذه المحكمة خلال العام أكبر محاكمة في تاريخ البحرين، مثل خلالها ٨١ شخصاً أمام المحكمة بتهمة الانتماء للجناح العسكري لحزب الله، وتدبير انقلاب عسكري، والتخابر مع دولة أجنبية، هي إيران. وقضت المحاكم الخاصة في العراق، التي يرأسها عادة ضباط عسكريون أو أمنيون، بالعديد من أحكام الإعدام في قضايا جنائية مثل التهريب، أو أمنية مثل اتهامات التآمر لقلب نظام الحكم، إثر محاكمات سرية ووفق إجراءات مبتسرة، وكان من بينهم الطلاب الأردنيون الأربعة الذين أدينوا بتهمة التهريب، وأحدث إعدامهم أزمة سياسية كبيرة مع الأردن. كما قضت المحاكم الخاصة في السودان بالجلد لعدد من السيدات شاركن في مظاهرة نسائية محدودة للمطالبة بإعادة أبنائهن التلاميذ في المدارس الثانوية من جبهة القتال، إثر محاكمة عقدت نحو منتصف الليل، ولم تتوافر فيها فرصة كافية للدفاع، وأتيح للمحامين حضورها بصعوبة بالغة، وحوكم أحدهم في الجلسة ذاتها بتهمة إهانة المحكمة بالمخالفة للقوانين والإجراءات المرعية، وتعرض لحكم بالحبس أو الغرامة.

كذلك استمرت إساءة **معاملة السجناء والمحتجزين** تمثل ظاهرة عامة في البلدان العربية، وفقد العديد من الضحايا حياتهم جراء التعذيب، أو سوء الرعاية الصحية وظروف الاحتجاز أو الحوادث المفاجئة داخل السجون، وتقاعست السلطات المختصة عن إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة في شكاوى التعذيب.

وقد استمرت ادعاءات التعذيب في مصر والشكوى من استمرار ممارسته بصورة منظمة، كما استمرت الشكوى عن تفشي ظاهرة التعذيب في الجزائر، الذي أصبح يمارس بصورة معتادة منذ العام ١٩٩٢. وكذلك تصاعدت الشكوى من التعذيب في تونس بعد وفاة عدد من المحتجزين بشبهة التعذيب. كما استمرت الشكوى من التعذيب في كل من المغرب والسعودية والبحرين، ووردت مزاعم عن وفاة محتجزين جراء التعذيب في الأخيرة.

٢ ـ الحريات الأساسية

استمرت حرية **الرأي والتعبير** تعاني إجمالاً ضغوطاً متعددة، لكن تفاوتت حدتها من بلد إلى آخر. وبينما استمر التقييد التام لحرية الصحافة يشمل ثلث البلدان العربية (السعودية، عمان، قطر، البحرين، ليبيا، العراق، سوريا، السودان) فقد شهدت بقية البلدان الأخرى درجات متفاوتة من التقييد.

وقد شهد **الأردن** انتكاسة شديدة لحرية الصحافة في ظل تطبيقات قانون المطبوعات المعدل، وأصدر مجلس الوزراء في ١٩٩٧/٩/٢٣ قراراً بتعليق إصدار ١٣ صحيفة أسبوعية لم تتمكن من توفيق أوضاعها مع القانون الجديد. وقد رفعت هذه الصحف

دعوى أمام محكمة العدل العليا لإبطال هذا القرار، وجادل الدفاع بأن القرار باطل لأنه يقوم على قانون مطعون في دستوريته في قضية قيد النظر أمام محكمة العدل العليا، كما أنه يمثل إساءة لاستخدام السلطة ويمس بحقوق مكتسبة، وبيّن أن بعض الصحف التي تعرضت لتعليق صدورها يتطابق رأسمالها مع القانون، بينما اعتمد القرار على تفسير لم يميز بين رأس المال المدفوع والمسجل. وبيّن الدفاع أن القرار المطعون فيه لم يصدر للمصلحة العامة وإنما صدر لمنع الصحف من نشر أنباء وتحليلات لا تعجب السلطة أو تتعارض مع سياساتها.

كما استمرت الانتقادات في لبنان لتطبيقات قانون الإعلام المرئي والمسموع الذي ضيق على حرية الرأي والتعبير، وتم خلال العام إغلاق محطتين إضافيتين للتلفزة والإذاعة إحداهما تابعة للمؤتمر الشعبي اللبناني وهي «صوت بيروت»، والثانية تابعة لحركة التوحيد الإسلامية وهي «إذاعة صوت الحق». وقد رافق استخدام القوة الجبرية في غلق المحطة الأخيرة سقوط قتلى وجرحى واعتقالات. . ومن ناحية أخرى أفضى قرار مفاجئ قرب نهاية العام بحظر إذاعة حديث متلفز لأحد قادة المعارضة المقيمين في الخارج إلى فتح «معركة الحريات» حيث جرت تظاهرات واحتجاجات وأعقبها اعتقالات.

في **الجزائر** استمرت حرية الرأي والتعبير تعاني ضغوط الجماعات «الإسلامية»، وضغوط الحكومة. وقد أثرت حملة العنف ضد الصحفيين بشكل واضح على قدرة الصحافة على خدمة قرائها، إذ رحل كثير من الصحفيين خارج البلاد خوفاً على حياتهم، وتسرب آخرون خارج المهنة. أما الذين بقوا فقد اضطروا إلى اتخاذ إجراءات أمنية احتياطية أثرت في جهودهم المهنية. ومن ناحية أخرى استمرت ضغوط الحكومة على الصحافة بوسائل متنوعة، بدءاً من الرقابة إلى حظر بعض الصحف وحبس محررين، إلى مباشرة ضغوط مالية على الصحف المستقلة. وتتضمن المواد التي تخضع للرقابة المسائل الأمنية، لكن الحكومة توسعت في تفسيرها لما يطلق عليه «الأنباء الأمنية» ليشمل الكثير من الأمور السياسية. ونتيجة للرقابة الأمنية، فلا تكاد تقدم الصحافة شيئاً ذا بال عن انتهاكات حقوق الإنسان من جانب قوات الأمن، فيما يسمح بنشر المذابح التي تقع تجاه مدنيين من جانب الجماعات.

وخلال العام ١٩٩٧ تم إغلاق جميع الصحف التي لها ميول متعاطفة مع جبهة الإنقاذ، ومنها أسبوعية **الموعد** و**القلاع** وصحيفة **الأمة**، بينما سمح لمجلة **الشروق** بالعودة للصدور في آب/ أغسطس ١٩٩٧ بعد تعهد ناشرها بالبعد تماماً عن نقد الحكومة. كما واجه مسؤولو الصحف استجوابات متكررة، منها على سبيل المثال استدعاء مدير تحرير صحيفة **الوطن** ورئيس تحريرها لاستجوابهما بسبب نشر تعليقات تتهم جنرالات في الجيش بأنهم وراء الأزمة الجزائرية. كما تعرض العديد من الصحفيين للاعتقال والمحاكمة خلال العام، ومن ذلك اعتقال الصحفي محمد مصدق يوسف أثناء تغطيته إحدى الندوات في تيزي أوزو واعتقال عزيز بو عبد الله (العالم السياسي) في ٢١ نيسان/ ابريل واحتجازه في

أحد مراكز الأمن العسكري، واختفاء ياسر بن ميلود كاتب التعليق الصحفي في صحيفة **الوطن**، كما أصدرت محكمة جزائرية في منتصف العام أحكاماً بالسجن لمدة ستة أشهر على مدير تحرير صحيفة **الوطن** وإحدى الصحفيات بدعوى نشر أنباء كاذبة في الصحيفة في العام ١٩٩٣.

في **تونس**، ألغيت وزارة الإعلام في تشرين الأول/اكتوبر، لكن الانتقادات استمرت «حول استمرار خضوع الإعلام للرقابة الإدارية»، و«طابعه الأحادي في الفكر والمرجعية»، واعتبر نواب معارضون في البرلمان أن تصحيح الوضع الإعلامي «يتوقف على مدى فصل الأجهزة الإعلامية عن الحزب الحاكم». لكن أحد نواب الحزب الحاكم تصدى لهذه الانتقادات في البرلمان وحض الحكومة على اتخاذ إجراءات حازمة بحق الناقدين تقضي بسحب الجنسية منهم.

وعلى رغم أن **اليمن** شهد في النصف الأول من العام انتعاشاً ملموساً في حرية الرأي والتعبير، وبخاصة في الفترة التي سبقت إجراء الانتخابات النيابية في شهر نيسان/ابريل وفي أعقابها، أتيح خلالها ممارسات واسعة لحرية النقد، فقد شهد النصف الثاني من العام اتجاهاً ملموساً نحو تقييد حرية الرأي والتعبير. فبعد مرور شهر واحد على الانتخابات النيابية أصدرت المحكمة الابتدائية في غرب صنعاء حكماً غير مسبوق على صحفيين بتهمة القذف هما عبد الله سعد محمد رئيس تحرير صحيفة **الشورى** وشقيقه الكاتب عبد الجبار سعد بالجلد ثمانين جلدة وإيقافهما عن مزاولة المهنة لمدة عام، وإيقاف صحيفة **الشورى** لمدة ستة أشهر (أوقفت وزارة العدل هذه العقوبة إلى حين مراجعة النواحي القانونية والإجراءات). كما جرى توقيف صحيفة **الحقيقة** التي تصدر في عدن، وإقفال الصحف الحزبية المحلية التي تصدر في حضرموت، وشمل الوقف في شهر تشرين الثاني/نوفمبر صحيفة حكومية هي **معين** لنشرها مقالاً نقدياً.

ومن ناحية ثانية تصاعدت أزمة نقابة الصحفيين باستقالة نقيبها الأستاذ عبد الباري طاهر (عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي ورئيس تحرير صحيفة **الثوري** الناطقة باسم الحزب). وفيما اتجه صحفيون مؤيدون للحكومة إلى دعوة الجمعية العمومية للنقابة (التي تهيمن عليها الحكومة بضم فئات عديدة من غير الصحفيين)، فقد طرح صحفيون آخرون أن يخرج الصحفيون «الحقيقيون» من النقابة وينشئوا «رابطة الصحفيين اليمنيين»، لكن لم يتحقق أي من هذين الإجراءين حتى نهاية العام وظلت أزمة النقابة قائمة.

وفي **مصر** عززت المحكمة الدستورية العليا حرية الصحافة بقرار مهم في شهر شباط/فبراير بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة «١٩٥» من قانون العقوبات التي تجعل رئيس التحرير مسؤولاً جنائياً عن الجرائم التي ترتكب بواسطة الصحيفة بصفته فاعلاً، وكان سبق للمحكمة نفسها أن قضت في ١٧ تموز/يوليو ١٩٩٥ بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة ١٥ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بشأن الأحزاب السياسية التي كانت تنص على مسؤولية رئيس الحزب عما ينشر في صحيفته. **لكن رغم هذا التطور الايجابي،**

وكذا استمرار المناخ الايجابي الذي حققه إلغاء القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥، فقد ظل تجاوز «الخط الأحمر» في النقد يمثل مخاطرة غير محسوبة للعمل الصحفي والصحفيين، وشهد العام إحالة عدد من الصحفيين على المحاكمة بتهمة القذف بسبب نشرهم قضايا تتعلق بالفساد. كما تعرض صحفيون للحبس في قضايا المواجهة حول تطبيقات قانون العلاقة بين المالك والمستأجر، وتعرض أحدهم للتعذيب. وأقرت الحكومة تعديلات على قانون الشركات في مطلع العام الجديد (١٨/١/١٩٩٨) يتضمن قيوداً جديدة على حرية إصدار الصحف، حيث اشترطت موافقة رئيس الوزراء على تأسيس الشركات التي يكون غرضها، أو من بين أغراضها، العمل في مجال إصدار الصحف، وخولت له حق رفض إنشاء هذه الشركات.

كذلك استمرت خلال العام ١٩٩٧ السمات الأساسية لموقف الحكومات العربية من ممارسة هذا الحق التي تتراوح بين الحظر المطلق، كما في بلدان الخليج (عدا الكويت) والسودان وليبيا، أو التقييد الصارم كما هو الحال في سوريا والعراق، أو فرض قيود نسبية أو انتقائية في البلدان التي تأخذ بالتعددية الحزبية من الناحية القانونية.

وقد انصبت معظم التقييدات على تنظيمات التيار الإسلامي، فاستمرت المواجهة القانونية في مصر خلال العام ١٩٩٧ حول حزب الوسط، بعد أن رفضت لجنة الأحزاب تسجيله في العام ١٩٩٦، كما استمر تصعيد السلطات ضغوطها تجاه جماعة الإخوان المسلمين المحظورة، وتم اعتقال المزيد من أعضائها خلال العام، وتركيز الانتقادات عليها، كما استمر حظر حزب النهضة في تونس وملاحقة المشتبه في انتمائهم إليه أو ملاحقة أفراد أسر منتسبيه، وفي الجزائر استمر حظر جبهة الإنقاذ الإسلامية واحتجاز بعض قياداتها وأعضائها، وتم وضع زعيمها عباسي مدني قيد الإقامة الجبرية بعد أيام من إطلاق سراحه بدعوى خرقه لشروط الإفراج بالادلاء بتصريحات سياسية، كما صدر قانون جديد للأحزاب يحظر استخدام الانتماء الديني أو الجهوي أساساً لتشكيل الأحزاب أفضى إلى انسحاب حزبين من ساحة العمل السياسي هما الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر بزعامة الرئيس أحمد بن بلا، وحزب الأمة بزعامة السيد يوسف بن خدة تعبيراً عن احتجاجهما على ما أورده القانون ورفضهما لتغيير هويتهما، وعدم قدرتهما على توفيق أوضاعهما مع القانون الجديد، كما استمر حظر جماعة العدل والإحسان في المغرب وفرض الإقامة الجبرية على زعيمها. وفي اليمن ضغطت السلطات باتجاه إقصاء الجناح العقائدي في حزب التجمع اليمني للإصلاح عن دخول المجلس النيابي، وتحقق لها ما ذهبت إليه، وفي الأردن ردت الحكومة على مقاطعة التيار الإسلامي للانتخابات النيابية، بحرمانه من التمثيل في مجلس الأعيان.

وقد شملت التقييدات أيضاً عدداً من التنظيمات اليسارية، فاستمرت الضغوط على الحزب الاشتراكي اليمني بمصادرة مقاره وأمواله، وواجه سلسلة من الضغوط الإضافية في أعقاب التفجيرات التي تعرضت لها مدينة عدن في نهاية تموز/ يوليو، وأيلول/

سبتمبر، وامتدت الملاحقات لحلفائه المحليين من قيادات رابطة أبناء اليمن «راي». كما استمر في تونس حظر وملاحقة أعضاء حزب العمال الشيوعي التونسي، رغم الإفراج عن حمه الهمامي في بداية العام، وكذلك إثارة الشقاق داخل حركة الاشتراكيين الديمقراطيين التي انتقلت منازعات أجنحتها إلى ساحات القضاء، وتعرض زعيمها **محمد مواعدة لفرض الإقامة الجبرية عليه لبعض الوقت ثم استدعائه للتحقيق في نهاية العام بشكل مهين وتوجيه اتهامات خطيرة له، منها التخطيط لإحداث فوضى في البلاد، واغتيال شخصيات وطنية، وزعزعة الوضع وقلب «نظام الحكم» منع على أثرها من مغادرة البلاد وخضع لإجراءات أمنية صارمة لحين الانتهاء من التحقيق.**

٣ ـ الحق في المشاركة

شهدت البلدان العربية خلال العام ١٩٩٧ انتخابات رئاسية في بلد واحد هو موريتانيا وسبع عمليات انتخابية لانتخاب مجالس نيابية في خمسة بلدان عربية هي الجزائر واليمن والأردن والمغرب وجيبوتي، بينها اثنان أجريا انتخابات غرفة ثانية للبرلمان استحدثت لأول مرة وهما الجزائر والمغرب، كما أجريت انتخابات محلية في ثلاثة بلدان هي مصر والجزائر والمغرب، وصدر تشريع جديد للانتخابات البلدية في لبنان يقضي بإجرائها في ربيع العام ١٩٩٨ لأول مرة منذ العام ١٩٦٣، واكتمل إعداد قانون جديد لإجراء انتخابات بلدية في قطر لأول مرة في تاريخ البلاد. كما أجريت انتخابات شوروية في عُمان.

وعلى رغم كثرة هذه العمليات الانتخابية وتعددها، وتباين مستوياتها وظروف إجرائها، فقد ظلت تعاني العيوب السابقة التي ميزت العمليات الانتخابية على الساحة العربية من قبل، حيث ظلت العمليات الانتخابية تمثل تطبيقاً شكلياً لاستحقاقات دستورية منبتّة الصلة عن إعمال الحق في المشاركة أو مبدأ تناول السلطة، وعانى معظمها هيمنة الحزب الحاكم، وتدني تمثيل المعارضة، والمشاركة السياسية للمرأة إن وجدا، كما تعرض معظمها لانتقادات جدية بتدخل الإدارة وتزييف إرادة الناخبين بشكل مباشر أو باتخاذ مواقف سلبية من التدخلات. **لكن استمرار هذه العيوب لم يحل دون تبلور ظاهرة مهمة لأول مرة هذا العام، وهي تكليف زعيم معارض بتشكيل الحكومة المغربية، فإثر انتخابات لم تسلم من انتقادات كسابقاتها، فازت خلالها كتلة المعارضة بأعلى نسبة من الأصوات، تم تكليف الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي زعيم «الاتحاد الاشتراكي» (الذي حاز أكبر عدد من المقاعد في مجلس النواب) بتشكيل الوزارة ليتحقق بذلك أول اختراق لحاجز تناوب السلطة على أساس الاقتراع.**

أثارت **الانتخابات الرئاسية** الوحيدة التي أجريت خلال العام في موريتانيا جدلاً حاداً في البلاد، وقاطعتها المعارضة بدعوى عدم توافر الحد الأدنى من الشفافية المطلوبة، وتجاهل مطالبها بتشكيل لجنة وطنية للرقابة على الاقتراع، وتقديم ضمانات لحياد الإدارة

واستقلالية القضاء وإصلاح الحالة المدنية، كما طعنت جبهة أحزاب المعارضة التي تتألف من خمسة أحزاب أمام المجلس الدستوري في مشروعية موعد الانتخابات يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر حيث يقضي الدستور بإجرائها خلال فترة ٣٠ ـ ٤٥ يوماً على الأكثر من انقضاء مدة الرئاسة التي تنقضي بالفعل في ١٧ نيسان/ابريل ١٩٩٨. فيما انتقد الحزب الحاكم وأنصار الرئيس المقاطعة واعتبروها عملاً منافياً للديمقراطية، وترجمة للشعور بالعجز. واتهم جبهة أحزاب المعارضة أنها أضاعت، بسبب التطرف، فرصتها في أن تظل شريكاً فعالاً على الساحة السياسية.

وقد تقدم للترشيح ـ إلى جانب الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطايع ـ أربعة مرشحين هم: د. محمد محمود ولد أباه (أستاذ جامعي) وأمادو (ممرض متقاعد) والشبيه ماء العينين (وزير سابق) ومولاي الحسن ولد الجيد، ويمثل اثنان منهم حزبين صغيرين، واثنان من المستقلين، لكن لم يمثل أي منهم منافسة جادة للرئيس. وشهدت الحملة الانتخابية مبالغات في الوعود الانتخابية من جانب المرشحين الذين لم يكن أمام أي منهم فرصة جادة للفوز.

ولم تشهد الانتخابات، التي أجريت يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر، إقبالاً جماهيرياً وبخاصة في مدينة نواكشوط، ونواذيبو، فيما نقلت المصادر الإعلامية الرسمية وجود إقبال كبير في الأقاليم فسره مراقبون باعتبارات قبلية وعصبية بينما أنكرته المعارضة. وأسفرت النتائج الرسمية عن فوز الرئيس بأكثر من ٩٠ بالمئة من الأصوات، فيما حاز الشبيه ماء العينين على ٦ بالمئة، وحاز المرشحون الثلاثة الآخرون أقل من ٤ بالمئة. وأعلن أحدهم عقب إعلان النتائج، حل حزبه وتأكيد حرصه على عدم خوض الانتخابات مرة أخرى، الأمر الذي فسره مراقبون برغبته في دخول الحزب الحاكم في وقت لاحق مثل بعض رموز المعارضة الذين التحقوا بالسلطة خلال السنوات الست الماضية.

أما الانتخابات النيابية فقد أجريت أولاها **في اليمن** يوم ٢٧ نيسان/ابريل في ظل قانون انتخابي جديد هو القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٦. وشارك في الانتخابات ١٢ حزباً هي: حزبا الائتلاف الحاكم؛ المؤتمر الشعبي العام، والتجمع اليمني للإصلاح، ومن أحزاب المعارضة: البعث العربي القومي، والحق، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري (المنخرطين في مجلس التنسيق الأعلى لأحزاب المعارضة)، وأحزاب: البعث العربي الاشتراكي، وجبهة التحرير، والناصري الديمقراطي، وتنظيم التصحيح الشعبي الناصري، والقومي الاجتماعي، والرابطة اليمنية، وجبهة التحرير (المنخرطين في الجبهة الوطنية الديمقراطية «أدم» المعروفة بصلاتها الحكومية)، كما شارك في الانتخابات عدد كبير من المستقلين معظمهم من أعضاء الائتلاف الحاكم الذين لم يرشحوا على قوائم أحزابهم. وبلغ عدد المرشحين من الحزبيين والمستقلين ٢٣١١ مرشحاً من بينهم ١٧ سيدة.

وقاطع الانتخابات أربعة أحزاب هي التجمع الوحدوي، وحزب رابطة أبناء اليمن

(راي) والحزب الاشتراكي، وحزب اتحاد القوى الشعبية. وبررت هذه الأحزاب مقاطعتها بالتقاسم المسبق للمقاعد البرلمانية بين حزبي الائتلاف، وحرمان بعض الأحزاب من حقوقها الدستورية بعدم تسجيلها أو تأجيل تسجيلها لآخر لحظة. فيما ركز الحزب الاشتراكي ـ علاوة على ذلك ـ على نتائج حرب صيف ١٩٩٤، وتفاقم فساد الإدارة، وبخاصة في المحافظات الجنوبية والشرقية، وتنكر الدولة لتعهداتها للمجتمع الدولي، وتعسفها ضد أحزاب المعارضة ومنها الحزب الاشتراكي اليمني، المتمثلة في استمرار الاستيلاء على حقوقه وممتلكاته ومقارّه. كما تبنت الجبهة الوطنية للمعارضة (موج) حملة واسعة للدعوة إلى مقاطعة الانتخابات.

بلغ عدد المسجلين في جداول الانتخابات ٤,٦٣٧,٧٢٨ ناخباً وناخبة مقارنة بـ ١,٨٨٠,٣٢٣ ناخباً وناخبة في انتخابات العام ١٩٩٣، وارتفع عدد المسجلات من النساء من ٤٨٧,٣٨٩ ناخبة في العام ١٩٩٣، إلى ١,٣٠٤,٥٥٠ ناخبة في العام ١٩٩٧. وشارك في مراقبة العملية الانتخابية ثلاث هيئات وطنية غير حكومية استعانت بعدد كبير من المندوبين قامت بتدريبهم على أعمال الملاحظة، كما شارك فيها نحو ١٢٠ مراقباً من الخارج ينتمون إلى العديد من الهيئات الدولية وبخاصة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، كما شاركت المنظمة العربية لحقوق الإنسان في ملاحظة الانتخابات.

وقد فاز حزب المؤتمر الشعبي العام بـ ١٨٦ مقعداً (بزيادة ٤٣ مقعداً عما كان يحوزه في انتخابات العام ١٩٩٣)، كما فاز حزب التجمع اليمني للإصلاح بـ ٥٤ مقعداً (وفقد بذلك ٨ مقاعد عما ناله في انتخابات العام ١٩٩٣)، بينما نال حزبان معارضان خمسة مقاعد وهما حزب التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، وهو من أحزاب مجلس التنسيق الأعلى للمعارضة، وحاز ثلاثة مقاعد ليعزز موقعه في المجلس بمقعدين إضافيين على انتخابات العام ١٩٩٣، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وهو من أحزاب المجلس الوطني للمعارضة ونال مقعدين، وخرجت ثمانية أحزاب من المنافسة خاوية الوفاض. أما المستقلون الذين أعلن عن فوزهم بـ ٥٤ مقعداً (مقابل ٤٧ مقعداً في الانتخابات السابقة)، فقد أعلنوا عن انتماءاتهم الحزبية عقب إعلان نتائج الانتخابات، وانضم ٣٧ منهم إلى المؤتمر الشعبي ليصل عدد مقاعده في المجلس إلى ٢٢٤ مقعداً، وانضم عشرة آخرون إلى حزب تجمع الإصلاح ليصل عدد مقاعده إلى ٦٤ مقعداً.

وقد تعرضت هذه الانتخابات لانتقادات مهمة، تركز أهمها على المرحلة الأولى من الانتخابات والمتمثلة في إعداد سجلات الناخبين، وشارك في هذه الانتقادات جميع الأحزاب، بما في ذلك الأحزاب المشاركة في الحكم، ودارت الانتقادات حول محورين أحدهما باتجاه أداء اللجنة العليا للانتخابات وتمريرها سياسات حالت دون مباشرة الشعب لحقه القانوني في القيد بالإضافة والحذف وتشكيل لجان المراجعة وإعداد الجداول، واتهامها بعدم الحيدة والاستقلال. وتركزت الانتقادات على المحور الثاني لعملية التسجيل ذاتها وشملت تسجيل صغار السن، وقيد أفراد الجيش والأمن باعتبار ما تمثله من إمكانية

لـ «التحشيد». وقد سجلت لجنة رقابة الانتخابات (الشعبية) ١٦٧,٠٠٠ خرقاً أمكن تسوية نصفها تقريباً قبل بدء الانتخابات نتيجة عمليات التصحيح أو التسوية. وقد أثرت هذه العوامل التي كانت موضع انتقادات معلنة من كل أطراف العمل العام في المراحل الانتخابية التالية. كما أدت مقاطعة الأحزاب الرئيسية في الجنوب، والدعوة إلى مقاطعة الانتخابات إلى ضعف الإقبال على التصويت في بعض الدوائر في المحافظات الجنوبية، لكن لوحظ في الوقت نفسه أن بعض قادة الأحزاب المقاطعة شاركوا كمرشحين مستقلين، ووجه بعض هذه الأحزاب منتسبيه للتصويت في بعض الدوائر. وقد رافق العملية الانتخابية بعض أعمال العنف راح ضحيتها عدد من المواطنين.

في الجزائر أجريت الانتخابات التشريعية في ٥ حزيران/يونيو، وذلك لأول مرة منذ إلغاء الانتخابات التشريعية في العام ١٩٩١، وتنافس على مقاعد المجلس الشعبي الوطني (البرلمان) البالغة ٣٨٠ مقعداً ٧٧٤٧ مرشحاً ينتمون إلى ٣٩ حزباً بالإضافة إلى مرشحين مستقلين وفقاً لنظام الاقتراع النسبي، وجرت الانتخابات بحضور ٢٤٤ مراقباً دولياً ينتمون إلى منظمات الأمم المتحدة والوحدة الافريقية والجامعة العربية علاوة على نحو ٣٠٠ صحفي أجنبي من جميع أنحاء العالم.

وطبقاً للمصادر الرسمية فقد بلغت نسبة المشاركة ٦٥,٤٩ بالمئة، وفاز حزب التجمع الديمقراطي، الذي تأسس قبل أسابيع من إجراء الانتخابات، بالأغلبية النسبية لمقاعد المجلس بحصوله على ١٥٥ مقعداً بنسبة ٤٠,٧٩ بالمئة، وتلاه في المركز الثاني حركة مجتمع السلم (حماس) بزعامة محفوظ نحناح وحصلت على ٦٤ مقعداً، ثم حزب النهضة وحصل على ٣٤ مقعداً، ثم حزب، «جبهة القوى الاشتراكية»، و«التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية،» وحصل كل منهما على ١٩ مقعداً، ثم «حزب العمال» بزعامة لويزة حنوني، وحاز أربعة مقاعد، والحزب الجمهوري التقدمي وحاز ثلاثة مقاعد، «وحزب الاتحاد من أجل الديمقراطية» و«الحزب الاجتماعي الليبرالي» وحصل كل منهما على مقعد، بينما حصل المستقلون على ١١ مقعداً. وبذلك دخل المجلس عشرة أحزاب وخرج من الحلبة ٢٩ حزباً من أهمها حزب التحالف الوطني الجمهوري بزعامة نور الدين بوكروح، والتضامن من أجل التنمية بزعامة محمد شريف طالب.

جرت احتجاجات واسعة من جانب العديد من الأحزاب على سير العملية الانتخابية وعلى رأسها حزب حركة مجتمع السلم (حماس)، وجبهة القوى الاشتراكية بزعامة حسين آيت أحمد، وحزب النهضة، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بزعامة سعيد سعدي، وأشار زعماء هذه الأحزاب إلى تجاوزات واغتيالات، وتهديدات ضد عدد من أعضائها أثناء عملية التصويت والفرز وطالبوا بإعادة النظر في بعض الصناديق وبخاصة اللجان المتنقلة والخاصة. وهددوا باتخاذ إجراءات عنيفة. بينما تضاربت أقوال وشهادات بعثة الأمم المتحدة لملاحظة الانتخابات، فصدر تقرير باسم البعثة ينتقد غياب الشفافية والحياد وبخاصة في اللجان الخاصة والمتنقلة، فيما أعرب رئيس وفد الملاحظين

الهنود عن رفضه لمضمون التقرير ووصفه بأنه غير موضوعي، ولم يحرره سوى أربعة ملاحظين فقط، وذكر أن الانتخابات كانت نزيهة وشفافة وجرت في ظروف حسنة. وسجل ملاحظان تشيليان تابعان للبعثة وجود حرية تعبير حقيقية، وإقبال الناخبين على مكاتب التصويت. ومن ناحية ثالثة كذب أحد مساعدي الأمين العام للأمم المتحدة أن تكون الهيئة الدولية انتقدت غياب الشفافية في الانتخابات، وأشار إلى أن الأمم المتحدة أرسلت أربعة ملاحظين مكلفين بالمساعدة في تنظيم الانتخابات، وتنسيق عمل نحو ١٠٠ ملاحظ دولي من ٣٠ دولة، وأن مجموعة من الملاحظين الذين ليست لهم علاقة بالأمم المتحدة هم الذين قدموا انتقادات نسبت خطأ لممثل الأمم المتحدة. كذلك أثار تقييم بعثة الجامعة العربية للانتخابات بأنها تمت بـ «نزاهة وشفافية» انتقادات داخلية وبخاصة من جانب رئيس حزب حركة مجتمع السلم (حماس).

وقد استكملت الانتخابات النيابية بانتخاب مجلس الأمة (الغرفة الثانية للبرلمان) في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر الذي استحدثه الدستور المعدل في العام ١٩٩٦ وأناطه بصلاحيات في سن القوانين مماثلة لصلاحيات مجلس الشعب، واعتبر رئيسه نائباً لرئيس الجمهورية ويحل محله في حالات المرض أو الموت أو الاستقالة. ويتكون من ١٤٤ عضواً يعين الرئيس ثلثهم (٤٨ عضواً)، ويتم انتخاب الثلثين الآخرين (٩٦ عضواً) عن طريق الاقتراع السري غير المباشر من أعضاء المجالس الشعبية البلدية والولائية.

وقد تنافس على مقاعد المجلس ٥٥٢ مرشحاً يمثلون ١٤ حزباً وقائمة أحرار من أعضاء مجلس البلديات والولايات الذين انتخبوا في اقتراع ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر. وطبقاً للنتائج الرسمية فقد بلغت نسبة المشاركة ٩٤,٨٣ بالمئة، واكتسح الانتخابات حزب التجمع الوطني الديمقراطي (حزب الرئيس) بأغلبية ٨٠ مقعداً تلاه حزب جبهة التحرير الوطني وحاز ١٠ مقاعد، وحصلت جبهة القوى الاشتراكية على ٤ مقاعد، في حين حصلت حركة تجمع السلم (حماس) على مقعدين اثنين، وخرج ١٠ أحزاب من المنافسة. وقد أعلن الرئيس أسماء الأعضاء المعينين قبل نهاية العام.

وفي المغرب أجريت الانتخابات يوم ١٤ تشرين الأول/نوفمبر ١٩٩٧ وتنافس على مقاعد مجلس النواب البالغة ٣٢٥ مقعداً ١٦ حزباً بينها ثلاثة أحزاب جديدة شاركت في الانتخابات لأول مرة (وهي الحزب الاشتراكي الديمقراطي وجبهة القوى الديمقراطية المنشقان عن حزبين معارضين، والحركة من أجل الديمقراطية الذي تأسس قبل شهر واحد من الانتخابات) وتراجع حزب «الحركة الشعبية الدستورية» ذو التوجه الإسلامي عن مقاطعة الانتخابات، بينما قاطعها حزب واحد هو حزب الطليعة.

وقد مثلت القوى المتنافسة ثلاثة تجمعات رئيسية هي أحزاب الموالاة (وتضم الاتحاد الدستوري، والحركة الشعبية، والحزب الوطني الديمقراطي) والوسط (وأبرزها التجمع الوطني للأحرار، والحركة الوطنية الشعبية والحركة الديمقراطية الاشتراكية) والمعارضة (الاستقلال، الاتحاد الاشتراكي، التقدم والاشتراكية، منظمة العمل). وقد نجحت

أحزاب الموالاة بترشيح ٩٠ مرشحاً مشتركاً، بينما أخفقت أحزاب المعارضة في الوصول إلى ترشيح مشترك حتى على مستوى حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي اللذين خاضا انتخابات العام ١٩٩٣ بمرشحين مشتركين. وعلى رغم استمرار الحظر على مشاركة «الإسلاميين» في الانتخابات، فقد أتاحت لائحة حزب «الحركة الشعبية الدستورية» منفذاً لهذه المشاركة.

وطبقاً للمصادر الرسمية بلغ عدد المسجلين في كشوف الناخبين ١٢,٠٧٩,٠٦٣ شارك ٥٨,٣ بالمئة منهم في التصويت.

وأحرزت أحزاب الكتلة الوطنية المعارضة ١٠٢ مقعد مقابل ١٠٠ مقعد نالتها أحزاب الوفاق، وحازت أحزاب الوسط ٩٧ مقعداً وبقية الأحزاب ٢٦ مقعداً. لكن طرأ تغيير على الأوزان النسبية داخل كل تكتل، فداخل كتلة المعارضة حاز الاتحاد الاشتراكي ٥٧ مقعداً مقابل ٤٨ مقعداً في المجلس السابق، وتلاه حزب الاستقلال وحصل على ٣٢ مقعداً مقابل ٤٣ مقعداً في المجلس السابق، ثم حزب «التقدم والاشتراكية» ونال ٩ مقاعد، وحزب «منظمة العمل الديمقراطي» ونال ٤ مقاعد. وفي أحزاب الوفاق، جاء في المقدمة حزب الاتحاد الدستوري وحاز ٥٠ مقعداً مقابل ٢٧ مقعداً في المجلس السابق، وتلاه حزب الحركة الشعبية وحصل على ٤٠ مقعداً مقابل ٣٣ مقعداً في المجلس السابق، ثم الحزب الوطني الديمقراطي الذي نال ١٠ مقاعد مقابل ١٤ مقعداً في المجلس السابق. أما بين أحزاب الوسط، فقد نال التجمع الوطني للأحرار ٤٦ مقعداً مقابل ٢٨ مقعداً في المجلس السابق، وتلاه حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية (وهو حزب حديث تأسس عام ١٩٩٦) وحصل على ٣٢ مقعداً، ثم «الحركة الوطنية الشعبية» وحاز ١٩ مقعداً.

أما الأحزاب الأخرى الصغيرة فقد استرعى الانتباه بينها حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية الذي وصف بأنه حزب الاتجاه الإسلامي. وعلى رغم أنه لم يسبق له خوض الانتخابات فقد حصل على ٩ مقاعد، كما حصلت جبهة القوى الديمقراطية (المنشقة عن حزب التقدم والاشتراكية) على ٩ مقاعد أيضاً. ثم تلاهما الحزب الاشتراكي الديمقراطي (المنشق عن منظمة العمل الديمقراطي الشعبي) وحصل على ٥ مقاعد، وجاء في المؤخرة حزبا «العمل» الذي حصل على مقعدين محتفظاً بمركزه نفسه في المجلس السابق، ثم «الشورى والاستقلال» وحصل على مقعد واحد.

وقد انتقدت أحزاب المعارضة وقوع انتهاكات تمثلت خصوصاً باستخدام الأموال، ودور الإدارات المحلية في دعم مرشحين معينين، ولجوء بعض الأحزاب إلى استخدام العنف للتأثير في سير العملية الانتخابية، واتهم حزب الاستقلال السلطة بمساندة مرشحي أحزاب الإدارة التي سميت الوسط واليمين وأعلن رفضه لنتائج الانتخابات، بينما اقتصر رد فعل الاتحاد الاشتراكي على انتقاد السلبيات التي شابت العملية الانتخابية والطعن في نتائج بعض الدوائر.

وقد استكملت الانتخابات النيابية في المغرب في الخامس من كانون الأول/ديسمبر بانتخاب مجلس المستشارين (الغرفة الثانية للبرلمان) الذي استحدثه التعديل الدستوري في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، وأعطاه صلاحيات واسعة أهمها إمكان تقديم ملتمس رقابة ضد الحكومة، والمطالبة بالإطاحة بها في حال ظهور أزمة سياسية، وتشكيل لجان لتقصي الحقائق أو تقديم مقترحات بقوانين. وقد تنافس على مقاعد المجلس، الذي يضم ٢٧٠ مقعداً، حوالى ٢٤٢٠ مرشحاً من المنتخبين في البلديات وممثلي الغرف المهنية والمركزيات النقابية ومجالس المحافظات والجهات ينتمون إلى ١٤ حزباً سياسياً و١١ تنظيماً نقابياً، وأسفرت النتائج عن تقدم أحزاب الوسط وحصلت على ٩٠ مقعداً (منها ٤٢ لحزب التجمع الوطني للأحرار الذي يتزعمه أحمد عصمان رئيس الحكومة) تليها أحزاب الوفاق، وحصلت على ٧٦ مقعداً، بينما تقهقرت المعارضة إلى المرتبة الثالثة بحصول ثلاثة أحزاب منها على ٤٤ مقعداً (الاتحاد الاشتراكي والاستقلال والتقدم والاشتراكية) وخروج حزب العمل حليفها الرابع خالي الوفاض. وقد أجمعت صحف المعارضة على حدوث خروقات، و«بورصة لشراء أصوات الناخبين»، وتدخل سافر للسلطات لمصلحة البعض ضد البعض الآخر، كما أعلن حزب الاستقلال رفضه لنتائج هذه الانتخابات أيضاً.

وفي الأردن أجريت الانتخابات التشريعية في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وتعد ثالث انتخابات تشريعية منذ عودة الحياة النيابية في العام ١٩٨٩، وأول انتخابات تشريعية بعد إبرام معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية. وقد قاطعتها جبهة حزبية واسعة تشمل جماعة الإخوان المسلمين وذراعها السياسي حزب جبهة العمل الإسلامي، وثمانية أحزاب يسارية وقومية، وبعض النقابات المهنية. وبررت هذه الأحزاب مقاطعة الانتخابات بأنه لا جدوى من المشاركة بما أن مجلس النواب لا يقوم بوظيفته المتمثلة بمراقبة السلطة التنفيذية التي تتخذ قرارات من دون الرجوع إلى الشعب. كما شكلت هذه القوى جبهة باسم «قوى الإصلاح الوطني» طالبت بتفعيل الدستور وإلغاء القوانين الاستثنائية، وإلغاء القوانين المقيدة للحريات العامة والديمقراطية، وطالبت الحكومة بالعودة إلى الصف العربي وإلغاء معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية.

وقد تنافس على مقاعد مجلس النواب الثمانين، ٥٢٥ مرشحاً بينهم ١٧ مرشحة في ٢١ دائرة انتخابية يعبر معظمهم عن روابط عشائرية، وعدد محدد من الحزبيين يمثلون حزب البعث العربي والحزب الوحدوي الديمقراطي، والحزب الشيوعي الأردني والحزب الوطني الدستوري الذي يتزعمه عبد الهادي المجالي شقيق رئيس الوزراء وبعض المنشقين عن المعارضة.

وأوردت المصادر الحكومية أن بين المرشحين ١٠٩ من المعارضين فيما قدرت مصادر صحفية أن عدد المعارضين الذين تقدموا للترشيح لم يتجاوز ٥ بالمئة من مجموع المرشحين. كما أثارت ترشيحات «الحزب الوطني الدستوري» «السرية» جدلاً كبيراً، حيث ورد أنه تقدم إلى جانب لائحته المعلنة التي تشمل أحد عشر عضواً، بلائحة سرية تضم نحو

عشرين آخرين سعى إلى تعزيز فرص نجاحهم في المناطق التي تسودها العشائرية.

بلغ عدد الذين يحق لهم الاقتراع وتسلموا بطاقاتهم الانتخابية ١,٤٧٩,٩٦٨ ناخباً وناخبة بنسبة ٨٠,٥١ بالمئة من أعداد الذين يحق لهم الاقتراع، وتم الاقتراع على أساس مبدأ الصوت الواحد للناخب الذي حل محل اللوائح المتعددة الأصوات في العام ١٩٩٣. وقد أثيرت أزمة حول وجود أكثر من مائة ألف صوت مكرر في الجداول الانتخابية، وقامت وزارة الداخلية بتصحيح هذا الخطأ، وأوردت المصادر الصحفية أن نسبة التصويت لم تتجاوز ٤٠ بالمئة.

أسفرت النتائج عن استمرار سيطرة التيار العشائري التقليدي الموالي للسلطة على الأغلبية الساحقة من مقاعد المجلس، كما فاز ثمانية من الإسلاميين المستقلين من بينهم اثنان من القيادات فصلا من الجماعة، كما فاز اثنان من أعضاء حزب البعث العربي الاشتراكي، ولم يفز من «الحزب الوطني الدستوري» سوى أمينه العام، والرجل الثاني في الحزب، وأخفقت السيدات السبع عشرة اللائي خضن الانتخابات في دخول المجلس، وبينهن النائبة الوحيدة في المجلس السابق توجان الفيصل.

وقد تعرضت العملية الانتخابية لانتقادات شديدة في مراحلها المختلفة. ورصدت منظمات حقوقية ٦ خروقات واسعة النطاق شملت: عدم شطب أسماء آلاف الموتى من سجلات الناخبين، صدرت بأسماء الكثيرين منهم بطاقات انتخابية، ووجود أكثر من مائة ألف اسم مكرر في الجداول الانتخابية، والتوزيع العشوائي للبطاقات وتسليمها بعشرات الآلاف لمرشحين أو لأشخاص ثبت أن توكيل العديد منهم لم يكن سليماً أو قانونياً، وإزالة لافتات المرشحين من الشوارع، ومنع إقامة اجتماعات انتخابية للعديد من المرشحين والمرشحات وبخاصة في الزرقاء، وهجوم وزير الداخلية على بعض الأحزاب السياسية بما يتعارض مع حيادية الحكومة المفترضة، وتوظيف الحكومة لما لديها من أسلحة قانونية وإدارية ومادية وإعلامية وسياسية للتأثير في الانتخابات.

وفي **جيبوتي** أجريت في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ ثاني انتخابات نيابية متعددة الأحزاب منذ العام ١٩٩٤. وقد شارك في هذه الانتخابات أربعة أحزاب هي: التجمع الشعبي من أجل التقدم الذي يتزعمه الرئيس الجيبوتي حسن غوليد ويتحالف مع جناح إعادة الوحدة والديمقراطية الذي وقع على اتفاق السلام في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ وحزب التجديد الديمقراطي والحزب الوطني الديمقراطي.

وقد بدأ الإقبال على الانتخابات ضعيفاً نسبياً في العاصمة وضواحيها، حيث بلغت نسبة المشاركة في هذه المناطق ٤٧,٢٨ بالمئة وفي منطقة علي صبيح بلغت ٢٢,٩٩ بالمئة. وقد فاز حزب التجمع الشعبي من أجل التقدم، الحاكم في جيبوتي، مع حلفائه في جبهة إعادة الوحدة والديمقراطية بكل المقاعد البرلمانية البالغ عددها ٥٦ مقعداً.

وفي **عمان** أجريت انتخابات مجلس الشورى في ١٦ تشرين الأول/اكتوبر، وتقدم

للترشيح لمقاعد المجلس البالغة ٨٢ مقعداً نحو ٧٦٣ مرشحاً بينهم ٢٧ امرأة. فيما بلغ عدد الناخبين حوالى ٥١ ألف ناخب (مندوب واحد لكل ٣٥ شخصاً) تراوحت نسبة النساء بينهم بين ١٠ ـ ١٥ بالمئة طبقاً للمصادر الصحفية. وشاركت النساء في هذه الانتخابات لأول مرة على مستوى السلطنة بعد أن كانت ممارستهن لهذا الحق قاصرة في الانتخابات السابقة عام ١٩٩٤ على مناطق العاصمة الست.

لم تجر حملة انتخابية وخلت الشوارع من أي ملصقات كما غابت الحملة عن الصحف، وقيل في تبرير ذلك، «عدم تلطيخ الشوارع بالإعلانات»، وتفادي رفع شعارات وبرامج قد تهدد بتفجير أحقاد عشائرية وقبلية ومناطقية قد يضطرب معها حبل الأمن. كما أورد مراقبون أن الناخب (المندوب) كان ملزماً أن يسجل اسمه على ورقة الاقتراع إلى جانب الأسماء التي اختارها لعضوية مجلس الشورى، مما يسقط أحد أهم شروط ممارسة الديمقراطية وهو سرية الاقتراع.

وقد فاز ١٦٤ مرشحاً من ٥٩ ولاية بينهم السيدتان اللتان سبق أن فازتا بعضوية المجلس في دوراته السابقة، ورفعت الأسماء إلى السلطان قابوس لاختيار ٨٢ من بينهم لعضوية المجلس وفقاً لتوزيع يتراوح بين عضوين للولايات ذات الكثافة السكانية العالية، وعضو واحد للولايات المحدودة الكثافة. وصدر بها مرسوم سلطاني في كانون الأول/ ديسمبر.

أما **الانتخابات المحلية**، فقد أجريت أولاها في مصر في ٧ نيسان/ابريل وشارك فيها كل الأحزاب السياسية عدا حزبي الوفد الذي أعلن عن امتناعه عن خوض الانتخابات «لعدم توافر ضمانات لنزاهتها»، وحزب الأمة، للتنافس على ١٥٠٧ مجالس بلدية تضم ٤٧٣٨٢ مقعداً في المجالس المحلية في ٢٦ محافظة. وتنافس فيها نحو ٥٧٠٠٠ مرشح «بدون احتساب التنازلات»، من الحزبيين والمستقلين بانخفاض ملحوظ عن تقديرات وزير الإدارة المحلية الذي كان يتوقع وصولها إلى ١٠٠,٠٠٠ مرشح، وقد فسر هذه الظاهرة بانسحاب بعض الأحزاب، وما شهدته انتخابات مجلس الشعب الأخيرة من أحداث عنف.

ومنذ البداية أثارت قوائم الناخبين الكثير من الجدل، حيث استبعدت الحكومة إدراج أسماء الناخبين الجدد في الجداول، وأيضاً من الترشيح. وحاز الحزب الحاكم ٤٩ بالمئة من الدوائر بالتزكية، فيما أوردت أحزاب معارضة، من بينها الأحرار والتجمع والإخوان المسلمين، ومراقبين مستقلين، وقوع تدخلات إدارية واسعة في العديد من الدوائر لإغلاقها بالتزكية على مرشحي للحزب الوطني. وتنافس في الدوائر المتبقية حوالى ٢٣٠٠٠ مرشح للحزب الوطني مع نحو ١١٠٠٠ للمعارضة والمستقلين على نحو ٢٣٠٠٠ مقعد.

وشكت أحزاب المعارضة من حرمان مرشحيها من حقوقهم الانتخابية وخصوصاً في شأن متابعة عمليات الاقتراع داخل اللجان، وطرد مندوبيها من لجان التصويت في

مواقع عديدة، ونقل مقار انتخابية إلى أماكن نائية غير معلومة للناخبين في بعض المحافظات دون الإعلان عن ذلك. وتعرّض بعض مرشحيها لاعتداءات في محافظات عدة وإجراء تزوير على نطاق واسع لصالح مرشحي الحزب الوطني في بعض المحافظات بملء أعداد كبيرة من الصناديق لصالح مرشحي الحكومة قبل بدء التصويت، واستغلال رؤساء بعض اللجان للمادة ٣١ من التعليمات الخاصة بأحقيتهم في الإدلاء بالرأي نيابة عن المعاقين والأميين، فملأوا بطاقات الرأي لصالح الحزب الوطني. كما تكررت الشكوى من أعمال العنف، واستخدام الحزب الوطني «البلطجية» أمام اللجان للتحرش بمندوبي ومرشحي المعارضة والمستقلين وترهيب الناخبين بتغاضٍ من رجال الأمن، وأيدت تقارير محايدة هذه الادعاءات.

وقد لاحظ المراقبون أن الإقبال على الاقتراع كان ضعيفاً ولم يتجاوز ٢٠ بالمئة من جملة المقيدين في الجداول الانتخابية، التي تضم نحو ١٨ مليون ناخب، بل إن هذه النسبة وصلت في كثير من المحافظات إلى ٥ بالمئة، كما ظهر تدني مستوى المنافسة نتيجة استبعاد قرابة نصف المجالس بفوز مرشحيها بالتزكية.

وقد أسفرت النتائج عن فوز الحزب الوطني بنسبة ٩٣,٥ بالمئة من إجمالي عدد المقاعد، مما يعني احتكار المجالس المحلية من جانب الحزب الوطني، وفوز أحزاب المعارضة بنسبة ٢ بالمئة فقط بتراجع ملحوظ عن الانتخابات السابقة في العام ١٩٩٢ التي حازت خلالها ١٠ بالمئة من المقاعد.

وفي المغرب أجريت انتخابات المحليات في ١٣ حزيران/يونيو، وفقاً للتعديلات الدستورية التي أقرت في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، لشغل ٢٠ ألف مقعد للبلديات. وتنافس على هذه المقاعد ١٠٢,١٧٩ مرشحاً ينتمون إلى ١٢ حزباً بالإضافة إلى المستقلين، بزيادة نحو ٩,٢ بالمئة عن مجموع المرشحين في الانتخابات السابقة. وبلغ عدد مرشحي كتلة الأحزاب المعارضة، ٣٣,٨٥٨ مرشحاً بنسبة نحو ٣٣ بالمئة، فيما بلغ عدد مرشحي أحزاب الوفاق ٢٤,٠٢٦ مرشحاً بنسبة ٢٣,٥١ بالمئة، وأحزاب الوسط ٢٢,٣٥٣ مرشحاً بنسبة ٢٢,٧٥ بالمئة، فيما بلغ عدد المرشحين المستقلين ١٤,٥٤٥ مرشحاً بنسبة ١٤,٢٣ بالمئة، وزاد عدد المرشحات من النساء زيادة ملحوظة على الانتخابات السابقة، إذ ترشحت ١٦٠١ سيدة مقابل ١٠٨٦ في العام ١٩٩٢.

أسفرت الانتخابات عن حصول كتلة أحزاب المعارضة على ٣١,٧ بالمئة من الأصوات، وكتلة أحزاب الوفاق على ٣٠,٣ بالمئة، وكتلة الوسط على ٢٦,٤ بالمئة، بينما حصل المرشحون المستقلون على ١٠ بالمئة من الأصوات. وعلى رغم زيادة عدد المرشحات من النساء والحضور الملحوظ لهن في الحملة الانتخابية والتصويت، لم تفز سوى ٨٠ سيدة.

وقد تعرضت العملية الانتخابية لانتقادات مهمة من جانب الأحزاب والمنظمات الحقوقية وشملت اتهامات بتدخل الإدارة، وممارسة الرشوة، وارتكاب أعمال عنف.

وسجل تقريران لجمعيتين حقوقيتين وطنيتين انتقادات مهمة للوائح الانتخابية شملت وجود أسماء مكررة، وكذا أسماء وفيات، وعدم تمكين السلطات المعنية بدورها المشتكين من وسائل الإثبات، وثبوت حالات تم فيها تسليم البطاقات بالنيابة وتوزيعها على بعض الناخبين دون التأكد من هويتهم، وتسجيل أطفال دون السن القانوني، واستغلال النفوذ في تسجيل بعض المواطنين واستبعاد آخرين، كما سجلت الجمعيتان ملاحظات أخرى مهمة على عملية الترشيح، منها: رفض السلطات المحلية، في بادئ الأمر تسجيل أسماء بعض المرشحين في بعض المناطق بدعوى أنهم من المعتقلين السياسيين السابقين، في الوقت الذي سمحت بترشيح آخرين سبق أن أدينوا نهائياً في قضايا تمس الشرف.

وشملت انتقادات الجمعيتين أيضاً سير الحملة الانتخابية، ومنها اتباع أساليب الإغراءات والتهديد والقيام بحملات اعتقالات ومحاكمات غير عادلة في حق العشرات من المواطنين في مناطق عديدة وبخاصة في أوساط حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي وجماعة النهج الديمقراطي، ورفض السماح لبعض الهيئات بعقد تجمعات عمومية لشرح موقفها، وحجب الدعم المالي المخصص للأحزاب المشاركة في الانتخابات عن حزب العمل، والحيلولة دون تمتع بعض الهيئات السياسية في استعمال حقها في استخدام وسائل الإعلام العمومية، وتقاعس الشرطة القضائية والهيئات المعنية عن تحمل مسؤولياتها عن التصرفات المخالفة. كما شملت ملاحظات التقريرين عن عملية التصويت انتهاكات عديدة لحرية التعبير، مثل اتباع أسلوب التهديد والتحرش والضرب والاعتقال واستمالة الموظفين العموميين مادياً ومعنوياً والسماح بالتصويت دون أي وثيقة تثبت الهوية، وتهريب صناديق الاقتراع وإفراغها وفرزها في أماكن أخرى، والتصويت غير مرة من جانب الشخص الواحد، ورفض تسليم محاضر يوم التصويت.

وفي الجزائر أجريت الانتخابات المحلية في ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر على مستوى المجالس البلدية والولائية. ويلاحظ ارتفاع نسبة المشاركة في انتخابات المجالس البلدية وبلغت ٦٧,٦٩ بالمئة وانخفاضها بالنسبة للمجالس الشعبية الولائية إلى ٦٢ بالمئة.

وقد فاز حزب التجمع الوطني الديمقراطي بزعامة عبد القادر بن صالح بغالبية المقاعد البلدية والولائية بحصوله على ٧٢٤١ مقعداً من مجموع ١٣ ألف مقعد، تلاه شريكاه في الائتلاف الحاكم حزب جبهة التحرير الوطني الحاصل على نحو ٢٨٦٤ مقعداً، ثم حركة تجمع السلم (حماس) الحاصلة على ٨٩٠ مقعداً، وتلاها حركة النهضة الإسلامية وفازت بـ ٦٤٥ مقعداً، ثم جبهة القوى الاشتراكية المعارضة وحازت ٥٠٨ مقاعد، ثم التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بزعامة سعيد سعدي وحصل على ٢٩٠ مقعداً، ثم التجديد ٤٣ مقعداً، بينما حصلت قوائم المرشحين المستقلين على المرتبة السادسة حيث حصلت على ٤٤٤ مقعداً.

وعلى صعيد الانتخابات الولائية حصل التجمع الديمقراطي على ٩٨٦ مقعداً من

مجموع ۱۸۰۰ مقعد، تلاه حزب جبهة التحرير الوطني وحصل على ۳۷۳ مقعداً، ثم حركة مجتمع السلم وحصلت على ٢٦٠ مقعداً، ثم النهضة الإسلامية ۱۲۸ مقعداً، ثم جبهة القوى الاشتراكية ٥٥ مقعداً، وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وحصل على ٥٠ مقعداً. كما حصل نحو ٢٦ حزباً على مقاعد تتراوح بين مقعد واحد إلى عشرين مقعداً في المجالس البلدية والولائية.

وقد أعرب العديد من الأحزاب عن احتجاجه على نتائج الانتخابات ووجهوا اتهامات بحدوث تجاوزات وعمليات تزوير واسعة. وشارك في هذه الانتقادات حزبا جبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلم المنتميان إلى الائتلاف الحاكم. واتهم الأخير الحكومة بأنها انحازت إلى حزب السلطة، ووصف نتائج الانتخابات بأنها «مطبوخة» ومعدة سلفاً، ووصف زعيم حزب النهضة الإسلامي ما حدث بـ «الكارثة الانتخابية»، وأشار إلى أن التجاوزات فاقت ما جرى في الانتخابات التشريعية. وامتدت الانتقادات إلى داخل المجلس الوطني الشعبي (البرلمان)، وقرر في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر تشكيل لجنة للتحقيق في التجاوزات التي وقعت خلال الانتخابات تتكون من ممثلين للكتل البرلمانية وتقوم بحصر المخالفات وتقديم تقرير مفصل حولها.

وفي لبنان قرر مجلس النواب بشكل مفاجئ في ٢٤ تموز/يوليو تأجيل إجراء الانتخابات الاختيارية والبلدية حتى ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٩، مما أثار استهجان العديد من الأطراف والقوى التي قامت بحملة شعبية واسعة داعية للانتخابات البلدية والاختيارية التي لم تجر منذ العام ١٩٦٣، وذلك تحت شعار «لا للتعيين ولا للتمديد»، كما طعن عدد من النواب في هذا الإجراء، وقضى المجلس الدستوري بإبطال القانونين رقمي ٦٥٤ و٦٥٥ المتعلقين بالتمديد للمجالس البلدية والاختيارية، لكن رغم ذلك استمرت الحكومة في تغليب حالة التأجيل تحت ذرائع قانونية وتشريعية وبدعوى الحرص على الوحدة الوطنية للتهرب من هذا الاستحقاق، لكنها استجابت في نهاية العام للرأي العام وتقرر إجراء الانتخابات في ربيع العام ١٩٩٨.

وفي سابقة تعد الأولى من نوعها في قطر أعلن أمير البلاد عزم حكومته على إجراء انتخابات بلدية، وتولت وزارة العدل وضع الصيغة النهائية لقانون الانتخابات. لكن عندما طرح وزير العدل مشروع القانون للمرة الأولى (في محاضرة ألقاها في نادي الجسرة الثقافي الاجتماعي)، فقد بين أن مشاركة المرأة ما زالت قيد البحث، وأنه سوف يتعين على المرشح للانتخابات البلدية أن يدفع تأميناً مالياً. وقد تعرضت هذه التوجهات لانتقادات صحفية شديدة، لكن حسم أمير البلاد الجدل وأعلن في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر عن اكتمال مشروع القانون الخاص بالمجلس البلدي المركزي، على أساس الانتخاب المباشر، ومنح المرأة حق الترشيح والانتخاب، وإعطاء المجلس صلاحيات تشمل مختلف نواحي الشؤون البلدية.

٤ ـ حصار الشعب العراقي

شهدت قضية حصار الشعب العراقي خلال العام تطورين مهمين، فمن ناحية بدأ تدفق إمدادات الغذاء والدواء في إطار تطبيق مذكرة التفاهم بين الحكومة والأمم المتحدة «صيغة النفط مقابل الغذاء»، لكن تباين تقدير مدى التحسن في تلبية الاحتياجات الضرورية الملحة في مواجهة الآثار التراكمية للحصار، وكذا في ضوء تعنت لجنة الجزاءات في الموافقة على عقود شراء الغذاء والدواء. . . ومن ناحية ثانية نشبت أزمة حادة بين الحكومة العراقية واللجنة الدولية لنزع أسلحة الدمار الشامل (يونيسكوم) التي تعد الآلية الرئيسية التي يستند إليها التحالف الأمريكي ـ البريطاني في تمديد أمد العقوبات الاقتصادية على العراق، أفضت إلى تهديدات أمريكية بتوجيه ضربة عسكرية جديدة للعراق.

في مجال تطبيق «صيغة النفط مقابل الغذاء» فقد بدأ العمل به في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، وجدد مرتين خلال العام ١٩٩٧ في الثامن من حزيران/ يونيو والخامس من كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ لمدة ستة أشهر في كل منها. بدأ النفط يتدفق من العراق في ٧ كانون الثاني/ يناير كما بدأ إيداع عائداته في الحساب المعلق في البنك الوطني في باريس، لكن بينما كان يجري توزيع الأموال على لجنة التعويضات في الأمم المتحدة، واللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة، ويحتجز حصة على سبيل الاحتياط لأغراض أخرى، وذلك بشكل تلقائي، فقد واجهت عملية التصديق على عقود شراء الغذاء والدواء تعقيدات كثيرة عند نظرها من جانب لجنة الجزاءات.

وطبقاً للتقرير المرحلي رقم (١) الصادر عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بشأن نشاط الاتحاد في العراق خلال الفترة من شهر كانون الثاني/ يناير إلى شهر آذار/ مارس ١٩٩٧ فقد مضت أشهر قبل أن تبدأ إمدادات الغذاء في الوصول إلى البلاد، ويرجع سبب التأخير إلى «الوقت الذي تستغرفه الموافقة على العقود التجارية للشراء». وقد بدأت الحكومة العراقية في توزيع دقيق القمح في الوسط والجنوب في ٢ نيسان/ ابريل. وطبقاً للتقرير نفسه فإنه لم يطرأ تغيير مؤثر على سعر السوق للمواد الغذائية، ولا سعر الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار خلال هذه الفترة. كما انتقد أيضاً بطء إجراءات الموافقة من جانب لجنة الجزاءات المقرّر الخاص المعين من قبل الأمم المتحدة في تقريره المقدم إلى الأمم المتحدة في شباط/ فبراير ١٩٩٧.

ومن جانبها دعت الحكومة العراقية لتحديد مهلة أقصاها ستة أشهر لوصول السلع الإنسانية للعراق، وعبر وزير الخارجية عن رفضه للتفسيرات الأمريكية والبريطانية للاتفاق بأنه لا توجد مدة محددة لوصول الغذاء والأدوية. وأشار الوزير العراقي إلى أن الولايات المتحدة وبريطانيا جمدتا ٨٣ عقداً لأعذار واهية ورفضتا ٢١ عقداً غيرها.

وقد قررت الحكومة العراقية وقف بيع النفط بموجب القرار ٩٨٦ (النفط مقابل الغذاء) إلى أن توافق الأمم المتحدة على خطة جديدة لتوزيع الأغذية والأدوية، وجاءت

الموافقة على خطة التوزيع في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٧، واستأنفت المبيعات في منتصف آب/أغسطس، مما حال دون بلوغ الكمية المحددة لمبيعات النفط خلال النصف الأول من المرحلة الثانية. وفيما اعتبرت الحكومة العراقية أن موعد دخول هذه المرحلة حيز التنفيذ هو تاريخ الموافقة على خطة التوزيع وسعت إلى تمديد الموعد شهرين، فقد اعتبرت الولايات المتحدة أن تاريخ بدء هذه الفترة هو ٨ حزيران/يونيو (أي موعد موافقة مجلس الأمن على بدئها) وتنتهي في الأسبوع الأول من أيلول/سبتمبر. ورفضت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا تغيير برنامج مبيعات النفط المسموح بها للعراق، وقدمت الدول الثلاث مشروع قرار يقضي بتعديلات داخل المهلة الأساسية أقرها مجلس الأمن في ١٢ أيلول/سبتمبر.

وأما التطور الثاني المهم في مسار قضية الحصار على الشعب العراقي، فيتعلق بالأزمة بين الحكومة العراقية واللجنة الدولية لنزع أسلحة الدمار الشامل «يونيسكوم» التي يستند التحالف الأمريكي البريطاني إلى تقاريرها في تمديد أجل الحصار على العراق. وقد شهدت اللجنة في منتصف العام تغييراً في قيادتها، وحل السفير الأوسترالي لدى الأمم المتحدة ريتشارد بتلر محل السفير السويدي رالف اكيوس **فيما استمر تعنت اللجنة في إظهار المدى الذي قطعه العراق في تنفيذ قرار مجلس الأمن، بل وزاد حدة**، وتتابعت الأزمات بين اللجنة والحكومة العراقية، واتهم بتلر الحكومة بعرقلة تفتيش مواقع طلبت لجان التفتيش زيارتها، فيما اتهمت الحكومةُ العراقية الولاياتِ المتحدة استخدام عناصرها في اللجنة للتجسس على العراق. وقررت في ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر طرد المفتشين الأمريكيين العاملين في اللجنة.

بينت حكومة العراق أنها قامت خلال أكثر من ست سنوات ونصف بتأدية جميع التزامات العراق الواردة في قرارات مجلس الأمن، لكن المجلس لم يف بالتزاماته تجاه العراق، ولم يخفف ولا ١ بالمئة من حالة الحصار الشامل المفروض على العراق، بل على العكس هدد بفرض عقوبات جديدة بإصدار القرار ١١٣٤ (١٩٩٧)، وألغى نظام المراجعة الذي كان يجري كل ٦٠ يوماً لمناقشة حالة الحصار المفروض على البلاد. وبينت الحكومة أن اللجنة الخاصة لم تراع في أداء مهمتها اعتبارات السيادة والاعتبارات المشروعة للأمن الوطني، وأُهمل طلبها بأن يكون تركيب اللجنة الخاصة متوازناً بعدد متكافئ من الخبراء من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وظلت الولايات المتحدة بشكل خاص وبريطانيا تحتكران المراكز القيادية في اللجنة. كما احتكرت الولايات المتحدة مصادر معلومات اللجنة بطائرة التجسس الأمريكية (U 2) في الوقت الذي تتبع الولايات المتحدة وبريطانيا سياسة معلنة ضد العراق، فيصبح الأمريكيون هم الخصم والحكم في عمل اللجنة.

واتهمت الحكومة العراقية الأمريكيين بافتعال الأزمات والمشاكل لمنع وصول اللجنة إلى إنهاء عملها وتقديم تقريرها النهائي الذي يفتح الطريق أمام تطبيق الفقرة (٢٢)،

وطرحت ثمانية مطالب، أهمها أن يقرر مجلس الأمن تطبيق الفقرة ٢٢ (من القرار ٦٨٧) وعلى أساس التعبير القانوني من غير أية شروط إضافية، وأن يشكل فريق فني متخصص تمثل فيه الدول الخمس الدائمة العضوية بشكل متكافئ في إطار عمل اللجنة الخاصة يقوم خلال فترة زمنية مناسبة بفحص ما تم إنجازه خلال أكثر من ست سنوات وفحص الأدلة التي يقدمها العراق، ومن بعد ذلك يقدم تقريره إلى المجلس، والعمل بعد ذلك لرفع الحصارات الأخرى بصورة كاملة وشاملة، وإلغاء البند الخاص بإرجاء المراجعة إلى نيسان/ابريل ١٩٩٨ في القرار ١١٣٤ وعودة المراجعة كما كانت سابقاً كل شهرين لمناقشة التقدم في المجالات الأخرى، وإشراك العراق بشكل فعال عند مناقشة مجلس الأمن لتقارير اللجنة الخاصة وكل القضايا التي تتعلق بالعراق.

وقد استمر تصاعد الأزمة معظم شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وهددت الولايات المتحدة باتخاذ إجراءات عسكرية تجاه العراق، ودفعت بالمزيد من قواتها إلى المنطقة، لكن نجحت وساطة روسية في الوصول إلى تسوية في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر أعلن بموجبها العراق عن موافقته على عودة اللجنة إلى ممارسة عملها بكامل أعضائها، واستأنفت اللجنة أعمالها في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر بعد توقف دام نحو ثلاثة أسابيع، **لكن سرعان ما تجددت الأزمة مرة أخرى، وصعدت الولايات المتحدة وحلفاؤها من تهديداتها وحشودها بشكل وضع المنطقة كلها على حافة حرب جديدة.**

وقد استغرقت المصادر على مدار العام في وصف الأزمات بين الحكومة العراقية ومجلس الأمن والولايات المتحدة، لكن لم تتوافر تقارير وافية عن تأثير التحسن النسبي في إمدادات الغذاء والدواء على الحالة الإنسانية في العراق. وتضاربت التقارير الدولية أحياناً، فبينما أشار تقرير المقرر الخاص المعين من قبل الأمم المتحدة الصادر في شباط/فبراير ١٩٩٧، إلى أن أسعار الغذاء والدواء في السوق العراقية شهدت «انخفاضاً مثيراً» كاد أن يكون فورياً، مما وضع حداً للمضاربات في السوق السوداء، بيّن تقرير الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدوليين الصادر في الربع الأول من العام أنه لم يطرأ تأثير مؤثر في سعر السوق للمواد الغذائية، ولا سعر الصرف في الدينار العراقي مقابل الدولار خلال الفترة التي تعقبها، وتوافق معه تقرير صادر عن مدير عام هيئة الصحة العالمية في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ إثر زيارة قام بها على رأس بعثة لمدة أربعة أيام زارت محافظات النجف وكربلاء وبابل وبغداد. وأشار إلى أن مخزون الأدوية المسلمة عن شهر شباط/فبراير لم يمثل سوى ٣٠ بالمئة من الاحتياجات الطبيعية للمرضى المحتاجين لهذه الخدمة، فضلاً عن عدم تسليم ٨ أدوية ضرورية ومواد طبية ضرورية أخرى. وطبقاً لمدير عام الصحة العالمية فإن آثار هذه الحالة تُسبب «انهياراً وشيكاً» لنظام الرعاية الطبية، الذي يعاني ضغوط نقص الأدوية والإمدادات الضرورية وقطع الغيار.

وأما تقييم بعثة منظمة الغذاء والزراعة، وبرنامج الغذاء التابعين للأمم المتحدة، الذي استند إلى زيارة ميدانية للعراق في الفترة من ٩ حزيران/يونيو إلى ٨ تموز/يوليو

(نشر في ٣ تشرين الأول/ اكتوبر) فقد لاحظ أن سوء التغذية لا يزال يشكل «مشكلة خطيرة» على الرغم من ظهور بعض التحسن. كما أعرب عن قلقه من احتمال تقلص المساعدات الطارئة للفئات المحتاجة نظراً للتصور الواسع الانتشار بين المتبرعين بأن مشاكل سوء التغذية قد تم حلها في أعقاب تطبيق القرار ٩٨٦. وبيّن تقرير البعثة أن المشاكل العملية في النصف الأول من العام ١٩٩٧ أدت إلى تأخير تدفق مواد الغذاء، وأنه على سبيل المثال لم يكن قد تم حتى ٢٢ حزيران/ يونيو استلام ٣٤ بالمئة من الكميات المتوقعة في الأشهر الستة الأولى من طحين القمح، و٤٠ بالمئة من الأرز، بينما لم يكن قد وصل بعد بعض الأغذية الأخرى والملح.

وطبقاً لتصريحات هاليداي منسق الشؤون الإنسانية الجديد التابع للأمم المتحدة في ٢٤ أيلول/ سبتمبر، فإن وصول المواد الغذائية أتاح رفع كمية الحصص الغذائية التي توزعها السلطات على السكان إلى حوالى ٣٠٣٠ سُعراً حرارياً يومياً في مقابل ١٤٥٠ وحدة حرارية قبل بدء وصول المواد الغذائية في الربيع الماضي، بعد أن وصل إلى العراق أكثر من مليوني طن من المواد الغذائية من الطحين والزيوت النباتية والأرز والسكر، لكن هاليداي أشار إلى أن العراق لم يتلق سوى ٢٠ ـ ٢٥ بالمئة فقط من الأدوية التي تعاقد عليها.

ومن ناحية أخرى فقد استمرت التقارير الدورية التي تصدرها الحكومة العراقية عن آثار الحصار تظهر زيادة نسبة الوفيات بين الأطفال وكبار السن نتيجة لنقص الدواء على مدار العام. وطبقاً لتقرير صادر في أيلول/ سبتمبر فقد بلغ عدد وفيات الأطفال دون الخامسة خلال شهر آب/ أغسطس ٢١٩٥ جراء الإسهال و٩٤٤ جراء ذات الرئة، و٢٢١٩ جراء سوء التغذية، وتزيد هذه الحالات على مثيلاتها في العام ١٩٨٩ بنسب ١٢٨٠,٥ بالمئة، و١٦٨١,١ بالمئة، و٣٦٥,٥ بالمئة على التوالي، كما بلغ عدد وفيات الكبار (أكبر من ٥٠ سنة) خلال الشهر نفسه ٣٨٩ بسبب ارتفاع ضغط الدم، ٣٠٠ بسبب داء السكر، ١٣٨١ بسبب الأورام الخبيثة، وتزيد هذه الأعداد على نظيرتها في العام ١٩٨٩ بنسب ٣٨٠,٢ بالمئة، و٢٧,٣ بالمئة، و٣٣٧٠ بالمئة على التوالي. **فيما نقلت المصادر الصحفية عن مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي فخره بأن الحصار على العراق هو «أقسى حصار في التاريخ».**

٥ ـ حقوق الشعب الفلسطيني

لم يطرأ خلال العام أي تقدم في استخلاص أي من الحقوق الثابتة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وحقه في العودة إلى وطنه، وحقه في اختيار نظامه السياسي، والسيطرة على مصادر ثروته. وتوقفت جهود التسوية السياسية عند اتفاق الخليل الذي توصلت إليه السلطة الفلسطينية مع إسرائيل في منتصف كانون الثاني/ يناير، الذي تعرض لانتقادات فلسطينية

حادة (سبقت مناقشته في تقرير العام الماضي). وأثبتت تطورات العام ١٩٩٧ صدقية هذه الانتقادات حيث استهلكت إسرائيل معظم العام في مماحكات لتفادي تنفيذ التزاماتها التعاقدية مع السلطة الفلسطينية والمنبثقة عن اتفاق أوسلو وتفريعاته، وطرح رئيس وزراء إسرائيل تجاوز الاتفاق المرحلي والانتقال مباشرة إلى مفاوضات الوضع النهائي، لكن السلطة الفلسطينية رفضت.

انقطعت المفاوضات أكثر من ستة أشهر، ثم تقرر في اجتماع في نيويورك في شهر أيلول/سبتمبر استئنافها في القدس على مستوى اللجان، وعقدت اللجان التسع الإسرائيلية ـ الفلسطينية المشتركة اجتماعاتها في ٦ تشرين الأول/اكتوبر لبحث تنفيذ الاتفاقات المعلقة في المرحلة الانتقالية، ثم عقدت مفاوضات أخرى في واشنطن في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر على أساس جدول أعمال يشمل محورين: **الأول** يختص بمواصلة المناقشات حول تنفيذ البنود المؤجلة من اتفاقية المرحلة الانتقالية بين الطرفين، **والثاني** دراسة إمكانية بدء مفاوضات الوضع النهائي.

لم تعلن بيانات رسمية عن الاجتماعات، لكن عبرت تصريحات الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي عن إخفاقها، فمنذ البداية دار جدل حول مدى التفويض المسموح لوزير خارجية إسرائيل الذي رأس وفد المفاوضات الإسرائيلي، كما جرت ضغوط لتغيير جدول أعمال الاجتماع الذي سبق الاتفاق عليه في اجتماع نيويورك بقصر المفاوضات على المسائل الجوهرية، وضغطت إسرائيل والولايات المتحدة لإضافة المسائل الفرعية. وفي أعقاب المفاوضات تحدثت المصادر الإسرائيلية عن عزم إسرائيل إجراء انسحاب محدود لمساحة تتراوح بين ٦ ـ ٨ بالمئة، فيما تحدث المسؤولون الفلسطينيون عن إصرارهم على تنفيذ مراحل الانسحاب المقررة في اتفاق أوسلو كافة.

أقرت الحكومة الإسرائيلية في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر تنفيذ مرحلة واحدة من مراحل «إعادة الانتشار» في الضفة الغربية من دون تحديد حجمها مقابل دخول الفلسطينيين مباشرة في مفاوضات الحل النهائي، والتزامهم التعهدات المرفقة باتفاق الخليل، وربط القرار تحديد موعد البدء بإعادة الانتشار بتوصل الحكومة الإسرائيلية إلى بلورة المبادئ الأساسية، ورسم «الخطوط الحمر» التي لن يتم تجاوزها في ترتيبات الحل النهائي. كما قررت تشكيل لجنة وزارية تقوم بهذه المهمة تضم رئيس الوزراء ووزراء الدفاع والخارجية والبنية التحتية وعهد إليها برسم الخرائط المتعلقة بإعادة الانتشار وتحديد «الأحزمة الأمنية» التي تريد إسرائيل الاحتفاظ بها.

لم تعلن الخرائط الإسرائيلية حتى نهاية العام، لكن المصادر الصحفية عكست رؤيتين متباينتين: **إحداهما** يتبناها موردخاي غور وتطرح تصوراً بإمكان الانسحاب من ٥٠ بالمئة من الضفة الغربية في التسوية النهائية، **وأخرى** يتبناها أرئيل شارون وتتحدث عن انسحابات في حدود ٣٠ بالمئة فقط. كما عكست هذه المصادر جدلاً عنيفاً حول التصورين وتسويفاً مستمراً من جانب رئيس الوزراء في إعلان ما تم التوصل إليه من

قرارات، وإن كانت تصريحات له في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر عكست رؤية واضحة لحدود ما يعتزم عرضه في إطار التسوية النهائية، وهو ينطلق من أن «الضفة الغربية جزء من دولة إسرائيل» و«أنها مركز البلاد وفناؤها الخلفي وليست أرضاً غريبة عنها»، وتعطي الفلسطينيين «مزيداً من الأراضي المكتظة بالسكان يديرون فيها شؤونهم بأنفسهم، في حين تحتفظ إسرائيل بسيطرتها على المناطق غير المأهولة»، وسوف تشكل هذه الأراضي «مناطق أمنية ذات تواصل جغرافي، وتحتفظ بممرات وطرق أمنية، وطرق تربط المستوطنات بعضها بالبعض». وشدد رئيس وزراء إسرائيل في الوقت ذاته على أن أي انسحاب إسرائيلي سيكون مرتبطاً بمدى تنفيذ السلطة الفلسطينية تعهداتها بالقضاء على الإرهاب. وهكذا تحولت المفاوضات من مفاوضات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية حول التسوية إلى مفاوضات بين الإسرائيليين أنفسهم حول المدى الذين يتطلعون إلى اقتطاعه من أراضي، وحقوق، الشعب الفلسطيني.

فإذا انتقلنا إلى الممارسات اليومية لعمليات الاحتلال الإسرائيلي نلاحظ استمرار تفاقم الانتهاكات للحقوق الفردية والجماعية بشكل ملحوظ. فاستمرت أعمال القتل والاعتقال والتعذيب، والمحاكمات الجائرة، كما تسارعت وتيرة الاستيطان والتهويد، وتشديد الحصار العسكري والاقتصادي على الأراضي المحتلة والأراضي الخاصة بالحكم الذاتي.

وفي مجال أعمال القتل، استمرت أعمال القتل خلال العام وتركزت في مواجهة الأعمال الاحتجاجية الفلسطينية على أعمال الاستيطان الاستفزازية بوجه خاص، واتخذت الحكومة الإسرائيلية في شهر نيسان/ابريل قراراً يقضي بالسماح للقوات الخاصة (المستعربون) بالقيام بأعمال الاغتيال والتصفية لعناصر ومواطنين وكوادر فلسطينية ترى فيهم السلطات الإسرائيلية خطراً عليها، كما جاءت محاولة الاغتيال الفاشلة لخالد مشعل، مسؤول المكتب السياسي لحماس في الأردن، استطراداً لأعمال القتل التي استهدفت القادة الفلسطينيين للعام الثالث على التوالي، لكنها عبرت أيضاً عن نمط «إرهاب الدولة» الذي تمارسه سلطات الاحتلال. وبينت المناقشات التي أعقبت محاولة اغتيال مشعل أنه مجرد اسم في قائمة تشمل آخرين، وبدلاً من أن يعبر المسؤولون الإسرائيليون عن تجاوز أجهزتهم الاستخبارية، فقد انصبت الانتقادات على إخفاق هذه الأجهزة في أداء مهمتها، وتعهد رئيس وزراء إسرائيل باستمرار أعمال القتل لـ «الإرهاربيين».

من ناحية أخرى استمرت الاعتقالات بأشكالها المختلفة ومن بينها الاعتقال الإداري، وشنت سلطات الاحتلال سلسلة حملات بلغت ذروتها في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر في أعقاب العمليات الفدائية التي نفذها مقاومو حماس في ٣٠ تموز/يوليو و٤ أيلول/سبتمبر، فاعتقلت مئات الأشخاص من مؤيدي حماس وجماعات إسلامية أخرى قبل أن تتضح هوية منفذي العملية، وجرى إصدار قرارات اعتقال إداري لعدد كبير منهم، كما توسعت في الاعتقالات إثر توصل تحرياتها إلى أحد المشاركين في العملية،

وشملت مواطنين في بلدة عصيرة الشمالية قرب نابلس، ومحيط مدينة القدس الشرقية، وقرى قريبة من الخليل وبيت لحم، كما شملت الاعتقالات لأول مرة عناصر من «فتح».

وقد استمر تعرض الفلسطينيين للتعذيب وسوء المعاملة بشكل منهجي في مراكز الاحتجاز والسجون الإسرائيلية، وبخاصة خلال مرحلة التحقيقات، وتقر الحكومة بالتعذيب من حيث المبدأ وفقاً للتوجيهات السرية للجنة لاندو في العام ١٩٨٧ وتطويراتها في العام ١٩٩٤، وقد عرض على المحكمة العليا الإسرائيلية خلال العام ١٩٩٧ (٤٦) حالة لوقف عمليات تعذيب معتقلين، إلا أنها لم تصدر حكماً واحداً بوقف التعذيب، وأيدت في كل أحكامها حق قوات الأمن في استخدام الضغط البدني أثناء الاستجواب، كما توفي أحد المعتقلين إدارياً خلال العام جراء التعذيب.

وقد أعلن المعتقلون الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية في منتصف أيلول/سبتمبر إضراباً تحذيرياً لمدة يوم احتجاجاً على سوء أوضاع السجون، والانتهاكات التي ترتكب في حقهم من تعذيب وعزل مع الجنائيين اليهود وإهمال الأحوال الصحية والاستمرار في سياسة الاعتقال الإداري لمزيد من المواطنين الفلسطينيين، لكن أعلن في تطور لاحق عن اتفاق في نهاية شهر تشرين الأول/اكتوبر بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل على العمل على تحسين أوضاع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية حتى يتم الإفراج عنهم وفق الاتفاقيات المبرمة بين الجانبين.

من ناحية أخرى استمر تصعيد الأنشطة المحمومة للاستيطان، وبخاصة في القدس، فصادق وزير الدفاع في مطلع آذار/مارس على خطة توسيع مستوطنة معاليه ادوميم ودمجها في القدس الكبرى، وبدأت إسرائيل في ١٧ آذار/مارس في بناء مستوطنة هارحوما في جبل أبو غنيم، ووافقت وزارة المال الإسرائيلية، للمرة الأولى، على طلبات بناء المزيد من الوحدات الاستيطانية الجديدة في جميع المناطق التي أعلنت الحكومة الإسرائيلية السابقة تجميد الاستيطان فيها في أعقاب التوقيع على اتفاق أوسلو. وأوردت المصادر الإسرائيلية أن الوزارة ستقدم المساعدة والدعم لشركات التطوير الخاصة لبناء مستعمرات على أراض «خاصة»، وليس على أراضي الدولة كما كان متبعاً من قبل، في الوقت الذي استمر فيه الاتجاه نحو توسيع الاستيطان على طول «الخط الأخضر»، ولا سيما غرب رام الله، استطراداً لهدف ضم مناطق جديدة ودفع حدود عام ١٩٦٧ شرقاً، كما استمر التوجه العام نحو تكثيف الاستيطان في المستوطنات القائمة في إطار خطة التهويد النشطة وإيجاد كتل استيطانية يهودية مترابطة، وجعل التجمعات السكانية الفلسطينية مجرد جزر معزولة. كما ظهر خلال العام توجه لإحياء خطة «الكواكب» التي كان شارون قد بادر إليها عندما كان وزيراً للبناء والاستيطان في مطلع التسعينيات. وورد أن «إدارة أراضي إسرائيل» تمهد لإقامة مستوطنتين جديدتين في إطار هذه الخطة. كما خصصت الحكومة الإسرائيلية ٢٨٥ مليون دولار في موازنة العام ١٩٩٨ لتمويل أعمال الاستيطان بزيادة قدرها ٢٠ بالمئة على العام الماضي، وطبقاً للمصادر الإسرائيلية تسمح هذه الزيادة بزيادة عدد المستوطنين ١٥ ألفاً خلال العام القادم.

وتكرر خلال العام فرض الطوق الأمني والإغلاق على الأراضي الفلسطينية بضع مرات، فأغلقت سلطات الاحتلال غزة «والمحافظات الشمالية» في ٢١ آذار/ مارس على أثر قيام فدائي فلسطيني بتفجير داخل مقهى في مدينة تل أبيب، وانتهى الإغلاق في ١٣ نيسان/ ابريل، لكن أعيد لأسباب وقائية في الفترة من ١١ ـ ١٥ أيار/ مايو، ثم فرض مرة أخرى اعتباراً من ٣٠ تموز/ يوليو إثر وقوع العمليتين الاستشهاديتين في القدس. وشمل الإغلاق مناطق السلطة الفلسطينية، وحظر دخول العمال الفلسطينيين إلى أماكن عملهم داخل إسرائيل، وحظر السفر وتنقل المواطنين الفلسطينيين فيما بين مدن الضفة، مما فرض العزلة على المواطنين الفلسطينيين وأثر في جوانب حياتهم اليومية كافة وأنزل بهم خسائر اقتصادية فادحة.

ومن ناحية أخرى استمرت الشكوى من **انتهاكات السلطة الفلسطينية** حقوق الإنسان في مناطق الحكم الذاتي، وقد وقع بعض هذه الانتهاكات تحت ضغط سلطات الاحتلال الإسرائيلية، لكن وقع بعضها الآخر من جانب السلطة الفلسطينية والأجهزة الأمنية. وشملت الانتهاكات وقائع إعدام خارج القانون، واعتقال تعسفي وتعذيب، وانتهاك حق المحاكمة العادلة، وانتهاك الحريات العامة.

وقد جرت أهم الاعتقالات في أعقاب الأعمال الفدائية التي تبناها الجناح العسكري لحركة حماس في ٣٠ تموز/ يوليو و٤ أيلول/ سبتمبر، وشملت الاعتقالات عشرات من منتسبي حماس في قطاع غزة ونابلس في شمال الضفة الغربية، ورافقها إغلاق ١٦ مؤسسة خيرية واجتماعية تابعة لحركة حماس. وأوردت مصادر أمنية فلسطينية أن الاعتقالات جاءت بعد توافر معلومات لدى أجهزة الأمن عن وجود نشاطات غير قانونية للمعتقلين، ووجود علاقة لبعض القيادات السياسية لحماس بنشاطات لها علاقة ببنيتها العسكرية. وقد اعتبرت حماس أن اعتقال أفرادها وغلق مؤسساتها إذعان لإملاءات إسرائيل وأمريكا، فيما أثنت المصادر الرسمية الأمريكية والإسرائيلية على هذه الحملات، التي تمت بالتوازي مع حملات مماثلة من جانب سلطات الاحتلال. وأشارت مصادر صحفية إسرائيلية إلى أن بعض المعتقلين اعتقلوا بناءً على قوائم تسلمتها السلطة الفلسطينية من إسرائيل.

وقد استمرت الشكوى من تجاوز الإجراءات القانونية عند القبض على المطلوبين، وتجاوز الآجال القانونية لاحتجازهم أو توجيه الاتهامات أو العرض على الجهات القضائية، كما تفاقمت الشكوى من سوء معاملة السجناء وغيرهم من المحتجزين، وقتل عدد من الأفراد جراء التعذيب. وعلى رغم أن السلطات قدمت عدداً من المتهمين بجرائم التعذيب التي أفضت إلى القتل إلى المحاكم التي أدانت بعضهم وأصدرت بحقهم أحكاماً بالإعدام مثل حالة قتل المواطن ناصر العبد علي رضوان الذي قضى نحبه نتيجة ضرب وحشي إثر احتجازه بشكل غير قانوني على أيدي أفراد من قوات الفرقة ١٧ في ٢٣ حزيران/ يونيو، فقد ظلت هذه الظاهرة موضع قلق كبير، حيث بلغ عدد الذين توفوا

في مراكز الاحتجاز الفلسطينية بتهمة التعذيب منذ تولي السلطة الفلسطينية المسؤولية، ١٨ مواطناً، بخلاف العشرات من ادعاءات التعذيب التي لم تفض إلى الوفاة.

وفي **مجال حرية الرأي والتعبير**، تركزت الشكوى من التدخل المستمر من قبل مكتب الرئيس بعمل أقسام التحرير في الصحف، وتعرض أحد الصحفيين في ٢٢ آذار/مارس لتهديد بالسجن إثر نشر تقرير عن لقاء بين مسؤولين أمنيين فلسطينيين وإسرائيليين، كما جرى اعتقال صحفي آخر في ٢٢ أيار/مايو بسبب نقله لجلسات المجلس التشريعي، واعتقل ثالث في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر إثر نشره مقالاً عن تعذيب عناصر من «حماس»، كما اعتقل محاضر في التربية في جامعة الأزهر في ٢١ حزيران/يونيو على صلة بانتقاده «الفساد الإداري في السلطة الوطنية» وورد أنه تعرض للتعذيب.

وفي **مجال الحق في المشاركة**، قررت السلطة الفلسطينية بعد سلسلة من التصريحات المتضاربة، تأجيل انتخابات مجالس الهيئات المحلية التي كان مقرراً إجراؤها في آب/أغسطس ١٩٩٧ إلى ما بعد استكمال عملية «إعادة الانتشار» لقوات الاحتلال بموجب اتفاقية التسوية المرحلية، وبرر وزير الحكم المحلي في تصريح له في ١٩ حزيران/يونيو هذا الإجراء بأن إجراء الانتخابات في ظل استمرار السيطرة الإسرائيلية هو نوع من المجازفة، حيث لا تزال قوات الاحتلال تسيطر على المناطق التي يوجد فيها ٨٠ بالمئة من الهيئات المحلية الفلسطينية، كما تريد السلطة الفلسطينية أن تؤكد من خلال تأجيل الانتخابات أن الحكومة الإسرائيلية تعطل الديمقراطية الفلسطينية بتأجيلها عملية إعادة الانتشار المقررة. ونفى وزير الحكم المحلي أن يكون التأجيل قد تم خوفاً من فوز المعارضة في الانتخابات.

وقد أعربت القيادة الموحدة للجبهتين الشعبية والديمقراطية عن رفضها للمبررات التي سيقت بشأن تأجيل الانتخابات ورفض ربط الممارسة الديمقراطية بالمسار السياسي الذي وصل إلى طريق مسدود، وبينت أنه سبق للشعب الفلسطيني أن انتخب مجالسه البلدية تحت الاحتلال، وشكلت المجالس المنتخبة مواقع للمجابهة والنضال، وأن انتخابات المجلس التشريعي ذاتها جرت قبل إتمام الانسحاب. وطالبت القيادة الموحدة مجدداً بالإسراع في إصدار قانون مجلس الهيئات المحلية وتحديد موعد لعقد انتخاباتها لا يتجاوز شهر آب/أغسطس. كما تعرض قرار التأجيل وتبريراته للعديد من الانتقادات في دوائر حقوق الإنسان. وركز المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان على بيان الأهمية التي تنطوي عليها هذه الانتخابات في الوقت الذي أعلنت فيه كل القوى السياسية عن عزمها على المشاركة فيها، بما في ذلك القوى الوطنية والإسلامية المعارضة لاتفاقيات أوسلو، التي قاطعت الانتخابات العامة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وبيّن أن وجود مؤسسات ديمقراطية هو عنصر قوة مهم للشعب الفلسطيني في مواجهة التحديات التي يجابهها من قبل سلطات الاحتلال، ورفض الربط بين إجراء الانتخابات المحلية واستكمال إعادة الانتشار التي لا يتوقع أن تستكمل في الوقت المنظور، وبالتالي لا يعقل تأجيل الانتخابات المحلية لأجل غير مسمى.

خلاصة

لم يُظهر تطور قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي تقدماً في العام ١٩٩٧، بل على العكس زادت الانتهاكات حدة وعمقاً في بعض المجالات وفي بعض المواقع. ولا يمكن للحكومات والسلطات الوطنية المسؤولة تبرير هذا الواقع باعتبارات خارجة عن الإرادة أو المقدرة، كأعمال العنف والإرهاب مثلاً، حيث إن بعض الحكومات شريكة ـ بسياستها ـ فيما وصلت إليه الأمور من تدهور، كما أن بعضها يواجه الانتهاكات بانتهاكات أفدح ووفق استراتيجيات تطيل أمد المنازعات. . . وبالمثل لا يمكن إلقاء تبعة الجمود والتدهور في بعض القضايا مثل قضية المشاركة السياسية للمرأة مثلاً على عاتق الأعراف والتقاليد الاجتماعية والاستسلام إلى الأمر الواقع وانتظار التطور الاقتصادي ـ الاجتماعي لزيادة الوعي، حيث يظل هناك العديد من البدائل التي تستطيع الحكومات أن تسلكها لدعم هذه الحقوق، إن رغبت حتى في ظل الواقع الاجتماعي الرافض مثل نظام الحصص، ودور الأحزاب الحاكمة في تطوير هذه المشاركة. . . الخ.

العوامل الخارجية أيضاً كانت شديدة الوطأة في تعميق انتهاك الحقوق الأساسية في بعض البلدان العربية، وبخاصة تجاه القضايا المركزية مثل حقوق الشعب الفلسطيني، والحصار الاقتصادي على الشعب العراقي، لكن يظل من الثابت أيضاً أن ثمة عوامل داخلية وإقليمية أخرى كان من الممكن أن تدعم قدرات الأمة العربية في مواجهة مثل هذه الحالات الحادة والشاذة. فإقليمياً مثلاً كان بوسع الحكومات العربية ـ حتى في ظل ظروفها الراهنة المعروفة ـ عدم الانسياق بالمشاركة في الحصار الذي أصبح يمثل بحق «جريمة العصر» بقضائه على نحو مليون مواطن عراقي بسبب نقص الغذاء والدواء، معظمهم من الأطفال والشيوخ. وكان بوسعها أيضاً دعم جهود الشعب الفلسطيني بشكل أفضل، إن لم يكن بالمساندة الفعلية، فعلى الأقل بعدم الانغماس في إجراءات غير مبررة تجاه الجاليات الفلسطينية في بلدانها. أما في المجال الداخلي، فقد كان بوسع الحكومات في البلدان المنكوبة ممارسة أداء أفضل في إعمال الحقوق الأساسية، ومهما كانت الذرائع التي بررت بها هذه الحكومات لنفسها ارتكاب ما وقع من انتهاكات، يعجز الفهم عن إدراك مبرر لإعدام العديد من الأشخاص، وفق تجريم متفرد، ووفق محاكمات سرية ومبتسرة في بلد يعاني محنة حصار مديد، أو سن قانون يتيح فرض عقوبات جماعية في بلد آخر يعاني عقوبات جماعية دولية جائرة. كما يعجز الفهم أيضاً عن إدراك مبرر لاعتقال وجلد محاميات وأساتذة جامعات ومحاكمتهن أمام محكمة خاصة واستثنائية قرب منتصف الليل بسبب مشاركتهن في مسيرة محدودة ضمت بضع عشرات من الأمهات طالبن بعدم الزج بأبنائهن في حرب أهلية في بلد يعاني تربصاً خارجياً شديداً، كما يعجز الفهم كذلك عن إدراك تعذيب عشرات من المواطنين، وبعضهم حتى الموت، في بلد يعاني انتهاك حقوق أبنائه الجماعية ومن انتهاكات مماثلة من جانب احتلال أجنبي لبلاده.

وفي هذا الواقع قد يكون من نافلة القول أن نستدعي إلى الأذهان قائمة المهام

الواجبة على عاتق الحركة العربية لحقوق الإنسان، لكن تظل الخيارات في تحديد الاستراتيجيات والأسبقيات واجبة. ويأتي في مقدمة الخيارات التركيز على الحقوق الارتكازية التي تستطيع أن تنهض بذاتها وبما تحققه من قوة دفع باتجاه باقي الحقوق والحريات الأساسية، وتعميق حرية الرأي والتعبير، والحق في التنظيم والحق في المشاركة. . كما يأتي في مقدمة الأسبقيات القضايا الأكثر حدة مثل حقوق الشعب الفلسطيني، ودعم جهود فض الحصار عن الشعب العراقي، وتطوير مشاركة الأقوام والأقليات، والمشاركة السياسية للمرأة، ومقاربة ملف العلاقة بين النظم والجماعات الإسلامية على الساحة العربية.

وإذا كانت الحاجة ماسة لتطوير أداء مؤسسات المجتمع المدني، فإنها أكثر إلحاحاً لتطوير أداء منظمات الحركة العربية لحقوق الإنسان، ليس فقط باتجاه مهنية أكبر في الأداء، وتطوير تقنيات العمل، وهي مهمة واجبة في كل الأحوال، ولكن أيضاً باتجاه اعتماد أكبر على آليات العمل الوطني وتقاسم أفضل للأدوار، ومقرطة أكبر في التنظيم، وانشغال أكبر بمهامها عن ذاتها.

ثامناً: أوضاع الجاليات العربية في المهجر

١ ــ الأقلية العربية في الولايات المتحدة الأمريكية بين الحقوق القانونية والقيود الواقعية

طه جابر العلواني(*)

إنّ من أكثر الإشكالات التي يعانيها العقل العربي إشكالية العلاقة بين الحق والواجب سواء في تحديد ما هو الحق أو في تحديد مدى احتواء الواجب على حق، والحق على واجب. فعادة ما يتم النظر إلى الحق على أنه مستحق على طرف آخر لا بد من أن يقدمه طواعية كاملاً غير منقوص وبمبادرة فردية منه دون عناء من قبل صاحب الحق، وإنما الاستمرار في حالة الانتظار حتى يرضى مغتصب الحق أن يعيده أو حتى ترضى الجهة المنوط بها تنفيذ الحقوق، أو توزيعها، أن تقدمها.

ولعل مشكلة فلسطين، وعلاقة الوطن العربي بالأمم المتحدة في هذا المجال، خير دليل على صدقية هذا الفهم للحق. فقد ظل العرب ينادون بعودة الحق العربي الضال. ولم يعد ذلك الحق، لأن الحق هو غطاء شرعي لواجب محدد هو استعادة الحق والتمسك به والدفاع عنه واستخدامه. . . إلخ. أما الحق المجرد في ذاته الذي يتحرك باليد الخفية فلا وجود له إلا في خيالنا، أو توهمنا لما هو الحق.

وكذلك قضية حقوق الإنسان، سواء للإنسان العربي في الداخل أو الخارج، يتم التعامل معها بهذا الإطار السلبي الانتظاري الذي يشبه إلى حد كبير انتظار الإمام الغائب أو المهدي المنتظر، وكأن حقوق الإنسان لكونها حقوقاً، أو هكذا أطلق عليها، ينبغي أن تعود من تلقاء نفسها، وينبغي أن تأتي طوعاً.

والحقيقة أن فهم الحقوق بهذا المعنى فهم سلبي أدى إلى ضياع الكثير من الحقوق وإهدارها. فالحق، في جوهره واجب، وكونه حقاً يجعل الواجب في استعادته مشروعاً

(*) رئيس جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية، الولايات المتحدة الأمريكية.

ومبرراً ومقبولاً قبولاً عاماً. فهو واجب مشروع أو واجب شرعي، أي له قبول عام من المجتمع، ومن ثم يحتاج إلى فعل من قبل صاحب الحق لتفعيل الحق واستخدامه. ودون ذلك، لا يمكن للحق أن يكون حقاً مستحقاً وإنما يظل حقاً قانونياً مسطوراً في الأوراق لا وجود له في الواقع.

وقبل النظر في حقوق الجالية العربية في الولايات المتحدة ينبغي بدايةً إلقاء نظرة على تاريخها وتضاريسها الداخلية وتنوعاتها الداخلية، ثم تطورات فعاليتها وأطرها التنظيمية وذلك على النحو التالي:

أ ـ التكوينات التاريخية للجالية العربية

مرّت الجالية العربية في الولايات المتحدة بعدة أطوار شكلت في النهاية هيكل الجالية العربية العام، وحددت تضاريسها الاجتماعية. فقد بدأت الهجرة إلى الولايات المتحدة عبر مراحل متعددة كانت كل مرحلة منها علامة بارزة في تشكيل وضع الجالية ودورها:

(١) **مرحلة الهجرة الأولى من أرض الشام**، وقد استقر معظم هؤلاء في ولايات الغرب الأوسط مثل أيوا وإلينوي ومتشغان. وقد تميزت هذه الهجرة بأنها هجرات لأسباب اقتصادية أساساً، ثمّ سياسية بصورة ثانية، وأن معظم المهاجرين من العمال اليدويين والحرفيين، وأن عناصر المهاجرين من ثقافة فرعية واحدة. وقد شكلت هذه الهجرة، التي تمت في أوائل هذا القرن بل منذ أواخر القرن الماضي، أقدم جالية عربية في الولايات المتحدة وأكثرها عدداً واستقراراً واندماجاً في المجتمع الأمريكي حتى الآن. غير أن دورها الثقافي والسياسي ظل محدوداً لطبيعة العناصر المكوّنة لهذه الهجرات، ولطبيعة الهدف من الهجرة وانحصاره إلى حد بعيد في الأسباب الاقتصادية أكثر من أية أسباب أخرى.

وتمثل هذه المجموعة الآن الثقل الاقتصادي والسكاني، وقد يمكن إذا ما أحسن التعامل معها توظيفها وتفعيلها لقدرتها على فهم المجتمع الأمريكي والتفاعل معه والاندماج فيه ثقافياً وتعليمياً مع الاحتفاظ بالهوية العربية لنجاح هذه المجموعات في تكوين تجمعات ومجتمعات عربية متكاملة في المناطق التي هاجروا إليها.

(٢) **الهجرة ذات الطبيعة السياسية** خصوصاً من أرض فلسطين بعد حرب التقسيم، ومن اليمن ومن باقي الدول العربية المختلفة. وقد توزعت هذه المجموعات في ولايات الغرب الأوسط ونيوجرسي في الساحل الشرقي ونيويورك وكاليفورنيا وواشنطن العاصمة وغيرها. وإذا كانت المجموعة السابقة من العمال والحرفيين، فإن المكون الثقافي في هذه المجموعة أكثر ارتفاعاً ووجود الخبرات فيها مرتفع إلى حد كبير، وذلك لوجود العديدين من الذين تركوا أوطانهم إمّا بسبب الاضطهاد أو لاختلاف مع نظمهم السياسية. والإشكالية الأساسية لهذه المجموعة أنها ظلت حبيسة تجربة تاريخية معينة لم تستطع

تجاوزها، وإن كان الجيل الثاني من المجموعتين الأولى والثاني قد تجاوز كل المحددات الخاصة بهاتين المجموعتين، واستطاع أن يكون أكثر فعالية وانطلاقاً وقدرة على فهم المجتمع الأمريكي والتجاوب معه واستخدام الحقوق المتاحة فيه. ولكن مستوى التوعية الثقافية والشعور بالانتماء للأمة العربية في هذا الجيل محدود إلى حد كبير، بحيث لا يرى معظم هؤلاء في أنفسهم سوى أمريكان من أصل عربي، بل ان بعضهم يُظهر الضجر والرفض أحياناً للهموم والأعباء التي تحملها نتيجة الانتماء إلى الأمة.

(٣) **الهجرة العلمية:** مثلت الموجة الثالثة من المهاجرين العرب إلى الولايات المتحدة تلك الأفواج المبتعثة للحصول على الدرجات العلمية العليا أو ما دونها من الولايات المتحدة، الذين آثروا البقاء بعد تخرجهم ورفضوا العودة إلى أرض الوطن لوجود فرص من العمل المناسب والحياة الكريمة والحيوية العلمية والقدرة على إثبات الذات وتحقيق النجاح. وباختصار، فإن كل عوامل الطرد الموجودة في أوطاننا العربية كانت عوامل جذب في الولايات المتحدة.

وقد شكل هؤلاء صورة مصغّرة للأمة العربية حيث تستطيع أن تجد جميع الشعوب العربية ممثلة، بل والجامعات العربية أيضاً. وهذه الموجة من الأشخاص ذوي التأهيل العالي والقدرات العلمية المتميزة استطاعت أن تعطي الجالية العربية تميزاً خاصاً، فجعلتها من أكثر الجاليات تعلماً ومن أكثرها نسبة في الحصول على الدرجات العلمية العليا. وأعطت للجالية فرصة غير مسبوقة في التلاقي والتآلف والتعاون لأن هذه الموجة، إضافة إلى الرافد المستمر من الطلبة المبعوثين، تحمل من الهموم والأفكار والطموحات والإحساس بقضايا الوطن الأم ما يجعلها قادرة على قيادة زمام الجالية العربية، لتفعيل دورها وإعطائها وزنها الحقيقي في المجتمع الأمريكي، والدفاع عن مصالحها، ومقاومة التجاوزات التي تحدث ضدها في صورة عامة أو ضد بعض أفرادها، وذلك من خلال إيجاد أطر تنظيمية ومؤسسات وهيئات وفعاليات تنظم أبناء الجالية وتسهم في تجميعهم وتقوية دورهم.

ب ـ إمكانيات الجالية العربية والحقوق المتاحة لها

(١) ينبغي بدايةً التأكيد أنه لا توجد عوائق قانونية أمام أي إنسان عربي يحمل الجنسية الأمريكية في أن ينال كل الحقوق المتاحة لباقي المواطنين الأمريكيين، وإنما جميع الحقوق لجميع المواطنين على السواء نظرياً وقانونياً. ولكن المجتمع الأمريكي مجتمع ديمقراطي يتحدد فيه الحق بناءً على الثقل والوزن الذي يمثله الفرد أو الجماعة في لعبة السياسة سواء المحلية أو العامة، ومن ثم تتحدد الأوزان النسبية طبقاً للدور النسبي والقدرة على التأثير.

(٢) كذلك ينبغي التأكيد على أن وجود الحقوق نظرياً لا يعني التمتع بها، وإنما يعني إمكانية الحصول عليها. أما الحصول عليها فعلاً فيحتاج إلى قوة سياسية من كثرة

عددية مؤثرة في الانتخابات أو ثقل اقتصادي أو صوت مرتفع من خلال وسائل الإعلام. والجالية العربية على الرغم من قدراتها لم تستطع بعد إدراك هذه الحقيقة أو التعامل معها.

(٣) إن السياسة الأمريكية الدولية أو سياساتها تجاه العالم تتحدد بصورة أو بأخرى بناءً على الوزن النسبي للجالية الأمريكية المنتمية إلى ذلك الجزء من العالم. فسياسة الولايات المتحدة تجاه إيرلندا تتحدد طبقاً لوزن الجالية الإيرلندية إلى جانب المصالح الأمريكية. وكذلك سياستها تجاه الدول العربية وإسرائيل تتحدد طبقاً لوزن عوامل الضغط الداخلية وقدرتها على تشكيل القرار الأمريكي.

(٤) إن الجالية العربية تملك من القدرات المادية والبشرية ما يمكنها من أن تقوم بدور فعال في المجتمع الأمريكي، وذلك من خلال استغلال الكم العددي والقدرة الاقتصادية والوزن الثقافي والعلمي للعرب الأمريكان الذين يشكلون نسبة لا بأس بها من الأساتذة والخبراء والأطباء والمحامين وغيرهم، وكذلك من خلال الاستفادة من الجاليات التي تمثل عمقاً استراتيجياً للجالية العربية مثل الجالية المسلمة.

ج ـ معوقات الفعالية العربية داخل الولايات المتحدة

(١) تفكك الجالية وتمزقها نتيجة لعدم قدرتها على تجاوز الخلافات العربية الداخلية وهي خارج إطار تلك الخلافات مع إدراك أنها مصطنعة وأنها غالباً شخصية وليست وطنية. فالملاحظ أن الجالية العربية تعيش في الولايات المتحدة إشكالات وتمزقات وإخفاقات الواقع العربي نفسها، بل وتضخمها أيضاً. ولعل السر يكمن في عدم تجذّر الانتماء إلى العروبة وغلبة الانتماء القطري، بل أحياناً غلبة الانتماء الطائفي أو الجهوي أو الحزبي أو الايديولوجي، أو يعود إلى دور السفارات والملحقيات الثقافية في الولايات المتحدة ومحاولتها تسخير الجالية سواء لتنفيذ سياسات ضيقة، أو لإظهار زعامة فارغة، أو لدوافع أمنية خوفاً على الذين سيعودون إلى الوطن أو خوفاً منهم أن يخرجوا من بيت الطاعة ويتعلموا التمرد والتفكير المستقل، أو أن السبب يكمن في ذلك كله.

(٢) توزع الجالية العربية وعدم وجود إحصاء دقيق لها أو عدم وجود مؤسسات فاعلة تنظم الكم الكبير وتجعله كتلة واحدة يتم بها التأثير السياسي، وذلك لضعف خبرة الجالية في تأسيس مؤسسات أو في العمل المؤسسي، أو لضعف هذا المكون في الثقافة العربية بعامة، أو لأن العمل المنظم يعتبر نوعاً من المحرمات في الذاكرة السياسية العربية.

(٣) وجود بعض الفصائل التي تسيء إلى الصورة المشوهة للعربي في المجتمع الأمريكي وتحافظ على هذا التشويه وتقوّيه مع عدم قدرة المؤسسات العربية القليلة على تغيير الصورة النمطية، مما يجعل الإنسان العربي يتخفّى، وينكر انتماءه، ويخاف أن يلعب دوراً فيؤثر في مصالحه بصورة سلبية.

(٤) الإخفاقات العربية الداخلية وما تثيره من إحباطات الأطر العربية وإخفاقها في

توحيد الصف العربي وانتقال الوطن العربي من إخفاق إلى شلل، ومن أزمة إلى كارثة، مما يجعل محاولة لعب دور لتحقيق المصالح العربية أمراً من الخيال في ظل الأوضاع المتدهورة.

تلك هي أهم الإشكالات التي تواجه الجالية العربية وتجعلها دون المستوى المطلوب في تحقيق مصالحها الداخلية ومصالح وطنها الأم، وتجعلها أيضاً غير قادرة على لعب دور في العملية السياسية داخل الولايات المتحدة، مما يستلزم بذل جهد فكري في تحديد كيفية التغلب على هذه الأزمات وتجاوزها لبناء مؤسسات قادرة على إحداث التغيير المطلوب في البنية الفكرية والثقافية ثم السلوكية للإنسان العربي، مما يجعله يتجاوز المصالح الضيقة والقطرية ويفكر بصورة أساسية في المصلحة العربية العامة، ويساعده على تحديد من هو العدو ومن هو الصديق سواء داخلياً أو خارجياً. ولعل هذا الأمر ليس شأناً خاصاً بالجالية العربية ذاتها بل إنه شأن الأمة كلها، فالعديد من المصالح يمكن تحقيقه من خلال التأثير في السياسة الأمريكية من خلال القنوات الطبيعية لصنع هذه السياسة. كذلك العديد من المشاكل يمكن التخلص منها من خلال هذا السبيل أيضاً، لأنه ينبغي التأكيد مرة أخرى أن طبيعة السياسة الأمريكية إنما تحدد طبقاً للأوزان النسبية للفاعلين الداخليين، أي طبقاً لوزن الأقلية داخل أمريكا. فهي تحدد سياستها تجاه الدول التي جاءت منها الأقلية.

٢ ـــ العرب في أوروبا:
مدخل إلى وضع الجاليات العربية في ألمانيا

نبيل يعقوب(*)

مقدمة: العرب في أوروبا

تاريخ العرب كمواطنين مقيمين في بلدان أوروبا(١) يمتد إلى مئات السنين، ولكن الوجود الراهن للجاليات العربية في القارة الأوروبية يختلف كماً وكيفاً عن أشكال النشأة الأولى. الوجود الذي بدأ بإقامة مؤقتة لنخب قليلة العدد من أعضاء الأسر الحاكمة، وأعداد قليلة من التجار والطلاب في القرنين الماضيين تحول إلى وجود واسع وعميق في ارتباطه، واندماجه إلى حد ما بالحياة الاجتماعية في البلدان الأوروبية، وبالأخص في بريطانيا وفرنسا وألمانيا.

وبسبب شحّ البيانات الإحصائية الموثوقة حول وجود جاليات عربية في البلدان الأوروبية المختلفة تقتصر الاستنتاجات هنا على أوروبا الغربية، وبالتحديد دول الاتحاد الأوروبي التي تتوفر من مصادرها بعض المعطيات الإحصائية. وعلى أي حال كان وجود العرب في بلدان شرق أوروبا، ولا زال، لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية، وجوداً محدوداً ولا يقارن بمثيله في الغرب.

وعلى رغم أن التركيب القطري للجاليات العربية في بلدان غرب أوروبا متأثر إلى حد منظور بالتأثيرات الثقافية والأوضاع القانونية والسياسية التي ترتبت على العلاقة الاستعمارية، فيمثل مواطنو بلدان المغرب العربي أكثرية العرب المقيمين في فرنسا أو

(*) باحث عربي مقيم في ألمانيا.

(١) الوجود العربي في إسبانيا، بغض النظر عن أنه أصبح تاريخاً، يخرج عن مجال هذا البحث، والعرب هناك بعد حياة مئات السنين لم يعودوا أجانب، وعلى أي حال لا وجه للمقارنة بين وجود غيّر الطبيعة القومية للبلد بشكل كيفي كما في اسبانيا، وعمليات هجرة محدودة ومحكومة كما هو الحال الآن.

بلجيكا، ونجد تركزاً معيناً للمشرقيين في بريطانيا، إلا أن أهمية هذه الصورة تصبح نسبية عندما نلاحظ اتجاهات الهجرة العربية لألمانيا، وإذا وضعنا في اعتبارنا الهجرة العربية لإيطاليا وبلدان أخرى.

ولعدم توفر أرقام (متاحة) دقيقة وشاملة للعرب في كل أوروبا أو في بلدان الاتحاد الأوروبي، ننطلق من الرقم الإجمالي في الجدول رقم (١) الذي يرصد إقامة ١٩٧٩,٢ مليون عربي من المغرب وتونس والجزائر في ست من الدول الأوروبية. وباعتبار الوجود العربي في بقية بلدان الاتحاد الأوروبي، يمكن تقدير وجود الجاليات العربية في أوروبا بما يزيد على ثلاثة ملايين دون اعتبار عدد المتجنسين والموجودين بشكل غير شرعي[(٢)].

الجدول رقم (١)

إحصاء مواطني ثلاث دول عربية في ست من دول الاتحاد الأوروبي في ١/١/١٩٩٤ (بالآلاف)

	تونس	الجزائر	المغرب
بلجيكا	٦,٠	١٠,٢	١٤٥,٢
ألمانيا	٢٨,١	٢٣,١	٨٢,٨
فرنسا	٢٠٦,٣	٦١٤,٢	٥٧٢,٧
إيطاليا	٣٥,٣	٣,٢	٧٧,٢
هولندا	٢,٤	٠,٩	١٦٤,٦
بريطانيا	٢,٠	٢,٠	٣,٠
مجموع مواطني البلد العربي في الدول الأوروبية المبينة	٢٨٠,١	٦٥٣,٦	١٠٤٥,٥
المجموع العام في البلدان الستة	١٩٧٩,٢		

المصـــدر: *Mitteilungen der Beauftragten der Bundesregierung fuer Auslaenderfragen* (Bonn) (November 1997), pp. 36-37.

وعلى رغم العلاقة المعقدة تاريخياً بين أوروبا والبلدان العربية، وبخاصة بسبب الحكم الاستعماري وآثاره، وموقف دول غرب أوروبا (الاتحاد الأوروبي) الذي يغلب عليه الانحياز لإسرائيل، ومواصلة (ومسايرة) هذه المجموعة من البلدان لسياسات اقتصادية وثقافية وعسكرية ضد الحقوق القومية للشعوب العربية وطموحاتها، لم تتغير كثيراً النظرة إلى أوروبا كمنبع للمعرفة، ومصدر إشعاع ثقافي، ومقياس للتقدم الحضاري، وإن اغتنت بالنظر إلى أوروبا كملجأ يحتمى به لتوفيره مستوى مرتفعاً من الحقوق

(٢) يتفق هذا مع تقدير: برهان غليون، «مستقبل الجاليات العربية في أوروبا،» المستقبل العربي، السنة ١٩، العدد ٢٠٩ (تموز/يوليو ١٩٩٦)، ص ٥٨.

الاجتماعية ومن الاحترام لحقوق الانسان بالمقارنة ببلدان المنشأ.

لكن أسباب الهجرة العربية المتزايدة لبلدان الاتحاد الأوروبي ترجع بالدرجة الأولى إلى الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية. وقد شجع على أن تتجه الهجرة العربية إلى هذا القسم من أوروبا تسهيلات نسبية قدمتها بلدان غرب أوروبا لدخول المهاجرين بسبب احتياجها إلى قوى عاملة شابة كمحصلة لعاملين متزامنين هما التطور الديمغرافي غير المناسب ونمط النمو الاقتصادي السائد حتى نهاية الثمانينيات.

وتعد ظاهرة الهجرة من **العراق** من الأمثلة الصارخة على الصلة بين غياب الديمقراطية (وما يترتب على ذلك) واضطرار ملايين الناس إلى الهجرة. وكانت الظاهرة قد نمت بسبب موجات القمع السياسي منذ نهاية السبعينيات لتتخذ طابعاً انفجارياً في العقد الأخير بسبب الآثار المترتبة على احتلال العراق للكويت. وأرقام المهاجرين العراقيين من عرب وأكراد تشهد على المأساة التي ترتبت على حرب الخليج الثانية. وأسباب الهجرة تتركز في التدهور الاقتصادي والبؤس العام الناشئ عن الحصار المفروض على العراق والتوزيع غير العادل للموارد من ناحية، وتوسيع نطاق القمع الذي شمل أوساطاً واسعة ممن كانوا مناصرين للنظام، وتشديد الاضطهاد الموجه ضد المعارضين لحكم الرئيس صدام حسين، وضد الأقليات القومية والدينية من ناحية أخرى.

وأدى قمع الحريات الديمقراطية في **السودان** في ظل هيمنة الجبهة القومية الإسلامية، والحرب المدمرة في الجنوب إلى هجرة واسعة من السودانيين الجنوبيين والشماليين، وقد خسر كل من العراق والسودان بسبب الهجرة نسبة مهمة من طاقاتهما العلمية التي تشكلت بعناء كبير في العقود الماضية.

كذلك أدى الصراع الدموي على السلطة في **الجزائر**، بين القوى الأصولية والجماعات المسلحة من جهة، والدولة الجزائرية وجيش التحرير الوطني من جهة أخرى، إلى هجرة واسعة سواء لعناصر من المعارضة الإسلاموية التي تتعرض لمطاردة أجهزة الأمن، أو من المثقفين الجزائريين وإطارات الدولة الجزائرية التي تتعرض لإرهاب الجماعات المسلحة.

وتزايدت الهجرة إلى أوروبا بحثاً عن العمل من **المغرب** و**تونس** مع ملاحظة أن بلدان الاتحاد الأوروبي تقدم تسهيلات خاصة للبلدان التي يسعى الاتحاد الأوروبي لتعميق العلاقات معها.

تمثل «هجرة العقول» نزيفاً مؤلماً بالنسبة للبلدان العربية، وعاملاً معرقلاً لمشاريع التقدم الحضاري وإضعافاً للموقف العربي في التحديات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية المتزايدة في زمن العولمة. وإلى جانب الظروف السائدة في معظم البلدان العربية كعنصر طارد للعلماء والمثقفين على نطاق واسع، يمثل الجو الاجتماعي والظروف المعيشية في أمريكا وأوروبا في المقابل عاملاً جاذباً للكفاءات العلمية والتقانية (التكنولوجية)

العالية. وعلى رغم أن الكتلة الكبرى للجاليات العربية في أوروبا تتشكل من مواطنين بلا تأهيل مهني أو بتأهيل بسيط أو متوسط، إلا أن ثمة وجوداً مهماً للعرب كمتخصصين في مجالات الطب، والعلوم الدقيقة والهندسية، وكأساتذة في مختلف فروع التعليم الجامعي.

يكمن أحد الفروق المهمة بين اليوم والأمس بالنسبة للجاليات العربية في أن أعضاءها يساهمون اليوم في صنع الحضارة الأوروبية كعمال إنتاج وعلماء ومفكرين ومهنيين وفنانين. والعرب مثلهم مثل المهاجرين من قوميات أخرى إلى أوروبا لهم إسهامهم في إثراء الحياة الثقافية اليومية في أوروبا. ولكن هذا الإسهام الذي لا يمكن إنكاره لا يقابله وجود مماثل في الأهمية على الصعيدين الفكري والسياسي. ينجم هذا عن ضعف مشاركة المهاجرين العرب في الحياة السياسية العامة أو السياسة المحلية في المجتمع المضيف من ناحية، ولا يجوز التهوين من ناحية أخرى من شأن الأحكام المسبقة السائدة التي تعمل كحواجز تواجه العرب ذوي الموقف السياسي المستقل عن وجهة النظر السائدة في السياسة والإعلام الأوروبي الغربي. ومع هذا وصل مواطنون من أصل عربي إلى مواقع في البرلمانات الولائية وبرلمانات المحليات في هذا البلد أو ذاك من بلدان الاتحاد الأوروبي في كثير من الأحيان على قوائم أحزاب منفتحة على الثقافات الأجنبية.

وقد يوحي تعبير «جالية» خطأً بقدر مبالغ فيه من الارتباط بين أعضائها، وبتميّز اختياري تجاه المجتمع المستقبِل. ويبين الواقع أشكالاً متباينة من نوع صلة الفرد المغترب أو مجموعات المغتربين بالمجتمع «الأجنبي»، وببلد المنشأ، وبين الأفراد المغتربين ومجموعاتهم فيما بينهم. وتتدرج نوعية العلاقات من الانعزال (التبيؤ) الاختياري، أو الانعزال الناشئ بفعل الجو العدائي في البيئة المحيطة، إلى أن تصل إلى الموقف الطرفي المعاكس حيث يتكيف المغترب بشكل مبالغ فيه مع المجتمع المستقبل مبتعداً أو منفصلاً، بوعي أو من دون وعي، عن جذوره الثقافية. ويمكن عموماً القول إن الاتجاهين للطرفين ملحوظان، وإن كانت الكتلة الكبرى من المهاجرين العرب تراوح في درجات مختلفة من الاندماج من دون الانصهار الكلي.

وتمثل **اللغة القومية** أهم عوامل استمرار الصلة بالجذور الثقافية. ويتيح العديد من الدول الأوروبية إمكانيات تدريس اللغة القومية لأطفال المهاجرين. وتنشط في هذه البلدان اتحادات اجتماعية وثقافية عربية متعددة الأغراض تمثل أشكالاً أولية لحياة ثقافية تساعد على تأكيد الهوية القومية في مجتمع المهجر، وتوفر تقانة استقبال قنوات تلفزيونية عربية إمكانية الاتصال اليومي بالوطن، إلا أن الصحافة والكتب العربية تباع بأسعار تعجز الكتلة الكبرى من العرب عن شرائها (الصحف اليومية العربية تباع بأكثر من ضعف ثمن الصحف اليومية الأوروبية).

وبالنظر إلى واقع أن أكثر من ٣ ملايين عربي يعيشون في أوروبا، فإن الدول العربية ترتكب إهمالاً لا يغتفر لغياب سياسة، وخطط، رعاية ثقافية جادة لهذه الملايين من المواطنين وبشكل خاص للأجيال الناشئة في المهجر. ويكفي أن تسهم هذه الدول

فقط في دعم المراحل الأولى لبناء مشروعات ثقافية تخدم كنماذج تتولاها بعد ذلك الجاليات بإمكانياتها الذاتية.

ويتمتع العرب في أوروبا مثلهم مثل بقية المهاجرين من الحاصلين على المواطنة أو على تصريح إقامة مستقر بقدر كبير من الحريات الديمقراطية، وتسمح القوانين السارية للمغتربين بتشكل جمعيات ثقافية ودينية ورياضية وإصدار شتى أنواع المطبوعات، وإن كانت تمنع أن يؤسسوا أحزاباً تعد امتداداً لنشاط قائم في بلدان أجنبية. ويتسم الوجود العربي في البلدان محل البحث بالتمايز الشديد من حيث الحجم والتركيب القطري، وما يتصل بمستويات وأشكال واتجاهات الوجود الثقافي والسياسي.

وباستثناء أنشطة جذبت اهتمام الإعلام قام بها المثقفون الجزائريون في عام ١٩٩٧في فرنسا ضد المجازر في بلدهم فإن صوت الجاليات العربية خافت للغاية أو يكاد يكون غائباً تماماً في مواجهة استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى، وسياسة الضغط والتهديد والعدوان العسكري الأمريكية ـ الأطلسية، وفي مواجهة الانتهاك المأساوي لحقوق الإنسان في العديد من دول المنطقة.

تُدخِل التطورات الراهنة في السياسة والاقتصاد والنظم الاجتماعية والقانونية المصاحبة لعملية الوحدة الأوروبية تغييرات عميقة على ظروف إقامة وعمل الجاليات غير الأوروبية، وبشكل خاص من بلدان «العالم الثالث». وتعبير «القلعة الأوروبية» الذي راج في الإعلام يعكس الطابع المزدوج للعملية الجارية، إذ بقدر الانفتاح المتبادل بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تضيق منافذ الدخول إلى أوروبا شيئاً فشيئاً. وهناك سياسة مقرة لدول الاتحاد الأوروبي للحد من استقبال مهاجرين من خارج بلدان الاتحاد. وقد تزايدت الضغوط السياسية في الفترة الأخيرة لتوحيد سياسات دول الاتحاد تجاه الأجانب وتجاه اللاجئين (العملية المسماة تحقيق التناغم في السياسات).

وتشمل هذه السياسات التي تلعب ألمانيا وفرنسا دوراً قيادياً في صياغتها وفرضها حزمة من إجراءات تمتد من تشديد شروط منح تأشيرات الدخول، إلى إحكام الرقابة على الحدود الخارجية لدول معاهدة شينجين(٣) والاتحاد الأوروبي عموماً، وإلى إدخال تعديلات تقييدية على شروط الإقامة، والزواج من مواطنات أو مواطني دول الاتحاد الأوروبي، وتضييق فرص الحصول على عمل، وحث الأجانب المتعطلين عن العمل على العودة إلى بلادهم الأصلية، وتقليص أو إلغاء المعونات الاجتماعية لجزء كبير من اللاجئين، وصولاً إلى التوسع في تطبيق إجراءات الترحيل، إلى الحد الذي تُخرق فيه

---

(٣) تحدد معاهدة شينجين أن تزول الرقابة على الحدود فيما بين بلدان الاتحاد الأوروبي بحيث تلغى إجراءات رقابة الجوازات والجمارك بالنسبة للأشخاص. وأصبحت عضوية المعاهدة تضم اليوم ألمانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا واللوكسمبورغ واسبانيا والبرتغال وإيطاليا والنمسا واليونان والدانمارك والسويد وفنلندا والنرويج وإيسلندا.

عهود دولية خاصة بحماية اللاجئين.

وبينما يعني توحيد إجراءات الفيزا أن يكون لحامل تأشيرة دخول إحدى دول المعاهدة الحق في السفر إلى بقية الدول الأعضاء دون الاحتياج لتأشيرات أخرى أو لإجراءات جمركية، فإن رفض إحدى الدول المعاهدة منح مواطن أجنبي تأشيرة الدخول يسري أيضاً على بقية الدول. وبمقتضى المعاهدة أنشئ نظام كامل لتشديد الرقابة على الحدود الخارجية للدول الأعضاء. وفي مركز مشترك للحساب الالكتروني في مدينة استراسبورغ في فرنسا تتجمع جميع المعلومات عن الأجانب الداخلين إلى دول المعاهدة وتؤخذ بصمات طالبي اللجوء وتخزن الكترونياً وتكون في تصرف شرطة بلدان الاتحاد الأوروبي.

وفي الممارسة يتبين شيئاً فشيئاً أن مجموع الإجراءات المرتبطة بمعاهدات شينجين ومعاهدة دبلين وترتيبات مشتركة أخرى لدول الاتحاد الأوروبي تشيد بالفعل «ستاراً حديدياً» يحول دون دخول اللاجئين أو العمال أو الزوار القادمين من العالم الثالث ومن بلدان شرق أوروبية. وهذا «الستار الحديدي» يتشكل في الواقع من الشروط المفروضة للحصول على فيزا لزيارة بلدان الاتحاد الأوروبي، ومنها تقديم الدليل على امتلاك دخل عال أو إثبات أن هناك ضامناً يملك مثل هذا الدخل العالي. وقد بدأت المانيا وبلدان أخرى بتطبيق تضييقات تمس أيضاً الحرية الشخصية لمواطنيها، إذ تطلب منهم إن أرادوا دعوة مواطن من بلد من بلدان العالم الثالث أو شرق أوروبا أن يكشفوا للسلطات عن دخلهم الذي يفترض ألا يقل عن حد معين عال، وأن يوافقوا على أن يكون جزء من هذا الدخل رهناً كضمان لالتزامهم بشروط التعهد الموقع. وإضافة للأسئلة والإجراءات المذلة التي يتعرض لها العربي والهندي والصيني والروسي وغيرهم ممن يرغبون في زيارة أحد بلدان الاتحاد الأوروبي يصبح قبول الزائر متوقفاً على ثروته وليس الباعث العائلي أو الصحي أو الثقافي أو العلمي الذي يدفعه للسفر. وليست هذه السياسات محل إجماع الشعوب الأوروبية، وهي عرضة للنقد الشديد لأنها تعرقل الاتصال بين البشر وبين الثقافات، وتضر بالعلاقة بين الشعوب وتثبت واقع انقسام العالم إلى سادة ومسودين. الأمر المحزن هو صمت حكومات الدول التي تهان كرامة مواطنيها وتضار مصالحهم، وعدم قيامها بأي إجراء يذكر لإصلاح الوضع الناشئ.

تبين التطورات السلبية المشار إلى بعضها مدى التغير الحادث في الواقع السياسي في أوروبا الغربية خلال العقد الأخير، وكان يتسم حتى بداية التسعينيات إلى حد كبير بالتسامح والليبرالية ووجود فرصة للمهاجرين ليعيشوا في مستوى حياة لائق، كما استطاعت اتجاهات المجتمع المدني في فترة تصاعد احتياج البلدان الأوروبية لعدد من الأيدي العاملة الشابة الأجنبية تحديث القوانين في بلادها، بحيث تتاح فرصة فعلية لدمج المهاجرين في الحياة الاجتماعية، وجرى بالفعل الاعتراف لهم بحقوق ديمقراطية مهمة. وقد توجت هذه السياسة بقرار أصدره البرلمان الأوروبي في ١٩٩٥/٩/٢١ وطالب فيه

حكومات دول الاتحاد بـ «الاعتراف لمواطني الدول الثالثة (مقصود بهذا التعبير في قوانين الاتحاد الأوروبي مواطني الدول غير المنتمية للاتحاد الأوروبي) الذين يقيمون على الأقل منذ ٥ سنوات في الاتحاد، على الأقل بحق الانتخاب السلبي والإيجابي (حق التصويت وحق الترشيح) في الانتخابات المحلية، والإقليمية، وفي انتخابات الاتحاد الأوروبي».

تغير وجه القارة الأوروبية بشكل ملموس مع الوضع الاستراتيجي العالمي الجديد الذي نشأ منذ انهيار نظم اشتراكية الدولة. ومنذ بداية التسعينيات فرضت نفسها في السياسة الخارجية والداخلية مجموعة من التطورات مثل تزايد الاتجاه إلى عسكرة السياسة الخارجية في دول الغرب، وسيادة النهج النيوليبرالي في كامل القارة الأوروبية، وانفلات أزمة العمل (نحو ١٩ مليون متعطل عن العمل في الاتحاد الأوروبي)، واستفحال الآثار الاجتماعية والفكرية السلبية المترتبة على تقليص وجود الدولة الاجتماعية، ومنها انتشار الفقر في دول تعد من أغنى بلدان العالم، وانتشار العنصرية والعداء للأجانب، ونجاح النازيين الجدد والأحزاب ذات النزعة القومية المتطرفة الأخرى في اجتذاب أقسام واسعة من الجماهير وبخاصة من الشباب.

وتحقق **الدعوات المعادية للأجانب** غرضاً سياسياً مباشراً وهو حرف الأنظار عن الأسباب الحقيقية للأزمة، وتوجيه سخط ملايين العاطلين الذين يقلقهم فقدان الوظيفة، ضد الأجانب. وتكافح القوى الديمقراطية في الاتحاد الأوروبي ضد استخدام الأجانب كبش فداء للنهج السياسي السائد، وتُذكر بفضل العمال الأجانب في تعمير المدن الأوروبية، والقيام بالأعمال الصعبة في الصناعة والزراعة والبناء ومجالات الخدمات.

ينتشر القلق وسط الجاليات العربية بسبب متغيرات لا يمكن غض النظر عنها في التوجه السياسي لبلدان الاتحاد الأوروبي تجاه الوطن العربي على الرغم من مظاهر التمايز بين سياسة هذه الدولة أو تلك، ولحلول نهج انغلاقي مكان الانفتاح على المهاجرين، إضافة للتدهور العام في الظروف الاجتماعية، وتزايد مظاهر العنصرية والعنف الموجه ضد الأجانب. وهو قلق على المستقبل الذي لم يعد مؤتمناً بسبب تعقيد شروط منح تصريحات الإقامة وصعوبة الحصول على عمل، والتشدد في منح المواطنة بما يعنيه ذلك من الاستمرار في الحياة على هامش المجتمع. ومن العوامل التي تملك تأثيراً شديد السلبية في وضع العرب في بلاد المهجر الأوروبية، المواجهة اليومية مع الإعلام الجماهيري السائد الذي يقوم معظمه بتقديم صورة مبسطة ومشوهة للواقع المعقد لبلدان افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وبخاصة واقع المنطقة العربية. العالم الثالث، وهو مصدر المواد الخام والطاقة، وسوق منتجات البلدان الصناعية المتقدمة، ومنبع الأرباح الخرافية للاحتكارات العابرة للقارات، يختزل في الإعلام الجماهيري في صورة منبع لقلاقل واضطرابات تهدد القارة الأوروبية والغرب عموماً. وعلى رغم التنوع والتعددية الإعلامية، إلا أن الصورة المشوهة هي السائدة فيما يخص الصراع العربي ـ الإسرائيلي، إذ يغلب تصويره على أنه صراع بين فلسطينيين وعرب لا يؤتمنون لعجزهم عن لجم «عناصرهم الإرهابية» من جهة، وشعب إسرائيلي مهدد بالإفناء من جهة أخرى. ومكان منهج الحوار (على سبيل

المثال الحوار الأوروبي العربي سابقاً) ساد بخاصة منذ حرب الخليج الثانية خطاب ايديولوجي دعائي يرسخ في الوعي الأوروبي «صورة للعدو» نجح الإعلام الأمريكي ـ الأوروبي الغربي بزرعها في أذهان الجماهير. فأصبح ينظر إلى الإسلام والعرب كخطر يواجه أوروبا والحضارة الغربية، وهي الصورة المبنية على الخلط بين الدين الإسلامي من جهة، والإسلام السياسي من جهة أخرى، وبين طموح العرب المشروع للاستقلال وتقرير المصير من جهة، والإرهاب من جهة أخرى. وتبذل شخصيات بارزة في الحياة الثقافية والسياسية والمنظمات غير الحكومية، كما تبذل جمعيات أهلية شكلتها الجاليات العربية جهداً في مواجهة الاتجاهات غير الموضوعية والمضللة في الإعلام والسياسة الأوروبية.

أ ـ الوجود العربي في ألمانيا[٤]

يبلغ مجموع العرب في ألمانيا على وجه التقريب ٢٧١,٠٠٠ مواطنة ومواطن (الجدول رقم (٢)). ولا يدخل في هذا الرقم العرب الذين حصلوا على المواطنة الألمانية. ولأسباب متعلقة بطبيعة الإحصاءات المنشورة يصعب حالياً التوصل إلى رقم دقيق لمجموع الجاليات العربية ولتكوينها القطري. من أسباب ذلك أن عدد الفلسطينيين (ويقدر بعشرات الآلاف) لم يحصَ رسمياً لأن قسماً منهم يسجل بـ «دون دولة» أو على أساس جوازات الدول التي يحملونها.

ويمثل المهاجرون من المغرب أكبر الجاليات العربية (٣٠,٢ بالمئة من مجموع العرب) وأقدمها في ألمانيا، ويلي المغاربة الفلسطينيون واللبنانيون ثم المهاجرون من تونس، وسوريا، والجزائر، والعراق، ومصر، والأردن. وتمثل إقامة المواطنين من العربية السعودية وبلدان الخليج الأخرى ظاهرة نادرة بالنسبة للأقطار العربية الأخرى، إذ تقل في جملتها عن ١ بالمئة من مجموع العرب المقيمين. تضم بيانات الجدول رقم (٢) بالنسبة للجاليات الرئيسية المبينة آلاف اللاجئين، من الجزائر وحدها هناك نحو ٧٠٠٠ يجري حالياً إبعادهم إلى الجزائر[٥]، كما تضم مجموعات أخرى منها فلسطينيين ولبنانيين سيتم ترحيلهم أو إعادتهم إلى لبنان[٦].

---

(٤) أتوجه بالشكر لكل من د. سالمة صالح، ود. حامد فضل الله (برلين)، وإلى السيدة إقبال حسون، د. فريتز بالكه (دار المشورة ـ برلين)، وإلى د. عادل قرشولي (لايبزغ)، والأستاذ برهان كركوتلي (بون)، والأستاذ خالد المعالي (كولونيا) على ما قدموه لي من معلومات وملاحظات قيمة ساعدت على وضع هذه الورقة فيما يخص الوجود العربي في ألمانيا.

(٥) أثار الاتفاق الذي عقدته الحكومة الألمانية مع الحكومة الجزائرية انتقادات واحتجاجات شديدة في ألمانيا وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي بسبب استمرار الإرهاب الدموي من جهة وتقييم القمع الحكومي بوصفه قمعاً ينتهك حقوق الإنسان.

(٦) يقدر عدد اللبنانيين الذين عليهم مغادرة ألمانيا حالياً بنحو ١٦٠٠٠ شخص. انظر: رالف غضبان، «اللبنانيون «والتسفير» بين القانون والسياسة،» مقال في ثلاث حلقات، **النهار**: ٣١/١٢/١٩٩٧ ـ ٣/١/١٩٩٨، أعيد نشره في: **اللقاء العربي** (برلين)، العدد ٧٤ (شباط/ فبراير ١٩٩٨)، ص ٢٠.

الجدول رقم (٢)

العرب في ألمانيا وبلدانهم الأصلية

الدولة	عدد المقيمين في ألمانيا	النسبة المئوية لمجموع مواطني الدول العربية	الترتيب بحسب العدد
الأردن	١٢٢٥٠	٤,٥	٨
الإمارات	٤٩١	(**)	١٢
الجزائر	١٧٧٠٠	٦,٥	٥
السودان	٤٦١٥	١,٧	٩
العراق	١٦٨٠٠	٦,٢	٦
السعودية	٩٢٣	(**)	١١
المغرب	٨١٩٢٢	٣٠,٢	١
تونس	٢٦٤٠٠	٩,٧	٣
سوريا	١٩٠٠٠	٧,٠	٤
عمان	٥٩	(**)	١٤
فلسطين ولبنان	٢٠٠٠٠ إلى ٧٠٠٠٠	٢٦,٠	٢
الكويت	٤٨٨	(**)	١٣
ليبيا	١٩٠٠	٠,٧	١٠
مصر	١٣٥٠٠	٥,٠	٧
المجموع	٢٧١٠٠٠	١٠٠ بالمئة	

(**) تبلغ النسبة المئوية لمجموع مواطني السعودية والكويت والإمارات وعمان إلى المجموع العام ٠,٧ بالمئة.

المصدر: الأرقام مجموعة من مصادر مختلفة وتعتمد على تقرير عمل غير منشور: د. كيلياس، «تقرير عمل لسنة ١٩٩٧،» (برلين: دار المشورة؛ منظمة حقوق الإنسان في الدول العربية).

ويقدم الجدول رقم (٣) صورة عن نمو السكان من خمسة بلدان عربية هي المغرب والجزائر وتونس ومصر والعراق. ومن واقع تجربة المراكز الاستشارية لرعاية المهاجرين يتبين اختلاف دوافع الهجرة، ودرجات تأهيل المهاجرين، وشروط إقامتهم، وأوضاعهم الاجتماعية، ودخولهم. ولكن عددهم الكلي ظل ينمو بسرعة كبيرة خلال العقود الماضية.

الجدول رقم (٣)

نمو عدد السكان العرب من خمسة بلدان عربية في ألمانيا (الأرقام المطلقة ومعدلات النمو)

الدولة/النمو (بالمئة) (بالنسبة للفترة السابقة)	١٩٦٧	١٩٧٧	١٩٨٧	١٩٩٦
مصر	٤٥٥٤	٧٠٨٧	٧٤٩١	١٣٥٩٥
النمو (بالمئة)		١٥٦	١٠٦	١٨١
الجزائر	٢٩٧٧	٤١٨٥	٤٦٨٥	١٧١٥٥
النمو (بالمئة)		١٤٠	١١٢	٣٦٦
المغرب	٦٧٧٥	٢٧١٢٦	٤٧٣١٠	٨٢٩٢٧
النمو (بالمئة)		٤٠٠	١٧٤	١٧٥
تونس	١٣٢٤	١٨٣٧٧	٢٠٦١٦	٢٥٧٣٥
النمو (بالمئة)		١٣٩٠	١١٢	١٢٥
العراق	٢١٣٠	٢٣١٩	٤٣٤٨	٢٧١٧٩
النمو (بالمئة)		١٠٩	١٨٧	٦٢٥
المجموع	١٧٧٦٠	٥٩٠٩٤	٨٤٤٥٠	١٦٦٥٧١
النمو (بالمئة)		٣٣٣	١٤٣	١٩٧
النمو (بالمئة) مقارناً بعام ١٩٦٧ (بالمئة)	١٠٠	٣٣٣	٤٧٥	٩٣٨

المصدر: الجدول محسوب بناء على المعطيات الواردة في: «Migration und Integration in Zahlen: Ein Handbuch,» *Mitteilungen der Beauftragten der Bundesregierung fuer Auslaenderfragen* (November 1997).

وقد نما مجموع عدد المهاجرين من المغرب والجزائر وتونس ومصر والعراق من ١٧,٧٦٠ في عام ١٩٦٧ إلى ١٦٦,٥٧١ في عام ١٩٩٦، أي أنه تضاعف أكثر من تسع مرات (بنسبة ٩٣٨ بالمئة) في ٢٩ سنة أو بمعدل نمو حوالى ٨ بالمئة سنوياً.

وبينما يظل نمو عدد المهاجرين من تونس والمغرب ومصر تحت معدل النمو الوسطي للمجموعة، يحتل معدل نمو المهاجرين من العراق والجزائر قمة الجدول (أكثر من ٣ أضعاف خلال السنوات العشر الأخيرة)، وقد أشرنا إلى دور الأوضاع المتدهورة في البلدين وعلاقته بهذه الهجرة الواسعة.

وتتركز إقامة معظم العرب في ولايات غرب ألمانيا (إقليم جمهورية ألمانيا الاتحادية السابقة)، حيث يعمل قسم كبير منهم في الصناعة والتجارة والخدمات، بينما كانت إقامة الأجانب في ألمانيا الشرقية (ألمانيا الديمقراطية السابقة) نادرة ولم تتعد ١٦٠ ألفاً (عام ١٩٨٨)، أي نحو ١ بالمئة من مجموع السكان. ولم يكن مجموع العرب يتعدى بضعة آلاف، معظمهم من الطلاب والمتدربين المهنيين، وقد ازداد عددهم بعد الوحدة زيادة طفيفة بعد بدء توزيع اللاجئين على الولايات الشرقية، ولأن نسبة من المبعوثين للدراسة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية فضلوا البقاء في ألمانيا بعد الوحدة.

العرب جالية حديثة في ألمانيا

الوجود العربي الحالي حديث لو قارناه بوجود مواطني أوروبا المجاورين لألمانيا أو لو قارناه بالوجود التركي (الجدول رقم (٤)).

الجدول رقم (٤)

طول إقامة السكان الأجانب في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ (بالآلاف)

	عدد ونسبة المقيمين بحسب مدة الإقامة (بالمئة من مجموع مواطني البلد)	
البلد/مجموع المقيمين = ١٠٠ بالمئة	١٠ سنوات فأكثر	٢٥ سنة فأكثر
المغرب ٨٢,٩ ألف	٤٧,٩	١٠,٦
تونس ٢٥,٧ ألف	١٥,٢	١٦,٣
لبنان ٥٥,٦ ألف	٢٨,٨	٠,٧
مجموع ١٦٤,٢ ألف	٤٣,٢	٨,٣
دول الاتحاد الأوروبي ١٦٢٢,٥ ألف	٦٥,٢	٣٣
تركيا ٢٠٤٩,١ ألف	٦٢,٠	١٤,٤

المصدر: المصدر نفسه.

يعكس الجدول حداثة عمر الجاليات العربية في ألمانيا، إذ يبلغ من أقاموا عشر سنوات فأكثر من المغرب وتونس ولبنان أقل من النصف (٤٣,٢ بالمئة)، أي أن ٥٦,٨ من مجموع مواطني البلدان الثلاثة يقيمون منذ أقل من عشر سنوات في ألمانيا. ويبين الجدول رقم (٤) أن نسبة اللبنانيين المقيمين في ألمانيا الذين تبلغ إقامتهم ٢٥ سنة وأكثر تقل عن ١ بالمئة من مجموع اللبنانيين المقيمين، وتفيد أرقام الجدول أن ٧١,٢ بالمئة من اللبنانيين مقيمون منذ أقل من ١٠ سنوات. وتسري هذه الاستنتاجات على الجزائريين والسودانيين والأردنيين والفلسطينيين.

ولا شك في أن غلبة «الوجود المؤقت» أو «الوجود الحديث» تبرر إلى حد ما غياب أو ضعف وجود أشكال تنظيمية راسخة ترعى المصالح المشتركة للمهاجرين. ولكن التشتت العربي السياسي والثقافي العام، وبالتالي عدم وجود تعاون يذكر بين الدول العربية بهدف خدمة المصالح المشتركة للجاليات العربية في ألمانيا، يفسر الفرق الكبير بين ما يتعثر العرب في تحقيقه وما حققته الجالية التركية في مجالات التعليم والإعلام وفي اكتساب مواقع في المؤسسات الثقافية والاجتماعية للحكم المحلي، أو ما حققه الأكراد من تضامن سياسي وثقافي ملحوظ.

ب ـ الشروط القانونية والاجتماعية

يعيش العرب في ألمانيا وسط ٧,٣ مليون أجنبي و٨٠ مليون ألماني. ويسهم العرب

بعملهم ونشاطهم الإبداعي في تنمية الاقتصاد والثقافة والمجتمع. وعلى رغم تمتعهم بحقوق وحريات مدنية واسعة نسبياً، إلا أن الحال بعيد أن يكون بلا مشاكل. والمحدد العام لأوضاع العرب في ألمانيا هو الظروف القانونية الخاصة بأوضاع الأجانب واتجاهات السياسة الداخلية والخارجية والأحوال الاقتصادية العامة.

وعلى رغم أن كلمة أجنبي في الألمانية «تعني الإنسان الذي يوجد مركز حياته خارج البلد، ولذلك فهو لا ينتمي إلى هذا البلد وإلى هذا المجتمع»... «يعتبر أجنبياً في عرف القانون كل من لا يحمل الجنسية (المواطنة) الألمانية»(٧) حتى لو كان مولوداً أباً عن جد في ألمانيا ولا يعرف بلداً غيرها ولا يتحدث لغة غير اللغة الألمانية. «ويتناقض هذا الاستخدام القانوني بشكل صريح مع الوضع الاجتماعي لأبناء البلد هؤلاء الذين ليس عندهم المواطنة الألمانية»(٨).

(١) قانون الأجانب

لهذا يصف علماء القانون الألمان قانون الأجانب (Auslaendergesetz) بأنه قانون استثنائي. وتتضح طبيعة هذا القانون الاستثنائية إذا انطلقنا من الدستور بوصفه أساس كل القوانين.

تنص المادة الأولى من الدستور الألماني الذي يحمل اسم «القانون الأساسي» (Grundgesetz) على أن:

(١) كرامة الإنسان لا تمس. إن احترامها وحمايتها هو واجب كل سلطات الدولة.

(٢) لهذا يؤمن الشعب الألماني بحقوق الإنسان التي لا يجوز أن تنتهك، ولا يجوز التنازل عنها، باعتبارها الأساس لكل جماعة إنسانية، وللسلام، والعدالة في العالم.

وينص القانون الأساسي في مادته الثالثة على المساواة أمام القانون، أيضاً من دون النظر إلى الجنسية:

(١) كل الناس متساوون أمام القانون.

(٣) لا يجوز أن يظلم إنسان أو أن يحابى (يميّز)، بسبب جنسه، أو أصله، أو عنصره، أو لغته، أو وطنه، أو منشأه، أو معتقداته، أو عقيدته الدينية أو السياسية.

وينظم قانون الأجانب قواعد دخول ألمانيا، والإقامة المؤقتة، والإقامة الدائمة، والعمل، والضمان الاجتماعي، والقواعد الضريبية بالنسبة للأجانب. ومن أهم سلبيات

---

(٧) قانون الأجانب الألماني: *Deutsches Auslaenderrecht*, Beck-Texte im dtv ([München]: Deutscher Taschenbuch Verlag, [1995]), p. 1.

(٨) تعليق البروفسور هيلموت ريتشتيغ في: المصدر نفسه.

قانون الأجانب تمييزه بين الألمان والأجانب من جهة، وبين الأجانب وبعضهم من جهة أخرى، إذ يميز في الحقوق بين مواطني دول الاتحاد الأوروبي والمواطنين من بقية البلدان الأجنبية.

ويتضح التمييز الذي يحدثه هذا القانون، وبخاصة فيما يخص فرص العمل، والعديد من الحقوق الاجتماعية الأخرى، والحق في حماية المعلومات الشخصية. «فعندما يتقدم أجنبي إلى مكتب العمل بطلب تصريح للعمل في وظيفة وجدها بالفعل ينص القانون على أن تعرض هذه الوظيفة عبر شبكة الكومبيوتر في كل أرجاء ألمانيا على العموم لمدة محددة، وإن لم يطلبها مواطن ألماني، ولا مواطن من دول الاتحاد الأوروبي، ولا أجنبي حاصل على «حق الإقامة» تكون من نصيب طالب تصريح العمل».

ولا يتمتع الأجانب بحماية المعلومات الخاصة بهم مثل المواطنين الألمان. وتتميز ألمانيا بوجود هذا القانون المتقدم الذي ينص على أن الفرد له الحق في أن يقرر بنفسه شأن المعلومات المتعلقة بشخصه، فلا يجوز للمصالح الحكومية، على سبيل المثال (الشرطة، مصلحة الضرائب، مكتب العمل، مكتب الشؤون الاجتماعية، إدارة الشؤون التعليمية. . . الخ) أن تتبادل ما بحوزتها من معلومات عن شخص ما إلا بشروط ينص عليها القانون. ولكن هذا لا يسري عملياً على الأجانب. هنا ترتكب خروقات واضحة.

(٢) التمييز

والمشكلة الناجمة عن الوضع القانوني للأجانب في ألمانيا تكمن، في رأينا ورأي الهيئات الألمانية المعنية بحقوق الإنسان، في أن الأجانب في ألمانيا عليهم الواجبات نفسها وليست لديهم الحقوق نفسها. ونستند في ذلك إلى التقرير الصادر عن مؤتمر المعتمدين لشؤون الأجانب في جمهورية ألمانيا الاتحادية وفي الولايات والمحليات بتاريخ ١٦/٣/ ١٩٩٣، حيث ورد فيه ما يلي:

«يرى المؤتمر أن الأشخاص الذين يعيشون بشكل دائم وقانوني في ألمانيا من دون أن يكونوا حاصلين على المواطنة الألمانية،

* يحرمون من حقوق أساسية مهمة، على الرغم من أن هذه الحقوق ترتكز على حقوق الإنسان وليس على حيازة المواطنة الألمانية؛

* (إنهم) طبقاً لقوانين كثيرة في وضع قانوني أسوأ من المواطنين الألمان، على الرغم من عدم توفر أسباب موضوعية للمعاملة المختلفة؛

* (أنهم) مغبونون في العديد من مجالات الحياة الاجتماعية، على سبيل المثال في أسواق الإسكان والعمل والتأمينات، ذلك لغياب القوانين التي تعاقب على هذا التمييز. . .».

ولتوضيح الأثر العملي للتمييز نشير إلى اختلاف الوضع بين ألمانيا وبلدان أوروبية

عديدة، منها الدانمارك وهولندا والسويد وبلجيكا وغيرها، حيث يتمتع السكان كافة، بغض النظر عن الجنسية، بحق الانتخاب والترشيح لهيئات الحكم المحلي. وهذا يتفق مع مبدأ المساواة أمام القانون، إذ يدفع الأجانب مثلهم مثل أهل البلد الضرائب والرسوم ويلتزمون بتطبيق كل تعليمات الحكم المحلي. وبأي منطق يحرم السكان الأجانب وهم يمثلون نحو ٣٠ بالمئة من سكان مدينة فرانكفورت (على نهر الماين) من المشاركة في تقرير أمور السياسة المحلية، أي الشؤون الخاصة بدور الحضانة ومدارس الأطفال، ورعاية الشباب، والسياسات الاجتماعية والثقافية في المدن، والترتيبات الخاصة بالإسكان، والحدائق، وتخطيط الطرق، والمستوصفات المحلية، وتحديد أسعار العوائد... الخ؟

منذ صدور التقرير المشار إليه آنفاً تلت تطورات سلبية عديدة، منها تعديلات متتالية على القوانين واللوائح الإدارية تتجه للحد من حقوق الأجانب، وتتضمن على سبيل المثال تضييقات إضافية فيما يخص الحصول على فرص العمل للأجانب المقيمين في ألمانيا، وتضييقات تحد من الحصول على تصريح للم شمل الأسرة، وإن اختلفت في شدتها من ولاية إلى ولاية، وعلى تأشيرات دخول الزوار الأجانب إلى ألمانيا لزيارة الأقارب المقيمين فيها... الخ، ومنها أيضاً التضييق الشديد في إمكانية الحصول على حق اللجوء.

ومن المفهوم في أوضاع بلد احتاج، ويحتاج، إلى ملايين العاملين الأجانب الذين أسهموا منذ الستينيات، وما زالوا يسهمون، في بناء الاقتصاد الألماني أن هذا التمييز يعرقل عملية التقارب بين المواطنين من مختلف الجنسيات والثقافات ويسبب أوضاعاً يشوبها التوتر والقلق الاجتماعي والسياسي. وقد أشرنا إلى سعي دوائر حاكمة إلى استخدام الأجانب واللاجئين ككبش فداء لصرف الأنظار عن الأسباب الحقيقية للأزمة الاقتصادية، الأمر الذي يتصاعد مع احتدام الصراع السياسي الداخلي، كما هو الحال في الحملات الانتخابية، ويسهم اللعب بورقة الأجانب الذين يُحمَّلون ظلماً مسؤولية البطالة وخلو الصناديق الاجتماعية من المال في خلق الجو السياسي المشحون الذي تنمو فيه مظاهر العنصرية ويتصاعد فيه عنف اليمين المتطرف. وقد راح العشرات من الأجانب ضحية هذا العنف وأصيب عدد كبير، ومنهم شباب وأطفال عرب، ناهيك عن الآلاف الذين تلحقهم الإهانات والمعاملات التمييزية.

وتعيش ألمانيا معركة سياسية يومية ضد عودة الماضي الأسود. ولا بد من أن نشير إلى الجهود الكبيرة التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني واتجاهات عديدة من مختلف القوى الديمقراطية للقضاء على ظواهر التمييز والعزل ومعاداة الأجانب.

(٣) قوانين الإقامة وفرص العمل

تعد ترتيبات قانون الأجانب فيما يخص تنظيم إقامة الأجانب من أعقد القوانين في أوروبا. وتسجل معتمدة الحكومة الاتحادية لشؤون الأجانب في تقاريرها السنوية حاجة قوانين الإقامة إلى الإصلاح وإلى الوضوح. ويخدم النموذج الألماني حالياً خطط دول

الاتحاد الأوروبي في سياستها للحد من قدوم أجانب من بلدان العالم الثالث.

ويعبر عن هذا تعريف القوانين لسبعة أنواع من تصريح الإقامة نوردها في ما يلي:

(أ) إقامة دائمة بمقتضى الحصول على «حق الإقامة».

(ب) تصريح إقامة من دون أجل.

(ج) تصريح إقامة بأجل مسمى.

(د) تصريح إقامة مؤقت لسبب سياسي أو إنساني (للاجئين) يجدد كل سنتين مرة ويصبح باطلاً إذا تغيرت الظروف التي أدت لمنح التصريح.

(هـ) تصريح إقامة مؤقت لغرض محدد (الدراسة أو التدريب المهني، أو بمقتضى عقد عمل).

(و) السماح بالإقامة المؤقتة لتعذر الترحيل.

(ز) السماح بالإقامة المؤقتة إلى حين صدور قرار في شأن طلب اللجوء.

وتعكس الممارسة فروقاً كبيرة في معاملة مواطني البلدان المختلفة. يبين الجدول رقم (٥) الفارق الكبير في سياسة منح الإقامة بالنسبة للمغاربة واللبنانيين. فبينما نجد ٦٣,٤ بالمئة من مجموع المغاربة في ألمانيا حاصلين على إقامة مستقرة إلى هذا المدى أو ذاك، لا يتمتع بهذا الوضع سوى ٢٥ بالمئة من اللبنانيين. ويجدر بنا هنا أن نشير إلى أن هجرة المغاربة المبكرة إلى ألمانيا جاءت في إطار اجتذاب (استيراد) ألمانيا للقوى العاملة وطبقاً لاحتياجاتها الاقتصادية. أما الهجرة اللبنانية، فكانت مرتبطة بالحرب الأهلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية، أي في إطار التزام ألمانيا بتطبيق الاتفاقيات الدولية بخصوص اللاجئين.

الجدول رقم (٥)

قانون الإقامة ومعاملة العرب من البلدان المختلفة

	نوع الإقامة الممنوحة لمواطني البلد المعين (النسبة المئوية من مجموع المقيمين من البلد ذاته)			
	حق الإقامة	تصريح بلا أجل	تصريح بأجل	مؤقت لغرض محدد
المغاربة	١٣,٧	٢٥,٦	١٩,٦	٤,٥
	٦٣,٤			
اللبنانيون	٠,٥	٧,٥	١٦,٣	٠,٧
	٢٥			

(٤) اللجوء

قوانين اللجوء الألمانية كانت قبل سنوات قليلة تبحث عن مثيلتها في العالم، «للملاحقين سياسياً حق اللجوء».. هذه الجملة القصيرة بكلماتها الأربع هي نص المادة ١٦ في القانون الأساسي الألماني، التي كانت قبل تعديلها سنة ١٩٩٣ تعطي الحق الدستوري في اللجوء لألمانيا لكل إنسان يتعرض للملاحقة لأسباب سياسية أو عنصرية أو دينية بغض النظر عن جنسيته وكانت القوانين تنص على أن يتمتع اللاجئ بمساعدات مادية تعينه على الحياة.

هذا الحق وجد طريقه إلى نصوص الدستور الألماني الصادر عام ١٩٤٩ بسبب التجربة المريرة التي عاشها شعب ألمانيا في ظل النازية واضطرار مئات الألوف منهم إلى اللجوء إلى بلدان أوروبا وأمريكا. وبعد الحرب كان اللجوء (إلى المانيا الغربية) أساساً من شرق أوروبا واستثمر في الصراع بين النظامين العالميين والألمانيتين. ولكن استفاد من قانون اللجوء الليبرالي أيضاً عشرات الألوف من الأكراد والأتراك واللبنانيين والأفارقة وغيرهم.

ولكن الحال تغير تماماً منذ عام ١٩٩٣. فقد أدى تعديل الدستور ـ والإلغاء الفعلي لحق اللجوء الذي كانت تضمنه المادة ١٦ منه بوضع عدد من الإضافات ـ لأن يصبح قبول اللاجئ متوقفاً لا على أسباب طلب اللجوء، بل على الطريق الذي وصل من خلاله إلى ألمانيا. اللاجئ الذي يصل عن طريق البر إلى ألمانيا (مثلاً من الغرب عبر فرنسا أو من الشرق عبر بولندا أو تشيكيا أو غيرها) لا يقبل طلبه مهما أثبت أنه تعرض للاضطهاد. ويبرر الرفض بأنه جاء عبر «بلد آمن». ولا يبقى أمام اللاجئين سوى «الهبوط من السماء»، أي الوصول بطائرة قادمة من بلد «غير آمن»، أو تسليم أمرهم لمساعدي الهرب التجاريين الذين يحصلون من الفرد الواحد على ما يتراوح بين ألفين وستة آلاف دولار لإدخاله إلى ألمانيا من دون أوراق. وأدت تعديلات قانون اللجوء إلى تقليص الإمكانيات القانونية التي كان يتمتع بها طالب اللجوء سابقاً.

ويكثر السياسيون كما يكثر الإعلام من الحديث عن لجوء سياسي وآخر اقتصادي. ولكن كيف يمكن الفصل بين البواعث السياسية والاقتصادية والإنسانية للجوء عندما يحرق الجنود الأتراك في حملاتهم العسكرية قرى الأكراد وحقولهم فيضطروا للهجرة.. أو عندما تدمر البيئة في بلد وتقمع حركة الاحتجاج السلمي التي يريد بها الشعب إنقاذ وطنه من التلوث والحفاظ على أساس وجوده الاقتصادي، كما حدث في نيجريا عندما تسببت عمليات استخراج النفط التي تقوم بها شركة شل في تلويث واسع النطاق لأرض شعب الأوغوني، وبالتالي القضاء على الزراعة والمراعي. وقد أعدم الحكم العسكري النيجيري قادة الاحتجاج السلمي للشعب الأوغوني وعلى رأسهم قائده الكاتب كين سارو ويوا.

وإضافة إلى تشديد السلطات الألمانية إجراءات منع اللاجئين من الوصول إلى ألمانيا وإغلاق الباب في وجههم وترحيلهم، طبقت منذ تموز/ يوليو ١٩٩٧ تعديلات على بنود

القانون الخاص بالمعونات الاجتماعية التي يتلقاها اللاجئون. وتأخذ هذه التعديلات طابع إجراءات تكديرية تستهدف «تطفيش» اللاجئين. الفلسفة الكامنة خلف هذه الإجراءات كما يصرح مسؤولو وزارة الداخلية هي «تقليل جاذبية أو إغراء ألمانيا» للاجئين، والوسيلة المطبقة هي تخفيض أو وقف المعونة الاجتماعية النقدية وتحويلها إلى معونة عينية، بحيث يحصلون لا على الطعام الذين يريدون ويستطيعون شراءه، بل على طعام نمطي في علب من الكرتون توزع عليهم. الكنائس الألمانية وهيئات مساعدة اللاجئين تعتبر هذه السياسة الحكومية مساساً بكرامة الإنسان. وفي مقاطعات عديدة فتحت الكنائس الألمانية أبوابها أمام لاجئين من الجزائر ومن نيجيريا وزائير وأوكرانيا وغيرها لحمايتهم من الترحيل.

(٥) التطرف والجريمة

في التقرير السنوي الذي تعلنه وزارة الداخلية الألمانية عن نشاط جهاز المخابرات الداخلي: «تقرير حماية الدستور ١٩٩٦» خصص قسم لـ «الاتجاهات المهددة للأمن والمتطرفة وسط الأجانب»[٩].

ويسجل التقرير أنه «لم يحدث حتى الآن أن ارتكبت في ألمانيا عمليات عنف باسم منظمة إسلامية»[١٠]. ولكن التقرير يهتم في فصل تحت عنوان «المجموعات المتطرفة والإرهابية من الشرق الأوسط»[١١] بتسجيل أعداد المتظاهرين العرب في المدن الألمانية ضد العدوان الإسرائيلي على لبنان في نيسان/ابريل ١٩٩٦، كما يسجل مشاركة أنصار «حزب الله وحركة أمل» في أماكن عديدة من ألمانيا في احتفالات جنائزية وتذكارية لضحايا العملية العسكرية الإسرائيلية. ويصنف التقرير منظمات الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية والقيادة العامة كمنظمات يسارية متطرفة. ويسجل منظمات حماس وحزب الله في عداد القوى المتطرفة. ويلاحظ أن هذه التقديرات كافة لا تنطلق من قيام هذه المنظمات بأعمال متطرفة في ألمانيا، بل من مواقفها تجاه إسرائيل. ويذكر التقرير أن حوالى ٢٠٠ مواطن من نحو ١٨,٠٠٠ جزائري يعيشون في ألمانيا (أي ١,١ بالمئة) يتبنون بوضوح أهداف المجموعتين الإسلاميتين «جبهة الإنقاذ» و«الجماعة الإسلامية المسلحة».

ويربط الإعلام في العديد من المدن الألمانية بين الوجود العربي وتجارة المخدرات، ووصل الأمر إلى أن تتخذ إدارة مدينة ألمانية كبرى، وهي مدينة درسدن عاصمة مقاطعة سكسونيا، إجراءات تمييزية ضد العرب بأن أصدرت قراراً استثنائياً يسمح للشرطة بتفتيش مواطني مجموعة محددة من الدول العربية عند مرورهم في منطقة وسط المدينة استناداً إلى قانون منع تجارة المخدرات. هذا القرار المخالف للقانون تم إلغاؤه بعد حركة احتجاجية

(٩) *Verfassungsschutzbericht 1996* (Bonn: Bundesministerium des Innern, 1996).

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٨١.

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٠٢ وما بعدها.

ودعوى أقامتها إحدى المنظمات غير الحكومية[١٢] ضد إدارة المدينة.

تكاثرت في الفترة الأخيرة مظاهر العداء للأجانب في عدد كبير من المدن الألمانية، وفشل سلطات الأمن الألمانية في الكشف عن أخطر حوادث الاعتداء السابقة على أجانب (إحراق بيوت أسر أجنبية وبيوت للاجئين والاعتداء على كنائس تقوم بإيواء اللاجئين) يعد علامة مقلقة وعاملاً مشجعاً للإرهابيين اليمينيين الألمان. وموسم الانتخابات هو في العادة موسم الاعتداءات الشفهية والدموية ضد الأجانب. وبمناسبة انتخابات البوندستاغ المقبلة في خريف عام ١٩٩٨ تتالى التصريحات المقلقة التي تربط انتشار الجريمة في ألمانيا بوجود الأجانب. ويكرر الساسة المحافظون استخدام تعبير «جرائم الأجانب» كظاهرة تهدد المجتمع الألماني. غير أن هذا الزعم لا يصمد للتحليل الموضوعي الذي تسنده أبحاث رسمية أيضاً، إذ لا يزيد معدل ارتكاب الجريمة بالنسبة لسكان ألمانيا الأجانب عليه بالنسبة للألمان، بل يقل عن المتوسط العام بالنسبة للأجانب ذوي الإقامة الطويلة.

وقد شهدت نهاية سنة ١٩٩٧ وبداية سنة ١٩٩٨ حملة إعلامية مكثفة سببها المباشر وصول نحو ٣٠٠٠ لاجئ كردي من العراق وتركيا إلى سواحل إيطاليا. الرسالة الموجهة لكل مواطن في سنة الانتخابات بسيطة: المانيا، في خطر! الأكراد قادمون. وهم يريدون من كل حدب وصوب الوصول إلى ألمانيا، وألمانيا بالذات. المواطن الذي تؤرقه معدلات البطالة العالية والخوف من المستقبل يقبل الرسالة من دون فحص محتواها ويصبح الإحساس بالخطر شعوراً شعبياً عاماً.

وتمارس ألمانيا الضغط على تركيا لكي تحول دون خروج اللاجئين.. وتمتثل السلطات التركية، فتعتقل آلاف الأكراد الذين يملكون وثائق سفر صحيحة وتزج بمئات منهم في السجون لإرضاء ألمانيا التي كانت أقوى من وقف ضد قبول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وبالتحديد بسبب انتهاك تركيا لحقوق الإنسان!

اللاجئون من تركيا والعراق يأتون غالباً عن هذا الطريق بعد أن شددت الرقابة عليهم في بلدان شرق أوروبا.. يصلون بالسفن إلى إيطاليا ومنها يعبرون الحدود إلى ألمانيا.

(٦) الدين

يعيش في ألمانيا أكثر من ٢,٥ مليون مسلم ومسلمة (معظمهم من الأتراك) ويمثلون ٣ بالمئة من سكان ألمانيا. ويشكل المسلمون بذلك الطائفة الدينية الثالثة بعد الكنيسة الإنجيلية والكاثوليكية. وبينما يتمتع المسلمون بحرية ممارسة الشعائر الدينية وإقامة المساجد

---

(١٢) هي جمعية Auslaenderrat Dresden e. V. التي تضم في عضويتها ٢٠ قومية وتضم عرباً من ثماني دول.

والجوامع، إلا أن الطائفة الإسلامية ليس معترفاً بها رسمياً بحجة شكلية وهي أن الإسلام لا يعرف تنظيماً كنسياً(١٣).

وتفصل ألمانيا بين الدين والسياسة بحسب دستورها كدولة علمانية، ويشير حكم المحكمة الدستورية الاتحادية بخصوص «تعليق الصليب على جدران الفصول المدرسية» في بافاريا إلى إصرار القانون على احترام مبدأ الفصل بين الدين والدولة، حيث قررت المحكمة عدم جواز فرض الصليب على التلاميذ. ولكن توجد في الواقع أيضاً اشكال وثيقة للغاية للارتباط بين الدولة والكنيسة في بعض المجالات(١٤).

والولايات الألمانية منقسمة في الرأي حول درس الدين. وثمة ولايات تطبق نظاماً يجمع في مقرر دراسي واحد درس الدين مع علم الأخلاق والفلسفة (مثل ولاية براندنبورغ)، ويقوم بالتدريس مدرسون تابعون لإدارات التعليم دون اشتراط أن يكون المعلمون مرتبطين بطائفة دينية معينة ودون أن يتبعوا أي كنيسة. وولايات أخرى (مثل بافاريا) تقرر تدريس الدين على أساس التعاون الوثيق مع الكنيسة.

وفي الوقت الذي يقر فيه بحق المسلمين في تعليم أبنائهم الدين الإسلامي يدور النقاش حول مفهوم درس الدين، وإلى أي معلمين في المدارس يوكل الأمر. ويعبر كثير من الألمان عن خشيتهم من أن يقوم بالتعليم مدرسون من الأصوليين، مما يؤدي إلى تربية النشء من أبناء وبنات المسلمين بروح رافضة لقيم التعددية والديمقراطية والتسامح، وبالتالي رافضة للاندماج في المجتمع الألماني.

ويشكو المجلس المركزي للمسلمين في ألمانيا من تبعات عدم الاعتراف الرسمي بالطائفة الإسلامية، ومنها عراقيل تواجه بناء الجوامع، وإهمال طلبات تدريس الدين الإسلامي في المدارس العامة، ومنع الذبح بحسب الشريعة(١٥).

كما يوجد خلاف على السماح للمؤذنين باستخدام مكبرات الصوت، وحول مواصفات مآذن الجوامع. ولكن لم تحل هذه الخلافات دون انتشار الجوامع بأعداد متزايدة وبلغ عددها ٥٠ جامعاً في مدينة برلين(١٦).

---

(١٣) انظر الدراسة القيمة عن «المسلمين في شرق برلين» التي أعدتها جمعية: Gesellschaftsanalyse und Politische Bildung e. V., «Moslems in Oestlichen Stadtbezirken Berlins,» (November 1994).

(١٤) على سبيل المثال تقوم الدولة في ألمانيا (بعكس فرنسا) بتحصيل «ضريبة الكنيسة» وبذلك تقوم الدولة بجمع «اشتراك الكنيسة» الاختياري في الأصل عبر نظام الجباية الضريبية طالما سجل الشخص ديانته في البطاقة الضريبية.

(١٥) نديم الياس، «الحياة في ظل الديمقراطية: المسلمون في التعددية الأوروبية،» في: *Woche der Auslaendischen Mitbuerger/Interkulturelle Woche* (1997), p. 9, إصدار اللجنة التحضيرية المسكونية (اتحاد الكنائس)، فرانكفورت.

(١٦) بحسب تصريح أريكان، أحد قادة الجالية التركية في ندوة لقناة PHOENIX التلفزيونية.

ج ـ الحضور الثقافي والسياسي للعرب في ألمانيا

يختلف واقع الجاليات العربية في ألمانيا من حيث الحضور الثقافي اختلافاً بيناً عنه في بريطانيا وفرنسا. ومقابل الصحافة والإرسال التلفزيوني والإذاعات العربية ودور النشر في بريطانيا (التي كسبت اعترافاً بها أيضاً في العواصم العربية) والمراكز الثقافية في فرنسا مثل معهد العالم العربي، بمساهمة مشتركة من الدول العربية وفرنسا، والمركز الثقافي المصري، والمركز الثقافي السوري، والمدرسة العربية، يفتقر العرب في ألمانيا إلى مؤسسات ثقافية ولأدوات إعلامية تحيي أشكال الوجود المشترك، وتحافظ على الاتصال والتفاعل مع الثقافة القومية وتكون جسراً للتعارف والتفاهم بين الثقافات.

وإن كان الوجود الإعلامي العربي المشار إليه في بريطانيا وفرنسا هو أولاً تعبير عن وجود، وتوسع، مؤسسات إعلامية ومالية قوية ونتاج سياسات معينة في البلدين المذكورين تسمح بهذا النشاط، وليس مبادرة من جاليات عربية، إلا أن وجود نخبة عربية إعلامية، ثقافية، سياسية هو الذي أعطى المشروعات الإعلامية فرصة النشوء والنجاح. في المقابل ولدت معظم المحاولات الإعلامية العربية في ألمانيا ضعيفة الإمكانيات، محدودة في ما يخص منافذ التوزيع، قليلة الاعتماد على عمل إعلامي محترف، ولم تنجح بتحقيق ما تصبو إليه من انتشار حتى في مجالها المحلي. ولعل أحد أهم الأسباب يكمن في غياب التنسيق السياسي والإعلامي بين المهتمين من العرب.

وسوق الصحف والكتب العربية الثقافية محدود للغاية بسبب ارتفاع أسعارها الذي يعوق معظم العرب عن شرائها، وبسبب قلة منافذ التوزيع، فالكتاب الديني فقط هو الذي يباع بأسعار رخيصة.

ولا زالت ألمانيا تفتقر، ليس فحسب إلى مراكز إشعاع ثقافي عربي ذات أصداء على المستوى الاتحادي أو مستوى الولايات، بل وقاعدة ارتكازية من المكتبات التي تبيع الكتاب العربي، وفصول تعليم اللغة العربية للأطفال، ونواد لممارسة النشاط الثقافي بالمعنى الواسع للكلمة.

وإذا نظرنا إلى أشكال الوجود الثقافي بالمعنى الواسع للكلمة[(١٧)] نجد أن المبادرات المحلية تنجح بإقامة المناسبات والأعياد وتوفر إمكانية للاتصال واللقاء بين بنات وأبناء الجاليات العربية، وقد تنجح أيضاً بدعوة مثقفين من البلدان العربية لندوات ومهرجانات ثقافية.

وهناك نوعان من الجمعيات الثقافية التي تنشط بمبادرة العرب وللعمل وسطهم

---

(١٧) بحسب تعريف مركز دراسات الثقافة المعاصرة في برمنغهام: «الثقافة هي طريقة الحياة الخاصة والمتميزة، هي المعاني والقيم والأفكار، كما تتجسد في المؤسسات والعلاقات المجتمعية، وفي النظم العقيدية، وفي الأعراف والعادات، وفي استعمال الأشياء وفي الحياة المادية».

بالدرجة الأولى، مثل «نادي الرافدين» للطلاب العراقيين في برلين، وتلك التي تنشط وسط الألمان والمهاجرين معاً، مثل جمعية «حوار الشرق والغرب» Dialog Orient) (Okzident في كولونيا وبرلين وقد نجحت بتنظيم حوارات مهمة بين المثقفين الألمان والعرب، ولرئيسها أحمد عز الدين مساهمات ثقافية مهمة في الصحافة الألمانية، وجمعية إنانا (INANNA) المهتمة بترويج الأدب النسوي العربي في ألمانيا، وعدد من الجمعيات المصرية التي تعنى بالدرجة الأولى بالثقافة المصرية، ومنها جمعية بابيري التي تصدر كراسة باللغة الألمانية بعنوان «Orient-Blaetter»، كما يوجد عدد من جمعيات الصداقة التي تضم الألمان والعرب، وبعضها تضم الألمان ومواطني بلد عربي بعينه وينشط فيها بعض المستشرقين. ويعتمد عمل معظم هذه الجمعيات على جهود شخصية طوعية وعلى الدعم الذي تقدمه الهيئات الثقافية للحكم المحلي.

وربما تمثل أعمال رفيق شامي (وهي بمقياس الكتاب الألماني من أوسع الكتب انتشاراً) وعدد من الكتّاب العرب بالألمانية أحد أهم أشكال الحضور الثقافي العربي التي تصل إلى جمهور واسع من القراء الألمان. وتثير الإصدارات بالألمانية نقاشاً وسط المهتمين بقضايا الأدب والفكر من العرب، والسؤال المطروح إن كانت الأعمال الأدبية التي تلبي احتياجات السوق الثقافي الألماني، وتتركز في الفترة الأخيرة إلى حد غير قليل على كتب الأساطير، تستطيع إزالة الأحكام المسبقة عن الوطن العربي، الذي لا زال ينظر إليه كعالم غريب، غير معتاد، أم أنها تثبت هذه الأحكام؟ وحكايات برهان كركوتلي وقصص يوسف ناعوم بصلتها الواضحة بقضايا الواقع سواء في البلدان العربية أو في بلد المهجر تبين أن التعميم هنا غير جائز. وكما هو الحال في كل المجتمعات يمارس منطق السوق ضغطه على الكتّاب والفنانين من حيث وجود طلب لتناول موضوعات معينة، هذه الموضوعات تحددها وسائل الإعلام الجماهيرية. ويجد الكتّاب والمحاضرون العرب أنفسهم في مواجهة السؤال: لماذا يرحبون بنا فقط لندلي برأينا في «ختان البنات» و«الحريم» أو عن الأصولية الإسلامية، وليس عن الأصوليات اليهودية أو المسيحية، أو عن أصوليات النيوليبرالية، أو «أصوليات الحداثة»[(١٨)]؟

ومن الكتّاب العرب البارزين في ألمانيا (مع الاعتراف بعجزنا عن تقديم قائمة ولو شبه كاملة) فاضل العزاوي، العراق؛ يوسف ناعوم، لبنان؛ حسونة مصباحي، تونس؛ سالمة صالح، العراق؛ سليمة الفنيش، فلسطين؛ هدى الهلالي، العراق؛ سليمان توفيق، سوريا؛ وعادل قرشولي، سوريا. والشاعر عادل قرشولي الذي يكتب باللغتين العربية والألمانية، وحاز جوائز أدبية رفيعة، هو أول عربي ينتخب رئيساً لاتحاد الكتّاب الألمان في مدينة ألمانية، وهي مدينة لايبزغ.

وإنتاج المثقفين العرب باللغة العربية هو إنتاج للقارئ العربي في كل مكان. الروائي

(١٨) كان عنواناً لمؤتمر علمي عالمي مهم نظمته أكاديمية لوكوم الإنجيلية في عام ١٩٩٥.

العراقي فاضل العزاوي، والقصصية سالمة صالح وآخرون هم كتّاب وكاتبات بدأ إسهامهم في الحياة الثقافية العربية قبل هجرتهم إلى ألمانيا وقراؤهم بالأساس في الوطن العربي.

وعلى رغم ضيق سوق الكتاب العربي الثقافي في ألمانيا إلا أن إصرار عدد من المثقفين العرب استطاع الحفاظ على وجود عدد قليل من دور النشر العربية، لعل أبرزها دار الجمل في مدينة كولونيا، ويديرها الكاتب العراقي خالد المعالي، وتصدر الأعمال القصصية، وكتب التراث، وأعمال أدبية أخرى، كما تصدر مجلة **عيون** مرتين في السنة.

وتمثل المعارض الفنية للفنانين التشكيليين العرب شكلاً مهماً آخر من الحضور الثقافي العربي في ألمانيا. وثمة عدد من الفنانين العرب البارزين، منهم ابراهيم هزيمة، وبرهان كركوتلي، سوريا؛ سعد الجرجاوي، مصر؛ غازي الدليمي، العراق؛ مروان قصاب باشي، سوريا.

وهناك عدد من الموسيقيين العرب البارزين في ألمانيا، منهم محمود العسكري، مصر، الذي يدرّس الموسيقى ويصدر مجلة متخصصة عن الموسيقى العربية **إيقاع**، والعازف العراقي عبد الحميد الصفار وآخرون. كما يوجد العديد من الفرق الموسيقية التي حققت وجوداً معترفاً به في أوساط المهاجرين وعلى المستوى المحلي في بعض المدن الألمانية.

وتجد الموسيقى العربية الكلاسيكية اهتماماً متزايداً من الجمهور الألماني، وكذلك الرقص الشرقي الذي انتشرت حلقات تدريسه في السنوات الأخيرة.

على رغم كل الأشكال المرصودة للوجود الثقافي العربي في ألمانيا تكاد لا توجد حياة ثقافية مشتركة بين العرب خارج المستوى المحلي. وهناك عوامل موضوعية وذاتية تعوق نشوء هذه الحياة المشتركة، إذ لا توجد مؤسسات عربية ثقافية خارج الأطر المحلية (خارج المدينة أو الجامعة). ويعد دعم هيئات الحكم الاتحادي للثقافات الأخرى شحيحاً إلا في إطار مؤسسات ثقافية ألمانية. وللأسف الشديد لا يوجد دعم عربي حكومي أو خاص يستهدف الثقافة، أياً كان نوعه.

ويعوق قيام حياة ثقافية مشتركة أن التعاون بين المثقفين العرب لم يرتق بعد إلى المستوى المطلوب، كما تبين التجربة أن التباين السياسي والقطري له أثر كبير إلى درجة محسوسة.

وفي الوقت الذي تغيب فيه أشكال التعبير الجماعية العربية كان الفنانون التشكيليون العرب في السبعينيات قد نجحوا بإقامة «اتحاد الفنانين العرب» في ألمانيا الغربية، وكان الاتحاد ينظم معارض سنوية بدعم من مكتب الجامعة العربية، ولكن وجود الاتحاد انتهى بعد عمر قصير (٤ سنوات) بسبب الخلافات داخل الاتحاد. وكانت الجالية الفلسطينية في ألمانيا تقوم، وبخاصة خلال الثمانينيات، بنشاط سياسي وثقافي ملحوظ في شرق وغرب ألمانيا، معتمدة على عمل اتحاد عام طلاب فلسطين، واتحاد عمال فلسطين، وعلى وجود

فرق فنية فلسطينية، وكانت الجالية تستفيد من النشاط السياسي والثقافي لجمعيات ثقافية واجتماعية ألمانية وللاتحادات الطلابية الألمانية في طرح قضايا شعبها. ولكن الحضور السياسي والثقافي الفلسطيني المتميز انهار فجأة مع اتفاقية أوسلو.

ازداد اهتمام دور النشر الألمانية بترجمة أعمال أدبية عربية، ويعود فضل كبير في ذلك إلى الجهود الضخمة والمثابرة التي بذلها عدد من المثقفين العرب لدفع عملية ترجمة الأدب العربي إلى الألمانية، وفي مقدمتهم المرحوم د. ناجي نجيب، مصر؛ الذي أصدر سلسلة خاصة نشر بها مختارات من الأدب العربي بالألمانية. وقد لعب حصول نجيب محفوظ على جائزة نوبل دوراً في إثارة الاهتمام بالأدب العربي الحديث. وقد ترجم للعديد من الكتّاب العرب، ومنهم نجيب محفوظ، حنا مينه، جمال الغيطاني، سحر خليفة، عبد الرحمن منيف، صنع الله ابراهيم، نوال السعداوي، الطيب صالح، أليفة رفعت، ويوسف القعيد، وعبد الحميد بن هدوقة، ومحمد شكري، وسليمان فياض وغيرهم. ولكن تكاد تكون دائرة القراء محصورة في القراء المهتمين بشؤون الوطن العربي.

الصلة بين الثقافة العربية والثقافة الألمانية هي صلة حديثة نسبياً. ويصح هذا القول إن لم نحصر الأمر في نطاق النخب، بل وسعنا دائرة النظر لنرى المواطن العادي في كل من الثقافتين.

الوضع الذي تناولناه وإشكالياته يمثل أيضاً فرصة للتقدم نحو تطوير عمل ثقافي ناجح للجاليات العربية في ألمانيا. ويتطلب مثل هذا العمل بالضرورة الانطلاق من واقع ألمانيا الفدرالي، ومن تنظيم الحياة الثقافية فيها، والمرتبط إلى حد كبير بالبنية الثقافية القاعدية على مستوى المحليات وفي نطاق الولايات. وستصبح المهمة أقل مشقة إن نجح المثقفون العرب في ألمانيا بتعميم ما اكتسبوه من خبرات حتى الآن، وإن أقاموا أشكالاً مناسبة للتعاون فيما بينهم، ولصالح الأجيال الجديدة الناشئة في المهجر، ولصالح التفاهم بين الثقافات وبين الشعوب.

د ـ في مواجهة العنصرية

تزايدت حالات الاعتداء على الأجانب في ألمانيا بشكل خطير بعد الوحدة الألمانية في عام ١٩٩٠. وبلغت ذروتها بحسب الإحصاءات الرسمية عام ١٩٩٣ (٦٧٢١ حالة) وسجلت الإحصاءات عام ١٩٩٦ ٢٤٦٨ حالة[١٩].

(١٩) تقرير معتمدة الحكومة الاتحادية لشؤون الأجانب في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، ص ١٩١. ويلاحظ هنا الضعف الشديد الذي يشوب هذه الإحصاءات، إذ من المشاهد أن الشرطة تسجل النسبة الأكبر من هذه الحالات على أنها «حالة اعتداء جسدي» ولا تعمل ما يلزم للتحقق من البواعث.

الإنكار القديم والعنيد لوجود عنصرية في ألمانيا، الذي كان له أثره في صياغة الوعي العام وفي عرقلة البحث العلمي للظاهرة[٢٠]، لم يستطع أن يصمد بعد تكرار الاعتداءات العنصرية على الأجانب ونتائجها المأساوية، التي أدت إلى موت عائلات تركية ومواطنين أفارقة وعرب، ومنهم العديد من الأطفال ضحايا للإجرام العنصري. وكان هذا الإنكار مدهشاً نظراً لأن للعنصرية في ألمانيا تاريخاً طويلاً ومخجلاً بلغ قمة وحشيته في عهد النازية، حيث أقيمت معاهد «علمية» لإثبات تفوق «الجنس الآري» على بقية شعوب العالم.

والعنصرية لا تظهر فقط في شكل الاعتداء الجسدي أو الكلامي على الأجانب، أو في صيغة الاحتقار والتعالي تجاههم، بل تنعكس أيضاً في جوانب عديدة من الحياة الاجتماعية في شكل عدم تكافؤ الفرص، والتعرض للتمييز أثناء البحث عن عمل أو مسكن. ولا يتعرض لهذا فقط غرباء جاؤوا لتوهم إلى البلد، بل أيضاً مواطنون ولدوا وعاشوا عشرات السنين في ألمانيا، ولكن مظهرهم الخارجي «يفضح» انتسابهم لأب (أو جد) أجنبي أو لأم (أو جدة) أجنبية. ومكان التفسيرات السطحية التبريرية التي ميزت مواقف الساسة المحافظين بإحالة الأمر كله إلى عوامل نفسية تصاحب الإنسان منذ الطفولة (خوف الطفل من كل غريب يقترب منه أو للمخاوف الاجتماعية للمهمشين في المجتمع بسبب المنافسة على مكان العمل)، استطاع البحث العلمي أن يقدم أجوبة عن الأسئلة المثارة، ومنها أبحاث بروفسور سيغفريد بيغر، رئيس معهد دويسبورغ لأبحاث اللغة والبحوث الاجتماعية[٢١] وأبحاث فان دايك الهولندي (Van Dijk)، وقد بذل الاثنان جهداً بارزاً في بحث «ظاهرة العنصرية في المجتمعات الأوروبية»، وبخاصة في بلديهما.

ونشير إلى تقرير مهم للبرلمان الأوروبي[٢٢] نتج من بحث أجري لعدة سنوات بهدف التحقق من أشكال ومجالات وجود العنصرية في بلدان الاتحاد الأوروبي، وقد صدر عام ١٩٩١ عن اللجنة الفرعية لبحث موضوع العنصرية والعداء للأجانب، وظل أساساً لأبحاث لاحقة لمتابعة الظاهرة. والتقرير يسجل بصراحة زيادة اللاتسامح والعداء للأجانب والتفرقة والكراهية الصريحة والعنف الجسدي ضد الأقليات الاثنية في بلدان الاتحاد الأوروبي.

---

(٢٠) «خلافاً للبلدان الأنغلوسكسونية (الولايات المتحدة وبريطانيا) لم يكن في جمهورية ألمانيا الاتحادية حتى نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات أبحاث عن العنصرية؛ فقط أبحاث عن العداء للسامية ناشئة من مسؤولية ألمانيا التاريخية الخاصة. مؤخراً فقط وأساساً على هامش وخارج المؤسسات العلمية الراسخة تأسس فرع بحثي ينطلق من المناقشات في بريطانيا وفرنسا وأمريكا الشمالية».
Christoph Butterwegge, *Rechtsextremismus, Rassismus und Gewalt: Erklarungsmodelle in der Diskussion* (Darmstadt: Primus, 1996), p. 119.

(٢١) Siegfried Jaeger, Duisburger Institut fuer Sprach-und Sozialforschung (DISS).

(٢٢) Europaeisches Parlament, *Unterausschuss Rassismus und Auslaenderfeindlichkeit* (Luxemburg, 1991).

ويبحث التقرير الظاهرة بالتفصيل في كل بلدان الاتحاد الأوروبي مهتماً بأثرها في الجوانب الحقوقية وفي تفاصيل الحياة اليومية.

ولكن ماذا نعني بكلمة عنصرية؟

هنالك صياغات عديدة لتعريف العنصرية، ولكنها على تمايزها تتفق في أمر محدد، وهو أن العنصرية عقيدة تعتبر البشر من قوميات أخرى والجماعات الاثنية الأخرى في مرتبة أقل قيمة من «العنصر» الخاص، وغالباً ما يجري دعم التحقير العنصري بمحاولات علمية زائفة لتبرير تفوق بيولوجي مزعوم أو تفوق ذهني لـ «العنصر»[23] الخاص[24].

كمثال على مدى انتشار هذه الظاهرة وأيضاً في أوساط علمية وقيادية فضيحة البروفسورة شارلوت هين (Charlotte Hoen) التي سحبتها الحكومة الألمانية من وفدها إلى مؤتمر السكان العالمي في القاهرة (عام ١٩٩٤) بسبب الفضيحة التي سببتها تصريحاتها لصحيفة **تاتس** الألمانية وأثارت غضب الوفود الافريقية للمؤتمر، وتصرح فيها السيدة التي تحتل منصب مديرة للمعهد الاتحادي لأبحاث السكان باقتناعها بأن الأفارقة أقل ذكاء من بقية البشر وتدعي أن هذا ثابت إحصائياً. وهي عضو في اللجنة الدولية لقضايا السكان في الجمعية الألمانية للأمم المتحدة. وقد استنكرت الجمعية هذه التصريحات. ووصفت رئيسة الرابطة الدولية لحقوق الإنسان اليزا فوس كلام السيدة هين بأنه «عدوان على التعايش المتساوي بين الشعوب». وقالت «إن التصريحات العنصرية المغلفة في ثوب أكاديمي لها خطورة الأفعال نفسها التي ترتكبها الجماعات اليمينية الإجرامية».

والعنصرية بغض النظر عن درجة فظاظتها ومدى شمولها لجوانب الحياة الاجتماعية ليست ايديولوجيا تطرح نفسها كترف فكري بلا هدف معين، بل هي دائماً أداة لاضطهاد الآخرين. العنصرية في بلدان أوروبا عنصرية بنيوية، عنصرية مؤسساتية، عنصرية كامنة في النظم الحقوقية السائدة في المجتمعات. وهي موجودة في تفاصيل القوانين من دون أن تقول كلمة واحدة عن لون البشرة ولون الإنسان. هي عنصرية موجودة في كل القرارات الخاصة بالتعامل مع رعايا الدول الأخرى في إصدار الفيزا أو منح تصريحات الإقامة. . . الخ.

ولا يوجد في العالم من يعترف بأنه عنصري. لهذا السبب نجد العنصرية مستترة، متخفية خلف أقنعة. ويكرر القادة الحكوميون أن «ألمانيا ليست بلداً عنصرياً». ولكن هذه

---

(٢٣) كلمة «عنصر» نضعها بين أقواس لأنها فكرة ثبت خطلها منذ السبعينيات، ولا سند علمياً لها، إذ إن الفروق الموجودة داخل ما يعرف بأنه «عنصر» تكون أشد وأعمق من تلك «الفروق» القائمة بين العناصر الأخرى.

(٢٤) انظر على سبيل المثال موسوعة: *Microsoft Encarta 98 Encyclopedia [Computer File]* ([Redmond, WA]: Microsoft, 1997).

التصريحات التي يجري تكرارها بإصرار لا تعد مساهمة في تأكيد موقف يرفض، ويدين، العنصرية، وبخاصة بعد الموت المأساوي للعديد من الأجانب. وأثارت عدم مشاركة المستشار كول في تشييع جنائز الضحايا، كما فعل الرئيس الفرنسي عندما قتل مواطن مغربي في باريس، انتقاد وسائل الإعلام.

وتشير تحليلات معهد دويسبورغ أن هذا العداء للأجانب قد أصبح «حركة شعبية» في ألمانيا. ولكن ينبغي ألا يفهم من هذا أنه لا توجد مقاومة، إذ إن العكس صحيح، فثمة مقاومة ضد العنصرية من أوساط واسعة من الشباب والشيوخ والكنائس والنقابات والأحزاب الديمقراطية والكتّاب والمفكرين. وقد قدمت الحكومة الاتحادية الدعم لمشاريع ثقافية واجتماعية تهدف لمكافحة العنف والفكر العنصري.

على رغم هذا يوجد هذا العداء للأجانب بوصفه ثقافة يومية. وتهدف أبحاث العنصرية بالضبط لاكتشاف منابع هذه الثقافة اليومية وأسباب رسوخها واستراتيجيات انتشارها الذي يتم من دون أن يحس المجتمع بأنه يمارس العنصرية. وبينما ظلت بعض الأوساط الفكرية تفترض أن الاعتداء على الأجانب وإهانتهم سببها غيظ ملايين عدة من المتعطلين عن العمل الذين يظنون أن الأجانب يأخذون منهم الوظائف وأماكن العمل - في ألمانيا الآن أكثر من ٦ ملايين عاطل عن العمل والرقم الرسمي ٤,٨٢ مليون - أثبتت أبحاث العنصرية أن القوى اليمينية المتطرفة التي تقوم بالعمليات المعادية للأجانب (حتى بالقتل) ليست من هؤلاء الذين يبحثون عن وظائف وعن عمل، بل هم مجندون من وسط المجتمع، ومعظمهم من أصحاب الأملاك والسيارات والمنازل، والبعض يملك حسابات في البنوك، والدافع الذي يحركهم ليس هو الحصول على أماكن عمل وإنما الحرص على علاقات السيطرة القائمة. يمكن تشبيه التكوين الاجتماعي للمجتمع الألماني بهرم في قمته الأغنياء وقاعدته من أفقر الناس في المجتمع[٢٥]. والحاسم لتحديد موقع الإنسان في هذا الهرم ليس طول الإقامة، حيث شب الإنسان ونما، وليس المكان الذي يوجد فيه مركز حياة الإنسان، وإنما أصله، وضعه الاثني، غربته المقررة بقوة القانون؛ هذا العامل يلعب دوراً رئيسياً في تحديد فرصة الحصول على امتيازات معينة أم الحرمان منها (على سبيل المثال حقوق المواطنة).

ويمكن أن نتصور إلى جانب هذا الهرم الاجتماعي هرماً إثنياً مشابهاً يحتل قمته حاملو المواطنة الألمانية والعائدون من بلدان شرق أوروبا، التي عاشت فيها أسرهم منذ قرون، إلى أن نمر بالأوروبيين لنصل في النهاية إلى قاعدة الهرم الإثني لنجد بتراتبية معينة المواطنين القادمين من بلدان العالم الثالث. قانون المواطنة في ألمانيا ينطلق من صلة الدم بعكس قوانين المواطنة في العديد من الدول الأمريكية والأوروبية، التي تنطلق من مكان

(٢٥) Manfred Budzinski und Karin Clemens, *Rausland, oder, Menschenrechte für alle* (Göttingen: Lamuv, 1991).

الحياة (مكان الميلاد والنشأة).

ويمكن الآن فهم الإحباط الذي يحس به أبناء العرب، وقبلهم الأتراك وغيرهم، بسبب صعوبة حصولهم على الجنسية على رغم أن نسبة كبيرة منهم تنشأ ولا معرفة لها إلا باللغة الألمانية والثقافة الألمانية. إن حرمانهم من حق المواطنة ومعاملتهم كأجانب هو من أعقد المشاكل التي تواجه الأجيال المولودة في مجتمع المهجر.

لو عدنا إلى ذلك الهرم الاجتماعي ومقابله الاثني سنجد معظم المهاجرين العرب والأفارقة في أسفله. وبينما يعتبرهم اليمين المتطرف دخلاء ولا يعترف بهم كمواطنين، تتركهم الدولة معلقين في الهواء.

يضمن النظام السياسي والحقوقي إعادة إنتاج علاقات السيطرة عبر الإعلام، ومن خلال بنية اجتماعية واثنية لها انعكاساتها. ويجد المهاجر نفسه على رغم «سيادة القانون» أو تحديداً بفعل سيادة قوانين معينة محاطاً بعشرات الأسوار التي يصعب تجاوزها. وهناك تحوّل تدريجي ذو وجهة واضحة كل الوضوح للحد من بقاء أجانب من بلدان العالم الثالث. ويستخدم وزير الداخلية الاتحادي السيد كانتر مصطلح «غير القابلين للاندماج» عندما يتحدث عن مواطنين مهاجرين من بلدان العالم الثالث. عشرات الآلاف من «غير القابلين للاندماج» يعيشون منذ سنوات طويلة في ألمانيا وبعملهم يسهمون في تنمية المجتمع الألماني.

ولمعرفة مدى انتشار ظاهرة العنصرية، وكم من الألمان يكرهون الغرباء وإلى أي حد، ومن أية فئات اجتماعية هم وما هو مستواهم التعليمي وحظهم من الثقافة، أجرى كاتبان ألمانيان هما الفونس سيلبرمان وفرانسيس هيزرز بحثاً مهماً أعطياه عنوان: «الكراهية المعهودة للغرباء»[(٢٦)]. ويرفض المؤلفان استخدام المصطلح الرائج «العداء للأجانب» باعتباره تعبيراً «يلطف» ظاهرة بشعة، لأنه يحجب العنصرية الكامنة فيها. وكما أشرنا، فإن الجهات الرسمية الألمانية تتحفظ في تشخيص الاعتداءات على الأجانب على أنها «عنصرية»، على رغم أن الغالبية الساحقة من المعتدى عليهم من الأفارقة أو من بقية بلدان العالم الثالث.

وبمساعدة أحد معاهد استطلاع الرأي استجوب المؤلفان ١٤٠٠ ألماني من الغرب والشرق ليتبين أن ١٥,٥ بالمئة منهم معادين للغرباء «بشكل فوق المتوسط». وربما أمكن اعتبار هذا «عاديّاً» بالمقارنة ببلدان أخرى، إلا أن الوضع الألماني يتسم بوجود خصائص معينة، منها أن خمسة بالمئة من المستجوبين (وهؤلاء يمثلون حسابياً أكثر من أربعة ملايين

(٢٦) Alphons Silbermann und Francis Husers, *Der «normale» Hass auf die Fremden: Eine sozialwissenschaftliche Studie zu Ausmass und Hint ergrunden von Fremdenfeindlichkeit in Deutschland,* Quintessenz Soziologie (München: Quintessenz, 1995).

ألماني) «يستطيعون تفهم الأشخاص الذين يدعون لاستخدام العنف ضد الأجانب»، واثنين بالمائة (أي أقل قليلاً من مليونين) عبروا بصراحة عن تعاطفهم مع إلقاء «القنابل الحارقة» على الأجانب، والمعروف أن العديد من الأجانب، ومنهم أطفال، ماتوا ضحايا لاعتداءات من هذا النوع.

وتناقض نتيجة البحث تصورات سائدة عن أن العَداء الألماني للغرباء ظاهرة نموذجية لصيقة بالفئات السفلى، أي نتيجة انخفاض مستوى التعليم وعدم الرضا الاجتماعي. بعكس هذا التصور، يجد البحث أن خريجين جامعيين يحتلون القمة بين الألمان ذوي الميول «المعادية بشدة للغرباء» (٨,٣ بالمئة). وبالمقارنة فإن النسبة المقابلة من العمال الحاصلين على تأهيل مهني تبلغ ٢,٨ بالمئة، بل إن أصحاب أدنى مستوى تعليمي (المدارس الأولية من دون تعلم مهنة) تصل نسبتهم «فقط» إلى ٦,٤ بالمئة. وتؤكد هذه النتائج أحدث استنتاجات أجهزة الأمن. وكما يقول وزير داخلية مقاطعة شمال الراين هيربرت شنور، فإن «التطرف اليميني المثقف» كسب أرضاً واسعة في زحفه على المؤسسات العامة.

سيلبرمان وهيزرز لم يسألا مباشرة عن «العداء للغرباء» و«الاستعداد لاستخدام العنف»، بل استخدما وسائل «هادئة» في البحث عن معالم «موقف أساسي قومي متمركز حول اثنية معينة»، أي عن انتشار «الاعتقاد بالتفوق الثقافي ورفض التعددية الثقافية والاعتزاز القومي المؤسس على الإنجاز الاقتصادي». بناءً على هذه المعايير أجاب ٥٢,٥ بالمئة بأنهم من أنصار هذا الموقف «إلى حد ما» و٣٥,٩ بالمئة أجابوا، بتقريباً، أو بأنهم يناصرونه بشدة. وعلى هذا يبدو أن التداخل بين النزعة المحافظة واليمينية المتطرفة قد أصبح كاملاً.

ويتكامل الموقف المعادي للغرباء مع تصور القوى اليمينية أن الانتقادات التي يوجهها اليسار الألماني لسمات العجرفة والتعالي القومي في الثقافة الغربية هي محض افتراءات من شأنها إضعاف الأمة.

كان السؤال الذي واجهته منظمات المجتمع المدني منذ بداية التسعينيات بشكل يومي هو: كيف التعامل مع الوضع المتدهور بمساعدة المعرضين للعدوان من القوى العنصرية من جهة، وبالعمل وسط الأطفال والشباب لمقاومة الأحكام المسبقة المتراكمة، التي تؤثر في موقفهم من الأجانب وذوي المظهر المختلف كالملونين من جهة أخرى؟

ونجحت مئات الجمعيات والمبادرات بالتعاون مع قوى المجتمع المدني الأخرى والقوى السياسية الديمقراطية في البرلمانات المحلية وفي الولايات وفي البوندستاغ أن تجعل الكفاح ضد العنف والعنصرية قضية تدعمها الدولة والولايات والمحليات.

وطورت برامج للعمل وسط الأطفال والشباب ترتكز على تعريفهم بالثقافات الأخرى بحيث يتعرفون على طريقة حياة الشعوب الأخرى (موسيقاها، طعامها، ألعابها، رقصها، مشاكلها، أدبها وفنها وأسلوبها في حل مشاكل الحياة اليومية... الخ). وتسهم

مسرحيات وأفلام وبرامج رياضية وفنية في خلق إطار جذاب وباعث على التفكير. ويتم هذا في لقاءات يحضرها ويساهم فيها بشكل فعال أطفال وشباب من الأجانب والألمان، وبعيداً عن أساليب الوعظ والدعاية تتاح للأطفال والشباب من خلال عملية الحوار والتعبير الحر فرصة أن يختبر بنفسه أفكاره وأن يبدأ تكوين رأيه بناء على تجربته المباشرة وأن يتوصل لنبذ استخدام العنف ولقبول وجود رأي آخر وأسلوب حياة آخر ومظهر آخر للبشر.

وتقوم آلاف من مراكز المشورة بتقديم النصح والعون للأجانب لتذليل عقبات التفاهم مع الهيئات الرسمية ولتعريفهم بحقوقهم ومساعدتهم على التوصل إليها، ولضمان أن يحصل الأطفال والنساء على العون الضروري لضمان الالتحاق بالمدارس والحياة في ظروف مساكن تتفق والشروط الصحية.

وهناك العديد من المبادرات الصغيرة والكبيرة مثل جمعيات «التليفون المعادي للعنصرية» التي تخف لمساعدة ضحايا العنف والعنصرية.

وما هو الحل الذي تسعى إليه القوى المناهضة للعنصرية؟

لا يمكن التغلب على العنصرية بالمسكنات أو بالاكتفاء بتضميد جراح الضحايا. الحل هو تحقيق المساواة في الفرص والمعاملة بين جميع المقيمين في البلد المعين، بغض النظر عن الانتماء القومي. وإن كان هذا الهدف صعب التحقيق إلا أنه الوحيد الذي ينسجم مع القيم الإنسانية الكلية. وهو الوحيد الذي يمهد الطريق لعالم بلا تمييز عنصري. الهدف المباشر الذي يتحرك من أجله المناهضون للعنصرية في المرحلة الراهنة هو تحريم التمييز بالقانون، وتحقيق خطوات جدية لمشاركة الأجانب المتساوية في انتخابات الحكم المحلي.

العمل الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية، يتلقى في كل أنحاء ألمانيا دعماً رسمياً مقرراً بحكم القانون لا يمكن أن يقدر بثمن. وفي هذا العمل أيضاً ينشأ ويتطور التعاون بين المواطنين الألمان والأجانب ويسهم فيه العرب في مختلف أنحاء ألمانيا بقدر متزايد.

هـ ـ قضايا المستقبل

أولاً: يتوقف اتباع ألمانيا (وبلدان الاتحاد الأوروبي عموماً) لسياسة منفتحة أو منغلقة تجاه المهاجرين على النحو الذي سيتخذه تطورها الاقتصادي والتقاني في إطار وضعية ديمغرافية تتسم بانكماش سكاني وارتفاع نسبة المسنين ومن هم خارج القوى العاملة في مجموع السكان، وانخفاض معدلات المواليد من ناحية أخرى، الوضع الذي أدى إلى نشوء أزمة تمويل الصناديق الاجتماعية وصناديق المعاشات التي ارتفعت تكلفتها بشكل هائل. كما يتوقف على اعتبارات سياسية استراتيجية وتكتيكية يحددها توجه

سياسات ألمانيا إزاء المناطق التي يأتي منها المهاجرون.

والاتجاه الثابت الذي تشير إليه التطورات في المجال السياسي والاقتصادي والقانوني هو العزم على قصر استيراد القوى العاملة على بلدان الاتحاد مثل البرتغال وإسبانيا، مقابل الحد من عدد المهاجرين من خارج دول الاتحاد الأوروبي. ويقدر الاقتصاديون حاجة ألمانيا إلى ٣٠٠ ألف يد عاملة شابة سنوياً تسهم باشتراكاتها في ملء صناديق الضمان الاجتماعي والمعاشات الخاوية، إلا أن الاتجاه الذي تعزز في السنوات الأخيرة هو تفضيل تقانة توفر الأيدي العاملة في الداخل، والاستفادة في الخارج من بلدان الأجور المنخفضة (في أوروبا أساساً) لتخفيض نفقات الإنتاج وتعظيم الأرباح. وكبديل لاستيراد قوى عاملة تُصمّم بدائل تعتمد على خصخصة أنظمة الضمان الاجتماعي والمعاشات لتحرير الدولة من عبء التمويل وتحميله للعاملين.

ولأن الطريق الذي سيتم سلوكه هو مجال صراع اجتماعي وسياسي، يمكن القول أيضاً إن الخيارات الاجتماعية التي ستنتصر في النهاية ستحدد أيضاً مدى انفتاح ألمانيا والاتحاد الأوروبي على الهجرة من مناطق العالم الأخرى.

ومن المؤكد أن المعدلات العالية لنمو الجاليات العربية التي شهدناها من السبعينيات إلى التسعينيات لن تتكرر في المنظور القريب إلا إذا حدث تغيير كيفي في سياسات الاتحاد الأوروبي إزاء قضية الهجرة، ولا توجد مؤشرات على ذلك في الوقت الحاضر.

ثانياً: تمر الجاليات العربية الآن بالفعل بالمراحل التي مرت بها الجاليات الأقدم في ألمانيا. عملية الاندماج في المحيط الاجتماعي والثقافي للمجتمع الألماني تمضي قدماً. وهناك عشرات الآلاف من الأطفال والشباب الذين يزورون المدارس والمعاهد الألمانية. وثمة جيل ولد في ألمانيا دخل لأول مرة حياة العمل في البلد الذي هاجر إليه والدوهم من عشرين سنة أو أقل. ويعيش معظم هذا الجيل مشاكل مضاعفة ويواجه تناقضات لا مهرب منها، فهو من ناحية يشارك رفاق السن من الألمان في فرصة التعلم في نظام تعليمي متقدم، ومن ناحية أخرى تصدمه قلة فرص التأهيل المهني والحصول على عمل، وهو يعيش في مجتمع يحترم حرية التفكير ويتيح حرية التعبير، ولكنه من ناحية أخرى يحس بشكل متزايد بالتمييز الذي عرفته منذ زمن أجيال المهاجرين الأتراك. البلد مسقط رأسهم، والذي لغتهم لغته، لا يعترف بهم كمواطنين، والبلد الآخر، بلد الأب في الغالب، أو بلد الأب والأم، لا يجيدون لغته أو لا يعرفونها، ويحسّون فيه بغربتهم. قضية الهوية، لا يكفي لحلها جواز سفر. ومع ضرورة النضال من أجل حق الحصول على مواطنة مزدوجة لمن يرغب من المهاجرين وأبنائهم، إلا أن التطور الحر والسليم للجيل الناشئ يتطلب من الأطراف كافة الاعتراف من دون حساسيات بأن هؤلاء الشباب والأطفال ذوو هوية مزدوجة، قد تكون لبعض الوقت، هوية انتقالية، وقد تظل مزدوجة.

والأمر الحاسم هو: أين سيتحقق الاستقرار؟ وأي جو ثقافي سيكون الأكثر تأثيراً؟

وما مدى عمق الصلة بالجذور؟

ثالثاً: مستقبل الجاليات العربية يتأثر بالطبع بالتطورات داخل بلد المهجر. ولكنه يتوقف إلى حد حاسم على النجاح في الحفاظ على الصلة بالثقافة القومية، ولكن ليس بشكل المتلقي فقط، بل بمعايشة الوطن الأصلي همومه واهتماماته، وبالممارسة الفعالة لحياة ثقافية مرتبطة بالجذور. ولهذا فإن كل نشاط ـ مهما كان صغيراً ـ يخدم تعليم اللغة العربية، ويبني صلة النشء بالتاريخ القومي والثقافة القومية على ثرائها وتنوعها، وبالقضايا الراهنة التي تشغل وطن الآباء، يعد لبنة في بناء جسر دائم يربط الجالية بالجذور.

والجو المجتمعي العام الذي تعيش فيه الجاليات له أثره في إنجاح هذا الاتجاه أو ذاك. ولمستقبل العلاقات العربية ـ الألمانية أثر لا شك فيه في الجو المجتمعي العام:

ـ كيف ستسير العلاقات بين ألمانيا والبلدان العربية في المستقبل؟ هل ستكون علاقات تعاون على أساس التكافؤ أم ستمارس ألمانيا سياسة الدولة العظمى صاحبة «المصالح الحيوية» في المنطقة (الوضع الاستراتيجي، النفط، الأسواق العربية)؟

ـ أي مسار سيتخذه التطور الثقافي لبلدان الاتحاد الأوروبي؟ هل ينتصر مشروع «المجتمع المتعدد الثقافات»، بحيث تنفتح هذه البلدان أيضاً على الثقافات غير الأوروبية، ومنها ثقافات المهاجرين، أم تتشكل «هوية أوروبية» تعكس نزعة تعالٍ قومي، بحيث يبدو الانصهار في بوتقة ثقافة «الاتحاد الأوروبي» هو السبيل للحصول على تكافؤ الفرص؟

وماذا عن بلدان المنشأ؟ هل ستقوم بمسؤولياتها الثقافية والاجتماعية تجاه مواطنيها في المهجر، وبخاصة تجاه الأجيال التي ستولد بعيداً عن أرض الأجداد؟ هل ستعتبر وجود مواطنين لها في الخارج فرصة لإقامة جسور بين الثقافة القومية وثقافات العالم؟ هل ستتيح التسهيلات الضرورية ليتلقى الأبناء تعليمهم العالي في بلد الآباء؟ هل تزيل العقبات البيروقراطية لتسهيل عودة المسنين إلى الوطن، أم تقصر العلاقة معهم على التعامل المالي والضريبي، والأمني؟

القسم الثالث

وثائق وبيان المؤتمر

أولاً: تقارير اللجان الفرعية

١ ـــ تقرير «لجنة العلاقات العربية ـــ العربية والعلاقات العربية مع دول الجوار»

خالد السفياني

عرفت اجتماعات لجنة العلاقات العربية ـ العربية والعلاقات العربية مع دول الجوار والعالم، نقاشاً عميقاً شاملاً لمختلف جوانب العلاقات القائمة بين مختلف الأقطار العربية وبينها وبين دول الجوار وبقية دول العالم.

وقد رصدت اللجنة ما عرفته العلاقات العربية ـ العربية في السنة الأخيرة من تطورات، إيجابية أو سلبية، مع ما لذلك من أثر في مستقبل الأمة العربية وفي مواجهة التحديات التي تطرحها التحولات الدولية والمخططات التي تستهدف إعاقة كل إمكانية لبناء وحدة عربية تتأسس على قوة اقتصادية وتقنية قادرة على تحقيق تنمية قومية شاملة.

كما وقفت اللجنة على ما يتهدد الأمة العربية وما يحاك ضدها من مؤامرات من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والعدو الصهيوني بالتعاون أحياناً مع بعض دول الجوار سواء على الساحة الفلسطينية أو بالنسبة لضرب كل قطر عربي أو إسلامي يتخذ خطوات نحو التنمية وبناء قوة اقتصادية والاتجاه نحو تطوير إمكانياته العلمية والتقنية وبلورة إرادة حقيقية لإقامة وحدة عربية شاملة.

وهكذا، فقد وقفت اللجنة، على الخصوص، على ما يشكّله حصار العراق وضربه وتهديد وحدته، وحصار ليبيا والسودان، من خطر يتهدد الأمة العربية كاملة، وما يتعرض له الجنوب اللبناني من اعتداءات وحشية، وما تقابل به من مقاومة باسلة، وكذا عند الإجراءات والمخططات التي تحاك ضد الجولان العربي السوري.

كما وقفت على ما تشكله المؤتمرات الاقتصادية الشرق أوسطية والآليات التي خلقها مؤتمر برشلونة، وما تهدف إليه من إرادة للهيمنة الأمريكية من جهة والأوروبية من جهة أخرى، للسيطرة على الأمة العربية، وتفتيت واستنزاف ثرواتها وخيراتها ومن تمييع للروابط العربية، ومصادرة للحق العربي في البناء الاقتصادي والثقافي والسياسي المشترك، ودعم

للتطبيع العربي مع الكيان الصهيوني.

وقد خلصت المناقشات المعمقة لمختلف الجوانب المتعلقة بالعلاقات العربية ـ العربية والعربية مع دول الجوار والعالم إلى:

ـ إدانة كل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني والتنديد بكل من يسخّر لها في الوطن العربي وتؤكد ضرورة تفعيل المقاطعة العربية الشاملة وفضح المطبعين.

وتحيي اللجنة المقاومة الباسلة في جنوب لبنان، والموقف السوري اللبناني الموحد في مواجهة المخططات الصهيونية الأمريكية.

ـ التعبير عن الاستغراب الشديد من الاستجابة غير المشروطة للقرارات الجائرة وغير الإنسانية بمحاصرة العراق وليبيا والسودان في الوقت الذي تقع فيه الهرولة صوب فك العزلة عن العدو الصهيوني وعلى رغم الاتفاقية العربية للدفاع المشترك.

وتعتبر اللجنة أن الواجب القومي والإنساني يفرض على الأقطار العربية الإعلان الفوري عن رفع الحصار ـ الجريمة المفروضة على الشعوب العربية الثلاثة، وتنفيذ ذلك.

وتدعو اللجنة إلى العمل على إزالة جميع الشوائب والملفات العالقة التي خلفتها حرب الخليج، كما تؤكد ضرورة بناء علاقات عربية قائمة على التضامن والتعاون.

ـ ضرورة دعم كل محاولات التقارب بين الأقطار العربية وتأييد، ودعم، الجهود العربية لتفعيل التصالح الداخلي، وعلى الخصوص بالنسبة للسودان والصومال.

وتوصي اللجنة بتشكيل فريق شعبي للتحرك في هذا الاتجاه.

ـ الدعوة للعمل على تفعيل وتطوير الاتحادات الاقليمية، والبحث في سبل تحديث أنظمتها في اتجاه توطيد الصلة، وعلى أساس أن تشكل جسوراً للوحدة العربية، كما تؤكد اللجنة ما للمصالح الاقتصادية والثقافية من أهمية في تمتين روابط هذه الاتحادات والحيلولة دون تأثرها بالخلافات السياسية والصراعات الظرفية.

ـ تسجل اللجنة إيجابياً نجاح المقاومة العربية للمؤتمر الاقتصادي في الدوحة، مما يؤكد أن الأمة العربية قادرة على امتلاك قرارها ومواجهة المخططات التي تستهدفها.

ـ الأهمية التي تكتسبها بعض المبادرات التي تهدف إلى خلق تعاون اقتصادي عربي، مما يتطلب الدعم والتشجيع، مع التأكيد على أن نجاح هذا التعاون يتوقف إلى حد كبير على إقامته على أساس من التكافؤ والحرص على تحقيق مصالح جميع أطرافه، وانطلاقاً من التخطيط القومي المبني على التكامل الاقتصادي العربي، مع التأكيد على الأهمية الحيوية لإقامة السوق العربية المشتركة.

ـ الضرورة القصوى لفتح الحدود بين جميع الأقطار العربية وتأمين انتقال السلع ورؤوس الأموال بينها، وإزالة كل العراقيل، في وجه انتقال المواطن العربي بين الأقطار

العربية، مما يتطلب إلغاء نظام التأشيرة. وفي هذا الإطار تحيي اللجنة الأقطار العربية التي ألغت التأشيرة بالنسبة للمواطنين العرب وتدعو إلى تعميم هذا القرار.

ـ تفعيل، وتطوير، الجامعة العربية والمنظمات المرتبطة بها وإحياء مؤسساتها الاقتصادية بهدف أن تشكل إحدى آليات العمل العربي المشترك في المرحلة الراهنة، مما يتطلب، وباستعجال، تشغيل مؤسسة القمة بشكل دوري وبغضّ النظر عن الظروف السياسية. كما يقتضي مراجعة اللوائح الداخلية للجامعة العربية بما يضمن فعالية أكبر في تنفيذ مقرراتها على مختلف المستويات، وإعطاء الأمين العام صلاحيات شبيهة بصلاحيات الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة التي قبلتها كل الأقطار العربية. كما تؤكد ضرورة إنشاء محكمة العدل العربية ووضع آليات عملية لمعالجة النزاعات العربية ـ العربية بما يحمي الأمن القومي ويقوي مناعته.

ـ خلق شبكة للاتصال بين أعضاء المؤتمر بابتداع الأشكال المناسبة لإقامة العلاقات، وللتواصل وتنسيق العمل الشعبي بمختلف أشكاله، والمساهمة في العمل على توحيد أطراف العمل الوطني في الساحة العربية.

ـ ضرورة التمييز بالنسبة للعلاقات مع دول الجوار بين موقف كل دولة على حدة وبين موقف الحكام وموقف الشعوب، ودراسة الأسباب الموضوعية التي تعوق التنسيق والتعاون معها، مع التأكيد على دور المصالح الاقتصادية في تثبيت العلاقات، إضافة إلى الروابط الحضارية الدينية والثقافية وغيرها.

وإذ تعبر اللجنة عن تقديرها للدور الذي تقوم به بعض الأقطار العربية في تمتين، وتوثيق، العلاقات مع دول الجوار، تؤكد ضرورة تنسيق جهود الأقطار العربية مجتمعة في هذا المجال، بما يخدم المصلحة القومية العليا ويحافظ على الحقوق العربية.

وتوصي اللجنة الأمانة العامة للمؤتمر القومي بتوسيع نطاق الحوار والتواصل مع مختلف المفكرين والمنظمات الشعبية في دول الجوار من أجل ترسيخ العلاقات وبلورة الحرص على احترام مصالح كل طرف وإذابة أسباب عدم الثقة.

ـ تدين اللجنة الحلف العسكري التركي ـ الصهيوني، والموقف التركي العسكري والاستخباري والانتهاك والغزو المتكرر لشمال العراق، واستخدام قضية المياه ضد الأقطار العربية، وتؤكد أن ذلك لا يخدم المصالح الاستراتيجية التركية، كما أنه يشكل تهديداً لمصالح الأمة العربية والإسلامية، مما يتطلب فتح القنوات، وتعميق التواصل مع مكونات المجتمع التركي، وإعادة النظر في العلاقات العربية ـ التركية الاقتصادية. وتؤكد اللجنة دعم الموقف السوري ـ العراقي من موضوع المياه.

ـ تؤكد اللجنة أهمية التحسن الذي عرفته العلاقات العربية ـ الإيرانية وتشيد بالموقف الإيراني من الصراع العربي ـ الصهيوني ودعم المقاومة في جنوب لبنان، وتؤكد التضامن مع إيران بالنسبة لكل محاولات التهديد والحصار التي تستهدفها، وتلح على ضرورة تطوير

التعاون العربي ـ الإيراني، وتعزيز التواصل الشعبي في جميع مجالات التعاون.

وتؤكد اللجنة أهمية حل مشكلة الجزر العربية بين إيران والإمارات العربية المتحدة بالحوار وبالوسائل السلمية على قاعدة القانون الدولي لإزالة كل العوائق التي تعرقل تطوير العلاقات الإيرانية ـ العربية وتجنيب المنطقة أزمات إضافية.

ـ تسجل اللجنة التقصير العربي الرسمي والنخبوي إزاء دول الجوار الافريقي والقارة الافريقية بشكل عام.

وتدعو إلى إقامة جسور الحوار والتعاون مع الشعوب الافريقية، ودول الجوار منها بشكل خاص، وإلى تمتين الروابط الثقافية والاقتصادية والسياسية، وإزالة ما ترسب من انطباعات سلبية رسخها على الخصوص الاستعمار القديم والجديد.

ـ ونظراً للأهداف المعلنة والخفية للمؤتمرات الاقتصادية الشرق أوسطية، ولما تمخض عن مؤتمر برشلونة من آليات تهدف جميعها إلى إعاقة التطور والوحدة العربيين، وفتح المسالك للتعامل الصهيوني، وبسط السيطرة الأمريكية ـ الأوروبية ـ الصهيونية على الوطن العربي، فإن اللجنة تؤكد أن لا بديل لمواجهة هذه المخططات الاستعمارية عن الاتجاه الصادق والحثيث نحو بناء الوحدة العربية انطلاقاً من التنسيق الشامل في المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية وإعمال القرارات الصادرة عن مختلف مؤسسات الجامعة العربية.

وفي هذا الإطار، تدعو اللجنة المؤتمر القومي إلى مخاطبة المؤسسات العربية غير الحكومية من أجل تفعيل أكبر لدورها في تقريب وجهات النظر العربية، وتطوير العمل العربي المشترك واستحضار هدف الوحدة العربية فيما تقوم به من أنشطة وتحركات.

وتوصي اللجنة الأمانة العامة للمؤتمر:

ـ بإقرار تحديد شهر كامل لتحدي الحصار المفروض على العراق مع تشكيل لجنة لتنسيق إنجازه بين الأقطار العربية.

ـ بالعمل على مطالبة الدول العربية بالاهتمام بمسألة الوعي القومي الوحدوي في المناهج التعليمية في مختلف المراحل الدراسية.

ـ بالدعوة لإقامة مؤسسة جامعية عربية للتكنولوجيا والبحث العلمي للمساهمة في خلق جيل عربي وحدوي تساهم كل الدول العربية في ميزانيتها وتسييرها.

ـ بتوفير سبل الاستفادة من الطاقات والكفاءات العلمية العربية المهاجرة.

ـ بالتنبه إلى مخاطر التغريب التي تهدد الثقافة العربية وإلى مواجهة الفرانكفونية وما تمثله من مخططات تهدف إلى المس بثوابت الأمة العربية اللغوية والفكرية وفتح باب الغزو الفكري والاستلاب الحضاري.

- بتشكيل لجنة لبدء التنسيق بين المنظمات الشعبية العربية ذات الطابع القومي.

- بإحداث لجنة قومية للمتابعة الإعلامية.

- بالعمل على إنشاء منظمة للإغاثة العربية تساهم فيها الدول والأفراد والمنظمات الشعبية لتقديم الإغاثة ودعم تخفيف آثار الحصار ومساعدة المنكوبين.

- بالتأكيد على استقلالية المنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني المحلية والقومية لإضعاف النزعة القطرية وتعزيز القدرة على مواجهة التآمر والأخطار الخارجية.

- بالعمل على تأسيس منتديات وطنية للمؤتمر القومي.

- بالدعوة إلى توحيد التشريعات والقوانين العربية.

- بالاهتمام بعرب المهجر في أوروبا والولايات المتحدة وكندا وأمريكا اللاتينية والاستفادة من إمكانيات تحركهم لخدمة القضايا العربية.

٢ ــ تقرير «لجنة المجتمع والدولة»

انعقدت لجنة المجتمع والدولة المنبثقة عن المؤتمر القومي العربي في دورته الثامنة يومي ٢٨، ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩٨. وشارك في عضويتها ٤٣ عضواً من أعضاء المؤتمر، وتشكل مكتبها من د. عصام نعمان رئيساً، ومحسن عوض مقرراً.

استرجعت اللجنة الدراسات ذات الصلة الواردة في تقرير حال الأمة المقدم للمؤتمر، والتقارير الصادرة عن لجنة «المجتمع والدولة» خلال الدورة السابقة للمؤتمر في آذار/مارس ١٩٩٧. كما خصصت اللجنة جلسة كاملة لاستخلاص المسائل المحورية، بلورها رئيس اللجنة في اثنتي عشرة قضية تتعلق أربع منها بالديمقراطية كمفهوم ومؤسسات وممارسة، وتتعلق ست منها بحقوق الإنسان، وتتعلق إحداها بدور الدولة والعلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني. وتتعلق الأخيرة بتقييم المستجدات ذات الصلة على الساحة العربية منذ انعقاد الدورة السابقة للمؤتمر القومي العربي.

الديمقراطية ركزت مناقشات اللجنة على الديمقراطية باعتبارها المدخل الصحيح لتحقيق التحرر الوطني والقومي والتقدم والتنمية الشاملة والوحدة الوطنية والقومية، فضلاً عن دورها كوسيلة لترشيد القرار في الوطن العربي، والحل السلمي للتناقضات الاجتماعية، وتطوير التشريعات الوطنية والرقابة على السلطة التنفيذية.

وشدد المشاركون على عدد من الأبعاد المفاهيمية لقضية الديمقراطية بالترابط بين الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان، ورفض جميع الذرائع المطروحة لتجاوز استحقاقاتها، وفي مقدمتها التذرع بالخصوصيات الحضارية والثقافية، أو الظروف الاستثنائية، أو مستوى الوعي. وخلصوا إلى أن هذه الذرائع إنما تهدف في النهاية إلى احتكار الحكم وفرض سلطة «استبدادية» غير مبررة، وتجميد التطور السياسي.

وحذرت اللجنة من الأشكال الزائفة للديمقراطية، التي تعتمد الإقصاء والاستبعاد، وتحول دون مشاركة قطاعات عريضة من المجتمع العربي في ممارسة حقوقها الدستورية، وتسمح بوجود شكلي للمؤسسات الحزبية والنقابية والأهلية، يعتمد الانتقائية ويقيد حقها في التعبير والوصول إلى الرأي العام، بينما يحظر أشكال الاحتجاج السلمي ويدفع بممارسيه إلى السجون، الأمر الذي يفضي في النهاية إلى تغييب التعددية وإنتاج مجالس

تمثيلية تعبر عن الرأي الواحد، فتفقد هذه المجالس وظيفتها كأداة للحوار الوطني والتعبير عن المصلحة العامة، كما تفقد الديمقراطية دورها كأداة لحل التناقضات الاجتماعية والانتقال السلمي للسلطة.

وخلصت اللجنة إلى أن مسؤولية إعاقة الديمقراطية لا تقع على عاتق السلطة فحسب في البلدان العربية، بل تتحمل الأحزاب والقوى السياسية أيضاً جانباً من المسؤولية بعدم إشاعتها للديمقراطية داخل تنظيماتها وأبنيتها السياسية والاجتماعية، وركون بعضها إلى الهوامش الشكلية المتاحة للمشاركة، أو الانسياق وراء تناقضاتها الثانوية، وعجزها المزمن عن العمل الجبهوي.

كما خلصت اللجنة إلى أن إشكالية الانتقال إلى الديمقراطية تتطلب نضالاً مستمراً من أجل إسقاط القوانين المقيدة للحريات، وإطلاق الحريات العامة، وبخاصة حرية الرأي والتعبير والحق في التنظيم السياسي، والتربية على القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان عبر الوسائط المختلفة للتنمية السياسية، وتأكيد حق الجماعات المهمشة في المشاركة وفي مقدمتها المرأة التي تمثل نصف المجتمع. ولاحظت اللجنة بهذا الخصوص المفارقة بين تضاعف تسجيل النساء في الانتخابات النيابية التي شهدها أحد الأقطار العربية، وأثرها العكسي المتمثل في تدني تمثيل المرأة في هذا القطر، وبالمثل رفع الحظر عن مشاركتها السياسية في قطر آخر في الوقت الذي تحجب فيه أبسط حقوقها مثل استخراج رخصة قيادة سيارة.

حقوق الإنسان

عبّرت مداخلات الأعضاء عن الانشغال بثلاث قضايا رئيسية في مجال حقوق الإنسان:

ـ الحالات الحادة

وفرت مناسبة إحياء الصهيونية للذكرى الخمسين لتأسيس دولتها العدوانية على أرض فلسطين، حصيلة كبيرة من المعلومات حول حجم الانتهاكات التي ارتكبتها، ولا تزال، إسرائيل لحقوق الشعب الفلسطيني، وطابعها الفريد مثل تقنين التعذيب وهدم المنازل، التي تحوّل بعضها بحكم التراكم على هذا المدى الزمني الطويل إلى آليات لتكريس واقع الاحتلال، مثل مصادرة الأراضي التي طالت نحو ٦٥ بالمئة من الأراضي المحتلة، والاستيطان الذي يتجذر بشكل سرطاني، ويحيل التجمعات الفلسطينية إلى بانتوستانات «منعزلة».

وبينما كان يفترض أن تمثل السلطة الفلسطينية ملجأ للشعب الفلسطيني من عسف الغاصب المحتل، فإنها انتهجت نهجاً قمعياً شأن باقي السلطات العربية على الساحات الوطنية، بانسياقها تحت وطأة اتفاق أوسلو والضغوط الأمريكية ـ الإسرائيلية الشديدة لقمع مختلف أشكال الاحتجاج على واقع الاحتلال وممارساته.

وتضيف ممارسات السلطات العربية من جانبها تجاه المواطنين الفلسطينيين على أرضها عمقاً إضافياً لمعاناة الشعب الفلسطيني، بالقيود التي تفرضها على إقامة أبنائه وحركتهم وعملهم، وبخاصة في مناطق المخيمات، ناهيك عن تعبيرهم السياسي في البلدان العربية كافة.

وعلى صعيد آخر استعرضت اللجنة الحالة المأساوية التي يعانيها الشعب العراقي جراء استمرار الحصار المفروض عليه للعام الثامن على التوالي، ولاحظت عدم كفاية الإجراءات الدولية التي اتخذت لتحسين إمدادات الغذاء والدواء من خلال اتفاقية «النفط مقابل الغذاء» حتى في صيغتها المعدلة، للوفاء بالاحتياجات الضرورية الماسة للشعب العراقي في ظل التعنت الأمريكي ـ البريطاني. وأعربت اللجنة عن تنديدها باستمرار مشاركة الأنظمة العربية في هذا الحصار الجائر، وتخاذلها عن اتخاذ موقف إيجابي من وقف القتل البطيء للشعب العراقي، على رغم وفاة أكثر من مليون مواطن. وأعربت اللجنة عن تقديرها للرفض الشعبي العربي المتزايد لاستمرار الحصار والعقوبات الجائرة، كما طالبت بالرفع الفوري للحصار وإعادة دمج العراق في الأسرة العربية والمجتمع الدولي.

كما بحثت اللجنة أشكال الحصار المختلفة المطروحة على ليبيا والسودان تحت ذرائع مختلفة، وبينت المفارقة بين تقنيات ما يسمى بـ «الشرعية الدولية» من جهة، بزعم تطبيق القانون الدولي، والسلوك الأمريكي ـ البريطاني من جهة أخرى، وهو ما اتضح بشكل خاص إزاء حكم محكمة العدل الدولية في شأن قضية لوكربي.

وتوقفت اللجنة باهتمام شديد عند ظاهرة العنف والإرهاب المستشرية في عدد من البلدان العربية تحت ستار الدين، التي استفحلت خطورتها في العام الماضي، وهددت بانفلات كامل في بلد مثل الجزائر سواء بحجم المذابح، أو بتطور آليات العنف، أو بامتدادها إلى تهديد عصب الاقتصاد القومي ببدء تخريب منشآت النفط، وعلى رغم التفاوت الكبير في أبعاد هذه الظاهرة من بلد عربي إلى آخر، فقد هددت في مصر عصباً آخر للاقتصاد القومي بتوجيه ضربة موجعة لمرفق السياحة، وأهم من ذلك محاولة إشاعة التوتر الاجتماعي باستهداف بعض المواطنين المصريين الأقباط، الأمر الذي عبّر الشعب المصري بجميع فئاته عن رفضه.

دور الدولة وعلاقتها بالمجتمع

١ ـ ناقشت اللجنة المبررات المطروحة لانسحاب الدولة من المجالين الاقتصادي والاجتماعي تحت زعم زيادة كفاءتها في المجالات الأخرى في ما اصطلح على تسميته بـ «الحكم الجيد»، في الوقت الذي يصعب فيه الفصل بين الأدوار المختلفة للدولة، الأمر الذي أدى ببعض دعاة تقليص دور الدولة إلى الدفاع عنه مجدداً، واستدعائه لحفظ التوازن الاجتماعي الذي يتأثر بـ «تحرير» قوى السوق من كل ضابط.

٢ ـ وعلى رغم انتقاد المشاركين في اللجنة لأداء الدولة القطرية عموماً، فقد ذهبوا

إلى أن انسحابها من العملية الإنتاجية وتوفير الخدمات الأساسية سوف يضاعف من عجز شرائح متزايدة من المجتمع عن إشباع احتياجاتهم الضرورية من السلع والخدمات. وبالإضافة لهذا البعد الاقتصادي الاجتماعي لقضية دور الدولة، فإن للقضية ذاتها بعدها اللصيق بالأمن القومي بامتداد الدعوة لانسحاب الدولة إلى بعض المجالات الاستراتيجية، مثل خصخصة المرافق الحيوية والمصارف وشركات التأمين.

٣ ـ إن القيود التي تفرضها الدولة على المجتمع المدني تحت وهم تحصين نفسها، قد تؤدي إلى إنجاز هذا الهدف، لكنها تخلق، في الوقت نفسه وعلى المدى الطويل مخاطر أشد من خلال إضعاف هذا المجتمع، ودفعه إلى الغلو، وإضعاف حصانته ضد الاختراق الخارجي تحت إغراء الدعم والتمويل.

وقد خلص المشاركون إلى ضرورة فض الارتباط بين تأكيد أهمية تفعيل دور المجتمع المدني ومؤسساته المختلفة من جهة، وإضعاف دور الدولة من جهة أخرى، إذ يجب أن تتجه الجهود لتعزيز قوى المجتمع المدني في إطار دولة قوية.

التوصيات

وفي ضوء هذا التحليل أوصت اللجنة بما يلي:

١ ـ الديمقراطية والحريات

أ ـ تطوير الأنظمة الانتخابية في اتجاه اعتماد نظام القائمة النسبية الذي يقيم المفاضلة بين المرشحين على أساس البرامج وليس الأشخاص.

ب ـ رفض الاختيار المغلق بين مواجهة الاستعمار من ناحية، وتحقيق العدل الاجتماعي من ناحية أخرى، وإقامة الديمقراطية من ناحية ثالثة، والنظر إلى التكامل بين الأهداف الثلاثة.

ج ـ إيلاء قضية المشاركة السياسية للمرأة أهميتها، والعمل على فتح باب الحوار والتفاعل بين الجمعيات الأهلية النسائية.

د ـ دعوة الأحزاب السياسية إلى اعتماد الديمقراطية في تشكيل أجهزتها، وفي اتخاذ قراراتها، انطلاقاً من أن فاقد الشيء لا يعطيه.

٢ ـ حقوق الإنسان

أ ـ تبنت اللجنة توصية تدعو إلى طرح قرار مجلس الأمن اللاإنساني في شأن الحصار والعقوبات الدولية المفروضة على العراق على استفتاء شعبي عالمي، يجري داخل، وبواسطة مختلف مؤسسات المجتمع المدني في العالم قاطبة، بفرض إثبات رأي الشعوب المناهضة لتجويع أطفال العراق.

ب ـ كما توصي اللجنة بتدعيم موقف ليبيا الداعي إلى قيام محكمة العدل الدولية في لاهاي بالنظر في قضية لوكربي بعد قرار هذه المحكمة باعتبار نفسها مختصة، ورفع الحصار غير المسوغ عن ليبيا.

ج ـ إدانة جميع حركات المعارضة المسلحة ذات المنطلقات المتعصبة المنهجية أو الطائفية أو العرقية، التي تستهدف تحت ذريعة معارضة النظام الحاكم تمزيق وحدة النسيج الوطني.

د ـ مطالبة الأنظمة العربية كافة بإطلاق المعتقلين السياسيين كافة ومطالبة تلك التي ترفع رايات القومية التوقف الفوري عن اضطهاد القوميين.

هـ ـ التأكيد على أن حقوق الإنسان لها خصوصيتها الحضارية، بالإضافة إلى طابعها العالمي، ولئن كان من غير المطلوب أن تمثل هذه الخصوصية حائلاً «دون إعمال حقوق الإنسان»، إلا انه من غير المطلوب في الوقت نفسه نزع تلك الحقوق عن سياقها الحضاري.

و ـ تأسيس فروع للمنظمة العربية لحقوق الإنسان في كل قطر عربي حتى يسهل رصد انتهاكات حقوق الإنسان والحيلولة دون تكرارها.

ز ـ الاعتراف بحقوق الجماعات ذات السمات الثقافية الخاصة وحل مشكلاتها في إطار ديمقراطي، وتفويت المحاولات الخارجية لتهديد اللحمة الوطنية بزعم مقاومة الاضطهاد الديني.

ح ـ اقترح تفعيل عمل اللجان الشعبية في جمع التبرعات، وتنظيم الزيارات الجماعية لعواصم الأقطار المحاصرة.

ط ـ الاهتمام بالطفولة، وتصحيح الاختلالات المرتبطة بها، من قبيل الاتجار بالأطفال، وتشغيلهم، وحرمانهم من الرعاية الصحية، وانحرافهم الاجتماعي.

ي ـ نشر ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان.

٣ ـ الدولة والمجتمع

أ ـ التحذير من وضع السلطات القائمة في بعض الأقطار العربية يدها على مؤسسات المجتمع الأهلي، وكذا من مخاطر اعتماد بعض المؤسسات الأهلية العربية على التمويل الأجنبي.

ب ـ حشد طاقات الجماهير والدعوة لتحمل الطلائع مسؤولياتها في مؤسسات المجتمع المدني. وفي السياق نفسه، يتم اقتراح تشكيل لجنة للشباب القومي لتكون همزة الوصل بين المؤتمر القومي العربي والجامعات العربية.

ج ـ إقامة علاقة الدولة بالمجتمع على أساس من الاعتماد المتبادل.

د ـ تفعيل دور الدولة في التخطيط والإنتاج.

٣ ــ تقرير «لجنة الأمن القومي العربي»

عقدت لجنة الأمن القومي العربي المنبثقة عن المؤتمر القومي العربي الثامن ثامن جلسات عمل يومي ٢٨ ـ ٢٩/٤/١٩٩٨. وقد تشكل مكتبها من اللواء طلعت مسلم رئيساً، والدكتور هيثم الكيلاني مقرراً.

ناقشت اللجنة شؤون الأمن القومي في مختلف مجالاته، من خلال حالته الراهنة، وما يتعرض له من مخاطر وتهديدات وانتهت إلى مجموعة من التوصيات.

شكلت لجنة الأمن القومي العربي في عام ١٩٩٧ بصورة عامة، استمراراً لما كانت عليه في الأعوام القليلة السابقة، وبخاصة من حيث فقدان الإرادة السياسية الجماعية القادرة على إحياء مفهوم الأمن القومي وتفعيل أجهزته وآلياته، ومن حيث تهدّم الأسس التي بني عليها، وتصاعد وتكثيف الهجمة الأمريكية والصهيونية على الوطن العربي وبدء إقامة حزام التفافي حول هذا الوطن.

لهذا اتجهت اللجنة إلى ضرورة العمل على العودة إلى أصول الأمن القومي، والتأكيد على قومية القضية الفلسطينية، وعلى تحمل الأمة مسؤولية حلها بما يحقق تحرير فلسطين والأراضي العربية الأخرى من الاحتلال الصهيوني وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني، كما أكدت اللجنة على أن المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الأجنبي هي السبيل الشرعي لتحرير الأرض العربية.

أكدت اللجنة أن الصراع العربي ـ الصهيوني لا يزال يشكل البؤرة الرئيسية لتراكم المخاطر التي تهدد الأمن القومي ومصير الأمة. فهو صراع على الوجود وليس صراعاً على حدود أو أراض أو مصالح.

لاحظت اللجنة نشوء بعض مظاهر التطبيع مع العدو الصهيوني، وهي تعتبر أي شكل من أشكال التطبيع انتهاكاً للأمن القومي، وبخاصة حينما يتعلق الأمر بالهوية القومية وشؤون الثقافة واللغة والتربية وأسس الحضارة العربية الإسلامية.

ناقشت اللجنة حالة الحصار المفروضة على بعض الأقطار العربية (العراق وليبيا والسودان) وما أدت إليه في العراق من نتائج كارثية، فالحصار وسيلة لإبادة مرحلية ممنهجة للشعب العراقي.

إلى جانب ذلك، تصاعد الوجود العسكري الأجنبي، وبخاصة في الخليج العربي، واتخذت الولايات المتحدة وبريطانيا التدابير للقيام بعدوان مسلح على العراق، في إثر الأزمة التي اصطنعتها اللجنة الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل في شباط/ فبراير ١٩٩٨.

ويدخل في إطار تصعيد الهجمة الامبريالية ـ الصهيونية تعزيز التحالف الاستراتيجي التركي ـ الصهيوني للالتفاف حول شمالي الوطن العربي.

تبنت اللجنة في ختام مداولاتها التوصيات التالية:

١ ـ متابعة إعداد المشروع الحضاري النهضوي الوحدوي باعتباره دليل عمل لجماهير الأمة وتشكيل لجنة لدراسة إنشاء صندوق قومي تطوعي لتمويل الدعوة إلى تنفيذ المشروع، وبخاصة جانبه الوحدوي.

٢ ـ إعداد «استراتيجية وخطة عمل» للصراع العربي ـ الصهيوني مع اعتبار المقاومة المسلحة ضد العدو الصهيوني وسيلة فعالة وشرعية لبلوغ هدف التحرير. وتؤكد اللجنة ضرورة توفير الدعم المادي والمعنوي لتعزيز المقاومة المسلحة.

٣ ـ تفعيل النظام العربي ومؤسساته المختلفة، وبخاصة معاهدة الدفاع المشترك وإعادة تأسيس أجهزتها، وإحياء دور المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل وتفويضه بأداء جميع المهام والأعمال التي يتطلبها دوره في مجال مقاطعة الكيان الصهيوني.

٤ ـ دعم، وتطوير، الهيئة القومية لمناهضة التطبيع مع العدو الصهيوني، وتوسيع دورها وتعزيزه في مقاومة التطبيع بمختلف أشكاله وأنواعه ووسائله، والتنسيق مع الهيئات واللجان القطرية المماثلة.

٥ ـ دعم، وتعزيز، حق الشعب اللبناني في مقاومة الاحتلال الصهيوني في تحرير أراضيه المحتلة، وذلك بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي لم يتضمن أي قيد أو شرط للانسحاب من تلك الأراضي.

٦ ـ دعم، وتأييد، سوريا في نضالها لتحرير الجولان من الاحتلال الصهيوني. وتؤكد اللجنة أن تحرير الجولان مسؤولية قومية تساعد سوريا على تحقيق التحرير.

٧ ـ الدعوة إلى مقاطعة منتوجات معسكر الأعداء الصهيوني ـ الأمريكي ـ البريطاني، ودعوة الجماهير العربية، منذ الآن، إلى مقاطعة المنتوجات التي يمكن الاستغناء عنها وتلك التي يمكن إيجاد بدائل لها.

٨ ـ المطالبة بإلغاء الاتفاقيات التي عقدت بين بعض الأطراف العربية وبين الكيان الصهيوني وإقفال السفارات ومكاتب الاتصال وسواها من وسائل التمثيل والتطبيع.

٩ ـ دعوة الشخصيات والجهات العاملة على تطبيع العلاقات بين الشعب العربي والصهيوني في الكيان الصهيوني وخارجه إلى التوقف فوراً عن الاتصال بالعدو وحل التشكيلات المقامة لهذا الغرض.

١٠ ـ اعتبار الحصار المفروض على بعض الدول العربية، وبخاصة العراق، عملاً

من أعمال الإبادة وسلاحاً للتدمير الشامل ضد الشعب العربي العراقي، ويعد انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة. وتوصي اللجنة بالعمل على اتخاذ التدابير الهادفة إلى إلغاء الحصار ومنها:

أ ـ الدعوة إلى مؤتمر شعبي عربي للمطالبة برفع الحصار ـ والعمل مع المنظمات والقوى الشعبية في مختلف أنحاء العالم، والتعاون مع الجاليات العربية في المهاجر، من أجل خلق تيار عالمي ضاغط على مجلس الأمن لكي يلغي الحصار على الدول العربية الثلاث، وبخاصة على العراق.

ب ـ تشكيل هيئة قومية تشرف وتنظم وتتابع وتنسق أعمال لجان رفع الحصار في مختلف الأقطار العربية ومواقع الجاليات العربية، والسعي لتنظيم زيارات الوفود إلى العراق، وتواصل إرسال المساعدات الإنسانية.

ج ـ مساندة محكمة برتراند رسل في دعواها ضد حالة الحصار على العراق والمطالبة بتعويض الشعب العراقي عن الأضرار التي حلت به جراء ذلك.

د ـ العمل لتنظيم مسيرة شعبية تشترك فيها الجماهير من مختلف الأقطار العربية، لتدخل إلى العراق من مختلف حدوده حاملة التعبير عن إرادة الأمة العربية في رفع الحصار عن الشعب العراقي، وفي مساعدته في محنته.

هـ ـ السعي لدى الدول العربية لتوفير ٦ دول أعضاء في منظمة الأمم المتحدة تتقدم بطلب إلى محكمة العدل الدولية لتبدي رأياً استشارياً بشأن اعتبار الحصار المفروض على العراق شكلاً من أشكال الإبادة.

و ـ دراسة إمكانية تقديم دعوة جنائية من قبل ضحايا الحصار في العراق أمام محكمة منظمة الدول الأمريكية (OAS) بواسطة محامين أمريكيين وتوفير المال اللازم لذلك.

ز ـ دعوة جميع المستشفيات والنقابات الطبية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي إلى مد يد العون إلى الأطفال العراقيين الذين عطل الحصار معالجتهم.

١١ ـ إجراء استفتاء شعبي عالمي وعربي على قرار مجلس الأمن الصادر بتاريخ ٢٧/٤/١٩٩٨ بشأن تمديد مدة الحصار على الشعب العراقي، وذلك وسيلة شعبية معبرة عن إرادة الشعوب في العالم والوطن العربي ضد الحصار الذي أصبح وسيلة إبادة لشعب عربي.

١٢ ـ دعوة الدول العربية التي تقيم على أراضيها أو مياهها الاقليمية بموجب اتفاقيات ثنائية قوات عسكرية أجنبية إلى إنهاء وجود هذه القوات فور انتهاء الدعاوي المسوغة لاستدعائها، حتى لا يعتبر وجود هذه القوات اعتداءً على سيادة الدولة المضيفة.

١٣ ـ دعوة الدول العربية التي تقيم فيها عمالة أجنبية إلى إنهاء وجود هذه العمالة والاستعاضة عنها بعمالة عربية، مع التأكيد على ضرورة التشديد والمراقبة على العمالة الأجنبية حفاظاً على الأمن الوطني وسلامته.

٤ ـــ تقرير «لجنة التنمية العربية»

عقدت «لجنة التنمية» المنبثقة عن المؤتمر القومي العربي الثامن المنعقد في القاهرة اجتماعاتها يومي الثلاثاء والأربعاء الواقعين في ٢٨ و٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩٨. وقد تشكل مكتبها من د. محمود عبد الفضيل رئيساً ود. منير الحمش مقرراً.

استعرضت اللجنة القسم الخاص بالتنمية العربية الوارد في البيان الختامي للمؤتمر القومي السابع، والتوصيات الواردة فيه على المستوى القطري والقومي فيما يتعلق بالتنمية، ودار حوار شامل حول مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية، والإصلاحات الهيكلية في الاقتصادات العربية، ودور الدولة في توجيه الحياة الاقتصادية، والدور المنوط بالقطاعين العام والخاص، وعمليات الخصخصة وتوجهاتها، وعلاقة التنمية بالديمقراطية، والعمل العربي المشترك، ومشروعات الوحدة الاقتصادية، والتكامل العربي الاقتصادي، وأهمية الإرادة السياسية في هذا المجال. كما ناقش الحاضرون التحديات التي تواجه الأمة العربية على الصعيد الاقتصادي في هذه المرحلة، وانعكاس هذه التحديات على قضايا الأمن القومي العربي والتطور الاقتصادي العربي في ظل عمليات العولمة الجارية، كما تطرق النقاش إلى دور النفط والعوائد النفطية في ظل المستجدات الدولية والاقليمية في هذا المجال.

ثم استعرضت اللجنة ما جاء في تقرير حال الأمة المقدم إلى المؤتمر القومي الثامن حول التنمية العربية.

وقد اتفق الرأي في اللجنة على أهمية القضايا التالية، من وجهة نظر «المؤتمر القومي»:

١ ـ تفاقم حدة التبعيات في الوطن العربي، وبخاصة «التبعية الغذائية» و«التبعية التكنولوجية».

٢ ـ برامج التصحيح الهيكلي ومشكلات الانتقال من «التثبيت الاقتصادي» إلى النمو والتنمية، والأنماط الملائمة لهذا النمو والتنمية.

٣ ـ برامج الخصخصة: ضوابطها وعلاقتها بالأمن القومي.

٤ ـ تفاقم مشاكل البطالة في الوطن العربي واتساع دائرة الفقر وتزايد عمليات «الاستقطاب الاجتماعي».

٥ ـ أزمة إدارة التنمية في الوطن العربي.

٦ ـ الدور المحوري لنظام التعليم وتكوين رأس المال البشري.

٧ ـ ضحايا البحث العلمي والتطوير التكنولوجي (R & D).

٨ ـ عدم التكافؤ في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، في ظل اتفاقات الشراكة واتفاقية الغات وتنامي عملية «العولمة».

٩ ـ قضايا البيئة وعلاقتها بعملية التنمية (البعد البيئي للتنمية).

وقد خلصت مدلولات اللجنة إلى أن المخرج الوحيد من المأزق الراهن للتنمية، ومن استمرار التردي والتدهور واحتمالات التفكك والتهميش هو بذل جهود مكثفة لتحقيق تنمية مستقلة وشاملة وتكاملية، في إطار يصفي الصراعات القطرية (العربية ـ العربية) ويقرب بين البلدان العربية، ويزيد التعاون فيما بينها.

ورأت اللجنة أن عملية التنمية تمتد لتشمل ما هو أبعد من مجرد النمو أو التنمية الاقتصادية، حيث تفهم التنمية بأنها شاملة لكل جوانب المجتمع بما في ذلك تطوير الثقافة الوطنية والقومية والسعي لتغيير قواعد السلوك الاقتصادي وأنماط السلوك الاجتماعي، في اتجاه يزيل العوائق ويزيد في دفع العمل المنتج وزيادة إنتاجية العمل.

وأكدت اللجنة أن التنمية لا تحدث تلقائياً بالاستناد إلى آليات السوق، وأن التنمية عمل إرادي تعبأ من أجله كل الجهود في المجتمع، كما أكدت أهمية الاعتماد على النفس الذي لا يتضمن الانكفاء على الذات وتجميد العلاقات مع العالم الخارجي.

وناقشت اللجنة ضرورة إيجاد سياسة ثابتة وفعالة في البلدان العربية للمحافظة على الموارد الطبيعية وحسن استخدامها، والمحافظة على البيئة والامتناع عن تلويثها مع الإشارة بخاصة إلى الموارد المائية التي تتزايد ندرتها النسبية، التي تتمركز مصادرها الأساسية خارج أقطار الوطن العربي، وإلى المحافظة على مصادر الطاقة القابلة للنفاد لأطول فترة ممكنة.

وباستعراضها للتجارب التنموية العربية السابقة، لاحظت اللجنة أنه في ظل سياسات وممارسات التنمية القطرية ما زال حجم الإنتاج العربي (بما فيه النفط) لا يزيد على ٢ بالمئة من الإنتاج العالمي، في الوقت الذي تشكل فيه مساحة الوطن العربي حوالى ١٠ بالمئة من مساحة العالم، ويشكل فيه السكان ٥ بالمئة من سكان العالم، مما يدل على «الفشل التنموي» ويستدعي إعادة النظر بالأسس التي قامت عليها سياسات التنمية القطرية وأساليبها.

لقد أدت «التنميات القطرية» المشوهة إلى نشوء فئات جديدة تكونت من خلال

تزاوج المصالح من عناصر البيروقراطية وبعض فعاليات القطاع الخاص، وأصبحت هذه الفئات بحكم مصالحها معادية لأي تطوير اقتصادي هادف إلى التغيير الجذري للبنيات الاقتصادية القائمة، كما أخفقت في تحقيق التنمية المرغوبة، واستخدم القطاع العام، في أحوال كثيرة، أداة تتحكم بمسيرة المجتمع لصالح تلك الفئة بدلاً من أن يكون عامل تقدم وبناء وتطوير، وذلك بسبب انتشار الفساد والرشوة، وتعمق سوء توزيع الثروة والدخول، وانعدام العدالة الاجتماعية.

ومع تراجع الاستثمار الحكومي، وعدم مبادرة القطاع الخاص للاستثمار في القطاعات الإنتاجية، وانصرافه للعمل في مجال الخدمات والمقاولات والتوريدات والمضاربات وغيرها من مجالات الربح السريع، اتجهت أغلب الحكومات العربية إلى الاقتراض الخارجي، مما أدى إلى المزيد من التبعية للعالم الخارجي.

لقد أثبتت تجربة التنميات القطرية أيضاً، عجزها عن تحقيق التنمية منفردة في الإطار القطري، وأن التنمية الحقيقية تفترض تعاوناً فعالاً يربط جهود التنمية في الدول العربية بعضها بالبعض الآخر، ويتيح الظروف والشروط الضرورية لتحقيق قدر أوسع من التكامل، بما يسمح بأن يكون هو نفسه أحد العناصر المساعدة لحدوث التنمية القطرية.

وناقشت اللجنة تحديات النظام الرأسمالي العالمي في ظل المناداة بسيادة القطب الواحد. ورأت فيها استمراراً للنظام الاقتصادي العالمي القديم عندما يسيطر عليه قطب واحد، بما يخدم مصالحه، مع إدخال العنصر الجديد حالياً، ألا وهو استخدام الولايات المتحدة المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.. الخ) دون الحاجة إلى استخدام القوة (إلا عندما تتهدد مصالحها الاستراتيجية كما حدث في حرب الخليج الثانية).

وقد كان لمحاولات الهيمنة الأمريكية بعد خاص في الوطن العربي بسبب الدعم غير المحدود لإسرائيل ولسياساتها التوسعية وعدوانها المستمر على الأمة العربية، حيث أخذت العولمة أبعادها في إطار المشروع الشرق أوسطي بما يتوافق مع توجهات الدولة القطرية ويكرس التهميش الحاصل للدول العربية، ويؤكد المصالح الصهيونية في المنطقة العربية، ويلغي الهوية العربية، والعدوان على الوجود العربي، بما يؤكد عدم إمكانية تجاوز المنظومة القطرية العربية في مواجهة النظام الرأسمالي العالمي إلا بعمل سياسي وحدوي هادف إلى إحياء، وتنفيذ، مشروعات الوحدة الاقتصادية العربية وإقامة تكتل عربي واحد في مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية الأخرى.

انتقلت بعد ذلك اللجنة إلى مناقشة تفصيلية لأهم القضايا المعروضة على النحو التالي:

حول برامج التصحيح الهيكلي:

قطعت العديد من البلدان العربية شوطاً طويلاً في برامج الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي، وفقاً لوصفة صندوق النقد الدولي، ولم تنجح تلك الأقطار العربية في

نهاية المطاف سوى في تحقيق قدر من «التثبيت الاقتصادي» من خلال الإقلال من عجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات والحد من معدلات التضخم دون أن يقود ذلك بالضرورة إلى تحقيق أي إنجاز إنمائي ملموس. فما زالت معدلات الادخار والاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفضة، وما زال التوزيع للاستثمارات منحازاً إلى القطاعات غير المنتجة غير المولدة للنمو والتنمية. ومن هنا تجيء الحاجة إلى تجاوز برامج «التكيف الهيكلي»، وفق صياغات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وصياغة برامج للتنمية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تقود إلى تنمية عربية تكاملية «ذاتية ـ المركز»، إذ إن تحدي النمو والتنمية هو التحدي الرئيسي الذي ما زال يواجه الأقطار العربية، وليس مجرد تحقيق عمليات «التثبيت الاقتصادي» التي يكون ثمنها عادة مزيداً من الانكماش الاقتصادي والبطالة واتساع دائرة الفقر.

حول «الخصخصة» وضوابطها:

ناقشت اللجنة عمليات «الخصخصة» الجارية في الوطن العربي، وتساءلت عن مدى جدوى عمليات «خصخصة الملكية» تحديداً، إذ إن اعتبارات الكفاءة تقتضي «خصخصة الإدارة» وليس بالضرورة «خصخصة الملكية». ورأت اللجنة أن إشكالية «العام والخاص» هي طرح خاطئ في ظروف الوطن العربي. فالعلاقة بينهما علاقة تكاملية في بيئة تنموية، وأن كلاً من «العام» و«الخاص» يفسد وتضعف كفاءته في ظل بيئة راكدة ومتخلفة وغير محفزة للنمو والتنمية. وإذا كانت هناك ضغوط دولية ومحلية في اتجاه التسريع بـ «عمليات خصخصة الملكية» على صعيد معظم الأقطار العربية، فإن هناك ضوابط أساسية لا بد من أن تحكم عمليات «الخصخصة» الجارية، وعلى رأسها:

أ ـ مراعاة اعتبارات «الأمن القومي» في بعض فروع الصناعة ذات الطابع الاستراتيجي، وكذلك المرافق القومية الحيوية مثل الاتصالات والمطارات. وهذا الضابط ليس بدعة من عندنا، إذ تتذرع البلدان المتقدمة (مثل فرنسا) باعتبارات الأمن القومي في مجال خصخصة بعض فروع النشاط الاستراتيجي.

ب ـ التدقيق في أساليب الخصخصة، ولا سيما في حالات البيع لمستثمر رئيسي (أو استراتيجي) من خلال آليات وإجراءات تضمن الشفافية وتوسيع قاعدة الملكية لرأس المال الوطني وليس الأجنبي.

ج ـ وضع نظم وقواعد صارمة للتصرف في «عائدات الخصخصة»، إذ إن تلك العوائد هي حصيلة أصول مملوكة للشعب، ويجب أن تخضع لمحاسبة ومراقبة المجتمع المدني وهيئاته التشريعية والنقابية.

د ـ تحديد «الأصول الاستراتيجية» غير القابلة للخصخصة في أي قطر عربي (قناة السويس نموذجاً في حالة مصر)، والموارد الطبيعية (مثل البوتاس نموذجاً في حالة الأردن).

تفاقم البطالة وعمليات الاستقطاب الاجتماعي:

لعل من أهم التحديات التي تواجه عملية التنمية العربية هي تفاقم مشكلة البطالة، ولا سيما في صفوف الشباب والمتعلمين، إذ ان تزايد أعداد المتعطلين في الأقطار كافة في تلك الشريحة العمرية، يؤدي إلى تعطيل طاقة بشرية مهمة ويصادر مستقبلها ويشيع في صفوفها الإحباط وروح السخط. ولم تساعد برامج الإصلاح والتكيف الهيكلي على حل هذه المشكلة، بل أدت إلى تفاقمها، نظراً لأن الاستثمارات الخاصة لم تعوض النقص والتقلص في حجم الاستثمارات العامة خلال حقبة التسعينيات.

كذلك فإن إطلاق العنان لآليات السوق، دون ضابط أو رابط، أدى إلى ضعف في إشباع الحاجات الأساسية لأقسام مهمة من السكان التي تعاني «الإفقار النسبي المتزايد». ولقد مست الضائقة المعيشية أقساماً مهمة من عناصر «الطبقة الوسطى» التي أخذت تضيق مراتبها ويتقلص حجمها في معظم الأقطار العربية في ظل ارتفاع نفقات المعيشة وضغوط الحياة اليومية.

وفي الوقت نفسه، هناك تزايد في معدلات الإثراء والإنفاق التفاخري لفئات اجتماعية محدودة في ظل المضاربات المالية والعقارية الجامحة وانتشار «اقتصاد الصفقات والعمولات» الذي ساد المنطقة خلال الثمانينيات والتسعينيات. وكل ذلك يطرح تساؤلات كبيرة في صفوف المجتمع حول «مشروعية الثروات» في المجتمع العربي. كما أن هذه التطورات تؤدي إلى إضعاف «التماسك الاجتماعي»، وتعمق حدة الاستقطاب الاجتماعي، مما يضعف مفهوم «المواطنة»، ويفتح الباب أمام صراعات وتوترات متزايدة بين «رأس المال» و«العمل» تضرب عملية التنمية العربية في الصميم. ولذا فإن عمليات التنمية الصحيحة يجب أن تقوم على دعامتين: التوازنات الاقتصادية والتوازنات الاجتماعية، فإذا اختل أحدهما اهتز التوازن في الجانب الآخر.

قضايا التعليم وتكوين رأس المال البشري:

في الواقع العربي الراهن يغلب التراكم الكمي على مناهج التربية والتعليم، ولا يستجيب المضمون المعرفي لمستجدات العصر، وتطورات الحياة التقانية:

- فقياس جدوى المادة التعليمية، وجدوى ما يتبع من طرائق لا يشير إلى التنامي الايجابي، فهناك فجوة بين ما يتم تلقينه وما يحتاج إليه المتعلم في سوق العمل.

- ثم إن العمر الزمني الذي تستغرقه مناهج التعليم لا يوازى من حيث المردودية العملية وما يرتجى من أهداف وغايات.

- فالمشكلة متمثلة في اعتماد التلقين المعرفي، لا اعتماد التركيز على الاكتشافات والتدريب على المهارات.

ولذا تقتضي تحديات عملية التنمية العربية:

أ ـ تعميق جانب البحث والاكتشاف وممارسة الأنشطة عند المتعلم ليتفاعل مع المادة التعليمية، ويكتشف بذاته أجزاء المضمون، كي تنمو شخصيته وتصبح قادرة على التحليل والنقد.

ب ـ إيلاء الجانب الوظيفي اهتماماً أساسياً كي تتوازى مردودية التحصيل بالمنفعة من دون أن يعني هذا الانتقاص من الجانب المثلي.

ج ـ تطوير حقول التعليم المهني، وتعميق الدراسة التطبيقية في مختلف المواد التعليمية، فتكون المهارات هي الهدف والغاية.

د ـ إعطاء البحث العلمي الوظيفي الإمكانات المالية والإدارية الكافية كي يسهم العطاء البحثي في إعادة التخطيط الاستراتيجي، ويرشد مناحي العمل في مختلف المجالات من صناعية وزراعية وتربوية. . . الخ.

العرب والتعامل مع العالم الخارجي:

لقد أدت السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية، ومحصلة عمليات التنمية الجزئية والمشوهة، إلى مجموعة من التبعيات للاقتصادات العربية في علاقاتها مع العالم الخارجي، وفي ظل المتغيرات الدولية وانتشار ما يدعى بالعولمة وآلياتها، وتكرست هذه التبعات وتعمقت لتشكّل عائقاً أساسياً أمام عملية التنمية العربية في القرن المقبل.

وتبرز هذه التبعيات بوجه خاص في مجال التبعية الغذائية التي تتمثل في عدم قدرة الوطن العربي على إنتاج غذائه، وزيادة اعتماده على الخارج في استيراد الغذاء، حيث ستصل فاتورة الغذاء في نهاية هذا القرن إلى ما يزيد على ٢٥ مليار دولار سنوياً.

كما تتمثل التبعية الاقتصادية في التبعية التكنولوجية والثقافية (من خلال نشر ثقافة السوق) إلى جانب التبعية الفكرية، مما يكرس التبعية التجارية التي كرستها الترتيبات الجديدة للتجارة العالمية.

ولذا فإن أحد أهم التحديات التي تواجه التنمية في القرن القادم هو التصدي لهذه التبعيات وتقليصها إلى أقصى قدر ممكن خلال الحقبة القادمة، من خلال مجموعة السياسات القطاعية والإنمائية على النحو السابق ذكره.

العرب وتحدي اتفاقيات الغات ومنظمة التجارة العالمية:

حتى نهاية عام ١٩٩٧، انضمت تسع دول عربية إلى عضوية منظمة التجارة العالمية (WTO) وتقدمت ثماني دول عربية أخرى بطلبات الانضمام، أي أن أكثر من ٨٥ بالمئة من الدول العربية سيصبح جزءاً لا يتجزأ من النظام التجاري العالمي الجديد، وعليها إن تقبل جميع اتفاقياته البالغة ٢٨ اتفاقاً بسلبياتها وإيجابياتها، التي ستصبح نافدة المفعول في عام ٢٠٠٥.

ولم تتمكن الدول العربية حتى الآن من إقامة تكتل عربي فاعل تستفيد بموجبه من نصوص اتفاقيات الغات التي تعفي أعضاء التكتل من منح مزايا وأفضليات للدول خارج التكتل. وعلى الرغم من إقامة «منطقة تجارة حرة عربية كبرى»، اعتباراً من ١/١/١٩٩٨، إلا أنها لم ترق إلى مستوى التكتل الاقتصادي الاقليمي العربي الذي يحمي الوطن العربي من السلبيات المحتملة لنصوص اتفاقيات الغات، وبخاصة فيما يتعلق بالسلع الزراعية والمنسوجات والملابس وتجارة الخدمات السياحية التي يمتلك الوطن العربي فيها بعض الميزات النسبية.

نحو إصلاح ميثاق الجامعة العربية:

يتصف العمل الاقتصادي العربي المشترك بعدم الشمولية وعدم الالتزام وعدم الجدية وسيطرة النزعة القطرية المفرطة على تصريحات الدول العربية في معالجة القضايا الاقتصادية القومية، ويرجع ذلك إلى الأسس التي قام عليها ميثاق جامعة الدول العربية، التي تستند إلى مقولة «التعاون» بدلاً من «التكامل» وصيانة استقلال وسيادة الدولة القطرية بدلاً من العمل على مراعاة مصالح وطموحات الأمة العربية على النطاق القومي، إذ تنص المادة الثانية من ميثاق الجامعة على أن يكون هذا «التعاون» بحسب نظم كل دولة وأحوالها الداخلية في غياب فكرة التكامل والوحدة في نصوص الميثاق. انسحب هذا الأمر على جميع مؤسسات، ومنظمات، ونشاطات، جامعة الدول العربية منذ تأسيسها حتى الآن.

كما أن آلية صنع القرار في جامعة الدول العربية، على المستوى السياسي، تلتزم بـ «قاعدة الإجماع»، مما يعيق تحقيق توجهات وحدوية حقيقية. وبالتالي فإن الأسس التي قامت عليها جامعة الدول العربية وآلية صنع القرار فيها تعتبر من أهم المعوقات المؤسساتية لتحقيق طموحات الشعب العربي في التكامل والوحدة.

تفعيل قطاع العمل الاقتصادي العربي المشترك:

يعاني قطاع العمل الاقتصادي العربي المشترك أزمة جمود وشلل منذ قمة عمان الاقتصادية عام ١٩٨٠، وجاءت حرب الخليج عام ١٩٩٠ لتزيد الأمور تفككاً وتأزماً. وعلى رغم كل هذه التطورات السلبية، فإن التحديات الاقليمية والدولية الجديدة تقتضي إعادة تفعيل وتنشيط «قطاع العمل الاقتصادي العربي المشترك» كضرورة حياتية للعرب من خلال منظور واقعي يأخذ المصالح القطرية المتبادلة بعين الاعتبار.

بيد أن تفعيل هذه القطاع يستدعي أخذ المستجدات والمتغيرات الجديدة بعين الاعتبار، وعلى رأسها:

أ ـ أن عدداً من البلدان العربية النفطية قد انتقل من «الوفرة المالية» إلى نوع من «العسر المالي»، بل إن هناك أقطاراً عربية تعاني الحصار الاقتصادي الخانق مثل العراق وليبيا.

ب ـ دخول بعض الأقطار العربية في ترتيبات ثنائية مع العالم الأول (اتفاقيات الشراكة القطرية مع الاتحاد الأوروبي)، أو ترتيبات متعددة الأطراف على الصعيد العالمي (اتفاقية الغات وعضوية منظمة التجارة العالمية)، وجميع هذه الترتيبات تضعف من التشابكات الاقتصادية العربية ـ العربية وتفتح الباب لتعميق التجزئة الاقتصادية العربية.

ج ـ اختراق الفضاء الاقتصادي العربي من خلال بداية تشغيل «المثلث الاقتصادي الإسرائيلي ـ الأردني ـ الفلسطيني».

وفي ظل هذه المستجدات لا بد من التنسيق بين الأقطار العربية الموقعة على اتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتلك المنضمة لمنظمة التجارة العالمية لتعميق التشابكات الاقتصادية العربية ـ العربية، إذ ان هناك هامشاً كبيراً للحركة في هذا المجال من خلال منظمات قطاع العمل العربي المشترك، إذا ما أحسن استغلاله وتفعيله.

كذلك يجب العمل على فك الحصارات الاقتصادية المفروضة على العراق وليبيا والسودان، وعدم التزام أي منظمة عربية أو قطرية بقرارات ما يسمى بـ «الشرعية الدولية» في هذا المجال، إذ لا شرعية دولية إذا طبقت على العرب، بينما تتمرد إسرائيل يومياً على قرارات الشرعية الدولية دون رادع.

حول تفعيل دور عرب المهجر كرافد لعمليات التنمية العربية:

ناقشت اللجنة التسارع الحادث في هجرة العقول من بعض الأقطار العربية إلى دول الغرب، واعتبرت هذه الهجرة هدراً لإمكانيات كان بإمكانها المساهمة في التنمية وتطوير قطاعات إنتاجية في بلداننا العربية، ودعت للتواصل الفعال مع هذه الشريحة من المهاجرين، وإتاحة الفرصة لها للعب دور في تثاقف الحضارات وحشد الطاقات باتجاه المشروع الحضاري العربي.

وترى اللجنة دعوة رجال الأعمال العرب المهاجرين للاستثمار في مشاريع تنموية في الأقطار العربية والمساهمة في نهضة الوطن العربي، ولا شك في أنهم سيحصلون من استثماراتهم هذه على عوائد تفوق بكثير إيداع بلايينهم في حسابات مصارف الدول الغربية.

إن سوء الأوضاع الاقتصادية وانعدام فرص العمل في بعض الأقطار العربية، دفع العمال العرب للهجرة بحثاً عن مورد الرزق، ولوحظ أن وضع العقبات أمام هذه الهجرة من قبل الدول الأوروبية، قد يدفع بالمغامرين إلى هجرات «غير شرعية» تعرض حياتهم ومستقبل عوائلهم لمخاطر كبيرة. وترى اللجنة دعوة حكومات الدول العربية ومنظمات المجتمع المدني للاهتمام بهؤلاء العمال وضمان حقوقهم وإتاحة فرص التعليم لأجيالهم وتواصلهم مع حضارتهم وثقافتهم.

إنه لمن المؤسف أن يضيق الوطن العربي بمواطنيه، فيبحثوا عن موطن آخر إما طلباً

للأمن أو للعيش، إلا أن كل المؤشرات تدلل على إمكانية استيعاب الزيادة السكانية في الوطن العربي وتوفير مستوى معيشة أفضل لو أحسن استغلال الثروات والموارد المتاحة.

الجوانب المؤسسية:

تعرضت اللجنة في نقاشاتها إلى أهمية الجوانب المؤسسية ورأت ضرورة تحديث الإدارة الحكومية، وتوفير، وبناء، القاعدة الأساسية المادية والخدمات الأساسية اللازمة للتنمية البشرية، وضمان توزيعها العادل بين مختلف المناطق، كما تم التركيز على دور الدولة في توفير الإطار القانوني والسياسي والثقافي الكفيل بتنشيط دور قطاع الأعمال الخاص، بما يسمح بتحريك عملية الإنتاج والنمو، فقد أصبح من الضروري إيجاد السياسات المناسبة لتحفيز القطاع الخاص بالعمل على الإسهام في بناء القدرة الإنتاجية وزيادة فعاليته وكفاءته في إطار المسيرة الإنمائية التكاملية. كما أكدت اللجنة أهمية توسيع دائرة صنع القرار والشورى وإطلاق المبادرات الحية كافة في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية، بعيداً عن التدخل البيروقراطي والتعسف الإداري.

وإذا كانت التنمية الراهنة اليوم لا تتم إلا في إطار الدولة القطرية، باعتبارها تجسيداً للإرادة النابعة من المجتمع أو المفروضة عليه، فإن غياب الدولة العربية الواحدة يشكل عقبة في وجه التنمية، بما يؤدي إليه من ضيق سوق الإنتاج والتصريف، كما يضع علامات استفهام حول إمكانية الحديث الجاد عن «التنمية العربية». ويواجه العمل الوحدوي العربي مأزقاً حقيقياً يتمثل في أن جميع القرارات التكاملية الاقتصادية وغيرها، يمر تنفيذها عبر الدولة القطرية، مما يطرح مسألة مدى إمكانية تجسيد «الدولة القطرية» للإرادة العربية (التي هي وحدوية بطبيعتها)، دون أن تتناقض مع نفسها ومع مصالحها. ويكمن حل هذا التناقض عن طريق تشكيل «جماعات ضغط» تأخذ الظروف الموضوعية بالاعتبار وتتعامل مع الدولة القطرية بواقعية دون أن تقع أسيرة إشكالياتها، وتطالب باستمرار بتنفيذ قرارات جامعة الدول العربية في المجال الاقتصادي، باعتبارها أضعف الأيمان!

وعادة ما يثار بهذا الصدد موضوع غياب الإرادة السياسية، الأمر الذي يستدعي العمل على التأثير في هذه الإرادة باتجاه تفعيل دور القوى السياسية والاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني المهنية والنقابية، بحيث تتم ممارسة ضغوط حقيقية على الحكومات العربية ومراكز صنع القرار، من شأنها المطالبة بتكثيف العمل العربي المشترك وتفعيله وزيادة المبادلات التجارية، وتنفيذ مزيد من مشاريع البنى التحتية والخدمات التي تربط بين البلدان العربية، كما تطالب بتنفيذ المشاريع الإنتاجية العربية المشتركة. ويبرز هنا دور رجال الأعمال العرب والقطاع الخاص العربي في إقامة، وتنفيذ، مثل هذه المشاريع، إضافة إلى تفعيل دور المؤسسات القومية والشركات العربية المشتركة على النحو السابق ذكره في سياق التقرير.

وعلى الصعيد الخارجي، لا بد من التنسيق الوثيق بين المجموعة العربية ومجموعة

الـ ١٥ (التي تمثل طليعة بلدان الجنوب الناهضة) لتشكيل كتلة اقتصادية تاريخية جديدة بالتنسيق مع الهند والصين، وذلك لتحقيق قدر أكبر من التكافؤ في مجال تعامل العرب مع العالم الخارجي في قضايا أساسية يأتي على رأسها الطاقة والمال والتكنولوجيا، والتعاون الاقتصادي الاقليمي.

ثانياً: البيان الختامي للمؤتمر

البيان الختامي للمؤتمر

من مصر ذات الدور المتميز والمستمر في النهوض العربي، وبكل ما تمثله من مكانة قومية تاريخية، يتوجه المجتمعون في المؤتمر القومي العربي الثامن، المنعقد في القاهرة ما بين ٢٧ ـ ٣٠ نيسان/إبريل ١٩٩٨ إلى الأمة العربية، مستلهمين روح نضالها الطويل ضد السياسات والمخططات المعادية التي واجهتها على مر الزمن، وخاصة منذ قيام الكيان الصهيوني على أرض فلسطين قبل خمسين عاماً.

وفي جو القاهرة الممتلىء بحس المسؤولية أمام الحاضر والمستقبل، وبالقدرة على مخاطبة الأمة العربية، في كامل حجمها وقدراتها، وبمشاركة فاعلة من عدد كبير من رموز الأمة وقياداتها وأجيالها المتعاقبة، برزت بوضوح، الحاجة الشاملة والراهنة والملحة إلى استحضار الطاقات العربية كافة في صيغة متكاملة تحدث نقلة نوعية عند الجميع لتنطلق المبادرات الخلاقة والعملية بما يحمي أمن الأمة، وهويتها، ويعزز مواقفها، ويصون حقوقها ويكسر حالة الجمود والحصار التي تفرض عليها، ويستجيب لتطلعات الجماهير العربية، وإرهاصاتها الواعدة، بكل ما تختزنه من رصيد الإيمان بوحدة الأمة، وإرادتها في صنع المستقبل اللائق بها، والبشرية على أعتاب ألفية جديدة.

لقد أثبت المؤتمر القومي العربي، منذ نشأته عام ١٩٩٠ حتى الآن، ان طريق العمل القومي الجاد ما زال مفتوحاً وممكناً، بل إنه أكثر واقعية من كل ما يدعون، رغم كل ما يحيط به من صعوبات وعراقيل، تفرضها القوى المعادية للأمة ولتحررها وتقدمها ومستقبلها الوحدوي. ولقد جاءت التطورات العالمية والإقليمية والعربية المتسارعة منذ ذلك الحين لتؤكد مدى جدارة الحل القومي، وشرعيته ومصداقيته، لمواجهة مشكلات التخلف والتبعية والتجزئة، التي تعمل قوى الامبريالية والصهيونية العالمية على ترسيخها.

ولقد جاء انعقاد هذا المؤتمر الثامن محطة جديدة تدارس فيها جمع من أهل الفكر والعمل في هذه الأمة مجمل القضايا والأخطار والتحديات التي تواجهها، والطرق والآمال التي تنفتح أمامها، فخرجوا من مناقشاتهم على مدى أربعة أيام، في جلسات عامة وفي لجان متخصصة، بالمواقف والمقررات والتوصيات التالية:

أولاً: الأوضاع الدولية

توقف المؤتمر طويلاً أمام الأوضاع الدولية الراهنة وتداعياتها على الأوضاع العربية، ورصد المؤشرات الأخيرة والخطيرة الدالة على تنامي الدور الأمريكي في النظام العالمي بشكل عام، وعلى تصاعد الدعم الأمريكي لإسرائيل، وبصفة خاصة في المجال الأمني، وارتباط ذلك بإصرار الولايات المتحدة الأمريكية على تصفية النظام العربي أو تفتيته.

كما توقف المؤتمر أمام عدد من المؤشرات يمكن استثمارها لصالح الوضع العربي:

١ ـ **إن القوة الأمريكية** لا تمسك وحدها بزمام القيادة في الأوضاع الدولية الراهنة، فقد ازدادت ردود الفعل على سياسة الهيمنة الأمريكية ومحاولات الاستفراد بتحديد الأجندة الدولية. ومن نماذج ردود الفعل هذه، القمة الروسية ـ الصينية التي دعت إلى إقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب، وكذلك دعوة فرنسا في الاتجاه ذاته، واتفاق زعماء كل من فرنسا وروسيا وألمانيا على عقد قمة سنوية كتأكيد على المرجعية الدولية لهذه الأطراف.

وفي سياق محاولة الولايات المتحدة صياغة نظام أمني جديد في العالم، جرى توسيع الحلف الأطلسي شرقاً، مما أدى إلى رد فعل روسي قوي رغم محاولات الطمأنة الأمريكية من خلال القمة الروسية ـ الأمريكية.

وعلى صعيد آخر تصاعد الدور الأمريكي في البوسنة وهو ما كرس موقعاً قوياً للولايات المتحدة على الساحة الأوروبية ودعم موقف الولايات المتحدة المعارض بشدة لسياسة «أوربة» الدفاع على المسرح الأوروبي كما تطرحها فرنسا. وخارج أوروبا، نشطت الولايات المتحدة بالتعاون مع إسرائيل في تحقيق مواقع لها في جمهوريات آسيا الوسطى، كان أبرزها في آذربيجان، وكذلك في الدخول بقوة إلى أفريقيا وتحديداً منطقة البحيرات الكبرى، وحيث سجلت الولايات المتحدة انتصارات على الوجود الفرنسي.

٢ ـ **فيما يتعلق بروسيا**، لا توجد حالياً أية مؤشرات على تجاوزها الأزمة الداخلية التي تحد من القدرة على الحركة الخارجية الفاعلة. ورغم ترسخ اقتناع موسكو بوجود سياسة احتواء أمريكية ناشطة تجاهها، إلا أن ضعف الإمكانات الروسية لم يسمح بعد باحتواء هذه السياسة بنجاح رغم بوادر التقارب الروسي ـ الصيني التي ظهرت هذا العام، ورغم الانفتاح الجديد على اليابان. وطالما لم يحسم الوضع الداخلي فلن تستطيع روسيا أن تقوم بدور فاعل في المجال الدولي بدوائره المتعددة.

٣ ـ **وبالنسبة للاتحاد الأوروبي**، اعتبار العام ١٩٩٧ بحق عام الإصلاح المؤسسي الكبير، دون أن يعني ذلك أن القرارات التي اتخذت ستجد طريقها إلى التنفيذ كلياً. فهنالك تساؤلات حول مدى تطبيق قرارات «امستردام»، خاصة مع المتغيرات الحاصلة في أوروبا والتي كان من أبرزها عودة اليسار، رغم تغير طبيعة الحكم في كل من فرنسا وبريطانيا. ولا بد من التنبه هنا إلى أن هدف هذه التطورات لا ينحصر داخل الحدود الأوروبية، وإنما هو بداية لتوحيد شعوب القارة الأوروبية، بصفتهم مجموعة بشرية

«حضارية» متجانسة، استعداداً لامتداد المصالح الأوروبية للهيمنة من جديد باتجاه آسيا وأفريقيا.

٤ ـ وعلى صعيد **الصين الشعبية** تطبع السياسات الاقتصادية اهتمامات بكين بشكل كبير، حيث صارت التقانة تحل محل الايديولوجيا ـ من حيث الشكل ـ في السياسة الخارجية الصينية، دون أن يعني ذلك تخلي الصين عن التمسك بمواقفها المبدئية التقليدية في العديد من القضايا. وقد ظهر الاهتمام بالتحول الاقتصادي، بشكل خاص، في المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي الصيني، الذي انعقد في أيلول/سبتمبر، حيث أعطى دفعاً جديداً نحو اعتماد اقتصاد السوق، وإعادة هيكلة القطاع العام تحت عنوان «التكيفات الاستراتيجية وتنوع الملكية».

٥ ـ كذلك هناك المزيد من التطورات باتجاه خروج **اليابان** من سياسة العزلة التي فرضتها عليها الولايات المتحدة. فقد جاء تجديد الحلف الأمني الأمريكي ـ الياباني ليدل على مستوى جديد من الشراكة بين الدولتين، كما أن إصرار اليابان المدعومة من الولايات المتحدة وأوروبا للحصول على مقعد في مجلس الأمن دليل آخر على الخروج من سياسة العزلة الدولية. وهنالك العديد من المؤشرات التي تدل على تأييد الولايات المتحدة لدور ياباني أنشط في الأمن الإقليمي الآسيوي. وإن كانت سياسات اليابان تجاه القضايا العربية، والاشتراك في محاصرة أقطار منها، هي تصرفات مرسومة وربما مفروضة من قبل الولايات المتحدة.

٦ ـ وإلى جانب هذه الملامح العامة للسياسات الدولية للقوى الكبرى تبقى إحدى أهم القضايا الدولية الراهنة هي الانهيار المالي الذي حصل في دول **«النمور الآسيوية»**. ويحمل هذا الانهيار نتائج سياسية واقتصادية واستراتيجية بعيدة المدى، أبرزها ما يتصل بتوابع العولمة الاقتصادية التي تتجذر دون أية قيود موضوعية تضعها الأطراف المعنية.

٧ ـ مثل هذه التطورات الدولية تماست وتقاطعت مع أهم القضايا العربية، وتشكل ملامح العلاقات العربية ـ الدولية.

٨ ـ إن العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول العربية قد دخلت في مرحلة جديدة تتميز بوصول محاولات الهيمنة الأمريكية إلى ذروتها، ومع ذلك يبدو أن ثمة مؤشرات على وجود ملامح تذمر في عدد من العواصم العربية الفاعلة ينبغي توظيفه في محاولة بناء موقف عربي في وجه المخاطر الحالية. ومن المفيد للحركة العربية في هذه المرحلة الشاقة أن تستفيد من أي تناقض في صفوف المنظومة الرأسمالية العالمية مهما صغر أو بدا ثانوياً، وأن تستفيد من أية إمكانات أو هوامش متاحة، على أن يكون واضحاً أن وضع النظام العربي في مواجهة هذه المنظومة لن يتغير جذرياً إلا بتغير ملموس في أوضاعه السياسية والاقتصادية.

ثانياً: في مجال الأمن القومي

لا يزال الأمن القومي العربي يعاني المزيد من الاختراق والانكشاف، نتيجة فقدان الإرادة السياسية الجماعية القادرة على مواجهة المخاطر والتحديات التي تواجه الأمة، في هذه المرحلة التي تصاعدت فيها الهجمة الأمريكية ـ الصهيونية، وضاعفت جهدها، مغتنمة الحالة التي تردى إليها الوضع العربي العام.

١ ـ في الصراع العربي ـ الصهيوني

ولقد اعتبرت الحركة الصهيونية مرور مئة عام على تأسيسها والذكرى الخمسين لاغتصابها أرض فلسطين مناسبة لكي تنطلق إلى دفع المشروع الصهيوني إلى الإمام، بخلق المزيد من الوقائع الاستعمارية الاستيطانية على أرض فلسطين، وخاصة في القدس الشريف، بهدف اغتصاب ما بقي من أرض فلسطين، والتوسع في احتلال أراض عربية أخرى، وإلغاء حقوق الشعب الفلسطيني، حتى تتحقق لها الهيمنة كاملة على مصير المنطقة العربية. وقد استطاع الكيان الصهيوني أن يباشر العمل في مواصلة اعتداءاته على الحقوق العربية، بفضل ما يتلقاه من دعم مادي ومعنوي وحماية وتأييد من الولايات المتحدة الأمريكية.

وانطلاقاً من هذا الفهم للتحديات والمخاطر المحدقة، تتضح الأهمية البالغة لاستمرار روح الانتفاض في محيط الأمة، ومدى فساد منطق المساومة وجدارة منطق المقاومة في مواجهة محاولات الهيمنة الأمريكية والصهيونية.

وفي هذا المجال أكد المؤتمر على الحقائق التالية:

أ ـ إن السنوات التي مضت منذ «مؤتمر مدريد» وإفرازاته وتداعياته، كشفت على الأرض ما كان غامضاً على الورق، وكشفت للبصائر ما لم تكتشفه الأبصار، الأمر الذي دفع عدداً أكبر من الحكام العرب لإعادة تقييم مواقفهم ومراهناتهم بعدما شرعوا في قبول ما قبلوه.

وإذا كانت «مسيرة التسوية» ـ التي كان المؤتمر قد اتخذ موقفاً مبدئياً منها منذ البداية ـ قد تجمدت إلى الدرجة التي حدت الذين تبنوها سابقاً على التعبير عن انهيار تلك المسيرة برمتها، فإن تراجع الحقوق الفلسطينية الثابتة إلى مسألة أمتار ونسب مئوية هزيلة، تطرح على العرب جميعاً، قادة وحركات شعبية، سؤالاً مبدئياً ومصيرياً: ألا يستحق ذلك البحث عن استراتيجية بديلة لإدارة الصراع طالما يتأكد كل يوم أننا إزاء صراع وجود لا صراع حدود؟

ب ـ وعلى العكس مما يروج له «معسكر الاستسلام» الذي يعترف صراحة وعلانية بضغوط التحالف الأمريكي ـ الصهيوني، ويعتبر الاستجابة لها موقفاً مبدئياً إيجابياً واستراتيجياً، كما هو الحال عشية مؤتمر لندن، فقد ثبت أن عنصر الزمن لا يعمل لصالح

هذا التحالف، وإنه كلما مر مزيد من الوقت على عجز هذا التحالف عن تثبيت ما تم إنجازه على الورق، تزداد المعارضة والمقاومة المشروعة قوة وزخماً داخل فلسطين وفي جنوب لبنان وعلى امتداد الوطن العربي حيث تزداد حركة مقاومة التطبيع والدعوة لإحياء المقاطعة.

ج ـ لقد أثبت خيار المقاومة وصمود الشعب في لبنان منذ غزو عام ١٩٨٢ فعاليته وقدرته على صياغة معادلات جديدة في المنطقة مستنداً إلى وحدة وطنية لبنانية متنامية في إدراكها لطبيعة المطامع الصهيونية، وإلى موقف لبناني ـ سوري موحد في وجه المناورات الصهيونية.

وإذا كانت هذه المقاومة قد وجهت ضربة في الصميم إلى مقولة «الجيش الإسرائيلي الذي لا يقهر» ووضعت المحتل الإسرائيلي في مأزق متعاظم مما جعل فكرة الانسحاب الإسرائيلي من لبنان موضع نقاش داخل الكيان الصهيوني، فإن ما يسمى بـ «مبادرة مردخاي» للقبول المشروط بالقرار ٤٢٥ ليست إلا مناورة صهيونية تستهدف إفراغ القرارات الدولية من مضمونها، كما ترمي إلى إرغام المعتدى عليه على مكافأة المعتدي والتعويض عليه، فضلاً عن السعي لضرب وحدة المسارين السوري ـ اللبناني التي شكلت على امتداد السنوات الماضية حجر الزاوية في الصمود العربي وفي إرباك مشاريع الاتفاقات المنفردة.

وفي هذا الإطار، فإن الدعم العربي للبنان يجب أن يتجاوز الدعم اللفظي، إلى دعم مادي ومعنوي يعزز من صمود أبنائه ويسهم في إنجاز عملية إعادة إعماره في إطار من الشفافية والمراقبة الديمقراطية بالإضافة إلى مساندته في تحرير أرضه المحتلة بما في ذلك الأراضي التي اقتطعها الكيان الصهيوني منذ عام ١٩٦٧ في العرقوب.

د ـ لقد اتضح اليوم أكثر من أي وقت مضى ان الصراع العربي ـ الصهيوني هو قضية العرب المركزية الأولى وانه يمثّل جزءاً لا يتجزأ من المواجهة الأساسية مع المنظومة الامبريالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

إن إدراك هذه الحقيقة يتطلب السعي لبناء منظومة عربية، أمنية واقتصادية وسياسية وثقافية متكاملة، تقوم على تفعيل اتفاقيات ومؤسسات العمل العربي المشترك وفي مقدمها اتفاقية ومجلس الدفاع العربي المشترك ومكتب مقاطعة إسرائيل.

وفي هذا الإطار يشدد المؤتمر على المسؤولية القومية لتحرير الأراضي العربية المحتلة بما فيها دعم نضال سوريا الهادف لتحرير كامل الجولان المحتل، كما يجدد مطالبته بتجميد الاتفاقيات التي عقدتها أطراف عربية مع الكيان الصهيوني تمهيداً لإلغائها وقطع كافة الصلات والعلاقات القائمة بينه وبين أكثر من قطر عربي بما فيها إغلاق مكاتب التبادل التي ما زالت مفتوحة في عدة عواصم عربية.

هـ ـ يدين المؤتمر كل أشكال التطبيع مع العدو الصهيوني وكل الذين انخرطوا في

عمليات التطبيع باعتبارهم يساهمون بشكل كبير في إشاعة روح اليأس والإحباط بين الجماهير العربية ويدعو إلى التنسيق الفعال بين كل هيئات مقاومة التطبيع في الوطن العربي.

كما يطالب المؤتمر بتفعيل أجهزة المقاطعة العربية وقوانينها وقراراتها باعتبارها أحد أمضى أسلحتنا في المعركة الشاملة ضد العدو.

و ـ ومن أجل ذلك كله يدعو المؤتمر بالتعاون مع المؤسسات التي تنتمي إلى نفس المدرسة الفكرية، إلى وضع «استراتيجية عمل وخطة» للتعامل مع الصراع العربي ـ الصهيوني بكافة أبعاده، وعلى المدى القصير والمتوسط والطويل.

ز ـ ينبه المؤتمر إلى خطورة الاحتكار النووي الإسرائيلي، وآثاره على الأمن القومي العربي، ويدعو إلى نزع أسلحة الدمار الشامل من المنطقة، وفرض رقابة دولية على النشاط النووي الإسرائيلي إلى حين تحقيق هذا الهدف، ودعوة الأقطار العربية إلى توفير كافة الوسائل الردعية الضرورية لصيانة الأمن القومي العربي، إزاء هذا الخلل الجسيم.

ح ـ لاحظ المؤتمر أنه في الوقت الذي يحتفل فيه العالم بمناسبة مرور خمسين عاماً على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإنه لم يطرأ أي تقدم في إحقاق الحقوق القومية المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وحقه في العودة، وحقه في بناء نظامه السياسي ودولته المستقلة، وعاصمتها القدس، بينما استمر الكيان الصهيوني في انتهاك كل الحقوق الجماعية والفردية للشعب الفلسطيني يشجعه ما تكفله له الولايات المتحدة وحلفاؤها من حماية إزاء النقد والإدانة في المحافل الدولية. ويرى المؤتمر أن استرداد حقوق الشعب الفلسطيني وحمايته من الانتهاكات الجسيمة والمتواصلة التي يتعرض لها لن يتأتى بالتنازلات المتتالية والاذعان المتزايد للشروط الإسرائيلية بما فيها تلك التي تستهدف ضرب المعارضة الفلسطينية، وإنما بتعزيز كافة أشكال المقاومة للاحتلال التي يقرها القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، كما يمليها الضمير القومي.

ط ـ كما يطالب المؤتمر مجدداً كل السلطات العربية بكفالة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في البلدان العربية وفي مقدمتها حق العمل وحرية الانتقال والحركة. ورأى المؤتمر أن المضايقات التي يتعرض لها فلسطينيو الشتات، ولا سيما في بعض البلدان العربية، تصب مباشرة في خدمة مخططات التيئيس والإحباط والاستسلام. كما أوصى المؤتمر بإعداد كتاب عن الجرائم الإسرائيلية في فلسطين بمناسبة مرور خمسين عاماً على إعلان الدولة الصهيونية دولتها الغاصبة في فلسطين، كما أوصى المنظمة العربية لحقوق الإنسان بتعزيز آلياتها في متابعة أوضاع المواطنين الفلسطينيين في البلدان العربية خاصة إزاء حظر تأسيس لجان فلسطينية لهذا الغرض في البلدان العربية.

٢ ـ في الحصار على الأمة

أ ـ توقف المؤتمر أمام استمرار الحصار على بعض الأقطار العربية لسنوات متتالية فرأوا فيه حرباً من نوع خطير وخبيث يتجاوز الضغوط السياسية والاقتصادية إلى عملية تدمير كيانات وطنية بكاملها، وتمزيق وحدتها وشل إرادة الحياة والنمو في مجتمعاتها، كما هي الحال مع العراق حيث يترافق مع استمرار الحصار الجائر على شعبه التحضير لعملية عسكرية كبرى ما زالت احتمالاتها واردة في أية لحظة.

إن ما يجري في العراق وحوله يتجاوز المعاناة المأساوية لشعب عريق في عطائه، إلى حدود التحضير لعملية تغيير جذري في خارطة المنطقة على طريق تمزيق كياناتها الوطنية وإلغاء أية قدرة على مقاومة المشروع الصهيوني ومخططاته التوسعية، الأمر الذي يتطلب وقفة عربية شاملة، رسمية وشعبية، تستهدف إنقاذ العراق وفك الحصار عنه وسحب الأساطيل والجيوش المحتشدة لضربه.

لقد برزت بوادر هذه الوقفة من خلال العديد من المواقف العربية في الأزمة الأخيرة، كما من خلال تحسن العلاقات الثنائية بين العراق من جهة، وسوريا ومصر من جهة ثانية، لكن المطلوب المضي قدماً بخطوات تعيد العلاقات بينها إلى وضعها الطبيعي.

وفي هذا الاطار دعا المؤتمر إلى:

(١) اعتبار الحصار المفروض على العراق عملاً من أعمال الإبادة وسلاحاً للتدمير الشامل ضد الشعب العراقي، ويعد انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة. ويوصي بالعمل على اتخاذ التدابير الهادفة إلى إلغاء الحصار ومنها:

(أ) الدعوة إلى مؤتمر شعبي عربي للمطالبة برفع الحصار، والعمل مع المنظمات والقوى الشعبية في مختلف أنحاء العالم، والتعاون مع الجاليات العربية في المهاجر، من أجل خلق تيار عالمي ضاغط على مجلس الأمن لكي يلغي الحصار على العراق.

(ب) تشكيل هيئة قومية تشرف وتنظم وتتابع وتنسق أعمال لجان رفع الحصار في مختلف الأقطار العربية ومواقع الجاليات العربية، والسعي لتنظيم زيارات الوفود إلى العراق، وتواصل إرسال المساعدات الإنسانية، مع إطلاق مبادرة تقوم على تحدي الحصار يومياً وعلى مدى شهر كامل بإرسال المساعدات جواً كل يوم إلى مطار بغداد.

(ج) مساندة محكمة برترند راسل في دعواها ضد حالة الحصار على العراق والمطالبة بتعويض الشعب العراقي عن الأضرار التي حلت به من جراء ذلك.

(د) العمل لتنظيم مسيرة شعبية تشترك فيها الجماهير من مختلف الأقطار العربية، لتدخل إلى العراق من مختلف حدوده حاملة التعبير عن إرادة الأمة العربية في رفع الحصار عن الشعب العراقي، وفي مساعدته في محنته.

(هـ) السعي لدى الدول العربية لضمان تبني ٦ دول أعضاء في الأمم المتحدة

تقديم طلب إلى محكمة العدل الدولية لتبدي رأياً استشارياً بشأن اعتبار الحصار المفروض على العراق شكلاً من أشكال الإبادة.

(و) دراسة إمكانية تقديم دعوى جنائية من قبل ضحايا الحصار في العراق أمام محكمة منظمة الدول الأمريكية بواسطة محامين دوليين وتوفير المال اللازم لذلك.

(ز) دعوة جميع المستشفيات والنقابات الطبية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي إلى مد يد العون إلى الأطفال العراقيين الذين عطل الحصار معالجتهم.

(٢) إجراء استفتاء شعبي عالمي وعربي على قرار مجلس الأمن الصادر بتاريخ ٢٧/٤/١٩٩٨ بشأن تمديد مدة الحصار على الشعب العراقي، ويمثل ذلك وسيلة شعبية معبرة عن إرادة الشعوب في العالم والوطن العربي ضد الحصار الذي أصبح وسيلة لإبادة الشعب العراقي.

(٣) دعوة الحكومات العربية للإسقاط العملي للقرارات الخاصة بمحاصرة العراق انطلاقاً من أن الشرعية القومية والإنسانية هي فوق ما عداها، بما في ذلك السماح لإعادة ضخ النفط العراقي عبر خطوط الأنابيب المشتركة بينه وبين سوريا ولبنان والسعودية.

(أ) كما توقف المؤتمر أمام استمرار الحصار الجوي المفروض على **ليبيا**، فدعا إلى تحرك عربي ودولي واسع لإسقاطه، كما أعرب عن دعمه لموقف ليبيا الداعي إلى قيام محكمة العدل الدولية في لاهاي للنظر في قضية لوكربي، بعد قرار هذه المحكمة اعتبار نفسها مختصة بالنظر بهذا النزاع.

(ب) وندد المؤتمر باستمرار محاولات فرض الحصار على **السودان**، متوقفاً بشكل خاص أمام الظروف المأساوية التي أوجدتها الحرب المستمرة في جنوب السودان وما نجم عنها من مجاعة وويلات إنسانية يعجز عنها الوصف داعياً جامعة الدول العربية والمنظمات الدولية لوضع خطة طوارىء عاجلة لوقف هذه الحرب ومواجهة تلك المجاعة معاً.

٣ ـ العلاقات العربية مع دول الجوار

استعرض المؤتمر أنماط العلاقات مع دائرة دول الجوار الحضاري والجغرافي، ودعا الأمانة العامة، من خلال الوسائل المتاحة، إلى إقامة الجسور وتوسيع نطاق الحوار والتواصل مع مختلف المفكرين والمثقفين، وكذلك مع المنظمات الشعبية في تلك الدول، من أجل ترسيخ العلاقات معها، وبلورة الحرص على احترام مصالح كل طرف، وإزالة أية أسباب لعدم الثقة، وإقامة أسس موضوعية تضمن استقرار تلك العلاقات واستمرارها. وفي هذا الإطار:

أ ـ يسجل المؤتمر أهمية التحسن الذي عرفته العلاقات العربية ـ الإيرانية، كما يشيد

بالتطورات الإيجابية في موقف إيران من الصراع العربي ـ الصهيوني، واستمرار دعم المقاومة الوطنية في جنوب لبنان. ولهذا الاعتبار يؤكد المؤتمر على أهمية التوصل إلى حل بين إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة، بشأن مشكلة الجزر العربية المحتلة، وأن تستجيب إيران للدعوات العربية لإيجاد حل سلمي لهذا النزاع سواء من خلال المفاوضات أو التحكيم أو القضاء الدولي، لتجنيب المنطقة التوتر والتدخل الأجنبي. مما يساعد على المزيد من تطور العلاقات العربية ـ الإيرانية لما فيه صالح الشعبين.

وفي نفس الوقت يؤكد المؤتمر على التضامن مع إيران في مواجهة محاولات التهديد والحصار التي تستهدفها.

ب ـ يدين المؤتمر الحلف العسكري التركي ـ الصهيوني، كما يدين عمليات الغزو العسكري التركي لشمال العراق، واستخدام قضية المياه ضد سوريا والعراق، على الرغم من حقوقهما التاريخية والقانونية الثابتة في نهري دجلة والفرات. ويؤكد المؤتمر أن تلك المواقف لا تخدم المصالح الاستراتيجية التركية وتتعارض مع مصلحة شعبها ومكونات شخصيته الحضارية وتراثه الروحي، مما يتطلب فتح القنوات وتعميق التواصل مع مكونات المجتمع التركي.

ج ـ يدعو المؤتمر إلى إقامة جسور الحوار والتعاون مع الشعوب والدول الافريقية، ودول الجوار منها بشكل خاص، وإلى تمتين الروابط الثقافية والاقتصادية والسياسية معها، وإزالة ما ترسب من انطباعات سلبية رسخها الاستعمار القديم والجديد، وتتعارض مع المصالح العربية ـ الافريقية المشتركة.

٤ ـ الوجود العسكري الأجنبي

ويؤكد المؤتمر على خطورة استمرار الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي، وما يمثله من استنزاف للموارد العربية، ودعا إلى إنهاء هذا الوجود بكافة صوره وأشكاله بما في ذلك المناورات المشتركة لقوات مسلحة أجنبية ـ أمريكية وأوروبية وتركية ـ مع قوات مسلحة عربية، والعمل على إحلال بديل أمني عربي محل الوجود الأجنبي، يبنى على أساس من الثقة والائتلاف، بدلاً من التنازع والخلاف ويقدم ما يطمئن بعض الدول العربية إلى أمنها ومستقبلها.

٥ ـ قضية المياه

ويسجل المؤتمر إدراكه العميق لمخاطر مشكلة الموارد المائية في الوطن العربي، سواء بسبب الاطماع الإسرائيلية في المياه العربية أو السياسة المائية التركية المعادية لمصالح كل من سوريا والعراق، فضلاً عن تأثر جهود تنمية إيرادات مياه نهر النيل بسبب الأوضاع غير المستقرة في بعض دول حوض النهر.

ودعا المؤتمر إلى التنبيه الفوري لهذه المخاطر بالدراسة والتحليل والاستشراف من جانب، والمواجهة العربية والجماعية الحازمة من جانب آخر. وشدد في هذا السياق على الأهمية الاستراتيجية للتنسيق بين سوريا والعراق، كما بين مصر والسودان.

ثالثاً: في مجال العلاقات العربية ـ العربية

رصد المؤتمر ما شهدته العلاقات العربية ـ العربية، في العام الماضي، من تطورات، إيجابية أو سلبية، وانعكاساتها على مستقبل الأمة العربية وقدراتها في مواجهة التحديات التي تطرحها التحولات العالمية والإقليمية، فضلاً عن المخططات التي تستهدف إعاقة كل إمكانية لبناء وحدة عربية تتأسس على قوة اقتصادية وتقنية قادرة على تحقيق تنمية قومية شاملة.

وقد توقف المؤتمر أمام الموقف العربي شبه الموحد ضد التهديد بالاعتداء على العراق في أعقاب مواقف قومية من مؤتمر الدوحة والتقارب السوري ـ العراقي، ووحدة الموقف السوري اللبناني، والتقارب المصري السوداني.

كما توقف أيضاً أمام تعثر الجهود العربية لعقد مؤتمر قمة عربي شامل، كما لتفعيل سائر مؤسسات العمل العربي المشترك، مما يشير إلى استمرار تأثير الضغوط الأمريكية والصهيونية الرامية إلى ضرب النظام العربي واستبداله بنظام شرق أوسطي تقوده تل أبيب. كما توقف المؤتمر أيضاً أمام استمرار الصراعات الثنائية في أكثر من منطقة عربية، ومخاطر انعكاس الخلافات الرسمية على العلاقات الشعبية، وفي هذا الإطار دعا المؤتمر إلى:

١ ـ عقد قمة عربية شاملة تسعى إلى حل الخلافات الثنائية القائمة وتعمل من أجل تطوير النظام العربي وتفعيل العمل العربي المشترك بمؤسساته ومواثيقه.

٢ ـ تفعيل التجمعات الإقليمية العربية وتطويرها في سبيل تحديث أنظمتها وتوطيد الصلات والعلاقات في محيطها وعلى أساس أن تكون هذه التجمعات جسراً نحو التكامل العربي الشامل.

٣ ـ ضرورة فتح الحدود المغلقة بين بعض الأقطار العربية وإزالة كافة الحواجز أمام انتقال المواطنين والسلع العربية، بما يتطلب إلغاء التأشيرة بينها، ووضع خطة لإلغاء الرسوم الجمركية على التبادل التجاري فيما بينها.

٤ ـ السعي لتطوير وسائل الاتصال وطرق المواصلات البرية والجوية والبحرية بين الأقطار العربية ولا سيما في مجال السكك الحديدية وخطوط الطيران.

٥ ـ تطوير جامعة الدول العربية والمنظمات المرتبطة بها وضرورة تعديل ميثاق الجامعة بما يضمن فعالية أكبر لتنفيذ مقرراتها في مختلف المجالات.

٦ ـ يدعو المؤتمر إلى الإسراع بتشكيل محكمة العدل العربية ووضع آلية عملية للوقاية

من النزاعات العربية وإدارتها وتسويتها بالوسائل السلمية.

٧ ـ التأكيد على توصية المؤتمر في دورته السابقة والتي تدعو إلى حل مشكلة المفقودين والأسرى الكويتيين وغيرهم في إطار من التقاليد العربية، ودعوة المنظمة العربية لحقوق الإنسان إلى إجراء حوار مع السلطات العراقية والكويتية للتوصل إلى حلول مرضية لهذه القضية الشائكة التي تمارس أثراً سلبياً على استعادة التضامن العربي ودون اعتبارها ذريعة لأي تدخل أجنبي في شؤون العراق أو استمرار فرض الحصار عليه.

٨ ـ دعوة المؤسسات العربية غير الحكومية لتفعيل دورها في تقريب وجهات النظر العربية وتطوير العمل العربي المشترك.

٩ ـ دعم الجهود المبذولة لتحقيق المصالحات الداخلية وخاصة في الصومال والسودان وجيبوتي.

١٠ ـ الاهتمام بعرب المهجر والاستفادة من إمكانياتهم لخدمة القضايا العربية كما الدعوة إلى الاستفادة من طاقاتهم وكفاءاتهم العلمية.

١١ ـ دعوة وزراء التربية والتعليم العرب إلى الاهتمام بمسألة الوعي القومي الوحدوي في البرامج التعليمية بما يوجه عملية التنشئة العلمية والوطنية لخدمة هذا الهدف ولصيانة الثقافة من مخاطر التغريب والاستلاب، والتصدي لمحاولات تغيير مناهج التعليم ونظمه لصالح التطبيع مع العدو الصهيوني.

١٢ ـ القيام بكل جهد ممكن، مباشر وغير مباشر، في سبيل تحقيق الوحدة الوطنية داخل الأقطار العربية التي تدعو الحاجة فيها إلى ذلك، بتضييق شقة الخلافات بين الفصائل الفكرية والسياسية الوطنية وتنظيماتها، تجنباً لما يؤدي إليه ذلك من هدر للطاقة وانشغال بما يحول دون تحقيق الهدف الأسمى لأمتنا نحو تحقيق وحدتها، حيث يعتبر المؤتمر أن الوحدة الوطنية مقدمة ضرورية لأية وحدة عربية حقيقية.

١٣ ـ يسجل المؤتمر باعتزاز الخطوات التي قطعتها مسيرة التعاون بين التيارين القومي والإسلامي، وانعقاد المؤتمر القومي ـ الإسلامي الثاني في أواخر عام ١٩٩٧، ويدعو للعمل على تنفيذ برنامج العمل المشترك بينهما بكل حرص وجدية.

رابعاً: في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان

١ ـ ركزت مناقشات المؤتمر على الديمقراطية باعتبارها المدخل الصحيح لتحقيق التحرر الوطني والقومي والتقدم والتنمية الشاملة والوحدة الوطنية والقومية، فضلاً عن دورها كوسيلة لترشيد القرار في الوطن العربي، والحل السلمي للتناقضات الاجتماعية، وتطوير التشريعات الوطنية والرقابة على السلطة التنفيذية.

٢ ـ وأكد المؤتمر على المفهوم الذي اعتمده عن الترابط بين الديمقراطية والتنمية

وحقوق الإنسان، ورفض جميع الذرائع المطروحة لتجاوز استحقاقاتها وفي مقدمتها التذرع بالخصوصيات الحضارية والثقافية، أو الظروف الاستثنائية، أو مستوى الوعي. وخلص إلى أن هذه الذرائع إنما تهدف في النهاية إلى احتكار الحكم وفرض سلطة «استبدادية» غير مبررة، وتجميد التطور السياسي.

٣ ـ وحذر المؤتمر من الأشكال الزائفة للديمقراطية، التي تعتمد الإقصاء والاستبعاد، وتحول دون مشاركة قطاعات عريضة من المجتمع العربي في ممارسة حقوقها الدستورية وتسمح بوجود شكلي للمؤسسات الحزبية والنقابية والأهلية يعتمد الانتقائية ويقيد حقها في التعبير والوصول إلى الرأي العام، بينما يحظر أشكال الاحتجاج السلمي وتدفع بممارسيه إلى السجون، الأمر الذي يفضي في النهاية إلى تغييب التعددية وتشكيل مجالس تمثيلية تعبر عن الرأي الواحد، فتفقد هذه المجالس وظيفتها كأداة للحوار الوطني والتعبير عن المصلحة العامة، كما تفقد الديمقراطية دورها كأداة لحل التناقضات الاجتماعية والانتقال السلمي للسلطة.

٤ ـ وأكد المؤتمر أن مسؤولية إعاقة الديمقراطية في الأقطار العربية لا تقع على عاتق السلطة فحسب، بل تتحمل الأحزاب والقوى السياسية أيضاً جانباً من المسؤولية بعدم إشاعتها عموماً للديمقراطية داخل تنظيماتها وأبنيتها السياسية والاجتماعية، وركون بعضها إلى الهوامش الشكلية المتاحة للمشاركة.

٥ ـ ويرى المؤتمر أن الانتقال إلى الديمقراطية يتطلب نضالاً مستمراً من أجل إسقاط القوانين المقيدة للحريات، وإطلاق الحريات العامة، وبخاصة حرية الرأي والتعبير والحق في التنظيم السياسي والنقابي، والتربية على القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان عبر الوسائط المختلفة للتنمية السياسية، وتأكيد حق الجماعات المهمشة في المشاركة وفي مقدمتها المرأة التي تمثل نصف المجتمع.

٦ ـ كذلك تابع المؤتمر بقلق بالغ ما تعيشه بعض الساحات العربية، منذ سنوات، من مآسي العنف السياسي وما ينجم عنه من انعكاسات خطيرة على الدول والمجتمعات. وقد فتح اللجوء السياسي إلى العنف باب التباري في العنف والعنف المضاد. وفتح التباري في العنف الباب لأطراف مجهولة الهوية، مشبوهة الأهداف، تجاوزت حد الإجرام إلى الإبادة الجماعية.

٧ ـ ويعتقد المؤتمر أن الحكومات العربية، منفردة ومجتمعة، مطالبة باتخاذ كل التدابير لحماية الدولة والمجتمع، مع التأكيد على أن هذه التدابير لا تجفف منابع العنف إذا خرجت عن إطار القانون وتجاوزت حقوق الإنسان، وان تحرير المجتمع نهائياً من آفة العنف لا يتأتى نتيجة للتدابير الأمنية ولا الفتاوى الدينية ولكن بمعالجة الأسباب السياسية والاجتماعية التي فجرته.

٨ ـ وجدد المؤتمر دعوته للحكومات العربية للامتثال للقانون، ومراعاة الميادين

الأساسية لحقوق الإنسان في كافة اجراءاتها، وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، وسجناء الرأي، أو تقديمهم لمحاكمات عاجلة وعادلة أمام قاضيهم الطبيعي، وليس عبر المحاكم الاستثنائية، ووقف كل أشكال التعذيب والمعاملة السيئة والمهينة والحاطة بالكرامة للسجناء، وكفالة حقوقهم القانونية المشروعة.

٩ ـ كما لاحظ المؤتمر أن الانسحاب المتزايد للدولة من المجالين الاقتصادي والاجتماعي تحت زعم زيادة كفاءتها في المجالات الأخرى، أو تحرير قوى السوق، والانسياق وراء شروط الصناديق الدولية والاندماج في السوق العالمي، قد أضر ضرراً جسيماً بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الساحة العربية. إذ أفضى إلى تعطيل الحق في التنمية وفاقم من مشكلات الفقر والبطالة، وتدهور الخدمات الاجتماعية من صحة وتعليم، وعجز شرائح متزايدة من المجتمع العربي عن تلبية احتياجاتها الأساسية، كما لاحظ أن اعتراف المؤسسات الدولية والحكومات العربية بهذه الظاهرة لم يصاحبه إجراءات فعالة لتصحيحها، أو تفعيل مؤسسات المجتمع المدني لتعويضها.

١٠ ـ كذلك عبر المؤتمر عن قلقه من أن القيود التي تفرضها الدولة على مؤسسات المجتمع المدني تحت وهم تحصين نفسها، تفضي على المدى الطويل إلى مخاطر أشد على الدولة ذاتها، إذ تقود إلى الغلو، وإضعاف حصانة المجتمع ضد الاختراق الخارجي تحت إغراء الدعم والتمويل، ودعا المؤتمر إلى ضرورة فض الارتباط بين التأكيد على أهمية تفعيل دور المجتمع المدني ومؤسساته المختلفة من جهة، وإضعاف دور الدولة من جهة أخرى، وضرورة أن تتجه الجهود لتعزيز قوى المجتمع المدني في إطار دولة قوية.

وفي ضوء ما تقدم يوصي المؤتمر بما يلي:

أ ـ تطوير الأنظمة الانتخابية بما يجعل المفاضلة بين المرشحين تتم على أساس البرامج وليس الأشخاص.

ب ـ عدم المقايضة بين مواجهة الاستعمار من ناحية، وتحقيق العدل الاجتماعي من ناحية أخرى، وإقامة الديمقراطية من ناحية ثالثة والنظر إلى التكامل بين الأهداف الثلاثة.

ج ـ إيلاء قضية المشاركة السياسية للمرأة أهميتها، والعمل على فتح باب الحوار والتفاعل بين الجمعيات الأهلية النسائية.

د ـ دعوة الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى إلى اعتماد الديمقراطية في تشكيل أجهزتها، وفي اتخاذ قراراتها، انطلاقاً من أن فاقد الشيء لا يعطيه.

هـ ـ إدانة جميع حركات المعارضة المسلحة ذات المنطلقات المتعصبة المنهجية أو الطائفية أو العرقية، التي تستهدف تحت ذريعة معارضة النظام الحاكم تمزيق وحدة النسيج الوطني.

و ـ مطالبة كافة الأنظمة العربية بإطلاق كافة المعتقلين السياسيين ومطالبة تلك التي ترفع رايات القومية التوقف الفوري عن اضطهاد القوميين.

ز ـ التأكيد على أن حقوق الإنسان لها خصوصيتها الحضارية بالإضافة إلى طابعها العالمي، ولئن كان من غير المطلوب أن تمثل هذه الخصوصية حائلاً دون إعمال حقوق الإنسان، إلا أن من غير المطلوب في الوقت نفسه نزع تلك الحقوق عن سياقها الحضاري.

ح ـ دعوة المنظمة العربية لحقوق الإنسان إلى تأسيس فروع ذات استقلالية للمنظمة في كل قطر عربي، والسعي لإزالة العقبات أمام ذلك، حتى يسهل رصد انتهاكات حقوق الإنسان والحيلولة دون تكرارها.

ط ـ التصدي الواعي والمدروس لكافة المحاولات الخارجية لتهديد اللحمة الوطنية بزعم مقاومة الاضطهاد الديني، أو حماية الأقليات.

ي ـ الاهتمام بالطفولة، وتصحيح الاختلالات المرتبطة بها، من قبيل الاتجار بالأطفال، وتشغيلهم، وحرمانهم من الرعاية الصحية، وانحرافهم الاجتماعي.

ك ـ التحذير من وضع السلطات القائمة في بعض الأقطار العربية يدها على مؤسسات المجتمع الأهلي، وكذلك من مخاطر اعتماد بعض المؤسسات الأهلية العربية على التمويل الأجنبي.

ل ـ حشد طاقات الجماهير والدعوة لتحمل الطلائع مسؤولياتهم في مؤسسات المجتمع المدني. وفي السياق نفسه، يقترح المؤتمر تشكيل لجنة للشباب القومي لتكون همزة الوصل بين المؤتمر القومي العربي والجامعات العربية.

خامساً: في مجال التنمية العربية

١ ـ استعرض المؤتمر محاولات التنمية القطرية، وما تعانيه من مشكلات جوهرية، تسد الطريق أمام إمكانيات نجاحها، وخلص إلى إن المخرج الوحيد من المأزق الراهن للتنمية القطرية، ومن استمرار التردي والتدهور، واحتمالات التفكك والتهميش، هو بذل جهود مكثفة لتحقيق تنمية عربية، مستقلة وشاملة وتكاملية، في إطار يصفي الصراعات القطرية ويقرب بين البلدان العربية، ويزيد التعاون فيما بينها، على أساس تحييد العمل الاقتصادي القومي عن الخلافات السياسية، مع التأكيد على أن التنمية هي عملية شاملة لكل جوانب المجتمع بما في ذلك تطوير الثقافة الوطنية والقومية والسعي لتغيير قواعد السلوك الاقتصادي وأنماط السلوك الاجتماعي، في اتجاه يزيل العوائق ويزيد في دفع العمل المنتج وزيادة إنتاجية العمل.

٢ ـ وتدارس المؤتمر تحديات النظام الرأسمالي العالمي في ظل استخدام الولايات

المتحدة للمؤسسات الدولية: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. مع الإشارة إلى أن محاولات الهيمنة الأمريكية لها بعد خاص في الوطن العربي، بسبب الدعم غير المحدود للكيان الصهيوني ولسياسته التوسعية وعدوانه المستمر على الأمة العربية، حيث أخذت العولمة أبعادها في إطار المشروع «الشرق أوسطي»، بما يكرس تهميش الدول العربية، ويدعم المصالح الصهيونية في المنطقة العربية، مما يؤكد عجز الأقطار العربية عن مواجهة النظام الرأسمالي العالمي، إلا بعمل سياسي وحدوي هادف إلى إحياء وتنفيذ مشروعات الوحدة الاقتصادية العربية وإقامة تكتل عربي واحد في مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية الأخرى.

٣ ـ وفي هذا السياق تبرز مخاطر برامج «التكيف الهيكلي»، وفق صياغات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، كما تبرز الحاجة إلى صياغة برامج للتنمية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية تقود إلى تنمية عربية تكاملية «ذاتية ـ المركز». وقد أكد المؤتمر على أهمية المحافظة على الملكية العامة للقطاعات الاستراتيجية وقطاعات الموارد الوطنية.

٤ ـ كذلك ناقش المؤتمر عمليات «الخصخصة» الجارية في الوطن العربي، وتساءل عن مدى جدوى عمليات «خصخصة الملكية» تحديداً، إذ إن اعتبارات الكفاءة تقتضي «ترشيد الإدارة» واصلاحها وليس بالضرورة «خصخصة الملكية». ورأى المؤتمر أن إشكالية «العام والخاص» هي طرح خاطىء في ظروف الوطن العربي. فالعلاقة بينهما علاقة تكاملية في بيئة تنموية، وأن كلاً من «العام» و«الخاص» يفسد وتضعف كفاءته في ظل بيئة راكدة ومتخلفة وغير محفزة للنمو والتنمية.

٥ ـ وقد أكد المؤتمر على أن التنمية المنشودة لا تحدث تلقائياً بالاستناد إلى آليات السوق، بل إن إطلاق العنان لتلك الآليات، دون ضابط أو رابط، أدى إلى ضعف في إشباع الحاجات الأساسية لأقسام هامة من السكان التي تعاني من الإفقار المتزايد. ولقد مست الضائقة المعيشية أقساماً هامة من عناصر «الطبقة الوسطى» التي أخذت تضيق مراتبها ويتقلص حجمها في معظم الأقطار العربية في ظل ارتفاع نفقات المعيشة وضغوط الحياة اليومية.

٦ ـ وكل ذلك يطرح تساؤلات كبيرة في صفوف المجتمع حول «مشروعية الثروات» في المجتمع العربي. كما أن هذه التطورات تؤدي إلى إضعاف «التماسك الاجتماعي»، وتعمق حدة الاستقطاب الاجتماعي مما يضعف مفهوم «المواطنة»، ويفتح الباب أمام صراعات وتوترات متزايدة بين «رأس المال» و«العمل» تضرب عملية التنمية العربية في الصميم. ولذا فإن عمليات التنمية الصحيحة يجب أن تقوم على دعامتين: التوازنات الاقتصادية والتوازنات الاجتماعية، فإذا اختل أحدهما اهتز التوازن في الجانب الآخر.

٧ ـ لقد أدت السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية، ومحصلة عمليات التنمية الجزئية والمشوهة، إلى مجموعة من التبعيات للاقتصادات العربية في علاقاتها مع العالم

الخارجي، وخاصة في مجال التنمية الغذائية والتبعية الثقافية والتقانية، وفي ظل المتغيرات الدولية وانتشار ما يدعى بالعولمة وآلياتها، وتكرست هذه التبعيات وتعمقت لتشكل عائقاً أساسياً أمام عملية التنمية العربية في القرن المقبل.

٨ ـ ويلاحظ المؤتمر بقلق بالغ أن الدول العربية لم تتمكن، حتى الآن، من إقامة تكتل عربي فاعل تستفيد بموجبه من نصوص اتفاقيات الغات التي تعفي أعضاء التكتل من منح مزايا وأفضليات للدول خارج التكتل. وعلى الرغم من إقامة «منطقة تجارة حرة» عربية كبرى، اعتباراً من ١/١/١٩٩٨، إلا أنها لم ترق إلى مستوى التكتل الاقتصادي الإقليمي العربي الذي يحمي الوطن العربي من السلبيات المحتملة لنصوص اتفاقيات الغات، خاصة فيما يتعلق بالسلع الزراعية والمنسوجات والملابس وتجارة الخدمات السياحية التي يمتلك الوطن العربي فيها بعض الميزات النسبية.

خاتمة

إن المؤتمر وهو ينهي أعمال دورته الثامنة في القاهرة، موجهاً الشكر لمصر رئيساً وحكومة وشعباً، بات يدرك أنه قد استطاع، عبر السنوات الثماني التي مرت على تأسيسه، أن يتحول إلى مؤسسة قومية مستقلة للتشاور والتحاور وإطلاق المبادرات على أكثر من صعيد، وأن ذلك ما كان ممكناً له أن يتم لولا حرص المؤتمر الشديد على استقلاليته وعلى حفاظه على الثوابت القومية المبدئية التي انطلق منها، وعلى استشرافه الصائب لمجمل التطورات والاتجاهات السائدة على المستويين القومي والعالمي، وعلى حرصه أن يضم بين صفوفه آراء وتوجهات فكرية وسياسية متنوعة وملتزمة بأهداف المشروع الحضاري العربي.

ولقد أثبت المؤتمر عبر دوراته كلها، وعبر المبادرات التي أطلقها، عمق الحاجة في الأمة إلى إحياء العمل القومي المستقل القائم على التحاور والتشاور، المتحرر من ثنائية بالية ـ دفع العمل السياسي العربي ثمناً باهظاً لها ـ وهي ثنائية الالتحاق بالواقع الرسمي إلى درجة إلغاء أي دور للقوى الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني من جهة، والعداء المحموم للدولة ومؤسساتها إلى درجة تفجر المجتمع من داخله وسيادة الفتن والحروب الأهلية فيه، بل وأحياناً الارتباط المشبوه بالقوى المعادية للأمة من جهة أخرى.

ويبقى في النهاية أن نجاح هذا المؤتمر وتطوير فعاليته يحتاج إلى فهم كل القوى العربية لطبيعته واحتضانها لمبادراته، ودعمها لتوجهاته، لكي يتحول إلى إحدى رافعات العمل القومي العربي، في وجه المخاطر الجسيمة والتحديات الكبرى التي تواجهها الأمة.

لقد بدأ يتأكد أمام الجميع أن التبعية ليست هي الحل، لأن الأمن لا يمكن استيراده من الخارج، وكذلك رغيف الخبز. وإذا كانت التبعية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتخلف والتجزئة والوجود الصهيوني فإن كسر تلك الحلقة الخبيثة في إحدى حلقاتها يؤدي إلى كسر تلك السلسلة كلها. ولا شك أن في جدلية تعظيم الاستقلال وتقليص الاستغلال،

على المستويات الداخلية والخارجية، تمثل التحدي الحقيقي أمام الحكام العرب، وبمقدار النجاح في إدارة هذه المعادلة لصالح الشعوب العربية، تتشابك معاً حلقات المشروع القومي العربي، وتفعل فعلها التاريخي المحتوم... وتبدأ دورة النهوض القومي العربي من جديد.

الملاحق

الملحــق رقم (١)

برنامج المؤتمر

الاثنين، ٢٧ نيسان/ أبريل ١٩٩٨

٨,٠٠ ـ ٩,٠٠	التسجيل
الجلسة الصباحية الأولى (عامة)	**رئيس الجلسة:** أ. ضياء الدين داوود
٩,٠٠ ـ ١٠,٠٠	**أولاً:** افتتاح المؤتمر القومي العربي الثامن
	كلمة الأمين العام: أ. عبد الحميد مهري
	ثانياً: تنظيم عمل المؤتمر
	ـ نطاق عمل لجان البحث المتخصصة وتحديد رؤسائها ومقرريها
	ـ اختيار مقرر المؤتمر
	ـ اختيار لجنة صياغة البيان
١٠,٠٠ ـ ١١,٠٠	عرض وتلخيص تقرير حال الأمة: د. نيفين مسعد
١١,٠٠ ـ ١١,٣٠	استراحة
الجلسة الصباحية الثانية (عامة)	**رئيس الجلسة:** د. خير الدين حسيب
١١,٣٠ ـ ١٣,٣٠	آراء ووجهات نظر حول القضايا العربية الراهنة
١٣,٣٠ ـ ١٦,٠٠	فترة الغداء
جلسة بعد الظهر (عامة)	**رئيس الجلسة:** أ. عبد الرحيم مراد
١٦,٠٠ ـ ١٨,٠٠	متابعة النقاش
١٨,٠٠ ـ ١٨,٣٠	استراحة

جلسة بعد الظهر الثانية (عامة) رئيس الجلسة: أ. محمد البصري

١٨,٣٠ ـ ٢٠,٣٠ متابعة النقاش

الثلاثاء، ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٩٨

الجلسة الصباحية الأولى (لجان)

٩,٠٠ ـ ١١,٠٠ اجتماع لجان البحث المتخصصة وتداولها في الأمور المطروحة عليها (تجتمع اللجنة برئاسة رئيسها في التاسعة صباحاً، يحق لكل عضو حضور أية لجنة من اللجان في جلساتها المختلفة).

اللجنة الأولى: الأمن القومي (بما في ذلك الصراع العربي ـ الصهيوني، الحضارات، الأحلاف العسكرية... الخ).
مكان الاجتماع: قاعة Board Room

الرئيس: اللواء طلعت مسلم

المقرر: د. هيثم الكيلاني

اللجنة الثانية: الدولة والمجتمع (بما في ذلك الديمقراطية وحقوق الإنسان والقضايا المتصلة بها)
مكان الاجتماع: قاعدة عايدة

الرئيس: د. عصام نعمان

المقرر: أ. محسن عوض

اللجنة الثالثة: العلاقات العربية (العلاقات العربية ـ العربية والعلاقات العربية مع دول الجوار والعالم)
مكان الاجتماع: الجناح ١٦٤

الرئيس: أ. جار الله عمر

المقرر: د. خالد السفياني

اللجنة العربية: التنمية العربية (بما في ذلك التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمفهومها الواسع والشامل)
مكان الاجتماع: الجناح ١٦٩

الرئيس: د. محمود عبد الفضيل

المقرر: د. منير الحمش

١١,٠٠ ـ ١١,٣٠	استراحة
١١,٣٠ ـ ١٣,٣٠	متابعة عمل اللجان
١٣,٣٠ ـ ١٦,٠٠	فترة الغداء

جلسة بعد الظهر

١٦,٠٠ ـ ١٨,٠٠	متابعة عمل اللجان
١٨,٠٠ ـ ١٨,٣٠	استراحة
١٨,٣٠ ـ ٢٠,٠٠	متابعة عمل اللجان
٢١,٠٠	حفل عشاء على شرف المشاركين في المؤتمر القومي العربي الثامن بدعوة من الأستاذ ضياء الدين داوود رئيس الحزب العربي الديمقراطي الناصري في نادي هليوبولس ـ روكسي ـ مصر الجديدة

الأربعاء، ٢٩ نيسان/ ابريل ١٩٩٨

الجلسة الصباحية الأولى

٩,٠٠ ـ ١١,٠٠	متابعة اللجان
١١,٠٠ ـ ١١,٣٠	استراحة

الجلسة الصباحية الثانية

١١,٣٠ ـ ١٣,٣٠	متابعة عمل اللجان
١٣,٣٠ ـ ١٦,٠٠	فترة الغداء

جلسة بعد الظهر الأولى

١٦,٠٠ ـ ١٧,٣٠	مناقشة كل لجنة لتقريرها وتوصياتها
١٧,٣٠ ـ ١٨,٠٠	استراحة

جلسة بعد الظهر الثانية

١٨,٠٠ ـ ٢٠,٠٠	إعداد كل لجنة تقريرها النهائي الذي سيعرض على المؤتمر
٢١,٠٠	حفل عشاء على شرف المشاركين في المؤتمر القومي العربي الثامن بدعوة من الأستاذ إبراهيم شكري رئيس حزب العمل في نادي الجزيرة

الخميس، ٣٠ نيسان/ ابريل ١٩٩٨

الجلسة الصباحية الأولى (عامة)	رئيس الجلسة: أ. حمد الفرحان
٩,٠٠ ـ ١١,٠٠	مناقشة تقرير وتوصيات اللجنتين الأولى والثانية
١١,٠٠ ـ ١١,٣٠	استراحة
الجلسة الصباحية الثانية (عامة)	رئيس الجلسة: أ. محسن العيني
١١,٣٠ ـ ١٣,٣٠	مناقشة تقرير وتوصيات اللجنتين الثالثة والرابعة
١٣,٣٠ ـ ١٦,٠٠	فترة الغداء
جلسة بعد الظهر الأولى (عامة)	رئيس الجلسة: د. أحمد صدقي الدجاني
١٦,٠٠ ـ ١٨,٠٠	ـ تقييم عمل المؤتمر القومي ووسائل تفعيله ـ الوضع المالي ـ التعديلات المقترحة على النظام الأساسي للمؤتمر القومي العربي
١٨,٠٠ ـ ١٨,٣٠	استراحة
جلسة بعد الظهر (عامة)	رئيس الجلسة: أ. محمد فائق
١٨,٣٠ ـ ٢٠,٣٠	مناقشة البيان الختامي للمؤتمر وإقراره
٢٠,٣٠ ـ ٢١,٠٠	اختتام الاجتماع

الملحق رقم (٢)

النـظام الأساسي المعـدل
للمؤتمر القومي العربي

المادة الأولى: تعريف المؤتمر

المؤتمر تجمّع من المثقفين والممارسين العرب، من مختلف الأقطار العربية ومن أجيال عدة، المقتنعين بأهداف الأمة العربية، والراغبين في متابعة العمل من أجل تحقيق هذه الأهداف، وإنجاز المشروع الحضاري القومي العربي، وهو يعمل على صعيد شعبي مستقل عن أنظمة الحكم، وينعقد سنوياً للنظر في حال الأمة، ومناقشة قضاياها الحيوية. وله أن يكوّن فروعاً في الأقطار العربية وخارجها.

المادة الثانية: هدف المؤتمر

الإسهام في شحذ الوعي العربي بأهداف الأمة المتمثلة في مشروعها الحضاري، وهي: الوحدة العربية، والديمقراطية، والتنمية المستقلة، والعدالة الاجتماعية، والاستقلال الوطني والقومي، والتجدد الحضاري، وتحقيق التفاعل بين الوحدويين العرب في إطار من التنوع والتكامل، وتعبئة الطاقات الشعبية من أجل تحقيق هذه الأهداف، واتخاذ المواقف المعبرة عنها، وتوثيق روابط التعاون والتنسيق مع الهيئات المماثلة في أهدافها.

المادة الثالثة: تكوين المؤتمر وانعقاده

١ ـ يتألف المؤتمر السنوي من جميع أعضاء تجمع المؤتمر، ومن المدعوين الجدد.

٢ ـ يتكون تجمع المؤتمر القومي العربي من:

أ ـ الأعضاء المشاركين في المؤتمرات السنوية، والذين يساهمون في أنشطته وبتقويم أعماله والتحضير لانعقاده وتقديم ترشيحات لمن يراد دعوتهم إليه من الأعضاء

المؤازرين أو غيرهم، وأية أعمال أخرى يكلفون بها، وفي حدود النظام الأساسي والداخلي للمؤتمر.

ب ـ الأعضاء المؤازرين الذين لا يشترط حضورهم المؤتمرات السنوية، ويتم ترشيحهم من قبل اثنين على الأقل من الأعضاء المشاركين وتوافق على عضويتهم اللجنة التنفيذية للمؤتمر بعد الوقوف على رأي أعضاء الأمانة العامة في الساحة التي يعملون فيها حول ترشيحهم.

وللعضو المؤازر نفس حقوق وواجبات الأعضاء المشاركين فيما عدا حق حضور المؤتمرات السنوية إلا لمن يرشح منهم لهذا الغرض ويحضر المؤتمر السنوي حيث يتحول إلى عضو مشارك.

٣ ـ يجتمع المؤتمر السنوي خلال الربع الأول من السنة في أحد الأقطار العربية، إلا إذا تعذر ذلك.

٤ ـ يناقش المؤتمر تقريراً عن حال الأمة العربية خلال العام المنصرم، وقضية عربية حيوية أو أكثر، ومشروع بيانه الختامي.

٥ ـ يتم ترشيح الأعضاء الجدد لحضور المؤتمرات السنوية من قبل الأعضاء المشاركين و/أو اللجان والفروع، وتعرض الترشيحات، بعد الوقوف على رأي أعضاء الأمانة العامة في كل ساحة عربية حول المرشحين من تلك الساحة، على اللجنة التنفيذية لاختيار من ترى دعوته من بينهم.

المادة الرابعة: مالية المؤتمر

١ ـ تتكون موارد المؤتمر المالية من اشتراكات أعضاء التجمع، والتبرعات التي لا تخل باستقلاليته وبعد موافقة اللجنة التنفيذية على قبولها.

٢ ـ يكون إسهام أعضاء التجمع في أنشطة المؤتمر تطوعاً، بالجهد والمال، ما أمكن، عدا الاشتراك السنوي الذي يكون إلزامياً.

٣ ـ القاعدة أن يتحمل القادرون من أعضاء المؤتمر نفقات السفر والإقامة للمشاركة في أنشطته.

المادة الخامسة: الأمانة العامة للمؤتمر

١ ـ تتكون الأمانة العامة من:

أ ـ الأمين العام.

ب ـ الأمناء العامين السابقين.

ج ـ الأعضاء المنتخبين.

د ـ الأعضاء الإضافيين.

٢ ـ ينتخب المؤتمر أميناً عاماً لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط.

٣ ـ ينتخب المؤتمر خمسة وعشرين عضواً لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

٤ ـ يحق لأعضاء الأمانة العامة في اجتماع عادي اختيار ما لا يزيد على خمسة من الأعضاء المشاركين في تجمع المؤتمر وإضافتهم لعضويتها إذا دعت الحاجة لذلك.

٥ ـ يختار أعضاء الأمانة العامة من بينهم خمسة أمناء عامين مساعدين من المناطق الجغرافية المختلفة في الوطن العربي والمهجر، وأميناً للمال.

٦ ـ تتكون اللجنة التنفيذية من سبعة أعضاء، هم الأمين العام والأمناء العامون المساعدون وأمين المال وذلك لمدة ولايتها.

٧ ـ تختار الأمانة العامة أحد أعضاء اللجنة التنفيذية نائباً للأمين العام يقوم بمساعدة الأمين العام على إنجاز مهامه ويحل محله في حالة غيابه أو تعذر قيامه بمسؤولياته، وذلك لحين انعقاد المؤتمر السنوي.

٨ ـ يرأس الأمين العام اجتماعات الأمانة العامة واللجنة التنفيذية.

٩ ـ الأمين العام هو الناطق الرسمي باسم المؤتمر ويمثله أمام الغير في المحافل الرسمية والشعبية.

١٠ ـ تتولى الأمانة العامة تنفيذ قرارات المؤتمر، ونشر بيانه، والتحضير لدورات انعقاده واتخاذ المواقف باسمه.

١١ ـ تضع الأمانة العامة نظاماً داخلياً للمؤتمر.

الملحق رقم (٣)

النظام الداخلي المعدل للمؤتمر القومي العربي(*)

استناداً إلى الفقرة الثامنة من المادة الخامسة من النظام الأساسي للمؤتمر القومي العربي، قررت الأمانة العامة في جلستها المنعقدة في عمّان بتاريخ ٢١ ـ ٢٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١، إقرار النظام الداخلي للمؤتمر على الوجه الآتي:

المادة الأولى: أجهزة المؤتمر

يتكون المؤتمر القومي العربي من:

١ ـ المؤتمر السنوي.

٢ ـ الأمانة العامة.

٣ ـ الأمين العام.

٤ ـ اللجنة التنفيذية.

٥ ـ التجمع.

٦ ـ المكاتب والفروع.

المادة الثانية: تكوين المؤتمر وانعقاده

١ ـ يتألف المؤتمر السنوي من جميع أعضاء تجمع المؤتمر، ومن المدعوين الجدد.

(*) التعديلات التي أدخلتها الأمانة العامة لاحقاً في اجتماعها بتاريخ ٨ ـ ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢ و١١ نيسان/ ابريل ١٩٩٦ و١٨ ـ ٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨.

٢ ـ يتكون تجمع المؤتمر القومي العربي من:

أ ـ الأعضاء المشاركين في المؤتمرات السنوية، والذي يساهمون في أنشطته وبتقويم أعماله والتحضير لانعقاده وتقديم ترشيحات لمن يراد دعوتهم إليه من الأعضاء المؤازرين أو غيرهم، وأية أعمال أخرى يكلفون بها وفي حدود النظام الأساسي والداخلي للمؤتمر.

ب ـ الأعضاء المؤازرين الذين لا يشترط حضورهم المؤتمرات السنوية، ويتم ترشيحهم من قبل اثنين على الأقل من الأعضاء المشاركين وتوافق على عضويتهم اللجنة التنفيذية للمؤتمر بعد الوقوف على رأي أعضاء الأمانة العامة في الساحة التي يعملون فيها حول ترشيحهم.

وللعضو المؤازر نفس حقوق وواجبات الأعضاء المشاركين فيما عدا حق حضور المؤتمرات السنوية إلا لمن يرشح منهم لهذا الغرض ويحضر المؤتمر السنوي حيث يتحول إلى عضو مشارك.

٣ ـ يقتضي أن تتوفر في المدعوين إلى المؤتمر السنوي الشروط الآتية:

أ ـ أن يكون من مواطني أحد الأقطار العربية، ممن يقيمون في الوطن العربي أو في خارجه.

ب ـ أن يكون ملتزماً أهداف المؤتمر، المنصوص عليها في المادة الثانية من النظام الأساسي للمؤتمر.

ج ـ ألا يقل عمره عن ثلاثين سنة، ويمكن في حالات استثنائية قبول من يقل عمره عن الثلاثين.

د ـ ألا يكون شخصاً في موقع القرار في السلطة التنفيذية.

هـ ـ أن يدفع اشتراكاً سنوياً لا يقل عن (٥٠) دولاراً أمريكياً أو ما يعادلها بالعملة المحلية.

٤ ـ يراعى في المدعوين إلى المؤتمر السنوي أن يكونوا من أجيال مختلفة، مع مراعاة تمثيل المرأة.

٥ ـ يكون إسهام أعضاء التجمع في أنشطة المؤتمر تطوعاً، بالجهد والمال، ما أمكن، عدا الاشتراك السنوي الذي يكون إلزامياً.

٦ ـ القاعدة أن يتحمل القادرون من أعضاء المؤتمر نفقات السفر والإقامة للمشاركة في أنشطته.

٧ ـ يجتمع المؤتمر السنوي خلال الربع الأول من السنة في أحد الأقطار العربية، إلا إذا تعذر ذلك فيمكن عقده خارج الوطن العربي.

٨ ـ يناقش المؤتمر تقريراً عن حال الأمة العربية خلال العام المنصرم، وقضية عربية حيوية أو أكثر، ومشروع بيانه الختامي.

٩ ـ يتم ترشيح الأعضاء الجدد لحضور المؤتمرات السنوية من قبل الأعضاء المشاركين و/أو اللجان والفروع، وتعرض الترشيحات، بعد الوقوف على رأي أعضاء الأمانة العامة في كل ساحة عربية حول المرشحين من تلك الساحة، على اللجنة التنفيذية لاختيار من ترى دعوته من بينهم.

المادة الثالثة: الأمانة العامة

١ ـ تتولى الأمانة العامة متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر ومراقبة أنشطته، والتعبير عن مواقفه، وانتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية ومراقبة أعمالها، وتأمين موارد المؤتمر ومراقبة إنفاقها، والمصادقة على موازنة المؤتمر، وتعيين مراقب الحسابات لمراجعة الحسابات السنوية للمؤتمر.

٢ ـ تتكون الأمانة العامة من:

أ ـ الأمين العام.

ب ـ الأمناء العامين السابقين.

ج ـ الأعضاء المنتخبين.

د ـ الأعضاء الإضافيين.

٣ ـ ينتخب المؤتمر أميناً عاماً لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط.

٤ ـ ينتخب المؤتمر خمسة وعشرين عضواً لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

٥ ـ يحق لأعضاء الأمانة العامة في اجتماع عادي اختيار ما لا يزيد على خمسة من الأعضاء المشاركين في تجمع المؤتمر وإضافتهم لعضويتها إذا دعت الحاجة لذلك.

٦ ـ يختار أعضاء الأمانة العامة من بينهم خمسة أمناء عامين مساعدين من المناطق الجغرافية المختلفة في الوطن العربي والمهجر، وأميناً للمال.

٧ ـ تتكون اللجنة التنفيذية من سبعة أعضاء، هم الأمين العام والأمناء العامون المساعدون وأمين المال وذلك لمدة ولايتها.

٨ ـ تختار الأمانة العامة أحد أعضاء اللجنة التنفيذية نائباً للأمين العام يقوم بمساعدة الأمين العام على إنجاز مهامه ويحل محله في حالة غيابه أو تعذر قيامه بمسؤولياته وذلك لحين انعقاد المؤتمر السنوي.

٩ ـ يرأس الأمين العام اجتماعات الأمانة العامة واللجنة التنفيذية.

١٠ ـ الأمين العام هو الناطق الرسمي باسم المؤتمر ويمثله أمام الغير في المحافل الرسمية والشعبية.

١١ ـ تتولى الأمانة العامة تنفيذ قرارات المؤتمر، ونشر بيانه، والتحضير لدورات انعقاده واتخاذ المواقف باسمه.

١٢ ـ تضع الأمانة العامة نظاماً داخلياً للمؤتمر.

١٣ ـ إذا شغر، لأي سبب من الأسباب، مركز عضو أو أكثر من أعضاء الأمانة العامة، يتوجب على الأمانة العامة أن تنتخب، من بين أعضاء التجمع، الأعضاء اللازمين لملء المراكز الشاغرة فيها. وذلك لمدة تنتهي بانعقاد الدورة السنوية للمؤتمر، مع إعطاء الأولوية في الاختيار للأعضاء الذين نالوا العدد الأكبر من الأصوات عند انتخاب أعضاء الأمانة العامة من طرف المؤتمر. وإذا لم يتوفر أعضاء احتياط للاختيار من بينهم، يتوجب على المؤتمر في أقرب دورة سنوية له أن ينتخب العدد اللازم من الأعضاء لملء المراكز الشاغرة.

١٤ ـ تعقد الأمانة العامة اجتماعين كل سنة على الأقل وفي كل وقت تدعو الحاجة، وذلك بدعوة من الأمين العام أو بطلب من ثلث أعضائها.

١٥ ـ تعتبر اجتماعات الأمانة العامة قانونية بحضور أكثر من نصف الأعضاء. وإذا لم يتوفر النصاب القانوني تدعى الأمانة العامة إلى اجتماع ثان بعد فترة لا تقل عن أربع وعشرين ساعة من تاريخ الاجتماع الأول، ويكون هذا الاجتماع عندئذٍ قانونياً بمن حضر، على ألا يقل عدد الأعضاء الحاضرين عن الثلث.

١٦ ـ تتخذ الأمانة العامة قراراتها بأكثرية الحاضرين، وعند تعادل الأصوات يكون صوت الأمين العام مرجحاً.

١٧ ـ تدون مذكرات الأمانة العامة وقراراتها في محاضر متسلسلة موقعة من الأمين العام ونائب الأمين العام المساعد.

المادة الرابعة: الأمين العام

١ ـ ينتخب المؤتمر أميناً عاماً لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

٢ ـ يتولى الأمين العام للمؤتمر الاختصاصات الآتية:

أ ـ تمثيل المؤتمر لدى السلطات والهيئات الرسمية والخاصة.

ب ـ يكون الناطق الرسمي باسم المؤتمر، في حدود ما تقرره الأمانة العامة واللجنة التنفيذية.

ج ـ الدعوة لاجتماعات الدورة السنوية للمؤتمر.

د ـ الدعوة لاجتماعات الأمانة العامة واللجنة التنفيذية ورئاستها.

هـ ـ تنفيذ قرارات الأمانة العامة واللجنة التنفيذية.

و ـ إدارة أجهزة المؤتمر وأعماله وتوقيع العقود والمعاملات المتعلقة بأنشطته.

ز ـ الإنفاق على أنشطة المؤتمر، في حدود ميزانيته، وضمن توجيهات اللجنة التنفيذية.

ح ـ تعيين موظفي الأمانة العامة في الوظائف الملحوظة في ملاك المؤتمر وبالمرتبات المحددة في موازنته السنوية.

٣ ـ يقوم نائب الأمين العام المساعد بمعاونة الأمين العام في أعماله التي يخوله إياها، كما ينوب مناب الأمين العام عند غيابه.

المادة الخامسة: اللجنة التنفيذية

١ ـ تتكون اللجنة التنفيذية من سبعة أعضاء، هم الأمين العام وخمسة أمناء عامون مساعدون وأمين للمال تختارهم الأمانة العامة لمدة ثلاث سنوات.

٢ ـ تتولى اللجنة التنفيذية مهام الأمانة العامة في الفترة الزمنية الفاصلة بين اجتماعاتها. كما تتولى اللجنة التنفيذية المهام الآتية:

أ ـ تنفيذ قرارات المؤتمر والأمانة العامة.

ب ـ التحضير لدورات انعقاد المؤتمر.

ج ـ تقدم للأمانة العامة اقتراح تعديل النظامين الأساسي والداخلي للمؤتمر.

د ـ تقدم للأمانة العامة اقتراح تكوين المكاتب والفروع العائدة للمؤتمر، والاستعانة بمن تشاء من المستشارين.

هـ ـ تقدم للأمانة العامة اقتراح تكوين اللجان المتخصصة.

و ـ قبول الهبات والتبرعات وإقرار المساعدات.

ز ـ إدارة أموال المؤتمر.

ح ـ تقديم تقرير سنوي عن أنشطة المؤتمر إلى الأمانة العامة.

ط ـ تنفيذ ما يوصي به المؤتمر والأمانة العامة من مهام وأعمال أخرى.

٣ ـ وللجنة التنفيذية أن تفوض الأمين العام ببعض اختصاصاتها في حدود هذا النظام.

٤ ـ يدعو الأمين العام اللجنة التنفيذية إلى الاجتماع كلما تدعو الحاجة، وذلك في

مقر المؤتمر أو في خارجه.

٥ ـ تقرر اللجنة التنفيذية طريقة عملها ومواعيد اجتماعاتها.

المادة السادسة: التجمع

١ ـ يكوّن المشاركون في المؤتمر السنوي عاماً بعد عام تجمع المؤتمر القومي العربي، ويشاركون في أنشطته بقطع النظر عن حضور المؤتمر السنوي.

٢ ـ يسهم المشاركون في أنشطة المؤتمر بتقويم أعماله والتحضير لانعقاده وتقديم ترشيحات لمن يرتأون دعوتهم إليه، وأي أعمال أخرى يكلفون بها. ولا تكون للمشارك صفة إزاء المؤتمر إلا في حدود مشاركته في إحدى دوراته.

٣ ـ تسقط عضوية التجمع:

أ ـ بانسحاب العضو من المؤتمر.

ب ـ بإسقاط عضويته بقرار من الأمانة العامة بأغلبية الثلثين عند إضراره بأهداف المؤتمر أو بأجهزته، بعد إعطائه فرصة لعرض وجهة نظره في اجتماع الأمانة العامة إذا ما رغب في ذلك. وللجنة التنفيذية حق تجميد عضويته بانتظار اتخاذ الأمانة العامة القرار المناسب بحقه.

ج ـ إذا لم يسدد العضو اشتراكه لسنتين متتاليتين ويجوز للجنة التنفيذية، بصورة استثنائية، تأجيل استيفاء الاشتراكات أو تعليق العضوية لمدة معينة لاستيفاء الاشتراكات.

د ـ إذا لم يحضر ثلاثة مؤتمرات سنوية متتالية دون عذر شرعي.

المادة السابعة: المكاتب والفروع

١ ـ للأمانة العامة أن تنشئ في الأقطار العربية أو خارج الوطن العربي مكاتب وفروعاً للمؤتمر تعمل تحت إشرافها.

٢ ـ لأعضاء التجمع في أي قطر عربي عقد اجتماعات دورية يمارسون من خلالها أنشطتهم المشار إليها في المادة السادسة، فقرتها الثانية.

المادة الثامنة: مالية المؤتمر

١ ـ تتكون موارد المؤتمر من:

أ ـ اشتراكات أعضاء التجمع.

ب ـ التبرعات التي لا تخل باستقلاليته وبعد موافقة اللجنة التنفيذية على قبولها.

ج ـ إيراد مبيعات مطبوعات المؤتمر ومنشوراته، وعائد أنشطته.

٢ ـ تبدأ السنة المالية للمؤتمر في اليوم الأول من شهر كانون الثاني/ يناير من كل عام، وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه.

٣ ـ تودع أموال المؤتمر في مصرف أو أكثر يختاره الأمين العام بمعرفة اللجنة التنفيذية، ويكون الصرف منها وفقاً لقواعد الميزانية وبنودها بموافقة الأمين العام، وذلك بأوامر صرف و/ أو شيكات يوقعها اثنان من ثلاثة: الأمين العام واثنان من أعضاء الأمانة العامة.

٤ ـ يتولى أمين المال تنمية موارد المؤتمر، ومراقبة أوجه الإنفاق. كما يقوم بإعداد مشروع الميزانية العامة للمؤتمر بالتشاور مع الأمين العام، وعرضها على اللجنة التنفيذية لاستحصال موافقتها، ثم تعرض على الأمانة العامة للمصادقة عليها.

المادة التاسعة: تعديل النظام الداخلي

يجوز تعديل النظام الداخلي للمؤتمر بموافقة أكثرية أعضاء الأمانة العامة بناءً على اقتراح من الأمين العام، أو بناءً على اقتراح خطي يتقدم به خمسة من أعضاء الأمانة العامة أو ثلاثة من أعضاء اللجنة التنفيذية على الأقل.

المادة العاشرة: أحكام ختامية

١ ـ في حال حل المؤتمر تؤول أمواله إلى الجهة أو الجهات التي يحددها قرار الحل، شرط أن تتشابه أهداف الجهة المعنية مع أهداف المؤتمر.

٢ ـ يكون هذا النظام نافذاً بمجرد إقراره في الأمانة العامة للمؤتمر.

هذا الكتاب

يتضمن هذا الكتاب الوقائع الكاملة للمؤتمر القومي العربي في دورته الثامنة، حيث ارتأت الأمانة العامة للمؤتمر نشر كافة الأوراق الخلفية والوثائق المقدمة تعميماً للفائدة.

ولعل من أبرز المؤشرات الايجابية التي تحملها أصداء المؤتمر ودورات انعقاده السنوية هي التساؤلات التي أخذ العديدون من أبناء هذه الأمة ـ وفي مقدمتهم شبابها ـ يطرحونها ويثيرونها وهي من نوع: «كيف السبيل لصنع القرار العربي انطلاقاً من مبادئ المؤتمر وتوجهاته؟».

إن في مثل هذا التساؤل مؤشراً على أن المؤتمر القومي العربي يتقدم نحو تحقيق الغرض الذي يسعى إليه أعضاؤه ومؤيدوه: وهو أن يكون مرجعية فكرية وسياسية تنبع من صميم هذه الأمة، ويصنعها اللقاء بين أبنائها في تعددية فكرية وسياسية حقيقية تشق الطريق لتحول ديمقراطي وحدوي في الوطن العربي.

يضم هذا الكتاب ثلاثة أقسام: القسم **الأول** ملخص لتقرير حال الأمة العربية. أما القسم **الثاني** فيضم دراسات ثماني تفصيلية للأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأمة العربية خلال العام ١٩٩٧ هي: **العرب والعالم، والصراع العربي ـ الصهيوني، والأمن القومي العربي، والنظام العربي، والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، والعلم والتقانة، والديمقراطية وحقوق الإنسان وأوضاع الجاليات العربية في المهجر**. أما القسم **الثالث** فقد اشتمل على وثائق وبيان المؤتمر القومي العربي الثامن.

المؤتمر القومي العربي

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧

برقياً: «مرعربي» ـ بيروت

فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

e-mail: info@caus.org.lb

Web Site: http://www.caus.org.lb

الثمن: ١٦ دولاراً
أو ما يعادلها